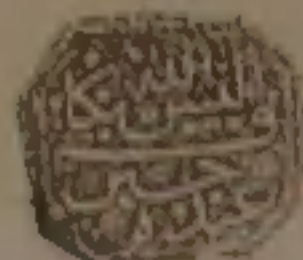




شرح جامع الصغير للقرطبي

فناوی غرنا



190



سویلی
AMCA ZADE
MUSEYIN PASA
195



باب ١٤١ الوطى الذي يوجب كحد والذي لا يوجب باب ١٤٢ الشهادة في الزنا
باب ١٤٣ صفة إقامة الحد والتعزير والتعزير باب ١٤٤ في القذف
كتاب ١٤٥ الشقاق باب ١٤٦ قطع الطريق
كتاب ١٤٧ السير باب ١٤٨ في الأرض على أهلها
دو تفتح عنوة باب ١٤٩ استيلاء الكفار باب ١٥٠ المتأخر باب ١٥١ الأشهاد
باب ١٥٢ الحرف كتاب ١٥٣ البيوع باب ١٥٤ بما يجوز بيعه
والمأجور باب ١٥٥ اختلاف البائع والمشتري باب ١٥٦ في الخيار باب ١٥٧
للمرئ تحت التولية باب ١٥٨ العيوب باب ١٥٩ الوكالة بالبيع والشراء
باب ١٦٠ الحقوق باب ١٦١ الاستحقاق باب ١٦٢ بيع عبد غيره باب ١٦٣
الشفقة باب ١٦٤ المأذون باب ١٦٥ مسائل متفرقة كتاب ١٦٦
الكفالة باب ١٦٧ الكفالة بالمال باب ١٦٨ المتعاوضين باب ١٦٩ كفالة العبد
كتاب ١٧٠ الكولبة باب ١٧١ القضان كتاب ١٧٢ القضايا
باب ١٧٣ القضاء في الأيمان باب ١٧٤ القضاء في الشهادة باب ١٧٥
القضاء في المواساة باب ١٧٦ القضاء باب ١٧٧ مسائل متفرقة
كتاب ١٧٨ الوكالة باب ١٧٩ الوكالة بالبيع والشراء كتاب ١٨٠
الدعوى كتاب ١٨١ الدعوى كتاب ١٨٢ المضاربة
كتاب ١٨٣ الوديعة كتاب ١٨٤ العارية كتاب ١٨٥ الحبة
كتاب ١٨٦ الأجر باب ١٨٧ الأجر للفاسدة باب ١٨٨ الأجر على أحد
الشرط ولو كان باب ١٨٩ الخلاف في الأجر باب ١٩٠ مسائل متفرقة

باب ١٩١
باب ١٩٢
باب ١٩٣
باب ١٩٤
باب ١٩٥
باب ١٩٦
باب ١٩٧
باب ١٩٨
باب ١٩٩
باب ٢٠٠

كتاب ٢٠١ المكاتب باب ٢٠٢ مكاتب عن العبد باب ٢٠٣ العبد
يكاتبه ولو يكاتبه لحد باب ٢٠٤ المكاتب يموت ولو عجز باب ٢٠٥ ما يجوز
للمكاتب أن يفعل باب ٢٠٦ مسائل متفرقة كتاب ٢٠٧ المأذون
كتاب ٢٠٨ الغصب كتاب ٢٠٩ المزرعة كتاب ٢١٠ التذباب
كتاب ٢١١ الكولبة باب ٢١٢ الكولبة في اللبس باب ٢١٣ الكولبة في النكاح
باب ٢١٤ الكولبة في البيع باب ٢١٥ مسائل متفرقة كتاب ٢١٦ الأشهاد
كتاب ٢١٧ الصيد كتاب ٢١٨ الزمن كتاب ٢١٩ الحمايات
باب ٢٢٠ الشهادة في القتل باب ٢٢١ في اعتبار حالة القتل باب ٢٢٢ التجر
يقطع يد الناس ثم يقتل باب ٢٢٣ القتل باب ٢٢٤ الجراحات التي في
حد النفس باب ٢٢٥ جنابة العبد باب ٢٢٦ جنابة المدبر باب ٢٢٧
جنابة الحايض باب ٢٢٨ جنابة الذبابة باب ٢٢٩ مسائل متفرقة
كتاب ٢٣٠ الوصايا باب ٢٣١ في اعتبار حالة الوصية باب ٢٣٢
الوصية بمفرق البستان باب ٢٣٣ وصية الذي
باب ٢٣٤ بيع الأوصياء باب ٢٣٥
مسائل متفرقة

١١
١٥
١٦
٢٣
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

شرح الجامع الصغير للترمذي المعروف باللبسيط

فصل في احوال القضاة رحمه الله
من استودع الناس الزمان لا يدرى العباد
الى الملك المنان سخطا على من
عزاه



الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطيبين
 الميامين المودودين بركاتهم وبركاتهم **وقال**
 وصارفت علماء القرآن • متقدمين على النقص من اسرار هذا الكتاب ودقائقه • مقبلين
 على الاطلاع بعلمه وحقيقته • رابطة غاية اكبرهم به اهمهم • وميلهم اليه اعمهم • وانظم
 في سلك صحبتي من زماني هذا منهم • وحق علي رعايتهم • دعائي ذلك الى شرح ما غرض من مسائله
 وايضا ما صعب من دلاله • وتلخيص ما التفتت فيه محورا • واقتصار ما وقع فيه مكررا • وادرجت
 فيه ما لا بد منه من التفسير والتقسيم • والتجسيم والتقديم • من غير تأخير ولا تقديم • ترتيبت
 ما احمل فيه بالتفصيل • ليكون ادعي الى التحصيل • ويصل الطالب بالسعي اليسير الى كل المنيه •
 وتحصيله به عن غير الفنيه • والله حسي • في مجازاتي على كسبي **باب** ما ينقض الوضوء
 اقل من ماله فيه لا ينقض الوضوء كذا اكل جراحة كالبرق والنقطة تقتشر وتظهر على راس الجرح
 شيء ولم يسيل • **وقال** • زفر ينقض قياسا على الخارج من السبيلين وعلى الحدث الحكمي كالجنون
 والاعاوان السكروا النوم مضطجما فقليله ككثيره كذا هذا **اولنا** احدث خروج النخس
 والخروج سيلان لان تحت كل جلد دم فاذا انشقت كان الدم باذيا لا خارجا وكذا قليل النقي ليس
 ليس بخارج لما تبين بخلاف السبيلين لان راس العودة ليس محل النجاسة فاذا ظهر عليه اعتبر خارجا
 خلاف النوم وغيره لانه حدث كونه سببا لخروج النجاسة من السبيلين فقليله ككثيره **فليس**
 ملكه مرة او طعاما او ماء او مال الدم عن راس الجرح ينقض خلافا لما في لانه صلى الله عليه وسلم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله الطيبين الميامين المودودين بركاتهم وبركاتهم

فان لم يتوضأ ولا نكح فقليله ليس بحدث فكذا ككثيره كالماء **ولنا** الحديث من قال او رغب في صلوة
 فليصرف وليتوضأ فليجمل ما رواه الحصم على النبي اقل من الماء وما روي على النبي ملاء وتوفيقي بين الاخبار
 وهذا لان النعم طاهر من وجه يجب غسله من الجنابة وباطن من وجه لا يجب غسله في الوضوء
 فاعتبرنا ظهوره حال كون النبي ملاء واعتبرنا بطونه حال كونه اقل من الملاء علاهما **ومما** النعم
 ما يخرج عن الامساك لانه يوصف بالخروج وقيل ما لا يمكنه الامساك لا بكلفة • وقيل ما يمنع عن
 عن الكلام • وقيل ما يخرج عن تقطية النعم • وقيل ما يكون نصف النعم • وقيل ما جاوز النصف
 قليلا بحيث لو جمع صار ملاء **فابو يوسف** يعتبر اتحاد المجلس للجمع لان لاتحاد
 المجلس اثرا كما في التلاوة والاقراء • ويحد يعتبر اتحاد السبب وهو ان لا يسكن الفتيان بين
 ذلك لان لاتحاد السبب اثر الا ترى لو غصب جارية محبوبة فزالت حماها ثم حمت فردها ان
 قال اهل الطب ان الثاني عين الاول لقيام السبب الداعي اليه لم يضمن • وان قالوا غير الاول ضمن
 النقصان وفي التقاريق يعتبر المجلس عند المحل وعند أبي يوسف يعتبر سكن الفتيان • وروي في
 نقص الصوم خلافه وفي النظم ان كان في مجلس جمع بالاتفاق • وان كان في مجلس عن مجلس روايان في
 صلوة المجلس عند الدقاق جمع في مجلس ابي مجاس • وعند الحسن جمع في يوم لا يبارك • وفي
 شرح النووي ان كان في كرب واحد جمع والا فلا ذكر المجلس طهر على راس الجرح شيء مسح مرة بعد
 اخرى او وضع عليه قطنة او التي عليه تراحي يشده ثم وثم فان كان حاله لو ترك سالت نقض
 والا فلا لان في الاول يكون خارجا بقوة نفسه وفي الثاني لا وانما يعرف ذلك بغالب الراي وكذا
 لو ادخل اصبعه في الانف فخرج معه دم ان كان حيث لو تركت سالت نقض والا فلا قالوا وهذا كله انما
 جمع اذا كان في مجلس مرات • وان كان في مجلس لا لانه يودي الى محال وان يخرج الطش من الجرح عليه
 يفتح او دم قال الكرخي فالقياس عند علي قوله ان كان ما عليه لو ترك سالت نقض **استخرج**
 الدم على راس الجرح اوسع منه او غرز يده ابرة فخرج منه الدم وظهور اكثر من راس لارة فمن اي
 نقض وعن محمد لا ينعص وقيل بالعكس والنقصا قيس لان مزايينه عن جرحه سيلان وفي التقاريق
 عرض على شيء فاصابه دم ما بين اسانه لم يتوضأ وكذا الخلل فان عصبه فخرج ما دم لم ينقض حتى
 يسيل • فروع الهندواني لو سيله لم ينقض • ثم ما لا يكون ناقضا هل يكون نجسا قال بكرم يذكر
 هذا المحدث في الاصل • وذكر الكرخي كل ما سالت وكان حدثا كان نجسا فيجب من هذا ان لا يكون حدثا
 لا يكون نجسا وذكر في باب الحدث ما يدل على انه طاهر فانه لو قال في الصلوة اقل من الملاء يمضي بها ولو كان

عسا كان لا يمضي لان فيه يصير نجسا . وعن ابي يوسف انه طاهر . وعن محمد انه نجس . وعن الحسن
يظهر فيما لو اخذ ذلك نقطة فالتقاء في الماء على قوله ابي يوسف لا نجس الماء . وعلى قوله محمد نجس وكذا لو
توكان على يد نجاسة قدر الدرهم هل يضر هذا اليه فيمنع الصلوة على قوله ابي يوسف لا يضر . وعلى
قوله محمد يضر . وفي نوادر المستغنى شرب الخمر واكل الميتة ثم قسأ من ساعته عين الخمر والميتة اقل
من الماء لا ينقض طهارته ولو وقع في الماء القليل هل ينجس . فيه روايتان ذكرهما في غريب الرواية
عن ابي حنيفة لو قام ماء الغم طعاما او ما فاصاب ثوبا او بدنا ان كان شربا في شرب مع الصلوة وان كان
دونه لا يمنع لانه لم يتغير من كل وجه ذكر المحسن الاصح انه لا يمنع ما لم ينحصر بخلاف المرو . وهكذا ذكر
وعن الحسن لو ساد من النقطة ما لا ينقض فلا يكون نجسا **قلت** ذكر الخلواني وفي هذا
القول توسع لمن كان به حرب او جدي او مجلبدين فسال منه ما ان طهارته لا ينقض . وكذا عن
الحسن لو شرب الماء ثم قام من ساعته لانه يخرج طاهرا كما شرب . وكذا عن النسفي خرج لعنه فيه شي
مردم او قبح او صديد او ما حصل منه فدخل فيه الماء او دخل في اذنه او السقوط في راسه
لكن فيه خروج . وفي الاملا ان خرج من الغم نقص . وعن الخلواني لو خرج من الاذن قبح او
صديد ان خرج مع الوجع نقص لان الطاهر انه من الجرح وان خرج بدونه لا ينقض **ق**
بلها لا ينقض **ق** ابو يوسف ان كان ملا الغم نقص قالوا جوازه في المرتقي من الجوف
وما لا يجال عنه فيه وجوابها في المخادر من الراس وهو لا يجال عنها فيه وقيل للمحدث ليس كذلك
بالاجماع واختلف في المرتقي هو بنفسه بسائر الطباع وما يتولد من طاهر لتوارث الامة اخلا
بالاكمام وخروج الطاهر لا يكون حدثا ذكر المحسن الصحيح ان الاختلاف بينهم في طهارة البلغم كالاختلا
في وجوب الطهارة به وفي النظم الصلوة مع حرقه المخاط لا يجوز عند ابي يوسف اذا كان كثيرا
فاحشا وعند ما يجوز على اختلاف في البلغم فادما ان نزل من الراس سائلا نقص وان صعد من
الجوف وهو ملق لا ينقض ما لم يمل الغم لانه صفر منجد او سودا منقذ وان كان ما يخرجه بقو
نفسه لا بقوة الزراق نقص وان قل لان المعدة ليس محل الدم فالطاهر انه خرج من عرق او جراحة
وعند محمد لا ينقض ما لم يمل لانه خرج من المعدة فكان له حكمه البقي وفي الاصل برفق لم يخرج منه الدم
فالحكم لغالب وان استويا احب ان يتوضا اخرا بالثقة ذكر المحسن واختلف مشايخنا انه واجب
ام مستحب والذي يجيل من الروايات المختلفة في ذلك عنهم انه واجب في قوله محمد مستحب في قولها
لانه على شك من الحدث وفي الثاني نقصا مستحسا فاعلى الجرح الطاهر وكذا ينقض الصوم ان دخل الملق

وفي موضع وعلى هذا قالوا لو امتخط وفيه حمرة ذكر المحسن ثوبا شديدا مختلفين دما وطعانا او طعنا
ودما او طعنا وطعانا او نحو ذلك ان كان من كل واحد منها نصف الغم او اقل فانه يفتبر كل واحد منها
على حدة فيما اختلفوا فيه او اتفقوا عليه وان كان احدهما اكثر من النصف فلا اعتبار للغالب في
النوازل الماء السائل من لم الشايم ان كان من ثيابا حكمه حكم النقي وان كان مخدرا او مجلدا من اللهبوات
حكمه حكم الرقيق وانما يعرف ذلك بلونه او بقتله وعن ابي الليث الغالب ان السائل حالة النور يتولد
من البلغم فله حكم البلغم دابة او لم يسقط من الجرح لم ينقض وان خرج من الدر ينقض لوجع من احدهما
ان اتي سقطت من الدر يتولد من النجاسة والي سقطت من الجرح يتولد من الجرح . والثاني انها
لا تخلو عن البلة والبلة حدث في السبيلين وفي غير لحي سسل وفي الثاني فطرية احليله ودهن
فعا لم ينقض **ق** ابو يوسف نقصا ان وصل الى الجوف وهذا كاختلافهم في الاقطار وعن محمد
ينقض لانه لا ينفك عن بلة وفي العيون وكذا ما وصل الى الداخل ثم عاد ولو كان طرفه يدعى يعتبر فيه
البلة لانه لم يتم الدخول حتى لا يفسد صومه وهو اصح الروايتين في الاصبع ايضا **الريح** يخرج من
قبل المرأة او من ذكر الرجل فمن محمد ان نفوت فهي حدث لانها تنبت عن معدن النجاسة وعنه ان
كانت منتنة فحدث وعنه ان كانت مفضاة فحدث والافلا وعنه ما ليس بحدث الا ان يكون مفضاة والريح
منتنة وعن الكوفي خروج الريح من الذكر لا يتصور وانما هو اختلاج يطبخا رجا وكذا يخرج من الفرج
ان خرج يستحب لها الوضوء . وعنه خروج الريح من القبل لا يكون حدثا على الإطلاق وعنه حدث
الا ان يكون دخل من خارج ثم عاد ذكر ابو اليسر والاصح ان خرج من الرحم لا ينقض وان خرج من موضع
البول نقص وان كان لا يعلم لا ينقض . وفي الاربعين خرج من الذكر فراط او فسا او صوت او دود
او غيره نقصا ذكره واختلف ان الريح عينية نجس ام نجست بسبب مرورها على النجاسة وثمرته تظهر
فيما لو خرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة هل تنجس من قال بان عينية نجس بقوله نجس السراويل
ومن قال بان عينية طاهرة لا تنجس بجواررة النجاسة اياه يقول لا ينجس السراويل كالمرتب
الريح نجاسة ثم من تلك الريح على ثوب مبتل فانه لا ينجسه . وفي المستقاع عن محمد خرج من الحايضة
الريح لا وضوء وفي شرح برهان لو خرج منها عدة قال ابو علي الرازي هو كايخرج وفي الاخصار طهر
البول من المجرى من الموضع الذي يخرج منه ان كان جالبا يستمسك ان شاء ويرسل ان شاء ينقض وان
كان لا يستمسك لا مالم يسيل ولو تفتحت البيضة للخصي فاندمل واستجاب البول اليه حكمه حكم
الجرح وكذا الحثي لو تبين انه رجل او امرأة فالفرج الاخر مخرجه الحرج وفي المستقاع عن محمد بمنزلة

السبيل وكذا موضع الحصة الذي استحاله البول اليه خرج من سرتة ما صافي توضحا ذكره
الحسن ذكر المحسن وكذا الخروج من جرح قد رواه عن أبي حنيفة ومحمد وقال الحسن بن أحمد
الروائيين من محمد لا يتنقض ولو استند الموضع المقاد وانفتح موضع اخر فخرج الما منه
يتنقض وكذا ما في قولان وفي رواية هشام في العرق في العيين فسال منه ما يتنقض
باب المستحاضة هي التي لا تجزئ وقت صلوته بلا عذر
هذا في حالة البقاء في الشبوت بشرط دوام السيلان من اول الوقت الى اخره اعتبارا بالسفر
فانه لا يتم حتى يتقطع الوقت كله وفي الاصل شرط السيلان مرتين ثبوتا وبقا وطهارة فيهما التي
قار بها او طهرت عليها عذرهما في الوقت حتى لو سال في اول وقت الظهر ثم انقطع وتوضا على
الانقطاع ودوام ذلك الى العصر لا يصح طهارته لعدم السيلان المقارن والطارى حتى لو قارن
الوضوء وسال بعد ثم انقطع قبل الشروع في الصلاة او بعده قبل تمامها ودوام ذلك الى العصر
انتقض وضوءه وحكم الظهر موقوف فان سال في وقت العصر جاز طهره وان لم يسال ودوام الى
العروب ثم سال فعليه اعادة الطهر لانه اخذ حكم الصحيح من جرحا انقطع وتبين انه صلى
الطهر بطهارة العذر والعذر زائل ولا يعيد العصر لانه صلى وعنده لا طهر عليه وصار كالتيمم
ولو كان لا ينقطع بعد القعدة قبل السلام فكذلك وعنده ما هو كالا ينقطع بعد السلام ولو سال
اول ما سال ينظر اخر الوقت فان لم يتقطع توضا وصلى قبل خروج الوقت فان توضا وصلى ثم خرج
الوقت ودخل وقت صلاة اخر وانقطع توضا واعاد ما صلى لا يلام نصرا مستحاضة ولو سال
من احد المخبرين دم فتوضا له ثم سال من الاخر توضا لانهما محلان فصار هذا حدثا اخر وان سال
منهما فتوضا لهما ثم انقطع احدهما فهو على وضوء لان الانقطاع ليس بحدث ولو وجب الوضوء خروج
الوقت وهي الصلاة استقبلت لانها صارت محدثة من الاصل بارتفاع المانع ولو وجب السيلان
الدم ثبت لانها حدث للحال هذه المقدمة كتبها من اصول مختلفة وتضمنت بوضوءها ما شئت
سالم تحدث حدثا اخر ما بقي الوقت وقال الشافعي تتوضا لكل فرض لان هذه طهارة
ضرورية جوزت مع المنافي والضرورة في حق منع فرض الوقت فاذا ارتفعت الضرورة طهر حكم
المنافي **ولنا** الحديث المستحاضة تتوضا لوقت كل صلاة ولان الوقت شرع للاداء فاقام
مقام الاداء في منع طهور حكم الحدث تسهيدا لا مر عليها لان الاداء قد يطول وقد يقصر واصل
هذا ان طهرت بها تنقض خروج الوقت وعنده لا يرد بخلوله وعنده أبي يوسف باهما كان ومثيرة

الخلاف تظهر اذا توضا قبل طلوع الشمس ثم طلعت تنقض وجود الخروج وعنده لا يرد لعدم الدخول
والثاني توضا قبل الروا ثم زالت لا تنقض لعدم الخروج وينقض عند أبي يوسف وزفر للدخول
لان طهارتها ضرورة شرعية للحاجة ولا حاجة اليها قبل الوقت ولما الوقت قائم مقام الاداء فيجوز
تقديم الوضوء على الوقت كما تقدم على الاداء ولا يمكن التوابع بهذا في سائر الصلوة لان دخول الوقت
لا يفتك عن خروج وقت اخر بالخروج لا تبقى الطهارة **توضا** يوم العيد لصلاة العيد
هل له ان يصلي الظهر بذلك الوضوء عند أبي حنيفة ومحمد قبل العصر ذلك لانه خرج وقت
صلاة العيد وقيل له ذلك وهو الاصح لان صلاة العيد كصلوات النجس ولو توضا للنجس له ان
يصلي الظهر به دل عليه لو كان عادتها في الحيز اقل من عشر فطلعت رجبا ثم انقطع ذمها
من الحصة الثالثة عند طلوع الشمس يوم العيد فان زوجها ملك رجبا حتى تغسل
او يتيمم عند محله وعنده مما يصلي به او يدع وقت اشار الى ان دخول وقت لا يخرج وقت
صلوة اذ لو خرج لا يقطع رجبا فان صلت ثم وجدت الما بعد الرجعة وان عاودها الدم
يعود وفي الكتابة اغتسلت بقي منها عضولم يتقطع استحسانا والقياس ان ينقطع لانها اب بمعلم
المعلم ولكن لا حل للزواج حتى تغسل ذلك اخرا بالثقة وان بقي اقل من عضو ينقطع لانه يغسل
فيه في العادة ولا حل للزواج وكذا لو بقي التيمم والاستنشاق عند محمد لان من الناس
من قال انه لا يجب في الاغتسال فاجد بالاحتياط وعن أبي يوسف في الانقطاع روايان ولو
اغتسلت بسور الحمار ولم يتيمم انقطع ولا تزوج ولا نصلي لان السور مختلف في كونه طهورا
فناخذ في كل حكم بالاحتياط ولولم تطلق ولكن انقطع الدم على عادتها هل لزوجها ان يقربها ذكر
الحواشي قيل له ذلك عند محمد خلافا لها وفسا على الرجعة وقيل لا يقربها عندهم وعن أبي الليث
يقربها عندهم ماينا وفي الاستحاضة لو وجدت الما بعد التيمم حال القربان وكيفية التقربا وقال
ابن المبارك لا يقربها **توضا** للظهر وصلى ثم توضا للعصر ثم دخل وقت العصر فلا يصح لا يصلي
به العصر لانه وضو الظهر في وقته حتى لو تبين فساد الظهر بعينه **باب**
ما يجوز به الوضوء وما لا يجوز في الراد اختلط الطاهر بالماء فالبعض للغالب منهما ثم ينظر ان كان
شيئا خالف لونه لون الما كالبين ونحوه فالقبيح للون وان كان شيئا يوافق لونه لون الما كما لا يطبخ
ونحوه فالقبيح للطعم وان كان شيئا لا يظهر طعمه في الما فالبعض بكثرة الاجزاء وفي المسحاق ان يوسق
ومحمد لو توضا بالماء الزعفران اجزاء ان لم يغلب عليه الخمر وفي الاحساس عن أبي يوسف برأى غلبة الماء

على غير فرع الجرحاني لو طرح الراح في الماء حتى اسود جاز الوضوء به وكذا الوضوء المحصر والباقي
وان تغير طعمه ولونه وريحه وكذا لو طبخ به ورقة الماء فيه وكذا لو طبخ بما يقصد به التنظيف
كالجص والصابون الا اذا صار خبيثا لا يمكن تنسيبه لو جرحا الوضوء به الا في حال الضرورة وكذا
يجوز ما تغير بامتزاج غيره من حيث الطعم واللون والرائحة وان تغير بمضي الزمان وان جاز
الوضوء به بكل حال وكذا لو طبخ الماء وحده وفي التفريق البراق والمخاط يخلط بالماء يكره
الوضوء به اطلقه ابو يوسف وعن محمد في العرق يسيل في الماء ولم يغلب جاز الوضوء به
الكا في بقا طرسالة الجلب في نأيه فذلك عفو خلاف سبلانه ذكر المحسن عن كرخي ان كان
ان كان يستين مواقع القطر في الماء فيلبيس يستيقن بعفوه وفي الخفة وقع الماء المستعمل في
الا نأقيل لا يجوز الوضوء به وان قل وقيل يجوز ما لم يغلب على الماء وفي شرح بكر خالط التراب
شي ليس من جنس التراب والتراب غالب جاز اليتيم به وقال ابو يوسف لا يبيح طهور
لانه ورد بخلاف القياس وفي التفريق قيل يعتبر الغلبة اطلقه وفي صلاة المحسن ان كان
التراب غالبا جاز بلا اشكال وان كان مغلوبا يجمل وجهين وعند الشافعي ان كان التراب
مغلوبا لم يجز بلا اشكال وان كان غالبا يجمل وجهين **سور الكلب** جاز لا يتوضأ به بحال
وقال مالك والاوزاعي وداود بن علي واهل الظواهر ليس بحسن الحديث المأثور لا يجسه
الاما غير طعمه او لونه وهو قول الحسن وعطاء النخعي والزهري وعن ابي الليث
لواني مفتي بقول مالك وغيره جاز ذكر المحسن وقع في الماء الكثير نجاسة لا يخلطها فنية لمساخنا
فولان احد ما يجوز استعمال اي ناحية منه كان وبه ائتي اكثر الخراسان والثاني لا يجوز استعمال
الموضع الذي وقعت فيه النجاسة وكذا الوضوء في الماء الكثير ما جرح فان لمساخنا فيه قولان احدهما
يجوز استعمال الكل والثاني لا يستعمل الا من ناحية اخرى وعن ابي يوسف اعتبر عليه الماء على
غيره بالاحراء ولون الماء النجس هو الصحيح لان المغلوب كالمستعمل في وفي الا في استحي في ماء
راكد عشر في عشر ثم توضا في ذلك المكان لا بأس وكذا الوضوء في مثل هذا ولم يحركه يده فانه يكره
ما يتحرك بالاغتراف **يفضل** الا نام من ولوغ الكلب ثلثا كما في بوله وقال داود سبعا
لقول الرسول اذا ولغ الكلب في انا احكم فاعسلوه سبعا فلما به استدله على النجاسة وقال
الشافعي هو نجس ولا يظهر الا بفعله سبعا هذا الخبر قلنا كان ذلك بداحين كانوا الغوا الكلاب
يتخاموها ذكر المحسن وكذا يفضل من ولوغ الخنزير ثلثا وعند الشافعي سبعا لانه اشد نجاسة **سور**

سابع البهائم نجس للنجاسة لحمها وعن ابي يوسف سورها كبول ما يوكل لحمه وقال الشافعي
ليس نجس لانه صلى الله عليه وسلم سبل عن ما افلاه وما سولها من السباع فقال لها ما حملت وما
ابقت فقولنا طهور قلنا ذاك في المياه الكثير وفي الاصحاح عن محمد سور الفيل كسور السباع
لان ذواته سور الحمار والبغل مشكل لان اعتباره لحمه توجب نجاسة واعتباره بعرقه يوجب
طهارته فانه صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار معروريا والظاهر ان يصيب توبه عرق ويصلي
فيه قلنا بالشك فلا يظهر النجس ولا يجبر الظاهر ويجمع بينه وبين اليتيم اذا عدم الماء وباهما
براحا وقال زفر لا يجوز ما لم يعدم الوضوء ليصير عادما ما امر باستعماله والصحيح قولنا
لانه ان كان نجسا فلا يمنع اليتيم وان كان طاهرا واليتيم صانع وعن ابي حنيفة ان سورة جرح
لان لعابه لا يجلو عن قليل دم من المشايخ من فوق بين الذكر والاناث فقال سور الذكر نجس لانه
يشتم بول الاناث فيتنجس منه والاناث لا تشتم وفي المنتقاع عن محمد اكره شرب سورهما وفي
التفريق عن ابن مقبل لا بأس به وفي النوارك عن ابي الليث والاحتياط في ان لا يشرب واما
عرقها ولعابها اذا اصاب الثوب او البدن ذكر بكر عن ابي حنيفة روايات روي محمد عنه
انه لا يمنع الصلوة وان جرح وروي ابو يوسف عنه المنع اذا جرح وروي عنه اذا زاد على قدر
الدرهم الكبير منع وفي موضع وكذا ما انهما اذا اصاب وفي المنتقاع عن محمد لو وقع من عرق
احدهما في البير مثل كف نزع ماوها ودكو الخلو في ان عرقها نجس لكن كثره الضرورة حكم
بطهارته فعلى هذا لو اصاب الماء بفسد وهكذا عن ابي يوسف واطلق ابو بكر الرازي ان سور
الحمار وعرقه لا يمنع الصلوة وان جرح عند اصحابنا وان في وقوعه في الماء روايتان ودكو الطحاي
والكرخي في مختصرهما ان عرق الحيوان مثل سورة في النجاسة والطهارة والحرمة والكراهة وفي
التفريق عرق خلطه نجس وفي الشروح عن محمد لعل لاثان طاهر ولا يوكل وفي المنتقاع عن محمد
وعنه يفسد الماء دون الثوب وان كان مغسوبا فيه وعنه كلعابه وعن ابي يوسف لو صلى في توبه
اكره من قدر درهم اجزاء وعن ابي اليسر على قول ابي حنيفة يكون نجسا وعلى جواب الكتاب
مشكلا للعاب وعن البردوي يعتبر فيه الكثير الماحش هو الصحيح وعن ابن الايمه الصحيح انه
نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع **لمحمد** الانبيد تم قال ابو حنيفة يتوضأ به وروي
عنه انه رجع وقال يقيم وهو قول ابي يوسف وروي عنه الجمع وهو قول محمد وعنه يتوضأ

به يتوضا به ويسجد له ان يتيم فحمل عنه فيه روايات • وروي الحسن عن ابي يوسف
مثل قوله محمد توجه قول ابي حنيفة الاول انه عليه الصلاة والسلام توضا ليلة الاحد
ثم طيبة وما طهور وجه قوله الثاني ان ليلة الجن كانت بكه واية التيم ترك بالمدينة
فلمسحه وجه قوله الثالث انه صلى الله عليه وسلم ساء ما وانه ليس بما على الاطلاق فوجب
الجمع ولهذا قالوا لا بد من السجدة في التوضي به ذكره في التقريب ذكر البردوي والسرحدي ولا يصح
عن ابي حنيفة في الصلاة على قوله الاول واختلف فيه قال يجوز اعتبارا بالوضوء وقيل لا لأن الجن
فوق الحلات فلا يجوز الخاطا بالحديث فيما ثبت خلاف القياس قلنا • وذكر في اختلاف
زفر بن يعقوب نضاعن ابي حنيفة في الفصل ان الجواب عند ابي حنيفة كالجواب في الوضوء وانما
ان الردى والسرحدي لم يخطا جواب ابي حنيفة حتى ذكر الاختلاف بهذا اذا كان النبيد حلوا
وان كان مسكرا لا يجوز لما ان الوارد في الحديث الحلو وعن ابي حنيفة يجوز وان كان مطبوخا لا يجوز
كيف ما كان لان النار غيرته وقال الكرخي يجوز ولا يجوز التوضي بغيره خلافا للورداعي
وعنه ذكر الناصحي انا اختلفت الاجوبة باختلاف الاسئلة فكان ابا حنيفة سئل عن النبيد
اذا كان الماء غالبا فقال يتوضا • وسئل اذا كان معلوما فقال يتيم • وسئل اذا لم يدرك
ايهما غالب فقال يجمع وعلى هذه الطريقة لا يختلف بين النبيد والتمر وسائر الابدع • وفي
النوادر على قوله انما يجوز التوضي بالنبيد اذا كان رقيقا مثلما الرطب يسيل على العضو اذا ضرب
عليه واجمعوا ان التوضي بالنبيد مع القدر على الماء لا يجوز ومنهم من يجوز مع القدر على الماء
كانه لم يرم ما البحر طهورا فان من الصحابة من لا يري ذلك طهورا • وفي الثاني سرع في الصلوة
بالتيم ثم وجد النبيد فعند محمد يمضي فيها فاذا فرغ يتوضا به ويعيدها وعند ابي يوسف
يمضي فيها ولا اعاده وعند ابي حنيفة يقطعها • وفي وجود سور الحار فيها جواب الكل الجواب
محمد وتوابعه بن التيم والسند في الشروع ثم وجد السور فعند محمد يمضي فيها فاذا فرغ يتوضا
به ويعيدها لان كلاهما سوا عند فانه لو كان مع المسافر السور والنبيد ويجمع بينهما ويجوز ان
يكون كذلك عند ابي حنيفة ويجوز ان يكفيه النبيد **سورة الفاتحة** مكروه وقيل
ابو يوسف لا يكره لانه عليه السلام كان يصليها الا ناقش شرب منه ويتوضا بفضائها ولما حاشا
لجده تستدعي نجاسة سورة الا ان الحكم سقط بمكان الحاجة فقيام الله اوردت الكراهة والحديث
اعلام انه لا يفسد فان اكلت الفارة وشربت على الفور نجس وان مكثت ساعة لوقا محمد بن جعفر

وهذا بناء على ان النجاسة لا تزول بالماء بعات عند وعند ما تزول الا ان الصب شرط
عند ابي يوسف في الحصول انه غير متقدروا في الشباب بعد من لا يمكنه الدخا الى الماء ولا
يحد من نصب الماء على ثوبه وهن حكم بالزوال بالضرورة والقدر وعلى الخلاف من شرب
الحمر او قاطعة اللحم ولم يغسل فاه • وفي الاربعين ان كانت تضيد سورها مكروه والا فلا بأس
بها • ذكر الحلواني اكثر العلماء قالوا رقيقها نجس والتوضي عنها افضل حتى لو اكلت من طعام يتوضي منه لانه
لا بد من ان يصيب الطعام وكذا الوارد ان تلحس عضوا يتوضي منها وكذا لبسها نجس لان لبس الشيء
يكون على حسب رقيقه ورقيقها نجس في بعض الروايات • ذكر بكر بن الوحيات عضو صاحبها يكره له ان
يدعها لان رقيقها ليس بطيب وكذا لو وضع لها طعاما فاكلت بعضها لا ينبغي له ان ياكل الباقي لانه
لا ضرورة في التحس في رقيقها في حق الحسن على اصل القياس خلاف التوضي بسورها لان في سورها
ضرورة لجواز لكن لا يستحب سور سواكي البيوت وسباع الطيور مكروه اما السواكن فلما قلنا في الحمر
واما الطيارة فاما تشرب عنقارها وهو عظيم جان ظاهر لكن تناولها الحيف غالب فاوردت
الكراهة فان توضا به عند عدم الماء المطلق حاز من غير كراهة **سورة الباقية** تناولت
قد راو شرب فهو نجس فان كانت محبوسة فطهورا وان كانت بخلافه يتوهم منها تناول النجاسات
ولا يتيقن كرهه ولم يكن نجسا بالشك كالصبي يدخل يده اذ رجليه في الاثا والتوضي ليس احب عند
التقويعات في الثاني قال الناصحي قوله احب اذ لم يكن معه حافظ ولا بأس بالتوضي بسور الصبي
والمشرك **سورة الفرس** طهور في رواية الصلوة الحقة ولم يذكر فيه خلاف ونص ابو يوسف
عن ابي حنيفة كذلك وروي الحسن بيه عند الكراهة كاقال في اللحم وروي البخاري عنه احب ان
يتوضا بغيره وعند لو توضا به كره وعنده انه مشكوك والاول اصح لان حكم السور اخف من حكم
اللحم اعتبارا بالجم سواكي البيوت وسورها فاللحم عنها مكروه فالسور اخف منه وهو ان لا يكره
وعنده ما لا يكره في الروايات كلها وفي اختلاف زفر ابا حنيفة وابا يوسف وزفر والحسن اتفقوا
ان التوضي بسور الفرس جاز وان اختلفوا هل يكره هل يكره التوضي به ام لا **الاجون** التوضي
بالماء المستعمل لانه غير طهور واختلف فيه قال الحسن وهو رواية عن ابي حنيفة نجاسة غليظة
وقال ابو يوسف وهو رواية عنه نجاسة خفيفة • وقال محمد وهو رواية عنه طاهر غير
طهور • وقال زفر ان استعمل طاهر فهو طهور وان استعمله جنب او محدث فهو طاهر غير طهور
ولشافعي قوله ان قوله محمد وقوله كقول زفر وجه رواية الحسن ان يلبس به ما يمنع

الصلوة وحجة القائلين بالطهارة تمسح العجاجة غسالة رسول الله صلى الله عليه ووجههم وحده رواية
ابي يوسف تعاوض الادلة في طهارته ونجاسته • وفي شرح بكر لا يباح الانتفاع به وفي الاحاس
عن محمد لا بأس بان يحسن به • وفي المتقاعنه اكره شربه وليس بحرام • وفي شرح ابي ذر يجوز
ازالة النجاسة به • ذكر المحسر هذا على اختلاف الذي في ازالة النجاسة بالمياهات ذكر في وجه
قولها وكذا يقول في دم يضل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك
بول ما يוכל له وخصنا فيه ما لم ينحسر ولو حلف ما فيه دم لم تحت • ذكر السرحسي واختلف
في رواية النجاسة ببول ما يוכל فلا يصح ان التطهير بالنجس لا يكون لقضاء بين الوصفين • ذكر
القالي والبردوي انما يباح للمأكل الاستعمال اذا ازيل العضو فيجتمع في مكان اما مادام على
العضو او رآه مثلاً شياً ولم يجمع فلا يأخذ وهكذا قالوا فيمن مسح الاضغاط المندبل لا يصير
المندبل مستعملاً ولو عصر المندبل فاجتمعت العصارة في مكان يصير • وفي شرح بكر هذا
مذهب الثوري وعبدنا اذا ازيل العضو الذي يستعمله يصير وان لم يجمع • وفي شرح
القاضي عند العامة يصير حتى لو غسل عضو افتا طهر منه على عضو آخر وجري عليه لا يجوز
وقيل يجوز • وفي السطم الصلوة مع مندبل العضو ان كان مسح عند جريان المياه في العضو لم يجز
الصلوة معه عند ابي حنيفة وابي يوسف وان كان مسح بعد ما سكن الجريان يجوز • وفي جمع محمد
ولا بأس بالصلوة على الارز الذي يمسح به اعضا العضو اطلقه واختلف في سبب استعمال
الماء الا اقامة العروة واسقاط الفرض • وقال محمد اقامة العروة حتى ان من اغتسل او
بردها للفرض صار مستعملاً ولو اغتسل الجنب او توضأ المحدث بردها التبردا او التعليل لم يصير
مستعملاً عند محمد خلافاً لما عرفت هذا باختلافهم في الجنب الواقع في البير او الداخل فيها
طلب الدلو عند الرجل طاهر لان الماء في يديه وهو مطهر والمباحالة لا تعدم المعرب
واكثر بعض اصحابنا هذا الخلاف وقالوا لا خلاف ان ازالة الحدث توجب الاستعمال وانما لم يحكم
محمد في مسألة البير ضرورة وعنده ابي يوسف كلاما محالة لان الصب عند شرط التطهير واذا
لم يطهر لا يصير مستعملاً • وفي رواية عنه الماء نجس بملاقات النجس وقالوا على قول ابي حنيفة الماء
نجس بملاقات النجاسة الحكيمة والرجل نجس لانه لا يخرج من النجس طاهراً وقالوا على قوله الماء نجس
لازالة النجاسة والرجل طاهر لروا ذلك منه وانما زال ذلك منه بعد مزاييله الماء ولو اغتسل
الجنب في الابار عند ابي يوسف لا يطهر ابدعير انه ان لم يكن استنج فالمياه نجسة وان استنج

مستعمله

مستعمله لان الطاهر هو العربة وعند محمد ان لم يكن استنج يخرج من ثلثه طاهراً والمياه الثلث
نجسة وان كان استنج يخرج من ثلثه طاهراً والمياه مستعملة وكان القياس عند ان يخرج من الاول
طاهراً لان العدد في غسل النجاسة الحكيمة لا يشترط الا انه ترك القياس تمسكاً بقول صاحب
الشرع لا يبول احدكم في الماء الايم ولا يغتسل فيه من النجاسة سوى يديه في اليدين فوجب ان يستوي في
الحكم وقيل عند يخرج من الاول طاهراً واما البير الرابع وما رواه ان وجدت منه نية المعرب
صار مستعملاً ولا فالمياه طاهرة • ولو غسل الثوب النجس في اجانة ثلث مرات بثلاث مياه
وعصر او في اجانات وعصر فالتقاس وهو قول بشر ان لا يظهر ما لم يغسل في الماء الجاري او يصب
عليه الماء في الاستحسان يظهر بالثالثة والمياه نجسة وعن ابي يوسف انه اخذ بالقياس فصاد
عنه في الثوب روايتان والعضو النجس لو غسل في اجانة او في اجانات فكذلك عند محمد وقال
ابي يوسف المياه نجسة ولا يظهر العضو ما لم يصب عليه الماء او يغسله في ما جاري واما حكم المياه
فحكم كل ما حكم الثوب قبل دخوله فيها فالما الاول لو اصاب الثوب لا يظهر الا بالفضل ثلثاً لانه
استقل به نجاسة ثوب كان لا يظهر الا بالفضل ثلثاً وعلى هذا يخرج حكم الماء الثاني والثالث وكذا
حكم الاجانة ان في المرة الاولى يغسل ثلثاً وفي الثانية مرتين وفي الثالثة مرة وكذا الاجانة الاولى
تظهر بفسلها ثلثاً والثانية مرتين والثالثة مرة • وفي شرح مختصر الطحاوي لابن منصور اذا
كان الانا واحداً وجد الماء فيكون تحديده الماء في كل مرة كتحديد الانا • وفي التحفة لا يجوز
الانتفاع بهذه المياه اذا تغير احد اوصافه لانه يصير نظير البول يكون نجس غالباً وان لم
يتغير يجوز في غير السوء والتطهير كمال الطين وسقى الدواب • وفي المستقيا ينظر الى غلبة الطاهر
في بطر المسجد وفي الصلوة معه والماء الرابع في الثوب ظهور لانه ما اقيم به العربة وفي العضو
غير ظهور لان الطاهر ان يكون ذلك منه على وجه القربة حتى يقوم سبب خلافه وهو غسل يده
من طين او عجين او جامع بكر من ابي اسحق الحافظ لو غسل ثلثه ابوال مختلفه في ثلث اجانات وعصر
كل مرة لا يظهر لانه لا يعامل فيه فاخذ بالقياس وفي الثوب تعامل فترك القياس فيه وفي موضع عن
محمد لو غسل ثوباً نجساً ثلاث مرات وعصر مرة طهر وفي جامع بكر العصر ثلاث مرات واجب وفي شرح
الخلوي شرط العصر قول محمد خلاف ابي يوسف • وفي المتقاعن ابي يوسف ثوب غمس في
الماء ثم رفع وعصر طهر • وفي التفاريق عنه وكذا لو صب الماء عليه مرة وعصر وفي النوازل
يبلغ في العصر حتى يصير كحال لو عصر لا يسيل منه الماء وان سال قاليد والثوب والبلل نجسة

مطل

مطل

مطل

وفي جامع الصغار عن ابي هنيئ ان يعصر عصر حتى لو غصن غير لا يتقاطر منه شي ودكر
الحاكم مختصم انه يعصر عصر حتى لو غصن غير لا يتقاطر منه شي وسقط به مادة التقاطر وفي
شرح بكم عن الحافظ لو اصاب البدن نجاسة لا يطهر الا بال غسل ثلاث مرات متواليات لان العصر
مستدر تاقيم الموالات مقامه . وفي التهذيب عن ابي يوسف لو صب الماء على زارع حتى يطهر وان لم
يعصر وكذا الجنب لو اترق فاعسل ثم صب الماء على الارض يطهر وان لم يعصر وفي شرح الخواص
وكذا لو كان في زاره او بدنه نجاسة واستكثر افاضة الماء عليه طهر وان لم يعصر ولم يدلكه
صلاة الحلا في ذلك لو اصاب داخل الحف المبطن نجاسة فلا الما فيه ثلاث مرات وراقه طهر وكذا
البساط الجسر لو طرح في النهر يجري عليه الماء . وفي التقاريق قيل في ان الحوض يطهر بغسله ثلاثا الا
يتقي فيه راحة الحجر ولا يجعل فيه شي من الما يات عن اخله فان جعل فيه اخل يطهر وكذا اكل ما يغسل
يعتبر ان لا يوجد فيه راحة ولا لون ولا طعم وفي الاستحباب بقا الاثر لا يضر اذا لم يزل بالماء . وفي
القدوري اذا سقوا زالتها وفي جمع في النجاسة العينية بعد زوال عينية منهم من شرط غسلها
ثلاثا ومنهم من شرط الى ان يصفوا الماء ومنهم من شرط ثلاثا بعد الصفا . واما كيفية تطهير الجلد
المدبوع به من جسد ذكر كبر قالوا ان كان جلد ايمن عصر يغسل ثلاثا ويعصر في كل مرة وان كان لا يمكن
قالوا يغسل ثلاثا ويغسل في كل مرة كذا روي عن ابي يوسف في بعض الروايات . وفي بعض
يغسل ثلاث مرات ويغسل بعد الثالثة . وعلى قولنا يجوز ان لم يكن عصر لا يطهر ولا يغسل
هنا ما سأل منها السكين لوموه بما جسر قال محمد لا يطهر . وقال ابو يوسف يموه بما طهر ثلاث
مرات ويغسل في كل مرة ويطهر وكذا الحطب الحاريد لو اصابه البول او الحز وتشرى قال
ابو يوسف يلا من الما ثلثا حتى تشرب ثلثا ويغسل في كل مرة ويطهر . زاد الاستحباب اذا لم يبق
طعم النجاسة ولا ريحها ولا لونها كان الحطب من الحزف او من غير جديد او قديما . وقال محمد لا يطهر
الحديد وكذا الاخر الحديد لو اصاب عند ابي يوسف يغسل ثلاثا ويغسل في كل مرة . وعند محمد لا يطهر
وان كان مستملا يكفيه الغسل ثلاثا غدا . وفي صلاة الحلا في وكذا الجرموق والحف والمكعب لو
اصابه نجاسة ولم تشرب فامر الماء عليه ثلاث مرات طهر وان لم يوجد التحفيف فيما بين ذلك فان
تشرب فعل الخلاف . وكذا النوري لو اصابته ولم تشرب مكث في يغسله ثلاثا فان تشرب قال
ابو يوسف يتبع ثلثا ويغسل في كل مرة . وقال محمد لا يطهر . ذكر بكر لو كان حصيرا من قصب يغسل
او يمسح عنه النجاسة فيطهر بالاجماع وكذا الخطة لو اصابها بول او خمر اجمعوا على انه اذا لم

يتفتح ولم تشرب يغسل ثلاثا ويطهر وان تشرب قال ابو يوسف يتبع ثلثا ويغسل
في كل مرة ويطهر . زاد الاستحباب اذا لم يبق طعم النجاسة ولا ريحها ولا لونها . وقال محمد لا يطهر
وكذا اللحم لو طبخ بالماء الجسر قال ابو يوسف يطبخ ثلاث مرات بما طهر ويغسل في كل مرة . وقال محمد لا يطهر
وكذا الخطة لو اغليت بما جسر قال ابو يوسف يغلي ثلاث مرات بما طهر ويرد لكل مرة . وقال
محمد لا يطهر ولذا التور لو احمى بالدهن او بالحطب الجسر عند ابي يوسف يغلي الحطب الطاهر ثلاث
مرات وعند محمد لا يطهر . وكذا الحوض لو تجسر وغار ماؤه قال ابو يوسف يلا ثلثا ويغسل
في كل مرة . وقال محمد لا يطهر وكذا الحطب او تشرب البول او الحز او الما الجسر ودمه . وفي
النخلة اصابته الارض نجاسة ان كانت رخوة يجب عليها الما حتى يتسفل فيها ويحكم بطهارتها
لان التسفل العصر وعلى قياس ظاهر الرواية ينبغي ان يجب عليها ثلاث مرات ويتسفل في
كل مرة وان كانت الارض صلبة ان كانت معدن مرتفعة يصب عليها ويؤد عنها الى الهبطه وان
كانت مستوية يجفر ويجعل اسفلها اعلاها او يكسر برار اخر وفي لطم حاريا بال في المشيلة نوع
عليه الطل ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات طهر وكذا الوسخي الارض المسترقة ثلاث مرات ويبيت
وعن الباقي في الطير يتبع في القدر وهو يغلي ان سكر الغليان بوقوعه فاخرج قبل الغليان يطهر
لحم الغسل وان لم يسكر واخرج بعد الغليان لا يطهر . وكذا موت الفارة في السلقية قبل
البلوغ لا يطهر السلق بالغسل وبعد يطهر وتطهر القدر المتخذ من الطين الجسر والتور ان
يطبخ بالنار وفي كون الاذابة تطهير الملقح الجسر كلام قيل بطهر وقيل لا وقيل يذاب بما طهر ثلاث
ثلاث مرات فيطهر وفي تطهير الدهن الجسر عن ابي يوسف يجعل في اناء فيصب عليه الما ثلثا فيكفوا
الدهن الما فيرفع بشي هكذا في كل مرة فيطهر في الثالثة . وقيل يجعل في فخارة في اسفلها ثقب مسدود
فيصب عليه الما ويخلط جيدا ثم يترك حتى يصفو ثم يفتح الثقب فيخرج الما ويبقى الدهن . وفي
جمع عن البعض في الغسل موت فيه الفارة يجعل في قدر ويجب فيه الما ويطح حتى يعود الى مكان
هكذا يغسل ثلاثا قال . وعلى هذا الدبر ذكر المحسب اذ حل الجنب يد في الانا فيعرف له
يفسد اما عند محمد فظاهر واما عند ابي يوسف فلهلوى وهل تطهر ليد قبل تطهر اتفاقا
وقال انكر حتى لا تطهر في قول ابي يوسف وهو الصحيح على اختلافهم في الجنب يطبخ دلو وان اذ حل يد
يد يد يغسلها فدا اتفاقا وان اذ حل اصبع او اكثر منه دون العضو لم يغسل في قول ابي يوسف
واحد في الروايتين عن محمد وهو الاصح لان ذلك قليل فان اذ حل رجله او عضوا غير يد لا يريد غسله

نحوه
ولا يفسد

فان القياس عند ابي يوسف ان يفسد وهو قول الحسن واستحسن ابو يوسف في العضو ونحوه قال
واذا كثرت تركت الاستحسان ولا يفسد شي من ذلك عند محمد وان ادخل يد لم يفسد عند ابي يوسف
قياسا على ما لو ادخل احد يديه وفسد عند الحسن كما لو ادخل رجله وفي الصلوة الحسن قال
ابو حنيفة جنب او محدث غمس يده الى امرتين او احدي رجله في ثوبه لم يجز ان يتوضا به غيره
لانه سقط فرضه فان ادخل الجنب يد لا يفسد عند ابي حنيفة وصاحبه اذا لم يقصد غسلها
فان قصد نفسه عندهم فان ادخل رجله لا يريد الغسل لم يفسد عند محمد وفسد عند ابي يوسف
فان ادخلها بغيره للمضضة يفسد عندهم وان ادخل يفسد به يد او ثوبا فكذلك عند ابي
يوسف خلاف محمد وفي شرح القاضي غسل الطاهر شيئا من يده سوي اعضا الوضوء كالجنب
والفخذ لاجل العروة قبل يصير الماء مستعملا وقيل لا ولو غسل يديه للطعام او غنه يصير وفي
الشافعي ادخل راسه او حبه في الماء المسح قال محمد يصير قصد التقرب ولا يجزيه عن المسح
وقال ابو يوسف تجزئه لانه حصل الاصابه لا بالاسالة فانه لم ينويه المسح جاز عنه
والماء بالجماع والجمع وصيرورته مستعملا بوصف الصبي نقل على اختلافهم في ان صلواته صلوة
كصحة ام كلفا وفي التهذيب يصير وفي الامالي القاضي الصبي العاقل يتوضا ويفسد يديه
الظهير ينبغي ان يصير لانه نوي قربته **باب التيمم** في الاسرار
طلب الماء في السفر ليس بشرط جواز التيمم ولا سهو ولكنه حسن • وفي الايضاح يستحب ان يكون
الصلوة الى اخر الوقت اذا كان على طمع من الماء ليحصل الاداء باكمل الطهارتين • وعن ابي يوسف
وابي يوسف التأخير حرم كمن عليه عليه الكفارة وهو في موضع تطيع وجود الوضوء فيها لم يجزه
الصوم حتى يطعم فلا يجزها • ذكر بكر فان كان لا يطعم صحر ما بقى الوقت المستحب واذا كان في
الوقت المستحب تيمم وصلي كما روي عن ابي حنيفة • قال بكر هذا في الغلوات وفي الغمرات
لا يثبت العدم الا بعد الطلب ولو اخر ان بقربه ما او غلب عليه ظنه يلزمه الطلب في الغلوة لان
هذا دليل على حق وجوب التيمم ولا يبلغ ميلا • وعن محمد يبلغ وهو رواية عن ابي حنيفة سواها
خروج الوقت اوله وعن الحسن هذا اذا كان الماء يمنة او يسرة فان كان قدما به يبلغ ميلين وروي
اكر من ميلين سواها خاف خروج الوقت او لا وفي الخراج لابن شجاع الميل قدر ثلثة الاف ذراع
الى اربعة الاف والغلوة قدر ثلثة ما به الى اربع ما به وقيل الف ذراع حتى الف خطوة وقيل
الغلوة مقدار رمية سهم • وعن ابي يوسف لو قصد الماء بغيره رقيقه عن بصر تيمم • وفي

رواية التيمم

رواية العبرة فيه للخرج • وعن محمد ان يكون بينه وبين الماء مقدار رمية سهم • وذكر بكر عن اصحابنا
ان يكون بينهما ميل قال هذا اذا كان مسافرا وان كان مقبلا لم يجز اذا كان بينهما سواها الفوت او لا
وفي التيمم من غاب عن المصعد رعلوة ذكره الكرخي ذكر الحواشي لو كان في السفر في مكان قد
لا يتدبر على قطع ذلك المكان قبل خروج الوقت صلى بالامام ولا يهدى وفي باب التيمم لو كان قربا من الماء
لا يهدى وان خاف خروج الوقت وقد قال مشايخنا يتيمم وقالوا الرواية في المكان الجبل رواية
في التيمم فاذا في المسئلة روايتان وفي الايضاح مع رفيقه ما لا يلزمه الطلب لان الملك الحاجر
عن التصرف قائم وقالا يلزمه لان الظاهر انه لا يتحمل به ذكر الحسن منهم من قال لا خلاف بينهم
وانما جاز به فيمن لم يطعم وجوابهما فيمن طعم ومنهم من قال الخلاف بينهم متحقق فيمن طعم قال
والصحيح عندي انه لا خلاف بينهم متى ما غلب على الظن احدي الطرفين • وفي شرح بكر راي
في صلواته رجل معه ما ان وقع في اكثر رايه انه يعطيه فانه يقطعها وان وقع في اكثر رايه انه
لا يعطيه يمضي فيها وان شك انه يعطيه ولا تساوي الظن ان يمضي فيها فان فرغ ليله فان اعطاه
واعاد وان لم يعطه فصلواته ما ضيعة وكذا ان ابي ان يعطيه ثم اعطاه • ولو راي رجلا معه ما
فلم يسأل منه حتى صلى ثم سأل فان اعطاه تبين انه كان واحدا لما في الابتداء فعليه اعاده الصلوة
ووضو فان ابي ان يعطيه مضت صلواته ولو سأل في الابتداء فنفقه ثم سأل بعد الصلوة فاعطا
مضت صلواته لانه وجد الان فلم يور فيما كان ولو تيمم ولم يسأل من حضرته عن الماء فبطلت ثم
سألهم فاحبروه بالماء اعاد الصلوة وان لم يخبروه مضت صلواته فان سألهم في الابتداء فلم يخبروه
حتى صلى ثم اخبروه لم يعد لها لانه لم يكن واحدا جديدا • وجد مع رفيقه دلوا فقال انتظر
حتى اتوضى وادفعك فعلى ابي حنيفة يستحب له ان ينتظر ما لم يجف خروج الوقت وان خاف تيمم
وعن محمد ينتظر وان خاف وكذا الخلاف لو كان عاريا ومع صاحبه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي
وادفعك ذكر بكر قول ابي يوسف مع محمد ثم قال واجمعوا لو كان رفيقه ما في ابنة فقال له انتظر
حتى اتوضا وادفعك يلزمه الانتظار وان خاف خروج الوقت • مسلم تيمم ثم ارتد ثم اسلم لم
يبطل تيممه • وقال زفر يبطل لان طهارته مقيدة بالاسلام الحديث التراب طهور المسلم ولهذا
ولهذا لا يصح من الكافر **باب** ان الثالث بالتيمم ما هو الثابت بالوضوء كما لا يبطل
الوضوء لا يبطل التيمم وانما لا يصح مراكا فلان السنة من شرطه حتى صح وضوءه عندنا وان لم ينو
للاسلام لاستغنايه عن النية عند اخلافا للشافعي لا تقاربه الي النية • نصراني تيمم يريد

الاسلام ثم اسلم فليس يقيم حلا فلا يي يوسف لا يصح لهما التيمم عبادة لا تقع بغير النية والكافرة
لا يصح منه النية ولا يي يوسف التيمم ما يجز به المسلم حكمه كما لو صلى جماعة . والتميم صلوة
العبد قبل الشروع فيها لا يجوز للمام لان التيمم يتطرونه ولا يجوز للتقدي نظوان كان الما قويا
حيث لو تواضعا لا يخاف الموت لا يجوز ولا لا يجوز فلو احدث احدا ما بعد الشروع بالتيمم يتم وسمى كان
حود العواب في البناء اكر لان بروية الما يبطل تحريمه وان كان الشروع بالوضوء وخاف دهاب
الوقت لو تواضعا فكذلك لانه لا يمكنه اذا الما في بعد الزوال فيقوته اصلا وان كان لا يخاف دها
الوقت لو تواضعا فكذلك خلاهما لانه لا يخاف الموت لانه لا حق يتوضا ويقي ما فاتته وله يوم
رحام فعل ما سلم عن امره بمص به صلوته . والتيمم صلوة الجائزة قبل الشروع فيها جائز لمن
له حق الصلوة وغيره نص عليه في النوادر لانه قد لا يتطرونه وعن ابي حنيفة لا يجوز لانه لا يجزي
فوالقائل السرخسي والصحيح في ظاهر الرواية انه يجوز فلو احدث احدا ما بعد الشروع في التيمم
عندم . ان كان الشروع بالوضوء فان صلى عليه بالتيمم ثم اتي باخرى فان كان بينهما مقدار المدة لم يكن
من الوضوء اعد التيمم والاصل بذلك التيمم وان كانت الجائزة حاضرة فصل على اياه واحد وحده
جاء . وقال محمد وزفر بعد التيمم على كل حال . وفي شرح الحلواني افتتح الصلوة بالتيمم فاحدث
فوجد ما كان الزاهد اسمعيل يقول روي عن ابي يوسف انه يتوضا ويصلي وهذا اقيس
لان اقتداء المتوخي بالتيمم يجوز عندك فكذلك ما لا يتوضا على التيمم ذكر المحقق مسافر جنب
وافتح فاحدث فوجد ما لوضوه توضا ويصلي قوله ابي يوسف ومحمد قال بن سماعه رجع محمد
عن هذا وقال يستقبل ويجب ان يكون قوله ابي يوسف كتول ابي حنيفة لانها يريان البناء بالوضوء
على التيمم ومحمد لا يرى ذلك فذلك يستقبل . وفي التفاروق بيني في قوله محمد اجزا رواه عن ابي
حنيفة . وفي شرح بكر المصلي بالوضوء احدث فلم يجد ما فتيهم ثم وجد فان وجد بعد ما رجع الي
مكان صلوته بطلت صلواته وان وجد قبله لم يطل استحيانا وبه احدا والقياس ان يبطل
وبه اخذ محمد وزفر في التفاروق يعموا الميت ثم وجدوا الما بعد الصلوة اعادوا والقياس
ان يفصل ولا يعاد وعن ابي يوسف روايتان وفي الجامع الاصغر لو وجدوا بعد الدفن اخرج وغسل
ما لم يعلم عليه التراب ولا يعاد . مسافر في رحله ما قد فسيه او لا يعلم به بان وضعه غير
بغير علمه فتيهم وصلي ثم ذكره او علم به لا يعيد الصلوة . وقال ابو يوسف يعيد ذكر ابو
وكذا لو كان معه ثوبان احدهما طاهر والاخر نجس ففسي الطاهر او فسي الكسوة فصلي عرابا او

سنة
يحل

نحوها

في الما الذي يفصل به النجاسة فصلي فيه ولما انه عاجز عن استعمال الما بمرساوي كالوكان
على اسير مغطى وهو لا يعلم به وله رجل المسافر لا يخلو عن الما غالبا فكان عليه الطلب كالوكان في
العرار ولو صلى الوضوء او الطعام فصار عن كفاره فلا رواية فيه عن متقدمي اصحابنا وكان
الكرخي يسوي بينهما وغير يعرف وجهه ان المراد من الوجود في اية التيمم القدرة على استعمال
الما ولهذا لو عرض عليه الما ليس له ان يقيم والساس عاجز والمراد من الوجود في اية التكفير
الملك ولهذا لو عرض عليه الوضوء يجوز له التكفير بالصوم والثاني مالك . ذكر ابو بكر لو صلى
عربا في رجليه ثوب لم يعلم به ثم علم فلا رواية فيه قبل تجز به عند ما قيل لا خلاف وعن
الكرخي وجدت الرواية عن محمد تجز به باعادة واجمعوا الوضوء باجس وهو ناسي او ظن
ان ماء في يديه وصلي ثم تبين خلافه لم يجز . ولو كان الما معلقا في عنقه او على ظهره ففسي التيمم
ثم تذكر قيل لا يجوز بالاجماع لانه سني مالا يشي والاحكام تبني على ما عليه الغالب لا على ما سدر
الآثر ان من عدم الما في المصير لا يجز به التيمم لان عدم الما في المصير نادرا فان كان الما معلقا
على الكاف وهو راكب ففسيه وتيمم ان كان الما في موحرا او حل جاز وان كان في مقدمه لم يجز
وان كان ساعا فالجواب على العلب وان كان فادى يجوز كيف ما كان . وفي شرح بكر عن ابي يوسف
كان على شط النهر ولا يعلم به فتيهم لم يجز . وكذا لو كان ضرب خيمته على اسير وهو لا يعلم
به فتيهم وصلي فان كان بقرية ما ولا يعلم به قال محمد استحسان اجيز . وفي الاحسان تيمم
وبجنبه يبر لم يعلم جاز في قوله ولو كان ذلك على شاطئ النهر ولم يعلم به عن ابي يوسف روايتان
وفي رادات الحلواني في انتقام تيمم التيمم الما في الما روايتان . وفي شرح القاضي الاستيعاب
في التيمم واجب في ظاهر الرواية وهو الصحيح . وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ليس بواجب
ويقوم الاكثر مقام الكل . وفي الا في النوازل واجب وهو محتار الصدر الشهيد . وفي
شرح بكر قبله في ترك الاقل من الربع روايتان . وفي التفاروق تيمم اذا كان الما يوذيه اذى شديدا
باب النجاسة يقع في الما عقرب او نحوه ما ليس له دم سائل يموت
في الما لم يفسد للحدث موت ما ليس له نفس سائلة في الما لا يفسد الما وكذا ما يعيش في
الما يموت في الما لان الدوي لا يسكن الما لان الما محفوه وقيل الما معدية فلا ينظر حكم النجاسة
وعن ابي يوسف ان تقطع فيه افسد ولو مات في غير الما لم اعتبر الدم لم يجز وهو رواية
الحسن عن ابي حنيفة . ورواية هشام عن محمد فان تقطع فيه كره لا على وجه التحريم ومن اعتبر

مطل

مطل

مطل

المعدن نجس وهو رواية هشام عن ابي يوسف وعنه الصندع البري اذا كان كبير اسمينا فبات
في الماء يفسد وان كان صغيرا او صغيرا لا يفسد لادم له وفي شرح التوابغي طير الماء يموت في الماء
ان كان ما يفرخ فيه لا يفسد ولا يفسد وفي اختلاف الفقهاء على الاوزاعي وعبد الله بن وهب
لا ينجس الماء يموت شي فيه الا ان يتغير احد اوصافه بعرا الغنم او الابل يسقط في بئر لم يفسد ما لم
يكثر فان كثر نزع الكلال هذا في الصحيح الباس والقياس ان يفسد لانه وقع نجس ما قيل نصار
كالمكسر والصحيح الرطب وجه الاستحسان ان الباس له ملاسة تمنع اختلاطه بالماء بخلاف الباس
المكسر فانه يفتت ويختلط بخلاف الرطب الصحيح لان رطوبته تخرج ويختلط الكثير لانها تنكس
غالب فيختلط ما يتصل بها بالماء ولان فيه ضرورة فان الابل والغنم تسقى من البئر فيقتل
فيبصر واذا جرت لعاب الرشح فتلقبه فيها فلو حكمنا بالحجاسة لصاق الامر بخلاف الباس المكسر
فانه يستقر على وجه الارض بخلاف الرطب فانه يلصق بالارض ويختلط الكثير لا يكثر وجوده غا
واختلف في الكثير فقل ان يكون ثلثا وقيل ان يحد وجه ربع الماء وقيل وجه اكثر وقيل وجه كله وقيل
ان يتقطع الابعار فيها وقيل ان لا يسلم كل حلو عن بكرة او بعيرين وقيل ان يستغسل الناطر وقيل
ما يتغير به طعم الماء اولونه او راحته وقيل يفوض الى رأي كل مجتهد وذكر البعيرين اشاره الى
انما ثلث كثير وذكر لنا يحيى عن الحسن الباس لا يضر وان كثر والرطب يعني منه القليل للضرورة
واما الروث فقليله وكثيره ورطبه وباسه مفسد وقال ابو يوسف ان كان يسيرا يابس لم يفسد
استحسن ذلك لعدم الخطأ وعنه لو اخرج الروث الباس من ساعته لم يفسد وعندنا بالحي
بقية او بقتين مطبوخة بالسرقين وفي المتقاعنه في روثه رطبة وقعت في بئر يستقي منها عشرون
دلو وكذا لو وقعت وهي بآيسة فابتلت وتفرقت وكذا لو اخرجت بآيسة وكان الفضل بقول
الرطب والباس سواء لان الضرورة كما تقع في الباس تقع في الرطب وقالوا في الروث ان كان منه
شي مدود مستمسك جاف فهو البعير سواء وفي شرح القاضي الروث والاختنا يفسد الماء
وان قل لانه لا يستمسك به فيصل الى باطنه وقيل لا يفسد كالبقرة والبعيرين قبل هذا كله في
المفاوز فاما في الامصار ففسد لان لابل رواسا حازه ذكر المحسن واختلاف في ابار البيوت
لهم من قال الضرورة معدومة والاصح التسوية وعن ابي حنيفة لو وقعت بعرة او بعير
في الحلب عند الحلب لابس به اذا اخرجت قبل ان تفتت ويظهر فيه اللون لان فيه ملو كثيرا ورو
في الكدس لاسرانه معفو وقيل نجس البئر وفي التقاديق عن ابي حنيفة وابي يوسف الاثنا كالبير

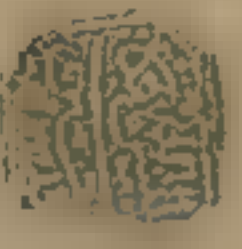
في البقرة والبعيرين وعن محمد بن ابراهيم فصل الخطأ من بول الحمار وروثه في الدارسة وعن ابي سلمة لا
وقيل جمع فيفسد منه فغير ثم يخلط فيخف الحكم وعن سادان ياكل منها حتى يبقى قدر النجس فيفسد ولو
اشتبهت عليه موضع الحجاسة من ثوبه ذكر الطحاوي يفسد كله وقيل اذا غسل شامنه فله ان يصلي
فيه كما قيل في الخطأ وعن ابي حنيفة يصلي على موضع منه ويؤتي به الطاهر وذكر ابو دردة
بحوز الحري في ثوب واحد وذكر المحسن بحوزة احد الكمين جملة الواقع في البئر على خمس مرات وكذا
الغارة والحلمه وفيها نزع عشر دلا اذا ماتت فيها في الشافي وفي شرح عتاب وكذا في الغارة الضيق
اذا انتفخ نزع كله والغارة والعصفور وفيها عشرون ذكر بكر وفي ثلث فارات اربعون او خمسون
وعن ابي يوسف الاربعة في حكم فارة وفي الحنبل اربعون الى تسع وفي العشر نزع الكلال لسورين وفي
موضع عن محمد في الغارة ينزع عشرون وفي ثلث اربعون وان كانت الغارة ثمان كعبية الدجاجة فاربعة
وقد قالوا الغارة ثمان كعبية والثلث كالحمامة ذكر المحسن ولم يفصل في الاصل بين الغارة الصغيرة
والكبيرة وروي الحسن عن زفر عن ابي حنيفة في الصغيرة عشرون وفي الكبيرة اربعون وبه قال
وان ثلث فارة في حكم دجاجة وقال محمد في الرقيات الثلثة كالأحادي وقال الحلواني الثلث
في حكم الاربعة وفي الاربعة اربعون او خمسون او ستون وان كان البئر صغيرا والماء قليلا بحيث
لا يجرى حرم الغارة اكثر اجزا الماء نزع كله وان كان البئر واسعا والماء كثيرا لا ينزع شي وعن محمد
في ذنب الغارة او قطعة منها ينزع الكلال وكذا عن بكر في قايمة من قوايم وعن ابي يوسف نصف
الغارة والغارة سواء في الاستحالة لو وقعت في البئر عن خوف الهرة نزع الكلال والحمامة والورشا
وفيها ثلثون والدجاجة والسور وفيها اربعون ذكر المحسن وفي السور عن ابي حنيفة روايات
اربعون خمسون ستون والسور ان في حكم الواحد حتى يكون ثلثه فيكون في حكم الشاة وعن ابي يوسف
في السورين والدجاجة ينزع الكلال عن ابي حنيفة الا في الجدي وفي رواية كالدجاج وفي
موضع في الاوارة والسحلة والجدي عن ابي حنيفة روايتان في رواية هي كالدجاج وفي رواية كالشاة
وهو الطاهر وفي الشاة ونحوه نزع كله وان تجزوا بالبنع من اسفلها نزعها قدر ما كان فيها ساعده
وفي تفسير ذلك روايات قال ابو حنيفة ينزع مائة دلو في رواية وما يتي في اخرى وقال
ابو يوسف تحذ حنيفة بتدريجها فينقل من ما يراها ملاءها وعنه يسل نفسه فيها فيعلم مبلغ الماء
ثم ينزع دلا وتعاد القصة فيها فينظر كم انقص فينزع على اعتبار ذلك وعنه القياس ان يطهر
ينزع دلا ولم يقدرا لان الماء ينزع من اسفلها وينزع من اعلاها فيصير كالجريان وفي التقاديق عن

سبحه
انه الطاهر

سبحه
ان

سبحه
وفي رواية ما بين

اي حنيفة اجمع راي وراي اي يوسف على ان البيرة لا تجسر كالما الجاري وكذا عن اي يوسف في ما لما
اذا كان يسير فيه ويغير متداركا وقال محمد بن زح ما يتي في رواية وما يتي وحسين في آخر
وثلاث مائة في ثالثة وقال الكوفي بن زح حتى يتيقن باخراج ما كان فيها وقال بن سلام بن زح ما
يقدرون رجلا لهما بصير بمقادير المياه ولو نصب ما وها قبل الزح وخفت ثم عاد زح عند اي
يوسف خلاف محمد وكذا لو وجب زح عشرين فلما زح العشرة نقد ثم بنع بقل عشرين عند اي
يوسف خلاف محمد والقياس في البيرة اذا تجسرت ان لا يطهر وجه احد المرسلين لان النظير لفساد
ولا يمكن **لو استخرج** الواقع حيا في الوجه لا يجب زح شي اذا لم يصب منه الماء وان اصاب
ان كان سورة مكروها فاما مكروهه ويسبب زح دلا ذكر القروزي والاسماني عشر وبكر عشر
وفي القاري عن محمد لا يكون الزح في شي اقل من عشرين فان توصلنا قبل الزح جاز وعن
اي حنيفة في الزح خرج حبة بن زح خمس وست وعنه في كل ما كره سورة بن زح دلا وعن
اي يوسف عشرين وعنه في الهرة الحية عشر وعن محمد في الحاجة المحبوسة لا بن زح شي وان
كان سورة واقع مشكوكا بن زح الكلب لانه يجسر الماء في بعض الروايات فيؤخذ بالنجاسة احتياط وان
كان سورة نجسا فالما يجسر وان كان طاهرا فالما طاهرا وعن اي يوسف في نشاء الحية بن زح
كله لان بولها يجري على فروعها واثرا لتجفيف في حق الثوب لا يكون موثرا في حق البيرة وعن
اي حنيفة بن زح عشرين ذكر المحسن لو خرج الكلب حيا ولم يصب الماء فلا ذبوه لم يجسر كما
في رواية بن المبارك عن اي حنيفة لانه ليس تجسر العين خلا فيهما وفي الايضاح عنه ان كان المستخرج
ادميا لم يذوقا وقد استخرج زح اربعون وان كان نجسا زح كله وفي شرح القاضي المحدث اربعون
عندهما بصيرة الماء مستعملا وفي الجلب كله قال في شرح الطحاوي القارة اذا وقعت في
البيرة هاربة من الهرة يوجب تجسر ما البيرة وان خرجت حية لا تقا ببول من فرعها وكذلك الهرة اذا
وقعت فيها هاربة من الكلب وفي العيون ميت وقع في بيرة فبسد وبعد السد لا الكاف فبسد
وفي الايضاح صب الوضوء في بيرة عند محمد بن زح عشرين وعنه ما اربعون وقيل كله وعن الحسن اذا
طهر البيرة بطهرها ولو اوشاكا بطهر طين البيرة وحامته والد لو قعد رابعة امنا في رواية وخمسة
في اخرى وممنون في ثالثة وقيل يعتبر في كل بيرة ولو اوشاكا في الثاني ذكر ابو البيرة
اذا لم يكن عربيا ايكال غرق ما يباع عشرة ادرع فصاعدا وقع فيها نجاسة لا يحكم بنجاستها في اصح الاقوال
وفي جمع السنن في بيرة جعل في انية ثم جعل من جب اخر فيها ثم وجد فيها قارة ميتة فان غاب



عن امد بن يوسف وقوع القارة فيها فالنجاسة فيها والنجاسات الى اخرها استخرجت • وفي القارة
القارة اليابسة لا تجسر الماء البيرة دباغ • وفي البيرة بول ما يوكل في الفصد ولو اصاب الثوب
لم يضر ما لم تجسر لان نجاسته مختل فيه وقاد محمد بن عوطا هو بنو ضا به ما لم يغلب عليه لانه عليه السلام
اباح شربه لحاجة من مرعده ولما الحديث استنزه هو البول من غير فصل وعن اي يوسف بن زح
اربعون ثم عند محمد بن زح لثداوي والعين وعند اي يوسف بن زح لثداوي كالحديث عربية
وعن اي حنيفة لا نقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شقاكم فيما حرم عليكم واما حديث غيره
كان ذلك لعرفته تحقوا لشفا لهم فيه • والكثير الفاحش قدره ابو حنيفة بذرع في ذراع في
رواية وبالربع في اخرى مطلقا وعنه في اخرى يعتبر ربع اقل ثوب يجوز فيه الصلوة وهو المبرور
وقوضه الي راي المجتهد في رابعة وابو يوسف قدره شبرا في شبر في رواية الامالي وبذرع في
ذراع فيما حكاه الطحاوي عنه ومحمد بن عتار القدامين في رواية وبرج في اخرى وهو ربع جميع الثوب
عند بعضهم وربع ذلك الطرف عند آخرين • ذكر بكر عن الهندواني اختلاف الفاظ محمد في الكتب
في الدرهم فني بعض اعتبر المساحة وفي بعض اعتبر الوزن بولي نقول اراد بذكر المساحة تقديره
لوقوع من النجاسة فان كانت تبلغ درهما كبيرا مثل عرض كف لا يمنع الصلوة وان كانت اكثر منع و اراد
بذكر الوزن تقديره اقل من ثوب وان كانت اكر من مثقال ذهب وزان منع وقيل يعتبر اكر ما كان من
الدرهم الحلية لا ما كان وانقطع وهذا كالدراغ لما كان للتقدير يعتبر الدراغ المستعمل في النجاسة
لا ما كان وانقطع كذي هذا **باب** النجاسة يصيب الثوب والبدن في الشافعي وجدي في ثوبه
نجاسة وقد صلى فيه روي ابو يوسف عن اي حنيفة يحكم بنجاسته الحمام وقيل ان كان ما يباع فيه
ثلاثة ايام وان كان رطبا فثلاثة ايام وقيل في ايا بس في الصيف منذ يوم وفي الشتاء منذ ثلثة
ايام • وقيل ان كان من قدامه ثلثة ايام وان كان من خلفه ثلثة ايام • وقيل ان كان على الظاهر
ثلثة ايام وان كان على البطانة ثلثة ايام وقيل يحل في البول من اخر بول وفي الغائط من اخر تقوط
وفي الدم من اخر عاف واحتجتم في المني من اخر احتلام وفي صلوة العالي والصحيح انه حكم رايه فيه
فما يودي اجزاه اليه يقضي وفي الجامع الاصغر يباح تاخير النظير الي وقت الغرض والتجمل افضل
وعن بكر والاصح يجب عند ارادة ما لا يحل فعله مع الحدث والنجاسة لانه لا يجب لنفسه وفي القاري
نجاسة البطانة تمنع الصلوة على الظاهر عند اي يوسف خلا لاجرة على البول وان لم يمس وقيل اذا
فرس والافكا لبطانة والطن بجرانه يجوز وكذا اكل ما يمكن شقه وقيل في المضربة انها كالثوب واحد

الحية
المرتب

سنة
نفسه كلامه
اصح

عند ما وان الثوب اذا ساء فصل على الطائر الاعلى والاسفل نجس كثرين وكذا اذا كان على طرفه
وتحرك ففیه كلفه والجواب اصح **دم السيف** ليس نجس لانه ليس بدم حقيقة ولهذا يباح
تناوله لا رواية عن ابي يوسف انه نجس نجاسة خفيفة وعنه ان كان السيف كبيرا والدم يسيرا يكون
غليظة **الاروات** نجاسة لكن زفر يفرق بين روث ما يوكل لحمه وبين ما لا يوكل فيجاء نجاسة
الاور خفيفة من نجاسة الثاني غليظة وما جعل نجاسة خفيفة وابو حنيفة جعلها غليظة زفر
يقول اجعت الامة على الفرق بين بول ما يوكل وبين بول ما لا يوكل فجعلوا نجاسة ذلك خفيفة ونجاسة
هذا غليظة فكذلك الروث ذكره الهندي في الاختلاف بين ابي حنيفة وصاحبه في الروث على عكس
اختلافهم في حرمة الا يوكل لحمه من الطيور لانهم اجمعوا ان الضرورة تحفف حكمه نجاسة كحل الضرورة
عند ما يباح البلوي والاروات كذلك كونهما في كل الطريق بخلاف الحرو وبول ما لا يوكل لان الارض
تشف البول فلا يبع فيه البلوي وهذا قولهم في البول والضرورة عند ابي حنيفة فيما لا يحل عليه
وذلك في الحر والذبي يدركه الطير هذه احكاية الهندي في مداهم والكوفي يقول حرما لا يوكل نجس
نجاسة غليظة عند محمد طاهر عند ما اعتبر الحرو ما يوكل والجامع بينهما عموم البلوي ومحمد
يقول انه لا يخالف فيمكن الاحتراز عنه وعند محمد حين دخل ارضي رأي امثلة الطريق من الاروات
رخد وان فخر وفي المتقاعنه لا اري بالاختصاص بالاسواق مسند وان امتلأت منه الحف
وفي شرح بكر جمع محمد عما قاله في الاصل واسقط حكم نجاسته اصلا وفي جمع الشهيد فعلى قول من يعتبر
الكثير الفاحش في الروث المصاب في الحنف انما يعتبر ما دون الكعبين حتى قال محمد ان الربع ما دون
الكعبين يمنع وفي صلاة الحائض في نجاسة الغلظة عند ابي حنيفة كل عين ورد في نجاستها نص ولم يرد بطهار
نص اخلاف الناس فيها وانفقوا وعند ما هي كل عين لم تختلف الناس في نجاستها واما المحففة فهي
ما ورد في نجاستها نص وفي طهارتها نص **حرو الدجاج** نجس نجاسة غليظة لانه يستحيل ان يتن
بخلاف الحمام والصقور وعن ابي يوسف الحق الاوز والبط بالدجاج وقال المودي حرو الدجاج طاهر
للبلوي وبول الحفاش وخروها ليس بشي لتقدر الاحتراز منه وبول الفارة مرة وخروها نجس لانه
يستحيل ان يتن والاحتراز عنه ممكن وفي موضع عن محمد لا اري ببولها باسلا ان البلوي في بولها طاهر
وفي شرح بكر لو وقع بولها في الماء وعرف ذلك برائحة نجس ولو اصاب الثوب او الطعام وعرف ذلك برائحته
برائحته فينجس لان فيه بلوي وفي موضع عن محمد وكذا لو اعتادت رمي البول على الثياب وفي صلاة
المودي عن محمد رواية سادة ان بولها طاهر وفي المتقاريق عن ابن سلام ان رجلا لا يكون به بأس

حفاصا

حفاصا به روث او عذرة او دم او مني فينجس تحكه اجزاء في قولهما • وقال محمد لا يجزئ الا الغسل
قياسا على اليابس في الثوب والبدن والوطب في الحنف الا رواية عن ابي يوسف اذا مسحه على سبيل
المبالغة طهر لمكان البلوي وبه يفتي ما لو فاح الحلة لم ينجس فلا يشرب الا القليل ثم يعود ذلك الى حرم
النجاسة اذا ايسر لان يوسن تجديه ولا كذلك الرطب وفي الثوب لين تخللت الرطوبات اشاف
وفي البدن حرارة جذبت الرطوبات الى نفسها فلا يستخرج الا بالماخلاف السيف حيث يظهر بالمسح
وكذا اكل صقيل وفي المتقاعن ابي يوسف في طهارة السيف بالمشح وباتيان والمحمد النجاسة لا يخلوا
عن بله وملك البله لو اصاب الحنف لا يزول الا بالغسل فكذا اذا اصاب مع غير ما ذكر ابو اليسر
والزرعوى فكذلك اكله اذا اصاب هذه الاشياء الحنف موضع العطافان اصاب ما فوقه لا يظهر
الا بالغسل والصحيح انه على الاختلاف وفي صلاة العالي غير المدبوع لا يظهر الا بالغسل وفي التفار
حاورت النجاسة المخرج فالصحيح انه لا يجزئ الا الغسل وقيل ما لم يجاوز الاليتين وعند محمد محو الحرو
بقا ما كان خارجا وقيل يختص بالعتاد • وفي الاسرار حاور المخرج وهو متصل به اقل من قدر الدرهم
لا يجب غسله عند ابي يوسف خلاف محمد **اللقا** اذا ابتلت من الحنف الذي يجري فيه
الفرك انما تنجس اذا صار بحيث لو وضع عليه اليد ابتلت وكذا وضع القدم على النجاسة واحدهما
رطب وكذا مشي الكلب والطلق بكر نجس القدم • ذكر الحاروي في الثوب النجس الرطب في ثوبه طاهر
فظهرت بدنه على الثوب الطاهر ولكن لم يترطب بحيث لو عصر لا يتقاطر منه شي اختلفوا في
تجسه وكذا الثوب الطاهر اليابس لو بسط على رطل نجسه مبتله واثر البله في الثوب الا انه لم يترطب
بحيث لو عصر لا يتقاطر منه شي والاصح لا يصير نجسا في المسليين • ذكر العالي وقد روي ان النجاسة
الغليظة اذا اصاب الثوب ويثبت بطهارته الفرك والطاهر خلافه • وذكر السعدي لو اصاب
وجه الفرو الذي لا شعر عليه يزول بالحكة والفرك اذا زالت اثرها وان بقي علم انه لم يبالغ في
الفرك وان اصاب الوجه الذي عليه الشعر لا يطهر الا بالغسل • وذكر البردوي عن بعضهم الدم
الغليظ اذا اصاب الثوب فينجس تحت طهر وعن ابي نصر الدوسي يزول النجاسة بالدلك بالسلح
وعن البدن بالحنس وعن الثوب بالمصان ذاب وان كان المصاب في الحنف بولا او خرا لا يطهر الا بالغسل
عندهم وان يمس لانه جاذب حتى لو اصابه التراب فزرق به صار كالذي له جرم كذا روي عن
ابي حنيفة وابي يوسف • وفي شرح تاج عن عطاء صلي في ثوبه سبعون قطرة من الدم اجزاء وفيه رخص
بعضهم الصلوة في الثوب النجس من غير عذر وفي المبسوط صلي في ثوبه نجاسة اقل من الدرهم بعد اساء

وفي التقارب لا يغسل نجاسة اليدين اذا خشي فوت الجماعة وان لم يجس ففيم جمع الشهيد افضل
ان يغسل • وفي التقارب صلى وهو حامل شهيد عليه دماء اجزاء الا ان يكون عليه دم قد بان منه
وكذا لو وقع في البئر وكذا غرق المشاة المدبوحة طاهر الا ان يكون عليه دم قد بان منه وكذا في شرح
تاج صلي وعلي غائقة جنب اجزاء والمثلي في الثوب يطهر بالفرك اذا لم يمس بقوله عابثة كنت افركت
المثلي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فيه • وروي الحسن عن اصحابنا انما يطهر
اذا كان راسا للذكر طاهرا بان قال واستنجى وان كان المني على البدن يغسل في رواية الحسن عن ابي حنيفة
لان الفرك متقدروا طاهرا ما اطلقه الكرخي لا يفصل بين الثوب والبدن فانه قال لا يطهر شي
ما كان فيه نجاسة من ثوب او بدن الا بالغسل الا المني بالفرك وقيل ان امدي ثم امني لا يطهر لانه
قال الحلواني ولم يفصل بين مارق من المني وبين ما يخلط منهم من قال لا يطهر بالفرك اذا فرق
وعليه اجماع المتأخرين قال المحسن والصحيح انه يطهر • وعن الفضلي ان مني المرأة لا يطهر بالفرك
لان رقيق • ذكر المحسن واختلف اذا كان ثوب طاق اخر فتقدر البلية الى الطاق والصحيح
انه يطهر بالفرك لانه اخر المني • وفي الاحناس عن محمد لو وقع الثوب في الماء بعدت المني
يفسد في القياس وامسك عن الاستحسان وعن بن مقاتل لا يجس وفي الاستحسان لو اصاب الماء
الثوب بعد الفرك هل يعود نجسا فيه روايتان عن ابي حنيفة وكذا لو وقع جلد الميتة بالمرس
والشتمير ثم اصابه الماء او الارض ذهب عنه اثر النجاسة ثم اصابها الماء او الخوص حكم نجاسة
وصب ماؤه وخف اسفله ثم دخل فيه الماء في غريب الرواية لو استنجى بالاحجار ثم ابتد ذلك الموضع
من الماء اصاب ذلك المايدنه او ثوبه فلقابل ان يقول لا يجس ولقائل ان يقول نجس **قلت**
فكانه قاس ذلك على هذه المسألة وذكر الحلواني في الاسره ارض فيها احر اصابته نجاسة نجف
كان الفضلي يقول لا يجوز الصلوة في ذلك الموضع وقال ابو بكر بن حاتم يجوز لان اذ حرام الارض والارض
لو اصابته نجاسة نجفت وذهب اثرها جاز الصلوة عليها دون التيمم وذكر بن كاسر عن اصحابنا يجوز
التيمم في جمع في كون السطح بمنزلة الارض روايتان والاصح انه يطهر قبل هذا اذا كان التراب في
الغلظ بمنزلة اربعة اصابع **الاحر** اذا فرش تحته حكم الارض اذا اصابته نجاسة فيفسد طهر
وفي شرح المنتقا عن ابي يوسف احر اول اصابه بول نجف حتى ذهب اثره ثم سابه او فرش اجزاء
ان صلي عليه • وفي الجامع الاصغر تراب او مدر اصابه بول فذهب اثره طهر وفي غريب الرواية
عن محمد في مدره اصابها بول نجفت قال لا يجني ان يصلي معه • قال الهندي وان يبغي ان يجوز

في جميع النجس

وفي جمع القاضي ان اصابه نجاسة لا يطهر بالجفاف الا ان يكون مفروشا ولو اصاب الحجر ان كان
حجرا يتشرب كحجر الوحا يكون يسه طهارة لها وان كان لا يتشرب لا يطهر الا بالغسل ذكر المحسن واختلف
في وحل الطريق اذا علم مخالطة النجاسة اياه وطهر اثرها على قوله قال والاصح عندي انه على
الاختلاف الذي في الروايات وفي الشافعي واختلف في الطين اذا كان التراب او الماء نجسا قال
الاسكاف العيني للماء في الطهارة والنجاسة وقبل العيني للتراب وقال الصغار العيني للنجس
وقال بن سلام العيني للطاهر وقيل عند محمد ان كانا نجسين فالطين طاهر وقال ابو يوسف
هي نجسة وقيل العيني للطينة منهما وهكذا روي عن ابي حنيفة ذكر المحسن ولذا الاختلاف اذا
كان الماء او التراب او التين منه نجسا فالصحيح فيه قوله من قال اي الثلاث كان منه نجسا
فهو نجس والحجة فيه القياس على سائر الاشياء اذا خالطها النجاسة خصوصا العجين اذا كان الماء
او الملح او الدقيق نجسا ولو وقع في الماء الكثير نجاسة فتغير فطرح فيه تراب فزال التغير
طهر في الاشبه به ذهب ابي يوسف ولم يطهر في الاشبه به ذهب محمد وهو القياس الصحيح وفي
التقريب فان علم فيما مشي فيه بولا او عذرة وكان المطر غالبا وقد جرى ماؤه عليه انه طاهر
عند ابي حنيفة وابي يوسف وكذا عن محمد لو صب الماء الطاهر والنجس من فوق واختلط في
الماء **قلت** فعلى هذا لو صب المايح الطاهر والنجس من فوقه يابس وروى عنه بكل
لا لا يجس الماء لا يجس المايح والحجة فيه كالحجة في الماء وعن الاسكاف نجس لان الاخبار وردت في
الماء الحاجة ولذا العزوي بطريقته وسيل المديوني عن ودعه الطريق فيها النجاسات قال كلها
طاهرة الا اذا راي عين النجاسة • وفي المنتقا عن ابي حنيفة فيمن مشى في الردعه لا يغسل منه قدميه
وان غسل ومسح فحسن وان صلي فيه اجزاء **مسح** على الثوب او في الماء من البول ونحوه مثل
روس الابن وذلك لا يستبين ولا يغير به لانه يسير والاحترار عنه يسير فصار كنجس الكنيف
وقوع الزباب على الانسان بعد وقوعها على النجاسة وان استبان اثره على الثوب بان يدركه الطير
او على الماء بان يتفرج او يتحرك فكذلك • وروي الحسن عن ابي حنيفة والمثلي عن ابي يوسف انه عني
معفو في التقارب عن اي عصمة لو اصابته النجاسة مثل روس الابن فاصاب ذلك الموضع ماء لم يجس
وفي النظم رمي بعذرة الى الماء فانضح الماء من وقوعها على الثوب فيك نجس وقيل لا مالم يطهر
لوان نجاسة على الثوب وكذا لو اصاب النجاسة الماء فاصاب الثوب من ذلك الرش فيك نجس وقيل
لا حتى يستيقظ انه بول • ذكر بكر بن محمد ان اصابه نجاسة منه شي لا يدري ما هو ولم يجد احدا

مسح
فانه روي

بباليه عنه يعمل بآلب طنه فان ساوى النطان فالاحسن ان يفصله قالوا هذا في ميزانهم لا يفصل
بعدون لصبا لصاله فاما في ميزاننا فما يصيب فيه يكون نجسا **قلت** وفي ميزاننا كذلك
باب انكشاف العورة عورة الرجل من السرة الى ما تحت الركبة والمراة كلها
عورة الا وجهه وكفيهما وفي القدم والدرع وروايتان وقيل الركبة تتبع للفخذ وقيل عضوان والثد
الثامه تتبع للصدر والكبير لا ثم قتل مما عضوان وقيل عضوان لا فان عضوان منفصلان خلفه
واسما وحكما وفي التهذيب كل عضو هو عورة منها فاذا انفصل عنها هل يجوز النظر اليه فيه
وجها ان اصحابها لا يجوز والثاني يجوز اليه فيها وريقها وكذا الذكر المقطوع عن الرجل وشعر عاتقه
اذا خلق على جوار النظر اليه وجها • وفي جمع الوراوي النظر والمس الى ما تبين شعرا المرأة
وذكر بكره لم يذكر محمد ان ستر العورة شرط للجواز في حق من وعن الطائي انه شرط في حقه وفي
حق غيره حتى لا يتبع بصره او بصر غيره عليها اذا لم ينكشف النظر ذكر هشام عن محمد انه شرط في
حق غيره وقد نض على هذا عن ابي حنيفة وابي يوسف المصلي اذا نظر الى فرج من طلقه يصير
مراجعا وتبطل صلواته ولو نظر الى فرج نفسه لا تبطل وفي الاجناس لا تغسل في قولهم بالنظر
الي فرج غيره ويثبت به حرمة المصاهرة • وفي جمع قتل كشف العورة في بيت خالي وكله مكروه
لحديث الداعي وقيل لا بأس بحديث الاستحلال وفي التهذيب لا يجوز للرجل ان يجلس عاريا في بيت
وفي جمع والصحيح جواز ذكره للمروي كيف اذكرى وانا على حال سمي من نفسي ان اذكر كقول
اذ كرمي على كل حال وعن المروي لا بأس به وقيل مثله عن ابي حنيفة ومحمد وذكر قتل هذا في الوضوء
والظاهر انه يسمى ان كان كشف العورة وفي شرح بكره ذكر اسم الله تعالى في حال كشف العورة
غير مستحب قليل الانكشاف عفووا الكثير مانع فان طهر القليل في زمان كثير او الكثير في زمان
قليل عفووا ايضا للضرورة فان كثرت طرقات ادى معه ركعتا صلواته وان مكث لا يودي شيئا
ثم ستره كذلك عند ابي يوسف لم يمكنه من لاد او عند محمد لا لعدم الاد او على هذا اصابة النجاسة
بدنه او ثوبه او اصابه زحمة الناس حتى وقع في صف النساء او امام الامام او مستند بر القبلة
او خاف على علمه للرجة فرضها وفيها محاسة او وقع في مكان نجس او حدث ومكث في مكانه فابو
حنيفة ومحمد را الكثير برع العضو لانه كالكل في المسح والحلق وابي يوسف قدره بالزيادة
على النصف اعتبار الحقيقة وفي النصف عنه روايتان والانكشاف المتفرق في اعضا العورة
يجمع كالحجاسة المتفرقة على البدن او على البدن والثوب والحلف او في موضع السجود والتدبير

او تحت قدميه وهي باسنة او نصف الحقيقة ونصف الغليظة بخلاف الحروف وفي الحنين حشيت
لا يجمع في حرمانه الا لاجل مساويله نجاسة قدر درهم وفي قبضه مثله جازت الصلوة لا يجمع كالحروف
وفي ثوب ذي طاقين قدر درهم او درهم يصيبه للوجهين يجمع لان بينهما فاصل بخلاف ذي
طاقين والتدبير في العورة الغليظة على الاختلاف ومنهم من قدر الغليظة بالدرهم كالحجاسة
المغلظة والاول اصح لان الغليظة كله لا يكون اكثر من قدر درهم فيودي ذلك الى ان انكشاف
كل العورة لا يجمع الجواز وانه شيع حتى لو انكشف من احدي الفرجين اقل من الربع وذلك اكثر
من قدر درهم فيسند **الفرجات** في الساق وغيره ذكر المحسن واختلف في جميع المر
قيل هي كالفرج وقيل الكرخي هي كالفخذ وهو الاصح وذكر الخواوي قيل كل آية عورة والدر
ثانها وقيل كل ذلك عورة واحده والذكر يعتبر بانفواذه والاثنيان كذلك وقيل لا ضم الي الذكر
والاول اصح والشعر عورة والمراد منه ما على الراس وفي المسترسل روايتان وغسله في الجنب
موضوع لان في بعضه حرما للنساء بخلاف شعور الرجل كذا ذكر البردوي ذكر بكره فان لم يصب الماء
الى اثنا عشر الحاجب لا يجزئ به عند البعض كافي الحية لا يجب ايصال الماء الى اثني عشر
ولا يكفي الوصول الى اصلها وعندنا يجزئ بخلاف الحية لانه لا تحفه حرج بالايصال الى اثني عشر
بخلاف الصغرى فانها اذا انقضت احتاجت الى الصغر ثانيا فيلحقها بذلك حرج فعلى هذا قال
المصنف وان لو كانت المرأة معوضة الشعر عيب الاصال الى اثني عشر ذكر المعالي والاثنيان اذا طافا
حتى جاورنا القدمين فلا رواية في وجوب غسلها في الجنبه والصحيح انه يجب وكذا السلقا اذا
تدلت على الوجه ذكر ابو درود والاحد بالوجوب اولى لانهم اجمعوا في الحية انه يجب الاتصال الى كله
وفي التقاريق اشار الكرخي الى انه يكفي الاتصال الى اصول شعورها ذكر بكره غسل ما يوري الدفن
والحديث من الشعر يقتصر في الوضوء رواية عن ابي حنيفة وفي رواية بشروقه اشار في ظاهر
الرواية الى انه يفترض فانه قال مواضع الوضوء ما ظهر من وكذا آجر الماء على الشارب فعلى
الروايتين والاختلاف في شعر الحاجبين لانه نبات اصلي ولا يجب الاتصال الى ما استرسل من الدفن
قياسا على ما استرسل من الراعي المسح ولا يسن ذكر ابوا اليسر وقيل يجب وفي التقاريق عن محمد
لا يجب الاتصال الى ما تحت الحاجبين وقيل في جلد الشارب كذا وفي اللاتي يجب الي ما تحت الشارب
ولا يجب تحت الحاجب وذكر ابوا اليسر الشارب او الحاجب اذا اكتفى بالايصال الى ظاهرهما وكذا
الظاهر ما يوري الدفن والحديث من الشعر اذا اكتفى الاسي روي عن الحلبي انه يجب الاتصال الى

لانه لا تحفه حرج بالايصال
الى اثني عشر

اليسرة وذكر السرخسي الاتصال بصفة الفصل ذكر المحسن الحجة وان كانت غير مكشاة لا يجب
الاتصال اليها فانها طاهرة الحجة مسحة في قول جميع اصحابنا الا في احد احتمالي قول محمد
طهارته افاضة الماء عليه ولا يجب استيعاب طاهرها الا في احد احتمالي رواية بشر عن ابي
فان ترك مسحة اصله لم تجزه الا في احدي الروايات عن ابي يوسف والرواية التي عن ابي حنيفة
وفي العمود ونواد رشام ينبغي ان يسمح مقدار ثلثها او ربعها وان كان اقل لم يجب في قول
ابي حنيفة وعن ابي يوسف في رواية يسمح كلها وفي النظم عن محمد يسمح كلها قال وهو اخر الا قد
اخذه صره من دراهم فيها شئ من المصحف والقرآن بغلاف فلا بأس به ولا باخذ
في غير صره ولا المصحف في غير غلاف قبل ان ياد بالغلاف الجلد الذي عليه وقيل لو مسه بالكم
جاز وعن محمد فيه روايتان في شرح عتاب وقيل اراد بالغلاف شيئا ثالثا لان الجلد تبع للمصحف
والكم تبع للحام لا ترى لو بسط كنه على النجاسة وسجد عليه لا يجوز وكذا لو قام متحفظا او متغلا
على النجاسة وكذا لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على ثيابه على الارض بحث وفي نسخة قبل
المكروه من المكتوب لا مواضع البياض ذكره البردوي ذلك قلت وهذا القرب الى التقطيم
والاولى الى القياس واما الكتابة قال ابو يوسف لا بأس به اذا كانت الصحيفة على الارض لا تكتب
حرفا حرفا والحرف بانفراد ليس بقراءة • وقال محمد يكره وعنده احب الي ان لا يكتب لانه في
حكم الماس لحروف وفيه من كفت المعصية منع والخلق فطاهره ان لا يمسى حروفها كذا روي
عن عمر واما مسكت الشريعة ذكر ابو اليسر والبردوي والقاضي انه يكره وذكر المعالي يكره
وذكر الاستحباب لا يستحب ذكر القاضي ولا خلاف في مسحة ما لم يكره ولا يكره المعالي يكره
فيه ضرورة • وفي الفتان اذا خرج من الخلا فاراد ان يمس الكتاب يستحب له ان يتوضا ويغسل
يديه ثم يمس وفي شرح الشهيد والحديث كالحديث حلب ايد • وفي رواية يجوز اخذ
المصحف كافي القراءة وفي شرح القاضي لا يمس الحديث في قولها ولم يذكر في قول ابي حنيفة وفي
التفريق واختلف هل يمس باعد الاعضاء الوضوء بما غسل من الاعضاء قبلها والاصح
لا يطلو له ذلك وكذا الجنب لان الحديث والنجاسة لا يمسى ارسا عاكلا لا يمسى حلا وكذا لو غسل
فيه ليقرأ وقيل له ذلك والمنع اصح ولم يعص في الكتاب بين الآية وما دونها ^{لهذه} عليه السلام
الحب والحايض عن القراءة ثم الآية ان كانت طويلة فطاهره وان كانت قصيرة يمسى مثلها في
اللسان من غير قصد كقوله ثم نظر وكقوله لم يلد لم يحرم ولا بأس بقراءة ما دون الآية ثم اختلفوا

لا يمس

رواية ابن
انه عليه السلام كان يمس
الحب والحايض عن القراءة

فاباحه بعضهم على الاطلاق لانه لا يتعلق به الجواز ولا يتعلق به الحرمة وبعضهم جواز اذا لم
يقصد بها القراءة بخلاف بقوله الحمد لله قاصدا الشكر والتعظيم • وعن ابي الليث ينبغي لها ان تلقن
نصف آية وتسكت ثم تعلم نصفها ولا تلقن آية بدفعه • ذكر السرخسي واختلف في التلقين كلمة
كلمة والاصح ان كان من عزمه يعلمه انه يمنع فان كان الصبي يقبل عليه فيذكره كلمة شيئا ما او رده
كلمه يعطيه فيها فهذا لا بأس به • وعن الدوسي يعلمه حرفا حرفا وعن الجدي لا يكره التلقين وعن
ابي اليسر يكره وعن القاضي حكيم قيل لا يكره وعن الشهيد لا يحرم وعن الاشعري يجوز الاية ^{ذكر}
الخطابي عن ابي حنيفة لا بأس بالجب ان يقرا الفاتحة على وجه الدعا قال الهندواني لا ينبغي هذا
وان روي عنه وفي العمود لا بأس بالجب ان يقرا الفاتحة على سنن الدعاء وشيئا من الايات التي فيها
معنى الدعاء وهذا اشارة الى انه يتغير بقصد حكمها وفي موضع عن محمد اطلق ما يصلح دعا بنية
الدعاء التسبيح • وفي الاستحباب لا بأس بما بذلك يكره يحرم عليهما القراءة بالنارسية على نظم
المتركة زاد في موضع • ونية القراءة وقيل خلافه ثم قال يكره للناس كلام ان القرآن قرآن بنية
ومعناه او معناه لا غير واختلف الاثار في التسمية الفاعل من القرآن او ليست منه وكذا العلماء
اختلفوا فيها ولا رواية عن اصحابنا في حرمة قرائتها على الحايض والجنب وحرمة المس على المحرمة
يجوز ان يقال يحرم علاه كونه قرا في حق الحكم ان لم يكن قرا في حق العلم حتى ان من جحد انه ليس من
القرآن لا يقرأ وذكر المحسن يحرم تركها بوجوب السهو ويجوز لها الصلوة عند ابي حنيفة هو المختار
عندي وعليه العامة وذكر الحديث وقاضي حكيم يكره وذكر ابو اليسر لا يباح لها ذلك الا ان
يؤمها القارة وفي طاهر القرآن لدي المشايخ لا يجوز لها قراءة التسمية التي في روس السور
وفي قراءتهم انا نسقينا كلام الطاهر لا يكره • وفي التفريق يقرن محمد كراهة دعا التوبة
وقيل كذلك في الكتب المتقدمة وفي التوراة لا ينبغي ان يقرا لانه كلام الله واختلف في دفع المصحف
او اللوح الذي عليه القرآن الى الصبي وعامتهم لم يريه بأسا لان التعليم من غير كتابة معتبر
وفي تذاخير يصح القرآن وفي تكليف الطهارة حرج • وفي الايضاح يمنع الكافر عن مسه في قول
ابي يوسف خلاهما ان اغتسل وفي المستعاض ابي حنيفة لا يمس المضاني وان اغتسل ثم يمس فلا بأس
به ^{بكره} استقبال القبلة بالفروج لانه استبرأته لها وكذا المرأة اذا كانت تمسك لدها
ليبول وفي الاستدبار لا يكره في رواية لان فرج المدر يكون موازيا لارض وغايطه ايضا
يقع موازيا ولا كذلك البول ومنهم من لم يركله بأسا ومنهم من كرهه كله ومنهم من قال

كلمة الفاتحة

لمس
نية القراءة
ام معناه

مطلوب
في الحديث

الام
شخص
من القرآن

فاباحه

ان كان عليه ساقط على الارض فلا بأس بالاستدبار اما اذا كان واقفا ينبغي ان يكره **وقال**
 الشافعي ان يكره الاستقبال في القضا اما في الاكفة فلا والاحوط هو القول بكرهه وهذا كله
 وعنا كله اذا كان ذا كراة قبله ولو غفل عن ذلك وجلس يقضي حاجته وجعل نفسه كذلك فلا
 بأس به لكن ان امكنه الاحراف يحرف فانه عدد ذلك من موجبات الرحمة وان لم يفعل لم يفعل
 لم يكن به بأس وفي التقاريق لا يحرف وفي اللسان لا يستقبل القبلة الا ان يكون كنيها جعل نحو
 القبلة وفي شرح السرحي هذا قول الشافعي به اخذ ابو الليث **وفي الاحاسر عن ابي حنيفة**
 لا بأس ان يأتي الخلاء مستقبل القبلة او مستدبرها وان لم يستقبل فهو احسن وفي موضع واختلف
 في الاستقبال للتطهير والازالة وفي روضة الناطق لا بأس بذلك وفي الاحاسر لا يكره الاستقبال
 حالة الاستنجاء للفصل والظهور **وفي شرح القاضي يكره استقبال الشمس والقمر المخرج قالوا ورد**
 فيه حديث ولا بأس بالاستدبار ويكره ان يدخل الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله او شيء من القرآن لما
 فيه من ترك التكبير ذكر ابو الليث لو كان على قصبة اسم من اسم الانبياء يستحب له اذا دخل الخلاء ان يجعل
 الفصية **وقالوا** ان يستنجي يستحب ان يجعل يمينه وذكر محمد في صلوة الاثر انه يترج حتى
 لا يجسوي عليه ما جسر قالوا ودلت هذه الرواية على ان السنة في ان يكون الخاتم على اليسار وذكر
 الردوي فان كان المكتوب من رقبته او غيرها في علاف مخاف عنه لا يكره الدخول به في الخلاء مع
 الاحتراز عن سكه افضل **ذكر المحسن** لا يفضل ان لا يدخل الخلاء وفي كنهه صحيح واذا اضطر لم يات
 وكذا اذا لم يضطر رخوا لا يات وفي جمع العلوم لا يدخل الخلاء المستور والامر لا يتخفى ولا يترك
 ولا يخط **وفي التقاريق يكره** الكلام عند الوطى والخلاء ويسكت اذا عطس **وفي الخلاصة** في فضل
 القراء خارج الصلوة واما مد الرجلين الى جانب المصحف ان لم يكن عداه لا يكره وكذا لو كان المصحف
 معلقا من لونه ومد الرجلين الى ذلك الجانب لا يكره **ويكره** مد الرجلين الى القبلة في النوم
 وغيره وكذا الى المصحف وكتب الشريعة وحال موافقة العمل **ذكر الحلوي** له ان ينام
 ورجلاه نحو القبلة وقيل لا يحد مد الرجلين الى القبلة وقيل غير اولى **باب**
الاذان لا يفضل المؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه لانه المبلغ في الاعلام وان ترك فلا
 بأس بحصول الاعلام **وفي الاقامة** عند ابي حنيفة يجعلها ايضا لانه احد الاذان **وقيل** لانه
 يرفع الصوت وفي الاقامة لا يومر بالرفع وينبغي ان يؤذن حيث يكون صوته اسع للجيران وان اذن
 قاعا كره لانه يخاف الاعلام الا ان يؤذن لنفسه **وفي اللاتي** تحج المؤذن عند الاذان والاقامة

ورجل الى جانب المصحف

مكره

الترجيع

مكره لانه بدعة **في الاذان يكره** لانه تشبه بالفتنة حال فتهم **واما الترجيع**
 بالقراءة قبل الاذان يكره ليس من من لم يتغن بالقرآن واكثرهم يكره لانه تشبه بالفتنة ولا
 يحل الاسماع اليه **وفي موضع** وكذا يجلس لقصاص الدين ابتداء القراءة ولحن كلام الله ونظير
 الناس بمصواتهم **وفي ما في النافى** لا بأس بالنظير في الاذان وهو تحريك الصوت من ان يتغير
 فان تغير لحن او مد او ما شبه ذلك كره **قال شمس** لا يمة الحلوى ان يكره ذلك فيما كان من لادكا
 اما في قوله حي على الصلوة حي على الملاح لا بأس فيه بادخال مد او نحو مستقبل اذا انه يجعله نحو
 وجهه يمينا وشمالا لان في الاذان مناجاة ومناذاة فيستقبل المناجاة ويتوجه في المناذاة
 التي من عن يمينه وشماله وان لم يستقبل كره وفي اللسان لا يحول في الاقامة الا ان الناس يتطرون
 الاقامة لا بأس بان يستدبر في صومعته لانه المبلغ في الاعلام **لا بأس** بالسبوت في التحريك الاذان
 والاقامة لانه وقت يوم محض زيادة اعلام وكره في سائر الصلوة وفي زمنا لم يروا به اس الفعلة
 الناس والسبوت في كل بلدة بما يتعارفه اهله **باب** التحج واما بقوله الصلوة الصلوة واما
 بقوله قامت قامت **وعزاي يوسف** لا بأس بالتبويب على باب الامير والقاضي والمفتي ومن جعل
 للعامة لا شغلهم بمصالح المسلمين فاما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا اعلى سبيل الامر بالمعروف
 وقيل لا ينبغي احد ان يقول لمن فقه في العلم والحجاء حان وقت الصلوة سوي المؤذن لانه اسعفا
 ذكر ابو اليسر ان من سمع الاذان يجب عليه الاجابة وكذا الاقامة وفي شرح الآثار قال قوم اجابة
 الاذان واجب وقال الآخرون مستحب وفي صلوة المحسن يستحب اطلعه ذكر بكر الاذان المختبر يوم الجمعة
 ما يكون عند المنبر حتى يحب الاجابة والاستماع لها فاما الذي يؤذن على المدة فلا **وقيل**
 المختبر ما يؤذن على المدة لانه لا اعلام يقع به وفي التقاريق اذا كان في المسجد
 اكثر من مؤذن اذ يواحد واحد واحد واحد واحد والحرمة الاولى **وسيل** تطهير الدين
 ممن سمع الاذان في وقت واحد من الجهات ما ذابح عليه فقال اجابة اذان مسجدا بالفعول
 وعن الحلوي لو اجاب اللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون بحسبا ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون
 ايما **وفي القدوري** يقول السامع مثل ما يقول المؤذن الا في الحيلة يقول لاحول ولا قوة
 الا بالله وفي الصلوة خير من النور يقول صدقت وكبر **وفي العيون** قاري سمع النداء فلا
 له ان يسكت ويسمع النداء به ورد الآثار **وفي** لا يسجد في ترك القراءة وتباعه لان القراءة
 لا تقوته **وفي فزايد** لو استغنى سمع الاذان وهو في المسجد يضيء قرائته وان كان في بيته فذلك

سمي ابتداء عنه القوام لحن كلام الله

سمي وبرزت

ان لم يكن اذان مسجد وان كان ترك واجب • وفي العمود سمع اسم النبي لا يترك القراءة لان القراءة
على النظم افضل من الصلوة على النبي فاذا فرغ من الصلوة على النبي فلا ينبغي ان يسلم عليه
اي على المودن فان سلم عليه فالحق ان يجب الرد وبه اخذ ابو الهيثم بخلاف السلام وقت الخطبة وفي
الاذن القاصي لا يسلم على القاصي اذا جلس للحكم فان سلم لا يجب الرد وكذا لو سلم لا يجب الرد على المصلي
او على الفقيه اذا جلس للفتوى وعلى المذكر اذا جلس للتذكير • وفي جمع برهان لا ينبغي ان يسلم على
المصلي وكذا على المودن والقاري والذي يسمع الخطبة والقاضي اذا كان ينظر في حجة الخصمين
فان سلم عليهم رد وابدع الفراغ قال الله تعالى ولا تقولوا لمسلمين السلام في حق من اصاب
بكرة وهذا السلام عن وجهه بالغير بالقراءة وعند الاذان وحرم عند خطبة الجمعة • وفي النصاب
لا يسلم عند خطبة العيدين ولا على من في التكرار • وفي شرح بكرة وانفق اصحابنا الثلثة ان لاجل
الاذن لا يحرم الكلام وذكر المحسن لا يكره ولم يذكر فيمن تكلم في اذنه كراهة ونص الحسن على الكراهة
وعن ابي يوسف انه مهي ولا يعيد **ام الاذنين** احب الي ان يعاد لهما ان لم ترفع صوتهما
فكأنهما لم يذرا فلا يحصل الاعلام وان دفعت صوتهما عورة فحصل الاذان على وجهه مكره فاستحب
الاعادة وفي الاصل بكرة اذان المرأة ولم يذكر الاعادة قال **بكرة** فلا معنى للاعادة وعن
ابي حنيفة الاعادة وحمله الاذان مع الجناية مكره • وعن ابي يوسف ارجوان لا بأس ومع الحديث
روايتان والاصح انه لا يكره لان الاذان ذكر معظم فاشبه القراءة • وفي اعادة الاذان مع الجناية
روايتان والاصح انه يعاد وفي اعادته مع الحديث قولان والاصح انه يعاد والاقامة تكو مع
الحديث لوقوع الفصل بين الاقامة والشروع ولا يعاد اقامة الحديث وفي اعادة اقامة الجنب
روايتان والاصح انه لا يعاد لان تكرارها غير مشروع بخلاف الاذان فان تكراره اذان مشروع في الجملة
كافي اذان الجمعة ذكر المحسن واختلف في اذان الجنب حيث وجب اعادته قيل وقع غير معتد به وقيل
هو معتد به وانما يستحب الاعادة لما فيه من التقص وهو الاصح وكذا في الاعادة اذا اذن راكبا او
قاعدا او مخرفا عن القبلة او اذن وهو مجنون او سكران او امرأة او فاجر او رجل قد اذن لقوم
وصلي معهم وفي لا يباح عن ابي حنيفة كراهة اذان من لم يحكم وان اذن مجنون او صبي لا يقبل عيبه
الاصل يجوز اذان المراهق لانه قادر عليه والاعلام حاصل به والبالغ اولى وكذا البصير اولى
من الاعمي **عشي** في الاذان والاقامة ثم افاق قد ذهب فتوفا فاحب الي ان يتدي من اولها
ليكون على النظم وكذا الورع واحدث فان اتمه بعد ما عاد افاق او قبل ان يتوضا جاز ولو

مات في

مات في احدهما او عشي عليه وبني كذلك فاحب ان يتد بها غير • وكذا لو اراد ليكون كله
من واحد ولو اتمه غير جاز كما في الصلوة بامام وخطبة • وفي النظم حضر في احدهما او خرس
او سني ولم يكن معه من يلقنه يستقبل غير وفي الاصل اذن رجل واقام غير ان غاب الاول
لم يكره الثاني فان كان حاضرا او لم يلقه الوحشة باقامة غير كره والا فلا • يرتل الاذان وحده
الاقامة به امر بلال فان رسل فيها او حذر فيها او حذر في الاذان ورسل في الاقامة كره
بخالفه السنة وجاز لوجود الاصل في الثاني • وفي شرح بكرة لا يكره لان هذه الهيئة ليست
بسنة مؤكدة لانه لم يكره في تاديب الملك • وفي جمع الوقعة ان كانت كبيرة يجب بعد فاصله بعد
الاذن وان كانت يسيرة مثل التحفة والساعة لم يعيد **بين الاذان والاقامة** مقدار
ركعتين او اربع او مقدار ما يفرغ الاكل عن اكله والشارب عن شربه والمقتصر عن قضاء حاجته
الا في المغرب يفصل بينهما بسكنة وقالا بجلسة حفيفة كما بين الخطبتين لانهما ذكران متجانسان
فيفصل بينهما بجلسة فلما متغايران هية فيفصل بسكنة فعن ابي حنيفة هي قد رما بقرانه
تلك ايات قصار واية طويلة وعنه يفصل بثلاث خطوات او اربع وذكر بكرة يفصل بسبعة وذكر
الحلواني الخلاف في لا فضليه حتى ان عند ارجس جاز ولا فضل ان لا يجلس وعند ما ان لم يجلس
جاز ولا فضل ان يجلس صلى في سفر او بيت ليس له مسجد حتى لا فضل ان يصلي باذان واقامة
تشبه بالجماعة ولو ترك الاذان لا يكره لانهم مجتمعون • ولو ترك الاقامة يكره لان الشروع وهم
محتاجون اليه ولم يوجد اقامة اخرين قبلها ليكتفي • والواحد والجماعة فيه سوا في الثاني فان كان
له مسجد حتى لا يكره ترك الاقامة لان اقامة المسجد وقع له الا اذا لم يكن اقيم في تلك المحلة فان
سكان قد اقيم ذكر السرحس ان اذن هو واقام لحسن وكذا ان اقام ولم يودن وفي المتأريق وله ان
يصلي بيته بلا اذان ولا اقامة ان شاء وان كان جماعة فعن ابي يوسف اسوا في ترك ذلك وكذا عن
ابي حنيفة في صلاة الحلاي وفي جامع الكرخي لا يخصص في ترك احدهما • وعن ابن مسعود تركها
وقال اقامة الناس يكره • وفي شرح بكرة مسافر صلى وحده بغير اذان واقامة فقد اساء خلاف
القيم ذكر المحسن حاصل منه ذهب اصحابنا في الذي يصلي وحده في المصر ان لا يفضل له ان يودن وقيم
وفي فوايد الحلواني فان كان يكره اوضيعة هل يكتفي باذان القرية او البلدة نظرا ان كان قريسا من
يكتفي والا فلا وحذر القرب القرب ان يبلغ الاذان اليه منها وان كان في عسكر فان اهل العسكر
يكتفي باذانهم • وفي شرح بكرة الاذان والاقامة من سنة اداء الصلوة جماعة • وفي الثاني فاته

والمتن

صلوة قضاها باذان واقامة واحد كان او جماعة كحدس ليلة العريش فان فاتتهم صلوات اذنوا
واقاموا لكل صلوة لما روي في الاملا انه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك يوم الخندق • وعن محمد بن
الاوي ويقام وما بعد ما يقام لها ذكر المحسن واختلف في القوم يقضون الغائبة جماعة في الروم
الاذان والاقامة • وفي الايضاح فائته صلوة فالسنة ان يقضى باذان واقامة فان فاتته صلوة
فان اذن لكل واحد واقام لحسن **باب مقام الامام** والمأموم لباس
بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق ويكره ان يقوم في الطاق لانه سببه اختلاف
المكانين قال محمد وكذا لو كان الامام على الدكان والقوم على الارض او على العكس لان تخصيص الامام
يمكن من صمغ الكاف وروي الطحاوي عن اصحابنا انما يكره ان يكون مكان الامام ارفع لانه عليه الصلاة
والسلام ينبغي ان يكون مكان الامام الشروع لا يهي عن العكس وعن ابي يوسف انما يكره الانفراد اذا كان
الارتفاع قد راقامة وقيل قدر دراع والخلق محمد يدل على ان قدر الدكان المعتاد يكره
قال المحسن والصحيح انه مقدور بما يقع به الامتياز وان كان معه بعض القوم باعلى او اسفل
لم يكره لقوت الاختصاص وفي الاصل لو كان بين المقتدي وبين الامام حائط اجزئه • ذكر في الشافي
هذا اذا كان لا يشتبه عليه حال الامام وذكر المعالي قيل هذا اذا كان الحائط ذليلا او مستقبلا
او كان عليه باب مفتوح وذكر بكر قالوا هذا اذا كان الحائط قصيرا ذليلا مثل القامة بحيث
لا يمنع من الوصول اليه لو قصدوا من لا يمنع لا يصح الاقتداء اشتبه عليه حال الامام ولا فان كان
على الحائط تقب يمكن الوصول اليه لو قصد يصح اذا لم يشتبه عليه حاله سماعا وروية فان لم يكن
لصغر القتب لاختلافه وكذا لو كان عليه باب مسدود • وفي شرح تاج اذا لم يكن عليه باب مفتوح
او حوضه ففي حجة الاقتدار واثبات • ذكر بكر والجواب في الاقتداء على سطح المسجد كالجواب في الحائط
لكن ان كان بغير دركه في ظاهر الرواية لانه اسمه اختلاف المكانين • ذكر الحلواني اذا كان الامام
في المسجد واقف يديه رجل على السطح وقام حذرا سرا الامام لم يجز • اقتدي على سطح داره وداره
منضات المسجد لا يصح وان لم يشتبه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثير اختلاف
فصار المكان مختلفا بخلاف البيت مع المسجد فانه لم يتخلل الا الحائط فلم يختلف المكان •
وذكر السرخسي محذور ذكر المحسن الاختلاف بين المشايخ لاختلافهم في المعنى الذي يمنع الاقتداء على
المعنى اختلاف المكانين ويجري عليه المسائل • وقيل المعنى وقوع الحيلولة بينهما بما يمنع المشاهدة
وقيل المعنى عدم المنفرد والطريق الى الامام واقل مقتدا الموضع الذي لو كان بين الامام وبين

المقتدي يمنع الاقتداء في الصحرا ان يصطف فيه القوم ولو كان بين الصفيين نحو مقدار حوض له
ثم فيها احداث صلوة من وراءها اذا كانت الصفوف منفصلة حوالى النجوة واقل مقدار الطريق
الذي يمنع الاقتداء بما فيه الحجة لروح البعير او يمر فيه الوقت او يسع فيه صفان • وقيل ان
كان الطريق خاصا يمر فيه الواحد والاثنان فيمنع الاقتداء والنهر الذي يمنع الاقتداء ان يجري
فيه السفينة او يسع فيه صفان او يمكن المشي به بطنه فان قام على الطريق او القنطرة ثلثه صح
اقتداء من وراءه وفي صلاة الحلالي السابقة تمنع الاقتداء في قولها خلاف محمد ثم اختلفت الروايات
الروايات عن ابي يوسف في تقيد برها في روايه يمكن ان يسمى فيها واحد • وفي رواية ثانية ان يشتبه
ثلثه صفا • وفي ثالثة ان يقضى بها بالعرض ذكر المحسن لو كان مع الامام واحد قام عن يمينه زاد الحلالي
ولا يكون بينهما فرجة وقيل يتلخر قليلا في الشافي لو قام عن يساره كره • ذكر بكر لو قام خلفه او يسار
فهو مسي وفي الاسماء لو قام خلفه اختلفوا في تكرهه ذكر المحسن لو كان معه اثنان وقف احدهما
حذاء والاخر عن يمينه فان جاتا ثلث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار
الثالث كذلك ابد حتى توسطوا الامام ذكر لو كان معه اثنان يتقدم هو ويصطفان خلفه فان قام وسطهما
لا يكون مسيا • وعن ابي يوسف يقوم وسطهما فان كان معه ثلثه فقام وسطهم او في مهمتهم او في
ميسرتهم فقد اساء وفي صلوة الوترى القيام بحذاء الامام في الصف الاول افضل من الجانبين ذكر
المحسن واختلف ان الوقوف في الصف الاول مع بعد من الامام افضل ام الوقوف في الصف الثاني
حذاء والصحيح ان في الصف الاول افضل وفي التوارك واختلف في الصف الاول يوم الجمعة قيل
الذي من خارج المقصورة وقيل الذي خلف الامام فيها وقيل ان كان لا يمنع العامة من دخولها
فالذي يليها وان كان يمنع فالذي جازحها وقيل الذي يليها • ذكر المحسن لا دخل المسجد فوجد خلف
الامام صفانا فقاما من طرفين يلحق باقلاهما فاما حتى يصير الامام حذاء وسط الصف الاول
وان كان الطرفان سوا قام عن يمينه ولو جازحها في الصف فرجة يقف فيها ينبغي ان لا يراحم احد
لان كف الاذي واجب فلا يترك للفضيلة بعد هذا قيل يقوم وحده وهو معذور وقيل
يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف بجنبه والصحيح ما روي هشام عن محمد انه يقوم ما بينه
وبينان يركع الامام فان جازح احد والاحد باني نفسه اجلا او يدخل في الصف وذكر بكر عن ابي
حنيفة بن عمار في حجة اخرى فيقوم معه فان لم يجز حتى يركع الامام الا يجذب ثم يركع وهذا في
المسجد فاما في الصحرا فيلزم ان يركع ثم يركع رجل فيجذب به وقيل لو جذب قبل التكبير لا تقصد

صلواته لانه لما قام يصلي فقد اخذ ذلك المكان حكم المسجد • وفي التفريق يكره الانفراد خلف
الصف من غير عدد ويجزى واحد من الصف ان كان لا يذنيه ذلك وعن المسور انه كان يتخلل الصف
حتى يتهيأ الى الصف الاول والثاني وفي الاحاسر قال ابو حنيفة لا ينبغي ان يترك الصف وفيه الخلل
حتى يستوي وفي محاسن علي بن يحيى لو كان في الصف فرجة فرجة رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي
حتى يسمع عليه المكان فسدت صلواته لانه ايتهم لا يذنيه وينبغي ان يكت ساعة ثم يتقدم ذكره لو صلي
خلف الصفوف منفردا هل يكره لم يذكره هذا المحدث وروي التيمي عن ابي حنيفة انه يكره وروي
الحسن الكراهي ان لا يجزى فرجة في الصفوف وقال صاحب الطواهر الصلوة خلف الصف
منفردا لا يجوز فان كان جماعة لا يكره لان النبي ورد في المنفرد ولو كبر خلف الصفوف واران
يلحق بالصفوف هل يكره لم يذكره هذا المحدث وروي عنه ان كان واحدا يكره وان كان جماعة فلا يكره
الحل في كل اقرب المأموم من امامه فهو افضل وكرهوا ان يكون بينه وبين الامام موضع يقف فيه
صف او اكثر • وفي التحفة يستحب اذا دخل المسجد والامام راكع ان ياتي الى الصف وعليه السكينة
ولا يكره ولا يركع حتى يصلي الى الصف لانه ان ركع يصير مصليا خلف الصف وحده وهو مكروه فان
مشى الى الصف يكره لان المشي منا في الصلوة حتى قبل الوضوء خطوتين فسد • وفي شرح القاضى قيل
ينبغي له ان يكره ويركع ثم يمشي حتى يلحق بالصف واكثرهم على انه لا يكره حتى يصلي الصف كي لا يحتاج الى
المشي في الصلوة قبل اودركه الامام في الركوع فان هو قام في الصف الاخير يدركه وان مشى الى الصف
الاول لا يدركه لا يمشي فيدركه ذكر الحلاني عن محمد لا بأس بسرعة المشي اذا سمع الاقامة عالم بحمد
نفسه والمشي على السكينة افضل • وفي الحديث اذا اتممت الصلوة فاتوها وانتم تشهدوا ولا تاتوها
وانتم تسعون ولا فرق بين الجمعة وغيرها والمراد بالسعي اليه الجمعة الاجابة وسعى القلب • ذكر
المحسن فان تركوا الاستواء في الصف تقدم بعضهم وتأخر بعضهم فقد تركوا الفضيلة عند البعض
واساءوا عند الآخرين • وهو الصحيح فانه عليه الصلوة والسلام قال سواد صفوفكم واختلف في
التسوية ان اعتبر فيها ما ذي فتيك المناكب وقيل بالاعناق وقيل بالكعاب وقيل بالصدور والصحيح
ان لا اعتبار بالقدم لان توام القيام بها ولم يبر في ان الصف الواحد اذا لم ينضم بعضهم الى بعض هل
ينضمون وسالت عنها القاضي فقال لا ولا بأس بان يصلي الى ظهور رجل قائم على سجدة عليه اجماع المسلمين
وقيل يكره لما روي من النبي وتأويله عندنا انه كان يشغله ذلك عن صلواته ويكره مواجها لانه
يصير كالمنظم له ولو صلي الى وجهه انما ثالث ظهره الى وجهه المصلي لم يكره ولا بأس بان

نسخة ٢
بالادنى

يصلي

يُصَلِّ وَيُنْصِبُ يَدَيْهِ مَصْنَعًا مَعْلُومًا وَسَيْفًا لِأَحَدٍ لَا يُعْبَدُ هُمَا • وقيل يكره وهو لا يشرع
روى في الباب ذكر الضمير يعلق المصنوع تقطعه والاشارة ما مور بتقطعه • وقيل ان يصلي
وفوق راسه او بين يديه او عن يمينه او عن شماله او خلفه تمثال دي روح • وكذا ما يكون على
الوسائد المنقولة وكل شيء ينصب تقطعا له لان مساكن الصور بشبه عبادة الصنم • وكذا يكره
تعلقوا السترات في فيه ثمانيه في أي موضع كان من المسجد او من البيت وتعلقه في القبلة اشدي الكراهة
هذا اذا كانت الصورة كبيره وان كانت صغيرة بحيث لا يسد لها السبيل والاشارة لم يكره التمثال
في النفس لانه لا يعبد لها الصفة كما لا يعبد غيرها • ولا بأس بهذا المصنوع تصوير الجسد وكذا
توطي وجهها بالمغرة وغيره فانه لا بأس بالصلوة اليها • ومنهم من كره تصوير الاشجار واختلف
في تصوير الراس ولا ينعى بما يخط بين الراس والجسد لان ذلك تطويق ذكر الخياط واشد كراهة
ما يكون امامه والذي يليه ما يكون فوقه والذي يليه ما يكون عن يمينه ويساره والذي يليه
ما يكون خلفه لان المصلي بين كونه لا يفرقون بين استقبالها واستدبارها فان كانت تحت رجله
فهو يسر وفي شرح غتاب فان كانت خلفه او تحت رجله لا يكره الصلوة لكن يكره كراهة جمل
الصورة في البيت الحديث ان الملايكة لا تدخل بيتا فيه قلب او صورة يجب تزيينه مكان الصلوة عما
يمنع دخول الملايكة ويكره في الثوب فان صلي فيه عكس الاعادة على غير وجه الكراهة بمنزلة
من يعطي وهو يحل الصنم قال ابو اليسر هذا هو الحكم في كل الصلوة التي اديت مع الكراهة ولا
يكره على البساط والوسائد الملقاة لهما الاستئذان لان يسجد على الصورة • ذكر الناصي وان
كان على بساط او ثوب فهو يسر والخلق يكره كراهة الصلوة على بساط فيه تمثال وفي الاحاسر عن
محمد اكره ان يصور ارض بيته بالتمثيل ولا بأس بها في البساط • ذكر الحلواني مساكن الدمايح التي فيها
الصور لا بأس به فاما اذا قطعها وجعلها لباسا فانه يكره ذلك ولا يكره بيع الثوب الذي فيه
النماذج وروى الاقضية لا تقبل شهادة الذي يبيع الثياب المصورة او يبيعها • وفي التفريق
لا بأس بان يصلي ومعه دراهم فيها تماثيل ولا بأس بان يحملها وفي فتاوى القاضي لا يكره اقامة من يبيع
بيع تصاورها مستورة بالثياب لا يستبين فصار كصورة نقش خاتم وهي غير مستبينة • وفي
النوادر هشام عن محمد لا خير لتصوير تماثيل ارحام اوليها والاصابع من المستاجر قال
لا تجزى لان عمله معصية • وفي التفريق هدم بيتا مصورا بالاصابع ضمن ثمنه البيت والاصابع
غير مصورة وكذا الواحها نقش تماثيل ضمنه غير منقوش • وكذا الواكف انا فضة عليها

نسخة ٢
المنصورة

لا بأس بان يصلي ومعه دراهم فيها تماثيل

ثم قيل ان لم يكن راسه منتهى منقوشا او مصورا ولو احرق بسا لحا مصورا ضمنه مصورا اذ كسر
البردي هذا كله في الحسان من الصور لانهم انما يصيدون الحسان حتى قبل يجرى نحو بر الحتر برب
الشيطان ليقبها ويكره ان يصلي اياها ونور فيه نار موقدة لانه يشبه عبدة النيران
ولو صلى اليها وسراج او شمع لا يكره لانه لا يعبد الخلقه القاصي يشرحه • وفي التقاريق
عن ابي حفص انه كره الي السراج ذكر المحسوس واختلف فيمن صلى وبين يديه شمع او سراج فقيل يكره
كالوكان بين يديه كائون فيه جمر او نار موقدة والباقيون لا يكره وهو الصحيح لان السراج او الشمع
لا يعبد احد فهو كالوكان بين يديه انما من صغر او خاسر • وفي فتاوي القضاة انما يعظون
النار اذا كان في مكان او في النور • وعن ظهير الدين لاصل ان كل ما يقع تشبها بهم فيما
يعظونه يكره الاستقبال بالصلوة اليه وهم يعبدون الجمر بدون الضرام الا ان الاستقبال
الي الضرام يكره لانه لا ينفك عن الجمر ولا يكره الي الرماد وفي شرح التوابعي قالوا انكر الصلوة الي
نور مفتوح الراس فيه نار او جمر **مسألة** موت بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة للحديث
لا يقطع الصلوة مردوسي وقيل يقطع للحديث يقطع الصلوة ثلثة المرات والحمار والكلب
هذا غير ثابت فان عايشة لما سمعت هذا قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
معتزلة بين يديه وبين يدي المصلي ان يستتر بحائط او سارية او شجرة او عود فانه عليه السلام كان
يستتر بحائط ستر الاستتر لا صحابه فانه عليه السلام صلى بطن مكة الي غمره ولم يكن لاصحابه
ستر ومقدار الستر دراع فصاعدا للحديث ايجز احدكم اذ صلى ان يجعل امامه مثل موخره الراس
وفي النوادر مقدار السهم وفي التقاريق ولا اعتبار بما دون غلظ الاصبع وفي العاقلام اذا ارتفع
قدسه يقر من الستر للحديث من صلى الي ستره قلبه من منها يجعل الستر على حاحه الامن والابسر
لانه عليه السلام كان يفعل هكذا وان قلده غرزه لم يعتبر وصفه ولا الخط كذي روي عن محمد لان
العصر لا يحصل به • وعن ابي يوسف يوضع طولا وقيل عرضا وقيل مدورا كالحجاب وعنه كان يطرح
السوط بين يديه وقيل في الخط خط طولا وعن محمد اذا لم يجد ستره خط بين يديه لا بأس بترك الستر
اذا امر بالمرور ولم يواحه الطريق لو ادعى اليه • ذكر المحسن لو كان المصلي على السطح والمار
على الارض او بالعكس فارتفع قدر القامة ستره كذا روي عن ابي يوسف ومحمد وكذا الدكان والستر
وكل مرتفع ومن مشايخنا من جرد بقدر الستر وهذا غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب
وان استتر بظهوره لسان جالس كان ستره وان كان قائما اختلفوا فيه فان استتر بدابة فلا بأس به

واختلف في الدابة

واختلف في الدابة فمن بين يديه فقيل يلزمه دوابهم من سائر الدواب فقيل ليست هي في ذلك كالادى
وقالوا حله الراكب اذا اراد ان يمر بترك فيصير دابة ويمر فيصير الدابة ستره ولا ياتم وكذا
لو مر رجلان متحاذيان فكراهة المرور واثمة الحق الذي في المصلي واختلف في دواب الصغير او البير
او الحوض الصغير هل يكون ستره والصحيح انه لا يكون واجمعوا ان الدواب الكبيرة التي تجري فيه السفن
يكون لانه بنفسه بمنزلة الطريق لم يردوا السفن فيه الا ان يكون ارفع على حسب ما بينا مدر الماراد
امرو لم يكن له ستره او مرتبته وبين الستر للحديث ادروا ما استطعتم فان كان المار ينظر اليه
اشاروا اليه فانه لا بأس به فان جمع بينهما كره لان باحار ما كفاية • وقال البعض اذا لم يقف المار فانه ياخذ
ما اصاب من ثوبه وجلسه ويمنع من المرور وقيل اذا دراه بالاشارة ولم يقف فانه يضربه ضربا
وجيعا ويأتم المار للحديث لو علم المار بين يدي المصلي ما عليه لوقف اربعين قال الراوي لا ادري
قال اربعين عاما ام اربعين شهرا ام اربعين يوما واختلف في الموضع الذي يكره المرور فيه منهم
من قدره ثلثته ادوع ومنهم خمسة ومنهم اربعين ومنهم موضع سجوده ومنهم مقدار صغير او
ثلثه والاصح ان كان حاله لو صلى صلوة حاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره حوالا يكون منتهى بصره
في قيامه الي موضع سجوده وقيل ما بين موضع القدم الي موضع السجود موضع البصر في القيام وفي ركوعه
الي صدور قدميه وقال الطحاوي الى انامله وفي سجوده الي اربعة انفه وفي قعوده الي حجره وفي
سلامه الي منكبيه وان كان دون ذلك يكره • ذكر بكر قيل هذا الحديث الصحيح انا كان في المسجد
لحد جميع المسجد الا ان يكون كبير اكا جامع حكمه حكم الصلوة ثم هذا كله اذا كان يصلي على الارض فان
كان يصلي على الدكان ان كان يجادي اعضا المار اعضاءه كان مائا فكره وان كان لا يجادي لا يكون مائا
فلا يكره **باب التكبيرة** اختلفوا في توقيت ادراكه فضيلته قال ابو حنيفة
انما يدركها اذا كبر مقدار التكبيرة الامام وقال ابو يوسف اذا كبر عقيبته الى ان ينتهي القراءة
فقد ادركها وقيل اذا كبر قبل رفع الراس من ركوع فقد ادركها وقيل اذا كبر الامام في نصف الفاتحة
فقد ادركها وقيل ان ادركه ولا الضالين ناله فضلها وقيل على قول ابي يوسف ومحمد وقت
الادراك وقت البناء وقيل ان كان مواظبا فقد ادركها وان طال ذلك والا فاني ان يقيد في
القراءة وقيل اذا كبر الامام وهو حاضر فقد ادركها والا فلا فانهم قالوا في الامام اذا انتهي الجمعة
فان كان يقوم حمورا انقذ الجمعة والا فلا وقيل ان كان فاحره فاني ان يقيد ثلث ايات
وان كان غائبا فسبع هذه المقدمة كتبها من اصول مختلف ذكر بكر وانقذت الروايات التي

ان افضل ان يكبر مقارنا بتكبير الامام وهو قول الدول والحسن وزفر وقال لا افضل ان يكبر بعد
فراغ الامام وان كبر مقارنا فعن ابي يوسف تجزيه ويكره وعنه لا تجزيه ولا يدخل في صلوة الامام وقال
وقال محمد اجزاء وقد اساء وان كبر مع الامام الا انه فرغ من قوله الله قبل الامام لم تجزيه
قولهم ولو قال المودن حي على الفلاح فاحب ان يقوموا في الصف فاذا قال قد قامت الصلوة كبر
الامام والقوم في قولهم وقال ابو يوسف لا يكبر حتى يفرغ من الإقامة وقال زفر يقومون اذا
قال قد قامت مرة ويكبرون اذا قالها ثانية وقال مالك لا يكبر حتى يفرغ المودن ويبدأ
قد اسوت الصفوف فان اخر حتى يفرغ المودن فلا بأس به لانه عماله المجتهد يكبر عند كل خفض
ورفع ليكون كل فعل مقرونا به كبر لانه عليه السلام كان يفعل ذلك ويقول سمع الله لم يجز و يقول
الموت وبنا لك الحمد ولا يقولها الامام وقال لا يقولها لانه عليه السلام كان يقولها وكان اماما في
الغالب ولا في حنفية الحديث اذا قال الامام سمع الله لم يجز قولوا ربنا لك الحمد فسم الادكار
عنها وانسمة سافي لشركه في كل واحد في قسم صاحبه والمنفرد عند ما جمع اعتبارا بالامام
وما في السمع حاله الرفع والتحميد حاله الاستواء فان لم يأت به حال الرفع لا يأتي به بعد الاستواء
وقيل الاول الجمع بينهما حال الرفع وعن ابي حنيفة جمع وفي رواية ثالثة في التسليم وفي ثالثة ياتي
بالتحميد وبه اخذ الاكثر **دع** قبل الامام او سجدة فادركه الامام فيه اجزاء وقال زفر
لا يجزيه لان الابتداء وقع فاسدا فلهذا ان القدر الذي وقعت فيه المشاركة ينطق
عليه اسم الركوع والسجدة اما الاختصاص وسيلة اليه فاذا حصل المقصود بطلت الوسيلة ذكر
الطحاوي في مشكل الآثار لو رفع راسه من السجدة قبل الامام يعود وذكر الشهيد ينبغي ان يعود
كما قال والذي وكذا لو رفع قبل الركوع وعن الاوزاعي لا يعود انتهى في الامام وهو راكع فكبر
وقف حتى دفع الامام لا يكون مدركا لتلك الركعة خلافا لفرقة قال ادركه فيما له حكم القيام
فصار كالوادركه في حقيقة القيام **لنا** ان شرط ادراك الركعة المشاركة في
القيام او الركوع الذي له حكم القيام ولم يوجد وفي صلاة الخلاء ادرك الامام فكبر قائما
ثم شرع في الاخطا وشرع الامام في الرفع اعتدلا وفي موضع يشترك في الرفع قيل ان كان
الي قيام اقرب لا يعتد بها والاصح يعتد اذا وجدت المشاركة قبل ان يستتم قائما وان قال
ذكر الخلاء عن ابي يوسف قام مسرعا فلم يستتم القيام حتى كبر لم تجزه وفي المواز ان كان اقرب
الي القيام جاز وان كان اقرب الي الركوع لم يجز وفي المختار ادرك الامام في الركوع فكبر

سجدة
ذكر

سجدة
يستتمه

استند

واستند بالفتا حتى رفع الامام راسه ثم ركع وسجد سجدة ثم لا تقصد صلوته لانها واجبان عليه
للتابعة بقى مجرد الركوع وانه لا يفسد وكذا لو ادركه في السجدة الاولى فاستند بالفتا حتى رفع الامام من
السجدة ثم ركع وسجد سجدة وان سجد سجدة تقصد لان الواحد بقى منفردا بركوع وسجدة وانه
مفسد وان ادركه في السجدة الثانية تقصد وان سجد سجدة ذكر المحسن كبر والامام قد رفع راسه
من الركوع وركع وسجد قال محمد ان مكث في السجود حتى ادركه الامام جازت صلوته وارفع
راسه قبل ان يسجد الامام بطلت ولو كبر الامام في السجدة الاولى فلم يسجد حتى يسجد الامام السجدة
لعمركم انه يسجد سجدة وهذا قول اصحابنا وقال زفر يسجد سجدة وسجدة وسجدة وهو احدى الروايات
عن الحسن فان لم يسجد حتى قامت موضعا وركع في الثانية فانه لا ينقضها الا في رواية المعلى عن ابي يوسف
وفي الفتا في ادراك الامام في السجدة فاقضي به ولم يسجد حتى رفع الامام راسه يسجد معه في
الثانية للحديث تابع امامك على اي حال وجزئه فان لم يسجد معه الثانية يسجد بها بعد الا ان يخاف
فوت الركعة لانها اتم ذكر كبر وان اقدمي به بعد ما يسجد سجدة تابعة في الثانية ولا ينقض الاولى
ولو ادركه في القيام ان كانت صلوة يخاف فيها بالقرأة فانه يثني قاله المشايخ وان كانت صلوة يجهر
فيها ان ادركه في الشفع الثاني فكذلك وان ادركه في الشفع الاول قيل يثني وقيل لا لان يكون بحيث
لا يسمع القرأة واليه كان يميل الفضلي وهو الاصح وقيل ينظر موضع سكوت الامام ويثني حرفا ثم
ذكر الخلاء لو ادركه في الركعة الاولى وهو يجهر فلهذا يثني لا رواية فيه وقالوا لا يثني سمع القرأة
اولا وقال الفضلي لا يثني سوا كان عدم سماعه ببعده او سمع وقيل ان كان يصم لم يثني وان كان لم يعد
يثني والاقوي القسوة بينهما وفي النظم ادركه في الفاتحة يجهر يثني بالاتفاق وان لم يثني الامام
لان الفاتحة دعاء ولا كان يثني ورسول الله في الفاتحة وان كان الامام في السورة يجهر قال
ابو يوسف يثني وقال محمد ويقول محمد احد المشايخ وروى عنها فقلوا اذا كانت جماعة كثير مثل
الجمعة والعديد يثني وهو بعيد لا يسمع القرأة قال الفضلي لا وقال ابن الفضل يثني ذكر
بكرا دركه في الركوع قالوا ان كان اكثر رايه لو اثنى ادركه في ركوع يثني ولا يتابع الامام في الركوع ولا يثني
في الركوع وذكر المعلى عن ابي يوسف مثله وفي النظم ادركه في الركوع لا يثني بالاتفاق خوفا من فوات
الركعة وهذا يثني في الركوع قال الاسكاف يثني ولا يسبح وقال الهذلي لا يثني ويسبح فان رفع
الامام راسه قبل ان يتم التسبيحات قيل يتم ثلثا والاصح متابعة الامام ذكر بكرا دركه في السجود
هل يثني فهو على تفصيل الركوع وذكر الخلاء يثني ثم يكبر ويتابعه في السجود وان لم يدركه في السجود

مطلوب

مطلوب

مطلوب
ادراك

تابعه وترك السجود. وفي التقدير عن أبي يوسف الاستفتاح أحب إلى من أن يجزأ ساجدا وروي مطلقا أنه يستفتح وإن أدركه في القعدة صلى يثني في صلاته العالي اختلاف. وذكر بن شجاع عن أبي حنيفة وأبي يوسف مطلقا في المسبوق يثني ثم إذا قام إلى القضا يثني أيضا. ذكر الحلواني أدركه في القعدة يثني ثم يتابع فإن قام الإمام قبل أن يدركه في القعدة تابعه وترك القعدة. وفي الكافي كبر والإمام في التشهد فإنه يكبر أخرى يفتد بها. وقال الشافعي لا يكبر أخرى كما لو كان راعيا وساجدا ذكر الحلواني فيه اتفاقا ذكر بكر في تاريخ الحدث المسبوق ما يصلي مع الإمام أخر صلاته عند ما وعند سجودها ويظهر ثمره الخلاف في الاستفا فإنه لو أدرك ركعة مع الإمام فإنه يستفتح عند سجودها فيما أدرك مع الإمام خلافا ولو قام إلى القضا يستفتح خلافا وهو قول بن مسعود ومذهبهما قول علي بن عمر وكذا يظهر وكذا يظهر في كبر العبد فإنه لو أدرك ركعة مع الإمام من صلوة العبد وهو إمامه يران رأي بن مسعود ثم قام إلى القضا فعند سجودها ولا ثم يكبر وعند ما يكبر ولا ثم يقرا وذكر في باب العبد المسبوق ما يقضي أخر صلوته عند سجودها لا في حق القراءة والفتوت ذكر أبو ذر وأتفقوا أن ما يقضي أول صلوته في حق الفتوت وفي حق القعدة أخر صلوته وفي حق القراءة أولها حتى سبق ركعة أو ركعتين قرا فيما يقضي الفاتحة والسورة وذكر الحلواني عن محمد يعود الفاتحة لأنه يقضي أخر صلوته عند. وفي التقاريف لا يفتت فيما يقضي وإن كان أدرك الإمام راعيا في الثالثة عند سجودها أيضا. وفي العظم المسبوق يقضي أول صلوته في ظاهر الأصول وعن محمد أخرها حدث في ركوعه أو سجوده توصوا ويعيد ما أحدث فيه لأنه لو اعتبر هذا الانتقال يصير مودا جزأ من الصلوة مع الحدث فيفسد الباقي لعدم الجزأ بخلاف ما لو ذكر سجدة من الركعة الأولى جزأ فلا ولي أن يعيد الركوع الذي هو منه ليقع الصلوة مرتبة وإن لم يعيد أجزاء لأن الانتقال عنه حصل مع الطهارة فكان معتد به والترتيب في الأفعال ليس بفرض بل يند أن اللاحق لو مضى على صلاة الإمام وأخرها عليه جاز وعند أبي يوسف يعتد بالقومة لأنها فرض عند. وعنه أحدث في السجود فرفع رأسه وكبر على نية إتمام السجود أو كبر ولانية له نفس وإن كبر على نية الانصراف التوسعي لا نفس. وذكر الحلواني أحدث بعد التشهد توصي ويثني ولا يعيد القعدة من أولها كما لا يعيد القيام من أوله بخلاف الركوع. **باب** الرجل يدرك الفريضة صلى ركعة من الظهر ثم أقيم يصلي أخرى أحرارا الغفل ثم يقطع ويدخل مع الإمام أحرارا الفضل الجماعة كما لو شرع في الظهر ثم أقيم الجماعة والأرى أنه يجوز قطع الخطام (الذي) فإن المرأة إذا كانت تفور قدرها جاز لها القطع وكذا المسافر إذا نذر دأبه في سرج واحد وفي شرح

سجدة ٢
أول صلوته

سجدة ٢
وأخرها

بكر وكذا

بكر وكذا إذا خاف ذهاب السفينة أو انقلابها أو خاف فوت شيء من ماله أو خاف على دأبه أن تنقر أو كان راعيا يخاف على غنمه الذي أوريه على حريم يبر وسعه قطعها قبل إذا كان ما لا غير فإن كان ما لم نفسه لم يقطع وفي الظاهر لا يفضل وفي الثاني يقطع لأجل الدرم **قلت** فمسا جازا القطع لخطام الدنيا فلا يجوز لفصل الجماعة وإن كان راعيا أو راعيا ثم أقيم هذا يقطع لم يذكر هذا كمال كان المبدأ في يقول يقطع وتارة يمضي فتبطل لم لا يثبت الشيخ على قول واحد قال لأن قبله لا يثبت فكيف يثبت قولي قال بكر كان يقف المبدأ في ذلك وقيل يصلي أخرى وتخفف والصحيح أنه يقطع لأنه ليس له حكم بعد الصلوة حتى حلف لا يصلي لا يجت حتى يسجد بخلاف الغفل لا يقطع وإن كان راعيا لأن ذلك القطع ليس للكميل. وفي التقاريف كبر الغفل حضرت جنازة أو خاف فوت الجنازة قطعها وإن كان في سنة الظهر فاقامت أو في سنة الجمعة فخرج الإمام من المنبر قبل يصلي ركعتين وإليه ما لا سرخس والعالي والاسماني وعن أبي حنيفة يصليها خفيفتين وقيل يتم وإليه أشار في الأصل حب قال ويصلي لمن كان في صلوة أو يفرغ منها وإليه ما بكر والغفلي وعن السعدي كنت أفتي ثم سنة الظهر بخلاف النطوع حتى وجدت في المواد عن أبي حنيفة إذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج الإمام قال إن كان صلى ركعة أضاف إليها أخرى ويسلم فإن كان قيدا الثالثة أضاف إليها الرابعة وتخفف القراءة قال فرجعت إلى هذا ولم يذكر في المواد إذا لم يكن قيدا الثالثة كيف يصنع قيل يتم أربعا وتخفف القراءة وقيل يعود إلى القعدة ويسلم وهذا أشبه ولهذا لم يفتد علي وإسرائيل الثانية في غير هذه الحالة يعود إليها احترازا عن قول محمد وزفر فإن سلم على رأس الركعتين من سنة الظهر اختلفوا في قولها قيل لا يلزمه قضائي وقيل يلزمه ركعتان وفي قياس قول أبي يوسف يقضي رعاكا في سائر النطوعات وكان الغفلي يقضي رعاكا كل من قطعها في أي حال قطعها لأنها عمرة صلوة واحدة واجبه حتى إذا الشيع لو انتقل إلى الشفع الثاني بعد ما أخبر بالبيع لا يتبطل شفعته وكذا يمنع صحة الخلوة ولا يبطل جوارا الحريم وعن أبي حفص إذا لم أدي حتى يخرج الإمام صليت ثلثا أخفف فيهن والجيل لأربعة فإذا خرج ركعت. ذكر بكر فإن قام من الظهر إلى الثالثة ولم يسجد حتى أقيم قطعها قيل بتسليمه وقيل بتسليمتين وقيل يعود إلى القعدة ثم يسلم فعلى قول هذا هل يشهد ثانيا اختلفوا والأولى أن يكبر راعيا ينوي لا قنأه وإن صلى ثلثا إنما لأن الأكثر حكم الكل ثم يشرع مع الإمام متنفلا وكذا في العشا فإن كان هذا في العصر لم يشرع معه وكبر يخرج من المسجد كيلا يتم. وفي النعوي صليت ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيم فالحيلة أن يصلي أربعة قاعة أو فتنقلب

سجدة ٢
الشيع

نفل عند أبي حنيفة وأبي يوسف • وفي الخبر أن كان في الأولى وفي الثانية فاقمت قبل أن يسجد
بما قطع وإن سجدت ثم لا يشرع مع الإمام لأن التقلع بعد النحر والعصر مكره للحديث وفي النفاذ
أخلف في التطوع في هذين الوقتين هل يوسر بالقطع كما في الأوقات الثلاثة وهذا لا يصح والرواية
في زيادات الزادات إذا قدي في النحر والعصر تطوعا أحب إلى أن يقطع • وفي جمع واختلف
في القطع إذا شرع في التطوع حالة الخطبة وهو يستمع والاستبابة أن يقطع • وفي النوازل
عن الإسكاف طلع النجوم في التطوع فالإمام أحسن وقاسم بن سلام يقطع • وفي جمع النفس لا يمنع المصلي
عن الصلوة في الأوقات المنهية فانك لو اعترضته عني بجيبك أنه تقلد من يرى جوارها أو يحج بها
أحج به من جوارها وليس بك أن تنكر على من قلده بجهد أو اجتهد دليل • وفي المغرب أن كان في
الأولى والثانية فاقمت قبل أن يسجد لها قطعاً فإن سجدتها ثم لا يشرع مع الإمام لأنه إن
سلم معه كان مستغلاً بثلاث وأنه مكره وإن أنما أربعا كان مخالفاً للإمام وأنه مكره أيضاً هذا
لو شرع صلى أربعا لأن مخالفة الإمام أهون من مخالفة السنة ويقرب في الرابعة وفي الكل إذا انسأ
اليه أشار في زيادات الزادات • وعن أبي يوسف أن شرع معه كان حسناً في التقارب قام
الإمام إلى الرابعة قبل التقلع أو بعدها وقام المستقل معه ساهياً فسد صلواته • زاد في جمع العلوم
عن أبي الليث علم أولم يعلم قال • لأنه اقتدي في موضع محقق عليه الانفراد **قلت** وفيه
نظر فانه ما حق عليه الانفراد أن لم يكن أن لم يكن فقد الإمام والدليل على ما قلت ما ذكره الفضلي
في فتاواه لو قام الإمام إلى الخامسة فتبعه المسبوق قال أن كان قد الإمام في الرابعة فسد
صلوه المسبوق وإن لم يكن قد لم تفسد حتى يعيد الإمام الخامسة بالصحة ثم ظهر في الصحيح ما ذكر
في الثاني وهو أنه لو قام إلى الخامسة قصد التقلع خرج من الظاهر للحال ولو قام إليها عيوقاصد
لم يخرج مالم يعيد الخامسة فكذلك في مسلتنا لو قام المستقل ساهياً لا تفسد وإن قام عالماً بخطا الإمام
تفسد وكذا مسألة الفضلي هو المراد أن المسبوق تبع إمامه ساهياً أما إذا قام قاصداً للتقلع
خرج من صلواته • وفي جمع العلوم والجواب في الخامسة من ذوات الأربع كالجواب في الرابعة
من ذوات الثلاث • دخل مسجد قد أذن فيه بركه أن يخرج حتى يصلي ما إذا كان مسجد حبه فلا
شك لأن المودن دعاه ليصلي فيه وإن لم يكن مسجد حبه أن كان صلواته في مسجد حبه فكذلك لأنه ما
من أهل هذا المسجد بالدخول وإن لم يكن صلواته أن خرج ليصلي في مسجد حبه لأبأس لأن الواجب عليه
أن يصلي في مسجد حبه • ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس أيضاً لأنه صار من أهله والافضل أن لا يخرج

لأنه يتم

لأنه يتم إلا أن يكون إمام قوم أو مودن يتفرق الناس في مسجد حبه بغيرته كان له أن يخرج وكذا أن
كان قد صلى مرة إلا إذا أخذ المودن الإقامة لأنه خلاف الجماعة إلا في العصر والمغرب والنحر
لما بينا • وفي الثاني فاقته الجماعة في مسجد حبه فإن أتى مسجد آخر وجا فيه الجماعة لحسن فرع الخلا
إلا أن يكون في مسجد الرسول أو في مسجد الحرام وإن صلى في مسجد حبه لحسن أيضاً ذكر المحسن هذا إذا
لم يدخل المسجد فإن كان دخل وكذا في ظاهر المذهب • وعن أبي حنيفة أنه إذا دخل لا يخرج حتى يصلي
فيه وإي المحسن أفضل • وفي الثاني كان الشعبي يخارط لب الجماعة • والنحن بخار مسجد حبه
والبصري يقول كان الصحابيون إذا دخلوا مسجد حبه صلوا أو أدي بغيره إذا نوا إقامة
المتقاعين أبي حنيفة لو فاتته جمع بأهله في بيته • وفي الثاني يوافق أبي حنيفة وقد
صلوا فإن شاع في فيه وإن شاقصد جماعة أخرى • وقبل صلواته فيه أفضل لئلا يكون عليه
اللا في فاتته التكبير الأولى أو ركعة أو ركعتان فالأفضل أن يصلي في مسجد ولا يذهب إلى
مسجد آخر • وفي شرح أبي الليث أفتح المكتوبة في المسجد ثم سمع الإقامة في مسجد آخر فانه يتم
صلواته وكذا لو كان أفتح في منزله ثم سمعها في مسجد آخر أو في جامع الأصغر فإن كبر
لها في مسجد ثم سمع الإقامة قطع إذا لم يكن صلى أكثر من نصف وفي النظم ترك الصلوة في جماعة
مسجد حبه وصلى عامة صلواته أو بعض في جماعة جامع مصر أيها أفضل في جماعة مسجد حبه
أفضل وقبل جماعة الجامع أفضل ولو كان الجماعة مسجد استاده لأجل درسه أو لسماع الأخبار أو
لسماع مجلس عامة أفضل بالاتفاق لتخصيص الثوابين والخلق الخلا في أن صلواته في مسجد محلته أفضل
وفي الثاني مسجد أن يصلي أقدمها بنا لأن له زيادة حرمة فإن استويا فضلي في أقربهما من منزله
فإن استويا بمسجد لأنه لا ترجيح لأحدهما فإن كان قوم أحدهما أكثر فإن كان هو فقته يذهب إلى الذي
قومه أقل بكثير الناس بدهابه وإن لم يكن يذهب حيث أحب • وفي شرح بكر جمع أهل المسجد
أو بعضه بركه للباقيين أن يجعوا فيه وكذا لو كان من غير أهله وعن أبي يوسف ومحمد يكره إذا كانت
الجماعة الثانية على سبيل النداء والاضماع فاما إذا صلى واحد بواحد أو باثنين لا يكره • وفي
الاستسحاض عن أبي يوسف لا بأس بأن يجتمع في ناحية من المسجد لم يصل أهلها فيها وفي صلوة الخلا
لا بأس به إذا لم يعم الإمام في موضع الإمام الواتب • وأما إعادة الأذان فلا يجوز في قولهم ولو
جمع فيه غير أهله فلا حرج أن يجعوا لأن الحق لهم ولو كان المسجد على الشوارع فلا بأس بتكرار الجماعة
فيها لأن الناس كلهم سوا **الشمس** إلى الإمام في النحر والمودن في الإقامة فحق سجد

قبل يستعمل تكبير الافتتاح لانه نفوته اصلا والسنة قد يصح قضاها والامة تستعمل السنة
لانه بيان ثواب الجماعة وانما نفوته الكتاب والسنة نفوت اصلا وفي الخبرين ان السنة
وبين الشروع مع الامام وذكره مشايخنا وفي غير الخبرين دخل مع الامام وان خشي ان نفوته ركعة
ويذكر ان يصلها عند باب المسجد اذا كان معه موضع له ذلك فان لم يكن ان كان الامام في المسجد
الصيني يصلها في الشئوي وعلى العكس وان كان الشئوي والصيني واحد يصلها خلف الصفوف
او خلف سارية او في زاوية الحديث ان مراد ركعة من الفجر فقد ادرك الفجر وركعتا الفجر خير
من الدنيا وما فيها فيجمع بين الفضيلتين وانما يصلها حيث قلنا كذا يتصور بصورة الجماعة
وفي الثاني واختلف في كراهة ادائها في المسجد الخارج والامام يصلي الفجر الداخل والاحتياط
ان لا يفعل وفي موضع السنة ان يصلها في البيت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها في
منزله والكر على رجل صلاهما في المسجد وفي مشكل الاثار الاولى ان يصلها في البيت وفي
المناقب الاولى ان يصلها في المسجد وفي جمع النسخ واختلف في الوقت المستحب لما قبل ان يؤدوها
كما علم الفجر لان السبب قد وجد وقبل ان يؤدوها بقرب من الفريضة لا بها تبع للفريضة وان خشي
فوت الركعتين دخل مع الامام لان باب الجماعة اعظم ولا يصلها قبل طلوع الشمس لان صلاة السنة قد
بدعت وفيها فاشبه النقل ولذا لا يقضيها قبل طلوع الشمس وقال محمد احب ان يقضيها
الى الزوال وفي شرح القاضي قبل خلاف بينهم فان عندنا ان لم يقض فلا شيء عليه وعندنا
ان يقضي فلا بأس به وفي المصنف عندنا ما لا يقضيها الا في سنين وفي شرح بكر عن محمد يقضيها الى الزوال
وان ترك القضا فلا شيء عليه ولشافعي قولان ثم اطلق عن محمد اذا فاتت مع العزم يقضي فكذا
بأنفرادها بخلاف سائر السن لا تقضي اذا فاتت مع العزم فكذا على الانفراد ذكر المحققين
انه يقضيها ابد الحديث من فاته ركعتا الفجر فليقضيها وفي شرح بكر وانفق اصحابنا انها بعد
الزوال لا يقضيان وان فاتت مع العزم وفي النظم يقضيان مع الفريضة وان كان بعد ايام وفي
المقارن لا يعيد مع الفوات من السن الا ركعتي الفجر وروي انه لا يعيد ما اذا تاخر الى الزوال
وروي مطلقا وروي مطلقا ذكر الحلبي ما سوي ركعتي الفجر من السن اذا فاتت على الانفراد لم يقض
في قول اصحابنا وقال السعدي يقضي وعن القاضي لو شرع فيها ثم افسد بسبب الاقامة او
بسبب اخر يقضي بعد الفراغ من الفريضة قبل الطلوع كما عسى ان لا يصير ادائها في دمه لشروعه
فيها مطلقا وفي شرح القدوري قبل تقضيها واليه مال الراصد اسمعيل الا ان الضر عن اصحابنا

سنة
مستط

خلافة

خلافة ولم يذكر محمد انه اذا كان يرحوا ادراك القعدة قبل يدع السنة قال الحلبي والسر حسي
فما هو ما ذكر في الاصل يدل عليه لانه قال ان خاف ان يفوته الركعتان دخل مع الامام لان ترك
السنة اهون من ترك الجماعة وقال الهندي ان لا يدع خصوصا على قول ابي حنيفة وابي يوسف
فان عندنا ما حدرك القعدة مدرك الصلوة كما في الجمعة وحلي عن الراصد انه كان يقول
يخفى ان يشرع في السنة ثم يقطع ويدخل مع الامام حتى يلزمه بالشروع فيمكن من القضا بعد الفجر
قال السر حسي فليقر هذا بقوي فان ما وجب بالشروع لا يكون اقوي مما يجب بالندور وقد نص محمد ان
الندور لا يؤدي بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا امر بالافتتاح على قصد ان يقطع هذا غير مستحسن
شرعا وفي النظم خاف لو ترك السنة لم يقدر على القضا يقطع لشغل او يساهل كيف الخلة حتى يقضي
قبل الطلوع ولا يكره قال يشرع فيها ثم يقضيها ثم يشرع مع الامام ثم يقضيها اذا فرغ قبل الطلوع وهذا
اذا لم يعتد بذلك بل يفعل اذا وقع ذلك مرة في عمر قبل هذا حسن بقرينه يفسدها مكره لانه
ابطال العمل الاحسن ان يشرع فيها ثم يكبر للفريضة فيخرج لهذا التكبير من السنة ويصير شائعا
في الفريضة ولا يصير مفسدا للعمل بل يصير مجازا ومن عمل الى عمل وعن الحلبي خاف فوت الجماعة
ويريد ان يترك ثواب السنة فالوجه فيه ان يشرع في السنة ثم يقضيها ثم يشرع في الجماعة وكان
المرحوم يقول خاف ان يفوته الركعتان يصلي السنة ويترك البناء والتعود وسنة القواء لا يقتصر
على اية لكي يكون جمعا بينهما بقدر الواسع وان لم يمكنه ذلك يشرع مع الامام وكذا في سنة الظهر
وفي سنة الظهر ان خشي فوت الجماعة يدع السنة ولا يشترط في ذلك ان يخاف فوت الركعتين لان السنة
نفوت الى خلف مادام الوقت وذكرنا ان ركعتي الفجر قبل الخروج من المسجد وقبل الاقضية وهذا غير
سديد للحديث من فاته الاربع قبل الظهر قضاها بعد والاربع ان ايا يوسف يقدم الركعتين
عليها ومحمد يوجزها ذكر الناصح وكذا الخلاف في الاربع قبل الجمعة وابو حنيفة مع محمد وكما المشايخ
ايضا في نية القضا ذكر بكر وانفقوا على قضاها بعد الظهر في الوقت ولكن اختلفوا انه يكون قضاها
تطوعا فمن ابي حنيفة يكون تطوعا وعندنا يكون قضاها واما سبب العزم ذكر المحقق فليس فيه رواية
وكان الخراسانيون يقولون لا يقضي والعراقيون يقولون يقضي وفي شرح القاضي عندنا لا يقضي وقيل
يقضي وهو قول الشافعي وفي شرح الشهيد والاصح ان يقضي وكذا سائر السن
ادرك ركعة من الظهر ثم قام فصلى الثلاث لم يصل الظهر بجماعة حتى لو حلف ان يصل الجماعة فسبق
بعضه لم يحث وذكر السر حسي اذا سبق ركعة حث لان لاكثر حكم الكل وقال محمد قد ادرك

فضل الجماعة ليس هذا باختلاف بينهم فانه باجماع بينهم ادرك فضل الجماعة الا ترى لو حلف
ان ادرك الظهر بجماعة حث وان ادرك الفجر لان ادراك الشئ ادراك اخره فصار محذور ان ادرك
الجماعة وانما اجاب محمد في ادراك فضل الجماعة وما ابو حنيفة وابو يوسف اجابا في فضل اليمين
وقيل لا يدرك فضيلة اذا الصلوة بجماعة لكن يدرك ثواب اذا الصلوة بجماعة وهذا باطل بصلوة
الحرف فانها لم تقسم الا لئلا يترك كل احد من الطائفتين ثواب اذا الصلوة بجماعة وباطل الجمعة ايضا
فان من ادرك ثمة الجمعة بصلية الجمعة عند ما وعند محمد اربعاً وانما حصر قوله فضل الجماعة
لان الشهادة في قوله فان عند بصلية اربعاً احتياطاً لهذا فيقتد في الثانية فكيف يقول لا يتبادر
فضيلة الجمعة بالنياب بالاجماع وهذا هو الصحيح. ذكر السرخسي لا يلزمه الفقد في رواية
المعلى لكن ينوي الجمعة احتياطاً. وحاشي مسجد اصيل فيه اهله فلا بأس بان يتطوع قبل المكتوبة
ما بدله اذ كان في الوقت ساعة الا في قول الثوري والحسن انه لا يتطوع وان صاق تركه
قبل اراد بهذا التطوع قبل العصر والعشاء دون الفجر والظهر لان سنتهما في حكم الواجب
وقيل بل اراد به الكل لانه عليه السلام لم يأت بها الا عند المكتوبة بجماعة فاذا اتى بها اذا
صلى وحده لا يكون مسأولاً تركه لا يكون تاركاً. وفي اللاتي ترك الاربع قبل الظهر او اثني عشر
او ركعتي الفجر لا يلحقه الاساءة لان محمد اسماه تطوعاً الا ان السخري به ويقول هذا فعل النبي
وانما لا فعل لحديثه فيكون. وفي النواز ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يرها حقاً كفر وان راها
قبل لا يثم والصحيح انه يثم لانه جاء الوعيد بالترك وفي اللاتي تركها بعد وهو معذور وان
تركها بلا عذر تقاوان فلا يسأل عن تركها. وفي صاوة الخلا لا يعاقب على تركها وفي حصر
العصا في تركها لا يثم اذا لم يتقها الاعراض. وفي النظم يجوز للعالم ان لا يتقها غير ركعتي
الفجر ويستعمل العلم اذ كان ممن يرجع اليه في الفتوى. وفي الاربعين لا بدع السنة من غير
طلب العلم بحال وفي البستان قبل الاستغفار بزيادة العلم افضل بعد ان لا يدخل النقصان
في فوائده هو الصحيح. وفي نوادر الزاهد انه ريس فضل من التواضع وفي الحرثانة وكذا من
قراءة القرآن. وعن بر مطيع النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام الليل. ذكر
الحاوي اقوي السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فانه عليه السلام لم يدعها في سفر ولا حضر
ثم اتى بعد الظهر فاما سنة متفق عليها. وفي التي قبله مختلف فيها وقبل هي الفضل بين الاذان
والاقامة ثم اتى بعد العشاء ثم اتى قبل الظهر ثم اتى بعد العشاء ثم اتى قبل العشاء. ذكر الخلا

اقوا

اقواها ركعتا الفجر ثم ركعتا الظهر ثم ركعتا المغرب ثم اتى قبل الظهر ثم اتى بعد العشاء وروية
الاربع قبل الجمعة كروية التي قبل الظهر والاربع بعد الجمعة كالتى بعد الظهر وذكر المحسن والاختلاف
في اقواها بعد ركعتي الفجر قبل الظهر والى بعدها والى بعد المغرب كالحاوي وسواه وقيل
بالتى قبل الظهر وهو الاصح ثم اختلف هو لا في ركعتي الظهر وركعتي المغرب والاصح انه سواء واختلفوا
ايضا في الركعتين بعد العشاء انها مثل ركعتي الظهر والمغرب او دونها وطاهر الكتاب انها دونها
ذكر الخلاوي لا يفضل ان يؤدي كلة في البيت الا التواضع لان التواضع اجماع الصحابة. وفي التواضع
عن ابي حنيفة هي سنة لا ينبغي تركها وهي في بيته افضل وكذا عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة في المسجد احب
الي. وفي الحاوي عن محمد ان كان ممن يعتد في المسجد احب الي وفي شرح الآثار التي بعد الظهر والى
بعد المغرب يوتي بها في المسجد فاما سواها فلا ينبغي ان يصلي في المسجد وقيل لا يتطوع في المسجد حسن
وفي البيت افضل وفي موضع واختلف في السنن اصيلها في المسجد ام في البيت **قلت** وكان
طهير الدين يقول ان قبل المكتوبات يصلي في البيت والتي بعدها في المسجد ذكر المحسن واختلف في
الافضل في اذا السنة بعد الفريضة انه في المسجد او في البيت ومنهم من حصر ركعتي المغرب بالمسجد
ومنهم من يجعل بعض ذلك احيانا في البيت والصحيح ان كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون
وجه وكذا لا فضل ما يكون بعد من الروا واجمع للاختلاف والخشوع. وفي اللاتي صلى المغرب في المسجد
وخاف ان يرجع الي متره يشتغل بشئ يصلي في المسجد السنة وان لم يخف صلاحاً في المتر لم يثبت خير
صلوة الرجاء في المتر الا المكتوبة وقيل لا فضل ان يجعل السنة بعد الجمعة في الجامع كسائر السنن وقيل
يصليها اذا رجع الي متره احتراما لخلاف مالك لانه يراها في البيت والقول الاول احسن لان فيه
تفجيل السنة ومخاتات اعجاز الصلوات المكتوبة فهي افضل ولان الصلوة في الجامع اذا لم يحيطها الريا كانت
افضل من الصلوة في البيت. ذكر الخلاوي ولا بأس بان يقرأ بين الفريضة والسنة الا واد وعنه ابي
البيت فرغ من المغرب يستحب له ان يشتغل بدعاء قليلا يصلي السنة. وقال الجرجاني لا يشتغل به
ويقيم الى السنة لان الملك ينتظر فرائضه حتى يصعد وفي شرح الشهيد القيام الى السنة متصلاً بالمغرب
سنون. وفي شرح الناصح هو اولي وفي السنن كان عليه السلام اذا سلم يكت فذكر ما يقول اللهم
انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وعن المعالي لا فضل ان يشتغل بالدعاء ثم السنة
ولم يمرى لو تكلم بعد الفريضة هل تسقط السنة وقيل لا ولكن ثوابه انقص من ثوابه قبل
التكلم ذكر الخلاوي والطاهر انه لا يسقط لانه عليه السلام كان يصلي ركعتي المغرب في بيته. ثم اذا

يظهر

تأم السنة تقدم أو تأخر عن مكانه قال أبو يوسف في الجوامع ينبغي مينا أو شمالا وإن تأخر فهو واجب إلى
فإن طلع مكانه كره ذلك • وفي التقاريق وكذا القعود إلى الحجر والعصر وعن محمد بن بكره أيضا وقيل
يستدبر المشرق في الحجر والمغرب والعصر ذكر المحسن واختلف في المأموم وإن سجد خطوة أو خطوتين
فهو واجب لنا واختلف في استحباب في استحباب ذلك المنفرد والعجم أنه يستحب له ذلك لحديث
ابن عمر أحكم إذا صلى المكتوبة أن يتقدم أو يتأخر بسجدة ذكر السرخسي أن الإمام يتأخر والمقتدي
يتقدم ليكون حالهما في التطوع خلاف حالهما في الفريضة ذكر الحلبي قال سجد بعد من مكانه في الصلوة
كلها يتحقق للمقتدي أنه لم يبق عليه شيء وذكر الشهيد يستحب أن يتطوع في بين القبلة وعن محمد بن السنة
للمأمومين أن يكسروا الصفوف يتقدم أو يتأخر وإن كانت الصلوة ما لا تقل بعدها أن شأنا استقبال النار
إذا لم يكن يحدايه من يصلي أن شأنا الحرف عن يمينه أو عن شماله وإن شأنا قام • ذكر الحلبي تعيين النية
في السنة شرط عند ما هو واحد في الروايتين عن أبي حنيفة حتى لو شرع في التطوع ولم يدرك ركعة
طاع أم لا فإذا هو طالع فهو عن السنة إلا رواية عنه وكذا لو شرع في الأربع قبل الطلوع فإذا ركعتين
منها وقع بعد الطلوع احتسب عن السنة عند ما هو واحد في الروايتين عنه لأن نية السنة ليس بشرط
بل القيام إلى ركعتين بعد الطلوع كاف عن ذلك لا يكتفى بالنية ولو صلى ركعتي الفاشا فإذا لم يعد الطلوع
فهو عن سنة الحجر • وفي الشافعي ركعتي الحجر فإذا ما أو أحدهما قبل الطلوع لم يكن عن السنة وفي
شرح بكره رواية لو أتى لشروع في السنة الطلوع قالوا يجوز عنهما • وعن أبي طيغ النظر في الفتنة
أفضل من قيام الليل **باب فيفسد الصلوة** وما لا يفسد أن في صلواته أو تأو
أو يفي فارتفع بكاؤه فإن كان ذلك من ذكر الجنة أو النار لم يقطع لأنه يظن به تعالى وإن كان من وجع أو
مصيبة قطع لأنه جرح فصار كلاما وقال أبو يوسف في الصلاة صلواته تام ولا يجلو أمرين
أو ضعيف من هذا في الصلوة وكذا الخلاف لو طوي المصلي على إجابة أو أصابه وجع أو المرض مشقة
عنه القيام والخطا فيقول بسم الله ذكر المحسن واختلف فيما لو راي منكرا أو هاله أو رزله
فيسبح أو تقود أو استرجع فقبل لا تقصد وقيل على الخلاف وهو الأصح وكذا الوسخ أو كبر مبتدأ يسري
خطاب إنسان اختلفوا قال بعضهم لا يفسد اتفاقا وقال الكرخي لو أن يريه خطاب إنسان لينها عن
شيء أو أمره بشئ تقصد خلاف أبي يوسف وفي الشافعي النسخ المسموع المصحح تقصد خوفا وتنف
أخاه وكان أبو يوسف يقول كره ذلك ولا ثم رجوع وقال إن أراد به الماصف تقصد والافلا ثم رجوع
وقال لا تقصد بكل حال لأن هذا تنفس وليس بكلام لأن الكلام ثلاثة أحرف وغير المسموع لا تقصد

سنة
وعاد

بالاجماع لأنه لم يجر كلاما وكذا لو تنحج وهو لا يملك دفعه لمرض أو غير أو أن أو عطس أو تحشا فحصل
به حروف فإن كان بغير عدد ينبغي أن تقصد عندما قال طهيرا الدين راي رواية لهذا في غريب
الرواية أنه لا تقصد وبه أفتي وبالأول عمل فاحترز عن التنحج بقدر الامكان • وفي موضع عن أبي
يوسف إذا أمكنه الامتناع عن الأيمن والتنحج تقصد والافلا قال أبو الفضل أما يقصد الصحيح لما
يظهر فيه من المهرمة والحاح حتى لو لم يظهر الحروف فيه لم تقصد قال السرخسيون إذا تقدر عليه
القرأة بحيث لم يتمكن من إلا بالتنحج لم تقصد فاما إذا كان لتزوين الصوت تقصد ذكر بكره لا بأس بالتنحج
لتحسين الصوت لأنه يحتاج إليه للحصول القرأة على أكمل وجه فيكون من القرأة معنى ولا اشكال إذا
كان للتنحج مبعوث الطبع لأنه لا يمكن الاحتراز عنه **باب فيفسد الصلوة** لتنطيط الصوت يفسد
وفي جمع السفي وكذا الحسنين عن أبي حنيفة ومحمد ذكر الحلبي التنحج لا يفسد بالاجماع لأنه لا صلاح
الحجزة ولأن المصلي قد يبتلي بها • وذكر الحلبي أن كان التنحج بغير سبب يكره وإن كان بسبب كثرته
في حلقته أو اعلام لغيره أنه في الصلوة لم يكره ولا تقصد في الحالين وذكر الوري التنحج يفسد عند
بعضهم وعند آخرين أن فعليه ذلك لصلاح حلقته لا تقصد وهو اختيار السرخسي ذكر المحسن واختلف
فمن تنحج مختارا قبل هو كالتنحج فيكون على الخلاف • وقيل كالسعال فلا تقصد اتفاقا والأول أصح
ذكر أبو اليسر إذا كان الإمام يتنحج عند القرأة أن لم يكره ذلك منه فلا بأس بامتداده لأنه لا يمكن
الاحتراز عنه وإن كان يكره فغير أفضل منه إلا أن يكون اماما يكره به في الصلوة خلفه فيكون هو
أفضل **باب فيفسد الصلوة** فقال له علي بن محمد أنه تقصد لأنه خطاب الراوية سادته عن أبي
يوسف وأوقال الجديده يريد استقها قال المحسن فالعجم أنه تقصد ولذا ذكره أبو يوسف في
الإمامي • ولو عطس المصلي فشمته إنسان فرد وقال يقرأه لنا ولكم تقصد وإن قال أمين اختلفوا
فيه والعجم أنه تقصد خلاف أبي يوسف • ولوقال الجديده لا تقصد وفي شرح النواغي لوقال
الجديده أو رجعتي الله قالوا لا تقصد ذكر المحسن واختلف في الأفضل له فروي عن أبي حنيفة يسر التحميد
وعن محمد بن أفرغ وعن أبي يوسف روايتان أحدهما يقول أبي حنيفة والأخري أنه يجدي في الحال فإن لم يجد
في الصلوة فمن محمد بن محمد بن سوا وعن أبي يوسف جهورا عن أبي حنيفة لا يجدي ما لم يفرغ من فاذ أفرغ
محمد ذكر المحسن لو كان خلف الإمام لا يجدي سوا ولا معلنا وهذا قول طهيرا لرواية عن أبي يوسف يسر وكذا
لو كان على الغايط فطس • وفي التقاريق عطس في صلواته وحسن سكت عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف
يسر بالحمد أو يعين فإن كان اماما أو في جماعة أسروا حركه سانه وعن محمد بن محمد بن أفرغ وعن الحسن بن

بالاجماع

سير بن محمد جهور عن الفضل كان علي الغابط فسمع النداء قال ابو حنيفة لا ينبغي وقال ابو يوسف ينبغي
بقوله وقال محمد لا يفعل شيئا حتى يفرغ ثم ينبغي ولو سلم عليه وهو في الخل كيف يفعل قال ابو حنيفة يردد
بقوله وقال ابو يوسف لا يردد حال وقال محمد يردد اذا فرغ وفي التقاريف ذكر الطحاوي ان المستحب
رد السلام على الطارق وفي متفرقات الهند واني لا استحسن ان يردد الا وهو طاهر وفي النظم والحد
يكبر له السلام وجوابه ولو كان على طعام فسمع النداء فان لم يكن جايعا وكان قلبه ساكنا بعبادة الصلوة وقيل
يصلي الا ان يكون له الي الطعام حاجة فمنه عن توفيق الصلوة حضها وقيل يوتر الصلوة ما لم يدخل في حد
الكراهة **الاجابة** على غير الامام يفسد الصلوة لانه جواب له وكان كلاما وجواب الاصل يستند
التعليم فعلى هذا يكون التقليل عفوا وان لم يرد بذلك تعليمه وانما اراد به القوادة لا تقصد كمن يصلي
فقال له انسان ما مالك فقال والجيل والغال والخير فان اراد بذلك جوابه ففسد وان اراد به
القراءة لا وكذا لو كان امامه كتاب وخلفه رجل سمي يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب فان اراد به
خطابه ففسد وان اراد به القراءة لا فكذا هذا قيل ما ذكر في الاصل قولها فاما على قول ابى يوسف
لا تقصد اراد بذلك تعليمه اولاً لان الاصل عند ان ما كان قرأنا او ثانيا لا يتغير بالنية وعندهما
يتغير فكذا هذا وفي التقويد قرأ الفاتحة على قصدا لتأجل صلوته اطلقه قال الرورح
الصحيح من الجواب ان فتح غير المصلي لا تقصد والقاضي اطلق الفساد والفتح على الامام لا تقصد للشرع
اذا استطاعت الامام فاطمه تكر هذا اذا كان فيه اصلاح صلوته فان رجع قبل ان يقرأ ما تجوز به الصلوة
وسكت ولم يتقبل اليه اخرى اما اذا لم يكن كذلك قالوا انفسد ولو اخذ الامام بقوله تقصد صلوة
اكمل والاصح انفسد وكذا لو ترك الامام شيئا لا تقصد به صلوته او اخطا في مشابهة او تجاوز
الي سورة فتخرج من خلفه ينبغي ان تقصد وفي الاصل حصر الامام بعد ما قرأ ما تجوز به الصلوة ففتح
المقتدي جاز وفي الارشاد فتح على امامه فتدكر عند ذلك ما كان قد نسيه فاخذه لا تقصد صلوة
لانه لم يعلم واما اذا لم يكن تعلم ذلك بعد فعله من الفاتحة واخذت بعد وعن العالي ترك حرفا او
اية او ذكر لفظا فاحط فساد مقتدي بتلك الاية او الحرف فاخذه لا تقصد لانه تعلم وان
لم يأخذه تقصد صلوة مقتدي لانه يعلم من غير حاجة لانه لم يرجع على الامام وعن ابى يوسف حصر الامام
في الاعراب ففتح باعراب فقد اساء وفي الشافعي ينبغي للامام اذا رجع ان يجاوز الي سورة اخرى او
يركع اذا كان قرأ المصحف صباه للصلوة عن الزوايد ذكر بكرمكره للامام ان يردد فيلجى القنوم
الي ان يتخو عليه اذا كان قرأ مقعدا وما يتعلق به الجواز ولكن يركع وان لم يكن قرأ مقعدا كذلك

بدر الصلوة ما لم يركع
حد الكراهة
الفتح على غير الامام

يقول اية

يقول اية اخرى او سورة اخرى واطلق قبل هذا باسطر بكه للمقتدي ان يسمع عليه ساعة
ما اخرج الجواز ان يترك من ساعته فيصير قاريا خلف الامام من غير حاجة اليه فيكره • ذكر
ابو ري لا ينبغي ان يفتح عليه باليتنظر حتى يركع او يتنقل الي اية اخرى فاذا علم انه لا يركع ولا
يتنقل وخاف ان لا يجري على لسانه ما يفسد صلاته حينئذ جاز له الفتح والفتح المقتدي في كراهة
الفتح عن ابى حنيفة روايتان • وقال مالك اذا قصد بالكلام اصلاح صلواته لم تقصد حوائج
يقول الامام سهوت او قرا واقعد اجاب المصلي وجلا بلا اله الا الله واخبر بخبر يسره فقال
الحمد لله او بما يسره فقال له انا لله او بحجته فقال سبحان واراد جوابه ففسدت خلاف ابى يوسف
لما مر من اصله ولما انه قصد به الجواب والجواب ينظم الكلام ويصير كانه قال الحمد لله على قدوم
هذا الحبيب وانا لله على حدوث هذا البلا المهيب وسبحان الله بروية هذا الحبيب وكذا الخلا
لو كان في الصلاة في السفينة وابنه خاضعا فقال يا بني اركب معنا واراد به خطابه او كان في الصلاة
فجاءه كتاب من رجل نيا اليه سليمان فاستخيره وعلم عن حاجته فقال له من سليمان واراد به جوابه او
كان في سفر فتقبله على ما ذي مروت في سفره فقال بيمر معطلة وقصر مشيد واراد به جوابه
او قيل له حمل مع الله احد فقال له لا اله الا الله واراد به جوابه او قيل له لا تحمركم وقد زنت
نالا واوبنا فقال الحمد لله واراد به جوابه او خاصه رجل فقال يا نوح قد جاد لنا فاكثرت جدا
ولو قيل له مات ابوك او انك فقال لا حول ولا قوة الا بالله تقصد كيف ما كان لان هذا يستعمل
في الكلام • وكذا الاختلاف لو عطس غير المصلي فقال المصلي الحمد لله ان اراد به جوابا تقصد عذرا
وفي اللاتي سمع الاذان والاقامة فقال مثل ما يقول الموقن ان اراد به اجابته ففسد وان لم يكن
له نية فكذا الا ان الظاهر انه اراد به الاجابة وكذا الوصع اسم النبي صلى وان لم يكن يجيبا لم تقصد
ذكر محمد في النوادر ان ابى يوسف انما لم تقصد بالذكر الذي اراد به الجواب في اربعة ادكار وفي
التهليل والتحميد والتسبيح والتكبير وفيما سوي لاربعة قوله مثل قولها فاما جهور الامام
بالتكبير وجهور المكبرين لمعرفة القنوم وتسبيح المقتدي اذا سهي لامام وتسبيح المصلي في الدار
اذا قرع عليه الباب اعلاما له حاله لا تقصد بالاجماع لانه ليس بحواب وكذا التهليل والتسبيح
والقراءة وفي احكام القرآن لا بأس ان يجيب المتكلم معه براسه به ورد الاثر • قال الله
ارزقني فلا تقبل لا تقصد كما لو قال اللهم ارزقني الحج والصحيح انه تقصد كما لو قال اللهم ارزقني
وفي الشافعي ادع في الصلوة بكل شيء القرآن قالوا في هذا الوقت اللهم اغفر لي ولاخي جاز لانه

في القرآن ولو قال لا يجوز لانه ليس في القرآن • ذكر بكروا قال اللهم ارزقني ثيابها وثيابها
 ونومها وعدسها وبصلها تفسد • ولو قال من ثيابها وثيابها ونومها وعدسها لا تفسد لانه في
 القرآن ويقول في الكتاب لو قال اكرمني وانعم علي واصبح لي امري وما اشبهه لم تفسد ذكر
 المحسن واختلف فيها لو قال اللهم اغفر لي ذنوبي واعظم لي نعمتي وعافني وحر ذكرك قيل تفسد كما لو قال
 فلان وفلان وقيل لا تفسد كما لو قال لا ياتي ويديعوا فيما يشبه الدعاء ولا يشبه الكلام
 في حاصله لو سال ما سجد سواه من الناس كالعافية والورق وما اشبهه لم تفسد وان سال
 ما لا يمتنع سواه من الناس كقوله اللهم زوجني امرأة او فلانة او اكسني ثوبا او اعطني درهما او
 ارزقني منزلا طيبا او جارية حسنا او غنني وما اشبهه تفسد • ذكر ابو اليسر لو قال اللهم
 ارزقني ما لا كثير او مائة دينار او زوجة صالحا لم تفسد لان هذا لا يجزي في محاورات الناس
 ذكر تعالى وقيل لو احل الدعاء قال اللهم افقر لي ديوني او زوجني امرأة لا تفسد **للمام**
 قراية الترغيب والترهيب يستمع من خلفه ويسكت • وكذا الامام يحط بقوله تعالى اذا
 قرئ القرآن قال اهل التفسير الآية تزل في الصلوة والخطبة وذكر السامع عن حماد بن عيسى
 ايضا وذكر الحاكم لاختلاف الانصات غير واجب خارج الصلوة الا ان يقال انه مندوب اليه
 وقيل عن الحسن واي مسلم الاستماع واجب وذكر السامع عن الحسن كان الامر بالاستماع في الصلوة ثم
 صارت سنة في كل موطن يقيموا ذكر ابو الليث عن مجاهد وعطاء الحسن لا بأس اذا قرأ في غير الصلوة
 ان يتكلم وذكر الحاكم عن ابي علي قيل الآية تزل في التلخيص ليعلموا ويتعلموا وعن عمر بن عبد العزيز
 عند كل واعظ قال الحاكم الآية تدل على وجوب الاستماع اذا قرأ في الصلاة لانه امر فبطل على الوجوب
 والصحيح انه المراد به في الصلاة في سترج ابو اليسر وهذه المسئلة تدل على انه يكره لقوم يقيمون
 القرآن جملة لا وكل واحد منهم يترك الاستماع والسكوت المأمور به الا انها واجب في الصلوة كان
 او خارجا وعن الوري وايي الفضل لا بأس به والاوي ان يقرأ واحد ويستمع الباقيون **قلت**
 وعلى قول اهل التفسير لا يرد السلام عند الخطبة ولا يثبت العطس ولا يجرد ان عطس ولا يقرأ
 ولا يذكر الله اذا ذكر الخطيب ولا يصلي على النبي الا ان يقرأ الخطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
 فيصل السامع في نفسه وكذا عن ابي يوسف يرد السلام في نفسه ويثبت ويجرد والخلق في صلوة
 الاثر عنه انه يرد ويثبت وعلى قول المجاهد لا يرد وهذا بناء على انه اذا لم يرد لمحال هل يرد
 ويثبت بعد فراغ الخطيب على قوله ابي يوسف لا وعلى قوله المجاهد نعم وعن ابي حنيفة يرد بقلبه

وما اشبه ذلك
تفسد

طلب
الانصات غير واجب

طلب

هذا كله

وهذا كله في حق السامعين وان كان لا يسمع لضعف في سماعه او يسمع بعضا ذكر المحسن واختلفوا فيه
 والصحيح انه في حكم من يسمع وان لم يسمع لبعده قال لاكثر من يلزمه الانصات في قوله ابي حنيفة
 خلافا واما في قوله اصحابنا كلهم يلزمه ذكره في المجرد والصحيح انه يلزمه في قوله وجوبا ومدا
 عندل وجهين احدهما يجب والثاني يستحب فهل يؤذن في الذكر والقرآن كان يصير يقرأ وكان
 الحكم بن وهب يدرس وكان بن سلمة يسكت • وعن ابي يوسف ينبغي ان ينصت وبه اخذ ابو الليث
 والفضلي لقوله عمر وعثمان ان المنصت غير السامع مثله ما المنصت السامع • وفي التقاريق واختلف
 في حال الكلام له ذكر الحلو اي لدنوم من الامام او من السامع في الصحيح من الجواب عند مشايخنا
 وقال كثير من العلماء السامع اذا لم يسمع ما يقوله من مدح الطلحة في الخطبة ومدح الطلحة
 في غير الخطبة حرام تكليف في الخطبة وقيل انما لا ينبغي للقوم ان يتكلموا في زمن الرسول لانه كان
 يعرض عليهم في خطبته ما تزل عليه من القرآن فكان يلزمهم الاستماع فاما اليوم ولا سكوت
 غير لازم لانه قد يكون في القوم من هو اعلم من الخطيب بما يقوله وقد يكون فيهم من هو ادع منه
 فلا يورم بالاستماع الى وعظ من دونه • وعن الحمي انما كان لا يتكلم في الخطبة الاولى لانها ذكر الله
 لتعظم فاما في الثانية فلا بأس بالتكلم فان فيها مدح الطلحة والدعاء لهم فلا حرمة لها في موضع
 قيل اذا اذنت مدحهم والدعاء لهم فلا بأس بالكلام جديدا وعن بعض السلف انه كان يقلب
 الحصى في هذا الوقت كي يمنع ذلك دخوله في سماعه وعن بعض السلف يجعلون اصابعهم في اذانهم
 حتى لا يسموا مدحهم في الخطبة وعن بعضهم يضرب الطبل وعن المجاهدي ينصت الى قوله يا ايها
 الذين امنوا صلوا عليه • ذكر الحلو اي والصحيح فظاهر الرواية ان الاستماع من اوله الى اخيره
 ولا بأس بالكلام في خطبة الاستسقاء عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف الاحسن ان ينصت في نحوها
 الا انه لا يكره كما يكره في الجمعة ونحوها • ذكر الحلو اي لا يجب الاستماع في خطبة الاستسقاء
 عند ابي حنيفة وقال **ابو يوسف** يجب والخلق الناصح الوجوب وقال لان هذه خطبة
 اختصت بزمان وطال فوجب ان ينصت خطبة الجمعة والخلق بكون الوجوب بكون دون الوجوب
 في خطبة الجمعة وفي الاصل يجب الاستماع والانصات في خطبة العيدين زاد الحلو اي كما في خطبة
 الجمعة ذكر ابو اليسر لا يكره الكلام في خطبة العيدين كما يكره في خطبة الجمعة • وفي الكافي يستمع
 خطبة العيدين وينصت • ذكر المحسن انما يجب خطبة الجمعة عندي على وجه ان كان
 عملا يشغله عن الاستماع مثل ان يكتب شيئا فسيه او يمنع صناعة دقيقة او نحو ذلك يجب ان يكره

نحو
الخطبة الثانية

وان كان عمله لا يكره في الصلوة مثل الحركة والانتقال به من حالة الجلوس والتقدم والناحر خطوة او خطوتين يجب ان لا يكره وان كان عمله لا يكره في الصلوة او بعدها وليس فيه اشتغال عن الاستماع
وكن عن الامانة اختلفوا فاباحه بعضهم والصحيح عندي انه مكروه • وفي الاحاسر لا ينبغي ان
يشرب الماء ولا يطعم شيئا • ذكر الحلواني رأي منكر ان يمسح براسه او يمسح او يمسح ثيابه
مذكرة اختلفوا والصحيح انه لا بأس به ذكر بكر ويجوز الكلام بما هو امر بالمعروف مع ان الامر بالمعروف
فرض • وفي شرح الناصح والسفي لا ينبغي ان يتكلم حاله الخطبة للحدث من قال لصاحبه والاما
خطب انصت فقد لعل جعل الامر بالمعروف فعوا فصر اولي وفي الايضاح يجذب المستمع للخطبة
ما يجذب في الصلوة ذكر الحلواني يكره له جميع ما يكره في الصلوة واما الكلام بعد خروج الامام عن
المسرة للخطبة او بعد فراغه منها قال ابو حنيفة يكره وقال لا بأس به قبل وكذا في حال الجلسة بين
الخطبتين والاصح انه لا يجوز بالاتفاق ذكره في النافع وفي الاحاسر لا بأس به في قوله ابي يوسف
وقال محمد اكره ذلك • ذكر المحسن والكلام من الخطيب في الخطبة لا يكره وذكر الحلواني عن
ابي حنيفة انه ان يتكلم فيها • وفي التمارين ليس في خطبة القيد والاستسقاء جلوس وعن ابي يوسف
ان جلوس محسن وعنه احسن ما سمعنا في الخطبة انه يرخض فيه ما لم يخرج الامام من غير ان يودي
احدا فاذا خرج فلا يجلي وفي المجرى ان يعمو عليهم وفي النواز لا يكره ان يعطي سوال المسجد اذا
كان يجلي الرقاب ويمر بين يدي المصلين ولا يباي • وفي نوايد المستغني اذا كان يلزم مكانه
ولا بد ومن صف الى صف ولا يجلي الرقاب جازا ان يقصد عليه وثياب ذكر الحلواني وكذا السرا
جازا اذا لم تخط الرقاب ولم يمر بين يدي المصلين • وفي الاشافي من المصلح بالاية التي فيها ذكر الموت
والنار فوقف عندها وتعوذ واستغفر وهو وحده في التطوع محسن وان كان متقديا يكره وكذا
لو كان اما ما لانه يطول على القوم وفي الفرض يكره على كل حال • ولو فرغ الامام من السورة
لا يكره للمقتدي ان يقول صدق الله وبلغت رسلة والافضل ان يصمت • وعن ابي يوسف
اذا قرأ المتهجدية التزغيب والترهيب لا بأس ان يبال الرحمة والنفوذ **صلوات الفجر**
خلف امام نيتت بيكت • وقال ابو يوسف يتبعه لانه عليه السلام قنت شهرا حتى فارق
الدنيا ولانه التزم متابعتها فلا يترك بالشك كما في تكبيرات العيد • وفي الفتوت في الركوع
وبعد في الترتيب ومضان • وفي سجود السهو قبل السلام **قلت** هو مشوخ فانه
عليه السلام قنت شهرا يدعوا على وكل ودكان فلما استجب ترك غلاف التكبيرات لانه اختلف

ان شق عليهم

فيه الصحابة بخلاف السجود والفتوت بعد الركوع لانه اختلف فيه الاثار وكذا الفتوت في
الركوع لان عند البعض حله الركوع فاما فتوت الفجر ثبت نسخته ونظير هذا الخلاف كبر الامام
على الجارية خمسا فالمقتدي لا يتابعه عنده مما ثم ماذا يصنع عن ابي حنيفة في رواية يسلم في
الحال وفي رواية يكلم حتى يسلم مع الامام وفي مسلتنا اذا لم يتابع الامام ماذا يصنع قبل يقين
قبلا يتابعه فيما يجب متابعتة وقيل بعد تخفيفا للحاجة لانه ساكت شريكا الداعي فاذا اسجد
سجد معه ودلت المسئلة على المقتدي في الترتيب رمضان يفتت كايقتت الامام ولا يفتت كما روي
عن محمد لان الخلاف في متابعة فتوت الفجر اجماع على الاتباع في فتوت الترتيب فتوت الترتيب
يتيقن قال ابو اليسر واختلفوا ايضا في المسبوق اذا تقدم مع الامام هل يقربا التشهد والصلوة
والدعوات او يفتت **قلت** هذه المسئلة تدل على انه يقربا ذلك كله وهو اختيارنا قال مشايخنا
دلت مسلتنا على جواز الاقتداء بالشفعوي اذا كان يجتاط في موضع الخلاف ولم يكن متعصبا ولا
شاكيا في ايمانه وانما الاخرون من غير ان يطعن في دينهم لما روي عن ابي حنيفة ان من رفع يديه عند
الركوع وعند رفع الراس منه نفسه صلواته لانه عمل كبير فلا يصح الاقتداء به • ذكر بكر قالوا ان
كان يميل عن القبلة لا يجوز الاقتداء به • وكذا لو علم انه احتجم ولم يجرد الوضوء او علم ان ثوبه
اصابه الهني ولم يغسله واما اذا لم يمسح عن القبلة ولم يعلم منه هذه الاشياء يتيقن يجوز ويكره
وفي النظم ان لم يقطع الترتيب ولم يتوضا بالما اراكد التقليد وتوضا من الخارج من غير السبيلين
ولم يستحسن الايمان وتوجه الى محرابا يجوز وان لم يعلم منه هذه الافعال وسكتها في امره قال
قال الفضلي لا يجوز مطلقا وقال عبد الواحد ان لم يستحسن الايمان جازو الا فلا قال محمد بن حامد
يجوز مطلقا وكذا قال بعض علمائنا المتأخرين • وقال ابو بكر الاساعيلي ان كان من عامتهم يجوز
والافلا وبه قال الحاكم محمد بن يوسف فتاى لا يعلمهم يستعملون مذهبيهم وعامتهم لا يحسنون
مذهبيهم فيتعلمون من عامتنا ويقول عبد الواحد ناخذ • ذكر المحسن الاقتداء بالشفعوي جازا الى
قول من لا يعا به ولو شهد احتجامة ولم يتوضا وعسل موضع الحجامنة الصحيح انه لا يجوز الاقتداء
به لمن شاهد ذلك ولو غاب عنه ثم راه يصلي الصحيح انه يجوز الاقتداء به فان شاهد انه مس
امراة ثم اقتدي به ولم يتوضا فاكتر مشايخنا قالوا يجوز وقال الهندواني وجماعة لا يجوز • وفي
التفاريق يكره بعض اصحابنا الاقتداء بالشفعوي وجوز بعضهم اذا توضا من الحجامنة ونحوها
واوثر ثبت ولم يكن عليه فائتة في الترتيب ومنهم من فرق بين عوامهم وفقهاءهم وقال عوامهم

اي في مدبرهم

فيه الصحابة

قال البردي النجوز بالفارسية لا يغيرها قال الكرخي والصحيح انه يجوز النقل الى اي لغة كانت
ثم اختلفوا قبل انما يجوز المعلي في الكلة وكوها وقيل يجوز وان نقل جميع ما يقرا قال الحلوي ولم يند
ها هنا انه يكره وذكر في موضع اخر انه يكره فكان فيه شبهة اختلاف الرواية وذكر الرازي عن ابي
انه رجع الى قولهما في القراءة ولو لم تحسن العربية جاز بالاجماع قال ابو اليسر وهذا نص على ان
من قرا بالفارسية لا تقصد صلوته انما الثاني في الجواز بها وهذا اذا قرا بالفارسية كل لفظ بها
هو معناه من غير ان يزيد فيه شيئا اما اذا قرا على طريق التفسير تقصد بالاجماع وفي شرح التوبة
لوقر من التوراة او من الانجيل والربور على قياس ابي حنيفة اذا وجد معناه في القرآن يجب ان
يجوز وفي شرح ابي اليسر لم يحزه لانهم حرفوا الا ان يكون تسييحا او ذكر لم تقصد ولو علم الظاهر
حرفوا لا تقصد الا انه لا ينوب عن القراءة وفي الشافي تقصد لانه نسخ العلام بها نصا ركلا ما الاتري ان
ما كان قرا بالمستحب قرا بالمعذور والعلم بها هو السجدة والسجدة اذا رتبها فاجوزها لو قرا تقصد
فقد اولي واجمعوا انه نعم الشهادة بالتوحيد والشهادة عند الحكام واللغات والعقود
والنبييه والمشيئة على الذبيحة بالفارسية وكذا لو حلف لا يدعوا فلا فدعاء بالفارسية
مخت وفي شرح القاضي في جواز قراة القشدر بعبارة اخرى عن ابي حنيفة روايتان وكذا عن
ابي يوسف لو اكرم وليا بالفارسية واما الاذان فقد روي ابو يوسف في الاماني والحاكم في المستقا
عن ابي حنيفة انه يجوز وكذا الحسن وقيل لا يجوز بالاجماع لان الاعلام لا يحصل به الا في موضع ^{الظن}
في الذي لا يجوز القراءة بالعربية وحسن بالفارسية الاولى ان يصلي بغير قراءة ام بالقراءة بالفارسية
وعن السفي لوم يقدر على النظم بالعربية ويقدر على النظم بلغة اخرى يتادي به معه القراءة
تكلل علم ذلك افتح الظاهر ثم كبر للعصر او النقل فقد افسد الظاهر لانه يوي الدخول في غير
ما هو فيه فكان من ضرورته خروجه عما هو فيه كمن باع بالف ثم جرد البيع باقل مما او باكثر
او دينار ببقدر اوله كذا هي وكذا اصاح على ما ثم على ما حتى لو كبر للظهر بعد ما صلى
مباركة لا يخرج منه الا اذا نكلم بالنية بخلاف المسبوق اذا كبر للاستقبال حيث يخرج لان حكم
صلوة المسبوق والمنفرد يختلفان الاتري انه لا يصح الاقتداء بالمسبوق ويصح بالمنفرد وكذا المنفرد
لو كبر بالمنفرد او للامامة يخرج عن صلوته ولو افتتح منفردا ثم اقتدى به دخل فافتتح ثانيا
لاجله فهو على افتتاح الاول الا ان يكون الداخل امراه وعن ابي يوسف لو نوي المأموم ان يات
بغيره او يصلي بنفسه فسدت صلوته كبر او لم يكبر بالمنفرد ينوي ان يات بغيره وعن محمد

بسمه
في جوار الصلوة



بسمه
المران

ان نوي الانفراد او ان يوم امامه فيما بقي فمضى على نيته بقرار بركع وسجد بريد الصلوة لنفسه
ولا ينوي اتباع الامام الا ان ركوعه وسجوده معه او بعد اجزاء فاما اذا نوي ان يات بغير
المأمومين فتقصد حين ينوي ذلك في التقاريف وفي صلاة الخلاء في انما تقصد صلوة المأمومين
بثلاث شرائط احدها النية وهو ان يصلي بنية صلوته لنفسه وهكذا ان نوي ان يوم امامه
وثانيها ان يفعل ركوعا وسجودا منفردا في قول ابي يوسف وقال محمد لا تقصد حتى يفعل
اكثر افعال الركعة وثالثها ان يسبقه بك امامه وفي صلوة الخلاء يحد في ركعة عشرين
او ركع عشرين لا تقصد لانه ما وجد ركعة تامه وفي الشافي لا تقصد ما لم يركع ركعة وفي صاوة
الناصح ما لم يركع ركعة سجدة وفي اما في القاضي قام الى الخامسة قبل القعدة ثم عاد ولم يعد المقعد
بل قيد الخامسة بالسجدة جاز صلوة الامام واختلفوا في صلوة المقدي والاحوط الاعادة
باب القراءة في الصلوة يقرا في الفجر باربعين او خمسين وستين اية
سوي فاخذ الكتاب وروي الحسن بماية هي القراءة المستحبة في حالة الاقامة في الشافي وقيل
الاربعون من لطول والستون من الاوساط والمائة من القصار وقيل المائة للجهاد والستون
في الجماعة المعهودة والاربعون في مساجد الشوارع وقيل اختلف الروايات عن اصحابنا لاختلاف
الاتار فيها قال بكر المتقاص عن ادني المقادير جاز اذا حاف الملائكة من القيام وكبر الزيادة
على المقادير اذا راي للقوم نشاطا فيقرأ على قدر ما لا يودي في الملائكة تكن الملائكة والنشاط امر
باطن لا يقف عليه الامام فيبني الامر على ظاهره لاسباب المودية الى الملائكة والى ما لا يودي
فتبين باني الامر على حال القوم فان كانوا كسا يقرأ اربعين واقلا كيلا يملوا وان كانوا اهل خير
لا يخاف منهم الملائكة قرا ما بين ستين الى مائة وان كانوا من اوساط الناس يقرأ ما بين خمسين الى ستين
وقيل لا يبنى الامر على الوقت فان كان الوقت وقت كد وكسب كاصيف يقرأ اربعين واقل فان
كان الوقت وقت راحة كالشتا يقرأ من ستين الى مائة وان كان الوقت فيما بين ذلك يقرأ من خمسين
الى ستين وقيل ينظر في حاله فان كان خفيفا يستعذب الناس صوته يقرأ ما بين ستين الى
مائة وان كان ثقيلا يستعذب الناس صوته يقرأ اربعين وان كان ثقيلا حسدا لصوت يقرأ من
خمسين الى ستين وقيل المائة لاهل الورع والستون للمعتصدين والاربعون لمن هم ملائكة وضعف
وقيل المائة اذا حالت الدنيا في وقت الاستغفار والاربعون في عكسه والستون في الاوساط من الدنيا
وفي الظاهر يقرأ نحو من ذلك لانهم حرروا قراة النبي فوجدوها كذلك او ما يقرب منه وفي المجرى

بسمه
لا يطالع

ان نوي

يقرا ثلثين آية سوري الفاتحة • وفي بعض الروايات مثل ما يقرأ في الركعة الأولى من الفجر
وفي العصر والعشاء يقرأ عشرين آية لأنهم حزروا قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوها كذلك
وفي شرح القاضي يقرأ خمسة عشر آية في صلاة الرواية وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة يقرأ ما يقرأ
الظهر وفي المغرب بالقصار والمفضل كما كتب عمر بن الخطاب في الأثرين في الفجر والظهر بطول
المفضل وفي العصر والعشاء بوساطة وفي المغرب بقصاره قيل طه المفضل من الجرات إلى عيسى
وأوساطه من كورت إلى الفحي والباقي قصار ومفضل وفي **لو** عن محمد بن جعفر ما قرأ الحسن وبلغنا عن رسول
الله أنه كان يقرأ في الأولى سبع اسم ربك وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو
أحد وكذا في الجمعة ما قرأ الحسن • وفي العيد يقرأ بآية سورة شارب وبلغنا عن رسول الله أنه
كان يقرأ في الجمعة والعيد سبع اسم ربك وهل تأتاك وربما اجتمع العيد والجمعة في يوم فيقرأ
بها فيهما وفي السفر يقرأ بعد الفاتحة أي سورة شارب لأن السفر لما أثر في قصر الصلاة ففي القراءة
أولى وهذا كله إذا كان أمما فان كان منفردا فقرأ ما شالان على الإمام أن يراعي حق القوم وهذا
كله في حالة الاختيار أما في حالة الاضطراب يقرأ بقدر ما لا يفوت الوقت • ذكر بكر قالوا
والفضل أن يطول القراءة إذا كان يصلي وحده وإن كان جماعة لا يفسر على الناس وفي الاستسقاء
في السنن والنظوم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة مائة • وفي التقاء يقرأ في سنة الفجر
قل يا أيها الكافرون والاختلاف في أطولها فلا بأس • وعن أبي حنيفة في ما قرأت فيها جزو من
القرآن ذكر الحسن وإن قرأ غير ما حسن ثم اختلف في هاتين والصحيح أنهما لا يوفيان لذلك
فانه لو لم يقرأ غيرهما كره ذلك ولا يوفيان أيضا من حيث أنه لو قرأ غيرهما لم يكن مسحيا أو ترك
سنة ولكن الأولى والأفضل أن يجري قراتها في عموم الاحوال • وفي التراوح قيل يقرأ في
المغرب وقيل كما في العشاء وقيل يقرأ في كل ركعة من عشرين آية إلى ثلثين لأن عمر استقرأ
ثلاثة فأمروا إذا ان يقرأ في كل ركعة ثلثين آية وأما الثاني خمسة وعشرين وآية ثلثين • وعن
أبي حنيفة يقرأ عشرين وهو الأصح قيل كما قاله عمر فضيلة ومأقوله أبو حنيفة سنة وفي الثاني
في الكسوف أن شاطو لها وإن شافضهما **وأما التسمية** ذكر بكر يقرأها في الركعة الأولى وفي
قراتها في ركعة عن أبي حنيفة روايتان وعندنا رواية واحدة يقرأها فاما بعد على رأس
السورة لا يقرأها • وقال محمد بن جعفر يقرأها في صلاة الخائفه دون الجهر واطلق الحلبي فان قرأ سورة
كبيرة في صلاة الخائفه قراها عند افتتاح كل سورة ذكر الوري القراءة أي قراءة التسمية سنة

طلب

طلب

قراءة السورة

قراءة السورة مع الفاتحة كذا يروي الحسن عن أبي حنيفة حتى لو تركها كان مسيا وروي الهندي وفي
عنه يستحب قراءة السورة فعلى هذه الرواية لو تركها لا يكون مسيا لكنه تركه الأفضل • ذكر بكر
الزيادة على القراءة المسنونة من الأدب وأما ما يتعلق به الجواز فعند أبي حنيفة آية وإن كانت
قصيرة كقوله لم يلبس وفي التقاريف رجوع عن الآية إلى مقدار الاسم وقيل عكسه وقيل عكسه • عنه
ثلاث آيات وذكر الحلبي رجوعه إلى ذلك عن مقدار الاسم وعندنا ثلاث آيات وفي الاستسقاء
وأما ما يخرج به عن حد الكراهة فهو أن يقرأ الفاتحة وثلاث آيات قصارا أو بآية طويلة ذكر
ابودرود وكذا في السنن والنظوم • ذكر بكر السنة أن يقرأ في كل ركعة من الفجر بالحد والسورة
ولو قرأ بعض السورة في الأولى وما بقي في الثانية فعلى كذا المشايخ فيه يختلفون والاشبه
بالصواب أن لا يكروه وعليه الأكثرون ولا بأس أن يقرأ من وسط السورة أو من آخرها كذا يروي
عن الهندي وإن لم تكن السنة ما ذكرنا ثم إذا قرأ في كل ركعة الحمد والسورة فانه يقرأ سورة أخرى في
الركعة الثانية متصلة بالسورة الأولى وإن أراد أن يفصل بينهما ينبغي أن لا يفصل سورة وسورة
وأما يفصل سورة كذا يروي في الحديث • وفي الآتي تركه الأولى في القراءة جائزة ولا يكره وهل يجب
عليه السهو اختلف أبو يوسف ومحمد فقال أحدهما يجب وفي جمع الغنى مراعاة ترتيب السور
في القراءة من واجبات نظم القراءة لأن واجبات الصلاة • وفي صلاة قاضي حكيم قرا سورة ثم قرا
سورة قبلها ساهيا قيل يجب عليه السجدة لأن ترتيب السور واجب والعلم أنه لا يجب لأن ترتيب
السور غير واجب وفي زلة القاري لا يبيح لفان قراءة في ركعة وقرا في أخرى آيات قبلها أو بعد
ذلك في ركعة يكره لأن القراءة على هذا الوجه في الصلاة منهي عن ولا يكره في التلوة • وفي جمع قرا في
الأولى قل عود رب الفلق وفي الثانية الفاتحة وشيئا من الاختلاف ثم تذكر بعضي فيها وفي التواريخ
أراد أن يقرأ سورة أخرى على لسانه أخرى فقرأ منها آية أو آيتين يكره أن يتركها ويفتح التي أراد
ذكر الحلبي عن محمد بن جعفر لو بدأ بعد الفاتحة من وسط السورة فلا بأس به وذكر الوري يكره بالاجماع إلا إذا
كان له ورد فأراد تيممه • وفي موضع لو قرأ خاتمة السورة في ركعتين قيل يكره **قال** الحلبي
وكان السعدي يحكي عن الشيخ الإمام أنه لا يكره وذكر الوري يكره بالاتفاق وذكر الشهيد أن كان آخر
السورة أكبر آية من السورة فقراءة آخر السورة أفضل مما لا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة على
حال لأن هذا عند الأكثر مكره وذكر القاضي والأصح أنه لا يكره وكذا أن قرأ في صلاته بخاتمة
السورة ذكر الوري فان قرأ سورة في الركعتين قيل يكره وقيل لا وإن قرأ في الأولى سورة وفي الثانية

سجدة
وفي موضع

خاتمة سورة اخرى روى هشام عن محمد لا يكره وطاهر المذهب يكره ولوجع بين السورتين اربعين
السورة في ركعة ذكر بكرانه لا يكره وذكر ابو اليسر يكره • وذكر المحسن عن ابي حنيفة انه لا يجمع لان
التوارث بخلافه وان فعل فلا بأس به ولا بأس به في النطوع لانه صلى الله عليه وسلم اوتر بضع سود
وذكر ابو يوسف عن ابراهيم انه ان كان فصل خاتمة السورة بتكبير الركوع وقال ابو يوسف وما وصلت
ورعا تركت واختلف فيه والوصل احسن ذكر بكره او قرا السورة يجب ان يكره في ركعة ثم كررها
في الثانية يكره الا في النوافل وفي الفرائض في موضع وهو ما اذا قرا في الاولى قل عود رب الناس
فانه يكره في الثانية وقال الطحاوي يبتدئ في الثانية بالبقرة ولا يكره وذكر ابو اليسر يجب
ان يكره فان قرأت سورة في ركعتين غير مكره • وفي الاحاسر عن ابي يوسف قرا في الثانية ساهيا
غير ما قرا في الاولى عليه السهو قال الهندواني لانه خالف سنة القراءة وانما توارث المسلمون القراءة
في كل ركعة غير ان قراها في الاولى وهذا في الفرائض اما في النفل فلا سهو عندي لانه جات
الاثار في النفل ان يقرأ في كل ركعة بالفاتحة والاخلاص • ذكر بكره لو كرر اية مرارا لا يكون مقيما
لفريضة القراءة بل يكره لذلك ومثله لو لم يحسن الا قوله التحيات سه فانه مكره في النفل حتى
يتم مقدار التشهد والمفرد في صلاة الجهر متخير بين الجهر والمخافة كذا ذكره عامة الروايات
وذكر في رواية ابي حفص الجهر افضل • وفي صلاة المخافة لو جهر متمدا فقد اساء ذكره لظن
في كتابه وان جهر ساهيا لا يلزمه السجدة قال في الاصل • وفي النوافل عن ابي يوسف يلزمه
وفصل الخواي ان كان في موضع يصلي هو لا غيره لا يلزمه وان كان ثم غيى يصلي كما واحد على الانفراد
فعلى كل واحد يلزمه • وفي التقاريق يكره جهر التشهد والتسبيح وليس عليه سهو في الثانية
المنطوع بخافة في النهار وبالليل ان شاخت وان شاجهر وافضلها الجهر عند بعضهم والمخافة
عند اخرين والمتوسطة عند اكثرين • وفي الكسوف بخافة عند ابي حنيفة ويجهر عند ابي
يوسف وقول محمد مضطرب وفي الاستسقاء على قوله من يراها وهو قول ابي يوسف ومحمد
يجهر • ذكر المحسن واختلف في الجهر القنوت اذا كان اماما فاخترنا لاكثر الجهر وزاد الاستسقاء
دون الجهر القنوت وقيل ان قوله ملحق ويجزى الباقي وقيل بجهر في قوله ابي يوسف ويجزى في قوله محمد
ذكر بكره يجب ان يكون بالعكس ذكر المحسن واختلف في المأمومين فقل يقرؤون مخفين وقيل
يومنون وعن محمد يقرؤون ان قوله ملحق ثم يومنون ذكر بكره قال ابو يوسف يقرؤون وقال محمد لا
وفي النوافل سبيل الصغار عن الامام اذا قنت ايغني القوم ان يقتنوا ويسمعوا او يومنوا ايها

قال فعل

قال فعل فهو حسن قيل له ايها احب اليك قال في الموضع الذي يجب ان يومنوا اموا في
الموضع الذي لا يومنون فتتوابع الامام فهذا حسن عندي فان كان يوتر وحده ذكر المحسن ان
شاجهر واسمع نفسه وان شاسمع غيره • ذكر بكره ولا اشكال في المفرد انه بخافة وليس في
القنوت دعاء وقت وقيل انما هو بعد قوله ملحق ذكر المحسن والعامة على انه يقرأ اللهم انك
تستعينك واللهم اهدهنا • وفي النوافل من لم يحسن اللهم انك تستعينك يكره اللهم اغفر لنا ثلثا
او اكثر وبه احد ابو الليث وحد الجهر ان يسمع غيره وهذا التفصيل هو المأثور • وقال
الكرخي ان يسمع نفسه وحد المخافة ان يسمع نفسه وقيل ان يكون حاله لو وضع انسان اذنه على فم يسمع
وقيل هو مبين الحروف • ذكر بكره اذا لم يسمع نفسه حتى عن الفضل انه لا يجزيه واليه ذهب
الهندواني وقال الكرخي يجزيه ويثبت على هذا الحد حكم يتعلق بالنطق جوارا وفسادا **يطول**
الركعة الاولى من الفجر على الثانية وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد لان في التسوية حرج
ولا حرج في الترجيح ولها الداعي في الفجر ان يطول كون الوقت وقت يوم والظهر يقارن
الفجر في هذا ذكر بكره وكذا الخلاف في منطوبه الاولى من الجمعة والعيدين • ذكر المراد في بكره
التفاوت ثلاث ايات • وفي ادراكه عن ابي يوسف اكره ان يطول ركعة من النطوع
ويقتصر احري ليكونا سوادي في تراخي ذكره او قرا في لاحري طول ان كان قليلا لا يكره وان كان كثيرا
لا يكره ايضا في النوافل ويكره في الفرائض ذكره ابو اليسر وعلى اختياره في التراخي انها نوافل
لا يكره ايضا ذكر الحلا في فان احسن الامام في ركوعه بداخل في المسجد كره انتظاره فيه قال ابو يوسف
سالت ابا حنيفة عن ذلك فقال احتج عليه ان يدخل في صلوته ما ليس منها واحتج ان يكون انتظاره
عظيمة لانه يشرك في صلوته غير الله قال ابو الليث ان عرف الداخل كره انتظاره والالم بكره وعن
الصغار ان كان غيبا كره انتظاره والا فلا والصحيح بكره الانتظار على كل حال • وعن ابي الليث ان
ان طول المودن الاقامة ليدرك انسان في الصلوة فينبغي ان يجزيه قوله **ما الفرق**
بين الحالة الركعة الاولى لاجل المأمومين وبين الحالة الركوع **قال** الحالة الركعة ليس لانس
بعينه والحالة الركوع للانس بعينه **سها** عن الفاتحة في الاولتين من الثمان بقضا في
الاخرين ولو سها عن السورة قضاها وجهر وعن ابي يوسف لا قضاها • وعن الحسن فيها القضا
وعن يحيى انكم بقض الفاتحة دون السورة لان الاخرين محل الفاتحة فصح القضا فيها ولست بمحل
السورة فلم يصح القضا وجه الحسن لو ترك القراءة في الاولتين قرا الفاتحة والسورة في الاخرتين

فإذا ترك أحدها فضاها أيضا ولا يوسف أيضا واجبة فانت عن محلهما فلا تقضى كالقنوت
وعنه يقضى في جهرهما وعنه نجاستهما ووجه الظاهر أن الأخيرين ليستا بحال السورة إذا
فصلتا للقضاء أما محل الفاتحة إذا أفاذا ذكر فقد خالف الشرع وقوله وجهرها بل هي صرفة
إلى السورة وقبلها لا لجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة غير مشروع فاما أن جهرها أو نجاست
بها والجهرها أولى لأن الفاتحة آداء السورة فضا والآداء قبل التغيير والفضلا واعتبر ذلك
ماقتدا المسافر بالمقيم في الوقت وخارج الوقت فكان اتباع الفاتحة السورة أولى. وعن أبي حنيفة
نجاستها لأن الفاتحة في محلها فكان أولى أن يلحق السورة بها والصحيح ما ذكره البجلي لأن القضاء
على وصف الآداء فيلحق بمحله فلا يجتمع الجهر والمخافتة في ركعة. ذكر الحلا في ترك الفاتحة في
الأولتين وقرا السورة أن ذكرها وهو قائم أعادها والسورة في قولها وهو رواية عن أبي مالك عن
أبي يوسف وروى الحسن عنه أنه يركع ولا يعيد شيئا وإن ذكرها وهو راكع ففيه روايتان أحدهما
يرفع رأسه فيقرأ الحمد والسورة ثم يركع لأن الركوع كالحال القيام بدليل أن أدرك الإمام فيه
كمدركه حالة القيام ولأنه يقضى فيه تكبيرات العيد كما يقضى في حال القيام. والثانية يمضي
على صلواته لأن الركوع ليس بمحل القراءة بدليل أنه لو قرأ فيها ساهيا سجداً فإن ذكرها بعد ما رفع رأسه
من الركوع يمضي في قولهم وإن قرأ الفاتحة ونسى السورة أن ذكرها وهو قائم قرا السورة وإن ذكرها
وهو راكع ففيه روايتان وإن ذكرها بعد ما رفع رأسه من الركوع قرأ في الأخيرين الحمد والسورة
فما عا ترك. ذكر السرخسي فإن ذكرها في الركوع أو بعد ما رفع رأسه منه عاد إلى القراءة وأصح
به ركوعه. وعن أبي حنيفة يمضي الركوع. وفي الاستيعابي أن لم يعيد الركوع أجزاء وليس في هذا
رواية ذكر أبو ذر لوسا عن القراءة المسنونة برفع رأسه من الركوع ونها وإن كان بعد الركوع قبل
السجود فكذلك ذكر المحسن قرا الفاتحة والسورة وركع ثم نقص ركوعه بقراءة سورة أخرى لم ينقص
وفي النخبة ذكر المحاذي لوسا عن الفاتحة أو السورة أو القنوت وركع له أن يعود إلى القيام ويأتي
بهدئك ويعيد الركوع فإن لم يعيد هل يجزيه ليس فيه رواية قال وكان شيخنا يقول على
قياس قول أصحابنا يجوز وعليه قياس قول زفلا. وذكر الحلا في ذكر القنوت في الركوع لا يعود إلى
القيام في الرواية الظاهرة عنهم وروي عنهم أنه يعود ويقت ثم يركع وفي الاستيعابي يعود ولا
يرجع ركوعه ذكر أبو تري لو عاد فإن اعتد بذلك الركوع جاز لأن القنوت بعد رنقص مشروع
عند البعض كان أدائه في هذا الوقت مجتهدا فلهذا لا يرتفع الركوع بخلاف القراءة فلهذا مشروع

قبل الركوع

قبل الركوع بالاتفاق لجواز أن يرفع الركوع بها. وفي متفرقات أبي الليث قرا القنوت ولم يقرأ
معها شيئا حتى ركع فليرفع رأسه وليقرأ الفاتحة والسورة ويعيد القنوت وإن قرأ الفاتحة
ولم يقرأ معها شيئا حتى ركع فليرفع رأسه وليقرأ سورة ويقت ويعيد الركوع. قرا وركع ثم قام
وقرا وركع ففي باب الحدث يعتبر الأول لأنه قرا قبله وفي باب السهو يعتبر الثاني لأنه سمعه
السجود **فانتهى العشا** فصلا ما بعد الفجر فإن أم فيها جهر لأن القضاء على وصف
الآداء وإن صلى وحده قيل نجاسته خطا لأن في الوقت وجب الآداء بالجماعة ومن شعارها الجهر فإن تجز
عن الجماعة لم تجز عن الجهر وبه فارق ما بعد خروج الوقت وقيل تجزى في الوقت وهذا أصح ليكون
القضاء بصفة الآداء. أمم قرا من المصحف فصلوته فاسدة لأنه تلقن من المصحف فصارتا تلقن من
الإنسان وقالا جازية ويكره. أما الجواز فلأن النظر إلى المصحف عبادة والله لا تنسب الجوار. وأما
الكراهة لأنه نسه صبح الكافي. وفي المنتقى عن أبي يوسف مثله قول أبي حنيفة ذكر أبو يري
وإختلف في تصوير هذه المسألة على قول أبي حنيفة قبل ما تنسب إذا كان يقرأ عن ظهر قلبه تقرأ
من المصحف لأنه أتى بفعل هو مستغنى عنه وقيل عكسه لأنه إذا كان لا يقرأ عن ظهر قلبه يكون اعتماد
على المصحف لا على الحفظ فيكون اتجاها فعلا كثيرة ولو نظرت في كتب الشريعة فترى لم تنسب في قولهم
ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر فيه ففهم حث عند محمد لأن مبني الإيمان على العرف والكتاب
يقرأ كذلك ولا يجت بقرأة نصف السطر لأنه ليس بمفهوم المعنى غالباً بخلاف السطر وفي القياس
لا يجت وهو قول أبي يوسف واتقوا لو كان الحلف على أن لا يقرأ القرآن لم يجت قبله على الخلاف لو نظر
في المحراب فإذا فيه مكتوب كن في الصلوة خاشعا وفهم لا تنسب على قول أبي يوسف وعلى قول محمد
تنسب ولهذا قالوا يجب أن لا يضع المصلي الجزء بين يديه لأنه ربما يكون مكتوبا فيه الجزء الأول أو
الثاني فنظروا فيه وفهم فدخل في ذلك شبهة الاختلاف فيجب أن تحرر عن هذا وقيل على قول
محمد أيضا لا تنسب وقد روي عنه ذلك نضا وكان الفضلي يقول اجعنا على أنه إذا كان يمكنه أن يقرأ
من المصحف ولا يمكنه أن يقرأ عن ظهر القلب حتى لو صلى بغير قراءة يجزيه فلو لا أن القراءة من المصحف
ما ينسد الصلوة والما يرجح له الصلوة من غير قراءة قال بكره الأئمة لا يسمون منه هذا **باب**
أن يوقت شي من القرآن شيء من الصلوة لأن فيه هجران الباقي وفي الشافعي هذا إذا اعتقد أن غيره يكره
ولو اعتقد أنه لا يكره ولكن يقرأ هذا تيسيرا عليه أو تركا بقراءة الرسول أو قراها اتفاقا لحسن
ذكر الحلا في الصوم عن أصحابنا يكره للإنسان أن يحض لنفسه مكانا في المسجد يصلي فيه لأنه أن فعل

سبحه
وفي الشافعي

ذلك نصير الصلاة له في ذلك المكان طبعاً والعبادة متى صارت طبعاً كان سبيلها الترك ولهذا
كره صوم الامم وفي الكفاية عن بعض كبره توقفت الصوم وقيل لا كره وفي التهذيب من فعل
ذلك الحسن **المحرم** بيمين وقارين فصله الكف فاسد عند أبي حنيفة لانه بقدر
ان يجعل صلاته بقراءة بان يتقدم بقاري فلي هذا الوجود قارياً فلم يتقدم به لا تفصح صلواته وهذا
بخلاف ما لو كان بجواره قاري ليس عليه طلبة لانه يحتاج الى الصلوة في الحال وفيك يصح الاقتداء
عنده ثم ينسأ اذا اجاز ان القراءة فعلى هذا لو تقدم قبل ان القراءة لا ينتقص طهارته لانه
تفقه في صلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهذا ضعيف لانه ذكر في النوادر ابي قتادي به قاري ينطو
لاقتضائه ولو صح الاقتداء بقضي وقال يجوز صلاة الامام ومن حمل حاله لانه معدود ام معدود
وغير معدودين يجوز صلاته وصلواته من حمل حاله كالقاري اذا ام عراه ولا يسبى والمحروح
للمحروبين وللأصحاء والمومي للمومنين والقائمين **وقال** اقتدأوه بالكامل لا يرسل نفسه
ولا يرفع امامه في خلافة الحديث قراء الامام قراءة للمقدمي ذكر الخلو اي وعلى الخلاف الاخرس اذا ام
ناطقين وخرسا ولو ام اميين وخرسا فصلاة الاميين فاسدة وصلوة الاخرس جائزة ثم فرع على
قولها لو احدثت الامي قبل ان يصلي شيئا فاستخلف قارياً بنفسه صلواتهم ولو استخلف امياً يجوز في
حق كل من كان امياً وكذا المحروح لو احدثت فاستخلف صحيحاً او مجروحاً ذكر الوري عن ابي جازم لو
صلي امي يجب قاري ان علي قوله اي حنيفة ينبغي ان يكون صلاته فاسدة • وقيل لا تنفسد لانه لما
رغب عن الجماعة صار وجود القاري كعدمه ولو اتمم الامي ثم حضر القاري قيل تنفسد وقال
الكوخى لانه انما يكون قادراً على ان يجيأ صلاته بقراءة قبل الافتتاح ولو حضر الامي على قاري يصلي
فلم يتقدمه وصلواته اختلوا والاصح ان صلواته فاسدة ذكر الخلو عن الرازي لو صلي منفرداً
وهو وحيد قارياً لم تجز صلواته فقيل له هل يلزمه ان يطالب قارياً يصلي خلفه قال لا يلزم بطوف
في البلد وكذا ان حضر في بيته او في سجنه صلى خلفه فقيل له لو غلب في ظنه وجوده هل يلزمه
الطلب فتوقف فيه فلم يجب ويحيى انه لا يترك اجتهاده في ان يلبس وفاره حتى يتعلم مقدار ما يجزي
به صلاته فان قصر لم يعد زعبداً له ولم يجرى بعد القيام بالقراءة وسالت عنها ظهير الدين
فقال لا يتعد ربحاً وفي حق اللاحق ذكر في الشافعي كذلك وفي جامع الصغار من سجد بها فجلت
خلفه • وفي المنتقى امي واخرس سبق بركعة فقام يصلي قال ابو حنيفة صلاته فاسدة
وقال ابو يوسف تامة وفي الشافعي القياس ان تنفسد لان صلواته انقضت للقراءة استشهد

كوما لو كان

بكوما لو كان قارياً فقام الى القضاء ونسي القراءة لا يجزئه صلاته فكذا هذا وفي الاستحسان لا
تنفسد لانه لو انما كان بعضاً بقراءة ولو اسبأ ببعضها صلاتها كلها بغير قراءة • ذكر الوري في القيا
قوله اي حنيفة والاستحسان قولهما • وفي الشافعي في باب التيمم امي علم السورة في الصلاة كان
ابو حنيفة يقول اولاً بمضي فيها لانه ابتداء فرض لزمه كالأمة اذا اعتقت فيها تفتت ومضت
ثم رجع وقال يستقبل وهو قولهما لان بنا القوي على الضعيف ممتنع • وفي باب الحديث
يستقبل وعن ابي يوسف مضى فيها وفي القاري بقوله فيها وفي مثلها روايتان ذكر بكر سلم الامي
ثم تعلم سورة ثم تذكّر ان عليه سجدة ثانياً السهولة لا يعود وصلاته جائزة ولو علم بعد ما سجد احد
او بعد الفقد قبل السلام تنفسد عند أبي حنيفة خلافاً لما لم سلم ثم يعلم ثم تذكّر ان عليه
سجدة تلاوة او تشهد لم يكره هذا ويجب ان يكون على الخلاف ولو سلم ثم تعلم ثم تذكّر ان عليه سجدة
صلاته تنفسد في قولهم • ذكر الوري لو اتمم قاري ثم تعلم فيها قال لا تنفسد لانه لا قراءة
عليه فكان نفل كالدعم وقال الأكثرون تنفسد • امام قاري في الاولتين فاحدث فقدم
امياً فسدت صلواتهم وعن ابي يوسف لا تنفسد لان فرض القراءة نأدي ولما استخلف من لا يصلح
اماماً له وانما عمل كبره كذا لو استخلفه قبل التشهد الاخير وبعد لا تنفسد لانه بلغ موضع القطع
واستخلفه قطع لها وقيل تنفسد عند أبي حنيفة **امام حنفي** فقدم غيره اجزأه وقال لا
لانه ليسان جميع القرآن نادر فاسد الجماعة فيها في النوم وله جواز الاستخلاف بالحدث بالعجز عن
المضي والعجز هنا الزم لان الحديث وما يجزئ الماني المسجد ويتوضا ويمشي فاما الناسي لا يتذكر كمانسي
الا بعد ما عزم فيمتنع المضي بخلاف الجماعة لا لما نادر والنسيان لا وهذا اذا لم يقرأ ما تجزئه الصلوة
اما اذا قرأ فعليه ان يركع ولا يجوز الاستخلاف بالاجماع قال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه ان
يقرا شيئا فان امكنه قراءة اية فلا وان استخلف فسدت صلواته ثم انما يجوز الاستخلاف اذا كان حافظاً
للقرآن لانه لحقه حمل او خوف فامتنعت عليه القراءة فاما اذا نسي وصار امياً لم يجز الاستخلاف
ذكر الخلو لو حضر واستمر الحصر حتى صلي بنية صلواته ولم يقرأ هل تبطل صلواته لا رواية فيه وقال
اصحابنا يحل ان تبطل • ذكر الحسن منفرد بشي القراءة او حرس يجب ان لا يبي قيا • وفي الاستحسان
يبي وذكر الهندي ان يبي في ذكر الوري لا يبي عند أبي حنيفة خلافاً لما رزقوا واما عليه
او ذهب عقله او مات تنفسد وفي نوادر الزاهد اسعى مرة سجدة فيها ولم يجد ما قبل تنفسد
وقيل لا وهذا اصح وفي النظم يقضي مرة يصح الشارع بالتيمم يبي وكذا الوضوء متوضياً فاحدث

قد عيب لا يمتنع ما قال لا اقرب الى القعدة وما قاله العالي اقرب الى الزهد • ذكر بكر اوصلي ست
ركعات او ثمان ولم يقعد الا قعد الحتم هل يجزيه ام لا لم يذكر وقبله نقصد قياها واستحسننا ما قيل
نفسه قياها لا استحسننا وهو الصحيح **قوي** التطوع بركعتين فنهض الى الثالثة وسبغ
ثم كرفانه يقعد ويشهد ويسلم وتفسير قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد صلاوة مثلهما وهذا
هي ولا يمكن حمله على العموم لان المسافر يصلي ركعتي الطهر وركعتي السنة ولكن يحتمل ان المراد
لا يصلي لا يصلي بعد الطهر ركعتين بقراءة وركعتين بقراءة فكان هذا امر بالقراءة في ركعات
الغسل ويحتمل انه اراد به ان لا يقضي المراد ما اداه من المكتوبة بوسوسة ويحتمل ان رآه
الصلاة جماعة في المسجد بعد ما صلى اهله **ما يشره**
من الغسل في الصلاة لا بأس بقيل العقوب في الصلاة وفي الاصل قتل الحية والعقرب لا يفسد
وليس فيه نص على الاباحة وهي نص في حق العقرب واختلاف في الحية منهم من سوي بينهما اتخذ
اقتاوا الاسودين ولو كتم في الصلاة والمراد به الحية والعقرب وقيل لا على حال الحي وهي ايضا
لها ضغينة تمشي مستوية الا ان يخرج على الطريق يقال لها حال الطريق ومراد به فان ابنت
تقتل وغير الحي وهو سودا تمشي ملهوه فلا بأس بقتلها وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكلب لا اندر
لانه على السلام عاهد الجران لا يدخلوا بيوت امته وان لا يظهروا انفسهم فاذا انقضوا العهد
يباح قتلها والاندراولي احتياطا وهذا اذا قدر على قتله من غير مشي ولا معالجة كسر بان
اقتل حرة فقتلها ما لغرم الرجل او باليد او بضرب حجر او غير ذلك بغير تبيين واما اذا احتاج الى
معالجات او ضررات فلا ذكر السرخي والظهور ان الكلب فيه سوا لان هذا عمل يخص فيه للمصلي
فهو كالمسي بعد الحدث والاستقام من لبيرو ولو ترك قتله وفي الحال لا تعد سعة ولا سعة غير
لانه عمل ولو قيل لا بأس لانه مودي طبعه كذكر انما لا يكون بقتلها بأس اذا مر بين يديه وخشى ان
يؤذيه فاما على غير هذا الوجه بكرة قتلها وذكر بعد هذا لو قتلها بالرمي لا تقصد قتلها هذا اذا
مد يده والحق الحجر عليه تقتله فاما اذا رمي كبري خارج الصلوة يجب ان تقصد وان راي قتله
على شيا به فقتلها او دفنها ذكر في صلاة الاربعين ابي حنيفة لا بأس به لان فيه ازالة الاذي فانه
عليه الصلاة والسلام كان يسمح العرق في الصلاة لانه يؤذيه وقال محمد قتلها احب الى من دفنها
وعن ابي يوسف كلاما مكروه لانه لا يخاف منه الاذي وقال في الاملا لم ينطل صلوته وان اكره
طبعه ذكر الوصي واخذها قيل يطوحها على الارض وقيل ياخذها بثلاثين ويقتلها بسبعين وفي

قد عيب لا يمتنع ما قال لا اقرب الى القعدة وما قاله العالي اقرب الى الزهد • ذكر بكر اوصلي ست
ركعات او ثمان ولم يقعد الا قعد الحتم هل يجزيه ام لا لم يذكر وقبله نقصد قياها واستحسننا ما قيل
نفسه قياها لا استحسننا وهو الصحيح **قوي** التطوع بركعتين فنهض الى الثالثة وسبغ
ثم كرفانه يقعد ويشهد ويسلم وتفسير قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي بعد صلاوة مثلهما وهذا
هي ولا يمكن حمله على العموم لان المسافر يصلي ركعتي الطهر وركعتي السنة ولكن يحتمل ان المراد
لا يصلي لا يصلي بعد الطهر ركعتين بقراءة وركعتين بقراءة فكان هذا امر بالقراءة في ركعات
الغسل ويحتمل انه اراد به ان لا يقضي المراد ما اداه من المكتوبة بوسوسة ويحتمل ان رآه
الصلاة جماعة في المسجد بعد ما صلى اهله **ما يشره**
من الغسل في الصلاة لا بأس بقيل العقوب في الصلاة وفي الاصل قتل الحية والعقرب لا يفسد
وليس فيه نص على الاباحة وهي نص في حق العقرب واختلاف في الحية منهم من سوي بينهما اتخذ
اقتاوا الاسودين ولو كتم في الصلاة والمراد به الحية والعقرب وقيل لا على حال الحي وهي ايضا
لها ضغينة تمشي مستوية الا ان يخرج على الطريق يقال لها حال الطريق ومراد به فان ابنت
تقتل وغير الحي وهو سودا تمشي ملهوه فلا بأس بقتلها وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكلب لا اندر
لانه على السلام عاهد الجران لا يدخلوا بيوت امته وان لا يظهروا انفسهم فاذا انقضوا العهد
يباح قتلها والاندراولي احتياطا وهذا اذا قدر على قتله من غير مشي ولا معالجة كسر بان
اقتل حرة فقتلها ما لغرم الرجل او باليد او بضرب حجر او غير ذلك بغير تبيين واما اذا احتاج الى
معالجات او ضررات فلا ذكر السرخي والظهور ان الكلب فيه سوا لان هذا عمل يخص فيه للمصلي
فهو كالمسي بعد الحدث والاستقام من لبيرو ولو ترك قتله وفي الحال لا تعد سعة ولا سعة غير
لانه عمل ولو قيل لا بأس لانه مودي طبعه كذكر انما لا يكون بقتلها بأس اذا مر بين يديه وخشى ان
يؤذيه فاما على غير هذا الوجه بكرة قتلها وذكر بعد هذا لو قتلها بالرمي لا تقصد قتلها هذا اذا
مد يده والحق الحجر عليه تقتله فاما اذا رمي كبري خارج الصلوة يجب ان تقصد وان راي قتله
على شيا به فقتلها او دفنها ذكر في صلاة الاربعين ابي حنيفة لا بأس به لان فيه ازالة الاذي فانه
عليه الصلاة والسلام كان يسمح العرق في الصلاة لانه يؤذيه وقال محمد قتلها احب الى من دفنها
وعن ابي يوسف كلاما مكروه لانه لا يخاف منه الاذي وقال في الاملا لم ينطل صلوته وان اكره
طبعه ذكر الوصي واخذها قيل يطوحها على الارض وقيل ياخذها بثلاثين ويقتلها بسبعين وفي

قار عينا

جمع الشهيد قتل القلة ان كان متدركا حتى كثر نفس صلوته وان كان بين القتلات فوجه او نحوها
لا تقبل لانه قليل وان كان عنه افضل وكذا انتف الشعر لث مرات تقبل لانه عمل كثير واما قال
منه لانه قليل • وعن النسخ لو حرك الحرب سبع ثلث مرات متواليات تقبل باجماع مشايخنا وان
فعل ذلك بيد واحدة مرة او مرتين كره بالاجماع وان فعل بيده مرة او مرتين قيل لا تقبل وقيل
تقبل وذلك يرجع الى اختلافهم في تفسير العمل الكثير فقليل ما كان باليدين لكثير ما كان بيد قليل
وقيل اذا عمل على نظير الناطور اليه انه ليس في الصلوة فكثير ومادونه قليل • ذكر كبر وكذا او
شكك انه فيها او ليس فيها فقليل قالوا وهذا الحد الحسن ما قيل فيه وهكذا روي البجلي عن اصحابنا
فقد هذا قالوا لو سوي كور عمامته او وضعها على راسه كان قليلا وان تزوج بطرف كره لا تقبل لانه
يمكن اقامته بيد والباطن لا يستيقن انه ليس في الصلوة وان تزوج بالمرحوة تقبل وان كان هذا العمل
يمكن اقامته بيد لان الباطن يستيقن انه ليس في الصلوة هكذا يقول البعض • وذكر محمد في المأثور
لو تزوج بالمرحوة مرة او مرتين لا تقبل قالوا وان حل زواجه لا تقبل وان شدد تقبل وقيل العكس
ذكر الحل والفرق بين العمل الكثير واليسير طريقه الاجتهاد فمضى ادي اجتهاد المصلي اليه انه كثير تقبل
ومتى ادي اجتهاده انه قليل لم تقبل • وفي النوادر المسمى مقدار الصف لا تقبل لانه قليل ومقدار
صفين بوجه تقبل حتى لو مشى من صف الى صف فوقف ثم مشى الى صف اخر لا تقبل • وفي الثاني
لا بأس بان يجمع جهته من التراب بعد التشهد لانه ايج له الخروج فادونه اولى فاما قبله وذلك
فما لا يرد • ذكر في رواية ابي سليمان اكره له ذلك • وذكر في رواية ابي حفص لا اكره قبله والتوفيق
بينهما ان لا يني واكره ما كيدله وقيل في المسئلة روايتان وهكذا ذكر في آثار ابي حنيفة وذكر العطاء
ان كان قبل الفراغ من السجرات يكره وان كان بعد فلا بأس به وذكر الهندي ان كان قبل التشهد
لا يكره خلاف ابي يوسف **بكرة** عدل في التسييم والسور بالاصابع في الصلوة لانه ازالة
اليدين عن موضع السنة وفي رواية كره في الفرض ويحصر في النطوع وقال لا يكره فيها لما فيه من
مراعاة سنة الفزاة وعدد التسييم ذكر المحسن قيل ان شاع على يمينه وان شاع على يساره وان
شابهها او يصح ان لا يعدل لا يساره لانه لو عدل يمينه لانه عدل يمينه فانه سنة وضع اليدين
على الشال او احد الشال باليمين واختلف ايضا في موضع الخلاف انه عدل بالقلب او بالاصابع
والصحيح ان الخلاف فيها واحد ذكر القاضي واختلف في عد التسييم خارج الصلوة بعضهم كرهوا
ذلك وقالوا ليس به ويذهب ولا يصح ذكر ابو اليسر والاصح ان لا يباح العد في الفرض والنفل

وماروي

وماروي من الاحاديث ان من قرأ في الصلوة كذا وكذا مرة قل مواه احد ولذا التسييم
فتلك الاحاديث لم يصحها الثقات فاما صلوة التسييم قد اوردوها الثقات وهي صلاة
مباركة فيها ثواب عظيم ومنافع كثيرة واختلف فيمن صلى وقد جمع دوايبه او شتمركيته تهل كان
يعمله قبل الصلوة او بعده ذلك قليل يكره وقيل لا بأس • وفي الثاني رفع اليد عند الخطأ
في الصلوة يكره وفي الجالس الخوازي قيل لو صلى بقبا فلا فضل ان يدخل بيده في الكمين ويشد
وسطه لانه يكون كأنه تشتم للعبادة • وفي غير الصلوة يستحسن ذلك • يكره السدل في
الصلوة ذكر المحسن عن ابي يوسف هو ان يرخي طرفي رداءه من الجانبين وهذا اذا لم يكن تحت
الرداء عليه ثوب فان كان تحته قميص او ثوب اخر اختلفوا في كراهته والاصح انه يكره ايضا خارج
الصلوة كما يكره في الصلوة • واختلف في السدل في غير الصلوة قيل يكره بدون القميص
لامع القميص وفوق الازار وقيل يكره كما في الصلوة وقيل لا بأس به • وقال الهندي لا يكره
ولا يستحب اما عدم الكواحة لانه يمسى حصالة الصلوة واما لا يستحب لانه ري الكفاي
انه احدث فانصرف او راي سودا فظنه عدوا ثم بان خلافه بنى ما لم يحج عن
المسجد او البيت او صفوف الجماعة اذا كانت في المسجد او امام القبلة بعد الصفوف
خلفه او كان وحده ولم يجاوز قدر موضع السجود من الجوانب الاربع لان الانصراف كان للبيت
لا للرخصة لا تري لو تحقق ما يجزى الا اذا جاوز عما وصفنا لان اختلاف المكاتب مبطل للتحريم
الا بعدد والقياس ان تقبل بنفس الانصراف لانه انصرف من غير عدو وعن محمد ذلك وعن
الفضلي مصلح المرأة كالمسجد للرجل ومنها لا وعن السعدي البيت لها كالمسجد للرجل ولم يحرر
ام بالصحرا فذهب الصفوف الاول بعد ركعة قيل تقبل صلاة الصف الاخير وقيل لا وكذا
لو ذهبوا بعد الفراغ وخلفهم مسبق وفي شرح لو كان المسجد عاصبا وخارجة صف او صفين
جاوزا لظان العتبة ثم بان انه لم يحدث بنى عن خلافها • وفي جمع الشهيد للاستدبار عن
القبلة اذا لم يكن لعصا الاصلاح تقبل • وعن ابي حنيفة اذا لم يكن لعصا ترك الصلوة لا
مادام في المسجد خلافا وفي الخواص سلم على راس الركعتين علي ظن انه اتم ثم بان خلافه بنى
مادام في المسجد ولو سلم علي ظن انه جاز او تروحية او جمعه او مسافر ثم بان خلافه لم يبين لانه
سلم وهو متيقن انه لم يصل الاركتين • وفي روضه الناطق بنى في قول ابي حنيفة ولو استعمل
علي ظن انه احدث ثم بان خلافه استقبال لاسمى لان عمل كبر فلا يحل الا بعد ذكر الكرخي

بسمه
غاصا

في جامعنا هذا قولنا وعلى قوله لا نقصد ولو استخلف من اصناف الخارج عن المسجد عند تحقق
المدار استقبل حلق محمد ذكره الحلواني ولو اقتدي من الخارج ولم يجد موضعا او حلقا لم يجز
والصحيح انه يجوز اذا كان في شئ عليه حال الامام ولو راي المنيتم سرا بافظة ما فالصرف او طرانه
ترك فرضا من فرائض الوضوء او طرانه كان احداث قبل الشروع ولم يتوضا او طر الماسح انه مضى
وقت مسعى او طرانه عليه فائتة او راي صفرة في ثوبه فظنه نجاسة ثم بان بخلافه لم يبين لان
الاغتراف كان له في نفسه لا ان ياتري او تحقق ما يجلي لم يبين وان شجة بندق لم يبين خلاف ابي يوسف
ذكر بكر وكدي لو وقع عليه مدر من السطح ثم رما رطله يني بلا خلاف وقيل على الاختلاف وكذا لو
صليت تحت الشجرة فوقع عليه التمر قبل يني بلا خلاف وقيل على الاختلاف ولو اصابه حبش المسجد
فادماه قبل يني بلا خلاف وقيل على الاختلاف ذكر الحلواني وهذا الاختلاف لو تحقق فخرج من قوته
رتج ذكر المحسن لو دغسته عترب او سجد على كسرة زجاجة فسحقه او حركه جسد او دغلاه ولم يتعد
المسجد لم ينعقد ابي حنيفة خلاف ابي يوسف • ولو خاف سبق الحدث فالصرف ثم سبق لم يبين
وعن ابي يوسف يني وان بال بعد الحدث لم يبين عندهم ولو سبقه حدث فاصاب ثوبه توضا وغسل
وبني عن ابي يوسف كذلك في اصابة النجاسة من موضع اخر **وقيل** لا مساواة بين
ما قبل وجوده وبين ما بعده وفي الايضاح في كل موضع جازا البناءا والاستخلاف وما لا فلا ثم اذا جاز
البناء قال بكر لم يكر في الاصل والمستحب ما هو وقد روي الحسن عن ابي حنيفة المسبب ان يستقبل
صل ركعة تطوعا او ركبا ثم تركه يني ولو صلى ركعة ثم ركب استقبل لانه التزم الاداء الشرع
كاملا واداءها ناقضا لم يجز • وفي الاول خلافه وعنه يستقبل في الركوع كمن مضى يني ثم برا
وعن محمد يني الركوب لان اذا البعض ركوع وسجود اولى من اد الكلي يني وفي شرح القاضي خلا
في جواز النطوع على الدابة للسافر واختلاف في جوازها في المصر قال ابو حنيفة لا يجوز وقال
ابو يوسف يجوز من غير كراهة وقال محمد يجوز ويكره ولا يجوز المكتوبة على الدابة في المصر
وعنه وافقة كانت او سائرة وهو ينفذ على النزول فان تجر خوف سبع او لص او كانت جموحا او ترك
لا يمكنه الركوب لو كان شيئا او ترك لا يمكنه الركوب الامميين او كان يوم امطار لا يجز موضعا يابسا فيصلي
جاز **المسألة** في باب المنيتم ما توجعت راحلته وهو كما لو تجر عن النزول بعد المنيتم
وتامر بانيك في باب المنيتم **حدث** فقدم مسبوقا فلما تقدم قدر الشهد في اخر صلا
الامام فقعه واحداث متعديا او تكلم او خرج عن المسجد فسد صلواته لان المسند بخلافه وصلافة

نسخه
وان شفع

القوم تامة

القوم تامة لانهم اكلوا فريقتهم • وعن ابي حنيفة وابي يوسف نقصد والمحدث ان فرع خلف المسبوق
فصلوته تامة وان لم يفرغ فكذلك في رواية ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان كما سبق قالوا ومن
الرواية الصم وان لم يحدث وقصد قدر الشهد ثم فقعه واحداث متعديا فسد صلوة المسبوق
وقالوا لو خرج الامام او تكلم ولا يني حنيفة الفقهاء والحدث نقصد الطارق فيفسد الجزا لانه من
صلاته فانقض ذلك فساد مثله من صاوة المسبوق ولا بناء على الفاسد بخلاف الكلام والخروج
لانه محلل لا مفسد والدليل على الفرق ان الامام لو تكلم او سجد على القوم ان يبطلوا ولو فقعه
او احداث فانهم لا يبطلون فعلم ان المنيتم لا يتعدي والمفسد يتعدي وفي فساد صلاة الاخر رواية
وكذا لو قال الامام بعد فراغه من التجرا والعيد وخلفه لاحق ومسبوق وكذا لو تذكر بعد فراغ
الامام ان عليه فائتة وكذا لو تخري الامام والقوم ثم علما بعد فراغ الامام ان حرمها مخالف لعمومه
وقيل ايضا اذا كان ينيتم من فرايا الما بعد فراغ الامام وكذا رواية الامام الما ما خلفه بخلاف مضي
مدى المسح • الفقر بيات من اصول مختلفة وفي النوازل والالاي فادرجت بعضها
في بعض سلم الامام او تكلم او خرج من المسجد او قام الى الثالثة والمقتدي لم يقدر الشهد او لم يتم قراوته
وسلم وان بقي عليه الصلوات والدعوات • وعن ابن مقاتل لا بأس بالسلام معه قبل فراغه من الشهد
وان احداث الامام عدا او فقعه لم يشهد ولم يتم ذكر بكر فان فقعه الامام بعد الشهد او بعد
السلام في سجدة السهو ثم فقعه القوم لا يفتقر طهارتهم لانهم حرموا من الصلاة بفقعه وكذا
يحدثه العهد وان فقعهوا معه يفتقر واما بسلامه ففي غير رواية ففي غير رواية المبسوط عند
محمد يخرجون وعند مالك لا حتى او فقعهوا بعد سلامه يفتقر وعند لا واجمعوا على خروجهم بكلامه
الا في رواية عن ابي يوسف اجمعوا لو كان عليهم سجدة ضلبيته او تلاوه او تشهد لا يخرجون خروجه
ذكر المحسن قام المسبوق الى القضاء بعد تشهد الامام فعاد الامام الى سجدة تلاوة فلم يعد اليه
قبل بخوركا لو عاد الامام الى سجود السهو وقيل لا كما لو عاد الى سجدة ضلبيته ولو قيل المسبوق
ركعتة ركعتة بسجدة قبل عود الامام لا نقصد صلواته وفي الصلوة نقصد وان قيد قبل فراغ
الامام من القعدة ذكر الحلاني ولا يقوم المسبوق حتى يسلم امامه ويثقل عن موضعه او يمضي
من الوقت مقدرا لو كان عليه سجود السهو يفعلها فان قام بعد الشهد قبل السلام فهو مضي
مسألة الصلاة في المنيتم **حدث** في المنيتم اية السجدة خلفت
الامام فسمعها الامام والقوم ليس عليه ولا على من سمعها ان يسجدوا وقال محمد يسجدون بعد

بمطر وشمته بمطر وشمته في كل مرة اطلقه القاضي في جامعه وقال لانها حق العبد وفي شرح النووي
قيل يشمته في كل مرة وفي التقاريق لا يسمت العاطس اكثر من ثلث اذا تابع وان لم يسمت الى الثلاث كما
مره وعن محمد اذا عطس مرارا يسمته كل مرة فان احركها مرة • وفي جامع القاضي ولا رواية في تكرار الصلوة
على النبي يتكررا سمه في مجلس واختلف فيه وفي شرح الجامع على الحلواني وهذا يرجع الى ان الصلوة يجب حقا
سه ام حقا النبي ام حقا لما وفي شرح النووي لو ذكر اسم النبي ينبغي ان يصلي بذكر مرة ولكن ان صلى مرة في
مجلس قالوا يخرج عن الجفا فان لم يصلي حتى ذكر مرارا ثم صلى قالوا ان كان في مجلس يخرج عن الجفا والظاهر
الجواب اذا كان في مجلس بكنية مرة وان ذكر الاسم يخرج عن الجفا • وفي شرح الجامع اجمعنا اذا كان
في مجلس بكنية مرة وان كان في مجلس لا بكنية واذا ترك يكون جافيا وقال الشيخ علي بن الحسين التكرار في
الصلوة على النبي وفي السجدة لا وفي جامع القاضي ولا خلاف في اسم الله تعالى يجب تعظيمه في كل مرة
باب السجدة مرارا في مجلس بكنية سجدة سجدة لا ولي ولم يسجد بخلاف الحدود
والكفارات لوحد او كثر ثم عاده سجدة وكيفية ثانيا وقيل اذا سجد للاولي ثم قراها يلزمه اخرى وكذا لو
مشى خطوة او خطوتين ثم عاده بكنية سجدة وفي النوادر اثلث ذكر المحسن في تحريك من مكان الصلاة
قليلة ثم عاده لم يلزمه اخرى ولو بعد لزمه والحد الفاصل بينهما طريقة الاجتهاد وما يقع عند
الاجتهاد من الاستقلال والاستكثار ولما اختلف فيه باختلاف وسعي المصنفين في ذلك وهو انه لو حوّل
عن موضعه مثل عرض المسجد او طوله لم يلزمه اخرى ذكرنا في هذا من رواية عن محمد فاما علي
ظاهر الرواية يجب اخرى قرب من ذلك او بعد وفي شرح القاضي عن محمد ما دام مرأى العين من
ذلك الموضع فكان في ذلك الموضع وفي ظاهر الرواية قدرا لقرب خطوة او خطوتين وفي البيت
والسنية والمسجد بكنية سجدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون المسجد او البيت كبيرا
خارجا عن عادة المساجد الحرم والمسجد الأقصى وفي الاستحباب بكنية سجدة كان مسجد جماعة
او جمعة وكذا البيت وفي النظم تلا في المسجد الداخلي ثم تلاها في المسجد الخارجي ثم تلاها في
الداخل بكنية سجدة اذا كانا متصلين لا اتحاد المكان بدليل جواز الاقتداء والاستحباب وفي جمع
الوزاردي في الكرم بكنية سجدة وفي الضبعة لا الا ان يكون ذلك في حال ما كررها فان سدد
الاي والمجلس يتكررا لوجوب وكذا لو ذكر في مجلس جماعة من الانبياء فانه يصلي على كل واحد منهم
ولا تنوب الصلاة على بعضهم عن الباقيين وكذا لو عطس في جماعة شمت كل واحد ولو دخل جماعة
على قوم سلم واحد جاز عنهم وان رد واحد من المدخول عليهم هل تسقط عن الباقيين اختلفوا

في النظم وفي

في النظم وفي الشافعي قرا ثم نام مضطجعا او عمل عملا يعرف انه قطع لما كان قبل ذلك ثم عاده
يتكررا لوجوب لان المجلس اختلف وفي روضة العلماء بالاكل لا يختلف حتى يشبع وبالشرب
حتى يروي وبالكلام والعلم حتى يكثر استحسانا وفي الشافعي لو نام قاعدا او اكل لقمة او قنينة
او شرب شربة او شربتين او عمل عملا يسيرا او قرا سورة طويلة او اكل القنود ثم عاده
لم يجب اخرى لان المجلس واحد وفي النظم وكذا لو قرا ثم صعد المنبر فصلى والتى ثلثة اساف
ثم عاده • وفي الشافعي وغيره لو اكل القنود بين التسمية والدخ احتجاجة الى التسمية اخرى ولو
اكل او شرب او ضرب او تكلم بكلمتين او جدد سكينا او عمل عملا لم يكبر فعلى تسميته • وفي اضافي
الحسن التجدد بقطعها وكذا لو قامت من مضجعها فاضجعها او كانت قائمة فصرعها ووضع رجلها
على عنقها اعيد المجلس الثاني دون السماع بتكرار الوجوب على السماع لتكرار سماعه ويبدل مكانا
فان ثبت السماع دون الثاني فعلى القلب لا انقلاب المعنى وقيل بتكرار الوجوب على السماع واختلف
في تسديده الثوب والدياسة والذي يدور حول الرحا والذي يشح في الحوض او النهر او البحر
والذي يلا في غصن ثم انتقل الى غصن والاصح هو الايجاب لان المجلس ليس مجلس التلاوة وفي
الشافعي قراها راکبا ثم ترك وعاده او قرا نازلا ثم ركب وعاده لم يجب اخرى قراها في الصلاة
وسجد ثم سلم وعاده في مكانه ففي الاصل يسجد للثانية وفي النوادر لا قيل اختلف الجواب
لاختلاف الموضوع فموضوع الاصل سلم وتكلم وبه يختلف المجلس وموضوع النوادر سلم ولم يتكلم
لان تجرد السلام لا يقطع المجلس وهو الصحيح لانه يمكن ان يجعل الصلاة سببا لتاكده فيكون
الثاني مكررا وان لم يسجد في الصلاة اجزاء عنها سجدة حتى لو تكلم قبل ان يسجد سقطت عنه
فان تلاها وسجد ثم عاده في الصلاة في مكانه لزمه اخرى وان كررها في ركعتين ففي الكافي بكنية
سجدة وفي الجامع هذا قول ابي يوسف وهو القياس وفي الاستحباب وهو قول محمد يلزمه اخرى
لان كل تلاوة اصل بنفسه لتعلق الجواز بها وكذا لو كان راکبا يصلي فكررهما واتقوا لوسعهما من
رجل في الركعة الاولى ثم سار وسمع منه في الثانية يجب اخرى • قراها في الصلاة وركع لها
جاء قياسا وبه يأخذ لان معنى السجود الخضوع وهو حاصل بالركوع وفي غير الصلاة لا يجوز لانه
غير مشروع وايضا افضل تركوع والسجود ان كانت السجدة وسط السورة فالأفضل ان يسجد
ثم يقوم وتيمم السورة وركع وان كانت السجدة اخر السورة فالأفضل ان يركع لها فان كانت بعدها
اية او آيتين ان شأتم وركع لها وان شأتم وسجد وقام وانما ولو زاد على ذلك من سورة اخرى فهو

فهو افضل ليكون قاريا يكثر ايات بعد ما قام • وقيل ان كان في صلاة يخاف فيها فالاولى ان يركع
كبلا يلبس الامر على القوم وان كان في صلاة يجهر فالسجود اولى واذ ركع لها فلا بد من النية عند
بعضهم ولا حاجة اليها عند بعضهم فان نوى في الركوع على كفي عند من شرط النية اختلفوا فان
قام من الركوع ثم نوى لم يعتبر في الثاني وفي القعود اما يجزئ الركوع لها بشرط النية والاحتياط
بين الثلاثة وبين الركوع ثلث ايات من وسط السورة • وفي شرح القاضي فان قرأ بعد هاتين
او ثلث ايات ثم ركع وسجد لصلاة سقطت عنه الثلاثة قال البلخيون هذا اذا نواها في ركوعه
او في سجوده • وقالت العامة لا يحتاج الى النية وتصور الثلاثة وتصوره بالصلية وذكر كبر
لا تصور موداه بالنية في ركوعه او سجوده ذكر المحسن والصحيح عندي ان جعل ركوعه او سجوده
عن تلاوته جازع عن الصلاة وعن الثلاثة وهو مذهب اصحابنا • وعند الشافعي لا تسقط به
الثلاثة كالاستسقاء بالركوع **باب** السجود شرع للاقتداء بالنبوة
فصل المقصود كما في الاحرام عند الميقات لحجة الاسلام وصوم رمضان عن الاعتكاف والوضوء
بغير صلاة وقد وافقنا الشافعي ان دخول المسجد المكتوبة يجزي النية المسبوبة كذا هي
باب السجود على الظهر اربعاً وتشهد وقام الى الخامسة ساهياً
قبل السلام فانه يتصل بها مسائل • منها يعود لبركة لفظة السلام المفروضة عند بعضهم
المسنون عندنا فاذا عاد لا يفسد تشهد وكذا الوقاء عامداً ولا يبطل به الصلاة • ومنها هل
يتبعونه اختلفوا قيل يتبعونه فان عاد عاد واعمه وان مضى في الصلاة اتبعوه لان صلاة تمت
بالقعود والصحيح ما ذكره البلخي عن علمائنا لا يتبعونه فان لم يركع في البدعة اتباع فان عاد قبل
تعيين الخامسة بالسجدة اتبعوه في السلام وان قعد سلوا الى حال • ومنها يضيف اليها السادسة
لان التفلل لركعة غير مشروع وتشهد ويسلم قبل تسليمه تلقا وجهه وقيل بتسليمتين وقيل بتسليمه
عن يمينه وهذا الصحيح • ومنها يسجد للسهو لبعض مكر في الفرض عند سجود وهو خروجه لا على
الوجه المسنون حتى لو اقتدي به انسان يصلي ستاً ولو افسد لا قضا عليه كالامام وعند ابي يوسف
للمعص مكر في التفلل وهو مشروع فيه لا على الوجه المسنون حتى لو اقتدي به انسان يصلي ركعتين
ولو افسد بعضهما ان كان نوى الدخول في صلاة الامام دون الظهر وكذا الخلاف فيمن اقم صلاة
يظنها عليه فاقندي به انسان منطوعاً ثم افسد وعليه هذا قال البلخيون يصح اقتداء البالغ بالصغير
في التراويح والسنن والتفلل وهم مضمون عليه لا على الصبي وقال مشايخ مرو وحا والاصح خلاف

مسألة الكتاب لان سقوط الضمان عن الامام بطر عارض فله ان كان الضمان غير ساقط في حق المعتدي
فيبقى اقتداء من بضا من اما الصبي ليس من اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل ضامناً في حق المعتدي
فمن اقتداء من بغير ضامن قال المحسن وحقيقة اختلافهم في امامة الصبي راجع الى اصل صلاته
قبل لميت هي صلاة وانما يؤمن بها تحلها واعساد ادله عليه • لوصلت المرافقة بغير قناع جازت
وقيل هي صلاة دل عليه لو فقهته فيها امرت بالوضوء في التقاريق لو فقه الصبي قبل لا
ويؤدب على الطهارة والصلاة اذا علمها وداد على الصوم اذا قدر عليه • وفي الحال يؤمر بها
اذا بلغ سبعا ويضرب اذا بلغ عشرين وفي المحيط يضرب على ترك الصلاة اذا راهق واذا سجد
للسهو يشهد وباقي الباقي في هذا التشهد هو الصحيح لان موضع الدعاء اخر الصلاة وقال
الطحاوي يأتي به في التقديتين ولا يتوب الركعتان عن السنة هو الصحيح لان المسنون فعل
مقصود • وفي شرح ابي اليسر صحيح السجود في التفلل ولا تكبير لانه شرط للحديث لا قبل
صلاة امر حتى يضع الطهور مواضعه ويستقبل ويقول الله اكبر جعل التكبير عين الصلاة
والحقة بالطهارة قال وعليه هذا الوصل فرضين بتكبير يجب ان يجوز • وفي شرحه لكافي
يجوز اد اصوات كثيرة بتكبير واحدة حلقاً للشعوي حتى لو بنا على الطهر ركعتي الطهر او سجد
عليه عصر فاسته او نوى على التفلل لغيره وفي شرح التردوي لا يجوز اذا فرضين بتكبير وكل عزمه
في الطهر فكذا في العشاء والعصر وان كان التطوع التطوع مكروهاً في العصر لكن انما كره اذا قصد
ومتي لم يعص فلا يكره هو الصحيح هذا اذا قصد في الرابعة وان لم يقعد حتى قام الى الخامسة ان لم
يقعد بها بالسجدة يعود ويسلم ذكر كبر وان قام اليها عامداً لان زيادة مادون الركعة لا يفسد وان
ان بها عامداً وان قعد بها فسدت فرضيته كما وضع الجبهة ويستغفر السادسة وعند محمد
تفسد بواحدة كرفع الجبهة لان التقييد عندك بالرفع يتم حتى لو سبقه الحدث قبل الرفع لا يفسد
صلاته عندك وعلى الخلاف صلى الجمعة خرج وقتاً ومضى الوقتية تدركايتها قبلها طلت تحريمه
خلافها حتى لو اقتدي به انسان بعد تعيين الخامسة لا يصح وعند ما يصح ويلزمه ست ركعات
اذا او كذا اذا افسد لما ان كل فرض يشتمل على الاصل والوصف فاذا ابطال الوصف ما يحصيه
من المناقصه استدلالاً بالمقتضى اذا كبر نوى التفلل يصير خارجاً عن تلك الصلاة وهذا يسجد للسهو
عندهما اختلفوا والاصح انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا يحرم السجود واختلف في السجود
قال الجرجاني هو سنة لا ينبغي تركه وقال الكرخي ومن تبعه واجب الحديث **باب**

مسألة الكتاب
في التفلل
في السجود
في الصلاة
في التطوع

سجدتين بعد السلام وحملته ان وجوبهما ترك الواجب مثلاً ان يسهر عن تكبير القنوت وعن
تكبير ركوع العبد وعن التشهد الاخير والقراءة المسنونة والعقدة الاولى والتشهد فيها
وقال الاستر وشي التشهد فيها سنة تكبيرات القنوت في القنوت • في القنوت وتكبير الركوع
في جامع الرد ويذكر المحسن فان عاد بعد الانتصاب خطياً وقعد فهل يتم التشهد ام يقوم اختلافاً
والاصح انه لا يتم ويقوم • وفي النوادر قام الى الثالثة قبل ان يتشهد في الظهر ثم ذكر سجدة
من الاولى فعاد اليها لم يورثه بقعود وان كانت من الثالثة او سجدة من الاولى وسجد من الثانية
امرد كبر فان حضر الى الثالثة ساهياً قبل ان يقعد فذكر وهو الى القعود اقرب يقعد ولم
يذكر في الكتاب وجوب السجدة وكان الفاعل يتولى لا يجب • وقال غير يجب وسأ الاحاسن ترك
بعض التشهد ساهياً لا يسجد ونصر الحسن انه قولنا في حنيفة واي يوسف وان يسجد لله هو نفسي
ان يتشهد حتى سلم تشهد ولا يسجد في قولنا وقال الحسن يسجد وان سجد تشهد حتى سلم عاد وقعد
ويسجد وقال الحسن لا يبعد فان سجد تشهد ثم ذكر تشهد فمن اي يوسف روايتان في وجوب
السجدة وفي وجوبها ترك القنوت والجلسة بين السجدين كلام ذكرنا الناصح والسعالى والحلاى لا يجب
لانه غير مقصود ولا يبين فيه ذكره وذكر ابو اليسر والسرحتي يجب ذكر كبر واجمعوا ان الاعتدال
في القنوت والجلسة سنة قدما يذكر فيه تنبيهه وفي جمع الشهد قرا في الاخرتين الفاتحة والسورة
سأهيا لا يجب هو المختار وفي الجامع الاصغر والصحيح عندنا ان يجب ذكر المحسن لو قرا مع الفاتحة
شياً من القرآن قبل كره الاعلى وجه البناء والدعاء قبله باسببه وفي صلاة الارحى او قرا السورة
وحدها ساهياً عند الفضل يجب وعند الهندى في لا وفي التقويد لو كبر الفاتحة في الاولتين يجب
وفي الاخرين لا وكذا التفصيل في كبر التشهد وفي صلاة الحلاى قرا الفاتحة في احدي الاولتين
ثم السورة ثم الفاتحة لا يجب فان ترك الفاتحة في احدي الاخرتين روي الحسن عن اي حنيفة انه يجب
وروي ابو يوسف عنه انه يجب ذكر الحلاى وفي رواية ثالثة عن اي حنيفة يكره تركها وعنه ان
تركها عمد اياثم وهذا فوق الكراهة والاساءة • وفي الشافى ظاهر الرواية عنه انه يجزى
بين قرا القنوتين وبين السكوت وعندنا ما قراها واجبة في القعود قرا الفاتحة بعد
التشهد لا يجب ولو قرا مكان التشهد او قرا او قرا تشهد • وفي صلاة الحلاى عن محمد لو قرا
ركوعاً وسجدة او قعوداً يجب • ولو تشهد في ركوعه او سجدة او قيامه لا يجب والفرق ان
غير حال القيام ليس بموضع القراءة انتهى النبي صلى الله عليه وسلم فاما القيام والركوع والسجود

فحل

فحل الشافى والتعظيم وفي جمع السفي فرغ من التشهد الاول من الفريضة وخوها وسرع ناسياً في
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر قيام وعن السيد ان شجاع اذا قال اللهم صل على محمد
حب لانه كلاً تام يحصل به تأخير القيام وما دونه فلا وعن الماردي لا حب ما لم يقل وعلى
محمد لانه يحصل به التكبير فيحقق به التأخير • وذكر الشافى عن اي حنيفة اذا زاد على التشهد
حرفاً يجب ذكر كبر لو قال اللهم صل على محمد يجب في رواية الحسن عن اي حنيفة وعندنا لا يجب
ذكر الحلاى ولا يصلي على النبي في التشهد الاولى او حنيفة كره ذلك ووجب السجود ومحمد يستقيم
الاجاب صلى الله عليه وسلم سجد ثم اراد بنا اخر او سلم من لانه لو نوي تبطل السجدة لو قعد
في وسط الصلوة مع هذا الوجه وتبطل السجدة ولهذا لو نوي الاقامة في هذه الحالة يتم اربعاً
وتبطل السجدة في اخرها وفي صلاة المحسن عن محمد لو خرج وقت الجمعة وعليه سهواً لا يسجد
وكذا في الجرد اطلقت الشمس ولذا في الغاية يودى في وقت العصر فاحمرت الشمس وقد تغل
الكرخى هذه المسئلة وذكر مكان الغاية في وقت العصر وفي موضع جمع خلاف الشارح في المنطق
قبل طلوع الفجر ثم طلع وعليه سهواً لا يسجد ويسلم ثم تذكراً ان عليه سجدة صليته فلم يسجد لها حتى
تذكر ان عليه صلاة في الخمسة فسدت صلاته لانه ما مورداً يعود الى السجود ومثله لو كان عليه
سجدة سهواً فلم يسجد حتى تذكر صلاة في الخمسة لم يعد سلم على تمام في نفسه من صلاته ثم اقتدي به
رجل ثم ذكر الامام ان عليه سجدة تلاوة او تشهد في الرابعة وتكلم فطلوته تامه وصح الاقتداء به
وان ذكر ان عليه سجود السهو ان يسجد صح الاقتداء به والا فلا • وقال محمد صح الاقتداء وان لم يسجد
ولو كان مسافراً فنوي الاقامة قبل ان يسجد لم يسمعه فصره وعند محمد يغير ولو وقع لا يفتقر وضو
خلاف محمد له لو لم يبقه في حرمة الصلاة لا يمكنه السجود ولهذا هذا المعنى يقتضي بقاؤه في الحرمة
على تقدير ان يسجد وعلى تقدير ان لا يسجد فلا وكذا الواقدي به بعد ما قام قبل التسليم واقدي
به منقطع ثم تكلم قبل ان يسجد الامام لا يقضى فان سجد الامام من بعد وقال محمد يقتضي وان لم يسجد
وان اقتدي من عليه سجدة صليته يصح الا ان لا يسجد الامام فيبطل ظن ان عليه سهواً ولم يكن
فيسجد ثم اقتدي به رجل لا يصح **مسألة** سلم وعليه سهواً فقبل ان يعود اليها نوي الاقامة
صار طارحاً من الصلاة عند اي حنيفة واي يوسف ولو سجد ثم نوي صحت نيته وتيمم ابعاد تبطل
السجدة نان • سلم يريد قطع الصلاة وعليه سهواً فانه يسجد ما لم يتكلم ولم يخرج عن المسجد اما
عند محمد فلا ان السلام ليس بحلل وعندنا ما توقف حكمه في الحلال فاذ نوي القطع فقد قصد

تغير المشروع فلفت بية • وفي موضع سلم وعليه سجدة تلاوة ومن رايه ان لا يسجد ينقص
وقيل ينقص في الحالين لانه في حرمه الصلوة بدليها جوارا لا تقدا به بالاتفاق سلم وعليه سلم
قد نسيه فذكر قبل ان يفعل ما يقطع الصلوة فانه يسجد وكذا سجدة التلاوة والصلبية والركعة
والقنطرة والعود يسجد في السهو لا يرفع القعدة والركعة والصلبية والتلاوة في السجرات
والقنطرة ذكره كروا العظمى لا يرفع وعن محمد ايضا ذكر السرخسي والشيعة يرفع وعن ابي يوسف
روايتان في اختلاف زفروفي التفريق لا يرفع للتلاوة وللشهادة عند ابي حنيفة وابي يوسف
وعن محمد لا يرفع للشهادة ويرفع للتلاوة • وفي نوادر الحلو اي تلا بعد القعدة وسجد لها ترغف
القعدة وقيل لا • وفي التفريق سلم المسبوق ناسيا ودعا بعد ما كان كان عادته اعاد سلم عن
يمينه وسلي ان يسلم عن يساره حتى قام فانه يقعد ويسلم مالم يتكلم او يخرج من المسجد فان سلم عن
يساره اولاد اكر او ناسيا يسلم عن يمينه ولا يعيد السلام عن يساره فان سلم تلقا وجهه يسلم
عن يساره كذا روي الحسن عن ابي حنيفة لان حرفه الي اليمين اولى ذكر بكر السنة في التسليمين
ان يكونا ولما ارفع الثاني اخفى وقيل يسلم تسليمة تلقا وجهه وقيل تسليمة عن يمينه ونبوي
بالسليمة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وبالثانية من عن يساره اخر ذكر
الحفظة هاهي وقدمه في الاصل قبل المسئلة على الروايتين وقيل ليس فيها اختلاف الروايتين
لان الواو يلجم لا للترتيب اي نبوي هو لا من غير ترتيب هذا كما لو سلم على جماعة خارج الصلوة
وفيهم الاشياخ والشبان لا ترتب البعض على البعض في النية كذا هي وقيل حين صنف
الاصلا كان يرى تفصيل الحفظة على البشر ثم راي خلاف ذلك حين صنف هذا الكتاب وبعضهم
بين وجه كل رواية فوجه رواية الاصل ان البداية بالخطاب يكون بالاقرب والحفظة
والحفظة اقرب اليه وجه ما ذكره هي ان في سلم الشاهد يبدأ بالبشر بقوله السلام علينا
ثم سلام الحفظة بقوله وعلي عباد الله الصالحين فكذا في سلام الحتم ولم يذكر في الاصل كيف
نبوي الحفظة قبل نبوي كرام الكاتبين وقيل نبوي الحفظة عن يمينه كما كانوا وعن يساره كذلك
ولا نبوي عددا لان الاخبار قد اختلفت في عددهم قبل نبوي كل الحفظة عن يمينه ولم يذكر ايضا
كيف نبوي البشر قبل نبوي من كان معه في الصلوة في التسليمتين فعلى هذا اليوم لا نبوي النساء
لانهن ليس معهن في الصلوة • وقيل نبوي بالتسليمة الاولى من كان معه في الصلوة وبالثانية نبوي
جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس من مضي ومن عبر وقيل نبوي عن يمينه جميع المؤمنين

المومنات

المومنات في الدنيا وفي الدنيا كذلك هذا كله في الامام **فاما المنفرد**
القول الاول نبوي الحفظة وعلي القول الثاني في التسليمة الاولى كذلك وفي التسليمة الثانية
نبوي جميع عباد الله الصالحين من مضي ومن عبر وعلي القول الثالث نبوي التسليمين جميعا
المؤمنين والمومنات والحفظة والمنفرد يحتاج اليه الامام مع ما ذكرنا فان كان الامام عن يمينه
نواه فيهم وان كان عن يساره نواه فيهم فان كان بخدايه فعن ابي يوسف نبوي عن يمينه وعن محمد
نبويه فيهما وهكذا روي الحسن عن ابي حنيفة ولم يذكر محمد في اي وقت يسلم فعن ابي حنيفة
روايتان في رواية يسلم مع الامام وفي رواية يسلم بعد وبه اختلف صاحباه والافضل ان
يبسط حتى يتي في الصلوة ولو لحقة **باب قضاء الفوائد**
لا يصلي الوقتين اذا تذكر الفايضة وفي الوقت سعة • وقال الشافعي يجوز ان الوقتين
معهما والاتفاق لاحديهما بالثانية **باب** الشرع جعل وقت التذكروقت الفايضة للحد
من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ثم الترتيب لم يسقط باحدى معاني ثلثة
احادها النسيان لانه معجز • والثاني ضيق الوقت بان علم لو بدا بالفايضة قات الوقتين
عن وقتها فان علم بوقوعها في وقت الكراهة قبل يسقط وقيل لا وقال الهندواني يسقط عند
محمد خلاهما استدلالا بذكر الفجر في الجمعة • والثالث كثرة الغويات وهو ان يكون شيئا يقع
الكثرة بالتكرار وروي البخاري عن اصحابنا الحسن كره لا ياكل حسيا وقال زفر راي الترتيب
في صلوات شهر وقال مالك وابن ابي ليلى في صلوات سنة • وقال المرسى في صلوات العصر
ذكر المحسن مراعات الترتيب واجب وان كان لا يودي لوقتية على الوجه الافضل كالوصاق الوقت
حيث لا يمكن ان يصلي الوقتين الامع تحقيقا وقصر لقراءه والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب
والاقتضار على فدا ما تجوز به الفريضة ولو كان عليه فايضة ويضيق وقت الترتيب عنها وعن
الوقتية حتى يسقط الترتيب لخرج الوقت هل يعود الترتيب قبل يعود الترتيب وفايضة يظهر
عند خروج الوقت وهو في الصلوة والصحيح انه لا يعود ذكره هشام عن محمد ذكر بكر افتتاح
العصر حال اصفرار الشمس وهو ذكر للظهر بعرب في صلوته مضي فيها ذكر المحسن ولا احفظ
رواية عن اصحابنا هل هو مودا وفاض والاشبه بهذههم ان يكون مودا لانه كان في اول
الصلوة مودا وحكم المهي حكم المني عليه ولو سقط الترتيب بالكثرة فقضا من حتى ياتي اربع
او خمس فلي لوقتية او البواقي على غير الترتيب اختلف الخراسانيون وكذا لو كان عليه اربع

صلوات نعلي الخامسة في وقتها وفيه من السعة ما يفيد ان يصلي من الفوائت بعضها ثم يصلي الوقت
قبل خروج وقتها اختلفوا فيه والعجم انه يجوز ذكره هشام عن محمد بن **نادر** علي فوائته
القديمة واخذ في مراقبة الوقتيات معاكه واحدا ثم صلى مع تذكروها وقتية قبل الاجور زجراله
عن النيران وقبل يجوز لان القديمة تعارض الحديث وقضا الكل نفوت الوقتية وهذا الصواب
احوط وقبل في القياس يجوز وفي الاستحسان لا واختلف فيمن نسي صلاة حتى صلى شهر ثم ذكرها
هل يجوز الوقتية قبل قضاها عن محمد ترك صلاة يوم وليلة ثم قضى في القدم مع كل صلاة فافعلوا
صحيحة قدامها واخرها لانه قضاها على الترتيب فاما الوقتيات ان قدمها فهي فاسدة لانه اذا
صلى الفجر صارت الفوائت سافا اذا قضى بعدها الفجر الفائتة عادت الفوائت حسنا فكان الترتيب
باقيا هكذا في كل وقت وان اخرها فهي فاسدة لانه متى قضا فائتة صارت الفوائت اربعا واذا
صلى بعدها وقتية عادت خمسا فلا يزال هكذا الا القمعة لانه صلاحها وفي زعمه انه قضى ما عليه
وهذا ظن معتبر قال الشافعي يجوز الوقتيات فصا ركنا لئلا يسي وان كان عالما بعد العمد لان
في زعمه عليه اربع صلوات الا ان يكون مجتهد الميري الترتيب وقال الحسن من لا يعلم الترتيب
لا يجب عليه مراعاته وبه اخذ الاكثر وقال زفران كان يزعم ان ذلك يجزيه فهو كالناسي ثم عند
ابي حنيفة فساد الصلوة بترك الترتيب موقوف وعند ما بات فمن ترك صلاة فليصل بعدها مع
تذكرها وسعه الوقت ست صلوات او اكثر قضى المتروك لا غير استحسانا وان قضى السادسة
سعد الحسن جازا وعند ما قضى الخمس بعد المتروكة بكل حال قياسا لانها فسدت بفوائت
الترتيب فلا يتقلب صحيحا كما لو اتممت الصلوة متذكرا فائتة فطوؤها حتى يصو الوقت وله الترتيب
يسقط بكثر الفوائت والكثرة تثبت بالشك فثبت بها اسدت الى اولها فيثبت
سقوط الترتيب هو حكمها كما في تصرف المريض فيجعل الزكوة التقديرات في الشافعي واختلفت
الرواية عن ابي حنيفة في الوتر لفظا فروي البجلي عنه انه فريضة وروي الحسن انه واجب
وروي اسد انه سنة وروي نوح انه سنة واجبة وروي ابو يوسف انه فريضة واجبة
والعجم منها رواية الحسن الحديث الوتر حق واجب وروي الطحاوي عنهما انه سنة مؤكدة
ليس لاحد تركها فان تركها قضاها • ذكر في الخبر لم يوتر في وقت سنة فسد الفجر خلافا
فالظاهر فيه ايات السنن بان لا اذان ولا اقامة ولا جماعة في عامة السنة وليس لها وقت خاص
ويقر في الكل وله ان لا تؤدي على المرحلة وهو ثابت وبقي في ذلك دليل الوجوب وروي

عنه

عنه انه لا قضاء لو صلى العشاء ثم نوصا سجدا فوات فظهر انه صلى العشاء على غير وضوء لم يعد الوتر
عنه خلافا فقي الحديث الحكيم الحق ابو حنيفة بالفرايض الحديث من نام عن الوتر ونسيه
فليصله اذا ذكره فان كان لم يصل سنة الفجر وهو يخاف ان صلاها نفوت الوتر لم يستقل السنة
وعلى قولهما مراعات الترتيب بين الفجر والوتر سنة الا ان فضيلة السنة فوق فضيلة مراعات
الترتيب ذكر المحسن واختلف في قضا الفوائت انه على الفور او التراخي قيل عند ابي يوسف على
الفور وعند محمد علي التراخي • وعن ابي حنيفة روايتان قيل هو على التراخي اتفاقا وقيل هو على
الفور اتفاقا وهو الاصح • وعن ابي يوسف وسع في تأخير قضاها والخروج في الخواج والاستسقاء
بالمناجات وقيل هذا مع وجوبها على الفور مباح مثل ذلك والخواج عذر وانما لا يباح
التأخير عند الفرائض والاستسقاء على العادة وقيل هذا منه دليل وجوبه على التراخي
عنه ويجب على قول من يري وجوبه على الفور ان لا يباح له ذلك وهو الصحيح قياسا على
الصلوة في الوقت اذا تضيق وذكر بكر الهند واني لا يري بالتأخير باسا وكان يقول ادركت
المشايع وكانوا يقولون بهذا ويقتونه وكان هو يفتي ايضا بترك التجمل افضل ولدا المي
وهكذا في الحج والصوم والزكوة قال ابو الفضل والاصح انه على التراخي • وفي الشافعي
وجوب الحج على التوسع عند محمد وله التأخير بشرط ان لا يفوت وهو قول الشافعي رحمه الله
وقيل هو على رواية التراخي ان حدث في الطريق عذر ثم مات لم ياتمه كوقت الصلوة • وعن
ابي يوسف انه على التصديق حتى يسقط عدا الله بالتأخير ولا يسعه فيما بين الله ان يشهد
وعن ابي حنيفة روايتان قال الشافعي وعلى هذا الزكوات والكفارات والدور المطلقة
وقضا رمضان • وفي طريقة الغياي تأخير الزكوة على نية الاداء في غير وهو صحيح من المقتصر
وهو حق من الحاضر واشد حاجة او الى قريب نرجوا قدومه او التأخير ليؤديه في وقت شريف
ليشرف الوقت لا يوجب ما ساد ذكر المحسن واختلف مشايخنا فيمن يعمل وعليه قضا فوائت
او فائتة والعجم انه متى على ان القضاء على الفور ام على التراخي **باب**
المرجس كيف جعل ذكر المحسن واختلف في حد المرض الذي يبيح الصلوة قاعدا قيل
ان يكون بحال لو قام سقط من ضعف او دوران او غير ذلك وقيل ان يصربه صاحب فراش
وقيل لا يقوم لحواجه في امر معاشه واصح الاقوال ان يلجئه بالقيام ضرر وقال هشام
سالت محمدا فقال ان مصعبه ذلك ضعف شديد قال الهند واني سميت به ان يزيد في علة

فروا

سبح
ادرك

او يجد لذلك وجها قال ويجوز ذلك لحرف الضرر وكذا احد المربين الذي سقط الجمعة
ومع الاطار • ذكر كبر وحدا المريض الذي يبيع التيمم ان يخاف من الوضوء زيادة الهلة او
اشتداد المرض او امتداده وفي الكفاية في التذكار ان لا يستطيع الوضوء بنفسه وقيل ان
لا يقدر على المشي الا ان يجاري بين اثنين وقيل ان لا يقدر على الصلوة قايما ذكر الخواي حد
المريض الذي يبيع التوكيل ان لا يقدر على المشي بغيره ولو كان لا يقدر لكنه يحمل على الدابة او
على ظهر اسنان فان كان يرداد مرضه لذلك يباح التوكيل وان لم يزدد اختلافوا على قولها فيه
ذكر المحسن فان صلى قايما يقدر ان يقرأ الآية ولو صلى قاعدا بقرا الفاتحة والسورة اختلفوا
على قولها قايما يقوم ويقرا قدر ما يمكنه ثم يتم القراءة قاعدا • وقال الهندواني لا يجزئه الا
ان يقوم قدر تلك ايات ساكنة يقدر فيقرأ هذا القول وعنه قومة بسيرة • وقال
ابن مقاتل تجزئه ان لا يقوم ويقرا تلك ايات قاعدا وان تقوى ان في قول ابي حنيفة يقوم ويقرا
الاية الواحدة وفي شرح القاضي عن الهندواني لو قدر على القيام مقدار تكبير الافتتاح يوم
بان يكبر قايما ثم يقعد فيقرأ حتى لو لم يفعل كذلك خفت ان لا يجوز صلواته وفي شرح الخواي عن
الهندواني لو قدر على بعض القيام دون تمامه او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها
يومر بان يكبر قايما ويقرا ما قدر عليه قايما ثم يقعد اذا عجز قال وهو المذهب الصحيح لا يروي
خلافه عن اصحابنا ولو ترك هذا خفت ان لا يجوز صلاته • وفي شرح القاضي فان عجز عن القيام
مستويا وقدر على القيام متكبلا لم يذكر هذا محمدا قالوا يقوم متكبلا لا يجزئه الا ذلك • وكذا
لو عجز عن القعود مستويا وقدر على القعود متكبلا بقدر متكبلا لا يجزئه الا ذلك وفي شرح الخواي
وكذا ان قدر ان يقعد ان يقعد على عصا او على خادم له يصلي متكبلا خصوصا على قولها فان قدر
لعمرك قدرته بنفسه • وفي التتاريق لو كان له ضيق النفس ان صلى قاعدا اقرا او صلى قايما
وان صلى قايما لا يمكنه ان يقرا ويقعد ويقرا وان لم يمكنه ان يقرا الا مضطجعا او مستلقيا يصلي قايما
ولا يقرا ولو صلى قاعدا ضعف عن القراءة ولو اوى قدر عليها صلى الايما وان كان خلفه اولسائه
حراجه ان قرا او سجد سجد يصلي بغير قراءة ولا سجدة وعند ما بقراءة وسجد ذكر المحسن لو صلى
في بيته واوجز صلى قايما وان خرج الى الجماعة ضعف يصلي قاعدا فقال جماعة يصلي في بيته وقا
ابن مقاتل يصلي قاعدا في الجماعة وهو اختيار الهندواني قال المحسن والصحيح عندي ان الوضوء
كالعلم ولكن يرجع هذا الى وجوب الجماعة فمن رآها واجبة قال خرج حتى لو صلى وحده وامكنه

نسخه
لو قدر

الا لا الجماعة

الا لا الجماعة ثم تجزئه ومن رآها سنة قال يصلي في بيته ومنهم من يراها فرضا كناية • وفي
مختصر ابي موسى تركها تفريط واساء وهكذا امر العبد بذكر الصلوة بجماعة سنة مؤكدة غاية
التاكيد عند علماءنا وعامة العلماء لا يسع تركها بغير عذر ومن تركها كان مسيئا ذكر الخواي
لو كان فارغا في بيته وترك الجماعة متعمدا سقطت عدا الله فرع في النوادر اذا اعتاد ذلك
وذكر الشهيد انها تسقط اذا لم يستطع قراها اما الجمعة فقد ذكر الحشاف في موضع لو تركها
ثلاث مرات تسقط وبه احد السرخسي وذكر في موضع اخر ولم يشترط العدد وبه احد الخواي
هذا اذا تركها رغبة عنها من غير عذر ولا تاويل • ذكر الحطابي عن اصحابنا سنة الجماعة اكدر
سنة الفجر لانه ورد في ترك الجماعة وعيد ولم يرد في ترك سنة الفجر الا الترغيب في فعلها ذكر
المحسن واختلف في مريض يقدر ان يصلي قايما لو اعين وهو على الدابة ولا يقدر على التروك الا
ان يترك او لا يقدر على الوضوء ويمكن ان يتوضاؤه بملوك او مستاجر يكفيه ذلك والاصح يلزم
الاستئانة خلاف ابي حنيفة وعن محمد يلزمه ولم يذكر اختلافنا قال وهو الظاهر واختلف ايضا
لو لم يكن له خادم ووجد اجنيا يطيعه في ذلك والاصح انه يلزمه وذكر بكر لا يلزمه عند ابي حنيفة
خلافها • وكذا الخويلد الى الفناء والكل مكان ظاهر وان كان له ملوك قيل على الاتفاق
يلزمه • ذكر المحسن واختلف فيمن لا خادم له ولا اجني يطيعه هل يلزمه الطلب والاصح انه
على اختلافهم في طلب المأثم ذكر المالكي لو وجد من يعينه بغير بدل لزمه ان يستعين به
وعند ما ان وجد بدل فسر فكذلك وقيل خلاف هذا لو وجد بدل لزمه عنده وان
وجد بغير بدل لم يلزمه وعند ما يلزمه بدل وبغير بدل • ذكر الحطابي لو وجد من
يوصيه بغير اجر توضاؤه لا يقيم في قوله وان لم يجد الا باجر ما جاز له التيمم وقال ان رضي
منه باجر مثله لم يقيم وان راد عليه تيمم ذكر البردوي عن ابي حنيفة لو وجد حرا بوصفه فلا
التيمم وان كان مطواعا له وفي العبد والمرأة اختلاف منه وصاحبه وكذا الاختلاف لو عجز
عن التيمم او غسل النجاسة او التحويل والقوي على قولها وفي النوازل مريض لا يمكنه الوضوء
التيمم وله جارية فعليه ان توضيه وان كانت له امرأة لا يجب عليها ذلك ولو كان له عبد مريض
لا يستطيع ان يتوضا يجب على مولاه ان يوضيه بخلاف المريضة حيث لا يجب على زوجها ان يعاها
وفي مسالك الخواي مرطوب لا يمكنه التوضي ولا التيمم ولا يجد احدا يوضيه او يمسحه سقط
عنه الصلاة ما دام هكذا فان صح لا قضا • وفي النوادر عن محمد فممن قطعت يده من المرفقين

نسخه
يستغفر

بطل

وقدماه من المساقين لا وضوء عليه ولا صلوة • وفي جامع الكرخي لو كان مع القطع جراحة على وجهه يصلي بغير طهارة ولا يتيم ولا يصيد قال الفضلي بهذا هو الأصح وفي التقاريق فليس شئت يده ولا يجرد أحدا أنه يمسح بيده على الأرض ووجهه على الحائط ذكر الوتر لو كان أكثر أعضائه مقطوعة أو مجروحة هل يجب الوضوء أو لا قال الأصح أن يجب ذكر بركه واختلاف في تحديد الكثرة أنه من حيث عدد الأعضاء أو من حيث الكثرة في نفس العضو فان كان الأكثر مجروحاً يتيم وإن كان صحيحاً غسل الصحيح ويمسح على الباقي إذا كان المصحح لا يضره فإن استويا فيل يمسح الصحيح ويمسح على الباقي فيل ينم الباقي وقيل يكتفي بالتميم • ذكر المحسن فان صلى المربعين قاعداً يرفع للقيام عند ما هو رواية عن أبي حنيفة وعنه يقد كيف شاء ذكر بركه وعنه الأفضل أن يحسب وعن أبي يوسف أنه كان حنفي وإن شاذ في رفعه عن محمد أنه يرفع ثم اختلغا في بينهما متى حل القعدة قال أبو يوسف عند السجود وقال محمد عند الركوع • وعن الهندي أني أن شاذ في رفعه وإن شاذ احتجني وإن شاذ في الشاهد وكذا لو نطوع قاعداً فان عجز عن القعود ففعل أصحابنا يومئذ على جنبه الأيمن • وذكر المحسن يومئذ مستلقياً فان أوى على جنبه الأيمن اختلغا والظاهر أنه لا يجوز فان عجز عن الاستلقاء يومئذ على جنبه وكيف يصطحق قيل يجلس عليه نحو القبلة والأصح يجلس ووجهه إلى القبلة ورجلاه نحو يساره أو يمنه كذا عن محمد فان عجز عن الأيمان لعل سقط الأرض عنه أمر يقضي إذا صح اختلافوا والأصح أنه لا يسقط • ذكر البردوي والأصح أن لا يقضي وذكر الباقي عن الكرخي أنه يقضي ومن أصحابنا من قال لا يقضي وعن غير الأئمة الأولى والأحوط أن يقضي وعن الباقي وعبد الرحيم يقضي وفي الثاني قيل لا قضاء وقيل خلافه وقيل إن دام العجز أكثر من يوم وليلة لا قضاء فان كان دونه يقضي كما في الجنون والاعتمام بركه وهذا أصح وقيل يقضي وإن دام العجز أكثر من يوم وليلة والعين في أكثر من حيث الساعات وعند محمد من حيث الساعات وعند محمد من حيث دخول الوقت حتى لو أحدث هذا قبل الزوال ودام إلى ما بعد الزوال من اليوم الثاني وإن كان قبل دخول وقت العصر لا قضاء وعند الفضائل ممد إلى العصر وفي الإباح لو قضى في الصلاة قبل أن يفعل الأصحاب • وفي الاستنجاء لو قضى في الموضع فاستن في الصلاة بالتميم أو بالأيمان جاز فان قرب موته بوضع كما يوضع في الجنون لأنه في معنى الميت • واختار المشايخ الاستلقاء لأنه ليس بخروج الروح وفي التقاريق كل ذلك واسع ويذكر الشهادة بين يديه حتى يسمع فينقلن الشهادة وقبل سحى عنه إذا قلن الشهادة • لا يوم القاعد الذي يوم القوم قيساً ما

لا يكون

يركعون ويسجدون ولا قوماً قعوداً يركعون ويسجدون لأن تحريمهم منفصل للركوع والسجود وتحريمه الإمام لا فلا يصح بنا تحريمهم على تحريمه ويوم قوماً يومون مثله وقال في جاز كله لأن الصلوة واحدة فان كان الإمام يصلي قاعداً يابياً والمفتدي قائماً يابياً أصح • وفي الخلاصة ذكر أنه لا يصح اقتداؤه به لأن هذا القيام ليس بركن حتى كان الأولى تركه ذلك عليه لو عجز عن السجود وقدر على غيره من الأفعال يصلي قاعداً يابياً فان صلى قائماً أو قاعداً يركع وسجد يسجد جرحه أو سلس بوله أو سد ورفع عورته أو سفلت رجليه صلى قاعداً يابياً لأن ترك القيام والركوع والسجود يجوز من غير عذر • وإن علم أنه لا يسجد إذا استلقى فمن سجده في رواية يصلي قائماً وفي رواية مستلقياً وكذا لو كان يسجد إذا قعد وإذا اضجع لم يسجد فقيه رواية وقيل عند أبي حنيفة يستلقي التقرعات في الزبادات • وعن الباقي على بدن المصلي نجاسة لا يمكنه غسلها باظهار عورته يصلي مع النجاسة لأن اظهار العورة منهى عنه والعسايا مأمور به والأمر والنهي إذا اجتمع كان النهي أولى ذكر الخلافي ولا يجوز امامة مومي على فراشه ليس له من يحمله إلى القبلة مومياً متوجهاً إلى القبلة ذكر المحسن واختلف في اقتداء الذي قاعداً مومياً الذي يصلي مضطجاً مومياً والأصح أنه يجوز على قول محمد والظاهر على قولهما جواز • وعلى الخلاف اقتداء السليم بالأحد الذي بلغ أحد مداه حد الركوع واقتداء القام بالقاعد والمتوضي بالمقيم جاز لأن القعود خلف القيام فصار كقائه القاسم الماسح • وقال محمد لا يجوز لأنه اقتداء أكمل بما قص ثم إذا جاز عند ما قيل لا يستحب وقيل لا بأس به وكذا الخلاف لو اقتحمها قاعداً يركع وسجد ثم برأضها وعنده لا وإن اقتحمها يابياً ثم قدر على الركوع والسجود قائماً أو قاعداً استقبل فان اقتحمها قائماً ثم عجزاً تمها يابياً لا في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة فان كان الإمام يصلي قاعداً التزاحم أو غيرها من التوافل والقوم قيام فله يجوز في قول محمد اختلافوا والصحيح ما ذكره الهندي وأبي أنه يجوز واختلف في الأحسن في قولهم ملأى والصحيح أن الأحسن عند ما أن يقوموا وعند أن يقعدوا وذكر الخلافي عن الرازي رواية في امامة من توضي بالسور ويقيم للمتوضي وينبغي أن يجوز بل خلاف ذلك أيضاً في امامة المتوضي بالليل للمتوضي بالما وينبغي أن يجوز في قول أبي حنيفة وروى خلافها ذكر المحسن واختلف في الماسح على الجابر لوام صاحب الوضوء التام قيل هو كالماسح على الخف يجوز في قولهم ولهذا احتج به أبو يوسف وقيل لا يجوز في قولهم كالمستحاضة وقيل

طلب
الفتاوى
بالأستاذ
المعتمد

طلب
الفتاوى
بالأستاذ
المعتمد

هو كما ينبغي على الاختلاف وفي غريب الرواية المقصد لو أم غير المقصد يجوز وهذا كذلك
لان المقصد ليس بصاحب جرح سائر • واختلف في اقتداء اصحاب الجرح السائل بالمستحاض
والصحيح انه يجوز • اما المسح على عصا المقصد لا على موضع الفصد فمن قاضي عين ان كان
الفصد في موضع يمكن السد من غير اعادة لم يجز المسح عليه • والافجوز • واما المسح على خرقة
الخرقة او جيرة المنكسر على موضع العذر فمن كان الحل وعسل ما تحتها بغير الجرح
جاز المسح عليه • والا فلا وعن الوري يجوز المسح على الكل لان الموضع الصحيح يصير بقا الموضع
الجراحة لا يتوصل الي سدها الا كذلك ولم يذكر في ظاهر الرواية استيعاب المسح على
العصا • والخرقة والجيرة وذكر الحسن في الاملا ان مسح على الاكثر اجزاء • والا فلا وهكذا
ايضا ابو اليسر والبردوي والشهيد شرط الاستيعاب فاما الفرجة التي يتخلل فيها بين
العصا ان كانت كثيرة تغسل وان كانت صغرى بحيث يتعد غسلها قبل مسح عليها وقيل
لا وكان القاضي ابو علي لا يجز المسح على عصا المقصد ويجز على موضع الفصد **فتن**
الظنوع قايما ثم اعيا لا بأس بان يتوكأ على عصا او على حائط لانه قد روي ان كان بغير عذر كره لانه
يجل بالقيام وان افتتحها قايما ثم قد من غير عذر جاز لانه لو افتتحها قاعدا جاز فلان يجوز
البناء عليه • وقال لا يجوز اعتبار المشرع بالند بصفة القيام **فصل** في النذر
الترمه بهذا الوصف للظنوع فيلزمه كما التزم قايما الشروع فهو التزم موجب التحريم والقيام
ليس من موجب تحريم النذر لان ابتداء قاعدا جاز وهذا كمن نذر الحج ما شيا لزمه ذلك
ولو شرع فيه ما شيا لم يلزمه المشي فقد اكد ذلك وان اطلق النذر قيل يصلي قايما وان شاعلي قاعدا
وقيل يلزمه بصفة القيام وقيل بصفة العقود وقيل على الخلاف ولو ركب الدابة وصلى عليها
لم يجز ولو اطلق النذر وهو راكب لم يجز ان يصلي راكبا • وعن الكوفي يجوزيه ولو اراد ان يصلي
ابتدأها ثم يصليها ام يصليها بدون النذر ايها افضل اختلفوا فيه المتفرعات كتبت من
اصول مختلفة **فصل** في السفينة قاعدا من غير عذر اجزبه والقيام افضل قاعدا لا يجزبه
وكذا لو صلى بالسا وهو نذر على الخروح لما ان القيام ركن فلا يترك الا لعذر وله ان الغالب
دوران الراس والغالب كالواقع كما في السفر قيل على قوله انما يصلي قاعدا اذا كانت السفينة جارية
وان كانت راسية فلا يجزبه قاعدا • وفي التقاريف فان كانت جارية يصلي قاعدا فليلاسه عن
اي حنية روايتان وان كانت موقفة بالسطح ذكر المحسن قيل هو على الخلاف وقيل لا يجوز عملة

الدابة والاصح انه لا يجوز الا قايما في قولهم وكذا لو كانت على الارض فان لم يمكن ويمكنه الخروج
لم يجز وان كانت موقفة بالمخرج في حلة البحر وهي تلعب قال المحسن بخلاف وجهين والاصح ان كان
الريح جرحها جرحا شديدا فهي كالسائر وان حركتها قليلا فكانا لواقعه • وفي التقاريف قيل انما
الجواز في سيرها للمسافر والظاهر خلافه ذكر المحسن ولا يقتدي من اهل سفينة بامام في سفينة
اخرى لان بينهما لفرج جاري وطريق وهو حائل لان يكونا مقروين فصارا كسفينة فيكون لاحتاد
المكان ذكر الخلافي وان كان بينهما شئ مثل النهر الصغير لم يجز لانتفاء اختلاف الجرح وان كان مثل
النهر الكبير لم يجز في قولهم وعلى هذا لا يقتد احد من اهل السفينة ويتوجه المصلي في السفينة
الي القبلة كيف دارت لانه يمكن خلاف الدابة • ذكر المحسن واختلف في حوز المكتوبة على الدابة
المطر الشديد وللوجه الشديد والاصح انه يجوز فاذا جاز قبل التوجه الي القبلة والفرار شرط
كتمان وجهين احدهما لا كما في التطوع والثاني انه شرط لانه كان يلزمه النزول والتوجه فلا يستط
هذا العذر عنه الا العذر الذي هو مضطر اليه واختلف ايضا في المريض يصلي عليها قالوا اذا
قد رعى النزول لم يجز والاصح انه اذا كان بحيث لو ترك لم يصل لامر ما يجوز فاذا جاز فهل التوجه
والقوار شرط كتمان وجهين **فصل** الصلاة في السفر اذ في مدق السفر
مسيرة ثلثة ايام لان المشقة لا تخص بالاصح الخروح فلا بد من اعتبار العذر فيه فقد رناه بثلثة
ايام لانه حد الجمع والمعتبر سر العر لانه الوسط وبعض المشايخ قد رها بقواسم فنهتم خمسة عشر
فرسخا ومنهم ثمانية عشر ومنهم باحدى وعشرين وعن اي حنية اعتبر ثلثة مراحل قال المحسن
والغالب قطع كل مرحلة سير يوم ثم اختلفوا فيما دون الثلث من الايام والماحل • وعن اي حنية
من سائر يومين واكثر لثالث قصر وفي رواية مترلثين واكثر لثالث وعن اي يوسف مثله فان كان
الطريق في مفاة او جبل ليس لها منازل قيل بقدر كل مرحلة سبعة فراسخ وقيل ستة وقيل
خمسة وثلاث وقيل خمسة وقيل برحل على العادة ويكون النزول على العادة وهو الاصح لان عادة
القوافل في المسار الى ليس لها منازل على اعتبار الاوقات • وعن اي حنية ان امكنه ان يسير كل
يوم فرسخا او عوزه الجبل فلهذا السفر ثلثة فراسخ وفي البحر قيل يعتبر بالفراسخ كما في البر وان
كان يمكنه ان يسير ذلك العذر في الصحوة لانه قد يبقى فيه شهرا ايضا وركاب السفينة يعرفون قدر
الفراسخ في البحر وقيل ساء ركاب السفينة كم يجري الي المقصد في الغالب ان لم يعرض في حركتها انه اخرج
او غيرها او غيرها لو يجري الي المقصد ثلثة ايام يصير مسافرا ان كان اقل من ذلك لا قيل يعتبر عدما

ثلاث مراحل من مراحل البحر والملاح كثير من الناس وان كان لا يخرج من السفينة البنية الا عند الحسب واختلف في الملاح الذي ليس له بلد ولا وطن في قرية ولا غيرها ولا يخرج من البحر البنية هل يكون قريته التي منها يجلدوا بها يرجع موضع اقامته والعلم انه لا يكون الا ان يكون من اهل ذلك او نوي المقام خمسة يوما واختلف فيمن خرج من مصر مسافرا او القري متصل بمصر المصر قيل قصر وقال الحسن وجماعة لا حتى يجاوز القري وان كانت ثلثة فواسع الا ان يكون بينهما انفصال واختلف في جده قيل ان يكون بينهما قدر مائة ذراع وقيل قدر ما لا يسمع الصوت وقال الحسن قدر سكة قال الحسن والاشبه ان يكون قدر علوه وكل ذلك اجاهد واذا جاوز القري ولم يسمعها قيل قصر وقيل لا بد من ان يباي عنها قال الحسن وحد الثاني غنم وجهين احدهما انه كحد انفصال القرية والثاني كحد فناء المصر **قلت** والفناء ما اعد لخراج المصر وفناء كل شيء كذلك قال الحسن وعندي حد الانفصال وحد العا وحده البعد واحد وهو قدر علوه التقويمات ذكرها الحسن وفي التقاريق قصر اذا جاوز بيوت مصر وخطاه وان يباي عنها علي ظاهر المذهب وقيل يعتبر الانفصال من فناء المصر وكذا اذا كان بين البلد والقرية او من القرية انفصال قصر اذا جاوز الاولي منها وحد الانفصال ما مر وفي شرح القاضي قصر اذا جاوز عمران مصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر محلة اخرى بخلافه من الجانب الاخر فان كان من الجانب الذي خرج محلة منفصلة عن مصر وقد كانت متصلة في القديم لا يقصر حتى يجاوز تلك المحلة وفي جميع الروايات نوي سفر او خرج من قريته فادركته الصلوة في كسرها او كان مسافرا فخرج ودخل في كسرها فادركته الصلوة تقصر في الحائرين وفي الثاني فعل السفر مجاوزة العمران ذكر الحسن عن ابي يوسف بغداد في جاز الموصل وهو في سفينة اذا حادي البيوت اتم الصلوة وعنه لا يتم وفي اليمن على ان لا يدخل بعداد لم يثبت حتى يخرج من السفينة ويقوم على الجسر وفي العميون لا يدخل بلخ اوري او مدينة بلخ اوري او في هذه القرية قد حله في كسرها او ضياعا لم يثبت الا اذا كان الكرم او الضيعة في العمران لان القرية بلخ اوري اسم العمران وكذا لا يدخل بلخ كذا فهو على العمران لان البلد اسم العمران لما هو داخل المرعى خلاف قوله لا يدخل كورة كذا او رستاق كذا فدخل في ارضه يثبت وفي الاحساس لا يدخل الشام او البصر او خراسان او الجزيرة او الكوفة او البصر فدخل قراها حيث خلاف الذي فاته يقع على مدسه الري وريضا وكذا لو حلف ليخرج من الري ولا ينية له **واذا** السن في جمع الطبري هشام كراما رايته محمدا في السفر لا تطوع قبل الظهر ولا بعدها واما تطوع قبلها

من رخص

منه

وبورها

وبورها وركعتا الفجر وبعد المغرب فكان لا يبيعها ولم اره تطوع قبل العصر ولا قبل العشاء ويصلي العشاء ثم يوتر ذكر المحسن من مشايخنا من كان يفضل بين ركعتي الفجر وغيرهما ومنهم من كان يسوي وفي التقاريق ليس علي المسافر ان يصلي السجدة وقيل ان كان نازلا يصليهما وقيل يصلي ركعتي الفجر خاصة وقيل ركعتي المغرب ايضا وعن ابن عمر وغيره لو صليت التطوع لا تمت الفريضة وكذا عن العمى وفي الاصل ان السن والنظوعات باقيا لها المسافر عند ما وقيل تركها وفي موضع قالوا المسافر لا يترك سنة الفجر فاما سائر السن فله تركها وفي النوازل واختلف المتأخرون قال ابو داود وجماعة يوديها في المنار وفي حاله السير لا **مسألة** حاصر واحصا على قوم او حاصروهم في غير مصر او في حرو ونوا الاقامة خمسة عشر يوما يقصرون لان حالهم مبطل عن العمل لانهم انما يقيمون بمصر فاذا حصل عنهم يمتنعون ان يجزوا فلا يكون بينهم مستقرة وهذا الفضل حجة علي من يقول من اراد الخروج الى مكان قريب ويريد ان يترخص برخصة السفر يسوي مكانا ابعد منه وهذا غلط وكذا يني الاقامة من اهل الكلا وان كانوا من خيام فعن ابي يوسف روايتان وقال زفر بن يحيى اذا كان لهم شوكه وفي شرح القاضي لا تصح اقامتهم الا اذا تولوا في مري كثير الكلا والمنا فنبهوا الخيام ونوا الاقامة والمنا الكلا يكتفيهم لتلك المدة تحت بيوتهم استسما ذكر المحسن عن ابي يوسف لو فتحوا البلد وحاصروا حصنا صاروا بمقربين وطن الاقامة ينتقص بالسفر وبوطن ماله وبوطن اصلي والا صلي لا ينتقص الا بمثله وبوطن السكنى الذي نوي الاقامة فيه اقل من خمسة عشر يوما ينتقص بمثله وبلاقامة وباصلي وبالسفر وبالخروج فيما دونه قياسه استسما ببيانه بان كان له بالكوفة وطن سكنى فخرج الحامه خاصة وهو يريد ان يرجع الى الكوفة ثم نوي الخروج الى الشام من الحامه وان يمر بالكوفة فيجوز له في القياس يقصر من حين نوي السفر وفي الاستسما ان لا يلبس الكوفة ثم يخرج **مسألة** من خرج من ارضه الى المشرق وغري القوم الى جهات مختلفة اجزئهم لان القبلة هي الكعبة وعند الحرج عنها ينتقل الى جهة وعند البحر عنها ينتقل الى ما شهد به الحرجى ولكن من شرط الجواز ان لا يتقدموا امامهم ولا يعلوا حاله لان التقدم وروية الامام على الخط مغسلة لصلوة المقتدي وعن ابي يوسف صلواتهم صحيحة وان علوا حاله وعن الرازي لو بان له الخطا وهو يمكنه اعاد ولو شرع فيها من غير حرج فان علم بالخطا فيها استقبلها لان الافتتاح لم يكن لي قبلة الحجري وكذا لو علم بالاصابة لم يكن سببا

القوي على الضعيف وعن أبي يوسف وهو اختيار الصغار يعني لأنه لو استقبلها صلي إلى هذه
 الجهة وان نسي سجدة لم يحكم بشي حتى يفرغ فاذا فرغ وعلم أنه أصاب معنى الأمر لأنه أصاب المطلوب
 وان ظهر الخطأ أعاد لا ما حوراه ظاهر أو قد بان الحقيقة بخلافه وان لم يظهر شي جاز لا الحظر
 من حال المسلم الاصابة بالتفريعات في الشا في صلي ولم ينو ان يوم النساء فقامت امرأة اجنبية الى
 جنبه بعد ما لا تقصد صلاته ولم تجزها صلاتها وقال زفر والحسن نقصد لان نية الامام
 امامة النساء ليس بشرط قياسا بالرجال فيتحقق المحاداة **وليس** لو صح اقتداؤها بدون
 نية الامام بغير الامام فلا يلزمه ذلك الا بنية امامتها حتى لو لم يلزم على احد فسادا يصح لا نقد
 وعن محمد في رواية شاذة يصح الا ان يكون نوي الامام ان لا يوم النساء ذكر المحسن وان نوي ان يوم
 النساء الامراة بعينها واقتدت به لا يصح في قول أبي يوسف وصح في قول زفر وكذا الخلاف لو نوي
 ان يوم امرأة بعينها فاقتدت به غيرها وفي الغنية واختلف في الجمعة والعيدين واكثرهم
 على انه لا يصح اقتداؤها دون نية الامام وقيل يشترط حضرة النساء لجهة نية امامتها
فصل في هذا الحكم والمراعاة في هذا كالبالغة استحسانا لان الصغار في ترتيب المقام كالكتاب
 وفي شرح القاضي نوي امامة النساء فقامت امرأة مجنونة وكبرت مقارنا لتكبير الامام هل ينقد
 حرمة الامام قال الحلواني الصحيح ان هذه المحاداة لا تعتبر فلا يمنع الانقضاء لان المنقذة
 المحاداة في صلاة مشتركة وما لم تنقد تحريم الامام لا تقصر المرأة شريكه له وروي الحسن
 منع الانقضاء لان المحاداة في صلاة مشتركة مع بقا التحريم وما منع النسيان يمنع الاستدانة
 اذا صح اقتداؤها فان قامت خلف الامام في الصف فسدت صلاة واحد عن يمينها وواحد
 عن يسارها وواحد خلفها لا بفاحات هؤلاء فان كن ثلثا او اكثر فصلاة واحد عن يمينهن
 وواحد عن يسارهن وبعدهن الى اخر الصفوف فاسد لان الثلث صف والثلثان
 عند أبي يوسف كالثلث وعند مالك لو احدى فان كان صفائهما تنفسد صلوه الصفوف التي
 خلفهن استحسانا والقياس ان تنفسد صلاة صف ولو كان بينهما سيرة مقدار ذراع يمنع
 الفساد وعن أبي يوسف وكذا لو كان بينهما قدر ما يقوم به رجل او نحو ذلك لو كانت
 على الدكان والرجل في الارض لا تحقق المحاداة وفي التفريق كذلك اذا كان قدر قام به
 وكذا عكسه ذكر الجرجاني وان كانت هي على الرق والرجل تحتها محاديا فان كانت الر

مقدار القامة منع الفساد وان كالف قال لا وان كان الرجل فوق الرق والمرأة قدام الرق
 من السفلى لم يمنع وان كان مقدار القامة هذا كله اذا لم يكن على الرق سرع وان كان لا يجز
 وقد را محاداة مقدار الركن وعند أبي يوسف هي مفسدة **فصل** او كثر وعلى
 هذا يقدم المأموم على امامه ذكر المحسن واختلف في تقديمه شيئا قليلا قبل لا يجوز كيف كان
 وقيل ما دامت المحاداة في شي من القدم جاز ولاصح ان الاعتبار باكثر القدم كما قالوا في خروج
 الرجل من الخف والخاصة تحت قدم المصلي ذكر بكره لو كان تحت قدم واحد اكثر من قدر
 القدم قبل بحره صلوته لان المفروض من القيام يتادي باحد قدميه فيجمل وضع الاخر
 كلا وضع وقيل لا يجز به لان القيام بضاف اليها في التقويد وضع احدهما على الارض حالة
 السجود يكفي وذكر القدوري فرض السجود يتادي بوضعها وبوضع الركبتين روايات
 والظاهر منها ما ذهب اليه ابو الليث انه اذا لم يضعهما لا يجزي سجوده ذكر المحسن لو لم يضع
 اليدين والقدمين جاز سجوده والمحادات في صلاة لا يشتركان والتقدم عليه بورت الكراهة
 ذكره بكر في الحج وذكر في الصلاة مكان الكراهة الاساءة والكراهة الحش وهذا كله اذا كانت
 المرأة مشبهة وان لم يكن لا تنفسد لانه يمكن كونه امرأة نوع نقصان وهذا اطلاق لرجل عليها
 والمحاداة في الطريق حالة البناء لا تنفسد استحسانا وكذا لو كانا مسبقين محاديا في النضا
 وان كانا لاحقين نفسد فان قام الختي في صف النساء يجب عليه الاعادة احتياطا لاحتمال
 انه ذكر وكذا الوقام في صف النساء يجب الاعادة على من علي عن يمينه وشماله ومن خلفه
 لاحتمال انه انني **فصل** وقوله محمد في صدر المسئلة لم يجز صلاتها يعني لم يصح
 داخله في صلوه قتل هذا قول محمد عند ما يصير داخله في صلاة نفسها بتا على ان عند ما
 للصلوة جهتان وعند جهة فان كان اماما نوي الطهر وهي تنوي العصر فحادثه ففي باب
 الحدث لا تنفسد لانه لم يصح شاعة في صلاة الامام وفي باب الاذان نفسد لانه يصير شاعة
 في التطوع وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في باب الاذان قولها وما ذكر في باب الحدث
 قول محمد وجعلوه في المسئلة اخرى وهو انه لو كان في الحجر فطلعت الشمس ينقلب نفل
 عند ما فيمكن ان يان ترتفع الشمس فيتم وعند تبطل صلوته فهذا على ذلك وفي زياد
 الزايدات اختلف القرضان قام احدهما صاحبه لا يصير المأموم شاعرا في صلوة نفسه وفي
 باب الافتتاح وقع تكبير المتقدم قبل تكبير الامام اشار محمد الى انه يصير شاعرا في صلاة نفسه

نسخة
 جعل

فانه قال لو كبر ناسيا ونوي قطع ما كان فيه صح والقطع انما يكون بعد الدخول واستاوي النواذر انه
لا يصير فانه قال لو قطع لا يفسد طهارته ولو افسد لا فساد قال القاضي والاصح ان فيه روايتان
والاعتماد على انه لا يصير شارعا قال بكر وضع النواذر كبر مقتدا بالامام على حساب انه في
الصلوة لانه اقتدي بمن لبس في الصلوة فصار كما لو اقتدي بمحدث او جئت فانه لا يصير شارعا
فان لم يعلم حاله كذا هذا او وضع الاصل كبر ونوي لا نفراد • وفي التقاريق ظن ان الامام كبر
فكبر ثم ضحك هل يتوضى فيه روايتان وقيل لا يدخل في الصلوة عند محمد وكذا اطلق في النواذر
وكذا لو اقتدي به بعد ما سلم وعلي هذا لوراي شيئا فظننه رجلا يصلي فاقتدي به وقيل يصير
داخل في الصلوة بخلاف رجل لا يصلي • ولو اقتدي بالآخر من فضحك توضحا اطلقه في المشتاقين
ابي يوسف وفي النواذر وخلافه وروي فيم اذ ركع الامام ركعا لم يظفر ظهره قدر ما يجزى في الركوع
فكبر واقتح قاعا خلف قائم لم يتوضا بالضحك وفي النظم شرع في صلاة المرأة تطوعا ثم افسد
لم يقض وكذا لو شرع الكاسي في صلاة العاري منطوعا ثم افسد وكذا لو شرع قايما او قاعا في
صلاة من يوي منطوعا ثم افسد وكذا لو شرع البالغ في صلاة صبي او مجنون منطوعا ثم افسد وكذا
رجلان اشكلا عليهما القبلة فوق غري كل واحد الى جهة واقتدي احدهما بصاحبه منطوعا ثم
افسد • وكذا لو اقتدي المتوضي بالمبتسم او القائم بالقاع منطوعا ثم افسد لا فساد عند محمد
وكذا لو تذكر في وسط صلوة قبلها من خمسة وفي وقت سعة فاقتدي به منطوع ثم
افسد لا فساد عند علي هذا المستحاضة لومضي وقت وضوء وهو في الصلوة ثم اقتدي به
فما هو منطوعا والمساخ مضي وقت مسحه وهو في الصلوة فاقتدي به منطوع او المبتسم ففسد
بلما ثم اقتدي به منطوع او العاري وجاز ثوبا ثم اقتدي منطوع او الامي يعلم سورة او آية
ثم اقتدي به منطوع او الموي قدر على القيام ثم اقتدي به منطوع او الحارثية عنت فلم تستر
نفسها وادت ركبها ثم اقتدت بها امرأة منطوعة او طلعت الشمس وسط صلاة رجل ثم افسد
لا فساد قال ابو حنيفة وابو يوسف في فصل الطلوع والغروب الفضا واختلف في مقدار الطلوع
انها الى وقت حي على الطلوع حتى لا يصلي في ذلك الوقت قال الفضل ما دام يقدر الانسان على النظر
الى قرص الشمس في الطلوع • وقال بر الفضل ما دامت الشمس مصفرة او محمرة على رؤس الجبال
والخطان والاشجار فهي على الطلوع حتى تبيض وقال السنكودي يوضع الطشت في ارض مستوية
فما دامت الشمس تقع على محيطه فهي على الطلوع حتى تقع في وسطه وحد وقت الكرامة قبل الزوا

قيل

قيل هو قدر ما بين الطلوع الى غروب وما بين الغروب وقيل من حين ينصف النهار الى
الغروب واختلف في تغير الشمس كان الختم يتغير تغير لصور الشمس تغير القرص وهو ان يصير
عالم لا يحال من الناظر **امروا** فاحدث وخرج فالماحوم امام لتعينه لذلك كما في
الخلافه اذا لم يصلح الامامة لها الا واحد لزمه قبولها وان كان خلفه من لا يصلح للامامة قيل
تفسد صلاة المقتدي ولو كان امامه وقيل صلاتها لانه لما تعين فكانه استخلفه وهو قول
زفر والاصح ان صلاة الامام لا تفسد لان الامامة انتقلت عنه من غير صبغة وعلي هذا مسافر
ومقيم يقضيان فائيه والمسافر هو الامام فاحدث لا يصير المقيم اماما له وان كان خلفه جماعة
لا يتعين احدهم لا يتقدم الامام او القوم او سلمه فيقتدوا به • ولو استخلف الامام رجلين
او هو رجلان والقوم رجلين او بعضهم رجلا فسدت صلوة الكل في الاصل وفي النواذر صلاة الطاعة
الاكثر جازية فان خرج الامام قبل تعيين الخليفة فسدت صلوة القوم والامام المحدث على امامته
ما لم يخرج عن المسجد او يقوم خليفه مقامه او يستخلف القوم غيره او يتقدم بنفسه حتى صح الاقتدا
به ولو تاخر الامام لم يستخلف فليت في مكانه لينظر من يصلح فقبل ان يستخلف كبر رجل من وسط
الصف للخلافة وتقدم فصلاة من كان امامه فاسد ومن خلفه جازية وكذا لو استخلف الامام
رجلا من وسط الصف فخرج الامام قبل ان يقوم خليفته مكانه تفسد صلاة من امامه التقريبا
كتبها من اصول مختلفة صلاة الليل ان ست صليت بتكبير وكنتين وان ست اربع وان ست
ست وان ست ثمانية ويكره ان يزيد عليه فانه صلى الله عليه وسلم كان يصل بالليل ركعتين واربع
وستا وثمانية ولم يرو انه صلى بتكبير اكثر من ذلك وما بعد الغروب في حكم الليل ولكن الافضل
هو التمسك والتمسك ما كان بعد النوم وفي صلاة النهار ركعتان او اربع ويكره ان يزيد عليه
لانه صلى الله عليه وسلم ما كان يزيد في النهار على الاربعة والافضل عند الشافعي مثني مثني بالليل
والنهار الحديث صلاة الليل والنهار مثني مثني وعند ابي حنيفة اربع بالليل والنهار لانه صلى الله
عليه وسلم كان يصلي اربع بالليل والنهار وعند ما مثني مثني بالليل الحديث صلاة الليل مثني مثني
واربع بالنهار واشتهر حديث الاربعة قبل الظهر والعصر **باب صلاة الجمعة**
الجمعة شرط لزومها ستة في نفس المصلي وستة في غير نفسه • اما التي في نفسه الحرية
والذكور والاقامة والصحّة وسلامة الرجلين والبصر • وقال اذا وجد الاعمي قايما الزم له لانه قد
هو غير قادر بنفسه كالزمن اذا وجد من يحال في الشافعي وفي الحنفية اذا وجد

سجدة
السجدة
سجدة
رجلا وبعضهم

نسخة
ما يكون

سجدة
لزم الجمعة

من جملة فعلي الخلاف ذكر المحسن واختلف في الشيخ القائي قبل بلوغه وقبل هو كما لم يرض فان
 وجد المريض او القائي ما يركبه قبل هو على لا اختلاف الذي في الامم اذا وجد قايده او قبل هو
 كالزمن اذا وجد من جملة وقبل هو كما لو قد روي على المشي وهو الصحيح واختلف في المريض الصحيح
 ان كل مريض ينبغي حروجه صاعدا كحاف عليه الضرر من تلك الصعوبة كان ذلك عذرا له والا
 فلا واختلف في كون الامطار والتلوج والاحوال والبرد الشديد عذرا وقبل اشتد التاذي
 فهو عذرا ولا فلا والرواية عن ابي حنيفة ان المطر الشديد عذرا في التحلف عن الجمعة اذا اذا
 ذلك قال المحسن افاد هذه الرواية ان الجمعة والجماعات في ذلك سواء على ما ظنه البعض
 ان ذلك عذرا في التحلف عن الجماعة لا نفاسه وليس عذرا في التحلف عن الجمعة لا نفاسه كما
 انما يرضى وفي المساقعة عن ابي حنيفة لا احب التحلف عن الجماعة بعذر المطر والردع • وفي
 ادب القاضي جواز التحلف بعذر المطر وفي البستان خاف على نفسه المطر او على ثيابه النساء
 فلا بأس بالتحلف وفي التقاريق لا يستحب ترك المساجد في الامطار وغيرها قال محمد وانما
 الحديث رخصته • ذكر المحسن واختلف فيمن خاف ان حضر الجمعة يجلسه الغريم وليس عند
 ما يقضي به دينه بعد التحلف عنها وكذا قال الدقاق لو خاف ان حضر يظلم او يصيبه بلا آخر
 نفسه مياومة او يوم الجمعة لعل لا يكون ذلك عذرا ويجب عليه الجمعة وليس المستاجر منه
 كافي بالصلوات ثم ان بعدت المسافة الى الجامع خط من الاجر بحساب ذلك وان لم يتعد لم
 يحط • واختلف في جواز العذر قبل ان يذهب في الدهاب والرجوع اكثر النهار وقبل ثلثه وقا
 الدقاق وجماعة رقبه ثم اختلفوا في انه يعتبر في ذلك المدة من حين يخرج من العمل الى ان يرجع
 او يعتبر فيه الدهاب والرجوع دون الساعة التي يوذنها في الصلاة وذكر الدقاق ان ذلك
 يجهل الوجهين قال المحسن يعتبر الكل وان اوجه شهر او سنة لم يدخل في ذلك يوم الجمعة عند
 بعضهم ودخل عند آخرين والصحيح ان المرجح في ذلك الى العادة الغالبة • وفي مجالس الخواري
 لا يجزى للاجور حضور الجماعة الا باذن المستاجر ولا ينبغي له ان يطول القراءة فان اراد ان يقرأ
 سبع اسم ربك فليقرأ الاخلاص وباقي التيسير في الركوع والسجود ثلثا ثلثا **باب المسئلة**
 التي في غير نفسه فالمصير للجامع والسلطان والجماعة والخطبة والوقت والاطلاق حتى ان الوالي
 لو اعلق باب الحصن وجمع فيه نحره ولم ياذن للناس بالدخول لم يجز ان صلاحا في الجامع الا
 انه اعلق باب المقصورة ولم ياذن للناس اختلوا فيه وكذا الوجه في قصر نحره ولم يعلق

طلب
 كون الامطار
 والثلاوة
 عذرا

طلب

سم
 الى حين يرجع

طلب
 اعلق الوالي
 باب الحصن

الباب ولم ينج

الباب ولم ينج احدا الا انه لم يعلم الناس لذلك • وعن محمد بن قيس اذا نال امام جاز
 اجتماعه للجمعة على رجل وعنه لا يجوز الا بعد موت الخليفة **باب المصير** الجامع اقوا
 احدها الذي فيه عالم يرشد وسلطان يصف • والثاني انه يجتمع فيه مرافق الدين والدنيا
 والثالث انه شمس فيه كل يحترف بحرفته من سنة الى سنة من غير اشتغال بحرفة اخرى
 والرابع وهو قول القاضي انه الذي لو اجتمع اهله في اكبر مساجدهم لم يسهم واحدا الى الجامع
 والخامس انه الذي يسكن فيه عشرة الاف • والسادس قول الثوري والفضلي وهو ان يسبح
 مصر عند ذكرا الامصار المطلق كخمار او سمرقند حتى لا يجمع مكرهه ولا يذنبه ولا
 بالكثانية ولا بالتور • والسابع ان لا يظهر فيه نقصان بموت ميت ولا زيادة بولادة مولود
 والثامن لو قصد من عدوا مكنتهم دفعه من غير استعانة بغيرهم وعن ابي يوسف ان لا يسهم
 مسجد واحد فرع الخلافة بنا الامام لهم جامعا وعن ابن سريج مسجد من مساجد جماعتهم ولا يجزى
 بالجزيرة في قول ابي حنيفة وقال محمد يجمع وعن شاذل ارجوا جوارها بتردد وصغابيان
 المقرعات من اصول مختلفة • وعن ابي يوسف في الاملا الجمعة تجب على اهل السواد اذا
 كانوا في موضع لو غداوا شهدوا بالجمعة ثم امكنهم الرجوع الى منازلهم قبل ان يذهب الليل
 وعن محمد في حلة الاثر كذا اذا كانوا على فرسخ وعلى قول ابي حنيفة وهو طاهر الرواية
 كيف ما كان فلا جمعة عليه وان كان قريب من المصر • وفي شرح القاضي من كان بها كذا خارج
 المصر في موضع دينه وبين ابلية المصر فرجة من مزارع ومراعي وخود ذلك كالتدع بحار اجمعه
 على اهل ذلك الموضع وان كان المذايلهم وعين هذا مروى عن ابي حنيفة وابي يوسف • وفي
 التقاريق الاراض المنضلة بالمصر كالمصر وجوب السعي وجواز اقامتها هناك وهو على
 ما مر في العصر اذا بلغه المسافر • وعن محمد بن قيس اذا كان في الفرسخ وعن ابي يوسف في
 ثلث فراسخ وعنه مثليين وفي شرح القاضي عنه فرسخ او فرسخان وعنه من كان حتره داخل
 المصر فعليه الجمعة والا فلا وفي التقاريق عن البحري يجب في اربع وعنه المعلي اقل من ميل
 وفي شرح القاضي عن محمد كل موضع مصره الامام فهو مصر حتى لو بعث الى فرقة ما يبالا اقامة
 الحدود وانما من يصير مصر فاذا عزله وعاده يلحق بالقوي ذكر المحسن واختلف في
 الامام اذا مصر موصفا وقال جعلت مصر اقل يصير مصره ان صفوت القرية وقال
 اهلها فلو نفر الناس عنه بفرج او نائية ثم عادوا بغير اذن الامام قبل يصير مصره

طلب

طلب
 جبر الخلق على
 اهل السواد

طلب

وقيل لا وقبل لا غير مصره وانما الاعتبار بالشرايط واختلف في اهل مصر فقام الامام
ان يحجوا فقبل النبي بالحل لانه معصية وقيل لا يحجوا لان له ان يصير موضعاً فله ان يخرج
عن مصره واختلف في النهي عن اقامة الجمعة في القرى والاصح هو الاغصان ذلك لانه
موضع اجساد **ولا يحج** في مصر في موضعين او اكثر عند ابي حنيفة لا سميت جمعة
بجمعة الجماعات وهو احد الروايتين عن ابي يوسف وفي ثمانية يجوز في موضعين وفي ثالثة
يجوز في مواضع لانه قد تنبأ عدد الاطراف فيصير كما صار وهو قول محمد قال ابو سهل
وهذا روي عن ابي حنيفة نصاً وذكر بعد هذا لا يجوز في قول ابي يوسف الا السابقة منها
واختلف ان السابق باذا يعتبر قبل الافتتاح وقيل بالفرع وقيل بان جمعتا على توالي
ولم يعلم السابقة او جمعتهما ولم يعلم انها كانتا معا او على التوالي وعلم الحال في المسليين
ثم اشبهه بجري كل طائفة فيعمل على جريها فان لم يكن لها رأي لم يحرها الجمعة على قوله وقالوا
لا بد من الاربع بعد هذا **اختلفوا** في نيتها قبل ميوي السنة وقيل ظهر يومه وقيل اخر ظهر
عليه وهذا احسن قال الحسن واخيراً في ان يعلى اربعاً بنية السنة ثم
اختلفوا في قرأته قبل يتوا في كل ركعة الفاتحة والسورة وقيل لا يتوا السورة الا في الايام
وكذا اختلف في القراءة لو شك في صلاته الى ان يفيقها احتياطاً حتى يخرج عن العمل
الفرض بلا شك واختلف لوصلي الامام الجمعة في ان يسكن على باب المصر فامر من يصلي بهم الجمعة
في الجامع والصحيح انه يجوز في توليه واجمعوا ان صلاة العيد في موضعين في المصر جائز لان السنة
فيها ان يقيم خارج المصر ولا يمكن للضعف الخروج الا يخرج فجوز الاداء في موضعين دفعا للخروج
عنهم وفي شرح عتاب لا يستحسن في المصر **ذكر الحسن** واختلف في الفرض بعد الزوال يوم
الجمعة قبل الظهر وقبل الجمعة وقبل عند الجمعة وله ان يستقراً اذا الظهر وعند ما
الظهر كركن امر استقامه باد الجمعة وعن محمد الفرض ما يستقر عليه فعليه وذكر الطحاوي
الفرض هو الظهر عندهم وعند زفر الجمعة قال الحسن غير المعذور مكلف بشهود الجمعة
والمعذور بخيرينها وبين الظهر **اقال الجماعة** ثلثه سوى الامام وقال ابو يوسف اثنان
لان الجماعة من الاجتماع **قلت** لا اثنان اختصا باسم التثنية ولو كان بعضهم عبداً ومساو
جاء خلافاً للشيخ قال لا جمعة عليهم فلا تتقدم بهم كالصبيان والنسوان **قلنا** هو لا
يصلون للامامة فيها نصليون للجمعة بخلاف ما استشهدوا **اقال الجماعة** في غير الجمعة لا اثنان

مطلب

مطلب

نسخة
قام

وهو ان

وهو ان يكون مع الامام واحد سواء كان ذلك رجلاً او امرأة او صبياً ليقول ثم الجماعة شروط اثنان
الجماعة كالخطبة وعند ابي حنيفة شرط افتتاح كل ركعة تقديماً للصلاة وذلك بالتمسيد بالحن
وعند زفر الجماعة شرط الاداء ليعبر الناس قبل شروع الامام فيها ثم جمع وان تقربوا بعد
الشروع قبل التمسيد وكذلك وقال لا يجمع وان تقربوا بعد التمسيد جمع الا عند زفر **ذكر**
الحسن افتح والقوم حضور فلم يكبروا حتى جاؤا فخرجوا فكبروا ثم ذهب الاولون صحة الجمعة فان
كبروا بعد ذلك اختلفوا فيه فان افتح والقوم حضور فذهبوا ثم رجعوا واخرون فكبروا
قبل التمسيد في القراءة في قول زفر وقيل قراءته ثلاث ايات في قول ابي يوسف وقيل تمام الركوع في قول
محمد اختلفوا في العجم انه لا يجوز ذكره من ساعة عن محمد **وفي** السلم افتح والقوم حضور ثم كبروا
قبل قرأته انه في قول ابي حنيفة وقيل قراءته ثلاث في قول ابي يوسف وقيل تمام الركوع في قول محمد
جمعت الجمعة وان كبروا بعد لم يصح وفي التقاريق لو سجدوا بعد التمسيد ثم عادوا فافتتحوا من
الركوع جاز ذكر الحسن افتح والقوم محذورون ثم جاؤا متوضون واقتدوا به لا تقم الجمعة لان
لانهم لم تتفقد جماعة متاهبين لها **ولو** افتح والقوم على طلاق فاحدثوا ولم يتفروا حتى جا
اخرين واقتدوا **مريض** صلى الظهر في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال
محمد هو حسن وكذا الجماعة المرضي بخلاف المسجون والمسيجون فانه لا يباح لهم ذلك لان المرضي
عاجزون بخلاف المسجونين لانه ان كانوا ظلمه قدروا على ارضاء الحصر وان كانوا مطلوبين امكنهم
الاستغناء فكان عليهم حضور الجمعة وان لا يبارصوها بالجماعة **وفي** التقاريق يصلي المعذور
الظهر باذان واقامة وان كان لا يستحب الجماعة ذكر الحسن واختلف في المعذور لو اراد ان يصلي
الظهر قبل يومين بخيرها الى ان يفرغ الامام وقيل الى ان يعلم انه لا يدركها ان قصدها وقيل
التجيل والناخير في ذلك سواء الاول اسسه والمعدور يترك الجماعة لو اراد ان يصليها في
المنزل فهل ينظر فوف الجماعة بمجال الوحيين **والمعدور** لو صلى الظهر في المنزل هل يجب
عليه الجمعة اختلفوا في اختلاف زفر لا يجب في قول زفر والحسن خلاف ابي يوسف وذكر الطحاوي
في الاختلاف عن اصحابنا يجب واختلف في الذي يلزمهم الجمعة على احوالهم مأمورون بها ولكن
احضروا في تركها ام مأمورون بها بام محذورين بينها وبين الظهر ام غير مأمورين بها اصلاً
واختلف في العيد لو حضر الجامع وقت الجمعة مع مولاه او ابنته فقال عامتهم لا يجب عليه كالمرأة
والمسافر يحضران بخلاف المريض **وقال** الدقاق ومن تابعه حب واحلف في المعقوب بعضه

والصحيح انه بمنزلة المكاتب عند اي حنيفة ولا جماعة على المكاتب في قول البعض ويجب في ترك
الدقاق ذكره وليس على العبد حضور الجماعة والجمعة والعديد لان اذن له المولى بتركها
عليه ان ياذن لان المنافع بالاذن لا تنصرف لمصلحة العبد الا ترى انه لو حث في عينه فكيف بالماله
بذن المولى يجوز لانه لم يملكه الا بذن **•** ذكر السرخسي لو اذن له بالجمعة بغير بينا دالها
وبينا الظاهر ذكر المحسن فان دخل القروي المصر بحاجته وكان فيه وقت الجماعة اختلفوا فيه **•** قال
الدقاق والعامية يجب لان العزم بحاله وقت الجماعة بدليل ان المصري لو كان وقت الجماعة في القري
لم يجب عليه ذكر السرخسي فان ضلها فهو في ثوابها والذي لا يشغل له غير اقامتها **•** وسواء
النوازل قروي دخل مصر يوم الجمعة ان نوي مكنة يوم الجمعة لومته الجمعة والافلا وفي التقار
قروي دخل مصر لحاجة لم يجب عليه الجمعة مسافر يوم الجمعة اذا خرج من العراق قبل خروج وقت
الظهور عند اي حنيفة ومحمد الطلقه في السير وقيل اي قبل سماع النداء او حسب يسمع **•** وفي
السير لا يخرج من مصر في اخر الوقت قبل اداء الجمعة **•** قال الحلواني الاعتبار لوقت الاداء حتى
اذا كان لا يخرج من مصر قبل اداء الناس فيمن ان يلزمه شهود الجمعة **•** ذكر المحسن صلى الظهور
في منزله ثم توجه اليها ولم يودها الامام بعد الا انه لا يرجوا ادراكها بعد المسافة لم يبطل
ظهوره في قول اي حنيفة عند العراقيين وبطل في قول البطينين وهو الصحيح فان الحسن روي
عن اي حنيفة كذلك لانه توجه اليها وهي لم تغت بعد فان توجه اليها فلم يصل الامام بعد او غير
عدوا اختلفوا في بطلان ظهوره والصحيح انه لا يبطل ظهوره واختلفوا في توجه اليها والامام والناس
فيها الا انهم خرجوا قبل اتمامه لتأنيبه والصحيح انه يبطل ظهوره وقال في هذا كله لا يبطل الا ان
يدخل في الجمعة لانه امر ينقض الظهور حكما بواسطة اداء الجمعة **•** وعن اي حنيفة لا يبطل حتى
تتم الجمعة **•** وقال اسد لا يبطل وان اتمها ولا في حنيفة امر بالسوي اليها فمن ضرورته بطلان الظهور
لان الجمعة مع قيام الظهور لا يتصور ولا يلزم لو توجه اليها ومعلوم انه لا يدركها ان ظهره لا يبطل
لانه غير متوجه في الحقيقة وعن الحلواني لو لم يخرج من البيت وتكرارها قبل اذ كان البيت
واسعا فلم يتجاوز العتبة لا سطل وقيل اذا خطا خطوتين او ثلثا سطل وقيل تبطل اذا شئ في
العدو انما يبطل اذا كان الامام في الجمعة حين خرج هو من داره فلما انتهى اليه فزع ذكره عن
الحسن عند ما لا يبطل ما لم يتم الجمعة حتى لو تكلم قبل ان يتم لم يبطل وذكر في الاصل انه سطل ولم
يذكر خلافا ويجب ان يكون هذا على قول اي حنيفة فاما على قولها لا يبطل ما لم يتم ويجوز ان يكون

هذا قولهم

هذا قولهم فعلى ظاهر الرواية يكون اذا البعض عند ما كافيا لا يتعاضد الظاهر ذكر المحسن
وكذا الخلاف في المعذور لو صلى ثم توجه اليها الجمعة بمنا ان كان الامام من اهل مكة او الحليفة
مسافرا جمع وان كان امير المؤمنين فلا لانه لا يتبعه على الموسم خاصة والجمعة لا تجوز الا اماما في
ذلك المكان واهله **•** وقال لا جمعة بمسألة لانه قربة ولما لم يكن متمصرا في ايام الموسم لو نحو
شرايطه وكونه غير مصر فيها ايام الموسم لا يمنع كونه مصر في هذه الايام كاهلهم مدنيا
يشنون في اديها وفي الاخرى يصيغون فان ذلك لا يمنع من ان يكون كل واحد مصر في وقت
مقامهم بها كذا هذا وقيل يجوز في غير الموسم ايضا لانها مصر في نفسها وقيل يجوز لانها من نواحي
مكة فصار كغيرها وفيها فروي الحسن لو ترك الحليفة او والي العراق في المنازل التي في طريق
مكة في العسرة ونحوها جمع لها **•** **وقال جعفر** يعرفات ومزدلفة لانه ليس بها ائمة ولا
اسواق ولا ضياع **•** **خطب** خطبة اجزته لان عثمان سعد المبر **•** وقال المبر فارجع فترد
وصلى بهم ولم ينكر عليه احد **•** وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزيه الا بما يتعارفه الناس خطبة وعن اي
يوسف مثل قول اي حنيفة **•** وعن اي حنيفة لو عطس على المبر لم يجد لعطاسه اجزته عن الخطبة
وكذا لو سمع على الدحية يكتفي به وان لم يرد به التسمية وفي سائر الاسماء لا يكتفي به ما لم يرد به التسمية
في الثاني وفي شرح القاضي عن اي حنيفة ان لم يرد بالتسمية المذكورة لم يجز كالا يجوز الحمد
لعطاسه عن الخطبة **•** ذكر المحسن خطب لقوم فذهبوا وجا اخرون فصلى بهم بجوز خلافا
وان خطب وحده ثم حضرا القوم فمن محله لا يجوز وعن اي حنيفة يجوز ذكره ووعنه لا يجوز وفي
النظم يجوز خلافا وفي التقاريق يجوز ولم تحك خلافا **•** ذكر المحسن عن الكوفي خطب ولم يسمع
بحونه وقد اساق المحسن عتله ان يكون قوله اصحابنا ويحتمل ان يكون قوله اي حنيفة لان وجود
الدرك لا يتوقف على جهره وعند ما لا يجوز لان شهود الغير اذا كان شرط للصحة كلام كان سماعه شرطا
لصحة كعقد النكاح ذكره برك خطب والناس بام او صما جازت وفي الاحاسن خطب بحضور النساء
لم يجز ان ذكر وجد من ذكر المحسن خطب فانقض القوم ثم رجعوا بعد ساعة يجوز ان يصلي بهم من غير
اعادة خطبة وان اعاد كان احسن اذا كان قد تناول ذلك **•** وفي التقاريق عن اي يوسف
او رجوع غير الذين ذهبوا لم يجمع وفي ابيون خطب ثم رجع الى منزله فتوضا واغتسل ثم جا
فصله ثم جاوز ولو قد رجع او جامع فاعتسل استقبال الخطبة لان هذا ليس من عمل الصلوة ذكر
الحلواني اما الخطيب فيعتبر فيه على وجه الشرط ان يصلح للامامة في الجمعة **•**

مطل
خطبة
اجزته

سمعه
خلافا

سمعه
عرا الذين

العيد ما يتصل بها برأعي فيها الشرايط التي عدناها في الجمعة غير الخطبة
 وحسب على من عكس الجمعة كذا عن أبي حنيفة فهذا يدل على وجوبها وذكره عبيد بن جهم
 في يوم فالأول سنة والآخر فرضة أما فرضة الثاني لها جمعة وأما سميت عيد القسمية
 الرسول أيها عيد الأول واجب وأما يسمى سنة لأنه ثبتت جوبها بالسنة وقال أبو
 موسى البصري البصري أنها من كفاية وقال أبو حفص النسفي واجبة على الأعيان وقال
 أحمد بن أبي عبد الله الناصر لها سنة وفيما لو شهد الأول منها لا يلزمه الآخر لأن
 في شهود ما حرج ذكر الحسن دخل القروي المصنف هذا اليوم فعلى قول من لا يرى أن يشهد
 فيها أولي قبل تشهد الجمعة وقبل تشهد العيد ويحصرها القراءة فيها كذا جرت السنة والتكبير
 الزوائد ستة ثلثة في الركعة الأولى وثلثة في الثانية ويوالي بين القرائتين مروي عن ابن
 مسعود ربه أحدهما بنا وعن ابن عباس خمسة في الأولى وخمسة في الثانية ويوالي بين
 القراءة والتكبير وبه أخذ الشافعي وعمل الأئمة عليه طاعة للحاكم في موطنه بالتتابع جازم
 ذكره والكتبت بين كل تكبيرتين مختلف بكثر الزحام وقطعته وليس بينهما ذكر مسنون وقال
 الشافعي يقول لا اله الا الله والله أكبر والحمد لله وذكر بعد هذا يستحب المكث بينهما بمقدار
 ما يسبح ثلثا لأنه لو والي بينهما يختلط علي من تابعه والاختلاط يزول بهذا العذر • وب
 التقاريف عن الحسن يفصل بينهما بقدر ثلث تشبيحات ولا يقول شيئا واختلف في حال السجود
 قال أبو يوسف بعد البناء قال بعد التكبيرات وروي ركا من عن أبي حنيفة مثل
 قول أبي يوسف ذكره في باب العيد وذكر في أول الصلوة قول أبي حنيفة مع محمد قال لأن
 السجود عندهما تبع للقراءة وعندهما تبع للثنا قالوا ويتفرع عن هذا المسبوق ولوقام الي
 القضا يتعبد عندهما وعنده لا وكذا المقتدي لا يتعبد عندهما وعنده يتعبد أدركت
 الإمام حال ما يقرأ أكبر على أي نفسه ثلثا لأنه مسبوق فيها وأما يكبر لأنها واجبة كالاتماع
 فرجحناها لأنها تقوت أصلا والاستماع يقوت في البعض وإن أدركه في الركوع كبر على راء نفسه
 قايما إن كان رجوا الإدراك في الركوع وإن كان هذا اشتغالا بقضا ما سبق به قبل فروع الإمام
 ليل يقوت أصلا فيؤدي إلى مخالفة إمامه من كل وجه بأن أي إمامه وهو لم يأت بها وإن
 حتى أن يقوته الركوع يركب ليل يقوت الفريضة بسبب الواجب وباقيها في الركوع عند
 أي حنيفة ومحمد • وفي رفع اليدين كلام فإن رفع الإمام رأسه قبل أن يتم تأجيل الإمام وتزكها

سنة
والتكبيرات

لأنه في غير محله من وجه فلا يجوز تأخير المتابعة لأجلها بخلاف ما سبق لأنهم أمكنه الأداء
 في محله من كل وجه فجاء تأخير المتابعة وقال أبو يوسف لا يأتي بها في الركوع كالقنوت
 ولما إن الركوع له حكم القيام والتكبيرات تشككاً لتسببات بخلاف القنوت لأنه قرآن عند
 بعض الصحابة وبخلاف ما لو سأل الإمام عن التكبير فذكرها في الركوع أنه لا يأتي بها في الركوع
 لأنه قادر على اثباتها في القيام المحض ولا يعيد القراءة لأنه فرغ منها ويعيد الركوع لأنه لم يفرغ
 منه فإن ذكرها بعد الارتفاع منه مضي • أصل السعدي في هذا أن من قدم الموحرا وآخر
 المقدم ساهيا واجتهدا فإن كان لم يفرغ ما دخل فيه تقود وإن كان فرغ لا ولو ذكر التكبير
 عقبه الفاتحة كبر ويعيد الفاتحة لأنه لم يفرغ من القراءة لأن كمالا باتصال السورة وإن أدرك
 وقد كبر بعض التكبيرات تابعه فيما أدرك وقضى ما فات في الحال ثم يابع إمامه إن أدركه في الركوع
 وكثير التكبيرات والإمام بعد في الركوع قبل أن يأتي بالثنا لأنه سبق وقيل بالسجدة لأنه في محله
 وإن رفع الإمام رأسه قبل أن يشيع المدرك في التكبير تركها واتبع إمامه وإن أدركه بعد الرفع لم
 يكبر ولم يمضي لوسبق التكبيرتين وصالت غا واحدا فقال لا يقضي شيئا ولو سبق بثلثة فقال
 يقضي التكبير وإن أدرك الإمام في الركعة الثانية اتبعه في التكبير وقضى الأولى ويفعل في ما
 يفعل ابن مسعود في ثابته يقرأ ثم يكبر واللاحق يكبر على رأي الإمام لأنه كان خلفه الأتري أن
 الإمام لو لم يقعد في الأربع على رأس الركعتين ساهيا وفرغ فاللاحق لا يقعد والمسبوق يقعد
 ولو تلا الإمام آية السجدة وسجد لها وفرغ فاللاحق يسجد لها في ذلك الموضع والمسبوق يسجد
 ولو قمت الإمام في الركعة الأولى وهو يركب ذلك فاللاحق يقبت بعد الركوع والمسبوق يقبت
 قبله إذا كان يركب ذلك وإن أدركه في القعدة يلزمه صلاة العيد هذا قولنا • وعلى قول محمد
 لا يصير مدركا لصلوة العيد في الجمعة ولو صلى مع الإمام ركعة ثم تكلم فلا قضا عند أبي حنيفة
 كذا قال محمد وسكت قالوا فهذا يدل على أنها يقولان عليه القضا والاحم أن لا قضا بالاجماع
 وذكر السرخسي في بعض النوادر عليه قضا ركعتين في قولنا وفي جمع يستحب للإمام في عيد الفطر
 بعد دخول وقت الصلوة أن يوحرا الخروج قليلا ويحمله في الأضحية • بعد ارتفاع الشمس
 على قدر ربح أو ربحين في الزواله وينصرف في طريق آخر غير الذي خرج اليها وفي التقاريف بخلاف
 تكبير القنوت سنة في الأيضاح وأدعي الخطابي الإجماع فيه • وفي شرح بكر و أبي اليسر والبردو
 وأبي ذر وأباج وأبيه يبدأ من صلاة الفجر من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر وهو مذهب

سنة
العيد

ابن مسعود وبه اخذ ابو حنيفة قال الاصل في الادكار ترك الجهر الاما وقع عليه اتفاق الصحابة
 وذلك في ثمان صلوات وقال علي الصلاة العصر من ايام التشريق وبه اخذ صاحباه لان باي
 ما ليس عليه خير من ان يترك ما عليه والتكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله
 الحمد وهذا على الرجال المقيمين الاحرار في در المكثبات الموديات بالمجاعات المستحجة في الامسا
 دون اهل القرى والمسافرين وجاعات النساء المنقردين لان يدخلوا في جماعات الرجال في المعصر
 كبرواتها وقال علي كل من صلى المكتوبة لا ياتيها في المكتوبة وله الجهر بها من شعار الاسلام فيخص
 بالمعصر واهله كالجمعة وسيد المحرم بسجدة السهوان كانت عليه ثم بالتكبير ثم بالثنية فان بدت بالثنية
 سقطت عند السجدة ثان والتكبير ولو بدا بالتكبير لا يسقط السجدة ثان والمسبوق لا يتابع الامام
 في التكبير وفي الثنية ولو تابعه في التكبير لم يقطع صلاته لانه ذكره ولو لم يقطع لانه خطا
 في التكبير وعمر بن الخطاب لا يقطع التكبير لم يترك القوم لانهم مشروع في اثر الصلاة فلم
 يترك الامام من شرطه لكن متصل بالصلاة فيصحب متابعتها اذا اتى لها امامه ولو ترك الامام رفع
 اليدين والثناء والتسمية وتكبيرات الانتقال وتسيحات الركوع والسجود والتشهد من الصلوة
 على النبي والتسليم باي يده القوم ولم يمتري لو ترك الامام القنوت هل باي يده القوم ويبلغ ان باي
 يده وقد ذكرت هذا الواحد فصولي ثم ما يمنع التثاني الصلوة يمنع وصل التكبير بها وما لا فلا
فصل في صلاة التشريق من ايام التشريق فقصاها في ايام التشريق في تلك السنة كبر لقيام وفيها
 وفيها كبر لقيام فان قضاها بعد ايام التشريق او في ايام التشريق من السنة القابلة لم يكبرها
 سقطت خروج وفيها كبر لقيام قال مساجنا التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسر الا بازا
 العدو والصوص ثم قاس البعض على هذا الحريق والمخاوف كلها وفي عهد الاصحى كبر جهرا في
 طريق المصلي ثم يقطعها كما هي الحسنة وفي رواية حتى يفتح الامام وفي القطر روي ابو يوسف
 عن ابي حنيفة لا يكبر جهرا وروي الحماوي خلافة وهو قولها **التعريف** الذي يصنع
 الناس ليس بقربة وهو خروجهم يوم عرفة الى الصلاة تشبها بآهل عرفة لان ذلك شرع مختصا
 بمكان ولا يصير قربة في غير الاثر من طواف حول مسجد نبوي كعبته تحشى عليه الكبر حتى
 لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم لا تشبه جاز وعنها لا يكبر لما روي بن عباس انه فعل ذلك
 لان ذلك اجتمعا لا تشبها واعتقاد ان ذلك قربة وفي القاري عن ابي يوسف يكبره ان
 يجتمع القوم فيعتزلون في موضع يعبدون الله فيه ويفزعون انفسهم لذلك وان كان معهم اهلهم

وتكبر جهرا بازا
 العدة للصوم في
 كل يوم من كل

باب غسل الميت

وتوا بعد غسل الميت واجب على الاحياء ثم اختلفوا
 لا يغسله وجب قال النجاشي لاجل الحدث لا نجاسة ثبتت بالموت وقال الجرجاني وغيره من
 العراقيين يجب بنجاسة الموت لا بسبب الحدث وقيل سنة مؤكدة وليس في حق الفاسد
 ان يغسل يديه والسنة في غسل الميت ان يجرد ويوضع على الخشخشة ويوضع على عورته خرقة من السرة
 اني ان قسر الركبة ويقدم الوضوء فرق صاحبنا بين هذا وبين الوضوء في غسل الجنب من وجه
 احدها ان الميت لا يغمض ولا يستشق والثاني لا يغسل يديه الى الرسغ والثالث
 لا يمسح براسه كذا روي عن محمد بن خلف الجلب فانه يمسح في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
 والرابع يغسل رجل الميت عند الوضوء ولم يذكر كماله في الاصل الاستنجاء وقد ذكره في صلاة الاسر
 فقال علي قوله اي يوسف لا يستنجي وعلى قولها يستنجي ثم يغسل راسه وشعره يخطه اوصابون
 اوطين او جود ذلك ثم يضع على شقه اليسرى ويصب الماء القراح الحار على شقه الايمن فيغسله
 حتى يفتيه ويرى ان الماء قد وصل الى الشق الذي الحق ثم يضع على شقه الايمن ويصب الماء
 الذي اعلى بالسدر على شقه اليسرى ويصب الماء الى الشق الذي الحق فان لم يكن السدر رفع الحرق
 فان لم يكن قبالا القراح ثم يغسل الفاسد فيسند الى نفسه فيمسح بطنه مسحا رديعا حتى
 لو سار منه شي مسح وغسله احد وعن ابي حنيفة يمسح قبل الفسار ثم يضع على شقه
 اليسرى فيغسله بالقراح حار وشي من الكافور حتى يفتيه ويرى ان الماء قد وصل الى الشق الذي
 يلى الخشخشة وروي بن سماعة عن محمد بن جعفر عورته بحرقه بعد ان يلف على يده خرقة ثم
 يشغفه بثوب او خرقة ولا بأس بان يجعل الحنوط مسك كذا روي في الاماني عن ابي حنيفة
 ويكره ان يكون في حنوط الرجل ورسا وزعفران ذكره في صلاة الاثر المنقولات في شرح بكر
 اكثر ما يكفن به الرجل ثلثة اثواب ازار ولقافة وقبض لانه عليه السلام كفن في ثلثة اثواب
 بيض ولا يعم لهذا او قيل يعم لان بن عمر كان يعم من هلك من اقربائه ويدين بعمه عليه كونه
 من قبل يمينه وفي موضع لم يذكر كمال النعيم وقد ذكره البعض واستحسنه البعض ويجعل الذئب
 على وجهه قال الحلواني والصحيح انه يعم ويضرب وادنى ما يكفن به ثوبان ازار ولقافة لقول
 اي بكر كنوني في ثوبي هذين والزيادة على الجنس في المرأة وعلى الثلث في الرجل من الاعتد او يكره
 النقصان عن ثوبين من الرجل وعن ثلثة من المرأة والخلق والجدي في الكفن سواء احدهما البيض
 واكثر ما يكفن به المرأة خمسة اثواب لقافة وازار ودرع وخمار وخرقة تربط فوق ثديها كذا امر

وسود الله صلى الله عليه وسلم في تكفين ابنته رقية وادنى ما تكفن به ثلثة ازاو ولقافة وخمار
 والمراصة كذلك والصغيرة نكف في ثوب وفي ثوبين افضل والمراهق كذلك والصغير يكفن في
 ثوب والثوبان اولي والسقط يلف في حرقته • وفي الثاني ولا ميتا لم يفسد وعن محمد بن يسلم
 وفي العيون يكفن ايضا ذكر كبري ويدير في ملفوف خرقه وعن محمد بن اسمعيل حلقها هذا الذي ذكرنا بيان
 الستة والكفاية واما بيان الضرورة ان يكفن فيها يوجد ذكر الخصاص والاكتفا يكفن الكفاية
 عند قلة المال وكثرة العيال توسعة عليهم احسن والمختار كفن المثل • وعن بصري كفن
 المثل ينظر الي الرجل ما ذاب لم يدر اذ اخرج الي العيد او الجمعة او الولاية او السوق والى المرأة
 ما ذاب لم يدر اذ اخرجت الي زيارت ايها واذا راها ابوها ما ذاب لم يدر ويقيم بين يديه وعن
 الهندواني ينظر ما يلبسه الانسان في الغالب فيكون مثل ذلك الثوب كنفاله ويجعل كنفاته
 وسريع وراي يعطو بالمحجر واحدا او ثلثا او خمسا به ورد الاثر ثم يسط اللقافة وهي
 تستر من القرن الى القدم ثم يسط عليها الازار وهو يستر كذلك فيمحص الميت ويوضع على
 الازار او بعد ما وضع عليه قميص ثم يعطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة
 كذلك • واما المرأة تلبس الدرع اولا ويجعل شعرها صفرتين ويوضع على صدرها فوق الدرع
 ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يعطف الازار ثم اللقافة ثم الحرقه • وعن محمد بن اسمعيل في الطبر والمصفر
 والبيض افضل **مخرج** الايمن المقدم من الجنابة على يمينك ثم الايمن المؤخر ثم اليسار المقدم
 ثم اليسار المؤخر كذا روي عن بن مسعود • وفي الحديث من حال الجنابة من جوابها الاربعه عشر
 له مفردة حتما وينبغي ان يحل من كل جانب عشر خطوات • جاني الحديث من حال الجنابة اربعين
 خطوة كغرت له اربعين كبرية فصارت ان يحلها اربعة نيت اولون هكذا ويسرع بها وذلك دون الجنب
 به ورد الخبر والمشي خلفه افضل لانه يشاهد الميت فكان الرفع في الوعظ وان مشى امامه كان وسعا
 فسر البقالي ما لم يتباعد عنه • ويكره ان يتقدم الكل عليها وفي موضع لا يمسي بميت وشمالها وفي
 الكفاية يكره مشيعا رفع الصوت المذكور والقراءة لانه فعال كتابي ويكره في نفسه وفي السر
 التشبه بالكافر فيها لئلا يسهل عليه مكره **احسن مواقف الامام من الميت** احدا
 صوره وروي الحسن عن ابي حنيفة من الرجل يحدا راسه واخر امرأه حدا وسطه وروي بالعكر
ولنا انه عليه الصلاة والسلام صلى على امرأة فقام حدا صدرها وكذا على رجلان الصدر
 محل الايمان فيستقبل ذكر كبري لو اجتمعت الجنائز فله ان يصلي على الكل دفعة وان شاعلي على كل واحدة

علي حده فان اختار الاول ان شاع وضعه من صفا واحدا وان شاع وضعه من واحد بعد واحد فابها
 فكل كان حسنا وعن ابي حنيفة ان وضعه من واحد بعد واحد كان احسن وكذا لو كانت لسا فان كانت رجلا
 ونساء وضع الرجل ما يلي الامام والنساء خلفهم فان كانت حلقه علام وامراه وضع اللقافة ما يلي الامام
 وفي المنتقاع ان يوصف بالعكر فان كانت حلقه حرقه وصنع الحرقه ما يلي الامام فان كانت عبد
 وامراه وضع العبد ما يلي الامام وان كانا حرقه من باليمين يوضع افضلها واسمها ما يلي الامام
 فان كانت رجل وخشي وامراه وضع الرجل ما يلي الامام والخشي خلفه والمرأه خلف الخشي كما في صلواته
 خلفه حال حيوتهم • والصلاة على الجنائز في الجنائز والدارسوا في القمار يوقا لو كانوا سبعه فثلاثة
 ثلثة صفوف يتقدم الواحد خلفه ثلثة وخلفه رجلان وخلفها رجل واحد من صلي عليه ثلثة
 صفوف غفرله • افضل الصفوف اخرها والنساء اذا اتفردت قامت في ثوب وسطه
 وقال الشافعي يصلي من مفردات فان صلي من بعض الرجال فله ان يجزيه ذلك ذكر الخلو اني لا رقا
 فيه **صلاة الجنائز** اربع تكبيرات يثنى الله في التكبير الاول ويصلي على النبي في الثانية
 ويستغفر للميت وامواته المسلمين في الثالثة ويسلم تسليمتين بعد الرابعة وهو لما تورد
 كان الميت صديقا فن ابي حنيفة يقول بعد الثالثة اللهم اجعله لنا فرحا واجعله لنا اجرا
 وذخرا ولا يستغفر لانه لا ذنب له • وفي المنتقاع ان يحنف ليرفع صوته بالتسليم كما يرفع
 في غير من الصلوات ذكر الخلو اي والظاهر من النجاسة للثوب والبدن والمكان شرط في حق الميت
 والميت وكذا استراة العرق والاستغفار والنية وتقصد بكل مكان تقصد به سائر الصلوات
 الا المحاداه وروية المايه وفي فوايد الزاهد والنهر والبعد لا يمنع الاقتداء • وفي شرح
 ابي ذر البعد يمنع كبر على جنازة فاني ما جري فوضعت معها ففرغ من الاولى وان كبر الثانية
 او الثالثة بنويهما فهو الاولى وان نوي الثانية عن الثانية ويبعد الاولى لانه قطع **صلاة**
 شرح المنتقاع لا ينبغي لمن صلى على الجنابة ان يرجع الامام واهل الجنابة حتى تدفن **صلاة**
 على جنازة ركبانا او ففود القياس ان يجزيه لانه ذكر مفرد كسجد الثلاثة ولهذا الرخاذه
 امرأة رجلا لا تقصد صلواته ولو تفقه فيها لا يفتقر شرطه • وفي الاستحسان لا يجزئهم لانه
 صلاة بشرط لها ما بشرط للصلوة وان كانا لولي مريض يصلي قاعدا والناس خلفه قيام خاز
 خلاف محمد • لا بأس بالاذن في صلاة الجنابة وفي شحة بالاذن فالمراد من الاذن اذن المولى
 غير بالصلوة لانه حقه فلك الحال • والمراد من الاذن الاعلام بالصلوة ليحضر والحديث

اذا مات احدكم فاذنوني بالصلوة قال المحدث اني معنى قوله لا بأس بالاذن يعني الجيران
 واصدقائه فاما ان كان يدا في السوق فلا لانه عادة الحاصلية الا ان يكون الميت عالما او
 زاهدا قال الحلواني وانما ورد هذا المسئلة لان البعض كرهوا ذلك لانه اعلام بالمصيبة
 واما النداء في الاسواق على وجه الشهرة فيذكره لانه بدعة وقيلا لا بأس **صبي** يعني مع
 ابويه او احداهما مات لا يصلي عليه لانه يتبع لهما الا ان يسلم وهو يعقل او يسلم احد ابويه وكذا
 لو خرج احدهما ولا ثم العبي او خرج احدهما من جانب والصبي من جانب في وقت ثم مات وان لم
 يسب معه احدهما صلى عليه تبع العلم في يديه او للدار وفي موضع لو سبي معه جده او جده
 صلى عليه وفي السير انما يصير الصبي مسلما بقسمة الامام الغياي في دار الحرب او علمه
 مؤسلا او لا اخرج النبا اذا لم يكن معه احد الابوين حتى لو كان معه عبدا واحدا وصفا ثم ما
 او قتل وهو لم يحكم باسلام ابنه فان سبي مع ابيه ثم اخرج النبا قبل ابيه لم يحكم باسلام
 لانه اخرج وابوه في مبيعة المسلمين وكذا لو قتل ابوه او هرب ثم اخرج ابنه لانه حصل في مبيعتنا
 كافرا فلا يتحول مسلما ما لم يصف الاسلام ولو اسلم ولو اسلم المستامن في دارنا ثم اسر ابنه
 كان مسلما تبعا لابي لانه منعه الجيوش كمنعه الدار لان يموت ابوه ثم اسر فان كان القتال في
 دارنا فاسرا الصبي او لا صار مسلما لان ينفسر لاحد صار والمجربين لم لا يتغير ذلك الحكم باسرا
 الابوين وفي التقاريق عن محمد بن بشر في رقيقا صفارا في دار الحرب فموت بعضهم لم يصلي
 عليه **الحجاب** هو السنة دون الشق خلا قال الشافعي هو اجمع بتواتر اهل المدينة
وكتا الحديث الحمد لنا والشق لغيرنا الا اذا كانت الارض رجوة وفي التهذيب الخلاف
 بالعكر وعن الفضل جواز اتخاذ التابوت لو حاوة الارض حتى قالوا اتخذ تابوتا من حديد
 لا بأس كذا السنة ان يبرش فيه التراب وان تطحن العليا ما يلي الميت ويجعل على يمينه وشماله
 اللبن الخفيف ليصير كالحد وقيل وضع الميت في التابوت في بلادنا افضل احترازا عن المضاد
 قال الحلواني السنة في الجفن ان يجفوا الى السوة والحمد ان يجفوا من جانب القبلة ذكر
 الحلواني ان يجفوا تحت سكة القبر يسرى قبر المرأة بثوب حتى يجعل اللبن على الجسد لان الستر يليق
 بالمرأة دون الرجال كان نعش يستحب اللبن والعصب على الجسد لما روي انه جعل على قبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اللبن والعصب ويكره ان يجعل عليه رفوف خشب لان هذا موضع يلقى
 فيها ما كان اسرع اليه لئلا كان افضل وكذا يكره ان يجعل عليه الاجر لو جمعين احدهما انه لا يحق

هذا الموضع

وهذا موضع يلقى ولان هذا شيء مسته النار لئلا ينفى عنه تقا ولا ذكر القاصي هذا اذا كان حول الميت
 وان كان فوقه لا يكره لانه يكون عصية من السبع وهذا كما اعتادوا التسميم باللبن صيانا عن النش
 وروا ذلك حسنا **السنة** في القبر ان يسمن موتعا من الارض فله شبر واكثر قليلا
 لان قبر الرسول صلى الله عليه وسلم مسمن فان خاف ذهاب الرخا فلا بأس برش لما عليه فارحاف
 مع ذلك فلا بأس بوضع حجر او اجر فان اخرج الى الكفاية حتى لا يذهب الاثر فلا بأس به وفي الاثار
 ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كان يقال ارفعوا القبر حتى يعرف انه قبر وفي شرح المستفان
 المسخى بذلك نصب علمه على الميت ونصب قدر شبر كروي وفي شرح بكر يكره تخصيص القبر
 لانه عليه السلام به عن تخصيصه وتطينته والبناء عليها وفي رواية وان يكتب عليها وفي شرح المستفان
 عن ابي يوسف يكره ان يكتب عليه او يبنى عليه لانه من لفوف او من البناء زيادة احكام وكره التطين
 والتخصيص لانه من الزخارف والاحكام ولا يناسب هذه الحالة وفي الايضاح عن ابي حنيفة يكره
 ان يعلم بعلامة وفي المستفان عن محمد يكره ان يجعل عنده مسجد او عمارة وفي الشافعي صلى على ميت
 قبل ان يغسل يغسل وتعاد الصلوة فان كان قد دفن لم يبرش ويعود الى الجواز وفي الايضاح عن
 محمد بن بشر ما لم يهيلوا عليه التراب فان اها لولم يبرش ويعاد وفي الاستحسان يعود الى الجواز
 وفي الشافعي دفن بعد الغسل قبل الصلاة يصلي عليه عند القبر ما لم يترق ويعرف هذا باختلاف
 صلاة الارض ورخاوته ونزله وجراها وبرودته وبسهر الميت وهذا لانه وقال ابو يوسف
 في الاملا ومحمد بن النواذر يصلي في ثلثة ايام استحسانا لانه الى ثلثة لا يترق ولا يتفسخ ولا ينقطع
 قالوا هذا قول ابي حنيفة فان شك في التمرق لم يصلي وفي النواذر دفن قبل ان يغسل ويصلي
 صلى على قبره وفي التهذيب دفن من غير كفن هذا يبرش فيه وجهان وفي النواذر غسل وكفن ثم
 علم انه تركه عضو منه لم يغسل بزع الكفن وغسل ذلك وان علم انه بقي منه اصبع كفن محمد كذا ذلك
 وعند ابي يوسف لا يترق لان الكفن قد صح وتحتال انه قد غسل ثم جف فلا يترق ما شكك
 وفي الكفاية عن ابي حنيفة لا يصلي على ميت بين القبور كما في سائر الصلوات لان عليا بن عباس كرهه
 وفي التقاريق يكره الصلاة على القبر واليه وقيل ان كان اوله مادفن فيه وهو حطيم لم يكن
 وفي الجامع الاصغر الصلوة في المقبر والقبور وروا المصلي لا يكره فان كان امامه وبين القبر وبينه
 ما لو كان خارجا لم يطلق المرورين يدي المصلي فهو مكروه وان كان يطلق فلا يكره وفي شرح بكر يكره
 ان يكون قبلة المسجد الى قبر او حامي او يخرج اذا لم يكن بين القبلة والحام حابط او غير كايكره ان

بسمه
أرضها

بسمه
لم يلق

مطل

يصلى وقدمه عذره فان كان منها حايط لم يكره كذا في خبر النبي صلى الله عليه وسلم وعن
 ابي حنيفة لو صلى في موضعين جها الى هذه المواضع لم يكره لان بيته لا يستحق ما يستحقه المسجد من
 الاضطرار **باب** قوله في مسلم فانه يغسله ويغسله ويدفنه كذا امر على لكن
 لا يرعى سنة الغسل والكفن والحد والادخال في القبر والوضع فيه بالغيسل غسل الثوب
 الخمر ويلف في ثوب ويجفر له حنيفة ويلقى فيها وفي السير لو كان هناك من يقوم بذلك
 من اقر به الكفره فالأولى للمسلم ان يدع ذلك لغيره ولكن يتبع الجنازة ان شاء الا اذا كان مع الجنازة
 كفار فينبغي ان يمتنع من اكله او امام الجنازة ليكون معتزلا عنهم وذكر الشهيد فان لم يكن له
 ولي مسلم دفع الى اهل الذمة يصنفون به ما يصنفون بموتاهم وقول محمد وله ولي مسلم بعض
 الناس عابوا عليه حيث اثبت الولاية بين الكافر والمسلم والله تعالى يغي ذلك بقوله لا تتخذوا اليهود
 والنصارى اولياء والجواب عنه اراد محمد بالولاية القرابة وفي العيون يستحب ان يدفن
 حيث مات او قارب مقابر اولئك القوم وان نقل ميلا او ميلا او نحو فلا بأس وان نقل من بلد
 الى بلد فلا اثم فيه لان يوسف مات بارض مصر فخلى الى ارض الشام وفي التفاريق لو مات في
 السفينة قبل ان ياتي حنيفة بطرح في الماء وعند ابي يوسف يشد على رجله شئ مثل الحجر حتى يمشي
 الى الارض ليكون بمنزلة الدفن كيلا يكون طعمه لتساعف تقطع له ليعمل في الارض وفي موضع لو
 مات في الماء ولا يتقدرون الصلاة عليه كبره **باب** **القتل**
 قتل المسلم في قتال اهل الحرب او البغي اي شئ قتل فهو شهيد لا يفسد لكن في رواية الحسن عن ابي
 حنيفة يشترط ان يقتل بفعل هو مباشرة من العدو ولا بسبب وفي قول محمد يشترط ان يقتل
 بفعل بسبب اهلهم مباشرة كان او نسبيا وفي قول ابي يوسف يشترط ان يقتل بشئ هو من عمل
 الحرب لسبب اهلهم او لا حتى لو حصل القتل بسيف او رمح او سهم او عصا او مخنوق او قدافة
 او سوق الدواب على المسلمين والسايقون راكبوها او هدم حايط عليهم بايديهم ونحو ذلك
 لم يغسلوا وهذا مباشرة فاما او ركضوا دوابهم وابسوا عليها او بعروا دواب المسلمين
 راكبوها او رموا بنار في سعة من حتى احرقوا بها ففيها وفي مثلها يغسل في رواية الحسن لا يغسل
 بسبب وعند ما لا يغسل لانه سبب اهلهم وهو من عمل الحرب ولو قترت دواب المسلمين من رايا
 الكفار او من طوطهم فالقتل واهلكتهم او كانوا يفتقون حوايط الكفار فانهارت عليهم او
 سقطوا من حوايط الكفار او دفنوا منهم في الحفر او ركضوا الى العدو وقترت دوابهم

طلب

طلب

سبحه
 حتى رمت

سبحه
 او وقفوا

واهلكتهم

واهلكتهم او وقفوا اهلهم مشيا فقتلوا فهلكوا او كرمهم فرس بعض المسلمين او اصابهم سهم من
 سهامهم فانوا فقتلوا فقتلوا وفي مثلها يغسلون لانه غيبه منسوبة الى الكفار **باب** **القتل**
 لا يغسلون لانه من عمل الحرب والاصل فيه شهدا احده فانه عليه السلام امر بترك غسلهم ولم يكن
 كلمه قيل السيف قتلوا اهلها ولم يغسلوا عن دمهم مالا ولم ير مواتا فقتلوا في معانهم يلحق
 بهم وما لا فلا حتى لو قتل مدافعا عن نفسه او ماله او اهله او عن مسلم او دي لم يغسل وان
 قتل في قصاص ورحم او مات عن حداثته او قتل برأ وقيل وهو طالم كابر قوما فقتلوه او قتله
 سبع او حرا او بود او سقط من جبل او مات تحت هدم او عرق او حرق او غرق او قتل لانه لا يوصف
 لكونه مظلوما **باب** **القتل** في الشافي وفي جميع السفي في غسل المقتولين بالبغى والقطع
 روايتان وفي جميع برهان من قتل نفسه خطأ غسل وصلى عليه كذا ذكر في السير وفي الجامع
 الصغير على قولهما كذلك **باب** **القتل** وقال ابو يوسف لا يغسل ولم يعد القتل بسلح قال الخوازي
 الصحيح عندي انه يغسل وقال السعدي عكسه وقال السرخسي ما اشار محمد في حق من
 اخطأ دليلا على انه لا يغسل وفي الروضة قتل نفسه من وجع يغسل وفي التفاريق يغسل على من
 قتل نفسه خلافا لابي يوسف وفي البستان من قتل نفسه عدا قيل هو في النار ابدا وقيل
 هو على مشية الله تعالى وكذا حكم الذي قتل غيب **باب** **القتل** وفي جمع الناطق قاتل نفسه اعظم اثم من
 قاتل غيره وفي النواز عن ابي حنيفة قتل البغي في الحرب لم يغسل وبعد انقضاء الحرب
 يغسل قال ابوالدلت وكذا لو قتل بالقطع قال الشهيد ومشاخنا جعلوا حكم المقتولين بالمعصية
 على هذا التفصيل وفي رواية عن ابي حنيفة لم يغسل بعد انقضاء الحرب ايضا وفي العارفين
 يغسل اذا مات حنف انقد وقيل خلافا وبعد انقضاء الحرب روايتان ولم يجرى حكم المقتول
 بالسياسة ويغيب ان يغسل ويصل عليه لانه ليس بحارب وقد ذكرت هذا الواحدة فصولي
 وقيل في المضر ظلمها بسلح وعلم قاتله لم يغسل اكثر ما في الباب وجب القصاص لكن القصاص
 جزا الفعل لا بدل المحل وان لم يعلم قاتله او علم لكن قتله بغير سلح غسل لانه استوجب عن
 نفسه بدلا دينا وما يقتنع به في قضا دينه وهو الدية وما لا يثبت فهو بمنزلة السلح وعند
 ابي حنيفة لا واختلف على قوله في الحدود والدي لا يحرق والارثاث ان يمرض المجروح فيصيبه
 من راحه الدنيا ويخف اثر الظلم فاذا اخف بطلت المقايسة بشهادة احد وكذا لو قام من مكانه
 او اكل او شرب او نام لان شهده احد ما نوا عايشا والكا سريه ورعيلهم فلم يشربوا خوفا

من نقصان الشهادة وان حمل من المعركة فأت على ايدي الرجال غسل لانه يحمل انه مات
بشيء اصابه في الحرب بخلاف القضا من حيث لا يسقط عن الخارج وان احتمل الهلاك بسبب النقل
وكذا لو حمل لمخوض ولتد اوي فأت غسل ولو حمل او جر برجله ببل ماء الخيل لم يغسل
وعن ابي يوسف لو مضى عليه في المعركة وقتل صلاه كما مل وهو بمكانه ثم مات غسل وفي السير
لو مضى عليه يوم اول ليلة ثم مات غسل وان كان اقل لم يغسل وفي المتقاع عن ابي يوسف
لو مكث يوما او اكثر ثم مات والغوم في القتال على عالم وكلهم وهو يغسل ولا يقو شهيد
الا ترى انه لو كان يقابل يومه كله ثم خرميتا في اخراتها ومن جراحة اصابته في اول النهار
ليس شهيد وعنه لو صلى مكانه او تكلم او اذ خيمة غسل وذكر من سماعة في النواذر انما
الكلام مبطل للشهادة وفي الشافي وجد في المعركة ميت ليس به اثر جرح غسل لانه
لم يوجد ما يدل على القتال حتى لو خرج الدم من عينه او اذنه لم يغسل لانه لا يخرج منها غير
افه وان جرح من انفه او دبره او قبله او ذكره غسل وان جرح من فم او كان نزول من الراس
وهو صافي لم يغسل وان كان مرتقيا وهو علق غسل لانه يصعد بغير افه **باب في جرح**
الجرح ثم مات غسل عند ابي يوسف وعند محمد لا قيل هذا اذا اوصى امر ديني وفي دنياه
غسل بالاجماع وقيل لا خلاف بينهما والوصية في الدين لا تنطلي الشهادة وفي الدنيا وي
تطلى **باب** استشهد غسل وقال لا لان حكم الجنابة ليسقط بالموت وله
خطئة قتلا جنبا فغسلته الملائكة وعسلهم للتعليم وصاروا لو كان على يد نجاسة انه
لا يسقط غسلها وكذا الحايض والنفساء اذا طهرتا ثم قتلتا وقيل الطهر في فيه روايتان
عنه واقفتا الولات يوما او يومين ثم قتلت لم تغسل **باب** استشهد غسل لانه غير
مستشهد لنفسه وماله وقال لا لكانا لتابع **باب** في شهيد في ثيابه الذي عليه الخدوش
زملوم بثيابه ودمائهم تكن يترع عنه السلاح والخف والبر والحسو والقلنسوة وما لا
يصح لكفن لانه عليه السلام نزع من قتال احد عن الاشيا ويريدون وينقصون انما ما
لكنهم ويخطونه ان شئوا كما في سائر المولى **باب** في حكم المسجد
جعل بيته مسجد احتجته سرداب او فوقه بيته وعزل بابه الى الطريق لم يصير مسجدا لانه لم
يخلصه تعالى ولو كان السرداب لمصالح المسجد فتح كان في مسجد بيت المقدس وعن ابي
يوسف اذا كان يكون الاسفل مسجدا والاعلى ملكا لان الاسفل اصله ولم يجز بالعكس وعن محمد

ليس شهيد

حيرواي

حين راي ضيقا الري جوز ذلك كله وفي المتقاع عن ابي يوسف فيمن له علو وسفله لا خير
لجعله مسجدا جاز وليس له الرجوع فان الغد ما فعل صاحب السفلى ان يبنيه ثم يبنيه عليه المسجد
وكذا لو جعل صاحب السفلى مسجدا وفي شرح الطحاوي عن بعضهم ان كان العلوي مسجدا
مسجدا او السفلي حوائث موقوفة على المسجد او بالقلب لا بأس به لان الكل ينقطع عن حقوق
العباد ولم يجز لابي مسجد في ارض وقف قيل ينقض وقيل لا ذكر المحسن واختلاف في اتحاد المسجدين
وتحت محوض العامة على قوله من لا يجوز اتحاد العلوي مسجدا ولم يجزه بعضهم قياسا على الحوض
الخاص وجوزه بعضهم كما لو حفر في المسجد بئر الاستفا والصحيح عندي انه يجوز ذلك لانه
ان سيقوا اتحاد المسجدين فهو مسجد وان سيقوا اتحاد الحوض والمسجد مستفاد واختلاف ايضا في
المسجد تحته سرب او فوقه حائث وذلك وقف على المسجد وذكر ابو الليث ان اتحاد في
الابتداء هكذا صح المسجد والوقف وان احدث الحائث او السرب فهو باطل والصحيح انه لا يصح
ذلك محال واختلاف ايضا في اتحاد مسجد فوق حوض او ضرب او في ناحية من قارعه الطريق
لا يتقرر بذلك احد والصحيح انه لا بأس به وان كان لا يصير مسجدا على الحقيقة وفي نوادر من رستم
اخرج مسجد امره لاصنع الخدوع عليه الا ان حرقه والخدوع عليه وفي الزادات جعل
داره مسجدا في الحرم ان كان يخرج من ثلاث جاز وان لم يخرج فان اجازت التورثه ذلك جاز
لانه خلص لله تعالى وان لم يجز لا يصير مسجدا لانه لم يخلص وكذا لو جعل داره مسجدا ثم استحق
شي منه جعل وسط داره مسجدا واذن للناس في الصلاة فيه ان شرط معه الطريق فقال
بطريقه صار مسجدا وان لم يشترط فذلك ويدخل الطريق في الاجازة وعند ابي حنيفة لا يصير
لانه لم يفرزه حيث اتى الطريق لنفسه الا اذا جعل كلها مسجدا واذن للناس بالصلوة فيها فصلوا
بجماعه باذان واقامة وفي شروط طهيرا الدين طاهر الذهب عنده ان يكفي الصلوة فيه سوا
منه او من غير جماعه او بلا جماعة وعند محمد ان يصلي فيه لانا استقرار المجلس متقدرا فاكنتي
باقول المجلس وابو يوسف لا يشترط شيئا من ذلك لانه ازاله ملك لا تاك مكانا كالمقوك وكذا
الخلاص لو جعل داره مصلي للعباد والجماعة وليس على من المسألة انه لو خرب ما حول
المسجد ولم يبق احد يصلي فيه لم يعد الى محله ان كان حاصلا الى داره ان كاميته عند ابي يوسف
وعند محمد يعود اعتبارا بالبقاء لا بتد اقال محمد واعتبارا بما لو بسط حصى او حشيشا ثم
وقع الاستقناعه فانه يعود الى ملكه وفي التقارب لا رجوع في البواري بخلاف الحباب

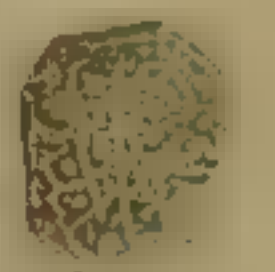
وفي القناديل تعلقاتها وابتان ولا يرجع في الحمل ولو جعله مسجد بشرط ان لا يصلي فيه يصير
مسجدا عند ابي يوسف خلافا واطلق هلال لوبي بشرط ان يصلي البعض دون البعض لا يراعي
شرطه وفي الاجناس وكذا لو جعله لاهل هذه المحلة خاصة ولو جعله مسجد اعلى ان له ابطاله
يصير مسجد او لا يشبه هذا الوقت وفي وقف السعدي يصير وقفا ايضا عند ابي يوسف
خلافا وفي التفريق وفي المسجد يجوز عديم وكذا لو وقف على ان له بيعها وشري اخرى
بثمنها فتكون كالاولى جاز وعنده ابي يوسف يبطل الشرط وفي شرح الشهيد قبض المسجد عند
ابي حنيفة ومحمد بالتسليم الي المتولي او يصلي فيه جماعة وان صل فيه واحد لم يصح التسليم عند
محمد وفي شرح القاضي في كون التسليم الي المتولي قبضا اختلاف وكذا الاختلاف لو اخذ ارضه
مسجدا وفي العيون امر قوما ان يصلوا في ارضه جماعة اهدا لو امرهم مطلقا و اراد به الا
صار مسجدا وفي التفريق المذ ان يصلوا في ارضه صار مسجدا وان وقت باليوم او بالشهر
او بالسنة لا يصير لغير شرطه وهو الثابت واما الكلام فيما رواه المسجد للوقف عند ابي حنيفة
على وجهه في وجهه لا يلزم واشترط الثابت وسلم وهو ان يقف في صحة وفي وجهه يلزم
حتى لا يملك بيعه قبل الموت ولا يورث عنه بعد وهو ان يقف في حيوته ويوصي به بعد
وفاته او يقول وقفت في حيوتي وبعد موتي فيعتبر من جميع ماله كذا ذكر السرخسي وذكر
الاسحاقي يعتبر من ثلثه وذكر هلال للوقف ان ينقص وان لم ينقص حتى مات كان وقفا
ولورثته ان ينقصه ان لم يخرج من الثلث وان خرج فلا ينقص لهم وفي وجهه لا يلزم في ظاهر
الرواية وهو ان يقف في مرضه وروي الطحاوي انه كالوجه الثاني ذكر الناصحي للوقف
لا يصح على قول ابي حنيفة الا ان يخرج الورثة او يقضي به القاضي او يخرج الوقف مخرج اوصيه
وقالا الوقت لازم في صحة كان او في مرضه الا ان ابا يوسف يجوز في المشاع والمقسوم ولا يشتر
التسليم ولا التامد ويقول ذكر الوقت ذكر الثابت ومحمد بشرط التامد وهو ان يقول احرم
للفقر او عموم الشيوع والتسليم ومصر المعصية مدفن الواحد فيها والمان بزول الواحد من
المارة والبيت بالسكنى والطريق بالمروور والبير والحوض والسقاية بالاستسقاء وقبض
البيت الذي يتر له الحاج مكة والفراة بالنقر بالتسليم الي المتولي لان تزول هولا في وقت من
السنة فلا بد من كونه في يد من يعمره ليتمكن تزول فيه وفي الاجناس عن ابي حنيفة لو جعل
ارضه وقفا على المسجد لم يكن له ان يرجع وفي الزيادات عنه لو جعله دار مقبرة او طريقا

للعمامة لا يجوز

للعمامة لا يجوز بيعه واجارته واستغلاله وهل يورث عنه اذ مات فيه روايتان وفي النوادر
عنه يلزم وقف المقبر والطر يق دون ساير الاوقاف وفي وقف هلال يوما او شهرا او
سنة جاز موبدا لان الوقف الحلاق والطلاق والعناق فيبطل التوقيت ولو قال ارضي صدقة
موقوفة شهرا فاذا مضى الشهر فالوقف باطل ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فلان سنة
بعد موتي فهو كالموت فاذا مضت السنة عادت الي الورثة وكذا لو قال صدقة موقوفة بعد
موتي سنة فاذا مضت فهو باطل وصار كانه قال علمي للفقرا سنة ولو قال صدقة موقوفة
بعد موتي كان وقفا موبدا **قوله** بطريق الوصية لان الوقف بعد الموت وصية
وليس له ان يرجع في تناوبي الفضلي وفي روضة الناطقي وقف في مرضه على ان ليس له ان يرجع
قبل الوصية اذ كان مصافا الي ما بعد الموت مثل الرجوع والوقف في المرض وصية فلم لا يقبل
قال النذير وصية فانه لا يقبل فكذا الوقف **قوله** النذير يقدم على ساير الوصايا والموقوف
عليه خاص منهم قال اذا جعل مسجدا في مرضه ووصي لرجل ووصي ايضا بابواب الخير فان
الموصي له خاص بالمسجد فابواب الخير فاما ان للمسجد بابا فابواب الخير لا يقبل الرجوع فكذا هنا
وفي وقف هلال الوقف على نفسه عند ابي يوسف يجوز لان استثناء غلة الوقف للمعي جاز فكذا
لنفسه واختلاف في مخرج قوله محمد قبل لا يجوز على قوله لانه لما استثنى الغلة لنفسه لم يخرج
الوقف عن بيعه وقيل يجوز كما لو وقف على مديرة وام ولده لانه كالوقف على نفسه وكان الاستكاف
بجيز اشتراط اوقات لنفسه الاكل والخبز الوقف على نفسه لان الوقف خرج مخرج الفساد
فبطل بشرط الاكل وحل بعد خروج الوقف مخرج الصحة فصح هذا لو قال الامير اقلت
هذا الكافر فلن سلبه تقتله لا يستحق السلب ولو قال من قتله فله سلبه ثم قتله هو فله فله سلبه
وفي الاجناس عن ابي يوسف ولد الوقف ارضه على ان غلها له ما عاش جازا الوقت والشرط وان
لم يخرجها من بيع وكذا لو قال وقفت لله تعالى على ان غلها لي ما عشت ثم بعدي على ولدي
وولد ولدي وسلم ايدامات سلوا وفي الشروط وكذا لو شرط ان ينفق من غلها على
نفسه وولده وحشته ما عاش وفي النوازل عنه وكذا لو وقف على الفقرا بشرط فيه ان يوكل
بكل مادام حيا فان مات كان لولده مثل ذلك وكذا الولد ولده ماتا سلوا والحيون اخذوا
بقوله قال الشهيد ونحن نقضي به ايضا ترغيبا للتاسر في الوقف وفي روضة وقف على
رجل بعينه ولم يرد جاز عند ابي يوسف خلاف محمد الا ان يقول يبي ذلك الرجل غلها

حيوته فيصيح • وفي شروطه بن مقاتله عن ابي يوسف لومات الرجل فالتفت لورثته الوا
وروي عنه في البرامكة انها للفقير وفي جمع بكر الوقف على رجل يعينه عليك منه يتم
القبيل وقوله وقفت بالطلح **وبكره** الجامعة على سطح المسجد والبول والتخلي
لان حكم المسجد ثابت في الهواء والعرصة حتى ان من قام على سطحه معتد بالامام صحيح ولو
صعد اليه المعتكف لا يعتد اعتكافه • ولا يحل الخابض والجنب والنفسا الوقوف عليه
وهذا دليل على ان من حلف لا يدخل المسجد فقام على سطحه حثت قال ابو الليث ان كان
الحالف من بلادهم لا يبحث لان الناس لا يعدون ذلك دخولا ولا باس بالبول في بيت
فيه مسجد اي على سطح بيت فيه مكان معد للصلاة لان بيوت المسلمين لا يجاوز ذلك قال
الفسفي وهذا يدل على انه يستحب ان يكون في البيت موضع هو مصلى لا يلهي قال تعالى واجعلوا
بيوتكم قبلة والخلق الخ لا يبيح لذلك الموضع حرمة المسجد ذكر الخوا في يستحب للرجال
والمرأة ان يتخذ في داره مكانا خاليا لصلواته بخلاف المسجد وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه امر اصحابه ليتخذوا في منازلهم محاربت ليصلوا بهم • وفي مشكل الآثار وامر بتنظيفها
وفي التقاريق لا تقتك المرأة في بيتها في غير مسجد ومعناه الموضع المعد للصلاة وقيل
لا يجوز فيه ما لا يجوز في المسجد ولا يكره الكنيف والحام في قبلة مسجد بيته • ذكر القاضي
ولم يذكر كراهة صلاة الجنازة في ذلك الموضع بعضهم كرهوا ذلك لانه معد للكتابة والاصح
انه ليس لذلك الموضع حرمة المسجد فلا بأس بصلاة الجنازة فيها • ذكر المحسن واختلف
في مسجد الدار والحان والرباط انه مسجد جماعة ام لا والاصح فيه ما روي عن ابي يوسف
لواغلق باب الدار وكان مسجد جماعة فمن الدار وهو مسجد جماعة اذا كانوا لا يمنعون الناس
من الصلوة فيه وان كان يودت وان اغلق لم يكن في جماعة وان فتحت كان فيا لم يكن مسجد
جماعة وان لم يمنعوا الناس • وسيل النفس عن المساجد المتخللة في الارض او انكرم حالها
حكم المسجد قال ما افرزه عن ملكه وجعل يابه الى طريق العامة فقد صار مسجدا وسيل
النصارى على مسجد المتخذ للصلاة الجنازة او العيد قال حبيب المساجد قال الشهيد
الطلق انه مسجد وفيه اختلاف معقول المتخذ للجنازة مسجد والذي اتخذ للعيد والمتخذ
انه مسجد في حق جوار لاقتدا او انفصل الصنوف اما فيما عدا ذلك فلا رفق بالناس
والصومعة التي خارج المسجد لها حكم البيت لا ينبغي لاهل المسجد ان يغلقوا باب المسجد

ليصلوا فيها
فيها



لقوله

لقوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله قالوا في زماننا لا بأس في غير اوان الصلوة لما يخاف
على متاع المسجد بالذم رد على من ادعى الجيران بالليل وقيل اذا تقارب الوقتان كالعصر والمغرب
والعشا لا يغلق وبعد العشا الى طلوع الفجر ومن طلوع الفجر وطلوع الشمس الى الزوال يغلق
ذكر المحسن واختلف اذا كان يجتنب تركه فاذا كانت المصلحة في اعتاقه والاصح انه يجوز
لان مراعات المصلحة واجبة ولا بأس بان يتقشر المسجد بالحصص الساج وما الذهب قال
الخوا في هذا الاشارة الى انه لا يثاب لان لا بأس بدفع الحرج • ذكر اليردوي لا يشكك
ان عمارة المسجد حسن كرا الحرف الى المساكن اولى فلهذا لا بأس • وقيل يكره الخ
من اشراط الساعة تزيين المساجد وقيل قرية حسنة لان عباس بن المسجد الحرام والصحيح
انه يجوز لما فيه من ترغيب للناس اليه وكره لا يستحب لان الفقر اوحى بذلك • وكره
بعضهم الرينة على المحراب لانه يشتغل قلب المصلي لا ترى انه يكره ليس ثوب يشغل
قلبه صيانة حتى لو كان النقش على السقف او في مخرج المسجد لا يكره وقيل لا ينبغي ان يتكلف
للقايق النقش عند الهند والى ان كان النقش يدعى يكره وان لم يكن يدعى بحيث لا يشغل
قلب المصلي ولا يفوت الخضوع فلا بأس به • وحكى عن استاده ان كان النقش قليلا لا يكره وان
كان كثيرا يكره • واما التخصيص فحسن لانه حكم البناء وهذا كله اذا فعله من ماله نفسه
اكتسبه من حله وان كان من مال الوقف ضمن ما زاد على التخصيص وقيل ضمن ايضا وان
الرجحوي يقول هذا في زمانهم اما في زماننا لو صرف ما يفضل من الغنائم الى التفتيش نحو
لان الظلمة ياخذون ذلك • ذكر اليردوي وليس مستحسن كتابة القرآن على المحارب
والجدارات لما يخاف سقوط الكتابة وان توطأ في الارض ومن حرمة ان لا يكتب على
خايط ولا حايط • وفي شرح القاضي يكره كتابته على ما يفرش ويسط مخافة الوطئ بالقدم
ويكره ميسر الدرامم التي عليها شئ من القرآن وكسرها ويكره ان يديه الدرهم الذي فيه اسم
الله تعالى لا بعد ان يكسوه • وفي جمع النفس مصل او بساط فيه سور او آيات او اذكار او
دعوات او اسماء الله يكره بسطها والتفوق عليها واستعمالها في شئ ما وان قطع الحروف او خط
عليها حتى لم يبق الكلمة متصلة وكذا لو كان عليها تلك لا غير والالف او اللام وكذا يكره التزاحم
عن ملكه اذا لم يامن عن استعماله لفتى فلو اجب ان يوضع في اعلوا موضع لا يوضع فوقه شئ وكذا
يكره كتابة الرقاق واصنافها بالابواب لما فيه من الاحانة • ذكر الخليلي غرس الاشجار

تبر الدرامم

الغير

غرس الاشجار
في المساجد

في المساجد قال محمد ولا ان فيه تشبها ببيع لرايته حسنا وابن سلمة لم يرد ذلك باسما للظلال
النوار ان كان في العرس نفع للمصير فلا بأس به والا فلا يفرس **كأ**
الزكاة الذين عند أبي حنيفة على مراتب قوى كالقرض وبدل مال التجارة وغلة مال
التجارة وفيها الزكاة ولكن مخاطب بالاداء اذ اقتضى ربيع درهما وكذا فيما زاد ووسط كبدل
مال لم يكن للتجارة وغلة مال هو كذلك ولكن مخاطب بالاداء عند قبض المائتين وضعيف كبدل
مال ليس بمال وهو المصير وبدل الخلع والسعاية والكتابة ودم العمد ولكن مخاطب بالاداء اذ اقتضى
مائتين وحال عليه الخول بعد القبض وأما الميراث والوصية اذا صار ذلك له وقبضه بعد حو
ففي رواية الزكاة هو كالدين اوسط وفي رواية النوادر هو كالدين الضعيف **وأما** دين صان عبد
اعتق شركه نصيبه فاختار تضمينه فكتمنه وقال الذين كلها نصاب قبل القبض ومخاطب اذا
قدم ما قبض لان الواجب شايخ في الكمال الا الكتابة والدية قبل القبض بالدية والمهر اذا كانت
سائمة بغير عينة ففيها وجوب الاداء اذا حال الخول بعد قبض النصاب وهذا اذا لم يكن له مال
الزكاة غير الدين فان كان يضم اليه ما قبض اجماعا ومن له الدين واستفاد في خلال حوله مائة
عينا يضم الي الدين في حوله لكن لا يلزم الاداء من المائة عند تمام حوله الدين حتى يقبض ربيع عند
يلزمه حتى لو توي الدين بان مات المديون مفلسا سقط زكاة الالف عنده خلافا وفي التقار
زكي الدين قبل القبض فحسن وله ان يتطرق القبض وهذا كله اذا كان الدين على مديون مقرر والدين
على مفلس مقرر نصاب خلاف محمد وفيه خلاف فبين فلسه القاضي ولم يشترط الطحاوي
التقليد على قول محمد وفيه ان يفسد قابو يوسف مع محمد والامع ابي حنيفة محمد يقول التقليد
يوجب عينا فيما في الدمة فصار الملك كالتاقص ولهما الوصول ممكن بكسبه وليس فيه الا تاخير
المطالبة وفي الايضاح الدين على معسر مقرر نصاب خلافا لحسن **قلت** ولم يرد
وجوب الاضحية قبل ديني ان لا يلزمه خلاف الزكاة لان الملك هنا يكون لوجوبها مع وجود التمكن
من الوصول اليه كابر السيل وفي الاضحية لا يكون به دليل ابر السيل فانها لا يجب وان محمد
سبب ولا يثبت له ثم اقر لم يركها لما مضى وكذا المفصوب المحجود والمفقود والصالح والساقط
من يد والدفون في الصحرا **وقال** وتفرقها لوجود سببه وهو ملك الذات **وليس**
حديث على الزكاة في المال الصار اي غير مستفاد خلاف الدين الموصوفاته اخر الانتفاع فصار
في معنى مال غائب عنه • وكذا وجوب صدقة الفطر بسبب المفصوب وغيره على

الاختلاف

الاختلاف • وان كان دينيا في دار او حانوت فنصاب لان طلبه متيسر وفي الارض والكوم
اختلاف وفي المستغنى عن محمد اودع رجلا بعرفة ثم سبي الدرع اليه فنصاب وان كان لا يعرف
فهو كالصاير وعنه اذا كان له بنية على الدين لم يركها لما مضى لانهم ربما يشهدون ويؤامرون بها
بحر حوت والناس ايضا يتقوا وتون في الحضومة فرما خاصهم وربما لا فان كان مقرا لما قدمه الي
القاضي محمد فاقام عليه بنية فمكت في تعديهم من حتى عدوا سقط عنه الزكاة من حين
شهدوا الي حين عدوا فان كان القاضي غائبا بالدين وبالنصب يركي لما مضى • وان كان يقتر
في السر ومحمد في العلانية لم يركها لتقدير الوصول وكذا عن ابي يوسف او هرب الي
مصر من الامصار وهو مقرب فانه يركها لان عليه طلبه او يركها لان لم يقدر على ذلك
فلا زكاة كما لو كان له مال وهو مقربه الا انه لا يعطي ولا يعدي عليه انه يطلب ذلك
باب الخليفة الا ان لا يصل اليه بسبب خيل لا زكاة لهذا كذلك ولو كان الدين على
الفن فوجهه منه او يصدق به عليه ضمن زكاة ذلك في رواية الجامع وهو القياس وفي رواية
النوادر وهو الاستحسان وكذا لو ابراه والحق في التقاريق تضمن وعن ابي يوسف لا يضمن
وقيل عن ابي حنيفة مثله وان كان الدين على المعسر فوجهه منه او تصدق به عليه ونوى
الزكاة عن هذا الدين ولم يركها الزكاة لم يضمن وكذا ان لم يدر عينا كان او فقيرا وان نواه عن دين
على اخر لم يجوز ان له عرضيه ان يصير عينا بالنصب فيكون هذا اذا الدين عن العين وانه لا يجوز
ولو وهب منه خمسة لا يجوز عن كل النصاب لان ما وراهاله عرضيه العين ولكن يجوز عن
قدر خمسة هذا اذا نوى الزكاة • وان لم ينفق ابويوسف لا يجوز كما لو وهب خمسة من
المال العين ولم ينويه الزكاة او وهب خمسة من بنية • وقال محمد يجوز كما لو وهب
النصاب وهو عين من غيبة الزكاة او تصدق به عليه وان كان المديون مقرا لملا لا يصل
لرب المال اخذ الزكاة وكذا لو كان منكرا وله بنية فان لم يكن فكذلك ما لم يرفع الامر الي
القاضي فيخلفه لان الوصول مأمور وعلى هذا الدين المحجود اذا لم يكن لصاحبه بنية انما لا يكون
نصابا اذا حلفه عند القاضي فاما قبلة يكون كذا روي عن ابي يوسف وعن الصغار اذا كان له
على اخر دين موصلا له اخذ الصدقة مقدرا ما يكتفيه الي ان حل الاجر **زكاة**
يمنع وجوب الزكاة سواء كان دينيا لحقه باستهلاك النصاب او دين لحقه بوجوب الزكاة
وقال ابي يوسف وجوب الزكاة في النصاب يمنع لانه استحق جزءا من النصاب فيكون ناقصا

وغير الزكوة بان استهلك مال الزكوة ثم ملك ما لا اخر لا يمنع لان الزكوة عبادة فلا يمنع وجوب
الزكوة كالحج • وقال في الجامع دين زكوة السائمة يمنع فقط لان له مطالبا وهو الساعي
وفي المستقاع عن محمد بن ابي النخاعة لا يمنع سوا كانت النكاحا بامر المكمل عنه او بغير امره • وفي
المزاد وان كانت باعوه لا يمنع وباعه امره يمنع • وفي العيون النقط الفاء وتصدق لها بعد
التعريف ثم حال الحول على ما له زكاهما استحسانا والخلق في موضع لم يركها • وان ظهر مالها
واجاز تصدقه لان الدين انما يسقط عند الاجارة • وفي التفاريق ضمان الدرك قبل
الاستحقاق لا يمنع الزكوة استحسانا وان ظهر الاستحقاق وكذا ضمان الغصب لا يمنع وجوب
الزكوة على الاول الا ان غصب منه اخر لانه ان ضمن الاول جمع على الثاني بخلاف النكاح لان المطالب
ان يأخذ ما وان كان بغير امره وروي خلافه واجمعوا ان دين الله وروا الكفارات وصدقة
القطر وجوب الحج او صدقة من طعام او عتق او هدي سبعة او اضيحة ونحوها لا يمنع الزكوة
لانه لا مطالب لها بخلاف الخراج وضمان الشر الذي ائلفه ونفقته فوصت عليه لان لها مطالبا
التقريبات المرسله كتبها من اصول مختلفة ذكر البردوي في جامعه عن البعض دين المهر
لا يمنع اذ الميراث الزوج على عزم الاداء لانه لا يبعد دينا • وفي الاستيعاب يمنع موجه كان او لم
يكن • وفي طريقة الشهية الذي للموجه هل يمنع لا رواية فيه **قلت** لانه وجه وان
قلنا يمنع فله وجه وفي الشافي وهب النصاب من رجل ومكث عند الموهوب له سنة ثم رجع
فيها الواهب فلا زكوة على احد اما الواهب فلان ملكه قد كان فزال واما الموهوب له
فقد استحق ملكه • وفي التفاريق وكذا الوطلق اسر رجل ودفن الدية اليه فمكث عنده
حوالا ثم ثبت الشعر ورد الدية او اقر لرجل يدين ودفن اليه فمكث ثم تصادقا لم يكن عليه دين
ورد او تزوج امته ولم يعلم انها امته ودفن اليها المهر فمكث ثم علم ورد المولي نكاحها ورد
المهر وكذا رجوع المرتد مسلما وعن الفضل زكوة الاجرة المجهلة في الاجارة الطولية على الاجر
في السنين التي كانت الاجرة في يد اهلكها بالقبض وبالفسخ لا يقتض ملكه اذا كانت الاجرة
درهم وما شاكلها وعن السرخسي يجب على المتاجر ايضا لانه بعد ذلك دينا له على الاجر
وكذا في بيع الوفا زكوة ذلك المال على البائع والمشتري وليس هذا الجواب الزكوة على شخصين
في مال واحد لان الدرهم لا يتعين في المفقود والفسوخ • وفي التفاريق طري الدين على
النصاب ثم سقط لا ينقطع حكم الحول عند ابي يوسف خلافا لروا اشتري جارية للتجارة فتواها

الحكمة بطلت عنه الزكوة لانه نوي ترك التجارة فان ترك كسافر بنوي لاقامته وسلم بنوي
الكفر وكذا لو كانت سائمة او للتجارة فنوي الحولة او الهيم فان نواها بعد ذلك للتجارة لم يكن
حتى يبيعها لانه نوي العمل فلا يصير عاملا ما لم يهل كقيم بنوي لسفره وكافر بنوي لاسلامه •
وعلوف بنوي لاسامته • وروى ما لا نوي التجارة لم يكن للتجارة وان ملكت نصيبه او صدقة
او وصية او نكاح او صلح او صلح عن فرد ونوي التجارة لم يكن للتجارة عند محمد لعدم التجارة
وعند ابي يوسف يكون لان اتصال النية بالعمل وقيل الخلاف بالعكس واو حنيفة مع محمد وفي
اصحى الروي عن الطحاوي يكون للتجارة عندهما وعند محمد لا قاله البري وعندي لومك
شاة بالهبة وعن من الهبات بنو لها لا خفية تكون لا هبة عند ما على قياس الزكوة وعمل
لاما لم يتلفظ بها وذكر الحاكم الاختلاف على **قلت** هذا ولو اشترى بنو لها نصيبا
يصير لها في المستقاع مع محمد وهكذا روي الحسن عنهما ايضا والزعفراني لا يصيرها بالشرائح
يوجبها بلسانه ويقرق بين هذا وبين ما لو اشترى عبد للتجارة وتولم يشرها بل كانت عند
قاضيها اضيحة لا يصير لها • وفي الشافي اخرج النصاب غني ملكه بعد الحول بغير عوض
او بعوض لا يجزئ الزكوة او يجب الا انه يقطع حكم الحول صار مستهلكا ولو اقرض واغار واطله
بماله لم يصير وكذا لو باع مال الزكوة او بالان حان حتى لو ملكه البدل يسقط بالواجب بخلاف
ما لو اشترى بالثمن عوضا يصير مستهلكا لان المبدل مال التجارة باصل خلقه فالبدل يصير
للتجارة يجعله فلا يصح خلفا عن الثمن بدون النية ولو قيل عبد للتجارة خطأ دفع به كان
للتجارة ولو كان عمرا فوضوح به لم يكن ولو استبدل السائمة بجذعة او بخلاف جملتها صار مستهلكا
لان المقصود من النماء الدرد والنسب وانما يتعلق بالعين دون المالمية الا ترى انه ينقطع بالاستبدال
حكم الحول ولا يملك احد النصابين بالآخر ولا يقع المجهل عن احد ما من الاخران لو ملك المجهل
عنه قبل الحول وله الف دين فالمجهل يكون عن الدين • وفي الاحناس وكذا المجهل دينارين
ونصف عن مائة دينار وعن ثم صاعا مائة قبل الحول وحال الحول على الف فالمجهل يقع
عن الف اذا كان دينارين خمسة وعشرين درهما • وكذا ان مجهل خمسة وعشرين عن
الف ثم ملك الف اجراه عن المائة بقيمتها • ولذا لو مجهل عن الف ببيع ثم ملك
البعض قبل الحول اجراه عن السود وكذا لو مجهل عن السود ثم صاعا كانت عن البعض
وفي الشافي مجهل عن احد المالين ثم استحق المجهل عنه قبل الحول لم يصير المجهل عن الآخر

ووجاه الحول عليهما ثم هلك المجل عنه فعل لنوادير يقع المجل عنه • وفي الجامع يقع عليهما
وعليه زكاة نصف ما بقي وفي التفريق لو كان الاداء بعد الحول كان عما نوي • ولو دفع
زكاة الدرهم الي رجل ليؤدي الفقرا فادى بعد هلاكها لم يجز عن الغنم ما نوي • ولو استحق
ما ادى عنه لم يجز عن الاخر ولا يعطى من زكوة وعشرة وسائر واجباته احد من والديه وان
علا من ولد وان سفل او مائكة او زوجة لان الايتام لا يتيم بهذا فان هولا يمتنع بعضهم بال
البعض ولهذا لا تقبل شهادة بعضهم لبعض بخلاف الركا اذا اصابه له ان يعطى خمسة اهل الحارة
منهم لان له ان يسكنه الحاجة نفسه ولو دفعت المرأة شيئا من ذلك الي زوجها لما مر وقال لا يجوز
لقوله عليه السلام لامرأة بن مسعود حين سألته عن التصديق علي زوجها لك اجران احو الصدقة
واجرا الصلة **وقلت** ذاك صدقة نقل وفي التفريق يبي ولد ام ولد لم يعطه
وقيل في الزوجية والولدان الرقيق كذلك وفي طريقه القسائي فكذا في المحلوق من مائة بالزني
وفي جمع الناطقي تزوجت امرأة الغائب فولدت قال ابو حنيفة الاولاد من الاول ومع هذا
يجوز الاول دفع الزكاة اليهم ويجوز شهادتهم له • وفي التفريق عن ابي حنيفة ان دفع الي من
فرض عنه نفقة اقاربه او نوي ان ما ينفق عليهم بامر القاضي من زكوة جاز وعنده لا وهو
قولهما • وفي العيون لا يجوز لولد غني صغير والبالغ يجوز وان كان زنا يجبر ابوه علي نفقته
وفي جمع برهان لا يجوز دفع الزكاة الي معتد به المبتوتة رواية واحدة بعيد عن ما نوي عن طلاق
ما وثقت • وفي جمع الشهيد استاجر معتد به المبتوتة ليرضع ولده منها فبها روايتان وكذا
لو اعتزلت بالها الي بيت اهلها فسرق الزوج ما لها نفق القطع روايتان وفي ادب القاضي
وكذا الروايتان في المعتد عن ثلث ولو شهد لمباينة ذكر كبر لا يقبل في ظاهر الرواية وفي
رواية الحسن ينفق والمعتد به عن نكاح فاسد اولام ولد المعتد ينفق وفي جمع برهان لا يقبل
لمعتد به عن ابن اوثث رواية واحدة • وفي الجلب في شهادة احد الزوجين لصاحبه يعتبر
الزوجية وقت الاداء وفي الرجوع في الهبة وقت الهبة وفي الوصية وقت الموت وفي
الحدود كلا الطرفين حتى لو سرق من امراته ثم ابانها او من اجنية ثم تزوجها ثم اختصما لم
يقطع • وفي الثاني فان اعطي زكوة واحد اما ذكرنا سوي مائكة طنة مصرفا فظهر بخلافه
جاز لانه فعل ما امر به وقال ابو يوسف عليه الامادة كما لو طهرانه عبده او مكاتبه او
مدبره او ام ولد ثم اذا جاز هل يطيب للقباض ذكر الخلو اي لا رواية لهذا واختلف فيه

طلب

طلب

سنة كلا الطرفين

فعل نود

فعل قول من لا يطيب ما ذا يصنع بها قيل يتصدق وقيل يرد علي المعطي علي وجه التملك
لنقد الايتام ذكر كبر عن ابي يوسف للمعطي ان يسترد ما دفع خلاهما • وذكر الخلو اي لا يسترد
الفصول كلها وادعي ابو اليسر الاجماع فيها وذلك اخلاف ابي يوسف لو طهرانه غني او دمي
او هاشمي • والمستقل لو طهرانه ابوه او ابنه لا يجوز بالاجماع وفي المستقل وكذا لو طهرانه
دمي وفي التفريق لو طهرانه حربي فيه روايتان والظاهر الجواز • وفي صدقة الفطر
للولد والنكاح بالتحري روايتان وروي انه لا يجوز للتحري في التحري وفي النوازل اوصي
بثلثه للفقراء اعطى الوصي الاغنيا وهو لا يعلم لم يجز ويضمن في قوله بخلاف الزكاة علي قولهما
ولا يعطى من زكوة دمي بخلاف سائر الواجبات وانما خصت الزكاة لقوله عليه
السلام لمعاذ صدقها من غنياتهم ورد بها علي فقرائهم • وقال زفر والشافعي وهو روي
عن ابي يوسف اعتبارا بالزكاة وهكذا روي لا عمن عن ابي حنيفة واجمعوا انه لا يعطى
المستامن وفي السير لا يجوز دفع خمس الغنائم والمعادن والركاز الي فقرا اهل الدمة ذكر
السر حسي عن ابي يوسف كل صدقة مذكورة في القرآن لا يجوز دفعها اليهم فعلى هذا
الرواية يجوز دفع صدقة الفطر اليهم وفي رواية كل صدقة واجبة بايجاب الشرع
من غير سبب من العبد لا يجوز دفعها اليهم فعلى هذا الرواية لا يجوز دفع صدقة الفطر
اليهم ويجوز دفع الكفارات والندور • وفي رواية كل صدقة هي واجبة لا يجوز دفعها
اليهم فعلى هذا الرواية لا يجوز دفع الكفارات والندور انما يجوز دفع التطوعات ولا حل
الزكاة لمن له ما يتادرم ولا بأس لمن له اقل من ذلك لان الغنا الشرعي بقدرته الا ان
التما شرط لوجوب الزكاة بتيسير علي الاغنيا وليس بشرط الحرمان حتى لو ملك ما لا يبلغ قيمته
ما يتدري وهو فاضل عن حاجته الاصلية غير معد للتجارة لا تجب الزكاة وحرمت
عليه الصدقة ووجب عليه صدقة الفطر والاحمية ونفقة الاقارب لان الواجب
هنا ما المال وذا لا يتصور بدون النامي والواجب ثم اغنيا الفقير وارقة الدم وهو
يتمد المكتنة وذا بالمال الفارغ **بكره** ان يعطى من الزكاة ما يتدري درهم لانه فان
الاخذ ما يوجب تحريم الاخذ فكره ولكن يجوز لان الدفع صادق فقيرا • وقال زفر لا يجوز
لان الاداء يتم الي غني **لنا** الفتي حكم الاداء فالاذا صادف الفقير وكره لان نقل الفتي
بالاداء اكملوه بقرب النجاسة وقيل لا يكره عند ابي يوسف ومحمد • قيل هذا اذا لم يكن

في زكاة الفطر
اهل الزمة

له عيال ولا دين عليه وان كان عليه دين فلا بأس بان يعطيه ما بين او اكثر مقدارا ما لو قضي
دينه يبقى له دون المائتين وكذا ان كان مقيلا فلا بأس بان يعطيه مقدارا ما لو وزعه على
عياله اصاب كل واحد دون المائتين لانه لا يوجب العتق قال وان بقي به انسانا احب
اليه يريد به الاغنا عن المسالة في يومه ذلك كما قال عليه السلام في صدقة الفطر اغنواهم
عن المسالة في هذا اليوم حتى ان اراد ان يتصدق به ربه فدفعه الى فقير او الى من اراد يشترى
به قلوبا ويصدق بها على الفقراء ولا يحل السؤال لمن له خمسون درهما زاد في موضع فاضلا
عن حاجته وفي رواية لمن له اربعون وقيل لمن له قوت يومه وثوب يستتر به عورته وقيل
لمن يقدّر على كسب وليس له عيال ولا مال مع هذا الواعظي لا سوال جازا الاخذ والادفع
والتناول وقيل العتق في حل الصدقة وحرمتها الحاجة والاستغناء لا المال وعدمه حتى
يحل لمعيل غير كسوب يخاف الفقر وان كان له ما يتاد به ولا يحل لمن لا عيال له او كسوب
لا يخاف الفقر فان لم يملك ما لا التفريقات كتبت من اصول مختلفه وفي التقاريق
عن الحسن يكره لصاحب الجسد اخذ الصدقة وهو مسي ولا يجوز عند ابي يوسف وعنه فحين له
مائة الف وعليه مثالا يستحسن ان لا يأخذ ويجوز وفي موضع عن خلف في المعامل ان جواب جود
واحد فيهم والافضل عند ابي حنيفة ان ينفق وكذا عن ابي يوسف في ابر السيل ان قدر على العرض
فهو افضل **الاموال** التي توضع في بيت المال انواع منها خمس الغنائم واكثرها المعدن
ومصرفه المذكور في قوله تعالى اعلموا انما غنمتم من شئ وسهم الرسول وسهم ذي القربى ساقت
فان الخلفيتين قسمها الخمس على النبي والمساكين وانا السبي ولم يعطيا الا قريبا الرسول ولا
اخذوا لانفسها ذكرنا صاحب السيرة يعرف الساقط الى الخيل والصلاح **ومنها** الصدقات
والعشور ومصرفها المذكور في قوله تعالى انما الصدقات الا ان المولاة قلوبهم سقطوا وعن
ابي يوسف الفقراء والمساكين صنف حتى لو اوصي بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين ان لفلان
نصف الثلث وللغريبين النصف وقال ابو حنيفة لفلان ثلث الثلث لفلان صنفين وكذا لو
وقف والفقير الذي لا يسال لان عنده ما يكتفيه الحال والمساكين ضده وقيل بالعكس وهذا على
طريق النذب اما على طريق الختم يجوز صرفها الى صنف في النوعين لان الآية لبيان الحل للاستحقاق
لانهم كثير محمولون لا يمكن اثبات الحق لهم ذكر بكر وكذا لو اوصي بالثلث للاصناف السبعة تصرف
الى واحد يجوز وقيل يصرف الى السبعة بخلاف الزكاة لان المعتمدة او امرائه المعين وفي امر العبد

سنة
على العمل

له
في
العمل

طلب
الاموال التي
توضع في بيت
المال انواع

الاسم كمن قال لاحركا بن عبد الله ان علمت فيه خيرا فكا بته ولم يعلم فيه خيرا لم يجوز في امر الله
بالكتابة على هذا الشرط لو كانت ولم يعلم فيه خيرا جاز وفي النوازل اوصي بتصدق بثلثه على
فقير او على فاعطي غنم جاز وفي التقاريق وكذا مدر الصدقة على الرمي او على المساكين او على
مساكين مكة جاز غيرهم بخلاف الوصية وفي الاجناس امره بالتصدق على المرضي من الفقراء
او على النساء او على الشيوخ جاز غيرهم واحدا كان او جماعة **وعطى العائل** ما يسعه
واعوانه وان كان اقل من الثمن واكثر لا ما يستحق صدقة من وجه اجرة من وجه ولا يعتبر كفاية
عمال زمانا لاسرائيلهم ولو هلك المال في يده وسقط حق ولا يحل لهالة لها شئ لان الشهية
في حتمهم مثل الحقيقة كرامة لهم وحيل للفقير لانه لا يحرم عليه الشهية وفي المستقاة على يوسف
لا بأس بصدقة بني هاشم بعضهم على بعض وفي التقاريق يجوز في احدي الروايتين عنه دروي
ابو عصة عن ابي حنيفة يجوز ويجوز النقل والاجماع وفي شرح الآثار الصدقة المفروضة
والنظوم محرمة على بني هاشم في قولها وقد اختلف عن ابي حنيفة في وي عنه لا بأس بالصدقة
كلها وروي ابو يوسف عنه مثله قولها قال الطحاوي وبه ما جاز ذكرنا كرخي بنو هاشم الذي
يحرم عليهم الزكاة والذور والعشور والكفارات آل عباس وآل علي وآل جعفر وولد الحارث
ابن عبد المطلب ويجوز لهم صدقة الاوقاف اذا سموا في الوقف وكذا الاعنبا **ومنها** الخراج
والجزية وما اهداها الحربي الى الامام وما صولح عليه مع بني خوران من الطلل ومع بني تغلب من
الصدقة المضاعفة وما اهداها من المستامن ومن تجار اهل الذمة ومصرفه في عمارة
الدين وصلاح دار الاسلام والمسلمين من عمارات المساجد والقناطر والرباطات والطرق
وسد الثغور وركري الانهار والاعطام كالحمون والسمون والغرات والدجلة وارزاق القضاة
والمفتين والمحتمسين والمعلمين والمقرئين والمؤذنين والائمة والمقاتلة وصد الطرق
عن النصوص والقطاع فان فضل صرف الى اهل الصدقات فان كانت الصدقة لغتهم واحتاج
المسلمون الى جسد الناس جبر فان فقير الخراج عنهم صرف اليهم من الصدقة فاذا حصل الخراج
فقد ذلك وكان بن سلمه يقول الحق في الخراج للمقاتلة خاصة **زكاة السوا**
الحلال والفضلان والجاهيل لا ينفق عليها بانفرادها ولا
يتم حول الامهات عليها اذا ماتت امها فاقبل الحول وقال ابو يوسف يجب فيها واصح منها
نظروا الخبايا في المصاريف وقال زفر ومالك فيها ما في المسان لان اسم الابل اسم جنس

الاسم

يتناول الصغير والكبير كاسم لادبي ولهذا الوجه لا يأكل لحم الابل فاكل لحم الفصيل حث
والدليل عليه لو كانت فيها مسنة يجب فيها ما يجب في الحسان ولما اشرع ورد بالاجاب باسم
الابل والبقر والغنم وهي لا يقع على الصغار بخلاف المهازيل لان العين لا يمنع تناول الاسم و
ما لو كانت معها مسنة فانما وجبت باعتبارها لانه اصل ولهذا لو هلكت سقطت الزكوة
وقال ابو يوسف يسقط بقدرها وجمعوا او هلك الصغار يسقط بقدرهن وان اشتد
المال على اصل وتابع فاهلك يصرف الى التابع كما في المضاربة يصرف الهلاك الى الزوج وعند
محمد وزفر الهلاك عليهما ولو اشتد على نصيب فاهلك الى كلها عندهم لان النصيب كلها
اصول • وعند ابي حنيفة الهلاك على ما زاد على النصيب لان ما بعد تبع حتى جاز بحمل
زكوة نصيب بعد ملك نصيب كما في العتود وقول ابي يوسف في الحملان والتمجيد كما مر في
كل اربعين من الحملان حمل • وفي كل ثلثين عجولا واحدا منها في الفصلان روي محمد عنه لاشي
فيها حتى يبلغ خمسة وعشرين فيجب فيها واحد منها • وروي هشام عنه في الخمس خمس فصيل
وفي العشر خمسة فصيل وفي خمسة عشر ثلثة اخماسه وفي عشرين اربعة اخماسه وفي خمسة
وعشرين واحد منها • وروي الحسن عنه ينظر في الخمس الى خمس فصيل والي قيمة شاة وسط
فيجب اقلها وفي العشر الى خمسين منها والي ثنتين وفي خمسة عشر الى ثلثة اخماس منها وثلاث
شياه وفي عشرين الى اربعة اخماس واربع شياه وفي خمسة وعشرين واحد منها • وفي رواية
الاخرى في الخمس اقل من واحد منها ومن شاة وفي اقل من واحد ومن ثنتين وعنه الاقل
من ثنتين منها ومن ثنتين هكذا الى خمس وعشرين وعلى هذا وقد رجع • وروي بن سامة
عنه في الخمس شاة اذا بلغ قيمتها قيمة فصيل احد بدعة فان بلغت جوعة قيمة فصيل احد
دون الجوعة وفي الروايات كلها لاشي فيها بعد خمس وعشرين حتى يبلغ عدد ايجب فيه روايتا
في الحسان في ستة وسبعين ثلثان وفي مائة وخمس واربعين ثلث منها وفي الزيادة كذلك
وما بينهما عفو وروي الحسن ابن ابي مالك فيمليه خمس من الابل بخلاف لا يساوي شاة فان
شاة اعطى شاة وان شاة اعطى واحد منها **خارج** ظهورا على ارض فاحد واصدقات
السوايم والعشور والخراج لم يثبت عليهم لان حق الاحد للامام للحماية فاذا انعدمت حمايته
بطل حقه ولكن يعني بان تصدوا صدقاتهم وعشورهم لعلنا ان سلطانهم لا يصرفها الى
مصارفها وسكت محمد عن ذكر الخراج قبل يعيدون وقيل لان الخواارج مصارف يدبون

يدبون عن بيضة الاسلام • واما سلاطين زماننا لو اخذوا الصدقات والعشور والخراج
ولا يضعون مواضعها هل تسقط عنا قال الهندي اني تسقط وقال الاسكافي لا وقال
الاعشى يسقط الخراج فقط وقيل يجب ان ينوي عند اخذ الخواارج الصدقات والعشور
الصدقة عليهم الصدقة عليهم وكذلك سلطان لا يصرف ما يخدم مصارفها لانه لو حوسب ما لم
ما عليهم كانوا فقرا وكذا في كل مال اخذ بغير حق حتى قاله برسلة يجوز الصدقة لو اتي خواسان
واقتوا لامير يلح بالصوم في كفارة اليمين قال الشافعي هذا في بيع صدقات الاموال التي
اما اذا صادرة السلطان ونوي هو اداء الزكوة اليه فعلى قوله طائفة يجوز فالصحيح انه لا يجوز
لانه ليس له مال ولاية اخذ زكوة الاموال الباطنة • وفي التفريق وقف الامام على اهل
بلد لا يؤخذون زكوة الاموال الباطنة طالهم لها وكذا من عرف بذلك ضرب وطول بلادا
وفي موضع لا يسقط الزكوة حتى يعلم المتصدق عليه ان الذي يعطيه صدقة كذا روي عن اصحابنا
وفي المبسوط وهب لمسكين درهم او ساه هبة تقبضه جاز عن زكوة • قال الحلواني وان لم
يعلم المسكين انه زكوة ماله وفي التفسير قيل لا يتا في السرافض لانه بعد من الرأية وقيل
بطلانية افضل لان الزكوة من شعار الدين ولان فيه زيادة رغبة لغير في الاتيان وفي صدقة
المطوع اتفاق انه في السرافض **امرأة اوصي** من بني تغلب له سائمة فليس على
الصبي وعلى المرأة ما على الرجل • وقال زفر لا يجب عليها وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
لان المأخوذ بدل عن الجزية ولا جزية عليها **ولنا** المأخوذ زكوة في جفهم فانهم قالوا
لعمركم ما صنعت ما تاخذ من المسلمين باسم الصدقة او الحق بالروم فضا لهم عمر على ذلك
فكان المأخوذ بشرائط الزكوة ولا زكوة على الصبي • واما ما عليهم تؤخذ الجزية من رؤسهم
والخراج من ارضهم بمنزلة مولي القوشي وقال زفر ايضا غف للبريث فان مولي القوم منهم
فليس ذلك في احكام مخصوصة من حرمة الصدقة على مولي بني هاشم وفي التنصير
دون سائر الاحكام من تكاة وغيرها لان المولي لا يلحق بالاصل في حق التحفيف الا ترى ان
مولى المسلم لو كان كافرا يؤخذ منه الجزية والخراج فمولى النعمان اولى وكذا لو امرأة اوصي
من بني تغلب على العاشق مال التجارة ياخذ منها دون الصبي **باب**
فمن يبيع على العاشق مولى العاشق مال الزكوة ووجبت شرائط ياخذ منه ربع العشر لان عمر
نصيب العشر وقال لهم خذوا من مسلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر من الحربي كما

ياخذون منكم فان اعياكم فاعشروا لو علم انهم ياخذون منا اقل من ذلك او اكثر اخذنا منهم
 قدر ذلك تحقيقا للمجازاة وان لم ياخذوا منا لا ناخذ منهم وان اخذوا الكل منا لم ناخذ منهم
 لانه لا اسوة في الظلم ولا شيء عليهم فيما دون الضاب الا اذا اخذوا منا عنه فنعاملهم مثله
مر على عاشر قال فقال اصبته منذ شهر او على بن اوهذا المال ليس ليتم
 او هو بضاعة لفلان او ادبته الي عاشر اخر وحلف صدق لانه ينكر الوجوب او حق الاحد وسر
 في الاصل ان ياتي بخط البراة لانه علامة صدق ما يدعيه فلا بد من ابرازه كاظها **الشجعة**
 والقطع في دعواهما والذكر هنا اصح لان الخط يشبه الخط • وعن ابي يوسف يقبل قوله
 من غير يمين • وفي الشافعي لو اتى بالخط ولم يحلف لم يصدق عند ابي حنيفة وقال لا يصدق
 بشهادة الظاهر له ولو قال ادبته وكونه انا وحلف صدق يرد به ادبته ذلك في المصر لان
 هذا مال باطن في المصر لان السلطان لا يحج ما في بيته وله ولاية الاداء في المصر وظاهر خارج المصر
 لا تقتاره الي الحماية والعاشرا لاخذ وهو منكر في زكوة السوايم الجواب كذا في الاصل
 وهو ما لو قال ادبته لم يصدق وان حلف لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله الا ان يحجز
 السلطان اعطاء وكذا صاحب الطعام لو قال ادبته العشر الي الفقير لم يصدق وان حلف
 الا ان يحجز السلطان اعطاء وكذا لو اوصى بالثلث للفقير او وصى الي رجل فصرف الوارث
 الثلث الي الفقير كان للوصي ان ياخذ ثلثا اخر واختلف فيما اذا لم يحجز السلطان اعطاء قبل الزكوة
 هو الثاني والاول ينقلب نقلا وقيل الزكوة هو الاول كالوصفي على الساعي مكانه ما له كان اداءه
 صحيحا • وفي الشافعي لو صدقة السلطان فقير قتل لا ياخذ ثانيا وقال الجصاص ياخذ وثا
 الشافعي اذا ثبت دفعه الي الفقير سقط عنه لانه اسقط المونة عن الامام وادي ما عليه فيجوز
 كدفع المشتري ثمنه الي الموكل **قلت** ولاية الاحد للامام فلا يملك ابطاله كالمشتري
 من الموصل اذا دفع الثمن الي البصري وليس كالموكل لانه يقتض عن تفويض لا عن ولاية **وفي الفقهاء**
 يجوز زكوة الظاهر والعشر الي المساكين فيما بين الله وان كان للامام ان ياخذها ثانيا • ولو
 دفع الاب او الوصي العشر والخراج الي الفقير ضمن ولو قال في السوايم وغيرها ادبته الي
 عاشر اخر ولم يكن في تلك السنة عاشر اخر لم يصدق لانه ظهر كذبه **والمصدق** فيه المسلم
 المسلم صدق فيه الذي لا ياخذ من كل واحد بالحماية ولا يصدق الحربي الا في الجوارى يقول
 من امهات اولادي لان الاستيلاء في دار الحرب صحيح وان كان كاذبا فهذا اقوال الحق الحربية

سنة
السحر

فصح وان

فصح وان قال لهم مدبرون لم نلتقت اليه لان التدبير منه لا يصح في دار الحرب **حزني**
 مر على عاشر مرارا فادام في دار الاسلام لاشي عليه غير الاول لان عمر امر عاشره بذلك
 فان عشرين اول مرة ثم رجع الي دار الحرب ثم خرج عشرينه وان خرج في يومه ذلك لان الاما
 تجدد ولورجع الي دار الحرب ولم يعلم به العاشر ثم عاد لم ياخذ بها مضي لانه سقط لعدم
 ولا يقبل الاجرم من المسلم والذي ياخذ اذا لم يعلم في سنة ثم علم **مر** على عاشر بمائة
 واخبر ان له مائة اخري في بيته قد جال عليها الحول لم يزل هذه المائة لانه قليل وما
 في بيته ليس في حياته ليضم اليها **مر** على عاشر الخراج في ارض قد غلبوا عليها فعشروا
 ثمن عليه لان المال كان تحت حماية السلطان الا انه عرضه للقوى حيث مر بها عليهم **مر**
 المادون والمضارب على العاشر كان ابو حنيفة يقول او لا عشرينه ثم رجع وقال لا بعشر
 من المضارب وهو قولهما لانه غير مادون بأداء الزكوة الا ان يبلغ نصيبه من الزكوة بضابا
 وقال ابو يوسف رجوعه في المضارب رجوع في المادون لانهما سوا في المعنى
 وقيل لا مشابهة بينهما فان ولاية المادون اعم لان الادن في نوع اذن في الانواع ولا
 كذلك المضارب وفي الاصل لا يعسرهما الا بغير امر او بالتجارة **مر** الناجر على العاشر
 بالمال لا يبقى جولا مثلا فاكهته لم بعشرها وقال لا عشرينها كغير من اموال التجارة وله
 الحديث ليس في الحضرات صدقة اي زكوة ياخذها العاشر لكن يودعها بنفسه لان
 حق الاخذ بالحماية وهذا لا يقبل الحماية لتسارعه الي الفساد **وفي الشافعي** مر الذي
 بالجنود والحنازير عشرينها لان عمر امر سعادته بذلك ولم بعشرها فاختار يولان
 الاخذ بالحماية والمسلم يملك حماية الحر لنفسه بما سلكها للتحليل فملك حمايتها على غيره
 فاستوجب الكفاية ولا كذلك الخنزير • وقال الشافعي لا بعشرها لانه لا ماله لها
 عنه • وقال زفر بعشرها لانه لا يملك حق المار وعن ابي يوسف في الاما في ذلك وعنه
 ان مر الجوز وعشرينها فان مر الحنازير فلا وان مرها عشرينها ويستتبع الجوز الحنازير
وقلت هو اصل فكيف يتبع غيره • ولو مر جلد الميتة قال بكر لم يدكر بحر وجب
 على قيا من هذه المسئلة ان بعشر اذا كانوا يبدون ذلك مالا متقوما لانه يملك حماية الجلد
 لنفسه بما سلكها للاباغة ثم ختم الباب وذكر بابا ملقب باب خراج روبراهل الدمة وقد
 اعرضت عن سلوك طريقة السلف في مسایل هذا الباب لاني وجدت في مسايله اجمالا

مطل
عشر
يعشر

سنة
ثم به ختم

وتأخيرا وقد يورد بها بالترتيب والتفصيل اجمالا ولقبته **باب**
العشر والخراج والجزية **فأقول** الاراضي ثلثة عشرية وخراجيه وصليبه
 فالعشرية اراضي العرب وهي من اقصي اليمن الى ريو العراق في الطول وفي العرض جلع
 وما والاها من السواحل الى احوار الشام لانه عليه السلام لم يأخذ الخراج منها وكذا اكل ارض
 اسم عليها اهلا طوعا ونهبا عنوة وقسمت بين القبايل وواحياء مسلم باذن الامام او اخذ
 داره بستانا او سقاها بما العشر وهو ما السما والبحر والعين والبير او بغيره بشرط
 المياه وكذا ارض خراج قد انقطع عنها الماء ويستقي ما العشر فانها تكون عشرية **والخراج**
جبر اراضي سواد العراق ولان عمر ضرب عليها الخراج وعلوها من لدن تخوم الموصل
 جارية على سيرة ما الى بلاد عبادان في الطول والعرض من منقطع الجبل من ارض طوان الى
 منتهى طرق القابسية المنصل بالقيديب وكذا اكل ارض تحت عنوة واقر عليها اهلا او نقل
 اليها اخرون فهي خراجيه وكذا الواحياء مسلم باذن الامام وسقاها بما الخراج لان لما اثر
 في تغيير الوظائف الاتري الى قوله عليه السلام كل ما سقيه السماء فقيه العشر وما سقي معتر
 اود الية فقيه نصف العشر وعن ابي يوسف لا جبر بالماء وكذا ارض عشر قد انقطع عنها الماء
 ويستقي ما الخراج فهي خراجيه وكذا الواحياء مسلم باذن الامام وسقاها بما الخراج لان لما اثر
 بشهود القتال فهي خراجيه وان سقاها بما العشر فان سقاها المسلم الذي جعله داره بستانا
 مرة بالعشري ومرة بالخراجي فالعشر اقل من فيه معنى العباداة • وفي التقاريق احياء مواثنا
 اعتبر الخيزر عند ابي يوسف والمأخذ محمد وعن اصحابنا احياء في جز خراجي فلا امام جبار ان يبيع
 الخراج او العشر وفي العشري عشر وما الخراج ما انفار كانت للكفار في بلاد الجحيم واستولي
 عليها المسلمون وتحتاج فيها الى العمار وكذا لو استنبط عين وقناة او بير او بغيره من بلكيت
 الماء • واما الجحون والسيحون والقرارة والدجلة خراجي عند ابي يوسف عسري عند محمد
 وهذا بناء على انه هل يمكن ادخال هذه المياه تحت الحماية عند محمد وعند من يمكن القنطرة
 والسقينة **والصلي** ارض بني تغلب وفيها ضعف ما على اراضي المسلمين صليبا كالصلي
 او بالغا مجونا كان او عاقلا ذكر او اناثي • وكذا اراضي بني جحزان وعليهم في كل سنة الف
 حله وقيل الف ومائتان نصفها في المحرم ونصفها في رجب عن الجزية والخراج كل حلة منها
 خمسون درهما هذه الجملة كتبها من اصول قال ابو حنيفة في كل ما تنبت الارض ويبقى له الماء

سبعة
من جلع

طلب
الارض عشرية

طلب
الارض الجزية

طلب

ماء الخراج

قليل كان

قليل كان او كثيرا طبعا كان او باسابق من سنة الى سنة ولا يبقى بوسق ولا فقيه العشر ان
 سقي سحبا ونصف العشران سقي بغرب اود الية للحديث • وكذا قال لمومة في الثمار
 غير انه استثنى الحطب والقصب والحشيش والسف لان هذه الاشياء لا يستقيت عادة ولهذا
 اوجبا جميعا في الخارج المقصود دون النبع حتى لم يوجب في البن والشجر وزور الرطاب
 حتى لو استتم ارضا هذه الاشياء وقال لا ان كان الخارج مما لا يبقى من سنة الى سنة فلا شيء فيها
 للحديث ليس في الخضراوات صدقة • وان كان مما يبقى ويوسق كالحبوب فكذلك حتى يبلغ خمسة اوسق
 للحديث ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة • والموسق ستون صاعا كل صاع ثمانية ارطال فيكون
 جماعته الف ومائتا صاعا عند ابي يوسف الصاع خمسة ارطال وثلاث ارطال فيكون جماعته ثمان مائة
 وعشرة امنا والتمرد والعرب كالحبوب لانها يبقين بعد المدر وهو منقاد لخرج جافا وكذا
 لوبيع رطبا او غيا او سيرا خمر ذلك جافا فان بلغ الف مقدار ما يحكي منه الزبيب خمسة اوسق
 فيجب في غيبه وكذا الاجاص والعناب والجوز واللوز والفسق والرومان لا اذا كان الغيب
 ما يبلغ لما ولا يحكي منه الزبيب فلا شيء فيه وكذا حكم سائر الثمار والحوخ والكثيري والتفاح
 والشمسرة والتوم والبصل مما لا يبقى غالبا • وعن محمد لو وجب في لبن الذي ليس له يبقى وعن
 ابي يوسف اوجب في الحنا هذا ثم اختلفا فيما لا يوسق فقال ابو يوسف يقوم فيعتبر ما في
 ما يوسق وهو السعير او الدرة وخوها واستثنى الفسل فقد رطبا به بعشره ارطال
 بالخبر • وقال محمد بقدر خمسة من اقصي ما يقدر به ذلك الشيء فيقدر السكر والتمر
 الخمسة امنا والعنق خمسة احوال كل حمل ثمانية والفسل خمسة امنا في رواية وخمسة قرب في اخرى
 قرية خمسون صاعا وخمسة اقوا في كل فرق ستة وثلاثون رطلا التفرعات في الثاني وفي
 الكفاية وان كان الخارج مختلفا لا يبلغ كل جبر خمسة اوسق عن ابي يوسف روايتان في رواية
 محمد عنه لا يبيع بعضه الى بعض • وفي رواية بر ساعه عنه ما ادرك في وقت يبيع وان لم
 يدرك في وقت لم يبيع وعند محمد لو اختلف الارضون في جبر ان كان العامل واحدا يبيع والافلا
 سبيل لواحد من العاملين على الخارج • فاما المالك فهو يبيعه لانه لكان الصاب
 في حقه • ارض بين شريكين اخرجت خمسة اوسق بعشر عند ابي يوسف خلاف محمد • وفي
 المنتقى عن محمد زارع رجل بال نصف والبد منه او من العامل فخرجت خمسة اوسق فقيه العشر
 وان كان البدر منها فلا ان يبلغ نصيب كل واحد منها خمسة اوسق • وعنه لومات صاحب

يسمى
من

الزروع قبل ان يحدد فيه العشر وان كان لا يصيب كل واحد من الورثة خمسة اوسق ذكره
ولا يسمع ان ياكل الغلة حتى يتصدق بالعشر قبل ان ياكلها اذا عزم ان لا يبيع العشر ولا يوصل
الى الفقرا فاما اذا كان من ثمنه الا يوصل فلا بأس بان ياكل سبعة اعادة وقبل لا يسمع ان ياكل
شيئا حتى يودي العشر والاحتياط ان يودي عشرها قال وكذا لا ينبغي ان ياكل الغلة
حتى يودي الخراج ان كان الخراج مقاسمة لانه يجب في الخراج فكان العشر لانه يصرف مصاد
الخراج وان كان خراج وطيفة فكذلك لانه احدي الوظيفتين فيقاس بالآخرى وفي ما لي
الغرض لا يجاز ان ياكل الغلة حتى يودي الخراج وفي ما لي السرحني لا يطيب وفي المتقاع عن اي
يوسف ان اكل منها او اطعم اهله او صدقته او حاره اصل عشرها بقي دون ما اكل واطعم ولو
اكل الكل لم يكن عليه شيء **قلت** لعل هذا يناهض ما روي عنه ولورفع الامام عنه
العشر وسعه ان كان محتاجا وعنه ان كان ما اكله دون خمسة اوسق لم يكتسب عليه فان
بلغ خمسة اوسق يكتسب وعن ابي حنيفة احدثهم بكل شيء منه ولا احتسب لهم ما اكلوا وعنه
تكتسب قليلا ما اكل او كثيرا عن محمد ما اكل من شيء حسب عليه من تسعة اعشاره وعنه
لو اكل هو وعياله بعض الغلة لم يؤخذ منه عشر ما اكل ذكره فان كان من عليه العشر محتاجا
فترك الامام العشر له جازا ذكره الحلواني لو ترك الامام العشر على رجل هو او عهده كان
عليه ان يتصدق به ولا يجز له ان يصرفه الى نفسه بحكم العشر لان الواجب الاتيان وفي
النسائي وكذا لو لم يأخذ الامام العشر لغيره او نحوها تصدق به وفي المتقاع عن ابي
يوسف والى ذكره ترك لرجل حراجه فيلحق عاريا او يتصدق به والام لا يسمع وعن ابي حنيفة
لو لم يأخذ الخراج الامام ينبغي له ان يتصدق به وعن شاذان يتصدق ذكره كولا الخراج له حكم
النبي للتقير خط في حقيقة النبي فكذلك فيما له حكمه وفي التقاير رفع الامام الخراج عن
الناس وسعه عند ابي يوسف وكذا عنه في العشر والزكاة ان كان محتاجا وعند محمد يودي
بنفسه وعنه الا ان يكون العامل فوض اليه ذلك وفي موضع ترك الامام الخراج لصاحب
الارض او وهبه ان كان من له حق في بيت المال طاب له ذلك وان لم يكن ذكره في النظم يتصدق
به ولا يجز تناوله في قول محمد خلاف ابي يوسف فان ترك العشر او وهبه لم يجز لانه حق الفقرا
الفقرا وفي شرح بكره ذلك الخراج قبل الحصاد او بعد سقط العشر وكذا الخواب في
في خراج المقاسمة لانه يجب في الخراج واما خراج الوظيفة ان هلك الخراج بعد الحصاد

طلب

بسمه
اعادته

لا يسقط

لا يسقط وان هلك قبله يسقط لان الخراج يجب باول الحول بشرط ان يسلم الخراج له حقيقة
او اعتبارا حقيقة لم يسلم واعتبارا لان القوات ما كان بتقصيص كالجزية يجب باول الحول بشرط
سلامة الذي اكثر السنة قالوا هذا في انه لا يمكن دفعها فان امكنه ولم يدفع لم يسقط وقبل
لا فرق ويسقط قال الحلواني هذا اذا لم يبق من السنة مقدار ما يزرع فيه فان بقي ما يزرع فيه
ونقل ادى عنه ولم يزرع فعليه خراجها فقبل جميع الخراج وقبل ما بقي قال وعليه هذا قياسا بغير
محمد ان الارض اذا كانت تغل غلتين في السنة لا ينبغي للامام ان يأخذ منه الخراج جملة بل اذا
اخرجت ياخذ نصف الخراج فاذا اقلت اخرى استوفى تمام الخراج ذكره البقال ويؤخذ الخراج جزوا
جزوا اكلما خرجت غلة له اخذت بقدر ذلك وان هلك بعض الغلة فان بقي ضعف قيمة الخراج
فعليه كل الخراج وان بقي اقل اخذ منه قدر نصف الغلة ولا تؤخذ الزيادة لان خراج المقاسمة
ورد الشرع ياخذ نصف الخراج ولم يرد ياخذ الزيادة عليه فلم يجزها ايضا ونحوه بينه وبين
العله حتى يودي الخراج لانه وجب بسببها ويولي على الخراج عدل امين رفيق ياخذ الخراج
حين تخرج الغلة لانه اسهل ولا يبيع ماله لاجله لانه ححر وهو باطل ويجبسه اذا امتنع عن الاداء
لانه واجب **مرتب** سنون ولم يؤخذ الوظيفة لا يؤخذ لما مضى لان هذه مونة فيها
معنى العقوبة ولما هي دبور اجتمعت فيستوفي وقيل عن ابي حنيفة روايتان وقيل يؤخذ لما
مضي بالاجماع وفي النسائي مات من عليه الخراج لم يسقط عنه وفي رواية يسقط لانه في معنى
النفقة ولا يسقط العشر بالموت ويؤخذ من عينه من يد الورثة وعن ابي حنيفة لا يؤخذ
كصدقة السوايم ولو بيع الطعام العشري فللمعا شرهيا وان ياخذ العشر من المشتري
او من البائع وفي الزكاة لا ياخذ من المشتري بعد التقوق لان الوجوب في عينه ولا كذلك في
الزكاة ذكره الرغزي لومات من عليه الزكاة او الخراج لا يؤخذ من تركته خلافا للنسائي وكذا
النفقات والندور والكفارات والجزية وما استهلك مال العشر حتى صار دينا في دمنه
النسائي لا يسقط خراج ارض الذي يموت بالاجماع وكذا بالسلامة وتسقط الجزية لان لاخذ
بطريق الصغار وهو متقدر بعد الموت والاسلام ونحوه عن الهاد لا يؤخذ لما مضى وقالوا
هذا بالاجماع **كيفية الخراج** ففي كل جريب يصلح للزروع قنير ودرهم وفي حوز الكرم
عشرة دراهم وفي حبيب الوطبة خمسة كذا وضع عمرو في ارض جانبها اشجار ووسطها مزرعة
وظيفة الارض لقوله عمر ليس في النخل والشجر شيء ولذا لو غرس في كل الارض اشجار اغنيتم

مطلب

بسمه
عنه

مطلب
لا يسقط الخراج
بالعدول والاداء
يسقط بالاداء
رواية

مطلب
لا يسقط الخراج
اذا كان في ملك
و بالاداء

اسم
القتال

في حبيب الكرم
عشرة دراهم

لأنها تقطع كالزراع ولو أجت كرمًا ولم يطعم سنين فنبه وطيفة الأرض إلى أن تطعم فإن بطعم
شيئًا قليلًا ففي رواية أن كان ضعف وطيفة الكرم فنبه وطيفة الكرم وإن كان أقل فنصفه
إذا لم ينقص عن قفيرة ودرهم فإن نقص فغير درهم لأنه لو لم ينبت فلا أقل من هذا فكيف
وقد أجت وفي رواية فيه وطيفة الأرض إلى أن تطعم طعام الكرم لا يهاهي لأصل فلا تنقل
عنه إلا بغير رثته كرمًا على الإطلاق التفرعات في الشافي • وفي أرض الرعفران ما تطبق
أي يلقى بأرض الزرع أو الرطبة أو الكرم وثانيها كانت أشبه في قدر العلة فهو مبلغ الطاقه
وفي رواية تغير ودرهم وتبدل قدر أجر مثل الأرض وقبل ثباتها أن يكون الواجب نصف الحراج
وعن أصحابنا لو زرع فيها الحبوب من غير علة يوضع عليه حراج الرعفران لأنه هو الذي صنع
ذلك فصار كالوعطل أرضه فعليه الحراج قال الحلواني يدل عليه أن الأرض لو كانت خربة
يكون إصلاحها يجب فيها الحراج وفي التقاريف وكذا لو كان قطعة بسعة يمكن إصلاحها لم يسقط
حراجها بقدرها وفي السير وكذا لو وقع ثمنه من الزراعة وهو متين من منعه يستقيم أو
يحوها يجب حراجها • ذكرنا الشهيد وكذا من انتقل إلى أحسن الأمور بأن كان كرمًا فقلعها وزرع
فيها الحبوب يوضع عليه حراج الكرم قال وهذا يعرف ولا يفتى به حتى لا يطعم العلة في أموال
الناس • ذكر الحلواني في الأرض البسجة إذا لم يملأها الماء ففي بعض النسخ يسقط الحراج وفي بعض
لا ووفقوا بين الروايتين قالوا إذا كانت البسجة قليلة لا يسقط وإن كانت كلها بسجة يسقط
ذكر بكر كونت الأرض أو غرقت ولم يبق مكان الزراعة سقط • وفي جمع برهان وكذا لو جعلها
مسجدًا أو مقبرة • وفي الأجناس ذكرنا أن الأولى لا يسقط وفي الثاني أجر أرض الزرع
جعلها لجعلها المستاجر كرمًا أو أرض رطاب فالوطيفة على وطيفة الكرم والرطاب وهي على
المستاجر في رواية لأن الزيادة حصلت بفعله وفي رواية قدر حراج أرض الزرع على الأجر
والزيادة على المستاجر **أجر باب** أرض طوها ستون دراعًا وعرضها ستون دراعًا كسري
يزيد على ذراع العامة بقصبة • والقبض صاع واختلفت الرواية عن عمرو فروي أنه حنطة
أي حب زرع وروي قفيرة ما يزرع والدم توزن سبعة أجموعا أن نقصان عن وطيفة عمر
إذا لم يطعم الأرض يجوز لأن هذا الحق مبني على الحاققة والزيادة على وطيفته إذا طاقته
أجمعوا أنه لا يجوز في الأراضي التي وطقها عمر وكذا الإمام أجاز إذا وطف في أرض مثل ما وطف
عمر رضي الله عنه ثم الحاققة الزيادة لا يجوز لهذا الإمام ولا لامام آخر بعد أن يزيد عليه فأما

لواراد توظيف الحراج ابتداء هل يجوز له الزيادة على توظيف عمر إذا طاقته روي الحسن بن
سبحان في حواشيها عن أبي يوسف لا يجوز وقال محمد في الزيادة تجوز وعن أبي يوسف روايتان
عمر المالك عن الزراعة فللامام أن يدفعها إلى غيره من زراعة وبأخذ الحراج من نصيب المالك
ويمسك الباقي له وإن شاها وأخذ ذلك من لاجرة فإن شأها بنفقة من بيت المال
فإن لم يتمكن ولم يجد من يقبل ذلك باعها وأخذ من ثمنها الحراج وهذا بخلاف وإن كان هذا
نوع محرو فيه ضرر ولكن هذا الحاق ضرر بواحد العامة وعن أبي يوسف يدفع إلى العاجز كذا
من بيت المال ليعمل فيها قرضًا وفي جمع الشهيد باع أرضًا خراجيًا فأن بقي من السنة مقدار
ما يتمكن المشتري من الزراعة فالخراج عليه والأفعلى البايع وتكلموا أن المعتبر في ذلك زرع
الحنطة والشعير أم أي زرع كان وإن المعتبر من يترك الزرع فيها أم مد يبلغ الزرع فيها
مبلغًا يكون قيمته ضعف الحراج وفي كل ذلك كلام والفتوى أنه مقدار عند يحصل فيها العلة
أن ينفق المشتري والأفعلى البايع وإن تمكن من الزراعة فعليه فإن لم يتمكن لأهذا ولا ذاك
فلا شيء عليها هذا إذا باعها فارغة فإن باعها وفيها زرع لم ينعقد الحب فالخراج على المشتري
وإن انعقد ولم يبق من السنة مقدار ما يزرع ثانياً فعلى البايع وفي الرصاف باع البسر مع
الأرض وقد تناسى غطه ثم رطب ثم جاوزت الحراج فهو على المشتري وفي نوادر من سماعة على
البايع • وفي التقاريف باع الأرض أو وجهها قبل وضع الحراج فهو على المالك الثاني
وإن كان بعد فعلى الأول خراج المستعار والمستاجر على رب الأرض لأنه يجب بالتمكن من الانتفاع
بها وهو المالك وكذا خراج الرهن وعشره على الراهن لأن منافع الرهن عابدة إليه فإنه يقضي
به الدين **باب أيضا** عشرية ما فيها من الزرع وقد أدرك أو باع الزرع فعشرته على البايع
لأنه حصل له كمال بدل الحب الذي فيه العشر وإن باع والزرع بقدر أن قصده المشتري فكذلك
فإن قيل البايع أخذ بدل التفصيل الذي ليس بواجب فيه العشر **قلت** نعم تكن
التفصيل سبب للحب فالبايع مع السبب لقطع المشتري بتفصيله عن انتفاعه حباً فيكون متلفاً
فيضمن فإن تركه المشتري حتى أدرك فالعشر عليه لأن الحب حدث على ملكه • وعن أبي يوسف
عشر مقدار البقل على البايع وعشر الزيادة على المشتري وكذا كل شيء من الثمار وغيرهما ما فيه
العشر **المستاجر** أرضاً عشرية فزرعها فالعشر على الأجر لأن الخارج له معني حيث
أخذ بدله وقال على المستاجر لأنه في الخارج ولو استحصد فلم يحصد حتى هلك فلا عشر أمّا عند

سبحان
من الثمن

فلانه في الخارج وعند لم يسلم المستاجر ليجعل كسلامته للآخر • ولوانه انسان فلا عشرين
 يودي النمان فيكون على خلاف وان هلك الخارج بعد الحصاد لا يسقط العشر عن الآخر عند اي
 حنيفة وفي المزارعة العشر على رب الارض كان البذر منه او من العامل عند اي حنيفة على
 قول من اجازها لان نصف الخارج له ومن نصفه حصل له به له وهو منافع العامل فان ملك
 يسقط النصف الذي في نصيبه وما في نصيب المزارع يسقط ان هلك قبل الحصاد وبعد لا
 وقالوا العشر في نصيبين فبالهلاك يسقط عنها وفي القارية العشر على المستجير الا ان يكون
 ذميا ضمن المعبر • وعلى الذي عند محمد وعند اي يوسف عليه عشران في شرح بكره في الكفاية
 وقت وجوب العشر ظهور الثمرة لقوله تعالى وما اخرجنا وعند اي يوسف عند الادراك
 لقوله تعالى يوم حصاده وعند محمد لا يستحق في الحنطة عند الندرية ولا يجوز النجيل
 قبل المزارعة والغرس ويجوز بعد النبات والظروع وبعد ما زرع قبل ان يثبت وبه ما عوس
 وثبت قبل ان يطلع لم يجز عند محمد خلاف اي يوسف ولا خلاف في جواز قجيل الخراج بعد ملك
 الارض **مسلم** اشترى ارض خراج من ذي في على حالها لان الاسلام لا يرفع الرفع
 فلا يرفع الخراج وكذا لو اسلم وقال مالك يرفع كما منع الاستدلال على شري من مسلم
 ارض عشر صارت خراجيه بمنزلة دار له اخذها بستانا وقال ابو يوسف يضاعف عشرها
 لانه من اهل التضعيف ويصرف مصرف الخراج وقال محمد سعي عشرية لان ما صار وظيفه
 الارض لا يتبدل عند المالك كارض خراج لكن يصرف مصرف الصدقة في روايه وفي رواية
 مصرف الخراج فلو اخذها مسلم بالشفعة اوردت على البايع بخيار او فساد او عيب بقضاء عاد
 عشرية لرواها المانع قبل تقorre ولوردت بلا قضاء او بيعت من مسلم واسلم هو بقيت خراجيه
 لان الاسلام لا يرفع الخراج • وعند اي يوسف تعود عشرية لرواها الموجب للتضعيف وعند محمد لم يتغير
 الوطنية والعشرية لو صارت لتقلي ضوعف عشرها لانهم صولوا على ذلك • وعند محمد سعي
 عشرية والخراجيه والعشرية الحرمه لا يتغيرها ملك من اشتراها ادا وكذا لو اشترى الذي والتقلي
 من ارضي جران كان عليه ما على الجرائ من الخلل وكذا لو اشترى جرائ من ارضي تغلب كان عليه العشر
 مضاعفا **مسلم** باع ارضه من مسلم او ذي او اسلم هو بقي العشر مضاعفا كخراج وعند
 اي يوسف ان اسلم او باع هو من مسلم سقط التضعيف لرواها اكثر ان باعه من ذي لانه من اهل
 التضعيف وعلى قوله محمد ان كان التضعيف اصليا قد ورثها كذلك او تداولها الايدي في الشري

سنة
جمع

وقت وجوب
العشر

طلب

طلب

سنة
ان يصنف

كذلك لم يثبت

كذلك لم يسقط كخراج والحادث لا يتصور عند **ارض خراج** اعداها للنخل فلا عشر
 لان العشر مع الخراج لا يجتمعان وان كان في ارض عشرية ففيه العشر لانه عليه السلام كان يأخذ
 العشر من العسل وقيل في المن يسقط على العواجم في ارض انسان العشر وفيه نظره انه انفا في
 وما يوجد في الجبال والبرية من العسل والفاكهة فان كان لا يحجيه سلطان فهو كالصيد وان كان
 يحجيه ففيه العشر لانه مال مفقود كالحنطة • وعن اي يوسف والحسن في ثبته لانه باق
 على اصله الا باحة وعن محمد وما يوجد في الارض الموات من العواجم ففيه العشر قال اسد وكذا
 ما يوجد من البر في القير والنفط والمخ لانه ليس من ازال الارض ولا يمكن تحصيله
 بحيلة فاشبه الماء وان كان في ارض الخراج ففيه الخراج كما كان ورا القير ارض فارغة تصلح للزراعة لانه
 عطلها • اما موضع عين القير والنفط هل يحسب عليه في الخراج اختلفوا في شرح **مسلم**
 وفي رواية هشام ان فيها الخراج الجزية على قدر الطاقة على القير المعمل شي عشر درهما وعلى الوسط
 اربعة وعشرون وعلى الموسر ثمانية واربعون كذا المربى عمر • قيل للموسر من لا نصاب له ويكتسب
 والوسط صاحب النصاب الي عشرة الاف والموسر صاحب عشر وزيادة • وقيل للموسر من لا كفاية
 له والوسط من يملك قوته وقوت عياله والموسر من يملك الفضل عليه وقيل يختلف ذلك باختلاف
 البلدان • وقيل للموسر المحترف والوسط الذي له ضياع ويعمل بنفسه والموسر الذي له ضياع
 واموال ويعمل باعوانه قال السرخسي ولما اختلف ذلك بكون ذلك الى اي الامام وفي التمه كان مؤسرا
 في بعض السنة ثم اعسر او بالغلب والاعتبار لاكثر السنة • وفي شرح الحلواني كان مصراني اول
 السنة وفي اخرها صار وسطا فهو وسط ولو كان وسطا في اولها صار في اخرها موسرا فهو موسر
 وفي السير **مسلم** يكتسب ولا يفضل عنه شي لا يوجد منه الجزية وفي الشافعي تؤخذ الجزية من
 كان من اهل القتال لانه عوض عن القتال وعن اي يوسف يؤخذ من غيرهم ايضا ويؤخذ من القسيس
 والرهبان واصحاب الصوامع ذكره في الخراج وقيل في السير هو قول اي حنيفة • وقال لا يؤخذ
 وهو نظير اختلافهم في قتالهم • ذكر بكر الجزية يجب باول الحول حتى ان الامام ان يطالبه متى قبل
 عقد الدمة • وقال الشافعي يجب باخر الحول كالزكاة **مسلم** اما يجب لاستقاط القتال
 فصار كما يجب بالصلح عن دم العبد ذكر السرخسي وان اخذها اخر السنة تخفيفا **مسلم**
 وهكذا قالوا الزكاة يجب في اول الحول واما مضى الحول تخفيفا وعند اي يوسف تؤخذ الجزية في
 كل شهرين بنسب ذلك • وعن محمد تؤخذ شهرا فشهرا قال السرخسي والاصح كافي زكاة المالك

طلب
العشر
لا يجتمعان

ما يوجد في الارض
الموات من العواجم
ففيه العشر

الجزية على قدر
الطاقة

في حق المسلمين وخراج الاراضي • وفي السير بعث النبي الجزية على من يدينه لا تقبل ما لم يات بنفسه
 ويقوم والقابض قاعد وفي رواية ياخذ بتلبية ونحوه هذا ويقول له اعط الجزية يا ابي
 لان الاخذ بطريق الصغار وفي الاصحاحي السنة في الجزية ان تؤخذ على وجه الاستخفاف والذل
 بحيث يضع الماخوذ منه حالة الاخاء • وفي رسالة ابي يوسف الى هرون ولا يضرب احد من
 اهل الجزية في استيذانهم ولا يقاموا في الشمس ولا يحل في ابدانهم شي من الحكة وكذا يرفق لهم
 وحسوا حتى يودوا • وعن اصغار لو امتنع واحد منهم عن الاداء بقا لك ان يقابل في الابتداء مرت
 سنون ولم يؤخذ لا يؤخذ لما مضى خلاهما وهي ديون اجتمعت فليس في كركوات سنين وله هذه
 عقوبات اجتمعت من جنس فيكتفي باخذ جزية سنة كالحودود من جنس **باب**
 اسم المدفون بني ادم وجد كثر في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فان كان له علامة الاسلام فهو
 كاللقطة يعرفها حيث وجدها ماله يتوهم ان صاحبها يطلبها وذلك يخالف بقلة المال
 وكثرته حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولا وفيها دون العشرة الى ثلثة اشهر
 وفيها دون ثلثة الى درهم جمعة • وفيها دون درهم يوما وفي فلس اربعة بيظن منه ويسرق
 ثم يضعه في كف فقير • وفي المجرد في الطير والعصفور يوما فان لم يظهر صاحبها تصدق بها
 على وجه الضمان لصاحبها ان شاؤا وان اسكها حتى يجد صاحبها فهو افضل فان تصدق خير صاحبها
 بين الاجر والقيمة وايها ضمن لم يرجع على صاحبه وقال في لقطة ان تصدق بقضام
 يضمن وهكذا عن ابي يوسف وفي رواية يضمن وهكذا عن محمد وان تصدق بغير قضا ضمن الاجماع
 وان كانت قائمة لم تهلك والاخذ مقدور ياخذها صاحبها ولا شيء على احد في النظم وان لم يكن
 لها علامة الاسلام قبل في زمانها هو كاللقطة ايضا لان العهد قد تقدم فالظاهر انه ليس
 ما دفعه الكفار فان علم انه مدفونهم كان غنمة في خمس والباقي الواجد من كان ابي مال كان لان
 عليا فعل ذلك الا ان يكون الواجد مستامنا ولا بد عليه بوجه بالغنية الى داره بل تسرد منه الا
 ان يكون الامام قاطعه على مال بقي له بشرطه • وان وجد في ارض مملوكة فان قال صاحب
 الارض انا وضعتها فالقول له لانه في يدك وان تصادقا على انه كثر خمس والباقي للواجد عند ابي
 يوسف لانه باق على الاباحة وعند ما الباقي المختط له لانه بالاختطاط ملك الارض وما فيها
 ثم لو باع الارض لا يدخل فيه اكثر لانه منفصل عنها بخلاف المعدن فاذا لم يدخل بقي على مالكه

سنة
والكثر
سنة
لا يطلب

عزله مرصاد

عزلة من صاد سمكه في بطنه درة ملكها فلو باع السمكة لم يزل الدرة عن ملكه ابدان هذا
 مثله وفي الجيطان ان كانت الدرة في الصدف فهي للشري لان السمك ياكل الصدف وكل ما ياكله
 فهو لشري • ولو اشترى جملة فوجد في بطنها دنانير لم يكن له لانه لا ياكلها عادة • وان لم
 يعرف المختط له ولا ورثته ذكر ابو اليسر يوضع في بيت المال وذكر السرخسي يعرف الى اقصي
 مالك يعرف له في الاسلام • وان وجد في دار الحرب في ارض غير مملوكة فهو لواحد ولا خمس
 فيه لانه لم ياخذ بقوة المسلمين فيكون بمنزلة المتلصص • وان وجد في ارض مملوكة فان
 دخل بغير امان فكذلك وان دخل بامان رده الى مالك الارض لانه عهد ان لا يغير وجهه ولو
 اخرجته اليها ملكه ولم يطب له وكذا ما اخرجته من مالهم وما اخرجته من النفس لا ملكه في
 شرح بكر وفي المنتقاع عن ابي يوسف يملكه والذين دخلوا غيرين بعد الامان لا يملكون لما
 بالاجراج ولا النفس لان الامان خلف عن الدمة ويعقد الدمة يصير ما لهم معصوما عن
 الاستفنام في شرح بكر وجد معدنا في دار الاسلام في ارض غير مملوكة خمس والباقي للوا
 لان عليا قضى كذلك الا ان يكون الواجد مستامنا فهو على ما مر وهذا اذا كان الموجود شيئا
 ينقطع كالياقوت ونحوه لم يخمس لانه حجر حقيقته انه ارض ولا خمس فيها وان وجد في دار
 مملوكة فهو للمالك ولا يخمس عند ابي حنيفة لما بين وقال لا يخمس اعتبارا بالارض فان وجد
 في ارض مملوكة لا يخمس عند ابي حنيفة في رواية الزكاة وفي رواية الحرف والجامع الصغير خمس
 لان الامام لم يقطع عنه حق المسلمين بواحد لان فيه عشر او خراجا بقي حقهم بخلاف الدار
 حتى لو كانت فيها نخلة مثمرة لا يجب في ثمارها شي **باب** اصيب في معدنه خمس وقا
 ابو يوسف لا يخمس لانه معين بدليل انه يستحق بالدار فصار كالنقط • ولما انه جوهرة
 اذ ابيه حارة معدنه فصار كالواذيب بالنار في الثاني ولا شيء فيها يخرج من الحجر
 كاللؤلؤ والعنبر وقال ابو يوسف خمس لان عمر اخذ الخمس من العنبر ولما ابن عباس
 لم يوجب الخمس فيه ولانه لم يرد عليه فهو احد فلم يكن غنمة ولهذا قيل في الذهب والفضة
 في قعر البحر لا يخمس وحديث عمر في الموجود على الساحل وهو ما خود من الكفرة وفي ادب
 القاضي لا يبي على من يجد ما اخرج من الحصون الحربية فهو كثر ان كانت فيه دراهم قديمة وان
 كانت الدراهم بيضا فهي لقطة • وفي منقورات البيت فيمن ينقل السرقة لرجل باجر
 فاصاب دنيا واوان وجد في ملكه المستاجر فزعم انه له فهو احق به وفي النوازل اشترى

سنة
فيه

لا شيء فيها يخرج
من الحجر كاللؤلؤ
والعنبر

دارا فوجد في جبر عهاد واهم فان قال البائع هي لي ترد عليه لانه اخذ من ماله اذ ادركت في
يوم وان قال ليست لي فهي لقطعة وهو اختيار في البيت والشهيد وقال الاسكافي هي لقطعة
قال البائع هي لي او ليست لي وفي الخيطان لو انهم حايط منها فوجد فيه دنانير وما شاكلها
فما يكون مثله في البنا فهو للبائع **باب صدقة الفطر**
وجوب الصدقة بطول الفجر من يوم الفطر حتى لو اسلم قبل الطلوع او استغنى ثم طلع وهو حر
مسلم غني يجب ولو اسلم قبل الطلوع او استغنى لا يجب وكذا ملك الرقيق وولادة الولد والموت
قبل الطلوع وبعضهم **وعنه ابو حنيفة** ان يودي عن نفسه واولاده الصغار وما يملك من خدمة
لغيره اذ او اعن كاجر وعبد نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير ولا نه على عبيدهم وهو لهم
فوجب ان يودي عنهم وعن ابني يوسف لو ادي عن زوجته واولاده الكبار الذين هم في عياله اجزائهم
لانه كالمادون دلالة وفي الكتاب المراء من الصاع ميكا لا يبيع فيه ثمانية ارطال من الخ
او العوس هو الصاع الذي يكال به التمر والشعير ذكر المحمدي الموزن سوي حظه
واربعة امنا شعير بخلاف محمد واوادي موي حرقا يجوز وقيل لا الا باعتبار القيمة للصغير
والمجنون مال ادي عنه وليه او وصيه من ماله لا يملكها كالتفقة وانما يجب من ماله ما كذا الصد
او حب طهره نظير الختان وقال محمد لا يجب كالزكوة ويجب على الاب للغير وكذا البعوض عنهما
على هذه الخلاف وياكل منه الصغر ما امكن ويبتاع بالباقي ما يفتقر به وعن الفضلي بقدر له
وفي النواذر ان كان الصبي ياكل لم يضمن الوصي عند اب حنيفة والا فيضمن وان لم يكن للصغير
مال ففي الاصل والنواذر لا يجب على الاب ان يرضي عنه وفي المجرى عن اب حنيفة يرضي عن ولد
وولد ولد الابن لا يرضي عن الاب ان يودي من ماله عن ماليك الصغير والمجنون لانه لا يملك
وعل يودي عنهم من ماله عند محمد لا خلافهما **وعنه ابو حنيفة** ثم جاز او عنه لا يجب صدقة
على الاب لان بافاقة زالت ولاية الاب عنه وبالحجوة لا يعود في الكفاية وفي شرح بكر عن اب
الشيخ على قول ابني يوسف لا يعود قبا ساو على قول محمد يبرود استمسا نا وقال الميمني على قول
علي بن ابي عمير لا يعود وعلى قول زفر لا يعود الى السلطان هذا اذا اطلق المجنون وتفسيره عند ابني
يوسف اكثر السنة وعنه شهر وعنه شهر وعنه يوم وليلة وعنه رجع الى سنة وفي الزكاة
عند ابني يوسف اكثر السنة وعند محمد سنة وفي حق الصوم مقدار شهر وفي حق الصلوات
مقدار ربيعت وفي الاجناس عن محمد في قوله الاول في الفرائد الوكيل حتى عن الموكل يوما

وليلة

وليلة ثم رجع حتى عن شهر ثم رجع حتى عن سنة وابو حنيفة بل قال اذا انطبق جنونه انزل وكيه
ولا يخط عن ابني يوسف في ذلك قوله وفي الشا في جنون الوكيل بالبيع والشرا لا يوجب عزله حتى لو
اشترى لزم الامر عهده **وفي النواذر** عن ابني يوسف جنون الموصي شهر ابط وصيته وعن
محمد تسعة اشهر وعنه سنة وفي الشا في طلق دهاب عقل الاذن لايه او لعبد ما يقطع
اذنه ولا يبطل حقه بطلاق او عتاق او جعل امراته بيده **قلت** وفي نسخ والذي
عن الصغار والحلواني ومن تابعهما ان حد الجنون في الشرع ان لا يتوجه عليه الخطاب وفي العرف
ما يكون خفيف الغالب عن الشهيد المجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله وغيره نادر وفي الشا
ابن علي لاب ان يودي عن ولد ابنه ان كان لاب حيا معسرا با اتفاق الروايات وكذا ان كان
ميتا في طاهر الرواية لان ولايته بواسطه الاب فيكون ناقصة وروي الحسن عن ابني حنيفة
الوجوب لا يزيل ملكه عنه وكذا عن عبد المديون وان كان محيطا برقبته ولذا عن عبيد
ان لم يكن على المادون دين يحيط برقبته وكسبه وان كان لم يجب لانه لا يملك اطلقه في الكفاية قال
الشهيد هذا قيا من قول ابني حنيفة **ويودي** عن عبد المرحون ان كان عبدا وفابا بالدين
وفضلا ما يتي درهم وعز ابني يوسف في الاما في لا يودي حتى يفكه ويودي الموصي له بالرقية وان
كان الخدمة لاخرون عن المشترا بشرط الجار لاحد ما والصدقة على من يستقر له الملك لان
الملك موقوف فكذا ما يمتنع عليه وكذا الزكوة ان كان اشتراه للتجارة وعن الحلواني لا رواية
عن ابني حنيفة في نفقة المشتري باخيار وقال على البائع وقيل يستدان فينفق عليه ثم ينظر الي
من يصير الملك له فيجب عليه جديده وفي الشا وفي البيع البات لم يفيض المشتري حتى يبروم
الطرفان قبضه بعد ذلك فصدقته عليه لانه ملكه بالقبض وبالفرض ثم ملكه وان مات
قبلا ان يفيضه فلا صدقة على احد اما البائع لانه بابيع زال ملكه واما المشتري لانه لم يبرم
ملكه **وان لم يبرم** ورده قبل القبض يعيب او يجار ورويه فصدقته على البائع وان رده
بعد القبض بخيار روية او عيب فصدقته على المشتري بغير عليه في الرواية عند السرخسي
لان ملكه وولايته كان ثابتا وقت الوجوب ثم لا يفسد بزمان ملكه **وفي الثاني** لو رده
بعد القبض بخيار روية فصدقته على البائع وذكر ابو اليسر يجب ان يكون على البائع وفي الشا
لو رده يعيب بعد القبض بقضا فصدقته على البائع لان هذا نسخ ذكر ابو اليسر يجب على
المشتري لان العقد وان كان يفسخ لكن يفسخ للحال فلا يظهر ان العقد لم يكن ملكه وفي البيع

الفاسد من يوم الفطر قبل ان يتبينه ثم قبضه فاعتقه فصدقته على البايع لان الملك في البيع
 الفاسد يقع بالقبض وكذا ان مرو هو مقبوض ثم رده لان الرد مستحق وان لم يرد وكذا اعتقه
 فصدقته على المشتري لان بالعتق فأت الرد ثم ملكه • ويؤدي عن مالكه • وولد حيث هو لان
 الوجوب عليه وعن أبي حنيفة حيث هم لان الوجوب بسببهم واليه رجع ابو يوسف كما لو كره
 ثم الوجوب في المال ولهذا يستقط لهلاكه وهذا خلافة وعن أبي يوسف ان
 كان المملوك ميتا يعتبر مكان المولى وفي الوصية يعتبر مكان المال حتى يعرف الي فقر او وضع
 وفي الاضحية مكان الاحنية وفي الشا في يصرف صدقات كل بلد الي فقرائهم ويكره الاخراج الي
 فقر بلده اخرى عند أبي حنيفة وقال محمد لا يخرج الا لفقر اقربائه **الفريق** والسوق
 كما لا لان الخمر منه من المقصود والزبيب كما لو عند ما هو احدي الروايتين عن أبي حنيفة
 لانه مثل الثمر او دونه في القدر ونصف صاع عنه في رواية لانه يوكل كله وما عدا هذه الاشيا
 جاز اذا وه باختيار القيمة واختلف في الفضليه قال ابن سلة القيمة في ايام السعة والخطبة
 في ايام الشدة وقال ابو الليث والهند او في الخطبة افضل بكل حال وقيل على قول أبي يوسف
 الدرام افضل ثم الدقيق ثم الخطبة وفي التقاريق لا يجوز في صدقة نصف صاع تمر وصد
 ويجوز في الكفارة ويجوز تجييل الصدقة قبل يوم الفطر • وقيل في العشر الاخر من رمضان
 وعن نوح في النصف الاخر منه وعن خلف بعد دخول رمضان وعن الحسن لا يجوز تجييلها كالاحنية
 انه نوع صدقة زكاة لجاز التجييل بعد وجوب سنة وهو الراس نصفه والافضل
 ان يؤدي قبل الخروج الي المصلي للحديث اعنوم عن المسألة في مثله هذا اليوم واذا وجب الاغنا
 وجب من اوله فان اخر عن يوم الفطر فقد اساء ولا يسقط بالتأخير وعند الحسن يسقط بالصلاة
 وفي المجرد سنة لا ينبغي تركها ذكر الخلو في ينبغي ان لا يوزع الصدقة على جماعة لانه لا يقع الاغنا
 وذكر الكرخي لا بأس به وقيل يكره ذلك • وفي جمع الورد في الافضل ان يجمع صدقة نفسه واولا
 ويصرفه الي واحد وفي النوازل واختلف في توزيع كفارة صلاة او صلوات قبل بخورك في صدقة
 الفطر وقيل لا لا كفارة فلا يجوز اعطاؤها الي مسكين اقل من نصف صاع كما في كفارة البمين والطلق
 في جمع عمرتين كفارة الصوم والصلاة • وفي التقاريق لا يسقط الصدقة بسقوط الصوم ككبر او
 مرض لانه لا يعلق بها بالصوم ولهذا يجب على الصغار **باب**
الصوم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان لا تطوعا وهو المروي فان صامه عن

امضان كره

رمضان كره للحديث برحام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم فان ظهر انه من رمضان فعنه لانه نواه
 وان ظهر انه من شعبان فنطوع وان افطر لا قضاء لانه مضمون لما شرع فيه مسقطا وكذا صلاة المظن
 الا ان مضى فيها بعد ما علم خلاف احرام المظنون حيث يكون مضمونا لان الظن ينال في الحج وكذا
 لو ادى الزكاة ثم ظهر انه لا زكاة عليه لم يسرد لها لانها وقعت صدقة وان نوى عن راجب
 كره ايضا لكن كراهته اخف لانه لم يصر رمضان فان ظهر انه من رمضان فعنه لتعيينه له وقيل
 ان كان مسافرا فاعطى نوى عند أبي حنيفة لان غلغاله المسافر اذا صام رمضان بنية واجب اخراجا
 وان ظهر انه من شعبان قيل هو تطوع لان صوم هذا اليوم منى عنه فلا يثاري به واجب
 اخر كصوم يوم العيد والاصح انه عما نوى لانه يوم يجوز فيه التطوع خلاف يوم العيد واصل
 اكثر اهنة لا تمنع الجوار كاصلاة في ارض مضمومة وان لم يظهر شي لم يقع عما نوى لاحتمال انه من
 رمضان وان افطر لا قضاء لانه مضمون وان نوى التطوع قبل كره للحديث والاصح خلافه لان
 عليا وعائشة كانا يصومانه نفلا والحديث على الغرض المروي لا تطوعا فان ظهر انه من رمضان
 فعنه لتعيينه له وان ظهر انه من شعبان فنطوع وان افطر قضاء لانه ليس بمضمون وان نوى
 ان كان رمضان فصام عنه ولا فغير صائم لم يكن صائما لانه لم يوجد اصل النية جز ما كان لو نوى
 من ابدان وجد سحره يصوم والا فلا او نوى ان يفطر غذا ان نوى في دعوة والا يصوم
وان نوى ان كان رمضان فصام عنه والا فغن واجب يكره لئلا يزد من كرهين اعني
 نية الغرض ونية الواجب يوم الشك فان ظهر انه من رمضان فعنه لانه لم يزد الا في
 وصو النية فوجد اصلها جزها وذلك يكفي لصوم رمضان لا الواجب فلا جزم لو ظهر انه
 من شعبان فنطوع وان افطر لا قضاء لانه مضمون وان نوى ان كان رمضان فصام عنه والا فغن
 فطوع يكره ايضا لنية الغرض من وجه يوم الشك فان ظهر انه من رمضان فعنه لتعيينه
 له وان ظهر انه من شعبان فنطوع وان افطر ينبغي ان لا يلزمه القضاء لانه شرع فيه مسقطا
 من وجهه وتكليفه في الافضل فان وافق صوما كان يصوم فافضل والا فقد قيل الفطر
 افضل للحديث وقيل الصوم افضل للتحرر عن الفطر في رمضان وقيل لا فضل للعالم ان يطوع
 بخاصته وبقي للعامة بالافطار وقيل بل ينبغي بالتكلم الي نوال للحديث اصحاب يوم الشك
 متلو من حتى يظهر حال القوم • وفي الشا في صام يوما ونوى النفل وقضا رمضان يقع
 عن القضاء عند أبي يوسف لانه اقوي • وقال محمد عن النفل لان الشك تدافعا في مطلق

مطلب

مطلب

مطلب

النية وصوم التطوع يتأدي بها وكذا لو نوي القضا وكذا لو لم يقع عن القضا عند
ابي يوسف وقال محمد عن النفل ولو نوي القضا وكفاة اليمين او نوي كفارة الظهار وكفارة اليمين
فكذلك عند محمد قال الحسن ولم يذكر قول ابي يوسف فيجب ان يكون عن التطوع عند
لانها في القوة سواء في الكفاية عند يقع عن القضا استحسانا وفي موضع له ان يحمله عن
ايها شأ • وفي الايضاح نوي النذر والمعي وكفاة اليمين يقع عن النذر في رواية محمد وفي الشا
نوي النذر والقضا يكون تطوعا كزوني الظهار والنفل يقع عن الظهار عند ابي يوسف لانه
اقوي ولان النفل لا يحتاج الحصة الى النية والفرض يحتاج فما يضر في النية الى ما يحتاج وفي
محمد لا يصح دخوله في احد منهما كما لو نوي الظهار والجنابة او ظهر يوم وعصر اخر • وفي
التفريق نوي يكتوئين في وقت احدهما فلهو قتيبة عند ابي يوسف وكذا قاتية وقتيبة في آخر
في ظهرك فان كان اوله فلهما نية فان نوي فليكتن فلاولي نوي للتطوع والجنابة فهي تطوع
وفي الشا في تصديق ونوي الزكوة والنفل يقع عن الفرض عند ابي يوسف وعند محمد عن النفل
وتو نوي عن الزكوة وكفاة الظهار يقع عن النفل عند محمد ولم يذكر قول ابي يوسف وعلى قياس
العلقة الاولى يقع عن الزكوة وعلى قياس العلة الثانية يقع عن النفل فتتأكد ركلا واحدا منها الى
النية فينتد افغان بقي نفس التملك من الفقير وهو تطوع وتواشترى الابن بنية الاسامة
والجارة معا يكون للاسامة لان العادة ارادة الاسامة والتبع عند وجود الزرع حتى لو اؤاما
ونزك العادة يكون للجارة وفي التفريق تصديق ونوي عن كفارة يمين وظهار فله ان يحمله
عن ايها شأ • وعن ابي يوسف نذر بعد الحول ان يتصدق بالنصاب فتصدق به بنوي الزكوة
والواجب احري عنها وكذا لو نذر ان يتصدق بهذا ان دخل ثم ان يتصدق به به كلف فعاد
الامر من جازعها • وفي الشا في قبل لرجل ان اشترى هذا العبد فهو حر تطوعا وقال له اخر
ان اشترى به فهو حر عن الظهار فقال له ما نعم ثم اشتراه كان عن الظهار لانه اقوي بي الحج ونوي
الفرض والنفل يقع عن الفرض • اما عند ابي يوسف لانه اقوي واما عند محمد فلان نبي
الاسلام ثم نذر حجة ثم لم يني ونوي المندور والنفل فعند ابي يوسف يقع عن المندور وعند محمد
يقع عن النفل لان النيتين تدافعا بحيث النية المطلقة وحجة الاسلام يتأدي بهادون المندور
من علي • حجة الاسلام حج بنية النفل فمن اي حنيفة يقع عن حجة الاسلام وهو قول الشافعي
وفي الظاهر يقع عما نوي • نوي المسافر في رمضان عن واجب اخر كان كما نوي لانه ان لا يصوم فله

ان يصرف

ان يصرف الى ما نوي وقال لا يقع عن رمضان لانه يفارق المقيم في رخصة الترك فاذا لم يترك صار
كالمقيم • ولو نوي عن النفل فهو عن رمضان في اصح الروايتين عنه لان الامم هذا • والمريض
عند اكثر من علي هذا او قيل يجعل عن رمضان كيف نوي بالاجماع لان الميعة في حقه العجز وقد ظهر
ان لا يجوز في حق المسافر الميعة السفر وهو قائم وعن ابي يوسف نذر صوم يوم بعينه فصامه
بنية النفل يقع عن النذر وان نوي واجبا اخر يقع عما نوي لان النفل مشروع له والفرض مشروع
عليه والعبد لا يملك تعيين الوقت فيما عليه وفي التفريق عنه له علي ان اصوم غدا من كان في
يمين ثم قال له علي ان اصوم غدا تطوعا فصامه عن يمينه فتخي خلاف قوله له علي ان اصوم ايام
الكفارة تطوعا وفي المزارع علي ان اصوم هذا اليوم غدا او غدا اليوم احدا بالوقت الاول
ولغا الثاني لان النفل غير ممكن **نوي الفطر** يوم الشك فتبين انه من رمضان ونوي الصوم
اجزاء وان لم ينو حتى زالت لم يجزه وهي على فصول منها اعتبار النية خلافا لفرقنا لوصح
بلا نية لصح من المجنون وله امر بالاساك وامثل • ومنها جواز النية قبل الزوال خلافا
للشافعي **شأ** شهد اعرابي لعماد رمضان بعد الصبح فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
شهادته وامر الناس بالصوم وله الحديث لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل • ومنها امتناع
الجوار بنية بعد الزوال خلاف ما حكى عن الاوزاعي والحسن لنا النية لم تنجب اكثر النية رفضا
كما لو نوي عند الغروب • ومنها جواز النفل بنية قبل الزوال خلافا لما لك **شأ** انه عليه
السلام كان يصوم لا يعزم الصوم ثم يبذره له فيصوم وفي الشا في اصح بنية الفطر في رمضان ثم
نوي ثم افطر فلا كفارة لاختلاف الآثار في صحة صومه وعند ما فيه وفيما اذا افطر قبل
الزوال قيل لنية الكفارة لانه فوت مكان الصوم ولا كذلك بعد الزوال لانه لا مكان
وعن ابي يوسف اوجها فيما اذا افطر بعد النية ولم يوجها قبلها **شأ**
فيمن اعلم عليه اوجن في رمضان كله فلا قضا وان افاق في شي منه ففني كله قيل هذا اذا افاق
في وقت لو نوي الصوم فيه صحبت نيته وعن محمد ان بلغ مجنونا لا قضا لان الجنون الاصل كالمصا
لا تقاله به وقال زفر والشافعي لا قضا ما كان مجنونا فيه لانه يجزه فيمنع الوجوب **شأ**
قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ويقال شهد الشهر اذا شهد بعضه ولا يقال صام
الشهر اذا صام بعضه حتى لو جن في رمضان ثم افاق في رمضان اخر قضا ما • وفي الاعمال القضا
وان استوعب الشهر لانه من رمضان ولم يصم رسول الله **اعني عليه** اوجن بعد جزو

لغير

من اول ليلة من رمضان لم يقض يوما قبل معناه ان كان نوي قبيل لاغما والجنون وفي
 الكتاب جعله نوايا بدلالة حاله لم ينوي رمضان لا صوما ولا فطرا فقام بحله نوايا لان
 الموضوع لم ينو فلا يعتبر له لانه خلاف الاعمال وقيل نواياها ان يكون مريضا او مسافرا او
 متهنكا لا يقيد الصوم فلم يترك حاله على النية افطر لمصر ثم صبح عشية ايام ومات قضى
 بقدرها وقيل عند ابي حنيفة وابي يوسف قضى الشهر لان النية التي اذكرها تصلح لقضاء اي
 عشية منها وقيل خلافها في النذر اذا نذر المريض صوم شهر ثم صبح يوما فاما هي فلا والفرق
 لهما ان هناك السبب الموجب هو النذر لانه ليس للمريض مدة صالحة في الاثرام للاداء
 حتى يراى معتاد البر يصير كالجهد للعدو والصحيح اذا نذر صوم شهر ثم مات بعد يوم قضى الشهر
 وهذا السبب الموجب للاداء اذراك عدة من ايام اخر خلاف الشيخ الغاني حيث يجب العدة به
 وان لم يدرك بعد رمضان عدة من ايام اخر لان وجوب العدة ليس من الصوم وقد وجد
 هذا في حقه فاما هنا لم يقع الياس لجواز ان يراى فيصوم حتى قالوا لو كان مريضا يعلم ان اخر
 الموت فهو كالفاني في شرح السرخسي وفي موضع واختلفت الروايات عن ابي حنيفة في تعجيل العدة
 عن الغاني فروي انه لا يجوز وروي انه ان شافدا اول رمضان لمرة وان شافدي في اخره لمرة
 وروي انه يقضى في كل عشرة وفي الاصل فمن عليه صوم شهرين متتابعين فيمرض فيها فينظر
 بحرية الطعام لان شرط جواز الطعام ان لا يكون مستطيعا للصوم حاله الاطعام فان مرض
 ثلثة ايام بحرية وان قدر على الصوم من بعد قال الحلواني واختلف فيها لمرض يوما قبل بحرية
 وهكذا ذكر محمد في بعض النسخ وفي عمارة النسخ قال فافطروا ولم يدرك يوما فاحده البعض
 ولم يجعلوا مرض يوم عدوا وشرطوا ثلثة وفي المنتقى عن محمد اوجب على نفسه صوم الابد لم يبد
 عن يومي العيد واما التشريق بياحيوته والجنون فيدي وفي الجامع لو صام شهرين عن الطهر
 اجزاء ويندي حكم النذر لكل يوم نصف صاع وفي الزيادات في كتاب اليمين لم يجد ما يطعم ولا
 ما يكسو ولا ما يعتق وهو فاني لا يقدر على الصوم ولا يطعم في ذلك لم يجزه الاطعام عن الصوم
 ان مات واوصي ان يطعم عنه لان العدية عرفت خلفا بالنص والنص في صوم وهو اصله في صوم
 هو خلف وكذا في كتاب قبل الخطا اذا لم يقدر على الاعناق ولا على الصوم تكبر لم يجزه الاطعام
 عن الصوم وكذا ان مات واوصي ان يطعم عنه وكذا الغاني لو تمتع او قون ولا يجد الهدي ولا يقدر
 على الصيام وقد استغنى قبل يوم التروية لم يجز الاطعام وكذا في كتاب الاذي اذا لم يقدر

نسخة
قضاها

نسخة
تصح

نسخة
تقدر

على الاطعام

على الاطعام ولا على العتق وهو فاني لا يقدر على الصيام لم يجزه الاطعام عن الصيام عن ايام غلام
 بلغ او كافرا سلم في شهر رمضان يصوم بقية الشهر لوجوب السبب في حق لاهل ولا قضاء فيما
 معنى ولا ذلك اليوم وان اكل لعدم الوجوب في اول اليوم وعن زفر بن يحيى ان ذلك اليوم لا ذرا
 اخر الوقت كما في الصلوة ثم في المشهور لو نوى قبل الاكل والزوال قال بصي صائم تطوعا لا هلتيه
 في اول اليوم خلاف الكافر وعزاي يوسف يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه كذلك
 في الكافر وقيل لا لان الكفر في اول اليوم ينافي الصوم والصبا لا هلتيه في اكثر اليوم كاهلتيه
 في كله كاهلتيه ثم في المشهور اذا فاق المجنون ونوى الصوم قبل الاكل والزوال جاز عن الفرض
 لان الجنون اذا لم يستوعب لا يمنع الوجوب كالمريض والنية في اكثر اليوم كاهلتيه في كله خلاف
 الصبا ولو سلم في غيرهما رمضان ونوى التطوع قبل الاكل والزوال صح والعمامة بخلافه لو
 اهلتيه في اول اليوم كالحايض والنفسا يطهران وعلى الصبي والكافر بعد البلوغ والاسلام الامسا
 في بقية اليوم فكل من جازي اخر النهار يصومه لو كان في اول النهار عليها للزوم الصوم بعليه
 الامساك كالحايض والنفسا يطهران بعد طلوع الفجر او معه والمجنون يفيق والمريض يسيرا
 والمسافر يقدم بعد الزوال او الاكل الذي افطره او خطا او مكروها او اكل يوم الشك
 ثم استبان بعد الزوال انه من رمضان او افطروا وهو نوي ان الشمس قد غربت او تحدر
 بعد الفجر ولم يعلم ولا يجب الامساك حاله الحيض والنفسا ثم قيل الحايض تاكل سرا والجهر او قبل
 تاكل سرا والجهر والمريض والمسافر الاكل جهرا **مسألة** نوي افطروا ثم قدم المصير قبل
 الزوال فعليه ان يصوم لانه زال المرض ومن سافر بها ولا ينبغي ان يطول ان الوجوب
 لا يسقط بها هو فيه حيا ولو سافر قبل طلوع الفجر له ان يطهر ولو اراد حوله المصير لا اقامة
 كره لانه يطهر ترجحا بجانب الاقامة وفي شرح القاضى ساو ما يما عاد لشيئيه وافطروا
 بينه ثم خرج قالوا كيف لانه مقيم عند الافطار **باب ما يوجب التقضا**
 والكفاية اكل او شرب ناسيا في رمضان لم يبطره لقوله عليه السلام لا عراي ثم على صومك
 فان الله اطعمك وسقاك وقال مالك وبن ابي ليلى بعد لوجود المنافي والوطي كذلك الاعتد
 عطا والشوري قالوا النص في الاكل والشرب وهو خلاف القياس **والناس** الصوم
 هو تكلف عن ذلك كله والنص في بعضه نسيانها وان كان خطيا او مكروها فعليه القضاء
 دون الكفاية للشبهة خلافا للشافعي وهو قاسه بالناسي وان كان متعمدا فعليه القضاء والكفاية

لغيره الاخرى ورد في الجاهل ولا حال للقياس باب الكفارة حتى يقاس عليه غيره وحوايه ما قلنا
 وعليه الكفارة اذ لا يرد عنه لا شراكلها في العلة وان كانت بائنة او محبونه فعليه القضاء خلاف
 لو فردا المشقة قال لا لانا اعد من الناسي وقلنا الحكم في الناسي ثبت فصاعدا معقول المعنى
 ولا يتقدي الي غيره وعن ابي حنيفة لا يفسد صوما **الفطر** في يومين يكفيه كفارة
 وان افطر فكمثرى ثم افطر قال محمد في الكيسانيات تتعد الكفارة قال مسألهنا الاصح انه يكفي
 كفارة وان افطر في رمضان ففيه كفارة وان روي في روزه عن ابي حنيفة كفارة وفي الكفاية
 في المشهور كفارة وان في الكيسانيات كفارة وفي شرح بكر سوبرا لمجامع مكرها يستقط عنه
 الكفارة ذكره الحسن في صومه عن ابي حنيفة وقال لا يسقط • وقول ابي يوسف في
 اختلاف زفر وقول محمد في النواذر ولو سافر بنفسه لم يسقط وفي جامع الكرخي عن ابي حنيفة
 يسقط ولو حرج نفسه حتى يخرج عن الصوم في سقوطه اختلاف في الثاني وباعراض الحبيب
 والمرض يسقط بخلاف • وفي المنتقى لو اغنى عليه ساعة يسقط وفي التفاريق كان من
 في يوم معلوم فافطر على ظن انه مرض فلم يمرض لم يكفر ولذا الحبيب وعن ابي بصير ففهم الكفاية
 وفي النظم قيل في المرض الكفارة وفي الحبيب لان الصوم مع المرض يجب ويجوز ومع الحبيب
 لا يجوز • ومن اكره على السفر فطر على انه يخرج مسافرا ثم عفى عنه فلم يخرج ففى الكفارة
 كلام وفي طريقه الكوميبي الحرة الباقية العاقلة اذا مكنت نفسه من صبي ومجنون فزنى بها
 عليه الكفارة بالاتفاق وفي النواذر قالوا لا رواية في هذا الكس على قياس الحد يجب ان لا يلزم
 واما اثبات الصغير اليه لا ينتهي هل يجب التكفير ذكر الحلواني لا رواية فيه قيل لا يجب خلاف
 ابي يوسف على قياس مدحهم في ثبوت حرمة المصاهرة وقيل لا يجب بالاجماع لانه لا يجب
 الحد • وقيل يجب بالاجماع لانه يجب الفصل ويؤول احصائه حتى لو قد فيه انسان لا يجد
 وفي الاجناس عن محمد لا غسل عليه وبعضهم اعتبروا باثبات البهيمية ان اترك فعلية لقضا
 والا فلا ذكر السرخي ولا شك في اجاب الكفارة باللوطة على قولها وعن ابي حنيفة فيه
 روايتان روى الحسن عنه الكفارة عليها وروى ابي يوسف عنه عليها الكفارة وهو الاصح
 وفي الاستحبابي روي الكرخي في مختصر عن اصحابنا عليه الكفارة لان الكفارة بالزنى اما وجبت
 لانه قضا الشهوة على الكمال هذا المعنى مما موجود والحد اما وجب بالزنى لانه زنى وهذا
 مما مفقود وفي الثاني طالع الحجر وهو مخالط اهله او كان بفعله ناسيا فتد كوفاتر من غير

وحسب الكفارة
 باللوطة على
 قولها

لم يفسد

ثبت فسد صومه عند زفر لوجود الفعل ولم يفسد عند ما للضرورة وهو قول ابي يوسف
 في البستان دون الطلوع وان عاد بعد الانتراع فسد وفي الكفارة اختلاف والاصح انه يجب
 ولو لم يترع بعد التذكرة والطلوع حتى اترك فلا كفارة خلا فالشعبي **مفسد** الطعام
 وهو ناسي ثم تذكر فابتلعه او احرجه ثم ابتلعه فقد قيل فيها الكفارة وقيل في المبتلع كذا
 دون ما احرجه ثم اعاد وقيل عكسه وقيل الاصح ان الكفارة فيها لان في كل واحد منها نوع ففسد
جامع المظاهر في خلال الصوم بالليل والليل عامدا او ناسيا يستقبل وقول ابي يوسف
 ان كان بالليل او ناسيا لا يستقبل لانه جامع لا يجب افطارا فلا يجب استقبال كذا لوجامع اخري
 او جامع في خلال الطعام او اكل وشرب ناسيا ولما شرط كون الصوم كفارة ان يكون في شهرين
 طائرين عن المسيس **نظر** الى فوج امرأة بشهوة فامني لا يفسد صومه ولا احرامه
 لانه ليس باستمتاع بها فصار كاستمتاع بالكف وذلك لا يجب الفساد عند بعضهم بخلاف ثبوت
 الرجعة وحرمة المصاهرة لان الحرمة تنبت على الاحتياط ولهذا ثبت بالعقد وفي الشافعي
 النظر الى الفرج هو النظر الى العانة عند بعضهم والى الشعر عند اخري والى الخصر
 عند المحققين وانما يكون ذلك اذا كانت متكية فان كانت قائمة او قاعلة فلا وفي التفاريق
 يعتبر بطول الفرج عند محمد والركب يكفي عند ابي يوسف واطلق ابو يوسف الى الركب او الى المراء
 ذكرنا ناصحي وكثير من الفقهاء اثبتوا حرمة النظر الى الفرج وهو القياس وان لم يمسها
 بشهوة فامني فعليه القضاء لانه استمتاع بها فكان مباشرة معني لان بعضهم ابي ثبوت الحرمة
 لانه لم يبق سببا للوطي واليه قال السرخي والبردي وكذا النظر الى الفرج بشهوة فامني
 والشهوة عند بعضهم ان يقصد مواءمتها ولا يبالى من الحرام وعند بعضهم ان تنشرو له الالة او
 يرداد انتشاره او كان منشورا فلم يفتروا في التحفة الاصح ان يشبهها بقلبه وهو امر لا يقف
 عليه الا لاسر والناظر فيعرف باقاره ولم يبري جد الاشتيا في حق المرأة وعن الحلواني لا غلاط
 له فيعتبر تصديق الرجل • وعن الوبري المرأة عرق على موضع الفرج تحرك في وقت الشهوة فيعتبر
 تحركه ذكره بكر وان كان شحيا او غيبا او مجنونا الحد الشهوة ان تحرك قلبه بالاشتهاء اذا لم يكن
 متحركا وان كان متحركا فيزداد الاستحباب كذا حكى العج عن اصحابنا وفي شرح القاضي لا يعتبر الاشتيا بالقلب
 بالقلب حتى قيل حتى قيل كانت الله منتشرة فاولها بين خدي ربيته ان ارداد انتشارا
 حرمت عليه امها والا فلا • وفي شرح الحلواني نظرا اليها فانتشر ثم لما سها ارداد انتشارا

رجل اكل من ثمن الخمر لياكلها وسواس
 الكفارة فاذا اذ صاع فابتلها ففعله
 الكفارة عليه كذا في بعض النسخ
 لفساد الشهوة كذا في الصوم

الاستحباب بالكفارة

والشهوة

حرمته وان لم يزد لم يحرم وفي جمع النسبي يكفي شتمها احدهما ايها كان اذا كانا محل الشبهة
وفي التقويد ونكحوا في حد المشبهة قالوا ان كانت بنت تسع سنين كانت مشبهة وان كانت
بنت خمس لا يكون وان كانت بين ذلك نظرا كانت مشبهة عبله صححه كانت مشبهة والا
فلا • وفي الثاني ويثبت على هذا كون الاب او لي بامساكها عند ابي يوسف واحدى
الروايتين عن محمد وفي التقويد وكذا الكلام في حد البلوغ مبلغ الجماع حتى يستحق
النقطة اذا كانت في بيت الزوج والمختار انهما لم تبلغ تسعا لا تبلغ مبلغ الجماع هكذا ذكر
ابو الليث وعليه الفتوى وفي النظم هذا اذا كانت صحته وان كانت خفيفة حتى يصير
بنت اثني عشر وفي التقاديق عن محمد بالنظر في فرج بنت ثمان وتسع ثبت الحرمة اذا كانت
صحته والا فالي ثلثي عشرة وعن ابي يوسف وان كانت بنت خمس وشبهتهى مثالا ولا يوقت فيه
رواه عن ابي حنيفة • وفي الكافي نظرت المرأة التي فرج الرجل بشهوة تثبت الحرمة • وفي
الاسرار خلافا للشافعي وفي ثبوتها خمس سعة المرأة وثبوت الرجعة نص في لاجناس عن محمد
وفي جمع الوزراء روى في ثبوت الحرمة اختلاف والظاهر ان ثبت وفي اللام لا يثبت وي
النصاب عن الهذلي انما ثبت اذا مسوا الشعر الذي على الرأس وان مسوا المسترسل لا يثبت
ولو مسوا ظهرها يثبت وفي مجالس الاسير وسي فرجها من فوق ثيابه ثبت الا ترى انه قضى
وطره بالفرص كالذي وجد حارة بدنها وفي جمع برهان المسرا نأى بالحرمة اذا لم يكن بينهما
ثوب فان كان نظرا كان ضعيفا لا يجد حارة المحسوس لا يثبت وان انشرا لانه كذلك ومن
كان رفيقا حب يصل اليه حارة المحسوس يثبت وكذا أسفل الخف ومعنى في التقييد بالثبوت
ما لم يثبت فيه فبذلك يغير شهوة وفي المسرا والنظر لا يقي ما لم يثبت فيه انه مسرا ونظر شهوة لان
الاصلي في التقييد هو الشهوة بخلاف المسرا والنظر الدليل عليه ان محمد انى في موضع ذكر
التقييد لم يقيده بالشهوة وفي اي موضع ذكر المسرا والنظر قيد ما بالشهوة وفي التقويد المعاقبة
كالعباءة وفي جمع النسبي ان كان التقييد على شقيقها لا يصدق انه بغير شهوة فان قبله عضوا
اخر صدق وفي النصاب لا يصدق وفي الحد والدق وفي شرح مست رجل وقالت فعلت
عن شهوة وكذا بها الرجال قال ابو الليث ان لم يغلب على كنهه صدقها ينبغي ان لا يثبت الحرمة
وفي العيون نظرا في فرجها شهوة خلف ستر او زجاجة يثبت من خلف فرجها يثبت ولو
نظرا في فرجها لم يثبت لان المري في المرأة عكس فرجها ولا تعتبر الشهوة عند

التوري ولا النظر عند ابي ليلى ويستوي الفرج وغيره عند مالك **اكل وشرب**
او جامع ناسيا فظن الفطرا فظن لم يغير شبهة الاختلاف وكذا روى عن ابي يوسف في
الامالي فان علم انه لا يفطرا بان بلغه الحديث لم يكره هذا محمد وروى بشر عن ابي يوسف
وابن سماعه عن محمد والحسن في صومه انه يكره ولم يرو عن ابي حنيفة في هذا اشي انه هل
يكره عند ام لا وقد اختلفوا على قوله • تقيا ملوا فلم ناسيا فظن الفطرا فظن لم يكره لانه
وجد شبهة اشتباه بالنظر وهو حاله العذر كما في اكل الناس وان علم انه لا يفطرا فعلى قوله
الثلاثة الكفارة وعلى قوله ابي حنيفة اختلاف وان ظن الفطرا فظن لا كفارة في قوله ابي
حنيفة ومناجيه • وقال الحسن الكفارة اذا لم يستغف ولا بلغه وهو ما روى انه عليه السلام
قافا فظن ان بلغه ولم يعرف تاويله ولم يستغف لا كفارة عندهما والحسن وعند ابي يوسف
الكفارة **احجم** فظن انه لا يفطرا فظن كذا روى الحسن عن ابي حنيفة وابن رستم
عن محمد وابن الوليد عن ابي يوسف واختلاف الادراعي لم يعتبر شبهة لانه خلاف القياس
فان الفطرا دخل بخلاف قوله مالك وغيره في الاكل والشرب والجماع يعتبر شبهة لانه موافق
للقياس وان ظن الفطرا فظن لم يستغف ولا بلغه الحديث وهو قوله عليه السلام افطرا
الحاجم والمجروح كمن وان بلغه ولم يعرف تاويله فكذلك عند ابي يوسف خلافا لهما والحسن
اعتاب فظن الفطرا فظن لم يستغف ولكن بلغه الحديث ولم يعرف تاويله كان على
هذا الاختلاف • وفي ابي بكر كل حال لان تاويل خبر الغيبة طاهر **الحائض**
فظن لفطرا ولم يستغف ولا بلغه الحديث على ما لا يمتد ولسعه الصائم كمن لانه لم يوجد احدي
الشبهتين ولم يعتبر اختلاف مالك وابن ابي ليلى لان ما قاله خلاف القياس وان استغنى او
اولم يستغف ولكن بلغه الحديث ولم يعرف تاويله كان على الاختلاف • قبل فظن الفطرا
• فافطرا ولم يستغف ولا بلغه الحديث الصائم اذا قبل الصيام افطرا كمن ولا يعتبر طهه لما
بيننا وان استغنى اولم يستغف ولكن بلغه الحديث ولم يعرف تاويله كان على الاختلاف • اختم
فظرا فظن لم يكره هذا محمد وذكر بن سماعه لا كفارة فان علم انه لا يفطرا كمن التقريبا
في شرح بكر وفي الثاني في الاختلاف بعد روى عن ابي حنيفة خلاف محمد وابو ذر الحق بالني
وفي التقاريق قيل عن محمد في التقييد بالاحتلام انه شبهة والظاهر عنه في التقييد بالزنا
والدخان والاحتلام الكفارة وكذا في المجرى عن ابي يوسف في المسر ونحوه وفي النظم قال

ابو حنيفة كثر وقال ابو يوسف ان كان عالما كفو وان كان جاهلا فلا وقول محمد مضطرب
 في صدر النقي الاحتلام **الدهن** شارب فطر الفطر فافطروا كذا السر حسي كفو وان كان
 حديثا او قويا مالك وراي يليل ذكر الحلو اني حلفه وفي النظم كفو عند العامة قال ابو سهل
 الكبير ان كان عالما كفو وان كان جاهلا فلا وكذا الواعظ فطر الفطر لوصول الما الى البطن او
 الدماخ من نكت السعور فافطروا فطر الما حلقه وهو ناسي الصوم فطر الفطر فافطروا
 ان كان عالما كفو وان كان جاهلا فلا **الدهن** بهيمة او ميتة فطر الفطر فافطروا فطر كفو عند
 ابي حنيفة حلف ابي يوسف كافي النقي وقيل ان كان عالما كفو وان كان جاهلا فلا بالانفاق
 ابتلع سلعة وطرا يبيع ثم اخبرها فطر الفطر فافطروا ان كان عالما كفو وان كان جاهلا فلا وقيل
 لو ادخل خشبة في دبره فهو على هذا الجواب عند العامة لو ادخل اصبعه والمسالمة كالمعاديل
 لو فطروا وتكررا فترك فطر الفطر فافطروا فطر هو على اختلاف النقي وقيل ان كان عالما كفو وان
 كان جاهلا فلا **فطر** الى فوج امرأة فان ترك فطر الفطر فافطروا فطر كفو عند البعض اغتا
 او مشى بالهنية او استاك فطر الفطر فافطروا كفو عالما كان او جاهلا ذكر ابو اليسر **اصبح**
 حينا فطر الفطر فافطروا فان اعند صدر شيئا من اصبح حينا فلا صوم له لم يكفر وان لم يعتد بكفر
 وفي التقاريق عن محمد افطروا وهو شاك في الغروب ثم ظهر الخطا كفو بخلاف السجود وفي النظم
 وهو شاك في الغروب قالت العامة منهم عبد الرحمن والكو في وعبد الواحد لا كفارة وقال
 ابو علي النسفي الكفار وفي المضاب الاصح انه لا كفارة ولو افطروا واكبر رايه ان لم تقرب كفو
 بخلاف الجفر وفي النظم شهد اثنان انها عزبت واخران لم تقرب فافطروا ثم ظهر انها لم تقرب
 لم يكفر ولو شهد اثنان ان الجحر طامع واخران لم يطعم فافطروا ثم ظهر انه كان طالعا كفو لا انفاق
 وفي سائر الخواص اختلف المتأخرون وفي موضع عن ابي حنيفة روايتان وهكذا الجواب في الفطر
 وفي النظم شهد واحد على الطلوع واخران لم تطعم او واحد لا كفارة **شهر** فدخل
 عليه قوم فقالوا ان الجحر طامع فقال افاصرت مفطرا فاكل ثم ظهر ان اكله الاول قبل
 الطلوع واكله الاخر كان بعد قال الكوفي ان كانوا جماعة وصدمتهم لا كفارة وان كان واحدا
 فكفارة عدل كان او غير عدل وفي شرح القاضي قال لامراته انظرى ان كانا الجحر طامع
 ام لا فظنرت فقالت لم يطعم جماعة ثم ظهر انه كان طالعا قيل ان صدقها وهي ثقة لا كفارة
 وقيل لا كفارة مطلقا لانه علي يقين من الليل قافل من ملوا الغر فيه ثم عاد وهو ذكر لوصومه

فلا شيء على

فلا شيء عليه الحديث من قافلا فقا عليه وان عاد فسد عند محمد لانه يعتبر الفعل وعند ابي يوسف
 لانه ليس بخارج شرع حتى لم ينقض الوضوء لم يكن اعادته فطرا وان عاد وهو ملو ان لم يعل عكسه
 وان عاد فسد بالاجماع وان تقيادون الملو لا يفسد عند ابي يوسف خلافا لمحمد والاصل ما مر
 والعاد فكذلك عند ابي يوسف وفي الاعان عنه روايتان في رواية لا يفسد وهو قياس
 اصله وفي رواية تفسد لان الفعل الاول صار مؤكدا بالثاني فصار ملوا الغم وفي الثاني وما
 وصل الى جوف الراس والبطن من الاذن والانف والبر فهو مفطرا لان من هذه المواضع خروج
 الى الجوف ومن الامة والحائض كذلك عند ابي حنيفة خلافا لما قاله لم يفسد من اصله وروي
 هشام عن ابي يوسف في السعوط الكفار وفي الشروح خاض الما فدخل في اذنه قتيلا يفسد
 صومه لانه لا يتعلق به صلاح البدن وان دخل الدهن فسد لا تغلب المعنى وان صب الما
 بنفسه قتيلا يفسد وقيل يفسد لانه وصل الى الداخل بفعله ولا يعتبر الصلاح ولو طعن
 برمح فبقى الرجز في جوفه قتيلا يفسد كما لو غيب خشبة وقيل لا وهو الاصح وفي الاجناس عن ابي
 يوسف دخل حلقه فوصل الى جوفه ثم خرج لا يفسد وصل الى باب الجوفه لم يفسد وقال
 زفر فطر قيا ساعلى الثلج والمطر **وليس** لا يمكن الاحتراز عنه بخلاف الثلج والمطر
 ذكر السر حسي طار الدخان او الغبار في حلقه لا يفسد ذكر ابو اليسر وحاصل طعم الكحل في حلقه
 او دماغه لا بأس به لدخول راحة المسك والعود والعود ونحوها في دماغه وفي شرح
 القاضي رطب شبعناه براقه عند الكلام او غير فابتلع لا يفسد لكان الضرورة ابتلع
 ما بين اسنانه لم يفسد وقال زفر فطر لوصول شي الى الجوفه **ليس** ما بين بين
 الاسنان ليس بمقصود وبعبارة الاحتراز عنه كتليل ما يبقى بعد المضمضة لا حرم في قدر
 الحصر لما لم يكن معتادا او امكن الاحتراز عنه يفسد على الاصح ولا يجب الكفارة على الاصح ولو
 ابتلع سمسمه من الخارج ومضغ لم يفسد لانه يتلاشى ولو لم يمضغ ففسد ابي يوسف كذلك
 وعن محمد روايتان وفي رواية عليه الكفارة وبه اخذ بن مقاتل وفي رواية الفقا وسكت
 عن الكفارة وذكر الشهيد والتمتاز انها يجب لانها من جنس ما يتفدي به وفي الموازل
 اسلاع السمسمه من الخارج تفسد الصلاة لانه اكل وفي جامع الكرخ ابتلع ما بين اسنانه
 لم تفسد صلاته لم تفسد صلاته عند ابي حنيفة وابي يوسف قلت واطلق في الاصل لا تفسد
 ذكر العالي والاصح ان كل ما يتعلق به فساد الصوم تفسد به الصلاة وذكر البردري ولم

يفصل محمد في فضل الصلوة وهو الصواب ان لا يفسد بكل حال وان كان لقمة • وذكر الشري
ان قدر الحصنة تفسد وذكر بكر الالحا لا تفسد ذكر المحسن واختلف في الحد الفاصل والاصح
ما روي اسد عن ابي حنيفة ان قدر الحصنة بفساد ولم يرو عن صاحبه خلاف • ذكر البرد
لو امسك في فيه سكرافا تطلع ماء فان كان متواترا يفسد والا فلا • ذكر السرخسي وان كان
في فيه سكرة لا تجوز صلاته لانه اكل وعن الدرمذني لو دأبت في فيه ودخل خلقة لا تفسد وفي
شرح واحد عن ابي يوسف لو مصر سكره حتى دخله الماء كفر • وفي المتقلا لا بحث عن يمين
الاكل ولا كفارة في الخطية وقيل عند ابي حنيفة خلافها والاصح الوجوب عند دم وكذا الحلو
وفي السعدي لا يكفر الا بعد القلي وفي اللقي لا يكفر عند ابي يوسف خلاف محمد وقيل العكس
وفي الملح كفر وكذا في كل ما يوكل ويشرب للتقدي اولئك اوي وفي كل حبة عنب وابتلاعها
بلا شقوق كفارة وفي ابتلاعها مع الشقوق اختلاف وعن محمد في الابتلاع تنحية كفارة وفي
الحلم في او شحم اختلاف • اكل حصة او نواه لم يكفر لقصور الجنابة وعليه القضاء لغوات
الامساك وقال عثمان لا تفسد بتناول ما لا يعتاد تناوله لانه لا يقضى به شهوته •
ان يفطر بزيادة عينه وجما او حماه شوه يفطر لان الزيادة سبب الهلاك وانما يعرف ذلك
باجتهاده او بقول طبيب حادق اصله جواز التيمم خاف زيادة المرض وامتداده في جوارز الصلاة
مستقلا ليرج المانع العين زاد مسلم عدل وفي التقاريف يجوز الافطار لوجع العين والمرض
الذي يصلي معه جالسا ذكر البردوي لو خاف ذهاب العضو لونه الفطر • وفي شرح القاب
الحامل والمرضع لو خافتا على نفسيهما او ولدتهما افطرا وقضتا وكذا الامة اذا ضعفت
الطبع والاضال والخز تخافت • وفي المضاب وكذا الذي ذهب به موكل السلطان للجماعة
فاشتد الحرج وضعف فاكل لم يكفر ومن خاف الضعف وهو باز العيد وقله ان يفطر ولا بأس
بالسواك الرطب بالعداء والعشي للصائم للحديث خير خلال الصائم السواك مطلقا • وعن
ابي يوسف وهو مذهب مالك بكراهة الرطب لحوق الفطر وللشافعي بكراهة بالعشي لزوال
الحقوق المرغوب فيه • موضع العلك للصائم لما فيه من التشبه بالفطر قبال
هذا اذا علك مرة اما اذا لم يعلك ينفي ان يفسد لانه لا يؤمن من ان يدخل حوفه قبال هذا
اذا كان ابيض فان كان اسود ينفي ان يفسد وان كان معلوكا لانه يذوب وفي المعنى اشارة الى
انه لا يكفر لعين الصائم لكن يستحب للرجال تركه لانه من فعل النساء لا عن السواك للرجال

وعن البردوي لا يكفر في الخلوة • وفي الشافعي وغيره ولا بأس للصائمة ان تضع لحييها
طعاما اذا لم يجد منه يد وكبره لها ذوق المرققة لانه تغريض للفطر من غير ضرورة الا ان
يكون زوجها سائل الخلق ايضا يتزعم لوجه الطعام وقلة ملح وكذا يكفر للصائم ذوق العسل
عند الشري ليعرف جيل من رديه • وعن ابي حنيفة راي يوسف اكره له ان يتخضمض
للتبرد وعن ابي حنيفة يكفر ان يفسر في الماء وعن ابي يوسف لا بأس بان يتلفف بثوب رطب
ويلفف الماء على راسه للتبرد وفي الاصل له ان يتبيل ويأشتر اذا امن على نفسه قال
الحلو في طاهرة على المباشرة الفاحشة ولا بأس من صر صر صر صر صر صر صر صر صر صر صر
ذكر السعال يكفر المباشرة الفاحشة والمعاينة بلا ثوب والتقبيل الفاحش وهو مص
الشفتين وعن ابي يوسف اكره ان يكلوا بامرائه اذا كان له شفق وخاف على نفسه
ما يوجب الصيام يدر صوم يوم الفطر وايام النحر
والشرقي فافطر قضاها وكذا لو نذر صوم سنة متتابعة صامها الاصل الايام
وقضاها ولو نذر صوم سنة ففطر خمس او ثلثين وعليه كفارة ان نوي يمينا والمسئلة
على اوجه ان لم ينوشيا او نوي نذرا ونذرا وان لا يكون يمينا فنذر لان الوضع له وان
نوي يمينا وان لا يكون نذرا ليمين وان نوي يمينا او يمينا ونذرا وعن وقال ابو يوسف
يمين في الاول ونذر في الثاني لان اللفظ حقيقة في النذر مجاز في اليمين وما لا يجتمعان
فاذا نواهما فالحقيقة اولي وان نوي اليمين نفي المجاز ولما ان هذا تحريم الحلال وهو
الاكل لكن احباب الصوم مقصود وفي تحريم الاكل لا فاذا نوي جعله مقصودا فيكون نذرا بصيغة
يمينا بمعناه كالا قاله نسخ في حقها بصيغتها تبع في حق الثالث بمعناها وقال زفر الشافعي
لا يصح نذر ايام العياد والشرقي للحديث الا لا يفوموا في هذه الايام •
دليل كون وكونه شرعة ولو شرع في صومها منظوعا ونقطع لم يقض عنها يقض لان الشرع
كالندبه ولا يبي حنيفة الشارع مركب للمهي والشرع امر بقطعه فاستحال ان يامر غيب
فاما الناذر فيلزم القرينة الخاصة والعصية في مباشرة وفي الصلاة روايتان عن ابي
حنيفة والاحرام على وجه مني لازم • صائمة منظوعة او نذرت ثم افطرت
مما حانت فقتت فان لم تفطر بالشرع حتى حانت ففي القضاء روايتان عن محمد واصحابهما
القضاء ان شرعها كذا قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يقدم

مطل

بعد الزوال والاكل والجيش والنفاس لا يلزمه وعن ابي يوسف يلزمه القضاء لو كان
 غدا لم حاضرت خلاف ما لو قالت يوم جعني او يوم اكل فيه لنا المعلق كالمسأل عند الشرط
 نذر صوم رجب فصام قبله جائز لانه اداء بعد سببه وهو النذر لجازك لو نذر بالصدقة
 في رجب فنصدق قبله وعند محمد وروى لا يجوز عن نذره لانه عبادة بدنية فلا يجوز
 تفاءل على وقتها كصوم رمضان والاختلاف في التزام الصلوة والاعتكاف في رجب والحج
 في سنة كذلك فاما التزام الصلوة في مكان واداءه في غير مكانه جائز لا عند زفر
 فانه يشترط الاداء فيه او في مكان افضل منه ولو عين في نذر الصدقة يوما او رما او
 تفيزا لم يخص به خلافا لغيره ولو علق النذر بشي في هذا يتقدم او يتخلف ففعله قبله
 لم يجز بالاجماع لانه تعليل السبب بالشرط فكان عدما قبله وقيل في نذر صلاة شهر يجوز
 ان يقال يلزمه سبعين ركعة لكل ركعتان ويجوز ان يقال مائة وثمانون لكل يوم ست
 ركعات ثلاث صلوات ويجوز ان يقال لكل يوم خمس صلوات مثل المفروضات الا انه يشفع
 المغرب وقيل به نذر صلوات سنة ان عني لغرض لا شيء عليه وان عني مثله لا يجزى عليه
 ويكفي المغرب ولم يذكر اذا لم يكن له نية ويمنع ان يكون هذا وما لو نوي سوا وقتيل في
 قوله الله على ان اصلي يوما يلزمه ركعتان وفي الثاني عن محمد علق النذر بشرط يريد
 كونه او طلب منفعة او دفع مضرة يلزمه الوقا بما تسمى ولا يخرج عنها الكفار وان علقه
 بما لا يريد كونه كخرج واليه وجع ابو حنيفة قبل موته بسبعة ايام وعليه اكثر المشايخ وهو
 مذهب عمر وابنه وعائشة وحفصة **فصل في**
 الحج على من ملك الزاد والراحلة وقت خروج اهل بلد ذاهبا وجائيا فاضلا عن حاجته
 وحاجة عياله وهو حر مسلم عاقل بالغ صحيح والطريق آمن وهو ان يكون الغالب فيه
 السلامة وقيل الامن شرط الاداء حتى لو مات فمات ذلك لزمه الوصية وكذا المحرم اذا كان
 بينا وبين مكة مسير سفر وقيل ما شرط الوجوب ونفقة المهرم فيما لها وقيل في ماله
 ولو كان بينهما بحر قبل ان كان الغالب الهلاك فهو عذر بكل حال في الثاني وفي شرح التردوي
 ليس عذر عندنا وعن ابي يوسف عذر وهو قول الشافعي وفي الاجناس اذا قتل بعض الحاج
 فهو عذر في ترك الحج **قلت** تاويله ما لم يظهر الامن عن وقوع مثله
 والتمسح والاقفاد عذر عند ابي حنيفة خلافا لما اذا وجد قايما او في المعقد والمفلوج



سجدة
الامر

روايتان

روايتان اذا وجد اما يحل ثم قال مالك والشافعي الاستطاعة سلامة البدن **ثم**
الوجوب على التوسع عند محمد وله الناحية بشرط ان لا يفوت وهو قول الشافعي
 وعن ابي يوسف على التضييق وعن ابي حنيفة روايتان قال ابو حنيفة على هذا الركوة والكفارات
 والنذور المطلقة وقضار مضان وقيل على رواية التراضي ان حدث في الطريق عذر ثم مات
 لم ياتم كوفت الصلوة ومع اختلافهم اجمعوا على ان من فوط على اداء الحج فعد ما له او عجز بطريق اخر
 لم يسقط عنه وبوصلي ان مات وفي المنتقى يسعد ان يستقرض من ساعته فيحج وان كان لا يقد
 على قضاءه فان مات ولم يقضه رجوت ان لا يواحد به ولا يكون عليه ما ثم وفي النقار يق
 عن ابي يوسف لزمه ان يستقرض فان وجد مالا وعليه زكوة وحج الحج الزكوة ان وجد ما يحج به قد
 وقد قصد التزوج حج به ولا يتزوج ولهذا قال كنت افضل الصدقة على الحج فلما حججت فضلت
 الحج بنيتها قلت ولشقتة اوجه الله في العمر مرة **وفرا** احرام الاحرام والوقوف
 بعرفة وطواف الزيادة حتى فات واحدة منها لم يحججه ولا يقوم في مقامه وواجبات الاحرام
 من الميقات والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة والخلق عند الاحلال ورمي الجار
 وطواف الصفا ويجوز الحج مع تركها ولكن يلزمه دم وسنته طواف النجدة والرملة والطواف
 والسعي في بطن الوادي بين الصفا والمروة والاعتكاف ثلثي ايام العيد ويجوز الحج مع تركها
 ولا شيء عليه ولا كنه مسي وعن الصفا لا اشك في سقوط الحج عن الفاس في هذا الزمان وانما اشك
 في السقوط عن الرجال • وافق الرازي بغير اد السقوط كثر ما يلهيهم من الجاهل وغيره
 وبه كان يفتي الوري والرحمان الصغير بحران وابو الفضل خراسان وعن ابن شجاع ليس على
 اهل خراسان حج منذ كذا سنة وكذا عن ابي بكر البجلي في سنة ست وعشرين وثلاثمائة لا قول
 هو فريضة وعن ابي بكر الوراق خرج حاجا فلما سار مرحلة قال ردوني ان كنت سبع مائة كبيرة
 في مرحلة فردوه • وعلى جواب الكتاب من اراد ان يحرم فلا فضل ان يحرم في مصر اذا امن على
 حفظ احرامه والا فمن ميقاته وهو دات عرف لاهل العراق ولاهل الشام حمفه ولاهل
 المدينة والخليفة ولاهل اليمن بللم ولاهل المحدثون والاحرام ان يلي بلسانه وينوي
 بقلبه الحج ومن قصد مكة من غير طريق احرام اذا حادي ميقاتا من هذه المواقيت ومن كان
 داخل المواقيت خارج الحرم فميقاته الحل ومن كان بمكة فميقاته الحرم يحرم من داره ولعمري
 من الحل فشرطها الاحرام وركنها الطواف وواجبها السعي بين الصفا والمروة والخروج

سجدة
من الخوف
والرحمان

منها بالخلق او التقصير **المرات** الجمع بين احرام الحج والعمرة ويأتي بها يقدم افعال
 العمرة على افعال الحج **المستحب** من ثم له العمرة في شهر الحج على الصحة بسفوف واحد
 من غير ان يلبس بخله خلا فيهما بينهما **امر البيت** فاعني عليه فاحرم عنه اصحابه ووقوا
 به في المواقف وقصوا به المناسك جاز عند أبي حنيفة كما لو صرح به اذا مرضت او غلبت
 فاحرم عني وكما لو احرم بنفسه ثم اغني فقصوا به المناسك وقال لا يجوز كما لو فعل عن النائم وهذا
 لم يجز هذا الغير اصحابه ولو صاد المحرم عن المعنى عليه فلا جزاء على احد **صبي** احرم بالحج ثم
 بلغ او كافرا احرم ثم اسلم وذلك قبل الوقوف بعرفة جدد الاحرام وحج يجزيه عن حجة الاسلام
 لان الاحرام الاول لم يكن لازما حتى لم يجز القضاء بالاضاد ولا الجزاء بالجناية فيه فان نقص الجهد
 ولو مضى الصبي على الاول كان معطلا وكذا العبد يحرم ثم يعتق فيجوز الاحرام لان الاول وقع
 لازماله لانه من اهل اللزوم فلم يبرأ من الحرام فوقع نفلا عبدا دخل مكة مع مولاه بغير
 احرام ثم اذن له مولاه فاحرم بالحج لزمه دم اذا اعتق لمجاورة الوقت بغير احرام والنصراني
 اذا دخلها ثم اسلم واحرم او الصبي بلغ بعد الدخول واحرم يلزمه دم لان العبد يخاطب
 بحقوق الله الا انه كان لا يملك الاحرام حتى المولى وقد زال حقه باذنه فلزمه واما الصبي
 غير مخاطب به وكذا الكافر لا يخاطب بالشرايع **باب من جاوز**
 الميقات بغير احرام الناس ثلثة • افاقي وحلي وحرمي افاقي جاوز الميقات بغير احرام وهو
 يريد الحج او العمرة ثم احرم وحج لزمه دم لمجاورته بغير احرام وهو نقصان وجبر تقاير
 الاحرام بالدم فان عاد الى الميقات قبل ان يدخل مكة ولبى ثم جاوز سقط الدم خلا
 لفرقائه بالعود لا يظن هو انه لم يجاوز غير محرم لانه قد رآه حق الميقات في اوانه وذلك
 قبل الشروع في الافعال وان لم يلبس لم يسقط خلا فيهما قال وجوب الدم بترك المجاورة
 محرما فانه لو احرم قبل الميقات وجاوز به عني ملبس لم يلزمه دم وقد رآه في ذلك حين
 عاد اليه محمدا **باب** احرامه داخل الميقات وقع ناقصا وارتقاعه حقيقة
 الانشا فان جاوز به من غير احرام وطاف شوطا واستلم الحجر لم يسقط الدم بالاجماع فيقول
 على النقصان ولو زال هذا الاحرام بفسخ او فساد او فوات وقضاء باحرام عند الميقات
 فلا دم لان الذي كان ناقصا قد زال **الحلي** هو الذي منزله داخل المواقف خارج
 الحرم كاهل بيتان بني عامر وخومهم ومن حصل به من افاقي او مكى فميقاتهم الحج والعمرة

منزله

منزله او غير من اهل فاذ دخل الحرم ثم احرم فهو كالا فافي اذا جاوز الميقات ثم احرم وحكم
 العود بجميع وجوهه هي كذلك **الحرمي** هو الذي منزله في الحرم كاهل مكة واطرافها
 ومن حصل بها من افاقي وجلي فميقاته الحج منزله او حيث شام من الحرم والعرق الحل فاذا احرم
 في غير ميقاته فهو بجميع وجوهه كالا فافي والحلي ثم من قصد مجاوزة ميقات واحد فله ذلك
 من غير احرام كالا فافي يقصد الحل والحلي يقصد مكة والمكي يقصد الحل ولا يجاوز الميقات
 ثم يعود الى مكة • افاقي دخل مكة بغير احرام لزمه حجة او عمرة للحديث لا يجاوز
 احد المواقف الا محرما ولو عاد الى الميقات من عامه ذلك فاحرم حجة الاسلام
 وحج سقط ما لزمه بالدخول وقالوا لا تكملوا لو تحولت السنة **باب** اتي بفعل
 او فعله في لا يتعدا لم يلزمه شي اخر بخلاف ما لو تحولت السنة لانه ما رددت فلا يسقط
باب في التقليد التقليد سنة وهو تعليق شراك فعل وعرق
 مراده او جلد يقتضيه مشروع في هدي منعه او قواض او بطوع ولا يتعدا الغنم
 لقول بن عباس لا يتعدا الغنم والتجديد حسنة لانه يقيه البرد والاشعار مكروه لانه تقدر
 بلا حاجة وعند ما مباح لانه عليه السلام اشعره هديه وهو حرج مناهه اليسار
 قد رددت بطوعا او بداهة اليها الى مكة او حرا صدد وتوجه معها وهو يريد الحج صار
 محرما لان عليه الحج انما يصير محرما اذا اقامت به قوله وهو التلبية او فعل هو من خصايب
 الاحرام والتقليد والتوجه من خصايبه ولو قلدها وتبعها على يد غيره لم يصير محرما حتى
 لحقها لا يجوزها يصير فاعلا فعل الحج الا في هدي المنقة والقران يصير ينقض التوجه لانه هذا
 الهدي له اثر وبقا الاحرام حتى لا يباح له التحلل من العمرة اذا توجه معها فكان له اثر في
 اثباتها ايضا ولو جلدتها وتوجه معها لم يصير محرما لانه ليس من خصايب الحج فانها قد تجلب
 لدفع البرد • وكذا لو اشعرها وتوجه معها عند أبي حنيفة لان الاشعار حرام عند فلا يصير
 محرما وعند ما يصير لانه من شعاع الحج وبنتقليد الغنم لا يصير لانه ليس من خصايب الاحرام
الهدي من الابل والبقر والغنم لان عليا كذا جعل ولا يجوز في الهدايا والنضايا
 الا الجذع العظيم من اضان وهو الذي له اكثر السنة والثني من المعز وهو الذي له سنة
 او الثني من الابل وهو الذي ثم خمس سنين او الثني من البقر وهو الذي ثم له سنتان
باب جزاء الصيد محرم بل صيد احكم عليه عدلان بقيمته في

بقيته في الموضع الذي قبله ثم انشا لفرألهدي فيشتري لها هديا يبيع في الحرم فيقتصد
لان الذبح لا يقع فيه الا به وان دبحه في الحل اجزاء من الطعام بالقيمة فيعطى لكل مسكين
ما يبلغ قيمته نصف صاع وان شا اشترى بالقيمة طعاما فيتصدق لكل مسكين نصف صاع او صاع
مكانه يوما في اي مكان شالان كونه قربة لا تختص بالمكان والخبارة اليه لان الوجوب عليه والحكم
لمعرفة القيمة وقال محمد الحنبل والي الحكمين لقوله تعالى حكم به واعد له فان حكم به هديا يهدى
من لغيره مثل المقبول في المظروفين لعمامة بعدد في حمار او حرس بقرة وفي الصبي شاه و
الارب عناق او جدي وفي البر بوع حصره لقوله تعالى محوا مثل ما قتل المراد ما مثل المثل
من حيث المعنى فان لم يكن له مثل كالحلقة والطير يشتري بقيته هدي وان حكم بالطعام او
الصيام فعليه ذلك ولا يحل اكل ما دبحه المحرم من الصيد لان الله تعالى سماه فلا وقبل
عند الشافعي حل للحلال لان النهي في حق المحرم فان اكل منه الداح قبل ان يودي جزاء
دخل ضمان ما اكل في الجزا وان اكل بعد ما ادي فعليه قيمة ما اكل لانه تناول محظورا احرامه
وقلا لكن لا يجاوز قيمته دما لان قيمته تزيد على الشاة بمعنى التناحر للموت وذلك لاشي عليه
سوى التوبة كما لو تناوله غير الداح **محرم** قتل سمك استدام يضمن لان الحق فيه
له تعالى وقد اذن له برفع اليد عن الحلال الصول لان الحق فيه لما كره ولا ادرسه فان
قتله مبتدئا كان سببا طبعه الاية لم يضمن المحدث بتقريب الحل والحرم الحرام والقاذ
والفارة والحية والعقرب والكلب العقور والذئب فاما غير ذلك من السباع فانه يضمن
غير محرم في حق المحرم وان قتله محروما فعلى كل واحد جزا لان جزا الفعل فيقتدر ان يفعل
بمخلاف الحلال اذا قتله لا يجب عليه جزا او احد لان الوجوب باعتبار المحل **احرم**
وفي بيع صيد فعليه ان يرسله لان عليه لا يتعوض للصيد فان ارسله من يد انسان ضمن لانه
انلف ملكه وقال لا يضمن لانه احتسب وان ارسله دوا ليد ثم حل فوجده في يد رجل اخر منه
لانه ما ارسله عن اختيار وهذا المعنى يدل على انه لو ارسله لا عند الاحرام يكون ذلك ابا
واو كان مائة في احرامه ثم ارسله فالاخذ احق به لان المحرم لم يملكه وقتل يملكه ملكا فاسدا
محرم اخذ صيد اقتله حلال في يد فعل الاخذ جزا لانه كان مضمونا عليه
وقد تقرروا لاشان على القاتل لانه حلال وان كان محروما فعليه الجزا ايضا ويرجع الاخذ بما
ضمن على القاتل خلافا لفرأله الشافعي الا لم يملكه الاخذ فلا يرجع له **وقلا** اكد

عليه ضمان

عليه ضمانا كان على شرفا السقوط • احرم ومعه قفص فيه صيد او في بيته لم يكن عليه
ارساله خلافا لابن ابي ليلى والشافعي قال لا لانه كانه في يد **وقلا** لا يضمن منه بعد
الاحرام فهو كمن خرج صيدا ثم احرم ثم مات الصيد فلا شيء عليه وان جرحه المحرم او قطع
عضوا منه او نتف من ريشه ضمن ما نقصه وذا لم يخرج عن جرح الاصابع فان اجره بالقيمة
حلال • خرج صيدا المحرم ثم زادت قيمته ثم مات منها يضمن ما نقصه الجرحه وقيمة يوم
مات • وعن ابي يوسف يضمن قيمته يوم الجرحه دون الزيادة كما لو حى على صيد وحل
او عدل او شاته ثم زادت قيمته ثم مات منها يضمن القيمة يوم الجرحه دون الزيادة كذا
هذا ولو نتف ريشا وقلع شفه لحوج ونبت كما كان او عينه فابيضت ثم زال فعن ابي
حنيفة لاشي في السن اذا نبت ولم يحك عنه في غير وعن ابي يوسف وعليه صدقة فان
نبت الریش على فيقظ الضمان لم يذكر هذا محمدا واختلاف فيه • اخرج طيبة من الحرم فولد
فانت هي ولد لا ضمن جزا الكل لان الام مضمونة لحديث الولد على صفها فان ادي ضمان الام
ثم ولدت ثم ماتوا فلا شيء عليه للولد لانه ملكك الام باء الجزا لحديث الولد غير مضمون
محرم دل حلالا على صيد فذبحه فعلى الدال الجزا لان باحرامه التزم امانته
وبالدلالة قوت كالمودع اذا دل على سرقة الوديعه وفي حل اكل الصيد روايتان • محرم
قتل برعوثا او دبابا او بقعة او علة فلا شيء عليه لان المني عنه قتل الصيد اولزاله
الثقت وان قتل قلة يطعم مائتا لانه متولد من الثقت الا ان يتيدي ثقله بالاذي
وقيل كسرة خبز وفي الاثنين والثلاث قبضة من طعام وفي الاكثر نصف صاع وفي
الحراة ثور • محرم كسر بضع صيد او شواه ضمن قيمته لا بها اصل الصيد الصيد ولو
خرج منها فرخ ميت ضمن قيمته اذا علم انه كان حيا ومات بالكسر وان علم انه كان ميتا فلا
شي عليه وان لم يعلم فالقياس ان لا يجب الجزا • وفي الاستحسان يجب ولو خلبا ضمن
ما نقصا اعتبارا للجزا بالكل وبكره له بيع هذه الاشياء لان اطلاق الصنف يودي الى
التعوض لها وذلك ليحوز ولو باعها جاز لانه ما صنع لم يصرميته وثمالة وبه ان يجعله
في الجزا والمحرم ان يبيع الشاة والدجاجة والبطة الذي يكون عند الناس وكل ما ليس
بصيدا لانه منهي عن قتل الصيد وهو اسم للوحشي الممتنع بقوايه او جناحه وهذه
الاشياء ليس كذلك • محرم اوجلاه قطع شجر الحرم التي تسمى بنفسها وهي ما لا يثبتها الناس

بسم الله

بسم الله

بسم الله

ضمن قيمتها الحديث لا يحل حلاها ولا يبيد شوكها ولا مدخل للصوم في هذه القيمة
لانه عزامة لا كفارة فاما ما يفتيها انسان فهو ملكه فلا بأس بقطعه وكذا ما ثبت بنفسه
وهو ما يفتيها الناس لانه كالايمن فلا يرعى حشيشه ولا يقطع وقال ابو يوسف لا بأس
بالرعي لان الهوى عن القطع **فصل** لا فرق بين القطع بالمحل وبين القطع بالاسنان
اصل الشجرة في الحرم وفرعها في الحل فهو في الحرم وكذا الصيد قوايمه في الحرم اوراسه في
الحل وعلى عكسه فهو في الحل لا اذا كان ياما في الحرم وقوايمه في الحل فهو في الحرم • وفي
الطير على غصن اصله في الحرم او في الحل ينظر الى موضع الطير وان كان بعض الاصل في بعض
اصل الفصن في الحرم وبعضه في الحل فهو من الحرم كصيد بعض قوايمه في الحل وبعضه في الحرم
انه من صيد الحرم • ربي الحلال صيد لمن الحل الى الحرم او من الحرم الى الحل فعليه جزاؤه وكذا
ارساد الكلب وان كان الرامي والصيد في الحل الا ان بينهما قطعة من الحرم لم فيه السهم لاشي
عليه وكذا ان جرح صيد في الحل ومات في الحرم وبوكل قياسا وفي الاستحسان لا وان جرحه في
الحرم مات في الحل ضمن ولا يبوكل وان اخذ صيدا في الحرم واخرجه الى الحل ودخه حل والتمتع
عنه افضل وضمن وكذا الواضع في الحل وادخله في الحرم ثم اخرجه ودخه وكذا الواحرم وفي
يده صيد ثم حل ودخه محرم اخذ صيدا فرفعه الى حلال فدخه يكره اكله او لا يحل وكذا
لو حل هذا المحرم ودخه **باب** العلم محرم قلم الظافر يديه ورجليه
لونه دم لانه ازاله التفت من نوع وفي يده او رجل كذا لك لان الربيع كالكل وفي طفره او ظفر
لكل واحد صدقة لانه قال النقص فعل الجبر وفي ثلثة اظافر من يده دم لا بها اكثر اصابع
يده فكان تمام يده وعند ما صدقة لانها من اليدين والرجلين قليل وفي خمسة اظافر
من يدين او رجلين او يده ورجل او زاد على الخمس حتى قلم من كل واحد اربعة فعدد محرم دم
لانه ربح او زيادة وعند ما صدقة لانه لا يرتفع به ولا يترين اذا كان على هذا الوجه
الظافر جلال او محرم او خلق راسه او احد من شاربه اطعم شيئا لانه يتادي بروية تغت
غيره وعلى المخلوق المحرم دم امراته او لا وقال المشافعي لاشي على الفاعل كاللباسه جللا
او محرما مخيطا **باب** الحلق محرم اخذ من شاربه او راسه او لمس
لحيته فانتر منها شعر فعليه صدقة لانه قال النقص ففعل الحذر وقيل لو تنف من راسه
او انفه او لحيته وكل شعرة قبضة من طعام وقيل لو مس لحيته فوقف منها شعرة او شعرتا

صدقة بئرة

بصدق شجرة او ثمرتين • وعن محمد لو سقط من راسه او لحيته عند وضوء ثلث شعرات
فقلبه كف من طعام فان اخذ ربع راسه او لحيته قدم لان ربعه في المسح والتحلل كلكه والحالة
ان فعل ذلك في ربع شعر مقصود قدم وفي القليل فيما لا يقصد صدقة قيل هذا قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف لادم حتى خلق الاكثر • وقال محمد حتى خلق العشر وفي جوف المحام
دم لانه يقصد بالازالة وقال صدقة لانه ليس بعضوتام ولا يقصد بالخلق في نفسه وانما
حلق لغيره • وفي خلق جميع الرقبة دم لانه عضوتام يقصد بالخلق في نفسه لان الشعر
الي مخلقه • وفي خلق العانة والابطين او واحد مما كذلك وفي الصدر والساعد والساق
دم لانه عضو وفي اقل منه صدقة وفي الشارب في رواية صدقة وفي اخري دم وقيل
كم يكون المخلوق من ربع الحية فيجب من ادم بقدرها **باب** الجراح
حاصرها وما محرمان الحج قبل الوقوف بعرفة عامدا او ناسيا او عينا يمة او مكروه فسد
حجمها ومضنا فيه لان الاحرام لا يمكن فسحه وقضاها وعلى كل واحد شاء كذا روي عن ابي عمر
وليس عليهما ان يتفرقا في القضاء وقال زفر بن قزحان خوف الجماع **باب** الحامه في الفيل
لا في المكان وان جامع ثانيا فثاثة لتعدد الجنابة • وقال محمد لاشي لان اتحاد جهة الجنابة
والجنابة عليه يستدعي احادا الواجب كما في كفارة الصوم الا اذا كفر عن الاول فسد
الاول وان جامع بعد الوقوف لم يفسد حجمها وعلى كل واحد بدنة لدا روي عن بن عمر وان
جامع ثانيا فعلى كل واحد شاة لانه وقع في ما هم احرام ممسوكه والمسر مع الامسا بوجوب الدم
لانه جامع من وجهه باجماع العضو كذا لا يفسد الحج لانه ليس بجامع حقيقة ولا يمتنع في
الامسا بالنظر الى الفرج لانه ليس بجامع وعن ابي حنيفة دم والوطي في الدبر لا يفسد
في رواية عن ابي حنيفة لان معنى الوطي متفاصر ولهذا لم يجب الجماع ولا يجب المهر
بحاله في روايه يفسد لانه كامل من حيث انه ارتفاق وعند ما يفسد لانه يوجب الحد
وان كان بهيمة لا يفسد لانه ليس بوطي مقصود وعليه دم ان اترك لانه شبهه الجماع
وحكم الجماع في العمرة والحج واحد **باب** اللبس ليس المحرم
المخيط يوما ناسيا او اذا اكراما او جاهلا لبسه هو او البس فعليه دم وفي بعض اليوم
صدقة بقدره وعن ابي يوسف اكثر اليوم كالكل وعند الشافعي يجب بمجرّد اللبس كابر
المخلوقات **باب** المقصود باللبس دفع الحر والبرد او التبريد والاحتواء

بالودام عليه ولو جمع الشيا بوما قدم لانه جلس واحد وكذا الودام ايما اذا كان يزرعه
في الليل لم يندم على تركه وان عطي ربع راسه او وجهه بوما قدم لان الرب يحكي الكمال وفي
الاقدم صدقة لانه قل لنقص ثقل الجبر وتفسير الصدقة عن محمل لو لم يزلت اليوم
تصدق بثلث قيمة الشاة فعلى هذا الاعتبار • وعن ابي يوسف كان صدقة في الاحرام
غير مقدرة في نصف صاع الا ما يجب بقتل القملة والحراد لان ذلك بطريق العوض ولا يتقيد
ولا بلبس الثياب بل فيه منكبته دون يديه لانه حامل وقال زفر لا يسر لان الثياب كرا
تلبس **وقلت** هو كالا رتد او هو مطلق مطلق له وفي اللبس عن ضرورة بخيرين
صيام ثلثة ايام ومن تصدق ثلثة اصواع على ستة مساكين ومن التمسك كما في الخلق عن الادري
لانه حتى لم يدر بخير **باب** الطيب محرمه خضبت يدها بخنا فعليه
دم لانه طيب في عضو تام ولو خضب المحرم راسه بالخنا فكذلك ومن الخنا دمار للنتيب
والنظيفة ولو طيب جميع اعضائه قدم لانه جالس ولو دهن يده من مطيب في عضو قدم لانه
مخطو وحرامة ولو ادهن برئت فكذلك لانه اصل الطيب وقال لاصدقة لانه دون الادهان
بالمطيب هذا اذا كان لادهان للزينة وللنداء اوي لاشي عليه وفي النظيب عن عذر علة ما
على الخلق بعد **باب** الطيب الاحصار ان يمنع المحرم عن الوصول الى
عرقات بمعنى فطرتو تحلل ان يبيت شاة الى الحرم او ثوبا فيشتري له وتندم في الحرم في ايام
الحرم فيل وان دمع قبلها لم يحل لانه شرع التحليل فلا يجوز قبل يوم النحر كالحلق وله شرع
لتحليل التحلل فلا يجوز قبل يوم النحر كدم الكفارات والندم وهدي النطوع ودم المحضر العمرة
وعليه تضاجعة وعمرة اما الحج فلفوائه واما العمرة لان فابت الحج تحلل بفعل العمرة
لحديث وان لم يجد ثمن الشاة يتخي محرم ما وقيل يصوم عشرة فحل وقيل ثلثة وقيل يصوم بازاكل
نصف صاع من قيمة شاة وسط بوما وان بعث الشاة ثم زال الاحصار ان قدر على ادراك الحج
والهدي يحج ويصنع بهديه ماشا لانه كان للتحلل لم يتحلل وان لم يندم على ادراكها فيتحلل
اذا دمع عنه لتحقق الاحضار وكذا الوقدر على ادراك الهدي دون الحج بان كانت المواعلة
بالدم يوم النحر تحلل اذا دمع وان قدر على ادراك الحج دون الهدي وهذا لا يتصور عند ما
لانها لا يرمان الذبح قبل يوم النحر فاذا ادرك الهدي ادرك الحج وانما يتصور عند اي حنيفة لانه
يري الذبح قبل يوم النحر فاذا علم انه لا يدرك الهدي ويدرك الحج فالقياس عند ان لا يحل وفي

فحج

فحج وفي الاستحسان له ان تحلل لانه لما كان غير قادر على ادراك الهدي صار كان الاحصان وال
عنه بعد الذبح ولا يكون محضرا بعد الوقوف ويتخي محرم الى ان يودي ما عليه ويلزمه دم لترك
الوقوف بالمزدلفة ودم لترك رمي الجمار وهذا ان بالاجماع ودم لتأخير طواف الزيار عند اي
حنيفة ودم لتأخير الخلق عند ايضا خلافا ولا يكون محضرا في الحرم لان العز فيه نادر وان قدر
على الاداء وان دام النحر حتى مضى الوقت تحلل بفعله المسموع وقضى حجه والمحضر بالمعص
لا يتحلل لا الهدي وقبل الاحضار فيها لانه لا وقت لها فتمت حتى يروى الاحضار **كتاب**
عاجز عن الاداء الخصال فيحج له التحلل نظرا **باب** التحليل والقتصير
الخلق للتحلل الاعل النساء المسنون خلق الراس والمفروض ربعة والتقصير بقية واحدة
روي هذا عن ابن عمر ومن لا شعر على راسه يحرم موسى عليه لان التكليف بقدر الواسع ووقت
الحلق ايام النحر ومحلله الحرم فان اخرج من هذه الايام او خلق خارج الحرم فقد اضر النكاح عن
رمانه ومكانه وكل واحد منهما يوجب الدم لانه ادخل نقصا فيه وقال ابو يوسف لادم فيها
لان كان الخلق لم يفت وهو الراس وقال يحجب الدم في المكان دون الزمان لان اختصار
المناسك بالمكان فوق اختصاصه بالزمان وفي خلق العمرة في غير الحرم دم خلاف ابي يوسف
لما مر ولا شي لتأخير حلقها لا يفا غير موافقه وكذا التحلل عنها **باب** حلق قبل الذبح
فعليه دم حديث بن مسعود من قدم نسكا على نسك فعليه دم ودم العران نسك والخلق نسك
يجب الدم بتقديم احدهما على الاخر وقال لادم لما روي ان رجلا قال لرمول الله صلى الله عليه
وسلم هلقت قبل الذبح فقال افعل ولا حرج **باب** الطواف **الطواف**
وقت الطواف ايام النحر فضلا او طها قاله عمر فان اخرج قدم لانه تأخير ركن وقال لا شي فيه
لانه مستدر كن بالقضاء كالحايض **ولنا** هي ممنوعة لا مخرجه فان رجع الى اهله قبل
طوافه كله او اكثر يعود بذلك الاحرام وهو محرم من النساء حتى يطوف لانه ركن فلا بد من
الالتيان به فان طاف جنباً او محلاً ما كاله او اكرم وقع موقعه وتحلل به عن النساء ايضا ويعود
باحرام مستقبل الحائض لانه نقص كثير فان لم يعد سبب باده فحشر النقص في الحدث
يعود والافضل بعد الشاة لانه يعمر سرور وان كان بكه فالافضل لاعاده لسحر النقص بحنيفة
ثم اقامه بعد وقته قبل الثاني حر لا ول وقيل يتنفس الاول والطواف هو الثاني ولا خلاف
في الاعادة للحدث لرفع النقص طاف في خوف الخطيم فان كان بكه يطوف بالبيت والخطيم

يقع على الولا والترتيب فان طاف قدر المتروك كناه لان عليه هذا القدر فان رجع الى اهله
 قدم لانه تركه الاقل ويجوز الطواف من وراء مزمر او قربان من طلبة المسجد او ملاحظا لحظا
 لانه طاف حول البيت طاف حرا وطاف للصدر طافا في احوالهم التشرية فعليه دم لان
 طواف الزيادة وقع محذورا لكن مع النقصان فيجوز بالدم للزيادة جينا وطاف للصدر طافا لهذا
 يقع عن الزيادة لان عليه اعادة قيل طواف الصدر فلم يعتبر بالدم للزيادة جينا وطاف للصدر طافا لهذا
 فان لم يطف حتى رجع لم يدم ترك طواف الصدر ودم لتأخير طواف الزيادة عند اي حنيفة
طواف للصدر رجينا لزمه شاه الخضر النقص ومحدثا صدقه في المشهور لانه
 سر وفي رواية شاة كافي طواف العمرة يجب الدم فيها وفي ترك الاقل من طواف الزيادة دم
 وفي تأخير الاقل صدقة وفي ترك الاكثر من طواف الزيادة دم وفي ترك اقله صدقة وفي طوافه
 جينا وفي طوافه محدثا صدقة وفي طواف العمرة جينا او محدثا **طواف** تطوعا محذورا
 او جينا يعتقد ان كان بكاه وان لم يعد يجب صدقة يختلف عن الطواف الواجب في الرتبة فان
 طاف طوافين لعمرة وحجته وسعي سعيين لما اجزاه وقد اسال ان السنة ان يرتب طواف
 الحج على سعي العمرة **طواف** وسعي لعمرة محدثا بعيد الطواف بوضوء السعي ايضا تبعاله
 وان كان لا يحتاج الى الطهارة ليكون الطواف وان لم يعد السعي يجب الدم لان طواف اعادة الطواف
 كان هو المقدم به فيقع السعي قبله ووقته قبله وان لم يعد الطواف والسعي ورجع فعليه دم
 لنقص الطواف **الحرم** بالحج في رمضان وطاف وسعي فيه لم يحز طوافه وسعيه عن الحج
 لان الحج موقت بالشهر الحج وذلك شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا ذكره من مسعود
 وابن عمرو بن الزبير **حاج** توطن بكاه قبل الفجر الاول وذلك بعد يوم النحر يومين فليس
 عليه طواف الصدر لانه يجب على الصادق اذا حل الفجر الاول وهو في ذلك الوقت ليس بصادق
 واولا ثم توطن لم يسقط لانه وجب بالحل ولا يسقط كما بعد الشروع فيه وعند ما يسقط
 لانه لا يصدر عنه ولم يطف رجعا لم يحز طوافه والمفقات ويطوف لانه ترك واجبا فبئذ ارك اذا
 خرج من طوافه المكتوبة او جنازه او وضوء او لامر احرم عادي في لان الفضل غير قاطع ولو طاف
 في ثوب نجس كره لانه تشبه بالصلاة ولا شيء عليه ولو طاف منكشف العور فعليه الاعادة فان
 كان بكاه وان رجع الى اهله قدم وفي شرح ابواليسر يكره الجهر بالقراءة للطائف لانه لم يسبق
 اما في نفسه فلا بأس به وهذا يدل على انه لا بأس لما شئ ان يقرأ او لم يقرأ ما شئنا حسن تقطعا

من طواف الصدر دم

له وكل

له فكل حاله محذور الصلاة فيقرأ القراء في تلك الحال حسن وكل حال لا خوف الصلاة فيقرأ
 القرآن ليست بحسن وفي الثاني وهذا يدل على ان القراءة ما شئنا جازية في العلة لا يقرأ جهر
 بخضر المستغنين بالعمامة لما فيه من قطعهم عن الاعمال او فيه تركه التظيم ترك الاستماع والاصوات
 وفي الثاني كانا لا يقرأ في الثاني في الاخر من حرمة القراءة ان لا يقرأ في الاسواق وفي مواضع
 الغلط واللعو وسيل ظهير الدين عن القراءة مصطحما قال بعضهم قالوا لا كراهة لقوله
 تعالى وعلى جنوبهم قاله واختار هذا توسعة على الناس وكبر القراءه وعن القاضي لا بأس بالقراءة
 مصطحما اذا عطي نفسه بالخلافه واخرج راسه وبكره انتاده الشعر في الطواف لانه خلاف
 السنة قبل هذا انه اعري عن حرمه وثنا وان لم يعرف فلا بأس وقيل يكره في الحادين واما الكلام فيباح
 منه ما يحتاج اليه حاله الطواف فاما ما كان من فصول الكلام فيكره **باب**
السعي بين الصفا والمروة واذا مشى فيه وترك السعي في بطر الوادي او سعى الكلال او
 رمل او ترك السعي على الصفا والمروة او عليها فقد اسألت السنة ولا شيء عليه لوجود
 الاصل ولو لم يلبس بالمروة وختم بالصفا ثم سعى اتم سبعا اعادة شوطا الى المروة لان الاول خلاف
 وليس كطواف منكوسا لان المشروع البداية بالحجر وقد وجد فاعتبر وهذا المشروع البداية
 بالصفا ولو سعى بعض الاشواط واشتغل بعد ثم اتم جازكا في الطواف وفي السعي والطواف راكبا
 او اكثر دم لان المأخوذ عليه فعله وان فعل بعد ولا شيء عليه الحديث ولو ترك السعي حتى طلق
 وجامع سعي ما دام بكاه ولا شيء عليه لانه غير موقت ولو لم يسع حتى رجع قدم وهو احب
 العود وسعي الحديث والجنب والحائض جاز ولا شيء عليه لانه غير مسببه بالصلاة
باب رمي الجمار لم يرم جمرة العقبة حتى جال الليل رماها ولا شيء
 عليه لان وقته باقي فانه عليه السلام اذن لرميها ان يرميها ليل وان رماها من الغد قدم
 خلافا لما كان في الطواف وان ترك حصاه رماها في الغد وتصدق لكل حصاة نصف صاع لان
 في ترك كل دم ففي بعضه صدقة وفي ترك اكثر دم لانه كالكل وفي ترك رمي احدي الجمار
 في اليوم الثاني صدقة لان في ترك الجمار الثلث دم لان كل حصاة تركت جمرة تركت ثلثا فبئذ صدقة
 وفي ترك جمرة قدم لانه تركه الاكثر وفي الجملة في الايام دم لان كلها من جنس ولو اخرها كلها
 الى احوالهم التشرية رماها على الترتيب وعليه دم لتأخير جملتها وان عرس من احوالهم
 التشرية سقط الرمي لغوات وقتها وعليه دم في قولهم لان هذه جنبايات من حشر رمي في اليوم

الثاني الحجة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولي فان روي الاول ثم اعاد الثانية والثالثة فخر لان السنة
 هي الترتيب وان روي الاول صدرها اجزاء لان روي كل جملة قريبة بنفسها وقد اتى به وقال زفر
 لا يجوز لان شرع مرتبة وهو رواية عن ابي حنيفة ثم المشروع روي شي من اجزاء الارض هات
 الشياطين **سبع** حيايات جملة في واحد لانها رمية واحد وعليه روي ستة وان روي
 اكثر من سبع لم يقصر السبع في المختار وقبل ثياب بالزيادة لانه زيادة طاعة وقيل لا يكون كبره لانه
 خلاف السنة روي حياه رماها غير جائز لان المقصود طرد الشياطين وقد حصل وقال مالك لا يجوز
 لانه مستعمل **رماها** من بعيد فلم يقع عند الحجرة ولا قريب منها لم يجزه وان دفع قريب منها
 جائز لانه يسير رمية فيها **باب التمتع** والقرآن كوفي في حله من عمرته
 ولم يخرج من الحرم حتى حج من عامه فهو متمتع لانه حصل له الشك في سفره وان حل منها لم يلق الكوفة ثم
 عاد وحج من عامه لم يكن متمتعاً لانه حصل له الشك في سفره وان حل منها لم يلق الكوفة ثم
 عاد وحج من عامه فهو متمتع لانه على صاح سفره الاول وعندنا ليس متمتع لانه انما سفره اخر
 وان افسد عمرته واتم على الفساد وحج من عامه او اعتمر على الصحة وافسد حجه واتم فاسدا لم يكن
 متمتعاً لانه ما حصل له الشك في السفر في اشهر الحج ولو انه حصر فساد عمرته قضاها
 ثم حج من عامه في وجه لا يكون متمتعاً وهو ان لا يخرج من الحرم او يخرج ولكن لا يجاوز الميقات حتي
 يقضي العمرة ويحج من عامه لانه فرغ من العمرة الفاسدة وهو مكة فصار كواحد من أهلها وفي وجه
 يكون متمتعاً وهو ان يلق بالكوفة بعد الفراغ من عمرته الفاسدة وكذا لو اعتمر قبل اشهر الحج
 وافسد ها واتم فاسدا ثم قضاها في اشهر الحج وحج من عامه ولم يكن خرج من الميقات بينهما لم يكن
 متمتعاً ولو لحق بالكوفة بينهما كما متمتعاً ولو لحق بالبصرة فعلى الخلاف والمعنى ما بيننا وليس لأهل
 مكة والمواقيت منع ولا وان كحل لافاقيين وقال الشافعي لهما ذلك لان المشروع لا يتقيد
 بمكان القرآن افضل من التمتع ثم الافراد في المشهور وقال الشافعي الافراد افضل لانه عليه السلام
 افرد عام حجة الوداع **باب** اكثر الصحابة قالوا قرن المتمتع اتي بافعال العمرة فاحرم
 للحج قبل الخلق فهو افضل لان هذا اوصال العبادة بالعبادة وكذا المفرد لو احرم بالعمرة فاما عمل
 الاحرام الحج فهو افضل ليتحقق معنى القرآن من وجه **مسألة** وضحت لا يجوزها عن دم المتعة
 لانها غير ان فلا ينوب احد ما عن الاحرام ادا العوا المتمتع فسام ثلثة في شوال قبل ان يحرم بالعمرة
 لم يجزه عن صوم الشكر لانه صام قبل وجوب سببه وان صام بعد الاحرام قبل الطواف اجزاء

سبع
بالكوفة

سبع
وعاد

لانه صام

لانه صام في الحج فان العمرة هي الحجة الصغرى والقارن كالمتمتع **باب**
 الجمع بين الاحرامين الاحرام بحجتين او عمرتين او حجة او عمرة ثم العمرة صحيح في حق الاحياء دون
 الاد لان الجمع اد اعبر يمكن وعند محمد لا يصح لانه لا يمكن اداها جملة ولا ترتيب افعال احدهما على
 الاخرى لانه غير مشروع وعند ابي حنيفة مالم يشغل بالاد لا يرتفع لان الثاني في الادان ولو
 احرم بالعمرة ثم بحجة هو قارن وقد احسن ولو احرم بحجة ثم بالعمرة ان لم يات بشي من افعال الحج
 هو قارن وقد اساس **جذب** ادخال العمرة على الحجة وهو غير مستنون وعدم افعال العمرة على
 افعال الحجة لانه كذا شرع ولو كان طاف للحج شوطاً ثم احرم بالعمرة وقضى ولزمه دم لرفض وقضى
 العمرة ولو فصل من الاقران له شياً من ذلك يرفض العمرة ويحج في الحج لان رفضه ليس عليه ما عا
 الرفض ولو اتى ما صح وعليه دم لاساة **مسألة** احرم بالعمرة وطاف ثلثة اشواط اود ولفا
 ثم احرم بالحج لرفض الحج لان في رفض العمرة ابطال ما ادي وعليه لرفض دم وحجة وعمرة لانه في
 معنى فابت الحج وعندنا يرفض العمرة لا يفادون الحج ولزمه قضاؤها ودم لرفض فان مضى في الحج
 لان النبي عن القرآن لعن وعليه دم لا تركاب المهني وان كان طاف للعمرة اربعاً او زيادة مضى فيها
 وعليه يجمع بينهما دم لانه صار كالمتمتع ولا يمنع له وقال ابو يوسف في الاملا يرفض الحج لان اكثر
 كالكول وقال في نوادر سبعة لا يرفض ويبرع من العمرة ثم حج وعليه دم يجمع بينهما ادا في
 احرامين **حاج** حلق ثم احرم بالحج صح وحج في القابل ولا دم لانه احرم للثاني بعد ما حل عن
 الاول فلم يتحقق الجمع وان لم يحلق حتى احرم ثم حلق حل عن الاول وصار جانياً على احرامه الثاني فلم
 دم ايضا عند ابي حنيفة لئلا يحل خلق خلافا **مسألة** احرم باخرى قبل الخلق فعليه دم
 يجمع بين احرام العمرة ولم يذكر وجوب الدم في الجمع في احرام الحج وفيه روايتان والاصح الوجوب
 لان الجمع بين الاحرامين غير مشروع **مسألة** محرم للحج احرم بالعمرة تقدم الحج ترتفع عمرته اذا وقع بعرفة
 لان الواجب تقدم افعال العمرة وقد تعدد بالوقوف فارتفع وان توجه الي عرفات لم ترتفع
 لبقا امكان التقديم ولو لم يقف لكن طاف للتقدم لم يرتفع لان الطواف سنة والاولى ان يرتفعها
 لكونه بائناً على بعض افعال الحج وذلك مكروه **حاج** احرم بالعمرة يوم النحر او ايام التشريق رفضها
 لفوات الترتيب في الافعال فكانت بدعة او العمرة في هذه الايام مكروه بالاجماع وعلى الوجه الثاني
 لا فرق بين ان يحرم بها قبل الخلق من الحج او بعد او قبل طواف الزيار او بعد وهو الذي عليه العامة
 وان مضى عليها اجزاء وعليه دم يجمع بينهما **مسألة** فاته الحج فاحرم بالعمرة او حجة يرفض

سبع
رفضها

الثانية لان فائت الحج في احرام الحج ويحلل عنه بعد العمرة فاذا احرم للحج وقع احرامه احرام
الحج الثانية واذا احرم بعمرة دفع افعال العمرة احرام العمرة حتى لا يجمع بين الحجين او بين عمرة
من وجد حاج وقف ثم احرم حجة فعند محله لا يصير شرا فلهذا وعند ابي يوسف يصير ثم يرتفع
الحال وعند ابي حنيفة يصير وعليه دفعه ودمه لو فضا وقضا حجة وعمره لان الحجة الثانية
فانه **باب الحج عن الغير الوصية بالحج مطلقا** يعتبر من
وطنه لان الانسان يخرج للحج من وطنه ولو كان حيا ومات واوصى فالتقيا من الحج من وطنه وهو
قول ابي حنيفة وفي الاستحسان من حيث مات وهو قولهما لان الحج من وطنه يحصل بفعله غير ولو بني
يحصل بعينه بفعله نفسه وهذا اولى وله لو احرم واتى ببعض الافعال او اقام في الطريق فمحللت
النية او خرج للتجارة ثم مات واوصى لم يبين كذا هذا وان كان له او طارح من اقربه ان مكة فان لم
يكن له وطن فمحل حيث مات لان عليه ان يخرج من حيث موته • وقيل لو مات دون كوفة بقوس الحج عنه
من كوفة جاز لانه قريب ومن قبله لم يجز لانه بعيد وهذا اكار وي عن اصحابنا فلو اوصى ان يخرج عنه
من بغداد فخرج عنه من حيث جاز ومن قبله لا • وفي المنتقى لو حج عنه من موضع بينه وبين موضع
موته مسافة يوم جاز وفي اكثر منه لم يجز اوصى حجة فاحج الوصي عنه عنه رجلا فملك النقطة
في يوم او سرق في الطريق او في يد الوصي قبل ان يذوقه اليه فعند محله بطلت الوصية لان
افرار الوصي كافر الوصي وذلك لو هلك بطلت كذا هذا وعند ابي يوسف ان بقي من الثلث شي
حج به والا فلا لان محل الوصية الثلث وقال ابو حنيفة حج من ثلث ما بقي من المال لان تمام العمرة
بالصرف الى الحج لانه لا خصم له يقبضه ولم يوجد فان لم يبق مال الميت من وطنه ولم يخرج من حيث
يبلغ فانفق المأمور من مال نفسه ومن مال الميت فان كان الاكثر من مال الميت وقع الحج له وان
كان الاكثر من مال نفسه وقع الحج عن نفسه ومن مال انفق من مال الميت قال السرخسي هذا
المسألة تدل على ان الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يكون عن المحجوج عنه ولا يسقط
به فرض الحج عن الحاج وعن محله المحجوج عنه ثواب النقطة فاما الحج يكون عن الحاج وفي القارن
عن ابي حنيفة الى يوسف مثله وكلف الكتاب لوم خلافه • وفي الكفاية ظاهر رواية الاصل
ان الحج عن المحجوج عنه وفي شرح بكر عن الحاج على قوله علمنا • وقال الشافعي عن الامر وفي
روايات برهان فيل عن المحجوج عنه الى مال السرخسي وقيل عن الحاج واليه مال بكر وكفى لا يثبت
عنه فرض الحج لان فرض الحج لا يتبادر بالبنية الفرض او عطل البنية ولم يوجد وانما وجدت البنية عن

لبيبة

الحج عن الآخر والمأمور

سبح

مطل

الامر فان

الامر فان انفق المأمور من مال نفسه ليرجع فيما دفع اليه جاز استقصا لان الوصية بالحج وصية
بالانفاق في طريق الحج • وفي جمع الناطقي لو قال حججت وانكوا الورثة والوصي قال قوله مع يمينه
الا ان يكون ماله يوازي الميت وقد كان قال له حج عن مالي عليك فعليه البنية انه قد حج وفي
التقارير صاعت نفقة نفقة المأمور فحج بنفقته لم يجز عن الميت وما انفق قبل ذلك فقد ذهب
من مال الميت وان كان احرم جاز عنه • وفي المنتقى عن محمد ولا يرجع بالنفقة على احد وعنه
لوصاعت نفقته او نفدت وهو مكره او ببعض الطريق فانفق من مال نفسه يرجع على مال الغير
وعنه لوصاعت نفقته بعد الاحرام له ان يرجع على مال الميت بنفقته سبعة وبرد ما لم يعد
وعن ابي يوسف ولو اضر نفقته في رجوعه على مال الامر • وعن شداد لورجوع عن الطريق
وقال منعت صدق وان انفق من مال الميت لم يضمن • وقال حلف هو ضامن لجميع النفقة
وقال ابو الليث وبه ما خلا الا ان يكون امرضا هو ايد على صدق مقالته • وعن الحسن للوصي
ان يسترد المال من المدفوع اليه ما لم يحرم واما نفقته حتى يرجع الى وطنه ذكر عيسى عن محمد انه
في مال الميت وذكر هشام عنه لاشي له في رجوعه من النفقة وقال ابو الليث ان استرده بخيانة
ظهرت منه فنفقته في مال نفسه وان استرده من غير خيانة ففي مال الوصي وان استرده بضعف
راي فيه الوجه له بامر المالك ففي مال الميت وعن محمد ان كان قد احرم لم يكن لوصي ان يأخذه وان كان
انما احرم حين قال له هات المال فله ان يأخذه ويكون احرامه تطوعا عن الميت • وعن الصادق
خرج المأمور قبل ايام الحج ينبغي ان يتفق من مال الميت الى بغداد او الى الكوفة او الى المدينة
او الى مكة ثم يتفق من مال نفسه حتى يجي وان الحج ثم يرخل ويتفق من مال الميت وعن الشاهد
لو اقام في موضع خمسة عشر يوما يتفق من مال نفسه وفي المنتقى عن محمد بمحل المأمور حتى
يكون رمضان مكة كان نفقته في مال نفسه الى عشر الاصحى وعنه ان قدم مكة قبل يوم الترويه
بعشرة او اكثر بثلاثة انفق من مال الميت وان كان اكثر من مال نفسه وعنه قدم المأمور بغداد
فاقام في تجارة لا يتفق من مال الحج الا مقدار ما يتفق المسافر في المنام ببغداد على مثل ما يتفق
الناس في السفر الا بامروا ان حاد عن طريق الناس مقدار يومين او ثلثة كان نفقته من مال نفسه
فان كان طريقا يأخذه الناس في هذا السفر فهو من نفقة الحج وعنه لو كان المأمور في مصر وله
طريقان الى مكة احدهما بعد واسد فاخذ فيه ان كان الناس يسلكه فله ذلك فرع الثاني
وان كان هذا الطريق اكثر نفقة حتى لو اخذ منه النفقة لا يضمن • وفي المنتقى عنه مرض

سبح
المالم يفسد الاحرام

سبح
في السفر الامن

المأمور في الطريق فقال مرضه حتى فاته الحج قال ينفق من مال الميت اذا كان قدور ما يكون مقام
 القوافل فان كان اكثر من ذلك كان ضامنا لما انفق وما انفق بعد ما استيقن بقوت الحج فهو ضامن
 وفي الاحكام فان الحج من مرض او من المساء او من قبل الكسوى او بسقوطه عن بعير او هوب
 جماله او حبسه امر كان له ان ينفق ما اعطى اليه حتى يرجع الي اهله وفي المساع عن محمد فانه الحج
 من غير توان عليه حجة وعمر وهو ضامن للنفقة وعنه لاصان فيما انفق قبل الموت وعنه خرج
 المأمور قبل خروج الناس من من فأنفق المالك كله ليس على الوصي ان يسرع اليه بالنفقة ليرحمه
 وعنه احرمت المأمور واقام بكة حراما فنفقته في مال الميت وله ان يقيم بعد النفقة ثلثا ينفق
 من مال الميت فان اقام اكثر انفق من مال نفسه وعن الحلواني والذي حج عن الغير اذا دخل
 مكة لا يدري متى يخرج منها فنفقته من مال نفسه وكذا لو علم انه لا يخرج الي خمسة عشر فامرو
 النفقة في هذا الجانف امر الصلاة وفي المنتقا هشام عن محمد خرج المأمور من مكة الي مسير ثلثه
 ايام في حاجة ثم عاد اليها فنفقته من ماله في الانصاف اليه **قلت** فان كان اقل
 من ثلثه فان نفقته في هذا اليسير على نفسه واذا عاد الي سفره الاول عاد نفقته من مال الميت
 وذكر علي بن عيسى عنه انما تستقط عن مال الميت تحصليتين ان يتخذ مكة دارا او بيتا فوما وفي الاصل
 فرغ المأمور ثم نوي الإقامة بكة خمسة عشر واكثر سقطت نفقته من مال الميت فاذا رجع
 بعد نفقته في مال الميت عند محمد وعند أبي يوسف لا وفي المنتقا عنه الا ان يكون اقام اقل من
 خمسة عشر يوما وفي الاصل اقام لها منتظرا لخروج القافلة لا تسقط نفقته وفي الايضاح
 اقام بكة بعد اداء الحج فان كانت اقامة معتادة فنفقته في مال الميت والا فني مال نفسه
 ولو عزم ان يقيم زيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون
 اتخذ مكة دارا وفي السافي يد الحج عن الميت ثم بالعمرة عن نفسه لا يعتبر مخالفا ولكن
 مادام مشغولا بها فنفقته على نفسه فاذا فرغ منها فعلى مال الميت وان بدأ بالعمرة ثم بالحج
 من مكة كان مخالفا وفي المنتقا هشام عن محمد دفع الي رجل الفايح بهن الميت فاشترى
 بها متاعا للتجارة وحج بها ردا للمال والحج عن نفسه قال هشام سمعت ابا يوسف يقول
 يتصدق بالزح وقد اجزت عن الميت في قوله ابي حنيفة **وعولنا** الزوج له وفي الروضة
 قال ابو حنيفة تجزئ الحج عن الميت وهو قول ابي يوسف وفي المنتقا على سبيل رواية
 هشام وان خلط المدفوع اليه بدراهمه فنقد منها فان حج بعد ذلك فقد اجزت على الميت ولا

سمعه
ان يقيم

ابن ابي
الاولا فانه لا يفر

رجع الوصي

ولا يرجع الوصي عليه بشي الا بما يفضل عن النفقة وفي رواية عن محمد الحج عن الميت وليست بالحجة الي
 الوصي بها وهي بحالها وان خلط بماله ضمن وان حج فانفق جاز في الاحكام عن محمد اشترى الذي
 حج عن الغير من الوصي متاعا للتجارة عن نفسه وحج متاعا عن الميت فالحج عن نفسه ويرد المال
 وقال تجزي الحج عن الميت وان خلط المالك بنفسه وحج متاعا عن الميت جاز الحج عن الميت
 وفي اللابي ليس للمأمور ان يصرف الدراهم الدنيا ويرد الباقي للدراهم الا اذا كان مالا ينفق
 في الحج وعن الصفا ولا بأس بالهدى وهو ان يخلط الدراهم بالنفقة مع الوقعة للعرف وعنه اوصي
 بان يعطي بعير رجلا يحج عنه فدفع اليه فاكراه وانفق اكراهي نفسه في الطريق وحج ما شيا جاز
 الحج عن الميت استحقا نا ويرد البعير الي الورثة قال ابو الميت الحج عن نفسه وهو ضامن لنفقات
 البعير وعن بعضهم الماخوذ بالحج لو حج ما شيا فالحج عن نفسه وهو ضامن للنفقة لان الحج المعروف
 ان حج راكبا فانصرف الوصية اليه ولو اجر نفسه في الطريق قال حلف وشداد هو ضامن للمال
 وهو ابي يوسف للمأمور ان يستاجر من غيره ان كان مثله لا يخدم نفسه وان كان يخدم فالا جسر
 في مال نفسه وعن بن مقالة يجوز له دفع اجرة الحمار وثلث الدار من مال المحجج عنه ولا يشترى
 الفواكه من مال المحجج عنه وعن الصفا ليس له ان يدخل الحمار ويعطي اجرة الحارس وغير
 ذلك ويعطي من الحلاق وقال الهندي وان له ذلك والمختار ان له ان يفعل ما يفعل الحاج
 ولا يدوي نفسه ولا يحج ولا يشترى ما يكتسب او يغسل ولا بأس ان يشترى ما يغسل به ثيابه
 ويبدله ورأسه من الوسخ قال ابن سبلة وكذا الزوج يجب عليه الما الذي تغسل به المرأة
 ثوبها ويبدلها وليس عليه ان يشترى لها ما الوضوء والغسل في وصايا النوازل وفي طهارته
 خلاف هذا ويجوز ان يجب عليه ما الغسل دون الوضوء ولم يمتري ما الغسل بالاختلاف ويقتضي
 ان يجب عليا ولم يمتري الكحل والحناء والخضرة واجرة نفق الحاجب والقابلة ويقتضي ان يجب عليا
اوصي الحج لا يكتفي من وطنه حج من حيث يبلغ حرم الخوا فان لم يبلغ سطل فلو وجد
 من حج به من وطنه ما شيا لم حج لان الحج المعروف ان حج راكبا حتى قيل لو حج ما شيا فالحج عن نفسه ونقص
 النفقة وعن ابي حنيفة الحيار الوصي وقيل لو رجع بفضل لا يفضل عادة فالحج عنه وعن ولوقال
 احموا فلانا عني بكذا او الفضل صح ولو لم يعين رجلا قيل لا يكون له لانه وصية مجهول وقيل
 يجوز وقيل يجوز لانه صار معلوما بتعيينه للمراة الحج ولو قال احموا فلانا فالحج عنه ولو قال احموا فلانا فالحج عنه ولو
 ان لا حج كالودع اليه ثوبا ليكسوه او طعاما لياكله فله ان يقبل ولا يأكله ولا يكسوه وكذا لو

او من ان يدفع فلان الفايح او يعطي حجة الفاء لوقاد احواعني ثلثي وذلك بلغ حجا فان شا
 الوحي احم عنه رجلا في سبه وهو افضل وان شاتي كل عام فان حج حجا وبقى من المال ما بقى للحج من
 مكة حج منها والى اوردته في الشاتي وفي المستقاعن ابي يوسف احواعني عشرة انفس عشر
 حج فاحج اعنه رجلا عشر حج جاز وكذا اظموا عني عشرة مساكين فاطموا مسكينا عشرة ايام
 وكذا انصدق عني هذه العشرة على عشرة فصدق لها على واحد او صدق بها على اعداد
 نصدق على عشرة او نصدق لها في عشرة ايام فصدق في يوم • وعن ابي يوسف قال لابنه
 حج عني فهو على ان حج عنه رجلا ولو قال حج انت عني فهو وصيه له لا يجوز الا ان يجتمعوا عليه
 وعن محمد اوصي حج فاحج الوحي وارثا لم يجز الا برضا بقية الورثة • وفي التفاريق عن ابي سلمة
 لو حج الوحي والورثة كتابا وبادوا لغيره ولا يضمن وفي المسامع عن محمد اوصي ان حج عنه فلان
 مات فلان او ابي حج عنه غيره ولو قال لا تجز اعني مات فلان برد المال الى الورثة اوصي
 ان حج عنه فاحج الوارث من ماله ثم يرجع به في ماله ابيه جاز وان حج على ان لا يرجع لم تجز الحجة
 وكذا الزكوة ولا يشبه هذا الدين وفي مختصر ابو موسى اسلم في وقت من الحول لا يمكن الحج
 مات فلاحج عليه وكذا الوفاة قبل شهر الحج • وفي الشاتي اسلم اوبلغ قبل وقت الحج فمضى
 واوصي حج قال ابو يوسف حج ويكون عن حجة الاسلام وقال زفر لا يكون لان لم يدرك وقته
 رجلا ان حج عن كل واحد منها فاحرم عنها فالحج عنه وضمن لهما لانه ليس احدهما
 باولي ببقع عنه ولو احرم عن احدهما لا يبيح بعينه له ان يجعله عن ايهما شا وقال ابو يوسف
 وقع عن نفسه وضمن كالوامر امراه ان يشتري لكل واحد منها عبدا بكذا فاشترى كل واحد
 وقع الشري للمشتري ولا يملك جعله لاحد ما كان لو طاف شوطا ثم جعله عن احدهما لم يجز
 بخلاف ما لو احرم عن احدهما يبيح له ان يجعله عن ايهما شا لان المقصود الثواب فالجهره له
 لا يضر لهما القياس على مسله الابوين اما الوكالة فلا روايه فيجوز ان يصح التقيين ولين
 لم يصح فلان الشري ثمنه مقصود فيعتبر التقيين عند وان اطلق الاحرام فلا يضر فيه
 ويصح ان يصح التقيين فان امره هذا الحجة وهذا بعمره فمرون عنها فهو مخالف لان كان احده
 طلب ان يكون كل السفر له ولم يوجد فان كانا اذنا له فالحج جائزا **الحرم** المراد المعصية
 على الحاج لانه دم نسك وهو الناسك وكذا جميع ما يتعلق بالاحرام يجب وماله لا يجب لحاشيته
 الادم الاحضار عند ابي حنيفة ومحمد على الامر لانه اوقعه في هذه العملة ثم قبل من جميع

وقبل من ثلث

وقبل من ثلث وكل دم يجب في شي من امور الحج او العمرة لم يجز دمه الا في الحرم ويحرم دمه
 قبل يوم النحر وبعد ما خلا دم العوان والمعه فانه لا يجوز دمه قبل يوم النحر واما سواء
 محرمه او حرمه عد ما لم يحول الى الحرم وان اوجب جزوا حاز حرمه في غير الحرم وان اوجب
 بدنه فذلك خلاف ابي يوسف امر حج فمرون فهو مخالف خلافها ان ما امر به وزيادة لنفسه
 والامر لا يتضرر به كما لو اخرج حج لنفسه وكذا امر بالانفاق في طريق حج يقع عن الميت وقد
 انفق في طريق حج وعمرة وكذا الامر بعمرة فمرون **باب النذر**
 قال علي المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او الى بكة او عاق ذلك بشرط او حلف لها
 وهو في الكعبة او غيرها فواجب احرام فان شاحله حجة وان شاحله عمرة لانه التزام
 لذلك عرفا فان جعله حجة قبل ان يخرج من البيت يمضي وقبل من حين حرم حتى يطوف الزيادة
 وفي العمرة حتى يطوف ويسعي ان جعله عمرة ولو قال الى الحرم او الى مسجد الحرم لم يلزمه
 شي لانه لا يعرف في هذا او عند ما هو كالاول لانه في معناه ولو ذكر الذهاب او الايمان او
 السير او الهرولة او السفر او الخروج مكان المشي لم يلزمه لعدم العرف ولو قال علي المشي
 الى الصفا لم يلزمه شي لعدم العرف خلافا للشافعي قال لا يوصل اليهما الا باحرام من الميقا
 فاشبه الكعبة • وفي الحاروني على المشي الى سائر الكعبة او ما بها او مزارها لم يلزمه شي
 ولو قال الى الحج الاسود او الى الحجر فكذلك وقال لا يلزمه حجة او عمرة وفي المجدد الى مقام ابراهيم
 وفي المنتقا الى الزكن يلزمه وفي شرح بكر الى اسطوانة الكعبة او الى زمزم لم يلزمه خلافا
 والى عرفات ومزدلفة ومسجد الرسول ومسجد بيت المقدس ومسجد الى اخره لم يلزمه وفي
 المنتقا عن محمد بن علي نصف حجة عليه حجة وعن ابي يوسف روايتان في صلاه المحسن وفي
 المسامع عن محمد بن علي المشي الى بيت الله ثلثين سنة عليه ثلثون حجة او ثلثون عمرة وفي الاجناب
 عنه هذا على الحج وان قال ثلثين مرة ان شاحج وان شاعتم • وفي المنتقا عنه على المشي
 ثلثين شهرا او احد عشر شهرا او عشرة اشهر او عشرة ايام او احد عشر يوما عليه عمرة واحدة
 وعنه في ثلثين شهرا انه على الحج وعنه الله على في هذه السنة عشر حجات عليه عشر حج في عشر
 سنين • وفي المعاري عن ابي يوسف الله على ثلثون حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة بخبره ان
 مات قبل ان يحيى وقت الحج فان حيا وهو قيد على الحج بطلت حجة وكذا كل سنة يحيى وقت الحج
 تطلت حجة • وفي النوازل عن شاذ بن علي ماية حجة يلزمه بقدر عمره وقال ابو الليث

هذا موافق قول محمد وفي قياس قولهما يلزمه كلها فانهم قالوا الواحرم تحتين يلزمه في قولهما
وفي قوله حجة والخلق في النجاسة على الحجة يلزمه وفي الاصحاحي الله على حجة عليه جتان
حجة الاسلام وما اوجها الا ان يعني ما وجب عليه من الله وفي الناس يسيرا التزم حجة ثم حج من
عامة الاسلام سقط عنه ما التزم عند ابي يوسف خلاف محمد وفي المنتقا عن ابي يوسف نذر ان
حج حج ولا نية فهي تطوع وقال هشام عن حجة الاسلام • وفي النواز من من مقالة ان عوفيت
فعل حجة فبر لزومه وان لم يبد الله على لان الحجة لا يكون الا لله وفي التفريق عن ابي يوسف ان
عوفيت صحت لم يجب حتى يقول الله على والى هو انه يجب استحسانا ولو قال ان شئ الله من يعني
صحت كذا فهو نذر استحسانا والخلق في المنتقا خلافه قال وهو خلاف الاصل ويجب نواذر
ابن رشيد عن محمد حلف بالمشي ونوي لان المشي من الاصل فهو من حين نواه وفي نوادر المريني
عن ابي يوسف على المشي الى بيت الله ونوي ان المشي من ذات عرف فالنية باطلة ويمشي من حيث
اوجب الا ان يتكلم وفي نوادر ابن رستم حلف بالمشي وهو غير اسان الى بيت الله ثم يمضي الى العراق
لحاحه ثم بداله المشي من العراق لا يجوز الا المشي الا من حين حلف وفي المنتقا عن محمد لبيك حجة
لاطواف فيها طواف الزيادة ولا اقف بعرفة فعليه حجة • وفي الثاني لله على ان اصلي لغير
طواف او الى غير القبلة او مع الثوب النجس يلزمه بشرائط عند وعند ابي يوسف ايضا
الا في الاول بغير قراءة او عواما يلزمه بشرائط في قولهما وعند زفر بن يحيى في كلف
باب حلال المحرمة اذن لعباد اولامته في الاحرام فاحر
كرهت له المنع لانه خلاف الوعد وابطال قربة صحت من جهته فان باع العبد او الاممة
للمشتري ان يملكها خلافا لوفو كالترويح **قلت** الاذن انما يحتاج للبقاء على الاحرام
لا لابتدائه فانه لو احرم بغير اذن صح وله ان يملكه والمشتري وفي النكاح
شرط الاذن في الابتداء فانه لا يصح بغير اذن وقد وجد الاذن فلم يغير ابطاله احرمت
حجة الاسلام فليس لزوجه ان يمنعها لانه فرض ويملكها عن احرام التطوع وعليها دم لانها
حلت قبل حجبها وحجة ايضا فان حجت من عامها لا عمره عليها لانه استدركه فلم يكن في معنى نوا
الحج وان حجت من قابل فعليه عمرة لانه لم يستدركه ثم التحليل بالقطيب او بالمسرا وتقبص
الشعرا والظفر ويكره بالمواقفة وقبله باسره لانه لا يجلو عن مقدمة المسر وفي موضع
للزواج ان يمنع عن كل صوم وجب بسبب منها وكذا هذا في العبد الا عن صوم الطهارة وتعلق

حق المرأة

حق المرأة به وعن صوم يجب بحسبه في الاحرام باذن **باب الصلاة**
بعرفة ومزدلفة حاج محرم صلى الظهر في رحله لم يجزه العصر مع الامام الا في وقتها وقالا يجزيه
وله انه يجزى بينهما وصدق لان جواز تقدم العصر للمقدّم للوقوف وله الشرع ورد بالتقدم
في حق المحرم بالحج بشرط اداء الظهر مع الامام ولو صلى الظهر هو غير محرم ثم احرم لم يصل العصر
الا في وقتها عند ابي حنيفة وروى له ان يصلها في وقت الظهر وعن ابي يوسف روايتان
وجه جواز التحليل التعريف في العصر فيشترط الاحرام لها • وجه المنع الشرع ورد بالجمع
في المحرم فيها بالحج وان ادرك بعض الظهر مع الامام او ادرك شيئا من كل واحد من الصلوتين
فله الجمع وبالمزدلفة يجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء باذن واقامة واحدة لان العشاء
في وقتها فاكفي بالاقامة الاولى وبعرفة باذن واقامة واحدة لان العشاء في وقتها فاكفي بالاقامة
ليكون دليله على تقديهما ولا يتصل بينهما لغرضين بعرفة ومزدلفة ولا يتشأن على شيء به ورد
السنة ولو فعل كره ويريد اذانا للعصر واقامة للعشاء لانه انقطعت عن الاعلام الاول
والا فضل ان يصلها مع الامام ولو صلى المغرب بعرفة او في طريق مزدلفة يعيد بها خلافا
ابي يوسف لانه اذا ما في وقتها يدل عليه ولو لم يعدها حتى طلع الفجر لم يعدها **وقالنا**
وجوب الاعادة لاستدراك فرض الجمع وقد فات ذلك بالطول وكذا الوصل العشاء في
الطريق بعد دخول وقتها يعيد ما الا ان يخاف الطلوع قبل ان ياتي بمزدلفة • وقف اهل
عرفة فشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر تجزيهم والقياس ان لا يجزيهم كانوا بين انهم وقفوا
يوم التروية **الصلوة** هذه شهادة على النقي والابطال وعلى امولا يدخل تحت الحكم
فلا يقبله ولا الاحتراز عن الخطا متفرد والتدراك فايته فسقط التكليف بخلاف التبيين
بالترويه لان العبادة الموقفة لا تقع موقع الجواز قبل وقتها والمرأة كالرجل في جميع ما وصفتنا
غير انها تلبيس ما يد لها المصبوغ واللقاب ويستدل على وجهها محافيا ان ارادت ولا ترفع
صوتها ولا تستسلم الحجر اذا كان هناك جمع الا اذا خلا ذلك الموضع ولا يرمل في الطواف ولا يسعى
بين الميادين بل تمشي على هيفتها ولا تخلق ولكن تقصر مقدار الربع والا فضل ان تقصر من دوس
كل شعرة مقدار اربعة وليس عليها ترك طواف الصدر شي اذا كانت حايضا ثم كتاب المناسك
بمؤن الله وتوفيقه **كتاب النكاح** يكره لها ولها ان فلانا
يذكر كره او ان اراد ان ازوجك فلا نأفككت فزوجها فالنكاح جائز للحديث البكر تستامر

في نفسه فان سكنت فقد رخصت ولا يفسخ من اطلاق الرغبة في الرجاء لان الرد وان استامرها
غير الوالي او ولي غيره او لم يكن رضا حتى يتكلم به وقال الكرخي هو رضي لان جها منه اشد
ولنا سكوتها تخيلا كما يجر للصفر فلا يظهر الا في حق الوالي او رسوله وكذا لو لم يكن
الزوج كفوا او المهر وافر لم يكن سكوتها رضي الا في حق الاب والجد عند ابي خفيقة لانها ولي
عنده كاجنبي في ذلك عند ما وهذا اذا سمي لها الزوج تسمية معرفة حتى لو قال ازوجك
احد جبراني او بني عمي لم يكن سكوتها رضي لان الرضا بالمجهول لا يتصور وفي التفريق لو عد
عليها جماعة فسكنت روجها من اهل بيته وكذا ان ذكر بني فلان ومنه محضون والا لم يجز ما زاد على
ما لا يحصون وقيل ثمانون وقيل اربعون وقيل ان قال روجك رجلا جاز سكوتها وفي ارجح
حتى تسميه والصحيح ان الاخبار وكذا لو استامرها مطلقا انه ان روجها من نفسه ويجوز
ان يكون القاضي كالولي في حق الاكتفاء بالسكوت وقيل لا بد من تسمية المهر والاصح خلافه لما
روينا فان روجها بلا استيما ركه فانه خلاف السنة ويتوقف على اجازة وقال ابن ابي
ليلي والشافعي ينبغي لانه لو شرط رضاها لما اكتفى بالسكوت كما في الفلام **ولنا** ما روينا
ولا حاجة مكلفة فلا ينبغي عليها التكاح بغير رضا فان بلغها الخبر فسكنت فهو رضي خلافا لما
لانه لو جعل رضا لزمها العقد بخلاف سكوتها عند الاستيما لانه لو جعل رضاها يكتفى بالزوج
قبل العقد **ولنا** سكوتها جلد رضا الحيا والحيا هنا قائم وقيل يجعل اذا ذكر الزوج والمهر
وطريق الجوع الخبر ان يبعث اليها الوالي رسولا فان اخبرها فضولي فلا بد من العدد او العدالة
وقالا لا يشترط ذلك كافي حق الرسول وله هذا خبر ملزم فتشابه الشهادة فيشترط احدي
وصفي العدد او العدالة وفي شرح بكران كان الفضولي عدلا او اثنان فاستعان ببيت
التكاح صدقته ام كذبته وان كان قاسقا ان صدقته يثبت وان كذبته لا يثبت خلافا لما في
شرح ابواليسر ان كان عدلا قبل لا يثبت والصحيح انه يثبت وان صحكت حين بلغها الخبر فهو رضي
الا ان يكون مستهزئة وذلك معلوم عند الناس وبكا وهارد في رواية عن ابي يوسف وعنه
رضي وقيل ان كان عن صوت فليس برضا ومن سكوت رضي وقيل ان كانت دمعها باردة فرضا
وان كانت حارة فلا وقيل ان كان عدا برفضا وان كان مالحا فلا وكذلك في الاستيما وان استامرها
في تكاح رجل فانبت ثم روجها منه فسكنت فهو رضا خلافا لابن مقاتل لصرح بخط **ولنا**
قد رضي في الثاني ما انته حالا ولو قال الزوج بلغك الخبر فسكنت وقالت بل رددت قال لقول

لها وقار

لها وقال وفرد الزوج ليسكده بالاصل **ولنا** اكرت سب دعواه لزوم العقد
ولا خلاف خلافا فان اقاما فبقيته اولى لانها اثبتت الرد وهو يثبت عدما وهو السكوت
لا جرم لو اقاما على ما اجازت او رخصت حين علمت حتى استويا في الاثبات ترجحت مدعاه لا يثبت
اللزوم وذكر السرخسي ردت البكر فحدث الصحيح انه لا يكتفى بسكوتها وكذا الوصا والرضا عادة
لها وقيل في الفضلين كنفى الصحيح لا يكتفى منها وفي الثاني ردت بكارتها بكنى عند ابي
خفيقة كما لو ردت بوشة او خضة او خرق في الاستيما او بطول الزمان خلافا لما لو ردت بشبهة
تكاح او ملكه من لا يكتفى **فلسنا** واصحابنا جعلوا السكوت رضا في مسائل منها
لو قبض مهرها فسكنت بربي الزوج اذا كان الثاني ابوا او جدا استحقا **ومنها** الشفيع
فسكنت بعد العلم بالبيع **ومنها** تراضعا في السوان يظهر البيعا في العلانية سمعه ثم قال
احد ما علانية وصاحبه حاضرانا **فلسنا** كذا في السرو قد يدالي ان جعله بيعا صحا وصاحبه
يسمع فسكنت ثم تباعا فابيع جاز وكان سكوتها رضا بما قاله صاحبه **ومنها** سكوت
الامة المروجة عند العتق رضا **ومنها** عبد اسر ثم دفع في غنبة المسلمين ثم وقع في سهم
واحد زائد من هذا فباعه ومولاه حاضر عند البيع فسكت لاسيبل له على اخيه وكذا لو قسم الغزاة
ومولاه يراهم حتى دفع في سهم واحد فباعه ومولاه حاضر عند البيع فسكت لاسيبل له على
اخيه وكذا لو قسم الغزاة ومولاه يراهم حتى دفع في سهم واحد كان سكوتها رضا بالقيمة ولا سيبل
له على العبد وكذا لو راى يبيعون فسكت بطارقتة ويسلم العبد للمشتري **ومنها**
المشتري قبض المبيع والبايع براه فسكت فذلك اذن منه له بالقبض ذكره في الاستحسان
وذكر محمد في الاكراه لا يكون اذنا **ومنها** الموالي راى عبد يبيع ويشترى فسكت فهو اذن
منه له في التجارة ويجوز ان لو كان خلف ان لا ياذن له وعن ابي يوسف لا يجز **ومنها**
الموهوب له قبض الموهوب محضرق الواهب وهو ساكت فهو اذن معا بالقبض استحسانا
وكذا المشتري شرا فاسد قبض المبيع محضرق البايع والبايع ساكت **ومنها** قال واالله لا
اترك فلانا في داري وفلان نازل في داره فسكت بعد اليقين ولم يقل له اخرج منها حنث
ومنها الخيار اذا كان للمشتري وراى العبد للمشتري يبيع ويشترى فسكت فهو اجازة للبيع
ومنها ولد لسان ولد فسكت عن بغيه حتى مضى بومان لزمه الولد وفي قولها حتى يمضي
اربعون وعنه لو هوه بالولد فسكت لزمه **ومنها** باع عبد او دفعه الى المشتري وهو

به الي منزله والعبد ساكت وهو ممن يعرض نفسه فهو اقرب منه بالرق وكذا الورع به او دفعه
او دفعه بجماعة او جعله مهورا او لخلع او اجرة او رهنة او صلح عن دم عده على رقبته ودفعه
وهو ساكت ولو باعه ولم يبيعه وهو ساكت هل يكون اقرا بالرق قال بكرم بن كرهه بحكمته
واختلف فيه ذكره في الاقرار وذكر في النكاح مجهول السبب بيع وهو ساكت كان اقرا منه
بالرق حتى لو ادعى انه حر لم يسمع **ومنها** زوج الاخ والاب ساكت حاضر جازو ذلك في
اختلاف زعفران بن جنيبة واي يوسف وفي كتاب المحسن لا يجوز عن اي جنيبة **ومنها** حلفت
لا تزوج نفسها فزوجها الولي فسكتت فهي حائشة **ومنها** سكوت الولي اذا راى الصغير يتصرف
اذن **ومنها** باع عقدا وبعض اقاربه حاضر يعلم به ووقع المتعاقب بغير تصرف المشتري زمانا
انفق المتعاقبون من مشايخ سمرقند ان سكوتهم كالايقاع يكون العقار للبايع لان حصوله عند البيع
وترك منازعته فيما يصنع اقرار منه انه ملك البايع ولا حوله فيها **ومنها** باع مال غيره
وهو حاضر ساكت جاز عند ابن ابي ليلى لان سكوته دلالة الوصي بالتصرفات من اصول تزويج
الصغير والصغير جاز خلافا لابن شبرمة لاحاجه لما للحال **كتاب** نكاح رسول الله
عائشة وميت ست ولم يروا به حرها وذكر بن ساعدة القياس ان يجزى وهو قول الاصميين
عنه فاما غير الاب والجد من العصبات لهم التزوج خلافا للشافعي كما لا يكون المتصرف في
الاموال **كتاب** الحديث النكاح الي العصبات واعتبار الترتيب فيهم كالاختار في
الارث فان بلغا فلها الخيار خلافا لابي يوسف بعد نولاه فيلزم ولها ولايتهم فاصبره
فيتوقف اللزوم فان بلغت وهي بكر وعلمت بالنكاح فسكتت ارضا وان لم تعلم بالخيار ولاها تتقوى
للتعلم وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم لان الجهل بالنكاح عذر وفي المشتاق عن محمد
يلقبون ان يحار نفسه مع روية الدم فان حاصت في الليل عتار نفسها وتقول اذا أصبحت محضت
الان لاها لا تضدق على الاساد فيبطل حقها فحلها الكذب ذكره بكر وقال لان الكذب
مباح لاحيا حقه ولدفع الظلم عن نفسه وكذا الشفيع ان يقول الساعة علمت بالبيع وما علمت
قبل الان وان كان كذبا ولذا يكتب في صك الصلح ان يبيت من كل عيب وسميت بذلك وعرفت
اخترازا من قول ابن ابي ليلى وان لم يجز ذلك بين المتعاقدين وهذا وان كان كذبا وكذا كسه
الكذب في صك الوقف خوفا من لا يطل وهو ما يكتب فيه وقد قضى يلزومه قاض من قضاة
المسلمين ذكر الشافعي ولا يكون هذا كذا مبطل لاحقا او مصححا غير صحيح وتكر هذا منع المبطل من

بطل في نكاح كصبر

الابطال

الابطال فلم يكن به باس ولو قالت البكر بلغت الان واخرت نفسي وقال الزوج سكت حين
بلغت القول لها كما للشفيع يقول طليت الشفعة حين علمت وقال المشتري سكت القول
للشفيع وان قالت اخرت حين بلغت وقال الزوج سكت القول للزوج كالشفيع يقول علمت
مد كذا وطلبت وقال المشتري سكت قال القول للمشتري ولا يبطل خيار البنت والعلام بالسكو
ولا لقيام من المحاسن ما لم يوجد دليل الرضا وخيار العتق لا يبطل بجهلها لانه لا يتقوى بالتعلم
ويبطل بقيامه لانه دليل الرد لا بسكوتها وان كانت بكر لانه لم يتخير الشفيع فاعتبر بما
يثبت تخيير الزوج وذلك يبطل لقيامه باجماع الصحابة لا بسكوتها كذا هذا ومن ثبت له خيار
البلوغ فاختار العرق لم يبطل النكاح الا بقضاء حي لومات احدا مما قبل لقضاء ورثته الاخير
وفي رواية يبطل كتخير الزوج وجه المشهور والخيار وجب لنقص في العاقد فاختص بالتعريف
بقضاء خيار العتق بخلاف خيار العتق وتخيير الزوج لانهما خيار عليك ولهذا عقد الي احوال المحاسن
فصح اختياره ما بلاقضا والعرق حكما العتق ليس بطلاق لان الخيار يختص بعن والعرق
بالتخيير طلاق لانه بتمليكك ثم العرق الى تختص بقضاء العرق بالجب والعتة واللعان واما
الزوج الاسلام وهي طلاق وخيار البلوغ وعدم الكفاة ونقصان في المهر فسخ وفي التحفة
وفي التحفة اجتمع بمجوبة اب وابن فالولاية لابن وعند محمد للاب وعن ابي يوسف للابن وفي
روايه لهما لكن لابن يتقدم اباه وفي الايضاح وكذا الاختلاف في الجدمع الابن فان لم يكن ثم عصبة
ففي الشافعي لكل قريب من الذكور والامات تزويج الصغار وهو الطاهر من مذهب ابي حنيفة لان
ابن مسعود اجاز تزويج الام ولائهم ورثته اولام اقربهم وهي الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت
الابنت ثم بنت ابن الابن ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم اولادهم ثم العتات
والاخوان والمخالات واولادهم وبنات الاعمام وعند محمد لا ولاية له ولا قول ابي يوسف مع
ابي حنيفة في رواية النكاح ومع محمد في رواية ابى بكر هذا الخلاف في رواية ابي سليمان
وفي رواية ابي حنيفة ذكر القياس والاستحسان قال القياس ان لا يكون للام وقومها ولا لقوم الاب
اذا كانوا من الارحام ولاية ولم يذكر خلافا وفي جمع النسبي لسا اللواتي هن من قوم الاب هن
ولاية التزويج باجماع بين اصحابنا وهي الاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم وخوذلك حتى لو زوج
الاخت من قبل الاب فالخمس الام يجوز وفي الشافعي اجتمع الحد الفاسد والاخت فعند
ابي حنيفة الولاية للجد وعند ابي يوسف لهما وللصغار والخيار اذا بلغوا وهو في المولود ولي بعد

سكت حين

طاهر

هو لانه وارث وعند ما يبرولي بعصبة والقاضي لا ولاية له مادام تم قريب وعند ما وعند
مادام ثم عصبة واذا زوج فلها الخيار اذا بلغا عند محمد وقال ابو حنيفة لا خيار لاولاد
نعم المال والنفس فكان كالأب وقول ابو يوسف مضطرب وفي التقاريق يجوز تزويج القاصي
اذا راي رغبة وان كره الأب ولا يكون سكوت البكر رضا في تزويج ماعدا العصبان • وفي
التقاريق عن محمد اذا كان الأب أو الجد فاسدا ينبغي للمالك ان يزوجه الصغير من كفو
وفي شرح القاضي القاسي يملك تزويج الصغيرين لتمام شقته • وفي شرح الاثار والقاسي
منا لزوجه بنته الصغير او باع ما ولد له الصغير او اشترى له لا يجوز خلاف الذي يصنع
شيئا من ذلك حيث يجوز • وفي الشروط لا ولاية للقاسي على ابنه وماله على قوله البعض
وفي ادب القاضي اذا كان الأب مبدرا فالقاضي يصنع ما لا الصغير في يد امين يحفظه له الى
وقت الحاجة • وفي الشافعي غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة فلدولي لا بعد تزويج الصغير
وعن ابو يوسف جرد المنقطعة من كونه اليغداد وعن محمد في الولي وعنه من بغداد الى الولي
وعنه مسير شهرو قتل ان لا يدري ان هو عن السعدي لو كان مستخفيا في البلد لا يوقف
عليه فنقطعة وقيل ان يكون بينهما مسير سقروا اليه اشار في الكتاب فقال ان كان في بعض
السواد فهو منزلة الحاضر وقال ابن الفضل ان يكون في موضع او انتظروا الحاطب لكونه هو
اصح ما قيل فيه مع هذا الزوج الغائب حيث هو صح • ومن اصحابنا من قال لا يصح وفي
التقاريق للقاضي ان يقبض مهر البكر لبا لثة كالأب والجد والوصي رواء هشام عن محمد
وعبد القاسي لا يصح الاصل لا الاب وكذا في الاصل وعن ابن ساعدة
لا يجوز ايضا ولا يجوز اقاربه بعد بلوغها في القنص في صغيرها ولا يقبض وقيل لا يطلب مهر
الصغير قبل وقت الانتفاع • وفي النوازل يطلب خلاف النفقة وفي ادب القاضي
لا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج بالمهر بل يسلم بعد ذلك خلاف البيع فانه يشترط
احضار المبيع وفي الاستحباب ليس لغير الأب والجد من الاولاد قبض مهر الصغير والبكر
البالغة الا ان يكون الولي وصيا فله قبض مهر الصغير زوج ابنه الصغير امرأة بالف ومهر
مثلهما عشرة اوزن بنته الصغير بمشوره ومهر مثلهما الف جاز ولا يجوز النكاح بما
لا يتطابق في مثله ظرا لبعض ان عند ما يجوز النكاح لان بطلان القيمة يبطل النكاح كالنكاح
محررا والصحيح ان النكاح باطل كالأب لا يصح بصره في المال بغيب فاحش لان ولايته مقبلة

بسمه
حلالا

بالنظر

بالنظر وعندها النكاح موقوف قيل في المسئلة عنها روايتان ويجوز ان يوقف بينهما فيقال
ما قال لا يجوز النكاح اي لا ينفذ بل يتوقف كبيع الراهن واي لم يقن ان يحرم محررا ببيع وهو
موقوف وله الأب والجد لو فور رايتها وشقتهما لا يتحلان القين على حب الناس اليها الاضرة
التي سلبت اليه مصلحة النكاح وذلك نظرا حتى لو عرف باسوا اختيارا لا يصح عند ما كسا الاولاد
وخللاف مضطرب مالي لانه لا تعرض فيه الا المالية وعنه يجوز بيع الأب مال الصغير من فاحش
قيل وكذا لو كسب النكاح من جانب المرأة او الرجل اذا زاد او نقص فاحشا وكذا لو زوج ابنه
الصغير امته او بنته الصغير عبد افعلى الخلاف واجمعوا ان غير الأب والجد ولو زوج
الصغير من غير كفو لا يجوز حتى لو بلغت واجازت لم ينفذ • وفي المنتقا هشام عن محمد
خطب زوج صغير من عبد لم يجوز **فليست** فان ما يوسف اجاز فلم يقبل محمد
وفي جمع النسبي واختلف على قوله اي حنيفة في تزويج السكران بنته الصغير باقل من مهر
مثله وفي الاجناس باع الأب ما ليس اوي القابلية او بدم جازا البيع في قوله اي حنيفة
في حق الصغير • وسيل النسبي عن بيع الأب عقارا الصغير بالعين الفاحش وسلم
ثم ادعي ان يبيعه وقع هكذا واراد الاسترداد فقال ان سبق منه الاقرار بالبيع بمن المثل
لم يسمع دعواه قال وعرض على جواب البخاري على الاطلاق انه هو ذلك قال وجوابهم يجوز
عليه ان يبيعه ولم ينفذ ذلك الاقرار ووقف عند دعوي الى بعه ولم اعلم بالعين او علمت ولم
اعلم ان البيع لا يجوز وقيل للأب لان الأب ذلك وان نصب القاضي غيره يدي ذلك فهو ادبي
امر رجلان يزوجه بنته الصغير فزوجها والأب حاضر ورجل سوا ما جاز وان كان الأب
غائبا لم يجوز لانه اذا كان حاضرا امكن جعله مباشرا فيقضي للزوج شاهد او معه شاهد
اخر وعند غيبته لا يمكن لتفريق النكاح والقبول فيقضي المأمور من زوجا ومعه واحد
وعلى هذا الزوج بنته البالغة محضرة رجل جاز محضرتها لا تنقل العقد اليها ولا يجوز بيعها
لما مر • وفي شرح القاضي لا ينفذ النكاح الا بشاهدين يسمعان كلام العاقدين معا فان
كانا لا يعلمان لسان العاقدين تكلموا والاصح انهما ان حفظا عبارتهما جاز ولا ينفذ باخرين
سميعين لا باصميين هو المختار كما لا ينفذ بتايين • وفي النوازل قال لشهدوا شهدوا
اي تزوجت المرأة اليه في هذا البيت فسمعوا قبولها ان لم يكن في البيت الا هي جاز وكذا لو كانت
رجلا فسمعوا قبولها • وفي ادب القاضي سمعوا اقرار رجلين موضع لا يرون وجهه لا يحل لهم

بسمه
وعندهما

بسمه
خطب

بسمه
ولم ينفذ الاقرار

ان يشهدوا عليه الا ان يخطوا عليه بان راوه دخل بيتا وعلوا فيه غير وليس له مسلك اخر
او يشهد عندم عدلان او رجل وامرأتان فحيا مستان او مرتدا او عبدا او مكاتب له بنت مسلمة
صغير وزوجها لم يجز لان الكفر والرق يقطع الولاية وكذا الوباغ لها او اشتري لها وكذا
لوزوجها وصي كبر بالغ فسكت **في الكفاة** الكفاة معتبرة في
جانب الرجل خلا لما كان في الثوري وجماعة الحديث لا فضل لعربي على عجمي **في النكاح**
لا يزوجن الامم الا ككفاهم الكفاة معتبرة في معاني منها النسب الحديث قرش بعضهم لبعض
والعرب بعضهم اكفاهم بعض والموالي بعضهم اكفاهم بعض ومعتقة الشريف لانها في معتق
الوصية لان الوكاك نسب فقوله غير العربي لا يكا في العربي لان العرب اقرب الى النبي
والعرب لا يكا في القرشي لان قرش ربه النبي فمن كان اقرب اليه كان افضل والقرشي
يكا في القرشي وان كان بنوها شتم افضلهم لانه عليه السلام زوج ابنته من عثمان وهو قرشي
والقرشي من كان من ولد النضر وجمعهم اب دونه من المنتسبين اليه والمهاشمي من كان من
ولد هاشم وجمعهم اب دونه من المنتسبين اليه والعربي من جمعهم اب فوق النضر والملك
لا يكا في الحره لانها تنفرد بركك ومن له ابوان في الاسلام والحرية تكافى لامراه لها عشرة
آبائها ومن له اب واحد فيهما لا يكا في الخ لها ابوان لان تالم الانساب بالجدة وعن ابي يوسف
يكا في لان الانساب يقع بالاب وقيل محرمه وهي فرع لمسئلة التعريف والذي اسلم لا يكا في
لنخ لها اب في الاسلام وكذا هذا في الحرية لانه شرف بنفسه وهي بنفسه وابنه والذي اسلم
كفول للمعتقة والقدرة على المهر والنفقة شرط الكفاة لان اسكر والارواح لا يحصل الا بها
وعن محمد المراد من النفقة نفقة شهر وقيل نفقة سنة فان كان حال نفقة لا نفقته فكفوا عنها
يشترط القدرة على النفقة دون المهر لان المهر يجري فيه التسهيل والتأجيل والقدرة على
المهر والنفقة كفول لبقاء في الغنا لان كثرة المال من اسباب الهلاك وعن محمد لانه يفخر
به **وعن ابي يوسف** اذا كان قادر على المهر ويكفي كل يوم ما ينفق على فهو كفول لان المال غاد
ودايم فلا يعتبر الزمادة ولا يعتبر الكفاة حرفة في اطهر الروايتين عن ابي حنيفة والبطاركة
للعطار وعنه الموالى كفا الا الحايك والحجام وابو يوسف اعتبرها فلم يحل الحايك والحجام
او الدباغ او النكاس او الاتوني كفوا للعطار والنزاز والصراف وهو اطهر الروايتين عن محمد
لانهم يتخوفون بها او يقول يكا في المقارنة لا المساواة ولا يحنيفة يمكنه الانتقال الى حرفة اخرى

وقيل هو

وقيل هو اختلاف عصر في عصر لم يبعد دناة في الحرفة منقصة وعد في عصرها ويعتبر
الداينة في الكفاة لانه لم يفتقر الشين بقسوا الزوج وقال ابو يوسف ان كان فاسقا مغلنا
فكذلك وان كان مفسترا فكفوا وقال محمد ان كان فاسقا يستخف به بان يسكر ويدخل السوق
فيستخر به الصبيان فليس يكفوا وان كان له جاه فكفوا والعصية كفول للعوبة لان لها نسب
وله حسب **وفي التفريق** قيل عن محمد في المشهور من الخليفة لانها في غير وفي جمع
برهان لا ينبغي لمحمد ان يزوج بنته من شفعوي وقيل يجوز **في النكاح** ان تزوج من
بناتها ولا يجوز لها ان تزوج بناتها منهم **وعن الفضل** من قال انا مو من ان شاء الله بكفر
فعلى هذا يجوز المناكحة بها وفي الشافعي الكفاة غير معتبرة فيما بين الكفار لان مع نقص
الكفر لا يظهر نقص اخر الا ان يكون امر الظاهر بان تزوجت بنت ملكهم او جبرهم كناسا او
دباغا ولا رواية في اعتبار العمل للكفاة قيل يعتبر لان الجون يفوت مقصود النكاح
قيل لانه بمنزلة المرض **زوجت نفسها** غير كفول لا وليا من عصبتها ان يرفعوا الى النكاح
ليفسخ النكاح دفعا لضررا لعار وقيل الفسخ احكام النكاح باق في اذا فسخ ان لم يكن خلا لها
فلا شيء عليه لارتفاعه اصلا وان كان دخل بها او خلاها فعليا العدة ولها المسمى ونفقة
العدة لانه لا يفسخ العقد الدخول ووجب عليه رد المقبوض ولا يقدر فغير قيمته وهو
الطهر وعن ابن سله لها ان تمنع نفسها حتى يرضى الولي **وعن ابي حنيفة** لا يجوز النكاح عن
محمد سوف فان لم يجز الولي بطل وعنه لا يبطل وعن ابي يوسف يتوقف على اجازته حتى
لو مات احد ما لا يتوارثان وفي المشهور لورضى بالزوج اقرب الاوليا لم يكن للباقي اعتراض
لانه لا ولاية لغيره معه فاما المستور فاذا رضى به البعض سقط حق الباقي خلا لابي
يوسف كدين لهم ابراهيم او لهم فضاير فضاير احدهم او لهم شفعة فابطل احدهم او قد
جماعة بكلمة فضاير احدهم لا يسقط حق الباقي كذا هذا لاهم الاعتراض حق واحد ثبت لكل
واحد منهم كذا فقصر احدهم كقصر الكل كافي لانكاح والامان وسكوت وسكوت الولي
ليس برضى لانه محتمل فان قبض مهرها وجهرها لم يرضى دلاله ولو حاصم في مهرها او نفقتها
بوكالة منها فليس برضى قياسا لان خصوصية كخصوصيتها وفي الاستحسان هو رضى لان الخصومة تقدر
النكاح ولو فارقه ثم تزوجته فلولي حق الاعتراض وليس رضاه بالاول رضا الثاني والاوليا
على ترتيب العصابات **تزوجت كفوا** بمهر يسير فلا وليا الاعتراض ليس بمهر مثل او يفسخ

القاضي خلافا لابي يوسف فاما عند محمد فلا يتصور هذا لانه لا يجوز النكاح بالاولى لان يكون
اذن لها بالتزوج ولم يسم لها المهر قال المهر حنفيا فلها الخط ولها الاوليا سمعرون بعده
المهر وعن محمد انه رجع الي قولهما وفي رواية ابي جعفر ان لم يكن لها ولي يجوز النكاح عنده
باب التزوج بوكاله وبغيره وكاله قال الشهدوا لي تزوجت
فلانه قبلها فاجازت اوقات الشهدوا لي تزوجت نفسي من فلان قبله فاجاز او اجيز قال
الشهدوا لي تزوجت فلانه من فلان قبلها فاجاز اجاز عند ابي يوسف لانه لو كان بالامر
نقد فاذا كان بغير امر توقف وقال لا يجوز لانه شرط العقد فلا يتوقف ودرا المجلس كما يبيع
والاجارة ذكر ابو اليسر حتى لو عقد في نفسه بان قال تزوجت فلانه وزوجته من نفسي يتوقف
اوقات لقوم اريد ان زوج فلانه من نفسي فيجب ان يتوقف ولا يلزم اذا كان نقدا وما اوليا
من الجانبين لانه باعتبار الاذن والولاية قام مقام شخصين فكان عقد اتاما ولهذا لا يصح
رجوعه ولا يبطل بقبضه اماها هنا فخلاله وتخلاف ما لو قبل عنه قابل وجري الاجاب
والقبول بين الفضول لانه عقد تام فيتوقف بخلاف الخلع من جانب الزوج لانه يبيع
لا يصح رجوعه حتى لو كانت من جانب المرأة لم يتوقف لانه ليس بمعين حتى يصح رجوعها قبل قبول
الزوج وفي التفريق رجوعها من نفسه بامرها وقال اسهدوا لي خلالة وكلنتي ان
ازوجها من نفسي ولم يسمها ولم يعرفها الشهود وسعه فيما بين الله وقيل بعين اسمها واسم
ابيه وجدها حلا فيهما في الحد وفي النوازل لم يسمها ولم يعرفها الشهود لا يجوز النكاح لان
القاضي يعرف بالنسبة الا ترى لو قال تزوجت امرأة قد وكلنتي لي جوز وفي شرح القاضي
لو كانت حاضرة متقبلة ولا يعرفها الشهود فعلى الحسن وبشر يجوز وقيل ما لم ترفع نقابها فيراها
الشهود وفي الشافعي الواحد يتولى الخلع اذا كان البذل مسمى وعن محمد يتولى وان
لم يكن مسمى لان الوكيل هناك لو سئل من حيث ان الحقوق لا تتعلق به والواحد يصح رسولا
من الجانبين وجه الطاهر ان الخلع لا يجب فيه البذل من غير شمية وعناج فيه الى طلب
الزيادة والنقصان والواحد لا يصح مستريدا ومستقصا اذا لم يكن مسمى وفي المسمى لاحاجة
الى ذلك والقول على ما في الطلاق على مال والكفاية والصلح عن دم الهد وشراء العبد
نفسه من مولاه بامر على هذا في شرح القاضي وفي شرح القاضي قال لا مراة اختلعت
مالا او بماشيت فقالت اختلعت لا يقع لان التوكيل لم يصح ولو قال اختلعت فقالت اختلعت هذا

في معنى

امر بالطلاق

امر بالطلاق بلفظة الخلع ولو قال اختلعت فقالت اختلعت باللف لا يقع ما لم يقبل الزوج لانه
فوضا بها التفريق وهي انت بالتعايق وعلى هذا الوكيل بالطلاق لو خلع لا يقع وان كان قبل
انه حوله ولو قال اختلعت فقالت اختلعت في رواية لا يصح ما لم يقبل الزوج وفي رواية
يصح وتبري عن المهر وكذا لو خاطب زوجها فهو على ذلك الوجوه وفي شرح بكر الموري التوكيل
بالهبة والصدقة يصلح وكذا من الجانبين وهذا لو وكل رجل بالهبة جارية من نفسه فهو صحيح
جاز وكذا لو قال ابري نفسك مالي عليك او حلال نفسك من ذلك ففعل جاز والواحد لا يتولى
البيع والاجارة من الجانبين وكذا لا يصلح وكذا المطلوب في قضائه ولا وكذا للطالب في الاقضا
وكذا لا يصلح المطلوب وكذا لا يطالب في قبض الدين من نفسه ولا وكذا من الجانبين في خصوصية
قوله ولم يمروني تولية الواحد طرفي الصلح والقسمة والرهن **قوله**
اما الصلح ان كان عن اقرار او انكار والمدا عرض لا يتولى لانه فلهذا في شرح المدا
وان كان المدا عن اقرار او انكار والمدا عرض لا يتولى لانه اسقاط وان وقع بغير الجاهل لا يتولى
لانه مبادله واما القسمة ففي العروص لا يتولى لانها مبادله وفي دوات الامثال
يتولى لا تخيير وفي الرهن لا يتولى لانه لا صحة له الا بالقبض والواحد لا يكون قابضا من
نفسه ومسلما وقد ذكرنا لو اصد قصوي وفي وصايا النظم اشترى الاب مال
الصغير باقل من قيمته ما يتفان في مثله او باع ماله من الصغير بازيد من قيمته بما
تفان في مثله جاز خلافا لفرق في سوعه لم يجز بالاتفاق **قوله** وفيه نظر
وفي الهاروني ان الثمن الذي يلزم الاب بشرائه ولد لا يبري منه حتى ينصب القاضي
وكذا من الصغير ليقبضه من الاب ثم يامر القاضي بالرد عليه وفي الشافعي الاب ان
يرهن ماله من الصغير يدين الصغير على نفسه او يرقن ماله الصغير بالرهن على الصغير
لانه ملك بيع ماله منه وشرا ماله لنفسه فكذا الرهن والارهاق وفي القول بخلاف
القاضي يبيع ماله من يقيم او يشترى ماله اليقيم لنفسه لم يجز لان هذا حكم وحكمه لنفسه
لا يجوز والذي يري هذا الزوج الصغير من نفسه او ابن ابنه او ممن لا يقبل شهادته
لم يجز وفي جمع الناطق لو اشترى ماله اليقيم من الوصي جاز وان كان هذا القاضي جعله
وصيا وفي الاحكام عن سماع وكل القاضي رجلا يبيع ماله اليقيم ثم اشتراه من الوكيل
لم يجز ولو وكل الاب ببيع ماله نفسه فباع فاشتراه الاب الصغير جاز وفي الزوائد

وكل الاب رجل مع ماله من الصغير او بشرا ما من الصغير للاب ففعل لو كمل لم يجوز الا ان يكون
الاب حاضرا فقبل جاز ويكون العبد من جانب الصغير على الاب ومن جانب الاب على الوكيل
وقيل بالعكس ولو وكل رجلا بالشرا او اخر بالبيع فاتباع الوكيلان جاز لان العقد قام بالثمن
وبيع الصبي المأذون وشراؤه مع الاذن يجوز بطريق المعاوضة او بما يقاس فيه لمباشرة
الاب مع نفسه فانما قرأ الاب بقبض الثمن من الاب المشتري منه لم يجوز الا ان يقبض بمعاينة
الشهود وكذا لو قال الاب قبضت الثمن من مالي لابني • وفي جمع الناطق الجوز للوصي
ان يشتري مال اليتيم بعينه بأمره وكذا لو امر الوصي انسانا بان يشتري له مال اليتيم
فاستراه له لم يجوز وفي ادب القاضي يجوز للوصي ان يشتري لنفسه او يبيع ماله من اليتيم عند
ابي حنيفة وهو اخو ابي يوسف عن ابي يوسف اذا كان خيرا لليتيم وتفسير الحرمة ما هو في
والسرخسي لقوان يشتري ما يساوي عشرة وعشر او يبيع ما يساوي خمسة وعشر بعينه وزيادة على
رمادات تاج ما يساوي الفا ثمان مائة وفي الاجناس ما يساوي عشرة وعشر بعينه وزيادة على
نصف درهم • وفي الشافعي فسر حرمة الشرا بكثر من قيمته وحرمة البيع باقل من قيمته
وعند مالك يجوز بيعه ولا شراؤه • وفي النظم لما يجوز شراؤه عند ابي حنيفة بمثل القيمة
او بكثر وكذا يبيع ماله منه بمثل قيمته او باقل وان كان الوصي من جهة القاضي لا يجوز شراؤه
بحاله لانه هنا وكيل واطلق في الجواز في يبيع الوصي ماله من اليتيم وشراؤه لنفسه
بمثل قيمته او بما سار في مثله وفي السير الحق القاضي الوصي في حق بيع ماله من اليتيم وفي
حق شراؤه اليتيم انه على الاختلاف • وفي الاجناس الحقة بالوكيل فلم يجز بيعه ولا شراؤه
ومشاجنا حله على قوله كما لا يجوز في الوصي وعلى قوله ابي حنيفة جعبي ان يجوز كما يجوز في
الوصي وفي المنتقاهن ابي يوسف اشترى القاضي ماله اليتيم فهو بمنزلة ان يرفع القاضي اخو
ينظر فيه فان كان خيرا لليتيم جاز له ولا لم يجوز • وفي الشافعي لا يجوز للوصي ان يرهن
مال اليتيم بدين له على اليتيم او برهن ماله من اليتيم بدين اليتيم على نفسه اما عند مالك
لا يجوز البيع والشرا واما عند ابي حنيفة فلان البيع والشرا لما يجوز عند ابي حنيفة اذا كان خيرا
لليقيم • وفي الرهن والاركان لا يتصور ذلك لانه يملك ما اقل من قيمته ومن الدين وفي
جمع الناطق يبيع الاب ماله من ابنه وفي الشرا ما لا يملكه لانه لا يحتاج اليه القبول ولو كان وصيا
احتاج لان ولاية الاب تثبت بقبوله فكذا يبيعه ولا كذلك ولاية الصبي وفي الشافعي

وكذا في

وكذا في تزويج ابنته من ابن اخيه او بنت اخيه من ابنه او بنت اخيه من ابن اخيه يقول
زوجت فلانة فلانا وكذا يقول زوجت بنت عمي من نفسي وكذا وكيلها يقول زوجت فلانا فلانة
او وكلته فقال زوجتها من نفسي او وكلتها فقالت زوجت نفسي فلا يصح • ثم اذا جاز بيع الاب
وشراؤه لا يرفع الحقوق اليه بل يقوم بالحقوق حكم الابوه في حالة الصغر حتى لو لم يكن مطا
بالحقوق بخلاف غير الاب من الوكيل وغيره فانه عاقد لنفسه في حق الحقوق بخلاف ما لو باع
الاب ماله من اخيه واشترى له منه ثم بلغ لا يكون مطالبا بالحقوق لان العهد ترجع الى الاب
حكم العقد • وفي الايضاح باع الاب او الوصي وشروط الخيار لنفسه او للصبي فبلغ في مدة
الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قوله ابي يوسف وقال محمد بن يعقوب الاجازة الى الصبي واختلفت
الرواية عنه في مضي مدة الخيار فقال في اخو ابي يوسف يلزم العقد وفي رواية لا يلزم
الا بالاجازة وفي الشافعي صلح الاب عن الدعوى في مال الصغير والمدة بنية بقدر قيمة
المدة او بما سار منه كالشراؤه واصله عن حق الصغير ولا يبيعه له والمدة عليه منكر جاز
على العمل فان كان لها هرا جاز ما سار فيه ولا يجوز بما لا سار منه عند ابي يوسف كيف
ما كان الدين وقالان كان الدين لم يجب بغيره فكذلك وان وجب بغيره جاز على الاب ضمن
للدين مقداره وكذا الوصي عند عدم الاب وظهور الحق بالقرار او بقبول البينة عند
القاضي وان قامت عند الوصي قال شدداد فكذلك وقال خلف بخلافه وفي الاستحسان
ما يوجب هذا فانه قال اذا شهد عند الابن ان هذا اخ من ابيك هذا المال لم يبيع
اخوه • وفي التقاريق للاب ان يستاجر نفسه لعمال اليتيم بخلاف الوصي وله ان يستاجر اليتيم
اليتيم لنفسه بما شاؤ في الكافي وكذا له ان يستاجر عبد اليتيم ولا يواجر عبد لعمال اليتيم
وفي النظم لا يجوز اجازة القيم نفسه في عمل الوقف وفي جمع النسخ لا يجوز للولي ان يتقبل
ارض الوقف لنفسه من نفسه مزارعة وفي الاملا عن ابي يوسف وصى ارض اليتيم مزارعة
واستقر من بعده فان كان الربيع خيرا لليتيم فله الربيع وان كان ارض خيرا فله الاجر
قال الحاكم هذا موافق لما ذهب ابي حنيفة ودان ابا يوسف رجح الى قوله ابي حنيفة حيث
جوز تولية الوصي عقد العوض من الجانبين بشرط الحرمة لليقيم • وفي جمع الوردوي
وصى ارض اليتيم مزارعة على ان يكون ثلث الخارج له وثلثاه لليقيم او على ان الخارج بينهما
واشترط البدر من نفسه او من اليتيم والوصي وصى الاب او وصى القاضي قال ان البدر

من الوصي جاز لا خلاف • وفي جمع مرد آن شاء اذ كان المير من اليتيم وقد رزق ارضه نصف
او الثلث ذكر محمد ان المزارعة جازة كالصارية ثم قال ليست المزارعة كالصارية وان كان
البلد من الوصي جاز فان كان من اليتيم لم يجوز وفي موضع وصي ارض اليتيم مزارعة جاز عند
ابي حنيفة اذا شرط الثلث لنفسه والثلثان لليتيم وعلى النصف لا يجوز وعند مالك لا يجوز في
الاحوال والاب يتولى طرقي البيع والقسم بين الصغيرين لان تصرفه غير مفيد ينتفع ظاهر
بخلاف الوصي والقاضي ووكيل الاب المسئلة في الصرف والقسم والزيادة وفي الاجناس
اجرا الوصي او احد من الاخر جاز اذ كان خيرا لهما • وفي التفريق لا يواجر عند احد من
الاهل الا خلاف الاب والوصي ان يرهن ماله احد من الاخر وفي الزيادة وكل الاب
وكيلين وكيل لا يبيع ماله هذا الصغير ووكيل لا يشترى الصغير الاخر ففعل ذلك كان قبيحا
بابين وكذا لو اذن لابن له في التجارة فبنا بيا وذا لو اقر كل واحد منهما لصاحبه بدين
او اقر بقبض ثمن ولو اذن الوصي للصغيرين فبنا بيا او اقر كل واحد منهما لصاحبه بدين او اقر
بقبض ثمن لم يجوز لهما استفاد الولاية من الوصي والمفيد لا يملك ذلك وكذا المستفيد
ولو اذن الاب لعبد ولائنه فبنا بيا بكتابة الاب مع ابنه لان العبد كالمولى وكذا
لو اذن الوصي لعبد نفسه والصغير في حجرة • وفي الجامع بيع الصبي من الوصي كبيع الوصي
من نفسه وفي تكا في اوباع من ابنه او وصيه بالانقباض فيه لم يجز في قوله وفي بعض روايات
الاصلي يجوز في قياس قول ابي حنيفة خلافها امره رجلان بزوج امرأته فوجه اثنين في
عقد لم يلزمه واحد منها وكان ابو يوسف يقول ولا يلزمه وله الشك في الخلاف
وجه قولهما او قوله الاخر انه لا وجه للقضاء بجواز نكاحها لانه لم يامر به ولا بنكاح احدهما
عينا لعدم الاولوية ولا بنكاح احدهما غير عين لان النكاح في غير العسر لا يفيد فلا ينعقد
ولو انعقد مفيد الحكم عند البيان كان تعليق النكاح بالبيان وانه لا يصح خلاف الطلاق
امر به بان يزوج فلانه فوجه مع احري في عقد جاز نكاح فلانه لا امر به **امره**
ان يزوج امرأته في عقده فوجه واحد جاز وبمثله امره بشرا ثوبين في صفقة ليل
التفريق لهما اذا اشترى بجملة وجدت بارخص ما يشتري على التفريق فاعتبر فيه اما
هنا فخلافة التقريرات في الشافي • وفي المشتق عن ابي يوسف امره ان يزوج هذه او
هذه فوجهها في عقد بختار الزوج ايها شاء فبطل منه فبطل نكاحها وان مات قبل ان يختار

فالمير الميراث

فالميراث ميراث بينهما وعليهما عتق الوفاة • وفي قول ابي حنيفة لا يجوز بيعه ان يختار واحد
وفي تكا في لم يجوز لم يحك خلافا وفي المشتق فضولي زوج رجلا امرأته في عقد فله ان يجيز
نكاح احدهما خلاف ابي حنيفة • وفي الشافي حري سلم وعند خمس نسوة اسلم فان نكحن
على النكاح او الاربعاء جملة ثم الخامسة بقي نكاح الاربعاء وسوق الخامسة فان نكحن
جملة او اثنين في عقد فرق بينه وبينهن وان نكح واحدة ثم اربع او اثنين في عقد فرق
بينه وبينهن وان نكح واحدة ثم اربع او اثنين في عقد من حار نكاح الاولى • وقال
محمد وزفر والشافي له ان يختار اربعاً منهن ومن الاثنين احدها كيف كان العقد
وان كان جمع بين ام وبنت في عقد فنكاحها فاسد **فان** تزوج اربع نسوة مجتمعا
او متفرقا ثم سوا فرق بينه وبينهن وقال محمد بخلاف اثنين منهن **امير** ومنه
امر رجلا لزوج امرأته فوجه امة او غراية او حبشية جاز وقالا لا يجوز الا ان يزوج
كموا لان مطلق الامر على المتعارف كالتوكيل لشرائه ان مطلق الامر لا يختص لابنه لاجرم
لو روجه امة نفسه او بنته الصغيرة لم يجوز فان زوج ابنته الكبيرة او غيا او شلا او معقومة
او مغلوحة او زرقا جاز خلافا كما في الشرا وفي العور او مقطوع احدي اليدين او الرجلين
جاز عند جم فيها ولو روجه صغير لا يجمع مثلها جاز لانه معتاد • وفي العيون حلف
لا يشترى امرأة فاشترى صغيرة لا يجز وفي بين الزوج بحث وفي بين الكلام لا يجز
وفي جمع الناطق وعلى الخلاف لو وكلت لزوجها فزوجها غير كفو ويجوز ان لا يجوز هذا
بغير خلاف لان الكفاة في الرجال معتبر فان زوجها زنا او اعمى او مقعد او عيبا او
حصبيا او عينا وهو كقولها جاز للعموم وقيل هذا قول ابي حنيفة كما في جانبها ولو زوجها
او وكيل لنفسه لم يجوز لانه لم يور بالزوج فان زوجها اجهل الصغير لم يجوز فان زوجها ابنه
الكبير او اباه لم يجوز خلافا • وفي التفريق للتوكيل بالنكاح ان يزوج معقود منه من
بينونه ولو كانت العزقة بعد التوكيل لم يجوز خلافا للتوكيل لو فارق امرأته او وكيل
ما لشرا لا يشترى ما كان في ملك الامر ثم زال بخلاف ما كان في ملك الميراث وفي الموازل
زوجها وليها من رجل فودت ثم قال لها ان اقواما يخطبونك فقالت انا راضية بما
تفعل فزوجها من الاول لم يجوز ثم قال لا حركت صحبه فلانه فطلقا فزوجها امرأه
فوجه المطلقة لم يجوز وفي التفريق اذ كان فارقا لا تكرهه اياها بل وطلما جاز في

سنة
سنة

سنة
عقد

سنة
خلاف الوكيل

الثاني امره ان يزوجه امرأة على الف فزاد يتوقف العقد لانه خالف نصا وفصوليا فان دخل
قبل العلم بزيادة فهو على خياره ان شا اقام معها بالمسمى وان شا فارقها وكان الف الاقل من المسمى
ومن مهر المثل لانه لما زاد انقلب فاسدا وهذا اذا زاد شيئا معلوما وان زاد شيئا مجهولا بان
زوجته على الف وكوامها او على الف وعلى ان يهدي لها نظرا لمهر مثلها وان كان الف او اقل
جاز لانه متى جعل المهر صيرا لمهر المثل وهو مثلها الف او اقل فيجب لها ذلك فلم يصير مخالفا
وان كان مهر مثلها اكثر من الف لا يجوز ما لم يحز الزوج ذلك • وفي المسماة عن محمد قالت
لرجل زوجني على الفين فزوجها على الف ودخل بها ولم تعلم فلها ان تزده النكاح وتاخذ مهر
مثلا لان النكاح لم يقع على الفين **باب** **النكاح** **الفاسد**
تزوج حاملا من زني جارية ولا يقربها حتى تلد وقال ابو يوسف وهو قول زفر والحسن وروا
عن محمد لا يجوز لان النكاح يعقد للمولود والاستمتاع ومحل الولد مشغول والاستمتاع حرام
ولها النكاح شرع لاثبات الفرائض ولا فرائض لغيرها فصحح لانه لا يقربها ليل فيصير
ساقيا وزرع الغير لها نفقة وقيل لها ذلك وقيل لا يباح وطبها ولا دواعيه وعدها بوضع الحمل
وقيل لا بأس بوطبها بخلاف الامة الحامل من الزني لا يقربها المولى قبل ذلك الخلاف لو زوّج
من الزاني ولم يقرب الحامل منه فان افرصح النكاح عند الكل فتستحق النفقة لانه غير ممنوع
عن وطبها وقيل لو جابت منه بزني ثم تزوجها فله وطبها وعن ابي حنيفة لا بأس بان يزوجهما
او يستتر عليهما ولو ولد له في فراش من لبنان زوج ام ولد وهي حامل او تزوج حاملا مسبية
لم يحز لها ثابت النسب فكان عليها فراش وكذا لو تزوج حاملا مهاجرة هذه رواية محمد عن
ابي حنيفة وروي ابو يوسف والحسن عنه يجوز ولا يقربها حتى تلد • زوج ام ولد وهي
حامل جاز لان فراشا ضعيف وعين هذا الا باس بزواج اختها لان النكاح يلزم ولا يندفع
بالضعيف اعتق ام ولد ولم يزوجه اختها في عدتها ولا اربعاء عند زفر وعند ما يجوز
وقال ابو حنيفة لا يزوجه الاخت وتزوج الاربع لزوجها كالمعتد عن نكاح فاسد
او وطب شبهة ولما يملك ذلك قبل اعتاقها بقدها اولى وله فراشا قوي بالعق حتى
لا يملك تزوجهما فمنع نكاح الاخت دون الاربع لان المنع من جعلهن يختص بالنكاح وهذا
العد عن نكاح فلا يمنع تزوجهما وولد او مدبرته او امته الموطوءة لم يطبا المنكوحه حتى
يخرج فرج الاخرى من ملكه لان المنكوحه موطوءة ملكا والاخرى حقيقة فابتنها وطب جميع بينهما وطبا

ولو اشترى

ولو اشترى اختها له وطب الاولي لانه لا يشتر الم نصرا فراشا ولو لم يكن وطب المدبرة او الامة
يطبا المنكوحه ولا يطبا المدبرة والامة بعد النكاح • ولو تزوج ام ولد او مدبرته او امته
الموطوءة ثم وطب المنكوحه ثم مات زوجها او فارقها فله وطب المنكوحه ان تنقضي عدتها ثم
لا يطبا ما حتى يخرج فرج المنقضية من ملكه له امتان اخوان قبلها بشهوة لم يجامع واحدة
منهما ولا يقبلها بشهوة ولا يلصقها ولا ينظر الي فرجها بشهوة حتى يخرج فرج الاخرى لان تنقيتها
لو طبها ولو وطبها لم يطبا واحدة منها حتى يخرج فرج الاخرى كذا يصير جامعا بينهما وطبا كذا هذا
وعن ابي يوسف ابان امراته وهي امه ثم اشترىها سقطت عدتها وله تزوج اختها او اربع
فان تزوج الاربع ثم اعتقها وجبت العدة ولا يطاها حتى تنقضي عدتها من نكاح ولو لم يزوجه حتى
اعتقها لا يترخص الا تري لو وطب امرأة بشبهة وله الاربع لا يطا واحدة منهن في عدتها
كالا تري وجهه في عدتها لا يجوز نكاح امته في عدتها حرة مبانة كالا يجوز نكاح الاخت والاربع وقا
يجوز في عدتها وطب بشبهة او نكاح فاسد او عدل ام ولد قبل الاستدس وبعد نكاح فاسد على
قولهما فانه نص على الخلاف في المنقضاء وفي التقاطع ايضا لكن بلفظ عدل بخلاف نكاح الاخت والاربع
فانه لا يجوز في الاصل وقا لامرأته ان تزوجت عليك فالتى تزوج طالق فابانها ثم تزوج في
عدتها لم تطلق لان التزوج عليها ان يدخل عليها من تارعاها في الفراش وتزاحم في القسم ولم يجر
وفي طلاق النوازل عن الاسكاف قال المعتد عن خلع ان انت امرأتى فانت طالق ثلاثا ان لم
يرد به الا بيقاع لا يطلق لانه ليست بمراثة مطلقا الا تري لو قال لكل امرأة في طالق لا تطلق
هذه لانه لم ينوها وذكر في غنائة عنه لا تطلق ولم يقيد بهذا الشرط • وعن ابي بصير
قال لمعتدته ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ان كانت بعد عن يمين لم يقع وعن رجعي
وقع يستحب لمن اراد ان يبيع امته كان يطاها ان يستبرأ ثم يبيعها جواز الاعلاق وكذا يجوز
لمن اراد ان يزوجه امته او مدبرته او ام ولد ان يستبرأ ثم يزوجهما فان زوجها فان زوجها
قبل ذلك لم يستبرأ بخلاف محمد له بمحمل انها علقته ولما اشتهر ورد بالاستبراء في ملك
اليمين فلا يباس عليه غيره وكذا الخلاف لو تزوج امرأة راها تري وقال زفر والحسن
والبطي النكاح فاسد بنا على اصلهم ان المرأة اذا زنت وجب عليها العدة وقيل لو زني محارم
امراته لا يقرب حتى يرضى به وزي المنكوحه والامة لا يمنع الوطى لان هذا ما لا يشب
له وان جلت فليس ينبغي ان يقربها حتى تضع في شرح بكر وفي الثاني ان اشترىها ثم باعها

سمي
وقا لا يجوز زنا في عد

مطل

لا استبرأ على المشتري لا وجوبا ولا استحسانا وان وطئها ثم باعها بالاستبرأ استحب للمشتري ان
 يستبرأ بها كي لا يسقي رزق غيره وقال لا يطأها حتى تحيض • وفي التلخيص جامع ائمة ثم باعها قبل
 ان تحيض بائنه ثم قال لامرأته اذا حبلت فانت حرام ثم وطئها قال افضل ان لا يقر بها حتى تحيض
 لاحتمال انما حبلت فان ولدت بعد هذا الاقل من ستة اشهر او اكثر ولكن لا قل من سنتين
 لم يحرم لاحتمال الحمل قبل اليقين فان ولدت لاكثر من سنتين حرم لان الحمل من علق حادث **ولو**
 وطئها قبل الولادة لاقل من ستة اشهر وجب المهر لتيقننا الوطئ بعاد الحمل وان وطئها لستة
 اشهر او اكثر لم يجب لاحتمال ان العلق به • ولو قال لامرأته ان حبلت فانت حرة ثم وطئها قال احتيا
 ان لا يقر بها حتى يعلم انها حبلت او لا فان حاضت وطهرت وطئها بفعل ذلك في كل مرة فان ولدت
 بعد هذا الاقل من ستة اشهر او اكثر ولكن لا قل من سنتين لم يعتق لاحتمال الحمل قبل اليقين
 ولو ولدت لاكثر من سنتين عتقت لان حبل حادث وعبد العمران كان وطئها قبل الولادة لاقل
 من ستة اشهر فان كان لاكثر منه لم يجب تزوج اختين في عقد يرد ليدري اولها فرق بينه وبينها
 لان نكاح الثانية باطل وكل واحد منهن اى الثاني وعليه نصف المهر لما للفرقة قبل
 الدخول لا بينهما واستقواها فيه قبل هذا اذا ادهنت كل واحدة السبق فان قالنا لا ندري
 لا يفيض لهما بشي حتى يصطلى لان الحق يجب للمجهولة فلا بد من دعوي او اصطلاح وعن محمد
 عليه السلام ما لانه مقرب بحكمه نكاح احديهما ولم يطأها • وعن ابي يوسف لاشي عليه لان
 المقضي للمجهول كمن قال لرجلين لا احدكما على الف لم يجب شي لان يصطلى على احد ما فكذلك
 وجه الطاهر ان هذه فرقة تقع من قبل الزوج قبل الدخول لعجزه عن البيان فصار كالطلاق
 فان دخل بها لم يرد له دليل يسبق نكاحا فيجب مهرها فان قالت الموطوعة هي الاخيرة قال لقول
 فلزمه لها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وهذا اذا صدقته فان كذبته فلها المسمى **زوج**
 البكر وليا رجلا وزوجته هي نفسها اخر اوزوجها وليان من رجلين في بيان الاول اليها لان قرار
 حجة في حنف وان لم يدرفق بينهما لتفاد الجمع والترجيح وكذا اوزوج الصغيرة اخوان من
 رجلين ولم يعلم اولها • **تزوجها عشرة ايام** لهو باطل وقال وفز جاز وبطل التوقيت
 لانه اتي باجل مشروع ووصف غير مشروع فلغا الوصف كما اذا خلقت شهر **لنا**
 التوقيت يلزم التقيد على المنافع ومنافع البضع ملحقة بالاعيان فاحطاط اللطفا له • وعن
 الحسن لو دقنا وقتنا لا يعشيان اي مثله فانكاح صحيح لانه ثابت معنى وفي الطاهر لا ينص

بسمه
لا منها

كانه تزوجها

كانه تزوجها الى ان موت هو او هي او الى القية او الى الابد • **وقيل** اذا تزوجها الى عشرة
 ايام جاز • **ولو تزوجها عشرة ايام** لم يحز وعنده لا فرق دليله فصل الاجارة ولو اشترى
 نسبه الي يوم موته او موت البائع لم يحز **زوج** صغيرة وكبيره فارضعت على الصغير
 قبل الدخول باثنا لانهما صارتا اما وبتنا ولا مهر لكبيره لان الفرقة منها وللصغيرة نصف
 المهر لان الفرقة من غيرها ولا يقال لولا امتصاصها ما جات الفرقة قبل له هي محبوبة
 على ذلك بحكم الطبع والكبيره في الغام الشدي في المختارة فاضيف الفساد اليها كمن الي
 حبة على انسان فالدخول ان الصمان على الملقى لان اللذغ للطبع ويرجع الزوج باضمن للصغير
 على الكبيره ان تغلق الفساد لانها منسوبة فلا يضمن الا عند التقدي حتى لو لم تقلم بالنكاح او
 بالفساد او علمت بالفساد ولكن قصدت دفع الجوع او احطت ذلك لم يضمن فاعتبر الحمل
 والخطا لدفع قصد التقدي وعن محمد يضمن مطلقا لانه يجعل المسبب كالما شرحتي اوجب
 الصمان على فاتح القصور وباب الاصطبل وعلى من حل قيد الاتق ولوحات الصغيرة الى الكبيره
 وهي نائمة فارتضعت باثنا ولكل واحد نصف المهر ولا يرجع الزوج على احد **زوج**
 بامرأة ابية مكروهة قبل الدخول يرد به الفساد رجوع الاب عليه باضمن لها شرط اراد
 الفساد الرجوع الاب قبل لا معنى لارادة الفساد في الجور لانه فساد في نفسه فكان
 الابن متفدا بخلاف الارضاع لان في نفسه اصلاح وانما يصير فسادا بالارادة وقبل
 معناه ان يعلم انها امرأة ابية فان لم يعلم لم يرجع الاب ولا قبل معناه لا يجاب الجسد
 فان يعلم انها امرأة ابية فاما اذا توهم انها امرأته فلا حد الا ان الاب يرجع في الحائض
 وعن ابي يوسف لا يرجع وان اراد الاب الفساد لانه وجب الحد ولو قبلها بشهوة وهي
 نائمة او مكروهة يرجع الاب • وفي الشافعي مجنونه او صبية لم تبلغ ولكن جامع مثلها
 قد عيب بن زوجها فزني بها باثنا ولها نصف المهر ولا يغير قولها فان اقوال ابن
 اراد الفساد يرجع الزوج عليه بما عزم وفي القول الاخر يرجع على كل حال له **زوج**
 صغارا وكبيره ارضعت الكبيره الصغيرات على التقاب باثنا الكبيره مع الاولى فان ارضعتها
 معا باثنا وكذا لو ارضعت الثلث على التقاب بن ولذا لو ارضعت احديهن على الانفاد او ارضعت
 الثلثين معا ولو دخل بالكبيره وارضعتهن على التقاب او معا او ارضعت على الانفاد ثم
 اثنتين معا واثنتين معا ثم واحد بن له صغيران ارضعتها اجنبية معا او على التقاب

بسمه
التقدير

بسمه
التقدير

بسمه
له

بانتا ولذا لو كثر ثلثا فارضعتهم معا فان ارضعتهم على التعاقب بانت الاولى والثانية دون
الثالثة **أقامت** على رجل انه تزوجها فجعلها القاضى امراته ولم يكن تزوجها وسما
المقام معه وان تدعه بطاها في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول وفي قوله الاخر وهو قول
محمد وزفر والشافعي لايجل وكذا لو قامت البينة على الطلاق والعناق والبيع والفسخ المطلق
الحصاف السع قيل انما ينفذ باطنا اذا كان بمثل القيمة او بما يتقاسم فيه اما اذا كان بغيره فالحش
فلا ينفذ معه كيف ما كان وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة وجه قولهم القاضى
يقضى باظهار النكاح وليس هناك حتى يظهر فيكون قضاؤه بالنكاح باطلا كما في الملك المرسد
والارث وله ابتداء العقد والفسخ اخل في ولاية القاضى بدليل تزوج امه الصغير
وعرف بحمار الملوغ فاذا كان اداخله في ولايته فاذا قضى فقد قضى في مجتمعه فنقد ظاهره
وباطنا كما في تقريره باللعان وفسخه بالبيع بعد الخالف وان كان يعلم ان لصها كاد بخلاف
الملك المرسد لانه غير اخل في ولايته لانه ليس له ان يوجب مال احد لاحد ثم قيل لا يشترط
الشهود وقت القضا لخل عنه لان محمدا ذكر القضا لا الشهود والعامة بشرط لان النكاح
يثبت بمقتضى العقد والنكاح بلا شهود في شرح القاضى وفي طريقة العتابي والصحيح انه يشترط
وان لم يكن الشهود كدنه ثبت نكاحها بحجده لانه بقي من الاصل فلم يكن طلاقا ولهذا لو قال
لامراته لم تزوجك لم يكن طلاقا وان نوى • وفي المنتقى عن ابي يوسف رجل اقامت عليه امه
بينة زورانه اقراها ابنته فاعتق القاضى وجعلها ابنته فانها اغتبه في الحكم ولايجل له
ان يطاها ولايجل لها ان تاكل من ميراثه شيئا وقال ابو حنيفة لا بأس بان تاكل وفي لا قضيه
تكرم على المولى طيها عند ابي حنيفة وهل يجمل لها ان تاكل ميراثه قيل انه على الخلاف وقيل
بالاتفاق لايجل فرق ابو حنيفة بين هذا وبين القضا في العقود وجه الفرق ان ثمة للقاضى
ولاية النشا النسب فيثبت الانشا مقتضى القضا ساعا عليه لانه ادعى الملك بسبب امنا
هي الملك بطريق الارث ملك بطريق الخلافة الا ترى ان الوارث يصير مفزورا بما اشتراه
هو رثه ويرد عليه فكان هذا غير ما كان ثابتا للمورث والثابت له ملكه مطلق فثبت ان
دعوى ملكه مطلق من حيث الحقيقة وفي الملك المطلق نقض القضا ظاهرا لا باطنا وقيل
على ما تاكل ميراثه بالاتفاق • فرق محمد بين هذا وبين القضا في العقود وجه الفرق
ان المرأة لا تعرف اثبات النسب وعدمه حقيقة لان العلوق امر باطن وغيب عنها فكان

حاله كان

حاله كان القاضى والقاضى بعد شهادة الشهود فكذلك المرأة فكان لها ان ياخذ بنقلها بخلاف
القضا في العقود لان المدعى يعرف انه مبطل والقاضى محظى ولايجل له بالقضا ما كان حراما •
وفي المنتقى هشام عن محمد اعتق امته وهي تسع ثم محمد وقضى عليها بالزوق بعد خلافه قال
يقضوب منه **قلت** هل يسير ان تزوج قال لا **قلت** فان مات ابوها
عن مال ايسر اخذ قال لا هشام قلت لابي يوسف اقام بينة على رجل انه ابنه والاب محمد
فاثبت القاضى نسبه والاب يعلم انهم شهدوا بالزور فمات الاب وترك مالا هل يسير للاب
ان ياخذ ميراثه قال بلى • ادعى انه تزوج امرأة فانكرت ثم ماتت فادعت الميراث
فله الميراث • وكذا لو ادعت فانكروا لرجل ثم ماتت فادعى الميراث فله الميراث
ولو ادعت على زوجها انه ابنا وانكر ثم قامت معه فلما ماتت طلعت الميراث فلما مير
لها وان اكدت نفسها قبل موته وعن محمد لو ردها القاضى عليه بعد الانكار ثم ماتت قبل
ان ترجع هي اليه بقدره لم ترث وان مات بعد ما رجعت ورث • وفي الشافعي اقراته تزوج
فلانه ثم جحد وصداقه في حياته او بعد وفاته فهو جائز ولها الميراث وبالعكس كذلك
عند ما خلاف ابي حنيفة • وفي المنتقى اقرت ان رجلا وطئها وثبتت على ذلك ثم تزوجها
ابرا لرجل واماه جان ولا تقوى بينهما وكذا لو ادعت ان زوجها طلقها ثلثا ثم تزوجت به
قبل التحلل وكذا لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم تزوجته وفي العقود قات طلعت ثلثا ثم
ارادت تزوج نفسها منه اصررت على ذلك او قالت كذبت او قالت اخذت كان والذي يقول
لايجوز النكاح وفي جمع النسبي اقرت بالثلاث ثم اكدت نفسها والزوج يقرب طلقه ليس
لاحد ان يعقد بينهما وخالفني بعض اهل العصر قيا ساعا على ما لو ادعت الثلث بعد النكاح
قلت ثم ابطال النكاح فلا يمدق واماه لا يثبت الا بالنكاح ولا يصح النكاح
في المطلقة ثلثا وفي العقود لها ان تزوج نفسها منه في هذه المسألة لان الحرمة ليست
ايها وبه يفتي وفي التفريق تزوجت ولها زوج معروف لم تسع البينة ولا يتقرر لها عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف يوقف ان كان مشهورا بجماعة الشهود وعلمه القاضى فاما بشاهد
فلا وفي الجامع تزوج امرأة ثم اقراها فلا تاكل من ميراثه فقال صدقت وتزوجني الان
ولا نكاح بيني وبينك وقال هو قد كان قد طلقك عدتك ثم تزوجك وكان هذا كله عند
القاضى لم يفرق بينهما لانه لم يغير فبساد نكاحه • وفي المنتقى عن محمد رثته امرأة فقال

مسلم

ابو حنيفة

ابو حنيفة

كانت هذه امرأة فلان طلقا وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت لم تزوجني فقال فلان هي
 امرأتي لم يفرق بينهما **علام** بجامع مثله ولم يبلغ جامع امراته وجب عليها الفل ولم يرك
 الوجوب عليه قالوا يوحى به محلهما وحملها الزوج الاول لانه ليس في النكاح المحلل فصيل وان
 كان صغيرا لا يقدر على الجماع والله ليست عشتي ذكر ابو اليسر اختلف مشايخنا فيه **قلت**
 وكان ابو حامد يقول الاصح انه لا يحلها وفي شرح بجلها جامع مجنون او صبي محرم وبشتمى وفي
 الكافي بسبب التحليل يوطى الصغير والعبد والمجنون والكافر وفي جمع النسخ الاول ان يكون
 المحلل حرا لثا البلوغ خرا عن خلاف مالك وحامد والبصري فانهم يشترطون الاتزال واما
 الحرية بخرا عن خلاف ابي يوسف فانه روي عنه الحرة لو زوجت نفسها من عبد لا يجوز وفي
 الكفاية المطلقة ثلاثا صغيرة فزوجت ودخل بها الثاني قلت الاول **وفي** التقويد لف
 ذكره بخرة وجامعا نظرا كانت حرقة لا تمنع وصول الحرارة الى ذكره محل الاول وان كانت
 تمنع فلا **وفي** التقاريق قبل لولعه بحرية محرم وفي فتاوي الوري الشيخ الكبير
 الذي لا يقدر على الجماع لو اوجها بمساعة اليه لا يحلها واليه اشار علي رضي الله عنه وجماع
 الحصى محلهما الحواشي **وفي** لا سيما ان ضلها اذا كان مثله بجامع وان كان المحلل مجنونا ذكر
 في الكفاية ان لم تحبل منه لا يحلها وان حبلت يحلها وصارت محصنة عند ابي يوسف خلاف زفر
 وفي موضع وبعدم طلاق زوج كان قبله ويلزمه الولد والدخول في النكاح الفاسد لا يحلها
 وقبل يحلها وقيل انه قول الشافعي وفي حالة الحيض والنفس والاحرام او موصايا او هي ما
كلها **وقال** مالك في حالة الحيض لا يحلها الجماع بذلك اليمين **وفي** التقاريق ودخل
 العبد قبل اجازة المولى لا يرفع الثالث وقال برالمسب وبسر المسمى بمجرى النكاح محلهما وفي
 الاقضية فخير بجواز نكاح المطلقة لك على الاول قبل دخول المحلل لا ينبغي لان شرط الرضا
 ثابت لا تارة المشهور **وذكر** ايضا السرخسي في اول الطلاق وذكر الشهداء قال مشايخنا
 لا ينبغي وفي الاقضية لو دفع اليها فاض اخر فامضاء لا ينبغي وفي الكفاية طلقا اروج كل زوج
 ثلثا قبل الدخول فزوجت بلخر ودخل بها قبل الاول لانه لا يعمل في النكاح بزوجها الثاني
 وشرط الاحلال الاول بجماع النكاح وبكبره وحل الاول لانه لا يحل في الاهلية والمحل
 والهي معنى في غير فيكره كما لو كان من مملوكه ولم يشترط لفظا وفي الحل اذا لم يشترط
 لفظا شاب لانه لا طريق لتحليل الا هذا هو عند ابي يوسف النكاح فاسد ولا يحل الاول لانه

الحرة لو زوجت
 نفسها من عبد
 لا يجوز عند
 يوسف

منزله النكاح

منزله النكاح الموقت وفي جمع على قوله النكاح جائز ولا يحل الاول وعند محمد النكاح صحيح
 ولا يحل الاول لانه اسجد ما حرم الله يحرم فأيده كمن قتل اياه يحرم الارث قال ابو يوسف
 هذا قول شاذ **وذكر** السرخسي على قول محمد النكاح باطله وفي الاختلاف هشام سالت
 محمد الوفا لتزوجني لتحليل الاول ففعل فاحبرني انا ابو يوسف قال لا يحل الاول وكذا قول
 محمد ولا اعلم ابا يوسف الا روي ذلك عن ابي حنيفة قال محمد وروي عن زفر فاعلم عن
 ابي حنيفة الفاعل له فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن المحلل والمحل
 له **قلت** هو ان يقول احللت لك ابنتي واخنتي او ما اشبهه وقال محمد هو ان
 يطلق ثلثا فسادا رجلا ان تزوجها لمحلها فلهذا امكروه لتسايل والمسول له ان يفعل
 ولو خافت ان لا يطلق المحلل فتقول زوجت نفسي منك على ان امري بيدي اطلق نفسي كلما
 اريد فيقول الرجل قبلت جازا لنكاح وصار الامر في يدها وفي التقاريق او ادعت دخول
 المحلل صدقت وان اكرهه وكذا على العكس **وفي** الفتاوي لقاضي بريح المحاري لو اقر
 الزوج الثاني بالدخول وانكرت المرأة دخول الثاني لا يحل الاول وان خلاها ذكر بكر
 وللأول ان يزوجهما اذا اخبر عنه ثقة بدخول المحلل **وفي** التقاريق وللأول ان يجدها
 اذا قالت تزوجت ولو تزوجهما ولم يباها ثم قالت ما تزوجت او خلاي ولم يدخل بي صدقت
 بخلاف قولها لم تنقض عدتي وان قال الزوج لها ذلك وكذبته يقع الفرقة كما نه طلق ويجب
 المهر ولم يبرئ لوقد المحلل بعد الدخول كت طلق بطلاقا ان تزوجهما حل على الاول
 قلت يعني الامر على غالب طهنا ان كان صادقا عند ما فلا محذور ان كان كاذبا محذور وعن الغضائري
 لوقالت لأول تزوجني فاني قد تزوجت غيرك وانقضت عدتي فزوجها ثم قالت لم اكن
 تزوجت صدقت الا ان يكون قد اقرت بدخول الثاني **وعن** الصغار لوقالت لأول حللت
 لك فزوجها ثم قالت ان الثاني لم يكن دخل بي ان كانت عاتمة بشرايط الحل الاول لم تصدق
 والا فصدقة **وعن** السرخسي لا يحل له ان يزوجهما ما لم يستعد لها لاحلاف بين الناس في
 حلها له فمجرد الوقود ولو قالت تزوجت ودخل بي وطلقتي وانقضت عدتي وعندها صادقة
 يقبل قولها لانه من اخبار الدين **زوج** امرأة فاعلق بابا وارخي سترا وقال لم اجمعا
 وصدقته او كذبته لم يزوج اخفا حتى تنقضي عدتها لان اخاوه قائمة مقام الدخول في تأكيد
 المهر بالاثرة وكذا في وجوب اعادة لان استحققت كالبدن فاستحق عليها كمال التسليم والعقد

من كان الغليم • وفي شرح السرخسي الحلو اقيمت مقام الدخول في حكم المهر والعدة وفي
سواهما على عدم وفي الاستحباب وكذا الموت • وفي سائر المجلدات تزوج كما تزوج البنت
وفي الاجناس عن محمد خلافا وهو محرم او في صوم رمضان ثم طلقها له ان يتزوج بنتا خلاف
ابي يوسف وفي روضة الناطق خلافا على محل له بنتا فهو على الخلاف وفي جمع برهان مقام
الحلو مقام الدخول في منع نفسها للمهر والشهيد في ذلك خلافا وقال لان الحلو ليس
بدخول الا ترى او طلقها بعد الحلو لا يملك رجعتها • وفي جمع برهان الحلو الصحيحة مقام
مقام الوطى في تأكيد المهر ان كان في العقد شسمية ومهر المثل لم يكن هناك شسمية وثبوت
النسب ونفقة العدة والسكنى وحرمة اختا مادامت باقية وحرمة نكاح اربع سواها حر
نكاح الامة عليها على قياس قول ابي حنيفة في حرمة نكاح الامة على الحر من العدة من طلاق باين
ولا تمام الحلو مع الوطى في ثبوت الاحصان وحرمة نكاح بنتا والاحلال للزوج الاول وثبوت
الرجعة والميراث حتى لو طلقها ثم مات وهي في العدة لا ترث ولما وقع الطلاق الاخر في هذه
العدة فقد قيل يقع وقيل لا الاول الى انصواب لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب بحث القول
بالوقوع احتياطا والحلو الصحيحة ان يخلوا بها في مكان يامان اطلاع الغير عليها الا بادر بها كدار
او بيتا في الصحرا ولا في الطريق الاعظم ولا في سطح ليس على جوانبه ستر وكان الستر رقيقا او
قصيرا لو قام انسان يطلع عليها وان لا يكون بينهما مانع من الوطى لاحسا ولا طبعيا ولا شرعا واحرام
احدا ما فرضا او نفلا وصوم رمضان وصلاه الغرض مانع شرعا لان المحرم لو جامع يلزمه الدم
والمضى والقضاء ابطال الغرض حرام والخيف مانع طبعيا وشرعا والمرض مانع شرعا ان كان الجماع
بضر والا فلا وقيل مرضه مانع لا محالة لانه يصعبه ونفل الصوم والحلو لا يمنع لان بعد الرضا
يباح الافطار والحديث احب احكامه واقض يوما مكانه فيباح لاجل العرس ايضا وصوم القضاء
والندم لا يمنع في الظاهر لروايتين لانه لا يلزمه الا قضاء يوم فهو كالفعل **في الحنفية**
صحيحة خلافا لانه اعجز من المريض بخلاف الحنفية والعين لان ذلك باطن لا يوقف عليه فلم يقع
اما هذا معاير فلم يعتبر وهذا يثبت النسب منها وله المسحق وقد مكنته من ذلك وفي ثبوت
النسب عنه روايتان وقالوا ان علم انه يترك يثبت وان علم خلافه فلا وفي وجوب العدة عنها
روايتان قيل وضع رواية الوجوب علم انه يترك ووضع الاخرى علم انه لا يترك فهو كصبي
والرث والقرن يمنع هو قولهما كالجلب والاصح انه قولهم لانه عجز ممن عليه التسليم فيمنع والجلب

سان
العدة

ممنله

منه
عند

ممنله الحق فلا يمنع عندهم ثم قال وحكم العدة استحصانا في هذه الفصول الا اذا فسدت الحلو
بالجور والجماع حقيقة بان كان معها ثالث او كانت قرنا او نفلا او كان مريضاً مدنيا او كان احدهما
صغيرا والقياس ان لا يجب لانهما يجب الحلو قامت مقام الوطى في تأكيد المهر ولم يوجد وجه في
الاستحصان العدة عماط لها فيمنع عند توهم الوطى للصحة لاختلاف في الوجوب بالحلو والنفلا
قولا والاية مدله على عدم الوجوب والاحوط الوجوب ثم قيل العدة بالحلو تحب ظاهرا
لا باطنا فلوتر وجب وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها فيما بين الله الا انه لا يجزئ المسلمين تكبير
من ذلك اذا عرفوا انها حلت له والحلو الصحيحة في النكاح الفاسد ليست بخاوة وحلو الكا
بامرأته وقد اسلمت حلو خلاف اسلامه لان الفرقة منها وقيل كل حلو يتكبر بها من الوطى
وهو ممنوع حقا لشرع تحب العدة **في المالكية**
في المهر فالقول لمن يشهد له مهر المثل مع يمينه لان الظاهر يجوزهما في العين فان ادعي
التزوج بالف وهي العين ومهر مثلها الف او قل فالقول له لانه ينكر الزيادة على مهر
المثل فان خلف لم يثبت الزيادة وان نكل بكاه اقر واهما اقام البينة قبلت وان اقاما
فبينة اولى بها تثبت الزيادة وان كان مهر مثلها الفان واكثر فالقول لها لا تنكر الخط
لخط عن مهر المثل فان نكلت فالف الف كانا اقرت وان حلفت فالف بالشمسية والف
بطريق مهر المثل فيلزم الزوج ان يجعله دانيا ويرواها اقام البينة قبلت وان اقاما قبل ببينة اولى
لانه يثبت الخط وقيل ببينة اولى بها تثبت الزيادة وان كان مهر مثلها الف وخمسها عا
هو على الزيادة وهي على الخط والظاهر لا يشهد لاحد ما يفرق بينهما في البداية لاستواريهما فيهما
نكل فغنى عليه كانه اقر وان حلفا وجب الف بالشمسية ووجب سماية بطريق مهر المثل واهما
اقام قبلت وان اقاما قبل يقضي بالف مسمى وخمس سماية بطريق مهر المثل لها تر البينتين ونص
محمد ببينة اولى لها اكثر اثباتا وان طلقا بعد الاختلاف او اختلفا بعد الطلاق فان كان حال
لها فان كان خطبا فذلك الجواب وان لم يكن دخلها فالقول له في نصف المهر وفي الجامع تحكم
بسته مثلها والقول لمن شهد له وان كان بين الامرين خالفا لان في الامد وضع الاختلاف في
الف والالفين فلا وجه للحكم بالشفقة لانه مقرها بما يريد على مقتضا غالبا وهو الحسنة وهي
لم تذكر المقدار فجعل على الف والالفين لانه هو المتعارف وفي الجامع وضع الاختلاف في العشرة
والمائة وهو يدعي التزوج بعشرة وهي مائة ومتعتها عشرون فافاد حكيمها وقال ابو يوسف

في هذا القول له لانه منكر للزيادة كما في الاجارة اختلفا في الاجرة لا يحكم احرا المالك بل القول
 منكر للزيادة كذا هذا الا ان يدعي مهر مستنكر قبل هو ما دون العشرة وقبل ما لا يتعارف
 لها لم يصدق لانه خلاف الظاهر كما لم يصدق لان يدعي ثمن
 متعارف ويجلف عليه كذا هذا ولما اختلفا في بطله له قيمة شرعا فيصار الى الاصل وهو مهر
 المثل كالصاغ مع رب الثوب اختلفا في الاجرة حكم ما زاد الصبغ فيه كذا هذا وان اختلفا في اصل
 التسمية فالقول منكرها لانه متمسك بالاصل وان مات احدهما فاختلف ورثته والحي فهو كما
 اختلفا في الحياة لان مهر المثل لا يسقط بموت احدهما وان ماتا فاختلفت ورثتهما في قدر المسمى
 فالقول لورثته عند ابي حنيفة فيقبض ما اقر به ورثته قل اوكثر ولا يحكم مهر المثل لان المهر
 بدل من وجه صلة من وجه فيعتبر بدل عند التسمية فلا يسقط بموتها كما ثبت وصله عند
 فيسقط كالنفقة ولان الصحابة اختلفوا في سقوطه بموت احدهما وهذا اتفاق منهم على سقوط
 بموتها • وعند ابي يوسف القول للورثة لان يقر والمهر مستنكر وعند محمد حكم مهر المثل
 كما في الحياة وان اختلفت ورثتهما في اصل التسمية فالقول منكرها ولا يقضى بشي عند ابي حنيفة لما مر
 وقال لا يقضى بمهر المثل لانه عوض فيه كالمسمى ولو تزوجها على حنطة بعينها فضاغت في بده شهر
 اختلفا في قدرها او كان المهر دينيا واختلفا في جهته او صفته او نوعه او على فقره بعينها ثم اختلفا
 في وزنها او قال علي بن عبد الله في فلان وقيمتها الف وماتت وقالت علي بن عبد الله فلان وقيمتها الفان وقد
 ماتت فهو كما اختلفا في الف والالفين لان هذا اختلاف في الاصل وكذا لو قال علي بن عبد الله العبد
 وقالت علي بن عبد الله الجارية الا في فضل وهو انه اذا كان مهر مثلهما مثل قيمة الجارية او اكثر فلها قيمتها
 وان ظلت قبل الدخول والمنفعة لانه قدر ايجاب المسمى وان تزوجها على عبد بعينه ماتت ثم اختلفا
 في قيمته او على ثوب بعينه وضاع ثم اختلفا في قدره او على ابريق بعينه وضاع ثم اختلفا
 في وزنه او قيمته او صفته او نوعه او على حنطة بعينها فضاغت ثم اختلفا في وصفها فالقول له لان
 هذا اختلاف في الوصف والسنة معها ولا يحكم مهر المثل لان المسمى يحكم عليه • التفريجات
 في الجامع بعثت الى امرأة شيئا فقالت هي هدية وقال هو من المهر فالقول له لان التملك يستفاد
 منه فيكون القول له في قيمته الا الطعام الذي يوكل ولا يدخر كالخلو والمشيوي وطبق فاكهة مما
 لا يعطى في المهر عادة فانه يتعارف هدية فلا يصدق علي خلافه • وفي جمع برهان وكذا هذا
 في بقا الديون اذا كانت من وجوه مختلفة فالقول للقاضي وفي المنقاة وفي المستعارة عن محمد بعثت

بان
على

بعثت الى امرأة
شيئا فقالت
هي هدية

اي طعاما

اليه طعاما او دقيقا او لوزا او عسلا او سمناء وقال هو من المهر فالقول له الا ان يكون مثل
 الخبيص واللحم والشاة المدبوحة والتزدي ويحوي هذا من الطعام ما لا يبقى في نفسه فالقول لها
 استحسانا • وفي شرح القاضي في الشاة الحية والخنطة والذيق والسكر والشمر القول للزوج
 وعن الوري لو كانت الفواكه او المطعم يبقى مثلها شهرا فالقول له وفي السن القول له مع
 يمينه فان خلف بحسب ذلك او قيمته من المهر • طقن الكرخي في هذا او قال لا يصح ان يكون من
 المهر لانه ان كان هالكا يلزم قيمته ثم يباع وان كان قايما ولا يكون مالم يتفاد صا فكتب يكون
 عند الخلاف وقال الحلواني هذا الطعن صحيح الا ان محمد بن ابي حنيفة عليه هذا القول انه ذكر في
 الزبادات على هذا الوجه فقال ان كان قايما يرد له واليه وان كان هالكا يتقاضا بقدره من المهر
 الا انه انما ذكره هنا على هذا الوجه على وجه التوسع وكان الرزجري يقول يجعل الكم قرضا
 فاسد لانه لو جاعل بمنزلة المهر لا يعتبر فيه علمه ورضاه لان البيع لا يتفقد بجهله وان
 كان فاسدا وبيع المكره انما ينفذ لانها راضيا بالسبب دون الحكم اما هنا انقدم الرضا اصلا
 وفي الثاني بعثت اليه ثوب فقالت هدية وقال هو من الكسوة فالقول له مع يمينه لان التملك
 له وكذا في كل الديون الا ان تقيم هي يمينه انه بعث هدية فان اقاما فالبيعة بعينه لانه ادعي
 انفق ونوره بالحجة وكذا لو اقام كل واحد على اقواله الاخر بما ادعاه وكذا لو بعث اليها
 درهم فقالت هي من النفقة وقالت هي هدية وفي جمع برهان وكذا لو فرضت لها النفقة
 واصطفا على قهر فاعطاهما ثم قال الزوج هو من المهر وقالت هي من النفقة فالقول للزوج
 الا ان تقيم هي يمينه على ما ادعت وان اقاما البيعة فالبيعة للزوج ولو اختلفا في جهن المقروض
 او المصطفا او في قدره فالقول له والبيعة لها وكذا لو اختلفا في ما مضى من المد من وقت
 الفرض او من وقت الصلح فالقول له لانه تدعي زيادة دين • وفي النوازل عن الاسكاف
 • اشترى لها متعة بامرها ودفع اليها درهم حتى اشترت هي ايضا ثم اختلفا فقال هو من المهر
 وقالت هدية نظروا ان كان من متاع سوى ما يجب لها عليه فالقول له وان كان ما يجب عليه
 كالخمار والذرع ومتاع البيت فليسر له ان ينيش من المهر لان الظاهر بكذبه والخف والملاية
 لا يجب عليه لانه ليس عليه ان يصا لها اسباب الخروج • وفي الابي عن عبد الكريم بعثت اليها
 اصفى البدن وعمرها وعوضته المرأة ثم زعم الزوج اني بعثت اليها بالمهر وهي تدعي الهبة
 فالقول لان الاعتياض من الزوج اقرا منه بالهبة وفي النوازل عن نضر بعثت اليها متاعا

مطلر

مطلر

وبعثت في اليوم بمساع ثم ادعى الزوج البعث عن صداقها فالفرد له فان حلف والمساع قائم فلها
 ان ترد والدي بعثت اليه ان كان قايما فلها ان تسترد وان كان هالكا لم يرجع بشي عن الاسكاف
 بعث اليه طبيباً وعومنته المرأة ثم ادعى الزوج البعث عن مهرها فالفرد له ولها ان ترد الطبيب ان كان
 قايما ومثله ان كان هالكا وان كان لا مثله بصير قيمته فصاحا بمهرها وليس لها ان ترجع في العوض
 لان بنية العوض فاسدة فصار هبة منها وفي جمع بعث اليها ايام العبد دراهم وقال هذا لعبدي
 او ستم سكرتم قال هو من المهر لا يكون هو من المهر لانه صرح انه ليس من المهر ومنه من بعد
 الى خطبه اسه دراهم ثم مات قبل ان يحل الوصله فهو ملك الابن والا فهو ميراث وقيل ان
 كان حيا يرجع اليه اي شي كان المبعوث فان قال بعثت هبة او هدية لها فهو لها وان قال
 بعثته مهر فان كان الابن صغيرا ثم دفعت الفريضة قبل الدخول يعود الى ملك الابن وان كان
 كبيرا فالى ملك الاب وقيل القول للباعث في صفة البعث اذ لم يكن ثمه عرف مستمر وقيل
 هو الابن وقيل للاب وقيل للمعتبر فيه عاق او ليك القوم وفي روضة الساطع في جهاز
 البعث القول للاب ان اعطيت عارية وفي شرح الجامع الصغير للرجائي القول للبعث
 لانه جرت العادة بالدفع على وجه الهبة وفي السيرمات البعث فالقول للاب وفي النوازل
 للزوج لان الظاهر ان الاب اذ اجهز ابنته يدفع اليها التكاليف وعلى الاب البقية ان سلمت اليها
 هذه الاشياء عارية قال الشهيد المختار ان كان العرف مستمر ان الاب يدفع اليها جهازا
 لا عارية فكذلك الجواب وان كان العرف مشتركا فالقول للاب وفي المنتقا عن ابي يوسف
 اشترى قطنا فامر امراته لتقوله ففزلته فقوله فان وصعه في البيت ففزلته فهو لها ولا شيء
 ولا شيء عليها كطعام وضعه في بيته فاكلته وفي الجاه اعطاها وامرها ان تحفظ او تضع في موضع
 ففزلته فهو لها وعليها قطن مثله وان دفع اليها ولم يقل شيئا فالفرد له لان العادة جرت ان
 الدفع لتقوله وفي المنتقا عن ابي يوسف جاب قطن لتقوله او تركه عندها نفقة لتاكلها وتتفع
 لها فاشترت قطنا ففزلته فقوله وان فرض لها نفقة فاشترت قطنا ففزلته فهو لها
 وان كان في بيته قطن ففزلته بغير امره فهو لها • وعن محمد اشترى قطنا وغزلته فقال
 غزلته بامري فالقول له لان القطن له وفي اللالي قال اعزلي ليكون لي ولك منه الثوب والمناع
 فالقول له ولها اجر مثلها فان اختلفا فالقول له لان شرط الاجر تسعاده منه • وفي
 النوازل غزلته قطنه باذنه فجميع ما يشيخ منها ويحبد ويشتري بثمن امتعة حاجتها فقوله

شرح الجامع
 الصغير

لا نفول

تزوج

لا نفول له امرأة على هذا العبد فاذا هو حرا وعلى هذا الدن من الحفل فاذا هو
 حمر فعلى ابي حنيفة لها مهر المثل وعند ابي يوسف لها قيمة العبد ومثل الحفل وقال محمد
 في الحر يقول ابي حنيفة وفي الحر يقول ابي يوسف وكذا الاختلاف في الخلع لا يبي حنيفة انه اشار
 وسمى فالاشارة ابلغ في التعريف لانه تقطع الشركة فتعلق بالحكم بالمشار اليه وهو ليس مال ولا ي
 يوسف انه سمي ما هو مال فصحت التسمية ثم فسدت بالاشارة فاشبه الهلاك والاستحقاق
 فوجب ما قلنا ومحمد الفرق الاصل المجمع عليه ان الاختلاف بين المشار اليه وبين المسمى اذا كان
 جنس تعلق الحكم بالمسمى وان كان اختلاف وصف تعلق بالمشار اليه حتى لو اشترى فصاعا على انه ياقو
 فاذا هو رجاء فلا بيع لانه اختلاف جنس ولو اشترى على انه اخضر فاذا هو ارجح البيع وله الخيار
 لانه اختلاف وصف وهذا الاختلاف بين كونه عبدا وبين كونه حرا اختلاف وصف لا تنافي بينهما
 والاختلاف بين كونه خلا وبين كونه حمر اختلاف جنس لاختلاف منافعهما وتعلق العقد في الاول
 بالمشار اليه وهو حر فطلت التسمية وفي الثاني تعلق بالمسمى وهو حر فصح ذكر السر خبي
 تزوجها على هذا الحر فاذا هو على هذا الحر فاذا هو عبد فعلى رواية ابي يوسف عن ابي
 حنيفة لها المشار اليه وروي محمد عن ابي حنيفة لها مهر مثلها لانه صرح بتسميه ما ليس
 بمال وفي المنتقا عن ابي يوسف تزوجها على هذا العبد فاذا هو حرا وما يعلم ان حرفها
 وفي التقاريق عن ابي حنيفة ان سمي حرا فاذا هو عبد لغير فلها قيمته وان كان له مهر المثل
 وعن ابي يوسف ان طهر المثل دكه فلها العبد وفي اللالي سمي عبدا فاذا هو مكاتب مح
 القيمة عندهم • وفي العدل تزوجها على عبد بعته فاذا هو جارية او على ثوب مرد
 فاذا هو هروي كان عليه عبد بعدد قيمة الجارية وثوب مرد بقيمة الهروي عندهم
 وكذا لو تزوجها على هذا الدن من الحفل فاذا ريت كان عليه مثل ذلك الدن خلا عندهم
 لان هذه كلها اموات وهي ترجع الى مثل في المثل وقيمة في المسمى • وفي التقاريق لو طهر
 الخطبة شعيرا فلها ذلك وعند ابي يوسف بعطية فقير من خطبه او من شعير وعند محمد لها
 فقير من شعير وعن محمد تزوجها على هذا الرق السمن فلم يكن فلها مثله فاما على ما فيه من السمن
 لمهر المثل وكذا ان طهر برات تزوجها على هذا الدن من الحمر وقيمة الدن عشرة فغن محم هو
 لها وعنه مهر المثل تزوجها على هدين العبدين فاذا احدهما حر لم يكن لها الا الباقي اذا ساوى
 عشرة دراهم والا اكل لها عشرة وقال ابو يوسف لها الباقي وقيمة الحر لو كان عبدا وقال

سان
مهر

هو الأكثر ان يطلق قبل الدخول فلها نصف ما يختار الزوج بالاجماع **لانه الاقل** التفرعات
في الشافعي تزوجها على غير مهر كان لها ان ترفعها الى القاضي ليقرر مهرها فاذا فرض فانما يصح اذا
رضيت بذلك فان فرض القاضي لها او الزوج مهرها فلوها ان دخل بها او خلاها او مات عنها لانه
كالنسيئة في العقد فان طلقا قبل الدخول والخلوة نصف المفروض عند ابي يوسف لان الفرض
بعد العقد كالنسيئة في العقد بدليل انه لو فرض لها دار لم تجب النسيئة كالنسيئة في العقد وقال
لها منقعة مثلها لا يزاد على مهر مثلها ولا ينقص على خمسة دراهم والمنقعة درع وخمار وملحفة على
اعتبار حالها فان كانت سفلة لم يكره وان كانت وسطا لم يكره وان كانت مرتفعة لم يكره
في الاستحسان وفي الايضاح هي على قدر حال الرجل وفي التقويد على قدر حالها ومهر المثل على قدر
حالتها يعتبر بمروءة من قبلها في الحال والماله والصلاح والبركة والنجابة في بلدها
فان لم يكن فاجبية موصوفة بذلك وفي التقاريف مهر مثل لامة على قدر الرغبات فيها وعن
الاوراعي ثلث قيمتها وفي جمع الشهود وفي النسيئة قبل يعتبر حال المرأة وقيل حال الرجل وقال
الحصاف حالها حتى لو كان الرجل مفرطاً في الفنا ياكل الدجاج والخلو والاحمال المسوى والباقيات
والمرأة فقيرة كانت تاكل في اهلها خبز الشعير فانه لا يؤخذ الزوج ان يطعمها بما ياكل بنفسه ولا ياكل
هي في المهر ولكن يفرض عليه نفقة الوسط وهو خبز البر وما جاز او ما حصر وكذا لو كان الزوج مسعراً
والمرأة موسرة فانه يؤخذ ان يطعمها خبز البر وما جاز او ما جاز **وفي جمع برهان وكذا**
الكلام في فرض الكسوة وفي موضع عن الصحابة اعلى ما يطعم الرجل اهله الخبز والتمر واوسطه الخبز
والتمر وادناه الخبز والمخ ولا يبي حنيفة ومحمد في مسألة الفرض لا يجلوا اما يكون بدلا عن مهر
المثل وتقديره له ومهر المثل يسقط بالطلاق قبل الدخول بالقرآن فكذا بدله ومقداره
وكذا الخلف لو تزوجها على مهر مسمى ثم زادها فيه وقيل في المجلس فلوها ان دخل بها او
خلاها او مات وان طلقا قبل ذلك بطلت خلاف ابي يوسف **وفي شرح بكر تزوجها على الف**
ثم على الف ان المهر الف وعند ابي يوسف الفان وفي التأسيس الخلاف بالعكس والطلاق في عصام
المهر الفان وفي التقاريف تزوجها ثانياً باكثر لم يجز عند ابي يوسف وقيل عند ابي حنيفة وعند
محمد يكون زيادة واسار انكر حتى الى انه لا يصح وكذا قيل في قوله راجعتك بكذا ولو صالح ما كثر من
مهر المثل جاز كما لزيادة وفي حال الخلوة في جديد النكاح بالزمن المهر الثاني عند ابي حنيفة خلاها
فدست وعند ابي حنيفة ان كانت له لارضى بالمهر الاول او كانت ايرانه فقالت

لا اقيم

سحر
هو لغو

لا اقيم منك بدول المهر او تزوجها لشبهة وقعت بينهما وجب الثاني والا فلا وفي جمع وكذا لو
طلقا ثم راجعا في عدتها على مهر مسمى او راجعا ثم سمي لها يجب ان كانت لا تقيم عنده بل مهر مسماه
ولو جدد النكاح احتياطاً قيل هو زيادة في المهر وقيل هو مهر وقيل ان لم يذكر مهر الا يجب
شي وقيل لو وهبت مهرها ثم جددت في ثبوت الثاني بخلاف المتأخرين والصحيح انه لا يجب
الا ان يكون الزوج محلاً لا تجل يد يجب وقيل في ثبوت الثاني بخلاف بين ابي يوسف ومحمد
وقيل قالوا على قياس قولهما ثبت خلاف ابي يوسف وقيل بالاتفاق لا يثبت بعد الا برأوا
الاختلاف حال قيام المهر والصحيح انه على الاختلاف وفي التقاريف لا يصح فسخ النسيئة
بالتراضي **وفي التقويد** في السر على ان المهر مائة واطهر النكاح بائناً فالمهر
ما بينان ولو قال في السر بطهر النكاح ما بين مائة مائة سمعة فالمهر مائة ولو اتفقا على الف
مع وانما يظهر ان مائة دينار سمعة فلها مهر مثلها وكذا لو اظهر النكاح ولم يسم لها مهر
ولو تزوجها في السر ثم اظهر غير ذلك في نكاح العلانية لم يلزمه الطاهر **وفي الشافعي**
لو كان هذا في البيع فتلا بيع على الف الا ان اظهره بيباً بالعين فالبيع باظهار لان البيع لا يصح
الا بتمن والتمن هو المذكور عند العقد بخلاف النكاح وعند ما التمس الف لان البيع يستغنى عن
الف الزايد وقد حمله الزيادة هو لا يضار هذا في النكاح **ولذا الاختلاف في النسيئة**
والاجارة والكفاية والخلع والعتاق والطلاق على الجعل وكل شيء لا يكون الا ببدل وانفقوا
لو تواضعا على البيع بالف على ان يتفاد في العلانية على مائة دينار فالتمن هو المذكور عند العقد
وكذا النسيئة وغيره وكل شيء لا يكون الا ببدل ولو اتفقا في السر على ان يتباعد ببيعة لأمرياً
البايع ثم قال في مجلس آخر قد بعته بالف وقال الآخر قبلت فهذا علي اوجه ان تضادقا
بعد البيع انهما يتباعد علي تلك المواضعة فاصد فان تضادقا انهما عرضا عن ذلك المهر
فالباع جاز وان اختلفا فقال احدهما بيننا على تلك المواضعة وقال الآخر استأنفناه فالباع
جاز والقول لمدي الاعراض وقال لا البيع فاصد والقول لمدي البنا وان اختلفا في اصل المهر
فالقول لمكرها والبيدة وفي المختلف تواضعا على بيع الوفا ثم تقادحاً ليا عن الشرط فالباع
جاز لا انه يتضادقا انهما علي تلك المواضعة وقال فاصد الا ان يتضادقا انهما عرضا عن تلك
المواضعة **فكيف** عن زوجها او ابنت ان تتحول معه الى منزله او حيث يريد من
البلدان وقد اوقاها مهرها فلا نفقة لها لانه مبطل في هذا المنع وان لم يؤخذ فلها

زوجه في السر
غير صحيح

مطلوب
الوفا

النفقة لا ينفقة في المنع هذا اذا لم يدخل بها فان دخل برضاها فلها ان تمنع نفسها ان
يوطأها وان يسافر لها حتى يوفى مهرها وليس له ان يمنعها من السفر وحج النطوع والخروج
الى حواجر وزايرة اهلها حتى يوفى مهرها ولا يجلي بينها وبين ما تشتهي وقال لا يبرأها ذلك
وتستدعي عن هذا لو منعت نفسها فلها النفقة عند خلافها وكان الصغار معى في المنع
بقولها وفي السفر بقول أبي حنيفة والله حسن ولذا لا يجل الزوج ان يبرأها على كره منها
وباتم وعند ما يجل ولا ياتم وان اوطأها مهرها لا يجوز لها ان تخرج الا باذنه لا الى سفر ولا الى
زائرة الابوين ولا الى قضاء حاجة ما الا سفر الحج اذا كان عليها ووجدت محرما والزواج ان يسافر
لها وقال أبو الليث والصغار ومن سلمه ليس له ذلك لانها لا تمنع نفسها في منزلها
فكيف تمنع في سفرها ولا كذلك لو اخرجها من البلد الى القرية او من القرية الى البلد لانه
ليس يسفر لها في المسئلة المهر يكد بوطه وما بعد ما لا يقابل به بدل فلا يملك الجبر له
لا بد تعالاه لان كل ذي يقر في بيع محترم الا ان يملكها نكاح المهر حاجتها وبعد التزوج
وسقوط حق المنع يتعلق بتسليم الكل وفي المشتق الحسن عن أبي حنيفة احوالها بدارها على عن
كان له ان يدخلها قبل ان تأخذ من المحدثات عليه وروي الحسن بن ابي مالك عنه ليس له ان
يدخلها قبل ان تأخذ وفي الاما قال ابو يوسف في القياس له ان يدخل ونكح استحسن ان
لا يدخل حتى تأخذ وفي المشتق عنه احوال غريب على زوجها بالمهر كان لها ان تمنع نفسها قبل ان
يأخذ عنهما من الزوج لان غريب بمنزلة وكيلها وفي الايضاح ولو كان المهر موحدا او حالا فاخذته
مالة لم يكن لها ان تمنع نفسها في قوله محرما كالأجل باب البيع وعن ابي يوسف روايتان وكذا لو
وجدت المقبوض زوفا او سوبا او اشترت منه بالمهر شيئا فاستحق بعد القبض ولها ان تمنع
نفسها قبل ان تقبض المتاع والبايع لو وجد الثمن مستوفاه او مستحقه يسترد المتاع وفي الزو
لا يسترد خلاف الرهن وفي العيون لو كان المهر موحدا وشرط الزوج في العيد ان يدخل
لها قبل الاجل فله ذلك وفي جمع السنن لو كان بعضه حالا وبعضه موحدا وسلم المهر فليس
لها ان تمنع نفسها منه ولو تزوجها على كذا عاجلا ولم يبين القدر المجل فالتجديد
النصف واجب ولو طلق ثم راجع او ارتدت ثم اجبرت على النكاح ففي مطالبة الموجد
اختلاف ولو كان موحدا الى اجل غير معلوم كما لو اجل الى الميسرة او قال تزوجك على الف
موجلة فانه لا يتاجل وفي ادب القاضي اجمعوا لودخلها وهي كارهة او صغيره او مجنونة

ان حقه

ان حقه في المجلس لا يبطل فان قاله دخلت برضاها وقت كنت مكروهة فالقول لها مع يمينها
لان حق الجبر كان ماسا لها كالمشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن وقاله قبضت برضا البائع
وكذبه البائع فالقول للبائع • وفي موضع لو بنى على الزوج درهم من المهر كان لها منع نفسها
منه كما في باب المبيع وفي التقاريق ليس لها ان تحبس نفسها بالنفقة وفي جمع العلوم قبلها
ذلك وفي النوادر مراعاة سلمه الاب الى زوجها ثم اراد منعها لاستيفاء المهر كان له ذلك
ولا يكون تسليمه رضي بسقوط حقه وهذا يشكك على قولها لان عندها الاب اذا باع مال
الصغير وسلمه الى المشتري ثم اراد ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن ليس له ذلك وكان تسليمه
رضي بسقوط حقه كذا هنا ولكنها يفرقان بالاجل ويقولان اذا باع مال الصغير ثم اهل الثمن
حاز ولو زوج ابنته ثم اهل في الصداق لا يصح فصح ان بينهما فرقا • ولو سلم الاخ لاخت وعي
مراعاة ثم اراد منعها لاستيفاء المهر كان له بالتفاق الروايات وكذا لو ذهبت بنفسها الى بيت
الزوج كان لها حق ما سكرها قبل التزوج ان يمنعها حتى ياجد المهر من له حق الاخذ وفي ادب
القاضي لا بأس بان تزف الصغيرة الى بيت زوجها ولا بأس بان يدخلها اذا علم انها تطيق ذلك
وان لم تطيق لا يومر الاب بتسليمها اليه وان قبض مهرها فان اختلفا فقال الاب لا تطيق وقال
الزوج تطيق فان كانت بريرة احضرها القاضي نظرا لقيامتها فان اقامت امر الاب بدفعها اليه
والا فلا وان لم يكن بريرة امر من يثق بهن من النساء ان تظن ان قيامتها فان قلن لا تطيق امر
الاب بقبض مهرها وتسليمها اليه وان قلن لا تطيق لا يومر به بتسليم ولا تستحق النفقة حتى تصح
لخدمته الزوج • ذكر السرخسي في ادب القاضي لما هو المذهب انها تستحق اذا صلت لخدمة
الزوج دخلها او لا وفي جمع برهان عن ابي يوسف اذا صلت لخدمة والاستيناس دون
الجماع فنقلها الى بيتها ليس له ان يردها وتستحق النفقة وفي موضع اذا صلت لخدمة دون
الجماع الخلف في الاستحقاق وفي جمع برهان اذا كانت مثلهما برطا تستحق والا فلا سوا كانت في
بيت الزوج او في بيت الاب لان النفقة بازالا احتباس لمنفعة الجماع ودواعيه وفي النظر لا يطأ
الصغير حتى تحتل الوطي وتغير بنت تسع سنين ان كانت عجلة وان كانت خيفة حتى تصير بنت
اثنا عشر • **وجبت** مهرها من زوجها قبل القبض او بعد وهو عين ثم طلقا قبل
الدخول لا يرجع عليه بشي خلا فالزولان الطلاق يوجب رد النصف وقد عجزت عن ذلك لمحب
القيمة كما لو قبضت وهو ذهب او فضة ثم وهبت منه **فلس** سلم له عين ما يستحق

سبحه
الزوج

مطل

مطل

بالطلاق وكذا الدين قبل القبض كالقبض في حق من عليه فاما اذا قبضت ثم وهبت لان التقديرات لا يفتقران ترجيح المعاضات وحسب خيالكما وهبت له نقد اخر فلا يوجب عا لزمها بالطلاق ولو قبضت النصف فوهبت له الباقي مع المقبوض او بدونه لم يرجع عليها لانه سلم اليه عين ما يستحق بالطلاق لا اذا وهبت اقل من النصف يرجع عليها الى تمام النصف وقال لا يرجع بنصف المقبوض لان هبة الدين تلحق بالطلاق فصار المقبوض كل المهر ولو لم تقبض شيئا فوهبت النصف لم يرجع احد مما على صاحبه بشي وقال زفر يرجع عليها بالنصف **باب** هبتها فتمثل العرف الى نفسه وتحتل الى بغيره فصرنا الى بغيره للتصحيح والمكيل والموزون الموصوف كالنقد و غير الموصوف كالعين وفي شفعة بخرط بعض الثمن وهبته قبل القبض وبعد صحيح يظهر في حق المشتري وفي حق الشفيع وكذا ابراهيم الثمن قبل القبض وبعد القبض لا يصح في حق المشتري ولا في حق الشفيع وحط كل الثمن وهبته قبل القبض وبعد يصح في حق المشتري ولا يصح في حق الشفيع حتى يورث المقبوض لان الثمن بعد القبض في حق المشتري في حق جوارز الهبة وان لم يعتبر باقيا في حق المطالبة وكذا ابراهيم كل الثمن قبل القبض يصح في حق المشتري ولا يظهر في حق الشفيع وبعد القبض لا يصح الا برأصلا **باب** وذكر السرجي في الرهن انه يصح ويجب رد المستوفى كالبائع اذا قبض الثمن ثم ابر المشتري عن الثمن وهكذا اكر ايضا في الديات وذكر في الرهن الا برأصلا استيفاء الدين لغو وذكر ابو ذر الابرار بعد القبض باطل وفي ديات الطحاوي هبة الدين بعد القبض لا يوجب رد الموهوب وذكر بكر في الرهن بوجوب وفي البيوع من جمع برهان حط الكل بعد القبض لا يصح كقبض النصف وفي المشافي باع العبد الرهن وقبض الثمن ثم قال للمشتري وهبت لك الثمن وحطت كذا ولم يصف الى المقبوض صح عند ابي حنيفة ومحمد ومن مثله للمشتري وسلم المقبوض للمرفق لان تصرفه صحيح في حق نفسه لا في حق المرفق او نقول الهبة والحط وقع عن الثمن والتمس في ذمة المشتري والمقبوض بدل عنه فاذا صح وجب ان يرد غير انه ثبت فيه حق المرفق فيسلم ذلك للمرفق ويضمن مثله للمشتري ولو قال العبد للمشتري ابرائك حمل علي برأصلا لا ينافي وفي رهن بخرط العدل الثمن قبل القبض وبعد صحيح عند محمد خلافا **باب** تزويجها على خدمته اياها ستة فلها مهر مثلها وقال محمد لها قيمة الخدمة وقيل ابو يوسف معه وقيل مع ابي حنيفة **باب** وقال الشافعي لها خدمته كما لو تزوجها على خدمته حرا حره او على رعي غنما او زراعة ارضها هل ستة دكا لو كان

الزوج عبدا

الزوج عبدا **باب** المسمى لا يجعل مسخه لها حال لا اجلت حادته له بالنكاح وفي جعله خادما دلل الشرع وفي اشتراط حرمه حرا حره منع والتصحيح التقييم لانه لا يؤدي الى قلب الشرع وهو بخلافه فرجع على الزوج بقيمة خدمته وفي الرعي والزراعة منع والتصحيح التقييم ولا يمنع عن القيام بامورها ويختلف ما لو كان عبدا لان حرمه الخدمة لشرف الحرية وللمهر التسمية صحيحة ككونها لخدمة متقومة لكنها ممنوعة شرعا عن الاستيفاء فقامت القيمة مقامها كما لو تزوج على عبد الغير **باب** تزوج دمية على ان لا مهر لها لا مهر وان اسلمت وعند ما لها مهر مثلها قيا ساعلي المسلمين وكما لو سكنت عن التسمية وله في المهر حق الله تعالى والمرأة اسقطته ولا يجايب المدي حق الله تعالى فلا يجب واما اذا سكنت عن التسمية قبل ذلك قولنا وليس سلم فلانا ما اسقطت حقها بل سكنت فجاز ان يجب خلاف ما لو نفت ولو تزوجها على دم او مية لاشي **باب** وفي رواية لها مهر المثل لانها لم ترض الا ببدل وجه هذه الرواية لما رويت بشي لقيمة له كانت راضية بغيره **باب** تزوج حريمه على ان لا مهر لها او على دم مية لا مهر وان اسلما لانه لا ولاية لنا عليهم وقال **باب** تزويج المهر لان النكاح لم يشرع الا بال **باب** تزوج دمية او حربي حريمه على حرا او خنزير بعين ثم اسلما او احدا ما قبل القبض فلها ذلك لا يملكه عينا وتصرفا فلا يمنع القبض لاسلام فان المسلم اذا ورث حبرا او خنزيرا يملك قبضه وكذا يملك استرداد الخمر المصوب والخنزير ولذا يملك الدعوى اذا كانت بعينه ويجلف لانه لو ابرها صح بخلاف ما لو باع او اشترى ثم اسلم قبل القبض لان ملكه المنصرف مستفاد بالقبض لمنع عنه وان كان نحر عنه فلها في الخمر القيمة لان ملكه بالقبض والمسلم ممنوع عن التملك والتملك فاشبه الهلاك وفي الخنزير مهر المثل لان لقيمته حكم عينه حتى يجبر على قبوله قبل لاسلام بخلاف الخمر وقال ابو يوسف لها مهر المثل فيها لان للقبض شيئا فعقد بدليل ان الزيادة من نفس المهر بنصف قبل القبض **باب** وقال محمد لها القيمة فيها لان التسمية صحت وبالا سلام هجرت عن القبض فاشبه الهلاك **باب** تزويج العبد والامم **باب** عبد تزوج بغير اذن مولاه فقال له طلقها او فارها لم يكن بجارية لان الطلاق يحتمل المتاركة كافي النكاح الفاسد والموقوف وهذا بخلاف ما لو قالت لوجه طلقني لان هذا اقرار منها بالنكاح لان الطاهر من حالها مباشر النكاح الصحيح فحل عليه وهناد ليل العساد ظاهر **باب** وقال ابن ابي طلحة يكون اجازة لان

التقليد يقتضي نكاحا صحيحا كان قوله ان طلقك فصدى حر كقولك ان تزوجك ثم طلقك ولو
 قال طلقا وجها او طلقا له فواجزة لانه مختص بالنكاح الصحيح **العرب** جاز لانه امتناع
 عن اكتساب الولد واضاعة المأ وما جاز ان يخلو ما للبعض لانه عليه السلام سئل عنه فقال
 تلك المودة الصغرى لكن في الملوكة يجوز بغير رضاها صيانة لما بينها عليه لانه لا خلاف في الولد
 وقضا الشهوة وهذا لا نظا له بالوطي والحرة حتى فيها ولهذا انظما له بالوطي فلا يبرأ
 عنها بغير رضاها **وقيل** يبرأ بعد الزمان ولذا لو عالجت لا سقط الجنين لا يثم ما لم
 يستن شي من خلقه وانما يستبين في مائة وعشرين يوما وقيل بركه ازالة المنطقة عن الرحم
 لانه اصل الولد وادخال الحديد او الحرب لانه اصل السلاح لان العرسه في موضع الاحترام
 حكم العاقبة وفي الامة المنكوحة الاذن في القول الى المولى قالوا لانيها كالحرة وله ان نكاحها
 حقه حتى يحرمها ويملك مهرها وولدها فكذلك احق بالنكاح وكذا لو وجدت زوجها عينا
 فاحيا لمولى خلاهما ولو قال لها بعد العدة كنت راجعتك في العدة فصدقه المولى وكذبته
 او على العكس فالمعتمد قولها وقال قول المولى لان النكاح حقه ولهذا لو اقر عليها فالنكاح صحيح
 وله ان القول لها في العدة يعلم وجعل الزوج فكذلك فيما يثبت عليه وعن ابن حنيفة فصدقه
 لا يكون لا حلت للمولى ظاهرا فتصدقه بطل حقه **وقال** لمقتضية العدة كنت راجعتك
 فكذبته لا عيب الرجعة الابينة لانه حكم امر لا يملك انشاء ولا يستخلف لان النكول
 بدل وعند ما يستخلف ولانه اقرار ولو قال راجعتك فقالت بحجة له انقضت عدي
 فصح رجعت له لانه حصلت قبل اخبارها بالانقضاء وعند لا يصح لانه صادفت حاله الانقضاء
 الاذن للعدا بالنكاح لا يتقيد بالخيار خلافا لما حق لو تزوجها فاسد او دخل بها ببيع في مهر
 ولو تزوجها بعد ذلك جاز لم ينفذ لانها الاذن وقالوا بطل بالمهر بعد العتق وينفذ
 نكاحه الحار لبقا الاذن لان المقصود بالنكاح التحصين وذلك لا يحصل بالفساد ولهذا
 ينفذ اليقين والتوكيل الجاز وله الاذن مطلق والفساد في ايجاب المهر والسبب العدة
 واستقاط الحد على اعتبار الدخول كالجواز فلا يتقيد الاذن بالخيار كما لم يتقيد الامر بالبيع
 الجاز لما كان الفاسد من الاحكام كالجواز وجواز اليقين والتوكيل قولهما ولين سلم فاليمين
 بعيد بالعرف ويبقى الاذن مطلقا ومسد التوكيل لا بد على مسد الاذن لان الانسان
 في امر نفسه يرد احتياطا ثم اذا بيع في مهرها ولم يف الثمن لا يباع ثانيا لانه بيع في جميع المهر

سبحه
 عن الفهر

وبطال

ويطال بالباقي بعد العتق وفي دين النفقة ببيع مرة بعد اخرى لانه يجب شيئا فاني مات
 سقط المهر والنفقة المحترقة لان محل الاستيفاء فوات وان قبل تسقط وقيل كالمهر
 وفي عمر المهر في كسبه لاني رقبته الا في المكاتب اذا عجز كون المهر في رقبته وكسبه
 فيبيع او يبيح المولى ويستخلص الرقبة **وقال** امته فله طلب مهرها لانه حقه ولا يجبر
 على ان سويها مع الزوج بيتا لان فيه ازاله يلعن عنها وهو لم يلزم ولو باها له ان يبيحها لان منافع
 ساير اعضائها له وللزوج منافع بعضها فيقال له اذا وجدت فرصة فافض حاكمك منها ولا نفقة
 لها على الزوج قبل البيوتة وهو ان يخلي بينها وبينه ولا يستقدمها وان كانت تحي دهر المولى
 بلا استقدامه فلها النفقة ولو طلقها فدمولي ان سويها ويتفق عليها الزوج في العدة وان امانها
 فليس للمولى سويها لان البائن يحرم الوطي ويطلب الزوج بنفقة العدة والصحيح خلافه لا لا تستحق
 قبل البيوتة فكذلك بعد حتى لو اباها بعد البيوتة ثم اخرجها المولى بحرمته سقطت نفقتها قال
 اعادها اليها العدة فلها النفقة فان قتلها المولى قبل دخول الزوج سقط المهر قالوا لا لا
 كما لو قتلها غيره او قتلت هي والحرة نفسها وله بدل المهر فوات بفعل من له المهر فسقط كما لو
 غيبها بمكان لا يقدر عليها او باعها من سلطان او بمن ينقلها من المهر سقط مطالبة الزوج بالمهر
 ولذا لو اعتقا فاحتازت نفسها سقط مهرها وان كان فعله قربة فلا يسقط هي وفعله معصية
 كان او بخلاف قتال نفسها لانه هدر في احكام الدنيا بخلاف قتل الاجنبي لانه لم يوجد من له البدل
 منع المبدل **وقال** ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان العتق من قبل المولى قبل الدخول
 كالحرة ترتد او تعقل ابن زوجها قبل الدخول ولو باعها من اخر ثم اشتراها وكيل الزوج فعلى
 الزوج نصف المهر للمولى الاول **وقيل** وكذا لو اشترى جارية له زوج لم يدخل بها في ملك
 المشتري ان المهر لبايع **وقال** تزوجت باذن او زوجها ثم عتقت فلها الخيار لدفع زيادة
 مسم بعد العتق من الطلاق والعدو والقسمة والمهر للمولى لانه وجب بالعدول **وقال** والمستقا
 لو داد الزوج في مهرها بعد العتق فالزيادة له وكذا لو باعها فالزيادة للمشتري ولا يجبر على
 الدفع لان الزيادة كالمهر **وقال** تزوجت باذن مولا ثم عتقت فلها الخيار وقا
 زفر الخيار لان النكاح نفذ عليها بما شترته **وقال** ثبوت الخيار معلول بزيادة ملك
 النكاح على الامة من الطلاق والعدو وحقا في القسم وقد وجد هذا في المكاتب فلها ان لا ترضي
 وفي الايضاح وكذا الوطوي ارف على النكاح ثم عتقت فلها الخيار والحرة تزوجت ثم سببت فاعتقت

والمسئلة ان كنت مع زوجها ولحقا بالاداء ثم سببا فاسما ثم عتقت فلها الخيار عند اي يوسف
وقال يجوز لاختيارها رضى بملك كامل حالة العقد وله الملك اذ اد عليه وعلى هذا يجوز
ان يثبت الخيار مرة بعد اخرى بخوان يعق فختار زوجها ثم رده معه ثم تهي فتعق فختار
نفسها وقال محمد بن حار واحد • وفي الشافعي زوج عبد الصغير وامته الصغير
ثم عتق فبلغ قبل ان يدخل بها لاختيارها ولا له اما خيار البلوغ لان النكاح صدر عن ولايه
كامله واما خيار العتق لان الملك لم يرد على العبد فلا يجيز وازد اد على الامة فتخير
مكاتب او مكاتبه تزوجت بغير اذن ثم عتقت بعد النكاح ولا خيار لما قلنا
في الفقه ولو اوصى بشي بعينه ثم اعترق لم يجز وان اجاز ذلك خلاف الهبة والصدقة والعتق
امر تزوجت بلا اذن ودخل بها الزوج ثم عتقت بعد النكاح لزوال المانع وهو
حق المولي والقياس ان يلزمه مهر المثل بل هو قبل العقد لان الوطي لم يصادف الملك سقط
الحد للشبهة والمسمى بالنكاح الظاهر وفي الاستحسان لا يلزمه الا المسمى وهو المولي لان النكاح
استند نفاذه الى وقت وجوده وان لم يدخل بها الا بعد العتق فالملك له لانه بدل منفعة
استوفيت على ملكها ولا خيار لها لان النكاح نفذ عليها بعد العتق ولو لم يعقها ولكن مات فوراً
ابنه او صارت لغيره ببيع من المولي او منه بطل النكاح قالوا انما يبطل اذا حل للوارث
وطيها بان كان ابنا والاب لم يمسها فاذا امسها او الابن ابان او بنت بقي موقفاً ونفسه
باجازته لانه قام مقام المورث وليس كذلك في البيع لان المشتري لا يقوم مقام البائع وفي
المنفعة القياس في الوارثه ان يبطل وفي الاستحسان لا **عبد** تزوج بلا اذن ثم عتق
نفذ لما مر من الامة ولو باعه فاجاز المشتري النكاح جاز وكذا لو وهبه او مات فاجاز
وارثه نفذ لبقاء التوقف فانه لم يوجد طرفاً من ملكه بات على ملكه موقوف فلم يرفع خلاف
الامة ولو بيعت ولم يبع نكاحاً له بالتزوج فاجاز ذلك النكاح لم يخرقاً ساكناً لو باع من كسبه
ثم اذن له بالتجارة فاجاز ذلك البيع لم يجز وفي الاستحسان يجوز كذا لو باع كسب مولاة ثم
اذن له ببيعها فاجاز ذلك يجوز وفي تعدد المهر قياسي واستحسان ولو اذن له في التجارة
فاجاز ذلك البيع لا ينفذ الا باجازه المولي • عليه التحفة لانه لا اذن لا يملك بيع مال
المولي وانما يملك السرى له حتى لو اشترى به ثم اذن له بالتجارة نفذ ذلك على مولاة من غير
اجازة • وفي الشافعي شراء العبد لا ينفذ بالاذن الا ان يجيز هو او مولاة استحساناً والقياس

الا يجوز

ان لا يجوز ولو لم ياذن له ولكن عتقه لم ينفذ وان اجاز هو او مولاة او اجازاه ولو لم يعتقه
ولكن باعه فاجاز المشتري ذلك الشرا لم يجز وكذا البائع لو اجاز او مات فاجاز وارثه وفي
المنفعة لو كان باع ما اشترى جاز شراؤه بالعتق واجازة المولي لم تجز ببيع وفي المقارن لو وكيل
العبد بالشرا يجوز بعتقه وبالاذن له استحساناً بخلاف الصغير ببيع الا ان يجيز • وكذا
لا يجوز نكاحه ببلوغ حتى يجيز وكذا الصغير وفي الاحسان اوصى بملك لرجل ثم كره فاجاز
جازت ولذا لو وكل وكيله بالهبة ثم كبر ففعل او كمل ذلك فاجاز بعد الكبر جاز ولذا في
النكاح والعتق وفي التحفة ببيعته وشراؤه ينفذ على اجازة وليه وعلى اجازته اذا بلغ
او اذن له بالتجارة وكذا هذا في المقررات الدائرة بين النفع والضرر وان كان ضاراً لا يتوقف
كالطلاق والعتاق والتمتع والاقراء وان كان نفعاً محضاً كقبول التبرعات بجمع • وفي
الشافعي شراء العبد المحجور وببيعه وهبته واجازته ووهبه واقراضه يتف على اجازة
مولاة والعهد على العبد لانه العاقبة • والمعنوة كالصبي والعبد في ذلك لا يستوابعهم
في المعنوية وفي المقارن وكل صبي لا يقبل فباع جاز اطلاقه في الوكالة والرهن وروي
ان هذا عند ما وعده اي حنيفة لا يجوز ذكر السرخسي في السيريات العانة دليل البلوغ عند
مالك والشافعي ونحوه لا يقول به لاختلاف الناس فيه فالنبات في اليهود يسرع وفي الاثر
بيطي وفي الاستحسان عزاي يوسف النبات اماراة البلوغ وفي اليهود اماراة في المشتريين
وفي المسلمين وجهان ونبات لا يطرأ قريب من نبات العانة وامانبات الشارب وهوذا الثنتين
لا يحكم به وفي الاستحسان لا يحكم باليهود في ظاهر الرواية وقيل يحكم به • روح للعبد المادون
المديون في اسوة لغرماء في مهرها لان المهر لزمه حكم النكاح كدبر الاستهانة وهو حكم
مريض مديون يتزوج مهر مثله كانت اسوة لغرماء الصحة وكذا لو اذن لعبد المادون المديون
يتزوج امة على رقبته ففعل يجب المهر على قيمة نفسه حكم النكاح فيبيع ويقسم الثمن بين المستحقين
على قدر ديونهم ولو قتل رجلاً عدا ففصلح المولى مع المولى على رقبته بدي يدين الغرماء وكذا لو
وكذا لو خلع امة المديونة المزوجة على رقبته ورجعها عبد كادي يدين الغرماء لان الغنود
والخلع ينفك عن المال فكان ايجاب المال مضافاً الى المولى بخلاف النكاح وطى امة ابنه فولدت
منه فادعى القياس لا تنجح دعوته لانه ادعى ملك غيره وفي الاستحسان يصح لان له تاويل الملك
في مال ابنه بالجبر وتصير الجارية ام ولد وعليه قيمته ولا عقر • وقال رفو والشافعي عليه

سبح
سبح
سبح

سبح
سبح

العقودان الملك وقع له بالعاق والوطي كان قبله **ولما** الملك يثبت له سابقا على
 الوطي لا يقع ماوه في ملكه غير • ولو وطى مدبرته او مكاتبته او ام ولد له فولدت منه لم يقع دعوى
 وان نكح الابن لان الولد يمتنع الام وانها لا تنقل للعقل ولكن يصير العقد فان كان الاب عبد او
 مكاتب او كافرا لم تجز دعوته لعدم الولاية ولو كان مرتدا فدعوته موقوفة عند ابي حنيفة
 وعند ما صححه والجد كالأب حال عدمه فاما اب الام فلا لانه لا ولاية له حال • وفي
 شرح ابي اليسر لا يباح للاب ان يطأ جارية ابنه • وفي شرح كالح على الارسل حاحه شهوة
 ابنه • تزوج امة ابنه فولدت لم يصيرام ولد له لان النسب ثابت بالنكاح وعليه المنع وعق
 الولد على ابيه بالقرابة **تزوج** امة ابيه فولدت لم يصيرام ولد له وعق الولد على ابيه
 لانه ملك حاد • ولو وطى بلاكاح فولدت لم يثبت النسب ولم يصيرام ولد له لانه لا ولاية له
 على الاب ولا حد ان قال طفت انها خل لي وعليه العقر ولا يعتق الولد على الجد اذا لم يقرانه
 حاقه فان اقر عتق وكذا لو وطى امة حاد في حيوة الاب فولدت فادعاه لم يثبت النسب
 ولم يصيرام ولد له وعليه العقر للشبهة فان اقر به الحاقه عتق بالرحم • وكذا لو مات الاب
 ثم ولدت لاقبل من سنة اشهر فادعاه الجد ولو ولدت بعد سنة صحت دعوته ولذا لو انقطعت
 ولاية الاب بالرق او الكفر او العتق من العلق الى الدوم ولو كان مرتدا فدعوى الجد موقوفة
 ان قال الاب او مات صحت وان اسلم بطلت لان ولاية المرتد نافذة ولو كان لحد والحاد كافرا والاب
 مسلم لم تجز الجد لان المسلم ولاية على ابنه الكافر في الجملة ولهذا صح دعوى الاب **حرة**
 تحت عبد قالت لمولاه اعتقه عنى على ان يفعل وسد النكاح والولاهها وعليها الالف للمولى لانه
 ملكته بالالف في ضمن اعتاقه عنها وملك احد الزوجين صاحبه بنا في النكاح وتوقالت له
 اعتقه عنى ولم تقابل فكذا ذلك عند ابي يوسف لانه هبة في ضمن الاعتاق فلا يشترط لها
 القبض ولما احدثت لا تجوز الهبة المجردة مقبوضة مقتضى اشتراط القبض في مطلق
 الهبة ولم يوجد القبض من المرأة ولا يثبت لان العبد قبل الاعتاق في يده الواهب فلا يثبت
 العبد عنها في القبض كالواهب بخلاف ما لو امر غيره ان يطعم عن طأوه ففعل حيث يقع عن الامر
 لان المتبر في يده نفسه فينبوب عن الامر في القبض ثم يصير قابضا لنفسه **كتاب**
الطلاق الطلاق على اوجه احسن وحسن ومخطور بالاجماع ومخطور عند اصحابنا
 خلافا للشافعي ومختلف بين غيرنا ومخطور عند بعض اصحابنا ومختلف بين اصحابنا فالاحسن

سبح
العقود

على
الطلاق

ان يطلق

ان يطلق ويدعها حتى تنقض عتقها وان كانت ممن تجبر طلقا في طهر واجماع فيه **والاحسن** ان يقع
 الثلاث على الاطوار • وفي ابي حنيفة يطلق متى شاء وثانيا بعد شهر وثالثا بعد شهر ومخطور
 فالطلاق في الحيف وفي طهر قد جاعل فيه والمخطور عندنا فارسا لثلاث جملة ونقربها
 في طهر وعند الشافعي الاول مباح والثاني في سنة وقالت الربيعة من الشيعة الاول يقع
 واحد والامامية يقولون لا يقع ويرحمون انه قول علي وهو افتراء منهم عليه كذا ذكر
 السرخسي في الطلاق وذكر في الحدود بين الناس اختلاف في وقوع الثلاث وهذا الاختلاف
 غير معتد به حتى لا يصح للقاضي ان يقضي به ولو قضى لا ينفذ • وذكر الرازي في شرحه
 المختصر للمجاوي ولم يجعل اصحابنا قولا من نفي الوقوع خلافا لاهلنا واجبوا الحد على من وطى
 في العدة وذكر ابو اليسر في الطلاق بالثلاث لا يقع شيء في قول المرسي وذكرنا صاحبنا
 قوم لا يقع وذكر كبر في الطلاق قال بعض اصحاب الطواهر يقع واحدة وروي ان في البلا
 كان واحدة في زمن النبي وفي من ابكر وفي صدر امارته عمر فلما كثرت ذلك جعلها ثلاثا وفي جمع
 اللوزعي سياسة لما اكثروا **والاحسن** وهكذا ايضا في شرح الاثار عن ابن عباس روى
 احكام القرآن وفي الاختلاف وذكر كبر في الوكالة قال مالك وداود يقع واحدة وفي ادب
 الفاضلي على قول اهل الزعم لا يقع شيء وعلى قول البصري يقع واحدة • وفي الاقضية ذهب
 اهل الاقضية الى انه لا يقع شيء وفي جمع العلوم عن الحكم يقع واحدة بنية وخبره عن اكسب وعده
 من الثابطين • والحق في الكفاف عن ابن المسيب وجماعة من الثابطين لا يقع شيء وذكر القاضي
 المتكلم في تفسيره وكثير من اهل البلد ذهب الى انه يقع واحدة • وذكر السبي في اصول
 الفقهاء الصحيح ان اجام اهل البيت حجة ونسب ذلك الى علي وابي عبد الله المرسل وعن القاسم
 قريبا من هذا وذكر ان نودع ابي حنيفة لا تخالف اجامهم ثم لزمه ان عند ابي حنيفة يقع الثلاث
 وهم يقولون لا يقع فقال لان منهم من يقول كعيسى وزيد وفي احكام القرآن كان الحجاج رارطا
 بقوله ليس طلاق الثلاث بشي وقال كالح براسحق الثلاث يرد الواحدة واحتمل ما رواه داود بن
 الحصين عن عكرمة عن بن عباس قال طلق رجلا ثلثا في مجلس واحد فحزن عليها فساله
 رسول الله كيف طلقته فقال طلقته ثلثا في مجلس واحد قال نعم قال فانما طلقك واحدة فراجعا
 ان شئت فراجعا • وهكذا ايضا في اختلاف العلماء وذكر السمان في تفسيره حكى
 ابو القاسم اختلاف العلماء قال جمهور يقع الثلاث • وقال آخرون يقع واحدة • وقال

ان

اجماع
الاهل
والكافة
وفروع
اجماع

اخرى لا يقع شيء وذكر الحاكم في تفسيره عند قوم يقع واحداً وعند قوم لا يقع شيء لانه منهى وذكر
الحاكم في عيون المسالك ذهب كثير من الحنفية والشافعية الى ان النهي يقتضي بطلان المهني عنه
وهو مذهب اهل الظاهر **قلت** وهكذا ايضا القاضي في العهد ذكر في شرح العهد
في كتاب الحجعة لعيسى دلالته ظاهرة على بطلان المهني عنه **وحكى** عن الكرخي ذلك ذكر السرخسي
في الطلاق عن البصري في غير المدخل لا يقع الا واحد **قلت** وهكذا ايضا الرازي
في شرحه عن عطاء وجابر وفي شرح السنة ايضا عن بن عباس قال صاحب الشرع هذا حديث
صحيح وذهب اليه جماعة من اصحاب بن عباس منهم سعيد بن جبير وطاوس وبر الشعثا وغيرهم
ديار وفي المختصر للاختلاف وعن واحد من الثابطين ايضا وفي تفسير الكلبي واما ما عليه الامة
ووقع الثلث جملة الى ان تقوم الساعة ذكر كرقا لو ابان محرم لم يقرر المناظره بابا في الكتب
التي مسلتين ارسال الثلث والتمتة في النكاح وكأنه فعل هذا الصم مدتهم في عباس
والمحطوب في روايه فالطلاق البائن لانه يقطع الرجعة **وفي** رواية لا يكره والمحطوب عند
بعض اصحابنا فالطلاق في الحيض فيمن لم يخلو لم يدخل بها فهو مكروه عند زفر والمختلف بين
اصحابنا فنرى الثلث في حق الحامل عند محمداً وزفر كره ذلك ولا يطلق للسنة الا واحدة لانه
طهر واحد فلا يصلح للتقريب كمتلة الطهر **وقال** لا يطلق للسنة ونفوق من كل تطليقتين بشهر
لانه مدة عدة فيفصل بين طلاقها بشهر **قال** لامرأته وقد دخل بها وهي من دوات الحيض
انت طالق ثلثا للسنة فهي طالق عند كل طهر لان السنة في الطلاق تعريفها على الاطوار **وهكذا**
قال عليه السلام لابن عمر حين طلق امرأته في الحيض ان من السنة ان يستقبل الطهر استقبالا
ويطلق في كل تطليقة وعدتها من التطليقة الاولى فيبقى عليها بعد الثلث من عدة الحيضة وان
ان يقع الثلث جملة مع خلافا لفرق قال لانه نوي صمد السنة **قلت** والوقوع جملة
عرف بالسنة الا ان ذلك سنة من طريق الوقوع دون الاتباع فيكون ناقصا لا يحل عليه مطلق
الكلام الا بالنية وكذا ان نوي ان يقع عند راس كل شهر واحدة لان ذلك يحتمل ان يقع في
الطهر فيكون ستيبا في الاتباع والوقوع وتحتمل ان يقع في الحيض فيكون ستيبا في الوقوع حديث
ابن عمر ولو نوي الذي هو مدحه جميعه صح فاذا تردد اولي وان كانت آيسة او صغيرة وقت
الساعة واحدة وبعد شهر اخري وبعد شهر اخري لان الشهر فيهما اقيم مقام الحيض وان نوي
الوقوع جملة فعل الخلاف **وقال** انت طالق للسنة فهي واحدة في طهر لا جماع فيه لان اللفظ

سنة
واحد
عن واحد
لم يقرر

لا يقتضي العدد

لا يقتضي العدد فان نوي ثلثا فهي ثلث في ثلثة اطوار لان اللام للوقت فعند النية صار كأنه
قال لاوقات السنة فتعدد بتعدد الاوقات **وان** كانت لا تحيض طلفت ساعة يتكلم وبعد شهر
اخرى وبعد شهر اخري وان نوي الوقوع جملة فعل الخلاف في الثاني وذكر الشهيد واليزدي
بعضية الثلث جملة لا تصح **وفي** المستعان محمداً انت طالق للسنة ينوي ثلثا قال هي ثلث
قلت ولم يقل هي ثلث للسنة ولو نوي ثلثين لم يكن ثلثين وعن ابي يوسف لو نوي
واحدة باسمه لم يكن باسمه وفي الاصل لو نوي بقوله للسنة الاخرى لم يقع لان لفظة السنة واحدة
لا يقتضي الطلاق وفي الكفاية طلق الصغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضي شهر له ان يطلقها اخرى
للسنة لان الشهر يدور عن الحيض فاذا وجد الحيض سقط حكم الشهر **طلق** الحائض ثم ايسر
له ان يطلقها اخرى عند ابي حنيفة لان انتقال الحال بمنزلة بدل الطهر وعند ابي يوسف
لا يطلقها الا بعد شهر **طلق** الحائض فالا فضل ان يرجم حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها
ان ساء هكذا ذكر في الاصل وقيل انه قولهما وذكر الطحاوي يطلقها في الطهر الذي يلي وقيل انه قول
ابي حنيفة وروي كلا الوجهين في حديث بن عمر يطلقها في طهر ثم راجعها فله ان يطلقها اخرى عند
ابي حنيفة وزفر **وعند** ابي يوسف والحسن ليس له ذلك وعن محمد روايتان وفي التهمة اجمعوا
لو ابانها في طهر ثم تزوجها له ان يطلقها اخرى ابو حنيفة الحق المراجعة بالتزوج والمعنى الجامع
بينهما ان بالمراجعة بطل حكم الخلاق فجعل كان لم يكن وعلى هذا قالوا لو راجعها لدواعي له ان يطلقها
اخرى عند ابي حنيفة وان راجعها بالوطي فلا لان الوطي لا له الرجعة فنصر كالورا جمعها ثم جامعها
ليس له ان يطلقها وان جامعها بالوطي وحملت له ان يطلقها اخرى خلاف ابي يوسف قال لانه طهر
فلا يوقع فيه تطليقتين **قلت** انما لا يطلقها بعد الجماع لجواز ان تحبل فيندم فاذا علم
بالحبل فلا يعتبر الندم من بعد **قال** كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة طلقت
ثم تزوجها لم تطلق لان كل صحاح الاسماء معها قال تعالى كل نفس ذائقة الموت وان قال كلما تزوجت
طلقت في كل مرة تزوجها لان كل صحاح الاسماء معها قال تعالى كلما نكحت جلودهم يقتضي تبدل
الجلود عند تكرار النكاح ولو قال كلما دخلت امرأة بي في هذه الدار فهي طالق طلقت في كل دخلة
الي ثلث لان المعلق بالشروط طلاق يبطل حله قايما وقد انتهى محل الخلاف بالثالث واما معنى المعلق
بالنكاح طلاق يبطل حله يثبت بالنكاح فثبت ذلك الحال يثبت الحث ولو قال كل امرأة لي
تدخل الدار فهي طالق وله اربع سنوه فدخلن طلقن ولا يتعدد الوقوع على واحدة بتعدد الدخول

وتوقال كلما دخلت بيتك ولما مررت **لوقال** كل دار ادخلها فعلى حجة لا سعد الحجة سعد الدخول
 وتوقال فعلى حجة يتعد وتوقال كلما دخلت فعلى حجة او على حجة يتعد بتعدد الدخول
 وتوقال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت فتزوج امرأة فبانت برة ثم تزوجها فبانت ثم تزوجها
 ثم دخلت طلقا ثلثا لانه صار قايلا لها عند كل تزوج انت طالق والعقل ثلثه ايمان وحش
 عند الدخول في الكفر وكذا كلما دخلت في حجة ان صرحت فدخلها مرارا وصر به مرة لزومه الحجة
 امراته عند ثلثها وكذا كلما دخلها فعلى حجة ان صرحت فدخلها مرارا وصر به مرة لزومه الحجة
 بعد الدخول • **وتوقال** كلما دخلها فواسه لا اكلم فلا نافذ دخلها مرارا وكله مرة لزومه
 كفارة واحده لان الكفارة متعلقة بعنتك حرمه اسم الله واسم الله يتجر في نفسه خلاف الحجة وغير
 لانه اخرج به مخرج الحكم وانه متعدد المقدمات في الجامع وفي الجامع اليرغوى واسه الف الفاضل
 كذا يمين واحده ولا بد من تكرار الاسم حقيقة حتى يكون ايمانا في موضع هو امر الله ان فعل
 ففعل قبله بلزومه كفارة وقيل ينبغي ان يلزمه الف **وتوقال** ارصد اي هزارين رهم ولا ركار
 بكم ففعل بلزومه الف كفارة **وتوقال** ارصد اي هزارين رهم كذا نكح ففعل بلزومه
 كفارة • وفي الثاني واسه الرحمن لا اكلمك مسان الا اذا نوي التكرار فواحدة **وتوقال** رفر
 واحدة وروي الحسن عن ابي حنيفة كذا نكح وكذا روي عن ابي يوسف ولو استقط الواد من بين
 الاسمين فان كان الثاني يصح صفة للاول كقوله واسه الرحمن فواحدة وان لم يصح كقوله الله
 الله كان تكرارا وتاكيدا الا ان يري به يمينين **وتوقال** واسه واسه فني طاهر الرواية يمينان
 وعلى قياس رواية الحسن واحدة وفي النوادر عن محمد واحدة وذكر في القياس يمينان وفي الثاني
 واسه واسه في القياس يمينان وفي الاستحسان واحدة • **وقال** ان تزوجت فلانة فهي طالق
 فتزوجها فجات بولد لسته اشهر مد تزوجها فهو ابنه لان البذل الواجب لبيان النسب
 موحود وهو كون المرأة فراشا له وامكن تغدير الولد لعلوق في النكاح وهو ان يتزوجها في
 حال ما يطهاها فنزل الما في رحمها عقيب الفراغ من النكاح ووقع الطلاق ايضا عقيب الفراغ من
 النكاح الا ان العرقه تثبت بعد الطلاق والماتزل مع الطلاق فكان سابقا على العرقه وعليه
 المهور لانما اثبتا النسب جهلناه واطنا بعد النكاح قبل الطلاق وان جات به لاكثر من
 ستة اشهر لا يثبت لان جات به بعد الطلاق قبل الدخول طاهرا في مرة يتوهم ان يكون من
 غير بخلاف الاول فانه لا يتوهم حصوله بعد الطلاق حتى يتوهم انه من غير • وعرض

٢
 وان دخلت
 فانفقت

تزوج

تزوج امرأة في حال ما يطهاها فعليه مهران مهر الزنا لانه سقط الحد حين تزوجها قبل
 تمامه ومهر بالنكاح لان هذا اكبر من الخلوه **وقال** ابو الليث وقد روي عن محمد هكذا
 وفي المتن لا يكون به محصلا • وفي شرح ابو اليسر ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلثا فتزوجها
 ودخل بها ينبغي ان لا يجب عليه الحد ويجب المهر **وقال** الواجب عليها قال قد كنت اقبنت بالوجوب
 على الخالف وهو الظاهر من مذهب اصحابنا من مال اليه لم يكن محظا ولا بهية في الثلث
 وفي جمع العسق لوجات بولد فانه برشه وهو مضمون عن اصحابنا وان حرمت عليه بالثلاث فلم
 يتو نكاح ولا عرق ولكن لما كان فصلا بجهنم فيه لم ينقطع النسب ذكر ابو اليسر في الحد هذا كله
 علي رواية ابي سليمان وفي رواية ابي جعفر لا ينفق الا يمين ما لم يشترط احارة المرأة او الولي
قال ويجب ان يكون كذلك لان التزوج ليس بسبب عكك الزوج بل التزوج هو السبب **قال**
 وهكذا يجب ان يكون الجواب في الشري حتى **توقال** ان اشتريت عبدا فلان فهو حر لا يعتق ما لم
 يقبل اجازة فلان او باعه • وفي الجامع هذه المرأة التي تزوجها فني فتزوجها لا تطلق لانه
 عرفها بالاشارة فلا راعاها الصفة وهو الزوج وكذا **توقال** فلانة بنت فلان التي تزوجها
 فهي طالق لانه عرفها بالنسبة **وتوقال** هذه المرأة التي تدخل الدار من نسائي طالق او **قال**
 فلانة بنت فلان من نسائي تدخل طالق طلق في الحال • **تزوج** امرأة على الفاطم صحت النكاح
 ولم تطلق لانه تعد باعتبار الطلاق بدلا او شرطا لانه يقارن النكاح فلا يعتبر احدا ذكر
 الناصح وكذا لو اشترى عبدا على انه حر صحت الشري ولم يعتق وفي جامع الصغار لا يصح النكاح
 لانه اخرج الطلاق بخرج البدل والبدل والمبدل يقعان معا • وفي جمع الشهيد قالت
 فزوجت نفسي منك على اني طالق فقبل تطلق **وتوقال** تزوجتك على انك طالق فقبلت لم تطلق
وتوقال ازوجتك على انك طالق بعد ما تزوجتك فقبلت تطلق **قال** لا حرج ان زوجت امرأة
 فهي طالق فزوجها بامر او لا بامر لم تطلق لان التعلق لم يبع • وكذا **توقال** ان زوجت فلانة
 مني فهي طالق لا يتعلق **وتوقال** اكر دخرت فلان مراد هند ورا طلاق فتزوجها لم تطلق
 لانه لم يدكر النكاح **وتوقال** مرارتي في هند والمسئلة نكاحا تطلق والخمارة انه لا تطلق
 لانه حثت بالزوج قبل الدخول في نكاحه فصار كالتوقال لامرأة ان جلست في نكاحك فانت
 طالق فجلس ثم تزوجها لم تطلق لانه حث قبل التزوج وفي جمع العسق ان مرار مرة خلاق كه
 فلان كانكم او يقول بكم ولا يقول اكر **قال** هذا في عرف ديارنا بمثلة كلمة الشرط **قال** وفي

عسل

الجامع الاصغر عن الكوفي فيمن اتهم انه لم يصل الغداة فقال عبد حواء قد صلاها قال
 ان تغار فوا هذا شرطاً فيها بينهم بحري امره على الشرط وكان بمنزلة قوله عبد حواء لم اكن
 صليت فان كان صلاها لم يمتق • وفي موضع قبل لرجل ان امرتك تفعل كذا فقال هي طالق فانه
 لا تفعل كذا في هذا التعليق وقيل تجيز وعز البرد وي قال لرجل انك تفعلين كذا فقلت
 نعم فقال اكرهين است كى تومى كوى بمزار حلاق فالطلاق سدى **باب**
انواع الطلاق قال لامرأته طلقك اوانت طالق او مطلقة اي شئ نوي لحد
 يكون لادخل رجعية لانه بعد فرد فليجوز العدد ولا التنوع بخلاف البائن لانه نوعان بائن
 بقول او صل بائن لا وهذا الحرمه نوعان مطلقة ومخففة فتصح فيه الثلث باعتبار انه احد النوعين
 ولا يقع فيه الثلث لانه عدد واللفظ لا يجمله لانه بعد فرد • وفي الاستحسان لوقال قبل
 انقضاء العدة جعلت بكك التطليقة ما ساء او لمسا فعند ابي حنيفة يكون كما جعله وعند محمد
 لا يكون وعند ابي يوسف يكون ما ساء لا لمسا وفي المسع عن ابي يوسف لوقال جعلتها ما ساء راس
 الشهر ثم راجعها فيما بين ذلك لم يحول الى البينونة ووقال جعلها لثا راس الشهر ثم راجعها
 فعليه قولان ووقال انت طالق اليوم فاذا كان عدا فتلك التطليقة بائن فهو كما قال ولو
 قال اذا طلقك واحد فهو باس او لمسا فطلقا فهي رجعية • وكذا لوقال ان دخلت الدار
 فانت طالق ثم قال قبل الدخول جعلها ما ساء او ثلثا ثم دخلت من قبل انه قدم في القول قبل
 النزول وفي السوء فطلقا واحد ثم راجعها ثم قال جعلت بكك التطليقة ما ساء لم تكن ما ساء من قبل
 انه راجعها والرجعة اقوي من انقضاء العدة وفي العيون عن ابي يوسف انت طالق ونوي الثلث
 صحيح وعمل ان هذا قول ابي حنيفة ايضا بناء على ان من طلق امرأته ثم قال جعلها ثلثا صح عند
 ووقال انت الطلاق فان نوي واحدة او لم يوشيا فهي واحدة وان نوي ثلثا فثلث وان نوي
 ثلثين فهي واحدة لان الطلاق اسم جنس فيجوز على الاقل وعلى الكمال اما ان يجعل على العدد ولا
 اللفظ لا يجمله وكذا لوقال انت طالق الطلاق اوانت طالق طلاقا لان المصدر اسم جنس وفي
 الكافي لو نوي بالطلاق او بقوله طلاقا اخري فهي ثلثان لصلاح اللفظين قال انت طالق واحدة
 او لا لم يقع وفي الاصل يقع على قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد وعلي قوله الاخر لا يقع فيكون
 المذكور هي قولها وعلي قول محمد ينبغي ان تطلق وان كان المذكور هنا قول الكمال كان عن محمد روايتا
 وجهه قول الشك دخل علي واحدة بنى قوله انت طالق ولها هذا القناع الواحدة بدل

سعي طالق

انه لوقد

انه لوقال انت طالق واحدة ان شاء الله تعالى لا يقع وكذا لوقال انت طالق واحدة او ثلثا فصاد
 انت طالق وهي حية وصادها الواحدة او العدد وهي مسه لا يقع • لان الشك دخل في ابتداء
 الواحدة • وفي الاخصار انت طالق او هذه الدابة وقع على امرأته • وكذا المعتق لوقال
 لعبد انت حر او هذه الدابة عتق العبد • ولوقال انت طالق او هذه الاجنبية لا يقع على
 امرأته وكذا في العتق ولوقال لعبد وعبد غيره ولوقال انت طالق او هذا الرجل لا يقع على
 امرأته في قول ابي حنيفة • وقال ابو يوسف قياس قوله ان يقع لان الرجل من جنس الادميين
 والطلاق عليه قال رضي الله تعالى عنه ما ذكره ابو يوسف غير صحيح لان الرجل من جنس الادميين
 ولا كذلك الدابة ولوقال انت طالق او هذه الميتة لا يقع لان الجنس واحد وفي المسع انت
 طالق بائن فماتت قبل ان يقول بائن لا يقع وكذا لوقال لعبد انت حر البتة فمات قبل ان يقول
 البتة ولوقال انت طالق وطالق فماتت وقع ما ذكر قبل الموت ولوقال انت طالق اولا
 اول شي او غير طالق لم يقع وفي المستق انت طالق لاشي فهي تطليقة • ولوقال انت طالق
 ثلثا ان شاء الله فماتت بعد قوله ثلثا قبل الاستئذان لم يقع لان الموت ينفي الطلاق ولا ينفي
 ما يبطل به الطلاق وهو الاستئذان وفي النوادر ان شاء الله انت طالق قال ابو يوسف لا يقع
 خلاف محمد وفي العيون وعلى الخلاف ان شاء الله وانت طالق وفي النوادر ان شاء الله فمات طالق
 لم يقع في قولهم • وفي العيون لا فرق بين تقديم الاستئذان واخيه كما في التعليق وفي نوادر
 ابي يوسف انت طالق ان شاء الله انت طالق فواحدة وفي الزوائد انت طالق بمشية الله او في
 مشية الله وفي الاجناس وما شاء الله لا يقع وفي الزوائد بمشية الله يقع • وفي المجرد عن
 ابي حنيفة الا ان يشاء الله لا يقع ولوقال كيف شاء الله يقع وفي النوادر ان شاء الله ثم انت طالق
 يقع وفي المستق قال لرجل طلق امرأتي ان شاء الله فليس له ان يطلقها قال طهر الدين وكذا لوقال
 لها طلق نفسك ان شاء الله وفي النوادر الاستئذان في الاوامر باطل • وفي الاستحسان في هذا قول
 محمد في غير رواية الاصول وفي الطاهر صحيح وفي النوادر عبد حواء عبد موي ان شاء الله صح
 الاستئذان ذكر الطلواني نويست ان اصوم عند ان شاء الله لا رواها وفيها قياس واستحسان
 القياس لا يصير ما يوافي الاستحسان بصير • وفي الكافي غضبتك هذا لعبد امرأته ان شاء الله
 لم يلزمه شئ ذكره كذا لوقال اعتقتك امرؤك ان شاء الله لا يقع وقال لها ولم يبدل
 بها انت طالق واحدة قبلها واحدة طلقت ثنتين لانه وقع الواحدة واخبر ان قبلها اخرى

وانتياعه صحيح واسناده اطلاق في قوله انت طالق امس وقت الساعة **لو** قال قبل واحد فهي واحدة لان الثانية اوقعت بعد ما بات وكذا لو قال بعدها اخرى **•** **ولو** قال بعد اخرى طلقت ثنتين لانه اوقع الواحدة واخبرها بعد اخرى ومن جزو رتبته سبقوا لاجري عليه وله الايقاع دون التقديم **ولو** قال معها اخرى او مع اخرى فهي ثنتين لان مع اللقوان كيف ما كان وفي المستفاد ان طالق واحد بعدها واحدة ان كلف ما بالاولي ولم يلزمه اليمين **•** **ولو** قال قبلها واحد او معها واحدة ان كلف لم تطلق حتى يكلم صحاح الى النظر **ولو** قال قبل واحد ان كلف لم تطلق حتى تكلم فاذا اكملت طلقت ثنتين وكذا انت طالق واحد وبعدها اخرى ان كلفت وفي الجامع انت طالق تطبيقه قبل كل تطبيقه وهي غير مدخولة وقت واحد **•** **ولو** قال قبل كل تطبيقه وقت ثلثه **•** **ولو** قال بعد كل تطبيقه وقت ثلثه **•** **ولو** قال بعد كل تطبيقه وقت واحد **•** **ولو** قال مع كل تطبيقه او معها كل تطبيقه وقت ثلث **•** **ولو** كانت مدخولة وقت ثلث في الكساة والوجه كلها **•** **ولو** قال انت طالق مع كل تطبيقه او انت مع كل تطبيقه طالق طلقت ثلثا **•** **ولو** قال انت طالق كل تطبيقه طلقت ثلثا **•** **ولو** قال كل لتطبيقه فواحدة **•** **قال** انت طالق نصف تطبيقه فهي طاعة لانه لا يجزئ **•** **ولو** قال نصف تطبيقه فطلقة لان نصف تطبيقه طاعة **•** **ولو** قال نصف طلعه وثلث تطبيقه وربع تطبيقه فهي ثلث في المدخولة لانه اوقع عليها اجزا ثلث تطبيقات **•** **ولو** قال نصف تطبيقه وثلثا ودرهما فهي واحدة لانه اجزا طلعه واحدة باضافتها اليها والشي لا يتردد بذكر اجزائه فان زادت الاجزا على واحدة بان قال نصف تطبيقه وثلثا وربع قبل ثلثان لانه اوقع تطبيقه وريادة نصف سدس تكمل وفي المستفاد عن محمد واحدة لانه مضافة الى واحدة واجزا الشيء تزيد عليه **•** وفي نصفين تطبيقين او في نصف ثلث تطبيقات ثلثان وفي نصفين ثلث تطبيقات ثلث وفي ثلثة اربع تطبيقات ثلثين قبل ثلثان ويغني ان يقع الثلث وفي ثلثة اضاف تطبيقاتين ثلث وفي ثلثة اضاف تطبيقية قبل ثلث و قبل ثلثان لان جمعه طاعة ونصف وفي اربعة اضاف تطبيقاتية ثلثان وفي خمسة اضاف ثلث **•** **قال** انت طالق امس واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث فتثنان وقال ثلث **•** **قال** وفرو واحدة وهو القياس لان الحد لا يدخل في المحدود كقوله بعثتك من هذا الحائط الى هذا الحائط لا يدخل حائط ولما ذكر ما ليس له مسطحة فدخل كله كقوله كل من دراهمي من واحد الى ثلث كان اباحة لكل وله جعل الثلث غاية للمضي الى الموقع اليه

والغاية لا تدخل في الايقاع فصا وموقعا لثانيه وهي لا يكون الا بالاولي في وقتها **•** **ولو** قال من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين فواحدة وقال ثلثان **•** **ولو** قال وفرو لا يقع شيء **•** **ولو** قال من ثلث الى واحدة قبل ثلث **•** **قال** انت طالق الى الشام ينوي بانيه فرجعي **•** **وقال** وفرو يقع مائة لانه وصف الطلاق بالطول **•** **قال** المدة المدة دون الطلاق حتى لو قال انت طالق تطبيقه الى الشام فاي لان الطول يكون صفة للطلقة وكذا لو قال انت طالق تطبيقه طولا كذا وعرضه كذا لا يكون ثلثا وان نوي لان الطول والعرض يكون للشي الواحد ولا يسع فيه ثلث ولم اعثر على رواية في انت طالق تطبيقه شديدا او طويلا او عرضا ونوي ثلث قبل لا يكون ثلثا وقد يكون وفي الكافي انت طالق واحدة مثلا البيت فهي مائة ولا يكون ثلثا لقبحه بالواحدة وكذا لو قال انت طالق واحدة عظيمة او كبيرة او شديدا او طويلا او عرضية **•** **قال** انت طالق واحدة في ثنتين ونوي الطوف فهي واحدة لان الطول لا يصلح طوقا فبطل الثاني **•** **وان** نوي بغير الواو فهي ثلث في المدخولة لان في الطوف وما جمل في للطوف فتدبر جمع اليه فصا راجع **•** **قال** لو او كذا لو نوي بغير فهي ثلث لان في معنى مع **•** **قال** نقالي فاذا حل في عبادي اي مع عبادي **•** **وان** نوي الضرب فهي واحدة **•** **وقال** وفرو ثلثان لان الواحدة اذا ضرب في اثنين صار اثنين **•** **قال** الضرب بوجوب تكثير الاجزا لارادة العمل والتطبيق الواحدة وان كثرت اجزاها لا يكون اكثر من واحدة **•** **ولو** قال ثنتين في ثنتين ونوي الضرب فهي ثلثان **•** **وقال** وفرو اربع فيقع الثلث وفي كسما انت طالق واخرى اوقا وواحدة او ثنتين او ثلث فواحدة لانه مصدق ان يقول واخرى من نسي وكذا قوله كنت طلقك امس وواحدة او امس **•** **ولو** قال انت طالق واحدة واخرى وثلثان وفي العيون انت طالق انت فواحدة **•** **ولو** قال وانت فكذلك عند ابي يوسف **•** وعند محمد ثلثان **•** **ولو** قال ذلك لامرأة اخرى يقع على كل واحدة طاعة في المسلمات وفي موضع خلاف قوله هذا طالق من لا تطلق لثانته وفي شرح انت واحدة وعشر فواحدة وكذا عند ابي حنيفة في واحدة ومائة او واحدة والف **•** **قال** ابو يوسف ثلث **•** **قال** انت طالق امس وانه تزوجها اليوم لا يقع لانه يصح اخبارا وكذا لو قال انت طالق قبل ان تزوجك ولو تزوجها اول من امس طلقت الساعة لانه لا يصح الا انتشا وفي الجامع انت طالق اذا تزوجك قبل ان تزوجك **•** **والثاني** انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجك **•** **والثالث** اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك وفي كلها

وجهه احوالها يصح احدا
حالة كسرة الصبر والطلاق
وهي طاعة
نصت على الصبر والطلاق
مرحبا الى الشام والاطلاق

تطلق اذا تزوجها علي قول أبي يوسف وعند ما تطلق في الاولتين لا في الثالثة • وفي المنتقا
 انت طالق اول من امره اليوم وامس فواحد • **ولو قال** اليوم واول من امس وامس
 فثنتين لقوله اليوم ويقول اول من امس **ولو قال** اليوم وامس واول من امس فثلاث • وفي
 الاحناس اليوم وامس فثنتين وامس اليوم فواحد وبعد غد وغدا اليوم فثلاث في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف • وفي الجامع انت طالق يوما ويوما لا طلقت حين تكلم **ولو قال** اعني
 طالق ابدا يوما ويوما لا طلقت معنا اخرها في اليوم الخامس **ولو قال** انت طالق ابدا ويوي
 ان تطلق ابدا تطبيقه بعد تطبيقه طلقت ثلثا وهذا اذا كان دخولك ثنتين بالاولي قال
 انت طالق اليوم غدا وقع في الحال **ولو قال** غدا اليوم وقع غدا الان في الاول او وقع في الحال واذا
 الي غدا فلم يصح وفي الثاني اضاف الي الغد ثم جعل المضاف يقع في اليوم ولم يصح وفي الاحناس
 انت طالق غدا اليوم طلقت اليوم وغدا اخري وفي موضع طلقت الساعة فان تزوجها اليوم
 طلقت اذا غدا ولو لم يتزوجها حتى اصبح ثم تزوجها لم تطلق وفي الجامع انت طالق تطبيقه يسقط
 عليك غدا لم يقع حتى يطالع النجولانه اضاف الي وقت **ولو قال** تطبيقه لا يقع عليك الا غدا
 طلقت ساعة تلفظ به **ولو قال** لا يقع عليك الا بيا لا يعرف لهذا ايضا وكان الكرخي
 يقول علي قوله ما يكون بيا ويروي محمد رجعي بنا على الجواب البيهقي بالرجعي • قال
 انت طالق تطبيقه يقع عليك في دخولك طلقت حين يدخل **ولو قال** لا يقع عليك الا في
 دخولك طلقت لحال وفي الاحناس عن أبي يوسف قضيت غدا طالق طلقت وفي التقاريف
 تكون غدا طالق لم يقع بخلاف قوله كوني اطلقه عن محمد وعنه كوني طالقا او اطلق اراه واقعا
 وكذا **ولو قال** لامته كوني حرة او عتي وقيل في قضيت لا يصح وروي تطبيقه غدا ان يوي
 ان نوى العود عدة دراي بتطبيقه وكذا قيل في التعلق وقوله تقومين طالقا ابتاع وعرا الصفا
 ان فعلت كذا نصيرين مطلقة متى فعلت حلف ما كان علي لان قوله نصيري محتمل باليمين
 السابقة ويحتمل لا يقع بعد فعلها فيكون القول له مع اليمين • وفي الثاني انت طالق
 في نكاحك وبيك وهو في اليد او في ليك ونكاحك وهو في نكاحك لان المكون اول
 اذا لم يكن كاي في الحال انصرف ذلك الي ما ياتي **ولو قال** في ليك وفي نكاحك وانت طالق
 اليوم وطالق في الغد فثلاث لانها طوفان وكذا انت طالق في كل يوم فثلاث في ثلثة ايام
 وكذا انت طالق كل يوم تطبيقه لانه اوقع عليها كل يوم تطبيقه وكذا انت طالق عند كل يوم

بمع
 وقع

نسخه
 ان نوى العود

لان عند

لانه عند عبارة عن العود فيجوز فيه العود في كل يوم وكذا مع كل يوم فيجوز المقارنة بمجي كل
 يوم و**وقال** انت طالق اليوم وغدا وبعد غدا فواحدة لانه وصفا بالطلاق اليوم فكون
 موصوفة به في جميع الايام وكذا انت طالق في اليوم وغدا وبعد غدا وكذا انت طالق كل يوم
 لانه لو سكت على انت طالق فواحدة وكانت طالق كل يوم فكذا اذا ذكر كل يوم وكذا انت طالق
 ابدا • وفي المنتقا انت باني اليوم وباني غدا فواحدة **ولو قال** باني غدا وباني اليوم او باني غدا
 وباني بعد غد فثلاث وفي التقاريف كلما دلت فانت باني يقع لكل دخول **قال** انت طالق
 متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك او ما لم اطلقك حين سكت لان هذا امر الوقت فالشرط وجود
 وقت لا يطلق فيه وكذا **لو قال** حين لم اطلقك او زمان او يوم او حيث **ولو قال** حين لا اطلقك
 او زمان ولا يثبت له طلقت بعد ستة اشهر ان لم تطلق في لانه هو الوسط فيما استعمله الحين
ولو قال ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت احد ما قبل التطبيق لان الشرط عدم التطبيق ولا يتحقق
 الا بالموت فان مات احد ما فان كان الطلاق رجعي توارثا او كان ماسا او ماتت هي لم ترث وان
 مات هو ورثت وان كان مدخولا لانه طلاق المان بخلاف ما **ولو قال** انت طالق ان لم مات
 البصر فانت لم تطلق لان اشباهه يتصور فاما تطبيقه اياها فقد فات بموتها وفي النوادر
 لا يقع بموتها **ولو قال** اذا لم اطلقك او اذا ما فان عني الوقت او الشرط صح وان لم ينوشيا يجعل
 للشرط وعند ما لوقت كافي قوله طلق نفسك اذا شئت وله انه صالح بشرط ايضا كما قيل اذا
 قضيتك خصاصة فتجهل عني وان قضيتك فلو حلهاء على الوقت وقع للحال ولو حلهاء على الشرط
 لا يقع ولا يقع بالنكاح وما استشهد علي هذا لان المشية صارت في يديها فان اريد لها الشرط
 بطل بالقيام وان اريد لها الوقت لم يبطل فلا يبطل بالنكاح • وفي المنتقا عن محمد اذا اطلقك
 فانت طالق واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلقا حتى ماتت نطق ثنتين لان بموته قبل
 التطبيق طلقت باليمين الساسه فصيح ذلك شرطا ليمين الاولى فيجوز فيها تطلق اخري **ولو**
قال اذا لم اطلقك فانت طالق واذا اطلقك فانت طالق فلم يطلقا حتى ماتت تطلق واحدة
 لان بموته قبل التطبيق طلقت باليمين الاولى فلم يصح ذلك شرطا ليمين الثانية لان اليمين
 يقتضي شرطا في المستقبل وفي جامع اسمعيل ابن حماد انت طالق ان لم اطلقك وان اطلقك فانت طالق
 فلم يطلقا حتى ماتت او ماتت طلقت واحدة **قال** انت طالق ثلثا ما لم اطلقك انت طالق موصولا
 فهي طالق هذه التطبيق لانه لم يوجد شرط الحث وهو انقضاء الوقت الحالي عن التطبيق

بعد العلم • وفي الثاني كلما لم يملك فانت طالق ثم سكت طلقت ثلثا يتبع بعضها بعضا لا كلها
 المتكرار فكان اشترط معنى وقت لم يطلق فيه وقد تكرر الوقت فتكرر الطلاق قال انت طالق في
 القدر يقع حين يطول الحجر وان نوي اخرها صدق بصدقها ولا يصح قوله لا يصح بالطلاق
 في جميع القدر فلا يصح كقولك عذرا وله جعل العذر في التطبيق والظرف يقتضي وجود
 المظروف فيه لاستيعابه الا انه اذا لم يكن له بنية يقع في اول القدر لانه من العذر بخلاف ما لو
 قال عذرا لانه اوقع في كل القدر • وفي الثاني امنت طالق في رمضان بطلاق في اول ليلة
 من رمضان حين تغيب الشمس من اربعمائة من شعبان وان نوي اخره فعلى الخلاف قال انت
 طالق في مكة طلعت طالع اين كان فان عني به اثبات مكانه لم يصح وقضا وكذا لو قال في ثوب كذا
 وعليه غير اوقاف في الشمس وهي في الظل قال انت طالق وانت مريضة يعني اذا مرضت لم
 يصح وقضا لانه اوقع الطلاق واخر عنه خبر كادب مضار كقوله انت طالق وانت جميلة وهي
 قبيحة وان قال في مرضك لم يتبع حتى تخرج من قال انت طالق ابنته او ابنه او طالق الخرج او الحرام
 ونوي ميسر او لم يكن سه في واحد مائة وان نوي ثلثا قلث لانه احد نوعي البيهونه
 فان نوي مائة اخرى فاسمان وكذا اكل كناية • وفي المنتقا انت باين الا واحدة او
 تطبيقه ونوي بقوله ثلثا فهي اثنتين وفي الثاني انت طالق اشد الطلاق او اخبثه او
 اعظمه او اكبره او الخشنة او اسوده ونوي ثلثين او لم يكن له بنية فهي باينه وان نوي ثلثا
 قلث لانه وصفا بالقوة والشدة وهي بوعان وعن ابي يوسف في قوله اقم الطلاق اذ نوي
 واحدة فهي رجعية لان الطلاق لا يوصف له فلهو بقوله انت طالق ولو قال انت طالق
 كالف ونوي اثنا او ثلثا صح لانه قد نسبته بالف لعظمه وقد نسبته لكثرة وعن محمد يقع
 الثلث لان التشبيه به تشبيه بالعدد وهو الظاهر والخبير هذه المسائل اصل انه متى شبه
 الطلاق بشي عند ما يقع بانثا اي شي كان المشبه به لان الشئ قد يشبه بخير لعظمه وقد
 لحقارته والحقير مكرره عادة والباين مكرره فيكون عبارة عن المان • وعند ابي يوسف
 ان ذكر العظم كان باسا اي شي كان المشبه به وعند زفر بنظر الى المشبه به فان كان بوصف
 بالشرع او بالعظم كان باسا والا فهو رجمي وهو قول الحسن وفي المنتقا عن ابي يوسف ونحو
 انت طالق كيلات فهي ثلث نوي او لم ينو ولو قال انت واحدة كيلات فهي واحدة مائة الا
 ان ينوي المتكرار في الطلاق والطلاق بكرات طالق مثل الثلث قلث وعن الفضلي انت ثلث

يقع وعنه

يقع وحده حتى ينوي لانه نوي ما يحتمله ولو قال لم انزل يصح ان كان في حال مداكرة
 الطلاق • قال انت طالق عدد التراجع فواحدة عند ابي يوسف لانه لا يعد فكانه شي
 واحد وهي ثلث عند محمد لانه يراد به الكثير • وفي العيون انت طالق بعدد الشعر الذي
 عني راحتي فواحدة لان الواحدة لا يكون عليها شعر فلم يقع على عدد الشعر حتى لو قال بعدد الذي
 على ظهري ما يقع بعدد الثابت حتى لو لم يوجد لا يقع وفي شرح واحدات طالق اكثر الطلاق قلث
 واقل الطلاق واحدة واكثر ثلثان واكثر من واحدة واقل من ثلثين قلث وفي لا قليل
 ولا كثير قليل ثلث وقليل واحدة والاصح ثلثان وفي لا قليل ولا كثير فعن الفضلي ابي بكر البجلي
 واحدة وعند محمد ابي ثلثان وكان السعدي يميل اليه وفي جمع الورا زوي يطلق فيهما
 هو الطاهر وان كان مدحولا بها والامث في الاول وفي الثاني واحدة • قال انت طالق واحدة
 مثلا ثبتت فهي باينة ولا يكون ثلثا لغيره بالواحدة وكذا لو قال واحدة عظيمة او كبيرة
 او شديدة او طويلة قال انت طالق مع موني ومع موناك فليس بشي لان الطلاق
 المقارن للموت لازالة النكاح بعد الموت ولا نكاح بعد الموت ولا نكاح بعد وفي المنتقا عن محمد
 قال لامرأته انت طالق مع تزويجي اوقاف بعدد انت حرم مكي معناه بعد تزويجي وبعد
 ملكي وهو كقوله لامرأته انت طالق مع دخولك الدار يطلق بعد الدخول وحرف مع يستعمل
 لمعنى بعد قال تعالى ان مع السر يسرا اي بعد • وذكر بكرات طالق مع نكاحك فتزوجها
 لم تطلق قال لها وهي امه انت طالق ثلثين مع عتق مولاك اياك فاعتق المولي فللزواج الرجعة
 ولو قال اذا جاء عذرا فانت طالق تطبيقين وتلك المولي اذا جاء عذرا فانت حرة في عدم ملكك
 الرجعة في رواية ابي سليمان لان التطبيق يقارن الاعتناق والعتق وحده الاعتناق فيكون حاله
 الاعتناق حال وجود العتق والشئ حال وجوده لا يكون موجودا فلا يكون التطبيق مقارنا اياها
 وهي حرة بخلاف الاول لانه ثم اوقع بطلعه مقارن العتق ومقارن التطبيق العتق لا يقود
 الابد العتق وفي رواية ابي حفص فلا يقارن التطبيق وهي حرة في الاول جعل الطلاق
 مقارنا للعتق فينا حرك حكم الطلاق عن الحرية وفي رواية ابي حفص الرجعة عند محمد لا بالعتق
 يثبت مقارنا للعتاق لانه حكمه فيكون الطلاق المقارن للعتاق مقارنا للعتق فيصاد لها
 الطلاقان وهي حرة ومعدتها ثلث فيها في قولهم • قال انت طالق هكذا او اشار باصبع فهي
 واحدة وان اشار باصبعين فثنتان وان اشار بثلث قلث لان الاشارة بالاصبع كالنطق باللفظ

اصل

ادا انقضت بقوله هكذا اقال عليه السلام الشهر هكذا وهكذا واشار اصابه اي ثنتين
 ثم قال كذلك ثلثا وخمسا بانه في الاخره اي تسع وعشرين حتى انه لو لم يبق هكذا وقت واحدا
 ولو اشار ثلثا وقال عنيت الاشارة بانك لم بعدد قضا لان الظاهر هو الاشارة بالاصابع كذا
 لوقا عنيت الثنتين المضمين لان الظاهر مع الاشارة ما لم يصره وقيل ان كان بطن كذا الي
 السها فالعبرة الي الفشر وان كان الي الارض فالعبرة للضم وقيل ان كان نشر عن ضم فالعبرة للنشر
 وان كان ضم عن نشر فالعبرة للضم • وفي المستقانت طالق فامسك بغيره واشار اصابه الثلث
 فهي واحدة **حرة** ملكك زوجها وسقطا منه ثم طلقا لم يقع لان فرقة الثاني سطل
 محلها الطلاق فحریم الرضاع والمصاهرة وكذا الحر ملكك امراته او سقطا منها ثم طلقا وان اعتقته
 او اعتقها قبل انقضامه العدة ثم طلق لم يقع في قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد وفي قوله
 الاخر يقع لان محل الطلاق لعدتك النكاح ولكن لم يقع لك البهمن وقد زال وكذا الخلاف لو علق
 طلاقا بالنكاح ثم ملكها فاعتقها ثم ملكك في العدة او الي منها فاعتقها لا يلا بعد التملك وكذا
 لو اوتد وحق ثم عاد مسلما تطلق • وفي السير اشترت زوجها بعد الدخول فسد النكاح عليها
 العدة فان طلقا لم يقع ولو طلقا في العدة بعدما باعته او اعتقته وقع لانه خرج من ملكها المرتد
 بعد الحاق طلقا في العدة لم يقع وان اسلم ثم طلقا او دخل النيا فطلقا ثم اسلم يقع ولم يذكر
 خلافا • ارتدت ولحق طلقا لم يقع فان عادت قبل الحيض ثم طلقا لم يقع خلافا وفي الثاني
 لحقت المرتدة وقضى الملك فلزوجها ان تزوج اختا او اربعا سواها لانه لا عدة عليها لانه لا يجري
 عليه احكامنا فان اسلمت فلها ان تزوج مثالا لانه لا عدة عليها • قال لا يبرأ منه انا منك طالق
 لم يقع ولو قال انا منك ابرأ انا عليك حرام ينوي طلاقا تطلق لان الطلاق لا يشترك الزوجان
 فيه لا يقال طلق من امراته وليس كذلك التحريم والبهنونه ولو لم يقل منك ولا عليك لم تطلق
 لان حله ووصلته قد يكون باحري فلا سمن هذه ملا • ذكر وليس كذلك انت حرام او باين
 او باين لان حاله ووصلته معه لا غير **باب** **الرجوع في الطلاق**
 قال لامرأته اذا ولدت غلاما فانت طالق واذا ولدت جارية فتطليقتين فولدتا ان علم
 ان الغلام اول طلقت واحدة وانقضت عدتها بالجارية فلا يقع شيء لانه حال انقضاء العدة فان علم
 ان الجارية اول طلقت ثنتين وانقضت عدتها بالغلام وان اختلفا فالقول للزوج لا تكرار ما زاد
 وان قال لا تدري طلعت واحدة قضا لان في الزمادة شك وفي المتن ثلثان حتى لو طلقا اخوي

لا تزوجها فان

لا تزوجها فان ولدت غلاما وجاريتين طلعت ثلثا واحدا بالغلام وثلثين بالجارية وتنقض العدة
 بالثالثة وكذا لو ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية فان ولدت جارين ثم الغلام طلعت ثنتين
 بجارية وانقضت عدتها بالغلام فان اختلفا فالقول للزوج فان قال لا تدري نطق ثنتين وفي
 المتن ثلثا ولو قال ان كان حملك هذه جارية فانت طالق وان كان غلاما فتنتين فولدتا
 لم يقع لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وما في البطن ليس بغلام ولا جارية فلم يوجد شرط الحبس
 الا تري انه لو نظر الي حوالى فقال ان كان ما فيه حنطة فالمرأى طالق وان كان ما فيه دقيق فعبد
 حرقا فافيه حنطة ودقيق لم يطق ولم يعتق وكذا لو قال ان كان ما في بطنك ولو قال ان كان
 في بطنك لولما لوجود الشرطين وكذا لو قال لاسمه ان كان حملك هذا غلاما فانت حرة وان
 كانت جارية فهي حرة فولدتا لا يعتق واحدة منها وكذا لو قال ان ما في بطنك ولو قال
 ان كان في بطنك غمما ولو قال ان كان اول ولد تلديه غلاما فانت طالق فولدت غلاما
 وجارية ولا تدري او لما لم تطلق قضا لشك ونطق في المتن وتنقض عدتها بالولد الاخر
 لكن لا تزوج باخر لاحتمال انها لم تطلق • التفسيريات في الثاني وفي الثاني شك انه
 طلق واحدة او ثلثا فهي واحدة حتى يستيقن او يكون اكثر ظنه على خلافه وفي المتن على ان يبرأ
 لو شك في العدد ينهي العواب ثم يعمل عليه فان تساوى الظن باحد الاكثر وفي موضع قال
 على ما ان كثيرة لا اعرف عدد هاجل على الاقل حكما واما الاحتياط فلا يهية له وفي شرح ابي ذر
 شك في كون الموقع رجما او ما ساهى رجعي • وفي الثاني ان دخلت هذه الدار ودخلت هذه
 الاخرى وان دخلت هذه وهذه الاخرى فيشترط دخولا لانه عطف فعل على شرط فصا رجما
 قدم الخرا او اخر او حلا فرع في تكايله ولا يصح الترتيب في وجودهما الا ان يذكر الفعل
 الثاني بحرف القاء لانه بوجب التعقيب وعن ابي يوسف ان دخلت وخرجت فانت طالق فدخلت
 مكرهة ثم خرجت ثم دخلت يقع وكذا السكوت والكلام والفقرود والقيام وكذا ان تزوجك
 وطلعتك فعبد يحررها ثم تزوجها يعتق • ولو قال ان حصت وطهرت فانت طالق
 فطهرت من هذا الحيض ثم حصت لا يقع حتى تطهر وكذا ان حبلت وولدت وهي حلي وان زدرعت
 وحصدت وكل شيء في العادة ان يتعقب احدا الامر من الاخر يعتبر فيه الترتيب ولو قال ان دخلت
 هذه الدار وان دخلت هذه الاخرى ففي الاخر الجزأ يشترط وجودها لانه عطف الثاني
 على الاول قبل ان يذكر الخرا له فصا الخرا المما وعن ابي يوسف يقع اجمعا وفي تقديم الجزأ

وتحليله يقع باحدهما لانه عطف الثاني بعد تمام اليمين فصارت الاول جزالة ولو قال ان دخلت
 هذه او هذه الاخرى فانهما دخلت تطلق لان اول التخيير قدم الجزاء او اخره وكذا ان قلت
 فعبدي حر او كملت فامراتي طالق يترد احد الحرامين باحد الفعلين فلو وجد الفعلان معا خبر في
 نفس الجزاء لان المنفرد احدهما وكذا لو كان الشرط بكلمة مني او مني ما او ادا او ادا ما ولو
 قال فانت طالق غدا او بعد غدا يقع باحدهما لانه جعل احدهما طرفا وكذا انت طالق غدا او بعد
 حر بعد غدا يقع احد الحزايين باخر الوقتين معا ولو قال انت طالق غدا او اذا قدم
 فلان يعلق بالفعل لان قضية الوقت ان يقع باحدهما وقضية الفعل ان يقع باولهما فتزجح الفعل
 لانه شرط محض وعن ابي يوسف يتعلق باولهما وجودا وعنه بهما ولو قال انت طالق غدا وان
 شئت فلم تشا في مجلسها يقع عند اختلاف الاول لان مع الفعل لم يبطل فبقى معلقا ولو قال
انت طالق غدا او اذا قدم فلان يقع غدا او اخري اذا قدم فلان لان احدهما مضاف والاخر معلق
ولو قال انت طالق اليوم واذا جاء غدا يقع للحال واخري غدا لان الاول ايقاع والثاني تعليق
 وكذا انت طالق الساعة وان دخلت ولو قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا يقع حين يطلع الفجر
 لانه وقت الطلاق موقت وعلقه بشرط فبطل الوقت كقوله انت طالق اليوم ان كلمت او انت
 طالق غدا ان دخلت في انه يتعلق بالشرط قال ان دخلت ان كلمت فعبدي حر فدخل ثم كلم لم
 يعتق وان كلم ثم دخل عتق لان الاصل ان الشرط متى اعترض على الشرط يد وان حرف العطف
 او بدون حرف الفاء الذي جعل علما لوصول الجواب بالشرط فجعل الموقوف كذا مقتدا محكما حتى
 ينفق به اليمين ويجعل المقدم ذكره موخر احكاما حتى يحل به اليمين كيلا يلغوا الشرط الاول
 لانه لو لم يفعل هكذا لا يمكن ان يجعل الشرط الثاني مع جزايه جزا للشرط الاول فخلو الثاني
 عن حرف الفاء لا يمكن ان يجعل شرط لا تقدم حرف العطف فاذا لم يمكن تعليق الثاني مع جزايه
 جزا الاول ولا يمكن ان يجعل شرط فلو لم يقدم الموقوف لغوا الاول فقد مناه حتى لا يلغوا
 وله نظير وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للبيتي ان اراد البيتي ان يستنكحها معناه ان اراد ان
 يستنكحها ان وهبت نفسها وكذا هذا ولو حلال الجزاء فله دخول لا نفقاده والكلام للاختلاف
 كقوله ان دخلت فعبدي حر اذا جاء غدا فان الدخول مقدم على الغد فكذا هذا ولو قال
 عبدي حر ولو قلت ان كلمت فهو كذا ولو قلت ان كلمت فهو كذا لان اول الكلام يمين يعلو الجزاء
 بالدخول ثم هذه اليمين معلق النفقادهما بالكلام ولم يمروني بكثر الشرط المعترضه نعم امام

الوقت يجعل

الوقت يجعل الشرط الاخر متوقفا والماضي موخرا وكذا لو ذكر شرطين مرتين في العرق
 ان اكلت او شربت انه يقدم الموقوف عن ابي يوسف يعتبر الترتيب لان المقدم في العادة يكون
 مقدما وان اخره حتى لو قال ان شربت ان اكلت فالاكل مقدم حتى لو اكل ثم شرب بحيث وكذا
 لو قال ان تعشيت او تعديت او ان انتيت ان ركبته او ان انتيت ان لبست فالنقدي والركوب واللبس
 يكون مقدما وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الاخرى فعبدي حر
 بشرط دخول الثانية قبل الاولى فان قال ذلك الدارين وفي الاستحسان بالدخول مرة بحيث كالوحد
 احدهما لا نفقاده والثاني لا يخلو كافي الدارين وفي الاستحسان بالدخول مرة بحيث كالوحد
 الجزاء بينهما لان حذف حرف العطف دلالة التكرار على التاكيد عند اتحاد الحرف والمحال
 خلاف الدارين والفعلين المختلفين • وفي المتعارفين ابي يوسف في التحليل يقع مرتين وفي شرح
 الجامع ان الفعلين متى علق بهما جزاء قبل تغيير الثاني لانضمام الجزاء اليه وقبل عصر الاول يخرج
 الثاني تكملا وقبل علي قياس قول ابي حنيفة لعنق لئلا يصير مرة المكرر فاصلا خلافا لما هو
 قال انت حر وان شئت الله لا يصح الاستثناء خلافا ويخرج على هذا ان تزوجك فانت طالق وفي
 النكاحية الحاق الشرط باليمين بعد السكوت ان كان الشرط له لا يلحق وان كان عليه يلحق خلاف
 ابن سلمة • وفي الجامع قال كل امرأة تزوجها في طالق ان دخلت تطلق المروجه قبل الدخول
 عند الدخول وعن ابي يوسف بطلوا الذي بعده ولو قال ان دخلت فكل امرأة تزوجها فمعي
 طالق فعلى الثالث لان الاول شرط لا يخلو اليمين والثاني شرط لا نفقادهما ولو حلال الدخول
 فهو الشرط المعترض ولو قال ان دخلت فامراتي طالق وعبدي حر وعلى الحج ان كلمت تعلق الطلاق
 بالدخول لانه مله والحج بالكلام والعنق فمحلل فتعلقته بالدخول اولي لانه معطوف عليه وكذا
 ان دخلت في طالق وطالق وطالق ان كلمت ولو قال هي طالق ان دخلت وعبدي حر وعلى الحج ان
 كلمت تعلق الطلاق بالدخول والعنق والحج بالكلام لان الجزاء لا يعطف على الدخول بخلاف ما لو قال
 هي طالق ان دخلت وعبدي حر حنت بتعلق العنق بالدخول لان يمينه بعدم العنق على الدخول
 لانه لا يمكنه التعليق بدونه فخلوه عن حرف الفاء وهنا يمكن تعليقه بالكلام • وفي النكاحية عن
 ابي يوسف ان تزوجك ان تزوجك فانت طالق ينفق بالثاني والاول لغوا لانه لا عبرة بالشر
 بدون الجزاء لو قدم الجزاء ينفق بالاول والثاني لغوا لان الثاني غير معطوف عليه ولو حلال
 ينفق بالآخر والاول لغو ولو قال ان تزوجك وان تزوجك فانت طالق فعلى تزوجك لانه

سبحه
 اتيقني

سبحه
 مكررا

سبحه
 بغيرها

سبحه
 تزوجك

عطف شرط على شرط وان قدم الجزاء فعلى تزوج لانه عطف الثاني بعد تمام اليقين فصاحب جزاء
 الاول جزاءه وان جدد بطل بطل واحد من التزوجين • وفي المنتقا عنه يقع على تزوج ولو
 قال ان تزوجتك فان تزوجتك فعلى تزوجين ودم الجزاء او اخر او حلال ولو قال ان كنت فلانا
 فعبدني حر وان كنت فلانا فعلى كلام واحد وان ذكر الشرط الثاني بحرف الف لا ينعى حتى يكملها
 وفي ايمان بي العيسر ان دخلت فعبدني حر وان كنت الدخول لا ينعى والكلام لا يخلو وفي
 الثاني ان شئت فانت طالق اذا شئت فان شئت في مجلسها فلها ان تطلق نفسها متى شئت لان الاول
 شرط الثاني • ولو قال اذا شئت فانت طالق ان شئت فعند زفر سوا وقال ابو يوسف لها
 مشية واحدة حتى شئت وان شئت لغو ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق اذا دخلت هذه
 الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الاخرى لم تطلق لان دخول الاول شرط انعقاد اليقين
 وفي تلك الحالة ليست في ملكه وكذا لو قال لأمته ان دخلت فانت حرة اذا اكلت فباعها فدخلت
 ثم اشتراها فكلمت لم تعتق قال ان تزوجتك فانت طالق طالق طالق فزوجها طلقت بالاولي
 وبطل ما سواها لانه لم يجمع بينهما ولو اخر التزوج تعلق الثالث بالتزوج كونه متصلا به وبطل
 ما سواها • ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وطالق فزوجها بغير واحد وعندها
 الثلاث لان لكل تعلق بشرط فنزلن جملة كالواخر الشرط وله الاول تعلق قبل الثاني فكانت
 واسطة للثاني ولذا الخلاف لو قال ليخ لي لم يدخلها ان كنت طالق وطالق وطالق وان اخر
 الشرط طلقت ثلثا فيها عندهم وكذا الخلاف لو قال ان تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر
 امي رواه لا اقر بك ثم تزوجها بغير الطلاق ويلغوا الباقي عنده وعند ما يقع الكمال فلوترجى
 ثانيا كان مطاهرا مولدا ولو اخر الشرط وقع الكل عند الشرط بالاجماع ولو قدم الشرط ثم ذكر
 في الجزاء الطاهر والايلا ثم الطلاق صح ولا يشك على قولها فاما على قوله فلان الطاهر والايلا لا
 يبطلان النكاح نص تعلق الطلاق • ولو قال لامرأة انت طالق طالق طالق ان كنت والاخر
 تعلق الاول والثاني ارسالا لان فيقعان في المدخول بها ويقع الاول لا غير في غير المدخول
 لانه لم يجمع بينهما ولو قدم الشرط فالاول معلق كيف كان والثاني والثالث اتقاء للحال
 فان كان غير مدخول بها بانت بالثانية فلفت الثالثة ولو تزوجها فكلمت طلقت باليمين
 وان كان مدخول بها طلقت للحال بالثاني والثالث • وفي العيون انت طالق طالق ثم طالق
 ان دخلت ولم يدخلها فدخلت يقع واحد وقال لا ثلاث وان قدم الدخول معلق الاول ويجوز

سائر
متى

فسمى
فتمثلت
تعلق

الثانية وبطل

الثانية وبطل الثالثة وقال لا تقع الا واحدة بالدخول • وفي الثاني ان تزوجتك فانت طالق
 قالها ثلثا فزوجها تطلق ثلثا لان سقط الوقوع في لكل واحدة وكذا ان دخلت وكررت فدخلت وكذا
 لو كررت عطف وكذا لو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فزوج
 فلانة تطلق ثلثين لانه حث في اليمينين لانه فلانة تسمى امرأة وكذا لو قال ان كنت انسانا فانت
 طالق ثم قال ان كنت رجلا فانت طالق ثم قال ان كنت زيدا فانت طالق فكل زيدا تطلق ثلثا
 وفي المنتقا انت طالق ان دخلت ثلثا فعلى الطلاق لا ينوي الدخول ولو قال عسرا فعلى الدخول
 وفي الثاني انت طالق وطالق وطالق ما بالاولى لا الي عن فلا يقع احري • قال لا يقع الثلث
 لان الواو تجمع حتى لو حلقه تبين بالاولى وعن محمد انت طالق انت شيت وابيت او ان شيت
 ولم تشي لا ينفك لانه لا يتصور اجتماعهما في حالة وكذا لو اخر الحرافة فقله ان اكلت
 وشربت لانه يتصور اجتماعهما في حالة واحدة • قال ان شيت وان لم تشي فانت طالق لان
 الاول ليس بتمام فيوقف على ذكر الجزاء نصير المشية وعدم شرط ولا يتصور اجتماعهما في
 حالة ولو قدم الجزاء يصير كل واحد منهما شرطا على صفة ولو قال ان شيت فانت طالق وان
 لم تشي فانت طالق تطلق للحال ولو قال ان تزوجت الطلاق فانت طالق وان تبغض الطلاق
 فانت طالق لم تطلق لانه يجوز ان لا تحب ولا تبغض اما لا يجوز ان تشا ولا تشا فيثبت احدهما
 وفي الكفاية ان دخلت ولم يعطى كذا فانت طالق فان اعطته ثم دخلت لا تطلق ولو دخلت ثم
 اعطته تطلق لان شرط الركوب على صفة معطية حال الدخول لان الواو للحال وهي
 كذلك في الصورة الاولى دون الثانية • ولو قال ان لم تعطى ودخلت لا يقع حتى يجتمعا
 لان قوله ان لم يعطى شرط وقوله ودخلت عطف عليه وتعلموا الجزاء بشرطين معسرا في
 الايمان وفي الثاني اذا اولدتها ولدا فانت طالق ان يطلقان بولادة احدهما لان ولادة ولد
 منها لا يتصور ولذا اذا حضنتا خلاف قوله اذا اكلتا هذا الرغيف لان اجتماعهما على اكله
 متصور ولو قال اذا ولدتما لم يطلقاما لم يلد لانه اضاف الفعل ليهما وهو متصور من كل
 واحدة وكذا اذا حضنتا وكذا اذا دخلتما هاتين الدارين وعن ابي يوسف لا يجب ما لم
 يدخل كل دار وليس كذلك اذا اكلتا هذين الرغيفين لان اجتماعهما على اكل كل رغيف
 غير متصور وخلاف قوله ان لبستما ثيابا كما لان اجتماعهما على لبس كل ثوب غير معناه الجزاء
 متى تقدم على الشرط فيعلق بدون خوف الفاء وان اخر لا يعلق بدونه ان كان الجزاء اسما كقوله

١١

تعالى ان تعد بهم فانه عبادك • وان كان فعلا يتعلق كقوله تعالى ان يكونوا افترا بينهم •
 قال انت طالق ان تعد بهم فانه عبادك • وان كان فعلا يتعلق به وعند ابي يوسف لان ذكره بيان
 ارادة التعليق قال انت طالق وان دخلت بطلق لخال لعدم حرف التعليق ولو قال انت
 دخلت لا رواية فلان لا يقول بطلق لان الفاصلة والفاصل ان يقول يتعلق لان
 فان حرف التعليق قال انت طالق لو دخلت يتعلق لان لو معنى الشرط ولو قال دخلت فانه
 تخير انه دخل واكد ما يمين ولو قال لا دخلت فهو كقوله ان كنت دخلت ولو قال دخلت تطلق
 لخال لانه لم يوجد التعليق وكذا انت طالق لدخولك لانه جعل الدخول علة الانقاع قال
 ان دخلت وانت طالق تطلق لعدم التعليق وكذا وان دخلت انت طالق لا يفي الوعد كالحقيق
 الطلاق ولو قال فانت طالق يتعلق ويلغا الوعد لانه فاة بينهما قال ادخلت وانت طالق
 يتعلق لان جواب الامر بالواو قال لها ان دخلت فانت طالق ثلثا ثم طلعا واحدا او
 ثنتين ثم رجعت اليه بعد روج فدخلت فوقع الثلث وقال محمد وقع ما بقي من العدد لان
 الله تعالى جعل الزوج مهنيا للحرمة وعادون الثلث لا يثبت الحرمة فلا يتصور انها وها
 ولما الثاني لورج المحرم وحده لرفع الطلقة الثالثة لان المحرم يثبت بها فلها رفع الجميع
 دلالة برفع العدد ايضا ولو كان الثاني لم يدرك ما عادت اليه بما بقي من العدد • قال
 ان دخلت فانت طالق ثلثا لم تجز الثلث ثم رجعت اليه بعد روج قد دخلت لم يطلو حلا قالوا
 قال عتقه ايمه في الملك وحت في الملك فخر وحمها عن ملكه فيما بين ذلك لا يعتبر كما لو خرجت
 بمادون الثلث وكما يبيع محله في العدد بين ايمه بالعتق وبين وجود الشرط وكمن قال
 فانت علي كظها رمي فخر الثلث ثم رجعت اليه بعد روج قد دخلت كان مظاهرا **س**
 الجراطلقات تطلو لا قايما وهو حل بحله النكاح والثلث بطل هذا وليس كذلك اذا طلقت
 بمادون الثلث والبيع في يمين العتق لانه قايما ومصل الطار فيه مع وبعد التسليم يقول
 ملك من الطار ما لا يعد فلم يكن المنجز عين المعلق خلاف الطلاق ولو قال ان دخلت فانت
 طالق فطلعت ثم تزوجها فدخلت تطلق • ولو كانت دخلت بعد انقضاء العدة ثم تزوجها قد
 لم تطلق وكذا تعليق العتق قال لامرأته اولامنه ان جامعتك فانت طالق ثلثا او انت حرة فاولها
 ولبت ساعة لم يعب العتق لان كله فعل واحد طاهرا فان انزعج ثم اوجب لسقوط الحد لشبهه
 الايجاب اذ لم يشكر الشهوة وعن ابي يوسف يجب وان لم ينزع لاستتماعه بملكك ولو كان الطلاق

سبحه
فكره

رجعيا

رجعيا فالتب رجعية عند خلا فالجحد • وعن محمد وزفر البث رجعه وعن ابي يوسف لا
 لان لكل متحد ما لم يمتح ثم يعود قال اذا حضت فانت طالق فخال ما رات الدم تطلق بشرط
 الامتداد الي ثلثة ايام فاذا تم ثلثة يقع مسدد الي حين الروية لانه علق بفعل الحيض وانه لا يمتد
 وان قال اذا حضت حيضة لم تطلق حتى تظهر لان الحيضة اسم لكامل وذلك انما يكون بوجود
 جزء من الطهر اذا كان ايامها عشرة والطهر والتفصيل او مضى وقت الصلاة اذا كان ايامها
 دون عشرة وكذا لو قال اذا حضت نصف حيضة لان الحيضة لا تنصف وتظهر هذا اذا حضت
 فانت طالق فصارت ساعة مقرونة بالنية طلقت ولو قال اذا حضت صوما او برما فما لم يمتح
 يوما لم تطلق • ولو قال اذا حضت نصف حيضة فانت طالق فاذا حضت نصفها الاخرى فانت
 طالق فاحضت وطهرت طلقت ثنتين لانه يمينين وفي ايمون قال لها وهي حايض اذا حضت فانت
 طالق فهذا علي حيضة سوي من روي الايضاح اذا حضت عشر او ميعا انها حايض فهذا علي دوام
 هذه الحيضة التي ان يتيقن الجحد من العدد فاذا انشقت طلقت اذا كانت تلك الساعة تمام الثلث
 او زايدها عليها ولو قال اذا حضت فبدي حرقا فاحضت وكذب الزوج قال لقوله لا تكاره
 الحث خلاف طلاق نفسه لا تجزى بالابوصال اليه الا من جهتها فيصير قبيح نفسه دون غيرها
 لعدم الحاجة فان صدقها الزوج فالقاضي يحول بينه وبين العبد لاحتمال انه يتم حيضا فان استمر
 ثلثا كان حيضا من حين رات حتى يحكم بالعتق من حين رات في جميع الاحكام ولو ادعى الزوج الانقطاع
 في الثلث وانكرت هي القول لها ولو اخبرت بعدا لثالث بالانقطاع في الثلث وكذا بالعبد عتق
 وبقوله اذا حضت ففترتك طالق فهو كالعبد وكذا لو قال ان كنت تخين ان يبد بك الله يبار
 جهنم فانت طالق وعبد يحرركن هذا يقتصر على المجلس لان الاضمار يمكن للحال فقتراه علي
 المجلس خلاف الحيض وهذا لو قال ان كنت تخين او بغضيني او ما اشبه من الكلام الذي لا يطلع
 ما في قلبها غيرها فقال لي في المجلس احب تطلق وان كذبا الزوج • ولو قال ان كنت محلى
 بتدليك فكذلك وقال لا تطلق ويسمى ان يقيم معه اذا كان في قلبه خلافه لانه لما مضى على القلب
 وجب اعتباره ولما ما في القلب لا يطلع عليه فصار الطلاق معلقا بظهور من نطقه وكذا الواضاف
 الي نفسه فقال ان كنت احب او ابغض واخبر فاحكم بالخبر وفي جمع الشهيد • وفي جمع الشهيد حلف
 لا يجب فلانه وهو عيها بكموا او المختار انه لا يثبت ما لم يقل احب او ابغض ولو قال لامرأته ان اشتريت
 الجارية فدخل عليك من ذلك غير فانت طالق لم تطلق ما لم تظهر العينة منها بلسان بكلمة

قبيحة والجاح اما اذا دخلت في قلبها ولم تتكلم لم تطلق لان هذا لا يراد باليمين عادة
 لانه لا يمكنها ان تخرج عنه كمن خلف لا يعادي فلا تباينه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه
 لا حيث ولو قال لها ان سررتك فانت طالق ففرض لها فقلت سررتي هذا لم تطلق لانا علم
 لانا علم انها كاذبة ولو اعطاها العاقلة لم يسري فانقول لها لانه احتل بها طلبت
 الفين ولا يسرها الا لـ • ولو قال لها ان نظرت الى فلان نظرت شقيقه ففعل لا اعتبار
 فيه باخبارها **باب التكاليف** قال لامرأه اختاري
 ونوي الطلاق فقلت اختاري نفسي فانقياس ان لا يكون جوابا لانه جعل الوعد نصا كما لو قال
 طلق نفسك فقلت طلق نفسي لم يكن خلافا في شرح القاضي وفي المستقاه جملد خلافا وفي الاستحسان
 اختار نفسي يكون جوابا لان غايته قالت اختار الله ورسوله فكان اختيارا والرسول ولو
 قالت اختار نفسي فكان اختيارا لنفسه ولا يصح نية التلث لانه ليس من الفاظ الطلاق ولهذا
 لو قال اختاري ونوي الطلاق لم يقع الا ان الشرع جعله فراقا وانما يحصل بواحدة والاصل
 انه لا بد من ذكر نفسه من احد الجانبين او التطبيقية او الاختيارية وان الطلاق يتوقف على
 مجلس ما لم يتم واتخذية عمل يعلم انه اعراض ولو كانت قابلة ففقدت او فاعود فان كانت
 او متكية ففقدت فهي اختيارها وكذا لو لبست شيئا من غير قيام او اكلت او شربت او قرا
 قليلا او قالت ادعوا الى استشهاده او شهدوا او شهدتم او ما شبه ذلك مما هو من عمل
 الفرق او عمل لسر وكذا هذا في الامراء لند وفي قوله طلق نفسك وفي قوله انت طالق
 ان شئت وفي قوله لا يجزي امر امراتي بيدك او قال له طلقا اذا شئت او ان شئت وكذا في
 قوله امر امراتي بيدك في ان تعلمه وكذا في قوله اعتق عبيدي اذا شئت وكذا في قوله لامرأته
 اذا جاء عند فطلق نفسك بالف او المولي لم يدين بخلاف الوكيل بالبيع اذا قبله بعه ان شئت
 حيث لا يقتصر على المجلس لان البيع لا يخلو بالتقليد فلم يقيده بالمجلس بخلاف قوله لامرأته طلق
 ضربتك لانه توكيل ولهذا يملك الرجوع عنه بخلاف الاول • وفي صحة رجوعه عن قوله
 لها طلق نفسك بالف قبل قبوله روايان • التفسير يعاين من اصول وفي الثاني والتجيز
 في السفينة كما تجيز في البيت لانه لا تفرق مجلس الخيار باختيارها بخلاف ما لو كانت راکبة
 او كانه على اية او في مجلس فصار بعد الخيار خطوة لان سيرها مضاف الى راکبها الا ان يصل
 الجواب بالتجيز وقيل الخطوة ليس باعراض ولا سدل المجلس وفي الاستحسان قال لها اختاري

سبح
مجلس

سبح
باعتبار

اختار

اختار او اخاك او امك او اباك بمعنى الطلاق فاختارت ما قال لم يقع الا في الاب والام
 استحسانا لانها ترده بالطلاق اليهما فكان طلاقا ولا ترد الي غيرها فلم يكن طلاقا • ولو قال
 اختاري اختاري اختاري فقلت اختارت نفسي مرة او مرة او واحد او واحد او احساره
 او اختارت طلقت ثلثا لانه جواب الكل كما لو قالت اختارت الكل مرة واحدة • ولو قالت
 طلقت نفسي واحدة او اختارت نفسي بتطبيقه فهي واحدة باينة لانه مكملها نفسا ولن تملك
 الا البابين • ولو قالت اختارت الاولى او الوسطى او الاخيرة طلقت ثلثا عند اي حبيبة لان
 ذكر الاولى او الوسطى او الاخيرة ليعرف انه لا فرق بين اختيارها الاولى او الوسطى او الاخيرة فاذا
 لم يبق قولها اختارت وعند ما يقع باينة لانه عقد عقودا ثلثه خيرها فيها فاذا اختارت
 احدها وقع ما اختارت ولا يحتاج الى نية الزوج ولا الى ذكرها نفسا لانه اذا كرر قوله اختاري
 عرف انه خيرها في نفسها بالطلاق لان الاختيار في حق الطلاق تكرر • ولو قال اختاري اختاري
 اختاري بالف فقلت اختارت جميع ذلك وقعت الاوليان بلا شيء والثالثة بالف لانه مقرونة
 بالبدل كما في الاستثنا والتقليد وكذا لو قالت اختارت نفسي اختياره او واحد او واحد ولو
 قالت اختارت الاولى او الوسطى او الاخيرة تطلق ثلثا بالف على قيس قوله وعلى قياس قولهما ان
 اختارت الاولى او الوسطى وقعت بغير شيء وان قالت اختارت الاخيرة وقعت بالف ولو قالت طلقت
 نفسي واحدة او اختارت نفسي بتطبيقه فهي واحدة باينة لان التطبيق اسم للمواحد فلا يمكن ان
 يحصل جوابا عن الكل فجعل جوابا عن البعض بعد هذا يسأل المرأة عن ذلك فان قالت عني بها
 الاولى والثانية وقعت بلا شيء وان قالت عني بها الثالثة بابت بالف ولو قال اختاري
 واختاري واختاري بالف فالالف مقابلة لثالث للعطف حتى لو قالت اختارت طلقت ثلثا بالف
 ولو قالت اختارت نفسي بتطبيقه لم يقع شيء لان الواحد لو وقعت وقعت سلب البدل وهو
 لم يرض بالبيوتة بذلك ولو قالت اختارت الاولى او الثانية او الثالثة وقعت ثلثا بالف وعند
 لا يقع لانه لو وقع وقع ثلث الاول • السعدييات في الجاهل ولو قال اختاري بتطبيقه او
 امرتك بيدك في تطبيقه فاختارت نفسها فخرجي لانه خيرها في المصريح • ولو قال امرتك
 بيدك فطلق نفسك لو قال اختاري فطلق نفسك فقلت اختارت نفسي او قالت طلقت نفسي
 فباين لانه جعل صريح الطلاق مشورة فيه وصار كانه قال فطلق نفسك بذلك الامر والحيا
 ولو قال امرتك بيدك واختاري فطلق نفسك تفويضات وجعل الطلاق مشورة فاذا اختارت

١١١

نفسه اوقات طلقت نفسي فباثنتان وكذا لوقا امرك بيدك فطلق نفسك عدا فقوله عدا
 مشورة والامر بيد هاني مجلسه • ولوقا امرك بيدك بيوي ثلثا ثلثا طلعت نفسي
 واحدة واحترت نفسي بتطبيقه فواحدة باينة لانها حلتك الثلث وانت بواحدة منها وبنيت
 لان الامر بيد كناية فان قالت اخترت نفسي بواحدة فثلاث اي بدفع واحدة وفي المنتقى
 امرك بيدك فطلق نفسك ثنتين فالطلاق علي ما سمى استحسانا قال امرك بيدك اليوم عدا
 وبعد عدا فوامر واحد ان رد به اليوم بطل كله • وعن اي حنيقة ثلث امور لانها اوقات
 وجه الظاهر اوقات مترادفة كقوله امرك بيدك ابداء فودته مع بطل كذا هذا ولوقا
 اليوم وبعد عدا فامران الا عند رفر كقوله انت طالق اليوم وبعد عدا **قلت** لما
 فصل بينهما زمان لا خيار فيه صار امرين خلاف الطلاق لانه لا يحدد بينهما زمان لا طلاق
 فيه فكان واحدا وفي الجامع انت طالق اليوم وراس الشهر خلقت واحدة قيل تاويل هذا ان يكون
 راس الشهر عدا اما اذا كان بينهما حايك وقع طلاقان في لوقاين وهو كاقالب بن رستم انت طالق
 اليوم وعدا انه طالق وقوله اليوم وبعد عدا طلاقان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد وهو
 لا يعتبر الفاصل وعند اي يوسف تطلبين ان لانه يعتبر ذلك ومن رستم ذكر قوله • وعن
 اي يوسف امرك بيدك اليوم وامرك بيدك عدا فامران لانه افر دكل واحد من لوقيتين
 بالحر وكذا السحر علي هذا في وجهه وعن محمد امرك بيدك اليوم فالي الغيوب ولوقا
 في اليوم يتقيد بالمجلس ذكر القدر في لوقا في هذا الشهر فودته بطل عند ماله انه عليك
 واحد فاذا ردت لا يبقى وعند اي يوسف بطل في ذلك المجلس لاني غير كما لو قامت من
 مجلسه وقيل الخلاف بالقلب ذكر بكر لوقا اليوم او شهر فودته لم يبطل حيا وها فيما بقي
 من المدة عند اي حنيقة خلا هذا لان هذا التقويض وتلك واحد فلا يبقى بالرد كما لو لم يذكر
 الوقت فانه مقيد بالمجلس وله هذا التقويض وتلك من حيث المضيق فعلق من حيث المعنى
 متى لم يذكر الوقت فالعبرة بملكك ومتى ذكر فالعبرة بالتعلق • وفي المنتقى امرك بيدك
 متى ما شئت فودته لم يرتد ولها ان يختار نفسه متى شئت ولوقا امرك بيدك في ان تختار
 نفسك متى شئت فهذا علي المجلس وان ردته بطل جمل امرها بهذا هذا الشهر فودته
 في اليوم بطل الامر وعلي رواية الكرخي عن اي حنيقة لا يبطل في جمع برهان امرك بيدك
 في عشرة ايام فالامر في يد هان هذا الوقت اي مضى عشرة فلو بوي ان الامر بيد هان اذا

وكذا التحجير

مضت العشرة

مضت العشرة صح دما لا نقض لانه خلاف الظاهر • وفي التقويد الامر بيد هان او بيد
 فلان اما ان يكون موقفا او مطلقا فان كان موقفا كان الامر بيد هان او بيد فلان مادام الوقت
 قائما علم فلان او هي او لم يعلم فاذا مضى الوقت ينتمي الامر علم او لم يعلم والقبول ليس بشرط لكن
 اذا رد المفوض اليه يجب ان يبطل ان كان مطلقا فانما يصير الامر في يد المفوض اليه اذا علم
 بذلك فيستعيد بمجلس العلم والقبول ليس بشرط لكن اذا رد مرد وان كان مطلقا فانما يصير
 الامر اليه اذا وجه الشرط وجدا فالامر ان يكون موقفا او مطلقا وول مرين ذلك • وفي
 المنتقى امور اوقاف بيد هان فلم يعلم به حتى طلعت نفسها لم تطلق في قول اي حنيقة واي يوسف • وفي
 وكات فلا يبيع عبدي او يزوجني او يطلق امراتي فعلمه ولم يعلم بالوكالة جاز وهو قول
 اي يوسف ذكر الناصي جمل امرها بيد هان او خيرها ثم بانها بطل الخيار وخرج الامر من يد هان
 ملكت نفسها بالباين ولو طلقا رجعا كان الخيار والامزجالة لان لم تملك نفسها بالرجعي فتملك
 بالاطعة الثانية والثالثة • وفي الكفاية امرك بيدك هذه السنة ثم طلقا قبل الدخول
 ثم تزوجها في السنة لاحيا ولها عند اي يوسف خلاف اي حنيقة • طلاق الموكل لا يرفع الوكالة
 حتى تنقضي المدد لان الطلاق سعة فلم يترك عن ما وكل به ولذا جعلها الروح وفي التفريق
 عن اي يوسف طلاق الموكل برفعها **الحا** ما صلح جوابا امرك بيدك
 اختاري غنائي وعن اي يوسف الحق به خليت سبيك وسرخك لا تملك علي عليك لا سبيلا لي
 عليك الحق هلك وما يصلح جوابا ورد اخري ذهبي اعول قومي تقتني استتري تخزي وما يصلح
 جوابا ورد او شبيهة خليه ربه سه ما حرام فحقه الرضا لا يكون شي من ذلك طلاقا بلانية
 لاحتمالها الطلاق وغيره والقول له في ترك النية وفي حال ذكر الطلاق لا يصدق علي غير
 الطلاق الا فيما يصلح جوابا ورد الا انه يحتمل الاجابة والرد فيثبت الادنى وهو الرد في حال
 الفضب يصدق الا فيما يصلح جوابا لانه يصلح للطلاق الذي يدل عليه الفضب والكلمات
 بواسر ويصح فيه بنية الثلث الا قوله اعتدي واستتري رجلك وانت واحدة فانما رجعية لانه
 عليه السلام طلق سوده بلفظ اعتدي فراجع وكذا الامر بالاستتار امر بالعدو فصار كقوله
 طلقك اعتدي • وقوله واحدة صفة لطلاق يقال انت طالق واحدة ولا يقال انت باين
 واحد واذا كان صفة لطلاق يقع بها ما يقع بطلاق وطلاق اعتدي اعتدي اعتدي
 ان قال نويت بالاول طلاقا ولم انو بالباقي شيئا اوقات نويت بالاول والثاني طلاقا ولم انو

والكفاية حال
 ذكر الطلاق لا
 يصدق علي غير
 الطلاق

بالثالث شيئا او قال نويت. يعني الطلاق طلقت ثلثا لان الاول لما كان طلاقا صار الحالب
 حال ذكر الطلاق لما بعد طلاق بلائيه وان قال لم انو بالاول والثاني شيئا ونويت بالثالث
 طلاقا او قال لم انو بالاول نويت بالثاني والثالث طلاقا او قال وبالثالث حيضا فمما نوي
 لان اعتدي طلاق عند النية او عند ذكر الطلاق اذا لم ينويه طلاق العدة حتى او قال نويت
 بالاول طلاقا وبالثاني حيضا او قال نويت بالاول طلاقا وبالثالث حيضا صدق لانها
 لما طلقت بالاول او به او بالثاني جازت العدة فالظاهر يشهد له ولو قال نويت بالاول
 طلاقا ولم انو بالثاني شيئا ونويت بالثالث حيضا او قال نويت بالثاني حيضا ولم انو بالثالث
 شيئا او قال لم انو بالاول وبالثالث شيئا ونويت طلاقا طلعت ثنتين لان الاول والثاني
 طلاقا بنية لما بعد حال ذكر الطلاق فيكون طلاقا ولو قال اعتدي ثلثا او قال نويت
 باعتدي طلاقا وسدسا الحصر صدق لان الثلث يصلح للطلقات والحيض وبعد وقوع الطلاق
 وقت وجوب العدة فالظاهر يشهد له وكذا لو قال انت طالق واعتدي او فاعتدي او
 اعتدي ونوي العدة صح وان نوي اخري او لم يكن له نية فهي اخري • ولو قال لست لي بامراة
 او ما انت لي بامراة او لست لك بزوج او ما انا بزوجك او قال لست لي بزوج فقال صدقت
 وقم اذا نوي خلافه لانه كذب نفسه كقوله ما كنت لي بامراة او لم اكن بزوجك او لم يكن بيننا
 نكاح • وله بنى لنكاح طلاقا كقوله لا نكاح بيننا بخلاف ما ذكرناه من نكاح الماصي وذلك
 كذب استدلالا لو قال والله ما انت لي بامراة او علي حج ان كنت لي بامراة او ما انت لي بامراة او
 قال له انسان انك امراة لانه لا يقع وان نوي قيل هذا علي قولهما ولين سلما فتقولان فمرو
 به ما دل على انه اراد به الاخبار لان الخبر يؤكد باليمين فلا يقع • النكاح ما انت في النكاح
 وفي الايضاح عن ابي حنيفة وهنالك لا هلك ولا يبيك او لا ملك او لا زوج يقع اذا نوي
 ولو قال وهنالك لا حيك او لا حنك او ما اشبهه فليس بطلاق وفي الاحاسر صح عن ابي الحنفية
 برضاك يقع اذا نوي وفي اختلاف ابي حنيفة لاحاجة فيك ولا اريدك ولا احبك ولا
 اشتد عليك ولا رغبة فيك لم يقع وان نوي وهو قول ابي حنيفة • وقال ابن ابي ليلى يقع في
 قوله لاحاجة فيك اذا نوي وفي التقاريق عن ابن سلام يكون ثلثا اذا نوي ولو قال فصح
 النكاح ونوي الطلاق فقد قيل عن ابي حنيفة يكون طلاقا وان نوي ثلثا فثلاثا والرواية هكذا
 عن محمد انه باين ان نوي طلاقا ولم ينو ثلثا اطلقه في المتقاضي رواية هشام وعنه ان نوي

بيان

بالثاني

الطلاق صح

الطلاق صح وفي جمع برهان لم يبق بيني وبينك عمل ونوي الطلاق لا يقع وفي فتاوي الفضلي
 خلافا • وفي التقاريق قيل في قوله لم يبق بيني وبينك شيئا لانه لا يصح ولو قال اربعة طروق
 عليك مقنونة لا يقع وان نوي ما لم يقل جدي اي طريق شيئا **قلت** وهكذا
 في اللالي عن محمد زاد في النظم فاذا قال اسد قال محمد يقع ثلثا وقال بن سلمة اخاف ان يقع
 عليه لعلى كلام الناس وفي المتقاضي عن محمد اذ هي الف مرة ينوي به طلاقا فثلاث • وفي
 التقاريق عن بن سلمة ان ابري من طلاقك رجعي مع النية وعن بن سلام هكذا ولو قال من نكاحك
 فباس وعنه حرم عنى ونوي ما س فاما قوله نكحت لك طلاقك فيقع وان نوي وكذا اخطبت
 طلاقك اي سبيل طلاقك وقيل لا يقع بربك اليك من طلاقك انه يقع ولو لم يقل اليك لم ي
 ينوي وقيل لا يقع فيها وهو الصحيح ذكر بكر لا يضر في قوله بربك من طلاقك وقال الاسكاف
 لا يقع • وقال بن سلام والحنف والي يقع وهو الاصح وفي قوله امرتك طلاقك لارواية
 لها عن ابي يوسف يقع خلاف محمد وفي الموازاة عن ابي حنيفة يصير الطلاق بيدها لانه ملكها
 منافع الطلاق وفي قوله وهنك طلاقك لا ذكر لها ولم يرو عن المتقدمين في هذا شيئا وقالوا
 يجب ان لا يقع وفي قوله لا حواجل اليها خلافا لطلعت لان الحواجل لا تحقق قبل وجود الطلاق وفي
 التقويد جدي طلاقك وهنك طلاقك او اقربتك يقع وفي النكاح في قال لامرأته هذه اختي
 او بنتي او امي من الرضاع وثبت عليه فرق بينهما ولو قال اخطأت او غلطت او اوهمت او شئت
 لم يصدق فيما سألناه اقربا بغيره ويصدق استخسانا لان هذا الجا بغيره فلا يعمل الا بغيره
 وهو الدوام بان يقول ما قلته حتى لو قال لعبد هذا ابني او لامرأته هذه بنتي ثم قال اخطأت
 وحوه لم يصدق ويعتق ولو قال لامرأته هذه بنتي من سبب وثبت عليه ولها نسب معروف
 لم يقع لان الماهر كذبه وكذا الوقال في امي وله ام معروفة ولو قال في بنتي وليس لها
 نسب معروف ومثلها يركب بمثله وثبت عليه فرق وكذا الوقال في اختي او امي ولو قال انت
 حرة او اعتقتك طلعت اذا نوي لان هذه لفظة تزليا ملكك فكذا البضع ولا يثبت العتق بغيره
 الطلاق وكما يات به خلافا للشافعي كطلان ملكك النكاح **س** اثبات القوة واللفظ
 يرفع العتد ومما يقتضيان قال لامرأته يوم تزوجك فانت طالق فتزوجها ليل طلعت جعل
 اليوم في الطلاق الوقت المطلق وفي الامر ما كيد للشافعي لان اليوم يستعمل الوقت المطلق قال تعالى
 ومن يولم ويستعمل النكاح قال تعالى اذا تزوجتم فليكن باوجود ترجيح احد الوجهين فان قرن اليوم

بيان

قال الامام احمد
 اي واخذه اودي
 قال الشيخ حنبل
 اي قال النكاح
 لا يصدق

بلا يمتد على مطلق الوقت والتزوج لا يمتد وان قرن بامتد جعل على النهار والامر بالبد يمتد
باب المشية قال لامرأته طلق نفسك ونوي ثلث فطلقت نفسها
 ثلثا مجتمعا او منفردا او قالت طلقت نفسي ثلث لان نية الثلث كالمعقود بالثلاث ولو طلقت
 واحدة او اثنتين وقعت لانها انت ببعض ما ملكته ولو طلقت واحدة وسكنت ثم اثنتين وقعت
 واحدة لان الامر خرج من يد هابا فسكنته وان نوي ثنتين لم يصح لانه نوي لعدد واللفظ
 لا يجمله وان نوي واحدة لم يقع شي بايقاع الثلث وعند ما يقع واحدة ولو طلقت واحدة ولا
 نية للتزوج او نوي واحدة فوجعية وكذا لو قالت ابنت نفسي انا حرام او باين او بره ولو
 قالت اخبرت نفسي لم يقع لان الابانة من لفظ الطلاق حتى لو قال ابنتك يقع اذا نوي خصارت
 موافقة لاصل التعريف مخالفة للوصف فيلحق الوصف فاما الاختيار ليس من لفظ الطلاق
 وانا جعل جوابا للتخيير بالخبر وكذا لو امرها بطلاق فطلعت رجعيا وقع ما امر به وقا لو اصرح
 منها البان على قياس قول ابي حنيفة كالوا امرها بواحدة فطلعت ثلثا وكذا لو امر رجلا ان
 يبينه فطلق بالثلاث وقع ما امر به ولو امرها بثلث فطلعت اقل وقع ما امر به وان امرها واحدة
 فطلعت ثلثا لم يقع وعند ما يقع واحدة لان في ثلث واحدة فقد انت بها وزيادة فيبطل الزيادة
 وله لم يثبت الثلث فلا يثبت ما في ضمنه وكذا لو امر رجلا بثلث فطلق اقل او بالثلاث ولو امر
 بنصف تطليقة فطلق تطليقة لم يقع لانه يعتبر اللفظ وكذا لو امر بثلث فطلق الفاني
 الشافي وفي العيون قالت لزوجها طلقني فقال طلقك بنوي ثلثا فواحدة وفي المتفق قال
 مجيبا لها انت باين انت طالق انت باين طلقت ثنتين بالاولي والثانية وببطل الثلث ولو
 ابتدا ونوي بالاول طلاقا في ثلث لا يانصف على ان يجعل طلاقا ولا يانصفه على ان يجعله
 طلاقا بل يانصف بالثلاث وان لم ينو بالاول فثنتين وفي العيون قالت طلقني وطلقني وطلقني
 او قالت طلقني ثلثا فقال طلقك **اللفظ** ثلث وان لم ينو لانه امره بثلث وهذا يصح
 جوابا ولو قالت طلقني طلقني فقال طلقك فان نوي ثلثا فثلث وان نوي واحدة فواحدة لان
 هذا يجمل لتكرار الاول ويجمل لا يمتد اياها نوي صح ولو قالت طلقني ثلثا فقال انت
 طالق او قالت واحدة لم يكن ثلثا لان هذا ليس بجواب الا اذا اراد الثلث وفي العدل
 في قوله انت طالق فواحدة وان نوي ثلث لان انت ليس بجواب وفي جمع عن بصير يقع الثلث
 عندي وسالت ابي فقال واحدة عندي وكتب ابي شاذان فكتب الي ان ينوي الزوج ان

سان
 بانها يبطل

قال نوي

قال نوي جوابا فثلث وان قال نوي واحدة فواحدة • وفي النوازل قالت لزوجها مرا
 اخلاق دهي فقال داهه كبر او قال داهه كبر او قال داهه كبر او قال داهه كبر او قال داهه كبر او قال داهه كبر
 الايقاع يقع والافلا لانه يجمل الوعد والايقاع ولو داهه انكار او قال داهه انكار لا يقع
 وان نوي كقوله عدي انك طالق وفي فتاوي الفضلي وكذا لو قال كعبه كبر لانه لا يجمل
 الجواب وفي النوازل قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال طلق لان امرها بطلاق لا يجمل
 ان شئت فطلعت وقع لان التطبيق شبه للطلاق دالة ولو امرها بثلث ان شئت فطلعت
 واحدة لا يقع لان التملك معلق بمشيتها الثلث ولو امرها بواحدة ان شئت فطلعت ثلثا
 فعلى الخلاف لان مشية الثلث ليست مشية الواحدة خلافا وكذا لو قال انت طالق واحدة
 ان شئت فطلعت الثلث • ولو قال انت طالق ثلثا ان شئت فطلعت واحدة لم يقع لان
 الطلاق معلق بمشيتها الثلث ولو شئت واحدة وداهه طلق ثلثا دخل بها او لا لانها شئت
 الثلث بحرف الجمع وهو كالمجمع بلفظ الجمع ولو شئت واحدة وسكنت فقد اعرضت حتى لو شئت
 بعدها لم يقع قال انت طالق ان شئت فطلعت شئت ان شئت لم تطلق لانه جمل اليها مشية
 الطلاق فتعلقوا اعراض ولذا لو قالت شئت ان كان كذا الامر لم يجز وان كان الامر ما شئت فطلعت لان
 لان التعلق بالماضي تحيز ولو قالت شئت ان شئت فقال شئت طلاقك تطلق لانه جواب تام
 وفي المتفق شئت طلاقك او رضيت او لعبد شئت عتقك او رضيت تطلق ويعتق لان الشيء هو
 الموجود فتقوله شئت كقوله اوجرت ولو باع عبيدا ثم قاله شئت ان اجيز هذا البيع او رضيت لغو
 اجازة وفي الشافي شئت طلاقك ونوي ايقاعه وقع بخلاف قوله اجبت طلاقك او اردت فان الحجة
 هي الاستحباب وبعد الا يقع والارادة في معنى الطلب لا يقع انت طالق ان اجبت فقال شئت
 الطلاق وقع وبالقلب لان لفظية المشية اعم فصيح جوابا للاحض ولا كذلك عكسه • قال
 انت طالق متى شئت او متى ما شئت او ما شئت او زمان شئت او حين شئت او اذا شئت او اذا ما شئت
 فلها مشية واحدة لان هذه الالفاظ للوقت فكانه قال في اي وقت شئت ولو قال حيث شئت
 او اين شئت فهو على الجمل لانها المكان والطلاق لا يتعلق بالمكان بقي مطلق التعلق بالمشية قال
 انت طالق كلما شئت فلها المشية حتى يقع الثلث لان كلما لتكرار فان وقت وتزوجت ثم عادت
 اليه لامشيتها لان المفوض اليها مشية طلاق ذلك الملك وان شئت الثلث جملة لم يقع لان
 المفوض عند كل مشية واحدة وعند ما يقع واحدة لما مر فان شئت مرة فطلعت وانقضت عتقها

سبعة
 د

ثم تزوجها فلها المشية بقا الطلقين فان لم يزوجها حتى تزوجت باخر وخلق ثم عادت اليه
عادت ثلاث مشيات وعند محمد بمشيتين ولولم تناسيا وردت المشية بطل ردها ولها ان
تسا بعد المشية بكما قال انت طالق كيف شئت طلقت والمشية فيما زاد عليها فان شئت البين
او الثلث وقال هو نوي ذلك نكاح قال لانه خبرها في الصفة وان شئت باينة وقد نوي هو
ثلاث لم يكن ماسا ولا ثلاثا لانها لم ساسا جلد لانه فطلعت المشية فبني قوله انت طالق وكذا لو شئت
ثلاثا ونوي هو باينا وقال لا مثل ذلك الا في خصلة لا تطلق حتى تناسي وصف لان الصفة لا شك عن الموصوف
فالخير فيها بخير في الموصوف وكذا لو قال لعبد انت حر كيف شئت عتق خلافا حتى تناسي ان انت
طالق كم شئت او ما شئت فلها ان تناسي ما شئت لانها لا تعدد قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت
فلها ان تطلق ما دون الثلث وقال لا تطلق ما شئت لان هذا الكلام للتوسعة كقوله كل من طعمني
ما شئت له اكل كله وله ان من في مثل هذا السعير الثلث بخلاف الطعام فانه يراد به الحدود معه
وقال لا حر من شئت عتقه من عبيدي فاعتقه فاعتقوا الا واحد وممن المولى وقال
عتقوا لان من في مثل هذا التقييم وله من التبعية النص خذ من اموالهم والتقييم للنفس فاجتنبوا
الرجس فتبيننا في التبعية وشككتنا في التقييم فلا يثبت خلاف قوله من شئت من عبيدي العتق
فخر فتنا واعتقوا لانه لما علق العتق بمشيتهم كان الظاهر ارادة عتقهم قال اي عبيدي صرته
حر فخرهم عتق واحد لان الشرط ضرب واحد والحكم يثبت على الخصوص ولو قال اي عبيدي
صركم فخرهم عتقوا لان الضرب اصيافهم وهو عام فكذا الحكم وكذا لو قال اي ناسي كلتم
او اي ناسي كلتم او اي ناسي شئت طلاق او اي ناسي شئت ولو قال لعبد ايك حال هذه المشية
مخرجهما معا وهي يطيق حالها واحد لم يعتقوا الا ان يحملوا على الانفراد وان كانت لا تطيق عتقوا
كلها اجملة وكذا ايك اكل هذا الرغيف مخرجه هو لا يفدر الواحد على اكله في العرف عتقوا باكله
وان كان يفدر لم يعتقوا فان اكله واحد عتق وكذا ايك شرب ما هذا الكوز حر وهو ما يشوبه
الواحد فشربو لم يعتقوا وان شربه واحد عتق • وكذا ان شربت ما هذا القرح لم يعتق
والا شرب كله ولو اشار الى حوض عتق بشرب بعضه وفي النوارك لا ياكل هذه الحامه الرس
فاكل بعضا يحن ولو حلف على بيع فباع بعضا لم يحن لان الاكل لاساني على جميعه في مجلس البيع
سائي وفي المتناكل شي اكله الرجل في مجلس او يشربه في شربة فاطلف على جميعه وكل شي لا يطاق
اكله في مجلس ولا يشوبه في شربة حث في قليله وفي العيون لا ياكل هذا الرغيف لم يحن باكل بعضه

سج
او اشهر للمولى

اذ كان

اذ كان يوكلكه في مجلس وحنث في قوله هذا الرغيف على حرام **باب الخلع**
خلع امراته على خمر بعينه او خمر بعينه اودم او ميتة او حر فالخلع واقع لانه
في معنى تعلو الطلاق بقولها البدل ولا شيء عليها لانها لم تضمن تسليم بدل هو مال وليس له موجب
وفي النكاح موجب وهو مهر المثل فيجب وان كانت عبدة على ذلك فالتكاثرة فاسدة فان ادي
عتق لان فيها معنى تعليق العتق باء المسمى وعليه قيمته لان ملك المولى في المكاتب مقوم وهو
لم يرض بزوال ملكه مجانا وكذا لو اعتهقه على ذلك فغيب عمو وعليه قيمته وفي الايضاح الطلاق
على مال بمنزلة الخلع في احكامه الا ان بدل الخلع اذا بطل سمي الطلاق ماسا ولو كان الطلاق
على عوض لا قيمة له يكون رجعا اختلعت الصفر من زوجها الكبير ما لها فالطلاق واقع لانه
معلق ببطل لا يجب لانها ليست من اهل التزام نصا شرطا لوقوع العتق وكذا الامه تحتلع
بغير اذن الا انها تزوج بالمال بعد العتق وان كانت باذن بيعت فيه او يقضي المولى عنها فان
كانت ام ولد له او مدبره فكذلك الا ان البيع غير ممكن والمكاتب يراخذه بعد العتق باذن
كان او بغير اذن • ولو زوج ابنه الصغير امرأة بماله صح ولو خالع امراته لا يصح وان كان
فيه اكتساب المقربيات في شرح السرخسي واخلع الصفر ابوها او غيرها مالها فان لم
يضمن يوقع على قبولها ان كانت من اهل العتق بان بعد العتق ويعبر عن نفسه فان قبلت
وقع الطلاق ولم يجب المال وان لم يعمل هل يقع ذكر كبر اختلاف فيه وذكر ابو اليسر والصحيح انه
يقع وفي شرح الشهيد فيه روايتان والاصح انه يقع وفي شرح القاضي قيل فيه روايتان وفي
المتنا يقع لا ينفك عن الزوج • وفي الحيل لا يقع لان قبول الاب بمعنى شرط اليهن وذلك
لا يخلو النيابة وفي الشافي لم يذكر هذا في الاصل وقال بن حنبل يقع وهكذا روي هشام
عن محمد وهو اصح فان ضمن الخالع وقع ولزمه المال فان خلع بصدقتها وضمن للزوج المهر
لم يحرصني اذا بطلت صح الخلع ويطلق لانه معلق بقبول الاب وتأخذه من زوجها صدقا
ويرجع الزوج بذلك على الضامن وفي شرح الطواويسي فان لم يكن الضمان شرطا في الخلع وكان
معطوقا لم يقع الخلع والضمان لم يطلق وان خلع عن الكبيرة مالها باذنها جاز والمال عليها الا ان
يضمن الخالع ثم يرجع به عليها لان الامر بالخلع امر بالضمان كالامر بالصحة عنه وان كان بغير امرها
ولم يضمن يوصى على اجازتها فان اجازت جاز والمال عليها وان ردت بطل في الشافي وفي شرح
ابي اليسر يعني ان يطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد فان ضمن الخالع يطلق ولزمه المال

سج
اذ كان

لانه بدل اسلطان جاز وجوبه على غيرهما كما جاز قضاء دين الاجنبي ولو قال له اعتق عبدك على
الف على فاعتق عتق ولا شيء على الامر لان الالف بدل الملك فلا يجب على غير من له الملك وهذا
مخلاف ما لو قال بيع عبدك من فلان بالف على ففعل حدث لا يصح البيع لان القبول يشترط من فلان
ولم يبرهني هل يرجع المولي على المعتق وانما طلبته حتى وجدت في جامع الكرخي قال لا حراعتق عبدك
على الف على اني ضامن لها او قال اعتقه بالف من مالي او بداري هذه او بعدي هذا ففعل لا شيء
على العبد ولا على الامر وفي النسخة قال لامة وهي جلي اعتقت ما في بطنك على الف
فقبلت وولدت لاقبل من ستة اشهر عتق ولا جعل وبطل عنها الالف وفي الجامع قال لو رجل
اخاع امرأته على هذا العبد او على هذا الالف ففعل فاقبول عتقها ولو قال على عدي او
التي فاقبول اليه لاضافة البدل الى نفسه ولو قال انت اخذتني على عدي فلان ففعل لا يشترط القبول
من فلان لانه لا شيء لافقده وكذا لو قال الزوج لها خلعتك على عدي فلان فاقبول ايها ولو قال
لمولي العبد خلعت امرأتي بعبدك هذا فاقبول اي المولي لانه جعله عاقدا حيث خاطبه وكذا
لو قال له اجنبي اخذها على عدي فلان او على الف على ان فلا ضامن لها ففعل فاقبول اي فلان
والى النسخة وفي المستفاد اخاع امرأته على ان جعلت صداقها لولدها او على ان جعلت لزويها فخلع
جائز والمهر للزوج وفي المستفاد يقرب زوجها على الف على ان الفانته الله تعالى والمساكين والمجلس
فهو حظ وعلى ان لا يبرأ او لزيد فليس بشي ويتم لها مهر المثل ان كان اكثر من الف قال لها انت
طالق بالف او على الف او على ان تعطيني الف او جعلت على الف وبارأتك او طلقتك بالف يقع بالقبول
في المجلس وهذا بين من جهة فيصح تعليقه واصافته ولا يصح رجوعه ولا يبطل بقيامه عن المجلس
وتوقف على البلوغ اليها اذا كانت غايبة لانه تعليق الطلاق بقبولها المالك وهو من جهة مباد
فلا يصح تعليقه واصافته ببيع رجوعه قبل قبول الزوج ويبطل بقيامه عن المجلس ولا يتوقف على
البلوغ اليه لانه عليك المالك من جهتها حتى لو قالت طلقني بدرم طلقني بدنيا او ذكرت بحرف
العطف فقال طلقك وقع بالجعل لاخير لانها رجعت عن الاول بالاقدم على الثاني وان قال
ملكك بالجعل الاول فهذا ابتدا الجواب يتوقف على قبوله وكذا لو قال طلقك بالماء وان
كانت البداية من الزوج فيقال ان قبلت يقع بالماء لان الرجوع عن الاول لا يصح وفي الاما
يتبع باخر الماين الا ان تقول هي قبلت الايجابين ولو قالت قبلت الايجاب الاول او الثاني
لزم ذلك بجعلها ولو قال انت طالق على بدرم او دنيا فقبلت يقع باحد ما وخرجه ولو

على القبول

قال على بدرم

قال على بدرم او درهين يتبع باقلها ولا خيار وكذا هذا كله في المعتق ولو قال لها اذا
خاضت فطلق نفسك بالف او قال ذلك لعبدك فلما ذكرك في القدر ولا رجوع فلقا بل عز ذلك
ولو كانت المرأة والعبد قال لا للزوج والمولي ذلك فما عندك ان تفعل ذلك ولما لم
الرجوع النكاحات في الشاي وفي التقاريف قبل في قولها ابرأتك فطلقني انه لا يبرأ
الا بالطلاق وكذا قبل في قولها طلقني وفي قولها وطلقني يبرأ بالقبول وفي جمع ابرأته بشرط
الطلاق قبل لم يبرأ حتى يطلق في ذلك المجلس وفي قولها بالطلاق يتبع بالقبول وقبل لا حتى
يطلق قال انت طالق وعليك الف طلق من غير قبول مجانا وقال ان قبلت طلقك بالف
والا فلا ان قوله وعليك الف يصلح حال الاول كانه قال انت طالق حال ما كان عليك
الف وله ان قوله وعليك الف جملة تامة فلا يجعل يتبع ابرأته كقوله انت طالق وانت
مريضه وكذا الخلاف لعبد وانت حرة وعليك الف وكذا لو قالت لزوجها طلقني او اخلفني
وكك الف ففعل طلق ولا شيء له وقال الالف لازم وان قال مجيبا لانت طالق على هذا
الالف التي سميت فان قبلت طلقك بالف والا فهي امرأته لانه من جهة سوال الطلاق
يعبر به ولم يجبه الي ذلك فصار هذا ابتدا الجواب فيقف على قبوله وقال الاول سوال
بدل وكلام الزوج جوابه ولو قالت طلقني ثلثا على ان لك الف وكانت مطلقة
ثنتين فطلقا واصدق فله الالف لان ما سوي الواحدة فصل لا يقع نصا ركعولا طلقني
وهذا الحاريط على الف او طلقني اربعا بالف فطلقا ثلثا فله الالف وان طلقها واحدة
فله ثلثها النكاحات في الشاي قال طلقني ثلثا بالف او على الف او على ان لك
الف ففعل لزم الالف فان طلقها واحدة ففي قوله بالف يلزم ثلث الالف لان الباء
حرف مبادلة وقد جعلت الالف بدلا عن الثلث وفي قوله على لم يلزم شي لان كلمة على
شروط قال سبب تقالي بيا بعتك على فصار انقاع الثلث شرطا للزوم الالف كالتكاد
اذا قالوا اصونا سنة بالف فامسوم ثم نقضوا الامان في نصف السنة يجب نصف الالف
ولو قالت طلقني على الف لم يجب شي وقال لا عليها ثلث الالف لان على في المبادلات كالباقية
بعت بالف او على الف ولو قالت طلقني وصرتي على الف فطلقا فعليه حصتها من الالف اذا
قسمت على المهرين بخلاف الامان لانه ليس بمواصفة **مسألة** الضرع على
الاختلاف ولو قال لها طلقني نفسك ثلثا ما لى او على الف فطلقت واحدة لم يقع لانه لم

يرضى بالقبول الا بالالف او على الف بخلاف الاول لانه رضى بالتقصير بالالف ولو قالت طالق
 ثلاثا بالالف فطلقا ثلاثا في محال يجب ثلاث الالف لانه ملكك نفسها بالطلاق الاول وجب
 ما بقا ثلثين ابدا وان طلقا ثلاثا في مجلس فالقياس كذلك وفي الاستحسان له الالف لان المجلس
 يجمع الكلمات المنفردة كافي الا في روي غير **●** ولو قالت طلقني واحدة بالالف او على الف فقا
 انت طالق ثلاثا طلقك بغير شيء وعند ما طلقك بالالف مقابلا بالطلاق الاول بنا على ان المأمور
 بالواحد اذا اتى بالثلاث هل يكون اثباتا لما موربه وان قال مجيبا لها انت طالق ثلاثا بالالف
 او على الف يوقف على قبوله لانه ابتداء الجواب وعند ما ان فقلت يقع ثلثا احديهن بالالف
 واخر وان بغير شيء وان لم تقبل يقع واحدة بالالف ولا يقع احرا وان لم يقبل وخوان يوقف
 الخلاق على القبول واذا وجد يقع بغير شيء كمن طلق مائة على مال او امراته على عهد نفسه
 ذكر الشهود وكذا لو طلق معتدلة عن خلق على جعل يقع ولا يجب العمل وكذا لو جعل مهر
 اثلاثا فطلقا نظمية على ثلاث مهرها وثانيا وثالثا كذلك يقع الثلث ويسقط ثلث المهر
 وفي الثاني انت طالق ثلاثا على الف او بالالف فقبلت الواحدة قبلت الالف ولا يبقى لانه
 لو وقع وقع بلا شيء او ثلث الالف والزوج لم يرض به وكذا لو قبلت الواحدة بالالف لان
 الالف لا يجب لانه اوجب بقول الثلث ومثله الوكيل بالثلاث بالالف فطلقا واحدة بالالف
 يقع لان امتناع تصرف الوكيل لعله المتخالف ولهذا لم يخالف فاما في تصرف المالك
 يراعي المالك يراعي جايه **●** ولو قال انت طالق بالالف فقبلت تحس ما به لا يقع ولو قبلت نصف
 الطلاق وقع بالالف لان قبول النصف قبول الكل وهو دليل التزام الالف ولو قال
 طلقك واحدة بالالف فقبلت وقالت كنت سالتك ثلاثا بالالف فطلقني واحدة فالقول لها
 لانه تنكر الزيادة والبيعة له لانه بيئت الزيادة وكذا اوقال خلعك على كذا اوقال لا شيء
 فلو اتفقا انما سالت ثلاثا بالالف وقالت طلقني واحدة وقال بل ثلاثا فان كان في المجلس فالقول
 له لانه ملكه وان كانا افتراقا وقع الثلث في العدة نكر لا يجب المالك الزيادة اذا انكرت ولو قال
 في المجلس واحدة وثنتين بعد وقال بل كله في المجلس فالقول لها في المالك ولو قالت قلت
 طلقني ثلاثا على الف وطلقني واحدة فلاحقني على قول ابي حنيفة وقال بل سالتني واحدة
 فالقول لها ولو قالت سالتك ان تطلقني وصاحبتني على الف وطلقني وقال بل طلقك في
 المجلس وقد افتراقا فالقول لها وعليها نصيبها من الالف والاخرى طالق باقرار الزوج وكذا

سبح
 طلقك

سبح
 نصفها

لو قالت لم

لو قالت لم تطلقني ولا صاحبتني في المجلس فالقول لها وتقع خلافتها بغير شيء فان كان في المجلس فالالف
 عليها وحدها هي الملتزمة **●** ولو قالت ان طلقني ثلاثا فذلك على الف يقتصر على المجلس ويصح رجوع
 لان تعليق بقا وجوب الالف بما يقع الثلث معلومة معني فرجعت ان معاوضه يقتضي الجواب
 في المجلس ولها الرجوع ومن حيث انه تعليق لا يجب شيء من الالف الا بعد وجود الشرط ولو قال
 اذا ومتى لم يقتصر على المجلس لان الوقت وعلى هذا قوله لها اذا عطيتني كذا او حصني به او امرني
 فانت طالق فانه يقتصر على الاعطاء وغيره على المجلس وهو قوله اذا ومتى لا يقتصر ولو قال
 انت طالق على ان تطيني العا او على الف فها سواء هو تعليق بالقول في المجلس لا بالاعطاء
 وكان ابو الهيثم يقول هو تعليق بالاعطاء مطلقا قال الشهيد فقل هذا الوقت انت طالق
 بدان شرط كذا فلان حين مرد هي فقبلت في المجلس يقع **●** ولو قال انت طالق على عهدي
 هذا ان شئت فهو معلق بمشيتها في المجلس بغير بدل وقال رفو ببيعة العبد المقررات
 في شرح بكر وفي المتفق عن ابي يوسف ان اعطيتني العا فانت طالق ان شئت فليس لا مشية
 حتى تعطي ولو قال انت طالق ان شئت اذا اعطيتني فاشية سامة كلف فان شئت ذلك فهي
 اعطيتني مطلقا **●** طلقا على الف على انه بالخيار الى ثلثة ايام فقبلت فالطلاق واقع والمالك
 لازم له والخيار باطل لان الخلع في جانبه يمين واليمين لا يجتهد الخيار فان كان الخيار لها
 فكذلك لان قبول شرط اليمين فلا يجتهد الخيار كسائر الشروط وعند ابي حنيفة الخيار
 ثابت فان ردت في الثلث بطل الخلع والام لا في جانبه تمليك والتملك لا يجتهد الخيار
 وكذا الكتابة والاجارة والصلح عن دعوى مال ويجوز اشتراط الخيار في الكتابة ما يجوز في
 البيع بخلاف النكاح والاقرار والوصية والطلاق والعناق لان الخيار للنسخ والنكاح ونحو
 لا يجتهد النسخ فان كان الاعناق بموجب بشرط الخيار فهو كالطلاق بموجب بشرط الخيار وكذا
 وكذا الصلح عن دم العدة على مال بشرط الخيار ولا خيار في الوكالة حتى لو قال لآخر انت
 وكيلى في طلاق امرائي على اني بالخيار او على اني بالخيار فان كان له جارية والخيار باطل وكذا شرط
 الخيار بغير ما وكذا اذا في البيع وفي كل عقد وعند الصرف لا يجتهد الخيار كعقد السلم
 فان اطل الخيار من له الخيار او ابطاه قبل المقرق جاز والا فلا ومنع الخيار في الرهن
 للرهن ثلثة ايام في التقاريق ولم يفت **●** المقررات في الثاني في جمع الشهود وقت
 بشرط الخيار لنفسه قال هلال الوقت باطل كان وقت الخيار مجهولا او معلوما وقال

سبح
 كذا

سبح
 الخيار

وقال ابو يوسف الوقت جازوا الخيار باطلا في الزوجين وقال ابو يوسف ان كان الوقت معلوما
فكلاهما جازان وان كان مجهولا اختلفوا في قوله قيل الوقت باطل وقيل جازوا الخيار باطلا لا
رواية عن محمد في هذه المسئلة فيجوز ان يقال قوله مثل قول ابي يوسف وفي النوازل عن
ابي نصر ابن اعرابية علي انه بالخيار صحيح الا بواو بطل الخيار وكذا الوذهب عينا على انه بالخيار وفي
العيون لو كان الخيار للمهر فله فاختار الهبة قبل ان يتفرقا جازت الهبة وان لم تجز حتى
تفرقا لم يجز **●** قال طلقك امر علي الف فلم تقبلي وقالت بل قبلت اوقال لعبد اعتقك
امر علي الف فلم تقبل فقال بل قبلت قال قوله للزوج والمولي لان الطلاق والعناق بال
تعليق بالقبول فالقبول للعق في انكار الشرط وبمثله لو قال بعتك هذا العبد امر بالف
فلم تقبل اوقال لعبد كاتبتك امر بالف فلم تقبل فقال بل قبلت قال قوله لم يجز لقبول لان
الاقرار بالبيع والكاتب اقرار بالقبول لا جرم لو قال لها بعتك طلاقك امر بالف فلم تقبلي
فقلت قبلت قال قوله لها كما في البيع وكذا لو قال لعبد بعتك نفسك امر بالف فلم تقبل
قال قوله لعبد **●** وفي جمع النفس كنت قلت انت طالق ان شاء الله وكذا في الاستئنا فالقبول
له لانه لا حكم لكلام مع الاستئنا كما في التعلق والمناخرون قالوا لا يصدق الابنية لانه خلا
الظاهر وفي النوازل طلقك امر وقلت ان شاء الله لم يقع عند ابي يوسف خلاف محمد وفي
التقارير عنه خلاف قوله طلقك امر ان شاء الله تعالى وفي نواذر هشام طلقك لكي
استثنيت وقع عند وفي السير طلقك امر ان شاء الله كان لقوله له قالت اخلعني او
طلقني علي ما في يدي من الدرهم فان في يديها ثلثة او اكثر فله ذلك وان كان اقل من ثلثة فملك
ثلثة فان لم يكن في يديها شي فله ثلثة لانه ادني جمع صحيح بخلاف الصداق حيث يكون للمهر المثل
لان الزوج يملك عليها ما هو متقوم فلها ان لا ترضى بالادني وهذا الزوج لا يملكها شيئا متقسوما
فيتمتعين الادني وفي الايضاح وكذا لو قالت علي ما في يدي من الدراهم والفلس **●** وفي النوازل
وكذا جميع الاشياء كالشباب والحيوان وغيرها لانه ثبت في الدومة دينا بالخلع وان قالت علي
ما في يدي من شي فكل ما في يديها في تلك الساعة لقوله وان لم يكن فلا شيء لانه لم تشره لان
الشي اسم للمال وغيره المال وكذا لو قالت وكذا لو قالت علي ما بطن جاريتي ان علم ان الولد
كان موجودا وقت الخلع بان جات به لاقال من ستة اشهر فهو له وان لم يعلم فلا شيء لانه لم يسم
مالا وان قالت علي ما في يدي من مال فان وجد فعوله وان عدم فله اعطاها من المهر قال

الاسكاف الا ان يعلم هو عدم المال في يديها وكذا لو خلعها علي ما في هذا البيت من المتاع وهو
يعلم انه لا متاع فيه او خلعها بمهر ما وهو يعلم انه لا مهر لها فانه يقع مجانا ولو قالت علي ما بطن
جاريتي او ولد غنمي او ما ارثت العام او اكتبته او ما استغل من عقاري فله ما اعطاها وجد
ذلك ام لا لان الدسمية فاسدة بوجهين لانه وللخطر فحش فبطل **●** وهبت نصف
المهر وقبضت البقية ثم اختلفت منه يسمى محمول لم يرجع الزوج عليها باكثر ما دفع وان
كانت وهبت له جميع المهر قبل القبض لم يرجع عليها بشي وفي الشروط خلعها برضاع ابنها
فعليها ان ترصعه حتى تقطعه لان مطلق الاسم يصر في الكامل وذا الرضاع حولين بالقران
وفي التقاريق عن محمد خلعها على رضاع ما في يديها ولم يكن او مات ردت قيمة الرضاع ولو
شرطت انه ان مات فهي بريئة جازة عن ابي يوسف ان لم يكن او ولدت ميتا فالمهر وان ولدت
ثم ماتت فالقيمة وفي المستقاة اختلفت بنقطة ولزها ما عاشوا فان عليا ان ترد المهر الذي
اخذت منه **●** وفي جامع الكرخي اختلفت بمهرها ونقطة عدتها وعلى ان تمسك الولد سنتين
سمعها فلم تمسك بعض السنة رجع الزوج عليها بقيمة النقطة بقدر ما لم تمسك وفي النوازل
لو امتنعت عن الامساك اجبرت فان تركت الولد على وجهه وهربت فله قيمة النقطة وفي
اللاي طلقها علي ان تمسك ولدك الى وقت الادراك على ان يترك المهر عليه ثم ابنت
الامساك فغير فان لم تقبل فعليها اجر مثل امساكك الى وقت الادراك وفي جمع برهان شرط
في الخلع مونة الرضاع الى سنة او سنتين جاز وان لم يوقت لم يجز فان وقت ومات الولد قبل
تمام المدة يرجع الزوج عليها بما بقي من اجر الرضاع الى تمام المدة وفي موضع اختلفت علي ان يكون
يكون الولد عنه الاب فالخلع جاز والشروط باطل **●** وفي شرح الناحي اختلفت بشي
معروف ولها عليه مهرها وقد دخل بها او لم يدخل لزما ما سمته والمهر للزوج
لان لفظة الخلع شي من الاختلاع من حقوق النكاح ولذا لو كانت قبضت المهر ثم اختلفت
قبل ان يدخل بها علي شي لزما ما سمته ولا يتبع واحد منها صاحبه بشي وكذا الخلع بشي
من المهر وكذا لو كانت قبضت نصف المهر واقل واكثر ثم اختلفت بدراهم مسمى او بشي
معروف قبل ان يدخل بها فللزوج ما سمته ولا يتبع واحد منها صاحبه من المهر ولو
كان عليه المهر ثم اختلفت قبل ان يدخل بها على مائة من مهرها لم ينع واحد منها صاحبه
بشي منه وكذا لو كان المهر في يديها واختلفت بماية منه لم يكن للزوج غير المائة وكذا لو

كان المهر عبد بعينه في يدها وهذا كله قول أبي حنيفة وكذا المبراه على هذا لا يقتضي براءة
كل واحد منهما وقيل مهرها عشرون خلعاً على عشرة على أن يرد عليها المشره عليه رد العشر
وقول أبي يوسف في المبراهة مثل قول أبي حنيفة لأن اللفظ يقتضي البراهة ولعل الخلع لا يقع
فيقع على ما سميها وإياها كان له قبل صاحبه شيء من المهر ارضه منه لأن هذا اطلاق بعوض فالعقد
ما سمي كالمبيع وفي عصام اجمعوا أن الخلق بالماب المسمي لا يوجب براءة كل واحد منهما من المهر
وفي النعماني في إيجاب البراهة عند أبي حنيفة اختلاف فمن أبي بكر البجلي يوجب وعند غيره لا
وبه يقتضي وفي الشروط خلعاً على نفقة عدتها يرى عن المهر خلافاً وفي شرح النفاحي
نحوها ولم يذكر شيئاً فمن أبي حنيفة روايتان والمختار أنه حصل البراهة عن حقوق النكاح
كان لفظة الخلع تدل على الاختلاع فاما عن دين آخر عند ما لا يبري وعن أبي حنيفة روايتان
والمختار لا يبري وعن محمد الخلع باطل لأن الخلع لا يكون إلا بالمال وفي طلاق بكونه كالمهر قال
لما خلقني نفسك بأيتا فقات طاعت وهذا يشكل بقوله لا يجزي خلعاً بغير عوض لا يقع في
أقرار بكونه العتق فقبلت طلقته وتبري عن المهر أن كان عليه ولا يجزي غيرها رد ما قبضت
من المهر لأن المال مدكور عرفاً بذكر الخلع وفي النعماني لا يبري لأن الطلاق يقع بقول
الزوج لا بقبولها لا يبري أنها لو لم تقبل يقع إذا نوي وفي النوازلة بعث نفسك منك فقات
اشترى فمن ابن سلام يابن وترد المهر أن قبضت وعن الصغار يقع بلا شيء وبالفارسيه كان
كان ابن سلام يقول ترد ومهره يقول لا قال الاسكافي وبه يقول قال أبو الليث أن كان
قبضت لا ترد ولا فيبري الزوج لأن قصد الزوج بالخلع براه نفسه وفي فوايد الطلاق
كان شيخنا يفتي لا يبري في قياس قول الأكثر وعن عبد الواحد وعبد الرحمن وأبي سليمان
الثوري والحاكم أبي اسحق يبري على قول أبي حنيفة وعن الصغار بعثتك منك تطليقة فقات
اشترى فوجي خلاف قوله بعثتك طلاقاً بمهر كفيها وفي موضع بعثتك لا يقع ما لم تقبل
اشترى وكذا لو قال فزوجهم وسقط المهر اختلفت على الأكثر من مهرها والشور منها
طاب له الفضل للنفس ولا جناح عليها فيما اقتدت به وفي الأصل بكونه لقوله عليه السلام
لامرأة ثابت أن ترد بن عليه حديثه وكان أصحاً فقالت نعم وزيادة قال أما الزمادة فلا
وإن كان الشور من الزوج كره له أحد شيء وإن قل لا يبري في السبب ليكتسب به مالا
اختلفت على عبد الله بن علي الأبريه من ضمانه لم يبرأ وجعل أن تأتي بالعبد أو بغيره لأن الخلع

معاوضة في جانبها فيقتضي سلامة العوض ووجوب التسليم فبطل اشتراط برأها وصح الخلع
لأنه لا يبطل بالشرط الفاسد ولا يبرأ إذا كان معلوم الحبس لأنه بدل عما ليس
بمال **باب** **الأبلا** الأبلان يمين يمنع عن جماع الزوجة أربعة
أشهر كذا عند الأبي يبرمه خلف لا يجمع امرأته أبداً ولم يقل أبداً فهو مولي إن لم يبرأ
أربعة أشهر بابت ثم مضت أربعة أشهر أخرى وهي في العدة لم تقع الأخرى لأن ما لا ولي
بانت ولم يبق حقاً في الوطى فلا سقط ما لا يجرم لو تزوجها ثم مضت أربعة أشهر أخرى
منه تزوج يقع أخرى لأن يمين باقية وعاد حقاً في الوطى فينقصد وهذا أن تزوجها ثانياً فإن
بانت بالأبلا ثلثاً أو بتخييراً ثلث بطل الأبلا كبطلان التعليق بالتخيير فإن تزوجها كثر لقبها
اليمين فإن ابنتها ثم مضت المدة وهي في العدة بانت لأن البائن المعلق حق البائن فإن تزوجها في
العدة احتسب بما مضى من المدة لتبطل يمينه وإن تزوجها بعد العدة فهو مولي ويستأنف
المدة لرد الوالد محل الطلاق وإن خلف على أربعة أشهر سقطت يمينه عليه وإن قال والله
لا أقر بك وكر ذلك ثلثاً في ثلث مجالس أن قولها فعليه ثلث كفارات وإن لم يبرأ حتى مضت
المدة من المجلس الآخر بابت بثلاث وإن كان ذلك في مجلس فإن أراد به التكرار فاليمين واحد
في حق الحنف والبر فإن لم ينو شيئاً وأراد به الابتداء فإلا يمان ثلث في حق الحنف واحد في حق
البر استخفافاً وهو قولهما وفي القياس ثلث وهو قول محمد وزفر ولوقال كلما كنت فوالله
لا أقر بك فكنت ثلثاً فاليمين في حق الحنف محمد وفي حق البر مقتصد **ولو قال** إذا جاعد
والله لا أقر بك قالها ثلثاً ثم جاعد فهذا يمين في حق البر يمان في حق الحنف ولو قال والله
لا أقر بك إذا جاعد والله لا أقر بك إذا جاعد غداً يصير مولياً عند الغد وبعد الغد أيضاً
بأبلا آخر مما يمينان في حق الكفارة لتقدير الفظين وإيذان في حق البر لتقدير المدين المقد
من أصول **قال** والله لا أقر بك شهرين وشهرين أو قال شهرين وشهرين بعد الأولين
فهو مولي لأن جمع بين الأربعة أشهر بحرف العطف فصارت كالجمل بلفظ الجمع ولو قال والله
لا أقر بك شهرين ثم مضت يوماً ثم قال والله لا أقر بك شهرين لم يكن مولياً لأنه ليس في كل
واحدة مدة أربعة أشهر فإن قولها قبل مضى شهرين فكفارتان لتقدير لفظ اليمين وكذا
لو قال بعد اليوم والله لا أقر بك شهرين بعد الشهرين الأولين لأن شهرين غير الأولين
قال والله لا أقر بك سنة إلا بوجه لم يكن مولياً خلافاً لفرقه الاستئناس يقع على غيرها

كقوله احرمك سنة الا يوما او الانقضاء يوم احلتك سنة الا يوما
ل المستثنى يوم منكر فله ان يقرب اي يوم شاكلا للاجارة لا تصرفنا
ذلك اليوم الى الاخر بخلاف الجواز بخلاف لان النقصان بخبرنا لا جواز بخلاف النكاح
لان المقصود منه التاخير بخلاف اليمن لان الحمل له على اليمن معانيها فان قربها في يوم ان
بقي من السنة اربعة اشهر من عروب ذلك اليوم يصير موليا والا فلا ولو قال الامره لم يكن
ايلا بالاتفاق الا اذا قرب وقد بقي من السنة اربعة اشهر من وقت القربان وعن ابي يوسف
والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما ثم قال من ساعته والله لا اقربك ذلك اليوم فهو مولي
ولو لم يقرب من ساعته وقال من بعد فليس مولي • قال لاحبيه والله لا اقربك ثم تزوجها
لم يكن موليا لان الايلا يتعلق بالطلاق وعدم العروا في الدرة والعقد لا ينفك الا في الملك
او مضافا اليه ولو قربها كغير لبقا اليمن كذا لو قال انت علي كظهر امي ثم تزوجها لم يكن مظاهرا
لان الظاهر بسببه الحلال باهرام وهذا لا يتحقق الا في الملك او مضافا اليه فلو لم يقرب
امراة بالكوفة لم يكن موليا لانه يقدر ان يخرجها من الكوفة قبل مضي اربعة اشهر ليقرب لها
وقال ابن ابي ليلى هو مولي لانه حال ولو قال والله لا اقربك حتى اعتق عبدي او حتى اخلق
امراة او حتى اصوم شهرا فهو مولي لانه لا يصل الي قواها في الدرة الا بمقتضى اليمن وقال
ابو يوسف ليس مولي لانه يصل الي قربانها بلا حث ولو قال حتى اقتل عبدي او حتى اضربه
فليس مولي لان القتل والضرب لا يختلف به وليس بمقتضى اليمن • ولو قال حتى اقتلك او حتى
تقتليني او حتى اقتل او حتى تقتلني او حتى تموت او حتى تموتي او حتى اهلكك تلك او حتى اسلكك
وهي امه الغير فهو مولي لانه نفى العروا مادام في النكاح ولو قال حتى اقتل فلانا او حتى
يموت او حتى يقدم او حتى يدخل الدار فليس مولي لانه يتصور وجوب هذه الاشياء قبل
تمام الدرة • ولو قال حتى تطلع الشمس من مغربها فليس مولي قياسا لجواز وجود قبل
الدرة وفي الاستحسان يكون لانه يذكر لاسم الله وعن ابي يوسف قال لمحولته والله
لا اقربك حتى اهلكك فليس مولي وعن محمد ولم يدخل بها فليس مولي وكذا ان كان دخولك
في قول ابي حنيفة وهذا عن ابي يوسف لمحولته ان قربتك فانت خالق ولو قال ان قربتك
فمولى انا صلي واغزو فليس مولي بخلاف محمد وزفر لما القياس على الصوم ولما ليس بما
يوجد ما لا يمان ولو قال ان قربتك فانت علي حرام ونوي فولي لانه لا يمكنه وطبها بالتحريم

ان نوي

وان نوي اليمن فولي بحال عند ابي حنيفة خلافا لما ان يقربها كقوله ان قربتك فوالله لا
اقربك والله صعبه اليوم التزام حرمة لحال • التقريرات من اصول • الي وهو
مريض لا يقدر على الجماع او امراته زنا او صغيرا لا يجامع او بينهما اربعة اشهر فحينئذ ان
يقول فيت اليه لانه اذا احب باللسان دون الفعل وكان الارضا للسان فان تمت الدرة مع
الحجز فالنوع ماض وسقط الايلا فان قربها بعد ذلك كفر فان قدر على الجماع في الدرة يبطل النوي
باللسان لانه قدر على الاصل قبل الفراغ عن حبه بالبدن • **الظهار**
قال لامرأته انت علي كظهر امي لم يكن الاظهار لانه صريح في الظاهر وجبته
لو قال طاهره منك او انا منك مظاهر او انت علي كبطن امي او قال مكان انت بينك
او فرجك او عضوا منها عبر عن جميع البدن او جزا شائعا او ذكر مكان علي مني او عندي
او معي او مكان ظهرا لادم بما يحرم منها او مكان الام دات رحم محرم منه بسبب ارضاع او محرمة
بمصارعة فهو مظاهر واما محرمة بزنا فليس بمعناه لاختلاف العلماء في حرمة ولو قضى
بجواز نكاحها جاز فلم يكن في معنى النصوص عليه فلا يلتحق به اطلاقه في الشافعي وفي الكفاية
يكون مظاهرا عند ابي يوسف خلاف محمد وكذا لو شبهها بامرأة لاعن عنها او بامرأة نظرت
الي فرج امها او بنتها بشهوة • وفي الشافعي قات لزوجها انت علي كظهر امي قال محمد هذا
ليس بشيء لانه لا يملك التحريم وقال ابو يوسف هو طاهر لانه تحريم يرتفع بالكفارة وهي من
اهل • وقال الحسن علي الكفارة اذا وطئها كانه قات انت علي حرام ردك بين وفي جمع
السنن كذا لو قات له حرمته على نفسه كان يمينيا فان طأعته في الوطئ واكرهت عليه حث
وفي الشافعي ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام لم يصح وفي البيهقي هذا الحرام على حرام لم يشرب
اختلف ابو حنيفة وابو يوسف فان احدهما يجب الكفارة وقال الاخر لا والمختار ان اراد به
التحريم يجب وان اراد الاحبار او لم ينوشيا يجب لانه امكن تفصيحه اخبارا وفي جمع وفي كونه
قوله الكلام معك حرام او حرام استمرا با وسحق كفن فيه اختلاف • قال انت علي كامي
او مثلي ونوي الطلاق او الظهار او الكرامة كان لاحتماله ذلك وان نوي التحريم فهو طاهر
لان التحريم الموكد بالتشبيه طاهر فان لم يكن له شبهة على الكرامة لانه الاقل وقال محمد هو
طاهر لكان التشبيه وعن ابي يوسف في رواية كقول محمد وفي اخرى كقول ابي حنيفة وفي ناله
يكون ايلا قال انت علي حرام كامي ونوي طلاقا او ظهارا او ايلا كان لاحتماله وان نوي التحريم

سبحه
مالم يقربها

سبحه
له

فظهر ما مر فان لم يكن له نية يكون ظاهرا لان التحريم المشبه بالام يكون ظاهرا لظاهره قال
انت على حرام كظهوره لم يكن لا ظاهرا وان نوي طلاقا او ايلا لانه صريح في الظاهر فلا يتغير
بالنية وقال هو كما نوي لان التحريم يثبت بالطلاق والايلا وعند عدم النية ظاهرا ثم اذا صح
نية الطلاق فعند محمد لم يكن ظاهرا والتشبيه للتأكيد وعند أبي يوسف هو ظاهرا ايضا
للتشبيه اذا امتزاجا بينهما فان من طلق ثم ظاهرا وظاهرا ثم طلق صح وقيل الخلاف بالعكس
وقال اذا نوي اليمين يكون ايلا لا غير وان نوي طلاقا وظهر قبل عند أبي يوسف طلاق وعند
محمد طلاق وظاهر قياسا على ما لو قال انت على حرام ونوي الطلاق والايلا يكونان عند وعند
أبي يوسف يكون طلاقا وان لم يكن له نية قبل فليس بشي وقيل طاهرا عند محمد حلف في أبي يوسف
وعنه الكون في حال الغضب • التفسيرات في الثاني • وفي النوازل عن أبي يوسف
انت حرام مرتين ونوي بالمرءة الاولى الطلاق والثانية اليمين فكما نوي لانه اضاف الى
المرتين وفي المستقالات حرام مرتين ان نوي الطلاق فهي ثنتان وكذا لو قال اعزني مرتين او
تعتني مرتين وفي جميع النسخ على ما بينت بعد فوجد الفعل يقعان معا في الكفاية عنهما
انتما على حرام يعني في احدهما الطلاق وفي الاخرى الايلا فالحال ان اللفظ لا يحل على الامرين
فحمل على الطلاق الاسد احتياطا وكذا عن أبي يوسف لو نوي في احدهما الثلث وفي الاخرى
واحد يقع على كل واحد ثلث قيل وفي قوله اي حنيفة كما نوي ويجب ان يكون هذا قول محمد
ايضا بناء على لفظ النذر اذا نوي به النذر واليمين يقع عند ما خلاف أبي يوسف فكذا هذا
ولو قال نويت الطلاق لاحديهما واليمين للاخرى عنده يقع الطلاق عليهما وعلى قولهما يجب
ان يكون كما نوي ولو قال ثلث انتن على حرام ونوي لاحديهن طلاقا والثانية يميناً والثالثة
الكذب طلقن على قياس قوله وعلى قياس قولهما هو كما نوي • وفي الكفاية قال انت
حرام فان نوي ثلثا او واحدا بنية فكما نوي لانه اراد له الحال وان نوي ثنتين وبانية لانه
ليس فيها تحريم زائد على الواحدة وان نوي طلاقا ولم ينو عددا او بانية لانه ادنى ما يدخل تحت
اسم الطلاق وان لم ينو طلاقا او نوي يميناً او لم ينو شيئا فابلا لان ظاهر التحريم يمين وان نوي
ظاهرا فظاهرا لانه نوع تحريم حلالا لمجد لانه يختص بحرف التشبيه وان نوي الكذب فكذب
لانه اخبر عن الشي بخلاف ما هو به وعن محمد لا يصدق قضا ويكون يميناً ولو قال انت حرام
والحرام عند طلاق ولكن لم ينو طلاقا قال البلخيون يقع وعن بشر بن الوليد لا وعن ابن

انت على حرام

انت على حرام ويقول لم انوبه الطلاق قالوا له مع يمينه ويكتفي بتخليها اياه في منزلها وعن
المرجاني انت حرام او انت على حرام يقع من غير نية لان كثرة الاستقالات اعتدوا على النية وعن الشهيد
مهرجه مرا حلال اسب بر من حرام اوقات حلال بر من حرام وعن ظهير الدين في زماننا
لا يشترط النية للتعارف وعن غير الامية وكذا لو قال الحلال على حرام وعن ابن سلام ولا حرام
كل حرام على حرام اوقات حلال اسب على حرام او حلال المسلمين على حرام لا تحرم امراته ما لم
ينو الطلاق وهو قول علماء نيام اهل الكوفة • وعن الصغار حلال اسب على حرام وعن
الاسكاف والحمداني وابن سبيد وان لم ينوبه الطلاق وبه نأخذ لان العادة جرت
المهرير بدون هذا اللفظ الطلاق قال الاسكاف حتى لو كان له اربع نسوة حرمن وان
لم يكن له نسوة يلزمه الكفارة وعن النسخ لا يلزمه وكذا اهرجه بدست كرم بر من حرام
وهو حديد سنت كرم بر من حرام وكذا حلال اسب او حلال المسلمين على حرام ان دخلت
فدخلت تحرم امراته وان لم يكن له امرأة لا يلزمه شي وعن الصغار حلال اسب على حرام ان دخلت
فدخلت وليس له امرأة ثم تزوج يلزمه الكفارة ولا يحرم المتزوجة ولو كانت له امرأة حرمت
وكان الهندواني يقول تحرم المتزوجة وعن النسخ ان دخلت حلال واحد من حلال اسب على
حرام وعن ابن الخم وهو عالم ودخل تحرم امراته ولا يصدق في اوقات حلال حرام بر من حرام
لو يصدق انه ما نوي به الطلاق لانه لا يلزم منه غير • وفي المستقالات عن أبي يوسف ما احل
اسب لي من اهل اوماك فهو حرام وقال لم انو الطلاق صدق وفي رواية قال هذا على الطعام
والشراب والجامع وفي الاجناس عن محمد ما احل اسب لي من اهل اوماك فهو على حرام لم يجز ان اكل
او شرب وعن أبي حنيفة ما احل اسب فهو حرام او احل على حرام ولا يثبت له فهو على الاكل والشرب
وفي شرح وكذا كل حرام قال البلخيون هذا في عرفهم وفي عرفنا يردون به تحريم المنكوح
وقال زفر بن عصفري في المباحات وهو القياس وفي المستقالات يقع عليها فان نوي امراته دون
ما سواها او نوي الباس دونها او نوي الشراب خاصة كان كما نوي من قبل ان هذا يكون خاصا
وعامًا • وفي الاجناس حلال اسب على حرام لا يدخل المباحات التي لا يمكن الاحتراز منه كالقيام
والعقود ويدخل المأكول والمشروب لا روحية الا ان يمينها وفي شرح كل حرام على حرام ان نوي
اليمين كان يميناً وان لم ينو كذا كذا انه ينصرف الى المباحات ولا يدخل منكوحته على جواب المتقدمين
وعلى جواب المتأخرين يدخل فان نوي منكوحته حتى دخلت عند الكل على يميني يمين في حق

راسب صح

المباحات في ظاهر الرواية انه يبي في رواية ابي سليمان في غير رواية الامور
 عبد عن طهره من امرتين فله ان يجعله عن احديهما وكذا الصوم خلافا لوفدانه خرج الامر
 من يوم حين اعتق عن واحدة نصفه كالأعتق عن ماله وظاهر **باب** نية النسيء
 ايجاد الجنس لا يبيد فيلغو اي بقي معتقاً عن الظاهر فيملك النسيء كمن عليه قضاء ايام من رمضان
 عليه نية القضاء لا يبيد اليوم ولو كان عليه نذر ايضا فعليه النسيء واذا اعتق عن نسل
 وظاهر صحيح النسيء لا يبيد فيلغو اي بقي معتقاً عن الظاهر فيملك النسيء كمن عليه نذر ايضا فعليه النسيء واذا اعتق عن نسل
 رتبة كافتة عنها يتبع عن الظاهر **ظاهر** من اربع نسوة فاعتق عبد او ليس له مال
 غيره ثم صام اربعة اشهر متتابعة عنهم ثم مرض فاطم ستم مسكينا عنهم جاز لان كل كفارة
 حصلت مودة في وقتها الا انه اذا عين كل كفارة عن واحدة منهم بعينه يجوز قياسا واستحسانا
 وان لم يبين القياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وحسب عليه كفارات من صوم فاعتق رقابا
 بعدد من متفرقة او جملة ولا ينوي لكل عين رتبة بعينها اجزاء خلافا لوفدانه وهو القياس كما لو
 اختلف الجنس وكالو كان عليه كفارة فاعتق رتبة من ثلث رقاب فانه لا يجزئه **باب**
 الحفر من خلاف ماله اختلف الجنس فان كل رتبة تنقسم على الكفارات فيصير معتقاً عن
 كل كفارة بعضا من الرتبة وانه لا يجوز وفي الاضاحي وكذا القياس والاستحسان لو اشترى
 سبع نفوس شيئا ففجواها ولم يسم لكل واحدة منهم شاة بعينه قبل ان يبيع اذا كانت قيمته
 السوا اما اذا تفاوتت ينبغي ان لا يجوز وعن ابي سفيان لو اشترى لنفسه احمية ولف في عياله وهم
 بالقرن بعدد من من الشياه ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينه وذبحهم عن نفسه وعنه
 باديهم او بغير اديهم ان ذلك يجزئهم واستحسن ذلك في المستقاضي عن نفسه واهله عنها بعدد
 رؤسهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينه اجزائهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف استحسانا
 فيل المراد به اذا كانوا اصفا او قالوا الرغواني اذا كانوا بالغين والذبح بغير اديهم لا يجوز
 عنهم الا على الاستحسان ابو يوسف **باب** وفي الموازل عبدان بين اثنين اعتقاها عن كفارتها
 لم يجز لخلاف الشائتين بين اثنين ذبحا معا عن نسكهما اجزائهما وفي الاضاحي فحيا بعشر شياه
 بينها لم يجز ما **قالت** ينبغي ان يكون هذه رواية في الاخرى والاخرى في هذا
 اعتق الموسر نصيبه من عبد مشترك عن ظاهره فيضمن نصيب شريكه ثم اعتق باقية عن ظاهره ولم
 يجزه عند ابي حنيفة لان الاعتاق يجزئ عند ثم يعتق باقية بعد ملكه ناقضا وعند ما يجزئه لانه

سبعة
 اشترى سبع
 سبع شياه

لا يجزئ

لا يجزئ يعتق كله باعتاقه الا في ديمك بالهاتن حليل وهو كما مل فان كان مفسرا لم يجزه
 لان السعاية على العبد فان كان كله له فاعتق نصفه ثم الباقي جاز لانه وان انتقص الباقي باعتاق
 النصف ولكنه نقصان في عمل التكفير فنصار كتنقصان الاحمية بمقدامات النقيية وعند مسما
 يعتق باعتاقه الاول ثم قيل انما يجزئه اذا دبح في وقت الاصابه ولو انقضت ثم اخذت ففي شرح
 بكر على قول ابي يوسف ان وجازت من فوره ذلك فذبحت جاز والا فلا وعند محمد يجوز في الحالين
 اطعم ستم مسكينا في يوم عن ظهارين كل مسكين صاع ويجوز عن ظاهره لان نية النسيء في مجلس
 لغو في نية التكفير فيكون عن واحد وعند محمد يجوز عنها كالأولاد يبي على النقياب او عن
 ظاهره واقطار ولو اطعم مسكينا ستم يوما كل يوم نصف صاع جاز وقام عدد الايام مقام
 عدد المساكين ولو اطعم مسكينا بدفعت في يوم قبل يجوز وقيل لا لان الحاجة تجدد بتجدد
 اليوم وكذا لو اعطي عشرة مساكين في يوم عن كل مسكين صاعا او اعطي مسكينا عشرة ايام
 كل يوم نصف صاع او اعطي كل يوم بعشرة نفقات **باب** وفي الاجناس عن اصحابنا يجوز بعشر
 د نفقات قاله لآخر اعتق عبدك عن ظاهري فاعتق عنق عن المأمور لانه استيها ب
 ولا يقض منه فلم يملك فلم يعتق عنه وقال ابو يوسف يجوز عن الامر كما في قوله اطعم عني ستم
 مسكينا سدا او بلا بدك ويقصد ق عني بعشرة نفقات كان عن الامر **باب** العسر
 في يد نفسه فينوب عن الامر في القبط ثم يصير قايضا لنفسه بخلاف العبد لانه في يد المولى
 قال الاعتاق فلا ينوب العبد عن الامر في القبط كالأولاد ولا رجوع للمأمور على الامر
 في العسر الا ان يجزئ او يشترط الرجوع او بينهما خلطة وفي الكفاية للمرأة ان تمنع المظاهر
 عن وطئها حتى يكفر وعلي القاضي ان يجبر على التكفير اذا طلب الوطئ لانه مصر لها وفي المعتق
 قال محمد احرم المظاهر على ان يكفر لمصر لها فلم لم يفعل حسسه فان لم يفعل ضربته ذكر بكر
 والكفارة بحسب الظاهر والعود فالعود اخر ما وجد وفي الكفاية العود عزمه على ان يطأ
 فان عدم يجب وان ترك العزم يسقط الوجوب فان جامع قبل ان يكفر استغفر ولا يعود حتى
 يكفر به امر رسول الله **باب** وفي شرح الخواص ان اراد ان يقربها كان عليها ان تمنعه من ذلك
 وتقاتله بكل شيء حتى السلاح والحايض معا له بالسلاح حتى ياتي على نفسه ان لم تقدر على
 منعه الا بذلك طاهر من امته او مدبرته او ام ولله لا يكون ظاهرا لقوله تعالى بظاهرو
 من نسائهم وهو لا يبر من نسائه **باب** طلاق المهر

سبعة
 طلقت

اصل الباب ان من ابان امراته في مرض الموت من غير رضاها وهي ممن ترثه ثم ماتت
في عدتها ورثت خلافا للشافعي رحمه الله فان مات بعد انقضاء عدتها لم ترثه خلافا لما لك ومن
ابي ليلا والقياس ان لا ترثه لان سبب الاستحقاق الزوجية وقد زالت ولهذا لا تخل له ولا يرث
ان ماتت وجه الاستحسان ان النكاح باق في حق بعض الاحكام فيجوز ان يوصى في حق الارث وفي
التقارب المرضي للمعتبر فيه ان يكون مصيبا لا يقوم الابطس ونحو ذلك فاعدا وان كان
يقوم في داره حاجة الانسان الا انه لا يخرج منها وفي الجمل قليل ان لا يقدر الا ان يقيمه
الانسان وقيل ان يكون صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وقيل ان لا يقدر على المشي الا ان
يعادي بين اثنين وقيل ان لا يقدر ان يصلي قايما وفي شرح ومن يقوم بحواجيه في البيت بالمشي
الى الخلا والتوضي بنفسه كالصحيح عند البخاريين وقال البخاريون اذا اعجز عن القيام بحواجيه
خارج البيت لم يرث والمرأة اذا اعجزت عن حواجيه في البيت كصعود السطح ونحوه لم يرثه والا
فلا • المفقود والمفلوج والمسلول اذا تناول فصار لا يخاف التلف انه بمنزلة الصحيح
لان مرض الموت ان يحضر حاله تخشى عليه التلف في الكفاية وفي الاجناس فقد راصحنا النظام
بسنة حتى انه اذا مضت عليه سنة كان تصرفه بعد السنة كتصرفه حال الصحة وفي طلاق
الخلواني اي عن محرم اذا دام المرض بسنة وكان على حالة واحدة فحكم بالصحيح وفي وصاياه
ولم يبين محرم حد النكاح قبل العلة مادامت في الزيادة فانه في اوله ما اصابه واذا ترك
الاختار وقال له الاطباء كل ما شئت فقد تناول وقيل مادام يد ابيه الطبيب ويطعمه في البر
وهو اول ما اصابه فاذا كف عن المداواة فقد تناول فيعتبر بالاصحاء جديرا فالحاصل
ان كان غالب حاله النجاسة فكالصحيح وان كان غالب حاله الهلاك فكالمريض • وفي شرح المفقود
والمفلوج بنالج قد يم كالصحيح لانه قد يعيش معه كثيرا وقال بن سلة هذا اذا كان لا يرجي
بروه بالندوي وان كان يرجي لم يرث وقال الهندواني ان كان يرداد ابد المرض وان كان
يزداد وينقص ان مات بعد ذلك بسنة فكالصحيح وان مات قبل سنة لم يرث وفي شرح
السرحي المرأة باخذها الطلق ثم يسكن فهي بمنزلة مرضي يعقبه بروه وانما يصير كالمريضة
اذا اخذها الزوج الذي يكون اخره انفصال اولد عنها وسلامتها به او موتها لان مرض الموت
ما يتصل به الموت • وفي المنتقى عن ابي يوسف ان مت من مرضي هذا فعبد حر وهو مبرم
فحول الي وجع اخر الا انه لم يبر من البرسام فمات من غير برسام قال هذا وجع واحد وعن

محرم ان مت من مرضي هذا فنحول صداعا الا انه صاحب دوا من قال هو فان كان اوله صداعا
فحول حرمي قال هذا امر من واحد • مريض ابان زوجته بامرها او خيرها فاختارت نفسها
او اختلعت منه ثم ماتت في عدتها لم ترثه لانها رضىت بابطال حقها ولذا الوابانها وهي امه او
كبابية في مرضه لا يرثها ثم عتقت او اسلمت ثم ماتت في عدتها لم ترثه لانه لم يكن فاراحين
ابانها وكذا لو اسلمت ثم ابانها في مرضه ثم اسلم هو وماتت في عدتها وكذا العبد تبين امراته
في مرضه ثم يعقب • قات الزوج في مرضه طلقته رجعية فانها ثم ماتت في عدتها ورثت لان
الرجعي لا يبطل النكاح فلم ترث بالمبطل وفي نوادر ابن رستم طلقته فانها في مرضه ثم ماتت
في عدتها لم ترثه وفي النوازل عن محمد لا ترث قياسا ولكن استحسن فاورثها وان ماتت هي في
جميع هذه الوجوه لم يرثها الزوج لانه ابطال حقه الا ان يكون الطلاق رجعيا وورثها في العدة
لمبقا النكاح في حق الاحكام كلها عتقت الامة المنكوحة وهي مريضة فاختارت نفسها ثم ماتت
في عدتها ورثها الزوج لان العدة منها في حال معلوم لها حق زوجها وقال ابو يوسف في
الامالي وهو قياس لا يرثها لان المورث في القدر عرف بالاثر وهو طلاق الزوج **وقال**
هو موقوف المعنى فتعدي وكذا الخلاف او زوجها غير الاب والجد فبطلت فاختارت نفسها
وهي مريضة وكذا لو ارتدت او طأعت بن زوجها وهذا الخلاف تقرق المريضة باللعان
والعنة والجب ثم ماتت في عدتها لم يرثها الزوج لان سبب التقريق منه فصار رجعا امها
وهي مريضة وان فوق بالعنة والجب في مرض الزوج وماتت في عدتها لم ترثه لرضاها بالفرقة
وان فرق باللعان ورثته لانه مضطرة اليه لدفع العار عن نفسها فلم تكن راضية • علق
طلاق في الصحة بفعل اجنبي او بجي شهيد والحب في المرض لم يصرفا لانه لا فعل منه في المرض
وكذا لو ابي في الصحة ثم ماتت بالابلا في المرض وان علق بفعل نفسه يصير فارا كان له منه
بدا ولم يكن لان مباشرة الشرط في المرض كالغلق وان علق بفعل الذي لها منه بد لم يصير
فارا لرضاها به وان لم يكن منه بد كصلوة المكتوبة والصوم وكلام الاقارب وطلب الحقوق
وقضاياه والقيام والقعود والاكل والشرب ونحوه صار فارا لانه مضطرة اليه فلهذا الغل
من جهة فاستقل فعلا اليه كانه فعل وعند محمد لا يصير لانه لم يباشر في المرض بالغلق ولا
الشرط وكذا الخلاف لو قدر في الصحة ولو عن يدي المرض وان كان الغلق والحش في المرض
بفعله او بفعل اجنبي او بجي شهيد او بفعل الذي لا بد لها منه صر فارا لان الغلق قصدا بطل

حقا وكذا لو كان القذف واللعان او الايلا والبيونة في المرض وان علق بغيره الذي
 لها منه بدل لا يصير قارا لانها مباشرة الشرط بغير راضية بالطلاق ولو قال اذا مرضت
 فانت باين ثم مرض ومات في عدتها ورثته لانه اضاف الطلاق الى حاله يتعلق حقا به وكذا لو قال
 لها او مائة او كتابية اذا اعتقت او اسلمت فانت باين فعتقت او اسلمت في مرضه ومات في عدتها
 وكذا لو كانا رقيقين فقال لها في مرضه اذا اعتقت انا وانت فانت باين ثم اعتقتا • المحضر والمحبوس
 بنود او رجم او من في صف الفمك يطلق فليس قارا لان هلاكه ليس ببال فهو كراكب سقينة او
 نارك مسبعة الا ان يهيج الامواج فان قد تم ليقبل في قود او رجم او بارز رجل فطلق قارا لان هلاكه
 غالب كمن انكسرت سقينة ويبنى على لوح او وقع في غم سبع قال لها في مرضه كنت طلقك في صحبي انقضت
 عدتك وصداقته ثم اقر لها بدين او اوصي لها فلها الاقل من ذلك ومن الميراث وقال لا ينقض اقراره
 ووصيته لانها اجنبية لبياد قها بالا نقضا وله المريض محجور عن الاقرار والوصية لورثته فيجوز
 انها نقضا على ذلك ليرفع الحجر فلا يمنع اقرار ما في حق الورثة فيعطي مالا يمتد فيه وان ابانها بامر
 ثم اقر لها او اوصي لها فلها الاقل وقال وفرضه اقراره ووصيته لان الميراث بطول سواها
ليجوز انما نقضا دفع الحجر والنكاح مطنة التهمة حتى منع قبول الشهادة فنقط
 مالا يمتد فيه قال بكر ما تاحل تاخذ بطريق الميراث لا بطريق الدين وفايدته نظيره انه لو
 شي من تركه قبل الغيبة فالتموى على الكل ولو كان ما ياخذ ياخذ بطريق الدين لكان النوى
 على لورثته مادام شي من التركة قايما وكذا لو طلبت ان تاخذ دناير والتركه عروس ليس لها ذلك
 ولو كان ما تاخذ ماض دينا كان لها ذلك ولو ارادت ان تاخذ من غير التركة ولا يعطى الورثة
 ليس لها ذلك وعامل بها على رعا لان في رعا ان ما تاحل تاخذ بطريق الدين **قلت**
 فالاصل الشرع رجم جانب الورثة ان اختاروا ان يعطوها من غير التركة فلهم ذلك وان اختاروا
 ان يعطوها من التركة فلهم ذلك • وفي الشافعي اختلفت في مرضه عمرها ثم ماتت في الف
 فلها الاقل من ميراثه منها ومن المسمى ومن الثلث لانها متهمان في حق سائر الورثة ولا يمتد
 في الاقل وعند ماله المهر من الثلث لانه لم يبق وارثا برضا بالفرقة وان ماتت بعد انقضائها
 الفدية فله المهر من الثلث لانها حارت اجنبية بالا نقضا والوصية للاجنبي جائزة وان كان لم يبد
 فله نصف المهر والنصف الباقي من الثلث وكذا لو اختلفت باكثر من مهرها يعتبر حرج وجه من
 الثالث وكذا لو تبرع اجنبي في مرضه باختلاف مال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه وان كان

بسم الله

الزوج حريضا

الزوج مريضا كان قارا من ميراثها اذا كان ذلك بغير رضاها لانه بالمرض يتعلق حقا به وهو
 الخلع لمن الاجنبي نقضا بطل حقا فلا يعتبر قصده وفي الكفاية المعتد بطلاق الغاوان كان مالا
 تعتد اربعة اشهر وعشرا فيها **قلت** حجت في حكم المتوفى عنها زوجها في حق
 الارث وفي حق العدة اولى وله العدة بالطلاق وان كان الطلاق رجعي في صحة او مرض فعليها
 اربعة اشهر وعشور في قوليهم • وفي شرح الناصح ابانها في صحته او في مرضه بسواها ثم ماتت في
 عدتها وكذا لو بان من وجه ما في الشافعي وكذا لو اعتقت الامة في عدة البائين والوفاء وفي عدة
 سائر وجوه الفرقه ولو اعتقت في عدة الفرج جعل في عدتها الى عدة الحارث وقال مالك يتم عدتها
 في الزوجين وقال الشافعي جعل في الزوجين ابان امراته ثم ارتدت سقطت نفقتها ولم يدركها
 وجوب الكسوة في العدة لانه لا يبقى في العدة من يحتاج اليها غاليا حتى لو احتاجت يفرض • ولو
 اسلمت نفقة نفقة بخلاف الارث لانها بالوعدة خرجت عن اهلوية الورثة بواحد فان لم ترتد ولكن
 طاعتين زوجها لم يبطل ميراثها ولا نفقتها لان حرمة المصاهرة تنافي لنكاح لا الورثة فان
 المحرم ترت من المحرم ولو طاعت قبل الفرقه يبطل لان الفرقه وقعت بمعنى مضاف اليها وهي
 معصية تجاز ان يسقط حقا وجعلته كل فرقة من قبل الزوج بعد الدخول بسبب مباح او محظور
 فلها النفقة وكذا في حال قيام النكاح كل منع وقع من قبله بان كان صغيرا او محبوسا حتى او بلا
 حق فلها النفقة وكل منع كان من قبلها او من قبل غيرها حتى او بلا حق او من غصب اياها وخو
 وخو تسقط نفقتها لان الاحتباس سرفات من جهة الزوج وكذا في العدة تسقط بمنع وبغصب
 العاصب • وقال السعدي بالغصب وبالحبس طملا لا يسقط وهو رواية ابي يوسف قال لانه
 فانت تمكين نفسك منه لامن قبلها والمفارقة عن طلاق رجعي وطاعت ابن زوجها او ارتدت سقطت
 نفقتها لان الفرقه لم تقع بالطلاق وانما وقعت من قبلها بسبب وهو معصية ولو نشرت المعتدة
 وخرجت من بيت العدة فلا نفقة لها ولا سكن لان النكاح باق من وجهه يبقى العدة ولو نشرت
 حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذا هنا فان عادت الى بيت العدة فلا
 النفقة والسكنى كما في حال قيام النكاح ولو كانت مقيمة في ناحية من بيت الزوج ولا تملكه من نفسها
 فلها النفقة لان الزوج يقوم عدا وان كان لا يتدبر على تحصيل مقصوده اعتبارا بالرفق طاعت
 الناشئة لا تسقط النفقة في العدة وكذا المرأة لو ارتدت ثم اسلمت لا يعود نفقتها الناشئة هي
 الخارجة عن منزل زوجها الماسة نفسها منه • التفريقات في ادب القاضي وفي النوازل

بسم الله

عن رسالة لوامتنعت عن السكن معه في أرض العصب لا نصير مباشرة • وعن الاسكاف لو قالت
لا سكن معك في أرض الحور فاني ثم نصير مباشرة وكذا لو كان البيت لها فنفقه عن الدخول الا ان
يريد ان يحولها الى بيته او يكره لها وفي المشتق عن ابي يوسف المعتدل من يابن او رجعي تزوجت
باخرود دخل بها ثم فرق بينهما فلا نفقة لها على احد منها ذكر السرخسي في باب العدل المعتدل
من البايين وطبت بشبهه سقطت نفقة لانه معنى الشوز منها حيث جعلت فوجها مشغولة بما
الغير لان مقصود الزوج من العدل صيانة ما به برحما وفي جمع النسفي المعتدل من يابن تزوجت
باخرود دخل بها وورق بينهما فنفقة على الاول لانه لا توصف الشوز بمعناه نفسه لان الحال راسل
ذكر برهان تاويلها تزوجت قبل ان يخرج من بيت العدل اما اذا خرجت لاستحقاق النفقة وتزوجت
وهي منكوجة ودخل بها وورق بينهما فنفقة في ما لها لانه ناشئة في حق الاول وفي جمع العلوم
خلاف زفر ولا خلاف في السكنى انه يجب • وفي ادب القاضي لو كان النكاح صحيحا من حيث
الظاهر ففرض لها النفقة واخذت ثم ظهر فساد النكاح رجح الزوج عليها بما اخذت ولو انفق
من غير فرض لم يرجع واطلق في الجامع اذا ظهر الفساد يرجع وفي جمع العلوم لم يرجع خلا لهما
وفي الشافعي صحيح انتم ثم قتل او مات او لحق ورثت امراته لان ردة توجب الفصل لقوي حال
مرض الموت وان اردت وهي صحيحة ثم ماتت او لحقت في العدة لم يرثها لا انقلاب المعنى فانها
مرضية حين ارتدت لم يرثها قيا سالان الفرق لم تقع بغيرها بل من طريق الحكم وهو اختلاف
المطهين والى الاستحسان يرثها لان الردة سبب الفرق وقد حصل في المرض •

باب الرجعة الرجعة تثبت بقوله راجعك او
ردتك او امسكتك وعن بن مقاتل انت عندي كما كنت اوانت امراتي ان نوي الرجعة فرجعة
والا فلا وتثبت الرجعة بالوطي ومقدماته من المس بشهوة والنظر الى الفرج بشهوة وكذا
لومست زوجها بشهوة مختلصة او تطورت الى فوجه بشهوة فرجعة اذا اعترف الزوج انه
كان بشهوة خلاف ابي يوسف الا اذا كان قادرا على منع فلم تمنع في الكفاية وفي القوي قبلته
بشهوة فاقول الزوج انه قبلته بشهوة فرجعة عندهما وعند محمد لا وعن ابي يوسف احتلا سا فكا
قال محمد فالاحسن ان يعلم بدخوله عليها فتخرج وخفق النفل كي تنأهب لدخوله لانه
رما لا يريد رجعة فيقع بصره على فوجهها بشهوة فيصير راجعا ثم يطلق فتطول عدتها ويقتصر
عدد الطلاق فلا فائدة وكذا يكره له القبلة والمس بشهوة ان لم يرد رجعة لانه لا يكون

بسمه
النكاح

ان يشتهي

ان يشتهي وكذا يكره ان يراها متجوذة ان لم يرد رجعة ولا يخلوها لما بيننا والاحسن ان يعلم بالرجعة
تكون على سكن وفي موضع لو اراد ان يراجعها فالاحسن ان يراجعها بالقول وان راجعها بالفعل
يجوز وان راجعها ولم يعلم يصير مسا • وقال مالك لا تنقض الرجعة ولو طلقا على ان لا رجعة
او وهب على ان لا رجوع ففي سقوط حقه كلام وفي القوي طلقا رجعا لا يجب عليه ان يعتزلها وله ان
يمسك في ذلك المنزل وهو فيه وفي البايين يخرج عن ذلك المعتدل ويعتزل عنها في ناحية وفي
اباحة الدخول على الاطلاع روايتان وفي شرح القاضي النكاح لا يكون رجعة عند ابي يوسف
وقال محمد يكون لان الاقدام على النكاح دليل الامساك ولا يبي يوسف النكاح في المنكوجة لقوي
والقول لا يقتضيان الرجعة وفي التفريق لا يكون رجعة عند ابي حنيفة خلاف ابي يوسف وذكر
السعدي عند محمد يكون خلافا وعن الاسكاف لا ينفقد النكاح بالنقض الرجعة • وعن
الشهيد ينفقد مساله في الجامع قال لمباينة ان راجعك فعددي حرانه صرف الى النكاح لان
الحال يقبل الرجعة حتى لو قيل ينفد بالرجعة لا سافر بالمطالبة حتى تشهد على رجعة وقال
زفر له ذلك وهو قول البجلي لانه في الطيب والزينة والوطي والا يلا كزوج فكذا في المسافرة
قوله تعالى حتى تشهد على رجعة هذا على طريق الندب كافي للبيع وقال
مالك هو شرط وان خلاها ثم طلقا وقال لم احامعا وصارفته او كذبته لا رجعة له لانه طلاق
قبل الدخول حقيقة في حقه وبعد الدخول في حقها حتى وجب لها المهر فان راجعها مع ذلك شه
ولدت لاقل من سنتين بيوم وقبل ان تخبرها بقضا العدة صححت تلك الرجعة لانه ثبت الغيب
بوطي قبل الطلاق فتبين انه طلاق بعد الدخول وكذا لو طلقا وهي حامل او بعد ما ولدت
فله الرجعة لانه كما ظهر لها الحمل فيمده يتصور منه حمل منه لمحدث الولد للفراش
لجعله واطيا وكذب في قوله لم احامعا • قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم احر
لاقل من سنتين من وقت الطلاق او لاكثر ولم يصر با نقضا العدة ففجوة رجعة بخلاف المطلقة
اذا ولدت لاقل من سنتين لم يكن رجعة لانه احتمال العلوق قبل الطلاق ولم يكن رجعة
بالشك اما هنا يتقنا بالعلوق بعد الطلاق لاستحالة تاخر الحمل الواحد بعض من بعض
سنة اشهر فضا عدا قال كذا ولدت فانت طالق فولدت ولدين في بطن طلقت بالاول وانقضت
عدتها بالثاني ولا يقع به اخرى لانه حال انقضاء العدة فان ولدت ثلثة طلقت بالاول وبالثاني
اخرى وانقضت عدتها بالثالث فان كان بين ولدين ستة اشهر طلقت بالاول وبالثاني صار

مراجعا وبولادته طلقت اخرى وبعلق ثالث صار مراجعا وبولادته طلقت اخرى فتعذر بعدها
 ولوقا لكما حبست فالت طالق فجلت وولدت طلقت بالحبل وانقضت عدتها بولادة فان كان
 جامع بعد الحبل فهو رجعة فان حلت اخرى طلقت اخرى وكذا **العدة** بالطلاق والنكاح
 بالرجاء والعدة بالنكاح بالاجماع **العدة** بالطلاق والعدة بالرجاء **العدة** بالاجماع
 وله الحديث الطلاق بالرجاء **العدة** بالاجماع **العدة** بالاجماع **العدة** بالاجماع
 عدتي وكذب الزوج فالقول لها مع اليمين لانه امينه اتهمت فتسقط كودع كذب في دعوي
 الرد والهلاك لا يؤول المسألة في اختلافها في الانقضاء على الالبام لاحتمال انما سقطت سقطا
 مستبين الخلق وبعضه وقيل اذا احرازنا لانقضاء في مدة لا يتصور لم يصرف الا ان تنفس سقط
 وان اخبرت بالانقضاء بالحيف لم تصدق في اقل من شهرين وعده ما تصدق في تسعة وثلاثين يوما
 كانه طلقا في آخر الطهر وطهرها خمسة عشر وحيفها ثلثة وهي امينة فتصدق فيما حلت وله
 كانه طلقا في اول الطهر وحيفها خمسة فثلثة الطهر وثلث حيف ووقالت بعد شهرين انقضت
 انقضت عدتي فقال الزوج اخبريني امرائك لم تحيفي شيئا فنصدقته فله الرجعة فان انكرت
 حلفت وفي الاملا تزوجت اخر بعد الثلاث بشهرين ثم قالت لم يكن عدتي انقضت لم تصدق في
 قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي جمع الشهيد اقرانه طلقا كذا وانقضت عدتها فان كذبه في
 الاسناد او قالت لا ادري تجب العدة من وقت الاقرار فوجب لها النفقة والسكنى ولاجل
 نكاح اختها واربع سواها الا ان يقيم بينة على الطلاق مستندا او عدلت فافترت هي انما حاضرت
 ملك حيف في هذه المدة وان صدقته في الاسناد قال محمد في الاصل تجب العدة من وقت
 الطلاق والتحتمل للمشايع من وقت الاقرار وجراله عن كتمان الطلاق ولاحد لها النفقة
 ومؤنه السكنى لهما حقا وهي قرينة ان لا حق ولها مهر اخر بالاحول لانه اقر لها بذلك وهي
 صدقته ولو ادعى انه طلقا في وقت ماض قال اخبرني ان عدتها قد انقضت وكذبته
 بحبل كانه طلقا للحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى وثبوت النسب اذا اولد
 لاكثر من ستة اشهر والميراث وحرمة الزوج باقية في حق حلالها واربع سواها وادعي جمع
 النفس قال الحرمة بيننا كانت واقعة منذ كذا وقد انقضت العدة وكان في بيت لا ينفق فان
 وبنيان في فراش لم يصدر في اسناد الحرمة وانقضاء العدة وتنقح الحرمة للحال وعبء العدة

حق الامهر اخر

بقوله

نبي له ان محمد اعتبر تصديق المرأة اسنادا لحرمة قال تاولي ذلك انها كانا مغترقين بعد ذلك
 الزمان فاما اذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامها ظاهر وقيل له لو كان فارق امراته منذ زمان
 فقال لها كنت خلتك منذ كذا وهي لا تعلم بذلك هل صدق وهل بعد عدتها من ذلك الوقت
 قال نعم • وفي جمع برهان ادعي فساد النكاح من الاصل او اقربا لحرمة واسندها فلها المهر
 والنفقة لانه اقر على نفسه بالحرمه وعليه سقوط المهر والنفقة فتصدق في نفسها لا في حقها
 وفي جمع سيد ابو الفضل عمر بن الخطاب ثم قال كان قبلها طلقت وانقضت عدتها وصدقته فقال
 في الخارج يصدر فان وذكر البردوي لا يصدر فان والقوي عليه وان لم تصدقه لم يصدر وهو
 طلقت بنت ثلثين سنة او اقل واكثر ولم تحض تعتد بالشهر للنفس والاي لم يحض عطا علي
 على قوله والاي يمين وفي الاجناس طلقا في بعض اشهر معتد كلها الايام وفي الوفاء مائة
 وثلثين يوما في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف معتد الا ذلك الشهر فانه يكل ثلثين يوما
 وفي جمع النسبي في وقوع الطلاق بعد مضي بعض اليوم والاول من الشهر لا يوجب تكيله بالايام
 على قول ابي حنيفة لانه لا يمكن اعتباره من حين بدل الحلال لجلل الوقوع في بعض اليوم كوقوعه
 عند ما اهل وفي الاجناس عنه الي في بعض الشهر يحسب بالايام مائة وعشرين يوما وقال ابو
 يوسف بالاهلة الا ذلك الشهر • وعن محمد تزوج امرأة فاسقطت لاربعة اشهر جاز النكاح
 والسقط من الزوج والعمان على مائة وعشرين يوما وان تزوجها في عشر من الشهر فحسنة
 اشهر بالاهلة وعشرين يوما من السادس ولاسببه هذا ذلك اسقط شرع في صوم الكفارة
 في بعض الشهر قال ابو حنيفة صام الايام ستين يوما وقال ابو يوسف بالاهلة الا ذلك
 الشهر وعن محمد احمل العن الايام ستة وثقت اجارة السنة في بعض الشهر يكل كل شهيد
 ثلثين يوما وعده ما يكل الشهر الاول ثلثين يوما ومن آخر السنة وما يدينها بالاهلة فلوق
 احاره كل شهر في اشهر يحسب بالايام كل شهر ثلثين يوما **حساب** مات عن امراته
 وبها حمل فعدتها ان تضع حملها العموم قوله تعالى واولات الاحمال اجعلن ان يضعن حملهن وكذا
 في سائر وجوه الفرق والحرمة والمهوكه فيه سواء ان كانت حايلا وهي حرة فعدتها اربعة اشهر
 وعشرا والاضحية والكبيى والمدخول بها ادعي المدخول بها سواء العموم قوله تعالى والذين
 يتوفون وان كانت امه او مدبرة او ام ولد او مكاتبه فشهوان وخمسة ايام وعن ام الولد
 ثلث حيض اذا اعتق مولاه او مات وان كانت من ذوات الاشهر فثلثة اشهر وكذا المدخول

مطل
والنفقة على

بالاهلة

مطل

فاسد ان الطلاق والوفاء ابتداء من العزومة او من عزم احد ما على ترك الوطى يعلم غير
 المتأدك شرط في صحة المناذرة هو الصحيح حتى لو تأدك ولم يعلم ولم يقرب حتى مضت مدة
 العدة لا تنقضي عدتها وان جلت امة الصبي بعد موته بعد ثمانية اشهر وعشرا وانما يعرف
 قيام الحمل وقت الموت بان قلد لا قل من ستة من وقت الموت وانما يعرف حدوثه بعد الموت
 بان قلد ستة اشهر فصلا من وقت الموت ولا يثبت النسب في الوحيين لانعدام الماء الذي منه
 يتخلق الولد • وقال زفر والساجي عدتها بالشهور في الوحيين لان هذا اصله لا يثبت
 نسبه من الصبي فلا يتعلق به انقضاء العدة وهذا خلاف امة الكبير في عدم موته بولد لا قل
 من سنتين ببيعة تنقضي فلا يتعلق به انقضاء العدة لانا نسند العلق الى بعد الاوقات
 لاحتمال اثبات النسب وفي حق الصغير عدت هذه الحاجة فاسدنا الى اقرب الاوقات
 فلم تنقضي به العدة وان جات به لاكثر من سنتين لا يثبت النسب ولا يتعلق به الانقضاء وقال
 ابو يوسف يتعلق وكذا المستوته لو جات بولد لاكثر من سنتين لا يثبت ولا يتعلق به الانقضاء حتى
 لا يجب عليه ان يرد شيئا من نفقة فكذا الاختلاف في المتوفى عنها لانه لا نفقة الا لاها تاخذ المهر
 وعن ابي يوسف مثل قولها وفي الكتابة المطلقة جلت في عدتها بعد ثمانية اشهر لان الوضع اول
 على ابراء والعدة شرعت للاستبراء في الايضاح وكذا اكل من جلت في عدتها فاما المتوفى عنها
 اذا جلت بعد موته بعد ثمانية اشهر • وفي النكاح يقع من زوجة امة الكبير في عدة
 الوفاة وجلت انقضت بالوضع وعنه خلافه خلاف عدة الطلاق وفي جامع الكرخي المعتد
 بالحيض جلت بعد ثمانية اشهر وان كان لاكثر من سنتين وعن نصير وطى معتدته عن ثلث الحمل بعد
 بالوضع • خرج احد الزوجين النيا مسلما او دمية او مستامنا ثم اسلم او صار دمية والاخر
 على حرة ثم فقد زالت الزوجية فان كانت المرأة هي الخارجة فلا عدة وقال ابو يوسف ومحمد عليهما السلام
 ولا نفقة لانه لو وقعت العدة بسبب اخروجت العدة فكذا بسبب التباين **س**
 قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن من قبل اخراجهن بغير فصل وان كان الخارج
 هو الرجل فله ان يتزوج اربعاً سواء لم يمتن ايتها • ولو اسلم الدمي وامرته غير كتابية فهي امرته
 حتى يعرض عليها الاسلام فان اسلمته والافوق بينهما ولا نفقة لها في العدة لان منفعة الاحتباس كانت
 من جنتها ولو اسلمت المرأة والبي الزوج الاسلام يفوق بينهما فان كان الزوج كتابيا ولها النفقة
 والسيكينة اذ كان بعد الدخول لان منفعة الاحتباس كانت بمعنى من جنته ولو اسلم احدهما في دار

اشهره

الحرب لم يقع

الحرب لم يقع العدة حتى تحيض ثلث حيض داخلها اوله لانه لا يقع العدة بنفسه الاسلام ولا وجه
 لعرض الاسلام على الاخر لعدم الولاية ولا وجه للبقاء على النكاح وبمضي كل حصر ابر في وقوع العدة
 فانه في الطلاق الرجعي كذلك هنا العدة وان اسلم الثاني منها قبل ان تحيض ثلث حيض
 فيها على النكاح لانه استدر ركن الملك في الدرة وكذا ان كانا من اهل الكتاب والمرأة هي المسلمة
 وفي نوادر هشام سببت الحربية التي عسكر المسلمين في دار الحرب لا يقع العدة فيها وبين
 زوجها ما لم تخل الى دار الاسلام ومثله لو خرجت مسلمة الى عسكر المسلمين بآت وقال ابو
 يوسف لا تبين ما لم تخرج الى دار الاسلام ولا ينبغي للمطلقة ان تخرج من المسكن الذي كانت فيه
 وقت المفارقة اي مطلقة كانت الا اذا اضطرت نحو ان خافت سقوطها او تعارضت نفسها
 او ما لها او اخراجها اهل المنزل بان كانت تسكن بكرا وكان زوجها غائبا واخذها اهل المنزل
 بالاجرة فينبغي ان تعطى الاجرة وتسكن الا ان لا تقدر على الاجرة وان كانت في غير ذلك المسكن
 زايرة كان عليها ان تقود اليها من غير تاخير وكذا لو كان الزوج معاً ولا بعد العود خروجا
 وعن الصغار فان كانت تخاف في الليل فالحل لمن احد ليس لها ان تنقل قال ابو الليث
 ان كان الخوف غير شديد فكذلك وان كان شديداً يخاف عليها فلها ذلك وكذا المتوفى عنها
 في جميع هذا الا انها تخرج نوا والمعايشة بخلاف المطلقة لان نفقتها على زوجها حتى لو اخلعت
 على ان لا نفقة لها قبل الاخراج كما لو اخلعت على ان مونة السكينة عليها فان مونة السكينة تبطل
 عن الزوج فاما ان يجلها الخروج فلا وقيل لها ان تخرج قال ابو الليث وبه تاخذ لو اخلعت
 على ان لا سكينة لها ذكر في الكافي وفي ادب القاضي وفي الشروط ان مونة السكينة لا تبطل عن
 عن الزوج • وفي شرح القاضي والشهيد تبطل عنها ولا حال لها الخروج وعليها ان تستاجر
 منه المنزل الذي كانا يسكنان فيه وان كانت المنكوجة امة او مدبرة او مكاتبه او امر
 ولد لها ان تخرج في الطلاق والوفاء لان خدمتها للمولي وله الامر بالخروج للمواضع والمكاتب
 تحتاج الى النكسب فان كان المولي مولا لامة مع زوجها بيتها لم تخرج منه الا باخراج المولي كما في
 حال قيام النكاح والكتابية تخرج لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع لكن لزوجها ان يمنها عن
 ذلك لما به وكذا الصغيرة الا انه لا يمنها لانه لا ما نصونه • وفي الطلاق الرجعي منعها
 لقيام النكاح والمجنونة والمعتوقة كالكتابية لانها غير مخاطبة بحقوق الزوج والملتص
 عن نكاح فاسد لا يمنع من الخروج لان ملك الحرس غير ثابت في حال قيام النكاح بعد التفريق

مطلوب

لا يخرج المطلقة
 من المسكن الذي
 كانت فيه

اختلفت على
 اهل البيت
 في ان يخرجها
 من المسكن

فإذا وجب السكنى في منزل الزوج فان كان الطلاق بايها او ثلثا حال بينهما بستر الا ان يكون الزوج
 فاستباح بالمرأة عدل فقد راعى المنع من الدخول اليها والخلوة معها وان لم تقدر فليخرج
 المبانة وكذا لو طلق المثل وان خرج الزوج وتركها لم كان اولى وكذا في علة الوفاة اذا لم
 يكن يكتفي نصيبا من منزل الزوج كان لها ان تحول وان كان للموت في اولاد رجال من غيرها
 ضرب بينهم وبينها ستر اذا قامت والا سقطت • وفي جمع الفسنى لها ان يسكنها بعد
 اثنت في دار واحدة اذا لم تلعب التقا الا الزواج ولم يكن فيه خوف فتنه وفي الكافي فان
 قامت البينة على البينة بحال بعدد يقدور على الجملولة الى ان يركب البينة لانه قامت به
 فلا يشترط فيه الدعوى وكذا في عتاق الامة قاله الناصبي انما يتقبل البينة اذا شهد انه طلقها
 ثلثا وزنا بعد لانها يشهد ان يقتاول بضع محرم لجازا ان يقبل من غير حصر كالشهادة بالزنا
 وان قامت فاسقان هل يحال فيه روايتان في الاستحسان وفي الثاني فان شهد عدل ان قال
 لي شاهد اخر او قالت لي شاهد غائب عن المعزل يحال فان قالت هو في المعزل حال القاضي
 بينهما الى المجلس الثاني فحسن وان لم يفعل فلا بأس وقال في الجامع والرياءات النيسابوري ان لا يحال
 وفي الاستحسان محال وكذا لو كان المدعي عتق امه الا ان الامة تخرج من بيت المولى ويوضع على
 يدي عدل • قال البردوي الجملولة انما يجب اذا شهد عدل او مستورا وامراتان لانه وجد
 ينتظر الشهادة راد لخصاف ويخرج من الزوج كعقل ثلثة ايام فان احضرت المرأة البينة والا
 دفع الكفيل امر الى القاضي فخرج عن الحكم لانه لو كان المدعي عتق امه ونفقة الحامله في
 بيت المال لانها تثبت حقا للشرع وفي المستقاع محال اجرا للقاضي عدل لان عن رجل انه تكلم
 بعقود عدل بكلام لا درس في القضاء او بطلاق امراته ثلثا قال ينبغي له ان يجتهد في ذلك وطلبه
 اشدا لطلب حتى يظفر به ويتطرق امره وان كان المخبر عدلا وكان اكبر رايه انه صادق فلا فضل
 له الطلب وان لم يفعل رجوت ان يكون في سعة وان كان المخبر مستورا فليس عليه طلبه وفي
 الثاني شهد عندها شاهدان ان زوجها طلقها ثلثا لم يسمع ان تدعه يطاها ولا ان تزوج
 باخر اذا كان زوجها حاضرا لانه يمكنها السؤال وفي النوازات فان كان غائبا وسعها التزوج
 والخلق في السير انها تزوج فيما بين الله بشهادة عدلين في الطلاق وبشهادة واحد في الموت
 وان شهد عدل لا يسمع ان تمتع نفسها منه وفي القويده الشهادة عنه فيها كالشهادة عنها
 وكذا الشهادة على عتق الامة والعبد • وفي جمع برهان اجرا المرأة انها حرام على زوجها

اذا لم يثبت
 التقا الا الزواج

الرضاع

بالرضاع او بالظهور لا يأخذ بقولهما وان اجرا بالحرمه بالطلاق او بالخلف بالطلاق على شرط
 وتحقق الشرط ان كانا عدلين جاز لا ان تأخذ بقولهما وفي ادب القاضي شهدا بالثلث
 وهي تدعي ذلك او تنكر او قالت لا ادري منع القاضي الزوج من الدخول اليها حتى يسأل عن
 البينة فلو طلبت النفقة فرض لها نفقة العدة لانها ان كانت مطلقة لا تسقط نفقتها وان كانت
 منكوبة تسقط لانها ممنوعة عن الزوج فلا تسقط بالشك فان طالت المسألة حتى انقضت
 العدة لم يرد لها القاضي على نفقة عدتها ليعتدنا انه لا نفقة لها ثم ان عدلت البينة وفوق بينهما
 سلم لها ما اخذت وان لم تقدر رجوع الزوج عليها بما اخذت لانه تبين انها منكوبة ممنوعة
 هذا اذا اخذت بقول من وان اعطاها الزوج على وجه الاباحة لا يرجع هذا كله اذا كان دخل
 بها وان لم يدخل حتى شهدا بطلاقا لا نفقة لانه سقطت نفقتها بتبين ولو شهدا على حرمه
 امه وهي تدعي وتنكر يوضع على يدي عدل حتى يسأل ونفقتها على الذي كانت في يد ثم ان عدلت
 هل يرجع المولى عليها بما انفق نظرا ان كان الاتفاق بامر القاضي واكملت في بيته بغير اذنه يرجع
 وان كان على وجه التبرع او اكملت باذنه لم يرجع ولو شهد الرجل بامه يوضع على يدي عدل
 حتى يسأل ونفقتها على الذي كانت في يد فان انفق عليها ثم عدلت ونقض لم يرجع المنفق على احد
 وعند ما يرجع • عنها ساع فيه الا ان يبرأ المدعي بما اذا بيعت او فداها يرجع المدعي على
 المقضي عليه الاقل من قيمتها ومن لعدا وان كان المشهود له عبدا يترك في يدي ليد ثم
 ان كان لعبد قانرا على الكسب يوميا بالكسب ونفقتة في كسبه وان كان عاجزا يبرأ ويد
 بالنفقة كما في الامة هذا اذا لم يكن ذوا اليد محوفا عليه بثلثه فان كان يوضع على يدي عدل
 ثم ان كان قادرا على الكسب يوميا بالكسب ويتفق على نفسه وان كان عاجزا يبرأ ويد بالنفقة
 عليه ولو طلب المدعي كفيلا سمسرا المدعي عليه وبالمدعى احامه القاضي ان كان بينهم الخصم على
 نعمت نفسه والمدعى الا لم يحبه ولو لم يكفه بالكفيل وطلب وضع المدعى في يدي عدل اجابة اذا
 كان الدعوى في عين حاف بغيره والخصم غير ثقه وليس للمدعي ان يطالب باليد ما عدا الكل
 بالخصومة فان لم يبرأ يبرأ ان يعطى كفيلا بنفسه وبالمدعى امر المدعي ملازمتهما وان كان المدعى
 دنيا او غفارا لم يجبر على الكفيل بذلك • يحرم على المعتد عن وفاة او طلاق بغير او فرتة
 اخرى ان تطيب او تدفن وتكحل للزينة او تلبس الحلي او الثوب المصبوغ بعصفر او ورس او
 زعفران ولا حبر يظلمه وانما سنف على قوات النكاح الا بعد ريان لا يجد غير او تدفن لوجع او تخا

مطل

الزوج لم يند من ذلك منها ظاهر معروف ولا حد في النكاح الفاسد وفي عتق ام الولد لعدم
الزوجيه ولا على كفايه والصغيره والمعنونه لانهم لا يجازين حقوق الشرع وهذا لو اسلمت
بعد انقطاع الحيض او الفاس لا يلزمها الفسل وفي اللزوم الحمايه والبلوغ بالحيض لا حلال
اختلاف فاما وجوب العدة على الصغيره فهي مضمونه للجناس فيه اي فعلها زوجها وجوبها عليها في
النكاح وفي الجبل لا يجب والولي مخاطب ان لا يزوجها الا بعد مضي المده • وفي جمع النسبي
اكثر المتنازع لا يطلقون لفظة الوجوب ويبلغون ان يقال عود ما بعد اشتق وفي التوازل
خلافت عشرين سنين ثم فارقت فاحب ان تعقد بالاشهر فان النساء يحلن الجراح اذا بلغت عشرين
وفي جمع الوراد وفي طلقت وقد ارتفعت ثدياها ولم تحض فعدتها بالاشهر وعن ابن الفضل
لا تنقضي عده المرافقة المدخول بها بالاشهر بل يوقف حالها الى ان يظهر ان حملت ام لا والامه
المنكوحه كالحرة ثم الحداد الى ثلثه ايام حتى الزوج والي تمام العدة لخطو النكاح ومضيه عمر
الزوج ينقض بثلاثة للحديث لا جمل لامرأة تؤمر به واليوم الاخر ان تحل على ميت فوق ثلثه
ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشرا • وقال الشافعي لحداد في المباهلة لان الحديث
في عده الوفاء **قلت** هو معلول بعلة الناسف فتعدي ولا حداد في المطلقة
الرجعي لان الزوجية قائمة ويستحب لها ان تترى ليرغب الزوج في مراجعتها ملك
من وجهه وهي امه قد ولدت منه فسد النكاح ولا حداد وان زالت الزوجيه بقا الحل
ملك اليمن فان اعتقا احد في حبيبتين لهما علة نكاح ولا حد في الثلث لهما عن ام الولد
ولو اعتقا بعد الحبيبتين او عتقت بموته او ودته لاحد في شي من ذلك **حد حيت** مع زوجها
الى مكة فابانها او مات عنها فان كان الى مصرها دون السفر والى مقصد ما كذلك رجعت
او مضت كانت في الطريق او في مصر محرم وغير محرم لانه ليس بسفر حتى يكون علم المحرم ما بها
وليس بخروج من منزله حتى تكون العدة مانعة والرجوع اولى ليكون الاعتداد في منزله
الزوج وان كان احد الجانبين دون السفر بمحل الله كيلا يشي سفر في العدة والتعبد
في منزله ايضا وان كان كل جانب سفرا وهي في بعض المنازل رجعت او مضت محرم او غير
لان الخروج احوال ما يخاف نسب عليها هناك وان كان في مصر لم يحوج الا محرم بعد العدة وقال
ترجع الى مصر محرم وان كانت في العدة لان العدة تمنع من الخروج عن منزله وهذا ليس بمنزله
وله ان علم المحرم الذي لا يمنع الا السفر لما منع مني فالعدة التي تمنع اصل الخروج اولى

وعن الحسن اهل

وعن الحسن اهل الكلا والمأ بان امراته بالبادية لم ينقلها من موضع الا بانه الا ان يخاف على نفسه
وماله وان كان الطلاق رجعي لم تقاوت زوجها لقيام الزوجيه **باب**
ثبوت النسب تزوج امرأة فحاست بولد فادعي احدهما للنكاح كان منذ
شهرين وقاد الاخر منذ سنة فاقول للذي يدعي السنة لانه يدعي صحة النكاح وهو الظاهر
واذا صح ثبت النسب منها ولا يفرق بينهما اذا كان مدعي الشهر الزوج لانه ضار مكذب فيما يدعيه
من فساد النكاح وكذا لو طلقا ثلثا فولدت بعد يوم ثم اختلفا هكذا ولو اجتمعا على الشهر
والولد صغير صدق قالان النكاح حتهما ولم يثبت نسب من الزوج كما لو اتفقا لفاقدان ان البيع
كان تلجئة يصدقان فان تضمن ابطال حق الشفيع فان قامت البينة انه تزوجها منذ سنة ثبت
نسبه منها هذا محمول على ان القاضي ينصب للولد خصما يتيم هذه البينة لان الولد في
ثبوت النسب منها حق المقتض في شرح الناصح تزوج امه ودخل بها ثم اشتراها ثم ولدت
لاقل من ستة اشهر من اشتراها ثبت النسب من غير دعوي لتيقننا بالعلوق في ذلك النكاح وان
ولدت لاكثر من ذلك لا يثبت الا بالدعوي لاحتلاله العلوق في ملك اليمن وكذا لو طلقا بايضا
او رجعا ثم اشتراها ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من اشتراها ثبت النسب ولا اكثر منه لا يثبت
الا بالدعوي وان كان الطلاق قبل الدخول لا يثبت الا ان قلد لاقل من ستة اشهر من طلقها
وان طلقا ثنتين ثم اشتراها ثم ولدت لست اشهر من اشتراها ولاقل من سنتين من طلقها
ثبت النسب لانه لا يحل له وطئها بالشري فاحلنا العلوق اليها قبل الطلاق حمل امره على
الصالح • ولدت بعد وفاة زوجها قبل تمام سنتين فصدا في الورثة في الولادة فهو ابنة
لانهم اقربوا على انفسهم بالمزاحم ثبتت الولادة فمصر معتد ولدت قبل الاقرار بانقضت عده
فثبتت نسب ولدها قبل تمام سنتين فثبت النسب في حق غير ثم ان كان الذي صدقوا رجلا
او رجلا وامرأتان فقبل يشترط منهم لفظة الشهادة لان الحجة المقيدة هو الشاهد وقيل
لا يشترط لعدم المنازعة وان تحدا والولادة لم يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين وقالا يثبت بشهادة القابلة الحرة العولمة كما لو كان الزوج اقربا لجل او كان الحل
ظاهرا وكما في طاب قيام النكاح اذا قال لم تلديه والجامع بينهما ان الرجل لا يحضرون ذلك
المشهد وله ما اقرت بالولادة اقرت بزوال الفرائض فلا يثبت النسب الا بحجة كاهله بخلاف
ما الزنا لان هناك بالفرائض القايم ثبت نسب ولد له اما الحاجة الي اثبات الولادة

سبعة
منه

مطل

مطل
شهادة البينة

شهادة القابلة
على استئصال
الحيض

وتعيين الولد وقول القابلة في مثل هذه حجة وعلى الخلاف لو ولدت ميتا وادعت انه استهل
ثم مات وشهدت على الاستهلال وكذبها الورثة يرث الولد وعنده لا واجمعوا انه
يصل عليه وهذا يشترط لفظ الشهادة ففي شروح بكر قال شيخنا لم يخار يشترط وقال
العرفيون لا وانفقوا انه يشترط الحرية والعقل والبلوغ والاسلام وهذا تعبد بشهادة وحال
واحد اختلفت الروايات والمشايع فيه في بعض تعبد وتو قال نفردت النظر الى موضع الولد
والحيض انه يقبل وعلى الخلاف المطلقة الرجعية تلد لاقبل من سنتين او اكثر والمبيونة لاقبل
من سنتين قبل اقرارها بانقضاء العدة وانكر الزوج الولادة لم يثبت السبب بالحجة وعند ما ذهب
القابلة وان ولدت لنظام سنتين من الوفاة او الابانة لا يثبت السبب طرث عايشة رضى الله عنها
لا يفي الولد اكثر من سنتين وفي الرجعي يثبت وان طال الزمان لحراز ان يمتد طهرها فيطأها في
احراز الطهر فتعلق بصارم ارجاء لا تكون رجعة وان ولدت لاقبل من سنتين من الطلاق لاحتمال
علوقه بوطي قبل الطلاق هذا كله اذا لم يقر بانقضاء العدة وان اقرب مدعى تفصل لانقضاء
الوفاء او الطلاق ثم ولدت لاقبل من ستة اشهر منذ اقرت بيمينه السبب لتيقنا بطلان
اقرارها وان ولدت لستة اشهر منذ اقرت لا يثبت لان العلوق بعد الانقضاء وان اقرت بالانقضاء
بالاشهر وهي ايسة ثم ولدت فهي ودوات الاقواسوا لانه طهرها لم تكن ايسة والمرافعة تلد
لاقل من تسعة اشهر من البأين والرجعي او لاقبل من عشرة اشهر وعشرة ايام من الوفاة يثبت السبب
وان ولدت لاكثر لا يثبت سوا اقرت بالانقضاء بالاشهر او لم تقر وقال ابو يوسف اذا لم تقر يثبت
الى سنتين من البأين والوفاء ومن الرجعي الى ستة وعشرين شهرا لاحتمال العلوق في اخر الاشهر
لان معتقده تحت الجبال كالباقة ولما الاشهر معصية لانقضاء السكوت بعد ثلثة اشهر كالاقوار
وليس المهاجرة لا يلزم الحربي عند أبي حنيفة الا ان تلد لاقبل من ستة اشهر
لانه لا عدل وعندهما العدة فيلزم الى سنتين لما مر معتقده من بين تزوجت في العدة باخر دخل
بها فولدت لاقبل من سنتين من الابانة ولسنة اشهر من فكاح الثاني قالوا الاول لان فراشه
صحيح وان ولدت لاكثر من سنتين من الابانة ولسنة اشهر من فكاح فهو الثاني لانها ولدت
على فراشه وان ولدت لاكثر من سنتين من الابانة ولاقبل من ستة اشهر من فكاح لم يلزم الاول
ولا الثاني لان الولد لا يفي في البطن اكثر من سنتين والمراة لا تلد لاقبل من ستة اشهر
الى امرأة كذبا فاعتدت وتزوجت او محمد الزوج الطلاق او غاب او سني فتزوجت او اسورت فتزوجت

حريبا فولدت

حريبا فولدت من الثاني فهو الاول لان فراشه صحيح • وقال ابو يوسف ان ولدت لاقبل من
سنة اشهر من دخول الثاني والاول ولاكثر منه فلعننا في لان فراشه من حج بياضه وقال محمد
ان ولدت لاقبل من سنتين من دخول الثاني فللولد ولاكثر منه فللثاني لان فراشه الاول
تغير حتى لا يقربا في عدل الثاني فصار كان الاول طلقا ثم ولدت المتفرعا من الثاني
وفي النوازل وابتدا المدعى في ثبوت السبب والفكاح الفاسد من فكاح وعند محمد من الذوات
لان هذا الفكاح ليس بداعي الى الوطي فلا يقيم مقام الوطي قال اذا ولدت فالت طالق فالت
ولدت فكذبها لم تطلق الا باهوججة وقالا مطلق بشهادة القابلة لان الطلاق معلق بالولادة وقد
ثبتت الولادة بشهادة القابلة وله لا ضرورة الى لاكتفا بشهادتهما فيما ينفصل عن الولادة وكذا
لو ادعت ولادة حي بعد موته وادعت الميراث فانكره اوصوته فشهدت القابلة على استهلاله
لا تقبل خلافها ولو كان الزوج اقربا لحبل او كان طاهرا ثم علق طلاقا بالولادة فالت ولدت
وكذبها تطلق لانها اخبرت عن امرها بغيره وقال لا تطلق الا بشهادة القابلة كافي المسألة الاولى
قال لامتة ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت القابلة على ولادتها لاقبل من ستة
اشهر من الاقرار بيمينه السبب وصارت ام ولده لان سبب ثبوت السبب وجاد وهو الدعوة
انما الحاجة الى اثبات الولادة وتعيين الولد فيثبت بشهادة القابلة وان كان لستة اشهر فصاعدا
لم يلزمه لاحتمال العلوق بعد مقالته • قال لفلان هو ابني ثم مات قتالت ام الفلام انا امراته
فهو اسند هو امراته يرثانه والقياس ان لا يرث لاحتمال انه من فكاح فاسد او شبهة او بملك
يدين وجه الاستحسان ان المسألة في المعروفة انها حرة وانما فكاكه قال هو ابني فما ذلك
لا يكون الا بفكاح صحيح فلان علم حريتها قتالت الورثة هي ام ولد ابينا لم يرث لان الاقرار بالسبب
لا يقتضي الفكاح لاحتماله ولها مهر مثلها لانهم اقروا بالدخول بها ولا يثبت كونها ام ولد بقرولهم

باب الولد من احوته

ولدها الا اذا لم يوجد غيرها وفي ادب القاضي عن الفكاك تخبر ما لم ياحد العبي من غيرها او
لم يكن له اولاد ماله وهو الصحيح لان ذات يسار في الدين فمما هذا قياس ما لو غاب الاب
وليس له مال وترك صغيرا وامراة ولها مال فانها تخبر على الاتفاق عليه لم ترجع على الاب
فان طلبت من القاضي ان يفرض لها نفقة الرضاع حتى اذا اليسر وجعت عليه فعلى ذلك لان
انصفت كافي النفقة وفي شرح الحلواني طاهرا الرواية عندها بنى لا تخبر وان لم ياحد من

مطل
استئصال
الحيض

مطل

غيرها • وعن أبي جعفر وابي يوسف في النواذر خبر واطلق في شرح القديسي والسرخي
 خبر وفي جمع لرب العرش والوالدات برضع قيل هذا مجرد خبر وقيل فيه الزام الارضاع كما في
 قوله والمطقات برضع وعن هذا قالوا لا يجوز لها ان تأخذ الاجرة بالارضاع لانه يجب عليها ان تضع
 من حيث الدين وان كانت تجبر في الحكم واحدا لاجرة بارا ما حبس عنها من حب الدين فيجوز وفي
 جواز احد المسويين المختلعة روايتان واحد المختلعة عن الرجم لا يجوز وبعد العقد لها الاجرة
 ان طلبت **مسألة** وبينها رضيع فالام اولى بالحضانة لانها اعطيت عليه واعرف بمصالحه
 الا اذا طلبت زيادة على اجر الاجنبية او ترضعه الاجنبية مجانا فالاجنبية اولى دفعا للضرورة عن
 الاب لكن ترضعه عند الام لان الحضانة لها وتيسر على النظر ان تكثرت في بيت الام اذ لم يشترط عليها
 ذلك في الاجارة فلها ان تخله الي منزلها وترضعه او تقول اخرجوه فترضعه في فناء دار الام
 وترجع وان شرط في الاجارة ان تكون عند الام لزمها الوفاء فان ماتت الام او تزوجت بغير ذي
 رحم محرم من الصغر بطل حقا الي ان يموت عنها او تنس عنها فيدفع الي الجدة لام وان بعدت
 ثم الي الجدة لاب وان بعدت ثم الاخوات لاب وام ثم لام ثم لاب وفي رواية الحالة اولى من الاخوات
 لاب بالحديث الحالة ام وجد الاولي الاخوات اقرب من الحالة فكانت اشق ثم بنت الاخوات لاب
 وام ثم لام ثم لاب ثم بنت الاخوات لاب وام ثم لام ثم الاب ثم الحالة لاب وام ثم لام ثم الاب ثم بنت
 الامة لاب وام ثم لام ثم الاب على هذا الترتيب يدور هذا الحق والام والجدة ثان احق بحضانة
 الصغير الى ان ياكل ويشرب ويلبس وحده وفي السير ويستحي وحده قيل المراد بنام الطاهر
 وقيل مجرد الاستحجاب والحضانة قدره سبع سنين والجصاص يقيس سنين لانه لا يستغنى قبل ذلك
 عادة ثم الاب اولى له ليعلمه اذ اب الرجال وعلمهم وفي الصغير حتى يحبس فاذا احضرت
 تحتاج الي التزوج والاب اقدر واهدي وعن ابي يوسف ومحمد حتى تستنهي وهذا يختلف
 باختلاف سنينها ووزنها وجمالها والردوسي حتى تبلغ اربعة عشر سنة فان كانت عند
 غيرها كالاخت وعمرها من حسن اكل وتشرب وتلبس وحدها ثم تدفع الي الاب لان في تعليم اذ اب
 النساء واعمالهن استخداما • وفي التقاريف لا يجب في الحضانة اجرة المسكن وفي الاختلاف التي
 تستحق الحضانة لاحتاجها اجرة المنزل الذي تحضن فيه البقي وقال آخرون يجب ان كان له
 مال والا فليمن عليه نفقته وليس لغير الام والجدتين استخداما واذا سقط حق النساء
 بالتزوج او الموت او ابي الحضانة فالحق لعصبات الاب ثم الجد وان علة ثم الاخ لاب وام ثم

وإذا كانت لا يجب الحكم

طلب الحضانة

طلب إذا سقط حق النساء بالتزوج فالحق لعصبات الاب

لاب فان

لاب فان كانوا اخوة فاصطلمهم فان تساوا فاستنهم ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم بنوهم
 على هذا الترتيب ثم العم لاب وام ثم لاب ثم بنوهم على ترتيب العصبات ثم المعتق فان لم يكن واحد
 من العصبة يدفع الي الاخ لام عند ابي حنيفة ثم الي ذوي الارحام الاقرب فالاقرب وقال محمد لاحق
 لذكر من قبل النساء والنفقة يبر القاضى يدفع الي ثمة حصتها حتى تستغنى وعنه انه ثبت لغير الحق ولا
 حق لغير المحرم في حضانة الجارية ولا لام التي ليست لها مونة ولا للعصبة الناقصة على الصغير ولا لغير
 الام على الحضانة لانها عسى لا تقدر واختار ابي الليث والمصنف والي خبر لان ذلك حق الولد وان
 امتنع الاب من اخذ الولد بعد استغنائه من لام بجبر لان نفقته وصيافته عليه وكما ذكره في
 الطلاق وكذا لو مات عن ولد صغير فالام احق به الي ان تزوج او موت فام الام اولى الي
 اخر ما ذكرنا من الترتيب فان قال الزوج تزوجت فانما احق بولدي فانكرت في القول لها لانها
 تنكر بجلان خبر وهي الحضانة فان قالت قد تزوجت وطلقه او ماتت فاقول لها لان هذا اقرب
 بالنكاح المجهول فلم يعصم كمن يبيع كمن اشترى جارية فادعي انها ذات زوج وقال ببايع كان لها زوج
 ولكنه طلق لم يردها المشتري وكذا لو قال كان لي امرأة فطلقها او قالت امرأتى لم يكن لك غيرها
 فطلقت باقرارك لم تطلق • وكذا لو قال بعث هذا الشئ من رجل فحضر رجل وادعي الشرا
 بذلك الاقرب لم يبع كذا هي ولو قالت كنت تزوجت فلما فطلق لم يقبل قولها الا لحي لان
 هذا اقرب صحيح الا تري لو حضر ذلك الرجل فعقدت ببيت النكاح بينهما بقضاء قهما والكافرة
 وام الولد اذا اعتقت كالمسلة والحرة الاصلية لقيام الشفقة على الولد وقيل بوجود الولد
 من الكافرة اذا غفل كي لا تضله ولا حضانة لمراتب لانها مجلس ولا لامة لان ولدها ملك
 لمولاه وفي الاقضية لو كانت الام كافرة وام الام مسلمة فالحق للام بخلاف ما لو كان الاب كافرا
 وابوه مسلم فالجد اولى اذا كان الولد مسلما فان اسلمت امه وبنت ولا يخير الولد لانه عسى يحتاج
 من لا يوديه • وقال الشافعي بخير لانه عليه السلام خير غلاما اذا بلغ فلاحق للاب فيه
 الا ان يكون الولد غير مأمون فله ان يرضه الي نفسه ليلحقه الضرر بسببه وكذا الام لو كانت
 جارية وتترك الصغير وحدها والاب يخاف عليها لفساد الزمان فله ان يرضه الي نفسه
 وكذا البنت لانه احق بنفسه الا ان يكون محومه يرضه الي نفسه وله ان يرضه الي نفسه
 بكل حال لانه سرعه الاخلاص وكذا الاخوة والاعمام احق بهوا اذا كن غير مأمونات الا ان
 يكونوا هم عن مأمونين فيوضع علي يد ثمة يخطها انقضت عدتها فان ارادت الاستئصال مع

مطلب لا حق لذكر من قبل النساء

اولادها الصغار من قرية العقد الى مصر او الى قرية من قراه فان كانت المسافة قريبة
 يمكن للاب ان يطالبهم و يلب في منزله فلها ذلك وهو كالانتقال من سكة الى سكة والافلا
 ولا ينتقل من مصر الى مصر العقد الى قرية وان كانت قريبة لان الولد يتخلق باحلاف القروي
 ولها ان تنتقل من مصر الى قرية العقد لانه بالعقد التزم احكام العقد فيها والحضانه من احكامه
 ولا تنتقل من مصر الى مصر ليس مصرها ولا مصر العقد الا اذا تقاربا كما مر لا بأس بالانتقال
 كيف ما كان وينتقل الى مصرها ومصر العقد فان لم يكن مصرها لان العقد يوجب احكامه في
 مكانه وجهه رواية الاصل ان العقد في غير مصرها ليس يبدل احكام العقد فيه لانها لا كانت
 في القرية عادة حتى هو المقام به معاً • وليس لغير الام ولا لام الولد اذا عتقت ان يخرج
 بالولد من مصر الذي فيه ابوه لان الاخراج بالعقد وليس لام اخرج الولد الى دار الحرب
 وان كان العقد به لا يفرض ولها التبني ولذا ان كانت هي من اهل الحرب بعد ان يكون
 زوجها مسلماً او دميماً بان دخلت مع زوجها با مان فافتراقهم اسلم الزوج او صار دمه لم
 تنقل الولد الى دارها • اختلفا في متاع البيت والتكاح قائم اولا فابطل لوجوب عادة
 كالعمامة والقلنسوة والحفاين والكتب والسلاح والفرس والقول في الرجال مع اليمن
 لان الظاهر شاهد له وما يصح للنساء عادة كالوقاية والملاء والحز والنعول فالقول
 فيها للمرأة مع اليمن لا اذا كان الرجل صاعداً له اساور وخواتيم وحلي وخفائه وامثال
 ذلك حيث لا يكون مثلهن الا شيئا للمرأة وكذا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجل
 ولقطة المبسوطة ما كان للبخارة والرجال معروف بتلك التجارة فهو له وما يصح لهما ان يترش
 والبسط والاسقة والذهب والفضة والاولى واثاث البيت كالتماثيل واستباء ذلك
 والدواب والمواشي الخادم والعبد فعند ابي يوسف لها قدر جهازها بدلالة الحال
 لها والباقي للزوج لان ابداً له وعند ما القول للزوج في ذلك مع اليمن لان المرأة وما في
 البيت في يد الزوج فكان الظاهر شاهد له وقيل هو بينهما وان مات احدهما واختلفت رثته
 مع الحي فاجواب فيه كالجواب فيما اذا كانا حيين • وعند ابي حنيفة القول لحي منهما لان الميت
 لا يبدل له وقال زفر في المشكل هو بينهما لتساويهما في الدعوى واليد وقال اخرا تكل بينهما لهذا
 وهذا قول مالك والساقى ايضا وقال البصري اكل للمرأة الا ما كان على الرجل من ثياب
 جسده لان اليد بالتصرف كدفعه وضعها في حق اكل حقيقة والزوج فيها في البيت يد

احلاف الزوجين
 في متاع البيت

سنة
 رفقا وحنفا

حكيمة

حكيمة فبما الحقيقة اولى لا ترى ان الاجرة المستحقة اذا اختلفا في شيء البيت المستاجر
 يقتضى به المستاجر وقال ابن ابي ليلى اكل للزوج الاما على المرأة من العباس لان اليد الحقيقية
 له وقال لا ترى ان امرأة لو كانت مع امها في منزل وهو الذي يتفق عليها واختلفا في متاع البيت
 فان المتاع كله للاب وكذا الابن اذا كان في عياله اميه وكذا الابوان لو كانا في عياله بن
 كسر فامتاع الابن لانه هو رب الدار وصاحب النفقة لا ترى ان امرأة لو زفت الى زوجها
 فاصبحت مبيتة كان فيهما ان يجعل الفرس ومتاع النساء للزوج فانما الجواهر اذا كانت المرأة
 ممن تحبوا لخصيان فمهرها والا فللزوج والمرأى في هذا كالبالغ لان له يدا او كان في
 هذا كالمسلم والزوجان والمكاتبان والمادونان كذلك لتساوي الزوجين فان كان احدهما
 حراً والاخر عبداً فالحجور فالمتاع للمحرلانه لا يد للزوج فان كان ماذونا ومكاتباً فهو للحرة والامه
 سواء لانه كالحرة في تجارته حتى لو اختلفت حرة وعبدة في ثوب هو في ايديهما فهو لهما وله ان يبد
 الحرة حقيقة ويد العبد محاربة لانها لمولاه او لقومها والحقيقة اولى والعبد انما يباي
 الحرة في التجارة ومتاع البيت ليس منها • وفي المستقاع ابي يوسف الخادم والعمى والفتى
 والابوي والفرش والملاحف الحمر والصفر والحمل والعمى والصناديق والاخرى للمرأة
 الا اذا كان الرجل ماحداً لعرف تجارته من متاع النساء وكان في منزله سى من ذلك فهو له
 والدواب والذئاب والمواشي والدواب والمتر للزوج • وفي الثاني وقع الاختلاف
 بين الزوج وبين نسوة في المتاع فان كن في بيت لمتاع النساء يمين للاستوا فان كانت كل
 واحدة في بيت لمتاع كل بيت يميناً وبين زوجهما على ما مر فان اقرت بمتاع الزوج اشتراه فقوله لا قرار
 له بسبب الملك ولا يختلف الحكم بينا اذا كانت البيت ملكاً له او لهما لان البيعة الظاهر اليد
 وفي النظم اختلفا في بيت الذي يسكنان فيه ان لم يكن لهما ولا لاهل بيته فالقول له وان
 قامت لهما قضيه لهما وان قامت لاحدهما قضيه له به رجل وامرأة في بيت قال لهما انت امرأتى
 والبيت بيتي فقالت بل انت عبيدي والبيت بيتي ان لم يكن لاحدهما بيعة لم يكن لاحد على اخصي
 والرجل حراً والبيت بينهما فان اقاما يقتضى البيت لهما ويقتضى كونهما امرأة له في الاقضية اختلفا
 فيما بعد العدة فهو بينهما اي شيء كان وكذا لو وقع الاختلاف بين اجنبيين فوس وريح
 لا يكون القول للذي يصح له ذلك وفي جمع الناطق حال عليه كاره وهو في دار برار فادعي
 كل واحد منهما الحاله فالقول للحال اذا كان من عمل الكارة وريح قوله بصدق العلامة

ولم يكن كذلك كان البزار اولى لانه في داره الاثري لو استاجر شخصاً يبيع له البزار
ليحيطه معه فادعي الاجنبي ثوباً في يده وادعاه المستاجر نظراً كان في جانب المستاجر
فقله والا فاقول للاجير وكذا رجل خرج من دار رجل وعلي عنقه متاع فادعياه ان
كان الحامل يعرف يبيع مثله هذا المتاع فاقول له والا فهو لصاحب الدار لانه اخبره
من داره وكذا لو اختلفا في ثوب بحيث فقال رب الثوب اما خطته وقال الخطاط اما
خطته فانه يحكم للبئد • وفي المنتقا اجر عبد من صباغ ثم لقيه في طريق معه متاع
فزعج منه له وقال المستاجر هو لي ان كان المتاع من صناعة المستاجر فالقول له والا
فلو لي وان كان في منزله المستاجر فالقول له وان لم يكن من صناعته دخل بيت رجل
فوجد معه ما لم يبيت فقال له اخبرته من بيتي فالقول له ولا يصدق الداخل
في شيء ما خلا ثياب بدنه وفي العيون كذا في بيت رجل وعلي عنقه قطيفة فادعياه
فهو لصاحب البيت لان البيت وما فيه ملك له الا ما استثناه الدليل ولو كان هذا
والمسألة مخالفاً فالقول للكناس لان الظاهر شاهد له وفي الشان فامى استاجر
بالباب فيه رماناً ثم خرج واختلفا فيما فيه من الادوية والذوق والتماح التي بني عليها
فقال المستاجر انا احدها وقال الاجرات فيه فالقول للمستاجر لجران العادة
باجداث المستاجر الا ان يكون في موضع العرف بخلافه وكذا الطمان والعصار والحداد
وما اشبهه ذلك من الصباغ اذا خرج فاختلغا في الادوية والادوات ولو اختلفا في
متاع موضوع فيه او في لبن او اجر او حبي او جودع او باب موضوع فالقول للمستاجر
وكذا لو كان فيه كوارات او حمامات او نقض ولم يعرفه انه انعدم من بناءه ولو كان على
بابه مصرعان فسقط احد ما فاختلغا فيه فالقول للاجر لانه اح المعلوم وكذا لو كان حدود
مصورة فسقط حدع منها في البيت فاختلغا فيه ولو اقر بقبض ماله من بيت فلان او من
او من صندوقه او من كسبه او ثوباً من سقطة او حطه من جيبه او ثوباً من ثقله او حطة
من رزعه ثم قال هي له وكذبه صاحب الملك بضمن المقر له في كله • ولو اقر بعض عدل
وطي من ارض فلان ثم قال كنت تزلت فيها ومعي اجمال بعضي لوطي له لصاحب الارض لان
يكون فيها طريق معروف وكذا في القرية اذا كان فيها طريق معروف لم يكن اقرا بالقبض من
ملك فلان وكذا لو اقر بالقبض من دار فلان ثم قال كنت ساكناً فيها لم يصدق لان يقيم البينة

مطلب
ان المستاجر المذكور
في المتن المذكور
في المتن المذكور

مطلب

على السكني

على السكني وعلى النزول بحاله وفي ادب القاضي لابن علي • ماتت عن زوج واحدة فساووا
القاضي في بيعت امينا ليحفظها لانه زوجها ماتت وقال الزوج جميع ما في البيت لي لم يتصرف
القاضي لان يد الميت انقطعت وكذا الوفاة الزوج فقال اوليائه مثل ذلك وكذا الوفاة عن
امراة وصغار وبسال الجيران حتم الابواب للصغار وقالت جميع ما في البيت لي لم يتصرف
القاضي لها ولا يبعث اميناً في اميناً ذلك الا في رجل يموت عن صغار وليس يدعي احد شيئاً
في البيت فيبعث في ذلك اميناً ليحفظ للصغار • ودم استىضته • ودم نفاس • فالقبض دم الرحم
يخرج في اوانه ويعرف بالوانه ويحصى بصلاته ويحب اثباته عند شرطه ويعتبر لاحكامه واوا
من بلوغها اليها اما الحبيض دم الرحم اصله قوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن وعن عكرمة
انه الحصى واما اوانه من وقت بلوغها الي وقت اياسها واختلفوا في ادني السن الذي يكون الدم
الحري فيه حيضاً قيل تام ست سنين وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تام تسع وبه ائتي الاكثر
لانه صلى الله عليه وسلم بنى بعائشة وهي بنت تسع والخاهراة بنى بها بعد بلوغها ذكر البراءة
والغالب في زماننا في ثلثي عشر والاعلم في ثلثة عشر او اربعة عشر واختلف في حد الاياس
فمن ابي حنيفة من خمس وخمسين الي ستين وعنده انه مفوض الي اي كل مجتهد في زمانه وعن
محمد بن قيس ما قرأنا فاذا بلغت مبلغاً لا تحيض الحكم باياسها وقيل تعتبر ما قرأنا من قرايبها وقيل
يعتبر تركيبها فان ضعيفة البدن اسرع اياساً وقوية البدن ابطأ اياساً وقيل يقدّر بثلاثين
سنة وقيل خمسين وقيل ستين وقيل ثلث وستين والاكثر خمس وخمسون اذا انتع الدم وقدر
بعضهم من الانقطاع بستة اشهر وبعضهم بعشرون الروية في ايامها مرة وبعضهم مرتين
بعضهم بثلاث • وفي الاجناس بعد مضي مدق الاياس نعتد بالاشهر ثم جاز لها التزوج
• يجب ان يكون ثوباً ولبه اذا كان الدم منقطعاً قبل فمك فان رأت بعد الاياس وما لم
يكن حيضاً ظاهراً الرواية وفي رواية النوادر يكون لان هذا دم احد من الرحم بعد البلوغ
وجه الخاهراة دم الحبيض فعليه يترتب على كمال حال الشخص اعتدالا ولا اعتدال بعد الاياس
وجواب النوادر بمحمول على الرواية التي لم يقدّر الاياس بشيء وهو مدع الصغار ومن سلمة
وكان بن مقاتل يقول هذا اذا لم يحكم باياسها فان حكم ثم رأت لم يكن حيضاً وكان المياد في قبول
ان رأت دماً سائلاً كما كانت ترى في زمان حيضها فهو حيض وان رأت بلة تسوء لم يكن وقيل

مطلب
لا بد من ذلك

اقوالهم

ان رات احمر او اسود فهو حيض وان رات غيرها فلا الاتري في وقت كل صلاة وهي تغارف
 السامة قبل على قول هو لا ينبغي ان تظهر الحيضة في بطلان الاعتداد بالشهر وفساد الحجة
 وممن ابيدوا واخبروا ان هذا القول يكون حسنا الا في بطلان الاعتداد وقبل يظهر
 في المستقبل في الماضي حتى لو تزوجت ثم رات لا يبطل التزوج ولو رات قبل التزوج لا تزوج
 ما لم تقعد بالحيض وقبل ان رات من الاما يكون حيضا بالاتفاق يبطل الاعتداد وان رات
 ما هو مختلف فيه لا يبطل وقيل ان لم يكن قضي صحة النكاح يبطل ولو كان مخفي لم يبطل والقفا
 بالعدة ان يري احد الزوجين فساد النكاح بسبب قيام العدة في رواية نفق القاضيان
 العدة انقضت بالشهر وان النكاح قد صح فاذا احضرت بعد ذلك فذلك حيض معتبر في حق
 جميع الاحكام سوى فساد هذا النكاح وفي شرح بكر ولا ينف اثبات الاياس لان نقضا العدة
 على نقضا كالتقاضي العدة والوانه السواد والحمرة والصفرة والخضرة والكدره والترتبه
 وحدها ما لو نظروا لما ظروها يقول هي على لون التراب ثم وثم والاصل فيه قوله تعالى
 قد هو اذ ي جميع هذه الالوان في حكم الاذي سواء الا البياض بقول عائشة ما سوي البياض
 الخالص حيض فقال ابو يوسف ان تقدمت الكدره والترتبه لم يكن حيضا وان تأخرت يكون
 لان كدره لا يبيح ما فيه ولها لا يتبع اذا كان الثقب في اسفل الطرف ونسابة اقله ثلثه
 ايام ولياليها واكثر عشرة ايام ولياليها الحديث اقل الحيض ثلثه ايام واكثر عشرة ايام
 واختلف الروايات عن اصحابنا في ثلثه ايام ولياليها اذ انقضت منها شيئا هل يكون حيضا
 و عامتها عن ابي حنيفة وابي يوسف يكون حيضا وعن ابي حنيفة انظر الى الايام حتى لو احضرت
 ثلثين وثلاثه ايام يكون وبالقلب لا يشترط اثباته فواف الرجم عن الجليل وعدم طهر صحيح
 واقل نصابه خمسة عشر اعتبارا باقل مدة الاقامة لكن يشترط ان لا ينزل فيه شيء من الدم
 فان صلت في اول يوم منه باليوم او في خطاه ثم طهرت خمسة عشر هذا صالح يجعل ما بعد
 من الدم خبيثا غير صالح لنصب العادة وان طهرت دون خمسة عشر لا يجعل ما بعد من الدم
 خبيثا بياضا عاده عشرة وعشرون رات احد عشر وطهرت خمسة عشر ثم رات خمسة
 وطهرت خمسة عشر ثم رات خمسة وطهرت خمسة عشر ثم استمر فعد الحصة حيضا لانها
 عقيب طهر كما مل لكن لم ينتقل طهرها الى خمسة عشر وان رات احد عشر وطهرت اربعة عشر
 ثم رات خمس وطهرت خمسة عشر لم استمر لا يجعل الحصة حيضا لانها غير مرتبة عقيب

طهر كما مل

طهر كما مل بدت لها مدة طهرها ثم عشرة من طهر خمسة عشر مدة حيضها وخمسة من طهرها
 فتفصل من اوله الا استمر خمسة عشر ثم تدع عشرة وتصل عشرين ولا عاية لاكثر الطهر
 الاعتداد بنصب العادة فان استمر فصلت ايام حيضها وطهرها قبل بقدر حيضها ^{بشر}
 وطهرها بستة اشهر الا ساعة حتى تنقضي عدتها بقسمه عشر شهرا غير تلك ساعات لقولهم
 الخلاق من بعد ساعة من طهرها فذلك الطهر لا يحسب ثم عشرة حيض ثم ستة اشهر
 الا ساعة ثم عشرة ^{لو} لو اشترى جارية هذه حالها فاستبرأها بستة اشهر وعشره ايام
 الا ساعة لتوهم الشرا بعد ساعة من طهرها وقبل بقدر طهرها بستة اشهر الا يوما حتى
 تنقضي عدتها بقسمه عشر شهرا وسبعة ايام الا شيئا لتوهم الطلاق اول ساعة من حيضها وذلك
 الحيض والطهر الذي بعد لا يحسب ثم ثلث حيض طهرين ^{لو} لو اشترى جارية هذه
 حالها تنقضي استبرأها بستة اشهر وتسعة عشر يوما الا سالا لوهر الشرا اول ساعة
 من حيضها وقبل بقدر اربعة اشهر الا ساعة وقبل بشهرين وقبل بسبعة وخمسين يوما
 وقبل بثلاثين وقبل بسبعة وعشرين وقال ابو عبيد وابو حازم وابو سهل لا يقد
 حيضها وطهرها بشي في حق القربان والتزوج باخر حتى لا تنقضي عدتها لان نصب العادة
 بالمقادير بالتوقيف ولا يحل لزوجها ان يراجعها لتوهم الانقضاء واعتباره لاحكامه ترك
 الصلاة لا في قضاء وترك الصوم في قضاء والحكم ببلوغها وحرمة جماعها ويكفر مستحلها ونيك
 الحرمة لا يستتد ارحى غسلت فرجها تحلل ^{لو} وقيل التحريم في اول ايامها وبعد الثلث
 تحلل وعن قتادة ان قربا في او اخره عليه ان يتصدق بنصف دينار وعن بن عباس في اقبال
 الدم يتصدق بدينار وفي ادباره بنصف وعن البصري يلزمه ما يلزم المظاهر وعن
 ابي يوسف ومحمد يتصدق بدينار ونصف والجواب ان ما قالوا على وجه التدب وعن به
 تقول ان كل من اذهب يستحب له ان يتصدق بشي رجاء ان يغفر له واستحل الجماع حالة
 الاستبراء بدعة وضلال وعن بن رستم ان استحلها متاولا ان النبي ليس للتحريم او لم يعرف النبي
 لا يكره ولا ولو استحل مع اعتقاده النبي وكونه معصيا للحرمة يكفر ولا يستمتع بالجماع الا بافوق
 الميزر وقيل ما فوق سرة وقيل ما تحتها فوق الارز وقال محمد يتقي مكاييل الدم ويحرم
 الاستمتاع حالة الاستبراء في المسئلة اختلاف الروايات وعن البصري وابي طهيع ومكحول
 اطلقوا الدواخي في الكحل وحرمة القراة وما في معناه ما مر في الحب ويلزمه الاغتسال

بشر

فطر على الوطن
 في اول ايام الحيض
 وبعد الطلث
 فطر

استحل الجماع
 حال الاستبراء
 بدعة وضلال

يكره الاستمتاع
 حال الاستبراء

سان
ودم الاستحاضة هو
المخالف للحيض

بالانقطاع قبل سببه ودية الدم وقبل انقطاعه والاصح ارادة الصلاة وكذا في سبب وجوب
الغسل والوضوء قبل الجنابة والحدث والاصح ارادة الصلاة وقسم الاستحاضة الى ثلاثة اقسام
الاستحاضة في اواند ونضابه وشروطه لان التقدير الشرعي يمنع ان يكون حكم المخالف بالمقدار
مثل حكم المقدار لتقدير التقدير ولا بأس بزوجها ان يقرها وعن بعضهم منقوا فاما ما ورد في
المسجد للذي ولذلك يعلو به الحمى ودم النفاس هو الخارج مع اكثر الولد وعقبيه وعن
محمد ان خرج راسه او لا فاما لم يخرج نصف البدن لا يكون المري نفاسا وان خرج رجلاه او لا فاما لم
يخرج اكثر البدن لا يكون نفاسا لان للراس مع نصف القبرون حكم الكل وكذا هذا في انقطاع
الرجعة والنزوح باخر **●** وكذا لو وجد من بدن الميت نصفه مع الراس او اكثر بل راس
يفضل ويصلي وكذا هذا في القسامة واكثر من النفاس اربعون يوما للحديث تقعد النفاس
اربعون يوما الا ان يرى طهرا قبل ذلك فثبت بهذا ان لا غاية لافله حتى لو رات ساعة ثم
انقطع تنقطع باخر الوقت فتغتسل وتضلي وعن ابي يوسف وضعت ما في بطنها من نفاس
وان لم تر الدم وهو قول ابي حنيفة واليه الاكثر ثم رجع ابو يوسف فقال اذا لم ترى طهرا
لا تغسل عليها واليه ذهب البعض وللشافعي وجهان وقاية الخلاف في وجوب الغسل ولدت
ولدت في بطن فالنفاس من الاول وعند محمد من الثاني لا تقضي الغسل لهما النفاس ما خرد من
تنفس الرحم او من خروج النفس وايها كان فقد وجد حتى لو كان بينهما عشرة ايام وهي مبتدئة
تكل اربعين مارات بعد الثاني فان كان بينهما اربعون لافله من الثاني كنهها تغتسل كالتك
وسموي في جميع ما ذكرنا من دم الحيض والاستحاضة والنفاس ان يكون كثيرا سائلا او قليلا
غير سائل لكن لا بد من الطهور لا ثبات الحكم به والطهور ان يبلغ الدم الى مقابلة موضع البكا
من الحشود ذلك حد اعلى الفرج الداخل وحد اسفل الفرج الخارج وعلى هذا لو حشوا حليله
فوصل الله الى مقابلة حد الاحليل من الحشود نقص الوضوء فان سقطت الحشوة كان رطبا
ثبت حكم الطهور فان كان يابس فلا **●** وحكم الفرجين في هذا سواء وعن محمد اذا اتر الدم في
الفرج الداخل تصير حايضا وعليها ان تحشي في حال حيضها واستحاضتها ونفاسها لم يثبت
والاحلش في الفرج الخارج احسن وقبل الاحتساسة في حالة الحيض مسحية في حالة الطهر
وقيل لا يستحق البكر الا في حالة الحيض وبسبب التثيب بكل حال والسنة في الحشوان يكون من
حرقة او قطن يكن مطيبا بمسك او غالية للحديث وليس الاحتساسة تقدر بل على ما جرت به العادة

مطلب

سنة
نهاية

سان
الحشو

الحاجه

الحاجه معتادة وان زائدة على عادتها ولم يجاوز العشرة فكله حيض لانه متصل بدم الحيض في
وقته فيلحق به فان جاوز او لم يجاوز لكن طهرت من بعد اقل من خمسة عشر فحيضا عادتها والزاد
استحاضة للحديث عادتها خمسة فوات في اليوم السادس قيل هو بالاعتسالك والصلاة لشك
في انقطاع في العشرة وقيل لا يومر لشك في المجاوزة وقيل يومر بالاعتسالك لجواز المجاوزة
ولا يومر بالصلاة لان هذا حيض طاهر ولو طهرت في اليوم الرابع يومر بها اذا خافت فوت
وقت الصلاة لانه طهر طاهرا **●** حيضا خمسة وطهرها عشرون طهرت خمسة عشر ثم
استمر تضلي الي تمام طهرها وعلى قول ابي يوسف تضلي من اول الاستمرار خمسة وقد انتقل
عادتها في الطهر الي خمسة عشر بالروية مرة وفي حيض الشهيد طهرت خمسة عشر ثم رات
قال عامة ائمة عارا يومر بالصلاة الي تمام العشرين لان الطاهر انما ترى في ايامها وفي
الطاهر لا يومر حتى يتبين امرها في لانتها لان هذا دم على اثر طهر تام وكان حيضا طاهرا عادتها
في ايامها ترى يوما دما يوما طهرا هكذا الي العشرة ففي اليوم الاول ترك الصوم والصلاة
لانه دم طاهر وفي الثاني باقيها لانه طهر طاهرا وفي الثالث تركها لانه يتبين انه حيض وفي
الرابع تغتسل وتقوم وتضلي لاحتمال ان يكون الانقطاع صحيحا لا بدوها الدم بفعل هكذا
الي العشرة اعني به تغتسل بعد الثالث لكل يوم انقطع لاحتمال الخروج عن الحيض وعن ابي يوسف
لورات في اول الوقت من عادتها ثم انقطع في اخر الوقت ان كان لها عادة ان ترى ثم تنقطع ثم تنقو
لا تضلي وقت الانقطاع **●** عادتها عشرة رات يوما دما يوما طهرا هكذا الي العشرة
فانك حيض وان كان عدد الطهر في الحساب اكثر لان الطهر المحلل غير فاصل مراحقه رات
كان ابو حنيفة والميداني ومن سألته يقولون لا يومر بترك الصوم والصلاة لشك من الانقطاع
في ابدون الثالث وعن ابي حنيفة لا يومر لجواز الانقطاع لا تضلي لجواز ان يستمر وهو اختيار
المريسي واي سهل فان انقطع لتمام العشرة فهو حيض كله فحيضا عشرة وطهرها عشرون لان
مبني الحيض على الامكان والى العشرة امكن لانها مترك الحيض والشهر يشتمل على الحيض والطهر
عادة فان قل ينفى ان يجل الثلثة حيضا لا يمتنع وفي الزيادة شك فتضلي احتياط
قلنا الاحتياط في الترك لانها كما يومر بالصلاة في الطهر كذلك تنهي عن الصلاة في
الحيض والامر والامر والامر اذا اجتمعا كان النهي اولي لان فيه اجتنابا عن الممنوع وعن
ابي يوسف تحنط تغتسل بعد ثلثة وتقوم وتضلي سبعة ايام بالشك ولا يقربها زوجها ثم تغتسل

تمام العشرة وتنفق صيام السبعة لجواز ان حيضه ثلثه وهذا ضعيف فاننا قد عرفنا ما حايضا
 ودليل بقاها طيفا ظاهرا وهو السلطان فلامعنى هذا الاحتياط • وقال زفر حيضها
 ثلثه اخذنا باليقين وطهورا بنية الشهر وقيل حيضها قد لا يغيرها وهذا ضعيف ايضا
 لان طباع النساء مختلف فقلت في قولان يوم ذليلة في قول لان الاقل متيقن والاقل عند
 يوم ذليلة وسبغة في قولانته هو الوسط الغالب وقيل بعد يوم ذليلة سعد وصلى الي
 خمسة عشر وهذا فاسد بالاعتداد بالثلاث لتوهم الخروج عن الحيض في كل ساعة لان عند
 الشافعي اكثر الحيض خمسة عشر وهذا فاسد لانه يودي الي ان ينقض جميع عمرها مع روية الدم
 • رأت يومين وانقطع وهي مسددة او معتادة فينظر اخر الوقت لاحتمال المعاودة
 فان كانت فوت الصلاة تؤصت وصلى ولا يغيرها زوجها ان كانت معتادة وان كانت مسددة
 بقية عادت في الحيض اقل من عشرة وفي النفاس اقل من اربعين فانقطع قبل مائة اغتسلت
 حين كانت فوت الصلاة وصامت وصلى وسعى عدتها ونظرت الرجعة ان لو كان هذا اخر
 حيضها الثالث ولا يغيرها زوجها حتى ياتي على عادتة ولا تزوج باخر وان كان هذا اخر عدتها
 لا نفاس ظاهرة ظاهرا لكن احتمالات المعاودة المتأخرة قائم لانقطاع الدم قبل وقته فلو كان
 الطهر ظاهرا تورب بالصوم والصلاة وتنقض العدة وتنقطع الرجعة لاحتمال المعاودة بمع
 عن العريان والمزوج احدا بالاحتياط في كل حكم كالتري مرة ستة ومرة سبعة ثم استحيضت
 احدها الاقل في حق الصوم والصلاة والميراث وانقطاع الرجعة وبالاكثر في حق العريان والمزوج
 باخر احتياطا وان استكمل عادتة ثم انقطع اغتسلت في اخر الوقت المستحب فيحكم بطهارتها في حق
 جميع الاحكام قال الهندوان هذا التاخير استحباب لا اجبا بخلاف الاول فكذا
 لو نيمت حكم بطهارتها عند مجده وعند ما حتى يقل به ان يمضي وقت تلك الصلاة التي ظهرت
 فيه كاختلافهم في انقطاع الرجعة فان صلت به ثم وجدت الماء لم يبطل الحكم بطهارتها ولكنها
 لا تقرا ولا تمس مخمنا ولا تدخل مسجد الا انها كالجنب وقال بن المبارك لا يغيرها ايضا وان
 عاودها الدم يبطل الحكم ولو كان هذا اول مارات فانقطع على خمسة او كانت اول ولادة وانقطع
 على عشرين اغتسلت فيحكم بطهارتها في حق جميع الاحكام لان دليل المعاودة مفقود وان كانت
 اياما في الحيض عشرة وفي النفاس اربعون يحكم بطهارتها حين كملت العشرة والاربعون اغتسلت
 اولم تغتسل انقطع دمها اولم ينقطع ميتة كانت او معتادة الا في حق المرأة وما في معناه

لا فاصح

وقال زفر

وقال زفر والشافعي لا يغيرها في العاضدين حتى تغتسل لعوله تعالى حتى يطهرن على قسرة
 الشد يد ومنهم من قال يغيرها في العاضدين وهذا كله في حق المسنة • وان كانت كتابية
 قطعت رأتها عن الحيض والنفاس بالانقطاع وان انقطع بدون عادتة ولو اسلمك بعد الانقطاع
 لا يبطل الحكم بطهارتها بخلاف ما لو عاودها الدم لان روية الدم تؤثر في اثبات الحيض به
 ابتداء يوثق في النفا ولا كذلك الاسلام ولو انقطع وقد بقي من الوقت ما يسع الاغتسال
 والتحريم يجب قضاء تلك الصلاة ويجوز صومها من العدة ان كان الانقطاع في ليالي رمضان وان
 بقي اقل من ذلك لا يجب ولا يجوز وكذا لو حاضت وقد بقي من الوقت ما يسع التحريم يسقط
 فرض الوقت وان بقي منه لم يسقط هذا اذا اياما دون العشرة فان كانت عشرة فان بقي
 من الوقت ما يسع التحريم يجب قضاء تلك الصلاة ويجوز صومها من العدة وان بقي اقل منه لا
 ولا يجوز وكذا لو حاضت وقد بقي من الوقت ما يسع التحريم يسقط فرض الوقت وان لم يسع
 لا وكذا لو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسع التحريم لا يغير فرضه وان وسع يتغير
 وكذا المسافر ينوي الإقامة والحي يبيع والمجنون يتيقن الكفا فيسلم وقد بقي من الوقت
 ما يسع التحريم يجب قضاء تلك الصلاة وان لم يسع لا
باب في كبر وجدة زوجها عينا فوافقه الي القاضي فاحصه انه لم يبطل اليها
 وكذا القاضي يرى الشافعيان قلن فان قلن هي كبريها فاسنة لان المحرقة يكون عن علة
 وقد يكون عن حمله ويظهر ذلك بمضي سنة وقد بواقرا فصل من فصولها فيبطل اليها
 ولو مضت السنة فادعى الزوج الوصو فانكرت هي نظرا اليها النساء وحوى العدل
 والعدل ان فصل فان قلن هي كبر خبرت وان قلن ثيب يلف الزوج بالله لعد اميتها لعد
 مكانا زالت بوجه اخر فشرط اليقين مع شهاة قلن يكون حجة فان حلف فلاحق لها وان نكل
 خبرت وكيف يعرف انها بكر او ثيب قالوا يدفع في زوجها اصغر بيضة من بيض الدجاج فان دخلت
 بلا علق قليب والافكر وقيل ان امكها ان يتول على الجدار فيكر والافقيب قليب كبير
 البيضة ويصعب في زوجها فان دخلت قليب والافكر وان تزوجها وهي ثيب فادعى الوصو
 وانكرت فالقول له مع يمينه فان حلف فلاحق لها وان نكل خبرت فان اختارت نفسها بات
 وانكرت فالقول له مع يمينه فان حلف فلاحق لها وان نكل خبرت فان اختارت نفسها بات
 كتحخير الزوج • وفي المشهود لا تبين بل يقول القاضي له طلقا فان ابي ثوق سملاته

مطل
احتياطا

عجز عن الامساك بالمعروف فتعين عليه التسترخ فاذا امتنع ناب القاضي عنه وكان نايبا ولو
فرق بقولهم ثم اقم بينة على اقرارها قبل التقريظ بوصوله اليها او ولدت لاقول من سنتين
مذفرق بطل التقريظ لانه ظهوره لم يكن للقاضي التقريظ ولو اقرت بعد التقريظ انه كان
وصلا اليها لم يبطل التقريظ لانها ما فعله بهمه ولو تخاصما وخاصمت حتى احل ولم خاصم بعد
الاحل لم يبطل حقا لان ذلك قد يكون لامتحان او لغدر الخصومة ولو وقع مرة ثم عجز
فلا خيار لها لحصول مقصودها وهو الاحصان وتاكيد المهر فالزيادة على المرة مسيحية ديانة
لاحكاما وكذا لو لم يكن له ما ويجمع ولا يترك ولا يكون لها حق الخصومة وفي التهديد تكلم امرأة
هل يجب عليه وطئها فيه وجهان احدهما لا كسائر الرطبات والثاني يجب للمعنيين احدهما
لا بقاها في الوطئ والثاني ليتقرر لها المهر فان ابرأته عن المهر هل يجب على هذا الوجه
ان يطأها فيه وجهان بناء على المعنيين هل لها الدعوى عليه ان اوجبا فلها ذلك والا فلا وهل
يا ثم يترك الوطئ مرة ففي شروح بكر يا ثم اذا تركها منعتمنا مع القدرة فاما المولى هل يترك
وطئ الامة مع القدرة وحاجتها الى ذلك قال سمعي ان لا ياتم وذكر ايضا لا بأس بترك وطئها وان كان
يلحقا معاطة فان كان العنين يبطل الى غير ما ولا يبطل الى امرائه او يبطل الى لست ولا يبطل اليها
وهي بكر فلها الخصومة ولو وصل اليها ثم فارقتها ثم تزوجها فلم يبطل اليها فلها الخصومة لا رعا
النكاح غير الاول ولو فرق بينهما ثم وعداها الوصول فترجعا لم يجز لاختيارها لانها رضى
بخلاف ما لو تزوجت له اخرى وهي عاتمة حاله لا يكون رضاهما في ادب القاضي وفي الاصل يكون
لانها رضى بالمقام معه وان علمت بعد النكاح بحاله لا يبطل جارا بطل مقامه معه لان الحق
لا يبطل بالناخير ما لم تغل رضى بالمقام معه وكذا لا يسقط حقا بتأخير الخصومة بعد مضي الاجل
وفي ادب القاضي سأل الزوج القاضي ان يوجه له سنة اخرى او شهرا او اكثر فانه لا ينبغي
له ان يبطل ذلك الا برضا المرأة فان رضى ثم رجعت فلها ذلك ويبطل الاجل بخير لان الناحيل
انما يلزم فيها صار مستحقا في الدمة دينيا وليس هي دين وصار كالشيع يشفع اليه المشتري ان
يمهله شهرا فامهله صح ولو رجع صح رجوعه وكذا المدعى عليه يتمهل المدعى شهرا لينظر فيه
فامهله صح ولو رجع صح وكذا هنا قال هرب في السنة لم يجنب على الزوج لان العجز
بغير لعنة منها بخلاف ما لو كان الغائب هو الزوج لان العجز منه عن اختيار حتى لو جلس فامتنعت
ان تاتي به الى المجلس لم يجنب لان العجز ليس بسبب من جهته وكذا لو حبسته بمهر فامتنعت

مدعى على
الكلية

مطلوب
لا يملك المولى
بترك وطئ
الامة

طلب

ان تاتي به

ان تاتي به وان لم تمتنع وكان في المجلس موضع خلوة حبست وكذا لو حبست على حق لوما فان كان
الزوج يبطل اليها في المجلس ويكن الخلوة والمبيت معها حبست والا فلا فان مرض احداهما في السنة
مرض لا يمكن معه الجماع لم يجنب وفي الكفاية مرض احداهما مرضا لا يجامع معه فعن ابي يوسف
ان كان اكثر من نصف الشهر لا يجنب وفيما دونه يجنب وعنه اذا كانا يجنبين في شئ من السنة
وان كان يوما يجنب وعلى قول محمد ومادون الشهر يجنب واما الشهر وما فوقه فلا وفي ادب
القاضي لو احرمها او احدهما حسب عند محمد خلاف ابي يوسف والخضى والعنى عزله واحدا
لا يرجمانه الوصول وفي المجهوب بخير في الحال لانه لا يدين في الناحيل وان كانت المرأة رتقا
والزوج مجبوب او عني لا خيار لها لان المانع موجود في جهة
اللعان اللعان الملعان عنان من هو من اهل الشهادة لان اللعان لشهادته
موكدة بالايمان وسببه قذف الرجل امراته قد فاجر حجب الحد في الاجنبى واللعان قائم مقام
حد القذف في جانب ومقام حد الزنا في الجانبين قد فاجر امراته لم خاصمت عند القاضي
امر باللعان فيقوم فيقول اربع مرات اشهد بالله اني لصديق نيا دميته من الزنى وفي الحاشية
لعنة الله على ان كنت كاذبا فيما دميته من الزنى ويشير اليه في كل مرة ثم تقوم هي تقول
اربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رماني من الزنى وتشير اليه في كل مرة وايضا امتنع عن
اللعان كحسب لانه امتنع عن حق الغير وحكم اللعان حرمة الاستمتاع كما قررنا لان اللعان او
العقب تار على احدهما واثره في رواية لعنة الاستمتاع فزال وفات الامساك بالمعروف
فتعين عليه التسترخ فاذا امتنع ناب القاضي عنه وكان بايضا حتى لو كذب نفسه او صدقته
المرأة او قدر حصة احداهما محصنا فحد او صار له حال لا حد فادنا بطل اللعان وله ان يزوج
لان حكم اللعان قطع العقب وحرمة الاستمتاع لم يبايد القطع حتى يبطل كذا ب نفسه فكذا
الحكم الاخر وقال ابو يوسف لا يزوجها الحديث المتلاعنان لا يجتمعان ابدا
بالاكاذب لا يفيقان متلاعنين لان الشاهد اذا كذب نفسه يبطل شهادته وحد الزوج حد
القذف اذا كذب نفسه لان اللعان خاف عن الحد حتى لو لم يكن اهلا لللعان يجز فاذا بطل
الحلف وجب الاصل ولو بدى لعان المرأة بعد اللعان عليها ليوافق المشروع فان فرق قبل
الاعادة صح لان الفرق بعد لعان الزوج وحد يصح لاختلاف العتافيه فهنا اول وكذا
الوقوف بعد وجود اكثر اللعان صح لانه مجتهد فيه لم يفرق الحاكم بعد اللعان اللعان

حق عزله او مات يستقبل الحاكم الثاني للعان لانه بشا دة موكله باليهين فصار كما لو اشهد
عند الاول يستقبل الثاني وعند محمد لا يستقبل العان لان العان غير موكل بالشا دة فصار
كما يحلف عند الاول لا يستقبل الثاني واجمع الوصيات القاضي المرحل للمعنيين في السنة
او بعد ما او عزله لا يستقبل الثاني لان الناجيل حكم • قدما الروح فلم يلتفتا حتى ابا فضا
فلا حد ولا عان وان تزوجها بعد لان العان وجب فتعذر الحد ثم تعذر العان لانه شرع
لنقطع النواش وتقدر قطعه لاحرم لو طلقا رجعيًا فلا عان لثبنا النكاح المنقوع في الثاني
• مضرا له اخت مسلمة لا يجبر على نفقتها لان معه غير الولا ومفيدة بالوراثة للنصر وعلي
الوراثة متدرك والمراد به الذي دورم محرم واهل الارث وعند اختلاف الدين لا ارث
فلا نفقة وهذا خلاف الاعتق عند الملك وحملة الرجوع في الهبة لان الموجب للعتق والمحرم
للرجوع المحرمية وهي لا تقدم باختلاف الدين لاخرى بالحصة قبل القبض في المشتري والوصية
والبراث في المشهور وعند ابي يوسف يحتر الحصول بعلم فراغ الرحم وعنه لو يتيقن ان لم توطا
فلا استبراء وعنه لو اشترى بكون امرأة او صبي لا استبراء وجه المشهور الملكة يتم بالقبض
فاذا تم ملكه فيها وجب ان يستبرأ بها • اشترى بخوسيه فحاضت عنده ثم اسلمت او مسلمة
فكانت قبل ان يستبرأ بها فحاضت ثم عجزت او محرمه فحاضت ثم حلت يحرر ابتداء الحيضة لانه
تحريم لا يستلزم زوال ملكه الرقبة اشترى شرا فاسدا ثم اشترى اياها صحيفا لا يجزى ما سبق من
الحيضة لان الموجب للاستبراء وجد من بعد اشترى جارية فله ان يقع حيضا لا بأس لا يطأها
حتى يستبين انها غير حامل ولم يقدره بشي وعن ابي يوسف قدره بثلاثة اشهر لانه عن الانثى
والصبيق ويعرف بفراغ الرحم وقيل هذا تفسير قوله ابي حنيفة وعن محمد باربعة اشهر وعش
ايام لا عن الوفاة للحرة ويعرف بفراغ الرحم وفي رواية شهرين وخمسة ايام لا عن علة
الوفاء للامه ويعرف بفراغ الرحم وعن زفر بن سنان لان الولد لا يتيقن في البطن اكثر من
سنتين فاذا مضى هذا القدر ولم يظهر الحمل عرف بفراغ رحمها • وعند الشافعي باربع
لان الولد عنده يتيقن في البطن هذه المدة فلا يعرف فراغه الا به وعن ابي مطيع بن سبعة اشهر
لان المعتاد في مدة الحمل هذا المقررات في الثاني وفي جمع العاوم لو ارتفع حيض الحرة
فمن عمرو بن عباس مكث ستة اشهر فان لم تحض فقتل بالاشهر بعد وما لك تتزوج بعد
الستة واحمد واسحق وابو عبيدة **كاس**

العتاق

عبد يمينها

عبد يمينها اعتق احد ما نصيب شريكه لم يعتق شي وان اعتق نصيب نفسه باذن شريكه وهو
موسر لم يضمن وان كان بغير اذنه وهو موسر يضمن فكذلك لان هذا ضمان وجب بشرط العيب
فيمسك بموته دليله النفقة المفروضة وقيل المسلمة محمولة على ان ثلث ماله لا يفي بها
ذكره الناصبي وان المعتق صحيفا فاساكت ان شأ اعتق نصيبه وان شأ استسماه والولا يمينها
وان شأ ضمن المعتق والولا للمعتق لانه يملك نصيب الساكت بالظان فيخير بين الاعتاق
والاستسماه واختيار الساكت احدهما ابرأ لآخر • وفي الثاني وهو نظير احتيا والمالك
تضمن احدا العاصيين واختياره ان يقول اخترت او يقول اعطى جفا اما اذا اختاره
بالقلب فذاك ليس بشي وعن محمد الاختيار ان يرا صليا على الضان او يقيض القاضي والمالك
ان يضمن كل واحد منهما نصف قيمة المقتضوب او يضمن احدهما الثلثين والاخر الثلث اعتبارا
بجزء الكل وفي الروايات كلها اذا اختار الاستسماه لم يملك تضمن الشريك لانه ليس في
الاستسماه عمل الملك فلا يتوقف على قضا ولا رضا خلاف النضمن وفي شرح بكون المستقا
وفي التفريق اذا اختار احدا العاصيين فمن ابي حنيفة له الرجوع قبل القضا والرضا
وروي انه لا يرجع وهو الظاهر • وفي الاحماس والجامع اعتق احدا الشريكين بشريكه
ان يرجع عما اختاره ما لم يقبل لآخر ويحكم وفي الاملا بعد الحكم ان يرجع هذا اذا كان
المعتق موسرا وان كان معسرا فاساكت ان شأ اعتق نصيبه وان شأ استسماه والولا
بينهما وليس له ان يضمن للمعتق وقيل القياس ان يضمن موسرا كان او معسرا لانه اسند
عليه نصيبه ولكن تركا القياس في المعسر لما سبق وقيل القياس ان لا يضمن لانه
مصرف في ملكه فلا يضمن ما اسند لغيره كمن احرق داره فاحرق دار غيره لم يكن تركا القياس
في الموسر بل الحديث في عبد بين شريكين اعنته احدهما ان كان موسرا ضمن قيمة نصيب
شريكه وان كان معسرا سعى العبد في قيمة نصيبه ولا يرجع على المعتق لانه اذا الضان
خلص رقبتة عن الرق وقال ابن ابي ليلى يرجع لانه هو الذي اذخله في هذه العهدة فان قيل
الاستسلا دحق عناق وانه لا ينتقص بغير العناق اولى **فصل** الاستسلا د يميني
على العنب والعنب لا ينتقص كذا ما يميني عليه الا اذا وقع بالقبول للمالك كاتيه او
المدرج بين اثنين استولدها احدهما صارت نصفه ام ولد له واما العتق يميني على الملك
والملك نصف كذا ما يميني عليه بخلاف الخلاق لان ثمة لا ضرر على غير المطلق في الوقوع

سنة
وفي الزبادات

على كلهما والموقع راضى بذلك والخلاف التكاثر لان ثم وجد الرضا منها بتلك جميع بعد لها
 اما هنا الضم على غير المعتقد ولم يوجد منه الرضا فيجب مراعاة حقه وهذا كله قول
 ابي حنيفة **وقال** لا خيار للساكت وله ان يضمن المعتقد ان كان موسرا ويسعى المعتقد ان كان
 معسرا والولا للمعتقد في الحالين وهذا بناء على ان عندهما الاعتناق لا يجزى لان الاعتناق اشياء
 العتق والعق هو القوة الحكمية وهو اهلية الشخص للاحكام والاهلية لا تجزى فاذا اعتق
 بعضه عتق كله فلا يتاقي الخيار والرجوع على المعتقد بما ضمن وان كان الساكت صغيرا والمعتقد
 موسرا فولي الصغير يتخير بين التضمين والاستسعا عند ابي حنيفة والتضمين اولى وان لم يكن له
 ولي ينتظر الى بلوغه فان كان مكاه مكاتب ومادون مديون يتخير بين التضمين والاستسعا
 وان كان غير مديون فالاختيار للولي بين ثلثة اشياء لان كسبه له وان مات الساكت قبل ان
 يختار شيئا فلورثته من الخيار ما كان له عند ابي حنيفة فان اختار بعضهم السعاية وبعضهم
 التضمين فلهم ذلك لانهم قاموا مقام الميت فصاروا اكثر كفا في الاصل **وعنه** ليس لهم
 ذلك اعتبارا بالمورث ولو باع الساكت نصيبه من المعتقد او وهبه على عوض فالقياس ان
 يجوز كالنضمين وفي الاستحسان لان هذا تملك للحال وهو غير محل له بخلاف التضمين فانه
 تملك من وقت الاداء وهو محل له وقد راى البيهقي في ظاهر الرواية ان يملك قدر قيمة نصيب
 شركه ولم يستثن الكفاف وفي رواية الحسن استثنى نصيب قيمة العبد في الضمان والسعاية
 يوم الاعتناق وكذا حال المعتقد في سياره واعساره فان قال اعتقت وانا معسرو وقال الساكت
 بخلاف نظر اليه يوم ظهر العتق كما في الاجارة اذا اختلفا في انقطاع الما وجريانه ولو اختلفا
 في قيمته في الضمان او السعاية فان اتفقا انه اعتق اليوم وهو قائم احد بقيمته اليوم فان
 كان هاتكا فالقول لمنكر الزيادة وان اتفقا انه اعتقه قبل هذا لم ينظر الى قيمته وان كان
 قائما لانه قد تغير والقول لمنكر الزيادة وان اختلفا في وقته فالقول لمن يدعي اقرب
 الاوقات وان مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئا لم يكن له تضمين المعتقد ان كان موسرا وفي
 رواية ابي حنيفة كان التضمين بشروط تغل الملك الى المعتقد وقد قاتل القتل في ظاهر الرواية
 عنه له ذلك لان الضمان يستند الى حاله الاعتناق كما في تضمين المملوك وعندما الضمان
 واجب **جارية** حاملة مشتركة بعتق الحال ولا يضمن الحال لانه يعتبر صفة لها
 وضمان العتق ثابت بخلاف القياس فلا يوجب في الاوصاف افرادها كما لو اعتق الراهن

الحامل

الحامل ولو كانت الجارية لرجل والحمل لآخر فاعتق صاحب الرقعة الام يضمن الحمل لانه متميز
 بالملك فيكون اصلا ولو اعتق احدهما الحمل المشترك وهو موسر ثم ولدت بعد يوم حياتها مات
 يضمن المعتقد نصف قيمته يوم الانفصال وان ولدت ميتا لم يضمن لانه لا يعرف حياته وقت
 الاعتناق **التفريعات في الشافي** وفي ادب القاضي اتفقت الصحابة انه لا يجوز استدامة
 الرق في معتق البعض لكن اختلفوا في تحريمه الى الحره بعضهم حره بالسعاية واليه ذهب
 ابو حنيفة وقال بعضهم بعتق كله واليه ذهب صاحباه وفي شرح بكر اعتق جدي جارية من
 الغنمة بعد الاحراز قبل القسمة عتق قياسا وفي الاستحسان لان له حق الملك لا حقيقة
 الملك بل ليدل ان الامام ان عمر عليهم بالحره او يبي فلم سعد حق الفراه حتى لو كان بعد ان قسم
 على اهل الروايات فوقع بين اهل رواية وهم مائة او اقل جاز فيه اعتناق بعضهم لان حق كل منهم
 يقين لانه عليه السلام قسم حرم جعل لكل مائة سهم فكانت تلك القسمة للتمليك فدل ان الما
 ومادون في حكم شركه خاصه فينفذ العتوق فيه وما فوق المائة في حكم شركة عامه فلا ينفذ
 لان قسمهم لم يتعين لان الامام خيار ان يقسم العين او يله ومثل هذا الملك لا يكفي لنفاذ العتق وان
 كان يكفي للارث كالعبد اد احيى فاعتقه وان المحمي ثم دفع اليه لا ينفذ عتقه لان ملكه غير مقصود
 على العين وان كان يكفي ذلك للارث وهذا بخلاف ما لو اشترى ابن نضر عبدا فاعتقه واحد
 منهم فدل ان قسمهم يتعين وذكر محمد في السير هذا المساله فقال قال بعضهم الثالث ومادونه
 في حد القلة ومادون على الثالث في حد الكثرة **وقال** بعضهم التسعة ومادون في حد القلة
 والعشرة وما فوقها في حد الكثرة وقال بعضهم مادون الاربعين في حد القلة والاربعون
 في حد الكثرة وقال بعضهم ان تزوج واحد منهم او مات او ولد لاصد منهم ولد ان اشترى خبر ذلك
 فيما بينهم لمحال فهو في حد القلة وان لم ينتشوا لا بعد ايام فهو في حد الكثرة ثم قال هذا ليس
 بتقدير لازم وانما ذلك مفوض الى الامام اي ذلك اختاره فله ذلك واحسن ما قيل ان الجند اذا
 كان بحيث يقع بهم الشراكة في الاغاب كانت الشراكة فيما بينهم عامة والاختصاصه **وفي** المشتاهة
 عن ابي يوسف خمس مصاب السوء ثم اعتق واحد منهم رقيقا من الاربعة الاخماس لم يجوز وروي
 اصحابنا عنه ان كانت الشراكة اكثر من عشرة لم يجوز عتق من اعتق منهم الاربعة الاخماس قال لا روي
 ان رجلين لو بعتما الامام فعتما الخمس ثم اعتق احدهما الرقيق اني اجيز عتقه ولا اجيز قبيل ان ينجس
 وعن محمد لو وقع في اسرية رقيق فاعتق بعضهم قال ابو يوسف اذا كانوا مائة جاز وعن محمد غير

نسخة
 اويسرهم

الشر في الفهم
 عبد فاعتقه
 واحد منهم

الاربعون في
 حد الكثرة

نسخة
 محمد بن

نسخة
 ان اجيز بعتقه والا
 اجيز قبيل

الجسد وفيه السبي من الدواوي والمقاتلة فاعتقهم الامام لم يحز الا ان يصعد على ان يتركهم في
ارضهم يبرونها ويودون الخراج او على ان يحييهم فيصنعهم في ارض من اراضي المسلمين يبرونها
ويودون الخراج • وعن ابي يوسف لو غاب الامام على مدينة فاعتقهم قال هذا تركه وهم
احرار ولو اعتق من الخمر جاز وولاه بيت المال وفي الثاني عبد بينهما قال له احدهما
انت حرني انت فقبل عتق نصفه تخسايه كالتوقا لرجل بعتك هذا العبد بالف صار بايعا
نصفه تخسايه وهذا اختلاف الكفاية فان هناك له ان يصفى الالف لان فيه مملوك العتق باءا
الالف ولها هذا فاعتاق بعض نصيبه واذا اقتبس عزم لشريكه نصف ما اقتبس لانه كسب عبد
مشارك ويرجع على العبد بما عزم لانه سلم للعبد ما يقابل الحسنة ماية ولو كان اعتق نصيبه على
الالف باءا الالف ويغرم لشريكه نصفه ثم يرجع على العبد بذلك ويكون هذا العبد بينهما
اعتقه احدهما وعندهما اعتاق نصيبه وكله سوا وله ان يقتبس الالف ويغرم لشريكه نصفه
ويكون كعبد بينهما اعتقه احدهما فان كان المعتق موسرا ضمن نصيب شريكه وان كان معسرا
سعى العبد فيه فان ضمن رجوع على العبد بما عزم لانه سلم للعبد رقبته من جهة فاستحق جميع
البدل وان سعى لا يرجع على العبد بما عزم لان كل الرقبة لم تسلم له من جهته • عبد بينهما
قال له احدهما ان اديت الي الف فاذت حرا وقال فخصمني منك مرفق قوله فانت حر
فادى الالف عتق ويغرم لشريكه نصف ما اقتبس ولا يرجع على العبد بما عزم لانه لم يسلم له الا
نصف الرقبة • وفي قوله فخصمني منك حر يرجع عليه بما عزم ويكون هذا العبد بينهما
اعتقه احدهما وعندهما يغرم لشريكه ما اقتبس ثم ينظر ان كان المعتق موسرا حتى ضمن نصيب
شريكه يرجع على العبد بما عزم وان كان معسرا حتى سعى العبد لم يرجع عليه **عبد بين**
ثلاثة دبره احدهم ثم اعتقه الثاني وحاموسرا فمولى ليس للمعتق ان يضمن
المدر لان باعتاقه ابراه عن الضمان والسكوت ان يضمن المدر قيمة نصيبه لانه بالتدبير حال
بينه وبين نصيبه فيضمن له الجلو له وليس له ان يضمن المعتق لانه لا يملك ان يضمنه الا بالرضا
بالقبض الواقع بالتدبير فصار رضاه التدبير كما يتدبر من جهة بعد اعتاق شريكه فصار
راضيا باعتاقه فان قيل له ان يسلم العبد فلم لا يقول باختياره السعاية راضى بالقبض
الواقع بالتدبير **قلت** السعاية وجبت بالتدبير فالشروع فيها وجب لاجله لا يكون
رضاه والتدبير ان يضمن المعتق قيمة نصيبه مدر لانه بالتدبير قور نصيبه على نفسه وهو

٢ نسخة
الى نصيبه

بالعتق

بالعتق منع القزار فضمن للمعتق ولا يضمن الثالث الذي ملكه من الشاكت لان الاعتاق وحده قبل
تملك المدر نصيب الساكت ولكنه يضمن العبد في ذلك **قلت** الاول للمدر لان العتق
في اثنين واحد من جهة ثالث بالتدبير وثالثه بالاستسقاء فاستحق الاول بالتدبير فلا يبطل
الحكم باعتاق الثاني وضمانه له نصيبه وملك الاول للمعتق لان العتق في الثالث حصل من جهة
ولو ضمن الساكت المدر نصيبه ثم اعتقه الثاني كان المدر ان يضمن المعتق ثلثي قيمة ثلثة مدر
وثلثة لسا لان الاعتاق وحده بعد تملك المدر نصيبا لساكت فله نظمين كل ثلث نصفه ويرجع
المعتق على العبد بما ضمنه المدر وثالث الاول للمعتق وثالثه المدر اما مقداره نصيبه فله مدر
واما ملكه من الساكت ولانه كان لا يملك ذلك النصيب لا انتقالا الى المدر الا ترى انه
لا يكون لساكت ضمين المعتق ولو كان يجوز نقل نصيبه اليه حال كان له ان يضمنه وبعد ما
انتقل الى المدر لا ينتقل الي المعتق وان ضمنه وهذا كله قول ابي حنيفة وقالا كله المدر لان التدبير
جزء من الحرية فلا يفتقر عندما ويضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا كان او معسرا لان ضمان
التدبير ضمان الملك لانه تملك كسبه وخدمته فلا يخاف بالاعسار واليسار كتمان الاستيلاء
جارية بين رجلين ربح احدهما اياها ولدت من شريكه وانكر شريكه فعند ابي حنيفة عزم
بمنكر يوما ويرفع عنها الخدمة يوما ليس لها غير ذلك لانه لما ردا قراره بقي ملك المقر فيها
لم يملك ذلك المقر له فيبقى ذلك النصف موقوف او نصف الاول المنكر ونصف كسبه ايضا
ونصفه موقوف ونقبتها في كسبه فان لم يكن فنصفه على المنكر ولا ضمان عليه المقر لانه منكرو
لاستيلاء الا انه اشترط بيعا لا عتقا او مقرر • وعند ما المنكر ان يستسعيه في نصف قيمتها
ثم يكون حرة لان المقر يقول للمنكر الحارية ام ولدك ولي عليك الضمان فصار حرة عن الضمان مبرا
اياها عن السعاية ولم يوجد من المنكر ما يوجب البراءة عن السعاية فله ان يستسعيه فان جفت
نصف الا وشتر على المنكر عند ابي حنيفة والنصف الثاني موقوف وكذا الجارية عليه وعند ما
يسعى جانيته وفي الجناية عليه ياخذ الارش فليس له ان يضمنها لانه لما قضى عليها بالسعاية في نصف
المنكر صارت كالمكاتبه ولومات المنكر عتقت عند ابي حنيفة لرغم المقر ويسعى في نصيب
المنكر لو رثته ولو اقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه منكرو وقف ولا سبيل لواحد
منها على صاحبه ولا على الاخر فان مات احدهما عتقت لان الثاني مقر بعتقه وولاها موقوف
لان كل واحد اقر بثبوت الاول لصاحبه وصاحبه منكرو ولو اقر احدهما بان شريكه دبرها وانكر

٢ نسخة
ضمان تملك

٢ نسخة
لها

٢ نسخة
المقر

شريكه صار مملوكه مدبر لا يباع لزعمي ان نصيبه صار كذلك بتدبير شريكه نصيب نفسه فان
 مات المقر في بين ورثته وبين شريكه بخلافهم كما كانت لانه تجوز عند اي حصة فان مات
 شريكه عتقت لان اقرار المقر بذلك وسعت في قيمتها لانه لم يصدق على شريكه ولم يقر في نصيب
 نفسه بتدبير نفسه بل يدعيه من غيره فقتل لكل ● وعند اي حصة من رعيه ان كله صار
 مدبر الشريك فنبطل الخدمة له باقراره ولا ضمان له بخلاف الدعوي فتخدم المنكر وترفع عنها
 الخدمة يوما وعند محمد تسمى المنكر في نصف قيمته ولا حصة عليه له فان مات شريكه فعند ما
 تسمى بورثته فيأخذ المقر نصيبان من السعاية لانه تركه ولو فارق كل واحد منهما بتدبير صاحبه
 فهي بمنزلة المدبرة بين اثنين فأيها مات سعت في نصف قيمته للورثة وفي نصفها لليحي ● اشترا
 جارية تولدت في ملكها لاقال من ستة اشهر فادعي احدهما الولد صح لانه يملك اشتراقة فيملك
 دعوته ويضمن نصف قيمتها يوم ادعي موسرا كان او معسرا لانه يملكها بالاستيلاء ولا يضمن
 نصف عقرها لانه اقربوطها ساعيا على ملكها وحكم الولد حكم عبد بينهما اعقته احدهما فان ولدته
 ستة اشهر فصاعدا املا ملكها بضمن نصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لانه دعوة استيلاء
 ولو ولدته ستة اشهر فادعي احدهما الجارية ابنته وادعي الاخر الولد ورحبت دعواهما
 معا وكل واحد منهما بولد مثله فادعي الولد اولي لان دعواه دعوة استيلاء وصارت
 الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمتها ونصف عقرها فان كان من رعيه الاخر انه لا قيمة له لانه
 ابنته وكفر الشرع كذبه فان ولدته لاقال من ستة اشهر صح دعواهما لانه دعوة تحرير ولا يغرم
 احدهما العقد الاخر لانه ما اقربوطي جارية مشتركة ولا يقوم مدعي الولد للاخر لان الجارية
 لم تصر ام ولد له ولا يغرم مدعي الجارية ايضا لان من رعيه مدعي الولد انه ائلف عليه ام الولد
 وعند ما يضمن بشرط اليسار لانه ضمان عتق امة بينهما ولدت فادعي احدهما في صحة او
 مرضه فهو ابنه لانه ادعي نصف ملكه واذا ثبت النسب في النصف ثبت في الكل لانه لا يجوز
 وصارت هي ام ولد له لهذا ويضمن نصف قيمتها لشريكه موسرا كان او معسرا لانه يملكها ويضمن
 نصف عقرها لانه اطلقها ونصفها لغريم وسقط الحد للشبهة ولا يغرم شيئا من الولد لانه ملك
 الام بالاغلاق وكان العلوق في ملكه ولو ادعي احدهما واعتق الاخر معاصحة الدعوة وبطل العتق
 لان الدعوة بسداد العتق معسروا وكانوا في هذا اسواء ولو ولدت ولدين فادعي احدهما
 الاكبر والاخر الاصغر معا فان كانا في بطن فاما ابنا لانه دعوة احدهما وامان فان كانا في

كوطي

بطنين

بطنين فالأكبر ولد مدعيه لانه اسبق والجارية ام ولد له اثبات نسب الولد منه ويضمن نصف
 قيمتها لشريكه ونصف عقرها ولا يقوم من قيمة الولد ● واما مدعي الاصغر فالقياس ان لا يثبت
 نسب الاصغر منه لانه ام ولد الصغير ويضمن المقر وفي الاستحسان يثبت ويغرم قيمته لانه
 حين ادعاه كانت الجارية لها ظاهرا وجوب القيمة هنا على قولها لانه متقوم وعند لا يجب
 لانه لا قيمة له عند وكذا لو كان مدعي الاكبر دمييا ومدعي الاصغر مسلما لان الترجيح بالاستيلاء
 في ولد لا في ولدين ولو ولدت ولدين في بطن احدهما حي والاخر ميت فادعي احدهما الميت
 لكونه الحي لانه كدعواهما وكذا لو ادعي الولدين او الميت يثبت نسب الحي منهما وكذا لو ادعي
 احدهما احد الولدين والاخر الاخرها ولدا ● جارية بينهما باعها احدهما من صاحبه فولد
 لاقال من ستة اشهر فادعيها معا فهو ولد لها وبطل البيع لان دعوتها دعوة استيلاء فان
 ادعاه الباع واعتقه المشتري معا فالدعوى احولها اسبق مات عن امة حامل وانين
 فادعي احدهما ان الحمل منه وادعي الاخر ان الحمل من ابنته وقال ذلك معا والحمل من المدعي
 لنفسه ويضمن لغيره نصف قيمتها ونصف عقرها التقديرات في الثاني ام ولد بينهما
 مات احدهما بان ولدت فادعيها معا فاعتقها احدهما لم يضمن لشريكه ولم يسمع عند
 يضمن نصف قيمتها لشريكه ان كان موسرا ويسعي ان كان معسرا ● وكذا ام ولديهما
 مات احدهما حتى عتقت فلا سعاية عليها لشريكه وعند ما يسعي ولا ضمان لعدم الصنع من
 عقد عنه وكذا ام ولد بينهما جات بولد فادعي احدهما يثبت النسب منه وعتق الولد
 ولا يضمن لشريكه من قيمة الولد ولا سعاية عليه وعند ما يضمن قيمة الولد ان كان موسرا
 وسعي الولد ان كان معسرا ويضمن نصف العقد بالاجماع وكذا لو باع جارية حاملة فولدت
 عند المشتري لاقال من ستة اشهر من وقت البيع ثم مات فادعي الباع النسب صح وعليه
 ان يرد جميع الثمن ولا يحلس بار الام شيئا وعند ما يجلس حصتها من الثمن ● وكذا لو حملت
 ام ولد فهدكت لم يضمن وعند ما يضمن قيمتها لمولاه كافي المدبر كافي المدبر وهذا كله بناء على
 ان ما يتيه غير متقوم وعند ما متقومه بدليل ان المولي يملك منها ما يملك من المدبرة من
 الوطي والاستخدام والاجارة والكتابة وكانت متقومه كالمدبرة والاخرى لوقتها انسان
 عزم قيمتها وله لا قيمة لها بدليل ان لا تسعي لغريم ولا وارث ولو اعتق في مرضه عتق من جلال
 وكذا لو قتلت سيدا لم تسع ولو كانت متقومه لتعلق بحقهم كافي المدبر واما حال الوطي

لم يسمع

مالية ام الولد مستحق

هذا هو الكتاب الغصب

في الكتاب

سعة
فيه
سعة
مرجحت
الجزر
والظن

وغير لقيام الملك ولا كلام فيه وانما الكلام في التقويم واما صان القتل لا يجوز التقويم المالي
فان الحر يضمن بالقتل ون الغصب وفي المتاع عن محمد عصب مكاتب ذات ضمن قيمته
السرا مكاتب لا يضمن بالغصب وفي جامع الكرخي يضمن المكاتب والمدبر في الجنابات والغصب
والبيع الفاسد وام الولد لا يضمن الاجنابية يضمن بها الحر ولم يبر في قيمة المكاتب فقيس
نصف قيمة الفتن واما قيمة الفتن واما قيمة ام الولد ففي التقويم ثلث قيمتها فتنه وقيل نصف
قيمتها فتنه وقيل قيمة الخدمة ينظر كم تستقدم عموما ثم من حيث الحر والقر في اتمام المدبر
فقيس تمام قيمته فتنه وهذا غير سديد فانه ذكر في الف مسئلة يضمن ما يوصيه الله بغير وقيل
ثلثا قيمته فتنه وقيل يعرف بتقويم المقومين عبد بين رجلين قال احدهما ان دخل فلان
الدار عند الفوج وقال الاخر ان لم يدخل فهو حر فبقي الفدول لا يدري دخل ام لا فعند ابي
حنيفة يسمي في نصف قيمته لهما موسرين كانا او معسرين او احدهما موسر والاخر معسر لان
بيار المعق لا يمنع الاستسعا عند فلم يكن كل واحد منهما مدعي عوي الضمان على شريكه مبراعن
السعاية وعند ابي يوسف ان كانا معسرين سعى في نصف قيمته لهما وان كانا موسرين لا يسعا وان
كان احدهما موسرا والاخر معسرا سعى للموسر ربع قيمته لان بيار المعق يمنع الاستسعا عند
وما قلنا له في نصف القيمة فنقول محمد في جميع القيمة كذلك لان الذي عتق نصيبه مجهول
فلا يمكن القضاء بسقوط السعاية على المجهول ولا يمكن القول بالتوزيع بما فيه من اسقاط السعاية
غير المعق واجابه المعق ولما عتق نصف سعى السعاية بما في النصف وليس لاحد ما اولى من
الاخر فكان بينهما قوله فان في التوزيع اسقاط السعاية لغير المعق واجابه المعق **قلنا**
نعم لكن بطريق الضرورة لانا لو لم نقول بالتوزيع وحكم كل السعاية كان فيه ابطال حق العبد من
كل وجه ولو قلنا بالتوزيع كان فيه ابطال حق غير المعق من وجه فكان التوزيع اولى وان
حلف كلا احد بعتق عبد على حاله والمسئلة تخالفا لاعتق واحدهما لانه وقع الشك في عتق
كل واحد منهما ولا يصح بالشك خلاف الاول لان ثم العبد واحد وعتق نصفه سبعين ولو
اشتراهما رجل جاز وان كان عالما بعتق احد البايعين لان كلا احدهما يزعم انه يبيع العبد
ورغم المشتري قيل دخول العبد في ملكه غير معتبر كما لو اقر بحرية عبد ومولاه ينكر ثم اشتراه
صح واذصح الشراء اجتمع في ملكه عتق عليه احدهما لان زعمه معتبر لان حصوله في ملكه
ويومر لبيان لا المقتضى عليه معلوم وكذا لو اقر باعناق البايع ثم ملكه عتق عليه باقراره

دولاه موقوف

دولاه موقوف ولو ان هذين تقاضيا بها جاز وعتقا لهما مران زعم المشتري قبل دخول
المشتري في ملكه غير معتبر وعتق معتبر ويغرم كل واحد منهما قيمة عبد صاحبه لزعمه ان
عبد صاحبه حر وان الواجب عليه رده وقد تعدد الرد بالعتق فوجب رد قيمته ولو
قال عبد حر ان لم يكن دخل فلان هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان كان دخل اليوم
عتق وطلقت لان البايعين الاولين جاز بمقر بوجود شرط الطلاق والبايعين الثانيين صار مقرا
بوجود شرط العتق وقيل لم يصح ولم يطلق لان احدهما معاق بعدم الدخول والاخر
بوجوده وكل واحد من الشرطين دأب بين الوجود والعدم ولا يترك الحر بالاشك وعنه
ابي يوسف بعتق ولا يطلق لان البايعين الثانيين صار مقرا بزول العتق ولم يوجد بعد
الثانية ما يوجب اقراره بزول المقر يعاقب في الجامع ملكا عبد اشترى او عتق من
العتق واحدهما ابوه وشريكه يعلم بذلك او لا لم يضمن الاب له نصيبه ولكن سعى العبد
فيه وعند ما يضمن ان كان موسرا لانه معتق حكما وان كان معسرا سعى العبد وله رضي
الشريك باعتاقه حيث عاونه على الشراء بخلاف ما لو استولد عارية بنكاح ثم اشترىها
مع احوا وورثها صار تام ولد له ولا ينفق ولا يسقط عنه نصيب شريكه لان هذا
فما ان ملك وضمان العتق فحان اطلاق فيسقط برضا الشريك ولو اشترى نصفه ثم اشترى
الاب النصف الاخر فهو كاعتاق احد الشريكين وكذا الخلاف لو باع نصف العبد من اب
العبد هل يضمن الاب للبائع وفي لا يباح وكذا لو قال ان ملكك شيئا من عبد ففجر
فما شري عبد مع اخر هل يضمن لشريكه وكذا لو قال ان ملكك شيئا من عبد ففجر
بعد موتي فملكه مع اخر صار نصيبه مدبرا وليس لشريكه ان يضمنه في قول ابي حنيفة ولو
ورثاه واحدهما ابوه لم يضمن بالاجماع لانه عتق حكما بالاعتاق وعنه ما يضمن لانه عتق من
جسمته والاولاه فصار كاعتاقه وعن ابي يوسف ان ملكك من هذا العبد شيئا ففجر
ثم اشتراه مع اب العبد عتق على الاب لان العتق لجهة القرايه لسوا العتق لجهة اليمين
ولو اشتراه مع من ادعى انه ابنه عتق عليه لان النسب هنا لم يسبق اليمين ولو اشترى
العبد نفسه مع اجنبي فابيع بالحل في حصة الاجنبي لان شراء العبد نفسه عتق والعتق
اقوي من دفع الادب في خلاف الاب مع الاجنبي لان الشري ليس باعتاق نفسه بل هو ملك بعض
ثم يثقل اعتاقه في الزايدات اشترى المضارب جارية هي محرم نفسه نصف لنفسه بانه

ونصفها للمضاربة بالمال المضاربة ولا ربح فيها فقد على المضاربة ولا ضمان على المضارب في نصيب
 رب المال ولكنها تستحق في نصيبه وعند ما ضمن ان كان موسرا وسعت او كان معسرا واذا
 وجبت السعاية عندك والضمان عندك ما تحولت المضاربة الى ذلك ولو اشترى احد شركي العنا
 مال الشركة محرم نفسه فقد على الشركة فيصير كأنها اشترى بها والجواب في الضمان ما قلنا
 من الاختلاف • ولو اشترى احد المعاونين محرم شركه فقد على شركه ولا يضمن
 للمشتري ولكنها تستحق في نصيبه وعند ما يضمن ان كان موسرا لان شرا احدهما كثر ايهما
 وحكي ابو سليمان عن محمد انه لا يلزم شركه قالوا وهذا الرواية مرجوع اليها
 وهي اصح وفي شري محمد لا يختلف المعاون والعنا ولو اشترى شرك العنا محرم
 نفسه فان كان في المال ربح فقد عليه والا فلي المضاربة • ولو اشترى لآب او الوصي
 للصغير او لعتوه محرم المشتري له فقد على المشتري • عبد بن شريك اشترى لآب
 نصيب احدهما يضمن لشريك بايعه ان كان موسرا وسعى العبد ان كان معسرا لانه لم يوجد
 من الشرك الرضا والسبب الموجب للعقود والضمان عليه ان كان ورثه **باب**
الحال بالاعتق قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حوسب كل
 مملوك وقت الدخول لان يومئذ دخل على الملك فيعتبر الملك وقت الدخول ولو لم يكل
 يومئذ عتق ما كان مملوكه وقت الحلف اذا بقي على ملك الى الدخول وكذا ان اخر الشرط لان
 قوله كل مملوك لي يتناول الحال فان لم يكن له مملوك لا ينفذ اليه لان عدم الجزاء هذا
 لا يتناول الحرس والمالك المشتري والمكاتب الا ان يعينهم وكذا عبيد عبده الناجر وهو
 قول ابي يوسف سوا كان على العبد دين او لا وعلى قوله سجد عتقوا نواهم او لا عليه دين
 او لا وعلى قول ابي حنيفة ان لم يكن عليه دين عتقوا اذا نواهم والا فلا وان كان عليه
 دين لم يعتقوا وان نواهم • وكذا لو قال كل مملوك امك حرة او اذا جاء غدا يتناول
 المملوك الحال ويمتق اذا جاء غدا لان قوله امك مملوك لي لا يري لوقال كل مملوك امك حرة
 وصداقه ينصرف الى ما كان مملوكه في الحال وكذا لو قال يملكه وكذا ان قدم الشرط
 وكذا لو قال كل مملوك امك الساعة فهذا على ما في ملكه لا على ما يستفيد في ساعته
 تلك لان هذا اللفظ يراد به الحال لا الساعة الزمانية قال كل مملوك اشترى
 فهو حرة ان كملت بعثت ما اشتراه قبل الشرط وان قدم الشرط او وسطه بعثت ما اشتراه

بعد الشرط

بعد الشرط ولو قال كل مملوك اشترى ان كملت فهو حرة بعثت ما اشتراه بعد الكلام لا وهذا
 شرط معتزل • قال كل مملوك امك الى سنة فهو حرة فهذا على ما يستفيد في السنة من
 حين حلف لان قوله امك لي الحال الا انه لما وقته بوقت طويل فقد امتداد الحال الى ذلك
 الوقت بعد فنيين لاستقبال مراد وكذا لو قال سنة او ابد او الى ان اموت ولو قال
 اليوم يتناول الحال وما يستفيد في يومه وكذا لو قال هذا الشهر او هذه السنة ولو
 قال غدا المجد الحقة باليوم و ابو يوسف الحقة الى سنة ومحمد يحتاج الى التوفيق بين قوله سنة
 وبين قوله غدا قال لان غدا زمان قصير فيجعل كأنه قال ما يجتمع في ملكي ذلك الوقت
 اما السنة زمان طويل لا يمكن ان يجعل كأنه قال كل مملوك امك فهو حرة الى سنة هذا
 والفضل الاول سوا غير ان هي لا يعتق حتى باق عليه سنة من حين التملك لان التوقيت دخل
 على العتق فيصير عند التملك قابلا انت حرة الى سنة وفيما تقدم التوقيت دخل على التملك
 فصار قابلا ليمنه المقررات في الشافي وفي النكاحية • ولو قال كل مملوك لي
 او امك فهو حرة بعد موتي وله مملوك ثم مملوك اخر فالاول مدبر والثاني لا فادامت
 عتقا من الثلث وعن ابي يوسف لا يعتق الثاني لانه لم يدخل في الايجاب ولهذا لا يتدبر وجه
 المشهور ان هذه وصية وفي الوصايا كما يعتبر الحال يعتبر عند الموت ولهذا الوصي
 ثبت ما له يستحق بثلث ما يملكه عند الموت والحال هنا حالتان رهنه ومزبنة
 فيه حل الحالى باعتبار الراهنه تحت كلامه لي حال فتدبر • والثاني باعتبار المترصده
 عند الموت كأنه يقول عند الموت كل مملوك لي حرة فلم يتدبر الثاني وعلى الخلاف لو قال كل
 مملوك امك يوم اموت فهو حرة او قال كل مملوك لي حرة يوم الموت او اذ امت • قال ان
 ملكك عبدا فهو حرة فذلك مع غيره لم يعتق لانه لم يملكه كالا فان اشترى نصيب شركه
 عتق لانه ملكه رقبته ولو باع نصيبه ثم اشترى نصيب شركه لم يعتق ومثله لو قال
 لعبد بعينه ان ملكتك فانت حرة فاشترى نصفه و باعه ثم اشترى النصف الثاني عتق
 لان الاجماع صفة وهي في الحاضر لغو وفي الغاي معتبر الا اذا كان اليه بلغة الشرك
 حلف لا يلبس فيصير لا يثبت الاجماع وفي المقيدين تحت بالجمع والتفريق لان الصفة في
 الاعيان لغو وعلى هذا الانيام على فراشين او على هذا الفراشين وكذا لا يتقدي برغبين
 لا يثبت الاجماع في يوم لان العدا اسم لا كلمة كافيته الى العشا وفي المقيدين تحت باكل احدهما

سبح
 التملك

في يوم والاخر في الغد ولو قال ان اكلت رغيفين او هدين او رغيفين تحت بالجمع والمعرب
 لانه لا عرف في الاكل فاستوي المعرفة والنكوة فيه وكذا ان قلت شخصين او هدين الشخصين
 او ان اشتريت عبيدين او هدين العبدان قال لو جليين ان مكنتما عبدا فامني حرة فاشترى
 معا عبدا او وهب لهما فقبضاه او اشترى كل واحد نصفه او ملك احداهما ثم باعه من الآخر
 حيث ولو قال ان اشتريتا فاشترياه على هذه الوجوه المقررات في الثاني
باب عتق احد العبدان قال لعبدية احدكما حر فخرج احدهما
 احدهما ودخل اخر فقال احدكما حر فمضي حال البيان وحال موت العبيد وحال موت المولى
 اما الاول يومر بالبيان لانه المهر فان بين اللفظ الاول في الخارج عتق ويومر ببيان
 الثاني وعتق من عتبه وان بين اللفظ الاول في الثابت عتق ولغا الثاني لانه جمع بين
 حرة وعبد وان بدا اللفظ الثاني وبيته في الداخل عتق ويومر ببيان الاول وبعينه من
 عتبه وان بين اللفظ الثاني في الثابت صح وعتق الخارج بالاول واما حال موت العبيد
 فان مات الخارج عتق الثابت باللفظ الاول والداخل بالثاني لوزال المهر بينهما وان
 مات الداخل يومر ببيان اللفظ الاول فان بين الخارج صح وعتق الثابت باللفظ الثاني
 فان بين الثابت عتق ويظهر بطلان الثاني واما حال موت المولى عتق نصف الخارج وثالث
 اربع الثابت ونصف الداخل وقال محمد ربيعة لان اللفظ الثاني يبيد عتق ربيعة ان
 اراد بالاول الخارج وان اراد به الثابت لا يفيد شيئا فينصف فيصير نصف الداخل ربع
 كالثالث وهذا لو كان مكانهم نساء فطلق كذلك قبل الدخول يستفاد من مهره اخله
 والتمس منه كالربع حتى لان حكم الاعتاق عتق تام وحكم الطلاق سقوط نصف المهر والتمس
 اللفظ الاول اذا عتق رقبته بين الخارج والثابت فانقسم عليها والثاني بين الثابت
 والداخل فانقسم عليها بالنصف لاقى الثابت ونصفه حرة ونصفه رقيق فالاقى الحرية
 بطل وما لاقى الرق صح فنصف فيصير ربعا مع النصف وقيل جواب المهر قول محمد
 وابن سلم فالخرج لا يبي حنيفة ان عند الاعتاق تجزي ومعتق البعض محل الاعتاق فصيح
 اللفظ الثاني على كل حال بخلاف الطلاق لانه لا تجزي والخرج لا يبي يوسف ان عند الاحتيا
 وان كان لا تجزي لكن الثابت دار بين ان يكون حرا وبين ان يكون عبدا وكان كالمكاتب والمكاتب
 محل العتق بخلاف الطلاق لان ثمة ليس ان يكون طلاقا وغير طلاقا حالة ثالثة وان كان

والنصف

العتق

العتق في المرض ولا مال له سواهم وقيمتهم سوا قسم الثلث بينهم على قدر وصيتهم ولا
 الخارج نصف رقبته الثابت ووصية الثابت ثلثه اربعها ووصية الداخل ربعها فيجعل
 كل رقبته اربعة فيصير الخارج بسهمين وكذا الداخل الساكن ثلثه بثلثه سبعة فهذا
 ثلث المال وثلثه اربعة عشر وجميعه احدى وعشرون كل عبد سبعة يعتق من الخارج
 سهران ويسمى بخمسة وهذا الداخل وعتق من الثابت ثلاثة ويسمى اربعة وعند
 محمد الخارج يضرب بسهمين والثابت ثلثه والداخل بسهم بثلثه ستة وثلثه اثني عشر
 وجميعه ثمانية عشر كل عبد ستة يعتق من الخارج سهران ومن الثابت ثلاثة ومن الداخل
 سهم ويسمى في الثاني • قال لامية احدى حرة ثم ماتت احدىها او قتل او تصرف
 فيما تصرف المالك عتق الباقي لوزال المهر وكذا في الطلاق المهر لو ماتت احدىها خلعت
 الباقي فان وطئ احدىها او قبلها او نظرا في فريضة بشهوة تعيب الاخرى للعتق لان الوطي
 لا يحل الا بمهر المهر او نكاح ولا نكاح هنا فصار الوطي كالمهر وصار سائما كما في
 الطلاق في احدى امرأته منها وعند ابي حنيفة ليس ببيان لان منافع البضع يستوفي نارة
 بنفسه ونارة لغيره ولو وطئها فاستوفي مهرها لا يكون بيا ناكذا حتى يخلو الطلاق
 لان اقامه على الوطي ليل طلب لولد منها وذلك يدل على ابيان قاما وطئ لامية
 لا يدل على طلب لولدها وبان العتق والاستخدام ليس ببيان في قولهم • وفي الثاني
 واختلف في ثبوت هذه الحرية قيل لبيان قال ابو يوسف هو عمرنا زل في العتق بل
 هو يتعلق في الدمة ويقال له عتق ويقال هو قول ابي حنيفة وقال محمد في المواضع
 كذلك وقال في بعض المواضع يقال له يمين وهو العيم من مذهب ابو يوسف يقول
 هنا فوها وارثها له فدل على ان العتق لم يقع ومحمد يقول العتق في الدمة يكون بالذل
 ولا بد فدل على تعليقا بالعتق ولو باع احدهما بشرط الخيار له او المشتري او باعه وسلمه
 وفي الايضاح او لم يسله او كاتبه او دبره او علق عتقه او وهبه او اجره كان بيا ناد لو
 قتلها رجل على التعاقب فعليه قيمة الاولى لولاها ودية الثانية لورثتها لانه لما قتل
 الاولى بقيت الثانية للعتق وان قتلها معا فعليه نصف قيمته كل واحد منها للمولى
 ونصف دية كل واحد منها لورثتها لانه قتل حرة وامه وكل واحد واحد مترددة بين ان يكون
 حرة او امه فينصف كل واحد بكل واحدة وان قتل كل واحد منها رجل معا كان على كل

لكل رقبته

بعض

واحد قيمة المعتق له نصفه للورثة ونصفه للمولى لا لانا لان المولى يجب عليه الدية منها فجعل
 المعتق عليه بالدية فيبقى القيمة بخلاف ما اذا اخلد العبد لانا فالتقينا بالذي يجب عليه الدية
 فان كانت الجناية فجاء دون النفس والجاني واحد واثنين والجنايتان معا وعلى التقاقب
 فعلى الجاني ارشالامة للمولى لانا بالجناية لم يخرج عن محله البيان والبيان الشا من وجه
 واظهار من وجه والعقود عند البيان يثبت مستندا والاستناد لا يظهر في الحرف الغابت فكان
 الارشال له ولان قوله احد كاحوة او طالق نكوه لكنه معرفة من حيث انه فيها من حيث انه
 نكوه كان انشا ومن حيث انه معرفة كان اظهرا فاضار البيان قايما بوصفين فلا بد من اعتبارهما
 فاعتبرنا جملة الانشا في موضع التهمة وجهه الاظهر في غير موضع التهمة حتى قلنا لو كان له
 اربع نسوة ولم يدع من فقال احد يكن طالق جاز له نكاح الخامسة اعتبارا بالجملة الاظهار
 لعدم التهمة الا ترى انه يتكهن من نكاح الخامسة فانشا الطلاق على الذي يريد ان يعينها ولو
 دخل من والمسئلة بما لها لا يجوز نكاح الخامسة اعتبارا بالجملة الانشا في حق المعتق لمكان
 التهمة الا ترى انه لا يتكهن من نكاح الخامسة فانشا الطلاق على التي يعينها وكذا لو كان تحت
 حرة وامة دخل بها فقال احد يكن طالق من من عتقت ثم مرض وبيع الطلاق فيها يصير
 فاراحي تراث هي اعتبار بالجملة الانشا لمكان التهمة ولا تهمه في نفسها بالحرمه الغليظة
 فسمي بها اعتبار بالجملة الاظهار ولو كان له عتق قيمه احد ما الف وقيمة الاخرومانية
 فقال احد كاحر ثم مرض وبيع الذي قيمته الف عتق من جميع المال فلم يعتبر جملة الانشا
 واعتبر ذلك في الفداء • المعربات في الثاني وفي الكفاية في العتق المبرم وجهها
 او صدق بها او اسهرما اجبر على البيان في احدها وجوز الصدقة والهبة والامانة في
 الاخرى ولومات قبل البيان بطل قيمتها ولو باعها جملته لم يصح وان بين العتق في احدهما
 لا يثقل جازا في الاخرى فان اعتقها المشتري اجبر البائع على البيان فاذا بين في احدهما
 عتق الاخرى على المشتري ولزمت القيمة فان مات البائع قبل البيان يقال للورثة ببيعوا
 واذا بينوا عتق الاخرى على المشتري فان لم يبيعوا لم يبيع العتق فيها المقدد فصح البيع باعتقاد
 المشتري لا جرم لولم يبيع حتى مات البائع وفسخ القاضى البيع لسع العتق فيها ولو اشترى
 النكاح كان للمولى ان يوقع العتق على احدها والاخرى انكار • وان لم يوقع حتى مات بطل
 ملك انكار فيها ولو اشترى ما رجل منهم فله ان يوقع العتق على احدها وما زاد الاخرى

نسبه
 نسبه

محضتها من

محضتها من الثمن ولو اشترى احدهما واختار المولى عتقها عتقت وبطل الشري ولو اشترت
 احدهما لعبد الاخرى للعتق وكذا لو ماتت احدهما لان الميت لم يبق محله البيان بخلاف
 ما لو باع احد العبدين بشروط خيارا للمشتري فمات احدهما حيا يوم البيع في الميت لانه
 لعبد قبل الموت فسمي ملك المشتري المشتري فيه • وبخلاف ما لو قال احدى هاتين
 ابنتي او ام ولدي وماتت احدهما لم يبقين الحرية والاستيلاء في الحرية لانه ليس باقتاع
 بصيغته بل اخبار ويجوز ان يجره هذا عن الميت والحي فخرج في بيان المولى وفي الجامع ما يصلح
 تعيينا في اعتاق المبرم المرسل يصح تعيينا في الاعتاق المطلق • قال لعبدية اذا جاعل
 فاحد كاحر فمات احدهما او تصرف فيه تصرف المالك ثم جاء العتق الباقي لزوال المزارع
 ولو قال قبل يبي العتق اخترت ان يفع العتق عدا على هذا بعينه لم يعتبر ذلك لانه اخبار
 قبل وقت الحيا ولم يصح كما لو قال انت حر ان دخلت هذه الدار وهذه الدار ثم عين
 احدهما لم يصب بعينه ولو باع احدهما اليوم ثم اشتراه ثم جاء العتق او باعها ثم اشتراه
 ثم جاء العتق عتق احدهما لان البيع لا يغير حكم العتق وكذا لو باع احدهما ثم اشتراه ثم باع
 الاخرى العتق الذي في ملكه ولو باع نصف كل واحد او نصف احدهما وثالث الاخر
 ثم جاء العتق وقع العتق على الايام لان اليقين بقيت في حق كل واحد منها لبقاء بعض العتق
 عليه كما لو قال اذا جاء عتق فانتا حران وبيع احدهما وجاء العتق الثاني وهو بعض
 محل اليقين او قال لعبد ذلك فباع نصفه وجاء العتق نصفه الثاني فكذا في مسئلتنا
 له الخيار في صرف العتق الي اي لباقيين • ولو قال لعبدية احد كاحر فقتل احدهما
 وجعل خطا بغير المولى على البيان فان بين المعتق في الجاني فعليه دية المقتول وان بين
 بين الاخرى تخير في الجاني بين الدفوع والفداء وان قتل كل واحد منهما لم يبق العتق في
 احدهما فعليه قيمة المعتق لولي الحياه وحرية الاخرين الدفوع والفداء ولو قال احدهما
 ثم مات المولى قبل البيان عتق نصف كل واحد منهما وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته
 للورثة المولى ولولي الجناية في تركته قيمة الجاني ولو قتل كل واحد منهما والمسئلة محالا
 عتق نصف كل واحد ويسعى في النصف المورثة ولكل واحد لولي الجناية في تركته قيمة
 الجاني وفي الزايدات • وفي الزايدات قال لعبدية احد كاحر بالف فقتل ثم قال
 لحد كاحر محسنة ومات قبل ان يبين عتق نصف كل واحد محسنة لان الكلام الاول

نسبه
 نسبه

فلقا الثاني راء القول ولما الثاني لانه جمع بين حروعه ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو
 بديار فقلنا فلما ان يوقع الكلامين على احدهما فيلزمه الما لان وان شاعليهما
 فيمتقان بالمالين فان مات قبل ان سمن عتق من كل واحد ثلاثة اربعة لان الكلامان
 قد ينصرفان الي واحد وقد ينصرفان اليهما فعتق رقبته ما سب بينين والآخر مشكوك
 فينصب ولزمهما الما لان لا نثبتنا بوجوبها عليهما او على احدهما وكذا هذه الجملة في
 الطلاق ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 والحيار للمولي في تعيين العتق ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 اردت به الآخر ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 ختمية لانه نثبتنا وجوب الختمية على كل واحد وشككتنا في الفصل ولا يثبت بالشك
 ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 من احد الكلامين وعليه الالف وفي الزيادة شك ولوقا لانه لا يعتق لان للمولي ان يقول
 اوجبت لك العتق بالعين فان قبل بالعين عتق لثبنتنا بقوله ما اوجبه له اوجه بالالف
 او بالعين لوجود الالف في الالفين وعليه الف وفي الزيادة شك ونثبت ان لا يعتق عند
 ابي حنيفة بناء على مسألة الشهادة بالالف واليمين ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 فقال احدهما فقلت بدم اوقا فقلت بديار لا يعتق ولوقا فقلت اوقا فقلت بديار
 عتق لثبنتنا بقوله ما اوجبه له وله ان يعطي اي المالين شالا لانه احدهما لثبنتنا
 ولوقا لانه لا يدرى الذي عليه الدرم من الذي عليه الدينار والاحصاء
 ان من عليه احدهما لثبنتنا فعليه اقلهما وفي المختلفين بخير وعند الجاهل والشك
 لا يثبت شي ولوقا لانه امراتين له احد يكافى لدم واحد والآخر طالق بدم واحد
 فقبلنا باننا ولا شئ عليهما لتقدير الاستيفاء حكم الجاهل والدينونة بوجوب المال بالالف
 وكذا لوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 الالف مجمل ولوقا لانه واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد كما هو بدم واحد
 وبطل الثاني لانه جمع بين حروعه والحيار للمولي في تعيين العتق وفي الجامع العميد
 ثلثة سالم ويزرع ومبارك فقال سالم حرا وسالم ويزرع حرا وسالم ويزرع ومبارك حرا

يومر بالبيان

يومر بالبيان فان اختار الكلام الاول عتق سالم وان اختار الثاني عتق سالم ويزرع وان اختار
 الثالث عتقوا فان مات قبل البيان عتق سالم لانه يعتق في الالف الثلثة وهو من بزيغ
 لانه يعتق بالكلام الثاني الثالث ولا يعتق بالاول فكان عتقه ثانيا في حال دون حال واحوال
 الامانة حاله وفي الزيادة احوال فصار كانه عتق في حال دون حال فاعتق نصفه وعتق
 من مبارك ثلثة وفي الزيادة احوال فصار كانه عتق في حال دون حال فاعتق نصفه وعتق
 فان اختار الكلام الاول عتق سالم وان اختار الثاني عتق بزيغ وان اختار الثالث عتق بزيغ
 ومبارك فان مات قبل البيان عتق ثلث سالم وثلث بزيغ لان كل واحد يعتق في حال دون
 حالين ويعتق من بزيغ ثلثة لانه يعتق في حالين ولوقا سالم حرا ويزرع حرا وسالم ويزرع
 ومبارك حرا واختار اي الكلمات شأ فان مات قبل البيان عتق ثلث سالم وثلث بزيغ لان كل
 واحد يعتق في حالين ومن مبارك ثلثة لانه يعتق في حال وفي الجامع سالم حرا ويزرع وسالم
 حرا ومبارك وسالم حرا واختار اي الكلمات فان مات قبل البيان عتق سالم لانه ذكر
 في الالف الثلثة ويعتق ثلث بزيغ وثلث مبارك لان كل واحد منهما ذكر في الالف الثلثة
 وفي الزيادة احوال فصار كانه عتق في حال دون حال فاعتق نصفه وعتق
 او الكلمات فان مات قبل البيان عتق ثلث بزيغ وثلث فرقك وثلث سالم وثلث مبارك لان
 بزيغ يعتق بالكلام الاول والثاني وفرقك الثاني والثالث وسالم بالاول ومبارك
 بالآخر قال لانه ان كان اول ولد له بدينه غلاما فانت حرة فولدت غلاما جازيه
 فافلام رقبته لانه لم يعتقه وقد انفصل عن رقبته فاما الام والحامية فان علم انها ولدت
 او لا عتقت لانه وجد شرط عتق الام والحامية منفصلة بها وان ولدت او لا يعتق احد
 لعدم شرطه وان اقروا انهم لا يعلمون او لما عتق بغيرها لانه ان سبق الفلام عتقتا وان
 الحامية لم يعتقا فيعتقان في حال ويرقان في حال يعتق كل واحد نصف فان ادعت الام سبق
 الفلام وانكر المولي فالقول له مع اليمين بانه لم يعلم انها ولدت او لا فان حلف لا يعتق وان نكل
 عتقا وكانت حصرا من الصغيرة للحزبها وان خاصمت وحدها بعد بلوغ الحامية لم يعتق الحامية
 كما لو خاصمت دونها فثقل عتقت دون الام لان النكول حجة ضرورية فلا يتدري عن
 المدعي ولوقا ان كان اول ولد له بدينه غلاما فانت حرة وان كانت جارية فهي حرة فولدتها
 ولا يدرى ولما عتقت الحامية ونصف الام لانه ان سبق الفلام وان تاخر عتقت الحامية

احدي صح

وانما يصح بكل حال والام تعتق بسبق الفلام ولا تعتق بسبق الجارية فليصف وان ادعت
الام سبق الفلام فالقول للمولي مع اليقين ولو قال لها وهي حامل انت حرة او ما في بطنك
ثم مات قبل ان يولد حرة ويعتق نصف الام ونسبتي في نصف قيمتها لان الام تعتق بسبق
حال فان عتقاها ولا يصح في حال بان عتقا ولدها والولد يعتق بكل حال لانه ان عتاه عتق
وان عتاه امه عتق ايضا بعتق الام المتبرعات في الشا في شهدا على رجل انما عتق احد عند
او احدي امته لم يقبل وقال لا يقبل وتجبر على البيان لان الدعوى في العتق ليس بشرط لانه
حق الله ولهذا لا يبطل بابطال العبد وله العتق حق العبد لما فيه من جدوت المالكية فيشتر
الدعوى من العبد ولا يمكن مع الابهام وعتق امه بعينها انما استغنت عن الدعوى لانه يحرم
الفرج كالحلاق لانها تشهد ان ان وطئه اياها بعد هذا والشهادة على الزنا تقبل
بلادعوى فكذا لا يقضي معنى الزنا فان قيل على عتق العبد المبيع وجب ان يسقى الشاة
عن الدعوى لان فيها تحريم الاسترقاق وذاك حق الله فصار الله تعالى خصما **فلسا**
تحريم الاسترقاق انما يثبت بعد تمام الشهادة وان ما يثبت معنى بعد الشهادة لا يجوز ان يجعل
اصلا في قبول الشهادة كما لو شهد الانسان بماله وهو لا يدعي فله ان لا يعال يقبل لجواز
ان يجب في ذلك المالك ذكوة وذاك حق الله تعالى كما هذا **فلسا**
على جمل قال لبدء انت حرة بعد موت علي الف فالقول بعد الموت لان الحياة
اصيغ اليها بعد الموت واذا قبلت بطريق لا يعتق الا باعناق الوارث او الوصي والفق
لان العتق تاخر عن الموت الي ان يقبل والعتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا باثبات واحد
من هو لا لا يصار بمنزلة الوصية مالا عتاق في الاستحباب وكذا اذ اذمت فانت حرة على
الف وفي الشا وكذا انت حرة بعد موتي ان شئت فالمشية بعد الموت وبغير الاعتاق
وكذا انت حرة بعد موتي بساعة لا يعتق الا باعناق لانه اوصي به وله بيعه وكذا اذا ادعت
الي الف بعد موتي فانت حرة فعنه وصية لانه اوصي باصل رقبته اليه بعد الموت بان ادعي
الي وارثه استحق ذلك وفي التقاريق عن ابي يوسف اذ اذمت فانت حرة بالشرط القبول
في الحال وعند ابي حنيفة بعد الموت وبغير الاعتاق ولو قال اوصيت بان هذا حرة فهو
وصية بالعتق وفي الاجناس عن ابي حنيفة انت حرة ان شئت بعد موتي او انت حرة بعد موتي
ان شئت فالمشية فيها بعد الموت وقال ابو يوسف ان قدم المشية فالمشية الساعة وان

انما قالها
الزنا تقبل
بلا وعكس

اخوه بعد

اخوه بعد الموت • وعنه انت حرة بعد موتي ان ترد ي الى ابني الف اذ انت حرة على
ان ترد ي الى ابني الف بعد موتي فالقول فيها بعد الموت • وفي التقاريق عن ابي حنيفة
انت حرة على الف فله بيعه والقول بعد الموت ويجب المالك وعند ابي يوسف ان قيل
فهو مدبر ولا يجب المالك وعنه بعد الموت اذا قبل في الحال وفي حجر السر حرة بره على مال
وقبل صح التدبير ولا يجب المالك وفي الاجناس انت حرة بعد موتي علي الف بعد موتي ان قبلت فان
قبل في مجلسه فهو حرة ولا شيء عليه وفي الزيارات انت حرة على الف بعد موتي فالقول
في الحال لانه تدبير للحال فاذا قبل صار مدبرا ولا يجب العتق لانه لا يقع للحال وكذا في
الاملا عن ابي حنيفة اذ اذمت فانت حرة على الف ولو قال انت حرة الساعة بعد موتي يكون مدبرا
ولو قال انت مدبر بعد موتي فهو تدبير • وفي التقاريق ان ترد حرة فانت حرة على
الف فالقول بعد النكاح في قياس قوله ابي حنيفة وعند ابي يوسف وزنه في الحال وكذا
دخول الدار اعتق عبده على خدمته سنة فقبل عتق لانه اعتاق بعوض فتم بالقول وعليه
ان يخدم فان مات المولي من ساعته فعليه قيمته وقال محمد قيمة الخدمة وكذا لو مات
العبد عن مال فالرجوع في ماله على الخلاف اصله اذا باع منه نفسه بامة بعينه او اعتمه
عليها ثم استحققت او ردت بعبية فعليه قيمته وقال محمد قيمتها لان هذا في حق المولي مباد
ماله بالان العبد يخرج من ملكه والامة تدخل في ملكه وفي حق العبد مباد له مال في
حاله فانه يستفيد العتق والعق ليس بحال فها ربحا جانب المولي ومحمد ربح جانب العبد
ولو مات المولي بعد خدمة نصف السنة فعلى العبد قيمة نفسه وقال محمد نصف قيمة
الخدمة ولو قال اذا خدمتني سنة فانت حرة لخدمة اقل من سنة وتجاوز المولي عنه عما
بقي او مات قبل السنة لم يعتق لعدم شرطه ولو قال اذا ادبت الي الف فانت حرة او
ادبت لم يعتق ما لم يرد لان العتق معلق بالاد او يصير ما ذواته ويسلم له كسبه ومتى جابه
اجبر المولي على قبوله اي يترك قابضا اذا اخل بينه وبين الف ولا يقدر ان لا يجبر لان الحلف
لا يجبر على الحث وهذا حاله ويجوز ان يبيعه قبل الادا ولو تبرع به غيره او مات المولي
فاذبح العبد الي وارثه لم يعتق ولو مات العبد وترك مالا فله المولى ولا يعتق ولو حط عنه
البعض بطلبه فاقبى الباقي لا يعتق لعدم الشرط • ولو كانت امه فولدت ثم ادت لا تعتق
ولدها لعدم الشراية ولو ابراه عن هذا المالك لا يعتق بخلاف الكتابة في هذا كله

سجدة
الي يوسف

سجدة
اي يترك

انه من ابتداء كذا ذكر معاوضة انتهى لان العتق يقابل بالمال عند الاداء
فبا اعتبار جهة المعاوضة اجبرناه وكذا ان ادبت الى الا ان هذا على المجلس ولو اني بعضه
يجبر على قبوله ولكن لا يعتق ما لم يود الكل وفي المواد لا يعتق الاداء في المجلس كما في ادب
ومنه • ولو قال ان ادبت الى كذا حظه يصرف الى الوسط وان الى بالودي لا يجبر على
القبول الا ان يرضى به وان الى بالوسط يجبر وكذا الوافي بالادفع لانه الى بالوسط زيادة بخلاف
ما لو نص على الوسط حب لا يجبر باعتبار جهة التخليق لان في التخليق يتبرر كما تلفظ به
الا ترى لو قال ان ادبت الى الفاني كيس ايض فاني في كيس اسود او في غير كيس لا يجبر • ولو
قال اذا ادبت الى الفاني فانت حر فباعه ثم اشتراه اورد عليه عيب او خيار روية او شرط
ثم اني بالالف لا يجبر عند محله لان الحر نفسه المعاوضة وقد بطل ذلك بايضا ولكن التخليق
لم يبطل حتى لو قل نعم وعند اي يوسف يجبر ولو قال اذا ادبت الى دراهم او ثوبا فاني
سلكه دوام او اكثر او بثوب لا يجبر لان الجبر باعتبار المعاوضة ولم تقع لجهة البدل
ولكن صح التخليق لان جهالة البدل لا تمنع التخليق اذا كان محتمل الوجود في الجملة ولو قال
اذا ادبت الى الفاني فانت حر فقبل ففقد كفاية في رواية اي سليمان حتى لو كسر
شهر او ادي في غير عتق وفي رواية اي حفص ليس بكاه ولو كسر فبطل لغات الشرط
كالوقال اذا ادبت الى الفاني هذا الشهر • وفي المستفاد عن محمد اذا ادبت الى الفاني
حر لم يعتق حتى يودي ولو قال انت حر واذا الى الفاني قال هو حر ولا شيء عليه قال
لاخر اعتق اشك عني علي فاني على ان تزوجني فاعتق • وان ابى ان يزوجه منه فسمى الف
علي فتمت بها ومهر مثلها ما اصاب قيمتها لزم الامران وقبها سلم له وما اصاب مهر مثلها
لم يلزمه لان نصها لم يسلم له ولو قال اعتق اشك عني علي فاني تزوجني فاعتق • وان ابى
جاز العتق ولا شيء على الامران العتق لم يقع عنه • اعتق امته علي ان تزوجه فقبلت عتقت
فان تزوجت فلها مهر مثلها ولا يكون عتقها مهر لانه ليس بمال وعن اي يوسف جعل العتق
مهر لانه عليه الصلاة والسلام اعتق صفيته ونكحها وجعل عتقها مهرها فلنا كان
ابن علي ايه عليه وسلم خصوصا بالانكاح بغير مهر فان ابى ان تنكح فعليا قيمتها لا بشرط
فان وكذا لو اعتقت عبد اعلى ان تزوجه فان فعل فلها مهرها وان اي فعله قيمته
كاتب مدبر ثم مات وهو حر من ثلثه عتق وطلب السعاية بحصول المقصود فان لم يكن

له مال غيره فعند اي حبيبة سعي في ثلثي القيمة او في بدل الكتابة لان الاعتاق عند
يتجزى فلما مات المولي عتق ثلثه بالثديير وبقي البدل معها وسعاية قيمة لمسه حال فخير
وعند اي يوسف سعي في الاقل فيها وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي القيمة ومن ثلثي
البدل وعدم الخيار بناء على عدم التجزى فعتق ثلثه بالموت عتق كله فصارا لبدل حالا
وسعاية ثلثي القيمة حاله فيلزمه اقلها لانه لا فائدة في البحر لكن عند محمد البدل كان مقابلا
بالرقبة وقد عتق ثلثه بالموت سقط حصته من البدل وعندنا لا يسقط لانه حين دبر
استحق عتق ثلثه بالموت فلما كان به انصرف البدل الى ثلثي الرقبة كس طلق امرائه ثم قال
انت طالق ثلثا علي فالف قال الف في مقابلة الطالعين وان كان به ثم دبره فعند اي حبيبة سعي
في ثلثي القيمة فيعتق بالثديير او في ثلثي البدل معها فيعتق بالكتابة لانه ثلثه عتق وتوجه
له وجه عتق بحر وعندنا عتق كله وسعي في الاقل منها •

القول شرط صحة المولاة ان لا يكون من العرب حتى لو والى العربي رجلا من قبيلة
يجب ان يجوز وان لا يكون له نسبه اي لا ينسب الي غيره اما نسبه غيره اليه فممنوع وان
لا يكون له ولا عتاقه ولا اولاد مولاة مع احد او بية مال وقد عقل عنه فاذا صار اهلا
يعقل علي ان يكون عقله على المولي اذ اجني وميراثه للمولي اذا مات صحيح لان له ان يخص ماله
من ثلثا فان مات ولم يترك وارثا فانه للمولي ولا رد العاقد من المولي الا اذا شرط ميراث
المولي لنفسه ويخلف هذا العقد اولاده الصغار ومن يولد له بعد ذلك فان كثر بعض
الاولاد واراد فسخ العقد لم يكن له ان كان عقل عن احد من الابرضي المولي ومال ان يعاينه
له الفسخ وليس كذلك سائر العقود الذي بالاب على الصغير لانه عقد ضمان وكذا المرأة
اذا عقدت غير ان اولادها لا تخلف عقدها خلاف اي حبيبة وللعاقدان فسخ العقد
بالعقد بان يباق مع غيره ان لم يعقل عنه وبعد العمل ليس له الفسخ الا برضى المولي وقيل
العقل لكل احد منها الفسخ بالقول كحضرة صاحبه بان يقول فسخ العقد الذي جري بيني
وبينك ولومات العاقد قبل ان يعقل عنه فيرثه المولي • بنطي اسلم ووالى رجلا فتزوج
معتقه فولدت اولاد المولى الاولاد مولى امهم وقال ابو يوسف مولى امهم كالوكان
الاب عربيا او كانا معتقين والاب معتق والام مولى المولاة لحدث المولاة ككلمة النسب
والنسب بالاب شرفا واما فكذا المولاة وان ولا عتاقه أكد لانه لا يحتل الفسخ ولا

المولاه عتقه وكان الحاق الولد بالاكه اولي ومولي العتاقه اولي بالميراث من دوي الارحام
 فيتميمه الرسول مولي العتاقه عصبة والعصبة مقدم على دوي الارحام ودوي الارحام
 مقدم على مولي المولاه لضعف حاله معتقه • تزوجت بعد تولد بينهما جني الولد فعقله
 على مولي الام لانه لا عاقله للاب فالحق الولد بمنزلة ولد الملا عنه يلحق بالام وعقله على
 عاقله الام فان اعتق الاب جرد ولا ولد الولد الى نفسه لروا المانع وهو الرق كالملا عن اذا
 اكذب نفسه عاد النسب اليه ولا يرجع عاقله الام على عاقله الاب باعقلوا لان وقت الجنابة
 هي عاقلته وانما يثبت الولد من قوم الاب مقصورا على حال اعتق الاب فلا يثبت ان قوم الام
 قضا دينا على مولي الاب فلم يرجعوا بخلاف الملا عن اذا اكذب نفسه حيث يرجع مولي الام
 على الاب باعقلوا لان النسب يثبت مستند الي وقت العلوق فتبين انهم قضا دينا واجبا
 على الاب فكان لهم ان يرجعوا على عاقله الاب في ثلث سنين من يوم يقضى لعاقلة الام على عاقله
 الاب ولو ادوا عاقله الام ثلث الدية ثم اكذب الملا عن يقضى لعاقلة الام بالثلث على عاقله
 الاب في ستة معتقه بئى تميم جنت او حضرت بيرا ثم ارقدت وحلت وسبت فاعتقها رجل
 رجل من همدان ثم وقع في ليل رجل خات قضى بذلك والجنابة التي كانت جنتها على بني تميم
 فلا يجوز العتاق عنهم لان وقت الجنابة كان ولاه بني تميم • حربي اسلم روي مسلما في دار
 الاسلام ثم جني فعقله على عاقله الذي ولاه فان اسرا بوه واعتق جرد لا ابنه وصار مولي
 لموالي ابنه لان ولا العتاقه اولي لانه لا يرجع على عاقله الذي ولاه على عاقله مولي الاب
 لما روي هذا لو حضر بيرا قبل ان يوسر الدم وقع فيها انسان بعد عتقه فعواقله مولي
 المولاه **كتاب الامان** قال ان اكلت او شربت

بسم عاقلته

لبيستوبا

لبيستوبا ونوي ثوبا خاصة صدق ديانة لان الثوب يكره في موضع النقي لان الشرط المنفي
 لان عرض الحالف نقي اللبس والكفر في موضع النقي ثم قال لو قال رجل والله لا اكل حذرك وله
 جردان فايها اكل حذرك قال لا اكلها عاما صحيحه التحصيل فيه لكن لا يصدق نقلا لان التحصيل
 خلاف الحاضر وفيه تخفيف وليس كذلك اذا اوصى بجد فلان وله جردان لا يقع الوصية
 لان الجد نكرة في موضع الاثبات فيخص احداهما وهو مجهول فلم يصح • وفي الجامع الكفرية
 موضع الاثبات خص الا اذا وصفت بصفة عامة فصح بان قال والله لا اتزوج الا امراة
 كوفيه فالامستثنى جميع النساء الكوفيه ولو قال لا اتزوج الا امراة فاصح كوفيه فالمستثنى واحد
 لانه افصح باستثناها فصار كالوقال لا اتزوج الا امراة بصير المستثنى واحدا وفي القوي
 عن الحشاف ولا يتزوج امراة ونوي كوفيه او بصريه صدق قضا دكر القذوري وكذا النوي
 عريية او حبشية • وفي المتقالات نوي عيما او معتقه لم يدين وفي الايضاح عن اي يوسف
 لا تكلم هذا الرجل وهو قائم فنوي مادام قائما من قيامين الله وفي الكفاية خلافة وفي
 الايضاح لا يشترى جارية ونوي مولده فليته باطله وفي الجامع ان لم اعزك فانت طالق
 فان نوي به الضرب الساعة صح وان نوي الى اخر النهار او الى الغد لم يصح ويقع على الابد
 لان الوقت غير مذكور فلم يصح فيه التحصيل وفي الاول فان يكن الساعة مذكورة فهي موجبة
 للحال ودلك يفي عن ذلك وحلف لا ياكل لحما ولا نية له ويحلف باكل الشك قياسا
 وهو روي عن اي يوسف لان الله تعالى سماه لحما وفي الاستحسان لا يثبت لار المطاق
 ينصرف الى المقارن فعلى هذا ينبغي ان لا يثبت الحلف بالاعتذار والادمي وهو الصحيح في شرح
 عتاب لان اكله ليس بمنفارق ومبنى الايمان على العرف **كتاب** وفي الاصل جنت لانه
 حلف حقيقة وحرمة لا يتطل حقيقة ويثبت بالشتم الذي يكون مع الحلف لانه يسمى حلفا في ذكر
 الاكل وكذا بالراس ومن البطون كالكب والكرس لانه يباع مع الحلف في كثير من الاماكن
 وفيما لا يثبت بهذا في عرفنا قالوا يجب ان لا يثبت به في عين الشراء ايضا لانه لا يسمى
 مشتري الحلف ولا يثبت في شتم البطن والالية الا ان ينوي ذلك لانه يحدد على نفسه في
 الشتم في • حلف لا ياكل ولا يشترى ولا يشترى سمحا لم يثبت الطهارة لانه يسمى حلفا سمحا
 وعند ما يثبت لانه شتم قال الله تعالى الا ما حملت ظهورها والاستثناء من الخبر وذكر
 السر في لا يثبت بالاتفاق واسم الشتم لا يسمو الا ليه **حلف** لا ياكل ولا يشترى

بشتم

راسا بحت براس البقرة والغنم عند ابي حنيفة ما لم ينو غير ذلك لا في زمانه كان يباع هي
 وعندهما هو على راس الغنم لان في زمانها كان يباع هي فكان اختلاف عصر ولا يقع على راس
 الجزر والقدم المعروف الا رواية عن ابي حنيفة ولا على راس الطير الا ان ينوي في الشاة
 وفي النظم قيل يجب باكل راس البعير بالاتفاق وقيل ان كان في العر ب فكذا وان كان في النجم
 حثت خلاهما وراس المعز كراس الغنم وفي الموازل عن شاذان لا ياكل لحم شاة فاكل لحم عر
 ان كان الحالف مدنيا لا يحنث فان كان قرويا يحنث لان اهل القرى لا يميزون قال ابو الليث
 هذا الجواب لو سئلت عن راس اسبق سمرقند وخوها فانهم يفرقون بينهما • قال
 الشهيد وفي الجامع يحنث لان الشاة اسم جنس والعتوي على انه لا يحنث كان الحالف قرويا
 او مدنيا لانهم يفرقون بينهما عادة وعن الاسكاف لا ياكل لحم بقرة فاكل لحم جاموس او علي
 العكس لم يحنث وقال الزهري يحنث في الاول ولا يحنث في عكسه • وقال ابو الليث
 وقد قال اصحابنا في الجامع لا يحنث كاقال الاسكاف وبه نأخذ • وفي شرح القاصدين
 اسم الشاة يقع على العنز والقياس ان لا يقع لان له اسم خاص وسمى محمد العنز شاه وفي الزباد
 حثت قال اذا هن شاة فولدت جديا والحدي حكم في ولد العنز وفي الجامع في يمين الاكل
 النجعة لا تني والكباش المذكورة الشاة لها لانها اسم جنس وكذا الغنم والبقرة لها وكذا
 البقرة واستدل بالوجه ان ملكك عشرين بقرة فملكك عشرين ذكورا وانما يحنث
 وكذا لو وكل بشري بقرة فاشترى ثورا لزم الامر • والجاموس ليس من البقر في يمين
 الاكل المعروف والفرس المعروف الذكر والانثى والبردون النجم الذكر والانثى والحليل النجم
 والركبة الانثى والحمار النجم والحماره والانثى والبقرة والبغلة الذكر والانثى
 وكذا البطة والحمامة والديك المذكور والحاجه لانثى والدجاج لها والابل والجمال والبعير
 والجزور اسم جنس والناقة لانثى والتمني اسم نوع لبعير النجم وهذا كله اذا لم يكن له
 بنة فان كان فهو على ما نواه • وفي جمع النصف الدعوي اذا كانت في ناقه فكتب في المحصر
 الجمل وفي جمل ناقه فكتب الجملين لا يصح دعواه لما فيه من تحصيل الوصف وهذا الخلاف
 ايمن اذا حلف لا ياكل لحم جمل فاكل لحم ناقه حثت حلف لا ياكل هذا الدقيق فاكل حنبر
 حثت لان عينه لا توكل فوقع يمينه على ما يحرم منه ولو اكل عين الدقيق لا يحنث هو
 الصحيح كمن حلف لا ياكل هذه الشجرة يحنث باكل ثمرها باكل عينها كذا هي ولو حلف

اسم الناة يشتمل العنز

اسم للاموس في بيع
على البقر

لا ياكل هن

لا ياكل هذه الحنطة فاكل ما يتخذ منها لم يحنث عند ابي حنيفة لان عينها توكل مقليا ومطبوخا
 فانصرفت يمينه عليها كمن حلف لا ياكل هذا النمر فاكل عصيدة اتخذ منه ولا ياكل من هذه
 البقرة او الشاة شيئا ولم يتل شيئا فاكل من لبنها وزبدتها او سمنها ولا ياكل من هذه
 البضينة فاكل من قرونها لا يحنث في الشاة كذا هي وقالا يحنث بها وما يتخذ منها لان الحنطة
 في حال ذكر الاكل يراد بها المتخذ منها ويقع على العين ايضا لانها مستعمله كقوله لا يصنع قد
 دار فلان يحنث بالدخول حافيا وراكبا كذا هنا ولو اكل من سويقا لم يحنث خلاف محمد
 ابو حنيفة مر على اصده ومحمد ايضا وابو يوسف فوق بين السوق والخبز فقال بمطوق لقلعة
 الحنطة يراد بها الخبز دون السويق • وفي النظم لا ياكل الشاة او المعز او الابل يحنث
 باكل لحم ولبنها وفي الرعا لا يحنث باكل لبنها ولبنها وعن ابي يوسف يحنث وفي النصار يتوعن
 سداد لا ياكل من هذه البقرة هو على اللبن دون اللحم والربد حلف لا ياكل من هذا
 القدر حثت باكل طيخها وفي فرايد الحلواني لا ياكل من هذه الشجرة فقطع منها غصنا فوصل
 باخري فاشترى فاكل من ثمر ذلك الغصن لا يحنث ولو قطع غصن شجرة اخرى فوصل هذه
 الشجرة فامر ذلك الغصن فاكل من ثمره يحنث في الجامع لا ياكل من هذه النخلة
 او من هذا الكرم فاكل من ناطفها او نبيذها لم يحنث لان نطفه يقع على ما يخرج منه
 لا على ما يتخذ من القادح ولو اكل من حلها لم يكره هذا قيل وينبغي ان لا يحنث لانه لا يخرج من
 الصفه بخلاف العصور والزبيب ومثله لا ياكل من هذه العنب فاكل زبيب او عصير وفي
 شرح لا ياكل من هذا النجم شيئا ان لم ينو المرقه لم يحنث باكلها ولو اكل النجميا فالصحيح ان
 لا يحنث • وفي الايضاح عن محمد معه دراهم حلف لا ياكلها فاشترى بكادانيا او فلو سا
 ثم اشترى بالبدل طعاما فاكله يحنث ولو اشترى بعرضه ثم اشترى بالعرض لم يحنث
 وعن ابي يوسف لو ابدلها بغيرها ولو اشترى بعرضه ثم اشترى بالعرض لم يحنث ولو حلف على طعام فابده
 بطعام لم يحنث حلف لا ياكل من ميراث ابيه فاشترى ما ورث طعاما يحنث ولو اشترى
 بالميراث شيئا واشترى بالشيء طعاما لم يحنث **حذره** لا ياكل فاكهة لا يحنث بالفتا
 والخبث والجزر لانه من البقول ويحنث بالبقاح والشمش والخرخ والبق والكمثرى
 والفستق والجزر واللوز والاحاص والعناب والسفرجل وطبها ويا بسا لان الكل فاكهة
 والبطيخ برطبها دون يا بسا فان يا بسا لا يعتد فاكهة في عامة البلدان واما العنب الرطب

٧
 اشترى بالعرض لم يحنث
 وعن ابي يوسف لو ابدل
 بغيرها واشترى بالبدل
 صح

سبعة
وعن أبي

والرومان بحث لما لان هذه الاشياء اسر الفاكهة وعندها في حنيفة لا بحث لان الله تعالى
عطف التمرد الرومان على الفاكهة بقوله فيها فاكهة وخل ورمات فالشي لا يطف على نفسه فاك
قل من كان عروا لله وملائكته ورسله وجبريل واذا اخذنا من النبيين مثياتهم ومنك
ومن فطف جبريل على الملائكة ونبينا على الانبياء وان كان منهم **قلنا** الظاهر
ان المعطوف غير المعطوف عليه الا اللهما اوردنا بذكر تقطعها لسانها وليس هذا في الخل
والفاكهة فحل الامر على الظاهر • وفي الحنفية قالوا هذا الاختلاف عرف وفي عرفنا ينبغي
ان بحث عند ايضا وفي الايضاح عن محمد اذا صار الرطب تمر والعنب زبيب والرومان
حبا فليس بفاكهة والنوت فاكهة وفي النظم العناب والغير او الكثر في المشقوق اليابس
والمشقوق من الخوخ والشمس وما اشبهه والمستق والجوز واللوز ليس بفاكهة فلا بحث
اكلها وفي الحنفية اسم الفاكهة يقع على ثمرة كل شجرة رطبة وباسم سوي العنب والرومان والرطب
عند أبي حنيفة • ولوحظ لا ياكل فاكهة يابسة لا بحث ياكل الجوز اليابس يعرفنا لانه
لا يتفكه باليابس وفي النكاحية عنها لا بحث ياكل اليابس من الجوز واللوز لانه ياكل مع الخبز
غالب فيكون اذا ما وفي الايضاح عن محمد لا ياكل من فاكهة العام او ثمارها ان كان في ايام
الرطب لا بحث باليابس استحسانا لان في ايام الرطب يقصدون به الرطب حلف لا يندم
فكل شي اصطنع به وطرق بالخبز مثل المرققة والمخ والخل ونحوه هو ادم لانه مشتق من
المواد منه وفي الموافقة وهذه الاشياء وافق الخبز والبيض والسكر والجبن والسوائل ليس
بادام لانه لا يلتزق بالخبز وبكل مقصود وادام ما ياكل نبع الخبز وقال محمد وهو اودي
الروانيين عن ابي يوسف كل ما ياكل مع الخبز هو ادم وهذه الاشياء تاكل مع الخبز وهذا
الاختلاف على عكس اختلافهم فيمن حلف لا ياكل الارغيف فاكل معه البيض وغيره لم يثبت حث
عند محمد وهو يقول هذا قد ياكل مقصودا فلا يصير نبع الخبز بالشك وما يقولان ادم
مزوجه لانه قد ياكل نبع اود قد ياكل وحده فلا بحث فيها بالشك • واما العنب والبطيخ
فتقبل هو على الاختلاف وذكر السرخسي انه ليس بادام بالاجماع وهو الصحيح والنقل بسبب
بادام بالاجماع لان اكله لا يسمى مودما وفي الجبل لا يشرب الشراب فهو على الجوز لان اسم الشر
اذا اطلق يصفى اليها فلا بحث بغيرها الا ان يعينها وفي الايمان يقع على كل ما يشرب من الماء
وغيره • قال الحلواني فاذا فيها روايتان وفي الاولى لا سرب شرابا ولا نية له لا بحث

بشراب الماء

بشرب الماء لانه لا يسمى شرابا عرفا وفي جمع النسخ شراب مخورم فهو على الجوز سائر
المسكرات دون الاشربة المباحة ولو قال لا مخورم فهو على المسكر على اي صفة كانت بالتفاق
مشايخنا حتى لو شرب مثلنا او نبيدا او عصيرا حث ولو قال في مخورم فممن من قصر الحث
على الغني من ما العنب ومنهم من اثبت ذلك في كل مسكر حلا لا كان او حراما • وفي المنقاة
عن ابي يوسف لا يشرب يقع على كل شي يشربه شرابا حلا كان او سمنا او زيتا او نبيدا او ما
وفي التقاريق عن ابن سملة لا اشرب في بيته الماء على المأكول الا ان ينوي الماء بعينه وفي
عصام لا اشرب مع فلان فالشرط ان يشرب في مجلس وان اختلفت الانية ولمن له لا ياكل مع
فلان فاكل هذا من انا وفلان من انا لا بحث وفي التقاريق لا يشرب من بيت فلان حث
اذا اكل شيا • الرطب المذب ان يكون دنيه يسرا والعسر المذب عكسه حتى لو حلف لا ياكل
رطبا فاكل رطبا مذبنا لا ياكل يسرا فاكل يسرا مذبنا حث فان غير متضلا به لكر المحلوف
عليه غالب فان حلف لا ياكل سمنا فاكل سويا ملتوتا بالسمن وهو بري حث ولان الغلبة
انما تعتبر في خلط المازجة دون المجاورة **لنسخ** الرطب المذب ان يكون دنيه يسرا
واليسرا المذب عكسه حتى لو حلف لا ياكل رطبا فاكل رطبا مذبنا او لا ياكل يسرا فاكل يسرا
مذبنا فكذلك لان ما حلف عليه معيار وغيره وان كان غالبا فالمغلوب غير مستهلك
فصار كمن حلف لا ياكل سمنا فاكل سويا ملتوتا بالسمن وهو بري حث ولان الغلبة انما
تعتبر في خلط المازجة دون المجاورة الى اخره بحثنا في النظر ويقابل بنسخه اخري
فان النسخ مختلفة في هذا المقام • الا ترى لو حلف لا ياكل سميرا فاكل حنطة فيها حبا
الشعير حث وقال ابو يوسف لا بحث لان الاسم للعالب كافي بين الشرا بان حلف
لا يشترى رطبا فاشترى يسرا مذبنا او لا يشترى يسرا فاشترى رطبا مذبنا او لا يشترى
رطبا فاشترى كباسته يسر فيها رطب او لا يشترى شعيرا فاشترى حنطة فيها حبات
شعير لم يثبت وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة وفي كل واحد من الجانبين حبات الشعير
لا يجوز الامتناع **وقلنا** الاقل مانع في حكم الشري وعيوض المشتري لعلية
غيره عليه اما في حق الاكل المقصود وفي التقاريق لا ياكل شعيرا فاكل حنطة فيها
شعير حبة ولو اكل حنطة فقد قيل كذلك وقيل خلافه • وفي النوار من الاسكان
لا ياكل هذا التمر فاختلف شرا اخر اكل جميع المخلوط حث وان اكل بعضا لم يثبت وفي

سكنى

الايضاح والزيادات فادرجت بعضا في بعض • حلف لا يشترى صوفيا ولا لبنا فاشترى
شاة على ظهرها صوف وفي مزعها لبن او لا يشترى اجرا او صفا فاشترى دارا مبنية
بذلك او لا يشترى تمرا ولا مولا فاشترى ارضا فيها نخل وتمر وعمل او لا يشترى لحما
فاشترى شاة او لا يشترى زيتا فاشترى زيتونا او لا يشترى قصبا فاشترى بوري
قصب او لا يشترى شعرا فاشترى مسحا من شعرا او لا يشترى جربا فاشترى شاة حاملا
او لا يشترى دهب او لا فضة فاشترى د راحم ودنانيرا ودرا فيهما صفائح ذهب وفضة
او لا يشترى حديد فاشترى درعا او بيضا او سيفا او سكين او فقط او ابرا او مسلة
لم يحنث لان بايع هذه الاشياء لا يسمى بايع المحلوف عليه فاشترى به يكون كذلك وعلى هذا
جميع ما يرد في البيع بيعا • ولو حلف لا يمس من ذلك كله حث في كل لا في القطر والكم
فانه او مسرا لم يحنث منه لم يحنث وفي الموازل عن محله لا يمس صوفيا من صوف
لم يحنث لانه لا يعود صوفيا اذا انقض بخلاف الحلف على عرق من مسحا وفي عرق الرواية
لا يشترى اليه فاشترى شاة مدبوحة لها اليه او لا يشترى قصبا فاشترى خاتم فضة
فيه فص او لا يشترى فضة فاشترى سيفا محل بفضة حث وكذا في المنطقه ولو اشترى
سيفا مفصضا لم يحنث ولو حلف لا يشترى باقوته فاشترى خاتما فضة باقوته هل يحنث
فيه روايتان وفي رواية بشر بن عتاب لا يشترى حديد او لانيه له فاشترى فضة سيف
حث وكذا السكين والمقبض والدرع والبيضة والعتيد والابنية من الحديد والفضة
والمقله والعقما منه • وفي الاحناس لا يشترى قرا فاشترى ثوب قرح حث ولو
حلف لا يمس قرا فاشترى ثوب قرح لا يحنث ولو حلف لا يمس قرحا فاشترى ثوبا وصله حب
ولو حلف لا يشترى صوفيا فاشترى كسا لم يحنث ولو حلف لا يشترى راسا او مسكا فاشترى
شاة مدبوحة حث ولذا لا يشترى بابا من ساج فاشترى دارا لها باب من ساج او لا يشترى
جدوع بيت فاشترى بيتا جدوعه او لا يشترى حاجبا فاشترى دارا او لا يشترى الحثب
فاشترى ارضا فيها شجر حث وفي التافي لا ياكل سمنا فاكل سويقا ملتونا سمنا فان كان
يستعين فيه طعمه ويرى مكانه حث لانه اكله مع غيره وكذا اكل شئ اكل فيه سمنا فان كان
لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لا يحنث وهذا يدل على ان احدا ما يحنث في الكفاية
ان كان السمن مستقيا يحنث لو عصر سال حث والافلا وان وجد طعمه وفي التحفة

سبحه
عائنه نفس باقوته

لا يذوق

لا يذوق لبنا فصب فيه ما قد اذقه قال ابو يوسف ان يقي لون اللبن وطعمه يحنث والا
فلا فاعتبر في الغلبة ظهور اللون والطعم وقال محمد اذا كان اللبن مغلوبا لا يحنث وظا
يقضي غلبة الاجزاء قال محمد انما لم يجعل حلفا الحسد استعمالا اذا كان الحسد والنوع
والصفة واحدا فانما اذا اختلف النوع كلبن الضان ولبن المعز او اختلف الصفة
كالما القذب بالما الملح فانه يجعل استعمالا ويثبت فيه الغلبة كما في الحسد • وفي
الكفاية عن ابي يوسف اذا كان طعمها واحدا ولونها واحدا فان كان الغلب على الحلف
عليه يحيط العلم انه ليس بغالب حث وان كان الذي لم يحلف عليه كثيرا غلبا لا يحنث
في ذلك منه لم يحنث ان ذاقه وان استويا او اشكل يحنث استحسانا اخذا بالثقة ولا
حنث قياسا لئلا يكون حثا بالشك • احتياط المحلوف بحلته قال ابو يوسف هو
كالخمس يعتبر الغالب فيه وقال محمد يحنث وان كان مغلوبا بحلته لان الشئ لا يصير
مستهلكا بحلته لاجرم لو كان حثه على خلاف صفة لا يحنث فان حلف لا يشرب هذا
الما القذب يغلب عليه ما مالح لا يختلف المقصود وفي جمع برهان حلف على ما يحنث
ما ليس بايع ان كان يوجد طعم المحلوف ويرى لونه حث عند ابي يوسف وعند محمد يعتبر
العلم بالاجزاء وهذا الاختلاف فيما يمتزج المزج • اما فيما لا يمتزج كالدهن فكان
الحلف عليه حث بالاتفاق لان الدهن يكون منفصلا وفي الكفاية لا يشرب هذا الما
وهو شير قصبة في يرا وحوض فشرب منه لا يحنث وقال محمد يحنث لقلته لم يحنث
بجميعه وكذا لا يشرب من ما المطر لم يحنث فيما يقع في دجله حلف لا يشرب لبن
هذا الضان فحلف بلبن معز حث بخلاف ما لو قال لا يشرب لبن ضان فان حلف بلبن
معز يعتبر الغلبة لما عرف ان الوصف غير معتبر في المعين حلف لا ياكل هذا الطلع
فصار لسرا او البسر فصار رطبا او الوطب فصار تمرا او العنب فصار زيبا او عصيرا
او اللبن فصار سيرا او زيبا او سمنا او اطبا او مصلا فاكله لم يحنث لزوال الاسم
ومثله لا ياكل هذا الشاب فبلغ او شاخ او لا يجمع هذه الصبغة فبلغت او لا ياكل لحم
هذا الجمل فصار كبشا فاكله حث لانه تغير صفة لاسمه في الايضاح وفي الحاوي
لا يحنث باكل لحم الكبر وفي الاستحباب لا ياكل هذه الحيدة فاكلها بعد ما صار نطيحا
لا رواية لها قبل يحنث ويذوق وكذا لا ياكل هذا الجمل فصار كبشا **فحلف** ومسلة

دعي
لعنه

الحمل في احدى ايه عصب والظاهر ان صاحب الحاوي والاستحسان لم يحفظ • وفي
 الروايات اوصى بما في تحلته من الكفري فلم عصب حتى صار سيرا اورطبا او تمرا او اوصى
 بسير فطرطبا او تمرا قبل موته بطلت وصيته لسد العين حكما يبدل الاسم
 ولغيره كما لو اوصى بحل فصار كسبا او بعد صغر فكر حب لا يبطل لانه بغير صفته
 لاسمه ولو اوصى برطب فصار تمرا قبل موته والقياس ان يبطل وفي الاستحسان
 لانها حذرس حتى لم يجوز بيع احد ما بالآخر متفاحلا وبغير كالميل لان الرغبات في الاكل
 متفاوتة فاعتبر العرض ولو اوصى بعنب فصار زيبيا بطلت وصيته لانها عران ولهذا
 لو عصب عسبا لم يعلب عنده زيبيا انقطع حق المالك ولو عصب رطبا فصار تمرا لم ينقطع
 وله التحيز للغير • وفي التفريق صار العصير خلا والعنب زيبيا له التحيز في الزادات
 اوصى بتمرا او قصل فان فقد الحب قبل موته او اوصى ببيض فخصت تحت دجاجة فخرج منه
 فرج بطلت وصيته وكذا لو اوصى بخنطة في ارضه فاصابته ما التمس فبطلت قبل موته
 بطلت وهذا كله اذا تقير العين قبل موت الموصي فان تغير بعد موته قبل موت الموصي
 له فالوصية جائزة ثم ان محمد اشبه الوصية بالوكالة في البيع في هذه الفصول
 كلها فابطلت فيه الوكالة بطلت فيه الوصية وما صحت فيه الوكالة صحت فيه الوصية
 والتفريق اذا اراد الاسم او الملك او حدث ما يقطع حق الموصوب منه او الواهب بطلت
 الوصية وفي الاحناس عن ابي يوسف امر بشر ابن حبيب فخص بم اشتراه لم يجوز على الامر
 ولو كان هذا يباعا حجاز وكذا لو امر بشر اسمة بعه طريا فلتخذ ما لحاقه اشتراه لم يجوز
 وكذا في الشراء ولو باع ككري بشرط الخيار للبائع فصار سيرا اورطبا في مدة الخيار لا يبطل
 البيع وفي النوازل يبطل وان لم يكن في البيع خيار والتفريق قبل القبض فالبيع باق في المشتري
 بالخيار وكذا لو كان المشتري بيضة فخرج فرحها قبل القبض • ولو حصد الحنطة وقد
 اشتراها مجازفة فلا خيار خلاف الوطء يصير تمرا ولو كان المشتري فضيلا فلم يقبضه
 حتى صار حبا بطل البيع في قول ابي حنيفة خلاف ابي يوسف وفي الثاني اشترى فلوسا
 فكسدت قبل القبض فالقياس ان لا ينتقص البيع لان عينه باقية وفي الاستحسان ينتقص لانه
 هلاك المبيع قبل القبض وكذا لو اشترى بالفلس شيئا ثم كسدت قبل ان يفردا انتقص
 استحسانا لقوات الثمن ولو علب فيها او رخصت لا ينتقص فيها ولا يحذر لان عينه لم تغير

سجدة
 فائمة

وكذلك مثل

وعد مثل العقد الذي اوجبه العقد وفي القوي الكساد في بلد كسب الاسما في تلك
 البلاد وعند محمد لا يكتفي لانه ليس بملاك بل يغيب فكان للبائع خيار ان يبيع العقد او
 ياخذ مثله للعقد الذي اوجبه العقد او ياخذ قيمته ذهبيا او فضة وفي الكفاية بكساد
 الثمن لا ينعص عنه ما ويتعيب الثمن فان اختار اخذ القيمة يتغير القيمة عند ابي يوسف
 وقت العقد وعند محمد وقت الكساد ذكر بكونه الحكم في كساد الدرهم الواحد في روجه
 ويجب ان يكون الانقطاع كالكساد لان الانقطاع ليجوز عن رد الاصل والكساد عن رد الوعاء
 ولو استقرض فلوسا او عدلا او دراهم فكسدت لم يكن عليه الا مثله عند ابي حنيفة
 وقال عليه قيمتها لكن عند ابي يوسف يعتبر القيمة يوم القبض وعند محمد يوم كسدت
 ولو غلت او رخصت لم يكن عليه الا مثله في التفريق يقره من فلوسا فكسدت هلكت
 ما الدين **قال** والله لا مسرا ساسا ولا طيرن في الهواء ولا حول هذا الحجر
 ذهبيا فكما فرغ حث لانه عقد يمينه على ما لا يتصور بطريق الكرامة فان فقد وهو عاجز
 فيحتمل وان وقت اليمين لم يحتمل ما لم يخلص الوقت وقال زفر حيث حالكا في المطلق ولما
 لم يلزم البرحالة ولا حيث يتركه حالا ولو قال ككوز لا مائة كفيه ان لم اشرب الماء الذي في
 هذا الكوز فغدي حرا وحلف بالله او وقت اليمين لم ينعقد • وقال ابو يوسف ينعقد
 وحلف في المطلق حالا وفي الوقت بعد مضي الوقت كافي الاول ولما العقد لا ينعقد فيما لا
 يتصور حكمة وحكم هذه اليمين شرب المعلوم وان كان في الكوز ما العقد لم يتصور الشرب
 فان اريق الماء واليمين مطلقة او اريق في الموقته بعد مضي الوقت حث ليماس عن الشرب
 وان اريق في الموقته بطلت اليمين خلاف ابي يوسف فيحتمل بمضي الوقت لان الانقضاء يلزم
 في احوال الوقت ووقت الزوم المافيت فصار بمنزلة ابتداء الانقضاء فكان على الخلاف
 حلو لعلق فلا تا وهو يعلم بموته ينعقد ويحتمل عقبيه لانه قصد ارهاق روح يجرى
 فيه وذاك من تصور وان لم يعلم لم ينعقد لانه قصد ارهاق روح فيه وهو مستحيل
 وقال ابو يوسف ينعقد كقول لا مسرا ساسا على الخلاف ليقضيه فلا ماحته وهو يعلم
 بموته ولا يعلم او ليقضيه حقه عند انقضاء اليوم او ذهب له او ابرامه ثم جاعدا
 اولياكل هذا الطعام اليوم فأكله غير سقطت اليمين خلاف ابي يوسف • ولو حلف
 ليكلن هذا الرجل و اشار الي شي فاذا هو ليس شي او قال لاخر ان رايت فلا تا فلم اترك

قبل الموت

موته

به فراه في جنب المخاطب لم ينفذ خلا قاله وفي جمع الناطق ان تركت مسرا لتبدي جبر
لم يجت لان تركه لا يتصور في غير المقدور عادة وفي الجامع قال ان لم اشرب الماء العذبي
هذا الكوز او الذي في الكوز الاخر اليوم فارتقوا احد ما فان لم يشرب الذي في الاخر حث
بالاجماع فان لم يكن احدهما ما ينفذ اليه في الوجود وعند اي يوسف عليها الا انه اذا
شرب برمان لم يشرب حي ارتق حث بالاجماع وفي موضع • قال لا مواته ان لم تغيب
صدقتك اليوم فانت طالق وقال ابو هان وحيث له فانك طالق الحيلة في ان لا يجت
يصلح اباها عن مهر يتوب موقوف فاذا مضى اليوم ولم يجت الاب لانها لم تغيب ولم يجت
الزوج لانها تجرت عن العبة عند الفردب لان الصدوق سقط عن الزوج بالصحة وهي
فزع مسألة الكوز **باب اليمين** في الدخول حلف لا يدخل
هذا الدار فدخلها بعد ما صارت حجرا او بنيت مكانا اخرى حث لان الدار اسم للعرضة
عند العرب وهي قبة ولوجعلها مسجدا او حماما او بيتنا اوجعلها بيتا او غلب عليها
الما فصارت حجرا او بنيت فدخلها لم يجت لانه تبدل اسمها وكذا لو اعمد دارا فدخلها
لانها اعمدت بصنعه حادثه وكذا لا يدخل هذا المسجد فهدم وبنيت دارا ثم اعيد
مسجدا ولا يلبس هذه الملقبة تقطعه قيصا وخاطه ثم تقنه وجعله ملحفة او لا يركب
هذه السفينة او لا يلبس هذا الثوب الخ فينقض وصار حشا وحرا ثم اعتك او لا يجلس
على هذا البساط فتقطع وحيط خرجا ثم تقض فجعل بساطا وجلس عليه لم يجت حتى لو حيط
جانب البساط من غير قطع وجعل خرجا ثم تقطوعا بساطا فجلس عليه حث لا يفداه
تخلل صغره حادثه التقرينات في الشافي • وفي الكفاية حلف على قيص لا يلبسه
او قبا محشوا او مبطنا او جبة او قدامسوة او خفا ففصر كله ثم اعاد يجت لان الاسم
باقي ثيابه فقيص مفتوق وكذا السرح والفراش بعد التقي والاعادة والمصنف بعد
الخلع مصنف سعي المهر اذا حلف لا يقرأ منه وكذا النعل بعد انقطاع شراكه وتشويكه
لغيره كما كان وفي الشافي لا يلبس ثوبا بعينه فجعل ذلك جبة فلبسها حث لبقا الاسم • ولو
حلف على قيص بعينه فارتز به او ارتدي به او اشتعل حث واوقال هذا التقيص فكذلك الاله
عين واللبس المعتاد صفة وهي في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر حتى لو قال قيصا لهر
حث لا يلبس معتادا وفي جمع النسخ التي عليه المعين حتى صار كانه لبسه • كان عيسى

مطلب

سبحه
لعله

يقول

يقول ان القاء من ساعته لم يجت وقال غير من مشايخنا حث وفي العيون التي عليه وهو ياب
قال محمد احتسب ان يجت قاله الشهيد والمختار انه لا يجت فان انقته ووجد حرارة الثوب
ان القاء كانه انقته لا يجت والاحتسب وفي الجامع لا يجلس على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا
فجلس عليه لم يجت لانه بعد جالس على الاعلى لا يري لو بسط فالسا على سمع او ديبا جالي
كراس او فراشا على حصير او بساطا على ارض او فراشا على قليفه عدا لسا على الارض
وعن اي يوسف تحت كما لو بسط عليه فجلس عليه **قوله** المجلس وقاية
للفراش • حلف لا يجلس على هذا السرير او على هذا الدكان فجعل فوقه فراشا فجلس
عليه حث لان الفراش تبع له وكذا لا ينام على هذا السطح فبسط فوقه فراشا فجلس
عليه ولو وضع على السرير سريرا او بنى دكانا على دكان او سطحا على سطح فجلس عليه او نام
لم يجت حلف لا يدخل دارا فدخل حجر اكات دارا لم يجت لان اليمين المطلقة تختص
بالعادة وفي العادة يراد به الدار التي يتاقي فيها السكنى حلف لا يدخل هذا البيت
فصار حجرا فدخله او بنيت بيت اخر لم يجت لان البيت اسم لما يجتهد البيوتة فيه ولا
يحمل الا بما حث لورفع سقفه وبقي حيطانه فدخله حث لان البيوتة تتحقق • ولو
حلف لا يدخل بيتا فدخل كعبة او مسجدا وسعه او كنيسه او حماما او طلبة باب لم يجت
لان اليمين المطلقة تختص بالعادة وكذا لو دخل دهليزا او اعلق الباب يبقى خارجا
ولو دخل صغره كرم لا يجت لانه دار عليه حوايط ثلثه فلا يكون بيتا وفي الاجناس
لا يدخل هذا المسجد فربى فيه من داره فدخل الزاوية لا يجت ولو قال مسجدا
فلان يجت وكذا في الدار وفي الشافي لا يدخل هذا الضطاط فرفع من ذلك المكان
وضرب في مكان اخر فدخل حث لان الضطاط لم يجت حلف لا يدخل بيتا وهو فيه
لم يجت بالمثل فيه لان الدخول هو الانفصال من الخارج الى الداخل والخروج
عكسه ولم يوجد وبمثله لا يسكن فيه وهو ساكن فيه حث وكذا القيام والقعود
والركوب والنزول واللبس لان هذه الاشياء لها دوام فكان له واهمه حكم الابد
ولو تزوج على فور اليمين لم يحث وقال زفر بن حث لوجود اللبس في تلك الساعة
العتيلة **قوله** ان تلك الساعة مستثناة لانه لا قصد كل حلف بحصول السر
والحصول لبرالا لاستثنا • حلف لا يخرج من المسجد فجاء انسان مكرها واخر

سبحه
على نفسه

لم يثبت لانه لم يخرج بل اخرج وهذا محل اليمين ذكر في شرح القاضي عن السبائي سماع
 وقال سبيل شيخنا من هذا انما لا يثبت وكذا لو حلف على ان لا يفعل في دار فلان لم يثبت به اليمين واليمين
 فيها لم يثبت ويجوز اليمين وقاله غير من المشايخ لا يثبت وهو الصحيح وفي الحاوي لو
 ادخل مكرها قاله احمد بن سهل لا يثبت وقاله حنفى يثبت قاله الشافعي وهذا ارفق
 ولو اكره علي ان يدخل برجله فدخله حث **●** وفي مسألة الخروج لو حمله انسان لو
 حمله انسان واخرجه بامر حث لانه ينسب اليه فان حمله بغير امره وهو يقدر
 على الامتناع ورضي بقلبه فالصحيح انه لا يثبت ولذا روى عن ابي يوسف لانه لم يوجد
 منه شيء ينسب اليه ولو اخرج احدي رجله قاله الشافعي ان كان اعتاده على الرجل
 الداخل لا يثبت وان كان على الرجل الخارج حث وقاله الفضل ينظر الى الراس فان كان
 مع الرجل الداخل لا يثبت وان كان مع الخارج حث وعن ابي بصير فان قام على اسكفة
 الباب وبعض قدميه خارج وبعضه داخل فان كان اعتاده على البعض الداخل لا يثبت
 وان كان على البعض الخارج حث وان كان عليها رجوب ان لا يثبت وقيل اذا خرج
 رجله منه مبطنة حث وبأخراج الراس لا يثبت وفي النظم وكذا الخواب في عين الدخول
 في وجوه **●** وفي جمع الناطق لا يخرج وهو قاعد لم يثبت بأخراج القدمين ولو كان
 مستلقيا او على بطنه او على جنبه فان خرج الاكثر من جسد حث لان القائم والقاعد
 لا يسمي خارجا الا بالقيام على القدمين خارجا اما المستلق او المضطع لا يسمي خارجا
 بخروج اكثر اعضائه وفي شرح القاضي لا بد من هذه الدار من بين الباب فلو وقع
 فيها اختلفوا والاصح انه لا يثبت لانه حصل فيها لا باختياره وكذا لو كان راكبا
 فانقلت الدابة ولم يستطع امساكها فادخلته **●** وفي الجامع ان لم ادخل هاتين
 الدارين اليوم او ان لم اضربك سوطين اليوم يثبت باحدهما وان كان الشرط عددهما
 لان شرط الوجودهما ولم يوجد فيثبت فينظر في هذا الدار الى الحث وفي النواز
 ان لم ادخل البلد ولم اتق فلانا فعدي حرقه ولم يصادفه في منزله ولم يلقه حتى
 اصبح فان كان عالما بانه غائب عن منزله وقت الحلف حث والا فلا قاله برهان وعلي
 قياس الجامعية يجب ان يثبت لان الجراهم على بشرطين متعينين ينظر الى شرط المروءة
 الى ان يدخل ويقتل فاذا دخل ولم يلق لم يثبت شرط المروءة فينظر عند الفتوى

ومن هذا

ومن هذا الحسرة ان لم يدعي ولم تاتي في تلك الحام فانت طالق قد نعت لسانه طارا
 او قال ان لم اكلم فلانا وقلنا اليوم فعدي حرقه احداهما حتى مضى اليوم حث **●** وفي
 الجامع ان كنت ضربت بعدين السوطين في دار فلان وكان الضرب باحدهما في دار فلان
 والآخر في غير داره لم يثبت لان شرط الحث الضرب بهما في دار فلان ولم يوجد ولو
 قال **●** ان لم اكن ضربت بعدين السوطين في دار فلان والمسألة بحالها حث
 لان شرط اليمين ضربهما في دار فلان ولم يوجد وفي التقاريق لاحد من هاتين الدارين
 حجرا فاحد من احداهما حث بخلاف قوله لا اضع **●** ولو قال لا اكل من هذين الرغيفين
 حث بالاكل من احداهما ولو قال ما اكلت منها لم يثبت وفي التقاريق لا اشرب من لبن
 هاتين الشاتين فشرب من احداهما او لا يشرب من ما بهن الا ان يشرب من ما بهن
 حث بكل شيء اذا حلف على الواحد منه حث في قليله فكذا اذا جمع منه اثنين او اكثر
 حلف لا يخرج الا الى جنازة فخرج لا ثم ذهب الى حاجته لم يثبت لان الخروج كان للجنازة
 ولو قال لامرأته ان حرجت الاباذني او بغير اذن بشرط الاذن في كل خروجه والجليلة
 في ذلك ان يقول لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك فان قال ذلك ثم نهاها لم
 يعمل بيمينه عند ابي يوسف خلاف محمد ولو اذن لها فخرجت ثم نهاها جعل يمينه بالاجماع
 ولو اذن لها ولم تمنع او لم تمنع لم يكن اذا نال الاذن هو الاطلاق ولم يوجد وصار
 كاذن العبد بالتجارة واذن الاجنبي بالتصرف في ماله وقاله ابو يوسف يكون اذنا
 لان حكمه يخص الخالف بخلاف اذن العبد والاجنبي لان حكمه في حق غيره وعن الحلبي لا احتلا
 في الاذن اما الاختلاف فيمن يقول لا يخرج الا بامري لان الاذن يكون اذا نادى بالسماح
 اما الامر لا يكون امر ابدون السماع ولو قال ان حرجت الارضاني فاذن لها ولم تمنع كان
 رضا بخلاف الاذن ولو قال ان حرجت الارضاني فاذن لها ولم تمنع كان رضا بخلاف
 الاذن **●** ولو قال ان حرجت الارضاني فخرجت وهو يراها لم يثبت لانها خرجت بعلمه وكذا
 لو اذن لها فخرجت بغير علمه ولو قال ان حرجت الا ان اذن لك او حتى اذن لك فاذن
 لها مرة يرتفع اليمين لانهما الغاية ولو قال ان حرجت الاباذني يتقيد بالنكاح لان الاذن
 انما يصح لمن له المنع ذلك بالنكاح وكذا السلطان يحلف رجل لا يرفعن اليه كل داعر معه
 يتقيد بتمام ولايته وكذا لو حلفه ان لا يخرج من الكوفة الا باذنه او اطالب حلف

سبح
 لمن له المنع وذلك

المدينون ان لا يخرج الاباذنه او الكفيل بالنفس حلف المكفول عنه ان لا يعيب الاباذنه ولو
 حلف بعق ان لا يخرج امراته او بطلا فلا يفتقد بالنكاح لان المراد من النسبة التقريب
 وكذا لو قال ان تبتك امراتي او جاعلتها او حلف على امته ان لا يخرج او لا يخدم فلا نفعت
 بعد البيع حيث هذه المقربات من اصول • حلف لا يخرج الى مكة فخرج من مصر يريد
 حث الحمال لان الاسم لهذا قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا و اراد به اذ مات قبل
 الوصول والثاني لا ياتي مكة لم يثبت ما لم يصل اليه لانه اسم للوصول لقوله تعالى فانياه نقولا
 والمراد به الوصول والثالث لا يذهب الى مكة قال نضر هو كالبيان لقوله تعالى
 فاذهب باياتنا و اراد به الايتان وقال بن سلمة هو كالخروج لقوله تعالى ليذهب عنكم
 الرجس اي ليزيله وهذا الاختلاف اذا لم يكن له بنة فان نوي كان على ما نوي وفي المنقبا
 عن ابي يوسف ومحمد الذهاب كالخروج وفي شرح القاضى الصحيح انه كالخروج وبقا لم يخرج
 من بخارى قاصدا سمرقند ذهب الي سمرقند • وفي الاحناس عن محمد حلف على الذهاب
 من كورة فذهب منه مسيرة يوم او يومين لا يثبت حتى يسير ثلثة ايام وفي فتاوي الفضلي
 حلف في داره ان لا يخرج الى بغداد فخرج ثم رجع لا يثبت ما لم يجاوز عمان مصر على هذه
 السنة ولو قال لامراته ان خرجت الى مكة والذبح اود هبت اليه فهو على الخروج عن فقد
 ولو قال ان ايتت فهو على الوصول قصد الخروج اليه او لا قامت امراته لم يخرج فقال
 ان خرجت فانت طالق ففعلت ثم خرجت بعد ساعة لم يثبت • وكذا اراد ضرب عبد
 فقال له اخر ان ضربته فعبد يحرر فركه ثم ضربته بعد ساعة او قال لا تحرقني
 فقال ان تقاديت فعبد يحرر فصرف الى ذلك العدا حتى او تقادي في منزله لا يثبت
 وعند زفر بنعت لالاق اللفظ **ب** التقيد ثابت بدلالة الحال فصار
 كالثابت مضادا في الاحناس عن ابي حنيفة قال لا حرا اذا فعلت كذا فلم يفعل كذا فعبد يحرر
 حرثان لم يفعل ما قاله على اثر فعل المحلوف عليه فهو حات ولو قال ان فعلت كذا ثم
 كذا لم يفعل كذا فنحن ابي يوسف انه على الفور ايضا ولو قال ان تقيتك فلم اسلم عليك
 فان السلام يكون على ساعة يلتقا فان لم يفعل حث وكذا لو قال ان استعرت دابتك
 فلم تعزني يبيغي ان يكون مع الفعل وكذا لو قال ان دخلت هذه الدار فلم اتقدي يبيغي
 ان يقعد مع دخوله • وكذا لو قال ان ركبتي دابتك فلم اعطك دابتي فهو على الفور

عن محمد وكذا

وعن محمد وكذا لو قال لعبد ان قمت فلم اضربك فانت حر فعبد على الفور • وفي
 المتقاعنه وكذا لو قال لعين ان ضربتني فلم اضربك او ما اشبه ذلك فهو على الفور
 وكذا لو قال ان مررت في موضع كذا فامضك فعبد يحرر فعبد على الفور ان ياحد في عمل
 ذلك حين يمربه وكذا لو قال ان دخلت الكوفة فلم اتزوج فهو على ان يتزوج حين يدخل
 حين يدخل وفي النوار وكذا لو قال ان تركتني ادخل دارك فلم اشركك حليا اذ تركته
 قد حل حجب ان يشترى لها على الفور وفي التقاريق وكذا لو قال لكل جارئة اشترها فلا
 اطاهها فهي حرة فهو على الوطي ساعة يشترى وكذا لو قال ان كلمتني ولم احبك فعلى الفور
 وفي جمع النفسى وكذا اسكر ان ضرب امراته فخرت فقال ان تقدي في بي بي طالق انه على الفور
 ومدة البر تقدر بساعة والساعة عادة في جمع العلوم وفي حصة عرف الفقهاء اسم لحرة
 من الزمان غير ممتدة وعند المجتهد اسم لحرة ممتدة • وفي التقديري ان ايتتني ولم اتيك فهذا
 على وجهين قد يكون ولم اتيك قيل اني اتيك وقد يكون بعد وقد يجي من ذلك امرين يعرف
 انه قبل وامرين يعرف بعد وحال مشبهته يحتمل الامرين وقسما الظاهر منه قيل بقوله
 ان خرجت ولم اعم وما طاهره بعد قوله ان اعطيني كذا ولم اكنيك والمحملة ان كلمت
 ولم تكلمني فهذا يحتمل قبل وبعد فايها فعل ولا بية له بزوال احد الفعلين فعلى ما نوي
 وان كان جوابا فعلى الجواب وفي المتقاعنات لعبد ان قمت ولم اضربك فانت حر فعبد على
 الضرب قبل القيام ولو قال ان ضربتني ولم اقبلك فعلى الضرب وكذا لو قال ان
 قدمت الكوفة ولم اتزوج ففعلها ولو قال ان دخلت الكوفة ولم اتزوج فعبد يحرر
 حرقا للتزوج قبل الدخول وفي الايضاح ان دخلت دارك فلم اجلس فعبد على التقيد
 وقوله ولم ياتي امه امور مشبهه قد يكون على الابد وعلى الفور وقد يكون قبل وبعد
 والمعتبر معاني كلام الناس او يوجد سطون يدل عليه حلف لا يسكن هذه الدار فخرج من
 ساعتها على قصد ان لا يعود اليها واهله ومثاعه فيها حث لانه بعد ساكنا باعتبار الاصل
 والمتاع وكذا لو فعل اهله وترك متاعه ثم اذا وجب فقال المتاع فعبد اي حنيفة يعتبر
 نقول لكل حتى اذا لوبقي فند او قضيب او شئ يسير بحث لان السكنى ماسة بالكل فاما يزول
 بالكل وهو نظير ما قاله في العصر انه لا يصير محرما بغير خروج من العصور ودار الاسلام
 لا نصير دار حرب ما بقي فيها مسلم وعند ابي يوسف بدل الاكر لان نقل الملك منفرد

سجدة
 ومدة العذر
 ومدة البر

وعند محمد بن جعفر نقل ما يقوم به كذا حادثة • وفي المتن عن أبي يوسف ومحمد بن جعفر من
المتاع حتى يقال قد انتقل لم يجز ولا خلاف في نقل الأهل وفي الشافعي أن لم يكن النقل من
ساعة بعد الأهل أو يمنع ذي سلطان أو عدم موضع آخر ينتقل إليه أو نحوه لم يجز خلاف
الزفر **لنا** حاله الضرورة مستثناة وفي شرح وكذا لو سأل عليه الباب فلم يقدر على
النقل أو كان شريفا أو ضعيفا لا يقدر على نقل المتاع بنفسه ولم يجد له بيتا لم يجز
حتى يجد من ينتقلها ويحق له حول بالعدم للعدد ولو كان شرط برة وجود النقل فلم يفعل
لعدم بحث ولا يقدر المولى دوم موجودا وفي الاحتسار وكذا لو خرج لطلب دوا لم ينتقل
عليه امتنعه فلم يجد لها لم يجز • وفي الحاروي وكذا إذا أخذ في التفتيش للخروج فنتقل
عنا النقل بطلب له ابتداء أو من محله وفي كفاية خرج من ساعته وظف متاعه فكأن
في طلب المنزل أيا ما وما كان يمكنه أن يخرج من الدار ويخفيها لا يجز لأنه مادام
في طلب المنزل وهو متشغل وكذا إذا كان غنيا ومتاعه كثير فكأن في ذلك سنة إذا لم يقتر
في النقل وفي الاحتسار لو سكنه أن يستأجر دوا لا ينتقلون المتاع في يوم ولم يفعل وكان ينتقل
بنفسه أو بغيره في أيام كثيرة لا يقتر عن النقل لا يجز وفي التقاريف كان ينتقلها بنفسه سنة
لم يجز وفي جمع برهان لو لم يخرج الامتعة وكان في طلب سكن آخر يوما أو أكثر فالاصح لا يجز
إذا لم يقرط في الطلب وفي الشافعي أخذ في النقل جعله ينقل كل يوم شيئا أن نقل ما ينتقل الناس
لم يجز ولا يجز وفي جمع برهان وغيره لو انتقل إلى المسجد أو إلى السكة اختلفوا فيه والاصح
أنه لا يجز لأنه تاركه لنفسه حقيقة وعرفا وفي التوارك عن خبره وسلمه لو كان فيها باجارة
أو كانت له أو له فنقلها متاعه إلى السكة حيث ما لم يكن دار غيرها قال أبو الليث هذا إذا
لم يسلم الدار لغيره أما إذا أخذها من غيره أو كانت في ملكه عارية أو باجارة سلمها إلى صاحبه
لم يجز وإن لم يتجدد دار أخرى في موضع آخر بالاتفاق قال وهذا كله إذا كان الخائف كذا إذا
أما إذا كان في عياله غيره أو كانا بأكبر يسكن مع أبيه أو كانت امرأة خلفه فخرج بنفسه وترك
قماشه فيها لا يجز لأن السكن لا ينسب إلى هؤلاء وهذا كله إذا كانت اليمن العربية وإن كانت
بالفارسية إذا خرج إذا خرج على قصد أن لا يعود لا يجز في الأحوال كلها لأن العزم لا يقدر هذا
ساكنا • وفي الشافعي لا يسكن هذه البلدة فانتقل بنفسه وترك أهله ومتاعه لم يجز لأنه
لا يسكن هذه البلدة بعد ما خرج بنفسه عرفا ولو حلف لا يسكن هذه القرية قيل كالدار

وقيل كالبلدة

طالب
خار الفرة
شاة

وقيل كالبلدة **قلت** ونص القنوري أنه منزله البلدة وفي شرح والمحلة في هذا
كالدار وفي كفاية الخروج من الدار أن يخرج بيده وأهله واتباعه كافي السكن وسكن
التقاريف قيل في السكن كذلك ومن البلدة والقرية أن يخرج بيده خاصة لأن الخروج من
الدار بسبب كراهة ما يكرهه لنفسه يكرهه لأهله فأما في البلدة فالحاجة خاصة وفي المتن
عن أبي يوسف عن أبي يوسف في الخلف على الساكنة إذا انتقل منها ثم عاد فدخل بيده لم
يجز وعن محمد امرأة طالق أن ساكنة في هذا المنزل فاردعها ساعة أو باعها أو رهنها ثم
خرج فعاد إليها فقد ساكنة • وعن لا يدخل هذه الدار ما كان فلان في الخروج فلان باله
ثم عاد إليها فدخلها الخائف لم يجز ولا يشبه هذا قوله لا أدخلها وأنت ساكنة فيها فخرج
منها ثم عاد إليها فدخلها الخائف لم يجز وفي التوارك عن أبي يوسف لا تملك ما دمت في هذه
الدار فلو علي ما كان ساكنا في ولا ينفق عياله إلا بانتقال بطلب به السكن وفي القنوي
أما إذا ردها ثم فذهب بأهله ومتاعه وكل شيء ثم عاد واسد بحث لأن كل فعل له
امتداد إذا لم يوقت بوقت يقع على العموم عن الترجيح كما مثاها في هذه القرية فخرج
في الحال بنفسه أو مع رجله حيث لا يسب إليه برحمتي لأحب العود • وعن التقاريف لو خرج
بنفسه دون رجله ينبغي أن يجز بالعود وفي المتن لا يسكن فلان فافا الخائف وسكن
المخوف مع أهل الخائف أو ساكن المخوف وسكن الخائف مع امرأته قال أبو حنيفة هو حاش
وقال أبو يوسف لا وفي الشافعي الساكنة بالخائفة المنفردة الأهل المتاع وفي شرح
يكران يجمعها ماوي واحد بمتاع وثقل وأهل إن كان له أهل حلف لا يركب دابة
فلان فركب دابة عبد حش عند محمد بن نوي دابة عبد أو لا كان عليه دين مستغرق أو لا
لأن الدين لا يمنع ملك المولى في كسب عبد وعند أبي يوسف أن نوي دابة عبد حش
والأول كان عليه دين أو لا لأن الدين وإن كان لا يمنع ملك المولى في كسبه لكن مال
العبد مضاف إلى العبد عرفا فلا يضاف إلى المولى حاله الإطلاق وأبو حنيفة يشترط النية
لهذا ويقول في المستغرق بالدين لا يجز وإن نواه لأن المولى لا يملك كسبه لو ركب دابة
سكنته لم يجز بالاتفاق لأن المولى لا يملك كسبه وفي المتن أن دخلت دار عمر وفتحت
عروان دخلت دار زيد فأمروني طالق فدخلت دار زيد وهي باجارة بيده عمر وفتحت
لأن المولى له نية أما إذا نوي لاصافة حكم الملك أو حكم السكني فهو علي ما نوي وعن الأصا

لا يدخل دار فلان وفلان دار يسكنها ودار غلة فدخله او الغلة لا يجت ان يولد
 الدليل على دار الغلة وغيره • وعن الفضلي لا يدخل دار فلان وفلان دار يسكنها
 غير فدخلها حيث وفي الايضاح عن محمد واثان وكذا لا يدخل حائوا له وفي النظم لا يدخل
 دار فلان وفلان دار يسكنها غير باجاة فدخلها لا رواية لها وفي الاصول روي هشام
 عن محمد انه يجت وقيال ان كان فلان دار اخرى مضاف اليه ويسكن فيها لم يجت وان لم يكن
 حث وكذا هذا في الحائوت وكذا لا يجلس دار فلان ولا حائوته وعن الاسكاف لا يدخل
 فلان فدخل داره قد كان اجرها لم يجت وان مضت مدة الاجارة فوجعت اليه فدخلها
 حث وفي شرح بكر لا يدخل دار فلان وفلان في دار الخالف باجاة فدخلها اختلاف في
 تحفته • وعن الفضلي لا يدخل دار فلان فدخل دار الاموات فلان وفلان فلا ساكن
 ان لم يكن لفلان دار تنسب اليه سوي هذه الدار حث لان السكنى للرجل والمرأة تابعة
 والدار تنسب بالسكنى وعن العموي لا يدخل دار فلان فدخل دارها وزوجها ساكن
 فيها لا يجت الا ترى لو خلف لا يدخل دار زيد فدخل داره قد اجرها من غيره فدخل
 فيها لم يجت وفي التقاريق لا يدخل دار بينه وبين غيره ان كان المحلوف عليه يجت والافلا
 ويجت في الارض المشتركة في قوله لا ازرعه وفي الشافعي لا يسكن دار فلان فدخل داره وفي
 فيما سهم من ماله لم يجت لان بعض الدار سمي دار او كذا في كل شرك من اجزائه كالتوب والعبد
 والداية والدار فاما ما كان مركبا من اجزائه كالتوب والعبد والداية والدار فاما ما كان
 في المشتركة وفي الايضاح عن ابي يوسف لا ياكل طعاما لفلان فاشترى طعاما فاكل منه لم يجت
 وفي موضع عنه وكذا لا ياكل من طعام فلان فاكل من طعام مشترك بينهما لانه يصير اكل طعام
 نفسه وفي الكفاية لا ياكل من مال فلان فاشترى بدراهم مشتركة بينهما شيئا واكل لم يجت
 ولو اشترى بما يتفاوت يجت ولو خلف لا ياكل من قدر طبخ فلان فطبخ فلان واخر فاكل لم يجت
 لان كل جزء من القدر ليس بقدر • وكذا لا ياكل رغيفا لفلان او دمنة اشتراها فلان
 فاكل ما اشتراه فلان وغيره او لا ياكل رغيفا لفلان او لا يسكر فاكل او كسر رغيفا بينه وبين
 غيره وفي الشافعي وكذا لا يلبس ثوبا من غزله فلانه فلبس ثوبا من غزله وغيرها او ثوبا
 من نسجه او من شواها وفي الايضاح لا ياكل من طبخ فلان فطبخ فلان واخر فاكل يجت لان كل
 جزء من الطبخ طبخ وكذا من خبز خبز هو وغيره او من رمان اشتراه فاكل ما اشتراه وغيره او لا

يلبس من

يلبس من نسجه فلبس منسوجه مع غيره او من غزله فلانه فلبس من غزله وغيرها وفي
 الطائي وكذا لا ياكل من خبز غيره فاكل من خبز بينه وبين غيره حث خلاف قوله من رغيفه وفي
 الشافعي خلاف قوله من لقمته • قال الاحرار لم املك عددا ان استنطت فعددي حث
 فلم يمرض ولم يمينه احد ولم ينجس عن اتيانه ولم يانه حتى مضى الغد حث لان الاستطاعة
 في العرف الصحة وعدم المانع وان نوي استطاعة القضا وهي التي يجت بها الله مع الفعل
 صادق ديانة لقوله ولن نستطيعوا ولا يصدق وما لانه خلاف الظاهر وله فيه تخفيف
 وفي رواية يصدق لانه نوي حقيقة كلامه وفي النوازل اكر من استب بدس شهرا سم زلت
 مرا الحلاق فاصابته حمى ولم يقدر على الخروج حتى اصبحت حث لانه يمكنه ان يستاجر من يتقبله فلم يكن
 كما كرهه خلاف المقد • وعن الفضلي ان لم اخرج من هذا المنزل فامواته طالق فخرج عن الخروج
 او قال لامرأته وهي في منزل والدار ان لم تحضري الليلة منزلي فانت طالق فخرجت عن
 الحضور وحث لان شرط الحث عدم الفعل والعدم تحقق بدون الاختيار وعن الخلاء في خلافه
قلت وهذا بناء على ان العجز الحثي له تأثير في الدوام في جمع الشهيد لا يسكن فلان
 الدار فادان يخرج فوجد الباب مغلقا لا يمكنه التفتيح او قيد ولم يترك الخروج من المشايخ
 من قال يجت في العلق دون التقييد والمختار انه لا يجت فيها وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 لان شرط الحث فعله وهو السكنى وانما يكون السكنى فعلا اذا اوجد هو باختياره حلف
 لا يكون من اكره فلان وهو من اكرهه او لا يكون مزارعا لفلان وارصه في يده وفلان خارج عن
 المصر فخرج عن الخروج اليه لينتظر لفقدا وكان في المصر فخرج عن طلبه لا يجت لان شرط الحث
 كونه مزارعا له وذلك لا يتحقق مع المنع ولو لم يمنع وخرج اليه وناقضه لا يجت لان هذا القدر
 مستقنا عن اليقين كمن حلف لا يسكن فلم يجد المفتاح ليخرج الا بعد حاعة لا يجت مداوم في طلب
 المفتاح فان اشتغل بعمل غير طلب فلان وغير طلب المفتاح حث
اليمين في الكلام حلف لا يكلم فلانا شهرا لغو من حين حلف لان المقصود هجران فلان عن
 الكلام عنه وهذا المعنى يحصل بعقوب يمينه ولذا لو اجد اده شهرا يتعين الشهر الذي يلي
 القدر لانا لو لم يضره الى ذلك يفسد العقد وضره اليه بخلاف الجوارز خلاف فعل
 الصوم والاعتكاف لان كل وقت لا يصح له فلم يتعين الشهر الذي يلي اليقين وبمثاله ان ركع
 الصوم شهر يتعين الشهر الذي يليه ولو قال صوم شهر لا يتعين لان في الاول ارجح

سنة خلاف المقد

سنة هل يبرئ

سنة في المعلق دون المقيد

مطل

اللام فيه فاقضي ترك الصوم العرف كان ذكر الشهر لأجرا ما وراء عن اليمين وفي
الثاني اضاف الصوم الي الشهر فصار الشهر لتقدير الصوم حلف بالنهار لا يكلم فلانا يوما
لم يكلمه حتى نجي تلك الساعة من الغد لان اليوم لا يكلم لابه وهل يدخل الليلة ففي النواذر
لا يدخل لان اليوم لا يتناول الليلة كما في التزام اعتكاف يوم والصحيح انه يدخل لان اليمين
المطلق يتناول العرف كان ذكر اليوم لأجرا ما وراء اليوم عن اليمين ولو حلف ليلة لا يكلمه
تقيب الشمس من الغد لما قلنا وقيل له ان يكلم قبل طلوع الفجر وان ذكر يومين فان قال
ذلك نهارا لم يكلمه حتى نجي تلك الساعة من اليوم الثالث وان قال ذلك ليلة حتى نجي
تلك الساعة من الليلة الثالثة التقريرات في الجامع وفي الكفاية قاله في بعض النسخ
لا اكلمك اليوم فاليمين على باقي اليوم وكذا الليل على هذا لانه حلف على زمان معين فتعلق
بما بقي منه • ولو قال لا اكلمك اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غدا لا يدخل
الليلة بينهما ولو قال اليوم وغدا دخلت وعن ابي يوسف حلف لا يكلم فصل وقرا فيها
واي بالادكار لم تحت لانه يسمى مصليا ولو فعل ذلك في غير الصلاة حث لانه تكلم بكلام
الله بالذكر وهذا في عرفهم وعندنا لا يجزئ لانه لا يسمى متكلما وكذا لو حلف لا يكلم فلانا
فصل حلف المحلف عليه الحالف في القراءة او سها فسمع لا يجزئ وفي شرح لسانه
من بعد ان يحسن لسمع صوته حسب الافلا وان ناداه وهو نائم ان يقظه حث والا
فلا وهو احتيارا للرجس وفي رواية تحت كالا صم وان ذق فلان بابه فقال من هو لم يجزئ
ولو قال من انت اخلاف وان سلم على جماعة وفلان فيهم حث وان اقتدي به فلان وسلم لم
يجزئ هو الصحيح وروي تحت بالقبيلة الثانية ولو اقتدي بفلان وسلم بعد وقالوا لا يجزئ
خلاف محمد ولو حلف لا يكلم فلانا فاشد شعرا حث باي لسان كان • حلف لا يكلم فلانا الا ان
يقدم فلان او حتى يقدم او لا ان ياذن او حتى ياذن فاليمين موقوفة الى غاية قدومه واذ
لان حث للغاية والا ان ايضا اذا دخل على ما يتوقد فاليمين ما يتوقد فان كلفه قبل الاذن
والقدوم حث لان اليمين باقية وان كلفه بعد هلالا لان اليمين منتهية وان مات فلان سقطت
اليمين لانه زال مكان القدوم والاذن وعند ابي يوسف لا يفسد وهو فرع مسئلة الكون
وهذا الخلاف قوله انت لما قلنا لان يقدم فلان حيث لا تطلق ما لم يمت فلان لان اصله
الا ان للغاية قال تعالى لان تقطع قلوبهم وقد يكون للشرط قال تعالى لان تعوضوا

فان دخل

فان دخل فيما يتوقد كان غاية على اصل وان دخل فيما لا يتوقد كالطلاق حث لانه في
في الشرط معنى للغاية على معنى ان اليمين ينتهي بوجود واحد منها حلف على فعل وجعل له فعلا
اخر غاية فان كان الفعلان من واحد وقعت بيمينه عليهما بوجودهما شرط البر وان كان احدهما
فعلا لسان والاخر فعل غير وان كان الاول ما يمتد الى الثاني صاد الثاني غاية وبشرط
وجودهما وان كان لا يمتد وقع على الاول **فان** امر ان طلق ان لم احر فلا تا عمل
فعلت حتى يضربها فاخبر فلم يضربها برو وقت بيمينه على الجرد دون الضرب لان الاحتيا
منه والضرب من غير والاخبار ما لا يمتد وكذا ان لم اتك حتى تغد بي وقت بيمينه على
الاثنان لان التقديرية فعل الغير والاثان لا يمتد وكذا ان لم اضربك حتى تضربني وقع
وقع على ضربيه ولو قال ان لم اضربك حتى يدخل الليل او حتى تشتكي يدي او حتى يصبح
او حتى يشفع فلان او حتى ياتي وقت بيمينه على الامرين لان الاول ما يمتد فيجعل الثاني
غاية له وكذا لو حلف ان يلزم عن يمينه حتى يقضي ولو قال ان لم اتك حتى اقتدي عندك
او حتى اضربك وقع على الامرين لان كلا الفعلين من واحد وكذا لو كان الفعلان من
غيره كقوله ان لم ياتي عند احبي تغد بي ولو قال ان لم اتك حتى اقتدي عندك فانا
ولم سعديم تغد بي عندك في يوم اخر برلان شرطه فلان بغير توقد • وعن
ابي يوسف ان لم اضربك حتى يتولد وقع على الفعلين وان لم اضربك حتى يموت وقع على
المبالغة في الضرب التقريرات في الثاني وفي الثاني وكذا بغير من عباده بالسياط
حتى يموت وفي الكفاية بغير من امراته حتى يغشي عليها او حتى يتولد فعلى الفعلين لان
هذا المعنى يحدث عند الضرب عا لبا وقد جعله غاية وله كذلك الموت والقتل
وفي الايضاح عن محمد بغير فعلى يقتلها او رفع ميتة فعلى اشد الضرب وعن ابي
يوسف ان لم اضربك حتى اتركك لاحيا ولا ميتا فعلى الضرب الجميع وفي الثاني حتى
تتكي او تستغيث او يضربه بالسيف حتى يموت او يضرب ولزم على الارض حتى يشق
تصعب فعلى الفعلين • وفي الكفاية لا يقتل فلانا الف مرة فعلى شديدا القتل
وليضرب الف مرة فعلى كثرة وكذا لو حلف ان لم يكن لقي فلانا الف مرة وكذا ان لم
ير فلا تطلق امراته الف مرة فعلى ثلث لان حكم الثلث حكم الف وفي النواذر
ان لم اصفك بكل قبيح في الدنيا فعلى ثلث انواع من القبيح لانه اقل الجمع ان لم يكن جامع الف

اليوم

من الضرب

فيه عن ارباب البيان • وروي عند التوقف في الدهر لانه يقع على اشياء قال
 تعالى حاكيا عن اهل مكة وما امكننا الا الدهر قبل من الايام والليالي وفي الحديث لا تسبوا
 الدهر فان الله هو الدهر ولوقال الدهر او الارض او السنين او الشهور او الجمع
 او الايام فهو على عشرة من كل صنف عند ابي حنيفة لانه اقصى ما ينطلق عليه لفظ الجمع
 عند افتراءه بالعدد ومعنى قوله عشرة وهو اربع عشرة على قول من يري نقد يوم
 الدهر بشي وهو كبحر حجاب مسایل المارة مع انه لا يري جوارها وما يعتبر في العرف
 في المسمى ويحلان الشهور على اثني عشر شهرا والايام على سبعة ولا يعرف في الباقي فيجعل
 على العرف • ولوقال دهرا او ازمنا او سنينا او شهرا او جمعا او اياما ففي الجامع
 والمواد الصوم يقع على ثلثة من كل صنف وهو الصحيح لانه نكرة فيقع على اقل الجمع
 وفي الاصل يقع على عشرة وعند ما على ثلثة ولوقال ان كلمتك الشهور والدهر والابد
 او ابد او ساكنتك او جالسك او شادك او صرتك او فبكك او اشتريت منك او قال
 لامرانه ان فرتك الابد او ابد افانه يقع على ساعة من عمره لان هذه الالف
 بعضها ما لا يمتد وبعضها الحقت بما لا يمتد لان المساكنة انما تكون لسكني غير وسكني غير
 شهر العرس وسعة لجمال الوقت وطرفا لفعله والثاني الحامل له على اليمين غبطة له من
 جهة غير وانما يحمله على المنع من اصل السكني حتى لو حلف لا يسكن شهرا فعلى قياس العلة
 الاولى لا يجتنب الا يسكني كل الشهر لان سكني كل الشهر في وسعة وعلى قياس العلة الثانية
 حثت بسكني ساعة كذا ذكر بكر في الجامع وفي جمع برهان لا يجتنب به احد اصحابنا ولوقال
 ان كلمتك دهرا او جالسك فان فعل ذلك مرة من حين حلف الى مضي سنة اشهر حثت وعند
 ابي حنيفة فيه وقف • وفي المجرى ان لم اكلمك شهرا فعدي حرم لم يجتنب حتى يترك بكامله
 شهرا من حين حلف وكذا الجلوس والسكني والضرب ولا نسبة قوله ان لم افعل قوله ان
 فعلت اذا قال ان فعلت فهذا على ان يفعل ساعة من الشهر ولوقال ان لم افعل فهذا
 على ان يترك الشهر كله وكذا لوقال ان تركت كلامك شهرا لا يجتنب ما لم يتقدم الكلام منه
 في جميع الشهر من حين حلف قال لعبد ان خذ مني اياما كثيرة فانت حر فعلى عشرة وعند ما
 على سبعة لان اية الكثرة في السبعة وهو التكرار كما في العوايت وله ان الايام اقل وكل
 فالأقل ثلثة والكل عشرة فلما زاد كثير دل ان مراده اكثر من ثلثة فحل على عشرة لانطلاق

لفظ الايام

لفظ الايام اليها وفي قوله الايام او اياما فهو كمين الكلام في وجوه • وفي الثاني
 له على درهم كثير او ذنان كثير لونه عشرين عند ما يجب فيه الزكاة ولوقال
 ما لا عظيم فكذلك عند ما وعند ابي حنيفة قد ما يستغفره القاضي من المقر وعنه
 مثل قولها ولوقال غضب منه شيئا كثير في اربعون ولوقال ابل كثيرا فهي خمسة وعشرون
 ولوقال حطة كثيرة فهي خمسة وستون ولوقال على قياس قول ابي حنيفة هي ما يستكثر
 المقر ولوقال له على ثياب كثيرة او وصفا كثيرة لا يصدق في اقل من عشرة وعلى قولها في اقل
 في اقل ما يبلغ نصابا وفي الاستحسان حلف لا يكله الى بعيد ولا ينة له يقع على اكثر من الشهر
 ولوقال في قرب فعلى الشهر وما دونه وفي الاجناس لا يكله قريبا من ستة يقع على ستة
 اشهر ويوم وقوله مليا او طويلا على شهر ويوم وقوله سرعا على شهر غير يوم وقوله
 ان لم اسافر سافرا طويلا على شهر **باب**
 في العتق قال لامرانه اذا ولدت ولد انا انت طالق فولدت ميتا طلقت وكذا قوله لامرته
 اذا ولدت فانت حرة فولدت ميتا لان الميت ولد في حكم كثير فان لم تنقض به ونقض
 به نفسا وام ولد ويبعث يوم القيمة شقيفا • ولوقال لامرته اذا ولدت ولدا
 فهو حر فولدت ميتا ثم جيا عتق لان الادل تحت اليمين ولد بعد الحرة وقال لا يعق
 لان الشرط ولادة الولد والميت ولد فاحل به اليمين الى جزاكا لو ولدت حيا وهي
 ليست في ملكه وفي الايضاح وفي الايضاح اول عبد يدخل على فهو حر فادخل عليه عبد
 ميت ثم جى عتق المحي ولم يدكر خلافا والصحيح انه لا اتفاق لان اسم العودية بعد الموت لا يثبت
 في التحقيق لان الوقف بطل بالموت اول • عبد اشترى حرقا سترى عبد من ثم عبد الم
 لم يعق واحد منهم لان الاول اسم لفرد سابق ولا يفرد في الاوليين ولا سبق في الثالث
 وكذا لوقال اول عبد اشترى واحدا واحدا لان الواحد صفة العبد ولوقال وجع
 عتق الثالث لان وجع صفة حال ملكه وهو ان ملكه وحيد او الثالث لوصف الصفة
 • وفي الجامع اول عبد املكه حرقا اشترى عبدا او نصف ما عتق التام ولوقال
 اول كرا املكه هدي فملك كرا ونصف لم يبعد شيئا لان النصف يراحم كل نصف من الكرا
 لانه مع كل نصف منه كرا بخلاف نصف العبد قال اخر عبد اشترى حرقا اشترى عبدا
 ثم عبدا ثم مات عتق الثاني من وقت الشرا حتى يعينه من جميع المال لان صفة الاحدية ثبت

سجدة من النقد

سجدة ولدى حكم غير

سجدة واحدا

له مرد كسك ان وقت لم يشر اخر بعد وعند ما يفتق من ثلث لان صفه الاحمره
 لا يفتق الا بعد شهر اخر بعد والاحمره لا يفتق الا في اخر حيوتها وعلى هذا اخر امره ان زوجها
 طالق ثلثا فتزوج امرأه ثم اخري ثم اخري ودخل بها ثم مات طالق من وقت الزوج ولها مهر
 ونصف عدتها بالمهر ولا احداد ولا ثلث منه وعند ما تطلق في اخر حيوتها ولها مهر و
 عدلة الطلاق والوفاء **و** وان كانت طالق ان لم مات البصره فمات يقع في اخر حيوتها
 ولها مهر وعلية عدلة الطلاق وترث المرأة منه ان كانت مدخولا ولو ماتت هي لا يقع لان
 اثباته منقول ولو قال انت طالق ان لم مات البصره فمات قبل الايمان طالق في اخر
 حيوتها ولا يرث الزوج لانه اسقط حقه بالطلاق ولو مات الزوج لا تطلق وترث منه
 لقصور اثباتها في النكاح طالق قبل موت فلان شهر فمات بعد شهر تطلق ويستند
 الى اول الشهر وعند ما يقتصر وفي موته او موته لا يقع وعند ما يقع ويستند والعراق
 على اختلاف في موت فلان انه يستند او يقتصر وفي قوله قبل موته بشهر يقع خلافها
 وفي قوله قبل موته بشهر يقع بالاجماع فلو اختلفوا في الاستناد والافتقار ولا نص في
 جواز بيع هذا العبد بعد الشهر وقبل الاجوز والاكثر على انه يجوز وفي جامع قاضي
 فلو يجوز قبل هذا القول اي حنيفه وعند ما لا يجوز ولو باعته في الشهر ثم اشتراه ثم مات
 لتمام الشهر لم يقع خلافها وفائد الاستناد في الطلاق انه لو كان خلفا في الشهر استرد
 بعد الطلاق ولو وطئها مهر اخر ولا يرث في قوله قبل موته بشهر وعدتها من اول الشهر
 ولو قال انت طالق قبل دخولك بشهر فماتت بعد هذه المقالة لتمام الشهر طلقت
 لوجود الوقت الذي اضاف اليه الطلاق ويتقضى الوقوع على وقت الدخول **وقال**
 وهو يستند الى اول الشهر وكذا قبل قدوم فلان بشهر **و** في الجامع اخر امره ان زوجها
 طالق فتزوج امرأه ثم اخري ثم طلق الاولى وتزوجها ثم مات لم تطلق وطلعت التي تزوجها
 مرة لان الخ اعادة التزوج انصفت بكونها اولاً فلا تنصف بكونها اخر كقوله اخر
 عبداً اضر به حر فزب عبداً ثم اخر ثم اعادة الضرب على الاول ثم ماتت عنق الذي
 اضر به مرة ولذا لو تزوج امرأة فطلقا وتزوج اخري ثم تزوج الاولى وقال اخر امره ان
 طالق تطلق اليه تزوجها مرة **و** لو قال اخر تزوج تزوج فالتخ تزوجها طالق تطلق
 الخ اعادة عليها التزوج ولذا لو تزوج امرأة فطلقا وتزوج اخري ثم تزوج الاولى وقال

سنة
 ولها نصف
 مهر

مطلوب
 لا بد من خط

اخو تزوج

اخو تزوج تزوجها فالتخ تزوجها طالق ثم مات تطلق الخ اعادة التزوج لانه جلد الاخوية
 صفة للتزوج والتزوج فعل لحا وان يتصف بكونه اخا بعد ان كان اولاً **و** كل عبد
 بشري بكنيا فهو حر فبشيرة ثلث متفقون عنق الاول واصله ان البشارة خبر صدق
 لسائر لغير ذلك عند المخبر ولا يتكرر ويحصل بالمسألة والرسالة والكتابة ولو قال
 نوبت المسألة لم يفتق لانه نوبت الحقيقة وان بشروه معا عنقوا لقوله تعالى وبشرو
 بفلام والاعلام كالبشارة والمخير يتكرر ويقع على الصدق وان وصله بالمان قال
 كل عبد اخبرني بقدر وم فلان لانه وصل الخبر بالقدوم فاقضي وجود القدوم وان لم
 يصله بالمان قال كل عبد اخبرني ان فلانا قدم فاخبر كاذبا او صادقاً عنق لانه اطلق
 الاخبار ويقع الاخبار بالرسالة والكتابة فاما الكتابة فلا يقع على الرسالة واما التحد
 والتمكيم فلا يقع الا على المسألة لغة وعرفا **و** لا يظهر سر فلا ت
 او ليخفيته او لا يعلم احد بمكانه ولا يدر له حيث بالاشارة والكتابة والرسالة لان هذا
 كله الظاهر وكذا لا يدعوه فدعاه بكتابة او رساله او اشارة لانه متعارف وكذا لا يستند
 فاستخدمه بشارة او بغير حيث وان لم يجد معه لان الشرط طلب الخدمة **و**
 لا يجبر سره ولا يقربه لم يثبت بالاشارة الا ترى لو راى من يدك صك فصد له اهو كا
 فبفشار براسه نعم او حلف لا يقرب مال فقيل له الغلان عليك كذا ان اشار براسه نعم
 نعم لم يكن اقرا او لم يثبت **و** التقويبات في النكاح وفي الاحناس عن محمد لا يملك
 شيئا ابداً ولا اذكر كسر او اذكر كسر شيئا بكتابة ولو قال لا اذكر كسر شيئا ابداً
 فهذا عندنا على المواجهة وعن الاسكاف حبي في يد رجل قيل له هذا ابنك فاشار
 براسه نعم ثبتت نسبته ولو قيل اعققت هذا فاشار براسه نعم لا يفتق **و** عن الصفا
 سئل المتي عن مسألة لحرك راسه ربه علة او لا يجوز ان يستعمل اشارته وكذا مريض
 قال له عبدك وهو لا يستطيع ان يتكلم احرا انما لحرك لسانه لان هذا اقوال بخلاف الشاهد
 والوصية وفي النكاح سأل رجل عن حديث فقال كان كذا وكذا فقال نعم وسعه ان
 ان يقول حديثي بكذا لانه تكلم به معني ان اشتريت فلانا فهو حر فاشتراه ما ويا عن كفا
 لم يحزه عنها لانه عند الشرا يصير معتقاً بالكلام السابق ولم يكن اقترن به نية التكفير
 وكذا قوله لجارية هي كانت ام ولده بنكاح صحيح او فاسد ان اشترى منك فانت حرة عن كفا

سنة
 او لا يدره

سنة
 رجل

فاشترها عتقت ولم يجزها عنها لان العتق يستند الى وقت الاستيلاء من وجه فلم يكن الحق
من كوجه مضافا الى الشرخلاف لها لوقال ذلك لامة حيث حور عنها اشترى او انتهب
او قبل الصدقة او الوصية في ايده وسائر محارمه ناولا عن كزارته جاز للحدث ان يجري ولد
والدم الا ان يجرد مملوكا فيشترى به فيعتقه حصل معتقا بالشر او القياس ان لا يجوز
قول زفر والشافعي قال لا يثبت له حق العتق عند دخوله في ملكه لاعلى وجه الكفارة
يجوز عنها وان ورثه فتوي بذلك لم يجز لانه دخله في ملكه لا بفعله فلم يكن اعتاقا منه
وفي روضة القضاة علق عتق عبده نصفه ثم رهنه جاز خلافا للشافعي **فان**
يجوز بيعه فجاز رهنه وفي الثاني يجوز بيع المعلق بشرط سوى الموت وفي النظم يجوز
اعتناق المعلق عن الكفارة وفي شرح الايضاح علق عتقه بشرط ثم باعه يجوز ولا يصح
رهنه وفي التقاريق قال ليعده اعتق نفسك عدا لم يجز بيعه بعد قال لامة انت
حرة من مالي لم يعتق اذا ملكها لانه لم يصف الى الملك وكذا لوقال ان شريت جارية ثلثي
حرة فاشترى جارية وتسراها لم يصب خلافا لوقال المشتري لا يصح الا في الملك
فصار ذكره ذكر الملك كقوله لاجبية ان طلقك فبدي حريصير كقوله ان ملكك وطلقتك
ولما تحصينها للوطي وقال ابو يوسف طلب الولد مع ذلك شرط فان استور
من غير ان يخلصه لم يعنى **باب** اليمين في البيع حلف
على عمل في مود واصله الى انسان فان اضاف الممول اليه وقعت يمينه على الملك وان
اضاف العمل ان كان عملا يجري فيه النيابة وقعت يمينه على الوفاة وان لم يجز كالاكل
والشرب والضرب وقع على الملك وتفسير ذلك لوقال ان بعث ثوبا لك او صفت
عليك او بنيت دارا لك فهني اضاف الممول اليه فقي باع ثوبا يكون الملك له حيث كان
الحالف عالما انه ثوبه او لم يكن لانه اضاف الملك اليه ولوقال ان بعث لك ثوبا فهني
اضاف العمل اليه فقي باع بوكالته صار العمل له فبعت كان العمل له اول لانه اضاف العمل
اليه ولوقال ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا او ضربت لك عبدا او ان دخلت لك
دارا او ان مسست لك ثوبا او احوال الام فانه يقع على الملك لان الناس يريدون بهذا
الكلام الملك قال ان اشتريت هذا العبد فهو حرة فاشترى بشرط الخيار عتق لان الشري
بشرط الخيار شري فتجوز عند الايجاب كانه قال بعد الشري انت حرة فيسقط الخيار

لبيع
ونوي

ان شريت
جارية

لبيع
لان المشتري
المتجري

وعتق ولو

وعتق ولو اشترى فاسدا فان كان في يده البايع لم يعتق لانه لم يملكه قبل القبض وان كان
في يده المشتري مضمونا بنفسه عتق لانه ملكه ولوقال ان بعث هذا العبد فهو حرة
فباعه فشرط الخيار عتق لانه وجد الشرط والعبد في ملكه لان خيار البايع معزوا
عن ملكه وفي موضع حلف لا يبيع فباع بخياره او خيار المشتري لم يثبت عند ابو يوسف
خلافا لمحمد فيجوز ان يكون المالك هو من قول محمد ولو باع المملوك فاسدا فان كان في يده
المشتري مضمونا بنفسه لم يعتق لانه وجد البيع والعبد ليس في ملكه وان كان في يده البايع عتق
لان ملكه باق قبل التسليم **فان** لامة اذا باعك فلان فانت حرة ثم باعها لخالف منه
ثم اشترها منه لم يعتق وكذا لوقال اذا وهبك فلان ثم باعها منه ثم عصبها او استغارها
ثم استوهبها منه فوهبها لم يعتق ولوقال ان باعك متي او وهبك بعوا اذا باعها منه او
وهبها له وهي يبيع لان بيعها منه وهبتها له ان دخل في ملكه فصار مضافا الى الملك فصح
وفي العميون ان يلا لواهب فقال وهبت منك لاعمى وان قبل وان بدا الخالف فقال
هبة مني فقال المالك وهبتك عتق وفي الثاني قال ان لم ابع هذا العبد او هذه الجارية
فامرأته طالق فاعتقه او دبره حث لانه وقع الياسر عز البوفان قيل في لامة لا يثبت
لاختلاف ان يرتد ويحس فباع قبل له اليمين ان ينفق على هذا الملك وباعتبار هذا
الملك وقع الياسر بخلاف ما لو باع المذبر وقضى بخوان يبيعه حث لانه عند ذلك الملك
حلف **باب** لا يشترى شيئا فاشترى مديرا او ام ولد او مكا تبالم حب لعدم محلية
البيع الا اذا قضى بخوان البيع او اجاز المكاتب البيع فيثبت لثبوت المحلية حلف في شرح
الجامع وفي الثاني لو اشترى شيئا بمكاتب او مديرا او ام ولد لم يثبت لانه اموات
ولو اشترى بيمينه او دم او بول او حوله لم يثبت وكذا لو اشترى حرا او ختيرا لانهما
لا يملكان بالقبض ولو اشترى ختيرا او ختيرا حث لانه ملك بالقبض قال لامراء اذا
ملكك او اشتريتك فانت حرة يتناول الملك المتقود فيها وهو ملك النكاح
وعند ما يتناول الحقيقة وهو اذا ارتدت وسببت ثم ملك لان الحقيقة اصل في الكلام
واصل هذا قول العبد او المكاتب كل مملوك امك او اشترى به فما استقبل فهو تينا
الملك الحاري الا انه لا يعتق وعند ما يتناول الحقيقة ولوقال كل مملوك امك
اذا عتقت فهو حرة فعتق ثم ملكه عبدا عتق بالاجماع وفي المستحلف ليعين ام ولد

٧
بطل حقه

بسمه
المفتور

فلان او هذا الحرا و هذه الحرة قال ابو حنيفة يقع على صورة البيع وقال ابو يوسف كذلك
 في الحرة في الحرة وام الولد يقع على البيع الصحيح وفي النكاح قال لعبد اذا ملكتك فانت حرة
 عتق بعد السكوت بلا قصد • وفي التقاضي قال منكوحته ان تزوجك فانت طالق
 او قال اكر ترا بزي كم ما را مكاح كنم يصرف الى النكاح وتوقا ان نكحتك ينصرف الى
 الوطى وفي الاحقية الى العقد وفي جمع قال منكوحته ان تزوجك فانت طالق يقع على
 الزوج بعد الابانة وفي الحيل لتزوج هذه المرأة اليوم ولها زوج ان كانت مدخولة
 يقع على النكاح الفاسد والافعل الصحيح من قبل انه يجوز ان يطلق زوجا اليوم وفي
 التقوي لطلق فلانة اليوم ثلاثا وهي اجنبية او مطلقة ثلاثا فالمرء يطلقها باللسان
 كما في مسله الزوج منكوحه الغير والطلاق في النكاح الفاسد والزوج بالمحرم انه يصرف
 الى صورة العقد والطلاق كذا هي خلاف ما سبق من قوله لا جنة ان طلقك فبدي
 حرانه ينصرف الى النكاح الصحيح لان هي وقتة بوقت قليل فيصورا ثانيا المرأة الزوج
 في ذلك الوقت فيتقد رصفه الى حقيقة الطلاق وامام اطلقا فترقا حتى لو اختلف
 هنا ووقت لم ينكح الحكم • وفي جمع النسوق لطلقة الثلث ان تزوجك فانت طالق
 ينصرف الى النكاح الذي يقع منه الطلاق وتوقا ان تزوجت هذا الجار اذ هذا الجار فبدي
 حولا يتقد لانه لا يتصور ويلفكاح معه **باب في البيع**
 في الحج قال عدي حران الحج العام فشهدا ثلثان الله ضحي العام في كونه وهو يقول
 حججت لم يبق وقال محمد يمتق لانه شهادة قامت على الاشيا صور ومعنى اما صورة
 نقولم ضحي واما معنى فاشات العتق ولما انقضت ما لا يدخل تحت القضا فلا تقبل
 فيه الشهادة ففي المفروض في الحج والشهادة على العتق لا تقبل الا تري لو شهدا على رجل
 انه قتل ولا يوم النحر بكوفه فشهدا اخرافهانه كان ذلك اليوم بكفة لا تقبل وكذا المدفوع
 اليه المال للحج وتوقا حججت واقام الدافع البينة يوم النحر بكوفة لم يقبل وكذا
 المدفوع لوقا رددت الودعية عليك بكفة يوم كذا واقام المدفوع بينة ان المدفوع كان يوم
 بكوفه لم يقبل • وكذا الوادي انه لاخراج على ارضه واقام بينة فشهدا ان هذه الارض
 حرة لم يقبل المستشهدات كتبتا من اصول ولا يكوم اذا شهدا على رجل انه قال المسيح بن الله
 ولم يقبل عقيب هذا قول النضاري يقبل ومات امراته وان كانت شهادة على النبي لا تانق

سنة
ملا قصد

في الشهادة على النفي

هذه شهادة

هذه شهادة على السكوت عقيب قوله المسيح بن الله والسكوت ما يباين فيقبل لهذا
 فزع في السير لوقا لا سمعنا يقول المسيح بن الله لم يسمع منه غير ذلك لا يصدق وفي
 التقاضي شهدا بالطلاق وادعي الزوج التعلق فقالوا لم يسمع ووقع في القضا وفي السير ادعي
 الزوج الاستقنا في الخلع او في الطلاق وكذبت المرأة فشهدا ثلثان انه خالع او طلق ولم
 يستقن لا يقبل قوله الزوج وان شهدا وقال لم يسمع غير كلمة الخلع والطلاق يقبل قوله ولا
 يفرق بينهما ولو آمن الامام اهل مدينة فاضطوا باهل مدينة اخرى وقالوا كذا جميعا
 فشهدا شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان يقبل وكذا لو شهدا انه اسلم ولم
 يستقن اسلامه يعال على اثبات الاسلام وان كان فيهما غيبا صورة • وفي جمع النسي
 وعلى هذا الوقا لن لم يجزى فلان البينة فامروا في طالق فشهدا ثلثان انه حلف بكذا لم
 يجب فلان تلك البينة انه يقبل وان قامت على النفي من حيث الصورة وقد قامت على اثبات
 الطلاق من حيث المعنى والعبرة للقاصد ذكر السر حتى البينة على النفي يقبل اذا كان
 ذلك شرط بان قال لعبد ان لم ادخل دار اليوم فانت حرو واقام العبد البينة انه
 لم يدخلها فانه يقبل • وفي النوازل طلق فشهدا ثلثان عندك انك استثنيت
 موصولا وهو لا يذكر فان كان هو محال اذ اعطيت بحري على لسانه ما لا يحفظ بعد جاز
 له الاعتماد عليها والافلا **باب في البيع**
 قال لامرأته كل ثوب البسة من عراكك فهو هدي فاشترى قطنا ففتركته وتسم وبسر
 لزمه ان يهدي خلاتها حتى تقوله من قطن كان له يوم حلف لان النذر انما يصح في
 الملك او مضافا الى سببه والفقر والدمج ليسا من اسباب الملك وله ان يقول له
 من قطنه عادة وكانه قال من قطني ومن قطن ساملكه واذا الزمة الهدي يتصدق
 به بكفة ان الهدي ما يهدي به ولو الهدي بقيمة جاز وفي التزام هدي ساه لا يجوز
 اهدا قيمته لان القربة فيها اراقة الدم وفي الثوب سد خلة الفقر والقيمة فيه كالعين
 وقيل في اهدا قيمة الشاه روايتان وفي التزام هدي ما لا يعمل بهدي بقيمة والتزام
 هدي الشاة الى الحرم او الى المسجد الحرام كاختلافهم في نذر المشي اليهما ولو تصدق
 في هذا كله على غير فقر امكة جاز خلافا لرفد • حلف لا يبرح حليا فليس خاتم
 لم يجز لانه ليس خلي حتى حال الرجال لبسة خلافا لسوان وان كان الخاتم من خواتم

مطلوب
الاستقنا
في الطلاق

حرفا مال
خاتم خاتم

المساحنة نصر عليه في السير وكذا حاتم الذهب على كيف كان حتى لا يحل الرحال لبسه
وتاج الملك ليس على تاج الساحل والسوار والقلب والخطاب والقلادة على لسانها تسمى
حلفت لا تلبس حلياً فلبست لؤلؤاً بذهب أو عقد من زمرود أو زمرود غير مرصع ليد
يحت وقالوا نحن وقلائدنا لانه حلي قال بقاى وشتر حوله منه حلية تلبسها حلياً وهذا
يخلى بذهب وفضة وكذا مبنى الايمان على العرف ولا يتعارف الحلي باللؤلؤ الامر صعب
او فضة وقيل هو اختلاف عصر وقيل على قياس قوله لاسان يلبس الرجل او الغلام
اللؤلؤ الخالص وقياس قوله في اللؤلؤ ان لا يكون الذهب والفضة حلياً الا ان يصاغ كلوا
غير مرصع حتى لو علفت في عقد ذهباً غير مرصع لم يثبت

الموت الضرب وغيره اصل الباب ان كل فعل يلبس ويوم ويسود ويم فهو
على الحياة وما عداه فعلى الخالين او يقال ما اشترك فيه الحي والميت فعليه وما احتضن
به الحي فعلى الحياة قال لاخر ان ضربك فعلى حي حوضه بعد الموت لم يثبت لان الضرب
فعل نولم وهذا لا يحقق بعد الموت لا يلزم على هذا عراب القبر لان بعد الموت خرج عن تصرف
البشر والله تعالى ينفذ وعلى بلامه خلق الحياة بقدر ما يتا لم دون العباد وكذا ان كل من
هو على الحياة لان الكلام لا يفهم والميت لا يفهم وهذا ان كسوتك لان الكسوة برادها
التمليك والميت ليس باهل له ولهذا لو تبرع عليه بالكنف فاكله السبع يعود الكنف الى
المبرع وكذا لا يدخل عليه فهو على الحياة لان بعد الموت يزار قبره لا عينه • وكذا لا
يجمع فلا تله او لا يقبلها او لا يباشرها لان هذا فعل يلبس وتو حلف لا يقبل فلا تله او لا يباشرها
او لا يحمله او لا يلبسه او لا يمسسه فهو على الحياة والموت لان الميت يفسد ويؤثر وحل
على الجبارة ويمس فكان مشتركاً فتناوله اليدين وفي جامع البردوي لا يقبل ان كان التقبيل
للمشقة والتعظيم يقع على الخالين وفي جمع الشهيد لا يقبل فلا تله او لا يباشرها
وقيل ان عقد يمينه على تقبيل ملقى يثبت وان عقد على امرأة لا وهو على الوجه والمختار ان
عقد بالعربية يفسد بالملقى وبين غيرهم وان عقد بالفارسية لا يثبت لا بتقبيل الوجه
غير تفصل • حلف لا يضرب امرأته قد شمرها او عظمها او خنقها في حال غضب حث
لانه فعل موم قالوا هذا اذا كانت اليدين بالعربية فان كانت بالفارسية لم يثبت وان كان
في حال الملاعبة فاصاب انها راسه فادماها لم يثبت محال لادماضه وفي التقارب

الضرب لا يقع

الضرب لا يقع على الرمي بحجر او غيره **قال** لاخر ان ضربتك في المسجد فعلى حي
فاليدين على كون المصروب في المسجد لان الضرب اثر في المحل فيعتبر مكان المحل حتى لو كان
ان شتمتك فاليدين على كون الخالف في المسجد لان الشتم لا اثر له في المحل فيعتبر مكان الشتم
ولو قال ان قتلتك يوم الجمعة فعلى حي حوضه يوم الخميس ومات يوم الجمعة حث لان
ضربه انما صار قبلاً بزحوق التزويج وذلك يوم الجمعة ولو ضربته يوم الجمعة ومات يوم
السبت لم يثبت لانه صار قبلاً يوم السبت ولو كانت الضربة قبل اليدين مات يوم
الجمعة لم يثبت وان صار قبلاً يوم الجمعة لان اليدين انعقد بمنع النفس عن اتخاذ المحل
عليه والامتناع عن حيرورة الضرب قبلاً ليس وسعه فلم يدخل ذلك تحت اليدين وقا
زفرحت هو يعتبر الحقيقة • المقررات في الثاني

منها حلف لا يتزوج فامر غيري بذلك فعلى حث لان
حقوق الامر يرجع الى الامر وكذا الطلاق والعناق والكتابة وفي الاباح والهبه والصدقة
والابراء والشركة والافراض والاستقراض والاقتضا والاداء والاستبداء والاعار
والاستعارة والصلح عزيم العهد فان عنى مباشرة بنفسه لم يصدق قضا لان الوكيل لا يستغنى
عن اضافة العقد الى الموكل كان الموكل يتكلم بلسان الوكيل • وتو حلف لا يضرب عبداً
عبداً فامر غيري بذلك فعلى حث وكذا الضرب والقتل والدمم والحباطة
والقضا والامتناع والبناء فان عنى به مباشرة بنفسه صدق قضا لان هذه افعال
حسية ولم يوجد من الامر فقد نوي حقيقة ما تكلم به وفي المعامضات كبيع وشراء
واجارة واستيجار وبيع عن مال وقسمه لا يثبت بفعله ما موره لان العاقد اصل في الحقوق
ولهذا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل لان يكون الخالف شريكاً لا يباشر بنفسه فان
كان يباشر تارة ويوكل اخرى يعتبر فيه الغلبة • وعن ابي يوسف الحظومة كذلك
وعنه في العلم يثبت وفي النظم الحق الكفاية بالبيع وفي الاحناس عن محمد لا يتزوج فوكل
غيرم بالزكاح لا يثبت حلف لا يضرب ولد فامر غيري فضررب لم يثبت وفي ضرب عبداً
يثبت لان منفعة ضرب العبد يعود الى مولاه لانه يطيعه فكان ضرب غيري بامره كضربه
اما منفعة ضرب الولد تعود الى الولد لانه يتادب به فلا ينعزل الى الامر ضربه
حلف على ضرب حرة ولا يثبت له عليه فامر غيري فضررب لم يثبت لانه لا يثبت

في المسجد

المواضع التي يثبت فيها الحلف ففعل وكيله وقا

اليه الا ان يكون الخائف سلطانا او قاضيا الا ان ينوي ان يملك بكه يبيع صدق قضا
وفي الزيادة وكل رجلا بالنكاح او الطلاق او العتاق ثم حلف لا يفعل ثم فعل الوكيل
حت لا يصادق فاعل ذلك بفعل وكيله وهو بعد اليمين وكذا الامر بالنفقة في بنا
دار ثم حلف لا يفعل ثم فعله المأمور وكذا لو قال لعبد اعترق نفسك ولا امراته طلق
نفسك ثم حلف لا يفعل ثم فعله صار منكلا بكلمته كذا بعد اليمين وكذا لو قال
للعبد اعترق نفسك ان شئت وللمرأة طلق نفسك ان شئت بعد يمينه فعلا ولو قال
لعبد انت حر ان شئت وللمرأة انت طالق ان شئت فتشلم يمينه اذا كان حلفه بعد ما قال
لما ذكرك لان هذا العتق قبل اليمين **●** وفي العتق بضمي زوج رجلا امرأة ثم حلف
الرجل ان لا يزوجه امرأة ثم اجاز العتق باليمين لان الاجازة ليست بعقد ولو كان
تزوج العتق بعد اليمين فاجاز بالعتق حث لان الاجازة بالقول بمنزلة التوكيل
في الاستدانة في القارة بوجوب او علقه غيره فاجاز الزوج انه يتولى بدخول
بعد الاجازة وكذا الامر باليد ان لم افضك دراهمك اليوم فعبد يحرر فاعلها
عبد او قبضه برهان ذهب الدين منه لم يبرر تحقيق المقاصة في البيع دون الهبة بشرط
قبض العبد لانه لا يصير حقيقيا تاما الا بقبضه لجواز ان يملك قبل القبض فيطلب
البيع ويؤد الدين ولذا لو رد العبد مذهب او استحقى كان قد برد وان قضاء زيوفا او
او سهرجه برلانه من جسد حقه الا ترى انه لو تزوج بها في باب الصرف والسلم يجوز
ولا يكون استبدالا فان ردها انتقض القبض لان البر لا يقبل الانتفاض والمستحقه غير
الزيف **●** وكذا لو قال لعبد حر ان فارق عرمة حتى يستوفي ماله عليه فاستوفى
الدرهم منه وفارقه فاذا هي زيوفا او سهرجه او مستحقه بر ولو وجدها سيوفا
لم يبر وكذا لو قضاه الخائف سوقه لانه ليس من جسد حقه الا ترى انه تزوج لها في
الصرف والسلم لا يجوز وكذا المكاتب لو ادي بدين الكتابة الى مولاه وحكم بعتقه ثم وجد
البدل سوقه لم يعتق ولو وجد زيوفا او سهرجه او مستحقه لم يطل العتق القدر
في الشافي وفي الزيادة وكذا لو باع المكاتب عبدا بمكاتبته فانت العبد قبل القبض
او استحق بعد القبض ولو استحق قبل لم يعتق وكذا لو احال المكاتب مولاه بدينه له عند
رجل فاستحق قبل القبض بدينه **●** وفي المشتق عن ابي يوسف لا يفارق عرمة حتى

يستوفي ماله

يستوفي ماله عليه فباعه بانه مكاتب او مدبر او ام ولد او قضا فاستحق لا يمت وقد
خرج عن يمينه **●** وفي الجامع وكذا لو حلف لا ياخذ من عرمة درهم فاخذها زيوفا او
سهرجه او مستحقه فرد ماله لم يطل الحث **●** جعل قبض المستحق قبض
الزيف في حق البر والحث والعتق في الكفاية وجعله قبض المستوف في الصرف والسلم
فان بدلهما او استحق بطل العقد كما لو كان ستوقا وكذا في جسد المبيع اعطيه حكم المستوف
حتى كان للبايع ان يجسر المبيع اذا وجد الثمن مستحقا ولو كان سلم كان له ان يسترد وفي الشافي
حلف ليقبض ماله من عرمة فاشترى له عبدا اشرفا فاسدا او قبضه فان كان في قيمته وفا
برو الا فلا وكذا لو استهلك عليه عرضا بالقبض فان استهلكه بلا غضب لم يبر لان
شروط البر القبض وان استهلك عليه مثليا لم يبر لانه لم يحل القيمة ليقع المقاصة
قال **●** ان لم مالي عليك او لم استوف او لم اخذ فاحد به ساسوي حقه او صاحبه
منه عليه وقبضه برلان القبض الاستيفاء والاخذ لفظ عامة يصلح استيفاء لها في
كل مال **●** وبمثله ان لم اتزق مالي عليك او ان لم اقض مالي عليك بالميزان او في الكيس
او ان لم اقض مالي عليك دراهم فهذا علي عني حقه حتى يوقبض شيئا اخر او الدنانير لم يبر
ولو قال ان لم اقض الدرهم التي لي عليك فاخذها دنانيرا وعرضا برلان ذكر الدرهم
لتأكيد الكلام ولو قال ان لم اقض منك دراهم فصا من له را التي لي عليك قبض لها
عرضا او دنانيرا يبر وفي الايضاح حلف ليقبض حقه فقبض من وكيله او من صا من عرمة
او محتال عليه بامره برهان كان بغير امره لم يبر **●** وفي موضع عن ابي يوسف لو احال
الخائف عليه رجلا بدين فقبضه بر وفي التفريق لا يفارق عرمة حتى يستوفي منه حاله
الغريم ثم فارقه لم يمت ابي يوسف ولو توي المال في الحواله لم يبر اليمين وفي الايضاح
لو احدثه رها حث الا اذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين او اكثر ولو كان
الغريم امرأة فتردها عليه قبل المفارقة بر ولو وقت الفارقة فمن قبلها يسقط
مهرها وفارقا لم يطل البر وان العقد فاسد احث الا اذا دخل بها قبل المفارقة
ومهر مثلها مثل الدين **●** حلف ليعطينه حقه من عرمة الا اذا اوجاه عنه او يضمن او يمتد
فقبض برهان كان بغير امره لم يبر وكذا ان لا يعطيه فاعطاه على احد الوجوه الثلاثة حث
وفي المشتق عن ابي يوسف لا يقبض ماله عن عرمة فاحاله عليه رجلا بدين عليه قبل اليمين

او بعد لم يحلف • وفي البيوت لو احواله رجل لم ير له على المجلدين فقتض ذلك الرجل
يحلف فان كان الحوالة قبل اليمين لم يحلف وفي القويدين يقتض حتى فلان اليوم فتواري
فلان فالحال في القاضى فقتض ذلك الحاصف المستحلف وذكر انما
لا يحلف وعن ابي يوسف اذا دفع الى القاضى لا يحلف زاد في النوازل ويبري **حلف**
لا يثبت فلان فوجهه ولم يقبل حثث وقال رفر لا يحلف ما لم يقبلها ويقتض لان الهبة
لا تفتح الا • **قوله** الهبة اسم لا يحجب الملك من جانيه وقد وجد في جامع بركة هذا
كالو حلف لا يقر له بشئ ولا اولاد يوصي ففعل ولم الاخر حثث ثم اختلف اصحابنا قال بعضهم
الملك يثبت قبل القول الا ان بالرد يقتض دفع الضرر للهبة • وقال بعضهم لا يثبت
لا حثث ان يكون الموهوب محرما للموهوب له فيعتق فلا يمكن دفع الضرر فتوقف الثبوت
على القول بخلاف البيع والاجارة والكفاية لانه تمليك من الجانبين وكان قائمه بهما
وكذا كل عقد فيه بدل والصدقة والقطعة والهبة والتمليك والعمري والاعانة كالهبة
وفي الكفاية وكذا القرض وعن ابي يوسف رواية اخرى ان يقول المستقرض شرط لان القرض
في حكم المعاوضة وفي الايضاح ان قوله شرط في قول محمد والصدى الروايتين عن ابي يوسف
وفي الكفاية لا يستقرض فاستقرض فلم يقرض حثث اتفاقا لانه شرط للقرض فانه يقوم به
وحد كالسوم • وفي الثاني لا يشتري فاسد حثث وان لم يقتض لان الحثث تعلق بالسبب
والنقص شرط الحكم وكذا الواشترى من الفضولي لان الاجارة شرط الحكم ومثاله لا يزوج
فصل عقد الفضولي لم يحلف لان النكاح عقد شرع مع المنافي لانه استرقاق ويملك والحرية
تتافي ذلك الا انه سقط اعتبار المنافي عند الاجارة فصل الاجارة لم يسقط فلا يكون سببا
خلاف البيع لان المال محل التصرف باصل الخلعة فكان تصرف الفضولي مضافا اليه محله فيكون
سببا قبل الاجارة فان كان حلف لا يزوج اليوم ففقد الفضولي اليوم واجازت هي في العقد
حتث لانه يصير سببا عند الاجارة من وقت العقد لا ترى لو حلف لا يزوج بالكوكة فتزوج
بها امرأة هي بالبصر فاجازت بالبصر حثث ويصير متزوجا بالكوكة عند الاجارة وعن ابي
يوسف البصر محالة الاجارة فيها ولو حلف لا يصوم ولا يصلي ولا يزوج يقع على الجائز منه
لان حقيقة تعظيم الله تعالى ذالاجصل الفاسد الا اذا كان اليمين في الماضي فانه يقع على
الجائز والفاسد لان الصلوة الخاصة بمراد بالخبر عنها لا التقرب وقد يصح الخبر عن الفاسد

حلف لا يصلي

حلف لا يصلي لم يحلف حتى يصلي ركعة لان الصلوة تستلزم على افعال مختلفة فاما جمع من
كل واحد شئ لا يحلف ولم يشترط القعود معه لانه موجود في السجود والقيام وان يحلف
بالافتتاح لانه استحق اسم المصلي ولو قال صلاة لم يحلف لان تمام ركعتين لان الصلوة يقع
على التمام ولو حلف لا يصلي الظهر لا يحلف قبل القعدة الاخير لانه عبارة عن فرض الوقت
فاما لم يوجد جميعه لا يحلف وهذا اشارة الى ان لا يحلف لا يتوقف على القعدة في قوله لا يصلي
صلاة وكذا اشارة الى بكونه المسمى • وفي البيوت قال لعبد ان صليت ركعة
فانت حر فصلي ركعة ثم تكلم لم يفتق ولو صلى ركعتين عتق بالاولي قال ان كان لي في الامانة
درهم فاموا في طاق او سوي مائة او غير مائة وليس له الا خمسون لم يحلف لانه استثنى المائتين
فصار مستثنى لاجزائها وفي الجامع ان كنت امك الا عشرة دراهم حثث اذا زاد على العشرة
من مال الزكاة من القود والسوايم واموال التجارة فان قيل الملك مذكور في لفظه فلم لا يحلف
على جميع املاكه قيل له المستثنى مال الزكاة فيحصل المستثنى منه من جملتها المستثنى وكذا لو
حلف لا يملك ما لا حثث ان كان له عين مال يجب في حقه الزكاة لان المال المطلق مال
الزكاة • ولو قال ان كان لي في يدي دراهم الا ثلثة فاذا في يدي خمسة لم يحلف لان شرط الحثث
ان يكون في يدي ورا الا ثلثة المستثنى ما يطلق عليه اسم الدراهم واقل من ذلك ثلثة ولم
يوجد ولو قال ان كان في يدي من الدراهم الا ثلثة فكان في يدي اربعة او خمسة حثث
لان شرط الحثث ان يكون في يدي ورا المستثنى بعض الدراهم لان من المستعيض وقد وجد
قال عبد حر ان كان لي هذا البيت لا رجل فاذا امرأة او صبي مع رجل حثث
لان فصل نفي الكيفية في هذا البيت واستثنى رجل والمرأة والصبي في الكيفية بمنزلة
الرجل لان الدور يبي لهم ولا يحلف ولا يكون غير بنى ادم مع الرجل لان غير بنى ادم في حق
الكيفية بمنزلة بنى ادم ولو قال ان كان في البيت الاشاة وكان معها حمار او ادمي حثث
لنسا ولاليمين جميع الحيوانات الا سوا كذا البيت مثل الفاره ونحوها لان البيت لا يحلوا
عنه فلا يكون مرادا باليمين وان كان معها ثوب لم يحلف ولو قال ان كان في البيت الاثواب
فكان معه انسان او دابة او اثنية حثث وكذا اكل شئ سوي السواكن وكذا لو قال ان كان
فيه شئ لم يدخل السواكن لان الدور لا يبي لها • وفي المقارن لا يملك او يبيع شاة وبينه
وبين غير ثأول حثث بخلاف العبد حلف لا يبيع ربحا فاشتم وردا او با جميعا لم

لا يها من متوق العباد فاشبه الاقرار بالماد والطلاق والعناق ذكر بقرنات السكون
 نافذة الالودة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادته **وقال داود** في الاصلها في
 جميع تصرفاته غير نافذة **وقال** الكرخي والحسن والسنار وهو احد قولنا في الشافعي **وقال**
 مالك جميع تصرفاته بالمال الا الطلاق وعند عثمان لا يقع طلاقه ثم قال بكر السكون موجب
 للحد يمنع صحة المضرفات وفي موضع وهكذا قالوا في شرح السنة واختلف في طلاق
 السكون **قال** بعضهم لا يقع وهو قول عثمان وبن عباس **وقال** القاسم بن محمد وطاوس
 وابن عبد العزيز ونجى بن سعيد والليث بن سعد واليه مال ربيعة وابو يوسف واسحق
 وابو ثور والمزني **قال** وهو اختيار المطحاني ذكره في مشكلا الآثار
 وفي شرح بكر عن سلام ان كان معدورا في الشرب لا تقع تصرفاته وفي النخبة لا يقع طلاقه
 وبعضه شايخنا قالوا لا يقع وكان القاضي يميل الى انه لا يقع وفي العيون يقع وفي التواريخ
 عن شراح التوكيل بالطلاق طلق في سكره لم يقع **قال** ابو الليث هذا خلاف قول علمائنا
 شرح القاضي لو سكر من نبيذ الفسل او الذرة هل سجد تصرفاته اختلفوا فيه كما اختلفوا
 في ايجاب الحد وفي ادب القاضي الحدود على اقسام قسم يجب بالاقرار مرة وهو حد القذف
 وانقاص وقسم يجب بالاقرار مرة وهو حد الشرب والسرقة وقطع الطريق **وقال**
 ابو يوسف لا يجب ما لم يقسم مرتين وفي رواية عنه في موطنين **وقسم** لا يجب الا بالاقرار
 اربع مرات في مجالس مختلفة وهو حد الزاني والمعتبر اختلاف المجالس المقدر وقد اختلفت الروايات
 فيه روي انه اقر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مطوره حتى توارى حايط شهر
 جاوا اقر فطرده حتى توارى هكذا فعله اربع مرات وفي رواية فاعرض عنه بوجهه في
 الجواب الاربعة ثم حكم عليه بالرجم وهو في مكانه وفي موضع عن بعضهم يعتبر اختلاف المجالس المقدر
 وفي ادب القاضي فان اقرارا اربع مرات في مواطن بينهما ستر او قتل واكثر اربعة لان
 المعادم لا يمنع صحة الاقرار **وقال** في الشافعي اقرار رجل بمائة واشهد عدلين ثم شهد في
 موضع اخر عدلين آخرين بمائة او قتل واكثر لزمه المال لان اقرارا والمال ما يجب
 وقتا بعد وقت والظاهر ان الثاني غير الاول وقال لزمه مال واحد فان تفاوتا فاكترهما
 لان الاقرار اخبار عن ثابت والسي قد عر عنه فصار الثاني هو الاول كما لو كان في مجلس
 وكانوا شهد على كل اقرار شاهدا او اثنين فاسقين **قال** في المجلس دلالة

الايجاب

الايجاب لا يجمع الكلمات واشهاد الواحد لا يستغني عن الاعادة فلم يكن اتبدا وكذا في اشهاد
 فاسقين وفي ادب القاضي عن الحافظ لما هو الرواية عن ابي حنيفة ان شهد الاولين محمد
 المال لان الاشهاد لذلك الاقرار وان اشهد غيرهما يستدرك وعن الحافظ ما ذهب لان الاشهاد
 لا سكتا والشهود وذلك بعد الاولين وان جابشا هذين على مائة وباحرين على مائة ونسي
 الشهود ايهاا كانا في موطن او موطنين فهما لان اختلاف الشهود دليل على اختلاف المجلس
 ولو اقر واشهد ثم قدمه الى القاضي فاقر فيها واحد لان الاول للوجوب والثاني للخروج
 عنه وكذا لو اقر عند القاضي بمائة ثم ادعى عليه في مجلس اخر مائة او اقل او اكثر فاقربه
 وفي التفريق اقر في مجلسين وفي كل واحد منهما شاهد قيل يلزمه احدهما وعند زفر لا يلزمه
 شي ولو كان في كل واحد منهما شاهدا ان لزمه ولو كور الاقرار يقتل عبد او ابنه صدق
 انه واحد الا ان يسمى اسمين **باب الاحصان**
 المحصن يوجب الرجم والمحصن من جامع امراته بكناح صحيح وما حران بالثان ما قلنا مسلمان لان
 الرجم لقاية في العقوبة فيستدعي جناية متناهية وذلك انما يتحقق عند تكامل نعمة الحبل
 وهي تحصيل نعمة وعن ابي يوسف يصير محصنا بوطي كناه لان وطيا اكمل لما فيه من استدلال
وقال الحديث من اشرك بالله فليس محصن ولا يحصن الحضي اذا كان لا يجامع
 امراته وكذا المجنون والعاني وان كان ممن جامع لجامعا صار محصنا ارتد المحصن بطل
 احصانها فان اسلم لم يكونا محصنين الاجماع جديد وكذا الكافران يسلمان والمهوكان يعقبا
 وقد كان جامع قبل ذلك لم يكونا محصنين فان جامع بعد العتق والاسلام يكونان للتحقق
 الشرط فان اقرارا بالجموع ثبت احصانها وان اقرارا ما دون الاخر ثبت في حق المقدر
 لان حكم اقراره يلزمه لو دللت منه ومما يكران الدخول فهما محصنان لان الولد شاهد
 على ذلك ولو لم يكن منها يثبت الاحصان بشهادة رجل وامرأتين **وقال** زفر والشافعي
 لا يثبت كما لا يثبت الزنا **باب الاحصان** شرط والحكم يضاف الى العلة
 وهو الزنا لا الى الشرط ولو رجعوا لا يضمنون وقال لا يضمنون نصف الدية لان الحجة قاطبة
 بهم وبشهود الزاني ويستفسر القاضي شهود الاحصان ما هو وكيف هو فان ذكر الاشهاد
 وقلا دخله كفي ذلك خلافا لمحمد فان ادخله قد يكون الزانية وقد يكون للوطي فلا يقبل
 الاحتمال **وقال** ولما ان الدخول لا يستعمل الا في الوطي فاما في غير فيقتل دقلا على

نسي
 منها

من اجله وفي جامع الرازي لا يشترط قيام النكاح لبقاء الاحسان **باب**
 الذي يوجب الحد والذي لا يوجب لوطي شبهة لا يوجب والمشبهة
 نوعان شبهة عليك وانه لا يوجب وان قاله علمت انها على حرام وهو ان يطا جارية ولد
 او ولد له وان سفل او المطلقة باينا بكنايات او المانع المبيعة قبل التسليم او الزوج
 المهور قبل التسليم او المشتركة بغيره وبين غيره او المرتفع المهره في رواية الرهن وثبت
 النسب في هذه المواضع اذا دعاه لان فعله ليس بزنا او النوع الاخر شبهة الفعل فيكون
 شبهة في حق من اشبه عليه حتى لو قال علمت انها حرام على جده وهو ان يطا جارية ابوه
 وجده وزوجه والمطلقة ثلثا في العدة والمعتد عن طلع او طلاق بالدام الولد
 قد اعتقد وهي في العدة والبعث جارية مولا والمهر من المهره في رواية الحدود ولا يثبت
 النسب في هذه المواضع وان ادعى لان فعله زنا وان سقط الحد للاستنباه وفي شرح
 النواحي يثبت في المطلقة ثلث لان هذا اوطي في شبهة العقد فيكون ذلك لاثبات
 النسب فصل الخلع في شرح غتاب وفي الايضاح المختلف او المطلقة بعض ينبغي ان
 يكون كالمطلقة ثلثا وفي الشافعي اذا لم يجد الرقاب لم تحل المرأة للاشتراك واما دعوى
 دعوى المرأة المشبهة بسقط الحد عنها وهل يسقط عن الرجل في طاهر الرواية يسقط
 وفي رواية لا وفي العيون بسقط خلاف اي حنفية ذكر السرخسي فان قيل بين الناس اختلاف
 ان من طلق امراته ثلثا هل يقع فيلغى ان يعتبر ذلك شبهة اسقاط الحد **قلنا**
 هذا اختلاف غير معتد به حتى لا يسمع للقاضي ان يقضي به ولو قضى لا ينفذ لو طهرها بعد
 العدة اكسا بسقط الحد عنه لقول من يقول لا يقع وذكر في الحدود لا يدل على عدم وجوب
 الحد وان كان يعلم الاحرام عليه فانه ذكر اوطي في العدة ثم قال فان ربي بها وقال علمت
 انها حرام على جده ولم يذكر اوطي في العدة فلو اعتمد على هذا فوجهه ان النكاح قائم
 في حق ثبوت النسب فمع انعقاد فعله زنا وان قلنا ما ذكره هنا فوجهه ان النكاح غير باق
 في حق الحل فلاجل الحرمة وفي القوم لم يبارق المطلقة ثلثا وجامعا ويقول
 علمت انها حرام بتقضي العدة ويحكم وكذا المرأة اذا قالت علمت بالحرمة ووجد شرايط
 الاحسان وفي جمع برهان لو قال طلفت الزنا لبيستنا في العدة لكل وطاة ونكاح
 مع الاولين لا تنقض الاول فاذا انقضت وبتت الثانية او الثالثة فانما لا تستحق

شبهة دعوى

النفقة

النفقة في هذه الحالة لان هذه على اوطي حتى لو طلق في هذه الحالة لا يقع وكذا لو
 طلق باينا واحدا او ثنتين لكن حتى الظن وعدم الظن سواء وفي جمع النسق وطي معتد به
 عن خلع مالك وقال علمت انها حرام على لم يجد ويستأنف العدة لانه غير
 من الصحابة رضي الله عنهم يقولون لا ينفون بما دون الثلث فاوردت ذلك شبهة
 وفي جمع الشهد طلق امراته ثلثا او باينا ثم اقام معها زنا نكاحا الخلاق
 لم تنقض عدتها هذا اخبارا المشايخ وان اقام مقرا تنقض وفي المستقبا باينا ثم وطئها
 على شبهة اذا العدة تجب من اخرها وطئها وفي موضع وطي المعتد فلا حظ العدة من
 التقريق وفي التهمة وطي معتدته عن نكاح فاسد تحدد في الشافعي طي امراته الخ ارتد
 او طاعت بن زوجها او زنا هو اباه او ابنتها وهو يعلم حرمتها فلا حد عليه وعلى قاده
 لاختلاف العلماء في تحريم الحرام الحلال وفي الاحسان وكذا لو تزوج امرأة على حرة او
 مجوسية او حسان في عقد او تزوجها بغير شهود او منكوبة الغير او معتد به او احب
 امراته او الخامسة او الامة المتزوجة بغير اذن مولاها او العبد المتزوج بغير اذن مولاه
 او جارية عبيد وعليه دين لوجارية مكانه او جارية لها زوج او جمع بين اثنين يملك
 او اخته المشتراة من الرضاع او كان فيها خيرا البائع فوطئ المشتري او كان الخمار للمشتري
 فوطئ البائع او كان البائع فاسدا فوطئ المشتري قبل القبض او بعد لم يحد في شي منها
 ولا قاده وان علم بخبر وطئها وفي الشافعي امة قتلت اسنانا عدا فوطئها ولي القتل
 ولم يربع شبهة فعلته العذر لان بعض العلماء يقول ان شأ استرقا فان كان العذر حيا
 فالقياس ان يحد دفع او يدري وقال ابو يوسف لا يحد اذ ادفع وهو كالسارق اذا ملك
 المسروق قبل النطق **وقلنا** السارق ملك ما يقطع الخيانة عليه واما هنا
 فلا راد الخلاف لو زني بجارية ثم اشتراها ولو قبلها جحد عندم لانه يملكها بالان حتى
 يصير شبهة بخلاف ما لو غصبها فزني ثم ضمن قيمتها لم يحد لان ضمان الغصب يوجب الملك
 وفي شرح الصيري زني بجارية ثم اشتراها لم يحد او حرة ثم تزوجها في وجوب الحد عند
 اي حنفية روايتان وفي شرح بكر يحد في المشهور عندم وعن اي يوسف لا يحد وفي الايضاح
 عن اي حنفية الحد في النكاح دون الشرا وقال ابو يوسف يحد فيها ولو غصب امة فزني
 بها فماتت او كانت حرة فقتلها يجب الحد والدية وقيمة الامة روي ذلك ابو يوسف

طلقا

عن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة وروى يوسف بن لايجد في الامة قال محمد وهذا
 الرواية اصح • وفي الثاني وثا حرة او امة وقال اشترتها لم يجد لان الشرايينها
 سبب الحال فصار دعوى الشبهة والشبهة اذا استندت السبب صار معتدا بها وكذا
 لو اقرت ملكها ثم ادعى الملك لان النفي لا يمنع الدعوى من بعد ولو وطئ جارية اخيه
 او اخته او عمه او خاله او خالته حد ادعى الشبهة اولا ولا يثبت السبب لانه ظن بالآ
 بطن اذ لا بأسطة بينهم وكذا لو وجد على فراشه امرأة فوطئها وقال حسبته امرأتى
 حد لانه يمكن التمييز بالنفقة فلم يعذر وكذا الاصحى لو دعا امرأته فجاءته عندها وقال
 زفرا ليجد لان النفقة قد تشبه ولو استاجر امرأة لخدمة فوطئها وقال طنت انفا
 تحل لي حد لان ملك منافع البذل لا يصير شبهة في منافع البضع وكذا لو استجارها
 او استودعها **وفي المهر** استاجر امرأة وزنا بها مرارا فلها في كل مرة مهر
 المثل عند أبي حنيفة كذا قبل وفي الثاني استاجر امرأة ليزني بها اوقالا فخير هذه الدرام
 لملك اوقالا فكيفني بكذا ففعلت فوطئها لم يجد ويوجان عقوبة وحسان حتى يتوبا
 زاد في النظم وطها مهر مثلها وقال لا يجد ان كالأعطاه ما لا من غير شرط بخلاف ما لو
 قال لها خير هذه الدرام لا تمنع لك لان المنة كانت سبب الا باحترام لا ابتداء فثبتت
 شبهة **فصل** هي شبهة العقد ايضا ثم اذا اعطاها ما شرط لها ذكر كبر
 لا بأس بكل ذلك وان كان العقد فاسدا كما في الاجارة الفاسدة اجر المثل بطيب له وان
 كان السبب حراما وذكر المرحس ان ذلك حوام **فصل** وهو الاصح لان استحقاق
 ذلك ما كان اصلا وانما كان ضرورة سقوط الحد وما ثبت ضرورة لا يثبت حكمه على
 الاطلاق **فان روي** ثم اعطاها شيئا بغير عقد يكون ذلك حراما عندهم
 المتفق عن محمد كسب ما يجده او صاحب طيب او مزايا كان على شرط رده على اربابها ان
 عرفهم فان لم يعرفهم يتصدق به وان كان على غير شرط فهو له وفي الثاني سباح له مات
 وكسبه من بيع الباق ان تورع الورثة عن اخذ ذلك كان اولى ويردوا على اربابها ان عرفوا
 والا تصدقوا به وكذا فيما اخذ رشوه او طملا • واما الذي ياخذ المعنى والقوال
 والناجحة فالامونية اليسومات وابنه يعلم انه كان كسب من حيث لا يعلم ولا يعلم
 ذلك بلعيده ليرد عليه فالمراث حلال له في الحكم ولا يومو بالتصدق وان تورع وتصدق

اولهاها

مطلب

كان اولى

كان اولى لكن يتصدق بنية خصا ابيه وفي الثاني تزوج محرمة اودات زوج فوطئها
 لم يجد وان كان عالما بالمحرمة لان الزنى وطئ لم يتقدمه عقد ولكن بوجع عقوبة اذا كان
 عالما بالمحرمة وقال اذا كان عالما بالمحرمة لم يجد لان هذا العقد لا يجوز بحال فصار
 كالعدم وفي جمع برهان شكاح المحارم عند أبي حنيفة فاسد وقال بعضهم باطل وسقوط
 الحد لشبهة الاشتباه والاصح انه يشبهه العقد وعن الاسكاف تزوج المخاطة ثلثا
 قبل التحليل وبما لا يعلم ان بفساد النكاح يثبت السبب وان كان يعلم ان كذلك
 خلافا وهي مسألة نكاح المحارم وفي جمع تزوج المعتدة عن ثلث ودخل بها فهو زنا فلا
 عدة خلاف أبي حنيفة فان قالت بعد النكاح لا يجد لنا النكاح فوطئها فافترقا قالوا
 لاحد عليه وفي العدة نظرو • وفي شرح بكر تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم بذلك
 قد دخل بها تحريم العدة وان كان يعلم لغيره لان احدا لم يبدل بجواز هذا النكاح فلم يتقدم
 وفي النظم زنا بامرأة مرارا يشبهه في كل مرة مثال ان تزوجها وهي منكوبة الغير
 ودخل بها وجب المهر في كل مرة وفي جمع الدخول زنى بامرأة فلما اخذ قال هي
 امرأتى اوقالا تزوجتها وطها زوج مفروق قائم للحال سقط الحد وطها المهر
 باقراره وعليها العدة وفي شرح بكر مسلم تزوج حورية معطلة في دار الحرب او في دار
 الاسلام فالنكاح باطل ولو تزوج وهي مسلمة حرة او امة باذن المولى فالنكاح فاسد وتنفق
 ويفرق بينهما ويوجع عقوبة ان كان دخل بها ولا يبلغ اربعين سوطلا ويعزر المزوج وكذا
 المرأة لانه ارتكاب جناية لاحد فيها وفي الثاني فان لم يكن دخل بها عزرا ايضا كذا قالوا لانه
 جناية ايضا وقوله لا يبلغ اربعين وهو قول أبي حنيفة وقال لا يبلغ ثمانين **مسألة**
 تزوج مجوسية فولدت منه فهو ابنه وفي المصطب وفي المصطب لا يثبت السبب منه وبي
 اختلاف العلماء عن الاوراع ان كان جاهلا يثبت وان كان عالما فلا • وفي الثاني مرتد
 تزوج مسلمة او المسلم مرتدة فولدت منه يثبت السبب منها ويرثها لانه نكاح فاسد
الوكيل شرا جارية بعينها فاشترها ووطئها لحبيل لاحد عليه وان قال
 علمت ان علي حرام لان له حقا في عينيها ولا يثبت السبب وان ادعى لانه لا ملك له في عينيها
 وكذا لو استولد جدي جارية من المغنم بعد الاحراز قبل النسخة وحسب المقر فيقسم
 مع الجارية والولدين الغزاه وقبل الاحراز لاحد ولا عقروا لانه ان اثلث قال

مطلب

فلا • وفي شرح بكرامة ادعت صديقا نزيها يعين المهر لان امرها لم يصح في حق المولي
وكذا لو زني صبي صبيبة لان اذ لم يصح وان كانت بالغة مكروهة فكذلك وفي المطاوعة لا يحسن
لان رضاها معتبر في اسقاط حقها والثاني لو ضمن يرجع الى الصبي على لان امرت الصبي
بذلك ومن امر صديقا بشر وحقة غرم يرجع عليه على الامر فلا ينفذ النكاح في المنتفا
ابرار بعشر سنة جامع ثابته لا تدري وهي ثيب لا مهر عليه وان كانت بكر ايجب مهر
وفي الامة الثيب لا مهر وفي البكر مهرها وكذا المجنون • وفي الاحاد ونواد رهشا
صبي جامع امرأة بشبهة نكاح فلا مهر عليه وذكره بمنزلة اصبغ مستامن وفي مستامنه
لم يجد اختلاف في يوسف لان المستامن مادام في ديارنا حكم حكم الذي ولما لم يلتزم
حقوق الله تعالى حتى لا يجبر على الاسلام ولا يمنع من العود ولا يضرب عليه الجزية وانما دخل
لنقض حاجته ثم يعود فلا يواحد الا بما يتصل بحواجيه او انما هو ادي المسلم ولو زني بدمية
او مسلمة غدا هي وانه لان فعله زني فتكيتها منه زني وعند ابي يوسف لا يحد لان المستامن
كالذي عنده • وقال محمد لا يحد ان لان فعله لا يوجب الحد فلم يكن تكيتها زني ولو
زني مسلم او ذمي بمستامنه حد هود وانما لم يلزم حقوق الله تعالى وعند ابي يوسف
يحد في لان كالدمية عنده والجملة ان المستامن يحد بالحد لان من حقوق العباد ولا يحد
في شرب الخمر لانه يراه حلالا ولا يحد في الزنا والسرقه خلاف ابي يوسف ولا يقتل المسلم
والذمي به ولو قتل بعضهم بعضا يقتل به ويستوفيه وارثه ان كان معه وفي رواية الحسن
لا قصاص ولو جري بينهما مدانه يقضي بينهما ولا يفرض نفيهما على زوجها والفرق بين المستامين
والموادعين يقع في فصل وهو انه لو قتل رجل من الموادعين رجل منهم في دار الموادعة
لا قصاص لانهم وادعوا على ان لا يجري عليهم احكامنا فاما المستامنون يجري عليهم احكامنا
فيما هو حق العباد • وفي الثاني في حربي اسلام ودارنا ثم شرب الخمر فقال لم اعلم حرمته
صدق ولم يحد بخلاف الذي لو اسلم ثم ادعى ذلك لم يصدق وكذا المولود في دار الاسلام
لو بلغ وشرب وقال لم اعلم حرمته والمستامن لو اسلم نزي او صرف وقال اسلم اعلم به لم
يصدق بخلاف شرب الخمر والسكور غير هالو لو اسلم في دار الحرب فمضى شهيدا ولم يعلم حرمته
الصلاة ولم يامر بذلك احد ولم يرا احدا يصلي فليس عليه قضاؤها وقال لفرع عليه انقضا
كالذي اسلم في دارنا مسلم زني او سرق او شرب الخمر او سكر من غيرها او قذف رجلا او قتل

عمر فاخذ

عمر فاخذ فاخذ ثم اسلم فقام عليه الحد ودماحه الخمر والسكور من غيرها لان المرئد
يحد كذا فلم يزل نصاركه فعل فعل الاشيا في حال الردة والمرئد ما اقر في ايدينا
فهم هو كالدمي ولو فعل ذلك وهو محقق في ديارنا ثم اسلم فبقي منه وحد للحد ولا
يقام سائرهما عند ابي حنيفة ويحد لانه في حكم المستامن ولو اسلم حد القذف ويضمن السرقة
ويصل ويدخل ما دون القتل في القتل مكروه زني بمطوعة لم يحد وكان ابو حنيفة يقول
او لا يحد لان الانتشارية الطوع ولا يحد هي عند محمد لانه يمكن من فعل غير موجب
ولم يحفظ قولهما فلما قيل ان يتولى يحد لان فعله زني فصار كفعل المستامن ولما قيل ان يتولى
لا يحد وهو الاصح لان الحرمة احلت بالاكراه حتى لم يحد بخلاف المستامن لان عدم الحد
لا احلال الحرمة لكن لانه لم يلزمه والمرأة او اكرهت على الزني فكنت لم تحدا لاجتماع
لانه لا فعل منها فيه ولا قام بالتكليف ان شاء الله في الثاني • والخلق الاسماهي بحالا
الى الاكراه انها لا تانم قال وهذا يدل انها لو علمت بانها خلقت ثلثا ولا عنه لها والزوج
منكر ويطاوها ليس لها ان تقتله وقال غير لها ذلك ان لم تقدر على دفعه الا بالقتل
وعن الفضلي يحلف في اليوم تقتله وان لم تقدر سمعته ساء تقتله ولا اثم عليه وارجوا
ان تاتى بذلك الثواب والآثار عن ابراهيم سمعت رجلا حلقا ثلثا قال لخاصه فان هو
حلف ما فعل اقتدت بها فان ابي ان يقتلها لها هربت منه فان قدر عليها لم تات
الامعصية او مقهورة وتستنفر ولا تستنفر ولا تطيب قال محمد ربه ماخذ وقيل يستحلف
فان حلف لا يمكن نفسه منه بقدر الامكان او تقضي نفسه منه وقيل بتدبير كل الوسع
في الاحتراز عنه فان عجزت هربت او سمته وقيل تكون معذرة • وفي الثاني فان
حلف لم يسمع المقام معه ولم يسمع التزوج باخر عن محمد اذا كان زوجها غائبا فلهما
التزوج وفي الروضة لو هربت وانقضت عدتها لم يسمع التزوج وفي جمع السنن لو فارقت
الخبية سفرو وانقضت عدتها فهي في حل وسعة من التزوج وفي موضع معنى المكروهة
على الوطى ان تكون مكروهة الى وقت الايلاج فاما لو اكرهت حتى اصطفت لم تسكت قبل
الايلاج كانت مطاوعة فيجب عليها الكفارة في رمضان **مسألة في اللواط**
اللواط في عبدة وفي الاجنبية في الاجنبية فيما اشدد القبر والواي فيه الى الامام ان شاء
قتله اذا اعتاد ذلك وان شارب وجسه وقالا فيها الحد يقول على يقول به ما يفعل

فيما يفعل

بالزنا وقال ابو بكر بن جعفر بن النضر • وقال بن عباس بن بكس من مكان مرتفع ويقع بالحيان
 وقال بعضهم يجهلان في اس موضع حتى عوتوا وعن بعضهم لعدم عليها جوار وعن
 الشعبي يرحم في الاحوال كلها وعن صاحب الشرح اقبلوا الفاعل والمفعول وفي رواية
 ارجعوا الاعلى والاسفل ولا في صيغة اللواطة لبيت كالوطي يدل انما لا محل لسبب
 ولا يثبت به حرمة المصاهرة عند الاكثر ولا يجب بها الفجر ولا العدم في النكاح الفاسد
 ولا في الماني لها بشبهة ولا الكفارة في رمضان في روايه ولا محل للفروج الاول في النكاح
 الصحيح الا انه نجبا العدم والمهر ولا يثبت به الوجعة ولا حرمة المصاهرة بالنظر الي
 موضع الجماع من دبرها بشهوة ولو اضاف الفجر او الطلاق او البيع الى دبرها لم يصح
 الا انه يجب الفصل عليها بنفس الابلاج لان الفصل انما واجب بمجرد الابلاج في الفرج
 لكونه محلا مشتهرا وفي مثله يشبهه تزول الما غالبا قائم الابلاج مقام الفروج
 احتياطا وهذا موجود في اللواطة في الزنايات وفي اللواطة لا يجب الفصل خلافاً وذكر
 الحواشي يجب عند اي صيغة والصحيح من مذهبهما لا يجب وذكر السرخسي الوجوب
 بمجرد اداء المحسن على الفاعل والمفعول من غير انزال والنفاد في اللواطة لا يجد خلافاً
 وكذا الوقوف امراته لم تلعن خلافاً • وفي اللواطة امراته في دبرها تثبت
 حرمة المصاهرة لانه جامع لكن لانه مشتهر بشهوة وفي الاسرار يثبت بالجماع وفي
 شرح القاضى فصل ذلك بعين او منكوبة عند اوائته لم يجد ما عند لا يشكك وامتناع
 عندما فلان تلك يقتضي اطلاق الانتفاع فاوردت ذلك شبهة في الفصل وفي شرح الزايدات
 قوله محمد يجب الحد ان لم يكن التي في دبرها زوجة له ولا مملوكة دليل على ان من اتى
 امراته او امته في دبرها لم يجد وان كان محرماً لان من الناس من يستحلها بتأويل القرآن
 وفي شرح الآثار سيئل عن امره عن وطئ النساء في اديارهن فقال لا بأس به وروي عنه
 خلافة وعن محمد بن كعب القرظي انه كان لا يرى به بأساً قال الطحاوي وتأويله ان يوتين
 في فروجهن من اديارهن • وفي روضة القضاة عن المزني قال لا شافعي ذهب بعض
 اصحابنا الى تحليل لوطي في الدبر في ملك اليمن والنكاح واخرون الى تحريمه وقد حكى
 في الخلاف عن مالك وهو مذهب الشيعة من الامامية وفيه آثار وفي منعه نظير
 وقياس وعن بن عمر اباحت وعنه خلافة وفي احكام القرآن عن مالك ما ادرت احداً الا قد

وروي في نسخة اخرى

مطلب

خارجة عن

مطلب

مطلب

به في ديني

به في ديني بيته انه حلال وعن بن سليمان قال كنت عند مالك بن انس فسيل عن ذلك
 فقال الساعة اغتسلت منه • وفي موضع لا يحل للرجل ان ياتي امراته في دبرها وهو
 قول عامة الفقهاء وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال يني عنه فان عاد عزره الامام
 وحكي الطحاوي عن محمد بن عبد الله بن حكيم انه سمع الشافعي يقول ما صح عن النبي في تحريمه
 ولا تحليله شيء والقياس انه حلال فالجعة عليه وعلي مالك ما روي في الصحاح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من اني جايضا او امرأة في دبرها الحديث وعن اصناف يكفر مستحلاً
 عند الجمهور وعن ابي ذر لا خلاف حكى فيه والله يعلم بحاله في الفسق • وفي جمع والدي
 هل يكون اللواطة في الجنة قلنا بعضهم قالوا هذا على اصل ان كانت اللواطة حرمة
 له نيا عقلاً وسمها لا يباح في الجنة وان حرمت سمها لا عقلاً يباح وبعضهم قالوا يكون نصفه
 الاعلى على وصفه المذكور ونصفه الاسفل على وصف الاناث وهذا منقول عن المايثي
 والصحيح انه لا يكون لان الله تعالى استبعد لك واستبغ فقال ما سبقكم بها من احد
 وسماه حنبلاً ويعلمون الحباث والجنة منزلة عن الحباث وفي التهذيب يلو ط بعلام قال
 احمد والاوزاعي حرمت عليه منه وفي التمه لا • كل شيء فعله الامام ليس فوقه امام
 ما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه ولا يمكنه ان يستوفي من نفسه واستيفاء
 ناييه عنه كما استيفاء به بخلاف النقص وحقوق العباد لان استيفاء ذلك الي اربابها
 وقال الشهيد وعلى هذا لا ينبغي ان لا يجب على الامام لان الغلب منه حق الله ذكر ابو
 اليسر ولهذا النوع لا يصح عدلية الشافعي لانه مالم يقرر في الفتاوى عونه وهذا
 لا يمنع وجوب الحد فانه اذا رضى بقدره لا يمنع وجوبه ولا يقتضى عنه ولا يورث
 وفي الخليف خلاف ثم ذكره لان المحلل منه حق العبد بدليل انه لا يسقط بالقمار
 ولا بالردة ويقيم القاضى بعلمه ولا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار ويستتر فيه الدعوى
 ويقام على المستامن ولا يقام للابن على الاب ولا للمولى على عبده ويقدم استيفاءه على
 حد الزنا وشرب الخمر فدل ان الغلب حق العبد والاصول تشهد له فان حق الله وحق
 العبد اذا اجتمعا يغلب حق العبد لحاجته غير ان الامام يستوفيه دون المقدوف وان كان
 حقه لا يوفى اليه اقامه على اسد الوجوه غلباً في نفسه وهو كالنقير ان حق العبد
 واقامته للامام بخلاف النقص فان الاستيفاء المولي لانه مقدور بخلاف المقدور الواجب

نسي
 كنت سالت عبد الملك
 اسرافيل عن ذلك

مسج
 بن حكيم

مسج
 لا خلاف حكى فيه

٢
 القدر ص

حفاصة تعالى لا تلي قامته بعلمه السابعة عن الله تعالى • وسيل الهند واني رجل واحد
 رجل مع امرأة اجل له قتله قال ان كان يعلم انه يزوج عن الزني بالصباح والعرب يادون
 السلاح لا • وان علم انه لا يزوج الا بالقتل حله القتل وان طأ وعته المراه حله
 قتلها ايضا • وهذا تنصيص على ان لا يزوج بغير ما يملكه الانسان وان لم
 يكن بحسب ما وكذا القتل ثم وجدت المسئلة في المنتقا عن ابي يوسف كذلك لكن وضعها
 وجد رجل مع امراته او مع جاريتها وفي نواذرين ساعة عن محمد راي
 محصنا يزوج جازله ان يرميه ويقتله وفي جامع قاضي في الدين باب من الشهادة في الحدود
 ان الاصل في كل شخص اذا راي مسلما يزوج ان يجل له قتله وانما امتنع خوفا من ان يقتله
 ولا يصدق في قوله انه يزوج وفي الثاني ليس للمولي ان يجله عبد او امته لانه حق
 والولاة هم الذين يكون ذلك لانهم الخلفاء في الشرع وله ان يعزروا لان المقصود
 ناديب لجاز ان ياليه • عاين القاضي رجل يزوج او يشرب لم يجد استسما او عن
 محمد وجد وهو القياس اعتبارا بساير الحقوق وحدا القذف والقصاص وجه الاستسما
 الاستسما الى القاضي والقاضي متدوب الى الدر بالخبر فحقت التهمة فيها بسبب وثب
 فلا يستوفي في سيره كما اذا شتم الامام الاعظم احد بنو من ابي غيره اقامته لا يقيم
 بنفسه ولا يشتم وفي ادب القاضي القاضي اذا ولي غيره في القضا له وعليه جاز ويجوز
 قضا المقلد للمقلد وعليه كان المقلد الخليفة او قاضي القضا لان المقلد ليس بنائب
 عن المقلد بل هو نائب عن المسلمين ولهذا لا ينعزل بموته فكل من يقبل شهادته له
 مقصد قضاؤه له وما لا فلا • وفي النظم وكذا قضاؤه لثانيه وفي جمع الشفعي
 لا ينفذ قضاؤه للمقلد واستشهد به من يوكل بشئ ثم استقصى قضا الموكله في تلك الحسب
 الحادثة لم يجز لانه قضا لمزولة ذلك وكذا نائب القاضي قال وفقت هذه الحادثة
 لقاضي القضا المروزي فقال لي يجب ان يجوز لان ما في هذا الشرع لا ينفذ هل انت
 اذا بنفسك لنفسك فانت نائب الشريعة فانقطع الوجه لمن ابتلى مثل هذا ان يطلب
 من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا اخر حتى يختص اليه فيقبض او يحكم واحدا وفي
 الثاني ان كتب المسلم شيئا من الاسباب الموجبة للعقوبة في دار الحرب ثم خرج اليها
 فاقرب لم يجد لانه حين فعل ذلك لم يكن لامرأته عليه يد وكذا لو فعل ذلك في العسكر

لان المعوض

لان المعوض الي امير العسكر ثم يجر الحرب الا ان يكون الامام معهم او امير مصر فيقيم الجحد
 على اهله حله فان لم يجد حتى خرجوا واقر به حله ولو فعل ذلك في عسكر السعي ثم اقر
 بين ايدينا لم يجد وسوا فعل ذلك واحد منهم او منا او من اسراينا لما بينا وكذا
 القصاص لو غلب اهل البقي على مصر فعلى مصري شيئا من ذلك ثم ازعجهم الامام اخذ به
 المصري لان استبلاهم يعارض فلم يملك هذا المصير بعسكرهم وكذا اوقتل مصري بمصري
باب الشهادة في الزنا في ادب القاضي شرط تمام
 الشهادة الاجماع في مجلس القضا حتى لو جاءوا في مجلس متفرقة وشهد كل في مجلس صارد
 قد قد يحدون وان كان القاضي يدعونهم واحدا ويشهد قبل محي الاخر ولا يدع
 تمت الشهادة وان حضر الثلاثة وشهدوا وحلف الرابع فدرعي ثلث مرات فلم يجب حله
 الثلثة لان الامتناع منه لا يتحقق ما لم يبيع ثلث مرات كالا امتناع من اليه لا يحسد الا بالعرض
 عليه ثلث مرات وان كان القاضي لماده عاه فلم يجب حتى قضا على الثلثة بالحد ثم جاف شهد حله
 لانه لما قضى عليهم اعلل شهادتهم قد فاق • اربعة شهدوا على رجل انه زنى بملأه
 وهي غايبة حله وان شهدوا عليه انه سرق من فلان وهو غائب لم يقطع لان الدعوى شرط
 ثبوت السرقة دون الزنى وفي موضع يقبل البينة في حق الحدس الى ان يحل الغائب
 فيه عي المال ولو شهدوا عليه بالعتف لغايب لم يقبل حال شهادته وان زنى بامراة
 لا يعرفونها لم يجد لجواز انها امراته او امته فان قال المشهود عليه ان اتى راوها معي
 لم تكن امراتي ولا ابي لم يجد ايضا لانه يجوز ان لا يجب عليه الحد بوطي غير المرأة والاممة
 ولو اقرب ذلك اربع مرات حله لان الظاهر انه لا يخفى عليه امراته فان حضرت وقالت
 تزوجني لم يقض بمصداق الحد والمهر لا يجتمعان ولو اقر اربع مرات انه زنى بعد وانكرت
 هي لم تجد او قال لا يجد الرجل لان اقراره على نفسه صحيح ان لم يبع عليها فصارت كالغايبة
 وكذا قالت استكرهني وله الزنى ان قدم في حقها انكارها فاوردت شبهة القدم في حق
 الرجل وكذا لو اقرت هي اربع مرات انه زنى لها وهو كاذب لم يجد وعند ما تجد المرأة ولو
 صدقها الرجل حلت هي دونها لانه لم يقر اربعا • شهدوا على رجل بالزنى واقرب هو
 مرة فعلى ابي يوسف لا يجد لان الشهادة بطلت بالاقرار ولم يوجد الاقرار اربعا وعن محمد
 لا يجد لان هذا الاقرار غير تام فهو كالاقرار وان كان الشهود فساقا لم يجد بالاجماع

طلب

تفرد

فان اقر بالزني برنين وشهد عليه بالزني شاهدان لم يجد لان الشهادة لا تقبل على المقدر
والثاني ان كل واحد من الحنن ناقص وقد تعدد كميل احدهما بالآخر لانهما مختلفان
التعريفات في شرح بكون ذكر السر حسي في ادب القاضي والتمهيد في الحيطان اذا اجتمعت
الشهادة والاقرار فبقي بالافراد شهد اثنان انه زني بفلانة فاستكروها واخران انهما
فلاحد وقال لا تجد لاننا قمنا على زناه طوعا وله شاهد في الطوع شهد بفعل مشترك وشاهد
اكره بفعل تفرد به الرجل ومما عريان ولاحد الشهود لتمام المصاب وقاس رفر
يجدون لان شهداءهم ردت لتقصان العدد كثلاثه وعلى الخلاف لو شهد للقاذف اثنان
بزنا ما كوفه واثنان بزنا ما بصرع وكلاهما فيه الظاهر لقوله تعالى ثم لم يأتوا باربعه شهداء
وفي الاصح لو كان شهود الطوع ثلثه وواحد على الاكره لم يجد وقال لا يجد الثلثه وفي
المستأخر محمد لو كان على القاذف واحد وقال لا يجد الرجل وان اختلفوا في التوب الذي
كان عليه او عليه حين الزني او في لونه او في طول المزي بها وقصرها او في ستمها وهوانها
لم يضر لانهم اختلفوا فيما لا يخافون اليه ذكره • وكذا لو شهد اثنان انه زنا ببغضيه
واخران بسوا قبل لان اللونين يشبهانها فلم يكن اختلاف في الشهادة بخلاف السوا والسوا
ولو شهد اثنان انه زني بحبيبيه واخران بخراسانية او اثنان بكوفيه واخران بحربية
او اثنان بحره واخران بامه او اثنان ببلقة واخران بالتي لم تبلغ لم يقبل لاختلاف الشهود
به شهد اربعة انه زني بها بالحلقة عند الغروب واخرون انه زني بها بالدير
صبيد لم يقبل لتيقن تكذب الخليلي الغريبيين ولا يجدون لانهم شهدوا ولو شهد كل فريق
وقت اخر قبلا واحد هو والمرتان لانهم ائتموا ذلك كله فان شهد احد الغريبيين
بزنا والاخر قبلا في وقت واحد في بلدين لم يقبل لكون احدهما فلو جا فريق وشهدوا
وفقي به ثم شهد اخرون لم يقبل لان الاول صحيح فلا يمكن ابطاله بالثاني بالاشك
الرابع شهدوا على رجل بالزني ثم شهد اخرون عليهم بالزني بالاحد
على الرجل وجد الاولون خلاف اي حبيبة التعريفات في الثاني فان نظر القضا
الى الشهود عدا بالزني فقلن هي بكر لا تجد ولا تشهد هالان العكارة تمت بقولين
لكن بقولن لا تجد الشهود وكذا لو علم انه محبوب لاحد عليه ولا على قاذفه ولا على
الشهود لان المحبوب لا يزني فلا يكون هذا قد قال بالزني وان كان شهود الزنا والقذف

فساق

فما قال محمد والان ظهر اهل به ادا الشهادة فظهر بشا دهم شبهة الزنا وان كانا عيانا
او عبيدا او محدودا في حد والاهم ليسوا من اهل الادا فلم يقبل بشا دهم شبهة
الزني وقصاروا قدفة • وفي المتقاعن اي يوسف للشاهد ان يشهد لهم ويكنم انه عبد
ومحدود بخلاف الحاكم وفي ادب القاضى للشهادة ثلثه احوال حالة الفحشاء
وحالة الادا وحالة القضا فاذا وجد العمى في احد الاحوال الثلثة يمنع القضا بالحدود وما
في غير ذلك بكون كان المشهود به ثقليا فكذلك وان كان دينيا او عقارا فكذلك عند ما
وعند اي يوسف ان وجد في حالة الفحشاء منع لا غير وفي لا قضية عن بعض اصحابنا لو عمي
بعد الادا قبل القضا يجوز القضا بها واجمعوا ان الموت والغيبه بعد الادا قبل القضا
لا يمنع القضا بالمالك ولا بالجلد وهل يمنع القضا بالرجم ذكر في الاصل منع ولم يحك
خلاقا وذكر الحصاف في ادب القاضي يمنع خلاف اي يوسف قال وكذا لو ابي الشهود
الرجم لم يرجم وعندك يرجم وذكر الحلواني والسر حسي ان المحفوظ والمشهود عن اي يوسف
اذا ابوا الرجم لم يرجم واجمعوا ان العتق والخرس والجنون وذهاب العقل والعمى
والارتداد وما كان من اسباب الجرح بعد الادا قبل القضا يمنع القضا في العتق
كالحكم • ذمي شهد علي ذمي فقضى ثم اسلم المشهود عليه لم يجد وان كان المشهود به قضا
في النفس او دونه القياس ان ينفذ القاضي القضا وفي الاستحسان لا ومتي لم ينفذ هل
يجب الدية ذكر الحصاف عند اي يوسف يجب قال الحلواني القياس ان لا يجب عند الكل
وانما استبعد خلاف اي يوسف من الحصاف وقال السعدي هذا قول الكل وان حصر
الحصاف قول اي يوسف وقال السر حسي يجب ان يكون هذا على الاختلاف في القضايا
ليكون عند اي حبيبة سعد القاضي القضا ما نقصا فيما دون النفس ولا يقضى بشي في النفس
وعند ما يقضى بالديه فيها وفي السرقة لو اسلم المسارق بعد القضا قبل القطع ضمن المالك
ولم يقطع عندنا الي تقديره متسلتا المشهود له والمشهود عليه اذا كانا معروفيين
وليس على السهمما ونسبهما غيرهما فتشهد الاعمي لاحدهما على الاخر يقبل هكذا عن اي حبيبة
وعند سعد شهدته فيما حوذا الشهادة بالتسامع وهو قول زفر والسافعي ذلك كالسب
والموت والنكاح والقضا • وفي الفتوى على ما ذكره الحلواني وفي الاول
على قول اي يوسف على ما ذكره الحصاف وفي الدخول بالنكاح على ما ذكره السر حسي وفي

مطل

المهر في صحيح المذهب على ما ذكره بكر وفي الوقف ايضا على ما ذكره السرحسي وعلي قول محمد
علي ما ذكره الاقطع وعلى الاطلاق على ما ذكره السحابي وفي غير هذه الاشياء قال الشافعي
تقبل شهادته بالخطبة وهو ان يقرب منه الى اذ لا يفيق فيقول الحق ائتمروا بوضيعة الاممي
كما اقر به ولا يفارقه حتى ياتي به الى القاضي فيقول اشهد ان هذا اقر ان لفلان عليه كذا
وقال ما لك تقبل شهادة الاممي في المسروعات دون المفعولات ولو وجد احد الاربع
عبدا او محمدا بعد ما شهدتم بحد وكون لانه تبين انهم ثلث ويجب دية على بيت
المال في الرجم ولا يجب ارش الضرب في الجلد وقال لا يجب لان ضمان خطا القاضي على من
وقع له القضا وهو العامة هي وبيان بيت المال ما لهم فصار كالرجم وله الجرح ليس من
الحد فيجب ارشه على ارشه على بيت المال وانما حصل من حرق الضارب لكنه لم يستعمل
فلو صنفه لاستمع الناس من قامة الحد كالحرج احد الاربع بعد الرجم عزم ربح الدية
لانه انفق ربح النفس وقال الشافعي يقبل لانه قتل بغير حق ويجد خلافا لافرن لانه
قادف حتى يظل الحد مائة **ولنا** شهادته تقبل فدا عند الرجوع فيصير
قادف ميت فيحد ولورج قبل القضا حد واول قال وفوجد الراجح لانه لا يصدق اصحابه
كلامه يقع قد فاك في اجتماعهم الى ان يقضي بحرج عن كونه قد فاقا اذا
لم يوجد بنو قد فاقا فان رجع بعد القضا قبل الامضا فكذا ذلك وقال محمد جرح الراجح لانه
لا يصدق عليهم ولا على القاضي فلا يظل القضا لكن لا يستوفي للشبهة فلا يجد غير الراجح
كما بعد الامضا لما القضا في الحد وهو الامضا فان القاضي لا يحتاج الى ان يقول قضيت
بالرجم او بالجلد حتى ان اسباب الجرح او السقوط احسان المقدوف او عزل القاضي لو
اعتزمت يمنع القضا فصار الرجوع قبل الامضا كالرجوع قبل القضا فان كانوا خمسة فوج
احد منهم بعد الرجم لا شيء عليه لبقا القضا فان رجع اخر صنفه ربح الدية لان المعتبر بقاء من
بقي لا رجوع من رجع والباقي ثلثه اربع الحق ببقا الثلثة وحدان لا تنسخ القضا في
صنفها وان رجع ثالث عزموا المصنف ولو ظهر واحد من صنفها او عبيد ابعدا الرجم وقد كان وكا
المزكي او قال هذا حوا مسلمون عدول فدينه عليه يعني اذا قال عليهم عبيد او عدول
فذلك وقال لا على بيت المال لان الثلث خطا القاضي على ما مر وله المزكي نفذ الشهادة
فيصير كمن وضع سهما على قوس فنقل غير فاصاب شيئا بغير المنفذ **شهدوا بالزني**

سجدة
بالشبهة

وعدوا فلم

وعدوا فلم يقض بالرجم حتى قتله انسان عدوا او خطا ففي العهد القود وفي الخطا الدية لان
الشهادة لا يقبل ما لم يقبل به القضا فان كان قضى به ثم قتله او اذنت طرفا منه فلا شيء
عليه لانه صار مباح الاثلاف بالقضا ولكنه يسيي فيما صنع لان السنة في الرجم ان يبيد
به الشهود فان ظهر الشهود عبيدا بعد ما قتله عدوا فعليه القضا في القياس
لانه ظمروا انه لم يكن عليه الرجم وفي الاستحسان عليه الدية في ماله في ثلث سنين لان
الحا هو القضا صار شتمه فان قتله رجلا بامر الامام فالدية في بيت المال لانه فعل بامر الامام
فصار الخطا من الامام وضمان ذلك في بيت المال وكذا ارش الخراج ان لم يكن مات **وكذا لو**
ظهر خطاوه في حد السرقة والشرب وما اشبهه فان ظهر خطاوه في حقوق العباد نظر
ان كان خطا يمكن تداركه فان قضى ماله او طلاق او عتاق فانه يخذ ذلك من المعقضي ويرد الي
المعقضي عليه **●** وان كان لا يمكن تداركه بان قضى بالقضا واستوفى فانه يجب الدية على
المعقضي في ماله وهذا كله اذا خطا القاضي فاما اذا اقر بالشهادة كان الضمان عليه وبصر
قاسا ويعزل ولا يقض تلك القضية وروي في النوادر عن اصحابنا الثلثة انه يقبل
بالفسق وكذا في ادب القاضي للحسن وكذا قاله العراقيون **●** وفي الشافعي لا ينفرد بالجور
ظاهرا والرواية لكن يسحق ان يعزل كالوصي وفي نوادر هشام عن ابي يوسف اذا كان الغالب من قضا
الجور ردت قضاؤه وان كان الغالب هو العدل لم ارده وكان على الراي فرق بين فسق القاضي
وبين فسق الخليفة وبين فسق الموت وهو ان يموت الخليفة لا يعزل ولا دية وقضاته
وموت القاضي يعزل خلفاؤه **قلت** وهكذا ذكر هشام فصل الموت عن محمد
في صلاة الاتزان وكذا لو مات واحد من الولاة مثل امير الناحية اعزل خلفاؤه وفي ادب
القاضي يعزل الخليفة لا يعزل ولا دية ويعزل القاضي يعزل نوابه **●** وفي جمع الفسق قاضي
قضى بحدثة شهده الشهود ثم قال رجعت عن قضاي او قال بدا لي غير ذلك او قال وقعت
في تلبس الشهود وابطلت حكمي او نحو ذلك لم يعتبر هذا الكلام منه وفي الاصل قضى ثم بدله
ان يرجع عنه فان كان الذي قضاه خطأ لا يختلف فيه ابطاله وان كان خطأ ما يختلف فيه امضاه
وقضى فيما يستقبل بالذي يري انه افضل وفي شرح بكر قضى على سارق بالقطع فقطع رجل به
لم يعتبر لانه ما دون من الامام دلاله ولو قضى بالزنا على بكر تجلدها زجل لم يسقط عنها الجلد
وفي الشافعي وجب القضا من علي جمل فقتله الولي بسيف او عصا لا شيء عليه لان القضا صرحه

نقل اي وجه استوفاه كان مستوفيا ولو قتله غير لولي بطل حق الاول لغوات المحل وعلى
 الثاني القصاص في العمد والدية في الخطا لان المقتول معصوم في حقه وتو قال الولي انما امره
 بذلك ولا يبيته له لم يصدر عنه قال ذلك بعد بخلاف حقه لغوات المحل لا تقبل شهادة الفروع
 في الحدود والقصاص لاحتمال الكذب في موضعين ولا حد عليهم لانهم حكوا قذف غيرهم فان
 حصل الاصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه لا يقبل لان رد الفروع رد للاصول معنى • وقال
 ابو يوسف يقتل اذا لم يتجاوز وتورد الفروع في المال لثمة تقبل شهادة الاصول لانه
 ما ورد شاهدتهم حقيقة وفي الثاني لورد وانتمة الاولين لم يقبلها ابداء من الاولين ولا
 من الفرعين ولورد والوق الاولين او كغيرهما ثم عتقا او اسلموا فشهدوا بذلك جاز وحملته
 لورد الشهادة لعنق ثم صلح او لزوجية ثم ابانها او شهد لعبد في نكاح فرد ملكه ثم عتق
 فشهد ثانيا لم يقبل لانها شهادة ردت فلا يقبل فيها ثانيا وان ردت لرق او جنون او جبي
 او كثر ثم زال ذلك فشهد تقبل لانه لم يكن رد الشهادة بخلاف ما ورد شهادة الذي
 على الذي لثمة ثم اسلم فشهد به عليه لم يقبل • وفي النظم عني الشاهد فشهد فرد لهما ثم
 ابحر فشهد يقبل وفي القفا ريق لا يقبل قال شهد الزنا ثم ردت النظر ولا يثب
 ذكره في فرجهما يقبل لانهم اطلقوا النظر لا قامة الحسبة وفي الثاني لو شهدوا انه وطئها
 او جامعها او باضوا لم يقبل لان ما شهدوا به قد يقع جلا ولا يشترط ان يقولوا زني لانه هو
 الحرام من كل وجه **باب صفات اقامة الحد** والتعزير
 والرجم • السنة في اقامة حد الزنا ان يقيم بملا من الناس لان النص به نطق والتعزير
 اشده لضرباته لانه انقص عدد اقبيلظ وصفا ثم حد الزنا لثبوتة بالقول • ثم حد الشرب
 لثبوتة بقول الصحابة • ثم حد القذف لانه سببه محتمل للصدق ويضرب في هذا اقامة
 مجرودا غير ممدود به وردت السنة الا القاذف فانه يترك عليه غير الفروع والحشوي ليجعل الاجر
 ولا يمسك ولا يربط الا ان يعجزهم وقوله غير ممدود اي لا يدين العقابين وقيل اي لا يمد
 الضارب السوط الي ما فوق راسه وقيل اي لا يمد عليه بعد الضرب وقيل اي لا يمد يده ورجله
 ملقى على وجهه وبطنه وكل ذلك لا يفعل لانه زيادة ويضرب الحدود الا الراس والوجه
 والفرج لان فيه خوف افقة • وقال ابو يوسف يضرب الراس لقول علي بن ابي الوجة والمد اكبر
 وعنه لا يضرب البطن والصدر والمراة كالرجل لكن تضرب جالسة على ثيابها سوي الفروع والحشوي

حتى لا تشكوا

حتى لا يشكوا ثمن اعضائها • وقال علي يضرب الرجل في الحدود قيا ما والفساق فودا وفي
 التعزير لا يقرق الضربات لانه قليل ولو فرق لم يقع به الرجوع ويضرب على الظهر والالية
 وفي المتناقا لو اهدا في ادبي التعزير وهو ضرب سوط او سوطين او ثلثة قاما في اقصاه
 فيعرق وفي المختصر اذناه لا ينقص عن ثلث جلدات • وفي الثاني وجب على المريض حد الزنا
 او شرب خمر او سرقة حبس حتى يبرأ فيقام عليه لان اقامته للمال قد يتلف فان كان رجلا
 وحملته لان المشروع الاطلاق الا ان تكون حاملا حبس حتى تضع حملها ثم ينظر ان كان للولد من
 يرضعه ويقوم بمصالحه وجب ولا ينتظر طعام الولد وان كان الحد جلدرا ينتظر طرا رلقا
 عن النفس هذا اذا ثبت الحد بالبينه وان ثبت بالقرار لم يحبس • وفي الايضاح اجتمعت
 الحدود بيد احد القذف لان فيه حق العبد ثم الامام بخير بين البداهة بخد السرقة وحد
 الزني لانها في التاكيد سواء ثم حد الشرب لانه اصنف بثبوتها وان كان مع ذلك قتل حد القذف
 وحسن لشرقه ثم يقتل ويد راعه الباقي لان ما وجب الله سقط بالقتل وفي الثاني اجتمع
 في يد القصاص وقطع السرقة قطع قضا لان الحد حال لدره دون القصاص ويضمن
 السرقة فان عفا عن القصاص واصله على ما لم قطع في السرقة لا مكان فان كان القصاص
 في الرجل اليمنى قطعت قضا صا وسقط قطع اليد وان كان في اليسرى قطعت ثم تركت حتى
 حتى ثم يقطع يمينه في السرقة • وفي الموازل وجب القصاص والقتل بالردة فان سبق
 الاوليا بالخصومة اقبض لهما وان تاحرا وقتل بالردة وفي الزنا دات فوات محل القصاص
 بوجوب سقوط القصاص سواء كان في النفس او في الطرف الا ان يقضي بالطرف حقا عليه
 يضمن ارش اليد بان كان عليه قضا صا في يمينه فقطع يمينه في سرقة او قضا صا لا خوار قطع
 الطريق فقطعت يده ورجله من خلاف ولو قطع بغير حق عدا او خطا او قطع سبع بطل
 حق الاول وعلى القطع الثاني للقاطع الاول ارش يده ان كان القاطع خطا والقصاص ان كان عدا
 بخلاف النفس اذا قتل حيث يسقط حق صاحب القصاص لا الي بدل سواء قتل ظما او رجما
 او قضى به حقا لان نفسا واحدة تسع حقوق كثيرة الا ترى لو قتل جماعة لا يجب الا قتل واحد
 وليس كذلك العضو لانه لا يسع حقوق كثيرة الا ترى لو قطع يميني رجلين يقطع يمينه ويقضى
 عليه بالارش ايضا فكان القصاص في العضو يحول حق الاخر مالا بخلاف النفس بخلاف ما لو
 قطع يمين زيد ويسار عمرو ويمين زيد ويساره قطعت يده ولو اغار علي قوم ليلة فصره

سنة
 وعلى الناطع الثاني
 فلا وارش يده

فقطوا يد بطل حق المقطوع الاول • ولوقطع الخدين واحد مالا وقبل نفسا فالامام
عنه اي حنيفة ان شاقطع يد ورجله من خلاف ثم قتله وان شاقطع على القتل فان حكم
بأوامر محول حق صاحب اليد الى المال ولو حكم بالقتل ثم قطع رجل يد ورجله من خلاف
ثم قطع بطل حق صاحب يد لا اي يد وكذا لو قتل القاطع رجلا عدا فقطع الولي يد وكذا
لو ارتد القاطع او زني وهو محصن نقض عليه بالرجم ثم قطع رجل يد لانه قطعت يد بلا
حق ولا ضمان على الثاني لان دمه مباح في هذه الحالة وكذا لو قتل في جميع ما ذكرنا من غير
قطع بطل حق صاحب اليد ولو قطع اصبع رجل من المفضل الاعلى ثم من اخر مفصلين ومن اخر
كلها فاقطعوا فللادول ان يقبض ولا خرين ان يقبض فيستوفي الثاني في المفضل الثاني والثالث
المفضل الثالث او ياخذ الارش فان قبض الثاني لم يرجع بالارش الاعلى وان قضى من عليه بالاعلى
حقا لان حق الثاني في الاعلى لم يكن ثابتا بمقتضى ما كان ثابتا بتعاهد اكا لو قطع يد انسان
وقبل اخر قطعت يد واقبض صاحب النفس لانه لا حق له في الارش وانما يبدى بحق صاحب
الاعلى حتى يصل لآخر كل واحد الى بعض حقه اذا اختار القصاص ولو بدى بحق الثالث
بطل حق الاوسط والاعلى • زني او شرب او قذف مرارا لم يعم عليه في ذلك الاحاد
لان المقصود من كل واحد غير الاخر فالحد في الزني لصيانة الانساب والعرس في السبقة
لصيانة الاموال وفي الشرب لصيانة العقول وفي القذف لصيانة الاعراض • قذف
جماعة فقدمه اعدام او كلهم فحد وقع الحد لهم لان الغلب في هذا الحد هو الله تعالى
خلافا للشافعي وحقوق الله تعالى تنفذ اخل كان المستحق واحدا او جماعة فقد نهم بلكه
او بكلام على حد ولو ضرب تسعة وسبعين ثم قذف اخر ضرب السوط الاخير فقط في
الثاني وفي القبول ضرب البعض فحرب فقد فخر حصص الاول والثاني بكل الاول
ويستقط الثاني فان حضرا الثاني يحد له وبطل الاول • شرب فحرب البعض ثم حرق
فشرب يحد وكذا لو ضرب الثاني البعض ثم حرق فزني قذف غير المحصن بالزنا
يجب تأية التعزير وذلك تسعة وثلاثون وعند ما خمسة وسبعون في ثمانية رواية
وفي رواية النواذر تسعة وسبعون وهو قول زفر لان النقصان من الحد يحصل بواحدة
واتفقوا انه لا يبلغ حد الحديث من بلغ غير الحد حد فهو من المعتدين وابو حنيفة من
يعتبر حد المبدل لانه كامل في نفسه وهما يعتبرانه حد الاحرار لانه هو الكامل وفي الاجناس

في الجوارح والحدود وهو الرجم عن غير

عقوبة

عقوب هذه المسئلة عن محمد فان راي الحاكم ان لا يضربه ويحبسه اياما عقوبة فعل وان
المدعى عليه رجلا له مروة وخطر استحسن ان لا اعززه اذا كان ذلك اول ما فعل
وعنه اعطيه حتى لا يعود اليه فان عاد عززته وادى في التعزير يجب نقد غير لفظه الذي
بان يقول يا سارق يا شارب حمرا اكل الربوا يا خبيث يا مخنت يا فاسقا يا فاحشا يا قذر
يا حبيثا يا سعيه يا ابن الفاسق يا ابن الفاجر يا ابن الفاجر يعزى على
قدر ما يراه الامام • وقيل ما بينه وبين اربعين على قدر القابل الذي قيل له وقال ما بينه
وبين خمس وسبعين على قدر القابل والذي قيل له اذا لم يكن فيه ما قاله او اذا لم يعرف به
ما قاله او اذا عجز عن الظاهر ما نسبته اليه ذكره كذا في التعزير وانه يكون بالضرب والاعز
بالايدى باللسان ومرة بالحبس على ما يراه الامام ذكره السرخسي وليس في التعزير شي مفرد
والرأي في ذلك الى القاضي فان المقصود منه الرجز وحوال الناس فيها مختلفة فمن
الناس من يجزى النسيئة فيكفيه ذلك ومن الناس من يحتاج الى اللطمة والى الضرب
فلا يمكن التعزير فيه بشي معلوم فتعوضناه الى راي القاضي وفي الشافعي التعزير على
مراتب تعزير اشرف الاشراف وهم العلماء والعلماء بالاعلام وهو ان يقول له القاضي
بلغني انك تفعل كذا فينجزيه وتعزير الاشراف وهم الامراء والقراد والهاقين بالاعلام
والجراي باب القاضي والحصومة في ذلك • وتعزير الاوسط وهم السوقية وما اشبههم
بالاعلام والجوارح والحبس وتعزير الاحنة بهذا اكله وبالضرب وفي الاجناس قال ابو يوسف
التعزير على قدر عظم الجرم وصغره وعلى قدر ما يري الحاكم في ذلك وعلى قدر من احوال
المضروب وعجزه له لضعف بدنه تجزى في ذلك وفي جميع برهان التعزير من سلطان
ياخذ المال جازم وقيل مروى عن ابي يوسف وفي الاجناس عن محمد في الرجل يشتم الناس
ان كان له مروة وعظ وان كان دون ذلك حبس وان كان شتا ما ضرب وجلس ثم قال
والمرودة في الدين والصلاح ذكره في رجل يشتم رجلا شيمة فاحشة واشتمت بالبيعة
فان كان المدعي عليه رجلا له حظ ومروة قال لئلا يميز وفي الاجناس لا اذا كان
ذلك اول ما فعل وان فعل مرة اخرى يعزى لانه لما فعل اخرى علم انه لم يكن ذا مروة
والمراد من المروة مروة شرعية او عقلية لارسميه • ذكره الناطقي وقال يا ابله
يا ناكس يا لشي عليه وكذا يا مسخود يا ضحكة يا مقام قال الشهيد وفيه نظر والظاهر

سنة
بالاعز

التعزير
بالاعز

مطل

انه يميز ولو قال يا كلب يا ذئب يا خنزير يا ثور يا حمار يا قيس يا فرد يا حيه يا بقير
لم يميز لانه طاهر الكذب فلا يحق له العار به قال الهندي في هذا في الاخسة فاما
في الاشراف ففيه التميز لانه ايدأ • وفي الاجناس عن ابي يوسف في قوله يا خنزير
يا حمار عزرو ولو قال يا حمار يا شيخ يا قواد يا ولد الحرام يا حمار يا قمار يا ناكس يا منكوس
لم يميز وعن ابي حنيفة في قوله يا وبي للصوص والروابي عزرو في الثاني يا ابن الاطع ويا ابن
الاسود ويا ابن الاسقر ويا ابن الحجام ويا ابن اليهودي ويا ابن المصراي ويا وبي ليس كذلك
عزرو **كيفية** الوجه يخرج الى موضع كثير الحجارة فيبيد اليهود ثم الامام
ثم الناس وان امتنع وان امتنع اليهود او بعضهم او ما قوا او عابوا لم يرحم لان الشرط
بداية اليهود به وقال ابو يوسف يرحم بقا الشدة ولا يحفر ولا يربط ولا
يسك بالصب قايما كذا رجم ما عز حتى فر من ارض قليل الحجارة الى ارض كثير الحجارة
وفي المرحومة ان شا الامام حفرها الى الصدر وان شئت لم يحفر فانه عليه السلام امر
بالحفرة حق الفامدة ولم يامر انيسا والحفر احسن لان العودة **في القاتل**
قذف امرأة لها ولد وليس له اب معروف لم يجز لان
الولد الذي ليس له اب طاهر امارته الزنا وكذا لو قذف امرأة لاعنت ولها ولد او
مات ولدها لان هذا الولد لا اب له وكذا لو قذف ام القبط وكذا لو قذف رجلا
وطي امه مشتركة لانه زاني من وجهه وكذا لو قذف رجلا وطى امته وهي اخته من الرضا
او قذف مسلما زني في كفره او مسلمة زنت في كفرها لانه زنا وكذا لو قذف رجلا تزوج
امراه فوطيها ثم علم انه كان تزوج بنتها او امها ووطيها وكذا في الشرا وكذا لو قذف
رجلا وطى امراه بنكاح قد وطيها ابوه او ابنه او قذف رجلا تزوج اختين او امراه عنهما
او خالها او امه على حرة او جمعها في القعد ووطيها او وطي معتدته المبانة او منكوحته
بنكاحا فاسدا او التي زفت اليه على انها امراته لم يجز قاذفه لان هذا اكله وطى حرام
وكذا لو قذف وطى منكوحته او امته حرمت عليه بالسر او بالتطاول في فرج امرها
بشهوة • وقال ابو حنيفة لا يجز لان كثيرا من المعتق ابوسير الحرمة بذلك ثم لهم
بغير ذلك في النكاح بغير شهود وان كان يمين ما لك ولا في نكاح من زني بها او ابنتها
وان خالفا لتسفي لان خلافتها لم يكن طاهرا في عصم قذفت رجلا مسلما وطى امه

بنكاح في

بنكاح في مجوسه حد خلافتها لانه ليس لهذا النكاح حكم الصحة ولهذا لا يورث به
وعنده له حكم الصحة ولهذا يقران عليه ويقتني على الخلاف القضا بالفتنة وطى امته
ثم استحق حد قاذفه عن ابي يوسف لانها كالمهوكه في انشا الاثم وقال محمد لا يحد لانه
حرام وعن ابي حنيفة روايتان وكذا لو نبتن ازا الموطوءة بالنكاح من لا يحل له قذف مكاتبها
مات عن وقالم يجز قاذفه لاختلاف الصحابة في موته • حرق قذف وطى امته شرا
فاسدا حد لانه ملكها وكذا لو قذفت وطى اخين بملك او وطى امته المجوسية او
امراته الخايف او النفس او المحرمة او التي طاهر منها او المعتقة عن الفراء وامته
المزوجة او مكاتبته لان الملك قائم والحرمة غير موقوف وعن ابي يوسف لا حد على
قاذف وطى مكاتبته وكذا لو قذف امرأة لاعنت بولد لحد لان لعانه كحد قناكه
به احصاها وان لاعنها بولد ثم كذب نفسه ولومه الولد ثم قذفها قاذف حد لروا
التهمة وكذا لو ادعي الولد ثم مات قبل ان يجز ثبت النسب وحد من قذفها بعد
ذلك • ولو قذف ولد ملعنة او ولد زنا او الملقط حد لانه محسن وفي المسئلة
تزوج امرأة وهو يعلم ان لها زوجا او انها في عدة من زوج اودات رحم محرم منه فلا
حد على قاذفه وان كان لا يعلم حد على قاذف الرتقا لانه لا يتحقق منها الزنى فلا العار
بالحجاج الي دفعه بالحد ولا على قاذف الا حرس لان كذبه بالاشارة محتمل فلا يجز بالشك
وكذا لا يجز الا حرس بشهادة الشهود عليه لان الشهادة انما تعتبر اذا قامت على منكر وانكار
بالاشارة محتمل جازت بولد فقال الزوج هذا ولدي ثم نفاه بلاءه بالنعى
يصير قاذفا امه بالزنى ولا يقطع النسب باللعان لا قراره الماضي ولونفاه ثم اقر
بحد لانه لما نفي وجب اللعان ثم لما اقر فقد كذب نفسه فيسقط اللعان ويجب
الحد ويعود النسب • ولدت ولدين في بطن فاقربا لاول ولدت في الثاني لزمه لان
الاقربا احدهما اقرارهما لانها من ما واحد فلم يصح نفيه بعد الاقرار ويتلعضان
بغيرها بالزنى وان نفي الاول واقربا لثاني لزمه لان نفي الاول اوجب اللعان
واققراره بالثاني كذات نفسه فيحد وان نفاها ثم مات احدهما لعن على الحي ومما ولداه
لان الميت لا ينقطع نسبه لانه ليس بحد الاشاحكه واذا ثبت نسبه بغير نسبه الاخر
صرونه وكذا لو نفاها بعد ما مات احدهما او ولدت احدهما ميتا قال لها حبلك من

الزنى فلا لعان ولا حد لانه يجوز ان يكون رجلا او عتقا متفرقة فلم يكن نافيا للنسب
وقال ان ولدت لاف من ستة اشهر منذ فرقها تلامنا لا نثبت بوجوده عند الفتي
وان ولدت لاكثر من ذلك فلا لعان ولا حد لانه يحتمل صدقته بعد القذف واجمعوا انه
لا ينقطع نسبه قبل الولادة المتفرجات في الثاني قال لانه هذا ليس بابني ولا
ابنك ولا حد ولا لعان لانه انكرا لولادة فلا يصير به قاذفا وكذا لو قال لرجل لست
لعان ولا لعان لم يجد وكذا لو قال لم يلدك اباك لانه صادق قال لا خوارا لي
فقال لاني لست بجد ان لان معناه لانت انت زاني قال لرجل يا زاني فقال له اخر صدقت
لم يجد الثاني حلفا لانه قد فسد حيث صدقة **ولكن** ما ذكر المقذوف
ولو قال الثالث صدقت هو كما قلت لا يجد لانه وصفه باوصفه به الاول وفي التقاريق
اشهد انك زاني فقال لا خوارا ما شهد لم يجد الثاني وفي الثاني قال جارسته يا سارق
او يا ابنة او يا زانية او يا مجنون او قال هذه السارقة فعلت كذا او هذه الابنة
وكونها لا يكون هذا اقرا منه بقيام هذه الاوصاف لوباعها ثم وجدها المشترك
كذلك لم يرد ما علي البائع بقوله فكذلك لانه يراد به الشتم وبمثلها لو قال لامرأته يا ظا
ار هذه المطلقة فعلت كذا او لعبد يا حرا وهذا الطرف كذا حيث تطلق ويعتق
لان هذين الطرفين لا يشتم بهما فصرنا الى الحقيقة ونحذف قوله يا زانية المحصنة
او هذه الزانية فعلت كذا حيث يجد لان وجوب الحد يتحقق بشتمه بوجوب التهمة
اظهارا لبرائتها اما فيما تقدم فتثبت حق الرد لا يتحقق بالشتم بل بنبوت الغيب عند
البائع ولم يوجد **ولهذا قال** مشايخنا لو قال لامرأته يا كافرة لم تحرم لانه
شتمه وعن السدي كافرة انت فقالت انا كافرة تصير مرتدة ولو قال لعبد يا بني
او لامنته يا بنيت لم يثبت لانه لم يصف الحر نفسه وهو ابن لابنه وهي بنت لابنها ولو قال
يا بني واخافه الى نفسه عتق وفي المستقاع عن محمد لا يعتق بالندا الا في قوله يا حرا جرة
يا حولا يا حولا في وكذا انكر اعني وفي الحق لا يعتق بطريق الندا الا بالنية الا اذا
ذكر الماخذ الموضوع للحرية كقوله يا حرا وغيره ثم ينظر ان كان محمولا بالنسب ويصلح
ولذلك لا يثبت النسب ويعتق فان كان معروف بالنسب لا يثبت ولكن يعتق لانه افرد
بالنبوة وفي الثاني العبودية فان كان لا يصلح ولد له عتق خلافا **ولهذا** في الايضاح

قال لعبد

قال لعبد يا بني لم يعتق وذكر كبركان الحافظ يقول بان الصحيح ان يعتق في النبوة
بالندا وفي التقوييد عن ابي حنيفة يعتق وذكر محمد لا وهو الصحيح **وياسيدي**
ويا ما لي ونوي فخر محمد روايتان وباسيد ونوي قال المفضل اخشي ان تعتق
ويا ازا د مرد لعبد ولا منه يا ازا د زن ان نوي تعتق وان لم يوف بالمختار انه لا يعتق
وفي الاحناس سمي عبد حرا ثم قال له يا حرا اذ ب يا حرا لا يعتق وفي التوازي لو قال
له يا ازا د يعتق لانه دعاه بغير اسمه **وكذا** بالقلب قال لامرأته يا زانية فقالت
بر انت حرة ولا لعان لان قولها بالانت قد فسد فيها فبطل الحد حتى تصير محدودة فينتد
العان لانه بمنزلة الحد ولو قالت زنت بك فالقياس ان يلاعها لانها تكون زانية
تزوجها فبطل قولها ونفي قد فسد في الاستحسان لاحد ولا لعان لان قولها زنت بك
محتمل بحمل الفعل قبل النكاح فتصير مصدقة له فلا يجب عليه شي وعلا الحد لا يقع
قد فسد وهو ما صدقها ويحتمل الفعل بعد النكاح اي جعلت مطاوعتي اياك وتاوهل
لا يكون قد فسد فاعلم بقذف الزوج فيجب به اللعان توفع الشك في وجوب الحد
واللعان فلا يجان بالشك **وقال** لا خرفي غضب لست ببن فلان لانه حد لانه
قد فسد وان لم يكن في غضب لانه عتاب او ثنا ولو قال لست لابن فلان لجدع فهو
صادق ولو قال انت بن فلان له او خاله او زوج امه لا يجد لانه يسمون اباجاذا
قال تعالى واله اياك ابراهيم واسماعيل واسمعيلى عم يعقوب وفي قوله وارفع ابراهيم
يعني اياه وخالته فكان الحال ابا وفي قوله ان ابني من اهلي انه كان بن امرأته قال
لا خرفنا في الحد حد فان قال عتيت صعدا **وقال** محمد لا يجد لانه بالهجرة
للمصعود الا انه يقال زنا على الجبل ويقام في مقام على كما في قوله تعالى في جدوع النخل
اي على جدوع النخل ولما اظهر ارادة القذف وقولهم الملس فلا يصدق على غير
كما لو قال يا زاني بالهجرة وفيه اجماع **قال** لرجل يا زانية لم يجد استحسانا
لانه قد فسد بما يستحيل وجوده منه لان الزانية هي التي تربي في بيتها وقال محمد لا يجد
لان لها حدا جزيا الكلام للمبالغة فقال علامه ولسانية فقد قد فسد بالزنى وبالغ
فيه ولو قال لامرأته يا زاني حد لان العرف يجد في اخر الكلمة للترخيم يقال فاطم
معهلاي يا فاطمة **وفي** التوازي عن ابي حنيفة قال لعبد انت حرة او لامنته

لست بن

التامة يعتقلان عتق الرجال والنساء واحد • وفي التقاريق عن ابي حنيفة اخرا
 قال لعبد من بني اولا منته هذا ابي عتق خلافا وقبلا يعتق بلا خلاف واطلق محمد
 لو قيل له اعتق عبدك هذا فقال في حرة يعتق وفي الخفة قال لعبد من بني اولا
 هذا ابي اختلف المشايخ في العتق وفي طريقة العزوي لا يعتق وفيه منع
 وتسلم قوف ميتا محصنا فملوا الذين والمولودين علوا وسفلوا ان يخاصموا سواهم
 الموارث وغير الموارث كالقار والقاتل والرفيق والاقرب والابعد وان تركت
 بعضهم فلبا قين ان يخاصموا لان العار يلحقهم • وعن محمد لا حصومة لاولاد البنات
 لانهم منسوبون الي اسمهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة في المتقاضي
 الحربية بينهما موجودة وليس لسيار الاقربا ولا لاهل الحصومة فان كان المقدوف حيا غايبا
 لم يكن لاحد من هؤلاء ان يخاصم به لان صاحب الحق قادر وليس للمولود المسلم ان يخاصم
 في قوف الام الميتة الكافرة او الامية او المذمومة او ام الولد لانه قدوف غير المحصنة
 وللولد الكافي والمملوك ان يأخذ بلحمه في قوف الام الميتة الحرة المسلمة لانه قدوف
 المحصنة وشرايط هذا الاحصان الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والعفة عن الزنى
 قال لانه يا ابن الزانية وامه حرة مسلمة او كانت ام ولد ماتت حرة مسلمة
 ولها ابن من غير ابيها فله ان يجالبه بالحد لانه يقدفها قدوف ولديها ولا يجب لاحدهما
 لان الاسب لا يباين للولد ويجب الاخر لان الحق لكل واحد وكذا لو كان لها ابنتان
 وصدق احداهما فلا حران يجالبه بالحد وان لم يكن لها الابن وصدق لم يكن له ان
 يجالبه • شهادة الذي المحدث في القذف مردود لاختلاف النص فان اسلم يقبل
 شهادته على المسلمين لان هذه شهادة حادثة بالاسلام فلم يلحق الرد ومن ضرورة
 ذلك قبولها على الكفار بخلاف العبد اذا اعتق بعد ما حاله لانه لم يكن له شهادة وقت الحد
 في وقت الرد على حدوث الشهادة وان ضرب بعض الحد ثم اسلم يصير ما بين يدي
 حنيفة يقبل لان الحد لا يتجزى وعنه يعتبر اخر الضرب لان الحد يتم به حتى لو شهد
 قتله وعنه ان كان ضرب الاكثر قبل اسلامه يقبل ويعمل لانه لاكثر حكم الكل
كتاب السرقة السارق يقطع يمينه فان سرق
 ثانيا يقطع رجلاه اليسرى فان سرق ثالثا واربعا يوزر ويجلس حتى يتوب وعند الشامي

قطع في الثالثة

قطع في الثالثة يقطع اليسرى وفي الرابعة رجلاه اليمنى وفي الخامسة لا يقطع واذا سقط
 القلع وجب الضمان في الهلاك والاستهلاك ثم القلع انما يجب بسرقته صاحب محرز
 للتمول ولا يتسارع اليه العتاد من حرز من غير تاويل ولا شبهة وظهر ذلك عند
 الامام وهو من اهل العقوبة قطع يمينه من الزم بشرط ان يكون اليسرى صحيحة والرجل
 اليمنى صحيحة وان كانت اليسرى مقطوعة او مشللة او مقطوعة الابهام او اصبعان سوى
 الابهام لم يقطع وفي المحرز عن ابي حنيفة لم يجعلها كالثالث وفي حق الكفارة فوات
 اصبعين غير الابهام من كل يد لا يمنع الجواز لان المانع هو الهلاك وذلك بغوت الاكثر
 من كل يد الا ان في باب العقوبة اقيم الاصبعان مقام الثالث احتياطا فان كانت اصابع
 رجلاه اليمنى مقطوعة ان قدر على القيام والمشي قطعت يمينه والا فلا • والحرز
 ما يمسك الناس فيه اعتقهم حذرا وسفرا وفي الاحساس لو كان الباب مردودا
 غير مغلق كان حرزا ولو كان مغنوقا لم يكن وفي الدليل يكون في العتدس واطلاق الحلوى
 لو كان مغنوقا او غير مغلق لا يكون وفي الاحساس حرز كل شيء على حسب ما يكون بذلك
 الشيء والضايب مقدار عشق درهم ذكر الكوخ يمين عشرة مصرورة وفي
 العيون سرق دينار لا يساوي عشرة لم يقطع لان الدرهم اصل وكان الضارب وقت
 القضا شرط حتى لو سرق ثوبا قيمته عشرة ثم ارتفع الى القاض وهو يساوي تسعة
 او سرق في بلد يساوي عشرة ثم ارتفع الى قاض في بلد لا يساوي عشرة لم يقطع
 وعن محمد يقطع فان كان القضا في عينه لم يسقط القلع • وفي الموارث
 سرق بخارا اليسرى لقاضي حارزم ان يقطع لانه ليسا من عمل احد وفي العيون سرق
 عشرة عند انسان وديعه لعشرة يقطع **فروع** في الايضاح اذا اخرجها
 جملة وادعوا وكذا لو كانت العشرة في دار كل درهم في بيت له باب لسرق من كل
 بيت درهما واخرجها من الدار جملة وكذا لو اخرجها من بيت الى دار وكذا لو
 سرق اهل بيت من بيت اخر هذا اذا كانت الدار عظيمة يتفق المالك بالاصح ابتغاء
 المسكة كدار عتاب ودار يوح وان لم تكن عظيمة لم يقطع في الفضلين ما لم يخرجها من
 الدار جملة فان هلك قبل الاخراج فلا حرج اياه بضمن • وفي التقاريق عن محمد
 دخل بيت انسان فحوله متاعه من بيت الى بيت او الى دار وفي الدار يسكن ثلثا

سعى
يجعل

سعى
الضارب
سعى
لغير

لم يضمن استخسانا اذا كان هذا الموضع في الحرز مثله • وفي الثاني اخذ اللعنة لم يرح
حق وضمنه لم يضمن قال يرح ثم اعادها ضمن وعن ابي يوسف كذلك وقال زفر لا يضمن دية
الاصل اطلق الجواب وقال ان اعادها الى مكانها بري اذا كان اخذها ليعرفها فان كان اخذها
لياكلها لم يبرء الصحيح هو التفصيل بالبراح وعدم البراح كذا قاله المشايخ وفي النظم
دفعها لصاحبها ثم ردها الى مكانها قبل البراح لا ضمان وبعد يضمن وان اخذها لنفسه ثم
ردها قبل البراح ضمن عند ابي يوسف خلاف محمد وعلي هذا ركب دابة واقفة ليسرقتها لنفسه
ثم يندم وتزل وفي اللاتي رفع قلنسوة من راس ثم طرحها فان انكر صاحبها دفعها من ذلك
الموضع صار راد او لا فلا • وفي التقاريق تزعم الخاتم من اصبع يابم فاعاده فيها
بعد النوبة الاولى عند ابي يوسف والمجلس عند محمد استخسانا وفي المنتقا عن محمد وكذا
لو اخذ دراهم من كيس يابم او خفا من رجله او خاتما من اصبعه فاعاده الى اصبع اخري
وفي اختلاف زفر هذا اذا كان ثوبا فلبسه ثم تزعم واعاده الى مكانه لا يبرئ عند ابي
خلاف زفر هذا اذا لبسه على وجه العادة واما اذا وضعه على عاتقه ثم اعاده يبرأ
بالانفاق • وكذا الخلاف لو تقلد بسيف ثم تزعم واعاده وكذا لو كان متقلدا
بسيف فتقلد بهذا السيف وان كان متقلدا بسيفين فتقلد بهذا يبرأ اذا اعادها
وفي جمع الناطق ركب دابة رجل بلا اذنه ثم تزل فماتت اختلفت الروايات والصحيح ان
علي قوله ابي حنيفة لا يضمن حتى يحولها عن موضعها وفي الاجناس لم يضمن علي قوله ما لم
يسيرها وعن ابي يوسف في الاملا لا يضمن في العصب املا يضمن • وفي الجاوي في رواية
يضمن وفي السير اذا لم يحولها عن مكانه فماتت تحت من غير نقله لم يضمن وفي المنتقا ركبها
تجدها ومنعها من صاحبها فعقرها اخر فطبت من العقر لا من الركوب وصاحبها يضمن
اهاشا وكذا كل من اخذ متاعا في دار رب المتاع فحجر فهو صام وان لم يحجرها من الدار
وان لم يحجر فلا ضمان الا ان يهلك من فعله او يخرج في الزارعة الصغير لكونه المنع
المنقول ليس بعصب بل بشرط التحول بالانفاق • وفي المنتقا عن محمد اخذ ثوب رجل
من بيته فلبسه ثم رده الى بيته او اخذ دابته او اخذ دابته من ابيه ثم ردها الى موضعها
برئ استخسانا ولو اخذ من كيسه خمس مائة وكان فيه الف فذهب ثم ردها الى الكيس لم
يبرأ وعن زفر والحسن اخذ شيئا من داره ثم رده اليها برئ خلاف ابي يوسف وفي التقاريق

عن يفر

عن يفر راي دابة واقفة في الطريق فتحاها ضمن وعن ابن سطة ان سارت بعد ذلك
فلا وجه دابة الغير في رزع الغير واخرجها فمن يضر ارجوا ان لا يضمن وعن سطة
يضمن • وفي جمع الناطق وجدها في رزع نفسه فاحجرها قال بعضهم يضمن وقال
الاكثر لا ان لم يسمع بعد الاخراج وقال ابن سطة ان ساقها الى موضع يامن منها
علي رزعه لا يضمن وفي التقاريق قبل ان وجدها في رزعه فحجرها فاسرعت ضمن
ما اصحابها وكذا اذا ابتاعها بعد ما اخرجت كثيرا فذهب وعن ابن سطة اذا اتى بها قريبا
من رزع بحيث لو شات تساوت ضمن • لا يقطع سارق المحصف لان له ان ياخذ ويقرأ
منه ما يصح به صلواته واداره ان يتذكر جزوا ليس لصاحبه منه وعن ابي يوسف
يقطع لانه ضاب بحرر وكذا لو كان مضمنا لان الفضة تنقل له وحاصله لو سرق شيئا
لا قطع في احد ما لو انقرد كالسرق صلبا او كلبا في عنقه طوق او انا من فضة او ذهب
فيه نبيذ او ما او تريلم يقطع وعنه يقطع قبل هذا اذا علم بالطوق فان لم يعلم لم
يقطع وان كان الصبي عشي وينكلم لم يقطع في قوله وفي اللاتي سرق ثوبا ليس بضاب وعلى
طرف منه ضاب مضروبة فان لم يعلم لم يقطع وان علم قطع • وفي التقاريق لا يقطع
في الصم والصليب من ذهب او فضة بخلاف الدرامم اليه فيها التماسيل وعن محمد لا قطع
في شطرنج الذهب وفي شرح بكر سرق كتب افقة لم يقطع لان الاخذ ليقطن ما فيه
حالة والحاجة اليه من دينه متاح **نسخة** ولو سرق كتابا من كتب
الفقه لا يقطع ولو سرق كتابا من كتب ترايد فقيه اختلاف المشايخ ويقطع في سرقة
دفاتر الحساب **نسخة** وفي كتب الادب قيل لا قطع لان الاخذ لمعرفة الاحكام
ولا حكم فيه وقيل لا يقطع لانه محتاج اليه لمعرفة الاحكام **نسخة** واختلفوا
في كتب الادب فقيل هي ملحقه بدفاتر الحساب من حيث انه لا يحتاج اليها في معرفة احكام
الشرع وقيل ملحقه بالفقه والتفسير لان معرفته يتوقف عليها • وفي كتب الادب
قيل يقطع لان الاخذ لمعرفة الاحكام ولا حكم فيه وقيل لا يقطع لانه محتاج اليه لمعرفة
الاحكام • ولا قطع في كتب الحديث والاشعر وعن ابي يوسف يقطع لانه يتمل في بيع
واشترى ولما المعقود ما فيه وذلك ليس كماله وفي دفاتر الحساب قطع لان المعقود
الكاغذ لا ما فيه ولا يقطع سارق ما يتعارف اليه العباد كالعلم والسمك مملوكا كان او طرا

والخمر والبن والفواكه والبقول ولا في الخشب والفحم والاشنان والعصب والحشيش
والبوروي والواجاج والمخ والخرف والنورة والزنج والحص والمخرو والحنشب
لنقصان الاحراز وحاصله ان كل ما يوجد مباح الاصل في دار الاسلام ولم يوجد فيه
صفة ترى قيمته على قيمة الاصل ولم تجر العادة باحرازه لا يجب القطع ولا قطع في
الدرف والبربط والطبل وما اشبهه من الملاهي اما عند ما فلا لا قيمة لها واما عند
ابي حنيفة لان احدها للهبي عن المنكر مباح • ولا قطع في الاشربة المسكرة لاختلاف العلماء
في تقويمها ولا في سرقة الخمر والخمر من الذي لان له ان يرقى الخمر وتلف الخمر
بشرط الضمان ولا قطع في الباري والصقور وسائر الطيور ولا في الوحوش والصيد ولا في
الكلب والنعمة لعله الرغبات فيها لتقدر ارضاها وتقلها وفي المجرى لا قطع في الاجاج
والبط والحمام ويقطع في سرقة العود والساج والابنوس لانه يحرق وكذا الواحد من
الحشيب الذي لا يقطع بآب او كرسيا او اخونة او قضا عا ثم سرق لانه صار هذه الصفة
محقا بالذي تحرق خلاف الحصيد لان الصفة لم يلبس على اصله الا ترى انه يبسط في غير الخمر
حتى لو كان الحصيد بقدارية قطع لا تقبل المعنى • وكذا لو سرق البياقوت واللول
والزبرجد والفيروزج والعصص واشباهها لا تحرق وكذا الفواكه اليابسة التي
تبقى والحنطة المحصودة في حطيم او صحرا وصاحبها يحفظها والمسافر يترك في
الصحرا يجمع متاعه ويبيت عليها وكذا ان كان في قسطاط قد جمع فيه لانه حرز فان سرق
القسطاط لم يقطع لانه ظاهر لم يحوزه صاحبه وفي موضع سرق من المظبورة ان يكون في
فناء الدار او الكوردة لم يقطع سرق جوالقا على ظهر دابة لم يقطع لانه غير محجور وان كان
صاحبه واقفا لان وقوفه للتفسير فاذا وضعه على الارض فهو يحفظه وان نزع الجواق
وسرق منها قطع لانه حرز • ذكر الاستهبال وهذا اذا خيف هجوم صاحبه وكذا لو
كان مع الجواق من يتبعها للحفظ قطع ساوفا وفي الشا في سرق دابة من رعاها لم يقطع
وان كان معه راعي لانه قام عليها للاسماء لا للحفظ حتى لو قام عليها للحفظ قطع في شرح بكر
وفي الشا في فان كانت تاوي الجايط مبني لها عليه باب مغلق فسرقتها قطع وفي الابيضاح لو
اواه العطن او المراح قطع **نسخة** وراح الابل ردها الى المراح وهو موضع اراحة
البقر والغنم وفتح الميم فيه خطا وروحها كذلك مغرب • وفي الشا في سرق دابة من رعاها

نسخة
العطن والموطن مناح الاكل
وميركا حول الماء والجمع
اعشان ومعاضن

لا يقبل قطع

لا يقبل قطع كالدابة وقال ابو يوسف لانه يقبل الرغبة فيها للحاجة الى تربيتها وحفظه وان
عاقلا لا يقطع بالاجماع لانه عصب او حديعة سرق من امرأة ابية او ابنة او زوج بنته او من
ابن امراته او ابوي لم يقطع عند ابي حنيفة لان الخاوة بمن مباح والدخول عليهم الزناوة
معتاد فاورث شبهة وقال لا يقطع لانه لا شبهة في المال ولا في الحر لانه لا يدخل
على هؤلاء من غير استئذان عادة • سرق من ذي رحم محرم منه لم يقطع لانه ما دون
بالدخول فيه فاشبهه الرقة من المسجد والحمام والسفينة ومن جابوت الناجر الذي
يفتح بابه للتجارة مع الناس لهذا وكذا لو سرق من الدار المواجهة لانه ان يدخل للمرمة
والكثرة هل يدعى الى الخراب • وقال ابو حنيفة يقطع لان المال يحفظ بالمواجهة سب
الشافي وفي المقارن سرق من المواجه من داره قطع خلافا وفي النظم سرق من الحمام
لم يقطع كان فيه حافظ او لم يكن ولو سرق من المسجد ان كان هناك حافظ قطع والا فلا
وفي العيون سرق سرق ثوبا من حمام قال ابو حنيفة ان كان عليه جاسا فسله من تحت
قطع وقال محمد لا وفي شرح ان سرق في وقت لا يؤذن بالدخول فيه قطع • وفي شرح
بكرودان سرق في الوقت الذي يفتح للدخول لا يقطع سواء كان للثياب حافظ او لم يكن
وفي جمع برهان سرق من الحمام في الليل يقطع وكذا لو اعلق بابه في النفا ويكون حرزا
وفي الاجناس عن محمد ولا يشبه المسجد او اعلق بابه فسرق منه لا يقطع سرق من امه
من الرضاع او من امراه حرمت عليه بتقريب اما او ابنتها قطع لانه ما جري العرف
بالدخول على هؤلاء بخلاف الاختان والاصهار وفي المنتقا قال ابو حنيفة وابو يوسف
لا يبيح الرجل ان يدخل على امه وابنته واخته الا باذن وكذا كل ذي رحم محرم ولو
خطا باهله لا يدخل الخادم الا باذن والعبد لا يدخل على مولاه الا باذن وفي النقول
يدخل • وفي النوازل ليس للزوج ان يمنع ابوي المرأة عن زيارتها في كل جمعة
مرة واما غيرهما من المحارم لا يمنع في كل سنة مرة وكذا منع المرأة عن زيارته هو لا
وفي الجملة يمنع عن زيارتها والمحارم في الشهر مرة او مرتين وقيل له ان ياذن لها في
زيارتها والتعزية لها وعبادتها وكذا الاقرباء وكذا في دخول الحمام وللقابل والغسل
الميت والى مجلس العلم بشرط التسريح في جميعها اطلقه **نسخة** في الحديث لا يمنع عن زيارتها
او المحارم في الشهر مرة او مرتين وقيل له ان ياذن لها • اقربا سرقه ثم قال احدهما

نسخة
او ابية

هو ما لم يقطع لان الواجب بطل اقراره فثبت الشبهة في حق الآخر بسرقة مع فلان
او شهدا على سرقتها لم يقطع الحاضر لاحتمال دعوى الغائب الشبهة ثم رجع وقال
يقطع وهو قولهما لان الحد لا يسقط بشبهة موهومة • ولوقال سرقة من فلان
وفلان واحدهما غائب لم يقطع لاحتمال تكذيب الغائب سرقا واحدا ما ابو المسروق منه
لم يقطع لانهما اشتركا في الفعل واحدهما لا يقطع فكذا الآخر وكذا الواقع بسرقة مع صبي
او مجنون او احمس وانفقوا لوقال قتات وفلان فلا ناعدا فكذبته المقر عليه قبل
سرق سركات لم يقطع لها الايد واحدا وان قطع في بعضها ضمن ماسواه لانه لو قطع لكل لم يضمن
لهم لانهم اسفوا حقوقهم ولو لم يقطع ضمن لهم فاذا قطع لبعضهم دون بعض كان لكل واحد
حكمه وقال ابو حنيفة لا يضمن لان القطع وقع لهم ولان الوقع لهم وهو كمن قتل جماعة فاقبض
لبعضهم لم يضمن للباقيين شيئا سرق يوما قد قطع فيه لم يقطع والقياس ان يقطع كالسرقة من
غير وهو قول زفر **ولنا** ان رغبته تعاقبها قطع فيه بخلاف ما لو صار لغير
لان تيد الملك كتيد العبد ولو تبدل فان سرق يوما قد قطع في عزله يقطع وكذا
كل عين ترد على المالك فاحدث فيه صنعة او احداثه العاصب يقطع حق المالك فان
السايق يقطع ولو قطع في ثوب خز ورد ثم نقص فسرق النقص لم يقطع ولو عزله
فسوق قطع ولو قطع في نفرة فردت وولدت فسرق الولد قطع في الايضاح ولم يذكر
محمدا سرق عينا سرق قطع فيه ثم باعه المالك منه ثم اشتراه منه ثم سرق قال
العراقيون لا يقطع وقال مشايخنا يقطع • قال محمد اقطع عين هذا في سرقة
فقطع بيساره عدا الاثني عليه لانه اخلف خيرا اما انك لهذا يقتضي ان الاجنبي لو قطع
بيساره لا يضمن لان مسببه سلم له اليه وقال لا يضمن لانه حتى منعه او لو قطع خطا لم
يضمن خلا فالزفر وعن ابي حنيفة العود في العهد **عنه** محمدا اقرب سرقة عشرة
بعضها والمولى يقول هي لي يقطع ويرد العشرة الى المسروق منه لانه عين منهم في
اقراره بالقطع ومن ضرورته كون العشرة للمسروق منه وقال ابو يوسف يقطع لانه
اقراره على نفسه ولا يرد العشرة لانه اقراره على مولا • وقال محمد لا يرد لما قال ولا
يقطع لانه مع السرقة ولكن يواحد به بعد العتاق فان لم يدعه المولى قطع وكذا اذا لم
تكن العشرة قايما في يد صاحبه لا يظهر في حق المولى فان شهدا عليه بالسرقة لم يقبل الا

لانه سعى السرقة

كحضر مولا

كحضر مولا • وقال ابو يوسف يقبل في حق القطع لان العبد في الحدود والقصاص كالحر
ولهذا يقطع باقراره والمولى غائب ولا يقطع باقرار المولى ولها هذه بينة قامت على حق
العبد وهو النفس وحق المولى وهي العشرة فيشترط حصرها ولهذا سأل عن المولى
اذا كان حاضرا وان شهدا على اقرار العبد بذلك وهو محمدا لم يقبل لانه بالخبر راجع والرجوع
يصح وان شهدا عليه بقتل او اضرار او سرقة دون العشرة لم يقبل الا بخبر
مولا لان الخطم فيه مولا • ولوقال المدعي للقاضي قض لي عليه قاي الخالب بعد العتق
ولا الخالب مولا قبله قال بكر يجب ان يقضى له ولو شهدوا على اقراره بذلك لم يقبل
حضر المولى وغاب لان اقراره لا يظهر في حق المولى وفي الوديعه ونحوها لم يقبل حتى
يعتق ولو شهدوا على اقراره بذلك ومولا غائب او حاضر لم يقض بشي حتى يعتق ولو
شهدوا عليه بالقتل عمدا او قتل او شرب او ذبي لم يقبل الا بخبر مولا • وقال
ابو يوسف يقبل وكذا لو شهدوا على اقراره بالقتل والقذف وفي الشرب والزني لا
يقبل فلا خلاف لانه بالمحمد راجع • وفي الخلاق يقبل حال غيبة مولا بخلاف
فهذا ابو يمد مذهب ابي يوسف ولو كان العبد كافرا اقامت عليه بينة كفره باسباب
موجبة للعدو به ومولا مسلم لم يقبل بخلاف هذا ابو يمد مذهبها وعلى المولى
بغيبته العبد لا يقبل في جميع ذلك بخلاف المقررات في المادون وفي ادب
القاضي ادعي على العبد جنابة موجبة للمال فاليمين على المولى على العلم لان اقراره
بذلك يترك على عبد صحيح واما اقرار العبد بذلك لا يصح حتى لا يطالب به بعد العتق
ومثله لو ادعي عليه ما لا او حقا يوجب به بعد العتق فاليمين عليه لان اقراره بالما
صحيح الا انه لا يطالب به في الحال بعشرته الا ترى لو كفل به انسان يطالب به وبعض
العلماء قالوا للمولى ان يمنع المدعي من ذلك ويقول في حق استجدامه • ادعي على
صبي محمدا ما لا او حقا من الحقوق ولا يمين له لا يكون له حق احضاره الى القاضي
لانه لو احضر لا يتوجه عليه اليمين وان كان له بينة وهو يدعي عليه ضمان فكل
في ماله او نفسه كان له حق احضاره لكن يحضر مع ابوه او من هو في عياله حتى اذا ارم
الصبي شي يقوم الاب بالاداعية من ماله فان امتنع يحضر لان قضا دين الصغير على
ولييه فبالامتناع يصير ظاهرا وفي الاقضية كان بكر يقول يحضر الصبي اذا كان له ولي

تأديها حتى لا يعود مثله وسحقوا لولا فيسارع الي القضاء لانه يلزم على انقا الصبي الجليس
وحبسه اولى لان الحياه منه • وان لم يكن له ولي لا يجسر ولكن ينصب القاضي فيما
ليبيع ماله بقدر الدين ويوفي العزم وفي القسمة القاضي لا يسمع الدعوي ولا ينصب
الوصي الا بحضرة الصغير وفي شرح بكر ادعي على الصغير شيئا وله وصي حاضر لا يشترط
حضره الصغير **قلت** ولم يقبل بينهما اذا كان ادعي عينا او دينيا وجب
بمباشرة الوصي ولا وفي الاجناس ان كانت دينيا ثبت بمباشرة لا يشترط حضره الصغير
وان كان لا بمباشرة يشترط وفي جمع برهان بعض المناخرين بشرطون حضرته سواء
كان مدعيها او مدعي عليه وفي النصاب ادعي الصغير شيئا قبل يشترط حضرته كالوادي
عليه وفي الاقضية يشترط حضره الصغير عند نصب القاضي في اموره لاجل الاشارة
اليه وقيل لا • وفي جمع برهان حضره الاخر والمستاجر شرط في دعوي المستاجر
لان لاحد ما يد ولا خول ملكه وكذا حضره المستجير وكذا حضره الذي يقوم عليها وفي
اشراط حضره الماراع اختلاف عامتهم لم يشترطوا وفي شرح ابي اليسر حضره المسودع
والمستجير لا يشترط واما حضره المستاجر بينفي ان لا يشترط بخلاف المرفق لانه يلحق بالمالك
وفي النصاب وكذا لو كان ملك المضاربة القاضار عيدين قيمة كل واحد الف بشرط
حضره المالك في الدعوي وكذا لو ادعي نكاح فعنده يشترط حضره المطلق وفي جمع
برهان وكذا لو ادعي نكاح امرأة لها زوج يشترط حضرته • وكذا في دعوي القطع
اذا غاب المودع وحضر المودع ليس له القطع الا بحضره المودع وفي سرقه المستقاع
ابي الفضل في موضع اخر من هذا الكتاب ايها حضر فله القطع وفي جمع برهان استحق
المشتري من يد المشتري اراد ان يرجع على بايعه بالتمن فان اراد البايع ان يقيم البيعة ان
المستحق مبطلة دعواه لانهما تحت في ملكي او لاني اشتريتها من المستحق عليه لا يسمع هذه
البيعة الا بحضره المستحق عليه اثار في السيرة وفي النصاب وان لم يكن المستحق عليه حاضر
وفي جمع النسخ يشترط حضره المستحق تسامع بيعة البايع هو المختار وفي النصاب
هل يشترط حضره المستحق عند اقامته البيعة على المستحق قبل لا وقبل يشترط وكذا لو
قضى للمستحق عليه بالرجوع على البايع بالتمن وانكر البايع البيع فاقام المشتري البيعة
ان العبد الذي شتيته كذا ويكره وصادق ومنه اشتراه منه يقبل ان لم يكن العبد

نسخه
وفي النسخ

حاضر الان

حاضر الان العبد في يد المستحق لان حضرته انما يشترط اذا كان العبد هو المقصود وهنا
المقصود الرجوع بالتمن فلا يشترط حضرته وقبل يشترط وفي المتناحشام سالت نجرا
عن رجل اشترى منه جارية وتقدرته الثمن وقبضها فاستحق من بيعة فاحضر
بايعي فقال لي البيعة على ان المستحق باعني او اقر به لي قال بخير القاضي المشتري فان
شاركي المحضومة وان شارح بالتمن على البايع وليس له ان يرضى على البايع المحضومة
وفي الزبادات اشترى جارية ولم يقبضها حتى اقام رجل بيعة انها له فقبض له بها حضرته
ثم اقام احد ما بيعة ان المستحق كان باعها من البايع بالف وتقايضا يقبل • وفي التقاري
اقام ادعي البيعة قبل قبض المشتري فقال المشتري لي بيعة على ان البايع اشترى منه
فان كانت بيعة حاضرة وسهوا والا فلي ادعي بحضره العاقدين وفي المتنا فان لم يكن
لله على بيعة لحلف البايع وكل المشتري يوجب المشتري بالتمن فان اداه سلم المبيع للذي
ولو حلف المشتري وكل البايع فعلى البايع قيمة المبيع للذي لان بخير البيع ورضي
بالتمن • وفي الزبادات استحق المشتري فاقام المشتري بيعة على امر المستحق البايع
بالبيع يقبل لانها تقرب القضا والمشتري احد المشتري من المستحق فان لم يتم حتى رجع
على البايع بالتمن ثم اقام البايع على امر المستحق باع بالبيع نظرا وان دفع الى المشتري
حين رجع عليه عين ما قبض او حشر ذلك الثمن او كان الف الثمن وضمن مثله لم يقبل
لانها ثبتت الملك للمشتري في البيع او المستحق في الثمن وهو ليس بحضرة عنها في الالبات
وان كان ذلك الثمن في يد المشتري مثله سلم وياخذ المشتري يدقه الى المشتري
وليسرد منه ما ضمن لانه يثبت هلاك الثمن امانة وتضمن المشتري بغير حق فكان خفيا
في الالبات • سرق من مديونة دراهم ودينه دنانير حالة لا يقطع وان سرق اكثر مما
عليه لانه احد جلس حقه وان كان موجلا يقطع قيا سالانه لا اطلاق لاحد ولا يقطع
استحسانا لان السبب المطلق للاخذ موجود وهو ملك الدين ثم اذا لم يقطع في البعض
لا يقطع في الباقي كمن سرق مالا مشتركا وعن ابي يوسف ان كان حلف جلس حقه يقطع
بان كان احد ما دراهم والاخر دنانير لانه لا يصير قصاصا وكذا ان كان حلفا من فضة
وعليه دراهم لانه لا يصير قصاصا الا على حقة البيع والمقاصدة ولو سرق من جلس حقه
وتكن اجود او ردي منه لم يقطع لانه مما يقع به الافتضاء عند التراضي ولو سرق عمرو

نسخه
بعد القضا

نسخه
وكان الف

نسخه
ما

يتقطع لعدم حق الاخذ الا ان يقول اخذت قضا حتى اور منها لم يتقطع لان بن ابي بلي يطلق
 اخذ خلاف جبر حتى للمجاسة في الما ليه **●** رد السارق المسروق الى المالك قبل
 المرافعة لم يتقطع لان الحضور شرط لظهور السرقة وقد بطلت بالورد ولوردها بعد
 قيام البينة قبل التقاض **●** انكوي يتقطع قياسا ولكن استحسن ان لا يتقطع ولوردها بعد
 التقاض قطع لوجود شرط ولوردها الى ابيه او اخيه او عمه او خاله ان كان المدفوع اليه
 في عيال المالك لم يتقطع لانه كالد على المالك وان لم يكن في عياله قطع والورد على
 امراته او عبيده او اخيره مشاهرة او مساهمة كالورد على المالك لانه كذلك في رد
 الوديعه والغصب ولوردتها الى احد ابويه علا او سفل وهو في عياله فكذلك
 فان لم يكن فالقياس ان يتقطع وفي الاستحسان لان لهو لا شبهة منك في المسروق
 ولوردتها الى انسان هو في عياله الولد قطع لا بعدام ما قلنا ولوردتها الى مكاتب
 المالك لم يتقطع لانه عكس وكذا لو كان المسروق منه المكاتب فودها على المولى ولو
 سرق من بعض العياله فدفعه الذي يعولهم لم يتقطع لان بين يده كبد في الامانة
 قالوا وهذا المسألة رواية ان من كان في عيال انسان اودع عنده فدفع المودعة
 الى الذي يعوله لم يضمن التقريبا **●** في الشافي وتفسير من في عياله ان يسكن
 معه **●** وفي جمع بكر وقاضي خزر رد السارق المسروق او الغاصب المصوب او
 المودع الوديعه الى من هو في عيال المالك لم يبرأ والقاضي في شرعه ادعى الانعاف
 فيه وفي شرح رد الغاصب المصوب الى عبد المالك الذي يقوم عليه قبل يبرأ لانه
 وكيل عن مولاه بالقبض وقيل لا وفي بكر لا يبرأ الغاصب بردها الى مترك المالك
 او الى مربطه والسرخص خلافه والناسحي لا يبري بردها الى دار مالها **●** سرق
 فرج خارج الباب ثم خرج واخذ قطع لانه معهود في السرقة فان لم ياخذه لم يتقطع لانه
 مضيع لا سارق وان ناول صاحب الة لم يتقطع واحد منها لان الدخول لم يخرج المال
 والخارج لم يملك الخزر **●** وعن ابي يوسف اخرج الدخول قطع وان ادخل الحارح
 يده لم يتقطع بناء على ان السارق اذا ادخل يده في الثقب واخذ المال لا يتقطع وعن ابي
 يتقطع لانه اخرج المال من الخزر كالوشق الجواني واخذ منه وجه المشهور ان هتك الخزر
 بالدخول فيما يجتله احتيا لا للدخول الجواني والصندوق ولو وضع الدخول الما

سمي
 والقاضي
 سمي
 مردا خا الباس

عند الثقب

عند الثقب ثم خرج واخذ لم يبرك محمد والعجيج انه لا يتقطع **●** قبل ولو كان في
 الدار فخر جاري فوجي بالمتاع ثم خرج واخذ ان حرج بقوة الما لا يتقطع لانه لم يخرج
 وان حرج بجركه الما قطع لانه اخرج ولو كان فيها حار ودخل مع الحار فخل المتاع
 عليه فخرج ثم خرج الحار اليه قيل يتقطع لانه الحامل وقيل لا لانه لم يخرج الا ان
 يسوقه حتى يخرج **●** ولو علق عنق جايوله ثم طار الى منزله لم يتقطع ولو ابتلع النصار
 ثم حرج لم يتقطع لانه ائلاف لا اخراج وقيل يتقطع فان كانت الدرام مصرورة في كفه فادخل
 السارق يده في كفه وطورها قطع لانه حوز نوعه وان كانت مصرورة في طاهر كفه لم يتقطع
 لانه غير محزوز فان حلها والعقد من خارج وادخل يده فاخذها قطع وان كانت العقد
 من داخل فحلها واخذها من خارج لم يتقطع وعن ابي يوسف يتقطع في الكل لانه محفوظ لاصا
سرق قوم فتولي احدهم الاخراج فطموا لانه اخرج بقوة الباقين فصار كواحد
 من المسكر ياخذ الغنيمة يشترك الباقون بها والقياس ان يتقطع المخرج وهو قول زفر كا
 في القصاص فندل المباشرة لا المغير سراق اخرجوا مالا من الخزر قطعوا اذا كان يخرج كل واحد
 نقابا فان تفرق الاخراج فكل واحد معتبر في نفسه سرق عشرة بعشرة من حرم قطع
 لانه سرقة واحدة وكال المصاب يعتبر في حق من يجب عليه القطع **●** حرق السارق
 الثوب في الدار ثم اخرجته وقيمته وقت الاخراج عشرة والحرق يسير قطع وضمن القصاص
 لوجود سبهما وان كان الحرق فاحشا خيرا المالك فان ضمنه القيمة لا يتقطع لانه مترك
 قبل الاخراج وان اختار اخذ الثوب بقطع خلاف ابي يوسف وقيل بالعكس له الحرق
 العاشر يبيد المالك عند الضمان فقد اخرج ماله فيه سبب المالك كالمشتري سرق ما فيه
 خيرا لا يسايع ولما الحرق يملك الضمان اما ملك المصون من ضروراته وهذا
 لا يمنع القسط كمنسرا لاخذ ثم اذا قطع عند ما هل يضمن النقصان فيه روايتان وان
 كان الحرق انلا فال يتقطع لانه استقر الضمان وانه سعى القطع وقال ابو يوسف
 يتقطع في الابحاح وفي التقاريق او كسر الثقب قطع ولم يضمن وروي في حد الاثلاف
 ان النقصان كثر من نصف القيمة **●** وفي الشافي حرق ثوب غير ان كان الحرق يسير ضمن
 النقصان وان فاحشا فلصاحبه خيرا ان يضمنه النقصان او يتركه عليه الثوب بالقيمة
 لانه قائم من وجهه هالك من وجهه فيمثل الى اياها فان كانت حيث لا يصلح بالحياطة

سمي
 يبيد المالك عند
 الضمان

ولا يفتق به انتفاع الثوب ضمنه القيمة بل خيار لانه استهلاك من كل وجه وفي
التقويم قيل ان اوجب الحق نقصان ربع القيمة فصارا فهو فاحش وما دونه
يسير وقيل ما لا يصلح الباقي لتوب ما فهو فاحش واليسير ما يصلح والعجيب ان الفاحش
ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به شيء من المنفعة
احد السارق في المسروق حدثا يوجب نقصا ناقص ولا ضمان عليه ورد العين واجب
وان اوجب ربا في كل غايطة سقط حق المالك عن العين كما لو فعلة القاصب ولا ضمان
كما لو انلفه وان كان زيادة لا توجب انقطاع حقه عن العين في الغصب كالصبيغ في الثوب
وما اشبهه قال محمد له ان ياخذ العين ويغصب منها زاد الصبيغ فيه كافي الغصب وليس
له ان يتركه عليه ويضمنه قيمة ثوبه ابيض كما يفعل في الغصب لان التضمين هنا بانلافه
غير ثابت وقال لا يصير له ذلك لانه لو اخذ وضمن ما زاد الصبيغ طهر ان القطع كان بغير
حق لان له ان يسلك العين حتى يجبل اليه قيمة صبيغه واعتراض مثل هذه الشبهة كقيل
عند الفضا والسواد نقصان عند اي حبيفة فياخذ الثوب بغير شيء وعند محمد ياخذ
ويضمن الصبيغ وعند اي يوسف يترك له كافي غيره من الصبيغ وفي الايضاح اذا سقط
حق المالك عن العين قال ابو حنيفة لا يجزئ السارق ان يفتق به بوجه ما وفي التقاريف
حرق السارق الثوب وخالفه فلا ضمان ولا رد ويضمن فيما بين الله وان كان المسروق
درهم او دينارين فضرر او صاعا او سبكا قطع عند اي حبيفة وياخذها المالك بغير
شي لانه ليس باستهلاك عند في الغصب فكذا في هذا وعند ما استهلاك فلا يستره
وهل يقطع قيل لا لانه ملك المسروق بمثل وقيل يقطع ولا شيء عليه لا المسروق قد تبدل
فلم يملك عينه وان كانت صفرا فضاغ لم ياخذها وكذا العروس وغيرها اذا غيرها
عن جالها بما يريد خيرا لم ياخذ فان كان ينقصه اخذ وهذا قولهم وفي غصب صغيرا
والخذ او اني ان كان بيع وزنا لم يقطع حقه وان كان بيع عدد انقطع وفي شرح الناجي
ينقطع الطلقة وان اهلك انا خاسر او حديد او رصاص او نحو او سلا حاضن قيمة درهم
او دينار وان كسره ولم يفسد ضمن النقصان ان كان لا يباع وزنا لانه ليس بمالك الربوا
حتى يجوز بيع واحد باثنين يدا بيد بخلاف المصوغ من الذهب والفضة بالصنعة لا يخرج
من ان يكون موزنا ما عتبار النص فيها وفيما عداها المعتبر هو العرف وان كان يباع عودا

له اخذ

له اخذ ويضمن النقصان لانه لا يودي الي الربوا وان كان يباع وزنا لمالك الخيار ان يترك
عليه بقيتها او يحسكه ولا يضمنه شي لانه لو ضمنه ضمنه باز الجوده فيكون ربوا الخ
قيل ضمنه او ذهب ضمن قيمة الذهب مصوغا من الدنانير وقيمة الذهب مصوغا من درهم
تحررا عن الضرب والربوا فان كسره ولم يتلفه وهو فاحش او غير فاحش فللمالك خيار
اخذ مكسورا ولا يضمنه النقصان لانه ربوا او يتركه واخذ قيمته من خلاف جملته وان
كسورهما او دينار او درهمين مثله لانه غير بصنعه او اخذ بغيره ولا نقصان ويستوي
انتقاص ما لينة بالكسر وعدم انتقاصه في شرح السرخسي وذكر الاستحبابي ان لم يكن بين
العجيب والمكسور تفاوت فلا ضمان وان كان عمر المالك حليدا فان اذبا فللمالك اخذها
لانه نقصان وليس باللف وقيل هو على الاختلاف وقيل له الخيار من الاخذ وتضمين
المثل **باب** السارق خصوصية القاصب والمودع والمستفيع والمضار
والمستبضع والمرتهن والقابض على وجه السوم والذي باع عشرة بعشرين وقبض
العشرين فسرق منه قال زفر لا يقطع لان دعوى هؤلاء لا يقطع لا يستوفي بالرد
ولما هو لا يحتاجون الى اعادة اليد حتى يتمكنوا من الرد الى المالك فيكونون
خصا كالمالك وعن محمد لا يقطع خصوصية المالك واجمعوا ان خصوصية الاب في مال
الصغير يقطع وفي المستفيع ليس للراهن القطع لانه لا سبيل له على اخذ الرهن ولو قضى
الدين كان له القطع لان له الاخذ فان الرهن مستهلكا كان لم يضمن القطع لا للرهن
وعن اي يوسف اقطع السارق ولا انتظر حضور المسروق منه واجمعوا ان السارق من
السارق بعد قطع يد السارق الاول لا يقطع خصوصية السارق الاول ولا خصوصية
المالك لان عصمة المحل قد اخل بقطع يد الاول فانه لو هلك في يده لم يضمن وان استهلكه
فكذلك في الظاهر وعن اي حبيفة يضمن وقال الشافعي ضمن بكل حال لانه اخذ
مال الغير بغير اذنه **ولما** ان هذه جنابة او جبت القطع فلا توجب الضمان
لخلاف شرب حمرا لذي وانتلاف مملوك في الحرم لانه جنابتان على الذي وعقل نفسه
وعلى المالك والاحرام وفي ثبوت حق المطالبة للسارق الاول رد العين من الثاني والثالث
والاولي ان يثبت له ذلك لانه يحتاج الى اعادة ليرد على المالك فيخلص عن الضمان الواجب
فيما بين الله الا ترى انها لو كانت قايمة في يده وجب عليه الرد وفي العمل يوم بالرد وان لم

سان
الفضة

مطل

يجب عليه ذلك كن قوط في اذا الزكاة ثم سرق المال فانه يتوب ويؤدي من غير ان يجب
 عليه • وفي الايضاح غصب من السارق فذلك في بيع فلا ضمان للسارق عليه لانه
 ليس مالك ولا للمالك ايضا لان عصمة المحل قد بطلت في الاول ان يقال يضمن لانه اذا
 ضمن لم يرجع على البايع وفي شرح بكونه يستمع خصومة السارق في استرداد العين لا رد
 لهذا واختلفوا فيه لاختلافهم في ان السارق بعد ما قطعت يده هل يجب عليه ضمان الرد
 وفي مسائل على الدار لا خلاف ان القاصب الاول المطالب برد العين وان الثاني يبري
 اليه • وقال حلق وابو مطيع لا يبري وقال محمد بن الوليد وعندي ان كان يبري
 انه برده على صاحبه رجوت ان يبري فان هلك المصوب في يد الثاني فدفع القيمة الى
 الاول فلي الايضاح يري في الروايات المشهورة وعن ابي يوسف لا يبري الا بحكم وفي الفقه
 لا يبريه الحاكم بالدفع بل ببدل القيمة حتى يضمن المالك ايها شأ وقال الرازي والاصح
 ان يبري عند عدم كاي يري برد العين ولا فوق بين القاصب وبين المودع الا في وجوده ذكرنا
 محمد ان القاصب الاول لو اقر بقبض العين او القيمة من الثاني لم يصدق الا بيمينه ويبري
 القاصب باقرار المودع فها وان كان المصوب ما يكال او يوزن فالتلفه الثاني لا يبري يدفع
 القيمة الى الاول لان هذا اشترا وليس له ذلك ولا الاول يبيع **سارق** قطع
 والسرقة قائمة ردها وان كانت اهلكته لم يضمن بخلاف السرقة التي لم يبري على اليد ما احدث
 حتى يرد **باب** الحديث لا غرم على السارق فيما قطعت يمينه وفيما بين الله برد
 قيمته لانه اهلك ما ليس له **باب** قطع الطريق
 خرج قوم لقطع عيب على الناس ان يقابلهم دفعا عن انفس اهل الدار واموالهم وانما
 يلزمهم حكم القناع اذا قطعوا في مفارقة بينها وبين العران مسيرة سفر ولهم شوكه تنقطع
 بهم المارة ويشترط الخصومة للظهور وعن ابي يوسف • وعن ابي يوسف لا يشترط مسير
 السفر وتقال المكارب ليل في المصر لها حكم القلع وحملته ان من دخل على انسان في بيته
 ليلا فكاره واحد ماله فهو سرقة وان كان في طريق المفازة فقطع وان كان في طريق
 الامصار او القرى ان كان بالحقيقة فسرقة وان كان بالمكابرة ان كان ليلا فذلك وان كان
 نارا لا يقطع وعن ابي يوسف يقطع وان احدث نارا في السوق لا يقطع ولا يثبت حكم القلع

في الحرم

في المصر ولا في القرية ولا بين الكوفة والجزيرة ولا بين قريتين لان العرب يقطعهم ولا
 يقطع به المارة ويؤخذوا بدم المال القايمة وثمان المالك وادبوا وحسوا حتى
 يحدوا التوبة والامر فبين جرح او قتل الى المولى ولا يثبت ايضا في دار الحرب ولا في ارض
 اهل البغي ولا على المسلمين ولا قطع على المسلمين والمسلمين فاحذر مال الكل حدوا
 لاخذ من المسلمين اذا كان يصيب كل واحد من القطاع عشرة وعن محمد لو قطعوا من قريتين
 في موضع لم يبيع اصلها ولا اهل ارضها ثبت حكم القلع وما يسقط الحد في السرقة فكذا
 في القلع وان كان في القطاع ذو رحم محرم من واحد من المقتول عليهم لم يحدوا وقبله
 هذا اذا لم يخذوا الا من ذي الرحم المحرم وان كان المال مشتركا بينهم حتى يمتنع الحد في
 نصيبه فيورث شبهة في نصيب غير كمالوا اسرقوا من بيت ذي رحم محرم من احد منهم
 فان لم يكن كذلك حدوا لاخذ من الاجنبي والاصح ان لا حد لاخذ القطع ولا يجري احكامه
 في بعضه فكذا في باقية خلاف ما سبق لان المسلمين لا يقاومون بالكفار فصار كفاصلين
 وكذا لو قطع بعض القافلة على البعض لم يحد لاخذ الحد وهو القافلة كالسارق
 ممن ساكنه في البيت ثم اذا قطع في موضعه فالا حوالا **خمس** • احدها حرق
 لاغير وهي غزروا اذ في القزير وحسوا حتى يتوبوا والتوبة ان يندم على ما فعله
 ويعزم ان لا يعود الى مثله لكونه قبيحا او لكونه احتلالا بالواجب • والثاني اخذوا
 المال وفي هذا اذا تابوا قبل ان يؤخذوا لم يؤخذوا ويؤخذ منهم المال القايمة وثمان
 المالك ولو اخذوا قبل التوبة قطعت ايديهم وارجلهم من خلاف يعني اليد اليمنى
 والرجل اليسرى وردوا المال القايمة وسقط ضمان المالك • والثالث حرقوا
 لاغير وفيه العقاص فيما يجري فيه العقاص والارض فيما لا يجري والاستيناف الى صاحب
 الحق • والرابع اخذوا المال وخرجوا وعلى ايديهم وارجلهم من خلاف وبطل
 حكم الحواجات لان حكم مادون النفس حكم الاموال فيسقط الضمان وان كان بين اليسرى
 شلا او مقطوعة لم يقطع رجلاه اليمنى وان كانت بين اليمنى مقطوعة يقطع الرجل اليسرى
 • والخامس اخذوا المال وقتلوا او قتل احدهم رجلا بسلاح او غيره فالحق هنا
 للامام ان يشاقط ايديهم وارجلهم من خلاف ثم قتلهم صلبا او يقتلهم ثم يصلهم وان
 شا اكنفي بالقتل لانهم جمعوا بين جنيتين فللامام ان يجمع بين جنيتين وله ان يكتفي

بأنه لا ياتي على ذلك كله ولا يجوز العفو عن القتل وقالوا يقتلهم لا غير لانه ياتي على ذلك كله كحصى سرق وزني له ان يرجع ويسقط حكم المال والخرج اذا اقيم الحد ثم المشهور بصلب جيا ثم يطعن تحت سادوه البصري حتى يموت ليحصل المقصود وهو الايلام والرجوع وفي المشهور تركه على حشبه ثلثة ايام ثم جلى بينه وبين اهله ليدفنوه كيلا يتادي به الناس وعن ابي يوسف تركه حتى يتقطع فيسقط ليعتبر به غيره ولا يتعدوا به اجتهاب القبلة وفي الاستيعاب الصلح ان يغور حشبه في الارض ثم يربط عليه حشبه اخري عرضا فيضع قدميه عليها ويربط من اعلاه حشبه اخري وتربط يديه عليها ولا تطب المرأة ولو كان في القطاع امرأة لاحد لانه ليست محاربة فلم يكن قاطعه خاوية ذلك شبهة في حق الرجال وهل تقطع اليد وحدها من الرجال فيه روايتان **دخل** على انسان شاهرا سيفه ولا يدري انه لص او هارب من لص فانه يحكم رايه فان كان اكثر رايه انه لص قصد قتله او احدهما له ولو لم يبادره فعل ذلك فله ان يقتله وان كان اكثر رايه انه هارب لم يقتله وانما يتوصل الي اكثر رايه بان يحكم زي الداهل او كان عرفه قبل ذلك بلجلوس مع صاحب الخبز والشور لوقا المسهور عليه لانه كان قصده قتله واخذ مالي نظرا الى المقتول ان كان معروفا بذلك تجب الدية والا فالقصاص **شهر** على رجل سلاحيلا او امارا في مصر او غير مصر فحاف على نفسه فقتله دفعا لاشي عليه لانه للجمعة العوت وكذا لو كان في غير مصر او في مصر ليلا ولا له ما يلبث وان كان في مصر نارا لا يقتله لانه لا يتلف بالضرورة او الضربين فليخفه العوت حتى لو قتله بوجه عوجيه ولو شدي عليه يباح له ليجلده قتله كذا لان اليد لا تضرع الذل الحرب بوجه ما فلم يجر حرا عليه **شهر** على رجل سنيافضربه ولم يقتله وانصرف ولم يقصد ضربه اخري فقتله المشرك اقتص منه لانه لما ترك الضرب عادت عصمته فان ضربه وفضل اخري فقتله لاشي عليه لانه محارب **شهر** على المسلمين سنيافعلهم ان يقتلوه ولا شي عليهم لانه محارب **شهر** على رجل ليل فاحرج السرة فاتبه صاحبه فقتله لاشي عليه للحدوث قاتله دون مالك هذا اذا لم يكن استنقاذ المال من يد الا بالقتل وان علم انه لو صاح به يترك ويهرب فلم يفعل ذلك ولكن قتله اقتص منه لانه قتله بغير حق كالمالك يقتل الغاصب لانه يمكن من استرداد المطلب بدون القتل وفي المستقاة عن محمد بن ابراهيم عليه ان يقتله اذا خاف ان لا يقوي عليه ان اراد اخذ

سنة
دخل شاهرا
سيفه على انسان

سنة
لا يلبث

يبدع او يورث

يبدع او يورث الا انه يخاف ان يرميه فقتله او ينفوته بماله وعن ابي حنيفة ادركت اللص فيقتل عليك فقتله ولا تحذره وقال ابو يوسف حذر فان ذهب والا فارمة فان دخل عليك فحقت ان يبدأك بضربة او خفت ان يكون معه شي يرميك فارمه ولا تحذر وعن محمد بن ابي رجل يفتب بدينه او بيت مسلم او معاهد يسرق بماله فتداه فلم يتركه له ان يرميه وفي النوار الطلع على جايط رجل وعليه ملاء لحاف صاحبه انه لو صاح به ياخذها ويهرب فيقال له ان يرميه اذا ساوت عشرة قال ابو الليث الصحابي لم يقدروا بشي بالاطلاق الرمي وفي المستقاة عن ابي يوسف عرض رجل في صحرا يريد ماله وهو اقل من عشرة فليقتله عنه ولا يقتله وان كان عشرة او ازيد فليقتله وعن محمد بن ابراهيم قلع سنك لك ان تقتله اذا كنت في موضع لا يمينك الناس وفي كتاب الصبر المقرض للرفع بالقتال مع امكان الدفع بالمال حرام وفي الشافي مع رقيق له ما كثر فابي ان يسقيه حله ان يقاتله بلا سلاح وفي الطعام اذا خاف على نفسه لا يقاتله وبغصب عليه ان قدر ثم يعطيه ثمنه ان استطاع وفي شرح الناصي يقاتله بلا سلاح وفي الاجناس ان خاف على نفسه الجوع او العطش له ان يقاتله بالسيف وان لم يخف يقاتله بغير سلاح حتى ياخذ منه **صبي** او مجنون شهر سنياف على رجل فقتله المشهور عليه عدا فعليه الدية في ماله لان فعله لا يوصف بالخطر فلا يسقط عصمته والمشهور عليه مضطرا اليه قتله لدفع الشر عن نفسه واثر الاضطراب في دفع الائم دون الضمان وفي المستقاة المصنوع عليه قتل لصير الصايل بغير قيمته ويوكا لجه ان كان لا يقدر على اخذ واراد بذلك دكاته وعن ابي يوسف واجمعوا لو كان الصايل عبدا او صبيلا يحرم لا يضمن **حنق** رجل فقتله فالدية على محاقلة وقال يقتص وهي مسلة القتل بالمقتل لان يهود يارحم راس صبية حجر فانت فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالقصاص وله الحديث لا قود الا بالسيف وان حنق غير مرة قتل سياسة لسعيه بالفساد ولا يكون قصاصا حتى اراد به المحنوق عاقلة الخناق وحتى ان الامام هو الذي يقتله وفي جمع السنن سبل عن قتل الاعونه والظلمة والسعاة فقال بياح قتلهم ويناب قاتلهم فان قيل لو قتلوا في ايام التوبة قال كذلك الجواب لقوله تعالى ولورد العاد واسيل الماروي عن قتلة لالة زمانه فقال يقتلون بلا انذار لقوله تعالى يا جسدنا الذين الالية وعن الماتريدي من قال

سنة
خاف ان يرميه
فقتله او ينفوته

سنة
منه

من الاعلى
والظلمة والسعاة

في هذا الزمان عدد كثر لا يعلم بانه جابر ومن جعل الجور عدلا يكفر
كتاب السير ارتد الزوجان ولحقا
 بالدار مع الخلد وجعلت هناك فولدت ثم ولد لولدها ثم ظهر عليهم قلام والولدان
 في لان المرتدة تشبه فكذا ولها لانه يتبع الام في الرق والحرية وفيه الاكل والنضج
 والزكوة والملك ويحريم الذبح على المحرم وفي الدين خيرا في الاجناس ذكر الحلال في الحال
 والحرمة يتبع خيرا والشافي يتبع شرما وفي زيادة الاشراق المولود بين شاه وخير
 او كلب يتبع الام في قولها العامة وقال ابو عبد الله بنظر ايها ان اشبهت الشاة اكلت
 والافلا فان كانت كلبا تشبه الشاة ورأسها تشبه رأس الكلب ان اكل اكلت وان
 اكلت فلا وان اكلت نذخ فان خرج منها كرش فتشاه وان خرج الاعقاب فكلب وفي التقاريف قيل
 النضج بالمولود بين شاه وطبي او ولدت شاه حازت وان ولدت طبيا فلا وان ولدت
 الرمكة من جحر حرام لم يوكل وان ولدت فرسا اكل وفي موضع وكذا لو نزل الدبيب على شاه
 ان ولدت شاة اكل وان ولدت ذبيبا فلا عدونا الي تفويج مسكتنا والولد الاول يجير على
 الاسلام تبع للابوين ولا يقتل لانه مرتد حكما كولد المسلم اذا بلغ ولم يصح الاسلام ولا
 يصير قيا ولا يحرم ولد الولد ويصير قيا وعن اي حنفية حر وهذا بناء على ان الجبر رجا
 الاسلام والولد يتبع الابوين في حقيقة الاسلام وهذا يتبع الجدي في ظاهر الرواية لا وعنه
 يتبع وكذا في الجبر وكذا الجدي لو اعتق لاحد ولا يملكه وعنه حر سانه روح امته من عبد
 ثم اعتقت ثم ولدت لتمام ستة اشهر فاعدا ثم اعتق الجدي وكذا الواصي لذوي قرابته وله
 جد ولا يرث منه يورث وعنه لا وكذا لو كان للصغير ام وجد فنقتته عليها ثلثاه على
 الجدي وعنه كله عليه وكذا تبوت الولاية للاخ في النكاح مع قيام الجدي على الروايتين وقد
 مر الروايتان في وجوب صدقة الفطر والاحقية والزكوة ونسبه الاب من وجه على
 معني ان الاحوة والاضوات لام لا يرثون مع الجدي كالا يرثون مع الاب والجدي ولوروح الصغير
 والصغير قبله لا خيار له كالا ب والجدي يطلب حد القذف كالا ب والجدي يتصرف
 في المال وفي النكاح كالا ب ولا يتزوج حليلة الجدي كالا ب تزوج حليلة الاب ولا يرث الجدي
 في الرحم كالا ب ولا يعمل الجدي بولد الولد كالا ب ودفع الزكوة الي الجدي لا يجوز كالا ب ويجمع
 استنباه الجدي عند عدم الاب كالا ب ولا يقبل شهادة الجدي كالا ب ويعتبر اذن الجدي والجدي

كلمة

بسمه
حر سانه

الحمد لله

بجهاد عند عدم الاخوين ونسبه الاخ من وجه على معني انه لا يفرض على الجدي المهر
 كالا يفرض على الاخ المفسر والجدي لو اقر بنافله واستد ميت لا يصح كالا اقر باخ ويصلي على
 المسيبي معه جدي كالا لو كان معه اخ ولا تشبه حاله بوقفا البعض عن الفتوى في حليلة الجدي مع
 الاحوة والاضوات لاب وام اولاب المصريات كبتنا من اصول الحق المرتد مع ولد
 الصغير وبقيته الام في دارنا ثم ظهر عليها لم يكن الولد قيا لانه بقي مسلما باسلام وكذا لو
 ماتت هي مسلمة في دارنا او كانت دمية في دارنا لبقا الولد دميةا يتبعها ولا يكون مرتدا
 تبع لانيته نظرا له لانه يجير على الاسلام فيعود اليه وكذا لو كان الاب ذميا فنقض
 العهد لم يكن الولد قيا لبقا به ذميا يتبع لاهله التي دارنا في الشافي وفي المستقاعن محمد
 امة ارتدت ولحققت فاستولدها حربي ثم ظهر عليها وعلى اولادها قال هي رقيقة لاسبيل
 لمولاه عليها من قبل ان ولدت من مولاهها الحربي ويجير على الاسلام وولدها الصغير
 والكبار من النساء وامان من الرجال فمن وصف منهم الشوك بعد بلوغه اجبر وهو حر
امثلة مسلمة اسرها حربي فاستولدها ثم ظهر عليها فالامنة حرة لاسبيل
 عليها بخلاف ما لو كانت مرتدة لانها محال لتلك والصغار من الاولاد احرار مسلمون
 ويجير الكبار على الاسلام ان كانوا وصفوا بالشرك بعد بلوغهم والانات منهم في الذك
 احرار مسلم مستامن تزوج امة كتابية لحربي كابي فولدت له اولادا فكلهم على دين
 امهم ثم ظهر عليها وعلى اولادها لصغار منهم احرار مسلمون باسلام امهم والكبار
 من الاناث والذكور في لانهم مملوكون لموالي امهم ويجرون على الاسلام لانهم مرتدون
 الا انهم لا يقتلون لانهم لم يصيروا الاسلام كبا راتم رجوعا عنه ولو تزوج حربية فحلت
 منه وسببت وولدت فولدها في ع وهو مسلم وكذا لو ولدت في دار الحرب ثم دخل
 ابوه دارنا ثم سبي ولده وهو صغير ارتد ولحق فترزوج حربية فولدت اولادا ثم ظهر
 عليهم فصغارهم يجرون على الاسلام وكبارهم يجرون ولا يكونون قيا وفي السير
 مستامن او اسير تزوج بامة لم يشرك فولدت له اولادا فكلهم كافر وبعضهم صغيرا
 على حاله ثم ظهر عليها وعلى اولادها وقتل مولاه اذا قتلت فاصغار احرار والكبار
 ارقار جالهم وساوهم ويجرون على الاسلام لانهم مرتدون الا انهم لا يقتلون وامهم
 وما في بطنها في فان كانت المتروحة حربية والمسالمة محالها فالاولاد احرار والصغار

بسمه
في سلكه الجدي مع

بسمه
وقتل مولاه
او قتلتها

والصغار مسلمون وانكار مرتدون • ولو سبي الحربي امة مسلمة او دمية فوطيها فقلت
 له ثم ظهر عليها وعلى اولادها وهم صغار فحق حرة واولادها احرار مسلمون باسلام امها
 ان كانت مسلمة ودميون ان كانت دمية فان كبروا كفارا محاربين للمسلمين فاولاد الامة
 المسلمة احرار مرتدون ويجبرون على الاسلام واولاد الامة الدمية في كلهم بمنزلة لاهل
 دمة تقضوا العهد وامهم حرة لانها دمية ولو لم يجاهها السابي ولكن زوجها من حربي
 فولدت له ثم ظهر عليها وعلى اولادها فالامة واولادها لم يوطها الماسور منه ان وجبهم
 قبل القسمة اخذهم مجانا وبعد ما علم ان شافا كان من اولادها فذكر كافر محارب
 فمركان منهم من ولد الامة المسلمة اجر على الاسلام ومن كان منهم من ولد الامة التي
 لم يجبر وكان على دين امه • ولو كانت الماسورة حرة مسلمة او دمية فزوجها الاسير
 من حربي فولدت له ثم ظهر عليها وعلى اولادها فالامة واولادها احرار والمسلمة واولادها
 مسلمون والدمية واولادها دميون وان كبروا اولاد الماسورة كفارا محاربين فاولاد المسلمة
 مرتدون يجبرون على الاسلام ولا يقتلون وسادهم في ولا يجبرون على الاسلام
 واولاد الدمية في كلهم بمنزلة ناقضي العهد وان كبروا كفارا ولم يعلم الغدر عاروا فاولاد
 المسلمة مرتدون والحكم فيهم كما وصفت لك واولاد الدمية دميون ولا سبيهم عليهم
حربي اسراة رجل دمي حرة او امة مسلمة او كتابية فاسترقها ثم دخل
 الرجل دارهم مستنما او اسيرا فلا باس بان يطأها امراته الا ان يكون الحربي قد اخذها
 لنفسه فوطيها فحينئذ يكره له فان رفض وطأ فلا باس اذا استبرا الامة واعتدت الحرة
 ان يطأها وان لم يعلم بذلك الحربي ولو وطئ الحربي فوطيها الحربي فوطيها الحربي فوطيها
 ابن المسلم وان جات به لاكثر فهو ابن الحربي لان حرمت على المسلم حين وطئ الحربي فصار
 شبيهه من طلق امراته ثم جات بولد • وفي الشافي لو كان المستن من جارية ماسورة سبي
 ابيهم كرهت له عضبا ووطئها لانهم ملكوها والغدر بهم حرام فان كانت مدبرة او ام
 ولد لم اكره له ذلك لانها باقية على ملكه وان كان المسلم ماسورا لم اكره له ان يعقب امته
 او يسرقا وان يقتل منهم ويسرق او المم ما استطاع لان الاسير مقاتل والمقاتل ذلك
حرب الصلح والذمة مع الكفاي من العرب لانه عليه السلام صالح بن جحان ومم بخاري العرب
 وان ظهر عليهم قبل ذلك هاروا فثا لان كل من جار حرب الجزية عليهم اذ اصل حبار

استرقاقهم اذا

استرقاقهم اذا لم يقبل وكذا يقبل ذلك من الكفاي من غير العرب لقوله تعالى حتى يعطوا
 الجزية وكذا من المجوس لانه عليه السلام وضع الجزية على مجوس حجر ولا يقبل ذلك من مشركي
 العرب للمحور لا يقبل من مشركي العرب الا الدسيق او الاسلام وانما لم يوضع الجزية حتى
 لا يبقى بقية الكفر في اسباب الوصول لان العرب كلها من نسبه وان ظهر عليهم قبل
 ذلك ففسادهم وصبيهاهم في كل لان قتلهم حرام فصح استرقاقهم ويعرض الاسلام على
 رجالهم فان اسلموا او اقبلوا وكذا المرتدون الا ان نساهم وصبيهاهم يجبرون على الاسلام
 يتبعوا لا ياتيهم بخلاف داروي المشركين وفي وجه اختلافنا وسم مشركوا العجم من غير اهل
 الكتاب كالترك والهند عندنا يقبل ذلك منهم لانه يعرف على كفره بالرق فيقر عليه بالجزية
 وقاس الشافي لا يقبل لانه ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب بخلاف المجوس لان لهم
 شبهة كتاب فانه يقال كان لهم كتاب ورفع • وفي المتقاعن ابي حنيفة من كان زنديقا
 في الاصل اخذت منه الجزية زاد في العيون اذا كان من العجم ذمتي تقض العهد ولحق فهو
 بمنزلة المرتد لانه اذا اسر صار فيها لان تقريره على الكفر جائزا وانما يتقضى العهد
 اذا لحق او يباع له حمارا او غلبوا على موضع فيجربون فان عاد الى العهد اخذ بالديون
 والعقاص من اليمين قبل النقص فاما ما وجب في حالة المحاربة فلا وكذا المرتدون
 اذا اسلموا فكذلك • وفي الشافي قتل بنفس امرأة فارتدت ولحقت فسميت او كانت
 مرتدة عند الكفاية فحلفت وسببت بطلت الكفاية بالنفس لان السبي يقتضي خلوص
 المسيبي للسابي زاد في المتقاعن محمد الا ان يكون المدعي به امرا يستوي فيه الحر والموك
 اخذ الكفيل باحضارها وان كانت الكفاية بالمال بقيت فان ادي الكفيل بوجه في مالها
 ان كانت خلقت مالا في دار الاسلام لان السبي لم يرد عليه وان لم يخلف فلا رجوع له
 عليه في الحال ولا بعد العتق لسقوط الدين عنها بالسبي وكذا الدمي والدمية لو تقضا
 وحقت ثم سبوا وقد كان قتل عنها مسلم بنفس او بال وفي رهن بكر كفال عن المستن من دين
 دين فحق المستن من ثم اسر سقط الدين عنه ولا يسقط عن الكفيل • وفي الشافي
 كفلت المرتدة بالمال او نفس فحلفت ثم سببت بطلت الكفاية حتى لو عتقت لا يواحد لها مال
 ان السبي يقتضي خلوص فان كانت خلقت في دار الاسلام مالا اخذ المال الذي كفلت به
 منه لان السبي لم يرد عليه وفي المتقاعن مستان استدان فحق ثم اسر بطل عنه الدين

مكران زنديقا
 في الاصل
 من كونه

وفي الثاني عبد جني عدا او خطا او حقه دين فاسره الكفار ثم اسلموا او صاروا دمه او
 عنه المسلمون وصاروا لقتله لو اخلد فاقضوا والدين على ما كانا لانهما في رقبته واما الدية
 والدفع فقد بطل لانها على المولى وقد بطل ملكه فلو اخلد المالك القديم عاد ذلك يعود
 الملك ولو ملكه ملكا مبتدأ لم يواخذه طلب الجربون والمرتكب او الباغون الموادعة
 جاز اذا كان فيه صلاح المسلمين وان اخلد المال منهم كذلك ففي الجربي يجوز لان ما ظهر في
 لنا اذا اظهرنا عليهم وفي البغي لا يخلد وان اخلد رده عليهم لان ما لم لا يصير فيها لنا وفي
 المرتد لا يخلد لانه يشبه الجزية ولو اخلد لا يرد لان ما ظهر في لنا • الحق المرتد وفي
 الحاقه فهو كالميت في جميع الاحكام وقيل القضا ليس كذلك لانه يتوهم رجوعه اذا قضى
 به قسم ميراثه وعققت امهات اولاده ومدايراته وحلت ديونه ونفدت وصاياه التي
 في رده فاما وصاياه اسلامه فقد بطلت برده لانها رجوع عما كان عليه والتدبر لا يخلد
 لانه كاليمن وكذا المكاتب اذا ادي اليه ادي الورثة فعتق لم يلحقه الفسخ ولو عاد
 بعد القضا او مرتد اثم اسلم مضى القضا لانه نفدت عن ولاية وما ازاله الورثة ببيع
 او عتق لا سبيل له عليه وما انفق لم يضموا ويرد عليه القاييم لانهم انما يملكونه في ماله
 اذا استقنى عنه ولم يصير مستقنيا الاولا معتقه بان كان اعتقه قبل رده فانت معتقه
 ورثته المذكور من ورثته فانه لا سبيل له عليه وان كان قايما لان ذلك لم يكن مملوكا له وفي
 السير لا يعود الملك من الوارث اليه لا يخلد الا بقضا او رضا كما لا يعود نصف المهور الي
 الزوج بالطلاق قبل الدخول لا بقضا او رضا وكذا في بيع المتاع بضة لو هلك احد
 العوضين قبل القبض لا يفسد المخصوص لا بقضا او رضا لان الوارث ملك المال بالقرابة
 والموت الحكمي فالموت وان ارتفع كبر القرابة باقية فكان سبب الملك منفسخا من وجه وانه
 يوجب فساد الملك لا ازاله فاحتج الي القضا لينفسخ من كل وجه وما كانت الوارث من
 عبيد فملكاته تقع للعابد وفي التفريق بين محمد وماد بره فهو للوارث والظاهر خلافه
 • الحق المرتد ببعض ماله وقضى بالحاقه ثم عاد وذهب بباقي المالك ثم ظهر على ذلك
 الاموال فجاء ذهب به بعد القضا فللوارث ان ياجد مجازا قبل القسمة وبعد ما بالقيمة
 ان مثاله بالقسمة صار ماله الذي في دار الاسلام ملكه وارثه فاذا ذهب به الى دار
 الحرب صار بمنزلة الجاني استولى على ماله المسلم وذهب ثم ظهر على ذلك المالك وماد ذهب

به قبل

به قبل القضا ذكر القضا في نفوس لا سبيل للوارث عليه لان الحق لا يثبت لهم الا بقضا كما
 ذكر في بعض روايات السير الصغير ويجوز ان يكون ماله فيا ولا يكون نفسه كسرب
 العرب وفيها هو الرواية وهو جواب هذا الكتاب للوارث ان ياجد لانه متى لم يخلد
 انه لا يعود فكان ميتا ظاهرا **ص** المرتد على انواع نافذ كالحلاق
 والاستيلاء اما طلاقه فلقيام ملكه فكاحه اذا ارتد امعا واماد عوته فان الملك
 ليس بشرط لصحته فانما يقع من الاب في جارية الابن وبالملك كالتكاح والذخية لانها تعتمد
 الملة ولا مله للمرتد واما حرمانه من الميراث كالميت لان الردة موت حكم وشاهدته بالطلقة
 لانها مستقنى على الولائية وموقوف كالمعاوضة لانها تعتمد المساواة في الخسارة ولا مساواة
 بين المسلم والمرد وموقوف عند ابي حنيفة كالبيع والشري والهبة والصدقة والكتا
 بالمات والكتابة والجاراة والعنق والوصية والحجر على الماذون ونحوه ان اسلم بعد
 ذلك وان قتل او مات او لحق وقضى بالحاقه بطل ذلك لان نفسه موقوف وكذا اعتقده
 وعند ابي يوسف هو كصحيح وجب عليه القتل فجاء ما صنع من جميع المال وعند محمد هو
 كالمشرف على الموت فجاء من الثلث وكذا لانه بالنفس على الخلاف فيما حكاه الحاكم وقيل
 هي صحيحة بالاجماع وبوجهها لانه لا تلافى حق الورثة وهو المال ونصريات المرتد
 نافذة لانها لا تقتل فلم يكن في نفسه توقف فكذا في ماله • كسب المرتد في حال اسلامه
 لورثته المسلمين وفي حال رده في • وعند ما لورثته وهذا بنا على ان عند نصرته
 موقوف فاذا مات طهر ان نصرته كان باطلا ولم يثبت له الملك نصا فيها وعند ما
 نصرته نافذا والملك ثابت فمعدل ذلك الى الورثة واما المرتد فكسبه ميراث
 في حالين لما مر واختلفت الروايات عن ابي حنيفة في اعتبار حال زوال ملكه
 المرتد في رواية تزول بنفس الردة وهو قول زفر وفي رواية بالحاقه وهو قول
 محمد وفي رواية بالقضا بالحاقه وهو قول ابي يوسف واختلفت الروايات ايضا في
 اعتبار حال من كان دارنا في ظاهرها الرواية يعتبر من كان دارنا يوم الحاقه وفي رواية
 الحسن يوم رده وفي رواية يوم قضى بالحاقه في السير وحاشيته لا يكون علي عاقلة
 في قتل الحاقه لانه لا عاقلة له لا تقطاع النضر وهو كسب الاسلام وعند ما في
 الكسبين وهذا بنا على ما مر وكذا اصاب غضبه وانكافه • نقص الذي العهد

كسب العرب

المرتد في حال اسلامه

ولحق على في تركه وورثته ما يعمل في تركه المرتد وجناية العبد والامة والمكاتب في
 ردتهم كما هي قبل ردتهم لان الردة لا تزيل الملك عن الرقبة فكان موجبا على المولى الجناية
 عليهم عذر لانهم مباح الدم ولا شيء على قاتل المرتد حرة كانت او امة لان بعض الفقهاء يري
 قتلها • وفي المستقاعليه قيمة الامة قال الحاكم لا مال وفي التفريق روي وجوبها
 وروى في اسكران برزخه لا يضمن قاتله وكذا المراهق وفي المنتقا ارتدت مكاتبه فقتلت
 فلا شيء على قاتلها وان ارتدت مبرقة او ام ولد فقتلها انسان فعليه قيمتها وفي الثاني
 منع العبد المذنب والامة المذنب جاز لعقابه الملك وان لم يكن لما تقوم وبيع الحر انما لم
 يجز لا لعدم القيمة ولكن لعدمه ولا يبي عنه • ذكر السرحسي لو غصبها غاصب يكون ضامنا
 لان الردة لعدم عب والعب لا يعدم المالبة والنقوم ذكره ولا رواية في اعتاق العبد
 المرتد عن كفارة ايمن يجوز كما لو اعتق من عليه القصاص رد قبل لا يجوز مكاتب ارتد لم يخط
 واكتسب مالا فاخذ من المالك داي ان يسلم فقتل او في مولاة مكاتبته وما بقي فلولوته لان
 المكاتب يملك اكتسابه بالكتابة وهي لم يتوقف بالردة فلا يتوقف الملك • المرتد له
 امة نصرانية جازت بولد بعد الردة لستة أشهر فهو ابيه اذا ادعاه وعي ام ولد فان
 مات لم يرثه هذا الابن لانه يصير مرتدا بردة ابيه والمرتد لا يرث من احد فان كانت
 الام مسلمة فهو مسلم تباعا فببرته لان المسلم يرث من المرتد عرض الاسلام على المرتد خرا
 كان او عبد لخالف اسلموا لا قبل مكانه لانه شرير فيقتل من غير تأجيل كالخوي وقيل بوجوب
 حلقه ايام **قلت** اذا كان للندب اذا استأجل وفي شرح بكر فان لم يسبنا حل نظرو
 ان غلب على ظن الامام انه اجله اسلم اجله والا عجل قتله وفي القدر روي فان قتله قاتل
 قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك وفي شرحه نقدا سا ولفظ محمد في السير لا ينبغي ان يقتل
 حتى يستتاب والمرتد لا يقتل حرة كانت او امة لا يثبت بشرية فكانت كالكا فوه الاصلية
 ولكنها تخمس فان احتاج المولى الى خدمته تدفع اليه لان الخدمة حقه والخدم حق الله وحق
 الادمي يقدم على حق الله في احكام الدنيا وحاطب ماجبارها في الاسلام جمع بين حق الله
 وحقه وقال الحسن الاجبار ان تخمس ثم تخرج في كل يوم فيعوض عنها الاسلام فان ابنت
 حرة تباعا فكذا يفعل ابنا • ارتداد الصبي العاقل ارتداد حتى يحرم نكاحه
 ويجوز عن الميراث ويجوز على الاسلام ولا يقتل وان ادرك كافرا ولكنه يجلس وقا

يوسف لا يبع ارتداده

يوسف لا يبع ارتداده لانه صار في حقه ولهما ان صحته بنا على الاسلام واسلامه اسلام
 حتى للبرث ابويه ان كانا كافرين • وقا ذفر الشافعي اسلامه ليس باسلام لانه نصر
 فان يمين منه امراته المجوسية ولا يرث اقاربه **قلت** اسلام علي وهو ابن سبع
 سنين ولو اسلم احد الزوجين الصبيين العاقلين يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فاما
 على نكاحهما وان ابي فرق بينهما استخسانا والنفيا سران لا يفرق لان الحاق الضرر بالصبي
 غير مشروع وجه الاستخسان ان سبب الضرر قد حقق وهو الا باقتل النقيس قول
 ابي يوسف لان ردته لا تصح عنده فكذا ابوه والاستخسان قولها فان ردته رده عندها
 فكذا الاب وقيل الاستخسان هنا قول الكل لان اباه بقا على كفره الاول وذاك معتبر
 فكذا هذا • والزواج الصبي اذا ابي وفرق بينهما هل يكون خلافا عند ما قبل لا يكون
 لانه ليس من اهله وقيل يكون لتحقيق سببه منه وفي المحيط وما يفعله الصبي من العباد
 لا يسقط باولا ابوه ثوابا لان من حق ما يستحق به الثواب ان يكون داخل تحت التكليف
 والاب يستحق الثواب على امه اياه • ويستحق الصبي الاعراض لانه بمنزلة ابطال
 الضرر اليه وفي التوارث عن الاسكاف يستحق بها الثواب لقوله تعالى الا ما سعي ولا ثو
 ثواب التعليم والارشاد وعن علي بن احمد ثوابه لابويه لانه ليس من اهل الفراغ
 وفي جمع سبل الخواوي عن صبي عقل ايمره الايمان قبل البلوغ فقال ليس لمز عقل الحق
 ان يحمله عنه او يتفاد عنه او ينسأه عنه وعلى كل عاقل ان يتفاد للوحدانية فيقر
 به وليس يشترع لاحد ان يخالف عن ذلك وفي البعض اذا حمل عقل الصغير او الصغير
 وتمكن ثم مات قبل ان يستدل فيعرف ربه يعاقب يوم القيمة لانه كلف المعرفة ومات
 مغرطا فكذا يستحق النار ابدا **مسألة** قطعت يد عذراء ثم ارتد ومات منه
 قبل الحاق او بعد منى القاطع دية اليد في ماله في العور وعلى عاقبته في الخط لانه انكف
 اليد وهي مقومة ثم صار متلفا لنفسه وهي مباحة وكذا لو فاض الحاقه ثم جاسمها
 ومات منه فان لم يلحق بكر اسلم ومات منه قال محمد يضمن دية اليد لانه لما ارتد
 بطل حكم السراية لسقوط النقوم فلا يعود بالاسلام كالوا بطله ثم اسلم وقال لا يضمن دية
 النفس لانه مقوم حين الفعل وحين التلف وقوله سقط بالردة **قلت** لم يسقط
 بل يوقف ولو قطع يد وجعله ثم ارتد ومات قال زفر عليه دية ان لان الردة ابرا

ما يفعله الصبي
 من العبادات

عن سرائقة وقال ابو يوسف ان مات من غير انقطع او قبل فكذلك وان مات ما انقطع فعليه
الدية لانه انفق نفسه ولو ارتد الجاني ثم مات المجني عليه بذلك فان كان الجاني قتل ومات
فلا شيء عليه لان موجب العمد القصاص ولا يمكن استيفاءه وان كان خطا فعلى عاقلة الدية
لانه حين جنى كان مسلما • التفرقات في الثاني ارتد امعا واسلما معا وهما على تكا حيا
خلا فالفرق قال ردة احدهما موجب للفرقة بالاجماع فردتها اولى **في الرد** العرب
ارتدوا في عهد ابي بكر ثم اسلموا ولم يجدوا كنههم لانهم وان تقابوا في ذلك فقد جعل
الناس قضا ركانهم ففعلوا معا فلما ارتد احدهما قبل الآخر وقفت الفرقة بينهما لان
الردة تنافي النكاح بدليل ان المرتد لا يكون اهله ولا المرتدة محلا وكذلك لو اسلم
احدهما بابت بغير قضا وكذا لو اسلم احدهما ثم الآخر وقال بن ابي ليلى ان ارتد احدهما في
امراته حتى يستتاب المرتدة فان ابي قتل ايها كان وورث الاخر كافي الا بانه ردة المرأة
واباؤها الاسلام فوفاة بغير طلاق لانها لا تملك الطلاق وان كان من الزوج فذكر عند
ابي يوسف لانه يتصور من جانبها مثله فلا يكون طلاقا وصار كالفرقة بالمهرمية او ملكا احدهما
صاحبه كما كان يتصور منها لم يكن طلاقا • وقال محمد يكون لان هذه فرقة من جهة
الزوج وابو حنيفة مع ابي يوسف في الردة ومع محمد في الابا ويقول الا بانه في النكاح
بدليل ان الفرقة لا تنقح الا بقضا لكنه يحجز عن امساكها بالمعروف فتأب القاضى مناه
في التفرخ كافي لانه خلاف الردة لانها لا يعلم المحلية والطلاق قاطع لا وفي الثاني عن
الصغار والدبوسي وبعض السرقنديين يفتون بعدم الفرقة بارتد اذا المنكوحه حيا
لباب المعصية والعصم وقوع الفرقة لكنها تجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح وليس لها
ان تزوج باخر وتقر خمسة وسبعون وفي النوادر عن ابي حنيفة انها تسترق في دار
الاسلام فان استولى عليها الزوج تكون في المسلمين عنده ابي حنيفة وعند ما لم استولى
ذكر السرخسي لو اتي بنتي هذه الرواية حسنا لا بأس به **في الرد**
فمنه ان شأ قتل لثلاثة وسبب النساء والذرية والاموال وحسبهم وقسم ما بقي من
القائمين كما فعله رسول الله باهل خيبر وان ساء من عليهم برقابهم واراضهم واموالهم
وسياهم ولادهم ووضع الخراج على اراضهم والجزية على رجالهم كما فعله عمر باهل

السواد وان شأ من عليهم بالكل ولم يأخذ منهم شيئا كما فعله رسول الله باهل مكة فان من
عليهم برقابهم واراضهم وقسم النساء والذرية وسائر الاموال جاز ولكن يكره لانهم
لا يفتنمون بالاراضي بدون المال ولا يفتنهم بدون ما يمكن به رحمة العمر الا ان يدع
لهم ما يمكنهم به العمل في الاراضي وان سلم النساء والذرية مع ذلك وقسم العروض
جاز وليس بحسن لان عمر رضي الله عنه لم يفعل ذلك وان من على الرقاب خاصة او على
الرقاب والاموال وقسم الاراضي او لم يكن معهم ارض لم يجز ذلك لان الحق وجب
للمسلمين وقسم الرقاب الى الارض ليكتفوا المسلمين عمارتها فمروا بها فاذ افردت
الرقاب صار ابطال الحق لانهم ربما يسلمون او يموتون فلا يبقى الحق دايما ثم الاولي عند
استغنا الثغمين ان يضع الخراج ولا يقسم والاولى عند حاجتهم ان يقسم فان قسم البعض
وترك البعض جاز كافي اكل واهل الدمة لو نقضوا العهد ثم ظهر عليهم حكمهم حكم
اهل الحرب واما المرتدون اذا ظهر عليهم فقسمت اموالهم واراضهم بين الثغمين ووضع
على الاراضي العشر وان شأ قسم النساء والذرية والاموال ونقل الى الاراضي قوما من اهل
الدمة ويودون الخراج فان اسلموا بعد الظهور كانوا احرارا واما نسائهم وذريرتهم
واموالهم واراضهم فان شأ قسم الكل بين الثغمين وان شأ من على المرتدين الذين اسلموا
بالكل وجعل الاراضي خراجية وان شأ عشرية بخلاف اهل الحرب وناقض العهد اذا اسلموا
بعد الظهور بنوا عبيدا ولا يوضع على اراضهم الا الخراج فلوراي الامام ان يجعل اهل
الحرب او ناقض العهد دمة له ذلك لان الولاية قبل القسمة له وان اصاب من اموالهم
قبل الظهور لا يرد عليهم الا بعد رد العدو وان لا يقدر على عارة الاراضي الا بذلك
المال وان كان في ايديهم مال ان كانوا يحتاجون اليه للتمارة لا يأخذ منهم وان كان لهم
غنية ان شأ اخذ وان شأ ترك وكذا الاخذ والرد من سياهم وذراريهم اذا من عليهم
وان اسر كافرا فان شأ قتله وان شأ اتى به امير ليقتله او يبيزقه لان كل واحد مشروع
التفريعات في الثاني **احيا** ارضامية لم يملكها الا ان يكون باذن الامام
او يجعلها له بعد الاحياء وقالا هي له لانه مباح سبقت اليه بل بالاحراز فيختص به كما
لو حطب وله ان المسلمين سخر جوارها من ايدي الكفرة بالقتل فكانت غنية فلا يملكها
احد الا بتخصيص الامام اياه والاولى للامام ان يجعلها له ان كان ترك الاستيذان جهلا

او بعد ولادته معنى في احياء فيتركها عليه بشرا وخراج الا ان يكون من اهل المعطى فيجعلها
 له عطية فان ترك الاستبداد بها واما الامام فله ان يأخذها منه • وفي الامل امر رجلا
 ان يهر ارضا ميتة على ان يبتاع بها ولا يكون الملك له فاحياها لم يملكها لان الشرط صحيح عنده
 لان عندك لا يملك الا باذن وعند ما يملكها ويبطل الشرط كما لو امر بان يصطاد او يجتنب
 على ان لا يملكه او لا عن بين الزوجين على ان لا يفرقا فان شرط باطل كذا هنا قال بكر ولم يذكر
 محمد لو احياها باذن الامام عندهم او بعد ولادته عند ما يزرعها فلم يرها حاله للزراعة
 فتركها وزرعها اخر هل يكون الثاني احق به ام الاول ان يزرعها من يزرعها كان لهما من
 حصة البلى يقول الثاني احق به وانما كان الاول احق به مادام يستغلها فاذا تركها واعرض
 عنها فيكون الثاني احق به • وقال غيره الاول احق به وله ان يزرعها من يزرعها الثاني
 وحاصل الخلاف فيما بينهم راجع الى ان المحنى عليك الرقبة او منقعه كان احد يقول يملك
 منقعه والاستقلال به وقوات العامة يملكه رقبته وفي المنظم احياها مدي يبراد ان
 الامام لم يملكها بالاتفاق وما ذنبه يملكها خلافا لثنا في والمستأمن لا يملكها بالاتفاق
 حال والارض الميتة ان لا يملكها ما الا نأرو ولا يعرف لها مالك في الاسلام ولا هي من رفق
 البلدة او القرية ولا فرق بين ان يكون قريبا منها او بعيدا في ظاهر الرواية الا ان كل واحد
 شرط ان يكون بعدا عنها بحيث لا يبلغ اليها الصوت من العمران وكان الحداني يقول الصوت
 على قدر اذان الناس في البياد المقارن وتفسير الاحيا قال ابو يوسف لو بنا فيها
 او زرع قليلا او كثيرا فانه يكون احيا لموضع البناء والزرع دون غيره وان عمر اكثر من النصف
 يكون احيا لها ولما من الا ان يكون منقطعاً في ناحية وان عمره من له ما عمودون الباقي
 والفرس احيا وعن ابي حنيفة لو حفرو فيها بيرا او ساقا لها ما فقد احياها ولو حفرو فيها اهدا
 لم يكن احياها الا ان يجري فيها • وعن محمد لو ستم كان احيا وعن ابي داود البلي والبيت وكذا
 لو كثرها او بني حولها وروي بن رستم عن محمد الاحيا ان يكرها ويسقي فان كثرها ولم يسقيها
 او سقاها ولم يكرها لا يكون احيا وان حوط كان احيا وان يدر فيها فهو احيا في الزيادة است
 اجمع وان حفروها ولم يسقا او وضع حولها احجارا او شوكا او غرس اغصانا يابسة او نفا
 من المشير اميط حولها حطوط لم يكن احيا وكان تجبر فان لم يعمرها ثلث سنين دفنوها
 الامام الي غير وان مات في ثلث سنين للميراث لصاحب الخط وان باعها جاز وان جحوا

سبح
 او منافعا

بحان شبه اشان

تجارة شبه المنارة كان احيا لها ولو قطع ارضا فتركها ثلث سنين بطل الاقتطاع التقديري
 من اصول بكر • وفي المنتقى عن محمد احياها ما تامة احيا رجل الي جنبها ارضا والاول يستظر
 ساكت حتى احياها جواربها الاربع قال اخر ارضا احياها يترك الاول في طريق الى ارضه
 لانه حين سكت عن الاول والثاني والثالث صار الباقي طريقا فلما احياها فكلها احيا
 طريقه فله في طريقه **باب استئثار الكفار**
 جارية اسيرت فاشترها مسلم واخرى جارية فعميت او حياها عيب فاما لك لو اخذها
 اخذها بجميع الثمن لان فوات الوصف لا يسقط شيئا من الثمن كما لو عمت المشتراة قبل
 القبض ولو اخذها ولم يعلم بالعيب فله الرد لعدم الرضا به وان لم يرد لها فعليه كل
 الثمن ولو حدث بها عيب قبل الرد رجع بنقصان العيب كافي الشري ولو كان العيب
 حدث عند المالك ولم يعلم به فاخذها ثم علم لم يكن له ردها ولا الرجوع بالنقصان
 لانه عاد اليه على ما كان ولو قطعت يدها عند المشتري او طبت بشبهة فاخذ
 عقرها وارسلها لا سبيل للمالك عليه لان حقه مقصور على العين بدليل ان لو
 فاخذ المشتري قيمتها لا سبيل له عليها وكذا لو ولدت فقتل ولدها ولو لم يقتل ياخذ
 الام مع الولد لانه جز منها • وكذا لو زوجها فولدت اخذها باولادها ومم ارقا
 لان الشرع اثبت للمالك حق الاخذ من غير ان ينقص بضرر المشتري وفي النوادر
 عن محمد انه ان ينقص ويأخذ الثمن الاول كافي الشفعة فعلى هذا لو علم المالك بشرا
 الماسور ولم يطالب ببطل حقه على قول محمد وعلي هذا لا يورث هذا الحق عنه ويخلف
 يورث ولو اعتق المشتري الولد او قتله اخذ المالك الام بجميع الثمن ولو اعتق الام
 او قتله وبقي الولد اخذها بجميع الثمن عند ابي يوسف وعند محمد عتق من الثمن كافي
 ولد الموهنة اذا بقي الي وقت العكاز وولد المبيعة اذا بقى الي وقت القبض حتى انقسم الثمن
 على الولد باعتبار قيمته يوم القبض وعلى الام باعتبار قيمته يوم العقد كذا هنا وان كان
 الماسور دراهم او دنانير او كليا او زنيا فلا سبيل للمالك عليها لانه لو اخذها اخذ
 بالمثل بقضا وهو لا يبيد وبالزيادة والنقصان ربا الا ان يكون اشترى بخلاف جهته
 او بجهته باقل منه فلما كان ياخذ بمثل ما اشتراه به فان اختلفا في قدر ما اشتراه
 به او في جهته فالقول للمشتري لانه يكره حق الاخذ والهيبة للمالك وعند ابي يوسف

سبح
 اخذها

المشتري ولو اتفقا انه اشتراه بثياب معلومة واختلاف في قيمته واقاما بينة فالبينة
للمشتري عندهم • وان كان الماسور ابرق فضه وزنه خمسية وقيمته لصاعته الف
فاشتراه باكثر من وزنه او باقل بثلثه يخذ المالك بغيره مصوعا من خلاف جهته لان
الجودة لا يمكن تقويمها بغيره لا بغيره يودي الى الربو ولا يمكن اخذ مثله وزنا لانه يفوت
الصنعة وان اقرقا قبل القبض لا يبطل لفضا ما قيمته وكذا لو اخطى بانفسها لان المقادير
اعادة الملك بدليل ان المالك يرد على ما يبيع بالبيع ويبيعه من حيث على الثمن الاول وبغيره
جناية كانت في رقبته قبل الاسر ولو كان وكل بجلال يبيعه لعود الوكالة ولو كان موهوبا
يرجع فيه الواهب وبمثله لو كان مادونا في التجارة لا يعود الاذن **عبد** اسر
فاشتراه مسلم مخمرا وميتة او ملكه بطريق الاحتيال اخذ المالك بغيره وان كان المشتري
ذميا فان اشتراه بميتة فكذلك لانه ليس مال في مخمرا وان اشتراه بميتة بغيره
لان المسلم ممنوع عن تملكها • وان اشتراه مسلم بالف ورجل من خمر وقيمتها اكثر من الف
ياخذ تمام قيمته ولو اشتراه بالف وميتة ياخذ بالف لان تسمية الميتة لاحكامها وان كان
قيمتها اقل من الف ياخذ بالف في الفضلين او حرد الرضا من المشتري بالف المقسوعا
في الشافي وفي المستفاد عن ابي يوسف لو فداه الامام باسير حربي يرد له الى مولاه بغير شي
ان كان الاسير كان عندهم حرا ولو فداه من بيت المال اخذ مولاه بما فداه • وقاب
في موضع اخر فدية ياخذ بغير شي وان هادي للمسلمين اخذ مولاه بغير شي وكذا لو كان
الجندي دار الحرب فاهدي لصاحب الجند او لرجل من الجند قايده او غير خلاف مالو
اهدي لرجل من الشركه وفي الشافي لو صار العبد لو صار العبد لمسلم بالهبة من الكافر
اخذ المالك بغيره يوم قبضة الموهوب له • ولو فدا رجل عبيده فدية الموهوب
له واخذ قيمته فالملك ياخذ الجنة بغيره اعمى وعند ما بالقيمة الى دفعها ولو عور
عند الموهوب له فادفع ولم يعلم به ثم علم رده او امسكه ولا يرجع بشي ولو حدث عور
عيب رجوع بالنقصان كما في الشري ولو كان العور عند المالك ولم يعلم به فادفع ثم علم له
برده ويرجع من البدل بغير ما بين قيمته صحيحا وقيمتها امور لان حقه الاخذ بغيره
يوم الهبة • **عبد** استرق فاشتراه مسلم بالف واخرجه ثم اسر منه فاشتراه اخو
فاخرجه فالأخذ المشتري الاول لان الاسر الشافي ورد على ملكه ثم ياخذ المالك

منه بالتمسك

منه بالتمسك ان شأ ولو قضى به للمالك على الثاني رد قضاؤه وفي شرح القاضى ولوباغ الشافعية
من اخر او من المالك فللاول ان ياخذ منه ما لم ين ان شأ المالك ياخذ منه بما قام عليه ان شأ
وكذا لو وهب الثاني فللاول ان ياخذ منه بالقيمة ثم المالك ياخذ منه بما قام عليه فان لم
ياخذ المشتري الاول من الثاني او من الثالث فلا سبيل للمالك لان ملكه المشتري الاول
صار فاصلا بينهما فصار كانه باقى في يد الكفار **عبد** اسر فاشتراه مسلم بالف
واخرجه ووهبه لرجل وقيمته يوم الهبة الفان اخذ المالك بغيره وكذا لو جنى العبد
ودفعه المشتري اخذ بغيره يوم الدفع وكذا لو جنى المشتري عمدا فصاحه من ذلك عليه قد
اليه وان كانت الجناية خطأ اخذ بالارش لان موجبه المال فان جنى العبد في يد المشتري
ثم اخذ المالك بالثمن غير هو بين الدفع والعقد لانه يتقدر على ملكه ولا يجعل المشتري بالدفع
مختارا للعقد لانه محتر في ذلك • ولو قال المشتري وهبته من فلان الغايب وقبضه
منه ثم اودعني واقام على ذلك بينة لا تقبل للمالك ان ياخذ منه اذا كذب فان حضر
المقر له وصدق المقر اخذ من يد المالك ثم ياخذ المالك منه بالقيمة ان شأ وان كذبه
سلم العبد للمالك ولو اقر المشتري بانه كان لفلان قبل ان يوسر وصدق المقر وكذبه
المالك فالملك احق الا اذا ترك الاخذ كان المقر له ان ياخذ بالثمن ان شأ وان اخذ المالك
فلا شي للمقر له على المقر من قيمة ولا ثمن ولو رضى المشتري بغيره لما كان ان يبطله ولو اراد
ان يتطوع بالدين ثم يعطى الثمن فله ذلك لانه يصل به الى افتكاك ملكه ولو اجره
فدلى لك ان يبطله لان الاطارة تقضي بالعدو وهذا عدو ولو اسر الرهن فاشتراه رجل
واخرجه فلم يرض ان يعمله بالثمن لم يرد له لان حقه مقدم على حق الراهن فان افتكك عاد
الرهن ولا يرجع بما فداه على الراهن لانه احق بنفسه كما لو جنى في يد فداه الا ان يفيده
في عبيته الراهن لم يكن منبر عا عا ابي يوسف وان الى الافتكاك فللراهن ان ياخذ وسلم
له من غير شي كما لو جنى فداه الراهن بخلاف ما لو استرا المبيع قبل القبض واي البايع الاخذ
فاخذ المشتري لا يسلم له الا بالثمن لانه غير مضطرا لانه يمكن الفسخ فلا اخذ البايع فالمشتري
ان شأ اخذ بالثمن وان شأ تركه لانه يلحقه زيادة مال لم يكن عند المبيع وفي رواية له
ان ياخذ بالثمن الاول لان الثمن الثاني بازا الجند وذلك ليس مال وان ايبا الاخذ الفسخ
البيع وان كان الثمن موحدا فالأخذ المشتري وان ابي خيرا البايع بين الاخذ والترك لان الابا

سبحه
ابايع

في دارنا ثم طمعد للمسلمين فاستقروا المال قبل ان يحرقوا وكذا لو دفع مسلم في
صف المشركين وكان يقاتلهم ثم صالحهم وهو محتج منهم على ان يسلم لهم سلاحه وقر
وبوموته ففعلوا ذلك ثم اصاب المسلمون ذلك كان غنمة سالمة لهم لان يد الكفرة
عليه ما ثبت الا ما عطا ذلك الرجل اليهم فعرفنا ان فيما يكون ما خردا يطيب نفس صاحبه
دار الاسلام وكذا في الحرب فيه سوا **●** وفي التنازع سرق المستامن متاعا فادخله دار
فاشتره مسلم فخامه اخذ صاحبه بغير شيء لانه صامن قبل الخروج بخلاف الوديعه
وفي السير مسلم اودع مسلما شيئا واذن له ان يخرج معه ان غاب فارتد المودع وحق
ثم حقه صاحبه وطلب منه فعمه ثم اسلم المودع فالوديعه له لان المنع كابتدا
الغصب **●** وفي شرح بكر مسلم غصب ثوبا فللمسئد فاسرع الثوب لا يصير الثوب
ملك لا لاسر ما دام عليه تبعه للغاصب عبيد ايت الى دار الحرب بغرس ومشتاع
واخذ فاشترى رجل ذلك كله واخرجه ياخذ المالك العبد محانا والباقي بالحق
وقال ياخذ الكل بالحق لان هذا مال مسلم استولى عليه الكفره فيكونه كالدابة اذا
ندت الى دار الحرب واخذوها وله العبد لما انفصل عن دار الاسلام زالت يد المولى
عنه فوقع في يد نفسه فلا يمس يد الكفره عليه كالمودع في يد نفسه بالكتابة بخلاف
الدابة لا يملكها ويتفرع عنها لو ابتاع منهم الى دارنا لم يعتق خلاها في دار الاسلام بملك
بالاستيلاء والاخر اعندهم مستامن استنرا عبد اسلم او دمي او اسلم عند
الذي عبد يوم يبيعه من مسلم ولا يترك ان يترده الى دار الحرب فان ادخله عتق وقال لا يعتق
لانه لم يصير مسئوليا على مولاه وله ان يعتق البيع كان خلاص عن يد الكافر وقد قدر
الاجبار على البيع فعين العتق بخلافه وتخل له قتل مولاه بالاجماع وكذا الخلاف لو كاتبه
ثم ادخله دار الحرب دكر في الولا وكذا عبد الحربي اسلم في دار الحرب فباعه من مسلم او
حربي او دمي او وهبه منه عتق خلاها وفي الاجناس عتق لا يعتق حتى يقيضه المشتري
وفي السير لو لم يبع ولم يبيع فهو عبد على طه **●** ولو خرج الميا مسلما او دميما غنا
لمولاه عتق لانه لما خرج زال يد المولى عنه وكذا لو حلق بعسكر المسلمين او ظهر
المسلمون عليه وكذا المولى الحربي لو خرجت الميا مسلمة او دمييه مراغمة وكذا مبررة
ومدبرته ومكاتبه ومكاتبه لو خرج غير مراغمة لم يعتق وكذا لو خرج غير مراغمة مال

سبحه
كان فسا

سبحه
فانفرد

سبحه
سأله

في دارنا

في دارنا ثم طمعد للمسلمين فاستقروا المال قبل ان يحرقوا وكذا لو دفع مسلم في
صف المشركين وكان يقاتلهم ثم صالحهم وهو محتج منهم على ان يسلم لهم سلاحه وقر
وبوموته ففعلوا ذلك ثم اصاب المسلمون ذلك كان غنمة سالمة لهم لان يد الكفرة
عليه ما ثبت الا ما عطا ذلك الرجل اليهم فعرفنا ان فيما يكون ما خردا يطيب نفس صاحبه
دار الاسلام وكذا في الحرب فيه سوا **●** وفي التنازع سرق المستامن متاعا فادخله دار
فاشتره مسلم فخامه اخذ صاحبه بغير شيء لانه صامن قبل الخروج بخلاف الوديعه
وفي السير مسلم اودع مسلما شيئا واذن له ان يخرج معه ان غاب فارتد المودع وحق
ثم حقه صاحبه وطلب منه فعمه ثم اسلم المودع فالوديعه له لان المنع كابتدا
الغصب **●** وفي شرح بكر مسلم غصب ثوبا فللمسئد فاسرع الثوب لا يصير الثوب
ملك لا لاسر ما دام عليه تبعه للغاصب عبيد ايت الى دار الحرب بغرس ومشتاع
واخذ فاشترى رجل ذلك كله واخرجه ياخذ المالك العبد محانا والباقي بالحق
وقال ياخذ الكل بالحق لان هذا مال مسلم استولى عليه الكفره فيكونه كالدابة اذا
ندت الى دار الحرب واخذوها وله العبد لما انفصل عن دار الاسلام زالت يد المولى
عنه فوقع في يد نفسه فلا يمس يد الكفره عليه كالمودع في يد نفسه بالكتابة بخلاف
الدابة لا يملكها ويتفرع عنها لو ابتاع منهم الى دارنا لم يعتق خلاها في دار الاسلام بملك
بالاستيلاء والاخر اعندهم مستامن استنرا عبد اسلم او دمي او اسلم عند
الذي عبد يوم يبيعه من مسلم ولا يترك ان يترده الى دار الحرب فان ادخله عتق وقال لا يعتق
لانه لم يصير مسئوليا على مولاه وله ان يعتق البيع كان خلاص عن يد الكافر وقد قدر
الاجبار على البيع فعين العتق بخلافه وتخل له قتل مولاه بالاجماع وكذا الخلاف لو كاتبه
ثم ادخله دار الحرب دكر في الولا وكذا عبد الحربي اسلم في دار الحرب فباعه من مسلم او
حربي او دمي او وهبه منه عتق خلاها وفي الاجناس عتق لا يعتق حتى يقيضه المشتري
وفي السير لو لم يبع ولم يبيع فهو عبد على طه **●** ولو خرج الميا مسلما او دميما غنا
لمولاه عتق لانه لما خرج زال يد المولى عنه وكذا لو حلق بعسكر المسلمين او ظهر
المسلمون عليه وكذا المولى الحربي لو خرجت الميا مسلمة او دمييه مراغمة وكذا مبررة
ومدبرته ومكاتبه ومكاتبه لو خرج غير مراغمة لم يعتق وكذا لو خرج غير مراغمة مال

سبحه
لو ظهر

مطر

مستقل

كافر او مسلم في دارنا ولكن يبيعه الامام ويقيم عنده وما في يده من المال حتى يجد مولاة فيسلبه
اليه ولو اسلم المولى ولا ورح النيام تبعه عبد مسلم او كان كافرا فهو عبد له حيث
اسلم فقد صار محررا لماله ولو اسلم في دارنا ثم اسلم عبدا في دار الحرب خرج مسلما او
دميا فان كان يريد مولاة فهو عبد له لان قصد احرار نفسه له لاعليه وان خرج على ان
يكون حرا فهو حر لان الاسلام في دارنا لا يحرز المال الذي في دار الحرب فان اختلفا بعد خروجه
فقال العبد خرجت مراغما وكذبه المولى فالقول للمولى لانه متمسك بالاصل وهو
الملك الثابت له ولو كان الماسور عبدا لمسلم واكتسبه بمحض ماله ثم خرج ماله اليها
مراغما لم يبق مراعاة الحق الماسور منه وما خرج بغير شي • وفي العمود عن ابي حنيفة
في القتل روايتان ذكر في السير واما اكتسبه فلا حق فيه للمولى لانه ما اكتسبه على ملكه
واما اكتسبه على ملكه الحربي وماله الحربي حتى وجد في دارنا ولا امان فيه فهو في دارنا
المسلمين كغير الحربي وعندنا ما لم نضاه كغير الحربي وفي الايضاح • واختلفت الرواية
في وجوب الخمس فيه والصحيح عن ابي حنيفة انه لا خمس والصحيح عن محمد انه خمس وفي السير
فان اسلم الحربي في دارنا ثم احد فهو في دارنا وقال هو حر ولو كان الماسور منه دابة فانقلت
منهم فهو اسيدها ولو كان العبد خرج بذلك المالك بامان تخو لمولاة الحربي فلا سبي
الماسور منه عليه • ولو كان الماسور مدبرا حرا مراغما او بامان فهو وماله حرود
على الماسور منه لانه لم يخرج عن ملكه بالاسر وكذا المكاتب وام الولد ذكر بكر وكذا الو
ارتد هو لا ثم اسر الا ان يوسر المدبر وام الولد بعد موت المولى وفي المنتقا لو خرج
الماسور بظهورها رافا حده مسلم لم يخله مولاة الا بالقيمة في قول محمد وما في يده
من المال فهو لمن اخذه واما في قبس قول ابي حنيفة ياخذ المولى العبد بغير شي لانه في دارنا
وما في يده من المال في المسلمين بخمس

المستأمن الحربي بين المسلمين المستأمن في دار الحرب بين الحربي ثم يخرج الحربي اليها
بامان لم يقض شي بينهما لانه حربي ولا يد الامام على الحربي وذكر السرخسي في الصلح عند
ابي يوسف يقض على المسلم لانه ملتزم احكامنا حيث كان وعنه يقض لكل واحد على صاحبه
بما على ان المستأمن عنده كالذي وكذا الوجري بين الحربين مدانية ثم خرجا بامان لم يقض
بينهما وان خرجا مسلمين فقي لقيام الولاية للحال مطلقا وكذا الوجري بين المستأمنين فقي

لانهم الرضوا

الرضوا ذلك ولو جري الحرب بين المسلم والحربي او بين الحربين لم يقض شي وان خرجا
مسلمين لان الغصب صادف ما لا مباحا فلكه ولكن يقضى المسلم الذي غصب بالرد لكان
العبد يباع للمشتري سواء اسرا او اسيرا ولا يفتى لاحد من المسلمين ان يشتري ذلك منه
لان كسبه حبيث وان اشتراه جاز ويقضى به المشتري بمثل ما كان يقضى به البائع وهذا
خلاف المشتري بشرا فاسدا اذا باعه من غيرهما صحح فان الثاني لا يفتى بالرد وان كان
البائع مأمورا بذلك لانه وجوب الرد لفساد حكم مقصور على ملك المشتري وقد انقطع
ملكه بالبائع وهنا وجوب الرد لاجل العذر وهذا المانع قائم في ملك المشتري ذكره في
الثاني وصار كالمشتري من المكره اذا باعه كان المكره حق الاسترداد من الثاني لعدم
رضاه به فان اجاز عقدا ثم اجاز الكل وكذا بيع المشتري لدار التي بها سقفة ثم يترتب
عليها بيعات وبيع المشتري بشرا حال اذا قبض قبل نقد الثمن وباعه لم يترتب عليه
بيعات ان لا تشفع وللبائع فقص الكل فان اجاز ما جاز الكل ولو كان هذا في بيع
المقصور او الفضولي لم يترتب عليه بيعات جاز العقد الذي اجاره لا غير وان كان
المقصور من الحربي مأمورا من مسلم فلا سبي للمالك عليه لان ملكه في القين غير مقدر
لكونه مأمورا بالرد شرعا وان كان الخارج من دار الحرب اميرا لجميع ما اخرج سالم له
لا انفال اعداء • باع المستأمن درهما بدرهمين من حربي في دار الحرب او باع
الحر او الحربي او الهبته او قاموه واخذ ذلك حل له خلاف ابي يوسف قال الحرار
لا يجتص بمكان ولهذا لا يجوز بين مسلمين مستأمنين ولها ان ماله الحربي مباح لكن
هنا لا مجال للامان واذا رضوانه حل • اسلم اهل الحرب في دار الحرب فباع بعضهم
من بعض درهما بدرهمين يجوز عند ابي حنيفة خلافا للحربي المستأمن لو عقد عقد
الربو مع مسلم في دارنا لم يحل لان ماله محترم هنا بامانه • وفي المنتقا عن ابي يوسف
قوله من الكافي كانت ذبيحتهم ان يحتقوا الشاة او يضربوها حتى ماتت ويؤخذ ذلك ان
تبايعوها فيما بينهم يجوز ولا سبه هذا الذي مات حتف انقه وفي الايضاح دية
المجوسي وما هو ذكوه عند من يجوز بيعها فيما بينهم عند ابي يوسف ولو تلفه مسلم
ضمن القيمة وليس كالميت حتف انقه وقال محمد هو والميت سوارا في الجامع الاصغر
عنه لا يجوز بيعه من مجوسي او غيره • وفي اللاتي اهل الكفر باعوا الميتة فيما بينهم

لا يجوز ان لا يستماله عندهم • ولما باع ولده من مسلم في دار الحرب يجوز وروى بن
 ساعه عن ابي يوسف يجوز عند ابي حنيفة ولا يجزى على رده وعند ابي يوسف جاز اذا حاصم
 وفي المنتقى عن محمد السري جاز ولا يجزى على الرد وتكنا نفسه على الرد وفي سنن ابي اليسر عن
 محمد لا يجوز البيع والصحيح انه يجوز اذا باعه بعد الفهر وقبلة فلا وفي جمع المشهور قال
 الاكثرون البيع باطل وقال الكرخي ان الكفار يرون جواز البيع في جزاء الاصل
 والمختار انه لا يجوز في الوجهين ثم اذا بطل لم يمتد اخوجه الى دار الاسلام قبل ملكه
 بالاخراج والاكثر ان لا يملكه والصحيح ان كان البايع بري جواز البيع يملكه والا ان اشتراه
 واخرجه كرها يملكه وان خرج طائعا فلا وفي القوي قال الاكثرون يملكه بالاخراج
 هو المختار وفي التقاريق عن محمد بيع الحربي اياه او ابنه في دار الحرب يجوز فان اخرجه
 المشتري فالصحيح انه يملكه ان لم يكن بيننا امان • وفي الجامع الاصغر حربي باع ولده
 من حربي في دار الحرب وسلمه ملكه المشتري وفي السير وفتاوى الفضل فاذا رجب
 بعض في بعض **مسألة** تروج حربية في دار الحرب فاعطى الاب صداقا واصغر
 في قلبه انه يبيعه ان اخرجه مكرهة تطوا ليا فان جازها كما جاز بالاسير فالقول له
 والا فالقول لها وفي نسخة ان كانت مربوطة فالقول له والا فلها وفي القوي حربي
 دخل دارنا بامان مع ولده فباعه لا يجوز على الروايات كلها وفي المنتقى عن ابي يوسف
 لو كان يبيعه ولده يبيع فله ان يبيعه وفي الايضاح دخل مع مدبر او مكاتبه جاز
 يبيعه وفي الاحاسر ولذا لو دخل مع معتقه قد قصره ولو دخل مع ام ولد لا يجوز بيعها
 والاستنبلا في الدارين واحد **مسألة** اسلم في دار الحرب فقتله فما مسلم
 عمرا او خطا لم يلزمه الا كفارة في الخط لان نخبة الدم والمال بالاخراج يذرا الاسلام
 ولم يوجد وجب الكفارة بالنقص وان كان من قوم عدو وقيل المراد به في قوم قتل مسلم
 خطا في دار الاسلام ولا ولي له وجب الكفارة والدية ياخذها الامام ويقتل في بيت المال
 وكذا اللقيط اذا قتل وان كان عمدا فالامام ان شاق قتله لقول الرسول السلطان ولي
 من لا ولي له وان شاق صاحبه علي الدية لان النخبة فيه للعامة اكثر وليس له ان يعفو لان
 الحق للعامة لاله • وقال ابو يوسف يقتل اللقيط لانه اخطى وجودا لولي نحو الامام
 فلا يستوفيه غيرها ولها المجهول لا يصح وليا • مسلمان مستمان قتل احد ما صاحبه

عمر لا يقتله

عمر لا يقتله لان دار الحرب ليس بها استيقا العقوبات ولهذا لا يقيم في الحدود
 ولا يجب الدية في ماله وكذا لو قتل خطا لان الوجوب على العاقلة لتقصيرهم في الحفظ ولا
 تقصير هنا لان القتل في دار الحرب وجب الكفارة وان كانا اسيرين لاشي الا الكفارة
 في الخط لان الاسير موقوف في ايديهم معهم في السفر والاقامة فصار كالذي اسلم
 هناك وقا لا يجب الدية فيها لانها من اهل دارنا ومقامهم فيها عارضة والمستمانين
حريية دخل دارنا بامان فادفع رجلا او عاردا او اذ ان او غصب منه او
 دبر او رهن ثم رجع فادام هو حيا لم يوسو فاليه الذي في دارنا باقي على ملكه وان
 اسرا وطغى على الدار فقتل فالوديعه والعارية في الدين استولوا على نفسه لانهم
 ملكوها ملك نفسه وعند ما يكون للاخذ كالنكر واما الدين سقط عن الذي عليه
 لانه بالاسر زال ملكه والدين ليس يقابل التملك فكان في المعنى كانه ابراء والمفوض
 للقاصب ورقيقه المخالفة هي في المسلمين فضل التملك • والرقيق في النظم والدين
 وام الولد عتق لان الاسر كالموت والرهن بغير ملكا للمقتن بدينه عند ابي يوسف
 وعند محمد يباع في دينه فان فضل من ثمنه شي فهو للذي اسره • وعن ابي حنيفة
 واثنيان احدهما مثلك قول ابي يوسف والاخرى مثل قول محمد ولو كان لرجل عند
 رهن رد الرهن على صاحبه وبطل دينه في قولهم لانه بالاسر زال ملكه الفدية او الله
 الخ في دار الحرب والدين دبرهم في الدين استولوا عليها ولومات بعد ما ظهر على
 الدار فالوديعه في الدين سقط عن المديون ويعتق الذي دبر في دارنا دون الذي
 دبر في دار الحرب لان التدبير كالعناق ولو قتل او مات من غير ان يظهر على الدار
 فالوديعه والعارية والمفوض والدين لورثته لانه لم يبر نفسه مضمونا فكذا ماله
 ولومات المستمان في دارنا عتق ام ولد الذي دبر في دارنا وسائر امواله والذي دبر
 في دار الحرب ميراثه لورثته فان خرجوا اليها لم يجد قواهم ورثته الا بالبيعة فان كانت
 بينهم مسلمون قبلت وان كانت من اهل الدمة القياس ان لا تقبل وفي الاستحسان تقبل
 ولا يقبل كتاب ملكهم وحاكمهم لما فيه من نفوذ قولهم على المسلمين الدين بينهم وكذا
 القياس والاستحسان واللقط مسلم لقطة فاقام دمي شاهدين دمييين اياه وكذا لو
 مات دمي وترك دينا على مسلم او وديعه في يد مسلم فادعي دمي انه وارثه فاقر العسريم

لم يوسو

والمردع بالدين والوديعه للميت وانكر كونه وارثا فاقام المديدين انه وارثه يقال
استحسن ان دفع القاضي اليه المال يجب ان لا يأخذ منه كفيلا على قول ابي حنيفة
وفي فرايع بن لسان مات المستامن في دارنا في له وارثته الدين معهن في دار الحرب
الفتريات في شريح بكر حربي اسلم في دار الحرب وله اهل واولاد ودار
وارض وماله ثم ظهر على الدار ترك له ما في يده من ماله ورفيقه وصغار ولده لانه
محرز يده ويده لا تقسم فكذا ما كان محرزا بينه والكار منهم في لانهم ليسوا في يديهم
وكذا امراته وما في يده لا يصاله به وهو مسلم تبعها لايه وكذا داره وارضه وماله
التي ليست في يده لانها محرزه بايدي الكفار وعني يوسف ان داره لا تكون فيها لانها في
يده وما كان وديعه له عند مسلم او دمي فهو له لان المودع يجوز له اما ما كان وديعه له
عند حربي او كان غضب منه بعد اسلامه مسلم او دمي فهو في لانها لا يجوز ان له صاحبه و
هوله لان الغضب لا يزيل ملكه فلا يزال يده وكذا الوديعه عند حربي لان يد المودع
يد المودع يده غير محرزة ماله نفسه فكيف ماله غيره ومن قال من عبيده فهو في لانه صار
متمردا لماله فصار تبعا للدار ولو اسلم في دار الحرب ودخل النيا ثم ظهر عليها فالكل في
الانقطاع اليها الا الاولاد الصغار وما كان وديعه له عند مسلم او دمي فكذلك وان
احدوه من يد المودع وعندي حنيفة يملكونه اذا ابطوا يده ولو اسلم في دارنا ثم ظهر
عليها فالكل في لا تقطاع اليد والمسلم المستامن اذا ملك ثم دار او تزوج كتابية منهم
وملك امولا ثم ظهر عليها فهو كالذي اسلم هناك الا ان نفسه معصومة وعلى قاتله الدية
ولا عصية لماله لانه استفادته في الثاني وفي المستنقاع اسلم في دار الحرب وله ولد
صغار ثم ادرك فولد له ولد ولولده ولد ثم ظهر على من كان من ولده لصبيه صغيرا
فهو في ويجير على الاسلام ومن كان منهم كبيرا يجير ولا يكون فيا ومن كان اسفلا من ولده
لم يجير وفي الايضاح اعتق الحربي الماسوري في دار الحرب او دبر او كاتب او استولدها
ثم ظهر على عتقت هي واولادها وكذا المذبر والمكاتب وفي الثاني مستامن اشترى
صبيبا او صبية في دار الحرب فاعتقه ثم حرج وتركها هناك فكبر اكارين ثم ظهر عليها
فهما في لانه ان عتقه فهو حربي فملك بالاستنبط وان لم يتفق فماله غير معصوم فملك
بالاستنبط وذكرنا لناحي لا يتفق فيكون باقيا وعند ما يتفق فيكونان حربيين ولو اشترى

قلنا

عبد احريا

عبد احريا فاعتقه لم يعتق قياسا من غير تحكيمه وفي الاستحسان يعتق ولا لاله عندهما
قياسا وقال ابو يوسف له الولد وهو الاستحسان ذكره في المكاتب وفي السير قول محمد
مع ابي يوسف وفي الولد اسلم دخل دار الحرب بامان او حربي اسلم هناك ثم اعتق عبد
اشتراه ثم اسلم عبد لم يملك الولد قياسا وهو قولهما وقال ابو يوسف انك
له استحسانا ولو اعتق الحربي عبد اسلم في دار الحرب عتق وثبت الولد له ويكون ذلك
لعصية المسلم ان كان والا فثبتت المالك وان كان العبد حريا لم يعتق بدون التحكيم ولا
ولاله اذا خلاه وقال ابو يوسف يعتق له الولد في الايضاح لا خلاف انه يعتق وانما
الخلاص في الولد وفي موضع قبل لا خلاف انه لا يعتق وان خلاه فيه اختلاف وان اعتقه في
دار الاسلام عتق وثبت الولد له بالاجماع مسلما كان العبد او ذميا او حريا لان دارنا
ليست بدار قهر فصار عتقه وعتق المسلم سواء خلاه ما لو اعتق حريا في دار الحرب
لم يعتق بدون التحكيم لانها دار قهر ولهذا حربي حريا او استولى عليه ملكه وكذا العبد
لو قهر بمولاه ملكه وفي التقاريق حربي قهر اهل ملكته ليرق فيهم رقيقه وان قهرهم
المولايه والسلطنة فلا **فصل** العادل مورثه الباغي في الحرب ورثه لانه
قتل بحق ولو قتل الباغي مورثه العادل فذلك لانه قتله بتأويل وان كان فاسدا
وهو ملحق بالصحيح في الاحكام حتى لم يجب بهذا فصاحبه ولا دية ولا كفارة وقال
ابو يوسف والشافعي لا يرثه لانه قتله بغير حق **فصل** عبد هو قاتل بحق لانه يكره
بالذب لقوله تعالى ومن يعص الله ويكره العادل قتل ابيه الباغي والكافر لقوله تعالى
وصاحبها في الدنيا معروف فاما غير الاب من المحارم من الكافرين يباح له قتلهم
ومن اهل البغى لانه يجبر على احسانهم بالنفقة عليهم فكره له قتلهم وفي اهل الكفر
لا يرثه ذلك ولو قصد الاب قتله فلا بأس بقتله دفعا ولا بأس ان يعالجه فيقتله عين
كما لو ضرب قوايم فرسه ونحوه قام عدل في صف الخوارج فقتله عدل فعليه الدية
كما لو قتل المستامن ويكره بيع السلاح من اهل الفتنة لانه اعانه على المعصية
ولا يبيعه ممن لا يعرف انه من اهل الفتنة لانه محمول على الجهاد فاما ما لا يقال به الا
بصفة ذكر ابو اليسر انه يكره وفي الشافعي لا يكره بيع القنب والخشب من تحت الجمر
والملاهي لان المعصية لا تقوم بابا عه بل بما اخذ منه وفي السير احب الي ان لا يجل

عقل

سلاح

سمه
ان يحل شيئا

المسلم الى دار الحرب شيئا لان متدوب الى التبعدهم الا انه لا بأس بدخاله ما عدا
الكراع والسلاح والسي لان المسلمون يحتاجون الى بعض ما في ديارهم فاذا منعناهم ما في
ديارهم فهم ينفون منا ما في ديارهم فلهذا رخصنا الا اذا حاصروا حصنهم فلا ينبغي
ان يبيعوا منهم شيئا يتوهم على الخاف فيه ولو اكره المستامن او الاسير في دار الحرب
على ان يعمل لهم السلاح ولم يسعه ذلك الا ان يكره بوعيد تلف عضو والكف عنه افضل
لان السلاح ما يستعان به في الظلم وفي العدل اكره للمسلم ان يبيع من اهل الحرب شيئا
وفي السير لا بأس به قال القسطنطيني كان مذكور في السير في الجواز وما ذكره في العدل في
الكراهية او يكون في الكراهية روايتان او يكون مذكور في العدل في هبة السلاح وما
ذكر في السير هبة ما لا اخر وفي السير لا بأس ببيع المسلم منهم ما يملكه الا الكراع
والسلاح والسي سواء دخل اليهم بامان او بلا امان ويعني بالكراع الخيل والبغال والحمير
والابل والثيران التي يحمل عليها ويعني بالسلاح ما يكون معهما للقتال صغرا وكبرا حتى
الابرة والمسلة فالخاص ان ما ليس بسلاح بعينه فان كان الغالب عليه انه يواد للسلاح
وقد يراد بغيره لم يجل ادخاله اليهم فاذا دخل فعلم به ادب بالضرب والجلس الا ان يكون
جاهلا فيعذر ويعلم ذلك فان عاد فحذير يوجب فالمستامن لو رجع الى داره بكراع او
سلاح او سي منع الا ان يكون جابه مع نفسه لان الامان وقع عليه فان استبدل سلاحا
ان كان بخلاف حاله او خشنه وهو احسن منه منع وان كان بجيشه وهو مثله او دونه لم يمنع
ولو باع ما جابه ثم اشتراه او اسعاه قبل القبض وبعد او رد عليه بخيار روية او شرط
او عيب منع من عادته وان كان الخيار للمستامن فنقض البيع وكذا لو باعه فاسدا
ثم نقض قبل القبض وبعد يمنع الا ان يكون البيع خيرا او ميتة فان استبدل بخاره انما
وبغرضه الذكر انني منع من عادته وان كان دونه في القيمة وبالعكس لا يمنع ولو استبدل
الرفيق بحضه او بغيره اخر منع من عادته كيف ما كان مستامنين من الروم مع احد هارون
ومع الآخر سلاح مساو لا يتبايعا بدراهم لم يمنع كل واحد من اعاده ما اشتراه رومي
مستامن معه كراع او سلاح او سي منع من ادخاله ذلك ارض الترك او غيرهم من اعد المسلمين
لانه بعقد الامان استثنى الاعادة الى داره وكذا لو اراد ان يدخل ذلك الى دار حرب صمد
مواد عن المسلمين الا ترى ان المسلم يمنع من ذلك ولو كان احد المستامنين من الروم والاخر

من الترك

من الترك رقيقا بكراع او سلاح او يتبايعا بدراهم منع كل واحد من اعاده ما اشتراه الى دار
لان كل مستقر قائم مقام البائع والبائع ممنوع من ادخال ذلك في الدار التي منها المشتري
الا ان يتبايعا لكونا بكراع مثله او سلاحا مثله الا ان يكون احدهما افضل والآخر
اخذ احسبها ان يدخل به داره والذي اخذ الا فضل يجبر على بيعه وكذا في حكم الرد بخيار
روية او شرط او عيب بخلاف ما لو يتبايعا رقيقا برفيق هما سواء واحدهما افضل لم يمنع
كل واحد من اعاده ما اشتراه الى داره بخلاف المبادلة بين المستامن وبين المسلم او المعاهد
لان هني ما يخرج من ملك احدهما الى ملك الاخر ليس من اهل داره ولو يتبايعا عند ايامه منع
كل واحد من اعاده ما اشتراه الى داره لان اختلاف الذكور والانثى في بني ادم اختلاف
جنس ولو اراد الناجران بغيره بامان على فرس ومعه سلاح ويريد بيعه منهم
لم يمنع منه لانه يحتاج الى هذه الاشياء لنفسه هذا اذا كان يعلم انهم لا يتوضون في هذه
الاشياء وكذا ساير الدواب لانه يحتاج الى الخيل على وكن ان اتهم على البيع بحلف بالله ما يدله
للمبيع ولا يبيعه حتى يخرج منه بخلاف الذي لو اراد الدخول اليهم مع هذه الاشياء منع لان
الظاهر من حاله انه يدخل ذلك المبيع الا ان يكون معروفا بعد او اتهم ما مونا على ذلك
ولا يمنع من ادخال ساير الدواب لما مر والمستامن يمنع الا ان يكون مكاريا او متحقق الضرر
في دابته التي يركبها لانه ان لم يركب يضيع فاما امثلة التجارة فهو يتمكن من ان يجل
مها على دابته مع نفسه ما لا يحل له والمقصود من الاذن والدخول اليهم ما يخرج به ليقنع
به المسلمون ما لا يدخله ليقنع به الكفرة وهذا كله استحسان والفتاوى ان يمنع من جميع
ذلك لما فيه من قوة الكفرة على المسلمين ولا رخصة فيه شرعا وفي الايضاح لا يمكن الناجر
ان يجل الى دار الحرب ما يستعان به في الحرب وما سواه من الطعام والشراب لا يمنع منه
وتركه او لم يتركه بكره هذا كله في المستامنين والمواد عين فاما اذا صار دأمة لا يمنع
من ادخال السلاح والكراع اليهم كالا يمنع من الطعام لانه بالذمة سقط حكم الحرام
والحق المسلمين في الاحكام فلا يكره بيع السلاح والكراع بينهم حمل المصحف في سفر
الفرو في عسكر ما مونا عليه لم يكره فان لم يكن ما مونا كره خوفا من تناول العدو وقالا
يكره على كل حال للحديث لا تشافروا بالقرآن في ارض العدو هذا محمول
على ما اذا كان بالمسلمين قلعة وقيل النبي كان عند قلعة الجيش او عند قلعة المصاحف

دار الحرب
دار الاسلام

ولا يصح اخراج الفداء عنه ربما يشتغل بنفسه فلا يمكنه الرد عنه الا ان يكون منه يد يخرج
بالامة لان حكمه اخف **باب الاسهام**
في السير الموضع الذي لا يامن فيه المسلمون من جملة دار الحرب والذي يامن فيه من جملة
دار الاسلام فان قيل كما ان المسلمون لا يامنون في هذا المكان فكيفه ايضا لا يامنون
في ذلك المكان نعم ولكن هذه البقاع كانت في هذا الكوفة فلا نصير دار الاسلام
الا بانقطاع ايديهم منها من كل وجه وعلى هذا حكم الملاحه والمدون والكفر وسائر الامور
انهم من ارض الاسلام او من ارض الحرب وفي التقاريق المسلمون اذا عجزوا فالموضع الذي
هم فيه في حكم دار الاسلام بغير الحدود والذي في ايديهم ليس بحرب بينا وركهم المدد
وفي المنتقا غزاة ملك الروم ارض العرب في مائة الف عيان فالموضع الذي هم فيه في دار
الاسلام بمنتهى محترلة دار الحرب جسا وزا الدرب فارسا ثم مرض او نفق فرسه او
عقر او مرض او غضب ثم اصابوا غنائم فله سهم فارس لان الجاد لا رهاب العدو ولا رهاب
الخصم وانما يحصل بالمجازرة فارسا بخلاف العبد اذا مات بعد المجازرة قبل الاصابة او بعد
الاصابة قبل الاحراز لا يستحق مولاه الرضخ لان الاستحقاق للعبد لانه ادبي ثم خلفه
المولى لا تزي لومات العبد بعد المجازرة قبل القتال لم يستحق مولاه الرضخ بخلاف الفرس
وخلاف ما لو باعه المولى قبل الاحراز لا يبطل رضخه لانه لم يخرج عن اهلية الاستحقاق
ورضخه لذي ابع لان سبب الاستحقاق انفق له في ملكه البائع الا ان ينفقوا بعد البيع فيخيل
يكون نصيبه من ذلك المشتري ولو باع الفرس قبل الاصابة يبطل سهم الفرس بخلاف ما لو
قتله مسلم او عبيده ضمن له قيمته حيث لا يبطل لانه ما زال عن ملكه باختياره وان
قال الفاري بعته بعد الاصابة قال القاسم بل قبلها قال قوله لانه سبب الحرمان
طاهر وهو البيع وان قال نفق فرسي او عقر وقال القاسم بل بعته قال قوله للفاري
لانه يكر بطلان حقه وان قال جاوزت بفرس فنفق وقال القاسم لم ادراجاوزت بفرس
ام لا فهو اهل لان سبب الاستحقاق غير معلوم ولو قال جاوزت للقتال وليس له اسم في
الدوان وقال القاسم بل جاوزت تاجرا قال قوله لم دعى للقتال لان المسلم محارب فان كان
المجاور عبدا او دمييا او صدييا او امرأة والمسئلة تعالها فلا شيء لاحد منهم ما لم يعلم انه
جاوز للقتال والمرأة لداواه الحرج لان هؤلاء غير مقاتلين قتل فرس الفاري واخذ

اسير اثم اصاب

اسير اثم اصاب الجيش الغنائم انفلت من ايديهم فخلق بالجيش قبل ان يجرؤوا الغنائم فله سهم
فارس ولو خلق بجيش اخر فله سهم واحد فيما اصابوا بعد الحق لانه انفق له بالحق
مبتدأ فيعتبر حاله في ذلك الوقت بمثله من اسلم في دار الحرب والتحق بالجيش وكان يجر
مستامنا حاصرا لتلك المدينة من دار الاسلام فنسحق اهله وخرج بعضهم وقتلوا
حتى ظفروا بهم وبقي بعض في المدينة فهم شركا في المصاب وكذا لو بلغ المسلمون باب رجل قد
خرج من داره فقتلوا فنفذ الزحام من المصلي الي باب المدينة فهو شركيهم في المصاب وكذا
لو كان واقفا على باب داره او في جوف داره فارسا او رجلا اذا لم يبعه من المصلي الا الزحام
بان كان باب داره مفتوحا وكذا لو كان على سور المدينة يرمون او يصيحون بما فيه تحريفا
للمسلمين وارهاب للمشركين او كان الامير امرهم بالكيونة على السور ليمنعوا العدو من دخول
المدينة ان هزم المسلمون ونفاهم ان يعينوا المسلمين بشي كانوا شركا لهم في المصاب لان هذا
منهم نوع جهاد ولو عسكر المسلمون على اهلهم فقتلوا المشركون فاتبهم بعض عن المسلمين
حتى لغوهم فقتلواهم رجاله وخيولهم في العسكر ينظر فان كان القوم في موضع بعدد من
العسكر على ان يعينهم وان ارادوا ان يعموا الي جيلهم ليعينوا اليهم فقتلوا شركا في المصاب
للفارس منهم سهمان وان كانوا قد تباعدوا من العسكر فليس لهم في العسكر سهم شركه وليس
لاحد منهم سهم الفرسان لانهم ما كانوا متمكنين من القتال على الفرس الا ترى انهم ركبوها
الابل في اثارهم حتى ساروا اياما رحاله ولم ينطروا الي ما كان لهم من الخيل في العسكر لان
في دار الاسلام الاستحقاق بشهود الواقعة حقيقة او حكما بان يكون بالقرب منه على وجه
ولو استعانوا بهم امكنهم بخلاف ما لو دخل على قتله لقتل بجعل في الحكم كانه شهدا الواقعة
ولا كذلك دار الاسلام **باب** المسلم الي عسكرهم فارسا فنفق فرسه
كان له سهم فارس اذا كان للقتال في ذلك الموضع او بالقرب منه وهذا يخرج الى العسكر
واحدة فلم يلق قتلا حتى اى بفروسه او اشترى فرسا او اصطف الفرسا للقتال وهو
راجل ثم اى بفروسه او اشترى فرسا لان المعبر شهود الواقعة وان التهم القتال وهو
راجل ثم اصاب فرسه لم يكن له الاسهم راجل وهو لوقت كافر واخذ فرسه وقتل عليه
الا ان يعود للقتال مع فرسه بعد ما كفت الفريقان فاصابوا غنائم فحينئذ ضرب له سهم
فارس ومن مات من الغزاة او قتل في حال تشاغله بالقتال قبل ان ينهزم العدو فلا شركة

بسمه
فتسالح

جاء

في المصايب لان الاصابة لا تحقق مع بقا القتال الا ان يموت او يقتل بعد ان يهاجم جاور
الدرب ثم اشترى فارسا فقاتل عليه فله سهم راجل لان المعتبر حاله المحاربة وعن ابن حنيفة
له سهم فارس ثم عنده يعطي للفارس سهمان سهم له وسهم لفارسه حتى لا يعطى البهيمة على
الادمى وعند ما سهران لفارسه لانه عليه السلام اعطى للفارس سهمين وجمال ابو حنيفة اجاز
على انه كان ثقل له وعند ابي يوسف سهم لفارسه لان المبارزة قد تحتاج اليها وعند ما
يسهم لفارسه لانه يقاتل عادة على فارس وهو نظير الخلاف في عدم المرأة فعند ما يجب على
الزوج نفقة خادم وعند نفقة خادمين ثم اختلف في الخادم ما يسهل اي خادم يستحق
النفقة مثل المملوك لها وقيل كل من يخدم فان كان الزوج معسورا فعن ابي حنيفة لا يفرص
عليه نفقة الخادم وان كان لها خادم وقال محمد يفرص ان كان لها والافلا وهذا اذا
كانوا من اهل منعة والا فالرجل والفارس سواء في المصايب لانه حينئذ لا ياجد حكم
الغنيمة الا ترى لو كان الاخذ اعطاء صاحبه ليجعله هو الاول الا ان يغلب على الاخذ فاقطع
منه واحزه بدرا فله وله وقال محمد غير اني اكره للمسلم ان يغلب على صاحبه بعد
ما اخذ في النظم الغنيمة ما اصابه جند عظيم وما اصابه اثنان او ثلثة على وجه السرقة
السرق او الغارة مثل ان دخلوا بغير اذن الامام لم يجر فيها وعند ما يصير حتى قالوا لا
الحبس الا لخصم ان يكونوا جماعة وان ياذن لهم الامام عند وق لا يحبس اذا كانا اثنين
اذن لها الامام اولا وفي شرح القذوري لو دخل واحد او اثنان او ثلثة او اربعة بلا
اذن لم يحبس خلا للشافعي وبان يحبس قال ابو نصر وروي عنهم لا يحبس لانه لا منعة
لهم وان دخل جماعة بلا اذن لهم منعه خمس فان لم يكن لهم منعة ففي الشافعي عن ابي
يوسف يحبس لانهم دخلوا باجهادين وفي ظاهر الرواية لا لانهم محققين فلم يجر مصابهم
غنيمة ولو خرج قوم او رجل من الجيش فاصاب شيئا خمس باذن اولا وكذلك لو بيعت
الامام طليعة وفي شرح ابواليسر خمس من الذين دخلوا باذن لهم منعة او لا لانه اذا
دخل باذن يكون العرض الجاهل لا الهالك وبلا اذن ان كانت لهم منعة فكذلك والمالم
يكن غنيمة فلا يحبس وفي السير جاوز الدرب بفارس مريض لا يستطاع القتال
عليه فله سهم فارس لان كان صاحبا للقتال عليه الا انه بعد وبغرض على شرف الزوا
خلاف المهر لانه ما كان صاحبا وخلاف الضعيف كبره فانه ليس على شرف الزوا

نسخه
لان الغنيمة حاله
دار الحرب المجاوزة

نسخه
تعدله

نسخه
لا يجد
نسخه
عليه الاخذ

نسخه
بجاهدين

عصب فرسه

220

عصب فرسه قبل مجاوزة الدرب وادخل دار الحرب ثم دخل هو واحد منه ففي القيا
له سهم راجل وفي الاستحسان سهم فارس لانه التزم موثة القتال عليه حين خرج
من اهلكه فارسا ارايت ان يقي عليه وبين الدرب نصف ميل ترك ليقضي حاجته فاستولى
رجل على فرسه فادخله او غار فرسه حين تركه فدخل واخذ عليه فادخله ثم دخل هو
واحد لكان حكم سهم الفرس ولو قاتل الغاصب عليه او تمكن من القتال عليه
حتى غنم المسلمون فله سهم فارس اغار فرسه قبل مجاوزة الدرب ليقاتل عليه في دار
الحرب فلما ادخله اخذ المغير فله سهم راجل لانه اذا لد عن يد باختياره لخلاف
ما لو اغاره بركوب فله سهم فارس **فارس** فرسه قبل مجاوزة الدرب
ثم جاوز واغاص باوعنايم ثم رجع الواهب في هبته فلم يوهوب له سهم فارس لانه جاوز
فارسا وفي المصايب بعد الرجوع له سهم راجل لان الفرس استحق من يد بسبب مستحق
كان ثابتا قبل المجاوزة وكذا لو اشترى فارسا شرا فاشد او ادخله دار الحرب ثم
استرده البايع او كان البيع صحيحا فاستحق من يد في دار الحرب بحجة • اشترى
فارسا ولم يقبضه حتى دخل دار الحرب ثم نقد الثمن وقبضه فكان واحد منها راجل
بمثلة الموهوب ولو كان نقد قبل ان يد حلا ولم يقبض الفرس حتى دخل او كان
التمن ابي اجل ففي القياس لا يشتري سهم راجل وفي الاستحسان سهم فارس لانه يتمكن
من القتال عليه عند المجاوزة **فارس** جاوز الدرب فغنموا ثم بلغ قبل
ان يجرزوا او الغنائم بالدار ضرب له سهم فارس ان كان فارسا وقت المجاوزة وسهم راجل
ان كان راجلا وكذا الذي لو اسلم او المكاتب عتق لان المستحق لا يتبدل فيجعل اسلامه
وعتقه ويبلغه كالموجود عند المجاوزة بخلاف العبد اذا عتق قبل الاحراز حيث يرضح له
كما كان يرضح قبل عتقه لان بعثته يتبدل المستحق حين جاوز عاقلا فغنموا ثم عتقه قبل
الاحراز فله سهمه ولم يبعثه ولكن ارتد وخرج مع المسلمين فابي ان يسلم حتى قتل فوجه
لورثة المسلمين **ما** قبل ان يخرج الغنيمة الى دار الاسلام لم يورث
سهمه لان الملك لا يقع الا بالاخراج لان دارهم في ايديهم وبعد الاحراز يورث وكذا لو ما
في دار الحرب بعد ما قسم او بعد ما بيع ليقسم الثمن او بعد ما نقل له او بعد ما فتح دار
الحرب واجري بها من احكام الاسلام من قام بشي من امور الدين كالفرض والغازي والمفتي

الدرب صح

طهر

ونحوهم اذا مات قبل تمام السنة او بعد هالم يورث عطيته لانه صلة فلا يملك قبل القبض وقيل
 الافضل للكم ان يعطى عطية نفقته اكراما ووافاء بعد ثم قيل رزق القاضي يعطى في اخر السنة
 ولو اخذ في اولها ثم عزل قبل مضى قبل يجب رد ما بقي من السنة وقيل على قياس نفقة
 الزوجية اذا عجل لها ثم مات احد ما قبل مضى المدونة لم يرجع عليها ولا في تركتها وقال محمد بن
 رد الباقي لانها احدث بمقتضى ولم يحصل ذلك كالوعيل لها نفقة ليرزقها ماتت قبل الزوج
 ولما ايضا صلة من وجه فينقطع الاسترداد بالموت كالرجوع في الهبة وعنه لا يسترد
 نفقة الشهر الذي مات فيه دون ما عداه • وعنه قبضت نفقة اشهر ثم مات احد ما
 قبل مضى المدونة والباقي من المدونة شهر او دونه لا يرجع عليها ولا في تركتها بشي وعن ابي يوسف
 عجل نفقة شهرين ثم مات احد منها رد ما زاد على شهر وفي جمع العلوم وعلى هذا الخلاف
 الكسوة وفي السير فرض نفقة الزوجة والوالدين والولد في مال مسلم اسير في دار الحرب
 فقامت بيته على ردة الاسير قبل الفرض صحت ما اخذت من النفقة لانه تبين انما
 اخذت بغير حق فان مات حاسبي من نفقة عدوي يقول لها القاضي لا نفقة لك لان ردة
 الزوج حصلت في دار الحرب وكان بمنزلة الموت فان قبضت نفقة شهر ثم قامت بيته على
 ردة بعد عشرة ايام من الشهر فكلها في قياس قول ابي يوسف وفي قياس قول محمد لها
 معدا ما وجب لها قبل ارده وهذا بناء على ما لو اعطاها نفقة شهر ثم مات احد ما قبل
 مضى الشهر • وفي النفوذ النفقة المفروضة او المصطلحة الى ما صارت بسقط بموت
 احد ما قبل القبض لا بصلته من وجه وفي جمع برهان وكذا لو طلق في هذا الوجه يسقط
 ما اجتمع عليه من النفقة بعد الفرض هكذا حكى عن الحسين بن الحصن وكان يقول وجوبا
 رواية هذه المسألة في الطلاق وفي سقوط المستدانة بالموت روايتان والعجيب انه لا يسقط
 لان استدانتها بامر القاضي عتله استدانة الزوج وكذا في مسألة الطلاق يجب ان يكون الجواب
 هكذا وفي النفوذ لا يسقط المفروضة بالطلاق وفي جمع برهان لا يسقط المفروضة
 والمصطلحة والمستدانة بمضى المدونة وان طالت • وفي جمع في سقوط نفقة المحارم بمضي
 المدونة روايتان في رواية النكاح تسقط وفي رواية الرجوع والجامع لا تسقط وفي جمع برهان
 قيل انما اختلفت الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع الرجوع والجامع استدانة المقتضى له
 بالنفقة والنق فيكون الحاجة قائمة لتقيام الدين وموضوع النكاح النق من مال خذوق به عليه

سنة
 ان يعطى عطيته
 لعقبه اكراما

نفقة
 في المدونة

فلا يتنق

فلا يتنق الحاجة بعد مضى المدونة وقيل مادكر في النكاح محمول على ما اذا طالت المدونة وما
 ذكر في الرجوع والجامع محمول على ما اذا فطرت ونفقة المحارم انما لا نصير دينيا بعضا اذا
 طالت المدونة اما اذا فطرت نصير ونفقة المحارم لا نصير بما دون الشهر • وفي الحاوي نفقة الصبي
 نصير دينيا على الاب نفقا ونفقة سائر المحارم لا نصير وفي جمع برهان في المستدانة لومات
 المفروض عليه قبل ان يرجع عليه ذكر الحضانة لا يوجد من تركته وفي الاصل يوجد وهو
 الصبي والمستدانة لا تسقط وان طالت المدونة والمفروضة في المدونة هل تسقط بمضي المدونة
 قال الحاوي في كلامه والظاهر عندي انه لا يسقط واشار السرخسي الى انه يسقط
 لم تاخذ المستدانة نفقة حتى انقضت عدتها سقطت نفقة لانها اولم تاخذ نفقة النكاح
 حتى مضت مدونة لا تسقط النفقة لما مضى فكذا في المدونة لان النفقة لا نصير دينيا لا بقضاء
 اورضا ذكر السرخسي في هذا الجواب قول ابي حنيفة الاخر اما على قوله الاول كان لها
 ان ترجع بنفقة ما مضى قبل الفرض وقيل لتراضي كما هو قول الشافعي وفي روضة الفضا
 اختلفا في مضى المدونة فالقول لها ان لم تمض وان اقاما البينة قال الشافعي فلم اراهما
 هذا المخرج ويجوز ان تكون البينة بينة لانها ثبتت الحق على الزوج ويجوز ان تكون البينة
 بينة الزوج لانها ثبتت مضى الاجل وسقوط الحق عن دمنه والاول الظاهر هذا هو الكلام
 في السقوط بالموت او بمضي المدونة واما السقوط بالبراءة في جمع برهان قال انه يرى من نفقته
 وما كنت لمراتك فان لم يبرهن لها النفقة فالبراءة بالطلقة وان كان فرض لها نفقة كل شهر
 قالت ذلك قبل ان يمضي زمان من وقت الفرض يرى من نفقة الشهر الاول ولو قالت
 ذلك بعد مضى شهر صحت البراءة لما مضى ولو قالت ابرائكم من نفقة ما مضى وما يستقبل
 يرى من نفقة ما مضى ومن نفقة ما يستقبل بقدر نفقة شهر • ذكر الطحاوي في الشرط
 عن اصحابنا ان البراءة عن النفقة بعد الخلع في المدونة صحيح قال ابو اليسر وهو الاشبه
 لان الخلع بشرط الا برأه صحيح والبراءة بعد الخلع ان يعرج وكذا الا برأه بعد البينة والبراءة
 قالوا لا نفق البراءة • وفي التمهيد اورد انه سنة بالف ثم قال وهبتك جميع الاجر
 او ابرائكم عنها لا يرى عند ابي يوسف خلاف محمول ولو قال ابرائكم عن نسائها او عن
 الادرها ما يرى في قولهم وكذا لو شرط فيه التمهيد يكون للامام ضرب العمل على الناس
 للبراءة مادام لهم في لان فيه شبهة الاجر وان لم يكن فلا بأس بذلك لانه عليه

سنة
 وما كنت ابرائكم

سنة

السلم احد در عا من صفوان بغير طيبة نفسه والامام ذلك بشرط الصان فاذا زالت
 الحاجة برد ان كان قايما والاقضية الا اذا صار في بيت المال مال ولاولي ان يفسروا
 المسلم بمال نفسه ثم مال بيت المال لانه لمصالح المسلمين
الحري يدخل بامان في السيرة نأدى الامام اهل الحرب بامان فهم امنون
 اذا سمعوا صوته باي كسان نادوهم لان الامان التزام الكف عن المقرض لهم حق الله
 والله لا يعود عنه فان قيل في الامان اسقاط الحق وهو محرم الاسر وهذا ايتهم بالهتكلم
 لا كذلك بل فيه اثبات صفة الامن لهم لا تزي انهم لوردوا الامان
 يرتد ولا يلزمنا فيما اذا لم يسمعوا الصمم او كانوا نياها او متشاغلين بالحرب لان حقيقة
 سماعهم ما يتقارر الوقوف عليه وفي مثله يلبي الحكم على السبب الطاهر الدالة عليه وهو
 ان يكونوا امنه بحيث يسمعون النكاح فينبغي للامام ان يضرب للداخل بامان في اول ما دخل
 مرة معلومة على قدر ما يري ويقول له ان جاوزت المدع جعلتك ذميا فان مكث سنة
 بعد مضي المدع صار ذميا ويؤخذ منه الجزية لانه مكث سنة بعد ذلك فمولى منه المدع
 دلاله الا ان يكون شرط عليه انه ان مكث سنة من وقت دخوله يؤخذ منه الجزية بغير
 السنة من دخوله وهذا بناء على ان الحربي لا يمكن من ان يطيل المكث في دارنا خوفا من
 فتنته بل يمكن بقدر ما يقضى حاجته ثم يقول له الامام اما ان تخرج من دارنا او تكون ذميا
 فان مكث بعد قوله صار ذميا ويؤخذ منه الجزية في تمام السنة في الغزو ولا يمكن
 اهل الذمة من ان يطيلوا المكث في ارض العرب بل يمكنوا بقدر ما يقضى حاجتهم ثم
 يخرجوا لقول الرسول لا يجتمع في ارض العرب دينان مستامن استري ارض
 حراج فوضع عليه الخراج صار ذميا لان حق المسلمين تغلق محرابه فلا يكون له ابطاله فان
 سخرج ونفس الشرا في رواية نصير وفي رواية لا مال لم يجب عليه خراجا حتى لو باعها
 قبل ان يجب لم يصير لانه لم يلزمه المونة وكذا لو زرعا فاصابته افة لان الخراج لم يجب
 عليه بعد وكذا لو اشترى ارض المقاسمة فاجرها فاجرها خراجا من المستاجر لان المونة لم
 تلزم الاجر ولو استاجر ارض خراج وزرع لا يصير ذميا لان الخراج لا يجب على المستاجر حتى
 حتى لو كان ارضا خراجا المقاسمة فزرع بغيره واخرجت واحل الخراج او حكم عليه يصير
 ذميا ولو اشترى ارض عشر صارت خراجية عند ابي حنيفة ويصير ذميا اذا وجب

في سنة
لا يميز

في الخراج

فيه الخراج بعد سنة من حين وجب ولو تزوج ذميا لم يصير ذميا لانه ما عجز هذا عن اعود
 مستامنة تزوجت ذميا نصير ذميا لانه عجزت عن اعود
البيع عن ابي الليث لا ينبغي المولى ان يشتغل بالتجارة ما لم يعلم احكام البيع والشرا
 وما يجوز ومنه وما لا يجوز **ادعي** المسلم اليه شرط الردي وانكره المسلم الشرط اصلا
 فالقول للمسلم اليه لانه يدعي الصحة كالزوجين اختلفا في صحة النكاح فالقول لمن يدعي
 الصحة ثم ان كان المدعي للصحة المرأة يفرق بينهما بقول الزوج وعليه المهر بخلاف ما لو قال
 تزوجتك وانا صغير حيث يكون القول له لانه انكره اعقد باسناده الى حال عدم الاهلية
 وفي المنتقا عن ابي يوسف اذا شرا عبدا بالف فقال البائع بعنك بالف وشرطت
 لي ان لا يتبعه فالقول للمشتري لدعواه الصحة والبيعة للمدعي الفساد وهذا لو كان مكان
 هذا الشرط خنزيرا وشي لا يحل فان وقت البيعتين اخذت بيعة الوقت الاخر وكذا
 لو ادعي المشتري ذكرك وانكره البائع وفي الشرط ادعي احد المتقاربين الفساد بشرط
 فالقول لمنكر الشرط في طاهر الرواية وعن ابي حنيفة للمدعي الشرط وفي المنتقا عن ابي حنيفة
 في نحو هذا القول للمدعي الصحة **قال** الحاكم فاما انما فاري ان جعل القول والبيعة
 للمدعي الشرط وعن ابي يوسف لوقال البائع بعنك بعبدك هذا اوقال المشتري
 اشتريتك بالف وعجزت عن تحالفنا وادانا اقاما البيعة فالبيعة للبائع فان ادعي
 المشتري الصحة وادعي البائع الفساد واقاما فالبيعة للبائع الا ان يدعي الثمن كله خنزير
 اخذت بيعة المشتري وان اتفقت بيعة علي ثمن وان ادت احدهما في ذلك ما يفسد
 البيع فالبيعة بيعة الفساد وان كان الثمنان من صنفين مختلفين فالبيعة بيعة الصحة
 ولو قال بعنك خنزيرا وقال المشتري ذكرك فالقول للمدعي الفساد وان وقتنا اخذت
 بالوقت الاخر وعن محمد لوقال اشتريتك بعبدك هذا بالف وقال البائع بعنك هو
 وثوبا مسميته لك ولم يكن عبدي او رطل من خمر فالقول للمشتري ولو قال
 اشتريتك بمائة دينار فالقول للمشتري والبيع فاسد لانه ادعي نقصا في الثمن يفسده
 البيع ولو كان ادعي شرطا يفسد به البيع لم اصدقه **قال** باع قطنا ثم ادعي انه لم يكن
 عنده يوم باع او كان عنده يوم الخصومة فظن بقول اصلته بعد ذلك فالقول له
 وعن ابي يوسف لوقال البائع بعنك في اباقه وقال المشتري بل بعد ما اخذته فالقول

القول للمدعي
الصحة والشرط
مطلوب

قوله يا ايها محمد

له وعن ابي يوسف والبيهقي في الصحيحين انهما كانا ولوقال المشتري بعتني بعتني
شرايك قبل ان يفتن وقال المشتري فبعتت منك ثم بعتك قال لقول المشتري وفي الثاني
قال رب اسلم نفوقنا قبل فقبض واسر المال وقال المسلم اليه بل بعد القبض قال لقول
والبيهقي في الصحيحين انهما كانا ولوقال المشتري بعتني بعتني بعتني بعتني بعتني بعتني
قال لقول المشتري في الصحيحين انهما كانا ولوقال المشتري بعتني بعتني بعتني بعتني بعتني بعتني
الرددي وانكروا المسلم اليه الشرط ففعل في الثاني ان يقال القول لرب اسلم لانه يدعي الصحة
ويجوز ان يقال للمسلم اليه لان الشرط يستفاد من حقيقته وفي شرح الشهيد علي قوله اي حبيفة
يجب ان يكون القول لرب اسلم وعند ما للمسلم اليه ادعي رب اسلم الاجل وانكر المسلم
اليه فالقول لرب اسلم لانه يدعي الصحة ثم يرجع اليه في بيان مقدار الاجل والقبض ان يكون
القول للمسلم اليه لانه ينكر المسلم اليه قال بكر ليس هذا القياس والاستحسان
في السلم خاصة ولكن في البيع والكساح والاجارة اذا ادعي احدهما الجواز والاخر العناد فالقياس
ان يكون القول لمدعي العناد لانه منكر معني والاستحسان القول لمدعي الجواز لانه متمسك بالظاهر
وهو الجواز ادعي المسلم اليه الاجل وانكر رب اسلم فالقول للمسلم اليه عند اي حبيفة
لانه يدعي الصحة ثم يرجع اليه في بيان مقدار الاجل وقيل القول له الى ان في الاجال وذلك
شهر وفي الزيادة لا يصحق الا بهيئة وقال لا القول لرب اسلم وهو القياس لان الاجل يستفاد
منه فيكون القول له وان كان فيه امسناد العقدة كالمصارب اذا قال شرطية لي نصف الزرع
وقال رب المال شرطت لك النصف الا عشر فالقول لرب المال لهذا **قلت**
المضاربة ليست بلازمة فان احدهما يتفرد بالفتح وهذا الخلاف وفي الثاني اختلاف في قدر
الاجل فالقول لرب اسلم لانه ينكر زيادة الاجل والبيهقي في الصحيحين انهما كانا ولوقال المشتري بعتني بعتني بعتني بعتني بعتني بعتني
اختلغا في محصه مع اتفاقهما على انه شهر فالقول للمسلم اليه لانه منكر واهما اقام البيهية
فتلت فان اقاما فالبيهية للمسلم اليه لانه ينكر الزيادة وان اتفاقا على راس المال انه ثوب
واختلغا في جئش بدله او قدره او صفته فالقياس ان يكون القول للمسلم اليه لانه ينكر
الزيادة وفي الاستحسان مخالفا وتراذلا لهما اختلاف في المعقود عليه وهو حاله وبيد ايمن
المطلوب في قوله اي يوسف الاول ثم رجع وقال بيد ايمن الطاب وهو قول محمد وعن
اي حبيفة رواه اثنان احدهما مثل قول اي يوسف الاول والاخر مثل قوله الاخر وقيل يدا

القاضي بايهاشا

القاضي بايهاشا وقيل يصرع بينهما وقيل من يدا بالخصوصية يد ايمن الاخر واهما نكل لزمه
دعوى الاخر واهما اقام فتلت فان اقاما فالبيهية للطالب لانه يعين منك نفسه قبل غير
فكان اولي وان اختلفا في راس المال فقال احداهما هذا الثوب وقال الاخر هذا
الثوب واتفقا على المسلم فيه او اختلفا فيها واقاما البيهية قضى بسلمين لان كل واحد يدعي
عبد اخر ما يدعيه الاخر فان اتفاقا على راس المال انه درهم او دينار واختلفا في
بدله واقاما فالبيهية للطالب ويقضى بسلم عند اي يوسف وقيل بانه قول اي حبيفة
وعند محمد بعد البيهية ويقضى بسلمين لان راس المال يجب في الدمة وهي تسع الحقين
فكان سلمين ولها راس المال كالعين بدليل ان الاثرا والاعتياض عنه لا يجوز مضاركا لو
اتفقا على عين **قلت** وحلف محمد قبل التفريق واما بعد فالبيهية
للمطالب ويقضى بسلم بالاجماع لانه لم يقبض الا راس ماله واحد وان اتفاقا على السلم فيه
واختلفا في راس المال فقال الطالب اسلمت عشرة في كرحنطه وقال المطلوب اسلمت
خمس عشرة تخالفا وان اقاما فالبيهية للمطلوب في قوله اي يوسف ويقضى بخمس عشرة
في كرحنطه لانه يثبت الزيادة وعند محمد يقضى بسلمين عشرة في كرحنطه وعشرة عشر في
كر فان اختلفا فيها فقال الطالب اسلمت عشرة في كرحنطه وقال المطلوب اسلمت
خمس عشرة في كرحنطه تخالفا وان اقاما فعند اي يوسف يثبت زيادة كل واحد منها
خمس عشرة في كرحنطه ولا يقضى بسلمين وعند محمد يقضى ولو ادعي احدهما ان راس المال
درهم والاخر دينار فلا يصح فيه وينبغي ان يقضى بسلمين كافي ثوبين ولو لم يكن لهما بيهية
تخالفا والبدلية باليمن مأمروا ان قال المسلم اليه اسلمت الى العبد والامة في كرحنطه
حنطه وقال رب اسلم اسلمت اليك العبد في كرحنطه واقاما فالبيهية للمسلم
اليه ويقضى بسلم لانه لا يمكن الحكم بالعقدين اذ راس المال في احد العقدين هو المال
في العقد الاخر والشئ الواحد لا يكون بدلا عن عقدين في حالة وان اختلفا في مكان
الايضا فالقول للمطلوب والبيهية للمطالب ولا يتجانسان ولا يتجانسان لان موه الحال
ملحق براس المال وبيع مباحة على الجميع فيصير كالاجل في راس المال **قلت**
ملحق براس المال لكن لا يصير راس المال فلا يجعله ان يقول امثله بكذا ذكره ولا رواية
عن اصحابنا في تقدير اقل الاجل الذي لا يجوز اسلم بدونه وذكر المحاذي في الاختلاف عن ابن

يدان مال

ابن عمر انه قد وثقه ايام قاله وهو قول اصحابنا وعن زفر قد رده نصف النهار وعن الزاذري
 زيادة على مجلس العقد ولو باعته وعن الكرخي ينظر في قدر المسلم فيه الى عرف الناس في
 تاجيد مله وعن محمد قد رده بالمشهور **مسألة** ما تبين في كرجطة مائة منها كان ديناً على
 المسلم اليه وتقدم مائة جازاً المسلم حصته العقد لان تسليم راس المال قبل الاقتراف شرط
 لما وجد فيه القبض ثم قيل هذا اذا سلم ما تبين مطلقاً ثم قاما المائة بما عليه فاما اذا
 قال سلمت مائة الدين وهذا المائة العقد بطل العقد فيما عند ابي حنيفة لان حصته
 الدين بطل العقد فيه وقد جعل حصته شرطاً في الباقي فبطل الجميع والعقد ان الجواب
 نعم ما وجد لان العقد لا يتقيد بالدين وان قيل به بدليل انه لو اشترى عتيق بالدين ثم
 تضاد فان لا دين لا يبطل العقد الا اذا كانا يعلمان عدم الدين كان فاسداً لانه بيع بلا
 ثمن بخلاف المائة على ثالث حيث **يسلم** الفساد لا ليس بالحق في حقها في التقويد وفي
 العمود لو كان المقود عشرة دنانير بطل الكل عند ابي حنيفة لان حصته من الكرجطة
 وفي التقار تروى اذا سلم عشرة تجلها وخمسة بعد عشرة ايام بطل في الجميع وفي
 الشافعي في كرجطة في كرجطة وكرجطة لم يتبين راس مال كل واحد لم يجز خلاهما
 وكذا لو سلم في ثوب وكرجطة او في ثوبين مختلفين فان كانا متفقين في الحصص والصف
 جازاً لا يتبين لان المائة تنقسم عليهما على اعتبار صفتهما فيصير راس مال كل واحد معلوماً
 يتبين فاستغنى عن البيان كما في الكيل والوزن والعددي المتفاوت وكذا لو سلم درهم
 ودنانير في كرجطة وقد علم وزن احدهما ولم يعلم وزن الاخر لم يجز خلاهما ولو سلم ثوباً او
 عبداً في كرجطة وكرجطة لم يتبين راس مال كل واحد جاز لان الثوب ينقسم عليهما فيخص
 كل واحد حصته بمجولة وجماله الدرمان في الثوب لا يمنع الصحة **مسألة** سلم في كرجطة بغير
 لا يعرف عياره لم يجز وان باعه بهذا الفقير جاز لان في السلم تياخر التسليم فربما يهلك
 الفقير فيؤدي الى المنازعة بخلاف البيع وكان ابو يوسف يقول ولا لا يجوز البيع ايضا
 وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان البيع اما يجوز مكايلة او مجازفة ولم يوجد واحد منها
مسألة ان هذه مجازفة معني وعن ابي يوسف ان لا يجوز اذا كان الرعا ما يتقبض
 وينسب كالزبيب والقرارة وكذا الوابع بوزن هذه الجارية او هذه الطير الخ او
 هذا البطيخ لانه يتفاوت وقال الحسن في شري الما في القرب فاجتمع لعدم التنازع

لا يتقيد

يسلم

بيان

فان كان معنى
الحصة الصفه

فيه وفي رواية

فيه وفي رواية الحسن لا يجوز لهذا كاله لانه ليس بمجازفة ولا تقدر يعلم التقديرات
 في الشافعي وكل ما يباع بالامنا او بالاداء في كاله من نحوه فوزني لان الاداء قد ردت بالوزن
 حتى لو باعه بحصة بكيل لا يعرف مقدار له لم يجوز لانه يصير كانه باعه بحصته مجازفة قيل
 يعني اذا تفاوتا وزناً **مسألة** وفي شرح بكر اسلم في الكيل وروا ذكر الحسن عن اصحابنا لا يجوز
 وذكر الطحاوي عنهم يجوز ذكر الشهيد وكذا الواسم في الموزون كذا فيه روايتان عنهم وان
 ثبت بوزنه بالنظر ذكر بكر واقعت الروايات عنهم ان ما ثبت كيله لا يجوز بيعه بحصته وزناً
 وان تساوى الارواية شاذة عن ابي يوسف وعنه لو غلب الاستفهام بالوزن مصر وزناً
 ويعتبر المتساوي في الوزن وكذا ما ثبت وزنه لا يجوز بيعه بحصته كيلة وان تساوى
 وزناً **مسألة** ذكر ابو درر حرض بعض اصحابنا في بيع الكيل واستقراضه والاسلام فيها وزناً
 لانا العادات قد جرت بذلك في اكثر البلاد فسقط اعتبار الكيل وان لم يكن مكملاً لخاصة
 ولا موزوناً لخاصة فالاعتبار في الكيل والوزن بالعادة في كل مصر وفي التقار يبيع القيق
 بالدينق كيلة فالصحيح جوازها اذا لم يكن احد ما احسن ذكر بكر لارواية لهذا وكان الفضلي
 يقول وجرت رواية عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز اذا كان من حنطة ارض واحدة ويجوز اذا
 كانا مكسوسين ولم يكن احدهما اكثر من الاخر وفي النظم قيل لا يجوز وقيل يجوز اذا كان من
 ارض واحدة واما بيعه موازنة لارواية لها قال عبد الواحد ومن فضل عن اصحابنا فيه
 روايتان وفي التقار يتق حار فام بكاسلا او توازن فاكنا سراً لم يجز عن زفر واثان وعن
 محمد استحسنه المجلس وروى ان تضاد قاعلي المتساوي جاز في الافلا **مسألة** وفي النظم عن
 ابي يوسف ان توازناً في المجلس فاكنا سراً جاز وبعد التفرق لم يجز وفي التقار يتق تباعا
 القابالف وتفرقاً قبل الوزن والمضاد لم يجز وبعد جاز وكذا درهم في كبس درهم
 في كبس وفي المستقاعن ابي يوسف اشترى ما ساراً من طعام بابار من طعام بكيل وكل واحد
 منها لا يعرف كيل طعامه فتقاصا وتفرقاً كالا فاكنا سراً فابيع فاسد ولذا ان كان
 كل واحد منها يعرف كيل طعامه ولم يجز بذلك صاحبه وبيان مكان الاثنا فيما لحاله مو
 شرط لانهما يتسارعان عند حلول الاجل وذلك مفسد لخلاف ما لا مونه لحاله قال لا ليس
 بشرط فان لم يتسارعا يوفيه حيث شافا تسارعا يوفيه مكان العقد ان امكن وان لم يتمكن
 بان كان العقد في وسط البحر او على راس النخل فانه يوفيه في اقرب الاماكن الى مكان

يسمى
ان تضارفا

يسمى
والضارف

العقد لانه سبب وجوب الاتفاقات العقد كما في البيع والقرض والغصب وقتلنا ان في هذه
المواضع التسليم واجب في الحال فبين مكان وجوب التسليم وفي السلم بخلافه وفي شرح
عنايب ذكر السرخسي في الوكالة ان التسليم في البيع انما يجب في موضع المبيع لا في موضع
العقد وفي الايضاح باع حنطة في السواد يجب تسليم حيث هي وكذا الخلاف
في القسمة اذا وقع في احد المتصدين بنا او شي اخر فزاد وفي النصيب الاخر مكيلا او موزنا
دسا حمله مونة او جعل ذلك اجزاء او ثمنها موصوفا وذلك ببيان جهته وقد ر
ونوعه وصفته وقيل لا يشترط بيان مكان الاتفاق في الايمان بالاتفاق لان التسليم
واجب في الحال وما لا مونة لحمله لا يشترط بيان مكان الاتفاق ولو شرط لا يثبت ولا يتعين
له مكان العقد قاله في الاحبارت وأشار هي وفي البيوع انه يثبت ويتعين الاول اصح
ولم يجوزني لو ادعي ثمن موصوفا فنقض له بذلك ينبغي ان يحل هذا على المعاصرة فيتبين
مكان العقد للتسليم فان لم يبين المكان ينبغي ان يتبين اقرب الاماكن اليها في التسليم
وقد ذكرت هذا الواحد فضوبي وفي الثاني في شراء الخادم بكونه عتق يكون كل
واحد منها مبيعا فان كانت الحنطة تقرب عنها فان اضيف اليها البيع بان قال اشتريت
كرو حنطة بهذا لم يجوز لا بشرط السلم فان لم يصف اليها بان قال عتق الخادم بكونه حنطة
جيدا او وسط او ردي لقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان جاز لان الكلي يصلح مبيعا
لانه منتفع بعينه وفيه معنى الايمان لانه مثلي فقد اجتمع فيه الامران فان جعله مبيعا
صار مبيعا وان جعله ثمننا وكذا الوزني والعددي المتقارب ذكر السرخسي
الشرا بالحنطة لا يصح ما لم يبين الاحياء او وسط او ردي ولو اشترى ثوبا موصوفا
خادم او خادما بثوب موصوف فالثوب مبيع ويشترط فيه شرائط السلم لانه ليس
ليس مثلي فكان مبيعا محضا لكن لا يشترط في هذا التحمل البدل الاخر لانه ليس بسلم مطلق
وفي الاستحسان ان له على اخذه من كيلي او وزني فباعه منه بدراهم او دنانير وفلوس
او اشترى هذه الاشياء بدنه جاز والعقد قبل الافتراق شرط ولو كان الدين دراهم
او دنانير او فلوسا فاشترى بكيليا او وزنيا او ثوبا موصوفا لم يجوز لان الدين ثمن على
كل حال والمشترا هو المبيع فيكون بايعا ما ليس عندك ولو كان الدين كيليا او وزنيا فاشترى
به كيليا او وزنيا من خلاف جهته نظرا ان جعل الدين مبيعا والاخر ثمننا فاشترى اجاز

ان كان بغير

طلب

طلب
ان كان بغير

وان كان بغير عينه كذا القرض قبل الافتراق شرط وان جعل الدين ثمننا والاخر مبيعا لم
يجز وان احصى في المجلس وسلم لانه صار بايعا ما ليس عندك وانما يعرف الثمن من المثل
بكلمة الباقى لكل بدل ذكر الحنطة الباقى ثمننا والاخر ثمننا وفي موضع لو كان البدل ان
دينا موصوفا فما صحبه حرف الباقى يكون ذلك ثمننا وان كان احدا موصوفا والاخر
مقنيا فالموصوف ثمن وفي الاستحسان باع شيئا على ان يوفيه الثمن في بلد كذا ان
ذكر اجلا يمكن الوصول اليه في المدة جاز البيع سواء كان لحمله مونة او لا فاذا احل الاجل جاز
في المكان المشروط ان كان لحمله مونة والاخر على اختلاف الروايات وكذا الوارد
المشتري ان يوفيه في غير الموضع المشروط واي البايح ذلك الا في الموضع المشروط وان
لم يكن الاجل معلوما ولم يكن موجلا او اجلا لا يمكن الوصول اليه في تلك المدة لا يصح
البيع سواء كان لحمله مونة او لا وعن ابي يوسف استحسان فيما ليس لحمله مونة ان يجوز له
ان يطالبه حيث شاء وان كان الثمن عينا فشرط تسليمه في بلد كذا او اشترط الاجل او لا
او شرط تسليم المبيع في بلد كذا او شرط الاجل او لا فالبيع فاسد في الوجهين وفي القرض
لا يجوز في الحالين شرط فيه الاجل المعلوم مع بيان مكان الاتفاق او لم يشترط وفي الثاني
اشترط طعاما بطعام بشرط الاتفاق في منزله لم يجوز في اي مصر كان منزله لانه باع الشيء
واستفضل بنفسه الاتفاق وكذا الوصية بشرط الاتفاق في منزله في مصر اخر فان
كان في مصر جاز استحسانا وقال محمد لا يجوز قبا ساكا لو شرط حمله الى منزله ولما
شرط الاتفاق بشرط التسليم والمصر مع سائر اطرافه فكان التسليم فيصير اشتراطه لانه
مقتضى العقد فاما الحال فقد قيل هو على هذا ايضا ولين قلنا لا يجوز فلان الحال ليس
ما يقابل عمل له في ملكه بخلاف مصر لانه ليس مكان التسليم بخلاف طعام بطعام
لان المفسد هو الزيادة وفي الثاني اشترى خفا به خرق على ان يجوز البايح جاز لانه
من عمل الناس وكذا لو اشترى ثوبا من خلتاني وبه خرق على ان يخطه ويجعل عليه
الرقعة ولو اشترى من كروبا سي كروبا سا على ان يقطعه قميصا ويخطه لا يجوز لانه ليس من
عمل الناس وفي الاستحسان اشترى صرما على ان يجوز البايح له خفا او خفا على ان يبعه
او فعلا وشراكا على ان يبعه له شراكا او على ان يجره الفل او الفلوس بشرط ان يبتن
من عنده جاز لتعامل الناس فيه وفي الثاني كل شرط يقتضيه العقد كالاستفاعة به

طلب
ان كان بغير

سعي
ان يجوز البايح

و نحو لا يفسد فان لم يقبضه وهو متعارف فكذلك كسرها على ان يحدوا فان لم يكن
متعارفا كان شرط لا يقع فيه للعاقدين ولا للعقد عليه ولا ضرر على احد من لم يعتبر
ولم يفسد كسرها ثوب على ان لا يزيله عن ملكه وفي العبد يفسد لانه ينصرف بتد اول
الايدي واشترى بشرط ان يطاها او لا يطاها فاسد وعند محمد جائز وعند أبي يوسف
يشترط الوطى جائز ويبيعه فاسد وعلى ان اذا لم يفسد الفضل فاسد وعن الهندي ان
جائز وفي الدابة على ان اخلوبة ورائتان وعلى ان غلب كذا او على ان اخل فاسد
الا ان يشترط ذلك البائع الجارية في الجارية لان بيعها طهر هذا الشرط • اشترى
على ان يرهني او يعطي كفيلا فان كان مجهولا فسد كافي جهالة الثمن فان كان الكفيل معاوما
لكنه غائب عن المجلس لم يجز قبله حين علم به او لانه عز وجل لو كان حاضرا فلم يقبل
فان قيل الرهن ايضا معلوم جاز لانه للاستيفان بالثمن فان سلم الرهن من مضمي الامر وان لم
يسلم لم يجز عليه لانه لا يثبت حكمه قبل القبض وللبائع خيار الفسخ لغوات الشرط والحواله
في هذا كالكفاله • ولا بأس بالسلم في الجوز والبعض عدد لانه متقارب والتقارب
ساقط عرفا وهذا ايضا مثله في الاثلاف ويجوز كذا خلافا للشافعي قال يخلها فخرج
متفاوته **باب** اذا كان الفسخ والكبر وقد سقط ذلك التفاوت وهما
يشترط بيان الصفة وروى الحسن عن ابي حنيفة لا يشترط لان التفاوت بين جبهه ورد
قليل ولا يجوز في الرمان والسفرجل لانه متفاوت واما في البادجوان عدد الم يذكو
محمد وذكر السرخسي يجوز والحقه ما ليس ذكر الشهيد وكذا السلم في الكاغد والاستقراض
لانه عددي ولا بأس بالسلم في الفلوس عدد اوقال محمد لا يجوز لانه ثمن وعنه يجوز
ولها ثمنية مذهب بالاصطلاح وبما لما اقدمنا على السلم فيه فقد اخرجنا عن الثمنية فعلى
هذا الوابغ فلسا بعينه بفلسين باعها بها جاز ويبطل العقد لانه احد ما ولا يشترط
القبض • وقال محمد لا يجوز ايضا لان الثمنية باصطلاح الكل فلا يبطل باصطلاحهما
وقيل الخبز الفلوسين انما ثبت لما لا يغير ما فيعتبر اصطلاحهما ولو كان
احد ما ثمنية لم يجز لان الجنس بقراءة حرم الثمن لا شرعا به ولو باع فلسا بعينه بفلس
بعينه وفي شرح الناصحي انه لا يتعين لانه ليس في تعيينه تصحيح العقد لان العقد جائز
من غير تعيينه • ولو باع فلسا بفلسين بغير اعيانها لم يجز لانه اذا كان بغير عينه كان

سهم
وبينه

سهم
سهم
لم يجز
لانه ثبت
حكمة

سهم
القيمة والكبير

ثمنا فيكون

ثمنا فيكون ربوا وعن ابي يوسف يجوز اعتبارا بالاعيان فان تساوى جاز لا خلاف اذا
وجد قبض واحد مما لانه افتراق عن عين بدلين • وفي الاملا عن محمد باع فلسا بفلس واشترى
كل واحد الخيار لصاحبه وتقابضا فالعقد باطل لان شرط الخيار يمنع صحة القبض وان
اشترط احدهما الخيار لنفسه جازا العقد لانه صحيح القبض في احد البدلين وفي الشافعي
الفلوس الواحد لا يمنع بخلاف جنسه وان عييت ولا يجزئ ايضا اذا تساوت في العدد
فسد الناصحي حتى لا يبطل العقد لهما قبل القبض ولو اشترى اياه له ان يعطي
غيرها وفي الجامع لا بأس ببيع درهم غالب الصفر بدرهم غالب الفضة او فضة وفضة
سوا متفاضلا لكن لا يبيد صرفا لفضة احدهما الى صفر الاخر احيانا لا يجوز ان يكون باع
دوم او دينا او درهمين ودنيا ربح ولا يجوز ما للشيء لانه ثمنان او ثمنان والجنس
باعتقاده يحرم الثمن في الثمين والمتممين وكذا الوابغ عدله بعد القبض يجوز اذا اتفقا
قبل الافتراق وفي الاستيجائي وكذا لو كان ثلثة ارباع او خمسة اسداسا صغره ومحمد
اعتبر الفضة وان قلت ولم يجزها معلومة بالصفر ككثرته وكذا حكم الذهب اذا خلط
بغيره وفي الايضاح وفي الايضاح حد التفرق ان يأخذ كل واحد في حصة او يذهب احدهما
ويبقى الاخر وان قاما عن مجلس الصرف فدهبا معا في حصة في طريق واحد بمشيان فليس
بمفترقين وكذا ان طال فقودهما او ناما او انعم عليهما • وفي العيون فان ناما مضطجعين
فمفرقة وفي النواز وكذا لو دخل احدهما بيته ليخرج البدر وتواري كل واحد
عن عين صاحبه والا فلا يثبت بفرقة لان الافتراق ان يتواري كل واحد عن عين صاحبه
بيضة بمبيضتين او جوزه بجوزتين او ثمرة بثمرتين باعيا بها جاز لان ربوا
الفضل انما يظهر عند وجود الجنس والقدر بالكيل او الوزن ولم يوجد القدر حتى لو
كانا احدهما ثمنية لم يجز في شرح عن ابي حنيفة باع مائة ثمرة بمانين باعيا بها لم يجز لانها
مكيله والمكيل يصير مال الربوا اذا بلغ مدا او القير المائة تزيد على المد فلا يجوز الاسو
بسوا وبمثله لو باع مائة جوزه بمانين باعيا بها يجوز لانها ليست بمكيل • ذكر الخواص
باع ثلث ثمرات بربع جاز لانها انما تصير مال الربوا اذا بلغ صاعا او رطلا او مدا قيل
وقوله رطلا او مدا لا ينصرف الى التمر لان التمر مكيل وكل شيء ينسب الى الرطل او الامنا
وزني ولكن تقديره او رطلا او مدا في الموزون **قلت** وادني ما يجري فيه الربوا

بيان
لبيس

سهم
في الوزن

ادخل في باج في
الربوا

من الكيل نصف قفيز يعني نصف صاع حكا. الشهيد عن صرف السرجسي وفي المتقاضي المسئلة
في الدر ذكر السرجسي في ارضه نصف قفيز ولم يفسره بنصف صاع وذكر في اوله لا يجوز
من سكر عيون وفي النظر كذلك وذكر الضمير في باع ثمرة بثمرتين لا يجوز قياسا وفي الاستحسان
جاز وعن محمد لا يجوز وهو قول الشافعي دليله قليل الفضة والذهب وفي التقاريق وفي
اعتبار الذهب في السيف وروايتان ولا يعتبر العلم في الثوب ولا المعدن ولا بالمال يستخلص
كالتمويه ونحوه وفي المتقاضي محذور بيع المومنين بغير ثمن في كل شيء حرم في الكثير ففي
القبيل منه كذا يكون وفي الشافعي باع حفنة بقبيل لا يجوز بقبيل بقبيل لان
احد ما سكيل والاخر من جنسه ولو باع صبي بصبي حفنة حفنتين حتى اني على كمال قبيل
يجوز بكل حال وقيل لا في مجلس ذكر السرجسي غصب حفنة من الحنطة وانفقها او
صاعته عند عليا فتم لان الحفنة ليست من ذوات الامثال فان الماتكة بالمعيار وليس
للحفنة معيار وفي التقاريق عن ابي يوسف غصب حبة حنطة لاشي عليه فقبيل له لو غصبوه
قبيل اكل واحد حبه حبه قال اذا بلغ ماله قيمة صمتهم قيمته فان جاء احد لم اضمنه
وفي نوادر بن رستم باع رقيقا برقيقين جاز ان كانا يد ابيد وان كان شبيهه ان كان
التقدير هو الرقيق جاز وان كان شبيه لم يجوز وفي المتقاضي ابي حنيفة لا بأس بالخمر قرص
قرص بقرصين يد ابيد وان لم يفسد ذلك اكثر من بعض **فصل** فهذا نص ان بيع
الخمر يجوز كيف ما كان لانه ليس بمكيل ولا موزون وعند فرموزون وفي التقاريق وان
كان احد التقدين لا يوزن لصحة حار العاصم فباعه التقديرتين وقيل في الحواسم صاع
عدد الله لا يجري فيه الربوا **الحكم في الخمر** والالية اجناس مختلفة
لاختلاف الصور والمعاني والمنافع فيجوز التفاضل في بيع بعضها بالآخر كذا ابو اليسر رحم
البطن مع شحم الطهر ينبغي ان يكون جديدا وفي التقاريق شحم الجنب والطهر جنب وكذا الحمر
لحم الصان والمعد وكذا لبنها ولذا لم ينفرد الجاموس ولبنها وفي جمع عن ابي يوسف
لحم الطيور السوداء والسكك يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا وان كان من نوع لانه لا يوزن
عادة **قال** كل مصر لا يوزن فيه الخمر فلا بأس بان يباع هناك طائر بطايقين
انما انظر الى اهل البلد في ذلك قبل التي سب الخمر التي بالمسوي ان يغير التساوي لان يكون
في احد ما شئ من التوابل فيكون الفصال الاخر التوابل وفي المتقاضي ابي حنيفة

سهم
فان جاء رجل بغير
رجل لم اضمنه

الخمر اذا

الخمر اذا طمخ نخرج من الوزن حتى جازع بعضه ببعض متفاضلا ولا بأس ببيع شاه مشوية
لبشاشين موثقين في البيوع للجنس ولا بأس بحاجة يد حاجتين مدبوحات كن او مشويات
او نبات وفي جمع والمسلوخة الخمر لا يجوز لامتناعا وكذا المسلوخة بمسلوخة وبيع المسلوخة
بغير المسلوخة يجوز **وقال** محمد لا يجوز الا بطريق الاعتبار وفي المتقاضي ابي يوسف
الدين المحض بالدين الحليب اذا كان المحض اكثر فلا بأس وبالعكس لا يجوز لزيادة الربا والكيل
ولا يجوز بيع الدين بالدين ولا بالمصل لان لا ادري لو عمل كيف يكون ولا بأس بالدين بالدين
لان السمن لا يصير جذا وفي المجرى لا يجوز الدين ولا الزبد بالسمن لامتناعا ولا متفاضلا
وفي التقاريق يجوز بيع الدين بالزبد والسمن والجبن والمحض على الاعتبار وفي شرح بكر
بيع اللب بالجوز لا يجوز الا بالاعتبار وفي الموازل بيع الخل بالعصير متفاضلا لا يجوز
لشبهة المجاشنة وفي جمع الدين والحليب جنب وفي التقاريق السكك جنب والصفى
بالشبه جشان وفي المتقاضي ابي يوسف الاعشاب وان اختلف الوانها واجناسها واسماؤها
فلا خير فيها الامثلة بمثل وكذا الزبيب وثمره كل نوع من الشجر وفي شرح الشهيد لم يذكر محمد
بيع العنب بالزبيب وذكر هشام في نوادره يجوز اذا تساوا كيلا على قول محمد لا وفي شرح
السرجسي بيع العنب بالعصير يجوز بطريق الاعتبار كبيع السمس بالدهن وبيع العنب بالزبيب
كبيع الرطب بالتمر وفي الاسحاوي تباعا تمرا برطب او رطبا بتمر وتساوا في الكيل
يجوز عند ابي حنيفة وعند ما لا يجوز بحال واطلق في الزيادات بحري الربوا بين التمر
والتمر ولا يجري بين التمر والكمثرى وفي المتقاضي عن ابي يوسف لا بأس بقبيل من عنب
بقبيل من من زبيب يد ابيد وما في العنب من الماء يفسد الزبيب وان كان العنب اكثر فلا
حرف فيه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي الاسحاوي تباعا قيقا بسويق لم يجز
بحال وعند ما يجوز تساويا او متفاضلا تباعا حنطة بمسلوخة حنطة يابسة او ندية بحافنة
او زبيا متقاضي بغير متقاضي وتساويا كيلا جاز خلاف محمد وابو حنيفة اعتبر التساوي حالا ومجرى
التفاوت مالا كما في الرطب بالتمر وابي يوسف لم يعتبر التفاوت مالا كما في الرطب لقوله
عليه السلام او يفسد اذ جف وعمل بالقياس في غيره وفي موضع وكذا الخلاف في بيع المبلولة
بمبلولة او ندية بندية او مقلية بمقلية او منقوع من تمر او زبيب بمنقوع وفي شرح بكر بيع
الحنطة الرطبة بالرطوبة والمبلولة بالمبلولة او التمر المبلول بالمبلول او الزبيب

المطلوب بالمطلوب وقد تساوا كلاً حاز سوا علم انهما اذا جفا بينهما على السوا او علم ان
اكثر نقصانا او لا يدري وقال محمد والثاني لا يجوز الا اذا علم انهما اذا جفا بينهما على
السوا • وفي الاستحبابي تباً بما حطه مقلبه بغير مقلبه او مطبوخة بغير مطبوخة
او حنطة بسويق او مقلبه او مطبوخة بغير مطبوخة لم يجز عندهم بحال وفي التقاريق
يجوز بيع الحنطة المطبوخة بمطبوخة عندهم والمجوز بغير المجوز سوا والحنطة
بالدقيق بالاعتبار وعن محمد لا يجوز الا اذا تساوا كلاً وفي المتقاربات المحلوح بغير
المحلوح ولا في التمر المستوفى بغير المستوفى الا مثلاً بمثل والتمر النوي لم يجز حتى يعلم
ان ما في التمر من النوي قل من النوي وعن محمد في رجل فطن برطل فطن فطن لا بأس به
قال ابو يوسف لا يجوز وفي شرح عن محمد لا يجوز من عزل عنوى فطن ذكر القدر وري
ولا يجوز عزل الفطن بالفطن مثلاً بالان الفطن ينقص اذا عزل فهو كالدقيق بالحطة
فيل انما يجوز عند ابي يوسف اذا كان الفطن اكثر وفي المتقاربات المحلوح بغير
ان كان الثوب يوزن فلا خيرة فيه حتى يكون الفزل اكثر ولا خيرة فيه شبهه وعن ابي يوسف
لا بأس ببيع ثوب خروفي بخروسي احمر ما اكبر وزناً يدا بيد ولا خيرة فيه شبهه ان كان بوزن
والا فلا بأس به ولا بأس بالصوف بالمرعزي ما لم يخرب اثنان بواحد يدا بيد وكذا العزل
منها ولا بأس بفزل كان بعزل فطن اثنين بواحد وكذا عزل الشعر بعزل الصوف
ولا بأس بالبرسيم وعزل القرم مثلاً يدا بيد وذكر قبل هذا ان القرم لا يرسم
مثلاً بالدقيق والحطة واما جواز القرم بالبرسيم فان كان الجوز اسلم منه ابرسمه ينقص
فلا خيرة فيه والا فلا بأس به وفي جمع بيع الفزل بالخرقة وفيها من الفطن اكثر من وزن
الفزل قبله يجوز كيف ما كان وقيل لا يجوز كيف ما كان وقيل يجوز وقيل فيه اختلاف
بر الجنا ووزن القنن او برز البطيخ ووزن القنن جلتان ووزن البطيخ
انواع لا اجناس وفي النظم عنها جواز التقاضية المالا لانه ليس بوزن ولا كيلي وقال
محمد لا يجوز لانه وزني وكيلي ولم يجرى الجواز بين الماء والحمد وسالت عنها واحد فقال
ينبغي ان لا يجوز لان الحمد شبهة الماء ولا خيرة في السلم في اللحم وقال اذا بين موصفا نصفه حار
فيل جواب ابي حنيفة فيما اذا لم يستقصيا في البيان وجوابها فيما اذا استقصا والاصح
انه على الخلاف لما سلم في وزني بدليل انه يجوز الاستقراض ويضمن المثل بالانقلاب

سجدة
او مثلاً

وله السلم

وله المسلم فيه مجهول بنقائض العظم فعلى هذا الوتر زرع العظم جاز وهو رواية الحسن
عنه ولا يخالف باليمن والهمز فعلى هذا الاجوز في المنزوع وهو رواية بن جراح عنه
وفي النظم لو شرط المنزوع جازاً بالاتفاق والاختلاف في غير المنزوع وقيل الاختلاف بينهما
سوا وكان القاضي يقول يضمن المثل بالانقلاب قولهما فاني رايت في المستقار عن ابي حنيفة
اذا استهلك كما يضمن القيمة وذكر البردوي في الجامع انه من ذوات الامثال والاطلق
في الصرف والجامع يضمن القيمة وفي النظم نص على الخلاف في السلم وفي شرح القاضي محالا
الى الجامع يضمن المثل قيل هذا قولهما اما على قوله يضمن القيمة واستقراض اللحم يجوز ولم
يذكر فيه خلافا وهذا على قولهما لا يشك واما على قوله فلان القرض لا يكون الا حالاً وفي
الحال يمكن اعلمه ببيان الصفة اما السلم لا يكون الا موقلاً وبالذكر وقت العقد لا يعرف
الموجود وقت محل الاجل وقيل بانه على الاختلاف في السلم والاول اصح وفي المتقاربات
في قلم • ذكر القاضي وفي الاجارات اللحم يصلح اجرة في الدمة فيصلح مثلاً هذا قولهما
وقيل هذا قول الكل وكان القاضي يقول كنت اذا اشتريت اللحم كثيراً من القصاب اجعل
اللحم ثمانية على رواية الاجارات فهذا ما روته رواية المتقار اذا اردت شراء اللحم
اشترى واقتضه ثم افرضه **قوله** وفي موضع اطلق جواز الاقتراض بالمثل
فقال لحم الجنب لحم الجنب ثم وثم هكذا وفي التقاريق اطلق الجواز ولم يعين بالمثل وفي
شرح الحلواني واستقراض اللحم لا يجوز بالاتفاق عند ابي حنيفة لا يشك وعند ما كذلك وجواز
السلم فيه لا يدل على جواز القرض كالمسالك قال ويحتاج الى مسئلة واقعة وهي لو سلخ شاة
ودفعها الى القصاب ليأخذ كل يوم على التقاريق لا يجوز لانه يكون اقراضاً واستقراضاً في
الحقيقة لانه لا يأخذ عين لحمه وانما يأخذ بدله هذا هو الكلام بينهم ان اللحم هل يصلح مبيعاً
في الدمة وهل ثمن في الدمة قال الحلواني لا يحفظ قول ابي حنيفة في هذا الفصل والهنداء
كان يفتي في هذا وكان لا يفتي الجواز ولا بالفساد وكذا في ضمان الانقلاب ويضمن المثل او
القيمة كان يفتي في ذلك وفي جمع برهان السلم في لحوم الخيرة عدد الاجوز بالاتفاق سوا
كان لحوم طير يقتنى ويحضر للمواكلة ولا يقتنى لاجله وان سلم وزناً فان كان لحم طير لا يقتنى
للمواكلة هو على الاختلاف الذي في اللحم وقيل لا يجوز عندهم فان يقتنى للمواكلة يجب ان يكون
على اختلاف الذي في اللحم وقيل لا يجوز وفي الثاني لا بأس بالسلم في الآلية وفي ستم البطن

يصلح

وزنا لانه مضبوط ولا يجوز في الردس والاكارع لانه مختلفه • لا يجوز السلم في السك
عدد في الملح والطوي لانه متفاوت ووزنا في الملح يجوز لانه لا ينقطع واما الطوي فان
كان لا ينقطع الى محل الاجل جاز ايضا وان كان ينقطع فيجزء كوكبر والانتفاع ما لا يوجد في
السوق الذي تجوفه ويبيع وان كان يوجد في السوق هكذا حتى عن اي كبر بلخي ولو انقطع
بعد محل الاجل قبل القبض وله خيار ان يقضي ويأخذ اس ماله او يترجس حتى يعود فيأخذ
وفي القاريين يجوز السلم في السك الصفار ورواوية وفي الكارروايتان وعندهما
لا يجوز السلم في الحر لم يذكرهما وذكر في نوادره يجوز على قول ابي يوسف
اذا بين وزنا معلوما وزنا معلوما وقال لا يجوز لانه لا يثبت بالوصف لانه يتفاوت
من حيث الطول والعرض والغلظ والرق والطبع تفاوتا معتبرا وذكر الشهيد يجوز هو
المختار لكن يختلط بالقبض من الجهر الذي سمي كيل يصير استند الا بالسلم فيه ولا بأس
بالسلم في ائمة الصفرة والحاس والخف والقدسوة ونحوه ان كان يعرف بالوصف والا
فلا جبر فيه ولو استصنع رجلا شيئا من ذلك بمن معلوم جاز استحسانا وهو مواعيد
عند بعضهم ولهذا يجبر كل واحد منها • وقال عامتهم هي معاقلة لان فيه القبح
والاستحسان والفرق بين ما فيه تعامل وما لا تعامل والوعد لا يثبت ذلك واختلف في
هذه المعاقلة فقيل هو سلم وقيل هو اجارة وقيل هو بيع وهو الصحيح لانه بيع مصوغ
ولهذا لا يثبت المستصنع خيار الروية بخلاف السلم فانه لا خيار فيه لرب السلم لان
المبيع ثم دين واما الصانع له الخيار لانه لا يمكنه المضي الى ضرب بلخه من قطع الجلد
ونحوه فصار كبيع الخدم في السقف وعن ابي يوسف لا حرج لانه لا ضرر هنا لانه لا يجبر
على ان يعمل سيرا في ماله فان له ان يشتري المشروط في السوق ويسلم والصحيح هذا
ثم للصانع ان يبيعه قبل ان يراه المستصنع لانه ملكه والعقد لم يقع عليه كونه فاذا
راه المستصنع ورضي به لم يكن له بيعه لانه يقين الآن وما لا يماثل فيه لا يجوز الاستصناع
كالجباب ونسج الثياب من غزل الخايك ونحوه لان الجوار القامل ولا تعامل في هذا
فان ضرب لذلك اجلا صار سلما اذا وجد ساير شرائطه وان قرب الاجل فيما فيه تعامل
فكذلك خلافها قال لا لولم يجعله سلما استصناعا ولا جعله سلما ولا كذلك فيما لا يتماثل
وهذا اذا ذكر الاجل على وجه الامهال اما اذا ذكره على وجه الاستعجال بان يقول

معه
عناط ليقبض

سعه
لصايع

على ان

على ان يوع منه يوم كذا لا يصير سلما وعن الهندي وان كان ذكر المدة من المستصنع
فولاستعجل وان كان من الصانع فهو سلم لانه يدركه على سبيل الاستعجال وقيل
ان ذكره مائة يتكفي في الفواعل فاستصناع والا فليس اشترى المسلم اليه كذا من
من رجل وامر برب السلم يقبضه فقام لم يكن قضا الا ان يكفاه للمشتري حكم الشرا
ثم لنفسه حكم السلم وكذا لو دفع المسلم اليه درهم الى رب السلم وامره ان يشتري له
كرامة يقبضه لنفسه فلا بد من ان مكاه الامر لنفسه لانه عقدان • ولو كان السلم
قرض على رجل او استقرض منه وامر برب السلم يقبضه فقام فله ان يكفاه واحد
لان القرض لا يحتاج الى اكيل لانه اعادة فيكون المقبوض عين حقه كما لا بد له لانه لو
كان بدله لوجب قبضه في مال الصرف قبل الاقتراق ولم يجب علم ان القرض عاين
فصح القبض من غير كيل فوجب كيل لرب السلم حكم السلم وكذا لو كان كرا فاستقرض
رجل منه على كيله جاز له ان يبيعه قبل ان يكفاه • ولو اشترى المسلم اليه حنطة
مجازفة واستفادها من ارضه او بالارث ثم اوفاه رب السلم فانه يكفاه بكيل واحد
حتى كان المسلم اليه محض رب السلم لا يحتاج الى كيل اخر ولو اشترى مجازفة او ملكه منها
على انه كوفق قبضه او ملكه بالهبة مجازفة فباعه قبل ان يكفاه جاز ولو اشترى ملكه
وباعه مجازفة قبل ان يكفاه طاهر ما اطلق في الاصل بدله على انه لا يجوز وذكر في رسم
نوادره انه يجوز فصار خيارا وان كان التقديرات في شرح بكر وفي الكفالة عن ابي يوسف
اشترى مكابلة شرا فاسدا او قبض بغير كيل ثم باعه وقبض المشتري صح لان اعادة الكيل
يعتبر في البيعين الصحيحين • وفي شرح الشهيد البيع متى وقع بشرط الكيل او الوزن
لم يجز ان تصرف فيه بعد القبض الا بالكيل او الوزن لانه ربما يزيد قدر ما لا يدخل
بين الكيلين عادة فلا يسلم له الزيادة او ينقص قدر ما لا يدخل بين الكيلين وينبع
محضته من الثمن فلو جاز ان تصرف قبل الكيل او الوزن ربما يكون مضرا فاما لم يعم
وانه لا يجوز فان باعه فكان فاسدا لان الكيل شرط لصحة التسليم لبيعي المبيع فان كاله
البائع قبل العقد محض المشتري لم يكف يذ لك لان المستحق الكيل بعد العقد حتى لو
كاله بعد العقد محض المشتري فكذلك لما مر للمويع مع الطعام حتى يجري فيه
صاعان صاع البائع وصاع المشتري والصحيح انه لا يشترط كيل اخر لان الاحتمال وان

كان قابلا بعد الكيل لكن في اعتباره خرج فنقد الكيل بنقد القدر مكايلة ولم يوجد
وان كان ثم رجل يتطاول في شري المشتري وقضه وكيله وباعه المرحله من ذلك الرجل
فانه يجب على الرجل ان يكيله لان المستحق الكيل بعد القدر كضخ المشتري حتى لو باع فقيرا
من صبره وكاله عند عبيته المشتري فذلك الفقير فالبيع قائم في فقير من الصبر حتى
لو هلك الكل وبقي فقير من ثمن ذلك المبيع ولو كان هذا في المهدود اشتراه بشرط العد
لم يصرف فيه حتى بعد خلاها قال ليس هذا من الاموال الربويه فصار كالدري وله
المبيع قدر ما تناوله العدي برده ما زاد عليه فصار كالكيلى من هذا الوجه بخلاف
الدري فان الزيادة سلم له وفي المتقاعن الى حنيفة اشترى جراب هروي هروي
عليه انه ارعوت ثوبا فقبطه بلا عد ليس له ان يصرف فيه حتى يبيع وقال ابو يوسف
له ذلك ولم يمروني قدر ما يدخل من الورني • وعن امام الوقت ينبغي ان يكون مادون
الحبة عفو في الديار وفي الفقير نصف من الزيادة على ذلك يجب ردها وفي الجامع
الاصغر عن سداد نصف ربع في مائة عفو عن اي ضرر نصف ربع كثير يجب ردها وعن
الاسكاف دات في مائة لاحكم له وان زاد درهما او اكثر ردها وعن ابي القاسم الطويل
اذا كانت الزيادة بحيث لا يمكن ردها فلا حكم لها على الانتقاد فذلك لا يعتبر وان كان يتبها
غيرها اعتبر ردها وفي صرف الخواوي باع عشرة نعشرين فزاده دافعا وخوه لا بأس به
ولا يكون ربوا فيل لا يجوز بشي من ذلك وفي المتقاعن ابي يوسف دات في عشرة كثير وعن
محمد في شري الثمر على الثمن مجازفة والزرع والجزر والسلم والبصل والخول والثوم والشجر
في الارض وكل شئ يشترى مجازفة وقطعه وقلعه على المشتري • وفي الشري مكايلة
او موازنة قطعه وقلعه وكيله ووزنه على البائع لانه من تمام التسليم فلوراد البائع
ان لا يجب عليه ذلك فيقول المشتري انما كذا فان صدقة المشتري فلا كيل عليه وان كذبه
يتكلف المشتري للوزن نفسه وفي الخطة في سبيلها على البائع هو المختار وفي الشري
مكايلة صحتها في دعما المشتري على البائع هو المختار للعادة وكذا في شراقرية ما في حنيفة
او ثياب في جراب فيجب على البائع واخراج على المشتري للعادة وكوشاة مدبرة احواله
على البائع وكذا برز البائع بطيخة مكسورة واهو وان المر والباقي على المشتري لان يقول
التم جيد والبائع يكذبه فيقول المشتري والانتقاد على البائع • وفي شرح وقروحطة

سبح
البيع

سبح
على الشئ

سبح
وفي شراقرية
في المص

في المص

في المص نقله الى دار المشتري على البائع حتى لو هلك في الطريق يهلك على البائع لان النقل
مشروط عرفا وعلى الحال احواله ما حمله على ظهوره في البيت لانه ما حمله الكاري على دابته
للتعامل وعن ابي حنيفة هذا على ما يفعله الناس ويتعاملون عليه وقال ابو يوسف
هذا حسن وليس عليه ان يبعده الى سطح او غرفة الا ان يشترطه قال وحمل الطعام
الى السفينة واخرجه منها على ربا الطعام المقسومات من اصول قال رب العلم
للمسلم اليه كل مالي يملك في جاب بيتك او في غراري او امره بالطن وان ملق في المساء
ففعل والامر غائب لم يكن قبضا لان امره لم يصادف ملكه فلم يصح وكذا لو امر المقرض
المستقرض بذلك وكذا لو كان له على اخوة درهم فدفع الكثير اليه ليوزن فيه ففعل
ولو كان في الغرارة حنطة الامر صار قابضا بحنطة المأمور بالحنطة الامر وكذا لو
استقرض كرا او امر المقرض بان يزرع الكرو في ارض المستقرض ففعل صار المستقرض قابضا
ما صاله بارضه وكذا لو دفع الى صانع خاتما او امره ان يريه من عند ففعل صار الامر
قابضا لان امره بالخلط صادف ملكه نفسه والخلط اثر في التملك وفي سري العي امر
البائع ان يكيله في غرارة الامر ففعل صار الامر قابضا حاضرا كان او غائبا لانه ملك العين
بالقدر فصح امره وصار البائع وكيله في امساك الغرارة حتى لو باعه المشتري بعد ما كيل
في غرارته قبل ان يقبضه حاضرا هو الاصح الا في الذي امره ان يكيله في ناحية من بيت البائع
لان المشتري صار مستقبلا للاحية ولم يقبضه فلم يصح الغرارة فلم يصح الواقع في جانب البيت
واقعا في يد المشتري ولو كانت الغرارة للبائع فان كانت بعينها صار المشتري قابضا بكيله
البائع فيها وان كان بغير عينها فان كان المشتري حاضرا فكذلك وان كان غائبا لم يكن قبضا
وقال محمد لا يكون قبضا عند عبيته المشتري في الوجهين حتى يقبض الغرارة ثم يبيعها
الى البائع لان المشتري صار مستقبلا للغرارة والغرارة لا تنضم بدون القبض ولو
اجتمع العين والدين فكما لما البائع في غرارة الامر فان بدا بالعين صار المشتري
قابضا اما العين بعد صار مستقبلا كالحظ البائع فانقص البيع وعندهما ان شال المشتري
شاركة في المخلوط بقدر العين واشانقص البيع • وفي التقويد اشترى ذهبها
عينا ودفع الدية الى البائع وقال زن فيا فوزن حصص المشتري صار قابضا للوزن
وان كان في يد البائع او بيده وان وزن بغيره لا يصير وان كان الدهن غير عين لا يصير

في البيع
فان يبيع

الا بقبض ولو اشترى دها عسا ودفع الدنة اليه وامره بالوزن فوزن فيها وطلا
قال فصب الباقي وما لا يعلمان بانكار الدنة فاوزن قبل الانكار فاهلك على المشتري
وما وزن بعد فبقي الباقي هذا اذا دفع الدنة اليه صحيحة فان دفعها غير صحيحة وهو
لا يعلم وامره بالصب فيها فصب الباقي وهو لا يعلم ايضا فاهلك على المشتري فان المشتري
بمسك الدنة فاهلك عليه بكل حال • وفي جمع دفع اليه يباع دها للمشتري منه
شيئا فكان وزن المبيع فقبل ان يفرغ ضاع قبل ان يوزن ضاع من الدافع
وقيل ما وزن يجاسب على المبيع وفي المتقاع عن محمد قال المشتري للبايع زن لي في هذا الا
كذا وطلا وابتع به مع غطائك او قال مع غطائي ففعلت في الطريق من البايع حتى يقول
ادفعه او استاجر على من يحمله فاذا قال ذلك يكون وكل المشتري • وفي شرح بكر حضر
رب السلم منزله المسلم اليه وكاله المسلم اليه الخطه بحضرة رب السلم وقال له خلت
بيتك وبينه فانقله ذكر الحضانة في كتاب الاقالة انه لا يصير قابضا وذكر هشام في نوادر
عن محمد يصير وفي الاجناس يعتبر في صحة التحلية ثلثة معان • احدها ان يقول
البايع خلت بيته وبين المبيع فاقبضه • والثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري
على صفة تباقي قبضه من غير ما • والثالث ان يكون المبيع مفرزا غير مسفوف حتى
الغير وقد اختلف ابو يوسف ومحمد في التحلية في دار البايع قال ابو يوسف لا يكون
قبضا وقال محمد يكون وقال ابو حنيفة لا قبض ان يقول البايع خلت بيته وبينه فاقبضه
وقبول المشتري وهو عند المبيع قبضته وفي التقاريق قبل ادخاله من المبيع والتمن قبض
فهو قبض بالتحلية ولا يصح ولو هلك الثوب في ايديها بعد التحلية فهو قبض عند محمد
واطلقه في السير وعن ابي يوسف خلافه • وعن محمد اشترى دابة والبايع راكبها فقال
له احمله علي ففعل فهو قبض عند محمد واطلقه في السير وعن ابي يوسف خلافه وعن
محمد اشترى دابة والبايع راكبها فقال له احمله علي فهو قبض وفي التقاريق دفع البايع
المفتاح الى المشتري لا يكون قبضا حتى يفعل خلت بيته وبينه فاقبضه وفي اللابس
قبض المفتاح قبض الدابة اذا انزلها له فتحها لا كلفه والا فليس قبض وفي شرح بكر الروايا
الطاهرة عن اصحابنا ان المشتري لا يصير قابضا للعقار ما لم يزان منها فيجوز للبايع بينه
وبينه وفي بعض النواذر الدون ليس بشرط والتحلية يكفي وان كان المشتري يبيعها

وفي العيون

وفي العيون كان ابو حنيفة يراه قبضا وان كان غايبا عنه وعند ابي يوسف لا يكون قبضا
وفي الاجناس قال البايع سلمت اليك وقبل المشتري والعقار غايب كان قبضا وقال
ان كان يقدر على دخولها واعلاها فهو تسليم وقبض والا فلا وفي عيون الواقعات
ذكر القبض مكان القبول وقال • ان كانت بعيدة لم يكن قابضا وان كانت قريبة
فيكون والفاصل بينهما ان كان يقدر على اعلاها فقبضه والا فلا وله الهبة والعهد
تقايلا السلم وراس المال ثوب ففعلك عند المطلوب فعليه قيمته وكذا لو تقايلا
بعد هلاكه والقيمة له في قيمته والبيبة للطالب • وفي الثاني هلاك احد
المعقود عليهما لا يمنع الاقالة وكذا هلاك احد ما قبل القبض بعد صحته لا يرفعها
وهذا لا يمنع ويرفع لان الاقالة وقع للعقد فيقتضي قيام العقد ونفا احد ما
يكفي لقيامه لان كل واحد منهما ثمن في حق صاحبه وثمن الثمن ليس بشرط لنفا العقد
قال في الكتاب لا ترى لو اشترى عبدا جارية وتقا بضا ثم هلك احدهما ان
الاقالة جارية وعلى الذي هلك في بيع قيمته الهالك • اشترى جارية بكر موصوف
طال او موصول او بال وتقا بضا فانت الجارية ثم تقايلا كانت الاقالة باطلة ولو
ماتت بعد الاقالة قبل القبض تبطل الاقالة لان محل العقد الجارية لا الخطه لان
الخطه ثمن يدبيل جوارزا اعتياض ويدبيل ان الاقالة مع قيامها لا يجوز بعد هلاك
الجارية ويدبيل الا لتعين الرد وفي جامع بكر هلك احد يدبيل الصرف بعد الاقالة
قبل القبض تبطل الاقالة لانه مضمون بغير وهو الثمن • اشترى عبدا بكر وسط
فاعطاه اجود ما شرط او ردي ثم تقايلا جازت الاقالة بمثل المشروط وكذا لو رد
العبد بغير بعد القبض فلا قبض فان رده قبل القبض او بعد تقاضا يرجع بمثل
المقبوض ولو اراد ان يرجع لعنه ليس له ذلك وان امتنع البايع ولو سلم عبدا في كره
فاعطاه اجود ما شرط او مثله ثم تقايلا او رد العبد بغير تقاضا جازت الاقالة بغير
المقبوض حتى لا يجوز رد مثله ولا مثل المشروط فان كان هلك جديدا رد مثل المقبوض
تقايلا السلم وراس المال درهم لم يستبدل لها شيئا قبل القبض وقال ذو الرضين
له ذلك لانه بالضم صار دينا جازا لا اعتياض عنه كسائر الديون ولا يلزم على هذا
المسلم فيه لانه مبيع ولا راس المال لانه واجب القبض وهذا غير واجب القبض وفي اقالة

باب قوله عليه السلام لو باع المسلم لا تأخذ الا سلمك وراس
مالك اراد بالسلم حال بقا العقد وراس المال حال انقضاؤه وفي المتقاضي
يوسف ويحمد لو كان راس المال عروضا ان يستبدل به قال محمد ولا يشبه القرض
في هذا الداعم وفي التقاريق يبيعه من السلم اليه بعد الفسخ ولا يبيع من غيره اطلقه
ابو يوسف فان كان مستهلكا لم يثبت منه بقيته شيئا فان كان السلم فاسدا من الاصل
جاز الاستبدال براس المال وان كان الفساد يعارض لم يجز نحو ان يسلم دمي الى دمي
في الخمر ثم اسلم او اسلم احدنا قبل القبض بطل السلم ووجب على المسلم اليه رد راس المال
ولا يجوز الاستبدال به وكذا لو باع دينار بدينار ثم اراد ان يستبدل بالدينار شيئا
قبل القبض لم يجز ويجوز في الاستبدال ان يشاركها اذا انفارفا ثم نقابا فاد كل واحد
مهما ان يخذ مكان ما وجب له شيئا جاز بخلاف السلم • وكذا لو باع عبدا او اجرة
بثوب موصوف او ادعي عينا في بيع فصلحه على ثوب موصوف لم يجز الاستبدال
به قبل القبض لان له حكم العين وفي التقاريق روي ان تأجيل راس المال بعد
الفسخ جائز وفي الثاني باع رب السلم عبدا من المسلم اليه بكمثل السلم فقطع
الكر ثم انتقض البيع بموت العبد قبل التسليم او رد بخيار الروية او الشرط او العيب
قبل القبض او بعد بقبضا لم يصرف قضا في الحال لان كرا السلم موجد وهذا حال
فان لم يرد الكرا حتى صل السلم صار قضا لانه وجد قبض ومضمون بعد السلم فاس
القرض والغصب بعد السلم وكذا لو كان البيع قبل السلم وقبض الكرا بعد السلم ثم
انتقض البيع وحال السلم لان البيع للقبض وان كان القبض قبل السلم لا يصير قضا
وان عاصا لانه لو صار يصير رب السلم قاضا كل السبع بكم السلم لان احدا الدينين
يكون قضا الاول والواجب بعقد السلم الاقتضا لا القضا وان كان البيع والقبض
بعد السلم ولكن المسلم اليه رد العبد بعد القبض بعيب بلاقضا او تقايلا لم يصير
قضا وان تقاضا لان هذا الرديع في حق الثالث وثالثا عقد السلم فيصير رب السلم
رب السلم باع كرا السلم بكم السلم فاقدم الاقتضا ولو وجب على رب السلم دين مثله
السلم بسبب متقدم على السلم لم يصير قضا بان يشتري رب السلم من المسلم اليه
شيئا بكم مثل السلم لان الدين الاول يصير معصا بالثاني وكذا او وجب عليه بسبب

سنة
فاسد القرض

بصر السلم

بعد السلم لانه لا يصير كاصاغ المسلم فيه بكم السري فاقدم الاقتضا ولو وجب عليه كرم
السلم بمصوب او قرض قبل السلم وهو قائم في بيع صار قضا اذا اقتضا لان رب
السلم لم يكن مستحقا بذلك وقت قبضه وان لم يكن قائما لم يصير وان تقاضا لان الاخر
يكون قضا عن الاول والاخر سلم وسعه قبل القبض بطل فكذا جعله قضا بخلاف ما لو كان
السلم اولاد القرض اذ احييت يصير قضا لان سح القرض قبل القبض جاز فكذا جعله قضا
وان كان الكرو دعيه عند رب السلم قبل السلم او بعد لم يصير قضا وان تقاضا لا
اذا كان محضتها او يرجع اليه رب السلم فيقبل به لان هذا القبض ليس من قبض المستحق
بالسلم فلا بد من تحديق القبض وان كانا قرضين صار قضا وان كانا صرفين او سلمين
لم يصير وان تقاضا لان القضا ببيع وفي جمع بكم القبض متى نجاسا تناوبا وذلك مثله
ان يكون الشيء لرجل في يده اخر مضمونا بالغصب او بالقبض على وجه السوم او بالشر
الفاسد فباعه ممن في بيع ببيع صحها وفي موضع او فاسد الاحتياج الى قبض اخر لان كل
القبض مضمون ولا يقال بان المضمون بعد الجملات مضمون بالقيمة والمقبوض لوجه
الشرا مضمون بالثمن **باب** قبض الشرا بوجوب ضمان القيمة فان انصرف الى
لو اشترى من بضري عبدا بغير قبض العبد وباعه ولم يسلم الخمر حتى اسلم او اسلم
احدا ما انتقض البيع حتى كان عليه قيمة العبد وكذا لو اشترى عبدا بغير قبض
العبد العبد فباعه ولم يسلم الجارية حتى هلك انتقض البيع حتى كان عليه قيمة العبد
وكذا لو اشترى ثوبا بفلس وقبض الثوب فباعه ولم يسلم الفلس حتى كسدت انتقض البيع
حتى كان عليه قيمة الثوب فثبت ان قبض الشرا بوجوب ضمان القيمة غير انه ان كان هناك
لمن يحول الضمان من القيمة الى الثمن لانه لا يجوز ان يجب عليه في شيء واحد ضمانان • وفي التقاريق
وكذا لو كان مضمونا بنفسه في بيع فاشتراه لغيره واشتراه غيره له صار قضا ولو كان الشيء
او حله في يد اخر او دعيه او الغارية او الاجارة فوهبه ممن في بيع الاحتياج الى القبض لان كل
القبض ضمانا ولو تقاير القبضان تاب المضمون عن غير المضمون ولا يوجب غير المضمون
عن المضمون • بيان الاول متى لرجل في يده اخر مضمون فوهبه ممن في بيع الاحتياج الى
القبض لان قبض الضمان كد فبار عن قبض الهبة • وبيان الثاني متى لرجل في يده
اخر امانة فباعه ممن في بيع لا بد من القبض لان القبض الثاني اكدر فلا يوجب الا ورعه وكذا

سنة
كانه باع المسلم فيه

سنة
وان تقاضا لان

لو اخذ الرهن من الرهن لا بد من القبض لان الاجارة في حق المنفعة بيع وقبض الرهن لا يثبت
عن قبض البيع لان عين الرهن امانة يد بيدان المرئى يرجع على الراهن لما حقه من الضمان
كالودع وكذا الورهن الوديعه من المودع لا بد من القبض لان القبض الثاني اكد وفي الكفا
لو كان مضمونا بغيره كالرهن والبيع لا بد من القبض بعد الهبة • وفي الثاني اشترى عبدا
الف او مكبل او موزون سره عنه وتقابضا ثم يقابل وليس العبد يحضرها ثم اشترى ثانيا
لا يصير قابضا بنفسه الشرا لان العبد في بيع مضمون بغيره وهو الثمن الاول فساهه الموهوب
ولو تباعا جارية بظلم وتقابضا ثم تقابلا بغير محض من العوضين ثم اشترى كل واحد منهما
من صاحبه ما اقاله صار كل واحد قابضا بنفسه الشرا لان كل واحد مضمون بقيمة نفسه
عند الهلاك وكذا لو اشترى احدهما من صاحبه ما اقاله صار قابضا بنفسه الشرا ولو كان
احد العوضين هالكا فتقابلا ثم جبهه العقد في التام لا يصير قابضا بنفسه العقد لانه
مضمون بقيمة الهالك • ولو اشترى على ان التايغ بالخيار وقبض ثم المعافاة فتقابلا
ثم اشترى ثانيا صار قابضا بنفسه الشرا لانه مضمون بقيمة ولو كان الخيار للمشتري
والمسالة تحالفا لا يصير لانه مضمون بالثمن الاول • تضارفا ابرق فضة بدينار
وتقابضا ثم تقابلا ثم تباعا قبل ان يتفرقا لا يصير قابضا بالعقد ما اقاله لانه مضمون
بالثمن الاول بالعقد الاول عند الهلاك باع دينارا بعشرة دراهم وسلمه ولم يقبض
العشرة حتى اشترى به منه ثم بالم يجوز لان قبض العين واجب في بدلي الصرف فقبض
احدهما احترازا عن دين بدين وقبض الاخر احترازا عن الربو لان العين خير من دين لان
في عاقبته خطر والاستبدال يثبت القبض المعين من عليه • لآخر عشر مائة دينار
بها وسلمه جاز لانه صرف بدين سابق فلم يجب به قبض معين للعشرة لانه لا خطر
في عاقبته ولا ربوا في دين يسقط بالبيع وهذا الوضارفا دراهم بدينار بدين جاز مع
ان الدين بالدين حرام لما قلنا وان مائة الدينار بعشرة مطلقة وسلمه لا يقع
المقاصة ما لم يتقاصا فان تقاصا بالعشرة في المجلس صحت والقياس ان لا يجوز لانه
استبدال بدين الصرف المطلق كما لو استبدال دراهم دينارا او عرضا وكذا في دين وجب
بعقد بعد الصرف وكما لو تقاصا راس المال بدين واجب قبل التسليم ولهذا لا يقع هذا
المقاصة بدون تراخيها وان اخذ المجلس وفي سائر الديون لا يثبت قبض على رضا ما وجبه

الاستحسان

الاستحسان اقامها على المقاصة فصح بيع الدينار بعشرة مطلقة وانما البيع مضاف الى
العشرة التي على المايه **اشترى** دينارا بعشرة وقبض الدينار ولم يتقد العشرة
حتى اشترى مائة الدينار ثوبا بعشرة ونقدتها ثم انتقض البيع من كل وجه صار تقاصا لانه وجد
قبض عشرة مضمونة بعد الصرف ولذا لو كان البيع قبل الصرف وقبض الثمن بعد الصرف
ثم انتقض البيع لان العين للقبض وان كان القبض بسبب هو بيع في حق الثالث لم يصح
تقاصا لان باع الدينار بجبر كان باع بدين الدينار بدين الثوب فان قدم اقتضا بدل
الدينار والواجب بعقد الصرف لا تقصا لا القضا وان تقاصا كذلك في رواية لا يصير
صرفا بدين يجب وانه لا يجوز وفي رواية يصح وهو لا يصح لان اقامها على المقاصة فصح
منها شرا الدينار بعشرة وانما تصرف اخر وهو شرا الدينار بالعشرة التي هي عن الثوب
والصرف بدين سبق وجوبه يصح بخلاف السلم وان كان البيع وقبض الثمن قبل الصرف ثم انتقض
البيع من كل وجه لم يصح تقاصا لان الواجب بعقد الصرف لا تقصا ولا القضا بغير ذلك
الا اذا تقصا لنفسه الصرف وصار هذا ابتداء نقضا عن الثوب بالدينار وانه جائز
ما يجوز بيعه وما لا يجوز • لا يجوز بيع المواصي ولا
اجارته اما البيع فلا نه تناوب ما ليس بمالك للبايع ولا هو احق به لان الناس فيه سواء الخ
الناس شركاء في شلثة في الماء والكل والناس شركاء في الغنم لا تتقاع بضو • والاصطلاح • والشرا
وسقى الدواب والاستقاع من الابار والحياض والانهار الماوكه والاحتشاش من الاراضي
المملوكة سوانت بسقى رب الارض وقيامه عليه ولا في ظاهر الرواية حتى لا يجوز بيعه
من احد قبل الاحتشاش • وفي الاستيعابي وله ان يمنع احدا من الدخول في ارضه فاذا
كان لغيره ان يقول له ان لي في ارضك حقا فاما ان توصلي الى حقي او تحشيه فتدعه الى وتذكر
اخذك كوث لرجل وفقت في دار رجل وكذا احوض كرم رجل يمنع محتاجا من الدخول يقول
له اما ان يخرج الماء او تاذن لي بالدخول وكذا النار على هذا ذكره هذا اذا لم يجد
المطلوب في ارض غيره مملوكة لاصد قريب من ذلك الارض وان وجد يقال له ايت ذلك
المكان وخذ منه ما تريد وان كان لا يجد يقال لصاحب الارض اما ان تعطيه بيدك او ائذن له
حتى يدخل فيأخذ ولا يمنع له الامتناع عن احد عدين فان امتنع ومنع الناس عن الاستقائنا
بالسلاح فان كان الاستقاع غير باي على الماكلة هل لصاحب الما ان يمنع من ذلك قال علي

قوله اي حنيفة لا وذكر السرخسي فيه اختلاف قال واكثرهم على ان له المنع ولم يذكر محمد ان من
 اراد ان ياخذ الما الحرة من هذه المواضع للوضوء لغسل الثياب هل له ذلك ذلك ذكر الطحاوي
 له ذلك وعليه العامة وهو الصحيح • وكذا ان يجرد شجرة حرة في داره وان اراد ان ياخذ
 الما الحرة من هذه المواضع ويبقى ذلك الموضوع هل له ذلك ذلك ذكر السرخسي لاصح انه لا يمنع من
 ذلك ذكر بكران في التمسك بمنع وفي البيروني لا الا ان يضرب صاحبها بان ياخذها متناجعا
 حينئذ لصاحبها المنع وفي الاستيعاب عن المناخر ان اذا نبت الكلا بسقي رب الارض وقيامه
 فمعه ملكه وجاز بيعه قبل الاختناش ولو احلته انسان بلا ذنبة كان له الاسترداد
 وهو مختار الشهيد ذكر بكرة في اختلاف اي حنيفة اذا نبت الكلا في ملكه بانيته جاز بيعه
 وكذا لو اجد قحول ارضه وهياها لانيات حتى نبت القصب صار ملكا له وفي المنتقى
 عن محمد في الطرفا نبت ليس لاحد ان ياخذ وفي التقاريق عنه في السوكة والسوسر نبت
 في ارض رجل من ارضه ملكه وفيه لا ياخذ لخطب من ملكه غيره • واما عدم جواز
 اجارة المراعى فلانها وقعت على اسهللاك العين وهو اكلا ولا ملك له فيه ولو وقعت
 على اسهللاك عين مملوك وهو ان يستاجر بقرعة ليشرب لبنا لم يجز فهذا اولى بخلاف استيحا
 الطير حيث يجوز لان لبن نبات ادم في حكم المنفعة وهذا يجوز بيعه ولا يضمن مثله
 ولم يذكر هذا الا اجارة فاسدة ام باطلة وذكر في السرب ان فاسدة حتى يملكه الاجر
 الاجرة باق بغير نفي عنقه فيها ويجوز ذلك ذكر الحلواني عن محمد الكلا ما يستر ساق وما قام
 على الساق فليس بكلام مثل الحاج • ذكر بكرة ان الفضلي يقول هو كلاً والهندواني يقول
 ليس بكلاً قالوا وقد روي عن محمد في النواذر روايتان وليس في المسئلة اختلاف الروايتين
 وانما اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع ما قال في بعض الروايات انه كالكلل اراد به مالا
 يكون ساق وما جرد في بعض الروايات الذي يقوم على الساق ثم ذكر في بعض اختلاف اي حنيفة
 القصب بمنزلة الكلا وان كان له ساق لانه لا يبقى سنة بل يبيس فكان كالكلل ذكر الحلواني
 واما الشوك فليس هو كلاً لان الابل ترعاه وقيل ليس بكلاً لان ليس له ساق والسبل وما
 اشبهه • وفي ادب القاضي لابن علي في اهل قرية لهم مروج يزرعون فيها ويحيطون
 فيها وقد عرفوا انهم ليس لهم ان يعمقوا الكلا ولا النار ولا اصحاب المواشي ان يزعموا في
 ملك المروج وكذا لو ان قرية من قري الجبل لهم جبال واودية تنسب الي قريتهم فيها

مطلب
 من محمد شجرة او
 حرة في داره

مطلب
 لو جرد حول
 ارضه

مطلب
 سمح
 بمزلة الكلا ولا يكون
 له ساق لا يمتد لغيره
 سنة

مطلب

الكلا والخطب

الكلا والخطب فليس لهما ان يعمقا الكلا • اشترى التمر قبل ان يصل لتناول بني ادم و
 علف الدواب ذكر بكرة والسرخسي لا يجوز وذكر لا يستحي في يجوز واكثره اشار محمد
 الدكوة اذا باع التمار في اول ما يطلع وتركها باذن البائع حتى ادرك فالعشر على المشتري
 وهكذا ذكر في الجامع وهو الصحيح وفي التقاريق ذكر بعض اصحابنا ان ظاهر الروايتين
 بيع الثمرة اذا طلعت قال ومن اصحابنا من شرط ان يتفقد • والصحيح جواز الاعلى رواية
 الطحاوي وذكر بعد هذا لا يجوز بيع الثمار الا ما امن من ثمارها ذكر السرخسي ولم يذكر
 محمد فضلا وهو ما اذا اخرج بعض الثمار ولم يخرج البعض او لم يصير متفقا كالنخل وحم
 فاع الكل فظاهر المذهب ان هذا العقد لا يجوز خلافا لما لك هو قاسه مالا جاره
 قال وكان الحلواني يفتي بجواز وكذا الفضلي في التمار والبادجان والبطيخ وعشيرة
 فيجعل الموجود اصلا وما جردت تبعا قال السرخسي وقد رويت في نحو هذا رواية عن محمد
 في بيع الورد على الاشجار انه يجوز والورد يتلاقى البعض ببعض وفي الشروط في جواز
 بيع التمار قبل ان يبدوا صلاحها روايتان وكذا في بيع الرزق قبل ان يصير متفقا وفي
 الاستيعاب اذا بدا صلاحها فاشترها بشرط الترك الى وقت الادراك لا يجوز وقال محمد
 يجوز للتعاقد • وفي شرح الشهيد تناهى عظمها ولم ينضم فاشترها بشرط الترك
 لا يجوز عند ما قيا سا وجاز عند محمد استحسانا وفي الشروط وكذا الخلاف في بيع الرزق
 وفي الا في اشترى الاوراق واخذها في يومه ذلك جاز وان مضى اليوم فسد البيع لا
 يراد ان يقتل المبيع بغيره وفي النوازل • ولم ياخذها اياتا فسد وكذا بيع التمار
 على هذا والحيلة ان يشتري الاوراق باغصانها ويبيع موضع القطع • لا يجوز بيع السمك
 في حطيم ولا يستطيع الخروج منها اذا كان لا يبوخذ الا بحيلة لانه غير مقدور التسليم
 فصار كبيع فرس غابر لا يبوخذ الا بحيلة لم يجز وكذا لو اخذ وسلم لا يتقبل
 جابر لان الاخذ يصلح سبب الملك للحال فيجعل كانه باعه ثم ملكه وسلم لم يجز فاما
 اذا كان امكنه اخذ بلا حيلة جاز هذا اخذ السمكة والقاء في حطيم او ادخلها باحشا
 بان سد فوهة النهر لاجلها حتى دخلها او سد موضع الدخول حتى لا يمكن الخروج لانه
 باع ما هو مملوك به ومقدور التسليم والمشتري الحيا راذا واه لان الرؤية لا يتم في الما
 وقت لا خيار لانه راي المبيع • وفي السير باع رمل في حطيم لا يستطيع الخروج منها

سلطان
 شهيد

سمه
 عار

وقال المشتري فاقبض نقد خلت بينك وبينها والمشتري لا يقدر على اخذها الا حصل
 او عون ومعه حمل او عون فهذا قبض فاما اذا اجتمعت السكة بنفسه لم يجز بيعه لانه
 غير مالك له لعدم الاحراز لا تزي ان الطير لو تكسر في ارضه او تكسر رجله فيها او باصر
 الطير فيها او فرج لم يملكه لعدم الاحراز فهذا اولى بخلاف الخمل غسل في ارضه ان غسل
 له لانه صار قائما بارضه على وجه القرار فصار باقيا لارضه كالشجر والزرع يثبت
 فيها وهذا كله اذا لم يكن هنا ارضه للاصطياد فاما اذا هيا بان حفير للصيد فوقع
 فيها او نصب سكة فتقبل لوجده في كل بلا حيله فهو له لانه صار اخذا كما وكذا
 لو دخل الصيد داره فاغلق عليه الباب وسد الكوة له في التقويم وفي اللاتي يملكه ولو
 يذكر اراذ به الصيد بالاعلاق • وفي العيون لو لم يهي له موصفا فجعل الطير وكذا
 في ارضه ان كان صاحب الارض قريبا منه بحيث لو مديده يارضع فهو احق به من الاحد
 لانه قد اخذ فخلص الصيد فاحد غيره فهو الاول وكذا لو ارسل كلبا على صيد فاحد
 لم يخلص منه فهو على هذا وكذا السبب لوري به الوجه في الماء فتصدق به سكة فري بها
 خارج الماء في موضع يند رجلي احد فاضطربت فوقع في الماء فاحدها غير كان الاول
 وان انقطع الخبل قبل ان يجريها من الماء فاحدها غير هي له وفي النوازب بسط دية
 عند النشار يقع فيها او وضع الطشت ليقع فيه المطر فهو له لانه احرزه وكذا الوهيا
 ارباب المواشي من ارض المواشي لم يجتمع بعرضها فم احق بها وكذا لو اجمعون ذلك او شحون
 على ذلك وفي غير هذه الوجوه الثلثة فهم وسائر الناس في الاخذ سواء في قتاي الفضلي
 اهل السكة كانوا يرمون بالرماد والتراب والسرقة في ساحة هو ملك لرجل ان
 ذلك لمن سبق بالرفع سواها والمكان له اولا وكذا الواجد اراسين فاجتمع فيها من السرقة
 كان ينبغي ان يقيس ان صاحب الدار اولى به لانه تفرغ منها الا ان الناس ما تفرغوا ذلك
 وكذا من تبي حايطا ليجتمع فيه الدواب وقيل لغيره لهما المكان • لا يجوز بيع الخمل
 لانه من الهوام وعن محمد يجوز اذا كان مجموعا لانه حيوان يتفق باجداث منه فاشبه باجداث
 منه ولما لا يتفق بعينه وانما يتفق بتناجه وهذا معدوم فلا يصير هذا باعتبار ذلك
 ما لا حتى لو حصل العسل في كواريا فاشترى كواريا بما فيها جاز ويحل الخمل بيعا كما في
 السرب مع الارض ودودة القز لا يجوز بيعه عند اي خفيفة هذا قال محمد يجوز لما قال

سعه
او يشحون

القول لا يجوز

في الخمل

في الخمل وقال ابو يوسف ان ظهر القرية جاز والافلا وقيل يجوز اذا كان معه قسر
 عند ما وهي ظاهرة لانه سهاها في الكتاب نصا واما بده فعد ما يجوز بيعه للعامة
 والضرورة وقال ابو حنيفة لا يجوز وهو قياسي لما قال في الخمل ولو استهلكه انسان
 يضمن بالانفاق في الشافي وفي الرعايا لم يضمن خلافا وفي الاجناس عنه لا يجوز بيعه
 ولا يضمن قتله خلاف محمد • وفي شرح يجوز بيع العلق عند محمد وفي جمع الشهيد
 يجوز هو المختار وفي الاستيجابي بيع كل ذي ناب من السباع ودي حطب من الطير جاز معلما
 كان اولا ويعلم متلفه قيمته لان الناس يتفقون هذه الاشياء ويملونه ومالية
 الشئ لا يتفق الا الخنزير وفي التقاير في بيع الاسد روايتان عن ابي حنيفة حمل روايت
 السناد على الهوام الذي لا يتفق بعينه ولا يجلد ولا يقبل التعليم وكذا في الفرس روايتان
 وكذا في لحوم السباع وعن ابي يوسف لا اجيز بيع الكلب العقور وفي الاجناس عن محمد يجوز
 ويضمن قتله وكان ابو حنيفة لا يري باسبا بيع السمور والسجاب والتمرة والغالب
 وفي الاستيجابي لا يجوز بيع الهوام كالخية والفارة والوزغة والضب والسحفاة والتفند
 وكل ما لا يتفق به ولا يجلد ذكره بقرينة ماسوي السك من دواب البحر ان كان له ثمن كالسفر
 وجلود الطر واشباه ذلك يجوز بيعه ومالا يثن له كالصندع وحمل الماء فانه لا يجوز بيعه
 وهذا لان القيمة للشئ انما تثبت بالانتفاع والاستقرار له لانه في البحر يحمل جلد على
 مقبض السيف وغيره وفي الاجناس كان ابو حنيفة كان ابو حنيفة يجيز بيع السرطان والسحفا
 والنفادع حال حيوته وبعد موته لم يجز والحسن في كتابه اطلق الجواز وفي النوازب يجوز
 بيع الحيات اذا كان يتفق بالادوية والافلا • وفي اللاتي كل شي دبح من السباع والقلام
 يجوز بيع لحمه وجلده لانه يجوز الانتفاع به من حيث انكاله السور الا الخنزير والادي
 لان الدبح في حق نظير الجلد كالدباغ وجلد ماعدا ما يطهر بالدباغ فيطهر بالدكا
 وكذا الحية طاهر او وقع في الماء لا ينحس ولو صلى معه يجوز هو المختار كذا قيد الشهيد
 ولم يبرهن اشتراط التسمية في دبح ما لا يؤكل لحمه وكان طهري الدين والقاضي يقولان
 يشترط وهو مروي عن الحلواني وبه كان يفتي القسفي والقريري والترمذي وفي الاسرار
 ومشكلة الاثار لا يطهر بدخ الجوس وقال انه امانه قبل والصحيح انه يطهر وعن
 الحلواني اذا ترك التسمية عامدا لا يطهر ويكون ميتة وعن ابي يوسف ان الجلود كلها

في الخمل
في السباع

في الخمل
في السباع

سعه
الكل الشور

مطر
تقاع

تظهر الباع لا يجوز بيع جلود الميتة والانتفاع به قبل ان يدبغ لانه نجس ولا باس ببيع
عظاما وعصب وعقبة ووصفها وتربا والانتفاع بها لانه اشيا طاهرة لانه لا حيوة لها
ولا يحل الموت ولا نجس وفي الانتفاع عن محمد اما يجوز بيع عصب وعظم وجلدها اذا بيع
واما قبله فلا وكذا لو بيع ثم وقع في المالم يفسد وقال ابو حنيفة لا باس ببيع عظام الميتة
اذا بيع وغسل وفي بعض النوازل ان لحم اذا جف وصار قديدا يطهر **لا يجوز بيع**
شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للخنزير لان ذلك العمل لا يتبادر بغيره فكان فيه ضرورة
الي تجوز بيعه وقيل اذا كان لا يوجد الا بالبيع جاز بيعه لكن الثمن لا يطيب المبيع وعن ابي
يوسف بكوة الانتفاع وتوقع في المالم نجس عند محمد لان حال الانتفاع به على طارئة
الا ان يغلب على المالم الانتفاع عند ابي يوسف نجس لان حال الانتفاع كان للضرورة ولا ضرر
في هذا وفي الانتفاع عنه نجس وان كان الواقع ولا باس لاساكنه ان يصلوا مع شعر الخنزير وان
كان اكثر من قدر الدرهم وفي شرح بكر الظاهر من المذهب ان شعر الخنزير نجس على قول
علمنا لينا حتى لو صلى معه اكثر من قدر الدرهم لم يجوز وروي عن محمد انه طاهر وفي شرح
عن ابي حنيفة روايتان وعند ما طاهر وفي الثاني لو صلى معه وهو زائد على قدر الدرهم
وزنا عند بعضهم وبسطا عند اخرين لم يجوز عند ابي يوسف وقال محمد يجوز وفي الجيب
هذا كله في المتنوف فاما المحرور طاهر وفي الثاني شعر الكلب طاهر في الظاهر وعند
الحسن نجس وعظمه كذلك شعر الانسان وعظمه وسنه طاهر وفي الانتفاع عن محمد عظم الخنزير
والانسان يفسد الصلوة والماء وان لم يكن عليه دسم وكذا كل شيء لا يقع عليه الدكة وفي
التقارير عن ابي يوسف في عظم الخنزير طاهر واما يفسد اللحم والدم وفي شرح بكر عظم
الغبل عن محمد نجس وعن ابي يوسف طاهر وفي الثاني نجس عند محمد حلاهما **لا يجوز بيع**
بيع لبن امراة في قدر لان الادمي خلق مبتدلا فلا يجوز ان يكون شيء منه مبتدلا **لا يجوز بيع**
جاز بيع لبن الامة اعتبارا بالامنة وقال الشافعي يجوز لانه مشروب طاهر وفي المشتقا
عن ابي يوسف لا باس باكل لبن امراة وفي جمع لا باس بان يستعط ويشرب للدوا وفي طريقة
ابي اليسر لا باس شربه للطفل اذا استغنى فان قيل يجوز للدوا **لا يجوز بيع** بعض علمائنا
لم يجوزوا وبعضهم جوزوا اذا علم انه يزول به الرمد لا يجوز بيع شعور الناس لانه جزو من الادمي
وكذا الانتفاع به وهو طاهر في الصحيح من المذهب حتى لو صلى معه اكثر من قدر الدرهم

شعر الخنزير
طاهر عند
محمد

بان
بسطا
بسمي
دعن

شعر الكلب
طاهر

عظم الغبل نجس
عند محمد خلافا
لما

ورنا او بسطا على حسب ما اختلفوا يجوز في اصحاب الروايتين في الثاني وقال لانه متولد
طاهر وعدم جواز الانتفاع به كوامته وعن محمد يجوز الانتفاع به **لا يجوز بيع** باع برخ الحمام
الرباع في البيل جاز لانه قادر على تسليمه بلا حيلة وفي الثاني لا يجوز الانتفاع بالمعنى وفي
التقارير يشبه ان يجوز بيع الكلب بعد ارساله بخلاف الباري كما اقرق في حان الصيد
وفي شرح ابي ذر باع طيرا ثم طار قبل التسليم فان كان يرجى عوده لم يفسخ العقد والمشتري
بالخير لئلا يخرج في التسليم وان كان لا يرجى او اختلط بطيور لا يمكن تميزه منها فسد البيع
ولو باع طيرا يدق فنجي الحمام فالتجارة لاجوز **لا يجوز بيع** الاقولة عاجز
عن التسليم فان قدر على التسليم هل يعود الى الجواز قلت ذكر كبر عن محمد لا يعود لانه وقع
فاسدا وذكر السرخسي عنه يعود الا اذا كان قد دفع المشتري الاموال القاضية وطلب
التسليم وعجز المبيع ونسخ القاضي وذكر الا يستجاني عن الكوخي يعود وعن ابي حنيفة لا
فان اخذه رجل وابعه المولى منه جاز لانه قادر على تسليمه ثم ينظر ان كان الاخذ احضر
مع نفسه صار قابضا عقيبا شرعا وان لم يحضر نظر ان كان اخذه ليرده على صاحبه واشهد
على ذلك لا يصير قابضا حتى يصل الى العقد وان لم يشهد فكذلك عند ابي يوسف وعندهما
يصير قابضا عقيبا شرعا وان كان اخذه لنفسه يصير عقيبا شرعا عندهم فالوابعه من
رجل ليس عنده الا ان الرجل يعلم مكانه لم يجوز لانه باق في حقهما ومن ابي حنيفة يجوز لانه ليس
بابن مطلق **لا يجوز بيع** وفي العيون وكل المولى رجل يطلبه فاحابه الوكيل ثم باعه المولى ولم يعلم
الباع والمشتري اخذ الوكيل فالبيع باطل حتى يعلم بخلاف ما لو اخذه القاضي ثم باعه المولى
جاز لان القاضي نايب عنه في الاخذ في الثاني باع الابن الصغير لا يجوز ولو وهبه
له او بعت في حجره جاز لان ما في له من اليد في الاقوى يخلو اقتضاها دون البيع وفي المشتقا
وفي المشتقا عن ابي يوسف ابن القيد من المودع ثم وهبه المودع فالهبة باطلة وذكر ابو الليث
في النوازل لو وهبه لابن المودع وهو صغير يصح وفي النظم واعناق الاقوى عن الكفارة
جاز اذا علم جوته ومكانه وفي الثاني باع عبده المفضوب فالبيع موقوف فان سلمه القاضي
ثم البيع وان تجده ولا يبيته للبائع بطل تجزؤه عن التسليم وكذا الوابع الموهوبه فان اجاز
المرفق جاز والتمس رهن لانه يدرك الرهن وان لم يجوز فالمشتري ان يصير الى ان يفتك
الرهن وله ان يفسخ الحال للضرر وكذا الوابع المواجه باجارة المستاجر بطلت الاجارة

عظم الغبل
نجس

والشرايع وان لم يجز للمشتري الجوار في الرهن وعن ابي يوسف اذا لم يكن المشتري عالما
 وقت الشراية موهون او موارر فان كان عالما فلا خيار له وفي الظاهر لا تنصل لانه انما
 اشترى رجلا ان يجز المرهق والمستاجر فتقدر المانع على التسليم وعن ابي حنيفة البيع باطل
 وفي الخفة اختلفت العبارة في هذه المسألة في الكتب ففي بعضها البيع فاسد وفي بعضها
 موقوف على اجارة المرهق والمستاجر وهو الاصح حتى الراهن والاجرة لا يمكن الفسخ وكذا
 المرهق والمستاجر الا انهما يملكان الاجارة **قلت** والاشجار في جعل هذا
 جواب ظاهر الرواية قال السرخسي تاويل قوله فاسد اي بنفسه القابل اذا
 طلب المشتري التسليم ومنع المرهق قال بكره اراد بالموقوف الفاسد حتى لو قبضه
 المشتري ملكه ملكا فاسدا ذكر السرخسي وذكر السرخسي ولو فسخ المرهق البيع في رواية
 يفسخ في رواية لا وهو الصحيح حتى لو صدر المشتري واقفك الراهن له ان يخلع وذكر
 البردوي في الزيادات لا يملك المرهق الفسخ اليه اشار في الجواب وفي رواية يفسخ
 يملك وذكر بكره يملك المستاجر فسخ بيع الاجرة واثبتان عن ابي حنيفة وذكر السرخسي اصحهما
 لا يملك وذكر البردوي في الزيادات لا يملك في الروايات كلها ذكر بكره في الجامع لو لم يجز
 المرهق البيع هل يبقى البيع منقدا حتى لو قبض الراهن دينه ان ينفذ او يفتقر فيحتاج الي
 بيع جديد فيه روايتان عن ابي حنيفة ما روي انه يفتقر فذاك جواب القياس وما روي
 لا يفتقر جواب الاستحسان باع الاجر الموارر من رجل ثم فسخ العقد مع المستاجر نهد البيع
 وكذا لو اجاز المستاجر بيع نفسه وسقط حقه ولو كان مكان البيع اجارة ثم فسخ العقد مع
 المستاجر الاول بطلت الاجارة الثانية ولو لم يفسخ ولكن اجاز الاول الثانية صححت
 والاجرة له لان حكم الثانية وقع له وكذا لو اجز الموارر من رجل ثم من اخر كان الاول ان
 ان يجز ايها شأ فان اجاز عقد منها صححت والاجرة له وله ان يبطلها ايضا باع الراهن
 الرهن من رجل ثم اخر فاجاز المرهق البيع الثاني جاز والتمس رهن ولو لم يبيع ثانيا ولكن
 رهنه او وهبه واجز فاجاز المرهق وسلم الرهن الى المرهق والموهوب به الي الموهوب
 له عقد البيع دون الرهن والهبة والاجارة لانه لاحق له فيها اجاز وفادى الاجارة بطلا
 حقه فاذا بطل حقه بقي عقد الراهن لنفسه لجاز الاول فلا وله ان يملك في التسليم في الاجارة
 لانه عقد يلزم بدون التسليم وكذا لو اجز ثم اجز فاجاز المرهق الثاني لم يجز الثاني جاز

وكذا الواع

وكذا الواع الاجر الموارر من رجل ثم من اخر فاجاز المستاجر البيع الثاني بعد الاول
 وفي الاستحسان رهن الاجر قبل ان تقضى مدة الاجارة فالعقد جائز بينه وبين المرهق
 والمستاجر ان يجز الى ان تقضى مدة الاجارة **قلت** اجر المرهق باذن الراهن او الراهن باذن
 المرهق او اجرة احد ما بلا اذن صاحبه ثم اجاز صاحبه جازت الاجارة وبطل الرهن
 وكذا لو استاجر المرهق وفي المستقبا باع الراهن الرهن من رجل ثم باعه المرهق جاز
 وهو نقض الاول قيل هذا على رواية من قال يملك المرهق فسخه لانه اذا ملك فسخه
 الفسخ بشرايه لانه فسخ منه واما على الرواية التي لا يملك فسخه فيبقى الاجر مشرا
 المرهق ويبقى البيع موقوفا بغير المرهق حتى لو اقلك الرهن كان المشتري ولم يميز
 الواع الاجر الموارر من رجل ثم باعه من المستاجر فيبقى ان لا يفتقر الاول لان حق المرهق
 اقوى من حق المستاجر فكان البيع الاول في الرهن اضعف من البيع الاول في الاجارة
 وقد ذكرت هذا الواحد فصولي **قلت** وعن محمد في البيع الرهن بجميعه مولا فيعتقه
 المشتري قبل ان يقبضه لم يجز عتقه وكذا عتق اشتراه فلم يفتقر التمس حتى يعتبده من البائع
 فباعه واعتقه المشتري قبل ان يقبضه ذكر بكره في الجامع لانه لم يملك قبل القبض وبعد
 يملك فاسد او كذا الواع المولي المادون المدبون بغير اذن المولى فان المشتري لا يملك
 قبل القبض وبعد يملك فاسد او في المستقبا وكذا الواع الاجر الموارر فاعتقه المشتري
 قبل القبض وعن ابي يوسف يفتقر عتق المشتري من الراهن قبل ان يقبضه ويؤخذ منه
 القيمة فيكون رهنا ولا تمن عليه وفي القادر عن ابي حنيفة لا يجوز بيع الدار من غير القاصب
 وقبل بيع المضمون من غير القاصب اذا احمدا القاصب ولا يمينه لملكه انه يقبض
 في الدار فان امكنه التسليم فقامت الحجة بغيره والافضل للمشتري الفسخ ذكر بكره في الكرخي
 اذا كان القاصب مقرا للمالك بيمينه يبيع ويبطل الملك وذكر ابو اليسر يتوقف وفي الكرخي
 وغيره لا يجوز بيع لولة في صدف ونوي في تمر وورق في بطيخ وان سلم لانه لا يمكن تسليمه
 الا بشئ وعن ابي يوسف يجوز خلاف الخلع في السقف والاجرة في الحائط والحلي من سيف
 والدرع من كرايس نظيم الفضل لانه اصل بنفسه وقد رسله بعارض التركيب فاذا
 زال العارض قبل فسخ المشتري لزم البيع وفي النظم باع حب هذا القطن لم يجز
 وفي العيون يجوز لانه لا ضرر في زرعه وكذا كرش الشاة المدبوحة قبل السلق واللؤلؤ

سهم
في سيف

في الرجاء الميمنة وجملة الوابع شيئا ظاهرا متصلا بغيره وان لم يكن في تعيينه ضرر جاز
 العقد الا الصوف على طهره **●** وعن ابي يوسف عور باع فضا في حاتم فله مع الحاشية
 الي المشتري فان امكن بيع الفضل بغير صحيح التسليم والا فلا باع صوفاني فرائش فان لم يكن
 في فقهه ضرر اجبر على فقهه مقدار ما ينظر اليه المشتري فاذا رضى به اجبر على تقبلكه
 وان كان في فقهه ضرر لا يجبر لان الضرر لا يلزم بالعقد وفي اللالي باع حيا في بيت ولا يمكن
 اخراجه الا بتقاع الباب اجبر على تسليمه خارج البيت لان التسليم وجب عليه فيوضه
 وفي جمع لا يقدر على اخراجه والمشتري يعلم بذلك فسلم اليه البايع في البيت وعلى
 المشتري اخراجه كيف شاخى لو لم يقدر الا بكسر كسره واخرجه كذا قاله ابو عصبه وقال
 غيره المبيع باطل كالجذع وفي شرح باع دراعا من ثوب وعين الموضع لم يجز فان قطعه
 بجبر المشتري على القبول لان الفساد للضرر والحق البايع وان لم يعين فالباع فاسد فان
 قطعه لا يجبر المشتري على القبول لان الفساد لجهالة المعقد عليه وفي شرح الصمري
 اذا عين لا يجوز **●** وقال مالك والشافعي جرد وان لم يعين لا يجوز خلاها وفي
 المستقنا اذا عين فالباع فاسد فان قطع وسلم لم يكن المشتري ان يمنع من قبوله وله ان
 يفسخ قبل ان يسلم اليه وكذا الوع من الموضع من الحسنة وفي الفقار بين عن ابي يوسف اذا عين
 الموضع منها جاز وله الخيار اذا قطعه البايع قال وعنده ابي حنيفة فاسد وعن محمد في بيع
 نصف هذا الثوب من هذا الراس انه فاسد للضرر في شقه وروي في بيع نصف
 الارض من هذه الناحية لا يجوز وفي شرح القاضى اذا عين الموضع يقطع وسلم قبل القبض
 انقلب جاز او قبل ينفق ينفقها ببيع بالتقاطي قبل هذا في ثوب بعد القطع فيه ضرر وكذا
 لو عين الموضع من الحسنة وفي الاجناس باع دراعا من الثوب لم يجز فان قطع وسلم لم يبيع
 بالعقد الاولي **●** وفي الفقار يوق عن محمد قال للقباب رزني من هذه الجنب كذا
 بدرهم فوزن له اوزنه وفي العوديات المتفاوتة عالم يرض او ياخر فيذهب به
 وفي الاجناس عند لوقطع القصاب ووزنه والمشتري ساكت ثم قال لا رضى له ذلك
 حتى يقول بعد الوزن وضمت وفي النكاحية اشترى عمدا من جملة عددي متفاوتة
 كما يبيح بكذا درهما ولم يعين يكون فاسدا بجملة فان عدل وراضيا جاز قبل تناوله البيع
 الساعة تقاطيا وقبل يتقلب العقد من الاصل جاز وكذا علي هذا واشترى من هذه النكاحية

بيع
 الباع

اطار

ارطاب بدرهم وميز في الحاد وكذا لو اشترى ثوبا من حجاب على هذا الوجه **●** وفي البيوت
 وكذا لو اشترى عشر شاة من مائة شاة وكذا الرمان فان عزل البايع عشر منها وقبلها
 المشتري جاز استحسانا لان العزل بمنزلة اجاب البيع وفي الشامل ارض بينهما فيها رزق
 باع احدهما نصيبه من اجني قبل الادراك لا يجوز لانه لا يمكن التسليم لا بقلع الكل وفيه
 ضرر على شريكه ومن شريكه يجوز وفي المستقنا عن محمد لا يجوز وفي جمع لا يجوز من اجني الا براضا
 شريكه قال علي هذا الوابع نصف رزقه يجوز لانه راض بالضرر وذكر كبر في باب الشفعة
 بالعود ورض باع نصف الرزق من اجني مع الارض جاز وذكر ابو اليسر بطل بيع في حق الرزق هكذا
 قاله مشايخنا لما فيه من الضرر على غيره وفي النوازل باع نصيبه من الرزق من اجني لا يجوز
 فان لم يفسخ لفساد حتى ادرك جاز لان المانع من الجواز قد زال وعلم من هذه المسألة
 كثير من المسائل **●** وكذا الوابع نصيبه من الشجرة بغير اذن شريكه بغير ارض قبل
 بيعه وان قطعها ولو باع الاكابر نصيبه من رطب الارض جاز لانه لا يحتاج في التسليم الى
 انفسه فلا ضرر لاحد مما وبانقلب لا يجوز وفي فتاوي الفضل رزق بين ثلثة اشترى
 احدهم نصيب صاحبه لا يجوز وفي الاجناس او اشترى نصيبها جاز **●** وفي الفقار يوق
 قبل ان لا يجوز بيع الرزق المشاع في حق القرار فان كان في ارض عصب جاز لان القلع
 مستحق فكانه استحصد وروي ان الشجر كذا ذلك وكذا بيع نصف حائط بلاء ارض من
 اجني لا يجوز والظاهر ان الحائط جوازه وفي الحيطان كان الصمري يفتي بالجواز والقدر
 يفتي بطلانه لانه يفتي البايع ضرر في تسليمه ولهذا قالوا الوابع من شريكه يجوز وفي
 شرح بكر لم يجوز من اجني او من شريكه فان باع مع الارض جاز قالوا هذا اذا كانا محققين
 في النكاح فان كانا مسعدين حتى كان القلع مستحقا جاز ببيعة من شريكه ومن الاجني وفي
 الفقار يوق روي ان الاشتراك في الرزق لا يجوز ذكر محمد وفي جمع الورد وبي بيع نصف
 الرزق بجميع الارض لا يجوز وما لعل يجوز وفي اللالي مع المزارع نصيبه قبل النبات
 لم يجوز من احد **●** وفي المشتق رزق ارض رجل باذنه ثم قال له الاذن اعطيك بدرك
 ونفقتك ويكون ما رزعت لي نظرا ان كان لم يطلع من الرزق شي لم يجوز وفي الفقار يوق احد
 وفي الارض رزعا فراضيا علي ان يعطيه الاخر مثل نصف البذر فيكون الخارج بينهما جاز
 ولا يجوز قبل ان يثبت وفي النوازل بيع المقيت في الارض كالجوز والبصل وكوه

في
 ولا يتضرر احدهما

بعد ما بينت نياتنا لا ينهم به وجوده لم يجوز ان نهم جاز • اشترى فضا على انه ياقوت
فاذا هو عين فاصله انه اذا اشار وسمى فان كان المشار اليه خلاف جنس المسمى جنسا
تعلق العقد بالمسمى اذا لم يعرف المشتري ان المشار اليه خلاف جنس المسمى اما اذا علم
فالعقد يتعلق بالمشار اليه حتى لو قال بعتك هذه الجارية واسما والى العبد يتعلق العقد
بالعبد وكذا لو قال اشترى جارية فلهذا الدوام واسما والى العبد يتعلق التوكيل
بالدائم وان كان المشار اليه خلاف المسمى وصفا تعلق العقد بالمشار اليه وان لم يعلم
المشتري ذلك وسحر لعدم رضاه بالوصف الذي ظهر فالزواج خلاف لياقوت جنسا
وكذا الهروي للمروي فاما لياقوت الاحمر والاحمر والعبد المكاتب وغير المكاتب
والتركبة الهندي والذكور الانثى من كل حيوان سوي الايدي باختلافها اختلاف وصف
لان منافعها متقاربة فاما العبد والجارية فخصان لتفاوت منافعها فان الجارية تصلح
للعراش والعبد لا فان قبضه المشتري وهلك هل يضمن ذكروني الساني لم يذكر هذا
في الكتاب واختلف فيه وهو بناء على انه فاسد ام باطل قبل هو باطل فقد ذكر في العرف
اشترى انا على انه فضة فاذا هو غير فضة لا يبيع بينهما وقبل هو فاسد ولو قبضه ملكه
ومن قيمته اذا هلك وقد روي الحسن عن ابي حنيفة في مسألة العبد والجارية انه يضمن
اذا هلك عنده لانه اخذه على وجه البيع وهو محال لبيع خلاف المدبر وام الولد اذا
اشتراه وقبضه وهلك لم يضمنه لانه ليس بمحل لبيع كالمكاتب وقا لا يضمن لانها محال
البيع حتى ينفقد القضا بجواز بيعها ويجوز بيعها من نفسها ولو ضم اليها فتن وبيع صفقة
وسمى الثمر حلة جازية القن بخصته من الثمن قوا وعلى هذا لو باع العبد بمائة او درهم
او ربح او كسبه وقبضه المشتري وهلك لم يضمن خلافا وقيل هو مضمون واليه اشار
محمد في المادون ونص في السيرقات الطوائف والسر حتى هذا الصح وقيل امانة وقد
نص محمد في السير ذكوا الطوائف روي الحسن عن ابي حنيفة انه امانة وروي بن سماعة
عن محمد انه مضمون وفي جمع برهان وانفتت الروايات والمشاخ ان المشتري لا يملك
العبد وفي الحق اختلاف المشايخ في التملك وفي المنتقا اجروا به بدم او ميتة فله اجر
مثلها وفي شرح بكر وانفتت الروايات على ان ثمن الحر والميتة غير مملوك ولو باع
بغير ثمن هل ينفقد فيه روايتان واجمعوا ولو باع وسكت عن الثمن فانه ينفقد وفي الايضاح

عن محمد ورواه

نسخة
مدني

عن محمد ولو باع به ما يرمى اليه في ارضه او ما يشوب من ما يرمى ان المشتري يملكه لانه
شروط في مقابلة ما لا يستغني عنه وفي الكفاية باع شاة على ان يمينه فاذا هو ذكيد جاز
العقد وفي النصاب باع هذا العبد فاذا هو صبي صح البيع باع بالغ الى الحصاد او
المدبر او العا او رجوع الحاج فالبيع فاسد لما تبين فانما بطل المشتري الاجل جاز خلافا
لوقالت وقع فاسد افلا يعود جازا كالكاح الموقت والبيع بالغ وطل من خمر وقتنا
اذا سقط بعض الاجل يصح قبل مضيه جازا كانه لم يكن الاجل لا الى مدة الاسقاط كذا هنا
وكذا الخلاف لو كان في البيع خيار والابد فابطل من له الخيار وخياره قبل مضى العبد
فان اطل بعد مضى الثلث تقر الفساد وعند ما يجوز وان كان الخيار اربعة ايام
فا بطل قبل مضى الثلث انقلب جازا عند ابي حنيفة خلاف النكاح الموقت لان ذاك
ليس بنكاح والبيع بالغ وحر يتقلب صحيحا اذا اتفقا على اسقاط الحر لكن لا ينفرد به
المبايع وفي الاجل ينفرد من له الاجل ولو باع الى هبوب الريح وامطار السماء ثم اسقط
الاجل لا يتقلب جازا لان هذا غير خلاف الاول لانه جهالة المدة ولو باع الى النور ورواه
المعمران فسد ايضا الا ان يكون ذلك معروفا لا يتقدم ولا يتأخر وكذا الى ولادة العنبر
ومحرم وكذا الى صوم الناصري وكذا الى فطرم الا ان يكونوا دخلوا في الصوم فيعلم وهو محرم
يوم ما • التفردات في الشافي وفي التقاريق شرط ان يودي الثمن يوم القيمة فحله
جاز وعن محمد ولو باع به ثمن حال ثم اقبله الى الحصاد ومخره جاز لان الاجل لم يشترط في عقد
المعاوضة فيصح مع الجهالة وكذا الى الموسم او الى العرا او الى الصدف لا يجوز وكذا لو باع
امراته بالمعلوم الى الحصاد صح وكذا لو كفل الى هذه المدة او احتاد او كاتب صح خلاف
البيع لان الاجل صفقة الثمن وجهالة الثمن يمنع البيع فكذا جهالة وصفه فاما جهالة
الدين لا تمنع الكفاية الا ترى لو كفل ما ذاب له على فلان صح فكذا جهالة وصفه وفي
المنتقا عن ابي يوسف كفل ما ذاب الى العا يوحده به خلافا وكاب ابو حنيفة ان رضي به الى
العا والا فلا شيء له وفي الافضية كفل بنفسه الى شهر ففي ظاهر الرواية يصير كغيبلا
بعد الشهر كما في قوله انت طالق الى شهر وعن ابي يوسف يطالب به في الشهر ولا يطالب
بعد ومسئلة الايلاء والظهار والامر باليد تشهد هذه الرواية فانه لو ظاهرها مدة
معلومة او الي منها الى مدة او جعل امره بيبدها الى مدة فان الايلاء والظهار والامر

نسخة
الى القضا
الى القضا

سئل عن معنى المدونة ومسئلة الخلاق تشهد لظاهر الرواية • وفي فوائده الخلواني عن اي يوم
 كحل عشرة ايام يطالب به في عشرة ولا يطالب بعدها ولوقال في عشرة يطالب به بعد
 ولا يطالب فيها وهو اختيار الخلواني في كل موضع توقفت الكفاية حتى طوب في المدونة فاذا
 انقضت المدونة لا يخرج من الكفاية حتى يخرج القاضى ويريه على نصا ركازا خارج الطالب
 وفي جيل بكر كحل بنفسه شهرا لا يعرف لهذا رواية قتل هذا وقوله في شهر سواك في المدين
 بين قوله شهرا او الى شهر وقيل هذا التاقيت حتى يطالب في الشهر ويريه مضيه وان كان
 عبد الواحد يقول لا يرى وهو الاصح ولو كحل اليوم الى الليل والى راس الشهر فمضى الاجل
 لا يرى وعند البعض يرى وفي التقاريف كحل من اليوم الى شهر فتوقفت وفي المحرر
 عن اي حنية لو كحل بنفسه شهرا فهو كحل اجماعا يرى الطالب او يدفعه اليه وكذا لو قال
 انا كحل لك اليوم وفي المتفق كحل بنفسه اليوم او ما عليه اليوم فاذا مضى اليوم فانا منه
 يرى فهو كالمالك وفي المحرر عن اي حنية وكذا لو كحل بنفسه الشهر فاذا مضى الشهر فانا
 يرى من الكفاية ورضي له الطالب جاز فاذا مضى الشهر يرى وكذا ايضا في الاجناس عن كحل
 وفي فوائده الخلواني كحل بنفسه او ما عليه الى شهر فاذا مضى الشهر فانا يرى لا تعلق الكفاية
 وفي التقاريف المدونة في ناجيل فان شرط البراءة بعد المدونة لم يضر شيئا • وفي الثاني كحل
 بنفسه الى شهر وجب عليه تسليمه بعد الشهر كما لو باع ثمن الى شهر ولو سلم قبل الشهر
 يرى وان امتنع المكفول له عن قبضه لان اصله اوجب ثابت والاجل حقه فصح تسليمه
 كما في تجليل الثمن الموجل قبل وفي عاده انما هذا التلخيص محتمل عشرين فيبقى ان يتجلى الى
 ما يريدون به وقت الكفاية وفي الثاني كحل الى ان تمطوا السما او شبه ذلك صحت
 وبطل الاجل لانه ليس من اجل الناس وكذا لو خالف امراته بما لم يعلم الى هذه المدونة صح
 ووجب المالك وبطل الاجل ولو كحل الى قدوم المكفول به صح لانه سبب القدوم على
 تسليمه والى قدوم اجنبي لا يصح وفي التقاريف عن محمد لو اطلق الكفاية ثم اجره الى قدوم
 الاجل لم يجزه وعنه جوازنا لآخر الى قدوم غريم الاصل او قدوم رجل بينهما سبب ذكر
 السر حتى لو تزوج على الف الى اخصاد او الديار فقال جواب هذا غير محفوظ في الكتب
 ومن مشايخنا فيه اختلاف والاصح عندي انه يثبت هذا في الصداق • علو لوجاه
 وسفل لاخر وقعا فباع صاحب العلو علوه لم يجز لانه يبيع القلوا وكذا باع بعد ما بني السفل

نسجه
 به اليوم

نسجه
 الاجل

نسجه
 الاجل

لان له

لان له حق التقليد انه يبرح كذا لو كانا لو احدى خلاف الشرب حيث يجوز بيعه مقصودا
 لانه حط من الماء ما عين مال وانما لم يجز بيعه في رواية لجهالة ولهذا لو ائلفه متلف
 يضمن نفس عليه البرد ويذكر كبر وعصام لا يضمن استشهاده البردوي بالبيع مع الارض
 كان له قسط من الثمن وكذا لو ادى على شرا ارض مسر بها بالف فشهد له شاهد بذلك وسكت
 الاخر عن الشرب لم يقبل لان الذي ذكره الشرب جعل بعض الالف بمقابلة الشرب والذي لم
 يذكر لم يجعل واختلاف المشهود به فلم يقبل وهذا الواضح حتى الشرب تسقط حصته من الثمن
 ولو شهد الاخر بشرايا بكل حق هو لها يقبل وفي المتقاعن محمد او استحق الشرب قبل القبض
 اخذ المشتري لارض بجميع الثمن ان شاء ولذا المسيل وان كان قبضه واحدا في ارض غرسا
 او رعا رجع بنقصان الشرب والمسيل • وفي العقود باع الارض مع شرب ارض اخرى
 فالصحيح انه لا يجوز وفي جمع بعت منك هذه الارض بالف وبتت منك شربها هل يجوز بيع
 الشرب اختلفوا فيه واستجارا لارض مع شرب ارض اخرى لا يجوز وفي شرح بكراد على شرا
 بدون لارض يلغى في القياس ان لا يسمع دعواه وفي الاستحسان يسمع ويقضى له ان اثبتته
 ولو ادى في الشرب له بالتجارة واقام البينة يجب القضاة بذلك ويجوز الامر على انه
 اشترى مع الارض ثم باع الارض وفي شرح الخلواني الصلح عن دعوي الشرب في الصحيح من
 المذهب وكذا عن حق الشفعة وحق موضع الجذع يبيع الطريق وهبته جاز ويبيع مسيل الماء
 وهبته باطل فان كان المراد بالمسيل الطريق الوقفية فانما اقرقا لما كان لجهة لانه الطريق
 يمكن اعلامه وهو مقدور بعرض الباب الاعظم بخلاف المسيل فان مقدار ما يشغل الما من
 النهر مختلف فبطل البيع لجهالة وان كان المراد بالطريق حق المرور ذكر في الزيادات
 لا يجوز لانه مجرد حق فلا يجوز بيعه مقصودا حتى الشفعة وذكره في يجوز وكذا في القسمة حيث
 جعل له قسطا من الثمن لانه يتعلق بملكه بقا وهي الارض فاشبهه بالارض • واما حق التقليد
 يتعلق بالبقاء فهو السطح فاشبهه بالمنافع وفي التقاريف روي ان صاحب الطريق والذي
 يحر فيه سواء في ثمنه ذكر السر حتى في القسمة باع الطريق على ان يكون للبايع حق المرور وادباع
 السفل على ان يكون له حق قرار العلو عليه جاز وفي النوازل عن الاسكاف في بيع سطح السفل
 لصاحب السفل والمشتري حق القرار • وفي الزيادات اشترى علوا مبنيا فذهب المسيل
 بالبناء قبل القبض بطل البيع علو راجل وسفله لاخر يبيع السفل فلصاحب العلو الشفعة فان لم

نسجه
 غير مال

بطل

نسجه
 مقدار

حط المسيل

ياخذها حتى انضد منها العلو فيطيل شفقتة عبد اي يوسف خلاف محمد قال سبب السفل
 جعل كالملاك لصاحب العلو في حق الانتفاع فيكون كالملاك له ايضا في استحقاق الشفعة ابو يوسف
 يقول في حق الانتفاع يظهر الشفعة ليس بشي عين فلا يستحق به الشفعة كالمستاجر وحاصل
 الخلاف يرجع الى شفعة عند اي يوسف يجب بالبناء حتى لو اراد عند محمد يجب حتى القرار
 دون البناء وكذا لو بيع العلو فلصاحب السفل الشفعة لان مال ملكه بذلك صاحب العلو
 وفي الرعايا استاجر مستاجر عليمه باني عليه بناء لم يجوز عند اي حنفية خلافها وفي النفقة
 خلاف الحايث يبي عليه يجوز عند ما • وفي الرعايا استاجر طريقا لم يجوز وكذا انما يجري
 فيه الماء في العيون اذا وقت جاز في وكذا لو استاجر سطحا ليسيل عليه ما المطر وفي جمع
 هذا في موضع حري العرف بالاستيجار اما اذا لم يكن فيه عرف لا يجوز وفي مختلف الروايات استاجر
 طريقا لم ينفذ ولم يبين موضع الطريق لم يجوز خلافها وهي مسألة اجارة المشاع وكذا لو استاجر
 عليمه لم يبر عليه وفي بعض الروايات يبي عليه وقيل هو خطأ لانه للبناء يجوز بالاجماع
 لعدم الشيوع وقيل هو صحيح وهو محمول على ما اذا كان العلو لرجل والسفل لآخر وفي هذا ليس
 لصاحب العلو ان يبي عليه عندك فليس له ان يواجر غيره المشتري شرافا سدا بعد القبض بملك
 النصفات المزية بملك لا عتاق والبيع والهبة والمزلية من وجه كالتمديد والاستيلاء والكتابة
 والرهن وهما يباح له ذلك والانتفاع به اي شي كان المبيع ففي النخلة قبل الايباح له الوطي
 ويباح له سائر انواع الانتفاعات • وقيل لا يباح له ذلك ايضا واما الكراهة ذكر الكرخي
 كراهة النصفات كلها ويجب عليه الفسخ حتى الشرع وقيل لا يكره النصفات المزية بملك لانه
 يزول السداد بسببه فاما النصفات التي يوجب تقديرا ملك فانه يكره **فصل**
 زاد عليه الخواص ولا يجوز وفي الثاني فان كان اجراها فللبايع نقضه بخلاف ما لو باع لان الاجارة
 تقسم بالعدد وهناك عدة الحاجة الي رفع المعصية فان ائتمن الرهن او كان رهبا ورجع في الهبة
 او كان كاتبه وعجز المكاتب او كان باعه وعاد اليه با يكون فسخا قبل ان يقضى بالقيمة فللبايع
 ان يسترد ما لزمه المانع فان كان قضي فلا سبيل للبايع عليه لان القاضي ابطال حقه بولايته
 شرعية ولو وطبها اجنبي بشبهة او قطع يدها ثم ماتت ضمن المشتري قيمتها يوم القبض وسلم
 الارشوا بغيره لانه بالضمان ملكها من وقت القبض ولو كان لها ولد او كسب اخذ ببيعها ولو لم
 تمت ردها على بايعها مع الكل وكذا لو وطبها المشتري ردها مع العفو وان استولدها هل

سبحان

يضمن العقر

سبحان

يضمن العقر في رواية ابو يوسف لانه تقررت على ملكه وفي رواية الشرب يضمن لان رد قيمته
 كرد عينه وفي المستقانا استحققت فخذ هي مع عقرها وقيمة ولدها ولا يرجع المشتري على البايع
 الا بالتمس وفي رواية بن ساعدة عن محمد وفي رواية عن اي يوسف يرجع بقيمة الولد ايضا
 وفي النوازل عن اسد والحسن لوزوجها المشتري فللبايع ان ياخذها ونقصان التزوج والمهر
 للمشتري لانه زوجها وهي على ملكه وفي المستقانا عن اي يوسف لو ولدت من الزوج قال لا نقض
 البيع والنكاح على حاله واصل المشتري قيمة الولد يوم ولد والاكثر مهر مثلها وما نقص
 التزوج ويكون له على الزوج مهرها الذي سمي وهذا ان طلقا رجعا وان اباها فعليه مهر
 مثلها ولا نقضان ولو فسخ القاضي البيع قبل الدخول ودها على البايع واحد ما نقصها
 التزويج ثم دخل بها الزوج عبد البايع فالبايع لا يرجع بشي فان طلقا الزوج قبل الدخول
 ردها البايع ما اخذها من النقضان وعن محمد لو دخل بها الزوج وفذكات بكر فاخذها البايع
 قال المهر له فان كان فيه وفاها بنقص من ذهاب المدق فلا شي على المشتري وان كان
 النقضان اكثر من المهر يرجع به على المشتري • وفي الحرة زوجها المشتري من بن البايع ثم
 مات البايع لا يفسد النكاح ولو زوجها بعد موت البايع لم يجوز وفي المستقانا عن محمد لو كان المشتري
 عبد اقروجه امرأة فدخل بها فخاصم البايع قال لا ينظر فيه لزمه من المهر والنفقة لما مضى
 فان بلغ ذلك قيمته فالبايع ان شاها احد القيمة وسلم العبد للمشتري وان شاها احد عبد واحد
 ما نقصه يقوم على هذه الحالة ويقوم وليس عليه شي وان لزمه دين عند البايع بعد الاخذ
 من نفقة امراته لم يرجع بذلك على المشتري • وعن اي يوسف لو زوجها المشتري امرأة
 فقال لا نقض البيع دون التزوج ويضمن المشتري للبايع نقضان العبد بالتزوج اقومه وله
 امرأة وليس له امرأة فاما المهر يضمن المشتري لها لانه عاها ولو اذن له بالتجارة فلفقه دين
 ثم استرد البايع لا سبيل للمرما عليه ويضمن المشتري لاقال من القيمة والدين وعن محمد لو جني
 عبد المشتري او استدان باذنه او ائلف مالا فللبايع ان ياخذ ثم يلومه جنائيه ودهه ثم
 يرجع بما يقوم من ذلك على المشتري وفي الايضاح اوصى بالعبد لرجل ثم مات بطل حق البايع في
 الفسخ وفي الاملا عن اي يوسف لو كان المشتري اشاه ففسخ بها اجرت عنه وللبايع ان ياخذها
 مد بوجه ان شاها فان اخذها قال الزعفراني فعلى المصحف ان يقدر قيمتها حية لان ياخذ البايع
 اياها صار كان المشتري باعها بالقيمة التي رجت عليه او صالحه على من جهة القيمة وقال

محمد عليه السلام ان يصدق بغير ما يروى في الفضل الذي بين العتقين قد ابراه البائع عنه
ياخذها مديونة وفي الزيادة لو كان المشتري ان يصدق بغيرها عن ماله او احصا او غير ذلك فالبائع
خيار اخذ قيمتها صحيحة وقت القبض او المبيع مع نقصان الدخ لان حق البائع لا يقطع بعد الدخ
بجزء مما دمج فان اخذ الاول فعلى المشتري ان يصدق فيما يجب التصديق وان اخذ الثاني فعليه ان يصدق فيما
مديونة وفي المشتري ان يصدق في حصة واي يوسف لو كان المشتري عينا فباعه واعتقه او انصفه فعليه قيمته يوم قبضه
وقال محمد فيما لم ينزل يوم انصفه هذا اذا كانت الزيادة في قيمته السعر وان كانت في بدنه فعليه قيمته يوم
قبض وفي مختلف الرواية يوم انصف وفي المشتري لو عي قال انقص البيع وارده الي البائع لم يضمنه البائع
ما نقصه العي وان شاد فقه واخذ قيمته في قول اي يوسف وفي قياس قول اي حنيفة ان اسكن البائع
فلا شيء له وان ابيض عينه فردة المشتري مع نصف قيمته ثم زال رد البائع ما اخذ ولو ولدت وليس في
الولد فاقبضان الولادة فاخذها البائع مع نقصان الولادة ثم زاد الولد يكون فيها وقا بالنقصان رد البائع
ما اخذ فان نقص الولد بعد ذلك لم يلزم المشتري شيء وكذا المفضولة لو ولدت في وجهه فان كان المشتري
ثوبا فضمنه بعينه فلا سبيل للبائع في قولها وقال محمد ان شاد فقه واعطاه مازاد الصبي فيه وان شاد فقه قيمته
وان كان المشتري اخلا فداخه فغرسه فبقيت واطعم فعلى المشتري قيمته ولا يقطع في قول اي حنيفة وقال
ابو يوسف ان كان قلعه يتقص الارض لم اقلعه والاقلعته وفي الغصب اقلعه وان نقص وان كان
المشتري غصنا او نخلا لم يطعم فغرسه واطعم انقطع حق البائع لانه قد تغير وكذا في الغصب ذكر الكوفي
كل تصرف لوقله الغاصب في المصوب يتقطع حق المالك اذا اقلعه المشتري متى يتقطع حق البائع
في الفسخ وفي الجامع لو كان المشتري اجارية اراد البائع اخذها فادى المشتري انه باعها من فلان فاقا
فان صدق البائع فليس له اخذها وكذا لو علم القاضي بذلك او حلف البائع فتكلم او قامت البيعة
على اقرار البائع بذلك وان قامت على نفس البيع من الغائب لم يقبل لانه ليس من حقوق شراء الثاني
بطلان حق البائع الاول وكذا لو اشترى دارا فاقام رجل البيعة انه اشترى الدار التي جيب من
الدار من فلان الغائب قبل شراء من الدار واراد اخذها بالشفعة لم يقبل بيئته لانه ليس من
حقوق البيع الاول اخذ الدار الاخرى بالشفعة وكذا لو اشترى اجارية فعلم البيعة ان لها
زوجا ليردها على بايع لا يقبل لان الرد ليس من حقوق النكاح وكذا لو اقام البيعة على رجل انه
قفا عين عبد الغائب لم يقبل لان الحناية ليست من موجب ثبوت ارق والمشتري لو اراد رد
المشتري بعيب فاقام البائع بيئته على المشتري انه باعها من فلان الغائب تقبل بيئته ويطلب حق

المشتري في الرد

المشتري في الرد والرجوع بالنقصان • وكذا لو اقام على اقراره انه باعها من فلان يقبل ويطلب
حقه والواهب من العبد اراد الرجوع فاقام العبد بيئته انه محجور لم يقبل ولو اقام على اقرار
الواهب بذلك يقبل وفي المادون باع العبد ثم اقام بيئته انه محجور او على اقرار المشتري
بذلك لم يقبل يجوز ان يكون في المسئلة روايتان • عدنا الى مسئلتنا لو صدق البائع المشتري
واخذ القيمة ثم حضر الغائب وانكر الشرا سلمت الجارية لذي اليد وان لم يصدره البائع واخذ
الجارية ثم حضر الغائب وانكر الشرا سلمت الجارية للبائع وان ادعى الشرا اخذها من البائع عليه
الثمن المشتري وعلى المشتري القيمة للبائع ولو قال المشتري بعينها من فلان واعتق ودبرها
او استولدها فلا سبيل للبائع عليها لان المشتري ان كان صادقا فقد ثبت العتق وحقوقه من
جهة المقتولة وان كان كاذبا ثبت من جهة المقتول ولو كان كاذبا كان للبائع ان ياخذها منه ان كذبه
في اقراره فان حضر الغائب وصدق المقتول في البيع وكذبه في العتق كانت حرة موقوفة الولا
ان اقر بالعتق ومديونة ان اقر بالندب ويرام ولدان اقرارا لولادة الا ان اعتق ام الولد
والمدبر تعلق بموت المقتولة وان كان البائع حين اخذها باعها او اعتقها او دبرها ثم حضر
الغائب فصدق المشتري كان يصرف البائع بحالا ولو قال المشتري وهبتها من فلان وقبض
ثم ادعى عينا فهو كدعوى البيع في وجوهه • وفي المشتري ان يصدق قال المشتري
لبائع قبل القبض اعتقه عني فاعتقه كان العتق عن البائع ولذا لو امره بطمها كان
الدقيق للبائع وكذا لو امره ببيعها او امره بخلط المسع محطه المشتري ففعل فعلا
قبض وعلى المشتري مثله وعن محمد لو كان المشتري ثوبا فاقام البائع ان يقطع لي ثوبك ففعله
له قال • على هذا الامر قيمة الثوب وان قال اقطع ثوبك هذا ولم يقبل لم يضمن
شيئا • ولو كان المشتري حائفا فاقام البائع بل هذا الحنا بما ثم اخصني به ففعل قال
على المشتري قيمة الحنا مملولا وعن الاسكاف لو امر البائع بالعتق قبل القبض فاعتق
صار المشتري قابضا وفي جمع برهان بيع المكروه بخلاف البيع الفاسد في مواضع وان كان
فاسدا احدها انه يجوز الاجارة والفاسد لا • ومنها المكروه بعض تصرف المشتري
منه وان تداولته الايدي اذا كان تصرفا فجنبت المصير وفي البيع الفاسد لا ينقص البائع
بصرف المشتري • ومنها المكروه على البيع بالخيار ان شاع من المشتري قيمة العبد الذي
اشتراه واعتقه وقت الاعناق وان شاد وقت القبض وفي البيع الفاسد يعين قيمته وقت

وقت القبض لا غير • ومنه الثمن والتمن امانه مع الفصل المذكور وهو ان يخلع المشتري
 انما قبضت المبيع لاحفظه لك ويخلع البايع اني انما قبضت الثمن لاحفظه لك وفي البيع الفاسد
 كل واحد منهما مضمون على كماله وفي الاصل المقبوض حكم قسمة فاسدة كالمقبوض بالشر
 الفاسد وهذه كلها تقريرات مدعينا ان البيع الفاسد يخر او يخر او بشرط فاسد
 يبيعه المالك بعد القبض خلافا لما في قال هذا مني عنه فلا يصح سببا للملك الذي هو
 فيه **كتاب** مشروع باصله فاسد بوصفه فينفق باعثه باصله ويسترجع
 باعتبار وصفه وفي تقريرات ابي القاسم واختلف في تفسير قوله علمنا ان تصرفا لمشتري
 جابر قبل المشتري لا يملك العين ولكن يملك التصرفات وهو قول العراقيين وفي النظر
 كل ما يرتفع بالرفع فالقبض به وعليه فاسد وما لا يرتفع فباطل او يقول ان في الفاسد
 اذا زال المفسد يصح بلا جحد الباع والمبايع ولا يملك به ايضا • وفي الثاني في البيع
 الفاسد اذا وطئ البايع ثم قبض المشتري لا عقرب على البايع لان المشتري يملكها بالقبض ومن
 ابن سلام ليس للمساخر باجارة فاسدة ان يراج من غير ولو اجرها يستحق الاجر ولا يكون
 غاصبا باجر وعن الاسكاف ان الاول قبض الثانيه مسلم وكل دمي يبيع حراما او حراما او شر
 ففعله لم يجز وفي الشرا ينقد على الوكيل لان الموكل لا يتولا بنفسه فلا يولي غيره وقال
 ابو حنيفة يجوز على المسلم ان يتصدق بثمنه وفي السرا حلال الخمر وسبب الحرير لان المسلم
 ممنوع عن تملك الخمر ويملكها بيقول غير ممنوع من وقوع الملك فيه به بغير فعله الا ترى
 لو كان له عصير فانقلب حراما لم يزل ملكه عنه ولو ورث حراما ملكه ولو اشترى عبد
 ادمي حراما ملكه • ولو وكل دمي مسلما بذلك ففعله لم يجز لانه لا يملك التصرف في الخمر
 بالقبض ولو وكله بغير الدمي يجوز وفي الايضاح محرم وكل حلال لا يبيع حراما فباعه حرام
 وما لا باطل ولذا الاختلاف لو وكل حلالا يبيع حراما ثم احرم الامر وباع المأمور ولو وكله
 بشري لم يجز ونقد على الوكيل وعند يجوز ونقد على الموكل ويرسله وفي الثاني اشتراه ولم
 يقبضه حتى احرم هو والبايع استعصى ببيع عندهم فان لم يحرم احدهما ولكن احرم الامر فالباع
 في قبض قوله كما في شرا الخمر وفي قوله باطل • دمي وكل دمي بشر اخر من دمي ففعله ولو
 يقبضه حتى اسلم هو والبايع بطل البيع لان القبض شبهة بالقبض وان اسلم الامر فاشرا على حاله وعند
 بطلانه حين اشترى صار شراوه الامر فاذا اسلم لا يتحول الى الوكيل فبطل ضرره دمي وهب

من دمي

من دمي خمر او كل مسلما بالتسليم او القبض جاز ويكره للمسلم ذلك ولو كان الموكل مسلما والوكيل
 دمي او كراهية الخمر وشبهها لا يجوز لان احكام القدر ترجع الى الموكل فعصارا لو وكيل كالمسلم
 وفي الثاني في باب الوكالة بالدين دمي وكل مسلما يقبض خمر له ودعيه عند الدمي يكره للمسلم
 ذلك وذكر في باب الوكالة في الوديعة انه لا يكره وكذا التوكيل بقبض خمر بعينه وبمثله
 لو وكله بقبض خمر له دين فانه يكره في باب رهن الوصي قالوا لا يصح ان يكون المسلم عدلا
 في رهن الخمر والخمر • اشترى عبد ابي فاسد او استاجر اجارة فاسدة ونقد
 الثمن والاجرة او رهن رهن فاسدا او اقرضه قرضا فاسدا او اخذ رهنا فله ان يجبر
 ما اشترى وما استاجر وما اقرض رهن حتى يقبض بعد ما نقد اعتبارا الجاز اذا انقضى
 لان هذه عقود معاوضة فتوجب التسوية بين الدين فان مات البايع او المواجه
 او الواهن او المستقرض فالذي في دين العبد والرهن احق بثمنه من غيره الميت بخلاف
 ما اذا مات المحيل وعليه دين آخر ولم يكن قبض المحتال له الدين او الوديعة من المحتال
 عليه حيث لا يتصل المحتال بدين الحوالة والوديعة فان قيل دين المحيل على المحتال عليه
 صار مشفولا حتى المحتال له بحيث ان يكون المحتال له احصا في الرهن قيل له مجرد الحق بدون
 ثبوت اليد لا يوجب الاحتصاص كالما دون اذا حقه دين يتعلق صاحبه حق الدين برقبته
 وكسبه ثم لو حقه دين اخر كان رقبته وكسبه بين اكل الحصص لهذا المثل يثبت الاول
 على رقبته وكسبه ولا لذلك المرتفع فان كان المفقود قايما على تعيين هو يردد كوكبر على
 رواية ابي حفص لا وعلي رواية ابي سليمان يتعين وكذا لو باع دراهم بدرهم الى اجل
 ولو فاسد وهل يتعين المقبوض يردد فهو على الروايتين ذكر في جامعه والاظهر انه يتعين
 وهو الصحيح المذكور في عامة الروايات وعلى هذا يجب ان يكون المقبوض بقرض فاسد
 قالوا وقد ذكر في الروايات انه يتعين ذكر البرعري في الجامع الدراهم في البيع الفاسد انما
 يتعين اذا كان البيع الفاسد صريحا فان لم يكن صريحا لا يتعين ذكر كبر في الجامع الدراهم يتعين
 في الملك الفاسد من الاصل ولا يتعين فيما يتنقص بعد الصحة وانقضت الروايات ان المقبوض
 يحكم قرض جابر لا يتعين وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول يتعين وفي التقاريق يتعين بدل
 المستحق ولا يتعين بدل المردود بالعين عدنا الى مسلتنا وان نقد المشتري الثمن في البيع
 الفاسد يتبين من قبض المبيع لان قبض البايع الثمن اذن منه له بالقبض وان قبضه في المجلس قبل

سان
انه

الفاسد والبائع ساكت صح استحقاقا ولو امره بالبائع بالتبضع في المجلس ثم نهاه من غير سبق
امرا لا يصح قبضه وكذا هذا كله في الهبة ولو اذن له بالقبض فقبضه بعد الافتراق صح ولا
اشترى بيها فاسدا او استأجره اجارة فاسدة او استرهنه رهنا فاسدا يدبر كان علي مولي
العبد لم يكن له ان يهب العبد حتى يقبض الدين لانه لم يصل العبد بدفع المال وان مات
البائع فالذي في بيع العبد اسوة لغرما الميت في ثمن العبد وكونا مضمونا في بيع لا يبدل
علي كونه احق به كمن غصب عبدا من غريمه مات الغريم لا يكون له ان يبيع في بيعه وان كان
مضمونا في بيعه لان الضمان بالغصب لا بالدين فكذا هي الضمان بالقبض وفي شرح بكر تقي
ابيع الفاسد بعد قبض المشتري او الهبة بعد قبض الموصوب له ثم هلكت قبل الرد يملك
امانة اشتراها اياها فاسدا فبني فيها بطل حق البائع من الاسترداد حتى يثبت التسليم
وقال لا يتقضى البناء وترد الدار ولا شفقة لان حق البائع في الاسترداد فوق حق الشفيع في
الشفقة في المشترا الصحيح بدليل ان حق البائع يورث ويثبت من غير قضا ولا رضا وحق الشفيع
لا يورث ولا يثبت الا بقضا او رضا ثم البناء في الشرا الصحيح لا يبطل حق الشفيع بل يقتض حقه
فهذا اولى دله البناء حصل تسليط البائع وهو من جبر ما يدوم فيقطع الاسترداد ولا
كدكم الشفيع الا ترى ان المشتري لو بنا في الدار ثم استحق موضع البناء ونقص البائع المشتري
بقية البناء على البائع والشفيع لو بنا ثم استحق ونقص لا يرجع وفي الثاني وكذا الخلاف
لو اتخذها مسجدا او كانت ارضا فغرس فيها شجورا او كرما او رطبة وذكر هلال في الوقف عن
اصحابنا انه يصير مسجدا وينقطع حق البائع لانه حرر وفي التفريق لو جعل الارض مسجدا
رد حتى يثبتته وعنها وان بني وعنه لا يرد وان لم يبن وكذا الوقف وهذا لو وقف على البائع
وفي الثاني لو زرع فيها او غرس فلا شفيع اخرها بغيرها ويخرج عن القيمة ما نقصت
الارض بالزراعة وعند ما يرد الى البائع ولا شفقة فيها ولا شفقة في البيع الفاسد لان حق
البائع لم ينقطع وان باعها من اخرها شفيع احدها بالبيع الثاني بالثمن او البيع الاول
بالقيمة وان كان لا شفقة في البيع الفاسد لان حق البائع انقطع حق البائع وان رغبها المشتري باخذ
الشفيع بالبيع الفاسد بالقيمة وانقصت الروايات ان الطلب في البيع الفاسد من الشفيع
يعتبر وقت انقطاع حق البائع لا وقت الشراء في بيع العقولي او البيع بشرط خيار البائع قال
ابو يوسف يعتبر الطلب وقت العقد وقال محمد وقت الاجارة ولو بيعت دار حطب المشتري

الفاسد للمشتري

لا يرد

الفاسد للمشتري الشفقة لانه جاز بالملك وان لم ياخذها حتى رد المشتري بطلت شفقته
لانه اذن الجواز فان قضى له بالشفقة ثم ردها لم يبطل ولا شفقة للبائع في هذه الدار
لان جواره حاد يبيع العقار قبل القبض جاز خلاف محمد ورفقا لا القدرة على التسليم
شرط وان ثبت باليد **المطلوب** المطلق للعرف قد وجد وهو الملك الا انه
اذا كان يتوهم انفساخ العقد الاول لهلاك المبيع قبل القبض لا يجوز ان يبيعي على ذلك
العقد عقد اخر والافساح مستثنى هنا لان العقار لا يملك الهلاك وكذا اكل عوض ملك
بعقد لا يفسخ العقد لهلاكه فالعرف فيه قبل القبض جاز كيدل النكاح والخلع والعق
والصلح عن دم العبد او ملكه بعقد بلا بدل كالوصية او بلا عقد كالميراث فهو كاشم
يجوز النقص فيه قبل القبض وما يفسخ العقد لهلاكه لم يجز النقص فيه كبيع المبيع
المعقول والاجرة وبدل الصلح اذا كانا معينين وفي العيون قال للبائع به لنفسك
فباعه جاز ويكون فسخ الاول ولو قال بعه او بعه ممن شئت او بعه فباعه لا يصح وفي
الايضاح بعه لنفسك فقبل فهو نقص في قولهما وقال ابو يوسف قوله بعه لا يكون نقضا
وفي التفريق بعه او بعه او بعه لنفسك فسخ اذا قال قلت وانا ابيع وعن ابي حنيفة
اذا باعه حازه وكان فسخا في قوله بعه لنفسك ولو لم يقل لنفسك فيه روايتان ولو قال
بعدي فباعه لم يجز بالاتفاق ولم ينقص الاول وفي النكاحية ولو قال اعنته فاعنته
وقع المتق عن البائع لانه يضمن نقضا وعن ابي يوسف عنته باطل وفي الخاوي ولو كان
المشترا دارا فوقها لا يجوز لان الوقت سمع بعد صحته الا ترى ان الشفيع يتقضى خلاف
العق لانه لا يتقضى وفي وقت هلال فوقها موقوف ان ادعى الثمن وقبضه جاز وهذا يجب
ان يكون على قول من لا يوجب صحة الوقف على التسليم وان مات لا عن مال يباع ويبطل
الوقف وتبطل احد وفي العيون لو كان عبدا فكاتبه او رهنه او اجره فلبائع ان
يبطله بالرفع الى القاضي فان لم يبطل حتى تقضى الثمن جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة
وفي الثاني وان كاتبه فلا رواية فيه عن ابي حنيفة ويجوز ان يقال لا يجوز الا بعقد
مبادلة بجملة الفسخ فصار كبيع ويجوز ان يقال بالجواز لانه اوسع جواز من ابيع وعن
ابي يوسف للبائع ان يبطلها وان لم يبطلها حتى تقضى المشتري الثمن بعد النكاح ولو وهب
او فسخ به او اقرضه او رهنه من غير بايعه وامره بقبض لم يجز عند ابي يوسف

ولا يضمن

فلا امر

لنوم عدرا لا تساح وكما لو فعل ذلك مع البايع وعند محمد يجوز وفي المتقاعنه وكذا
كل شيء لا يجوز الا بالتبضع وفي التقاريق لو اذن للبايع في الهبة والتسليم انه يجوز وهو
قبض واطلق في الاجارة والرهن والهبة والصدقة انه يجوز ولو قبضه الثاني بامر الاول
او حضرته بغير امره جاز عتقه وفي الجامع اجر الصلح من البايع قبل القبض فالاجارة باطله
وكذا الاعادة وفي التقاريق يجوز الاجارة فانما يستعمله فهو قبض والافلا وهو قياس
قول أبي حنيفة وزفر وابي يوسف وروي ابو سليمان ان الاجارة منه او من غيره لا تنج وقيل
هو قوله اجارة من البايع واستعمله او اودعه لم يكن قبضا وفي الكفاية وكذا الواجر وفي
التقاريق لو وهبه منه فقبل ان يتقبض البيوع ولو باعه منه فقبل ان يتقبض وهو الطاهر
وفي رواية يمتنع وفي جمع الشئ لو باعه يكون فاسدا ويجعل قابضا حكما ببيعة من البايع
وتسليمه على قبضه واستهلاكه حتى يجب على البايع الاول القيمة وفي التمهة عن ابي يونس
هذا البيوع يجب قبض الاول واجارة المستاجر من الاجر باطلة وفي القساح الاول او الثاني
وفي الاستيجار يفسخ وفي النوادر لا وفي الموازل ان قبضه الاخر يفسخ والافلا قال
ابو الليث فما ذكر في النوادر يحتمل انه كان قبل القبض اما بعده يمتنع ان يفسخ ولو اجره
المستاجر من رجل ثم استاجر المالك من الثاني فعن الاسكاف يبطل الاول والثانية وعن
ابي الليث لا يبطلان والثالثة باطلة وفي المتقاجارة وفي جمع عن محمد في صحة الثالثة
روايتان واختلاف المشايخ في حسب اختلاف الروايتين والاصح انه لا يجوز ذكر السرحي
ابرايم السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي
حنيفة لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه واذا قبل كان فسخا للسلم وجه الطاهر المسلم فيه
دين لا يستحق قبضه في المجلس فصح الا براكا لثمن بخلاف راس المال وبذلك الصرف
فان قبضه في المجلس شرط والبرامفوت له فلا يصح وفي الايضاح لو قبل رب السلم البراة
بطل العقد وفي العيون لو قبل المسلم اليه البراة او الهبة كان اقالة وفي الجامع وهب
المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض صح ويصير الهبة قابضا ما اقاله اشرك
دارا فاجرها قبل القبض قبل هو على الاختلاف في البيوع وقيل لا يجوز بالاتفاق وهو الاصح
لان الاجارة بيع المنفعة وانه دون المنقول فكذا هذا وكذا الاشتراك فيه والتولية
وكذا لو باعه البايع فاجاره المشتري ويجوز الترويح قبل القبض وفي جمع برهان في كل موضع

البيع

الفسخ البيع بين البايع والمشتري بسبب هو فسخ من كل وجه فيبيع البايع المبيع قبل القبض
يصح باعه من المشتري او من غيره وان الفسخ بسبب هو فسخ في حقها بيع جديد في حق الثالث
لو باعه من المشتري بيع ومن غيره لا وفي المقسوم قبل القبض ذكر الاستيجار في كل ما وقع
عليه القسمة بخير احدهم لو طلب الاجر يجوز التصرف فيه قبل القبض منقولة كان او غير
منقولة وان كان لا يخير كالا جناس المختلفة والفق على قول أبي حنيفة لا يجوز بالاجماع اذا كان
منقولا وان كان غير منقول فكذلك عند محمد خلافا **●** وفي الايضاح التصرف في الاثان
والديون موبى الصرف والسلم جائز قبل القبض ذكر الطحاوي لا يجوز التصرف في المقترض
قبل القبض قال وهو سهو والصحيح انه يجوز وفي الشافعي بيع المقترض ممن عليه جائز ومن
غيره فلا **●** وفي المتقاهشام عن محمد رهن البايع العبد قبل القبض من رجل او اودعه
او اجره وسلم اليه فمات في بيع الفسخ البيوع ولم يكن للمشتري تضمينه لانه لو ضمن يرجع هو
على البايع بن ساعته عنه لو باعه او اعاده او وهبه وسلم فمات في بيع فالمشتري الاول
ان شاتقض بيعة وان شامطاه وضمن الثاني قيمة العبد يوم قبضه وكذا في الهبة والعارة
ولا يرجع المسعير والموهوب له على البايع بشئ فان اختار المشتري ان يتقبض فله بايع ان
يضمن المشتري الثاني القيمة يوم التسليم وكذا في الهبة والعارية لان العبد انما صار
له بعد القبض **●** هشام عنه لو كان المبيع حقة فقبضه الثاني فاستهلكها فلاول
خيار ان يفسخ البيوع او ضمن الثاني المثل بشرع ابي يوسف اعاد البايع العبد قبل القبض
من رجل او اودعه او اجره وسلم فمات في بيع بطل عمله ليس للمشتري ان يضمه لان تسليم
البايع ليس بانقلاص حتى لا يضمن فكذا قبضه هولا ولو مات عند المستعير من عمله او استعمله
المودع فمات من ذلك فالمشتري خيار ان يضمن المستعمل وان شاتقض البيوع وكان للبايع ان
يضمن المودع دون المستعير لانه استعمله بامره ولا يضمن المستاجر وان مات من عمله لانه لو
ضمنه يرجع به على البايع لانه غير ولو باع البايع قبل القبض من رجل وسلم فمات عند
من عمله او غير عمله كان للمشتري الاول ان يضمه ويرجع الثاني على البايع بالثمن ان كان
نقد واللام يرجع بشئ لانه قبضه على له ولو لم يبيع ولكن امر رجلا بقتله فله للمشتري
خيار ان يفسخ البيوع او يضمن المقتل لانه لو ضمنه لا يرجع على البايع لان القتل ليس فيه غرور
ولو كان مكان العبد ثوبا فقال لحياط اقطع لي قميصا باجر او بلاء اجر لم يكن للمشتري ان يضمن

سبحه
انه يرد

الحياطة لان الحياطة يرجع على البائع • بن سماعة عن محمد لو كان المبيع شاة
فامر رجلا بالذبح نظروا ان كان الذاب عالما بالبيع فلم يشتري ان يصنعه لانه لو صنعه لا يرجع
على البائع فلم يصير كان البائع دمه وان لم يكن عالما لا يصنعه لانه لو صنعه يرجع على البائع
عن باع جارية بالف فقبل التسليم باعها من اخر وسلمها فوطئها فولدت
منه فاني اقسام الالف على قيمتها وعلى عقرها وقيمة ولدها فما اصاب قيمتها ومهرها
اداه المشتري اداه المشتري الاول الي البائع واخذ الجارية وعقرها وما اصاب قيمة
الولد حظ عنه ولا يضمن الثاني لانه ان صنعه رجع به على البائع لانه مفور ورجع
الثاني على البائع بما اعطاه ويكون الولد ابنه بغير شيء • سلطان اكره رجلا علي بيع عبده
وقسمه لم يجز وان اكرهه على عتقه جاز وفي الجمل الاكراه على البيع ليس باكره على التسليم
حتى لو سلم طائعا جاز البيع بخلاف ما لو اكرهه على الهبة والصدقة مسلم فانه لا يكون اجارة
لان تحتهما لا ينفص الاكراه عليها اكرهه على التسليم ولا كذلك البيع قال بكر الاكراه متى
حصل لا يوعيد تلف لكن بما يوجب التقييم كالخبر والقيد والضرب والجحد في الضرب
ما يجرد منه الالم الشديد وفي الخبر والقيد ما يجرد منه الاعتزام اليين وذلك يختلف
باختلاف حال المكره • ومن حكم الاكراه اذا حصل على تصرف من حيث القول لا يستوي
فيه الحد والهزل كالبيع والاحارة والهبة والكفالة وتسليم الشقة والقرار كان من
حكمه فساد هذه التصرفات ومن حصل على تصرف وهو قول الا انه يستوي فيه الجحد
والهزل كالطلاق والنفاق والنكاح والندروا البيمين والنفوق عن الدم والاسلام لا عبرة
له حتى ينفذ لان هذه الاشياء تصح مع عدم الرضا ومتى حصل على فعل اي فعل كان فانه لا يعتبر
هذا اكرها حتى يكره بوعيد تلف او عضو او اطلاق في النظم لا يكره في الافعال
اكره في الاقوال والقتل والضرب اكره فيها ذكر السرخسي عن بعض المتأخرين اذا
اقوا سرقة عند العذاب او عند الضرب او عند التمسيد بالخبر فاقرا وجه صحيح مع الاكراه
لان الظاهر ان السارق لا يقرون طائعا • وفي جمع هدد رجلا بضرب حتى باع منه ماله
او ابراه ما عليه قال هذا يختلف باختلاف دوي المروءات فرب انسان يكون القول
الشديد في حقه اكرها ورب انسان لا يكون الضرب في حقه اكرها وفي التقاريق عن محمد
هدد امراته بضرب في الخلوة حتى قوت باستيلا المهر فاقراها بالحل وفي الثاني قالنا

بسم
فلا يعتبر

بسمي الجحد والنزل
في تهيب المهدد

القتل ليس باكره في الحال
اكره في الاقوال

كان الاكراه

كان الاكراه بوعيد تلف عضو على شيء فهو على وجه • وفي وجه بياح له فعله اذا وقع عند
ان المكره تحقق ما اوعد به وان امتنع فهو ماجور وهو التكم بالكنز الا في حق الرسول وشتم
المسلم واتلاف ماله وترك الصوم والصلاة وقيل الصيد في الحرم لوقفي الاهرام وترك الامر
المعروف ولا يرضى له بوعيد لا يلف • وفي وجه لا يباح له فعله وهو القتل والزنا
لانه لا يرضى له بحال وفي وجه بياح له وهو شرب الخمر واكل الميتة والحترير وان امتنع
عنه حتى قتل ثم لان حاله الضرورة مستثناة عن التحريم بالنفس ولا يرضى بالابتلاء
واما حكم الضمان ففي الجمل في كل شيء لا يصح المكره انه للمكره فالضمان على المكره كالاكراه
على الاكل والشرب وفي كل شيء يصح الاله له فالضمان على المكره كالاكراه على القتل واتلاف الماله
وفي الاستحباب الضمان على المكره خاصة وكذا السرخسي في باب نقدي العام • وفي الباب
الذي قبله وفي باب الحما في الاكراه وفي القدر في صاحبا المالك ان يضمن المكره ثم يرجع
هو على المكره وفي الاقضية في الاكراه على اضرار مال الغير او اتلافه الضمان على المكره وفي
التقاريق في الاكراه باكل مال الغير يضمن ايما شاة وفي الاصل اكره بوعيد تلف حتى اضرار مال
فلان ودفعه اليه وجوز ان يسعه ذلك والضمان على المكره اذا كان حاضرا وان ارسله
لا يسعه اخذ ويضمن ان اخذ الا ان يكون المكره ارسل معه من يرده اليه ان لم يأخذ
فحينئذ يسعه اخذ والضمان على المكره قال بكر هذا اذا اهدى الاخذ انه يأخذ ليرده
عليه ما نكح متى يمكن لمحمد الضمان عليه وان ضمن انه يأخذ ليرده على مكرهه طائعا فحينئذ
يضمن وان اختلفا فقال لا اخذ اضمرته لارد على المالك الا ان يكرهني الامر على الدفع ان
صادقه المالك لم يضمن وان كذبه قال قول للمكره مع يمينه ولا يضمن ولو لم يأخذ المكره حتى
قتل كان في سعة ان شاء الله وفي الاقضية ادعى على رجل انه امر فلانا فاخذ منه كذا من الماله
فان كان الامر سلطانا فهو جابر والالم يمكن على الامر شي لان امر السلطان اكره لان المأمور
يعلم انه لو لم يمتثل امره يعاقبه على ما عليه عادة المملوك • وفي التقاريق الامر الغصب
يضمن اذا كان سلطانا ومعناه اذا غلب على طنه انه يقتله وروي انه لا يضمن الا ان يكرهه
وفي القويدي الحائي امر العوان باضرار مال الغير قال الشهيد باعتبار الظاهر يضمن الاخذ
وابتصارا لسعي يضمن الجاني في تعامل عند القويدي كما قال برهان والقاضي القويدي على ان
الاخذ ضامن ثم هو هل يرجع على الامر بذلك نظرا ان كان وقع المأخوذ الى الامر يرجع وان

ملك عنده او استهلكه لا يرجع وان انفق في حاجة الامور بامر من هو بمنزلة المأمور بالانفاق
من ماله نفسه في حاجة الامور فحق جمع برهان الحائي اري العوان ملك صاحب الملك ولم يامر
بشيء او الشريك في العوان يثبت الشريك حتى اخذ المال او احد من ماله وهذا المال الذي
طوب به صاحب الملك والشريك لم يضمن الجاني ولا الشريك لانه لم يوجد منهما امر ولا حمل
وفي لفظه ابي اليسر سمي بامر في السلطان ان كانت السعاية بحق بان كان يوديه او يستقل
بالفسق ولا يمنع عن ذلك العطف ولا ضمان وان كانت بغير حق بان قال انه وجد كرا او
لقطة كذا ينبغي ان يضمن لانه في معنى شاهد الزور حتى لو كان السلطان بحال بواحد
الناس بمثل هذا او قد لا يوافق احد لا يضمن ولو قال انه باق اراقي او امتي حرب لها كذا
بعض مشايخنا يفتون انه يضمن وبعضهم قالوا لا وهو قيا من ظاهر الرواية لانه سبب
للاضرار لا للثلف وفي الشافعي سمي بما طل يضمن عند محمل خلاهما ومشايخنا يفتون
بقوله لعل السعاية وقطعا للسعيات وفي جمع القسري روي عن زفر انه يضمن واحد به
كثير من مشايخنا لما راوا في ذلك من المصلحة ووجهه انه الجا السلطان الى ذلك
فصار كانه فعل بنفسه ويضمن وكذلك اوجبا انقصا من على الحامل المكر وفي النوازل
جعل هذا الساعي بمنزلة المودع دلسار قاعا على السرقة وبمنزلة فاح القفص على قول من
يضمن الفاح صيانة لاموال المسلمين وفي النظم اخطا السلطان حيث قيل قول هذا الساعي
واحد من المسمى به شيئا وعليه رد ما اخذ الساعي ثم في فعله ولا شيء عليه في حكم الدنيا
واسما علم في حكم الاخرة وفي نوادر الاون كذا وكذا الواسع برجل كذا بان له عليه كذا
ومولا يعطيه فخره السلطان لم يضمن في الشافعي وعن عيين الائمة حسبه جهنم وليس للمهاد
وفي الشافعي جلد رباط دابة فذهبت او فتح باب ففقد قطار او حل فبطل عبد او محبوس
فابق او فتح الزق والسمن جامد فذاب فخرج ضمن عند محمد لانه سبب الثلف وانفصل
به الثلف فاشبهه شق زقا لدهن وقطع جلد القنديل وعند الشافعي ان ذهب
على النور ضمن وان تراخي لا وعند مالك ان كان حال لانه طوي على فعله فعل معتبر فسلب
حكم فعله كن وضع خشبة في الطريق فتعثر رجل المشي عليه مات وفي اللاتي
حل سفينة في يوم ريح فتثبتت بعد الحل ثم سارت ففقدت لم يضمن ولو سارت كما حلها
يضمن ولو حل بعض القطر لم يضمن لانه لم يغصب فعلق برجل وخاصة فسقط من المتعلق

طلب

سعي
السعي

فتح بالقبض
وعلق بالقبض

به شي

به شيء وضاع بظن المتعلق لانه ضاع بفعله وفي النوازل اتزع غريم رجل من يد
بغير لانه حسي ولا يضمن لانه لم يتلف المالك شرا ما باع باقل ما باع من الذي اشتراه
او من وارثه قيل نقلا الثمن لنفسه او لغيره بوكالة او كان وكيله بالبيع ثم اشتراه لنفسه
والمبيع بحاله لم يفتقص والثمن الثاني من جهنم الاول او باعه حيا لا ثم اشتراه لنفسه او باعه
موجلا ثم اشتراه بزيادة اجل لم يجز وقال الشافعي يجوز كالموابعه من غير
ان الثمن قبل القبض لا يكون في ضمان البائع واذا وصل اليه المبيع يصعب
مع شيء من الثمن كان ذلك ربح ما لم يضمن وقد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
وفي الزوائد وكذا ان بقي عليه شيء من ثمنه وثمنه اشتراه مكاتبه او عبد المأذون
لم يجز فان اشتراه والد او ولد او زوجة فكذا لك وقال يجوز لتميز الاملاك فان
اشترى وكيله جاز على الموكل ويجوز على الموكل عند ابي يوسف وكان للموكل مع فاسد
عند محمد فان كان المبيع جارية فولدت ثم اشتراها باقل ان كانت الولادة نقصتها جاز
والا فلا قال بكر هذا القفص على رواية البيوع فاما على رواية المضاربة
يجوز على كل حال لانه يعتبر الولادة عبدا لارما وفي ما دون بكر نفس الولادة عب و في البهائم
لا الا ان يوجب نقصا ثانيا في الزوائد يجوز شراء وارث البائع من المشتري
باقل ما باع مورثه وعن ابي يوسف لا يجوز كالا يجوز لو ارث المشتري ان يبيع من البائع
باقل وجه الطاهر في الفرق بينهما ان ورثة المشتري بعد موته ورثة البائع المبيع
فقاوما مقامه فاما موت البائع لم يرتب او يجوز شراء البائع من الموصل باقل لانه لا يفتقر
مقام المشتري فانه لا يرد بالعيب ولا يرد عليه خلاف الوارث وهب المشتري المبيع
ثم رجع في هبته لم يجز بيعه من البائع باقل لان الرجوع فسخ ولو وهب الموهوب له
لمشتري جاز بيعه لانه عين الملك الاول ولو باعه المشتري ثم رد عليه بسبب هو فسخ
من كل وجه كالرد بخيار الروية او الشرط او خيار العيب قبل القبض او بعد نقصا لم يجز
بيعه من بايعه باقل لانه عاد اليه فديم ملكه وان رد بسبب الاقالة قبل القبض او بعد
او اورد بالعيب بعد القبض بغير قضا فذا بيع مبيد الحاز بيعه من بايعه باقل اشتري
المضارب بالف المضاربة جارية تساويها فباعها بالف ثم اشتراها قبل نقد الثمن لنفسه باقل
او اشتراها رب المال لنفسه باقل لم يجز فان اشتري البائع المبيع مع عين اخر ثمن حصته

مطل

سعي
لانه غير

المبيع من الثمن اقل من الثمن الذي باعه به لم يجز الشرا فيما باعه ويجوز في الاخر حصته وكذا
لو اشترى عبداً من قبض احد ما ولم يقبض الاخر حتى باعها جاز فيها قبض وكذا لو جمع بين امة
اشترى ما ولم يقبضها وغرهما جاز في ان كانت عند ولا يشيع الفساد هنا عند ابي حنيفة
لانه غير قوي لاختلاف الظاهر فانه اشترى مع رجل جاز شرا الرجل نصفه لهذا حتى لو
اشترى عبداً بخسامة نقد وخسامة له على فلان او الى العطاء فسد في الكل لاختلاف
المعنى التفسير ليات في شرح بكر وفي التقاريق روى السري بدر على فلان جاز اذا
كان حاضراً برضى وعن ابي يوسف لا يجوز وفي المشتاق عن محمد باع بالدين له على فلان وز
فلان جاز وعن ابي حنيفة بعثتك بالالف في كذا على فلان فضا فهي مبيى لك عنه جاز وهو
منطوق من فلان وفي الاحاد الشري بالف من ماد البايع ومن مال فلان جاز ولو اشترى
بدرام غصبا متاعاً من المقصوب منه لم يجز وان كان القاصب جاز لها فاشترى بها ثم اقر
جاز ولو اشترى جازاً بالف غصبا من البايع والبايع لا يعلم ذلك والمشتري يعلم جاز ولو
علم البايع ان له لم يجز اشترى جازاً من فاسد اباها وروح لا يطيب له الروح لانه حصل بسبب
ملك فاسد وفي النظم وكذا لو اشترى عبداً قيمته الفين بالف فقطل خطا قبل القبض واختار
امضا البيع واحداً البايع من العاقلة الفين لم يطيب له الف وان كانت القيمة من خلاف
جنس الثمن طاب الفضل لها وكذا لو قطع يده قبل القبض واختار المشتري العبد وابتاع
الحاني بنصف القيمة او اختار الفصح ولو لم يقبل ولم يقطع ولكن وهب له او تصدق عليه
او اكاتب قبل من جنس الثمن او من خلافه فقبض العبد مع هذه الزوايد لا تطيب له الزوايد
وفي الزوايد تصدق به بخلاف الاول الحاصل قبل القبض حيث لا تصدق به ولو انتقص
البيع بسبب ما جنى وجب رد الزوايد الى البايع عند ابي يوسف ومحمد فعلى البايع ان يتصدق
به وفي الشافعي وكذا لو كان في البيع حياء البايع لحصل الزوايد واختار البايع البيع فالزوايد
للمشتري ولا يطيب له ان كان قبل القبض وان كان بعد فذلك في رواية الزوايد وفي
رواية الماذون يطيب وكذا لو مات في يد المشتري وضمن القيمة والحيا والبايع يكون
الزوايد له وفي الطيب روايتان وفي الجامع وكذا لو اشترى بخلافه ثم وسط فاشترى
قبل القبض قسم الثمن على قيمة الخلد والثمار الحادثة فيطيب من الحادثة قبله حصته
من الثمن ولا يطيب له الفضل عليه وكذا لو اشترى جارية فوطيت قبل القبض بشبهة واطل

البايع عقربا

البايع عقربا قسم الثمن على قيمتها وعلى عقربا عدنا الى مسلتنا لو تصرف البايع في ثمن الجارية
وربح يطيب له لان الزرع لم يحصل على ملكه فاسد لان الثمن لا يتعين فلم يربح عليه وقيل على
قول ابي يوسف يطيب للمشتري ما ربح على الجارية وفي مقتدرات ابي الليث وكذا الموهوب
له هبة فاسد لو تصرف في الدرهم الموهوبة وروح طاب له الزرع لانه كان ماذونا في
العمل لا ذكر البوعوى في الجامع اشترى عينة بعين شرا فاسدا وتقا بضا وباع كل واحد
ما قبض وروح فالله له والروح يطيب له لانه تبدل الملك وفي الشافعي اشترى دراهم بدرام
شرا فاسدا وتقا بضا وروح كل واحد منها فيما قبض طاب له لان العقد لم يتعلق بعينها
وكذا لو استقرض قوصا فاسدا وتصرف وروح وفي شرط الحلواني لو تصرف في الدرهم
التي هي ربوا او في ثمن الخمر والخمر وروح طاب له وفي المشتاق عن ابي يوسف اشترى امة شرا
فاسدا ثم باعها بامة حل له وطى الثانية ولم يكن يحل له وطى الاولى قال ابن سماعه وروى
اصحابنا عنه لو باع الثانية تصدق بما زاد على قيمة الاولى التي ضمن قيمتها وجعل البيع اطلاقا
اشترى من الغصب في هذا فانه لو غصب عبداً فباعه بجارية ثم باع الجارية بغير ثم باع العبد
بدرام او غصب العا فاشترى بها عبداً فباعه بالفين ثم اشترى بالفين عرضا فباعه بالفين
من ذلك فانه يطيب له الفضل في المستلزمين وعن ابي حنيفة غصب كوا فباعه بامة وهو يساوي
خمسين ثم ضمنه صاحب الكفر فصدق بالفضل فان كان ثوبا طاب له الفضل ولو صالح القاصب
الاول بما دون القيمة رجع على الثاني بالقيمة وتصدق بالفضل وفي شرح اشترى بالعصر
او بالوديعه شيئا وباعه وروح يتصدق به عند مالك لانه استفاد بسبب محطوره لان الحث
في ربح ما اشترى بالعرض حقيقة وفي ربح ما اشترى بالدرهم شبهة الحث وقال ابو يوسف
يطيب له لانه عليه السلام نهي عن ربح ما لم يضمن وهذا ربح ما ضمن وفي الثاني عن ابي يوسف
الشبهة الى الحرام اقرب وفي الاربعين الشبهة بين الحلال والحرام وهو الذي يحله البعض
من اجزاء الحرام والبعض من اجزاء الحلال ولا ينبغي لاحد ان يجرها لانه خطر
وحاصل الجواب عند ما فيها اشترى بدرام غصب او وديعه متاعا فباعه وروح انه على
اوجه احدهما ان يسره اليه ويصدق له فلا يطيب له الزرع ويتصدق به لانه حصل ملكه العبر
وكذا لو دفع تلك الدرهم الى البايع ثم اشترى ٢ والثاني ان يسره اليه ويتصدق من مال
نفسه لان الزرع ان لم يسلم بذلك الغير لكن جواز العقد كان ملكه العين لان الاشارة الى

الدراهم ببيع لبيان العذر والجبر والصفة وذلك كله امر لا بد منه للجواز فقد توصلنا الى الوجه
بالغير من وجه فلا يطيب له والثالث ان يشير الى مال نفسه ويتقدم من ماله غير لما مر في الوجه
الاول **●** وذكرنا كوخا طيب له في الوجه الثاني والثالث وكذا لو اطلق ثم تقدمنا وقيل
يطيب له في كلها الا في وجه وهو ما اذا دفع الى التاييج اولا ثم اشتراها لانه اذا دفعها اولا فقد
تقيت بدليل ان المشتري لا يملك استبدالها بخلاف الاول وقيل يطيب لكل واحد ان يتناول
من المشتري قبل ادا الضمان وبعد الاداء لا يطيب الزوج بكل حال وهو اختيار البردوي
وذكر بن ساعته عن محمد انما يصدق بالزوج اذا لم يكن ادي الضمان اما اذا ادى ثم باع المشترا
بالزوج طاب له قال الشهيد والعقري على قول الكرخي فباع المخرج عن الناس كثر في الحسد ام
قلت وعندي العقري على اختيار البردوي لان المخرج فيها ياتي من الشرع فاما فيما ياتي
من العباد فلا كالوندراني حج يلزمه ذلك وان كان فيه حرج وان اشترى بالالف المقصوب
جارية تساو في الغبن فوجهها او كان طعاما فاكله او ثوبا فلبسه وسعه ذلك ولم يصدق
بشي لان الزوج انما يظهر عند اتحاد الجسد حتى لو باعها بثلاثة الاف يصدق بالغبن وقال
ابو يوسف لا يصدق بشي لان النهي عن ربح ماله يضمن وهذا ربح ما قد ضمن وقال هو ربح ماله
يملك وهو اشهد من ربح ماله يضمن وان كان الشرا بغير مقصوب لا يسعه ذلك قبل ادا الضمان
لانه لو استحق العرض بفسخ البيع فيلزمه رد المشتري بخلاف ما لو اشترى بدراهم غضب
فان تزوج امرأة على عرض مقصوب حاله وطهره لانه لو استحق العرض لا يفسخ النكاح وفي
شرح القدوري اشترى بدراهم غضب دائر لم يجل له ان يتصرف في الدائره لان الدراهم اذا
استحققت وجب رد الدائره لان بدله لم يقبض في المجلس فصار كالمقنوض ببيع فاسد فيمتنع من
التصرف فيها وفي جمع النسق اشترا بقبضة وقبضها ثم ردها ببيع فقبضها التاييج ولم يسرد
الدائره حتى تصرف فيها وزج طاب له ذلك لانه لا يتعينان في العقود ولا في النسخ وفي
الاجناس انفق الروايات عن اصحابنا ان الاشارة اليها في المعاوذات لا يمنع ثبوت مثلها
في الدمة وهذا ينعقد على غير ما اختلفت الرواية قال هشام قلت لمحمد في بيع دراهم
قال لا اشترت بها شيئا فهي تملك صدقه فاشترى بها ودفعها قال لا يجت ان وقع البيع
على عينها كقولنا ان يعطى عليها وفي الجامع ان يعتد بعدي بعض الاف وهذا الكرخي صدقة
فباعه بها وقبضها بصدق بالكر دون الاف فقد جعله ما باعها حيث اوجب بصدق الكرخي

سمي
رد الدراهم

سمي
الروايات

لا الاف

لا الاف وان وقع البيع عليها لكن لم يملك عينها وفي شرح الجامع كان الكرخي يوجب بصدق المسئلة
ان مذهب اصحابنا انها يمينان في العقود الا ان تلمس شراي ان يعطى مثلها **●** وفي شرح اخر
من مشايخنا من يوجب بها انما يتعينان تعلقا لا استحقاقا وفي شرح اخر يتعينان للجواز
لا للجوب وفي شرح اخر يتعينان للجواز لا للتسليم ولكن العامة قالوا لا يتعينان للجواز
ولا للتسليم وقد عرف بعينها لبيان العذر والجبر والصفة وفي جمع النسق قال الرجل ان
قبضت من عزمي عشرة فذلك ماله درهم فقبضها فله اجر المثل فان قيل لما لم يتبين قبل ادا المثل
هذا كاشتراط الدراهم المطلق بل لا يتبين ولكن يتعلق بما علق ويتبين بما قيد فاذا
قيد لم يمكن ان يجل مطلقا وباعتبار التقييد وجب العساة **●** وفي نوادر بن رستم عن محمد
والله لا اشترى بهذا الدرهم شيئا فاشترى به لا يجت لان البيع لم يقع على عينها وفي الامسلا
اشترى عشرة دراهم باعيا بها بدينا وقبضها ولم يدفع الدائره حتى باعها من بايعا بنصف درهم
حاز لان عملا لم يتبين وفي نوادر هشام اوصى لرجل بدرهم بعينه او يصدق به عنه
فهلك بطلت وصيته **●** وفي نوادر بن رستم هذا الدرهم لفلان يعطيه نصه وفي
العقب والوديعه يرد عينها وفي الجامع باع درهما بدرهم الى اجل ودفع فهو باطل وان ربح
لم يصدق بالزوج وفي نوادر بن ساعته عن محمد اللاف استرجاع عينها وفي الاصل ليس له ذلك
ان منع صاحبه لانه لا يتعين في العقد فلا يتعين في الرد قال الرازي ليس له ان يعطيه غيرها
لانها مقنوضة بعقد فاسد فصار كالو باع منه دراهم ببيع فاسد اقل له ان ياخذها بعينه
كذا هنا ولو اشترى قلب فضة بذهب او بفضة بثرثم استحق القلب بطل البيع لان القلب
يختلف فيتعين وفي جامع بكر وكذا لو اشترى عبدا بفضة بعينه ثم هلك العبد ثم تقايلا
صح لقيام المبيع وهو الفضة الا ترى انه لا يجوز الاستبدال به قبل القبض ولو هلك قبل
القبض بطل البيع وفي الثاني في تعين الثبر روايتان قبل الاختلاف للرواج وعدمه
اشترى درهما بعينه فاستحققت احداهما قبل الفزقة فعليه ان يعطى مشريها مثلها لان العقد
انقضى بمثلها في الدمة كانت الدراهم او الدائره عند رجل فباع الدراهم بالدائره او الدائره
بالدراهم وتقايلا فاجاز صاحبها جاز وكان له مثل ماله وفي زبادات تاج الدراهم في الوكالة
لا سعي قبل التسليم وبعد تنقيد عند البعض وقالت العامة لا يتعين لكن يتعلق بقب
الوكالة بقبها بخلاف المضاربة والشركة حيث يتعين العقود فيها ثم ذكر رجل محمد الربوف

سمي
عوى

سمي
من باعها

متعينة في حق الهلاك في لو كالة ولم يجعلها متعينة عند القيام حتى لو اشترى الوكيل بالحساب
لزم الموكل وفي الشا في اشترى الوكيل بدينار الامر ثم انك ونقد البائع غيرها جاز ولو
اشترى بدينار غير ما وقع الشراء وفي شرح ادعي على اخو دراهم فقطاه فنصرف
فيها وزح ثم تضادقا انه لم يكن عليه طاب له الزح لان المدعي قبض الدراهم بدلا عن
الدين فاذا تضادقا انه لم يكن كانت الدراهم معتزلة بدينار المستحق ودينار المستحق ملك
وفي الشا في لو اراد المدعي عليه ان ياخذ عين تلك الدراهم لم يكن ان يملكه ويعطيه
مثله فان تصرف فيها تصرفا لم يكن للمدعي عليه نقضه وفي المتقاعن ابي يوسف ادعي
الفا فضاخه على عبد ثم تضادقا انه ليس له عليه شيء قال لدفع اليه ان شارد العبد
وان شاعطاه الفا واسكك العبد وفي الشا في ادعي دناير او فلو سا فاشترى المدعي
عليه ذلك بدراهم ونقد الدراهم ولم يتفرقا حتى تضادقا انه لم يكن عليه شيء لم يطل
العقد ويكون على المدعي مثل ما ادعي لان العقد لم يتفرقا فبعض المدعي به وان تضادقا بعد
التفرق بطلية الدناير لان قبض الدين واجب قبل التفرق ولا يطل في الفلوس لان
الواجب فيه قبض احد الدين وكذا لو قال اشتريت منك كذا فلان بدراهم او قال
اشتريت منك درهما بكذا فلان ثمان ولو كان المدعي به كيليا او وزنيا او عدد
متقاربا فاشترى المدعي عليه ذلك بدراهم ودفع الدراهم ولم يتفرقا حتى تضادقا انه لم
كن عليه شيء بطل العقد لان العقد يتعلق بعين المشار اليه في الدمنة ولا شيء في الدمنة
فبطل كما لو اشترى لكر الذي في هذا البيت او هذا الطوف ويمر فيه شيء استقر
كرا ثم اشترى لكر الذي عليه من المقرض جاز وعن ابي يوسف لا يجوز لانه لا يملك قبل
لاستهلاكه فيكون مشترى ما في دمنه وليس في دمنه شيء وكذا لو اشترى لكر الذي
في بيع جاز خلافا وكذا لو اراد المقرض ان ياخذ عين ما اقترض واراد المستقرض
منه ويعطيه كرامته له ذلك خلاف ابي يوسف واجمعها الوباغ المستقرض ذلك
الكر من المقرض او من غيره جاز والتمس له اما عند ما فلا يملك قبل الاستهلاك واما
عند ابي يوسف فلان هذا نوع استهلاك فيصير ملكا له قبل البيع وان كان المقرض
دراهم او دناير او فلو سا فاشترى المستقرض ذلك قبل يستهلكها جاز بالاتفاق فان
وجرها زيوفا ليس له الرد ولا الرجوع بالنقصان خلاف ما لو كان المقرض كراحيث يرجع

مطلب
شراء الكرم
المقرض

بحسب
التبصر

مطلب

ولا يرد

منه المسألة المذكورة في مجموع
قائمة الاكلام من اجاب اليكم
فليطلب تبصرته

ولا يرد • اشترى جارية قيمتها الف وفي عتقها طوق الف اشترى ما بالعين ونقد الف
اولم يتقد الف او شرط الاجل فيها والمنقود عن الطوق لان خصته واجب قبل الافتراق
فالظاهر الاثبات بالواجب وان ذكر المنقود عن الجارية يبطل العرف لانه يمكن تمسك
الطوق عنها بغير ضرر وان لم يميز لا بضرر مثل ان يشترى سيفا على بفضه بدراهم اكثر من
الحلية ونقد منها قدر الحلية عن غير الصرف فانه يجعل المنقود عن الصرف ويجوز
البيع ايضا لانه قصد جواز البيع في الصرف ولا يجوز البيع فيه الايجازا صرف لان بيع
السيف دون الحلية لا يجوز وان تفرقا قبل القبض بطل الصرف لغت شرط بقائه على
الصحة وفي الباقي عدم القيمة لا بضرر وان كانت الدراهم مثل الحلية او اقل او لا يعلم
لم يجوز البيع وكذا بيع الدراهم التي ثمنها ها واكثرها صفرا وثمنها ها واكثرها فضة او
نصفها صفرا ونصفها فضة بالفضة الخاصة وكذا بيع الثوب المسجود بذهب بالذهب
والزبيب بالزيتون والسمن بالزبيب والسمن بالدهن والشاة التي في خرعها لبن بالزبيب
والدبس بالزبيب والعنب بالزبيب ذكرها ابي يوسف في الامالي والقصير بالعنب والمحاج
بالقطن والقطن بالزبيب والخطبة المركة في سنبها بخرقة منقاة والصرف بالشاة
التي على ظهرها صوف وحب القطن بقرط فيه حب والنواة بثمر فيه نواه ودهن
الجوز بلب الجوز والشاة الحية بالحم على قوت محمد فهو على الوجوه الاربعه وعند ما يجوز
لانه بيع عدي يوزن لان اللحم الجوز يوزن قصا ربيع السيف بالحديد والفلوس بالحاس
والعقب باليوري والشعر بالشمع والصوف باللبد والخرقة بخرق ولا خبر منه سسه
بخلاف القزل والقطن في الثوب المتبرعات في النظم والتقاريق وفي خيار الروبية
وخيار الشرط اراد ان ياخذ السليم ويرد المعيب ليس له ذلك قبض الكل او لم يقبض
قبض البعض دون البعض اي شي كان المبيع لان الخيار بيع تمام الصفقة بدله انه يرد
بلا قضا ولا رضا والصفقة قبل تمام لا تخلف للتقريق في خيار العيب ان كان قبل قبض الكل
او بعد قبض البعض لم يرد بالعيب بلا رضا البائع اي شي كان المبيع لان الصفقة قبل القبض
غير تامه بدليل انه يتقرب بالرد وكذا حدوث العيب قبل القبض كدونه قبل العقد
ولو قبض المعيب وهو يعلم به فهو رضا ويلزم منه ولو قبض السليم او كانا معيبين قبض
احدهما لم يكن رضا في قول ابي يوسف في الايضاح وفي ابيون قبض السليم له ان يردهما

ولو باع المقتوض واعتقه قبل ان ينقض لزمه الاخر وان كان بعد قبض الكل ان كان سلس
لا يكاد ولا يوزن ولا يبعد لم يرد المعيب لانقصا او رضا وان كان شيئا واحدا في تبعيضه ضرر
بالباقى كالدار والارض والكرم او شيئا واحدا كان في الحقيقة شيئا كصراعي الباس
او زوجي الخلف لم يرد المعيب لان تميز المعيب من غيره يوجب زيادة عيب في المعيب وفي الا
وكذا لو كان المشتري شجارا فاذا بعضه معيبة لم يرد المعيب وان كان المشتري اما يكال
او يوزن او يبعد ان كان في رعا فكذا ذلك لانه لا يبعد ذلك شيئا واحدا حكما ولهذا جعل
روية البعض كروية الكل وان كان في رعاين فهو كالعبد ين وفي المشتق لا فرق بين رعا
ورعاين اذا كانا من نوع في انه لا يرد المعيب زاد في التقاريق عند اي حنيفة وابي يوسف
وفي شرح وكذا لو اشترى بطايط في رعا فوجد بعضه عيبا لا يرد المعيب لما مر وفي الاستحقاق
ان كان قبل قبض لكل او بعد قبض البعض حتى استحق البعض فله الخيار في رد الباقي واخذ
بخصته من الثمن بل ارضا الباقي اي شي كان المبيع لان الاستحقاق يفرق الصفقة وان كان قبض
ان كان شمس كالعبد ين لم يرد الباقي لان الصفقة قد تمت ولا يجبر وان كان شيئا واحدا سلس
تبعيضه ضرر بالباقي له رد الباقي لان الشركة فيه عيب وان كان كيليا او وزنيا او معدنيا
متفاوتا لم يرد ما بقي وان كان في رعا واحدا لانه لا يبعد عيبا وفي رواية يرد لانه يوجب
موتة النسيئة وفيه ضرر والجواب فيما اذا وجد احد ما مدبرا او مكاتب او ام ولد كالجواب
في الاستحقاق ولو وجد ما اشتراه ناقصا فهو كاستحقاق البعض في وجهه لانه تفرقت
عليه الصفقة وفي التقاريق واستحقاق البعض قبل القبض لا يوجب رد ما بقي فيما لا يصح
التبعيض وفي المشتق اشترى ارضا فاستحق منها مسجد جماعة ففسد المبيع وكذا لو كان مهلا
وعن ابي يوسف له اخذ الباقي بخصته من الثمن كما لو اشترى مسجدا خاصا له او طريقا للعامة فحرق
معلومة وفي القوي لو وجد فيها قطعة من الوقف كان الخلو اي يقوله المبيع باطل
وقال السعدي جاز في الملوكة ثم رجع الخلو اي الي قوله السعدي وفي جمع المفسر كان الحربي
بشروط في ستمنا المساجد والمقابر وطرق العامة وحياضهم ونحوها من شري القرية
ان لا يترك حدود المستننا وكان السيد ابو شجاع لا يشترط ذلك وفي الشروط لا بد من عدد
المستننا وتحديد ها وكذا عدد المكاتب التي هي تعليم العامة من الصبيان وتحديد ههنا
وبعضهم لم يشترطوا بالتحديد لانه لا يكون مشهودة ولا تجري المنازعة بسبب الجهالة

وبعضهم اضافوا

وبعضهم اضافوا معرفة جميع ذلك الى اقرار العاقدين وكانوا يكتبون وقد عرف هذا ان
العاقدان موافق جميع ذلك واحاطا بها علما واقرا بمعرفة **●** وفي شرح بكر في شري
القرية وفي مسجد او مساجد او طريق ولم يستثن بدخل تحت اسم القرية فيفسد المبيع
لانه اشترى ما يجوز وما لا يجوز وكذا سدى العارض والسور لان السور بقي على اصل
الاباحة والقسمه انما جرت في مواضع المنازل وفي الجامع الاصغر عن محمد باع قرية عظيمة
بما فيها وفي مسجد ومقابر ان المبيع فاسد وفي اللابي باع كرما وفيه مسجد قديم ان كان
المسجد عامرا فالبيع فاسد وان كان خرابا لا يفسد **●** وفي المشتق اشترى طعما ما فوجد
به عيبا وقد اكل بعضه او باع رجع بنقصان عيب ما اكل وعن ابي حنيفة روايتان يرد
ما بقي عند محمد وعند ما لا يرد وهل يرجع بنقصانه قال ابو حنيفة لا يرجع **●** وقال
ابو يوسف يرجع **●** واجمعوا انه لا يرجع بنقصان عيب ما باع وهل يرد ما بقي قال
ابو حنيفة لا يرد ولا يرجع بنقصانه وقال محمد يرد وعن ابي يوسف روايتان في روايه
كقول ابي حنيفة وفي رواية كقول محمد ذكر بكر في اختلاف ابي حنيفة اشترى وباع نصفه ثم وجد
به عيبا فان ايا حنيفة كان يقول لا يرد ما بقي ويرجع بنقصان العيب وقال بكر ابي يرد
ما بقي وهو قولهما وفي الشافعي اخرج بعضه عن ملكه لا يرد الباقي ولا يرجع بالنقصان وعن
محمد وزفر يرجع بنقصان الباقي وفي الانصاف لا يرجع في قولهم **●** اشترى زينا على ان
يزنه بطرفه فيطرح عنه مكان الظرف خمسين رطلا فالبيع فاسد لان الظرف قد يكون
ازيد من خمسين وقد يكون انقص ومقتضى العقد ان يطرح مقدار وزن الظرف اشترى
زقا بما فيه من الزيت على انها مائة رطل على ان يكون قدر الزق ما يوجد والباقي الي تمام
المائة من الزيت فوجد ما مائة ستين منها وزن الظرف بخير ان كان وزن الظرف
في عادات التجار لا يبلغ هذا القدر فان شاخا بكل الثمن وان شا ترك لغوات ما هو المشروط
في عرفهم فان وجد مائة وخمسين ووزن الظرف مائة فالبيع فاسد لان العقود عليه
من الزيت ما يبقى بعد وزن الظرف الي تمام المائة ولم يوجد ذلك فان وجد ستين ووزن
الزق عشرون يبقى المبيع من الزيت ثمانون رطلا وقد انقص عشرة ارطال وهو قدر ثمنه
فيخط من الثمن بقدره فان قيل يجب ان يوزن الباقي بتشكيل الزيت حتى يتم رضا المشتري
ولا يخط من الثمن ولا يجبر فيه **●** التشكيل بنقد لان ما انتقص معدوم حاله

البيع فلو اوجبت التكيل لعلنا ما اعاد وما لا على وجه السلم وانه لا يجوز فان قيل لم
لا يصير المعلوم شرطاً فاسداً اذ قل في البيع قبل له لم تقصد نقل العقد على المعلوم
ولو قصد بان قال بعت هذا الزيت التسعين رطلاً العشرة المدة وانه كان باطلاً ولكن
ظهر النقصان والعدم من طريق الحكم فلم يوثق في البيع او يجوز ثبوت البيع من طريق الحكم
ما لا يجوز ثبوته من طريق القصد الدليل عليه ثبوت الخيار في العرف الحكم مثل خيار
العيب ولا يجوز ثبوت ذلك من طريق الشرط كذا هنا التفريعات في الجامع وفي
الكا في شري عدل رضي على انه خمسون ثوباً ما لم يكل ثوب بكذا ولم يقل بكذا فوجد
احد وخمسين فالبيع فاسد وان وجد تسعة واربعين ان لم يسم لكل ثوب ثمانية فذلك
لان ما يكل به الخمسين لم يدخل في العقد فبطل العقد بقدره وقد جعل قبول العقد فيه شرطاً
في الباقي فبطل الجميع وان سمي جازاً البيع في الموجود كذا ذكر في الاصل والمجوز قالنا لئلا
كان القاضي ابو الهيثم يقول هذا على قولنا وعلى قول اي حنفية لا يجوز لما قلنا وفي شرح
مكر من مشايخنا من قال على قول اي حنفية يجب ان يكون البيع فاسداً في الكل وفي شرح القامح
قالوا على قول اي حنفية يفسد وفي الثاني يجوز وقيل يفسد البيع عند اي حنفية في الجميع
وفي المقارن قبل عن اي حنفية لا يجوز كالتوهم على انها مرويان فاذا اصدما مرويان
وروي عنه انه اذا باعه هذه الثلث شياء كل واحد بكذا فاذا شاتان جاز فيها
الا ان يقول وشاه اخري اشترتها او شاه عندي ولست عندك وعند محمد بن جرد • ولو
اشترى حراً با على انه هروي كل ثوب بعشرة فاذا فيه ثوب غير هروي جاز في الباقي
ان كان لا يضره التبعض وفي التوازل اشترى حراً با على ان فيه عشرون ثوباً فاذا فيه
احد وعشرون وغاب الباقي يقول المشتري ثوباً ويستعمل البقية لانه ملكها وهذا
استحسان احده محمد بن طرأله • وفي جمع اشترى الف من هذه الخطة فوزنت فاذا
هي خمس مائة قبل بطل البيع وقبل يصح في الموجود وهو اختيار ابي اليسري في العودوي
يصح في الموجود بخصته وذكرنا السرخسي يجوز بالاتفاق وكذا في العوديات المتعارفة وانما
الخلاف والتفصيل في المتفاوتة اشترى سمناً ورد الزق وهو عشرة ارطال فقال الباقي
كان في خمسة ارطال فالقول للمشتري لانه انكر التبعض فيها سواء وفي الاقضية •
الخلاف في الثمن لان زيادة وزن الرق يمتنع الثمن وينقصه يرداد قال بايع يدعي زيادة

الثن من حيث

الثن من حيث الحقيقة والمشتري ينكر فيجب الحالف والجواب ان هذا الاختلاف في الثمن
ليس بمفقود بل هو مقتضى اختلافها في الرق فلا يعتبر ذلك لايجاب الحالف • اشترى
عشرة ادراع من مائة دراع من دار او حمام لا يجوز وقال لا يجوز اذا كان مائة دراع لان بيع
عشرة ادراع من مائة بمائة يبيع عشرة اسهم من مائة سهم وذلك جائز كذا هنا وله الدراع
انما يتحقق كمكان عين المكان شائع فان الجزء الشائع لا يتحقق درعانه فصار بايعاً حراً وامعياً
من الدار وانه يجوز له المكان فيفسد بخلاف السهم لانه اسم لجزء شائع من الدار وذكر
الحطاف ان الفسطح بجهاالة جملة الدرعان وعن ابي يوسف اشترى درعاً من •
الدار بكذا جاز وان لم يقل من كذا درعاً ولو اشترى منها منها ولم يقل من كذا لم يجز
• اشترى درعاً على انها عشرة ادراع فوجدها ازيد سلم له قالوا هذا اذا كان
الفضل يضره الباقي وان لم يضره لا يسلم له وكذا هذا في الثوب وعلى هذا قالوا الوبايع
درعاً من كرايس لا يتعارف قطع بعضه ضرراً بالباقي يجب ان يجوز وان وجدها نقص
خير من الاخذ والترك بكل الثمن لان الدراع فيها يدرع جاري بحوي الوصف لانه زيادة
تزيد في قيمته الباقي ونقصانه يوجب نقصاناً ولو قال كل دراع بدرهم لم يسلم له الزيادة
مجاناً لانه صار اصله حيث قابله بشئ من الثمن ولكن يتخير ان شاء اكل كل دراع بدرهم
وان شأ ترك لانه عسى لا يتيسر له اذا ثمن الزيادة وان انقص خيراً اي ان شاء اكل كل دراع
بدرهم لانه يتضرر بضيق الدار وكذا هذا في الخشب والثوب وسائر ما يدرع فان قيل
ينبغي ان يفسد البيع عند اي حنفية لانه اشترى معدوماً وموجوداً لانه لما سمي بمقابلته
كل دراع ثمناً صار الدرع مفقوداً عليه الا ترى لو اخذ احد حصته والجمع بين الموجود
والمعدوم مفسد للبيع في الكل عندك كما لو اشترى ثوبين على انها هرويان فاذا اصدما
مرويان قلنا **الدرع** ان صار اصلاً من الوجه الذي قلتم ولكنه بقي وصفاً حقيقياً
باعتبار ان زيادة الدرع توجب زيادة في قيمة الباقي فمن حيث انه اصلي فاذا اخذ احد
حصته من الثمن ومن حيث انه وصف لا يفسد البيع بنواته كغيره من الاوصاف بخلاف
التوهم لان كل واحد منها اصل بنفسه من كل وجه فكان جمعا بين الموجود والمعدوم
فيفسد العقد فيها فان وجد عشرة ونصف او تسعة ونصف لزمه بعشرة ويجزى تسعة
لانه لما لم يسم لما دون الدراع ثمناً بقي بيعاً وقال ابو يوسف ان شأ اخذ باحد عشر

او بشره لانه لما ابطال السعيه بتسميته الثمن لكل دراع ففي نصف الدراع كانه قال بعت
 بدرهم على انه دراع **وقال محمد بن ابي اسحاق** بعثوه ونصف او يتسعه ونصف لان تسمية
 الدرهم للدراع تسمية النصف للنصف والموزون الذي لا يضره التبعيض مع ما يضره كالدرا
 اشترا ارضا على ان فيها كذا وكذا اخله خير في التقصان وكذا بيوت الدار ولو استحق منها شيء
 او اقله البايع اخله الباقي بالخصه ان شاء ولو اشترى فواحا بشرط انه كذا سلم فلم يكن
 في النصف انه فاسد وكذا لو اشترى ارضا على ان فيها كذا وكذا اخله بثمرها وكان
 فيها كخله غير مضمرة او اشترى شاة مد بوجه فاذا ارجلها مقطوعة **وفي البيوت**
 اشترى ارضا على ان يخرجها درهم فاذا اهلكتها ان كان المشتري عالما بذلك فالبيع فاسد
 لانه اشترى بشرط ان لا يبيع عليه بعض خراجا معنى وان لم يكن عالما ان شاقبها خراجا
 وان شاردها ولو اشترى على ان يخرجها ثلثه فاذا هو درهم فالبيع فاسد لانه اشترى
 بشرط ان يبيع عليه خراج ارض اخرى معنى **ولو اشترى على ان يخرجها على البايع فسد**
 لانه اشترى بشرط ان يفتي البايع دينه فان كان الذي شرط عليه زائدا على خراج الاصل
 لم يفسد لانه اشترى بشرط ان لا يتجاوز الظلم وانه ثابت بدون الشرط وفي اللاتي اشترى
 ارضا بغير خراج فالبيع فاسد وهو على قياس ما ذكرنا ان علم المشتري بذلك فاسد والا
 فيجوز وفي التوارث اشترى ارضا خراج فوجد خراجها ثقيلا ان كان على خلافه بردها
 باع ثوبا او دارا كل دراع بدرهم او اقطع كل شاة بدرهم ولم يبين حمله الدرعان ولا حمله
 القطيع فالبيع فاسد خلافا لما قاله المصنف معلوم بالاشارة الى الجملة والثمن معلوم يعلم المبيع
 فيجوز كما لو اشترى بوزن هذا الجوز هبا او هذه الدراهم ولا يدرى ذرنا وكذا في قوله بعت
 كذا قصعة من هذه الصبرة هذه القصعة ولا يدرى كم قدرها وله قدر ما التزم من الثمن
 مجهول وذلك مفسد فان علم ذلك في المجلس جاز لانه كالمعلم عند المجهول وله الخيار لانه لم
 يوجد منه الرضا التزم هذا القدر من الثمن عند العقد ذكر اليردوي وفضل الجوز غير مسلم
 فان كان هذا في الكيل او الوزن او العددي المتقاربة بان اشترى صبرة كل فقير بدرهم
 يجوز في لكل بكل الثمن وعند مجوز في فقير واحد ومن واحد وشي واحد لانه معلوم لا يتفاوت
 وله الخيار لتفاوت الصفة عليه ولا يجوز في الكل بجملة فان علم في المجلس جاز وله الخيار
 لما رواه الاصل ان كلمة كاي متى حصلت جملة لا يعرف مقداره فبيننا واحد من احاد تلك الجملة

سبح
 لازم

الاشري لو

الاشري لو قال فلان علي كل درهم يلزمه درهم ولو اوجد ارضه كل شهر بكذا يلزمه العقد في شهر
 ولا يلزمه في سائر هلالا غير محصورة بخلاف الصبرة عند ما لا محصورة يمكن مصرفه ويجوز
 العقد بكني يوم عند دخول كل شهر ولو كفل بشفقة امرأة عن زوجها كل شهر لزمه الكفا
 في شهر وهذا جملة درعان الدار وعدد القطيع وققران الحنطة ليس بمعلوم فبيننا واحد
 الا في الاثني يبيع دراع من الثوب وشاة من القطيع لا يجوز لانه يتفاوت والعقدان من الصبرة
 لا يتفاوت فيبيع فقير منها يجوز **اشترى** عما او ابلا او بقر او عدل زطي كل
 اثنين بعشرة لم يجوز لاجتماع بين جملة الثمن وعدد المشترا ولم يبين لانه لا يدرى انضم
 الردي الى الردي والاجيد الى الردي فاما الكيل والوزن والعددي المتقاربة فيجوز
 بالاجماع لان كل اثنين منها لا يتفاوتان المتقاربات في الثاني وفي المتقاربات باع هذا
 المائة الشاة بهذا المائة الشاة كل شاة بشاة لم يجوز وفي الثاني باع بمثل ما باع به فلان
 لم يجوز لانه مجهول فان كان شيئا لا يتفاوت كمن الخبز والتمر قبل يجوز لانه معلوم فان علم
 في المجلس عاد الى الجواز وله الخيار لما مر وكذا لو اشترى براس ماله او رقبه وهو لا يعلم
 بذلك كذا الخوان واختلف في الخيار قيل هو خيار استيجاب العقد ابتداء وقبل
 هو خيار مضى العقد فان استعمله قبل العلم به فعليه القيمة لفساد العقد باع نصيبه
 من الدار ولا يعلم هو مقدار نصيبه وعلم المشتري جاز لانه باع معلوما في نفسه والمشتري
 يفتقر على ابراهيه لا يقبض خيار زادي عصام بعد ان يقبل البايع انه كذا قال المشتري وان
 لم يعلم المشتري لم يجوز وعند ما يجوز لانه معلوم في نفسه مجهول عند المشتري من حيث
 انه معلوم في نفسه صح البيع ومن حيث انه مجهول عند المشتري ثبت له الخيار **ولا يبي**
 حنيقة المشتري لا يقدر على ان يبري البايع بالقبض لانه لا يدرى لم يقبض ولم يجز وفي
 عصام قول محمد مع اي حنيقة تحصل عن محمد روايتان وان لم يعلم لم يجوز وان علم جاز يعني
 اذا تضادقا على علمها وعن اي حنيقة يجوز وان لم يعلمها واليه رجح ابو يوسف في المتقاربات
 ذكر السرخسي وعلي هذا الوجه نصيبه من هذا العبد والخلق في المتقاربات وهو
 نصيبه من الدار او العبد ولا يدرى كم هو لم يجوز ذكر بكره فواين مسلة بيع النصيب
 وبين مسائل منها **افقسا** ميراثا على ان ياخذ احدهما دارا والاخر نصيبا له في دار اخرى
 او سقفا لا يجوز ما لم يعلم مقدار النصيب وكان يجب ان يجوز عندهم اذا علم المشروط له

سبح
 الجواب

سبح
 ان يبيع

النصيب كالجوز البيع اذا علم المشتري النصيب وان علم الشارط ولم يعلم المشروط يجب ان يكون
على الاختلاف في البيع ومنها شرط المضاربة مثل ما شرط فلان لمضاربة انه لا يجوز ما لم يعلم
وكان يجب ان يجوز عندهم اذا علم المضارب النصيب وان علم الشارط ولم يعلم المضارب يجب ان يكون
على الاختلاف ومنها ذهب نصيبه من عبد لرجل لا يجوز ما لم يعلم وكان يجب ان يجوز اذا علم
الموهور به مقداره ومنها اشترى شيئا ثم باعه مراخحة او تولية ولم يسم شيئا من الاول
والمولي له لا يعلم انه لا يجوز وكان يجب ان يجوز لان الذي باعها الثمن وهو المولي عالم بمقدار الثمن
وقد قال لا يجوز وبين الفرق وفي التفريق عن جود يجوز اجارة النصب لانه يصير معلوما
بالاستقاع بخلاف البيع وفي جمع الشهود بعتك ما في هذه القرينة او الدار او البيت او الصنف
او الجواز فان علم المشتري ما في هذه المواضع جاز لان البيع معلوم وان لم يعلم فذلك في
القرينة والدار لان الجهالة فيها فاحشة وفي التوازل في الدار لا يجوز في قياس قولها خلا
ابي يوسف وعند نصير يجوز وعند شاذ ادلة وكذلك الخلاف في البيت بين ابي حنيفة وابي
يوسف اوقال جميع ما املك بعتك لم يجوز خلاف الهبة لان الجهالة تزول بالتسليم وفي
التمتة بعتك نصيب هو الثلث بكذا فاذا نصيبه النصف كان له الثلث ولو قال وصيت
لك نصيب هو الثلث فاذا النصف كان له النصف وان خرج من الثلث وكذا لو قال
اوصيت لك بثلثي وهو الف فاذا الثلث اكثر من الف فله الثلث وكذا لو قال اوصيت
لك بجميع مالي في هذا الكيس وهو الف فاذا فيه الفان وكلها له وكذا لو قال اوصيت
بجميع ما في هذا البيت وهو كوطعام فوجد فيه اكثر او وجد فيه حنطة وشعير فاكل له ان
خرج من الثلث وكذا لو قال وهبت له جميع ما في هذا الكيس وهو الف فدفعه اليه
فاذا فيه الفان او فيه دنانير او جواهر فاكله الكيس وما فيه للموهور له ولو قال اوصيت له
الف وهو عشر مالي لم يكن له الا الف اذا كانت تخرج من الثلث سواء كان ذلك عشر ماله
او اقل او اكثر وكذا لو قال اوصيت له بالف وهو جميع ما في هذا الكيس فاذا فيه اكثر
لم يكن له الا الف ولو كان فيه دنانير او جواهر فله الف من مال الميت الاصل في جود
هذه المسائل ان ينظر الى الاشارة الاخبار فالمعتبر هو الاشارة لانه محكم لا يجري فيه اللفظ
اما الاخبار عن مقدار المحمي او عن مكانه يجري وفي التفريق ببيع هذا الكبر فاذا
هو اكثر من كذا وفي الشافي باع حنطة على ان اقل من كذا فوجدها المشتري كذلك جاز

لانه وجد

لانه وجد كما شرط وان وجدها كرا او اكثر لم يجز لان ما زاد على الاقل مجبول فيجعل الباقي
ولو باع على انها اكثر من كذا فوجدها كذلك جاز وان وجدها كرا او اقل لم يجز لانه عدم
بعض المبيع وهو مجبول فيجعل الباقي ولو قال على ان كذا فوجدها اكثر من كذا لزمه من ذلك
كروان وجدها اقل من كذا فان شأنا اخر حصة من الثمن وان شأنا ترك ولو قال على ان اكثر
من كرا او اقل فوجدها كرا لم يجز لانه خلاف ما شرط ولو باع دارا على ان اقل من الف
دراهم فوجدها اقل او الف او اكثر فابيع لازم ولو قال على ان اكثر من الف فوجدها
اكثر فابيع لازم فان وجدها الف او اقل اخرها بكل الثمن او ترك

باب اختلاف البائع والمشتري اختلاف في قدر
التم والسعة قيمة غير مقبوضة حالها وترا دالان المشتري يدعي عليه تسليم المبيع
بما يتقدم من الثمن والبائع ينكر والبائع يدعي عليه زيادة الثمن والمشتري ينكر فان كانت
مقبوضة فالقياس ان لا يتحالفا ويكون القول للمشتري لانه ينكر زيادة الثمن وهو لا يدعي
على البائع شيئا وفي الاستحبابي تحالف الحديث اذا اختلف البائع والمشتري والسعة
قائمة تحالف وترادوا ايها نكل عن البين لزمه دعوي الاخر ويبدأ بين المشتري لانه
قد ينكل فيقع به الكفاية وفي التفريق فيمن يبدأ به روايتان عن ابي حنيفة فان خلفا
ثم اتفقا على شي تركا وان لم يتفقا رطل احد ثم الفسخ او كلاما فالقاضي يفسخ اما بدون
الطلب لا يفسخ في شرح الشهيد بخلاف الزوجين اذا فرغا من اللعان فالقاضي يفرق
بدون الطلب اذا الاستحبابي وان سالا ان لا يفرق وذكرنا لناحي محالا الى البيوع اذا
حلفا فسخ القاضي العقد لانه ليس الرجوع الي قوله احد ما اولى من الرجوع الي قوله الاخر
فلم يثبت ما ادعي احد ما ففسد البيع وذكر في الدعوي القياس بعد التحالف ان يقض
بالعقد ما مدعيه المشتري لانه لم يثبت ما ادعاه البائع وايها اقام البينة قبلت
فان اقامها البينة للبائع لانه ثبتت الزيادة وكذا لو اختلفا في جبر الثمن فالبينة
للبيع لانه يثبت حق نفسه قبل غيره والمشتري يثبت حق غيره قبل نفسه والبينة شر
لاحيات الحق على الغير كرجل اقام على اخيه ان ابنه واقام الابن على اخوانه ابنه
فبينة الابن اولى لانه يثبت حق نفسه لانه يتشرف بالنسب وكذا بينة الزمن على ان هذا
ابوه او لي من بينة الاب على اخوانه ابو الزمن وكذا بينة المحتلم على رجل وامرأة انها ابواه

مطل

اولى من بيعة اخرى ان ابنها وكذا بيعة الفلام انه ابن العبد من هذه الامة وهي زوجته
 اولى من بيعة المولى انه ابنه منها وكذا لو كان المولى العبد مملوك فبيعه الفلام انه ابن المولى
 اولى من بيعة الورثة انه ابن العبد وكذا بيعة الامة ان ولدت هذا الفلام من المولى اولى
 من بيعة الورثة انها ولدت من فلان كان زوجها المولى ولذا بيعة الرجل ان هذا ابني من
 فلانة المينة ولي ميراثي اولى من بيعة الابن على اخرين وكذا بيعة الفلام انه ابن
 المينة اولى من بيعة الورثة على اخرين ايام الفلام وكذا بيعة المشتري على البائع اولى من
 بيعة البائع على الاخر وكذا بيعة الرجل على بكاح امراه اولى من بيعة انها زوجة فلان كان
 النكاح لا يكون الا بكلام وقد اقام البيعة على اقارها انها امراته وبقارها كذب شهودا
 وقيا من هذا الواقم الاب على اقار الابن انه ابنه اولى من بيعة الابن على اخوانه ابنه وكذا
 بيعة الرجل على بكاح امراه اولى من بيعة انها امراته الجملة كقصة من الساق في الاجناب
 وفي القاريون والتقاريون عدنا الى مسألة الباب واختلفا في قدر المبيع او جسد
 تخالفنا ويدين البائع وايها اقام البيعة قبلت فان اقاما البيعة للمشتري ولو كان
 بيع بين يمين او ثمن يمين ايها شيا • اشترى عبيدين وقبضها فملك احدهما
 ثم اختلفا في الثمن فقال البائع بعثكم باليمين وقال المشتري بالف قال قول للمشتري
 الا ان يشا البائع ان ياخذ الحلي ولا ياخذ من ثمن الهالك شيا واختلف في هذا الاستثنا
 قبل هذا الاستثنا انما الف يعني اذا رضى البائع بالحلي تخالفان فيجعل كان المبيع كله هو الحلي
 وقيل هذا الاستثنا ثمن عن المشتري يعني اذا رضى البائع بالحلي ملى عن دعواه لا يملك
 المشتري وقال ابو يوسف القول للمشتري في حصته الهالكه وتخالفان على التام والصحيح
 انه يخالفان عليه ما وان كان حكم الخالف وهو الفسخ يرد على التام لانه متى خلف على التام حصته
 من الثمن يكون ذلك ايجاب الثمن عليه الحور وذلك لا يستقيم وقال محمد بن جعفر ان عليه ما
 ويرد التام وقيمة الهالكه وهذا الاختلاف بناء على ان من اشترى عبدا وقبض فملك ثم
 اختلفا في الثمن قال محمد بن جعفر ان لم يرد ثمنه اذا اختلف المتبايعان تخالفوا ولم يفصل بينهما اذا
 كانت السلفة قائمة او هالكه لما الحديث الذي مر اذا عرفنا هذا جينا الى مسئلتنا فان
 يقول الفسخ ورد بالتخالف حال قيام السلفة والسلفة اسم لجميع اجزاها ولم يوجد فلا
 تخالفه وايوسف يقول المانع من التخالف الهلاك فيمنع في الهالكه ويحرم يقول الهلاك

سان
 الرجل

بسم
 اليمين

ليس غاي

ليس مانع وهذا اذا تضاد فان قيمتها كانت مساوية فالتفضيل فان اختلف فقال المشتري
 كانت قيمة التام الف وقيمة الهالكه خمسمائة وقال البائع على عكس هذا قال قول للبائع
 لان المشتري بدعواه ان قيمة الهالكه كان اقل يدعي سقوط زيادة من الثمن والبائع
 ينكر فلو اقاما فبيعتا للبائع لاثباته زيادة الثمن لهما لكه كما لو اشترى عبيدين وقبضهما
 فملك احدهما ورد الاخر بعيب ثم اختلفا في قيمة الهالكه فادعي المشتري الاقل والبائع
 الاكثر قال قول والبيعة للبائع لما قلنا كذا حتى وفي جمع اشترى عبيدين بالف فقبضها
 ثم رد احدهما بعيب واراد ان يرجع حصته من الثمن فاختلغا في مقدار قيمته يوم البيع
 فانه حكم الحال وفي الجامع اشترى عبيدين احدهما بعينه بالف الى سنة والاخر بالف طاله
 وقبضها فرد احدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت الذي كان ثمنه موحدا وادعي
 المشتري لعكس قال قول للبائع لانه ينكر الاجل • ولو كان الثمنان مختلفين احدهما
 بالف والاخر مائة دينار او باليمن فرد احدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت
 الذي كان ثمنه الف وقال المشتري على عكس هذا وقد قبض البائع الثمنين ومات
 العبد ان قال قول للمشتري لان الاختلاف وقع في استرداد الثمن والاسترداد يعني على
 التملك وتمليك الثمن من قبل المشتري يكون القول قوله وعند محمد بن جعفر ان لا الاختلاف
 وقع في القيد لاختلافها في الثمن المتبادل ان كانا يمينان على الذي في يد المشتري لان
 الاختلاف وقع في ثمنه وهو قائم فان طاله فله المبيع بوجه الفسخ والمشتري يرد الباقي
 ولو مات احدهما ورد الباقي بعيب ثم اختلفا في ثمنه قال قول للمشتري لان الملك للثمن هو
 ولا يتجانسان وان اختلفا في ثمنه وهو قائم لان ما هو المقصود من الخالف في التام وهو
 الفسخ قد حصل لك بالرد والاخر هالكه وعند محمد بن جعفر ان لان الهلاكه ليس مانع عند
 • اشترى جارية وقبضها ثم جازدها بالعيب فقال البائع بعت هذه واخرى غيرها
 وقال المشتري بعتي هذه وحدها قال قول له لانه ينكر قبض اخرى معها ولو رد المشتري
 بخيار شرط او روية فقال البائع ليس هذا هو الذي بعتهك قال قول للمشتري لان البيع
 الفسخ يرد فبقي البائع مدعيا عليه قبض عن آخر وهو ينكر وفي خيار العيب ان كان
 قبل القبض فكذلك وانما بعد القول للبائع لان المشتري يبيع عليه حتى الفسخ وهو
 ينكر وفي بيع الشا في جالس اليه بزيوف وقال هذا ما قبض من راس المال

بسم
 وان كانا

على

فانكر رب السلم ان يكون هذا من دراهمه فالقول للمسلم اليه مع يمينه في رواية السويح لانه
 ينكر قبض حقه وهو الجهاد وفي الصرف يقول اذا جاز بروف يرد لها فانكر الادخ فالقول
 للادخ لانه ينكر قبض العقد وفي الاجارة قبض الاجرة وهي دراهم او حنطة
 موصوفة ثم قال هي زبوف او معيبة صدق لانكاره وجود حقه ولو كان سيبا يتعلق
 لانه دعوى لبيع وفي القبول حيا المسلم اليه ببعض راس المال موصوفة يرد لها اتفاق
 رب السلم في ثلث راس مالي وقال المسلم اليه بل هي نصفه فالقول للمسلم اليه لان
 فصل لسوق ليس قبض حقه فالقول لمنكر البعض بخلاف الزبوف اذا ردها ولم يستبد
 واختلفا في قدره فالقول لرب السلم لانه فسخ بعد الحقة وهو ينكر زيادة الفسخ
 وهذا كما لو اشترى شيئا فرد بعضه ببيع بعد القبض ثم اختلفا في قدر المردود فالتو
 للمردود عليه بهذا وفي الجامع تصادق المتبايعان بعد هلاك السلعة ان يرد لها
 كان ثمنها بان كان دراهم او دنانير او مكيل موصوفا او موزونا موصوفا لكن اختلفا في
 حقه او قدره فالقول للمشتري وقال محمد بن الحسن ان لو تصادقا انه كان خمينا
 يتحالفان عندهم على ان يقيم مقصودا وعلى الهاكك يتحالفان هلاك احد البديلين لا يمنع
 الفسخ وان اذاعا احدهما انه كان ثمنها وادعى الاخر انه كان مئمتا ان كان المدعي للثمن
 هو البايع فهو كوجه الاول وان كان المدعي هو المشتري فهو كوجه الثاني وان
 ادعى احدهما انه كان ثمنها وعرضا وادعى الاخر انه كان ثمنها كله ان كان المدعي للثمن والعرض
 هو المشتري يقسم السلعة على الثمن الذي اقربه وعلى قيمته العرض فما كان حصه السلعة
 من الثمن فالقول قوله عند ما وما اصاب حصه العرض يتحالفان ويعزم قيمة حصه
 العرض من السلعة للبايع وان كان المدعي هو البايع فالقول للمشتري عند ما اعتبرا
 للبعض بالكل وفي الاستحباب قال البايع هلك المبيع بعد القبض وقال المشتري
 بل قبله فالقول للمشتري وايها اقام البيعة قبلت وان اقاما فالبيعة للبايع وكذا
 لو ادعى البايع ان المشتري استهلكه وادعى المشتري ان البايع استهلكه هذا اذا لم
 يكن للبيعتين تاريخ فان كان فاستقرما اولى في الهلاك والاستهلاك وهذا اذا كان
 قبض المشتري غير ظاهر وان كان ظاهرا فادعى المشتري ان المبيع استهلكه وادعى البايع
 ان المشتري استهلكه فالقول للبايع وايها اقام البيعة قبلت ببيته وان اقاما فالبيعة

للمشتري وفي

للمشتري وفي الجامع وكذا لو تصادقا على القبض باذن او غير اذن ثم ادعى كل واحد
 منهما القتل على صاحبه وفي التفريق ادعى المشتري قطع البايع بعد المبيع وادعى
 البايع قطع المشتري قبله وتخالفا ودي بالبيع واحده المشتري بجميع الثمن ان شأ
 وبيته اولى ولو اختارا ففسخ حلف واحد ولو صدقه البايع في القطع وادعى انه قبل
 البيع صدق المشتري واحده بنصف الثمن ان شأ في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وبيته اولى ولو صدقه المشتري وادعى انه بعد الشراء صدق وبيته البايع اولى وروي ان
 بيته المشتري اولى وفي الكافي قال المرتضى للراهن قبضت مني بعد الرهن وهلك عندك
 وقال الراهن بل هلك عندك فالقول والبيعة للراهن ولو قال المرتضى هلك عندك
 قبل ان قبضه حكم الرهن وقال الراهن بالعكس فالقول للراهن والبيعة للراهن
 استقرارا ليرهنه فقال المعير هلك قبل ان تنكح وقال الراهن بالعكس فالقول
 للراهن وكذا لو اختلفا انه هلك قبل الرهن او بعده والبيعة للمعير ولو قال المرتضى
 قبضت درني ورددت الرهن وقال الراهن قبضت وهلك الرهن عندك فالبيعة
 للراهن وكانا بالهيم يقول ينبغي ان يكرر البيعة للمعير وفي الشافعي مات البايع واختلف
 ورشته مع المشتري في الثمن فالقول للورثة ان كان المبيع في ايديهم وان كان في يد المشتري
 فالقول له وكذا لو مات المشتري او ماتا ولا يتحالفان لانه عليه السلام قال تحالفا
 وترادا وذلك صفة العاقلين وقال محمد بن الحسن لا يتحالفان وعلى هذا لو خرج المبيع عن
 ملك المشتري احلعا فان عادت اليه ثم اختلفا ان عاد فستحالفان وان عاد بسبب جارية
 فعلى الخلاف وكذا لو صار المبيع محال لا يقدر على الرد ببيع ثم اختلفا وفي التفريق
 اقالة الوارث جارية والعروني في طريقه ادعى الاتفاق فيه وفي المقود اقاله الوكيل
 بالشرا لا يجوز اجماعا وفي اللاتي يجوز عند ابي حنيفة ومحمد وفي الشافعي اقاله الوكيل بالسلم
 جارية ويضمن المسلم فيه الموكل وقال ابو يوسف لا يجوز وكذا الخلاف في اقالة الوكيل
 بالبيع والخلق بكرة اقالة الوكيل بالبيع شرعا من الوكيل تبداسا كانت الاقالة قبل القبض
 او بعد من عيب او من غير عيب وفي الشافعي وكذا لو تناسخا قبل القبض اقاله الموكل
 جارية وان كان عليه دين لم يجز كذا هذا وفي الشروط يصح اقاله الشفيع بعد القضا له
 بالشفعة على البايع قبل قبض المشتري الادار وينفسخ ملك المشتري وكذا لو قبض المشتري

في
 اختلاف

الدار ثم قضى للشيخ بالشفعة على المشتري ثم اقال الشفع مع البايع صح وينسخ ملك
المشتري وفي التقاريف لو كبل بالبيع ان يصاح الورثة بعد موت الخصم والحق السرخسي في
اليوم حوازا اقاله الموكل مع البايع وكذا في الجامع حوازا اقاله الوصي وفي التقاريف حوازا
اقالة الامر استحسانا ذكر ابو اليسر اقاله الوكيل بالاجارة جائز قبل ان يقضى المستاجر
شيان المنافع وقبل ان يصير الاجرة مقبوضة او مشروطة التخييل لانه لم يثبت للموكل
حق فيها اقاله الوكيل بالاستيجار جائز قبل قبض المستاجر وبعد لان فيه ابطال حوا الموكل
وفي التناهي بعد قبض الوكيل او الموكل لم يجز استحسانا كما في وكبل بالاجارة اذا قبض الاجرة
لم يجز منقضة وفي شروط الحاكم الوكيل بالاجارة لو ناقض صح الا ان يكون الاجرة جارية
سلمت الى المالك والوكيل لا يستجار لو ناقض فان كانت المداومة الى المستاجر لم يجز وان
كانت في يد الوكيل صح وفي الكافي لم يجز استحسانا **قوله** وعلى الحاكم
اراد باذكار الفئاس ولا شك في مناقضة الاب والوصي وفي المادون باع المادون
شيا واشتراه ثم اقاله المولى فان لم يكن على المادون دين يوميد حاز والا فلا لان الاقالة
كالباع ولو باع المولى شيئا ما في يد العبد ولادين عليه حازا اشترى جارية وتقبضت
تقابلا ثم اختلفا في الثمن قبل قبض الجارية بحكم الاقالة مخالفا وعاد الباع لان الاقالة
بمنزلة بيع جديد في حق الشراء وقطع المنازعة حوالا للشرع وان اختلفا بعد القبض حكم
الاقالة لا يتجافان ويكون القول للبايع لانه يكرزادة الثمن ولا يملك المشتري لان البايع
لا يدعي عليه شيئا وقال محمد بن الحسن علي قيسا ببيع اذا اختلفا بعد القبض لان كل واحد
يدعي على صاحبه عقدا بثمان اخر وانكر صاحبه السلم ثم اختلفا في راس المال لا يتجافان
ويكون القول للمسلم اليه لان الاقالة في المسلم لا تختم الفسخ لان المسلم فيه دين والدين
شي سقط لا يعود الا ترى ان راس المال لو كان عرضا فرد المسلم اليه عيب وهكذا قبل
التسليم الى رب السلم لا يرتفع الفسخ وفي البيع يرتفع ويعود البيع **باب**
والخيار في التحفة في ثبوت الخيار عند روية المشتري قبل يثبت مطلقا
الا اذا وجد ما يفسطه وقبل يثبت موقتا بوقت امكان الفسخ بعد الروية وهذا ان
الخيار انما يثبت في ثبوت الاعيان المبيع والثمن فيه سواء ولا يثبت في الدين كالمسلم والا فاما
واما يثبت هذا الخيار في كل عقد يفسخ بالرد ولا يثبت في عقد لا يفسخ بالرد **باب** اشترى

شيا لم يره

شيا لم يره فقال رضيته ثم رآه فله رده لان الرضى شئ قبل الروية لا يعتبر ولو نسخ
قبلا لروية صح لان العقد غير لازم لعدم الرضا كذا ذكر الحاكم في الحيل وابو يوسف
في الامالي وفي الاقضية قبل لا يصح فسخه كما لا يصح اجازته **قوله** وفي طريقة العاني لو اجاز
العقد لم يلزمه في الصحيح من المذهب وعن ابي عمر واستاد الحاكم يلزم العقد برضا قبل
الروية وهذه الرواية شاذة لا يفوقها المشايخ قال ابو عمر والعقد يلزم عند ابي حنيفة
ولا يلزم عند محمد وذكر الحشاف والسرقي في الشروط رآه وسكت او بطله باللسان
لا يبطل ما لم يقبل رضيته وفي التناهي راي شيئا ثم اشتراه بعد ملكه ولم يره عند الشرا
فلا خيار له الا ان يكون تغير حاله بنقصان فان اختلفا فقال البايع لم يتغير وقال
المشتري تغير فاقول للبايع لنفسه بالاصل وعلى المشتري البينة ذكر السرخسي هذا
اذا لم تطلب المدعى بحيث يعلم انه لا يتغير اما اذا طال لا يصدق البايع قال ارايت لو راي
جارية ثم اشتراها بعد عشرين سنة **قوله** تغيرت الا يصدق بل يصدق لان الظاهر
شاهد له وبه يفتي ويقول ان كان يتفاوت في تلك المدعى غالبا فالقول للبايع وان كان
التفاوت غالبا فالقول للمشتري **قوله** كما قال السرخسي **قوله** وفي المتغافل ابي يوسف
حاشا المشتري بالمشترا بيباع في عينه رده فقال البايع كان اقل من هذا قال اذا جاز
من هذا امر متقاوت فالقول للمشتري وان تفاوت فالقول للبايع وفي الكافي نظر
الي مملوك او دابة ثم اشتراه بعد شهر لا خيارا لان يكون تغير حاله فان قال المشتري
تغير عن حاله الذي رآته عليه فعليه البينة وعلى البايع البين ولو اختلفا في الروية
قبل بيع فالقول للمشتري انه لم يره لنفسه بالاصل **قوله** الوكيل بشر اذا راي فرويته
كروية الموكل اما الرسول بالشرا فلا قال الشهيد فعليه هذا لو وكل انسانا او اسدا قبل
الشرا حتى رآه ثم اشتراه الموكل او المرسل يجب ان يثبت له الخيار قال وقد اختلفت بعد
وروية الرسول بالقبض ليس بروية للمرسل وروية الوكيل بالقبض روية المشتري
كالقبض الموكل وهو ينظر اليه وقال لا روية ليس بروية له لانه وكيل بالقبض وابطال
الخيار ليس من القبض الا ترى انه لا يبطل خيارا بشرط وجوب العيب والآخرى انه لا يبطل
قبضا بان قبضه مستورا ثم اذا اراد ابطال الخيار فليس له ذلك عند العامة وله
التوكيل يحصل شي وكل ما قامه ولهذا كان التوكيل بابيع توكيلا بالتسليم والتوكيل

في شرط
اشترى
فانقضى

بالشراؤك لا بالقبض وتام القبض هي بالروية فصار توكيله بخلاف الرسول فانه لا يصير
رسولا بغير ما ارسل به كالرسول بالبيع لا يملك التسليم والرسول بالشراء لا يملك القبض
ذكر بكرة التوكيل بالروية مقصود الا يصح حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل انسانا فقال ان
رضيته لخذ لا يصير روية لو كمل روية له وفي الحقيقة يصح التوكيل بروية ما اشتراه فيلزم
العقد ان رضي ويصح ان يشأ **فصل** اما ان يكون في هذا روايتين
اخلاف اشترى المضارب عبد المبره وقد رآه رب المال فلمضارب رده لانه لم يره ورب
المال رآه ولكن لا يعرف ان المضارب يشتريه للمضاربة ليكون روية رضامنه دلالة
وكذا لو علم باعور او عديم ثم اشتراه المضارب ولا يعلم بعوره وكذا الوكيل بشرا عبد بغير
عنه فان كان وكيله بشرا عبد بغيره وكان الموكل رآه وعلم بعينه والوكيل لم يره ولم يعلم
بعينه لم يره وكذا لو دفع الفاضلة اشترى به ذلك العبد وقد رآه رب المال
فاشتراه المضارب لم يره مضارب المال به وكذا لو كان المضارب رآه ولم يره رب
المال لم يره لانه محو العاقد **فصل** اشترى المادون جارية بعد ما رآها مولاه ولم يرها
العبد وعليه دين ولا فلعبد الخيار اذا رآها لانه محو العاقد ولو كان العبد رآها
قبلا لشرا دون المولى لم يرها المولى كان على العبد دين او لا ولو لم يرها احد منهما شرا
رأياها فالحيار للعبد فان رضي المولى جازت على العبد ان لم يكن عليه دين وان كان له
يلزمه وان نقض البيع لمضرب من البائع فمقتضاه باطل كان على العبد دين او لا لان العبد هو
العاقد وان رضي المولى فزدها العبد كان الرد اولى بالنقض رعات في الشافي وفي
المحققا امر رجلا ان يشتري له عبد اسماء فاشتراه وقبضه فوجد به عيبا فقال له
الامر رده رده بعينه فقال الوكيل قد كنت رأيت العيب فاشتريته اورايتيه قبل ان
اقبضه وقال الامر لم يره فالقول للامر وفي الاسحاحي رأي ثوبين ثم اشترى احدهما
بعينه في سقط فله الخيار ولو اشترى ما جالده ان لم يسم لكل ثمننا او سمي الا ان الثمنين
متفق فلا خيار وان كانا مختلفين او متفقين الا انه اشترى ما بصفقتين فله الخيار **فصل**
وفي المشترا اشترى جارية ثمانية فراضا بصدائها فراضى بها وان رآي احدهما فوضعهما
لم يكن ذلك رضي بها وفي الجامع اشترى مصرعي باب او خفيها واطلق في راي احدهما فوضعه
لم يكن رضي بالآخر ولو قبض احدهما بغير ما وهلك الاخر في يد البائع فلمشتري خيارا رضي

بالمقبوض بحصته

سهم
بغير مساه

بالمقبوض بحصته من الثمن او يترك لانهما في الاستقاع كشي واحد ولو انكف المقبوض او عينه
هلك الاخر عليه لان هذا الفعل يصعب للاخر فيصير قابضا وكذا لو امر البائع ان
يعتد احدهما وما في يد البائع ففعله كان قابضا لهما وكذا لو امر البائع المشتري بقبض
احدهما كان اذا في قبضهما بخلاف ما لو امر احدهما وامر المستقبض بقبضه لا يكون
اذا ما قبض الاخر لان قبض المستقبض مستحق على المعبر فان حدث ما احدهما عيب عند
المشتري لم يرد الاخر لان ذلك يملك الاستقاع بالآخر لا تربي لو انكف احدهما ولم يشترهما
كان لصاحبه ان يسلم الاخر اليه ويضمه قيمتها **فصل** وفي المشترا اشترى عبد من قبض
احدهما فقتل المقبوض غير المقبوض فلمشتري خيارا ان يعطي الثمن كله ويسلم له المقبوض
او يرد المقبوض وقيمة المقبوض وان قتل غير المقبوض المقبوض بقبض القاتل والبيع
لازم له بكل الثمن بغير خيار وفي الروايتين فان كانت التي لم تقبض هي المقبولة فلمشتري
خيارا ان يأخذ المقبوض او يرد ما وان كانت المقبولة هي المقبوضة فالتي لم تقبض لازم
له بكل الثمن وفي الجامع فان لم يقبض ما حتى قتل احدهما صاحبه فله اخذ الباقي بجميع
الثمن او الترك **فصل** وكذا لو اشترى جارية فلم يقبضها حتى ولدت فقتل احدهما الاخر
او وكا تنادى بغير فله اخذ الباقي بحصته من الثمن او الترك **فصل** اشترى عبد زطي لم يره فباع
ثوبانها بعد القبض قبل الروية لم يرد الباقي وكذا خيار الشرط لان هذين الخيارين يمتنعان تمام
القبض فيجوز ان التوفيق بخلاف خيار العيب اذا باع بعضهما بملك رد الباقي لان هذا الخيار
لا يمنع تمام القبض لان البيع وقع على التسليم والظاهر هو السلامة ثم رضي والمقبض بقيد تمام القبض
يجوز ولو وهب منها ثوبا او رهن وسلم لم يرد الباقي لان حكمها لا يثبت التسليم وفي الاجارة لا يشترط التسليم
لانه اثبت حق الاستقاع المستاجر بنفس العقد وكذا لو باع على ان المشتري بالخيار فان رد عليه خيار او
مضطه من الاجارة او افتك الرهن ثم رآه لم يكن له رده لانه اثبت لغيره حقا فيكون من صورته لزوم
الملك له وذلك بطلان خياره وكذا لو كانت ثم عجز **فصل** وفي خيار العيب لا يسقط رده بعد التصرف
لان العقد لازم مع العيب وما يبطل به خيار الروية يبطل به خيار الشرط وكذا لو كان الخيار للبائع
فعمل شي من ذلك كان نقضا للبيع ولو باع المشتري بالخيار له لم يسقط حقه في الرد
وعز ان حنيقة ليسقط وفي الصلح خيار الروية والشرط اذا سقط لا يعود الا في رواية
عن ابي يوسف وفي البيوع يبطل خيار الروية فالشرط اذا سقط بولادة الجارية

سهم
المقبوض

بدون

المبيعة وان مات الولد وفي خيار العيب اذا امتنع الرد بسبب الولد ثم مات الولد فله
الرد والفرق ان خيار الوتية والشرط لعدم اللزوم فاذا سقط شي ولزم لم يعد وفي
العيب له الرد مع اللزوم فاذا زال المانع رد ولو كانت دابة فولدت فله الرد
خيار روية او شرط اذا مات الولد لان الولادة لا تنقضي في غير نبات ادم بخلاف
الامة لان ولادتها نقصان ولهذا ولو ولدت الدابة قبل القبض بحرا لمشتري على قبضه
بخلاف ولادة الامة فان وجد بالام عيبا لم يرد لها لان فيه تقريتي الصفة وان وجد
بالولد لم يرد له لانه لا حصه له من الثمن قبل القبض فان قبضه بما فله ان يرد ايهما وجد به
عيبا لان الثمن انقسم على قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم القبض وتمت الصفة
فرد كذلك التقريعات في الشافي **المشتري** الا يمشي شيئا فرويته الحرس فيما
يحرس والدوق فيما يداق والشم فيما يشم فاما ما لا طريق لمعرفة الا الروية فانه لو
له ذلك بمعرفته فيقف هو عند بحيث لو كان يصير الزاه فيقول رصيت بطل
خياره وان وجد هذه المعاني قبل القبض فلا خيار له كذا روي عن ابي يوسف لان
هذه المعاني سبب المعرفة في الجملة فيقام مقام الروية في حقه للضرورة ولو وصف
له ثم ابصر بطلج فلا خيار له ولو عي البصير بعد الشري تحولت الروية الى الصفة ولو
راى ذهابا خارج فارورة ثم اشتراه فثبتت الخيار عن محمد واثبتان وفي المشتقاني
ثم على خلاف لا يقدور على حسه بوصف له وفي الدار لمس الحايض واليا ب ثم في الاشياء
المقايضة كالنوب والعبد والدابة ونحوها روية بعضها لا يكون روية الكل والمعتبر
في العبد والامة النظر الى الوجه وفي الفرس والحمار ونحوهما الى مقدمها ومخرجها
وفي النشاء لا بد من الحرس بعد الروية حتى يعرف سمته وان اشتراها للدر والفسل
فلا بد من النظر الى طرفيها وسائر جسد ها **●** وفي النوب والدار لا بد من النظر
الى طاهره الا اذا كان في طيه ما هو مقصود كما يعلم وكذا في البستان اذا راى الاشجار
من خارج سقط خياره وهذا كله في عرفهم فان الباطن كان لا يخالف الظاهر فاما في
ديارنا يخالف فلا بد من النظر الى الباطن **●** وفي التقاريق عن محمد الاعتبار بطهران
الحية الا ان يكون البطانة سمورا او نحوه فكون هي المشتري الا ان يكون الظهان
فامعه فيعتبر روية ما وفي جمع النسفي الاعتبار لوجوه المكاتب لان الصرم بيع وان

سمى
الاختيار

كان متفاوت

كان متفاوت **●** وفي اصل السرخسي غير المري اذا كان بيعا للمري فلا خيار له في غير
المري وان كان روية ماري لا يعرف حاله ماله به وان لم يكن غير المري يعايطران كان
روية ماري لا يعرف حاله غير المري اذا كان على خياره فيما لم يروا وان كان يعرف فلا خيار
له اذا كان مثل المري او فوقي وفي الكيل والوزن روية البعض كروية الكل اذا كان
الباقى على يملك الصفة هذا اذا كان في وعاء وان كان في وعاءين قال البخاري روية احد
لا يكون كروية الكل وقال العراقيون يكون اذا كان الباقي على يملك الصفة وهذا صحيح
فان قال المشتري لم اجده الباقي على يملك الصفة وقال البايع بل وجدته فالقول
للبايع والبيعة للمشتري **●** وفي المشتقاني ابي يوسف حنطة في بيتين اشتراها رجل
فواي ما في احد ما فرصى ثم راى ما في البيت الاخر فلم يرض فان كان طعاما واحدا الزمه
البيع بينهما وعن محمد باع حنطة وعدل حنطة كثير الا انها لم يضيغها البيع اليها ولم
يكن قبل ذلك كلام يستدل به عليها كان البيع باطلا وفي فتاوي الفضلي عنه باع طعاما
والطعام في السواد فان كان المشتري يعلم بموضع الطعام فلا خيار له والا فله الخيار وفي
حيل الحضاف بعثك طعامي الذي هنا بكذا يجوز **●** وقال الحلواني جوز الحضاف البيع على
هذه الصفة واحتاج عوازه الى شي اخر وهو ان يبين الى موضع الطعام او يعرفه بشي
اما اذا قال بعث منك طعاما لا يجوز ما لم يقل من سيدركدا او من خبيو كذا حور
الحضاف **●** وفي التقاريق عن ابي يوسف باع كرا وعنده كرهو عليه وكذا الجارية
وفي شرح بكر عبيدي حرو ليس له الا واحد عتق ولو قال بعثك عبيدي بكذا اختلفوا
في الجواز ذكر محمد لفظين احدهما يدل على الجواز وهو قوله والمشتري بالخيار اذا رآه
اثبت الخيار والخيار لا يثبت الا في البيع الحايض **●** ولفظ اخر يدل على الفساد وهو
قوله وليس هذا كاعتق وهذا يدل على الفساد حتى يكون الجواب في البيع مخالفا للجواب
العتق ولو قال بعثك عبيدا يكنا لم يجز وفي بعض الروايات عبيداي فان اتفق البائع
والمشتري انه هذا فابيع جاز ثم اختلفوا في قوله جاز قبل البيع الاول وقبل بيع
اخر بالمعاطي وفي التقاريق عن ابي حنيفة لا يجوز ان يقول بعثك جارية عتيدي بيضا
حتى يقول جارية في هذا البيت او اشتريتها من فلان وعن ابي يوسف بعثك جارية وقع
علي التي له فان كانتا اثنتين لم يجز حتى يقول بيضا وليست عند بيضا عتيديا الى

سئلنا وفي الكفاية جعل البيض والخمر من العدييات المتفاوتة في حكم خيار الوصية
وفي التقاريق في بيت الكرم ان يري من كل نوع شيئا وفي النخل ان يري نوعا منها وفي الرمان
الخامض والحلوان يواسما والخلق في المتقاضي الثمار في روس النخل والشجر انه يعتبر روية
جميعا بخلاف الموصوغة على الارض • اشترى وشروط الخيار لغيره جاز خلافا لفسر
قال الخيار من حكم العقد فلا يجوز جعله لغيره كما لو شرط المبيع بغيره او التمس على غيره
يصير مثبنا الخيار لنفسه او لامر موصى شرطه لغيره ويصير
غير نايها عنه في العمل به فايها اجاز او نقض جميعا وان اجاز احدهما ونقض الآخر
قال فاسبقواولي فان وقع معا ولا يدري كيف كانا ففي البيوع تصرف العاقد اولي
فشيئا كان او اجارة لانه هو الاصل وفي المادون الفسخ اولي لان الخيار شرط له وقبل
ما ذكر في البيوع قول محمد وما ذكر في المادون قوله ابي يوسف استشهدا بما لو وكله بالبيع
ثم باعه بنفسه ووقع البيعان معا ولا يدري فعند محمد هو المشتري من الموكل وعند
ابي يوسف للمشتريين ويخير كل واحد ان شاء اخذ النصف بنصف الثمن وان شارك وكذا
الوكيل بالاسلم او بشراشي فغير عينه اذا عقد ولم يحصر السهم فعند محمد هو للوكيل
ويضمن ما تقدم من مال الموكل وهو كالمأمور بالتحا اذ اطلق كان حاجا عن نفسه كالعبد
يامره انسان بشرا نفسه من مولا له اذ اطلق الشرا كان على نفسه وعق • وعند
ابي يوسف ان تقدم من مال الموكل للموكل وان تقدم من مال نفسه فلمنفسه ولا يترجح تصرف
مال ولاية الاصلية كالوكل بطلاق امراته للسنة بكذا فطلق الوكيل والموكل معا وقع
احدهما ولا يترجح طلاق الزوج وان اختلفا فقال الامر بوثني وهو يقول لم انا واثبت
نوبته لنفسه فانه حكم السعد بالاجماع لان المتعارف هو نقد الثمن من مال من وقع العقد
له وان اتفقا على انه نوي لنفسه فهو لنفسه وان اتفقا على انه نوي للامور فهو لامر فان
كان الخيار للمتاقدين فاجاز احدهما وفسخ الآخر معا فالفسخ اولي في النظم وكذا الوقال
بعتك نقاد المشتري فقلت وقال انا بعت معا اوقال لعبدك كابتك فقلت فقلت
وقال المولى نقضت معا اوقال لامراه تزوجتك فقالت فقلت وقال الرجل رجعت معا
او امات المرأة بذلك اوقال لآخر وهبتك عيدي هذا بالف فقلت فقلت وقال الواهب
فصحت معا اوقال رهبتك بالف فقال اخذت وقال الواهب فصحت معا اوقال اجرتك

فقال فقلت

فقلت وقال الآخر فصحت معا فالفسخ اولي • وفي جمع الوداد في الوكيل بالبيع والشرا
قال فقلت وقال الموكل عزتك معا ان كان الوكيل يحيا بذلك جاز وان كان ميتا لم يجز
وان كان وكلا بالعق والطلاق وهبه الذي جاز ذلك وفي الشافي الوكيل بالشر شرط
الحيا للموكل جاز وهو اشتراط نفسه وامامه للموكل فان ادعى البائع رضا الامر وطلب
عين الامر والمأمور لم يحلف اما الامر فلا يثبت له من خصم ولما المأمور فلا يثبت له لا يجوز
تخليفه على فعل غيره وكذا الوادعي البائع رضا الامر يكون المبيع معيبا لا يحلف الامر
ولا المأمور ولو اقام البيعة على المأمور برضا الامر بطل الرد في المسئلة لان النية
تجري في سماع البيعة لا في الاستحلاف وان اقر الوكيل برضا الامر صح واعتنع الرد فان
حضر الامر وكذبه ومنع الخيار باقية نقد المشتري على الوكيل وان كان بعد مضي المد
نقد على الامر لا نظا هر مضي المد بوجب سقوط الخيار ولو لم يشتري ولو اقر
الوكيل برضا الامر بالعب جاز اقراره على نفسه والمشتري له الا ان يرضى الامر بقوله
او يقوم عليه البيعة به • مضارب باع حارية واقرب المالك فيها بعب لم يرد
المشتري بذلك لان اقراره لغيره لا يصدق على العاقد وهذا الوباغ رب المالك
واقرب المضارب وكذا الوكيل لو باع واقرب الموكل بالعب وحجده الوكيل لم يرد المشتري
على الوكيل ولا على الموكل ولو اقر الوكيل وحجده الموكل فالمشتري رده على الوكيل ولا
يلزم الموكل الا ان ينكل عن اليمين او يقوم البيعة على العيب او كان عيبا لا يحدث مثله
وشريكه العنان لو كان عاقد فاقرب العيب وحجده شريكه لو كانا لاند لو اتيدا الشرا لزمهما وكذا المضارب
بخلاف الوكيل لان شراء لا يلزم الموكل فان كانا شريكين في سلعة خاصة فاقرب البائع منهما بالعب لزمه
الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله فيلزمهما الوكيل بالبيع اقر بقبض الموكل الثمن المشتري يري المشتري
ويحلف البائع على ما اقر به فان حلف بري وان نكل ضمن وكذا الوافر بقبض الامر من المشتري مثل الثمن
بعد البيع او استقراض ولو اقر بقبض او استقراض قبل البيع جاز اقراره ويبري المشتري والوكيل
ضامن وقال ابو يوسف لا يبري المشتري وهي فرع مسئلة ابر الوكيل بالبيع المشتري عن اليمين ولو
اقر الوكيل بحرج الامر المشتري جرحا يبلغ ارشه مبلغ الثمن او كان المشتري امرأه فاقرب
ان الامر تزوجها على الثمن او اقر ان الامر استاجر على الف واوفاه العمل او اقر ان الامر اشترى
من المشتري بالثمن دينار او قبضه منه وصار المالك بالمالك فضا فان هذا يكون

سجدة واقامة

ابرا المشتري ويضمن الامر بعد ما حلف الامر على عوي البائع وان اقر به بعد العقد لان في
 هذه المواضع لو وجدت من البائع هذه الاشياء لا يكون استيفا ويكون ابراه ويضمن كذا اذا
 اقر بها على الامر جارية بينهما باع احدهما بامر صاحبه فاذا الامر يقبض البائع الثمن من
 المشتري وانكر البائع ذلك بري المشتري من حصة المقر لان اقراره ببيع بقدر ماله من
 الثمن وياخذ البائع النصف من الثمن فان اراد الامران بشاركة في هذا النصف فله ان يحلف
 البائع بالله ما قبض لاهذا النصف فان نكل دفع النصف الي الاخير وان حلف سلم له
 ذلك واقر البائع بقبض الامران الثمن وانكر الامران بقبض البائع من النصف لان في رعي
 البائع ان يقبضه صح في النصف وياخذ البائع نصف الثمن فان اراد الامران بشاركة يحلف
 بالله ما قبض نصيبه فان حلف بشاركة وان نكل فلا شيء له باع على ان له الخيار ثلثه
 ايام فتقصر البيع في المدة بغيبة المشتري توقف نقضه على علم المشتري فان علم به في المدة
 انفسخ والا فلا وقال ابو يوسف يصح فسخه بعده لان الخيار للنفسخ والاجارة وله ان يجبر
 بغيبة بالاجماع فله ان يفسخ ولما انقضى يلزم الفسخ على الآخر فلا يلزمه الا بعد كالموكل بعقد
 الوكيل وهذا الخلاف عزله الرسول والمأمور بالشر حيث يصح من غير علم ما فعل الرسول
 في الزادات وفصل المأمور في المادون وكذا الخلاف لو كان الخيار للمشتري ولا يجزي فنقص
 البيع بغيبة البائع وفي طرعه العالي وكذا الرد بخيار الروية على الاختلاف وفي النقود
 وكذا الخلاف في نقض الاجارة بخيار الشرط وفي شرح بكر **اجبر** دارة ستة في كل
 شهر يكذب لكل واحد منهما الفسخ في اليوم الاول من كل شهر يحضر صاحبه واختلف على
 قول ابو يوسف والاصح ان يشترط حضرته وفي اقسام البعض بشرط حضره الآخر عندهم
 وفي اقسام الكل الاصح انه لا يفسخ مالم يفسخ كمن حضره ليس بشرط الا انه يسقط الاجر
 عنه وان لم يفسخ وفي شوح الناصح واما فسخ البيع بفساد في البدن فلكل واحد منهما
 الفسخ يحضر صاحبه وفي الاستحباب عند ابو يوسف بغيبة ايضا وان كان الفساد بشرط
 منفعة لاحد ما وكل واحد منهما الفسخ قبل القبض واما بعد فالفسخ لمن له الشرط يحضر
 صاحبه وليس لصاحبه الفسخ بلا رضاه وفي الايضاح لو كان الفساد بشرط بغير الخدم
 مثلا لشرا الى اجل مجهول او الخيار الفاسد فلكل واحد الفسخ وقال محمد الذي له منفعة
 في الشرط وان فسخ الاجرم يفسخ وفي المتفق في البيع الفاسد اذا قبض البائع المبيع بغيبة

بائع
النصف

بسم
الأرضاء

بسم
المشتري

واعقود

واعقود قال القاضي هذا بنا على ان البائع هل ينفرد بالفسخ في رواية المتفق
 ينفرد وفي رواية المصنوع لا بد من الفضا وحضره الآخر في جمع برهان في
 النكاح الفاسد هل ينفرد احدهما بالفسخ قبل ينفرد على كل حال وقيل ان كان قبل
 الدخول ينفرد وبعده لا كما في البيع الفاسد ينفرد احدهما بالفسخ قبل القبض ولا ينفرد
 بعده والمراد بالفسخ في البيع والنكاح ان يفسخ بغير محضر من صاحبه ولم يميزي بغير المحضر
 بالبيع من الفسخ بغيبة المشتري ويبيح ان يتكلم وقد ذكرت هذا لواحده فصولي
 عذرنا الى مسئلتنا فان هلك المبيع في يد المشتري في الثلث والخيار له فعليه الثمن
 لان الخيار انما يشترط لرد البيع وقد فات الرد وكذا الوقيف بفعله او بفعل غيره او بغير
 فعل احد وكذا الوصية الثلث ولم يقل شيئا او جاز في الثلث وكذا لو كان الخيار للبائع
 فله ان يرد الثلث وان هلك في الثلث فعلى المشتري الغية لانه كان مضمونا عليه لها
 فبقي كذا في التقاريق لو هلك بفضه قبل البيع في البيع في قيس قول ابي حنيفة
 وعن محمد مثله والصحيح عنده انه ان كان ما يتفاوت بطل البيع وعن ابو يوسف له ان يجبر
 او يتقصر وليس له ان يجبر في الباقي ويضمنه له كذا وعنده ان يجبر في الباقي ولو قطعت
 يد العبد في يد المشتري فله بيع نقضه اطلقه في الاصل ولو ائلف المبيع في يد المشتري
 واخذ قيمته فله بيع التزامه في قول ابي حنيفة وقول ابو يوسف احوالا يجوز الا برضاه
 وكذا ان دفع به عبد شرط الخيار اربعة ايام ففسد البيع وجاز عند ما وان طالت
 المدة لان الخيار شرع لدفع العبد وعسي يقع الحاجة الى الشاغل في اكثر منه وله من
 الثلث ماله لدفع في العادة فلا يجوز اشتراط الزيادة ذكر بكر في باب رهن المكاتب
 شرط الخيار في الكفالة اكثر من ثلثة ايام جاز عند **●** وفي التقاريق عند الخيار في
 الكفالة لا يجوز والظاهر جوازه للطالب وان طالت المدة بالاتفاق والخيار في الحوالة
 يجوز للطالب سنة او اكثر كما في الكفالة **●** باع على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا
 بيع بينهما جاز لان هذا في معنى البيع بشرط الخيار ثلثة ايام لان الانسان يحتاج الى الفسخ
 ليحضره لو وصل الى الثمن ان نقض في الثلث ثبت حكمه ولو شرط الى اربعة جاز عند محمد
 كما في البيع بشرط الخيار وفسد عند ما فان نقض في الثلث انقلب جائزا و ابو حنيفة مرعوب
 اصله كما في البيع بشرط الخيار و ابو يوسف فرق بين هذا وبين شرط الخيار وقال في

سنة
التزام البيع

شرط الخيار ورد عن ابن عمر انه باع بشرط الخيار شهر او في هذه ورد عنه انه باع
 وشروط ان لم ينفذ الى ثلثة فلا بيع بينهما ولم يرد فيه اربعة وفي الثاني شرط الخيار الى العقد
 فله العقد وعند ما لا يدخل العقد كافي اليقين وما جيل الدين والبيع والاجارة ملكا الى العقد
 ولان الخيار المطلق يقتضي التأييد بدليل ان العقد يقصد به فاذا قال اني كذا اكان
 اسقاطا لما رواه **●** وفي الثاني جلف لا قضيين حقا الى يوم الخميس فلم يقضه حتى طلوع
 الفجر من يوم الخميس حيث ولو قال اني خمسة ايام لم يجز حتى تقرب الشمس من اليوم الخامس
 وفي النوازل ان تزوجت الى خمس سنين ففي طاق دخلت الخامسة وكذا الواسط جردا الى
 خمس سنين اشترى احد التوأمين او الثلثة على ان ياخذ ايم شاكنا وهو بالخيار ثلثة جاز
 وقال **●** رفر لا يجوز لان المبيع مجهول كذا لو كان الثياب اربعة **ومنها** الخيار
 شرع لدفع الثمن والحاجة تتلذذ بالثلث لان صفقة الاشياء ثلثة جيدة ووسط وردي
 ولا حاجة فيما زاد عليها فلم يجز هل يشترط ان يكون في هذا العقد خيارا لشرط مع خيار
 التقيين قبل يشترط كذا ذكره في وفي اختلاف زفر وهو اختيار السرخسي وقيل لا يشترط
 فانه ذكر في الاصل والجامع هذه المسئلة ولم يذكر فيها خيارا لشرط فاعلم ان المذكور هنا
 وفي اختلاف زفر وقع اتفاقا وهو اختيار الهمداني والبردوي ومثي تركه ذكر خيار
 الشرط لا بد من توقيت خيار التقيين بالثلث فادونه وعند ما باع شيئا المتفاقد ان
 ويلزم العقد في احد ما غير عين حتى لا يملك ردها ومثي كان مع ذلك خيارا لشرط لا يلزم
 العقد في واحد منها وله ردها الا اذا مات العاقد لحده لا يكون لورثته ردها لانه
 بطل خيار الشرط فلم يبق لاختيار التقيين فلو قبضها المشتري ثم هلك احد ما في المد
 تقيين ذلك للبيع لانه محجور عنه وبقين الاخر لامة وكذا لو هلكا على التقاق هلك
 الاول مبيعا ولو هلكا معا او على التقاق ولا بد ري السابق لومه نصف ثمن كل واحد
 منها لانه ليس احدهما بالتقيين للبيع اولى من الاخر وان هلكا او تقييا على التقاق وبعثها
 على التقاق فقال البائع هلك الذي اولا قيمته عشرون وقال المشتري هلك اولا
 الذي قيمته عشرة **●** كان ابو يوسف يقول اولا يتجالفان فايها نكل لومه دعوى الاخر
 واخطا بجعل كانهما هلكا معا ثم رجع وقال القول لا يشري وهو قول محمد فان اقام البينة
 قضى بمينة البائع لاشياء الزيادة ولو تقييا معا بطل خيار الشرط فليس له ردها وخيار

التقيين بخاله

التقيين بخاله يملك ايها شائتمه ويرد الاخر ولا يقوم من قيمة عيب المردود شيئا استحقا
 الخيار للمعاقدين لم يخرج المبيع عن ملكك البائع ولم يزل الثمن عن ملكك المشتري ولو كان
 الخيار للبائع لم يزل المبيع عن ملكه والثمن يؤول عن ملكك المشتري لكن لا يدخل في ملكك
 البائع خلافا **●** وفي التقاريق روي جواز البراءة عن الثمن مع خيار البائع ولو كان الخيار
 للمشتري لم يزل الثمن عن ملكك ويجوز ابر البائع اياه عنه عند محو خلاف ابي يوسف في
 التقاريق ويجوز المبيع عن ملكك البائع ولم يدخل في ملكك المشتري خلافا لاوله
 يدخل يبقى بلامالك وابو حنيفة يقول لو دخل اجمع البديل والمبدل في ملكك واحد
 وانه لا يجوز ويجوز ان يخرج الشيء عن ملكك اسان ولا يدخل في ملكك غيره كالامام يشري
 عند الخدمة الكعكة وكذا التركة المستغرقة بالدين تزول عن ملكك الميت ولا تدخل
 في ملك الورثة وعن ابي يوسف لا يجز واحد منها على التسليم مع الخيار فان سلم المشتري
 الثمن وله الخيار اجزا للبائع على دفع المبيع وكذا ان سلم البائع المبيع لم يكن له ان يسترده
 وكذا لو كان الخيار للبائع فسلم المبيع وجب تسليم الثمن والخيار بخاله ولو نقد المشتري
 الثمن ولم يسلم المبيع استرده وثمة الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه يظهر في مسائل
ومنها المشترا لو كانت امرأة المشتري والخيار له لم يسد النكاح خلافا والخيار
 على جانه بالاجماع فان وطئها المشتري في مدة الخيار وهي كرا وثيب وقد نقص الوطي
 بطل خياره لانه محيها وان كانت ثيبا لم ينقص لم يبطل لان وطئها يملك النكاح لان
 النكاح عنده باقي وعند ما يبطل لان وطئها يملك اليقين لان النكاح عنده ما سرتقع
ومنها المشترا لو كان ذارحم محرم منه لم يعتق خلافا **ومنها** المشتري لو كانت جارية فولدت منه نكاح لم يضر ام ولد له وخياره على حاله وعند
 نصير ويبطل الخيار **ومنها** المشترا لو كانت جارية وقبضه لخاصة في مدة
 الخيار لم يحسب تلك الحبيضة من الاستبراء وعند ما تحسب ولو فسخ البيع وعادت
 الى البائع لم يجب عليه الاستبراء عند ما يجب وان كان الفسخ قبل القبض والقياس ان يجب
 وفي الاستحسان لا **ومنها** قبض المشترا بذن البائع ثم اودع في مدة الخيار
 فهلك في يد غيره او بعد ما هلك على البائع لانه لم يملك المشتري وارفع نصيبه
 بالرد وعند ما يملك على المشتري لان عند ما ملكه فصار مودعا ملكه نفسه قال

بكره في رواية اي سليمان وفي رواية اي جعفر ملك على المشتري قبايا عند اي حنيفة
 وبالقيا من احدى لقوه وجهه **ومنها** العبد المادون اشترى شيئا بشرط الخيار
 ثم اراد البائع ان يبيع في المدع صح وبطل خياره عند ما لا يراها برمان دخول المبيع في ملكه
 فكان الفسخ بملكه منه بغير بدل والعبد لا يملك ذلك وعند اي خياره على حاله ان شا
 اخذ الشراء ويكون المبيع له بغير ثمن وان شا فسخ لان عند لم يملك المبيع فيكون الفسخ
 امتناعا عن التملك والعبد يملك ذلك كما لو وهب له فامتنع من القبول **ومنها**
 دي اشترى من دي خرا بشرط الخيار وقضيه ثم اسلم المشتري في المدع بطل البيع وعند
 ثم **ومنها** سلم اشترى من سلم عصيرا بشرط الخيار ففجر عصير في المدع ففسد
 البيع عند ما ذكر السرخسي وقيل بغير العين في ضمانه ينبغي ان يبطل الخيار عند
 لو كان المشتري دارا هو ساكنها باجارة او عارية فاستدام السكنى بعد
 الشرا قال السرخسي لا يكون اختيارا وان بدا السكنى اختيارا لان الدار لا تمنح بالسكنى
 وقال بكر استدامة السكنى اختيارا عند ما لا يملك اليه من امانه ليس باختيارا لانها
 بالاجارة او العارية **ومنها** حلال اشترى طيبا بشرط الخيار فقبضه ثم احرم
 والطيب يبيع بقبض البيع ويرد الي البائع وقال بلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع
 بقبض في قوله وان كان الخيار للمشتري فاحرم البائع فلمشتري ان يرد **ومنها** اشترى
 عبدا بشرط الخيار ثم ارتد في المدع فله الرد لانه امتناع من التملك عنده وعند ما
 ان كان يملكه فرد به لا يمنع ذلك اشترا جارية بشرط الخيار للبائع فوجب لها ان تسلم
 والجارية في يد البائع او في يد المشتري فان تم البيع فهي للمشتري وان امتنع فالبائع
 لان حال المبيع موقوف فيتوقف حال العلة وان كان الخيار للمشتري فحكم العلة موقوف
 قبل القبض كان او بعد وعند ما قبل القبض كذلك وبعد يكون للمشتري الفسخ البيع
 او تم وان كان الخيار للبائع فانلف الهبة او الهبة لم يضمن سوا كان في يد او في يد المشتري
 ان تم البيع لا يضمن وان الفسخ فان كان قبل القبض ضمن وان كان بعد فذلك عند ما وهو
 القياس وعند لا يضمن وهو استحسان وان كان الخيار للمشتري فانلف البائع ان كان قبل
 قبض المشتري لا يضمن وان كان بعد ضمن وان انلفه المشتري لم يضمن قبل القبض وبعد
 ثم البيع او الفسخ اخلافا في شرط الخيار فالقول لذي سعه لانه منكر ثبوت حق الفسخ

سعه
عنه ملك
بغير شيء
التملك

للأخر وعن اي حنيفة

للأخر وعن اي حنيفة القول لذي الخيار لانه ينكر رد اله عن ملكه او وجوب الثمن عليه
 ولو اخلافا في قدر الخيار فالقول لمن ينكر الزيادة ولو ادعي من لا خيار له بعد مضي
 مدة الخيار وينكر الآخر فالقول لمنكر لنقضاتها على الثبوت المقرعات في الثاني
 باع عبيدين بالف على ان الخيار له في احدهما لم يجز لان الذي لا خيار فيه لازم
 للمشتري وهو مجهول وثمنه مجهول وكذا لو عين الذي فيه الخيار ولم يبين الثمن لم يجز
 لجهالة الثمن وكذا لو بين الثمن ولم يبين الذي فيه الخيار لم يجز لجهالة المبيع فان بين ثمن كل
 واحد وعين الذي فيه الخيار جاز لان المبيع معلوم وثمنه معلوم فلم يبق الا تعلق صحة
 البيع في الذي لا خيار فيه بقبول البيع في الآخر وانه شرط صحيح لان الذي فيه الخيار داخل
 تحت البيع في حق الانقضاء وان لم يخل في الحكم فصار كالو جمع بين فن ومدبر وباعها بالف
 صح البيع في الثمن حصته من الثمن وان تعلق صحة البيع فيه بقبول المبيع في المدبر لان المدبر
 داخل تحت البيع ولهذا لو قضى بجواز بيعه نفذ فكان قوله شرطا صحيحا فكذا هي وكذا لو
 لو كان الخيار للمشتري ذكر الناصبي في البيوع لو قضى بجواز بيع المكاتب جاز وفي فتاوي المفتي
 قضى بجواز بيع ام الولد فقضاؤه مردود وفي جمع لا ينفذ في الصحيح المشهور وفي التفسير
 جاز خلافا وفي الثاني خلق الجواب **ومنها** ذكر بكر ولم يذكر محمد في طاهر ارواية نفوذ الفكا
 بالجواز وعن اي حنيفة في غير رواية الاصول ينفذ وعلى قولها لا وهي فرع لمسئلة وهي ان
 الاجماع متى انعقد على احد اقوالا خالف في السلف هل يكون اجماعا بحيث لا يبقى للاختلاف
 فيه مجال على قول اي حنيفة خلافا وفي المستقاع اي يوسف باع المدبر قاضي يري بيبعه لم
 ارد بيبعه قال وهكذا ينبغي ان يكون ام الولد في القياس لان التقيد انفقوا على البائع
 ولا يجز سعه وان باعها القاضي عنه لاسعصه والحسن ايضا وعن محمد ان اجاز قاضي بيع مدبر
 جاز وان اجاز بيع ام ولد لم يجز **ومنها** وعن اي حنيفة قضى بابطال بيع ام ولد او مدبر لا يبيع
 لقاضي ان ينفذ ذلك وفي الاجناس عن محمد قضى بجواز بيع ام ولد او مدبر لقاضي لا يري سعه
 يبطل حكمه ولا ينبغي ان يبطل حكمه في المدبر اشترى عبدا او مكيلا او موزونا بالف على
 ان النصف له لازم وهو بالخيار في النصف جاز لانه لما ذكر النصف مشاعا صارت حصته
 النصف من الثمن معلومة **ومنها** وفي النوازل باع عبيدين بالف على انه بالخيار عيها فمضها
 المشتري ومات احدهما او اسحق لا يجوز بيعه في الباقي وان اجاز البائع ورضيه المشتري لان البيع

لا يجوز
بيع
المدبر
او
المدبر
او
المدبر
او
المدبر

في حق الحكم فيفقد الان فصا وكانه قال بغيره الباقى ما يخصه من الالف فان لم يمت ولم يستحق
 ولكن نقص البيع في احد ما بعينه او بغير عينه كان نقصه باطلا ويبقى على خياره وفي الزايدات بفتحك
 صدين العبدان بالالف او قال كل واحد منهما ما به فقبل في احد ما لا يصح لان قولنا ابيع في الآخر
 شرط الصحة القول الذي قبل وكذا لو احرسني ببدل او ببدلين او قال فاستمكت علي ان
 هدين الثوبين لي وهذا لك او جمع بين الاجارة والبيع او القسمة او بين القسمة والبيع او جمع
 بين الكل واحدا لبدل او فصل فقبل في احد ما وفي النكاح والخلع والعقود على ما لا والصلح
 عزم العهد لو قبل احد ما جاز ذلك فان كان سمي لكل منهما مح ماسمي للذي قبل ان كان لم يسم في
 النكاح يقسم على قدر مهر مثلها وفي الخلع على قدر مهرها وفي العقد على قدر قيمتها وفي الخ
 يقسم بينهما لان الله في المؤمنين واحد وفي الكفاية ان بين حصص كل واحد منها جازية
 الذي قبل ماسمي وان لم يبين لم يجز حتى يقتل **●** وان جمع بين النكاح والبيع او بين النكاح
 والاجارة ان قبل النكاح جاز وان قبل البيع او الاجارة لم يجز وكذا لو جمع بين البيع والطلاق
 او العتاق او بين الاجارة والطلاق او العتاق وان جمع بين الكفاية والعتاق او الطلاق
 ان قبل الطلاق او العتاق صح احوال المبدل او فصل وان قبل الكفاية انا جاز لا يصح وان
 فصل يصح وكذا لو باع عبد من رجلين وسمي لكل واحد ثمنه فصل احد ما يجوز وان اجملا
 فلا وفي الكفاية اوجب البيع في فقيرين فعلى احد ما او اوجب في عبد فقبل في نصفه
 لم يجز لان فيه ضرر تقري الصفة لاجرم لو رضى البائع في المجلس صح لان الذي قبل
 حصته معلومة من الثمن حتى لو اوجب في عشرين او ثوبين فقبل في احد ما لم يصح وان رضى
 البائع به في المجلس **●** وفي الاسرار اشترى عبيد فاذا احدهما ملكه صح بالايجاب
● ولم يرد عليه **●** قول **●** ان كان سمي لكل واحد ثمنه صح الشرا
 في عبد غير ماسمي له من الثمن وان لم يسم لكل واحد ينقسم الثمن على قيمتها وفي التقويم جمع بين
 ماله وماله غير وابع من ذلك الغير صفقة لم يجز **●** اما ان يكون فيها
 روايتان واختلاف **●** وفي التقاريق اوي فبما عده وبعده غير ونص على ذلك في
 المبيع لم يجز عندنا في صفقة في الآخر وان فصل الثمن ودوي في انه يجوز فيما للبائع منها لان
 حصته معلومة وهذا يقتضي ان يجوز في العبد ان افضل الثمن والظاهر في هذا كله انه
 يجوز مع الاحمال **●** وفي المتاع عن ابي يوسف وهب يبييان احدهما مشغول لا يجوز لانه

سبعة
 مثلهما
 كذا

سبعة
 فقبل

مطلب

سبعة
 وروي في الكرين

وهيها بكلمة

وهي بكلمة وفي جمع المسمى وكذا لو اقام بيعة على مالين ووصف احدهما لا يقتضي لانه شهادة
 واحدة اذا بطل بعضها بطل كلها **●** اشترى او لم يرهما ثم بيعت او بغيرها فطلب
 شفعتها لم سطل خياره هو المختار في الرواية بخلاف الشرط حيث لم يبطل هذا لان
 هذا دليل لرضا فبغير بصرح الرضا قال رضيت يبطل به خيار الشرط ولا يبطل
 خيار الروية كذا هي وكذا يبطل خيار العيب باخذ الصفقة ولو رد المشتري بخيار
 الروية قبل اخذ الدار بالصفقة لم يبطل شفعتها في الاحناس **●** اشترى غلاما
 على انها بالخيار ورضي احدهما فليس لآخر رده وكذا خيار الروية والعيب قبل القبض
 وبعد وقال له ان يرد مضطرب لانه يرد جميع ما له فيه الخيار فيصح كما لو اشترى على
 انه بالخيار في نصفه له ان يرد ذلك النصف كذا هنا وله ان رد احدهما مضطرب رده
 بعيب الشركة ولم يكن عند البائع فان قبل البائع رضى بالتعويض لما باعه منها قلنا
 انما رضى به في ملكها لا في ملكك نفسه فان قيل هذا فعل حدث من جهة البائع لانه بالاجا
 لما مسيب واحداث العيب في ملك الغير لا يوجب الرضا به كولو باع عبد او سلمه الى
 المشتري واحداث البائع به عيبا ثم وجد المشتري به عيبا اخر لم يكن له ان يرد ولا يقا
 هو بل احداث العيب في ملك الغير راضى به **●** ذكر بكر لشركي العمان حار روية او
 شرط او عيب فرد احدهما النصف واجاز لآخر نظرا ان اشتركا على ان لا يتصرفا الا معا
 لا يصح رده وان رد النصف فكذلك عند ابي حنيفة **●** وان اشتركا على ان يتصرفا
 معا وشترى ان رد احدهما كان الردي حيا واجارة الآخر بعد ذلك بالخيار وان رد النصف
 واجاز لآخر البيع في النصف لا يصح رده خلافا لو رد احدا الوصفين النصف لا يصح
 عندنا وعند ابي يوسف صح وفي التقاريق القتل من احد المشتريين يلزمها البيع
 ويضمن لشركه نصف القيمة وعند ابي يوسف عمر وفي الزايدات قال لآخر اشترى هذا
 العبد فان ثلثه لي وثلثاه لفلان وفلان ففعل بها بغير ان فاشترى بثلثها فلم
 يجز **●** فنصيب البائع يلزم المشتري ولا خيار له لانه رضى بتفريق الصفقة باع عبد
 الغير فاجاز المالك البيع في النصف جاز البيع في النصف والمشتري الخيار لان الصفقة
 قد وقعت جملة وبوقف على واحد فله ان لا يرضى بتفريق الصفقة ولو كان العبد
 لرجلين فباع احدهما بغير المشتري عند ابي يوسف خلاف محمد وفي المتقا

اشترى عبدا او اشترى اخر عبدا فقال رجل لاحدما اشترى فيها وهو يعلم ففعلوا اي
 الاخر فلما اشترى الحمار عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وروي الحسن لاحيانا
باب المراجعة والتولية المراجعة
 بيع ما اشترى بمثل ما اشترى وريادة اذا كان ما اشتراه به مثل سوا جعل الرخ من جنس
 ما اشتراه به او من غير اذا كان معلوما وان لم يكن المبدل في العقد الاول مثليا لم يبيعه
 مراجه الا ممن يملك ذلك المبدل ولا يبيعه مراجه في موضع لا يتفق ذلك العقد الا مع
 التبيين وكذا مساومه • والتولية بيع ما اشترى بمثل ما اشترى وشبهه الحياينة
 فيها محقة بالحققة حتى لو اشترى نسبة لم يجز بيعه مراجه على ذلك التمثيل لا لثبوت
 التمثيل بل لان الاجل قصار لبعض شبهة المقابلة بالاجل وكذا لو كان له على اخر عشرة
 فصالحه على ثوب لم يبيعه مراجه على عشرة لان الصلح لا يخلو عن الخط حتى لو باعه ولم
 يبين خيرا لمشتري اذا علم به فان شأ رضى بكل الثمن وان شأ رده فان هناك كله او بعضه
 واستهلكه لزمه كل الثمن ولا يرجع بشي وعن محمد انه يغرم قيمته للبائع ويسترد الثمن
 كما في الخفاف انه يرد القيمة في هلك السلعة وقال الهندي واني على قياس قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ينظر بكم يشترى نقدا او بكم يشترى بنبيه فخرج بصل ما بينهما
 وقدره من الرخ حتى لو كان يشترى نقدا بستمه وقد اشترى بستمه بستمه وباعه برخ
 ثلثه يشترى منه ثلث الثمن وثلث الرخ وذلك اربعة • اشترى بستمه وقال لا خير
 اشترى به عشرة وابيعه برخ درهم فاشترى ثم تبين انه اشترى بستمه قال ابو يوسف
 يحط قدر الحياينة من الثمن وحسنه من الرخ وقال لا ان شأ احد بالثمن المذكور وان شأ ترك
 ولو خان في التولية يحط وقال محمد بخير لان البائع عشرة بما كذب فيها فيثبت له الحياينة
 دفعا للضرر ولا يبي يوسف العقد الثاني في حيا الثمن مباعا على العقد الاول وقد دل الحياينة
 لم يكن في العقد الاول فلا يمكن اثباته في الثاني ولا يبي حنيفة في اثبات الحياينة في التولية
 تغيير العقد عامر حابه فلا يمكن اثباته بخلاف في المراجعة لا يودي الي التبيين لان المراجعة
 تكون اكثر اكل البائع لثمن عليه فائتمنا له الحياينة ثم على قول من قال يحط اذا هلك
 المبيع واستهلك او اسفصله الخط ومن قال بالفسخ اذا امتنع عن الفسخ لزمه جميع
 الثمن • وفي الشروط وجد المولى بالمبيع عيبا ثم حدث عيب حتى امسح عن الرد

مطلب
 لو اشترى بستمه
 بستمه على عطل
 الفسخ حالاً

عش

اذا ابي

اذا ابي البائع قبوله لا يرجع المشتري بنقصان العيب لانه لو رجع يصير الثمن الثاني ناقصا
 من الاول ونقصه التولية ان يكون مثل الاول **اشترى** ثوبا بعشرة فباعه
 بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة لم يبيعه مراجه الا على خمسة فيطرح الرخ وان باعه بعشرين
 ثم اشترى بعشرة لم يبيعه مراجه على الثمن الاخير لان هذا اشرا جديد في جميع الاحكام
 وكذا في حكم المراجعة وصار هذا كما لو باعه المشتري من اخر ثم البائع الاول اشترى فانه
 يبيعه مراجه على الثمن الاخير وله ان الرخ كان يعرض السقوط بان يرد المشتري بثوب
 ببيع فلما اشترى البائع فقد تقرر الرخ والتقرير كالاتبات ولهذا عزم جمهور
 الطلاق قبل الدخول نصف المهر المزوج اذا رجعا لانهما اكدا واما اخل السقوط برب
 او تقبيلها ابن زوجها او اياه فصار كانه اشترى ثوبا وخمسة بعشرة فالخمس الخمسة
 بقى الثوب بخمسة فيبيعه مراجه على خمسة لكن لا يقول اشترى به خمسة لانه يكون كادبا
 لكن يقول قام على خمسة وله ان يضم راس ماله ما تقارف التجارضة وهو كل نقعة توجب
 ريادة في ثمن المبيع كما لو انفق في الكوا والفخارة والحياطة والعسل واجرا السمار وسابق
 الغنم من بلد الى بلد وطعام الرقيق وكسوتهم بالمعروف ويضم علف الدابة الى اسرها
 دون حلقها وراعيها ولا يضم اجرة الطبيب والحمام والختان والقطان والراعي
 والراعي والبيت الذي يحفظ فيه المبيع وجعل لابق واجر سابو الغنم وحافظ المبيع والكيال
 وما عمل يبيع يبيع في المبيع من عمل او صناعة وكما انفق على نفسه في سفره ولا على العبد في
 تعليم القرآن وغيره المقررات في شرح بكر اشترى ثوبا فقبض باقة سمارية فله ان يبيعه
 مراجه ولا يمس لان العيب الساموي لا حصه له من الثمن وقال محمد في نوادر هشام لو نقصه
 قدر ما لا يباع في مثله لم يبيعه مراجه وكذا ان عين به ان لم يقبض وكذا اصاب من غلته
 او من كسبه شيئا باعه مراجه على ثمنه لان العلة لا تلحق العقد بدليل ان حدوثه في مبد
 المشتري لا يمنع بالرد بالعيب وكذا حدوثه قبل القبض لا يحسنه الثمن وان قبض بفعل اجني
 لم يبيعه حتى يس وكذا لو قبض بفعل المشتري لانه منع نقض المبيع وكذا لو كانت بكرة ناقصة
 وان كانت مما فوطيه فلم ينقصه باعه مراجه ولم يمس واما الزيادة الموقوفة وان كانت قائمة
 باعه مراجه لقيام المبيع باحواله فان فانت فالقوات يكون بفعله او بفعل اجني او باقة سماء
 فيكون على التقصيل الذي راى من غير او مكاتبه لم يبيعه مراجه الا بالذي قام على

الباع للهبة فكذلك ما اشتراه العبد من مولا فاما لو اشتراه ممن لا يقبل شهادته له بالولاد او
الزوجية ففذلك عند اي حبيبة خلاهما كما في الوكيل بالبيع والشرا او الوصي والقسيم
او الوكيل بالاجارة او الاستيجار اذا عاقده هو لا في النظم لا يبيع ما اشتراه من مال
ابنه الصغير مراحة بالاتفاق ولو باع الوكيل من ابنه الصغير او الوصي من مال اليتيم من ابنه
الصغير لم يجز بالاتفاق وقد قيل من ولد ولد الصغير لا يجوز ايضا اذا كان ابوه ميتا
ولم يترك وصيا بالاتفاق وقد قيل من مدبره المادون او من ولد مكاتب نفسه
لا يجوز بالاتفاق وفي التقاديق قيل يجوز اجازة القيم من ولد عنده للوصي ان يرضى
ما لا يقيم عنده ابنه الكبير وعبد المادون بخلاف المبيع والابن الصغير والوكيل
بالاقرض من كل شخص الامن نفسه وعنده وكيله المادون وفي القوي يبيع الوكيل ممن
لا يقبل شهادته له باقل من قيمته لا يجوز عند اي حبيبة وبأكثر يجوز وبمثل القيمة
في رواية البيوع لا يجوز وفي رواية الوكالة يجوز وكذا يبيع المضارب ممن لا يقبل
شهادته له الا في فصل وهو انه لو باعه بمثل القيمة يجوز ايضا على رواية البيوع
اشترى من شركته العار من شركتها باع نصفه مراحة على الثمن الثاني ونصف على
الثمن الاول لانه تمكك نصفه بالاول ونصفه بالثاني ولو اشترى من شركته المعاصر
من شركتها لم يبيع مراحة الا على الثمن الاول مضارب بالنصف معه عشرة اشترى
لها ثوبا فباعه من رب المال بخمسة عشر فانه يبيعه مراحة على اثني عشر ونصف
وقال زفر لا يجوز بيع المضارب من رب المال ولا يبيع رب المال من المضارب
لان مال المضاربة اذا لم يكن فيها ربح فهو لرب المال وشرا الانسان من مال نفسه غير
مشروع وكذا الوبايع رب المال من المضارب مال نفسه وليس فيه ربح فالمضارب
يشترى له وشرا الانسان مال رب المال لو بالمال باطل **باب الشرا**
مشروع للاجارة فشرا رب المال مال المضاربة مفيد لانه لا يملك التصرف في مال
المضاربة وكذا اشرا المضارب من رب المال للمضاربة وانما معه مراحة على اثني عشر ونصف
لانه نصف الربح للمضارب فيكون البيع فيما يقابله من الثوب واقفا فيضم ما وقع له في الثمن
الاول وفي الايضاح لو صار مال المضاربة حارثة فليس لرب المال ان يطاها وان لم يكن
فيها ربح لان المضارب حق التصرف الا ترى ان رب المال لا يملك منه وفي الشافي دفع الفا

سبح
البيع

سبح
للاجارة

مضاربة بالنصف

مضاربة بالنصف ثم اشتراه عبد الخمس مائة قيمة الف فباعه من المضارب بالف المضاربة
باعه المضارب مراحة على خمس مائة لان يبيع رب المال من المضارب بيع في حقهما لا في حق
غيرهما فاعتبر الثمن الاول ولو كان اشتراه بالف وباعه من المضارب بخمس مائة باعه مراحة
على خمس مائة لان رب المال رضي بان يكون ثمنه اقل **●** اشترى كيليا او وزنيا او
عدريا متقاربة من حبيس فاكل نصفه فله بيع الباقي مراحة على نصف الثمن لان الثمن
ينقسم على الثغران والامسا والعدد من غير تفاوت فان كان من اجناس لم يبيع لان الثمن
ينقسم على القيمة وهي مجهولة وكذا في الثوب الواحد اذا افرز نصفه عينا واحرق
فباع الباقي مراحة لم يجز لان قيمته مجهولة ولو باع نصفه مشاعا بنصف الثمن او جزوا
من كذا جزوا منه مراحة **باب اشترى** عدل زطي فاقسمها لم يبيع احد مما حصته
مراحة لانه يتفاوت ولو كان هذا في الكيل او الوزن او العددي جاز لانه لا يتفاوت
وفي الايضاح اذا كان المبيع من اجناس وسمى كل واحد ثمنا جاز يبيع واحد مراحة على ما يبيع
خلاف محمد **باب العيوب** ظهور العيب شرط لصحة
الحضومة ولظهوره طرق منها ما يعرف بالمشاهدة كالغور وكوه **●** ومنها ما يكون في
الحرف من الماء يعرف بقول الاطبا **●** ومنها ما يكون في العودة من الاما ويستكشف
بظهور العسا **●** ومنها ما يعرف بطير كالا باق والجون والبول في الفراش والسرقة
وميت ذلك بالسلادة بشرائطه **●** اما الذي يعرف بالمشاهدة فالقاضي ينظر
اليه فاذا رآه وعلم انه قديم او لا يحدث في تلك المدة رده بعلمه فلن كان يحدث مثله
او كان مشكلا وانكر البائع كونه عنده فعلى المشتري البيعة والاحلف البائع بالله لقد
حكمت هذا البيع وما به عيب العيب والاحرجايف بالله ما لهذا المشتري حتى لو رد عليك
هذا العيب فاما الذي في الباطن فالقاضي يريه الاطبا فان اخرج عدل ثبت
العيب في حق الحضومة والاشان احوط ثم يبايها القاضي هل يحدث مثله فان قال لا
يرده على البائع ويشترط العدد والعدالة عند بعضهم لانه يقضي بالرد بالسلادة وعند
بعضهم يكفي الواحد والاشان احوط **●** وان قال لا يحدث مثله خلف البائع على ما بينا وفيما
يعرف بالمشاهدة وفيما ثبت بقول الاطبا انه لا يحدث مثله اذا كان قبل القبض فله
الرد بلا قضا الجملة في الشافي وفي ادب القاضي والكافي والاستحسان لا تتوجه الحضومة

سبح
على التقدير

الشهادة رجلين اهلين الشهادة وذكر الخلواني هذا لازم فلا تثبت الخصومة بقول
 الواحد • وقيل ليس بل لازم فثبت بقول الواحد كالحمل واحدا والشهيدان لا يثبت
 الا بقول اثنين وفي البيوع رب السلم قال لمسلم اليه عند القبض ليس ما يدفعه الي
 على الوصف الذي ذكرنا في القدر فالقاضي يريه رجلين من اهل البصر وفي الاستحسان
 هذا احوط ويثبت هذا الوصف بقول الواحد وكذا هذا في ثبوت عيب الحمل فاما
 اذا كان في الفرج ذكر في الثاني فان اخبرت عدل بوجود العيب ثبت العيب في حق الخصومة
 ثم ينظر ان كان يحدث مثله في تلك المدة لا يرد وان كان لا يحدث فكذلك يقول الواحد
 اما بشهادة اثنين هل يرد قالوا على قياس قوله اي حينة لا يرد وعلى قياس قوله لما يرد
 بناء على ان شهادة القسامة فيما لا يطلع عليه الرجال وهذا يتعدى الي غيره عنده لا
 خلافا كقوله القابلة على استهلاك المولود لا يتعدى الي استحقاق الميراث وعندنا
 يتعدى كقوله الثاني • وفي ادب القاضي الرد لا يثبت بشهادة في ظاهر الرواية وعندنا اي
 حينة يثبت وفي الحنفية عن ابي يوسف يرد بقول العدل ان كان المبيع في يد البايع وان كان
 في يد المشتري لا يرد الا ان حدث مثله او عن محمد يرد بقوله قبل القبض وبعد وفي الايضاح
 لا يثبت الرد بالنسبة والحمل وما اشبهه بشهادة النساء في المشهور من قول ابي يوسف
 ومحمد وعن ابي يوسف يرد بقولهن لانه اذا ثبت العيب بقولهن وهو الاصل ما هو بنا
 عليه وهو الرد يثبت وفي الثاني واما ما يعرف بالخبر فلا يثبت الا بشهادة شاهدين فان
 شهد اثنان انه اتق عند المشتري بعد البلوغ بمسبب الخصومة ثم يحتاج الي الشهادة انه
 اتق عند البايع بعد البلوغ او ما هو عند ما بعد الاستعانة قبل البلوغ وحاصله لابد من
 ثبوت ايجاد حالي الا باق عند ما حتى يثبت للمشتري الرد فان عجز المشتري عن اقامة
 البينة على الا باقين حلف البايع باس ما يعلم انه اتق عند المشتري فان حلف لم يظهر العيب
 وان نكل ظهر ثم يحلف باس ما له حق الرد عليك من الوجه الذي يدعي فان خلف يري وان
 نكل رد عليه • وفي ادب القاضي اذا عجز المشتري عن البينة لا يحلف البايع عند اي
 حينة وهو الصحيح لان سبب الخصومة ظهور العيب ولم يظهر وفي جامع القاضي يحلف على
 قوله لم يذكر قوله اي حينة قبل هذا قول الكل وقيل على الخلاف وفي جامع بكر ولم يذكر
 قوله اي حينة في عامة روايات الجامع وذكر في بعض الروايات القديمة لا يحلف على قوله

الثاني

وذكر محمد

وذكر محمد في الاستحسان المنسوب اليه لا يحلف على قوله وفي اصول العلم لابن سلة لا يحلف
 على قوله وعلى قوله لا يحلف قبل ما ذكر في بعض الروايات لا يحلف على قوله يريد به يمين
 الساب وهي التي تحلف للرد وما ذكر ان على قوله لا يحلف يريد به يمين العلم والبايع يحلف
 على قوله اي حينة على العلم فاذا اعلى ما قيل يرتفع الخلاف وقيل على قوله لا يحلف ولا يمين
 العلم ولا يمين الساب وعلى قوله لا يحلف على العلم فعلى هذا يتحقق الخلاف وعلى هذا في البول
 في الفرائض والسرقة وفي الجنون لا يشترط ايجاد الحال للرد حتى لو جن عند المشتري يحلف
 البايع باس ما هو قط لانه عيب في الحالين وهو فساد الباطن ولا كذلك الا باق وغيره
 حتى لو وجد الا باق وغيره عند البايع بعد الاستعانة قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري
 بعد البلوغ لم يرد لان السبب اختلف لان الا باق والسرقة حال الاستعانة لعله وبعد
 البلوغ تحت طبعه والبول في الفرائض حاله الاستعانة لضعف المثانة وبعد البلوغ
 راعاه فكان الثاني غير الاول • وقيل اذا ثبت الجنون عند البايع وجب الرد وان
 لم يباوده عند المشتري لانه عيب لازم ابد او في الحنفية الا باق والسرقة والبول
 في الفرائض في الصغير الذي لا يعقل ولا ياكل وحده لا يكون عيبا وفي ادب القاضي ان كان
 بحال يبول في الفرائض عادة نحو ان يكون خاسيا لم يكن عيبا وان كان سدا مسيا يكون لان الصبي
 في هذه الحالة يحلوا عن ذلك وفي المستقاة بقية الامة في دار الحرب من المغنم قبل القسمة
 ثم ردت الي المغنم فليس باق وان بيعت في المغنم او قسمت فوقت في سهم رجل فابقت
 في دار الحرب يريد الرجوع الي اهلها او لا تريد لهذا الباقي ولو ابقت من رجل كانت عنده
 ودقيقة او عارية او اجارة كان ابا قولا ابقت من الغاصب الي مولا لا يكون ابا قولا وان لم
 ترجع الي مولا وهي تعوف منزله او يقرب الرجوع اليه فهو باق وكذا لو لم ترجع الي الغاصب
 ولم يبر في حد الا باق ويجب ان يقال اذا استحق عن مولا تمردا فهو باق وقد ذكرنا
 هذا الواحد فتصوني وفي موضع الا باق من محله الي محله ليس باق وكذا من قرية الي مصر
 ومن مصر الي قرية ان وصل الي موضع يرضح لرد الا باق يكون عيبا وما دونه فلا في
 التقويم الوضع على قدر العنا وهو واجب وفي موضع وكذا الرد من أقصى مصر وفي الجبل واجب
 لا يخير وفي النوارك سرقة العبد اقل من عشرة عيب لان التجار يعدونه عيبا وكذا لو
 نهب البيت ولم يجلس • اشترى جارية بالعتة فوجدها لا تحيض فهو عيب لان ارتفاع

واحد

الحيف في وقت الروي لا يكون الا لدا واما يعرف ذلك عند المنازعة بقولها لانه لا يقف
 على ذلك غيرها فان قالت احبض في وقته يحلف البائع مع هذا بانه لقد سلمت بحكم هذا
 البيع وما بها هذا العيب وان كان قبل القبض يحلف بانه ما بها هذا العيب الذي يدعيه
 المشتري في الحال فتد بكونه ● وعن محمد ترد من غير يمين البائع وهذا قياس قولهم
 في مسألة البكارة اشترى جارية على انها بكر وقبض فقال المشتري ليس بكبر وقال البائع
 هي بكر في الحال قال لقول البائع لانه متمسك بالاصل فان اراد المشتري استخلافا قال قاضي
 يري النساء فان قلن هي بكر لزم المشتري من غير يمين البائع وان قلن هي ثيب ثبت للمشتري حق
 الخصومة في توجيه اليمين على البائع فيحلف بانه انما بكر في الحال ● وعن محمد ترد بانه
 من غير يمين البائع هي كذلك وفي المنتقى عن محمد قاضي باع ماله بيمين فرد المشتري بيمين فقال
 القاضي قد ابراني منه قال لقول لقاضي بدون اليمين وكذا لو ادعي رجل قبله احباص
 ارض بيمين واراد خلفه لم يحلف لانه فعله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعي عليه وعن
 ابي يوسف اراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له قد هلك الموهوب قال لقول له
 بدون اليمين وكذا لو قال الواهب شرطت لي عوضا وقال الموهوب له لم اشترط قال لقول
 له بدون اليمين ● وفي المادون اشترى العبد شيئا فقال البائع انت محجور فلا اسلم
 اليك المبيع وقال العبد انا مادون او كان البائع هو العبد فقال المشتري انت محجور
 وقال العبد انا مادون قال لقول للعبد بدون اليمين وكذا لو اشترى عبد من عبد
 شيئا فقال المشتري انت محجور وقال الاخر انا وانت مادون قال لقول لمن يدعي الاذن
 بدون اليمين وفي جمع الناطق اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلفا مع الشفع في الثمن
 قال لقول للاب بدون اليمين وفي النوار اشترى دارا لحي الشفع وانكر المشتري
 الشراء قال بانه لا يني الصغير وليس للشفيع مية على الشراء يحلف المشتري وفي اد بسم
 القاضي اقروحي بالشفقة على اليتيم او القيم على الوقف وما لا يصي والوقف في يده او نحو
 من الاما مثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين لعسر
 الناس عن الوصاية فان اتهم قبل سحلف بانه ما كنت تحت في شيء ما حدث له وقيل
 ينبغي لقاضي ان يقدر شيئا فيسخطف عليه وكذا هذا فيمن ادعي حيا به مطلقه على مودعه
 قبل لا يستخلفه حتى يقدروا وقيل يستخلفه بانه ما كان فيما ائتمن فان حلف بري وان نكل

محمد بن عمر

فحينئذ يحير على بيان ما نكل عنه ● عدنا الى مسئلتنا وفي الثاني في انقطاع الحيف
 يحلف بانه لقد سلمته وكانت حاضرت قبل ذلك بشهر اشار الى ان الانقطاع شهر
 حيب ومنهم من قدره بشهرين وفي فتاوى الفضلي الانقطاع ليس بيمين مالم يدع المشتري
 ان الانقطاع اما بالحبل او بالدا والمرجع الى قول النساء وفي الدا الى قول الاطباء لان
 الانقطاع لا يصدق هذين ليس بيمين وفي التقويد فان ادعي لانقطاع بسبب الحبل
 يري النساء فان قلن هي حبل يحلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن لم يمت بحبل
 لا يمين على البائع ● وان ادعي لانقطاع بسبب الدار يريها الاثنين من احما المسلمين
 فان ثبت العيب يحلف البائع كما بينا وان لم يثبت لا وفي الايضاح اشترى جارية قاضي
 ان لها حبل اراها القاضي لسان فان قلن ليس بالحبل لا سبيل له على البائع وان قلن
 هي حامل حلف البائع بانه لقد بقى منه وسلمت اليه وما بها هذا الحبل فان نكل
 بيمين المشتري لود وفي المنتقى اذا لم يسد قلت البائع احامل هي عندك الساعة
 فان لم يشتر قلت احلفك ما عندك الساعة هي حامل ● وفي الثاني اشترى
 على ان خياره او عدا على ان كانت وقبضه وقال لم اجد ما كذبت وانكر البائع او
 قال بسمي وبيني في تلك المدة قال لقول للمشتري لانه متمسك بالاصل وهو الجمل
 فيحلف بانه لقد قبضته وهي ليست بخبارة ولا هو كات على ما يعرف الناس ولو لم
 يقبضه حتى قال ليس هو على هذا الشرط لم يحير على القبض حتى يعلم انه على الشرط وكذا
 لو ادعي البائع هو الساعة كذلك وقال العبد انا كذلك لا افعل لا يلتفت الى قول
 العبد حتى يفعل ما يسي بذلك خيارا او كاتبا وفي التفريق ويصدق العبد انه ليس
 بخيار ويرد والظاهر هو الاعتبار بقول المشتري وكذا لو قال احسبه ولا اعمل
 ولو اشترى على ان خيارا او كاتبا فوجد غير خيار وغير كاتب فله الخيار لان قوله
 يوجب نقصان بالشرط فان اختار رد فلم يرد حتى مات او قيب رجع بنقصان ذلك
 يعوم حارا او كاتبا ادعي ما يطابق عليه هذا الوصف ويقوم غير خيار وكاتب فيرجع
 بنقصان بينهما لان العايب هذا عن ابي حنيفة وابي يوسف لا يرجع بشي وهو القياس
 كمن اشترى عبدا اسبيه فباعه مراحة ولم يبين ثم علم المشتري قبله ان له ملكا
 عنده لم يرجع بشي ووجه الظاهر فوات هذا الشرط نقصان فيرجع به كافي ظهور

سبح
يشهد

الشيخ
اليمين

محمد بن عمر

العيب • وكذا لو اشترى حنطة على ان يري ليرى عفا فزعه فاذا هي خربت يرجع على
 البائع بنقاوت ما بين قيمته من الثمن وكذا لو اشترى جارية على ان يكر فوجدها ثيبا باعتراف
 البائع فله الرد فان امتنع الرد فيرجع بنقصان ما بين كونها بكر او ثيبا وكذا لو اشترى تمرا
 على انه فارسي فوجد دولا رده فان قدر يرجع بحصة النقصان يقوم فارسي على ادني
 ما يكون فيرجع بفضله ما بينه وبين الدقل ان كان وكذا لو اشترى على انه جيد فوجد
 رديا رده فان قدر يرجع بالنقصان وهو ان يقوم رديا كما هو ويقوم جيدا ادني ما ينطق
 عليه اسم الجيد فيرجع بالفضل • وكذا لو اشترى شاة فوجدها نجسة فوجدها كدش
 فان قدر يقوم كسا كما هو ويقوم نجسة كشرط فان كانت قيمة النجسة اكثر رجع بالفضل
 وان كانت قيمة الكشر اكثر او كانا سواء لم يرجع بشي وكذا هذا في الثمر الفارسي والدقل
 وكذا ان شرطها كدش فوجدها نجسة فهو على ما ذكرنا وكذا الجواب في البهائم الا في بني ادم
 وكذا لو اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه لا يستبين لها حجاب ولا قمم ردها لقوت
 صفة السلامة فان قدر ردها بسبب قومت محترقة كما هي وقومت صحيحة غير محترقة فيرجع
 بفضله ما بينهما وانما يقوم صحيحة على القم فلا على الحال لان القم ليس بعيب لكنه من سلامة المستحق
 ادني السلامة ولهذا **فصل** لو اشترى جارية فوجدها بتيحة الوجه ليس
 له ردها وفي الاجناس وكذا لو وجدها لا تحسن الطمع ولا الخبز ولا شيئا من اصناف فليس ذلك
 بعيب وكذا في العبد اذا لم يشترطه وفي التفاريق عن ابي حنيفة في شري الغلام فلو كان
 انه يرد فان مات لم يرجع بشي وان اشتراه خصيا فكان فلاحيا رده وقال ابو يوسف
 الحصى افضل وعن ابي حنيفة مثله وفي جمع الشهيد اشترى شاة على انها نجسة فاذا هي معز
 ينبغي ان يجوز ويثبت الخيار • ولو اشترى كتابا على انه كتاب النكاح من تاليف محمد فاذا
 هو من تاليف غيره او كتاب الطلاق او الطب جاز له الخيار لان الجنس واحد لان الكتاب
 اذا ذكر فيهم منه المكتوب بالسواد ولو باع الثوب على انه مصبوغ فاذا هو ابيض جاز
 وله الخيار ولو باعه على انه ابيض فاذا هو مصبوغ او على انه مصبوغ بالعصفر فاذا هو
 مصبوع بزعفران فالبيع فاسد وكذا لو باع الدار على ان لا بنا فيها فاذا ابناء بها او على
 ان بناها اجر فاذا هو لبن ولو باع على ان لا بنا فاذا ابناء بها جاز وله الخيار ولو اشترى
 غلاما على ان به ورم حديث فاذا هو قديم يجب ان لا يكون به الرد لان كل عيب قديم حديث في

بني
 بنقصان
 بسم
 بالنقصان

اوله اشترى

اوله **اشترى** جارية فوجدها مستحاضة فهو عيب لان دور الدم في
 زمان الطهر لا يكون الا كذا وكذا لو وجدها كافرة لان المسلم قد ما يرغب عن صحبة وكذا لو
 وجدها زانية او ولد زنا لان الزنا يفسد الفرائض وذلك بقصد من الاما وليس ذلك
 بعيب في العبد لانه لا يقصد به الفرائض الا اذا اعتاد ذلك وهو كالمحرر بعد عيبا في الجارية
 دون الغلام ويرد هو بالكنه ما من في الجارية • وقيل زنا الغلام عيب لانه لا يومر في الدار
 ذكر الخلو في كثر الاكل بعد عيبا في الجارية دون الغلام وكذا في النظم بلفظ قيل انما
 يقسوفتودي المولى في الفرائض وفي التفاريق عن ابي حنيفة في الفسار اذا كثر ونجس انما
 عيب ولو اشترى ولو اشترى على انه كافر فوجد مسلما لم يرد لانه شرط العيب فوجد مسلما
 كما لو اشترى على انه اعرج فوجد بصر او كذا المضرا في واشتراه كافرا فوجد مسلما
 اشترى عبدا فقبضه فادعي به عيبا لم يحجر على دفع الثمن لانه لو ثبت العيب بمينة او
 بنكول البائع وجب رد الثمن المتبوض وعلى القاضي ان يصون قضاء عن مثل هذا ونظا
 للمنفذ في اتم البينة على العيب او حلف البائع بالله لقد سلمه اليك حكم هذا البيع
 وما به هذا العيب فان نكل لزمه حكم العيب وان حلف يومر المشتري بدفع الثمن لانه
 حزر عليه في الدفع لانه على حجة متى حضر شهده • وفي ادب القاضي لا بينة في
 لحلف خصمه ثم اتي ببينة تتبني في قول ابي حنيفة وقاله محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا
 رواية عن ابي يوسف وفي جمع الشافعي في قول هذه البينة عن اصحابنا روايتان ولو
 قال ليست لي بينة حاضرة ثم اتي ببينة تقبل في الروايات كلها وعلى قياس الروايتين
 اوقال الذي توجه عليه القضا ليس ادفع ثم اتي بالدفع وفي ادب القاضي وكذا الاختلاف
 اوقال المدعي كل بينة اتي بهم فم زور اوقال ليس عند فلان شهادة فيما ادعي قبل هذا
 او حال الرجل الذي له شهادة وقال لا شهادة لي ثم شهد له اوقال كل شهادة شهدي
 لها فلان علي فلان فلاحق في فيها ووقال المدعي شهودي ليس بحضوري المصر حلف الخصم
 بلا خلاف • ووقال شهودي في مجلس الحكم لا يحلف بلا خلاف ووقال شهودي
 في المصر غيب عن المجلس لم يحلف عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحلف وقول محمد مضطر
 ذكر القدر ويكفي ابي حنيفة وذكر الجصاص كقول ابي يوسف وفي روضة القضا
 بينتي غائبة عن المصر لم يحلف عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحلف وفي الاجناس وكذا لو

مطل

بسم
 توجب

مطل

قال في بيعة حاضرة فاحلفه فان حلف حث بالبيعة لم يحلف في قول ابي حنيفة خلاف ابي يوسف
 وقال سمعنا فاحلفه فان حلف حث بيئتي حلف في قولهم وفي شرح بكر لم يذكر حث
 لوقال في بيعة ولكن حلفه فان حلف حث بالبيعة على قول ابي حنيفة لا يحلفه القاضي
 الى ذلك ويقول له ان البيعة وعند ما حلفه فان حلف اقام البيعة وفي العيون
 في بيعة حاضرة احضر الى يوم او يومين او ثلثة لم يحلف وفي الافضية لا بيعة في اوامر
 عيب او مرضي يسجله القاضي بعد ان يثبت امينا الى محلة الشهود حتى يبال عنهم فان
 اخبرهم عيب او مرضي حلف حث به والا فلا عند ابي حنيفة ذكره الحاضر وفي الاجناس
 لا بيعة في حلف ثم قال في بيعة في ذل منه كفيلا ان كان المدعي عليه مقيما ياخذ كفيلا
 نفسه ثلثة ايام فان طال البيعة والا اخرج كفيله وان كان على سفر ياخذ يوم فان جا
 بالبيعة والا ابرأ كفيله وفي الايات ادعي القائل ان له بيعة حاضرة على العنق
 اجل ثلثة ايام كافي صابر الدعاوي بان ادعي المدعيون البراءة وقال في بيعة حاضرة في
 المصرفاته بوجله ثلثة وان مضت ثلثة ولم يأت بيعة وادعي بيعة غايبة فالقاضي ان
 يقضي عليه بالقصاص كافي الاموال وفي الاستحسان بوجله استغنى عما لا مرد والنفذ
 بالثلاث في المسليين لان القضاء يومين كانوا يحلسون في كل ثلثة ايام وقال بعضهم
 لا بد لابي العذر بوجله المرتد ثلثة ايام وفي الحدود والمهور وعليه بالزني ادعي ان
 الشاهد محدود وان له بيعة حاضرة بذلك امهله القاضي ما منه وبين ان يقوم من
 مجلسه وان قال شهودي ليس بحضوري المصرا وقال سمعنا وسماع ان بوجله
 اياما لم بوجله ولو ادعي على الشاهد حد القذف لانعدام العدد او العدا له فقال
 الشاهد عندي اربعة يشهدون على ان بوجله الى قيام القاضي وعن ابي سليمان الى
 المجلس الثاني ولا يوجد منه كفيلا ولكن يلزمه وفي العيون ادعي شيئا يتسارع اليه
 الفساد وقال بيئتي حاضرة في المصرا حضرهم الى يومين او ثلثة لم يحلفه القاضي الى
 ذلك ويقول له احلفه لك على عواك ان شئت فان حلف لم يكن لي على منعه سبيل
 وان قال احصره ابي له اجله مقدار جلوس القاضي ويقول للمدعي عليه لا يرجع الي
 قياسي وفي الوكالة ادعي العبد على الوكيل بالقبض ان له بيعة حاضرة على اعتاق المولى
 اجل ثلثة ايام فان احضرها والادفع الي الوكيل لا نه يدعي بيعة حاضرة في بوجله ثلثة

سنة
النفقة

سان
المشهود

النفقة
وغيره
دعوى
لا يحضر البيعة

وفي ادب

وفي ادب القاضي للمحاو اي ادعي العزم الا يباي يميني بقاضي ان بوجله مقدار ما يقسم
 حجه على لا يباي ان كانت بيئته حضورا بوجله بمقدار ما يمكنه اقامتها وان كان غائبا
 بمقدار ما يمكنه احضارهم وفي الكا في زعم المشهود عليه ان له بيعة على الدفع امر
 القاضي باحضاره وبمثله مقدار ما يمكنه احضاره فيه ولا يحل بالحكم واطلق القاضي لو
 قال في بيعة امر باحضاره وبمثله مقدار ما يمكنه احضاره فيه وفي ادب القاضي
 بغير دوي اذا توجه القضاء على الخصم اعلمه القاضي فان اراد ان يدفع حجه يمينه اجله
 يوما او يومين او ثلثة ولا بوجله اكثر من ذلك فان اجله صار عاصيا ربه فان لم يأت
 بالدفع حكم عليه وفي الثاني طلب المدعي عليه ان بوجله يومين او ثلثة في اليمين فلا
 بأس بتأجيله لانه قد يحتاج الى ان يتفكر فيتذكر ولو حلفه للحال جاز له قد وجب
 عليه وقالوا لو رضي المدعي بالتأجيل لم يحل التعجيل فان لم يرض به عجله الا اذا ادعي
 ان يمينها محاسبات وصدق المدعي فلا يحل في هذا وان سخط المدعي وفي التفاريق
 وينظر في اليمين ثلثا اذا استنظر اشترى جوزا او شيئا او بطيخا او فاكهة فكس
 فوجله فاسدا فان كان لا يتنفع به توجه ما رجع باليمن كله لانه تبين انه ليس مال
 وان كان يتنفع به توجه ما رجع بالنقصان لاجل العيب ولا يرد له لاجل الكسر وان كان
 بعضه فاسدا لا يتنفع به فالقاضي ان يبطل البيع فيه ويفسد في الباقي عند ابي حنيفة
 كضم الحراي القرض في البيع واسمح من بعض مشايخنا ان يجعل عدرا ولا يفسد في الباقي
 ضرورة ان الاجلة لا تخلو عن مثله وفي الثاني فان قيل بان كان حسمه في مائة سقط
 حكمه وقيل عشرة في الف وقيل واحدة في مائة فان زاد فهو كثير ولذا البيضة وقيل
 واحد في اربعة وقيل ما لا يخلو الجوز عنه عادة كالواحد والمثنى في كل مائة فان زاد
 على ذلك فسد في الباقي وعند ما ان لم يمس عن كل واحد منهم فكذلك وان بين صح
 في الباقي حصه من الثمن كما شرا القن والحور وفي مسایل الحوا اي ارضاهم لو كاله مع
 ارض موقوفة ولم يبين صح حصه الملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز البيع في الملوكة
 في اصح القولين وفي النظم اشترى بيضا فوجد النصف فاسدا يفسد البيع في الكل
 وفي الحوز يجوز في غير الفاسد حصته من الثمن وفي المستقاع اي يوسد اشترى
 جوزا فكسر بعضه فوجد فاسدا لا يتنفع فله ان يرد ما بقي وما ضا الثمن ولو اشترى

او اتى القضا
على الخصم
كله في بيعة
في اليمين

سج ارض
ارض موقوفة
اليمين

باع

بطيخا عدد افكسر واحدة فوجد ما فاسد رجع حصة من الثمن ولا يرد غيرها وليس
البطيخ كالجوز والرمان والسفرجل والفتا والخيار كالبطيخ • وفي اللاتي اشترى جنطه
فوجد فيها ترابا لا يكون مثله في الحطة فهو عيب وله ان يرد الكل فان اراد ان يميز التراب
فيرده حصته من الثمن ليس له ذلك هذا اذا لم يكن مبررا ولو مر فان امكنه رد الكل بغير
الشرا لو خلط التراب بالحطة فلم يرد وان لم يكنه بان انتقص بالتبعية ليس له الرد ولكن
يمنع من الثمن حصته النقصان الا ان يرضى البائع ان يأخذ ناقصا وكذا لو اشترى معلو الشمس
فوجد فيها ترابا ذكرنا طفي وكذا لو اشترى بطلا فوجد فيها ترابا ذكرنا طفي وكذا لو اشترى
بطلا فوجد فيه حديدشا وفي اللاتي اشترى مسكا او بخره فوجد فيها رصا حارده بحصته من
التمر قل او كثر لان القليل من الرصاص لا يفسد فيها بخلاف القليل من التراب في الحطة
وفي النوازل — اشترى سكة على انها كذا من فوجد في بطنها حجارة او بطل او
توكا لان العدر جاري بجري الجودة وفوت الوزن كالعيب ويعلم من هذا الكثير من المسائل
وكذا لو اشترى بيرا من حطة على انها كذا اذ راعا فاذا هي اقل وحطه في بيت جرافا فوجد
فيها دكانا خيرا وبمثله لو كان فيجب فاذا انصفه بين اخاه النصف بنصف الثمن ان شاء •
اشترى جارية فوجد بها قرحاندا واهها او كانت دابة فربما حاجته فهو رضاء لانه دليل
الامساك وان ركبها ليرد ها على البائع فليس برضا سواء كان له منه بد او لا وان ركبها ليستقيها
كان له منه بد فهو رضاء وان لم يكن له منه بد لصعوبة او لجزئه عن المشي فليس برضا وسيت
الشافى الركوب للرد او يحل عنده او يستقيها لم رضى استحسانا وفي النظم عن ابن سلة هذا اذا
كانت جموحا لا تسير الا بالركوب اما اذا كانت تسير بغير ركوب لم يرهما مجال ذكر الشاهد
فان حمل عليها علما فليس برضى ولو ركبها فان لم يكن له منه بد بان كان العلف في وعاء فذلك
وان كان في وعاء فلا يحتاج الي الركوب فهو رضى وفي المشتقا ولو اختلفا فقال البائع بركتها
لحاجتك وقال — المشتري بل لارد ها عليك فالقول للمشتري وفي النظم اشترى
ثوبا ودابة فوجد بها عيبا فركبها او لبس ان فعل ذلك لتجربة ان يصح له اولا له الرد وان
ذلك للتجربة والراحة لم يرد وقيل لا يرد في الحالين • اشترى كتابا فوجد فيه عيبا ثم
قوامه ليري هل فيه خطأ ثم رده جاز لانه قد فعل كتاب غيره وكذا لو كتب منه شيئا يسير
لتجربة العلم اما اذا قرأ او كتب اكثر فضاء في الايضاح حذف الحروف في المصحف لم يرد في بعضه

عيب في

عيب وفي التفاريق الالية الساكنة من الجامع عيب وفي المشتقا وحده سقطا في حروف
المصحف او اشتراه على انه منقوطة بالخط فوجد في نقطه سقطا فهو عيب ذكرنا لو كان
المشتري عيبا خلق راسه او حجه او سقاء دوا فضاء وفي النظم ليس برضا وكذا لو كانت
حيوانا فباعه او سقاء او كان عيبا فباعه ولو امر البائع قبل القبض ففعل لم يضر به
قابضا • وفي المشتقا عن ابي يوسف حجم المشتري العيب فان كانت الحجة دوا من ذلك
العيب فضاء والا فلا قال الحاكم قد جعل الحجة رضاء قبل هذا الموضع من غير ان يشترط
هذا الشرط وفي النظم امر البائع قبل القبض ان يجتهد او يقصد به او يبيط جرحه ففعل
صار المشتري قابضا ولو فعل هو به بعد القبض وبعد ما وجد به العيب صار رضاء
الايضاح امر البائع ان يجعل المبيع عملا فان كان ذلك العمل لا ينقصه مثل القنطرة والعسل
لم يضر به قابضا وان كان ينقصه يصير وفي الثاني فان كان العسل ينقصه يصير والا فلا والعسل
لا ينقص والقطع ينقص ولو عمل المهرن في الرهن باذن الراهن عملا ينقصه قبل ان يكون مستردا
وغيره فيه ما نقصه كالوعاء الراهن بخلاف ثوب المشتري ولو عمل القاصب في المعصوب
باذن المالك عملا ينقصه صار المالك مستردا كما لو عيب المالك • وفي المشتقا اشترى
عبدا فوجد به عيبا وضربه ضرا لم يوشم فليس برضا وفي موضع عن محمد او امر البائع قبل
القبض بحملا راسه فليس برضا لان العرف ليس بمقصود ذكرنا القدر في وكذا ان رآه ما يضر
بالدابة كقص الحافر وكذا الطلي لثورة الا ان يريد به الدوا وفي الدين لو كان شاة لحمر
صوفيا او حباب لبها فضاء وفي النظم لو كانت امة فامرها بالارضاع لا يكون رضاء لان الامر
بالارضاع استخدام والاستخدام لا يكون رضاء الا ان يكون مرتين او مرة لكن رضا المسرك
وفي الثاني الاستخدام والركوب مرارا لا يبطل خيار الشرط وكذا الدبر مرة فان تكرر فضاء وفي
التفاريق العجب لا يسقط الخيار الا ان يطول او ينقص وذكر الحصاص ان طحن يوما او نحو
لا يسقط حتى يجربه • وفي النوازل — التدريس بالكتاب يبطل الخيار ولو نقل منه لا يبطل
وان قلب اوراقه والاصح ان الجواب على القلب لان في الدراسة امتحان وفي الكتابة استعمال
فان كتب لغيره وفي النظم مدي السكينة استرخاها الروية والشرط والعيب في السع والقسمة دليل
الرضى هو الصحيح واما دوا المسكن التي كانت قبلها ليس دليل الرضاء وفي جمع برهان السكينة
بعد ما راي العيب هل يكون رضاء فيه روايتان والتوفيق بينهما ممكن بان يحل رواية الرضاء

مطل

المتعلم فان تداولت البيوع ثم قتل او قطع فعند ماله حكم البيع يترجعون اذا لم يعلم
 واحد منهم وعند له حكم الاستحقاق فيترجعون باليمن فان اعتق المشتري ثم قتل او قطع
 فعند ما يرجع بنقصان عيب السرقة او بنقصان كونه مباح الدم لان الاعتناق يهدى الملك
 وينتقد فلا يبطل رجوعه بالنقصان كالموت واختلف على قوله قتل يرجع باليمن
 وقبله لانه بالاعتناق استوفى ماله في المستشهدات من اصول وفي الثاني وكذا
 لو رهن عبد امرئ فقتل فالدين حاله خلاها وكذا القصاص والقطع في السرقة والقول
 بغير قتل ان العبد كان هكذا والبيعة للرهن ان كان مسلما سليما ولو حبس بسبب سابق فقتله
 سقط من الدين بقدره بالاجماع لان هذا النقصان ليس بسبب كان عند الرهن فان الواجب
 به ضرب غير خارج وفي المتقاضي اشتري جارية فوجدها حاملا فارادها بملك فولدت
 لم يرد لها ولا يرجع بنقصان ما فيها لان العيب قد ذهب كرجل اشتري جارية بعينها بياض
 فذهب عنده وفي الزنا دانت لو عاد البياض ليس له ان يرد لها ولو وجد بها عيبا اخر
 قد ياله ان يرد لها به **قلت** جعل البياض العايد غير الاول في حق الردية
 وجعله عن الاول في حق الرد بعيب اخر وفي المتقاضي بشرع ابي يوسف كان ياخذ الخمي
 كل يومين او ثلثه فاشترها ولم يعلم فاطبقت عنده ردها الا ان يكون صاحبه وراسه فيكون
 هذا عيبا غير الخمي فيرجع بنقصان العيب وكذا النجاة والقرحة والجدري بخلاف ذهاب
 اليد من الجرح والموصحة بصرامة ابن ساعدة عن ابي يوسف لو قال بعته وبه حمى فجابه
 المشتري بمحموما قد قد زادت الخمي لم اصدقه وردها **قلت** وعلى ساق قوله ابي حنيفة
 اشترى محموما فاكلت ثم عادت كما كانت او عادت ربعا او احدها كما كانت لم يرد لها به
 وفي فتاوى الفضلي كان ياخذها الخمي في البايع فاخذها في يده المشتري لوقته في يد البايع
 ردها وان احدها في غير وقته لم يرد لها لانه تولد من سبب اخر بخلاف ما لو اشترى ارضا
 فترت عنده وقد كانت تترع عند البايع ردها لان سبب التزاحد وفي النفاذ يوعو
 الخمي كالاول اذا عرف انها كذلك ولم يوعى لو اشترى امرا مريضه ولم يعلم فازداد مرضه يبيع
 ان لا يرد لها لانه زيادة عيب الا اذا علم احاد السبب بشهادة اهل البصر لا بالسبب
 الاول كما في غصب المحمومة وفي التقاريق بعثتك وبه عيب ثم قال لم يكن هذا صدق
 الا ان يسمى موضعه او يسمى محه عصب جارية فجلت في يده فردها وماتت في نفاسها

ضمن قيمتها

ضمن قيمتها يوم علقته لا يهلك بسبب كان عنده وعند ما يقوم حاملا وغير حامل فينقص
 لان هلاكها كان بعد الرد بسبب حادث وهو الولادة فلا يبطل به حكم الرد لكن رد ها معيبة ذكر
 القاضي كالورث عند الفاصب فردها لحادث عند المالك وماتت بذلك بضمن البصا
 اكذا هنا وفي المتقاضي ابي يوسف ينظر الى ما نقصه الحمل وارث عيب الرني فيضمن
 الاكثر ويدخل الاقل فيه وهذا استحسان وعن محمد بضمن الامرين وهو القياس ذكر
 السرخسي لو سلمت من الولادة فعند ابي حنيفة ينظر الى نقصان الرني ونقصان الحمل
 فيضمن اكثرهما لكن اذا كان عيب الحمل اكثر فقد زال ذلك فلا يضمن الانقصان عيب الرني
 وفي التقاريق لو كان الحمل من زوج كان لها في يد المولي او من المولي في يد الفاصب لم
 يضمن ولو ماتت بعد الرد من حمى كانت في يده ضمن ما نقصه الخمي وذكر القمي انه يضمنها
قلت وهكذا البلي في شرحه ايضا وذكر بضمن النقصان لان تلك الخمي
 قد اردت حتى ماتت فكان العيب ارداد عنده اذ لو ماتت من تلك الخمي فوجب ان يموت
 من ساعته ولو غصبها محمومة او محروجة او حبل فماتت من ذلك ضمن وفي المتقاضي ابي يوسف
 يبطل السراية عنه ولو قطع يدها ثم ردها فماتت ضمن عاقلة قيمتها او يضمنه النصف
 وضمنهم اقطع وفي المتقاضي عند الفاصب فردها لحادث عند المالك بضمن الاكثر
 من نقصان عيب الرني ومن نقصان الحد ذكر البلي لوزني بها اجنبي فجلت فردها فولدت
 وماتت في نفاسها لم يضمن كذا هذا **قلت** ذكر الخواص في غصب عبد المحرم به فوجه
 ثم رده فجلت يده من ذلك او مات بضمن الفاصب كانه مات في يده ذكر البلي في مكة الو
 لو حمت عند الفاصب ثم ردها فماتت عند المولي ضمن قيمتها وكذا لو سرقت عنده فردها
 فاحد بيا وفي التقاريق وطى امه غير صارت مصمونه عليه **قلت** تاويله
 نقلها او ماتت بسبب الزنا وفي المظن عصب جارية وزني بها وهي مطاوعة يجب الحد
 ولا يجب المهر ولا الضمان اذا لم ينقص الوطي وان اكرهه فعليه المهر ولا حد **قلت** رني خمر
 مكروهة فجلت وولدت وماتت في نفاسها لم يضمن لان لا تضمن الفصيص ليقضي ضمان الاخذ عند
 فساد الرد وذكر الناصح في الرهن انفا لعبد المصوب ماله الشان فرده العاصب على مولاه
 فان شأ الغريم استسعاة بخوان يكون الدين اكثر من قيمته وان شأ بيع فاي ذلك فعل ضمن
 الفاصب لئلا يملك الاقل من قيمته ومن الدين **قلت** اشترى عبد فاعنته على ما اوكا به ثم

م
عند الفاصب

م
وبقيتها

م
حجة

م
لتيقن

اطلع على عيب لم يرجع بالنقصان لان جسر به لتكسر عنه وذلك يمنع الرجوع بالنقصان كذا
هنا وعزاي يوسف يرجع ولو قال العبد او كان المشتري انما جرحه ثم علم بالعيب لم يرجع بالنقصا
ولو لم ير الثوب فتحرق بالنسبة او كان طعاما فاكله ثم علم لم يرجع خلافا **●** وفي فتاوي الفضلي
وكذا لو كان المشتري اميرا فخره ثم علم بالعيب يرجع بالنقصان عند ما دونه لم يرجع به ثم لم يرجع
جمع برهان القبول والمنع الرد بالعيب غير انه ان كان قبل العلم بالعيب يرجع بالنقصان
وبعد لا وفي الا لا يشتري اجني لميت كتمان وجده عيبا لم يرد له لقيام حق المبيع ولا يرجع
بالنقصان لاحتمال ان ياكل السبع الميت فيعود الكف الى المشتري فيرد وعن هذا قالوا
لو اشتري ارضا وجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا لا يرجع بالنقصان على قوله من يقول
يعود المسجد الى عيبك الباني اذا حارب وعلى قوله من يقول بعدم العود يرجع ولو وقفها
رجع ذكره لانه قد كان قول اصحابنا لان الوقف كالاتفاق والتدبير والاستيلاء ولا
لا يمنع الرجوع بالنقصان استحسانا كذا هنا **●** وبمثل لو اشتري بدنه فجعلها هديا
ثم وجد بها عيبا لم يرجع بالنقصان وفي وقف الحظاف يرجع وفي الثاني احرم ثم وجد
المشتري به عيبا او كانا احرا ما ليس للمشتري الرد ولكنه يرجع بالنقصان حصه العيب
من الثمن وان شاع ذلك حتى ياتي بالبيع فيرد وفي التقاريق ظهور بالمسلم فيه عيب وحدث
عيب فلا شيء وعند اي يوسف يرد مثله وعند محمد ورجع بالنقصان رد عليه
عبد عيب بقضا بينة او بنكول او باقراره ان يخاصم باقعه لان الرد بقضا فسخ في حق
الكل وكذا الرد قبل القبض بغير قضا وفي المستحق اصحابنا لو رد بقضا باقراره بعيب
حدث مثله لم يخاصم باقعه فصار عنهم في الاقرار روايتان وان رد باقراره بغير قضا
بعيب لا يحدث مثله لم يخاصم باقعه لان الرد بالتراضي فصار كبيع جديد وفي بعض الروايات
عزاي حنيفة ان يخاصم لان الرد متعين فصار تسليم الخصم وتسلم القاضى سواك الرجوع
في الهبة وفي المستحق اي حنيفة واي يوسف الرجوع في الهبة بالرضا يمنع الرد والوكيل
بالبيع لو رد عليه بعيب لا يحدث مثله بقضا بينة او بنكول او باقراره ان رد على الموكل
لان العقد واحد وقد علم القاضى بكون العيب عند البائع فان كان عيبا يحدث مثله
ان رد عليه بينة او بنكول فكذا ذلك لان البينة حجة في حق الكافة والنكول وان لم يكن
حجة عامة ولكنه مضطرب فيه وان رد عليه باقراره لزمه لكن له ان يخاصم الموكل فيلزمه

سبحه
كالرضا

سبحه
علمه

بينية او

حمه او بنكوله هذا اذا كان الرد على الوكيل نقصا وان كان الرد باقراره بغير قضا بعيب
حدث مثله لزم الوكيل ولا يخاصم الموكل لان الرد بالتراضي وان كان عيبا لا يحدث مثله
فكذا ذلك في رواية المادون والوكالة وفي رواية اليسوع يلزم الموكل وقدر تقدير
هذه الروايات وفي الثاني رد على الوكيل بخيار الشرط او ربه بغير قضا صار على الامر
وكذا الرد بالعيب قبل القبض بغير قضا لانه فسخ وينفرد به من له الخيار بخلاف
ما لو تقاضا قبل القبض لانه عقد في حق غير العاقدين ذكرنا الناهي وكذا لو قال
المشتري الوكيل قبل القبض من عيب او من غير عيب لزم الوكيل لانه رد عليه بقوله
ورضاء فصار كشرائه وفي المستحق الوكيل بشرع عبد بالف اشتراه فزاي به عيبا قبل
القبض وحدث به عيب فرضي به وقبضه فان كانا عيبا ليس باستهلاك مثل النهي
ونحوه لزم الامر وان كان عيب استهلاك لزم المأمور في قولهما الا ان يشا الامر وقالت
ابو حنيفة بما سوا ويلزم الامر اذا كان مع العيب يساوي الثمن الذي اشتري به او ما
سما من منه وفي السير في هذا الاستهلاك يلزم الامر على قوله اي حنيفة الخلف **●** وفي الثاني
وجد الوكيل بالبيع قبل القبض عيبا يستهلك فرضي به وقبضه لزمه استحسانا الا ان يشا
الامر ولم يذكر القياس وقيل القياس يلزم الامر في العيب اليسير والفا حشر لان العيب
قبل القبض لا حصه له من الثمن بدليل انه لو صالح من العيب على ثوب لم يكن له حصه من الثمن
وكان يبيع من الاصل فلا يخل عليه حقه فتمت فبذل الامر وقيل القياس ان يلزم الوكيل
فيها لان فيه ضررا على الموكل وفي الاستحسان يفسد بينهما لان الوكيل لو اشتري بغير سعر
بعد على الامر وفي الفا حشر لا فكذا رضاء بعد العقد وفي التقويد يقرب المشتري قبل القبض
فرضي به الوكيل ان كان العيب يسيرا يتعد على الموكل وان كان فاحشا فعلى الوكيل والفصل
بينها ما يفتون به جسر المنفعة كالتم وقطع اليد لا قطع احدى يديا وفقوا حدها وفي
الثاني الوكيل بشر الفلوس اشتراها فكسدت قبل القبض ودمى با وقبضه فهي لزمه له
الا ان يشا الامر قال الرازي يفتي على قياس قوله اي حنيفة ان يلزم الامر كانه في الوكيل
بشرع عبد اشتري فمضى قبل القبض له ان يأخذ ويلزم الامر قياسا على ما لو اشتري اعمى فانه
يجوز كذا هنا **●** وفي التقاريق بعد قوله الا ان يشا الامر وكذا لو اخذ ثمنه العبد من
القاتل قبل القبض لزمته الا ان يشا الامر واطلق في القيد مكان العبد ان القيمة للوكيل وفي

العيون الوكيل بشرا عبد فلان قطعت يد ثم اشتراه لا يفيد على الامر لانه قيل بعد
 فلان والعبد صحيح ولم يمري وكله بشرا عبد بعينه فاشتراه فاذا هو مبيع **قلت**
 ان كان عالما بالبيع لزمه الا ان يشاء الامر لان الاشارة الى الدار دليل الرضا به وقوات
 الاسلام دليل عدم الرضا فيحين وفي النوار له الوكيل بشرا حاربه بطاها الامر فاشترى
 رتقازاد في السافي او مجوسية او اخت امراته او عمتها او منكوجة او معتقة او صغير
 لا يجامع مثلها ان علم به وقت الشراء لزم الوكيل وان لم يعلم لزم الامر وله الرد الوكيل
 باسترجاد راسها ففسق بعضا قبل القبض او بعد فرضي به الوكيل فهي لازمة له
 والوكيل بشرا وجد المشترا عيبا بعد القبض ورضي به فالموكل ان شاء قبله وان شا الزم
 وكيله فان لم يجز اخذه ولارده حتى هلك عند الوكيل يهلك من الموكل ويرجع على الوكيل
 بنقصان العيب وان لم يهلك وتكرار عور يلزم الموكل ويسقط خياره ويرجع على الوكيل بنقصان
 العيب والوصي كوكيل بخلاف المضاربة انه ينفذ المضاربة وان كان الرضا بالعيب بعد
 القبض وفي المشترا وجد الوكيل بالمشترا عيبا بعد القبض فقال له الامر لارده فرد
 كان رده بالخلا وفي الزوائد ابراهيم الموكل البايع عن العيب لم يهلك الوكيل الرد وفي المادون
 اشترا المادون جارية فوجد بها عيبا قبل القبض فاختار للعبد فان رضى المولى وعلى
 العبد دين فوضاه باطل وان لم يكن عليه الا ثمن الجارية جاز رضى المولى عليه ولو تفق
 المولى البيع فنقضه باطل كان عليه دين او لا الا ترى ان رجلا لو اشترى جارية بامره
 فلم يقبضها حتى وجد بها عيبا فرضى الامر جاز وان نقضه لم تجز **نقضه**
الوكالة البيع والشراء دفع الى اخر
 دراهم قال اشترى بها طعاما فهو على الخطة ودقيقه لانه هو المتعارف من الطعام
 في البيع والشراء وفي باب اليمين لا يعرف فيعمل بالطلاقة وكذا لو اوصى بالطعام بدخل
 فيه وعن احمد وانى ان كثرت الدراهم فعلى الخطة وان قلت فعلى الخبر وان توسطت
 فعلى الدقيق وفي تنظيم القلة مثل درهم الى ثلثة والوسط مثل اربعة الى خمسة او سبعة
 وان لم يكن دفع اليه شيئا فالوكالة باطلة لانه لم يبين المقدار من المشترا ولا من الثمن
 ذكر القاضي عن ابي يوسف اذا كان ثم وقيمة فدفع اليه دراهم كثيرة فهو على الخبر ذكر
 السرخسي الدقيق في اصري الروايتين بمنزلة الخبر وفي الاخرى كالخطة قال القاضي

ما ذكره محمد

ما ذكره محمد فذلك في عرفهم اما في عرفنا الطعام ما يمكن اكله بلا ادم كالحلم المطبوخ والمشوي
 ونحوه فتصرف الوكالة الى ذلك دون الخطة والدقيق والفنوي على هذا وفي التفريق
 قيل جلف لا يشتري طعاما لم يجت في الخطة في عادتنا انما هو على الماكول والقيم في الامر
 بالاشرا يصرف اليها بيع في الاسواق بخلاف اليمين ويعتبر فيه الاحوال ومقدار اليمين
 وكذا الدين والخلف على الغالب من انواعه في البلد امره ببيعه فباع نصفه جاز وقال لا يجوز
 الا ان يبيع الباقي قبل ان يرد الامر ولو امره بشرا عبد بعينه فاشترى نصفه لم يجز في
 قوله الا ان يشتري الباقي قبل ان يرد الامر والفرق لاني حنفية الوكيل بالاشرا منهم لانه
 يجوز ان يشتري لنفسه فلما لم يوافقه اراد ان يلزم الامر فيفيد الشرا بما لا ضرر فيه بالامر
 ولا يملكه في البيع لانه يقدر ان يبيع من نفسه لحال ببيعه على اطلاق الامر • لما في بيع
 النصف وشرا النصف ضرر على الامر لان به يصير العبد مبيعا فان الشركة فيها يضر
 القبيض عيب الا ان يبيع الباقي او يشتري قبل ان يرد الامر فيجعل كانه باع او اشترى جملة
 وفي التفريق فان اعتقه الامر قبل الشرا الباقي جاز ولم يجز عن الوكيل عند ابي يوسف
 وعند محمد بالعكس ولو اشترى الامر الباقي لم يجز الاول • ولو كان اشتراه قبله جاز الا
 ان يستحق الاول • وفي النوادر عن ابي يوسف ان الشرا في النصف الاول يلزم الامر لان
 شركة العيب لا تمنع وقوع الملك له وقال محمد يتوقف على شرا الباقي لان الملك بالاشرا
 يتوقف الا ترى فيما قال ابو يوسف في الوكيل بالسلم اذا لم يحصر البينة عند العقد
 حكم المنقود ان يرد مال الموكل يقع للموكل وان نقض مال نفسه يقع له فيوقف الملك
 بالاشرا فكذا هي وفي التفريق عن محمد وروى نصف دار ثم امره شرا دارا بنفسه
 فاشترى نصفها بخمس مائة جاز والوكيل يبيع نصف العبد باع الربع يجوز خلاها وفي السأ
 وكذا عبد بينهما وكلا رجلا ببيعه فباع نصفه جاز من نصيب كل واحد منها نصفه ولو قال
 ابيع نصيب فلان جاز لان صاحبه وكله به • وكله يبيع حلال في فباع ثوبا منه جاز بكل حال
 وعند ما اذا لم يصير الباقي ولو وكله يبيع كيلي او ذني فباع نصفه جاز مالا خلاف
 لان التبعض فيه ليس بعيب امره ان يشتري له عبدا ما لفت فاشترى فقال الامر اشتر
 لنفسك وقال المأمور اشترته لك فان كان الثمن منقودا الى الوكيل فالقول بالوكيل
 كان العبد بعينه في التوكيل او بغير بعينه حيا كان في يد الوكيل او ميتا لان الثمن كان

امانه في بيع وهو يدعي الخروج عنه فقبل قوله وان لم يكن منقود افان كان العبد هالكاً فالقول
 القموسوا كان عبداً بعينه او بعين عينه لان المأمور لا يملك استبعاد الشرائع في بيع
 ايضا الرجوع على المأمورين والامر ينكر وان كان العبد حياً والتوكيل بعينه فالقول للمأمور
 لانه اخبر بما يملك الشرائع والماله وان كان التوكيل بغير عينه فالقول للمأمور كما قلنا
 وعند ابي حنيفة للمأمور لان المأمور منهم لانه يجوز ان يشتري لنفسه العبد امره بان يشتري
 له جارياً بالف وتقدمها اليه فاشترها فقال الامر اشترتها بخساية وقال المأمور بل
 بالف فان كانت قيمتها الف فالقول للمأمور لان الامر يدعي عليه خمسية وهو ينكر وان كان
 قيمتها خمسية فالقول للمأمور ويلزم الجارية للمأمور لانه خلف امره وان لم يكن الف
 منقودا واختلفا فان كانت قيمتها خمسية لمزم المأمور لانه خلف وان كانت الف فالحال
 واذا خلفا لمزم الجارية للمأمور لان التوكيل مع الموكل ينزل منزلة البايع مع المشتري وذكر
 بعد هذا القول للمأمور ويلزم الجارية الامر لانه زاد فيه بصدق البايع المأمور قال
 الهندواني اما افرق قال ان البايع لما صدق المأمور انتقلت التهمة عن جرحه فصارت كانه الشا
 بيع بالف في الحال وقال ابو منصور تنحالفان لانه ذكر خلف المأمور وهو البايع في حق
 والتخالف محض بين البايع وهذا هو الصحيح لان البايع ان كان قبض الثمن صار كالا جنيب
 فنصد بقة لغوا وان لم يقبض فلا شغل بعينه وبين الموكل فلا يصدق عليه ولو ادعى الوكيل
 الامر بالشرا بالف وقال الموكل امرتك بخساية فالقول له لان الامر يستفاد
 من جهته • وكذا لو قال امرتني بشرا هذا العبد وقال الموكل امرتك بشرا غير هذا
 فالقول له والبيعة للتوكيل لانها هي الملزومة والمثبتة للوكالة والرجوع بالثمن **امرو**
 بان يشتري له جارياً فلان بالف فاشترها وقبضها او لا حتى قال اشترتها بالف وخساية والجاء
 لي وقال الامر اشترتها بالف وصدق البايع الامر فالقول للبايع لان التملك منه فيعطى
 الامر الف والجارية والمأمور ان يستخلف الامر على العلم فان خلف سلمت الجارية له
 والالف للبايع والعهد بينهما وان نكل ادى المأمور الف الى البايع وياخذ الجارية ويقال
 للبايع ان شئت فصدقه فيما ادعي وهذا الخمسية ثم هذا الامر ان يرجع على المأمور بما ادى
 الي البايع ويجبر الجارية لاستيفائه في القياس ليس له ذلك وفي الاستحسان له ذلك قال
 بكر لم يذكر محمد لخطاب البايع الامر بالف بعد ما نكل هل له ذلك وحكي الخاص عن الكوفي ان

استيفاء

البايع في

البايع في حق الف بالخيار ان شا طالب الامر بذلك وان شا طالب المشتري والعامة قالوا بعد
 ما نكل الامر وسلمت الجارية للمشتري لا يكون للبايع مطالبة الامر بشي من الثمن قالوا وكذا لو
 قال المأمور اشترتها بمائة دينار والجارية لي وقال الامر اشترتها بالف فلما لم
 ما ذكرنا الا في فصل وهو ان الامر لو نكل فخذ المأمور الجارية مجانا ولا يرجع الامر عليه
 بشي وكذا لو انكر المأمور الشرا والامر يدعي الشرا بالف فصدقه البايع فالقول للبايع
 والجارية للمأمور بالف والعهد بينهما والبايع ان يخلف المأمور فان خلف كانت العهد على
 الامر وان نكل لزمت العهد ورجع بالف على الامر وان اقرانه لاحق له على الامر لان الشا
 قد رد اقراره حيث قضى عليه بنكوله هذا الذي ذكرنا كله اذ لم يقرب البايع بقبض الثمن
 فلو انه اقره ثم قال الثمن الف لا يثبت اليه لان حكم عقد قد انتهى فثبت الخصومة
 بين الامر والمأمور والامر يدعي عليه حقا وهو ينكر فكان القول قوله مع يمين
 اشترى جارية بالف وتقابضا فادعي اخرانه كان اشترها من هذا البايع قبل ان يبيعها
 من المشتري هذا بالف ولم يقبض ولم ينقد الف فصدقه المشتري فله ان يجبر الجارية
 من المدي حتى يأخذ منه الثمن فضا بالثمن الذي تقدم ولو كان اخذ الثمنين دوام والآخر
 دنانير اخذ المدي الجارية بغير شي • التقريرات في الثاني • قال اخر معنى هذا
 العبد فلان قباعه ثم انكر المشتري ان يكون فلان امره بملكه فان قال فلان امرته اخذ
 العبد لان قول المشتري يعني فلان اقراره بالوكالة وان كذبه فلان فالعبد للمشتري
 الا ان يسلم الي فلان ويأخذ فتيكون ذلك تبعا بالنقطة وثبت بهذا ان بيع النقاطي
 يتعقد باخذ واعطاء وان لم يؤخذ دفع الثمن الحلال وهكذا رواه بشر عن ابي يوسف
 لحال في المنتقا وفي الاي لا بد من التقابض وثبت بهذه المسألة ان بيع النقاطي يبي
 الاموال النفيسة جائزة خلافا للبعض ان جوازها في النفيسة لا غير وفي الاقضية لو وقع
 التقابض بصفة الفساد قبل التسليم والتسليم لا يتعقد البيع بالنقاطي وفي القوي قال
 البايع بعث منك فقال المخاطب قبلت او اشتريت بفلان ينقد عليه وكذا لو قال
 اشتريت هذا فلان فقال البايع بعث منك لاجل فلان فقال المخاطب اشتريت او
 قبلت او قال اشتريت لاجل فلان فقال البايع بعث ولو قال بعث من فلان فقال
 القوي قبلت او اشتريت لاجله او لم يقبل لاجله يتوقف وفي المقاريق بعث من الموكل

سبحه قال

سبحه فلو اقرانه اقره لم

وقد الوكيل لزمه لاجل العهد وفي التقاضي خطبه لاسبه الصغير فقال ابوالهبة
 لك فقال قبلنا لابي جاز وفي النوازل قال ابوها لاسبه دادم برني دخر من
 بوبل فقال قدر قيم جاز لاب قال الشهيد هو المختار ولو قال روجت ابني
 من انك فقال قبلت جاز لاب وفي النظم شوا العبد المحجور يتوقف على اجازة مولاه
 وكذا اشرا الصبي المحجور يتوقف على اجازة ابيه او وصيه وكذا اشرا البائع المحجور
 غير الوشيد يتوقف على اجازة القاضي او وصيه وفي زيادات البردوي شرا الفضولي بشرط
 الخيار المشترط له لا يتوقف بخلاف الشرا بغير خيار وفي جمع برهان بنت من فلان الغائب لمخير
 فلان في المجلس وقال اشتريت محجور وفي التقاضي يجوز البيع ان يناديه من بعيد او من وراء
 جدار وفي العيون قال لا خرافة من فلان قبله فقال اشتريت جاز ولو لم يقل بلغه
 قبله فقال اشتريته لا يجوز وفي اللاتي كتب الى جاز اشتريت عبدك هذا ابكذا فكتب اليه
 ارجل بعته منك كان بيعا قال لعبد اشترى في نفسك من مولاك فقال نعم ثم
 قال للمولى يعني نفسي فلان بكذا فقال بنت وفيل العبد فهو لا يملك ان العبد اجبي عن نفسه
 في حكم المالية تصح ان يكون وكلاء غيره وان قال يعني نفسي ولم يقل فلان فباعه فهو حرم
 لان المولى رضى بيع العبد من نفسه على وجه يكون الولاية ولم يشترط قبول العبد ههنا
 بشرط في الجامع قال الشهيد الاصل في هذا ان كل عقد يصح الواحد فيه وكذا من الجاهلين
 يتم بالشطر الواحد وكل عقد لا يصح الواحد فيه وكذا من الجاهلين لا يتم بالشطر وعلى هذا
 قال لاخر يعني عبدك بالف فقال بنت لا يتم ما لم يقل ابلاخو قبلت وكذا لو قال فقال
 اقلت لا يتم وكذا لو قال اجرت لا يتم ولو قال لامرأة زوجي نفسك مني فقلت
 زوجت ثم وان لم يقل الاخر قبلت او قلت لزوجها اخلعني بالف فقال قبلت او قال لرجل
 اقلد لي نفسك فلان او مالي عليه فقال كفلت او قال لعبد اشتر نفسك مني بالف فقال
 اشتريت او قال لرجل هب لي عبدك هذا وهبت او قال فضدق به علي فقال فعلت
 او قال للدين ابرائي عما لك علي فقال ابرائك عنده وان لم يقل الاخر قبلت ثم ان كان صاحب
 الدين عالما باله عليه بري حكما ودبانه وان لم يكن عالما بري حكما وهل يرا ديانة عند
 ابي يوسف يبري وعند محمد لا حتى يفسر وفي جمع قيل يبري وقيل ان كان كثيرا بحيث
 لو علم بصدق صدره وثيق عليه تركه لم يبر او قيل لا يبر الا بقدر ما يعلم ان له عليه وفي وصايا

لا يكون لولاه

القول في لزوم التبرع
 في الاجابة

التمه ابرات

التمه ابرات جميع غرمائي ولم يسلمهم ولم يواحد انقلبه روي بر مقاتل عن اصحابنا لا يصح ربه
 اخذ لانه كالايجوز ايجاب الحق لا تقوم باعياهم فكذا الا برات وذكر عيسى ايه يصح لان هذا
 ليس بتلك بل هو اسقاط واستقاط المجهول عن المجهول يصح وفي اقوالهم لم يكن هذا اسرا
 اذ لم ينصر على اقوام معينين ولو قال قبيله فلان ان كان ذلك مما لا يصح فكذلك وان كان يصح
 فالبراة جازية وفي اجازات التمه كل غريم لي فهو في حل قال ابن مقاتل في قوله علما يلا يبري
 غرماءه لان لفظة الحل ينصرف الى الادان لبا قاله وعند يبري وكذا لو قال ليس لي بالرى
 شي ثم ادعي دارا بقا على اقراره يسمع في قوله علما يلا وعند لا يسمع وفي جمع عن البخاريين
 التحلل يقع على ما هو واجب في الدمة لا على غير قاييم في يدي العاصب وعن السعدي وكذا لو جعلت
 زوجها في حل يبري وفي التقاضي حلت لك ثقبه ولو قال حلت لك منه فبراه وفي جمع
 الناطقي من كان في عليه شي فهو في حل فهذا ابراه هو قول ابي يوسف وقال محمد لا يصح
 وفي النوازل كل انسان تناول من مالي فهو له حل قال بن سلة لا يصح ذلك ومن تناوله
 ضمن وقال بن سلام يصح لان هذا ابا حه وهي للمجهول جازية ومن سلة جعله ابراهما
 يتناولوه وابر المجهول لا يصح ولو قال لمعين جميع ما ناكل من مالي فقد حلت لك في حل منه هو
 حلال له بالاتفاق ولو قال له انت في حل ما اخذت او اعطيت من مالي لم يحل له الا حله
 والاعطى لان التوكيل باخذ المجهول او هبة المجهول لا اصل له في الشرع وفي التقاضي رقت
 في حل من مالي حيث وجدته في خدمته ما شئت فعلى الدرام والد ناير وروي انه على النعم
 وفي شرح بكر ارات اهل بلد كذا عن دعوي يسقط دعواه عن اهل تلك البلد وفي
 جمع الناطقي ليس لي في مرستان كذا في يد فلان دار ولا ارض ولا حق ولا دعوي ثم اقام
 البينة ان له في يده في ذلك الرستان حق لا يقبل الا ان يقبضه انه اخذ منه بعد الاقرار وفي
 الاختار عن محمد مالي بالرى حق في دار ولا ارض ثم ادعي ذلك يسمع ما لم يقصد قرية بعينها
 او ارضا بعينها او دارا بعينها اما اذا قال لاحق لي بالرى او بخراسان او بطوسان فاقرا
 باطل وفي الجامع الاصفه عن ابي يوسف مالي بكوفة دار او قال مالي على احد مال ثم ادعي
 دارا بكوفة او ما لا على احد يسمع دعواه لانه لم يبر السا با بعينه فلم تصح البراة وفي الشا
 ليس على احد من الناس شي او قال لس ابرات جميع الناس او الوصي اقرب قبض كل دين لفلان
 على الناس فهو باطل وكذا لو نسبته الى كوفة او الى قبيلة آمر رجلا برد المبيع على ابا

مسح
 لمن جميع

مطل

بعب فادعي البايع رضا المشتري لم يرد عليه حتى يحلف المشتري لانه لو رد ثم نكل المشتري
 كان ارد ما حيا عند اي حيلة لان القضا بالرد يتفاد ظاهرا وباطنا عند وعده محمد لمسا
 لم ينفذ بالظن يرد وعزاي يوسف روايتان ومنهم من قال بان في هذه المسألة اتفاق انه
 لا يرد وهذا خلاف الوكيل بطلب الشفعة ادعي عليه المشتري ان موكله سلم الشفعة
 يوم المشتري بتسليمه اليه ثم هو على خصومته مع الشفيع اذا حضر وكذا الوكيل بقبض الدين
 ادعي عليه المديون اقتضا موكله يوم المديون بانقضاء ثم هو على خصومته مع الموكل اذا
 حضر لان الموكل لو نكل امكن رد المشترا الى المشتري في الشفعة ورد ما اقتضاه يبا
 الدين وفي الثاني وكذا لو استحق المشترا موكل المستحق رجلا ياخذ المستحق من المشتري
 فادعي المشتري اجارة المستحق شراء فان القاضي يسلم المستحق الى الوكيل ولا يوجهه حتى يحضر
 المستحق فيحلف وفي الاما عن اي يوسف في مسألة الشفعة القاضي لا يقضي للوكيل حتى يحضر الموكل
 فيحلف وفي لاقضية عزاي حيلة الوكيل برد المبيع لا يملك الرد وان لم يدع عليه البايع رضا
 المشتري حتى يحضر المشتري فيحلف وهكذا ذكر الحصاف فوجهه ان علي القاضي ان يختار لصيانة
 قضايه وذلك في ناخرا نقضا الى ان يحلف المشتري فيحلف الا ترى ان المشتري لو اراد رد
 المبيع على وارث البايع يحلف بالله مارضى بالبيع وان لم يدع الوارث صيانة لقضايه كذا
 هني وفي ادب القاضي عزاي يوسف وحده المشتري فيا لمشترا عيبا لا يحدث مثله في تلك
 المرة رد به بعد ما يحلف بالله ما سقط حقه في الرد بالبيع وان لم يدع البايع رضاه
 كما يحلف عن ماله الميت وان لم يطلب الوارث او الوصي بالاجماع فكذا هنا وفي اخره القاضي
 الخليف من غير ان يبال المدعي في مسائل **ومنها** الشفيع لو طلب الشفعة يحلف بالله
 ما سلمت الشفعة ثم يقضي له **ومنها** المشتري ان المشترا زوجا يحلف بالله
 ما علمت ان لها زوجا وطلقها **ومنها** من يدعي دينيا في التركة يحلف بالله ما ابراه وما
 قبضه **ومنها** امراة الغايب تطلب النفقة من زوجها غايب تحلف ما قبضت النفقة
 منه وفي الاستحلاف المستحق من المشتري يحلف بالله ما بعته ولا وهبته ولا اذنت في بيعه
 ولا ازلته عن ملكك بوجه ما ولا ازاله احد برضاك ولا رصيت بواله عن ملكك بوجه
 ما وكذا الوملك المستفاد عند المسقى او الوديعه عند المودع ثم استحق يحلف المستحق وكذا
 لو اخذ القاضي الابن فادعاه رجل فاثبته بالبينة وفي شرح ابي درو كذا لو ادعي النقطة

داثبة وليس

واثبة وليس كرجل ادعي عليه في يد رجل واثبته حب لا حلف اذا لم يرد الخصم الحليف
 وفي لاقضية وكذا لو ادعي على صغير ما لا اودنيا يحلف على الابراء او القبض نظر الصغير
 وفي موضع وكذا لو ادعي النكاح واثبته يحلف بالله ما طلقته • ذكر محمد في التحريم
 يستحلف على عتق الامنة والطلاق حسبه من غيره عوي وذكر بكر والسرخسي يستحلف من
 غيره عوي اذا اتهم وذكر السرخسي في اول السلسلة انه لا يستحلف

الحقوق

فليس له العلوان المترد اسم لما يترك فيه الختام ليللا واورا والعلو يشبه السفلى
 من وجهه لكن لا يعادله في احتمال السكنى فصار تبعاله من وجهه وان ذكره باسم التبع دخل
 بان قال بكل حق له او بمرافقة او بكل قليل او كثير له فيه او منه • اشترى بيتا فوقه
 بيت لا يدخل العلوان ذكره باسم التبع لان البيت اسم لما يبيت فيه والعلو مثل السفلى
 في حق البيوت فلا بد من التخصيص اشترى دارا يدخل كل ما هو في محرودها وان
 لم ينصر عليه ولم يذكر باسم التبع لان الدار اسم لمجموع هذه الاشياء ولا يدخل الطلح ما لم
 يذكر باسم التبع لانها خارجة عن المحروود وقال ان كان مفتوحها الى الدار دخل لا من الدار
 وهذا كله في عرفهم اما في عرفنا فالعلو يدخل من غير ذكره في الفصول كلها **نسخة**
 وفي الشروط المربط والمطبخ يدخل من غير ذكره في الفصول كلها المربط والمطبخ يدخل بدو الدار
 ويذكر المترد لا يدخل وان قال بحقوقه ومراقفها لان الحقوق ما يقصد ببيع والمربط والمطبخ
 مقصوده بعينه • وفي الشروط المربط والمطبخ مقصوده بعينه وما كان للدار من البستان
 نظرا ان كان البستان في الدار وان كانت يلى الدار ومفتوحا اليها لا يدخل وقبل ان كان
 البستان مثل الدار او اكبر لا يدخل وان كان اصغر من الدار لا يدخل وذكروا ان الدار
 عرفت ببستانها وقيل يحكم في ذلك الثمن فان كان ما يصلح ان يكون ثمنها لها يدخل وعزاي
 يوسف في دخول البستان في بيع الدار روايتان احدهما انه لا يدخل لان يكون وسطا
 والاخرى انه يدخل وان كان بابها الثاني الى الخارج وعز محمد يدخل اذا كان صغيرا
 ولا يدخل الباع والكرم الا ان يكون الدار كبير يكون فيا مثل البستان عادة والاعتبار
 في هذا كله بما يسمى في الغالب التقريبات من اصول وفي الخيطان في شرائحه او
 حايط قال ابو يوسف لا يدخل رضا وقال محمد والحسن يدخل واجمعوا لواقرب حايط

نسخة
مفتاحها

نسخة
مفتاحها

يدخل • وإن شاق في أثره تخلد أو شجرة فهي له باصلها من الأرض وكذا لو أقر له بكرم فهو له باصله وكذا لو أقر له بستان وكذا لو أقر له بأسطوانة وهي التي يبنى بالجص والحجر والطين ولو أقر بسارية لم يدخل أرضاً وفي الشروط في شراء البنا لا يدخل الأرض وفي شراء الجدار قال الكوفيون هذا والحائط سواء في الحيطان والخلج والصلح على الحائط على الاختلاف في البيع وفي جمع الشهيد في بيع الشجرة المختارة أنه يدخل في القسمة والاقراء بخلاف ما قاله المختصون أنه يدخل مقدار دائرة الأعصان وفي دخول الزرع الذي لا قيمة له في بيع الأرض كلام ذكر أبو الوليث أنه لا يدخل والصواب أن يدخل نص عليه في شرح القدوري والاشجاء وفي غير ذلك وفي الشروط في دخول الرطاب والبقول والأعراس وتوأم الخلاف في بيع الأرض اختلاف وفي دخول الجزر والسلم والبصل تفصيل أن كان مدركا لا يدخل والأفيد وفي شرح بكر ويدخل الزرع في الرهن والاقراء والقضاء الملك المطلق ولا يدخل في القسمة والوصية والنكاح والمهنة والصدقة والوقف • وعن الاسكاف أن كان الزرع وقت ما وقف لا قيمة له يدخل وإن كانت له قيمة لا يدخل وفي نوادر سمرقند التي يزرع بذرة فيها ثم باعها قبل أن يثبت أن كان حال لم يفسد لا يدخل بشرط وأن فسد دخل لأنه صار قطع الأرض وفي جمع العلوم عن الصغار لو عفن البذر لا يدخل وعن الاسكاف يدخل وفي جمع الشهيد في دخول الثمر الذي لا قيمة لها في بيع الشجرة كلام والصواب أن لا يدخل • اشترى بيتا في دار أو أرضا لا يدخل الشرب والطريق والمسيل لا يذكر البيع وفي التنازل وكذا في الاقرار والصلح والوصية وعمرها يدخل في القسمة والرهن والصدقة الموقوفة والاحابة لأنها تقف للانتفاع ولا تباقي الانتفاع الا بطريق وشراء ومسيل بخلاف البيع فإنه لا يختص بالانتفاع الا ترى أن بيع ما لا ينتفع به كالحمار جائر واجازته باطله ودوي الحصار عمراني يوسف في بيع الدار يدخل الطريق من غير ذكره وفي زيادات تاج اجارة علو منزل في وسط البيوت لم يجوز لأنه لا يمكن الانتفاع به بخلاف الشراء وفي التفريق روي أن الطريق العام في سكة غير نافذة يدخل في بيع الدار والمتراب مطلقا ولو كان للبايع على الدار مسيل أو طريق من دار له نجيبا باعها بكل حق امر يدخل ذلك وكذا الحشيب على الحائط والسرداب تحما ولو كان الطريق ونحوه للجاني كان بمنزلة الجيب ولو كان ذلك لمنفعة الجاني دارا لبايع نجيبا فهو للمشتري والقول له أن البايع لم يستثنه

الكوفيون
دخلوا في الاتفاق والداخلية غلط
في البيع والقسمة والاقراء

طلب

بسمه
أن يدخل
اشترى بيتا في دار أو أرضا لا يدخل الشرب
والطريق والمسيل لأن ذكر البيع وكذا الاقرار
والصلح والوصية وحمل في القسمة والرهن
والصدق الموقوف والاحابة

اشترى نخلة

اشترى

نخلة في أرض بطريق ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق من ناحية معروفة قال أبو يوسف يجوز وأما إذا اشترى طريقا من أي النواحي شالائه لا يتفاوت حتى لو كان متفاوتا كان البيع بالخلاف قال محمد المبيع باطل في جميع الناطق دار الرجل لها طريق قد سده وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها فلم يشترى الطريق الثاني لأن الداخل يدكر الحقوق ما كان من حقوقها وقت البيع وفي القيون اشترى بيتا من منزل بحقوقه والبايع يمنع من الدخول وبأمره يفتح الباب إلى السكة قبل له منعه لأن قوله بحقوقه ينصرف إلى حقوقه في السكة وقبل ليس له منعه وهو المختار وفي البيوع للمعز باع دارا بكل قليل وكثير فيها ولم يقل ما دخل العبيد والحيوانات زاد في الشروط وكل شيء فيه يصلح للبيع ولا يدخل الأجر والخمر والخمر يروق قال زفر يدخل وفسد القند • ولو قال — منها لم يدخل وفي نوادر هشام لم يدخل شيء من ذلك وفي التفريق يدخل الرحا الأعلى والأسفل بقوله بكل قليل وكثير هو فيه وذكر الحضاف السفلي لا تدخل فإن قال بكل حق وفي بيع الأرض بكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها دخل الزرع والثمار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا بكل قليل وكثير هو فيها وفي القيون في بيع الدار بكل حق هو لها لا يدخل رحا الأبل وفي بيع الضيعة يدخل رحا الماء في المشتق عن أبي يوسف وكذا الدواب يدخل دون الدالية وحدها • وفي الشروط اشترى أرضا بحقوقها وفيها زرع وعمر قبل يدخلان قال ظهير الدين وهذا ليس صحيحا لأنها ليس من حقوق الأرض وإن اشترى مرقعها فتعلق هو الرواية لا يدخلان وعن أبي يوسف يدخلان لأنها من منافع الأرض وفي شرح بكر باع أرضا بكل قليل وكثير هو فيها لم يدخل الثمر والزرع في رواية الشرب وفي رواية المزاغة والشفعة يدخل فإن قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها يدخل على الروايات ولو قال — بكل قليل وكثير هو فيها ومنها من حقوقها لم يدخل الطريق والشرب كل واحد بحقوقها ومراقفها وفي وقف هلال وقف أرضا بحقوقها وجميع ما فيها ومنها ثمرة قائمة فالقضاء أن لا يدخل وتكون للواقف وفي الاستحسان يلزمه أن ينصرف لها على معنى المذهب لا على دخولها في الوقف

الاستحسان

في الزيادة أن القضاء يستحق المبيع على المشتري لا يوجب انتفاع القند الذي جري بينه وبين البايع ولكن يوجب توقفه على اجازة المستحق وعن أبي حنيفة أن الخضومة وطلب الحكم دليل

بسمه
قد رده

بسمه
بسمه

الفسخ • وعزاي يوسف لا يفسخ الا اذا اخذ المستحق المبيع من المشتري بقضاء وفي ظاهر
 الرواية لا يفسخ بشي من ذلك وفي العيون لا يفسخ وان اخذ سالم برجع المشتري على
 البائع بالتمن وذو هذا لا يفسخ ما لم يقض المشتري بالتمن على البائع وفي التقاريق يفسخ
 البياعات بنفس الاستحقاق عند اي يوسف خلاف محمد وعزاي حنيفة ومحمد للمشتري الاول
 ان يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الثاني وقيل هو بناء على ان البياعات بنفس
 بنفس الاستحقاق عند ما والصحح انه لا يرجع قبل ان يرجع عليه مادم وان كانت تفسخ البياعات
 بنفس الاستحقاق عند اي يوسف وعنه لو قال المستحق عند الخصومة اقيم البيعة لا خير لا فقد
 حكم له جازا بجازته وان لم يقل ذلك لم يجز بجازته ولو كان مكان الاستحقاق قضا حكره
 المبيع يرجع الباعة بعضهم على بعض قبل ان يرجع عليه لان بدل الحر ليس مملوك فالرجوع
 قبل ان يرجع عليه لا يودي الي جمع بين البدل والمبدل في ملكه واحدا بخلاف بدل المستحق
 فانه مملوك فالرجوع قبل ان يرجع عليه يودي الي الجمع بين المسلمين باع عبد اعاربه
 وتقا بضا فاستحق العبد وقد كان مشتري الجارية اعتقها نفذ ولو تبين العبد حر لم ينفذ
 ولو كان الاستحقاق باقرار المشتري او تكوله لا يرجع على البائع ولا يقبل بيئته على البائع بان
 المبيع كان للمستحق الا ان يقيم على اقرار البائع بذلك وله ان يخلف في الزيادة وروي انه
 لا يخلف وكذا لو كان القضا على المشتري باقراره واطلق في الماخوف اذا اقر بان البائع
 كان باعه من فلان لم يرجع الابينة او ينكول ولو اذعت حرمة الاصل فنكل المشتري
 او اقر قبلت بيئته على البائع وخلف عنه عده • وفي المشتق اشترا عبد بكر وسلمه
 الي بايعه ثم وهبه منه ثم استحق العبد لم يرجع بالكر عليه ولو وهب البائع الثمن من
 المشتري قبل القبض ثم استحق الثمن يرجع البائع عليه بالتمن اشتري دينارا بدرهم وقبض
 الدينار ولم يدفع الدرهم حتى وهب الدينار لبايعه ثم فارقه قبل نقد الدرهم فالهبة
 جائزة للبائع الدينار على المشتري دينارا مثله وفي الثاني اشترى شيئا فوجده معيبا وقد
 ابراه البائع على الثمن او وهبه منه ان كان قبل القبض له ان يرد به بالعيب والافلا ولا ليرة
 عن الثمن لا تمنع الرد بخيار الرومية والشرط قبل القبض وبعد لانه فسخ ولا حاجة فيه الي
 القضا وفي المشتق اجراءه بالثمن وتقاضا فلم يزرع المستاجر حتى وجبت الاجرة للمستاجر
 ثم انقضت الاجارة بوجه ما رجع المستاجر ما دفع ولو كانت الهبة قبل القبض لم يرجع

سهم
لا حو العبد

طلب

طلب

وهبت

اشترى به فولدت

اشترى

جارية فولدت ثم استحق رجل بيعة اضدها وولدها لان البيعة
 حجة مطلقة فيثبت الملك له من الاصل فيظهر ان الولادة كانت على ملكه وان اقر بها
 لرجل لم يخذ ولدها ولا ارشها في رواية هذا الكتاب وسوي في غير بين البيعة والاقراء
 وقال بان الاقرار انفي للتمن وذكر عبد الرحمن بن الحسن في شرحه عن الدبرسي
 كذلك قال لان الاقرار اخبار عن امر كاي وكذا في التقاريق وذكر الضميري في شرحه
 عن محمد المقر له لو ادعي ولد كان له لان الظاهر انه وان لم يدعه لم يحكم له وجه رواية
 هذا الكتاب الاقرار حجة قاصم وانه بوجوب ثبوت المخبر ضرورة الخبر والخبر وحيد
 بعد انقضاء الولد ولجهد الا يرجع المشتري بالتمن على بايعه وفي فصل البيعة يرجع وسيا
 التمه اقر ملكه لرجل فصدقته بملكها هذا اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ان لم يستق
 منها ما وجب الملك وفي شرح بكر الا ان يسلمه المقر ببيعة من نفسه فيكون هبة مبتدأة
 وفي المشتق لك على الف ولا يعلم المقر له بذلك لم يسعه اذاع الا ان يكون صغيرا فكبر
 وفي حيل الحلواني بالاقرار كاد باهل يكون نافلا لملك فيه اختلاف • وفي ادب القاضي
 ادعي ان دا ابدا اقران هذا الشيء لا يسمع ما لم يدع انه ملكي وقالت العامة يسمع
 اعتبارا بالشهادة على اقرار المدعي عليه انه له يقبل وان لم يشهدوا انه ملكه • عزاي
 الي مسئلتنا ثم اذا استحق الولد بالبيعة هل يشترط القضا بالولد قبل لانه تابع فيدخل
 تحت القضا بالام والاصح انه يشترط لان محمدا قال اذا قضى القاضي بالاصل ولم يعرف
 الزوايد لم يدخل الزوايد تحت الحكم لانه منفصل وقت القضا وفي المشتق لو قال لوالد
 لمن الولد فالقاضي لا يقضي في الولد بشي وعزاي يوسف ماتت امه في يد رجل وولدها
 في يد اخر فاستحق رجل الام لم يخذ الولد ولو كان في يد رجل خلة وفي يد اخر ثمها
 فاستحق الخلة احدا لثمة باستحقاق الخلة • وفي الجامع اشترى ثوبا فخاطه او
 حنطة فطحها او لحافشواه ثم استحق الممول لم يرجع على البائع لانه لم يستحق غير المشترا
 وكذا لو غصب ثوبا فخاطه او حنطة فطحها او لحافشواه ثم استحق لم يبطل ضمان الغصب
 اشترى ثوبا فقطعه او شاة فدعا ثم استحق يرجع على البائع لانه استحق المشترا ولو كان
 غصبا يبطل ضمانه ولو اقام المستحق البيعة ان لم كان له قبل الشراء والثوب قبل الحنطة
 والحنطة قبل الطحن يرجع المشتري على البائع لانه استحق المشترا ولو كان هذا في الغصب

سهم
التمن

سهم
المدعي له

يظهر صانه لانه استحق المقصوب وفي التقويد استحق المقصوب بالبينة لا يظهر القضا
 في حق المقصوب منه حتى لو اقام البينة على المستحق تقبل وعلى هذا ينبغي ان لا يري القضا
 عن الضمان وفي الجامع اشترى شاة فدعاها وسلمها فاقام رجل ان اللحم واخر ان الجلد له واخر
 ان الاراس له واخر ان الاصل ا قوله قضى بالمرجع على البائع لان الاستحقاق بسبب متاخر
 عن البيع ولهذا اقاموا البينة على هذا الوجه واقام دوا اليدها له دعوى وسلمها كانت
 بينة اولى بخلاف ما لو كان المدعي يملك الاشياء واحدا لان ذلك بمنزلة الاستحقاق باسم
 الشاة ولهذا اقام الجناح البينة على هذا الوجه واقام دوا اليدها له دعوى
 وسلمها يقضى بالخارج **●** وكذا لو اشترى ثوبا فقطعه فباعا فاقام رجل ان الكمين له
 واخر على البينة واخر على الدخارين واخر على البدين فقضى لهم بذلك لم يرجع المشتري
 على البائع وهو كمسئلة ابعاض الشاة لا تقاها في العلة تشهد على بيع غلام وختم على
 انك فليس بقبليم وهو على دعواه ويقبل شهادته لغيره لان الشادة على البيع ليس
 باقرار منه بعباده ويملك المبيع للبائع والمشتري قال البخاريون ان كان في الصك
 ما يدل على نقاد البيع نحو باع وهو يملك او باع بآتا وهو كتب شهد ذلك او عليه لا يسمع
 دعواه لنفسه ولا شهادته له لغيره كما لو شهد به عند القاضي لغيره فلم يقض بشادة
 ثم ادعاه لنفسه او شهد به لغيره لم يسمع لفتا قض وان كتب شهدا باقرارهما بذلك
 يسمع لعدم التناقض وفي الزبانات شهدا ان هذا باع هذا الفلام من هذا فقضي
 بشادتهما اولا ثم ادعيا واحدا ان الفلام لهما او لا يسمي يوم شهدا فيا فبذلك
 وترك ميراثا لهما لم يسمع دعواهما لان شهدا اقرارا بالملك للبائع ظاهرا وكذا لو ادعيا
 لغيرهما بالوكالة وذكرهما لو شهدا على بيع وختم ثم ادعى لنفسه يسمع قال **●** الشيخ
 ومعنى ما ذكرهنا انه كتب شهادته في الصك فلم ترد به الشادة عند القاضي فكانت
 اثباتا لحصل التناقض ولو بينا للقاضي يوم شهدا ان الفلام لنا ولا بينا اول فلان وقد
 باع هذا من هذا فقضى بشادتهما اولا ثم ادعيا لانفسهما او ارضا من ايها او قالا وكلنا
 فلان بالخصومة صح لا نهما لما عند الشادة ذلك فلم يشهدا بصحة البيع ولو لم يشهدا
 ولكن اخبرا القاضي ان هذا باع من هذا ثم ادعيا ذلك لانفسهما او ارضا عن ايها صح لان
 الخبر ليس بحجة فلم يكن دلالة على صحة البيع والشادة على الهبة والصدقة والتسليم والنكاح

نسخة
 ان الاطراف له قضى

نسخة
 كما لو شهد ذلك او
 عليه لا يسمع به

عليه الاخوان

عليه والجاره كالشادة على البيع في وجوهه **●** وفي التقاريق ساوم الوكيل ما ادعى اد
 استقاره سقطت خصومته فان كان عند القاضي نقد على الموكل وكذا لو شهد ببيع
 بخلاف الاخبار وفي المختلف عن ابي يوسف استعار ثوبا ثم اقام بينة انه لانيه الصغير
 يقبل وعنه دار في يد رجل فقال له رجل اسكني هذا الدار او اعربي ثم ادعاهما
 لم تقبل حجته وكذا الدابة والثوب **●** فلم يخردهوا له نفسه ونحوه لغيره
 ولو قال ادفع الي هذا الدار اسكنها ثم ادعاهما فهو على حجته وكذا اعطى هذه الدابة
 اوكها او ناولني هذا الثوب البسه وعن محمد لاحق في هذه الدار ولا دعوى ولا طلبة
 ثم جازعهم انه وكل رجل في دعواه يقبل وفي الزبانات يعني هذا الطيلسان الذي عليك
 ثم ادعى لا يسمع لان قوله يعني اقرار بملك البائع ظاهرا لان البيع ظاهرا انما يكون بحق
 الملك وان اخبره عن الظاهر حجة لا دفع لا للاستحقاق وكذا لو ادعى لغيره بوكالة
 لا تسمع لان التناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع لغيره وكذا لو شهد لرجل بشراعتين ثم
 ترك كل عن غير بالخصومة فيه لا يسمع ولو قال ذلك للقاضي من غير شادة ثم توكل يسمع
 وفي الثاني ادعى عينا في يد رجل انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم اقام البينة انه له
 لا تقبل وكذا لو اقام انه لفلان اخر وكله بالخصومة فيه لان الانسان لا يضيف مال نفسه
 الى غيره فيثبت التناقض الا اذا وقف وقال ان الاول باع من الثاني وسلمه اليه
 ثم الثاني وكلني بالخصومة فيه ولو ادعى اول مرة انه له ثم ادعى انه لفلان وكله بالخصومة
 فيه يسمع لان الانسان يضيف الى نفسه ما يلي عليه وان كان لا يملكه كما في الاجارة ومعناه
 هو ان قبضا وخصومة وفي التقويد الاقدام على الشرا اقرار بملك العين للبائع على رواية
 الجامع وعلى رواية الزبانات لا ولاصح رواية الزبانات اما الاقدام على الشرا على اتفاق
 الروايات اقرار بان لا ملك للغير في العين حتى لو ادعى بعد ذلك لا يسمع وكذا الاقدام
 على الاستيجار واخذ الارض مزارعة **●** وفي جمع برهان استحق المشترا من المشتري
 ثم وصل المستحق الى يد يومر بالتسليم الي البائع على رواية الجامع وعلى رواية الزبانات
 لا يومر ولو اقر المشتري نصا ان المشترا منك البائع ثم استحق من يد يومر بالتسليم الي البائع
 ولو وصل المستحق الى يد يومر بالتسليم الي البائع على اتفاق الروايات وفي الاجناس
 استحق المشترا ورجع على البائع بالتسليم ثم وصل اليه لا يرد التسليم ولا المشترا الي البائع

نسخة
 على المبيع

لاح في هذه الدار
 ولا دعوى ولا طلبة
 جازعهم انه وكل رجل

ولوقال البائع بع عبدك مني فباعه وقبض ثم استحق منه ورجع بالثمن ثم وصل المشتري اليه
 بر المشتري الي البائع دون الثمن لان القاضي بطل الشراء ولم يبطل الاقرار ولو اقر
 بامته في يد رجل انما لفلان ثم اشتراها فاستحق منه ثم وصل اليه فليقله اخذها
 وفي النوعين لا اقدم على قسمه المركة لا يكون اقرارا بعد المدة لان حق الغريم متعلق
 بالمالية لا بالصورة بخلاف ما لو ادعي عينا من اعيان المركة بعد القسمة حيث لا يصح وفي
 جامع البرغري نفي الملك عن نفسه في محل فان كان ذلك الملك خضم متعين فانه يكون اقرارا
 لذلك الخضم وسبقنا الملك له وان لم يكن له خضم متعين لغافيه وفي التقاريق روي
 المسامحة بالثمن يمنع دعوى الارض والمحل بالارث الا ان يكون محذورا او يقسم
 بالوصية وفي المتقاضي المسامحة تمنع الدعوى اذا كان يمكن ان يساومه وهو يعرفه
 او لا يمكن مثل الجارية المتقبة بين يديه وان كان لا يمكن كوثب في منديل او في جراب
 قبل دعواه وبنيته اذا قال لم اعرفه وعن ابي يوسف في المشقة ادعي ان المشتري له
 وان بنيته غيب او قال لا بينة لي ولكن اخذ بالشفقة فان طلب الشفقة اقرارا بها
 ملك البائع ولا قبل ببنيته على الملك ان جازا وعن محمد ادعي دارا في يد رجل ان له فلان
 جمل قال للقاضي ان هذه داري وبنيتي غيب ولكن اسأله ان يبيعها مني فسا له رايته
 ان يبيعه قال هو على دعواه لانه قد فسود ذلك وقاس بالشفقة التي طلب الاصل فقال
 اوصل الي الاصل والا ادعيت بالشفقة انه على شفقة شخص قال لرجل
 اشترى فاني عبد فلان فاشتراه فاذا احرجنيته اقامه ان كان البائع حاضرا او غائبا
 غيبة معروفة لا يرجع على الامر بالثمن وان كان لا يدري رجوع عليه ثم يرجع هو به على
 البائع وقال ابو يوسف لا يرجع على الامر حال لانه ليس بقادر ولا كفيل عن البائع
 فصار كما لو وجد هذا من الاجبي وكالوقال الدعي والمسالمة حالها هما المشتري شرع في
 هذا العقد بنا على امره فجعل هو كالمضامن له الثمن متى تعد واستيفاءه من البائع عند الحاجة
 الي ذلك كالمواري اذا قال بايعوا عبدي فاني اذنت له بالتجارة فباعوه فليخذه ديون ثم استحق
 ان يحاسب الديون يرجعون على الموالي ببنيته كذا هي اما لو هن ليس بمعاوضة والعنود
 في غير هاتين سبب للضمان كالوقال كذا الطعام فانه غير مسموم او اسلك هذا الطريق
 فانه آمن ثم ظهر بخلافه لا يضمن لانه تقريروا ولا رنكابه المنكر الا ان يجعل ذلك الطعام

سمي
 فان طلبه

الغرور في المعاوضة
 للسبب للضمان

في حلقه

في حلقه جعل قاتلا وذلك المسئلة ان التناقص لا يبطل دعوى الحرية والعق لان مباحها
 على الخفا اما في حرية الاصل لحقا حال العلوق وفي العارض لتفقد الموالي بالعق وفي شرح بكر
 لوقال وقت البيع اني عبد ولم يأمره بالشري او قال اشترى ولم يقل اني عبد لا يرجع بالثمن
 في قولهم وفي المتقاضي سئل يعقوب عن عبد اشتراه رجل وهو ساكت وقبضه فوجده حرا
 قال له ان ترجع علي لعبد بالثمن ان شأله غره • ادعي حقا في دار فضاخ على مائة شمر
 استحققت الدار الا جزلا يرجع المدعي على المصالح بشي لان من جنته ان يقول دعوي في الجزء
 والذي يتي في يدك الا اذا استحق الكل ولو ادعي كل الدار فضاخ على مائة ثم استحق منها
 شي رجع على المصالح بحساب ذلك وفي المتقاضي ادعي نصف فضاخ على الف ثم ادعي اخبر
 نصف فضاخ على الف ثم استحق نصف الدار لم يرجع المدعي عليه على واحد منها بشي
 لان كل واحد يقول في يدك نصف وان استحق ثلثه اربعة رجوع عليها بنصف ما اخذ او في
 التقاريق ادعي نصف واقول في اليد بالنصف فضاخ على شي ثم استحق النصف رجوع
 بنصف ما اعطى ولو استحق نصف البدل رجوع بنصف الدعوى او رد ما بقي فيرجع بالجميع وفي
 التنا في اشترا دارا فادعاه رجل فضاخ المدعي على مائة ودفعه اليه ثم قضى للشفقة بالشفقة
 رجوع المشتري على المدعي بادفع وان سلم الشفقة بغير فضاخ لم يرجع لان المدعي لا يعترف بصفحة
 التسليم ادعي حقا في دار في يد ورثة وبعضهم غائب فضاخ الظاهر المدعي من جميع
 حقه جاز والدار للورثة على حالها والمصالح مشترع فلو شرط في صلحه ان نصيب
 المدعي له فان كان سايرا لورثته مقرين بذلك الحق صار نصيب المدعي له ولو كانوا منكرين
 فالصالح يقدم مقام المدعي فان اقام البينة على حق المدعي صار نصيبه به والا فيرجع
 على المدعي بحصة شركائه لانه لم يسلم له المبدل فيسترد البدل ولو ادعي احد الوارثين
 دارا لارث فضاخ عن جميع دعواها وضمن تسليم الاخ له فان سلم الاخ ذلك فالمدل
 بينهما والا كان على دعواه ورد المصالح نصف البدل ولم يذكر محمد اذا لم يجز الاخ على المدعي
 عليه ان يفتح الصلح في نصيب المدعي ويجب ان يكون له ذلك على قول ابي يوسف وعلى قول
 محمد لا في التي قبيل باسم المراجعة • باع عبدا ولد في ملكه وتداولته
 الايدي ثم ادعي البائع الاول انه اقبه ثبت الغشبه منه وبطلت البياعات لان العلوق
 لما كان في ملكه فالظاهر انه منه غير ان يبيع صار منافقا لكن التناقص عفو لحقا حال

المناقص بطلان العقد
 كسر العقد

سمي
 ولا يرجع المدعي عليه

المعوق كالمرة اخذت ثم اقامت البيعة على الثلث قبل الخلع والمكاتب اقام على العتق قبل
المكاتب او المشتري اقام على اثنان البايع المشتري قبل البيع قبلت • وفي المتقاعن
ابي يوسف مات فقاسمت امراته ولدت الميراث ومم كبار واقروا بالان زوجه ثم وجدوا
بيته ان زوجها كان ابان في صحبه يرجعون عليه بما ورثت وكذا الزوج لو قاسم اخ امراته
ميراثا واقرا لاخ انه زوجها ثم اقام بيته انه كان ابان يرجع عليه بما ورثت **قلت**
فعل هذا لو اقرب من رجل ثم اقام بيته على الابن باقيا ينبغي ان يقبل وفي جمع برهان لا يقبل
وفي الثاني اشترى امته وولدها او اشترى امها وهي حامل ثم باعها ثم اشترى امها من ذلك الرجل
او من غيره فادعي ولدها جازت اذا كان الولد وقت الدعوي في ملكه ولا ينظر البياعات
فيه وفي الامه لان العلق لم يكن عنده وفي المتقاعن ابي يوسف اقرا المشتري يكون المشتري
حرا لانه انما يصح البايع بيته بشهادة وان حرا لاصل وان لم يدع بيع العبد وفي الاجا
عمران حنيفة لو قال المشتري قد اعنتك البايع قبل البيع او انما حرة لاصل عقت ولا تقبل
بيته على البايع بذلك وقال ابو يوسف تقبل وفي الزيادات تقبل بخلاف لانه يثبت
ان المقبوض ثم الحرة في الامه اقرا المشتري يكون المشترا مقبوضا او مسجدا فانفذ القاضي
اقراره محض من غياصه ثم اقام بيته على البايع ليرجع بالثمن يقبل • وفي الزيادات اشترى
امته فادعاه رجل فاقام المشتري بيته ان البايع كان اقرا للدعي قبل البيع يقبل وفي
نواد راسم لم يقبل وفي الزيادات لو اقام الدعي لم يقبل وفي نوادر ابي يوسف يقبل
وفي الزيادات لو اقر الدعي ثم اقام البيته لم يقبل ولو اقام ان البايع كان باعه منه قبل
بيع يقبل **الاستدلال** امته فادعي رجل ان امته وانه اعنتك او دبرها واستولد
وصدقه المشتري بذلك او نكل عن اليمين ثم اقام البيته بذلك على البايع ليرجع عليه بالثمن
فان ذكره اعنتك مطلقا او مورخا بنارح قبل الشراء يقبل ويرجع بالثمن كما لو اقام البيته على
حرية لاصل وان ذكره انا ونحوه من الشراء لا يقبل وفي التمه باع عبدا ثم اقام بيته
ان كنت اعنته قبل البيع لا يقبل على قياس قول ابي حنيفة وعلى قياس قولهما يقبل وان كانت جارية
يقبل على قياس قولهم واطلق بكر في الصلح • باع عبدا ثم اقام بيته انه كان دبره او اعنته
لا يقبل لانه سعى لنقص عقده باشره وفي الدعوي اقرا البايع انه كان اعنتك العبد قبل البيع
وكذبه المشتري لا يسقط الثمن عن المشتري وان اقرا البايع ببرائه وفي الاقرا المشتري

طلب

قرا الميراث يكون
المشترى حرا

بسمه
اقربا

با عبدا ثم اقام بيته ان كان
دبره او اعنته لا يقبل

ان بايعه

ان بايعه كان اعنته او دبره وصدقه بايعه او ورثته يرد الثمن الى المشتري وفي الجامع اقرا المشتري
ان بايعه كان اعنته او دبره او كانت امه فاولدها اوقا صوحرا لاصل لا يصدق وعلى البايع يعق
العبد باقراره وولاؤه موقوف لانه اقرا بالعتق من جهة البايع وفي اخره حرية لاصل
يعتق بلا ولا وفي التمه يرد الاستيلاء يعق بموت البايع لانه هكذا اقروا لو اقر ان البايع
قد باعه من فلان وفلان قد كان اعنته قبل ان يشتريه فان صدقه فلان في الشراء والعق
عتق من جهة فلان والولا له ولا يصدق المشتري في الرجوع على البايع لان اقراره لا ينفذ
على البايع وان كذبه في الشراء والعق عتق باقراره وولاؤه موقوف فان هاد فلان الى تصد
يعود الولا اليه لان الولا لا يترد بالرد وان صدقه في الشراء وكذبه في العتق صار العبد له
لان اقراره بالملك جائز وشهادته بالعق باطل ولو قال اشتريته وهو عبد لفلان فاعنته
بعد ذلك فصدقه فلان او كذبه لم يرجع المشتري على البايع • وكذا اوقا هو مدبره
او ولدها ولد له حدث ذلك قبيل الشراء او بعد فصدقه فلان او كذبه وفي النوازل
باع ارضا ثم قال كنت وقفها اوقا في وقت علي واراد خليفها المدعا عليه ليس له ذلك
لان التكليف بنا على الدعوي والدعوي لم يبيع للمتناقض وان اقام البيته قاله احمد واني
يقبل حسبة وينقض البيع قال ابو الليث وبه نأخذ وقال بعضهم لا يقبل للمتناقض وفي
جمع النسخ الدعوي في الوقت شرط لصحة الشهادة لانه يتعلق بها حقوق العباد وفي جمع
الشهيد المختار انه ليس بشرط وفي جمع النسخ ادعى المشتري على البايع انما وقف كذا وقد
بعث ما ليس بك بيعه وقبضت مني الثمن فعليك ان تردده لا يسمع دعواه لان الدعوي في الوقت
للمتولي وان لم يكن لها متولي ينصب القاضي رجلا يدعي فاذا اثبتت الوقفية ظهر بطلان البيع
ويسترد الثمن • وفي جمع عن السعدي اقرانه لاحق له في هذا المحدث ثم يدعي انما وقف
على علي ولادي ففي سماعه اختلاف المتأخرين **باب**
بيع عبد غير في الجامع امته لرجل باعها زيد من رجل وباعها عمرو من آخر فاجاز
لها المولى جاز الشرا لكل واحد منهما في النصف ويجوز ان لغوات شرطها ولو كان يباع وتزوجا
فالباع اولي لانه يجوز في المساع ومن ابي يوسف يجوز ان لانه ليس في احد مما يرفع الاخر
الا تزي لو اقام احد ما البيته على الشراء والاخر على النكاح قضى بينهما ولو كان عتقا وبيعا
فالعتق اولي لانه اقوى وكذا لو كانت باعها فالكاتبه اولي ولو كان يباعا وهبة جاز من كل

باع ارضا قال
كن وقفها اوقا
وقفها

القول في الوقت

سان
يرفع

واحد منها ضعفه لان صحة احدهما لا تمنع الاخر ومشتري الجوار ولو كان هذا في المنقسم
فاليوم ولي لانه يجوز في المشاع ولو كانا هبة ان كان المنقسم لا يجوز لانهما يستويان في الفساد
وكذا لو كانا رهين ولو كان رهنا واجارة فالاجارة اولى ما عندهما لان اجارة المشاع تجوز واما
عنده تجوز محال وهو ان يكون من شريكه وهرن المشاع لا يجوز محال ● عصب جارية
واخر عبيد فبما جاز المالك لم يجوز كابد الاذن بخلاف العصب من اثنين والعبد
لعاصب الجارية والجارية لعاصب العبد ومن كل واحد قيمة ما عصبه وذلك ضمان
الاستقراض عصب درهما واخر ديناراً فنصارا فاقضيا فاجاز المالك جاز وصار
ما عصبه كل واحد مينا عليه ومالك كل واحد ما اشتري لان العقد انعقد بمثل المعصوم
ووقع القضا بمالك العرف فيقف على الاجارة في اجاز صار مقتضيا قرصا عصب الفار اخبر
عبد نتبنا عا وهكت الالف في يد البائع فاجاز المالك بري البائع لان الاجارة انصرت
الى البيع وقبض الخلف فيضم قرصا ولو اجاز قبل قبض الالف ثم قبض وهكت بحجر
المالك في ضمير ايها شاشا لان الاجارة انصرفت الى العقد فان ضمن المشتري لا يرجع بها
على احد ولو ضمن القابض رجع على المشتري لان الثمن لم يسلم له ● وفي الشروط صلح
القبولي لا يخلوا اما ان كان له دعوى في الدين او في العين ولا يخلوا اما ان كان المدعى عليه
منكرا او مقررا فان كان الدعوى في الدين ففي قوله صلح فلا نا على الف من دعواك يتوقف
على اجارة فلا نا ان اجاز نقد والبدل عليه وفي قوله صاحبي او صلح فلا نا على الف من مالي
او على الف على اي ضامن نقد عليه بالبدل وفي قوله صاحبتك فدل ينقد عليه وقيل
يتوقف هذا اذا كانا مدعى عليه منكرا فان كان مقررا ففي قوله صلح فلا نا يتوقف وفي
صاحبي او صلح فلا نا على الف من مالي ينقد عليه وفي صلح فلا نا على الف على اي ضامن
يتوقف فان اجاز فلا نا يصير المصالح ضمينا هذا اذا كان الدعوى في الدين وان كان في العين
فان كانا مدعى عليه منكرا فالجواب فيه كالجواب في الصلح عن الدين فان كان مقررا ففي صلح
فلا نا يتوقف وفي صاحبي او صلح فلا نا على الف من مالي نقد عليه ويصير مشتريا وفي صلح
فلا نا على الف على اي ضامن يتوقف فان اجاز فلا نا يصير المصالح ضمينا وفي صاحبتك
اختلاف فاما حكم العين الذي وقع الصلح عنه فان كان دوا ليد منكرا فان صلح على ان يكون
العين للمصالح جاز اضاف البدل الي ماله او لم يضيف ضمن او لم يضمن وله ان يطالب المدعي

بتسليمه فان

النظر

بتسليمه فان امكنه التسليم سلم ذلك للمصالح والا فلا ان يفسخ الصلح ويرجع بالبدل وان صاحبه
على ان يكون العين لذي اليد فان اضاف البدل الي ماله او ضمن جاز لانه بدل مال بازا
استقاط حقه في الدعوى ولا سبيل للمصالح على المدعي الا ان يستحق العين بالقيمة ولو اقر دوا
اليد بالعين للمدعي يفسد الصلح وذكر محمد العتق للمصالح لانه بمنزلة المشتري له اذا كان
دوا ليد مقررا فان كان جازدا فلا وان صاح على ان يكون بالعين لذي اليد ولم يضيف البدل
الي ماله ولم يضمنه يتوقف على اجارة ذي اليد ان اجاز وجب البدل عليه والابطال
الصلح ورجع المدعي الي دعواه الا اذا قضى المصالح ثمن ما لذي اليد فحينئذ ينقد ● بائع
العاصب المقتوب فاجاز المالك ذلك جاز لانه لا ضرر في العقاد موقوف على رضاه
وكذا كل عقد والروايد في مدة التوقف من الولد والكسب والارش والعقر للمشتري
لانه ينقد مستندا الي حالة البيع ولو اعترف المشتري ثم اجاز المالك البيع لم ينقد عتقه
عند محمد خلافا لما قال ابو سليمان هذه رواية محمد عن ابي يوسف ونحن سمعنا عن ابي يوسف
لا يجوز عتقه ويروي عن ابي حنيفة كذلك ايضا ولو كان المشتري من العاصب باعه لم ينقد
الثاني بخلاف ولو كان مكان الاجارة تضمين العاصب لم ينقد العتق عند محمد وعن
ابي حنيفة روايتان والمشتري على ان الجايح بالخيار اعنى او باع ثم البيع لم ينقد بلا
خلاف وكذا المشتري من المكر فاما العاصب لو باع او اعترف ثم ضمن نقد بيعه لا عتقه
والمشتري من المراهن لو باع او اعترف ثم ضمن نقد بيعه وعتقه وكذا المشتري من الوارث
والتركة مستغرقة بالدين بخلاف الخلاق في النكاح الموقوف لانه لا يتوقف بتوقفه
بابطال المحال ولومات المقتوب في يد المشتري او قتل ثم اجاز المالك البيع لم يجوز لان
شرط صحة الاجارة قيام الملك والمالك والعاقدين فان كان الثمن عرضا يشترط قيامه
ولو ملك العاصب المقتوب من جهة المالك بيع او هبة او ارث بعد ما باعه من غيره
بطل ذلك البيع لان الملك البات طوي على الملك الموقوف فابطله ● النصريقات
في الشافي وسبيل واحد عن بيع المودع الوديعة وتضمين المودع اياه قال ان باع عتق
قيد الاخراج الي التسليم وقيل ان يوجد منه سبب من اسباب الضمان لم يثبت للبيع حكم
الجواز ● ذكر الناصحي باع المنقط النقطة بغير امر القاضي فاحتار المالك تضمين
البائع كان الثمن للبائع قال وهذا محمول على انه سلم اليه اولا ثم باعه لانه بالتضمين

الباع

١٢
في العقد

فلا جارة نائمة المستاجر من قبله انه لو لم يشتريه حتى مضت المدونة ثبتت الاجارة له ولا
هذا الهبة والكتابة والرهن كلاجارة ولو باعه ثم صاحبه من العبد مع مولاه على درهم
او دينار حاز البيع وان صاحبه على عروص لم يجز ولو كان طعاما فنصدق به او وقع عن
كفارة او باعه ثم اشتراه من مولاه وهو قائم جاز ولم يجز هذه التصرفات فله ان يشتريه
من يدا المدفوع اليه حتى لو استهلكه بعد الشراء يضمنه ولو لم يسترده لكن ضمنه حاز
جميع ما صنع وان كان مستهلكا لم يجز شراؤه الا ان يقول اشتريت منك علي من الطعام
فيجوز ويجوز لجميع ما صنع • وفي شرح بكر غضب عبدا فملكه عنده فاشتراه
لم يجز وان كان المصنوب مثليا جاز وفي المشتق غضب جارية فزوجها ثم ملكها
بالضمان لم ينفذ النكاح ولو زوجها واخذ عفرها ثم ماتت ضمنه قيمتها يكون العقد
للقاصب ولو لم يزوجها لكن ولدت عنده واكتسبت وذهب لها وقطعت يدها وطبت
فتشبهت بقضي على القاصب بقيمتها يوم غصبها فالارش والمهر له والولد والكسب
والهبة للمولى ولو صلح القاصب على قيمتها الاولى والاخيرة او لم يسميا صلحا ولا ولفا
لجميع ما سميا للمولى وعن محمد لو باعه القاصب فاجاز المولى نصفه وضمنه النصف
جاز للجميع وفي سرح لو قطع يده عند القاصب ثم تسلم الارش له وان ملك العبد باءا
الضمان لانه ملكه لا بسبب موضوع له بخلاف ما لو قطع في يد المشتري من القاصب ثم
اجاز المالك البيع حيث يكون الارش له • باع عبد غني ثم قال بعث بغير امره
فاراد ان ينقص البيع او يمينه على اقرار المشتري به باعه بغير امر صاحبه او خلفه على
العلم فليس له ذلك وكذا لو ادعى المشتري وانكر البائع لم يصح دعواه لارشود القاعد
في البيع اقرار منها بصحته وايها ادعى فساده لا يصح ولا يقبل بيمينه المشتري على اقرار
البائع انه باع بغير امره وليس له ان يخلف وهذا كما قالوا لو اشترى من عبد شيئا ثم ادعى
احد ما ان العبد كان محجورا واراد فسادا لبيع لم يصح دعواه وايها اقام البينة على الحجر
او على اقرار صاحبه بالحجر لا يقبل ولو اراد ان يخلفه فليس له ذلك بهذا فكذلك هنا
الا اذا تضاد قائله كان بغير اذنه فنضاد قائله على فساد البيع بيمينه الا قاله فان
حضر المالك وانكر الامر احدا لعبد ولو ادعى انه كان امر لزم العبد البائع لان اقالته
في حق نفسه جائزة ولا تجوز في حق الامر ويضمن البائع الثمن للامر ويبرى المشتري وقا

مصلحه
و لولم يشتره

باب عیسیٰ علیه السلام

لسمع
لما قالوا

فلا طارة تامه

ابو يوسف الثمن على المشتري على حاله وهي مسئلة ابر الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن باع
 دار غيره وسلم فادخلها المشتري في ثمنه لم يضمن خلاف محمد قال يضمن بالعقد فيضمن
 بالعقب لما كان يجب بالنقل وهو لم يسلم لكن منع المالك عن ملكه ومن منع اخر من ملكه
 او عن نقله او عن سببه حتى تلف ملكه لم يضمن اما لم يسلم لا يضمن عندهم ولم يميز
 بين لو سلم ثم ادعاها اخر فالدعوى على من قبل من في يد الدار عند ما لان غصبها لا يضمن
 في حق الضمان اما في حق الرد فيحقق دعوى الغصب على الغاصب فاذا لم يكن المعصوب في
 يده الاول يكون الدعوى دعوى الضمان لا دعوى الرد فلا يسمع وهكذا ذكره القذوري
 في التفرعات فانه قال وقد قال ابو حنيفة اذا باع الدار وسلمها ثم اقربها لغيره
 لم يضمن وقال لا يضمن وفي بعض نسخ الاصل وجع ابو يوسف الى قول ابى حنيفة قبل فاذا لم
 يبيع اقراره في حق الضمان كيف يبيع دعوى الضمان وذكر السرخسي في مسئلة المحنسة
 دعوى الغصب مسموعة على غرضي اليد قبل فلقايل ان يقول هذا في حق الموقوف
 اما في حق العمار فلا وهو الصحيح عندي وفي الاجناس عن ابى يوسف غصب دار لفلان
 مسجد لا ينبغي لاحد ان يبني فيه ولا يدخله ولا يجعل طريقا لا يمر فيه وفي المتقا
 عنه بنى في ارض غصب مسجد او حماما او طائفة فلا بأس بالصلوة في المسجد ولا
 يتأجر الطائفة والحمام ويدخل الطائفة لشرا المنافع روي المعلي في نوادره ولا يسكنه
 قال هشام وانا اكره الصلوة فيه حتى يطيب اربابه واكره شري المنافع من ارض
 غصب او حوائث غصب ولا اري ان تقبل شهادة الذي يبيع في حوائث غصب وعن
 الصفار لا ينبغي ان يبني على مسجد بنى على السور او من ترا بسبب السور
الشفعة وهي على مراتب بيانها
 دار بين شريكين في سكة غير نافذ باع احدهما نصيبه من ثلث فالشريك في نفس المبيع
 اولى بالشفعة فان سلم هو فالشريك في الحايطة المشترك فان سلم هو فالشريك في الطريق
 وهو اهل السكة زاد في الثاني ان كانوا يحصون فان سلم هو فلا خلاف الذي يكون ظاهرا
 الدار المبيعة اليه وباب تلك الدار في سكة اخرى فان كانت السكة نافذة فاشترى
 نصيبا من متر فشريكه في المتر اولى فان سلم هو فالشريك في الدار والطريق اولى
 من الجار الملاصق بالدار ولا شفعة لاحد بعد الجار لعدم ابعاله الملك ويشترط طلب

اما اذا لم يسلم

سجدة 2 التقريب

سجدة مستوعبة

مطل

بوقاص غصب مجل او حائثا او حائثا

سجدة المسكن

الشفعة من الجار

الشفعة من الجار مع قيام الشريك وان لم يكن ممكنا من احد لا حتى انه لو لم يطلب وسلم
 الشريك الشفعة لا يملك الجار الاخذ بالشفعة لا تري ان تسليم الجار مع قيام الشريك
 يبيع حتى لو سلم الشريك لا يكون للجار الشفعة وان وجوب البيع فاذا بيع وعلم الشفيع
 بالبيع وبالمشتري وبالثمن في التقاريق وفي الاصل شرط العلم بالبيع وبطلت على الفور
 حتى لا يسقط حقه فيما بين الله تعالى وقال محمد له مجلس العلم وقال شريك لا يوقف
 بشي وله ان يطلب متى شاو هو اذ اقبل الشافعي وقال مالك بسنة وقال
 الحسن ثلثة ايام وهو قول ابن ابي ليلى واحدا قايلا لشافعي ثم في ظاهر الرواية
 اذا طلب في فور العلم بالبيع ينهض من ساعته الى المشتري او الى الدار او الى البايع ان
 لم يكن قبض المشتري الدار فيشهد على طلبه ايهم كان اقرب وان كان قد قبضها يشهد
 عندها او عند المشتري ايها كان اقرب ولا يطلب عند البايع لانه خرج من اليد وفي
 الاسحسان يطلب في الجامع فان تركه لا قرب واي لا بعد واشهد عنده فان كان نواحي
 طريق واحد بطلت شفעתه وان لم يكونوا على طريق واحد ففيه اختلاف في الثاني
 وفي ادب القاضي القياس ان تبطل شفעתه وفي الاستحسان لا لان جواب المصدر
 كجانب واحد هذا اذا كانا جميعا في المصر وان كان بعضهم في المصر وبعضهم خارج المصر
 فنزك الاشياء عند الاقرب واي لا بعد سطل شفעתه ثم اذا اشهد حب يصح الاشهاد
 وتأكد حقه فتأخير الطلب بعد لا يبطل شفעתه في ظاهر الرواية كسائر الحقوق وعن
 محمد اذا ترك الطلب ثلثة ايام تبطل وفي رواية اذا ترك شهوا بطل وعمر ابي
 اذا ترك مجلسا من مجلس القضا بطل وفي رواية قدره بثلثة ايام ولا يملك الشفيع
 الدار الا بقضا او برضا وهو تسليم المشتري الدار اليه حتى لو باع دار او مات قبل
 ان يقضى له او قبل ان يسلم بطلت شفעתه وكذا لو بيعت دار لجنب المشتراة ثم سلمها
 له المشتري وقضى له لا يستحق الدار اليه ببيعته جنيها بالشفعة وفي
 التقاريق عن محمد اذا توجه القضا للشفيع لا يقضى له حتى يحضر الثمن والظاهر خلافه
 وفي الحققة قال محمد لا ينبغي ان يقضى له حتى يحضر وفي ادب القاضي ولا يجوز الشفيع
 للاحضار لا بعد الدار الى المتزل او الى الصير في ويقول له القاضي ان لم يحضر
 بالثمن الى قته الذي اخرجك بطلت شفعتك فان لم يحضر به يبطل وفي الثاني لو كان

بيان بيع

سجدة لا يتوقف

سجدة لا تبطل

الدار في يد البايع فالشفع بخاصه البايع ويطلب تسليمه اليه منه لان اليد له والعهد
عليه وان خاصه المشتري صح ايضا لان الملك له والعهد عليه ولو غاب البايع لاحصومة
بين الشفع وبين المشتري حتى حضر البايع وكذا لو غاب المشتري لاحصومة بين الشفع
وبين البايع حتى حضر المشتري **• وفي الايضاح** عن ابي يوسف لو كان نقد الثمن ولم يقض
الدار حتى قضى للشفع حضرته فانه يقبض الدار من البايع وينقد الثمن الى المشتري وعهده
به عليه وان كان لم ينقد الثمن دفع الى البايع وعهده عليه وعند الشافعي على المشتري
وحاصل الخلاف راجع الى ان ياخذ الشفع هل ينفسح البيع عند انفسح فيصير متمكنا
على البايع وعند لا ينفسح فيكون متمكنا على المشتري وان كان الثمن موقفا فالشفع
ان شاغل الثمن واخذ الحمال وان شاغرا الى الاجل فان اخذ من البايع وعجل لم يبق
له على المشتري شي وان اخذ من المشتري وعجل فالثمن للبايع على المشتري الى اجله والوكيل
بالشرا خصم للشفع مادامت الدار في يده فان سلمها الى الامر فاحصم للامر **• وفي**
شرح القاضى الشفعة حتى الملك حتى لو بيعت دار وجب دار الوقت او الحان المسجل
او المسجل لا شفعة للموقوف عليه ولا للمولى ولا لاهل المسجد **• سبب**
اشترى وادار امر واحد صفقة فللشفع اخذ نصيب احدهم لان الصفقة في جهتهم و
متفرقة ومن احبها بنا من شرط رضا البايع وليس لواحد من المشتري قبض شي من
الدار حتى يود الجميع الثمن **• ولو اشترى واحد من خمسة** فلليس للشفع اخذ نصيب
احدهم لانه تقربق الصفقة على المشتري **• وعن ابي حنيفة** له ان ياخذ قبل القبض لان
المشتري يرد الباقي بعيب لشركة فلا يقبض **• وفي الجامع** اذا احدى العاقد والعقد
والثمن تحت الصفقة **• وكذا لو نقد** العاقد بان كان البايع او المشتري اثنين **• بان قال**
المشتري بعت منك اوقافا لا بعنا منك لان ما يوجب الاتحاد راجح وهو العقد والثمن
• وكذا لو نقد الثمن واتحد العاقد والعقد بان قال بعتك هذا بكذا اوقافا
المشتري ذلك وان تفرقا الثلثة تتفرقا الصفقة **• وكذا لو تفرق** العقد والاتحد
العاقد بان قال بعتك هذا بكذا او بعتك هذا بكذا تتفرقا الصفقة وان اتحد
العقد وتفرق العاقد ففي بعض المواضع تتفرق الصفقة لاجحان جنبه المتفرق
وفي بعض لا قبل الاول قياسا والثاني مستحان وقيل الاول قولهما والثاني قول

المشتري تتفرق
الصفقة صح

الى حنيفة عدنا الى

ابي حنيفة عدنا الى مسلتنا اذا لم يكن للشفع احد نصيب احد المشتريين مع هذا لو طلب
ففي الشروط لا ينطل شفعتها لان طلب الشفعة في الجنس طلب في الكل لا في جزئ وقيل
تنطل لان تركه المطلب في البعض تركه في الكل **• وفي التفريق** من له الشفعة لو طلب
الشفقة في النصف فالشفقة بحال **• عند ابي يوسف** وتنطل عند محمد لان يقول انا شفيع
وسلم لي نصفها بالشفقة واسلم لك النصف وفي الاجناس سلمت نصف الشفعة فاطلب
نصفها بطلت شفقتها **• وفي التفريق** اشترى دارا فباع نصفها اخذها الشفع بالنصف
الاول ونقص البيع فان قال اخذ النصف بالبيع الاول والنصف بالثاني بطلت شفقتها
وفي العمود دارين ثلثة فاشترى رجل نصيبهم واحدا بعد واحد فلما اراد ان ياخذ الثلث
الاول وليس له على الثلثين سبيل لان وقت شراء الاول لم يكن المشتري شريكا في الدار
وقد شرا الثاني هو شريك **• ولو كانت** الدار بين اربعة فاشترى نصيب الثلثة
واحد بعد واحد والرابع غايب ثم حضر فله ان ياخذ نصيب الاول وفي نصيب الاخرين
يكون شريكا للمشتري ولو اشترى احدهم نصيب الاثنين واحدا بعد واحد ثم حضر الرابع
كان شريكا في النصيبين لان هذا المشتري شريك وقت الشراء وفي التفريق لا ياخذ احدي
الدارين المتفرقتين وهو شفيع لهما خلاف رفو والحسن ولو كانتا متلاصقتين وهو تجاور
احدهما خاصة وعن محمد في الاقربة الا كالدارين وذكر بكر خاور احدي الارضين احدهما
خاصة اذا كان الاخر طلت شفعة ما كان لزيق ارضه ان كان لا يطلب يقال لهذا فاعدا
او تدعها اذا لم يرض المشتري بتفريق الصفقة **• وهذا قول** ابي حنيفة الاول اما قوله
الاخر وهو قولهما باخذ شفقتها **• وفي الجامع** لو كان احد الشفعين غائبا فللمحاصر احد كل الدار
او تركها فلو قضى له فلم يقبض حتى ردها بعيب نقضا او بلا نقضا ثم قدم الغائب فله اخذ
النصف وان ردها قبل القضا وسلم الشفعة فللغائب اخذ الكل ولو قضى الاول وقبض
ثم ردها بعيب نقضا فللغائب اخذ النصف وان ردها بلا نقضا فله اخذ النصف بالبيع الاول
والكل بالرد **• اشترى** ارضا وخل في ثمرها فقياسا ان يدخل الثمن من غير شرط
لان المركب وهو الحديد يدخل فالذي هو متصل به وجزء منه حله اولي وفي الاستحسان
لا يدخل بلا شرط لانه ليس للبقا كالزراع فان شرط حتى دخل اخذ الشفع الكل وترك فان
وصله المشتري اخذ الشفع الارض والتخل دون الثمر لانه صار منقولا وسقط حصته من

التمر لانه كان معقودا عليه وكذا اما هدم او تزع من باب او خشب او قد رحام وكذا لو
 اثمر بعد العقد قبل القبض اخذ الشفع الكل او ترك فان اخذ المشتري ان كان قابلا
 او فوات بفعل احد سقط حصته من التمر لانه صار مملوكا لتاويله وان فوات بما وية
 لم يسقط وكذا لو اثمر بعد القبض اخذ الشفع الكل او ترك فان اخذ المشتري لم يسقط حصته
 من التمر لانه لم يصير معقودا ● وفي الشا في اشترى ارضيا في شجر صغير فبكرت دائرت
 او كان فيها رزق فادرك فللمشفع ان ياخذ الكل لان التمر لا يبيع للارض وفي الابيضاح
 لو حصد المشتري الرزق فمن ابي يوسف يقسم التمر على قيمة الارض وقيمة الرزق يوم العقد
 وهو قبل قبض اخذ الشفع الارض حصته وعن محمد تقوم الارض وفيها الرزق وتقوم وليس فيها
 رزق فليسقط عن الشفع فيما بين ذلك قاله وكذا التمر مع النخل ولو كانت الارض مبدونة
 لم يطلع الرزق بعد ثم طاع لخصه المشتري فمن محمد تقوم الارض مبدونة وغير مبدونة
 وعلى قول ابي يوسف يقسم التمر على قيمة الارض والبذر وعن الفضلي لو كان في رزق لا قيمة
 لها وقت قبض المشتري فادركه وحصد ثم جاء الشفع واخذ الارض لا يسقط شي من التمر
 وفي الشا في لو رزعا المشتري ثم جاء الشفع وحكم بما فالقياس ان يكون له قلعه كالرزرع
 في ملكه وفي الاستحسان يدعه حتى يفسد لانه عاية مهي اليه وفي التقاريق لم يترك في
 الاصل وجوب الاجرة فطاهره يقتضي ان لا اجر عليه لانه حين رزق كان له وفي الشفعة
 بغير تركه باجر المثل من وقت الحكم الي ان يستحصل في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ياخذ الارض بالتمر والرزق بقيمته وقال يترك الرزق باجر المثل وفي المجسود
 في قول ابي حنيفة يواجر من المشتري الي ان يبلغ الرزق وهذا يقتضي اجرة السماء ● وفي
 الشا في الاشجار والرطوبة والنبات يطلع لانه لا غاية لها وفي التقاريق قال ابو يوسف ياخذ
 الشفع الشجر والنبات بقيمة ذكرا بود ومنقوضا وفي التقاريق لو زحف المشتري الدار
 المشتراة الا لصاع اخذها الشفع بما راد او ترك وفي موضع عن محمد زحف دارا للغير
 لا يوم ردفه لانه لا قيمة لها بعد القلع وفي التقاريق لو حصص اعطاء صاحبها ما راد
 الا ان يرضى ان ياخذ القاصب حصته وعن محمد لو صبغها في صاحبها ان يرضى ذلك فادار
 للقاصب بالقيمة ولو نقشها بامقلوعها فهو كالماء ولو نقط المصحف فهو كالصبي عند محمد
 وعن ابي يوسف ياخذ بغير شي ● وفي النظم اشترى دارا او ارضا وباع التراب منها

سجده
وهو نقد

بالقول

بالقول ولم يسمه رفع الترات بكم ياخذ الشفع العروضة لاروايه لها في الاصول قاله العا
 يوم لارض والارباب المرفوعة في اخذ الشفع الارض حصته من التمر وفي الاستيعابي
 اشترى شجرة فاشترى قبل القبض ثم هلكت لا يطرح من التمر شي ولا خيار للمشتري وان اكله لم يبيع
 طرح حصته من التمر ولا خيار له في قول ابي حنيفة وقاله الخيار ان شا اخذ الشجرة حصته
 من التمر وان شا بركه كالوكان التمر وقت العقد ولو نقصت الشجرة فله الخيار في قولهم
 وكذا لو اشترى شاة او غيرها فولدت قبل القبض ولم ينقص ثم اتلف البايع الولد يطرح
 حصته من التمر ويقسم التمر على قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الانكاف في اخذ
 الام حصته من التمر ولا خيار له خلافا ولو نقصت الولاده فله الخيار في قولهم ● وفي
 العيون اشترى حشبة او ساحة او قبضا فاحرق قبل القبض لا شبر منها ودرع او كره اخذ
 الباقي بجميع التمر او يتركه وكذا لو ذهب بنا الارض او شجرها وكذا لو ذهب بنا الدار وان
 لم يذهب ولكنها استحق كذلك وان احرق البايع البناء او الشجر يسقط حصته من التمر وفي
 المشتري الارض حصته من التمر او يتركه وفي المساقعة ان يوسع لو كان البناء او الشجر لآخر
 باعها صاحب الارض باذن مالكه بثلث واحد ثم احرق البايع او الشجر اخذ المشتري الارض
 حصته من التمر ان شا من قبل ان البناء والشجر مستحق هي خلاف الشاة مع الصوف حيث
 لا ياخذ الصوف فشق من التمر وفي الجامع اخذ الارض بجميع التمر ان شا يكون كله لصاحب
 الارض وان شا ياخذ الشجر قسطا من التمر اذا سمي له ثمن او بقي الى وقت القبض سواء كان الارض
 والشجر لواحدا ولثنتين ● وفي الاستيعابي اشترى ارضا وفيها شجر لم يذكرها ثم استحققت
 الشجرة قبل القبض اخذ المشتري الارض بجميع التمر او يتركها وان استحققت بعد القبض يسقط
 حصته من التمر وفي العيون اشترى امته وما في بطنها لآخر فاجاز لآخر لاصحة الخمين من التمر
 وكذا الواجاز بعد ما ولدت عند المشتري ويسلم الولد للمشتري وان اجاز بعد ما ولدت
 عند البايع فله حصته ويخبر المشتري بين ترك البيع واخذ وفي الشا في لو كانت حصته
 الرقبه واجاز لآخر قال ابو الليث يجب ان يكون الكفاية كالبيع وقيل لاصحة لولد هنا
 بحال ● وفي العيون اشترى سيفا محلي على ان لا يحد ما حليته ولا خنصره كان السيف
 المحلي هيبا وكذا الخاتم مع الفص وكذا الكرم والشجر ان كان القلع يضر بالارض والا فكالماء
 والارض يوخد بالقلع ولو اشترى دارا على ان لا يحد ما حليته والبناء ولا خنصره جاز لان كل

لو كانت صاحب الرقبه

واحد منها تقدر بالبيع ولو اشترى بغيره على ان لا يرد ما راسه وقواياه وحلده والآخر
 بدنه فهو لصاحب البدن لان البدن اصل فان توافعا على ان لا يرد ما راسه وقواياه
 وحلده ولا يخرج منه فهو بينهما لان كل واحد منهما ليس باصل ولا تقدر بالبيع • اشترى
 سقما من دار فقام سهم شركه حكم او بغير حكم فله الشفع احد المقسوم لان القسمة افراز
 للشفع فلا يكون للشفيع شفعه كالا يفسخ القبض ليعيد العهدة على البايع وعزاي حنيفة
 ان كانت القسمة بقضا لا تقسم وان كانت بغير قضا تقسم ولو كان لها شفعان ثلثة فاحدها
 اثنان واقتسامها ثم حضر الثالث وقضى له بالشفعة له نقص القسمة ولو وجد الثالث
 احدها اخذ منه نصف ما في يد بايع فان قدم الغائب نقص القسمة ولورد المشتري الدار
 بسبب هو ففسخ من كل وجه اخذها الشفع من البايع وليس له ان يفسخ الرد ليعيد العهدة
 على المشتري وان رد ها بسبب هو ففسخ في حقه بايع في حق غيرهما فان شا اخذها بالبيع
 ونقص الرد والعهدة على المشتري وان شا اخذها لرد من البايع والعهدة على البايع
 ولو انهما اتفقا ان البيع كان يلحقه او كان فيه خيار البايع او لهما فسخا له ذلك وردت
 على البايع بقضا او بغير قضا لم يبرأ من حق الشفع في الزادات وفي الجامع لاشفعة له واما
 اختلف الجواب لاختلاف الموضوع لموضوع الجامع تضادقا ابتداء ان البيع على هذا الشرط وهو
 الزادات اقربا لبيع وتجاهل الشرط ثم تضادقا عليه لكن العهدة على البايع ولو جعل الشفع
 المستشفعة ثم رد المشتري الدار بعد القبض بغير قضا او تقايلا بغير عيب
 تجدد الشفعة وان رد ها بقضا او قبل القبض بغير قضا لم تجدد **المشتري** دارا
 وتقايضا قال الشفع اشترى بها بالف وقال المشتري بالعين قال لقول له لان الشفع
 يدعي التملك عليه بالف وهو ينكر ولو اقاما البينة فالبينة للمشتري عنه اي يوسف
 لانه يثبت زيادة الثمن وقال لا للشفيع لان كل واحد منهما اثبت عقده بالبينة فثبت العقد
 فكان للشفيع ان يأخذ باقل الثمنين كالو باع بالف ثم بالعين وليس كذلك البايع والمشتري
 لان ثمة البايع ان يجالب باكثر مما كالمو باع بالف ثم بالعين ذكر الناصحي وكذا الخلاف
 لو اختلفا في جنس الثمن وفي الشا في اختلف البايع والمشتري والشفيع في الثمن قبل نقد الثمن
 فله الشفع ان يأخذ بما قال البايع لان الثمن هنا يصير محكوما به فلا يخرج البايع عن البيع
 فيرجع في الثمن الى قوله وان اختلفوا بعد النقد فان قال البايع بعت بالف واستوفيتها

م نسخة
الموضوع

م نسخة
العين

وقال المشتري

وقال المشتري اشترى بها بالعين فلا شفع اخذها بالف لان الثمن يصير محكوما به لانه ظهر
 قبل ظهور الاستقفا وان قال البايع بعت واستوفيت الثمن وهو الف وقال المشتري
 اشترى بها بالعين فله الشفع اخذها بالعين لان الثمن هنا لا يصير محكوما به فيخرج البايع عن
 البيع ولو قال بعت بالعين ولو قال بعت بالعين ولم انتقد الا العالم باخذها المشتري ولا
 الشفع الا بالعين لان الثمن يصير محكوما به وفي الشروط ادعي البايع ثمنه وادعي المشتري
 اقل منه اخذها الشفع بما يقول البايع قال ظهير الدين تاويله اذا كان الدار في يد
 البايع لان الشفع يدعي عليه ازالة يد البايع بالاكل وهو ينكر وان كانت في يد المشتري
 اخذها بما يقوله المشتري لانه يملك عليه فيعتبر قوله • وفي الشا في عدم المشتري
 البناء فادع الشفع اخذ العرصه حصتها من الثمن واختلفا في قيمة البناء فلقول
 للمشتري لان الشفع يدعي استحقاق العرصه لهذا القدر والمشتري ينكر واما اقامه
 قبلت ولو اقاما فالبينة للشفيع وعند ما للمشتري ولو قال المشتري احدثت فيها
 هذا البناء فليس لك اخذ وكذا في الشفع فالقول للمشتري لانكاره بملكه عليه والبينة
 للشفيع لاثباته استحقاقه وكذا غرس الاشجار فان قال المشتري اشترى البناء
 او الاشجار او الزرع بعقد والارض بعقد فلا شفعة لك في البناء والاشجار والزرع
 وادعي الشفع شرا ما جملة فالقياس ان يكون القول للمشتري • وفي الاستحسان
 للشفيع لان ثمة على شراهما فالمشتري يدعي تقرير الصفة والشفيع ينكر وكذا
 لو ادعي المشتري شرا ما جملة وادعي الشفع منفردة فالقول للمشتري وكذا لو قال
 باعني لارض ووهب لي البناء وقال الشفع اشترى بها جملة فالقول للمشتري لانه
 ينكر استحقاق البناء ولو استحق بعض الدار او عرف فقال المشتري كان ذلك ثلثها وقال
 الشفع نصفها فالقول والبينة للمشتري باع دارا وله عبد ماديون وهو
 شفعها فله الشفعة • وكذا لو كان البايع هو العبد فله الشفعة لان الاخذ
 بالشفعة بمنزلة الشري وبيع احدهما من صاحبه جائز وان لم يكن على العبد دين لم يكن
 لواحد منها شفعة لان الاصل ان من باع او بيع له فلا شفعة له لان العقد يكون
 واقفا له فلا يملك ابطال عقده فان ثبت للعبد شفعة فسلم مولاه ان لم يكن عليه
 دين جاز وان كان لم يجز باع دارا ومكاتبه شفيعها فله الشفعة ولا شفعة في

م نسخة
العين

قمة ولا خيار روية لان القصة افراز من وجه والشفعة تختص بالبيع من كل وجه وقوله
 ولا خيار روية لان كانت الرواية بكسر الراء المعناه لا شفعة في المردود خيار الرواية
 لانه نسخ من كل وجه وان كانت الرواية بنصب الراء المعناه ان لا يثبت وفي القويدها
 في القصة وليس كذلك بالرواية ثابتة في الاصل انه يثبت فيها الخيار واليتم في
 القويدها في قصة الاجناس المختلفة وفي قصة المشتريات يثبت خيار العيب دون
 خيار الشرط والروية في قصة غير المشتريات كالشباب من نوع واحد او البقر والغنم
 يثبت فيها خيار وهل يثبت خيار الروية والشرط على رواية ابي سليمان يثبت وعلى رواية
 ابي حفص لا ياخذ العيب الشفعة ابوه او وصيه او جاه فان لم يكن له احد من هؤلاء
 فهو على شفعة اذا ادرك لان النصف عليه وله هو لا يسلم واحد من هؤلاء الشفعة عليه
 جاز خلاف محال وكذا التسليم ما سوي العيب المشتري من الاسر وكذا التسليم في البيع الوكيل
 يطلب الشفعة وكان ابو الهيثم لا يصح تسليم الوكيل وكذا الوسم واحد من هؤلاء شراداد
 بخار دار العبي لم يطلب الشفعة بطلت شفعة وقال محمد هو على شفعة اذا بلغ
 وقبل تبطل بالاجماع وقبل يبقى بالاجماع لمحمد التسليم ابطال حق الصغير لهما التسليم امتناع
 من الشراء والولي يملك ذلك وفي جمع برهان اشترى الوصي دارا للصغير وهو شفيع
 ان كان في اخذ الوصي شفعة منفعة للصغير بان وقع الشراء للصغير بغير سيرة الوصي
 ان ياخذها على قياس قول ابي حنيفة واحدي الروايتين عن ابي يوسف كما في شرأماله
 الصغير لنفسه وان لم يكن في اخذ منفعة للصغير بان وقع الشراء بمثل القيمة لا يكون
 للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون له ان يشتري ما له بمثل القيمة بالاتفاق ثم في الموضع
 الذي له الاخذ يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم رفع الى الامر الى القاضي فينصب
 فيها عن العبي فياخذ الوصي منه الشفعة ويسلم الثمن اليه ثم الغنم يسلم الثمن الى الوصي
 اشترى الوصي دارا للصغير شفيعا فلم يطلب حتى بلغ العبي ان كان للصغير باخذ الشفعة
 منفعة ظاهرة لا شفعة له عند ابي حنيفة وابي يوسف لان عند ما الوصي يملك شرأماله
 نفسه للصغير بشرط المنفعة الظاهرة فكان الوصي متمكنا من الاخذ عند ما مضى
 يكون مطلقا للشفعة وان لم يكن للصغير في اخذ منفعة ظاهرة لان له الشفعة اذا بلغ
 بالاتفاق ولو كان الوصي باع الدار وباقي المسألة بحالها كان له الشفعة اذا بلغ بالاتفاق

مطلب
 الشفعة العبي

مسحور

كافي الاب

كافي الاب وفي القاريق اذا لم ياخذ لانه من نفسه بطلت الشفعة عند ابي حنيفة بخلاف
 الوصي وثبتت الشفعة للجنين اذا عرف وجوده وفي جمع برهان اشترى الاب دارا للصغير
 شفعة فلم يطلب الاب الشفعة للصغير حتى بلغ ان لم يكن للصغير في اخذ الشفعة ضرر
 بان وقع الشراء لاب بمثل القيمة او بغير سيرة لا يكون له الشفعة اذا بلغ لان الاب كان
 متمكنا من الاخذ للعلم وان كان للصغير في اخذ ضرر بان وقع الشراء بغير فاحتر كان
 له الشفعة اذا بلغ لان الاب لم يكن متمكنا من الاخذ

المادون

رفع الغرما العبد المادون الى القاضي واراها بيعه في
 دينهم فاما القاضي في ذلك هل له مال يرجي وصوله فينتظره فان لم يكن باعه محضر
 مولاه لانه يملك استخلاص رقبته بقضائه فان باعه قسم ثمنه بينهم ولا سبيل
 لهم عليه ما بقي حتى يعق وكذا لو باعه من مولاه فان باعه مولاه بغير امر القاضي او
 الغرما فله شفعة لان لهم حتى استكسبه الا اذا قضى المولى دينهم او في الثمن وقا
 بذمتهم او ابروا او تجوزوا البيع فينفذ كالأثر يبيع شيئا من الزكاة المستقرقة ثم
 يودي الدين وكذا راعن يبيع الرهن ثم يبيعه وكذا المواجه يبيع المستاجر له ثم يفسخ الاجارة
 بعد وكذا الغرما منع المولى من الرهن والاجارة والاستخدام والمساومة به لتعلق
 حقهم برقبته فان عيبه المشتري فلمهم ان يضموا البايع قيمته لانه صار ضامنا بالتسليم
 وان شاء اضموا المشتري لانه صار ضامنا بالتسليم وان شاءوا اجازوا البيع واخذوا
 الثمن فان هلك الثمن في يد البايع قبل الاجارة او بعد ما فلا سبيل لهم على احد حتى
 يعق العبد فيستكسب بدونههم وكذا لو اقر البايع انه قبض الثمن وهلك عند
 قبل اجازتهم البيع او بعد ما فكذبوه في القبض وقد اجازوا البيع قبل اقراره او
 بعد فهو مصدق في ذلك مع يمينه ولا تثنى الغرما حتى يعق العبد ولو اختار بعضهم
 ضمانا لقيمة وبعضهم الثمن فالدائن اختاروا ضمانا لقيمة حصتهم من القيمة والدائن اختاروا
 الثمن حصتهم من الثمن على قدر الدين وما بقي من الثمن البايع بما ضمن من القيمة واختار
 الغرما تضمين البايع ابر المشتري ولذا اختارهم تضمين المشتري ابر البايع فان يوب
 القيمة على الدائن اختاروه فلا رجوع على الاخر فان اختاروا ضمانا اصدما ثم ظهر العبد
 فلا سبيل لهم عليه ان كان قضى بالقيمة على الدائن اختاروا ضمانا بيمينه او يمين فان كان

مسحور
 قاي

فرض عليه هوله وقد ادعى القوما اكثر منه فم بالخيار ان شاءوا وصوابا القيمة وان شاؤا وردوا
واخذوا العبد فبيع لهم فان اختاروا البائع فضموا القيمة ثم ظهر العبد في يد المشتري
ووجد به عيبا فرده على البائع نقضا بقيمة او بتكول او باقرار ببيع لا يحدث مثله فالبائع
ان شاء رضى بالعبد وان شا استرد من القوما القيمة لانه كان اشتراه منهم بالصمان ثم باع
العبد لهم وان رد عليه نقضا باقرار ببيع يحدث مثله فلا سبيل له عليهم في القيمة
لانه رد عليه برضاء الا ان تقيم البينة العيب وقت الصمان واما ابو الهمين فان رد عليه
بغير نقضا يحدث مثله او لا يحدث فلا سبيل له عليهم بحال فان كان البائع علم قبل بيعه
ثم رد عليه بذلك العيب فان كان القوما ضموا قيمة صحيحا فله ان يرده عليهم ويسترد القيمة
ويبيع لهم وان كان عالما بالعيب لانه ضمن قيمته صحيحا مكرها وان شأ رضى بالعيب فلو كانوا ضموا
المشتري ثم ظهر العبد هوله فان وجد به عيبا كان عند البائع رده عليهم ان شاء ابيع لهم
لانه كان اشتراه منهم فان وجد القوما المشتري والعبد دون البائع لم يكن المشتري خصما
في نقض البيع وقال ابو يوسف هو خصم لانه هو المالك للرقبة ولهم حق بيعه واستنكسائه
وتفروغ عن هذا الوهب المشتري لدار المشتراء لآخر وسلمها لخص الشفع والواهب
غالب فلا خصومة بينهما خلاف ابي يوسف فاذا قضى للشفيع عتبه اخذها الثمن كفيلا او بخر
التمن ويضع على يدي عوله وكذا لو كان مكان الهبة الصدقة ولو كان مكانها بيعا فان اراد
الاخذ بالعقد الاول فعلى الاختلاف • ولو وجد القوما البائع دون المشتري والعبد
فلا خصومة بينهم حتى يحضر المشتري فان كان العبد في يد البائع يبيع لهم ولا يحتاج الي
حضر المشتري ولولم يبيع المولى ولكنه وهبه وسلمه فضمنه القوما القيمة ثم رجع في الهبة
نقضا او بلا نقضا سلم العبد له ولم يكن له على القيمة ولا للقوما على العبد سبيل لان المولى
كانه اشتراه منهم فان وجد به عيبا فله ان يرده عليهم ويأخذ القيمة فان حله ما يمنع الرد
رجع بما بين العيب والصحة من القيمة وان اصابا القوما الهبة فلا سبيل لهم على احد حتى
يقتوا العبد فيستكسب فان كان الدين موحلا جازا لبيع والهبة ولا حق للقوما حتى حال
ديونهم فان حل ضموا ولورجع العبد الي المولى قبل الاجل باقالة او رد ببيع بعد
القبض بغير نقضا ثم حال الدين فلا سبيل لهم على العبد وعلى المولى ضمان القيمة لانه يبيع
جديدا ولورد عليه نقضا او رجع في هبته يعود منهم في العبد ويرى المولى وان كانت

تم له العبد

المولى فله

المولى فله ان يسحقوا فان ادى العبد قبل التسليم فله ان يسحقوا العبد من المولى لانه
كسب العبد ويضمونه ايضا قيمته وان بقي شيء من دينهم بعد ذلك اتبعوا به العبد وان شاؤا
اتبعوا العبد بجميع دينهم وليس للعبد ان يرجع على المولى بشي ما ادى لانه رقبته فصاد
كالتمن ولو اعقته المولى فله ان يبيعوا العبد بكل ديونهم ويتبعوا المولى بقدر القيمة لانه
الاذن اوجب القضا من الرقبة والعق مع القضا ولا يكون اتباع احدهما ابرا الاخر لان المولى
كالصمان قدر الرقبة فان ابروا العبد من دينهم يرى المولى ولو ابروا المولى عن القيمة
لم يبر العبد فلو ابروا العبد على ان يبيعوا المولى بقدر القيمة من دينهم ولما ضوا
على ذلك جاز ويرى العبد من الدين ولهم ان يبيعوا المولى بالقيمة ولو نوى ما على
المولى من القيمة رجعوا على العبد بذلك القدر ولو دبره المولى فالقوما ان شاؤا استمعوا
العبد المدينين دينهم وان شاؤا اتبعوا المولى بقدر القيمة وفي اختيار احدهما ابرا الاخر
وكذا الاستيلاء ولو اشترى رب الدين العبد بحول دينه الى الثمن فان نوى الثمن
بالبائع لم يضمن لرضا المشتري ببيعه ولو كان الدين موحلا فالمولى اخذ الثمن حتى يحال
الدين فان نوى الثمن في يد البائع لم يضمن لرضا المشتري ببيعه ولو كان الدين موحلا فالمولى
أخذ الثمن حتى يحال الدين فان حال رد على المشتري فان كان الثمن اقل من القيمة لم يضمن القيمة
للمشتري لرضاه بالبيع فان نوى الثمن في يد المولى لم يضمن كالمالك العبد ولولم يبيعه ولكن
وهبه منه وسلمه سقط دينه فان رجع في هبته لم يبر الدين على قول محمد وعلى قول
ابي يوسف يعود لان البراءة للملك وقد كسب الملك فانفسخ البراءة كما لو باع العبد
المدينون ثم تقاضوا او باع عينا بدين فملك العين قبل التسليم فان الدين يعود كذا
هذا ولمحمد ان الدين سقط فلا يعود كما لو وهب امته المنكوحة من الزوج ثم رجع بها
فان النكاح لا يعود كذا هنا • التفريعات في الشافي وكذا الاختلاف في عبد جني
خطا فوهبه المولى لولي الجناية ثم رجع في الهبة يعود الجناية عبد ابي يوسف خلاف
محمد • وفي الجيرة لا يعود الدين ولا الجناية عند ابي حنيفة وفي رواية هشام وعنه
روايتان وفي زيادات تاج روي الحسن عن ابي حنيفة والمعل عن ابي يوسف وهشام
عن محمد لا يبيع رجوع الواهب وفي ظاهر الرواية يبيع وفي جامع بكر من له دين موحلا
اشترى بذلك الدين ضمن عليه شيئا وقبضه ثم تقاضاه لا يعود الاجل ولورده نقضا

بسمه
التمن

من كان وجه يهود • وفي الشا في استعمال الدين الموجب برده بالزينة عاد الاجل وكذا
 لو كان به كليل او من عاد وفي التقاريق يعود الاجل والكلالة بالاقالة وفي الثاني
 كذا المادون بنفس رجل ثم باعه المولى لم يكن له تقض البيع لان حقه لا يتعلق
 بما لئنه بخلاف ما لو كان كليل بال • ولو باع المولى العبد المدين غير القاصي فاعتقبه
 المشتري قبل القبض فعتقه موقوف ان اجاز العزما البيع او تقضى دينهم او في الثمن وفاقدينهم
 فاعده بعد التقوى والا فالقاضي يبطل البيع والتقوى وان عتقه بعد القبض فعد وللعزما
 تضمن المولى القيمة او المشتري ولو لم يعتقه ولكن باعه او وهبه وسلمه فهذا موقوف
 ان لم يبيع الاول لما قلنا بعد هذا والابطال خلاف التقوى لا يقتض عند ما يكون مدين
 وله عبد فاعتق المولى عبد عبد فان الدين مستغرقا برقبته وكسبه بعد عتقه وان كان
 مستغرقا لما لم ينفذ خلاها قال لان ما هو عليه الكسب لم يخلل وهو ملك الرقبة وهذا
 يملك اعتاقه ووطيها ان كانت امته له ملك الرقبة عليه بشرط فراغ الرقبة عن الحاجة
 وهي لم يبيع كان القياس في الدين القليل ان يمنع كمن لو **فصل** هذا يودي الي
 ان لا يقع الملك له في كسب الكثير بسبب دايق وانه محال وهذا لم يمنع وقوع الملك في
 التركة للوارث في كلها والمستغرق يمنع ذكر في المادون حتى لا يملك الوارث بيعها ولا هبتها
 اذا كانت مستغرقة ولو وجب ثم سقط الدين لا تنفذ الهبة ولو اعتق ثم سقط فعد
 الزيادة وكذا لو باع سقط الدين وفي التقاريق لا يجوز بيع الوارث والعزما التركة في
 الدين عند عدم الوصي اما يبيعه الحاكم وفي ادب القاضي لا يملك الوارث بيعها الا برضا
 العزما • وفي النوازل واختلف في جبرورة الوارث حضا للعزما ذكر بكر لو كانت
 التركة عبدا فاذا ان الوارث له في التجارة لا يصح لانه لم يملكه ويطلب الوارث بقضا
 الدين ونجاسهم غرم المبتني ولكن لا يقض وفي الكفا له لو دفع العزيم اليه لم يبرأ ذكر
 بكر لو قضى الدين من مال اخر لا يكون متبرعا بالتركة مستغرا به منه فلا يملكها
فصل وكنت اخذ ان الوارث اذا استخلص التركة بقضا الدين يملكه
 فاذا انا على الخطا وبأي طريق يملكه **فصل** ان كان للميت يبيعه للوارث
 وان لم يكن يبيعه القاضي ولا يملك هو باختياره بدلا عن دينه لانه ليس من جسد حقه
 وفي النوازل ان عجل الورثة قضا الدين وتنفيذ الوصية من مال انفسهم كان

سجدة
لانه

من مال

من مال انفسهم كان لهم استخلاص التركة وليس للوصي ان ينفق من ذلك وان سوفي في ذلك
 فالوصي ان يبيع التركة وينفذ الدين والوصية ولا ينفق الي قولهم وفي التقويد
 لو كانت التركة جارية فتزوجها لم يجز لان له فيها حقا وفي الثاني لو استولدها لم
 تقصم ولله وتباع هي ويؤخذ منه عقرها وقيمة ولدها وليس كذلك المولى
 اذا استولد جارية عبد المادون المدين فانها تقصم ولله ويضمن القيمة
 لان الملك لعقد المادون وقع للمولى لانه منع عن التصرف حتى العزما • وفي المنقلا
 عن ابي يوسف لو وطىها الوارث فلم تعلق فان شافى الدين ولا مهر عليه وان شافى لزمه
 المهر فيكون مع ثمنها بين العزما وان كان حين وطىها علفت منه فان ادى الدين في ام
 ولد ولا مهر عليه وان لم يولد احد بقيمة الولد هذا كله اذا كانت التركة مستغرقة
 بالدين وان لم يكن فوطيها الوارث فولدت منه ففي الثاني يؤخذ منه عقرها وقيمتها
 ويقضى من ذلك الدين والولد حر بغير قيمة وفي جمع من الناس من قال قليل الدين
 يمنع وقوع الملك في التركة للوارث وشبهوه بالدين في التركة وذكر البرغري الدين
 وان قل حجج الوارث والموصاله عن التصرف في التركة **فصل** وهذا
 ايضا في الجامع وفي الشرط لا يعطى احد من الورثة شي من التركة حتى يقضى الدين لان
 حاجة الميت باقية ومع بقا حاجته لا يخلفه الوارث مع هذا لو اقسموها جاز ذكر القاضي
 التركة حتى يقضى الدين وفي الثاني القياس لا يقسم لان حق العزما تعلق بجميع التركة وفي
 الاستحسان يقسمها قدر الدين ويقسم الباقي وكذا يفرض قدر الوصية ويقسم ما بقي
 ذكر الحلواني في الزيادات حق الكفن لا يمنع الارث وذكر السرخسي عند المربي الدين
 القليل يمنع الملك بقوله قياسا على الكفن فان عقد الكفن لا يصير مملوكا للوارث
 ثم ذكر في الجواب ولا رواية في الكتب ان قدر الكفن اذا لم يكن يحيط للتركة هل يصير
 ملكا للوارث فلو قيل يصير لا بعد وان لم يصرف ذلك لا يحسب من جملة التركة فلهذا
 لا يصير مملوكا للوارث وفي اختلاف زفر ورث عبد او اخوه وعلى الميت دين ان علي
 قول زفر يبيع في الدين وعلى قول ابي يوسف يضمن الاخ للغيرم وفي الجامع استغرق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث **فصل**
باب مسائل مستغرقة قال لاجز

عبدك متى بالف فقال لا ابيع الا بالف وخمسائة فقال اخر بعه بالف على اني ضامن
لكم خمسمية سوى الالف فقال بعت وقال المشتري اشتريته صح ولا شيء على الاجنبي لانه
جعل خمسمية رشوه ولو قال بعه بالف على اني ضامن لكم خمسمية من الثمن سوى الالف
فباعه جازا ببيع المشتري بالف وخمسائة على الاجنبي لانه جعل زيادة في الثمن ولا يجوز
في حق المشتري حتى لو ادي الالف الى البائع له ان يقبض العبد وليس للبائع ان يجسه لاحل
الخمسمية ولو اراد المشتري ان يبيعه مراجه يبيعه على الف وان كانت داره للشفيع اخذها
بالف ولو تقابلا ببيع فله اجنبي ان يسترد الخمسمية من البائع وفي قياس قول ابي يوسف
ان الاقالة ببيع يد يعني ان لا يسترد وكذا لو رده بعيب بغير قضا او بقضا يسترد ولو من
الاجنبي بامر المشتري وباقي المسألة محالة فالزيادة صارت واجبة في حق المشتري وعين
وللبائع ان يجسر العبد حتى يعال اليه الف وخمسائة لانه لما ضمن بامر المشتري كان
للمضين ان يرجع على المشتري فصار كان المشتري اشتراه بالف وخمسائة وله ان يبيعه
مراجه عليه لان المراحة تكون باقام عليه وللشفيع اخذها بذلك ولو اراد المشتري
رده بعيب بقضا او بغير قضا او تقابلا فالبايع يرد الالف على المشتري والزيادة على
الضمن وكذا لو ادي المشتري الف وخمسائة واحل العبد ثم رده او تقابلا فحق اخذ
الزيادة للضمن لان الطالب بها عند العقد كان هو الضامن فعند الفسخ كان هو
الطالب فباخذها ويودي الي المشتري **المشتري** دارا فزاده اجنبي
في الثمن خمسمية بامر المشتري فالزيادة على المشتري لان الاجنبي هنا بمنزلة الراسخ
لانه لا يستغني عن اضافة الزيادة الى عقد المشتري فانه لا بد له ان يقول ردتك في ثمن
الدار التي اشتراها فلان خلاف ما لو زاد في حالة المساومة لانه لم يستغني عن ذلك
الاضافة لانه لا عقد في تلك الحالة فكان كالتوكيل بالشرا وانزاده بغير امر المشتري
فالزيادة موقوفة فان رضى بها المشتري لزمه والا يطلب ولو كانت حين زاد ضمن عن
المشتري او اضاف الى نفسه لزمته الزيادة فان كان بغير امر المشتري لا يرجع اليه
وان كان بأمره يرجع وللشفيع ان يلزمها بالف سواء كانت الزيادة بامر المشتري
او بغير امره قال الاخذ رجح الزيادة على البائع بما زاده ان اراد المشتري ان يبيعه مراجه
فان كانت الزيادة بغير امره يبيعه مراجه على الف وان كانت بأمره فعلى الف وخمسائة

بسمه
لان الطالب

فان رده

فان ردها المشتري بيب بقضا او بغير قضا او تقابلا رجح المشتري بالفسخ والزيادة
بما زاده وان اراد البائع منع الدار حتى ياخذ الزيادة فان كانت الزيادة بامر المشتري
فله ذلك وان كانت بغير امره فلا • التقرينات في الشا في الاقالة عبد ابي حنيفة
فسخ في الاحوال كلها قبل القبض او بعد بمثل الثمن او باقل او باكثر من نوع الثمن او من نوع
اخر فاذا اعتبر فسحا والفسخ لا يصح الا بمثل الثمن فيبطل استرداد الزيادة والنقصان
واشراطه لا حركا لو حصلت الاقالة على هذا الوجه قبل القبض عندهم الا اذا انفرد
حمله فسحا بان حديث زيادة بعد القبض بطلت الاقالة وعند ابي يوسف الاقالة بعد
القبض يعتبر تبعا سواء وقعت بمثل الثمن او باقل او باكثر او بنوع آخر وقيل القبض يعتبر
فسحا في الاحوال كلها الا في رواية الحطاف عنه انه يعتبر سعا فاسدا وقول محمد مثل
قول ابي حنيفة الا في فصل وهو ان الاقالة لو وقعت على نوع اخر فانه يعتبر تبعا اذ كان
بعد القبض كما هو مذهب ابي يوسف فاما فيما عدا ذلك فانه يعتبر فسحا كما هو مذهب ابي حنيفة
له الاقالة في الفسخ لغة ولا يحتل الا ابتداء الاقالة اقلتك البيع في معنى فذلك وكذا احركا
فانها لو تباعا عبد تجارية ثم هلك احدهما فتقايلا صح والبيع في معنى مثله لا يجوز ولا يبي
يوسف الاقالة سعة ولها ايجاب لها السلعة ومحمد يقول اذا تقابلا بخلاف جنس الثمن او ما زيد
فالظاهر انها اراد به الابتداء يجعل تبعا ومثل الثمن او بانقص اراد به البناء على الاول
فاعتبر فسحا • وفي التفريق روي ان الاقالة بعد حصول الولد والارث واجمعوا
لا يجعل سعا وان امكن متى حصل الفسخ بلفظ المناسبة والمنافسة او المناركة او الرد وفي
شرح بكر واجمعوا لو تقابلا بانقص وقد وجدت بالمبيع عيب في يد المشتري يكون اقالة
بتلك لان المخطوط بارا النقصان وفي الثاني اشترى صابونا رطبا خفيف ونقص ثم تقاسما
لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق • وفي التقويد اشترى شيئا به درهم وتقابلا
فكسدت الدرهم ثم تقابلا فعلى البائع رد مثلها على قياس قول ابي حنيفة في الاستقراض
وفي التفريق يصح الاقالة بالواحد عند ابي يوسف خلاف محمد ويجوز شرط الخيار في كايه اطلق
الكرخي اعتبار لفظ الماضي منها وقال ابو يوسف لمعطس ولكن لا يعتبر الماضي من الاحد
ولا يجوز ان يبيع من غيره في الاقالة والخلق ابو يوسف لا يجوز منه ايضا • وفي المساقاة
المشتري للبائع قبل القبض اقلني البيع فقال اقلتك يتقضى البيع عند ابي يوسف خلاف

بسمه
ممكنك

بسمه
روي جواب
الاقالة بعد

بسمه
في الاستقراض

محمدا لاقالة

محمد وفي الرعايا بم عند اي يوسف في الموضع الذي جعل الاقالة بيعا بطلان الشرط الفاسد
وفي القوي لا قاله لا بطلان بالشرط الفاسد • وفي شرح بكر الاقاله تقتصر على المجلس
دار في يد رجل اقام رجل بنية انه اشتراها منه واقام هو بنية انه اشتراها من المدعي
لها رب السنان ويترك الدار في يدي اليد لان كل واحد منهما بالدخول مع صاحبه في
الشرامق الملك له فوقع الاقراران معا فبطل كلاهما اقام كل واحد بنية ان صاحبه اقربها
له او وهبها له وقبض منه وان القاضي قضى له تركت في يده كذا هنا وقال محمد
يقضي للمدعي فيجعل كان ذا اليد اشتراها منه وقبض ثم باعها عنه ولم يسلم وان ادعى كل واحد
الشري مع القبض فاجاب كما قال لان القبض ما يثبت غير ممكن لانه ليس احدهما بالتقديم
اولي من الاخر خلاف الاول فان تقديم شرا القاض اولي لاننا لو بدأنا بالشرا الخارج لم يصح
بيعه عندي لعدم القبض • وفي الثاني او وقتا فان كان السابق للخارج قضى بالقبض
وقضى بالملك لذي اليد بحال وان كان السابق لذي اليد يقضى بالتعيين وقضى بالملك للخارج
و يورث تسليم اليه وهذا بالاجماع لان القبض بها ممكن وفي التفريق شهد اثنان علي
تسليم الشئ للقبض واخران علي تسليم المشتري فها ترونا وتثبت الدار في يدي اليد وقيل
فيه خلاف محمد منه الباع علي قرار المشتري بالشرا بالقبض اولي من بنية المشتري علي
اقرار الباع بالف ولو كانت بنية الباع علي البيع بالتعيين فبنية المشتري اولي وهي عبارة
وفي ادب القاضي الحسن شهد اثنان ان الباع كان يجهونا عندهما باعه واخران
انه كان صحيح العقل فاللذان شهدان علي ثبات العقل وصحة البيع اولي لانه ثبت صحة
تصرفهما • وفي جمع وكذا بنية الصحة والمرض اذا اجتمعا وفي موضع اقام الورثة
بنية علي الخلاق في الصحة وهي قائمة في المرض او المعوق مع الورثة فالبنية بنية المرض
ون الكافي باع ما ذونا فاقام مولاه انه كان ابقا واقام الباع انه كان ارسله الي حاجته
فالبنية للبايع لاثبات الجواز وكذا لو اقام المشتري علي الشرا من المحجور قبل الحجر واقام
هو علي الشري حالة الحجر فالبنية للمشتري • وفي جمع وكذا لو اقامت الورثة علي
المشتري من الوصي ان الشرا كان وقت العزل واقام المشتري انه كان وصيا وفي التفريق
بنية العزل اولي من بنية البيع وكذا الخلاق والاتفاق من الوكيل • وبنية الورثة
علي الجاهل القاض لبيع من التركة اولي من بنية الباع بالاجارة وان كان من قاضين و

السبق

بني الجاهل

بني المرض

بني المنة

محمدا

مطلوب

علي الخلاق

علي الخلاق اولي من بنية علي الشرط وفي ادب القاضي بنية الاثبات والبراة اذا اجتمعا
بعد اجزما تاريخا وان لم يورخا او ارجا تاريخا واحدا او ارجا احدهما يعمل بنية البراة لانه
عمل بها وفي التفريق بخلاف شهود البيع اولي من شهود البراة وبنية المدعي بالصلح اولي
من بنية دي اليد بالبراة وعن اي يوسف كذلك في الصلح عن لاف علي مائة وهذا التوب
ايمنا اولي من بنية البراة لاني احرمها علي التوب كذا علي المائة وروي ان بنية تقبل
علي التوب وبنية علي هذا البراة وكذا بنية بالصلح باربعها اولي من بنية هذا الخمسة
وقتا اولي وروي ان بنية الطالب مائة دينار عن لاف اولي من بنية المطلوب خمسين
درهما • وفي جمع شهد اثنان ان فلان مات وكانت هذه امراته واخران انه طلعا قبل
الموت قال القاضي شهادة الزوجية اولي وقال السعدي شاهد الخلاق
اولي وقال القاضي ان كانت المرأة او ورثتها يدعون عقد من فالقوي علي ما قاله في
والا فلي ما قاله السعدي وفي شرح بكر ادعي الشرا من ثلث والدار في يده فان
يورخا او ارجا تاريخا واحدا يقضي بينهما لنا وفي الدعوي والبرهان ثم كل واحد
ان شأنا نصف النصف الشرا وان شأنا ترك لانه اثبت شرا الكمل ولم يسلم له الا النصف
فثبت التحريم للمعروف ان ترك احدهما فلا خر احد كلاهما ان كان ذلك قبل انفصالهما
لزوالم المراجع وان كان بعد لم يكن له الا النصف لان القاضي فسح البيع في النصف
فان رجا وتاريخ احدهما سبق قضى لها لانه استحقا في وقت لا ينازع فيه وكذا الواج
احدهما قضى لها لانه وان كان الدار في يدي احدهما فان لم يورخا او ارجا تاريخا واحدا
فذا اليد اولي لان اليد دلالة دلالة له السابق وسوا رجا الخارج اولم يورخ وذكر شهود
القبض اولي وقبض العيان اولي من قبض الخبر وقبض الخبر اولي من التاريخ وان كان الدار
في ايديهما قضى بينهما الا اذا سبق تاريخ احدهما فيقبض له وان ادعى كل واحد الشرا من آخر
فان الدار في يدي احدا الباعين فبنية الذي باع الشرا منه اولي وان كان في يدي احدا
المدعين فبنية الخارج اولي في الحالات الا ان يكون تاريخ صاحب اليد سبق وان
كان في ايديهما يقضى بينهما • ولو ادعي ملكا مطلقا والدار في يدي ثلث فان لم يورخا
او ارجا تاريخا واحدا قضى بينهما فان رجا ولا احدهما سبق فعلي قول ابي حنيفة وهو قول
ابي يوسف لا ولواخر قول محمد وهو رواية ابي حنيفة يقضى لا سبقهما وعلي قول

بنية الاثبات

بنية الصلح

بنية الخلاق

السبق

ادعي الملك

السبق
الي يوسف الاخر
واوليه محال

اي يوسف الاول واخر قول محمد وهو رواية اي سليمان يقضي بينهما **قلت**
 وفي المتن ان ابا حنيفة قاله اوله يقضي لآخرهما ثم رجع لمحصل عن كل واحد منهم قولان
 وفي الثاني يقضي لاسبقهما ولا خلاف في هذا وانما خلاف محمد في الميراث وفي الاستحباب
 في قول اي حنيفة واي يوسف الاخر يقضي لاسبقهما وفي قوله الاول وهو قول محمد
 يقضي بينهما ولم يذكر هذا الاختلاف في الاصل وانما ذكر في الميراث من اصحابنا من جعل
 هذا على الاختلاف ومنهم من جعل على الاتفاق ذكر بكر وان ارخ احدما على قول اي حنيفة
 يقضي بينهما وعلى قول محمد للذي لم يورخ وعلى قول اي يوسف للذي ارخ **قلت**
 وفي المتن يقضي للورخ في قول اي حنيفة واي يوسف ذكر بكر وان كانت الدار في يد احدما
 فان لم يورخا او ارخا نازحا ولما قضى الخارج وان ارخا ولا احدما سبق يقضي لاسبقهما
 خارجا كان او ذا اليد وعلى قول اي يوسف الاول يقضي للخارج ثم رجع الى قولنا
 وفي الثاني يقضي لاسبقهما ذكر بكر وان ارخ احدما على قول اي حنيفة
 يقضي للخارج وعلى قول محمد الاول للذي لم يورخ وعلى قوله الاخر للخارج وعلى قول اي يوسف
 الاول للخارج وعلى قوله الاخر للذي اليد كان النازح له او للخارج **قلت**
 وفي ادب القاضي لو ارخ الخارج فهو له وكذا بالعكس • وعن اي يوسف دوا اليد اولى
 ذكر بكر وان كانت الدار في ايديها فان لم يورخا او ارخا قازحا واحدا قضى بينهما وان ارخا
 ولا احدما سبق على قول اي حنيفة واخر على قول اي يوسف **قلت** قول محمد يقضي لاسبقهما
 وعلى قوله الاخر اول قول اي يوسف يقضي بينهما **قلت** وفي الثاني يقضي
 لاسبقهما ذكر بكر وان ارخ احدما على قول اي حنيفة وقول اي يوسف واخر قول محمد يقضي بينهما
 وعلى قوله الاول يقضي للذي لم يورخ **قلت** وفي الثاني عند اي حنيفة بينهما
 وعند اي يوسف للورخ وعند محمد للذي لم يورخ وفي الاستحباب لو كان في ايديها يقضي بينهما
 الا اذا سبق تاريخ احدما فيقبض له ذكر بكر لو ادعى ملكا من اثنين الميراث او
 بالشري فالحجاب فيه كالجواب في دعوى الملك المطلق لان كل واحد منهما يحتاج الى اثبات
 الملك للملك فكان الملكين حصرا او ادعى ملكا مطلقا والعين في يد الثالث او في يد احدما
 او في ايديهما فالحجاب فيه على التقاضيل ذكرنا وان ادعى ملكا من اثنين بسببين
 مختلفين بان ادعى احدما الهبة مع القبض والاخر الشراء فلعين في يد ثالث فالحجاب

في الفصول الاربعة كالجواب فيما لو ادعى ملكا مطلقا وكذا لو كان في العين في يد احدما
 فالحجاب في الفصول كالجواب في الملك المطلق وان كان العين في ايديهما يقضي بينهما الا ان
 يورخا وتاريخ احدما سبق كان في دعوى مطلق الملك ثم انما يقضي بينهما اذا كان المدعى
 ما لا ينقسم كالدية والعبد فان كان ما ينقسم كالدعوى غيرها يقضي لها المدعي الشري في الفصول
 عند محمد وان ادعى التلق من واحد والعين في يد ثالث ان لم يورخا او ارخا تاريخا
 واحد فالشري اولى وان ارخا وتاريخ احدما سبق فالتلق اولى ايها كان وان ارخا واحد
 فالورخ اولى ايها كان وان كان العين في يد احدما ان لم يورخا او ارخا تاريخا واحدا فذو
 اليد اولى ايها كان وان ارخا وتاريخ احدما سبق يقضي لاسبقهما ايها كان وان ارخا احدما
 فصاحب اليد اولى وان كان العين في ايديهما فانه يقضي بينهما في الفصول الثلاثة اذا كان
 المقتضي به لا ينقسم فان كان ينقسم يقضي للمدعي الشري وفي الفصل الرابع وهو ما اذا ارخا
 وتاريخ احدما سبق يقضي لاسبقهما ايها كان والجواب في الصدقة مع الشراء كالجواب
 في الهبة مع الشري وان ادعى احدما هبة مع القبض والاخر صدقة مع القبض فالحج
 فيه كالجواب فيما اذا ادعى كل واحد منهما الهبة مع القبض ولو ادعى الهبة كان الجواب
 فيه كالجواب كالجواب فيما اذا ادعى الشراء على الفضل وان ادعى احدما الشراء والاخر
 الرهن مع القبض فالحجاب فيه كالجواب فيما ادعى احدما الهبة مع القبض والاخر الشري
 لان الرهن لا يفيد حكمة الا بالقبض فصار كالهبة وان ادعى احدما الرهن والقبض
 والاخر الهبة او الصدقة مع القبض فالحجاب فيه كالجواب بسبب في دعوى الشري مع
 الهبة لان الرهن عقد صمان فصار كالشراء • فاما الامصار مع الهبة والقبض او مع
 الصدقة والقبض فالحجاب فيه كالجواب فيما اذا ادعى احدما الشراء والاخر الهبة او
 الصدقة لان الامصار يقع الملك كالشراء فاما الامصار مع الشراء فالحجاب فيه عند اي يوسف
 كالجواب فيما لو ادعى كل واحد منهما الشراء عند محمد الجواب فيه كالجواب في دعوى
 الشراء مع الهبة • وفي جمع اقام احدما على الشراء الفاسد والاخر على الشراء الصحيح
 فبينة الصحيح اولى ولو اقام احدما انه باعه منه بالف ودخل من حجر و اقام الاخر انه
 باعه منه بالف وخبر بررد العبد اليها ويضمن لكل واحد نصف قيمة العبد وفي جمع
 العلوم بقعة متصلة بمسجد شهدا الضامنه واخران انهما من الطريق فالمسجد اولى

في الفصول
 او ان كان
 الفصول

في الفصول
 او ان كان
 الفصول

لانه احضر ولو اقام بيته على دارها وقف على من يوم في مسجد وهو الامام فيه وبيته اخري
 على ما وقف المسجد فالجواب فيه كالجواب في البيتين على حقوق الناس **وفي شرح**
 بكر اقام واحدا انه اشتراها من فلان بالف وهو يملكها واقام اخرا فلانا اخر وجهها
 له وقبضها وهو يملكها واقام ثالث على الصدقة والقبض من ثالث واقام رابع على الارث
 من ابيه فقبض به بينهم **وفي الجامع** في باب الشهادة اقام كل واحد منها بيته على دار وعبد
 في يد رجل انه باعه منه بالف فقبض عليه لكونه واحد بالثمن الذي ادعاه وفي الباب الطويل
 يقبض لكل واحد بنصف الثمن قيل هذا قياس **وذلك** استحسان وقيل في المسئلة روايتان وقيل
 هذا قول مجر وذلك قولهما وجه القياس ان كل واحد يحتاج الي اثبات الملك في المبيع عند
 المنازعة وذو اليد اليد هنا منازع فصار هذا او ما لو كان في ايديهما سواء ولم يقبض
 كذلك فكذلك هنا **وجه الاستحسان** ان المدعيه دين في المدة فصار هذا
 كدعوي الدين **وكذلك** الوارخا واحد ما سبق قبض لكل واحد بالثمن الذي ادعاه **وكذلك** لو اقام
 البيته على قرار المشتري بالمشتري من كل واحد منها لان المدعيه دين **وكذلك** لو اقام احدهما
 ان العبد عبد ولد في ملكه وباعه منه وسلمه فقبض بالثمنين ولا يترجح صاحب الشئ لان
 بيته كل واحد غير مسموعة في اثبات الملك لنفسه ليرجح صاحب الشئ بالهي مسموعة
 على الثمن الذي يدعيه كل واحد وان كان العين في يد احدهما واقاما البيته على المبيع منه
 دون القبض فالعين بالخارج ياخذ منه ويسلم الي المتهود عليه وياخذ منه الثمن لانهما
 لا يستحقان الثمن الا بعد اثبات الملك في المبيع واحدهما ذوا اليد والاخر خارج فالخارج
 اولى ولو قامت البيتان فقبض بالثمنين لوجود التسليم منهما **وفي المستقا** اقام كل واحد
 بيته على عبد في يد رجل انه باعه منه بالف على ان المشتري بالخيار ثلثه ايام فالذي
 في يده العبد بالخيار يدفعه الي ايهما شا ويكون للاخر الثمن عليه ولو ادعي كل واحد الخيار
 لنفسه فان تقضا البيع رد العبد اليهما وازامضا فقبض بالثمنين فلو اجاز احدهما ونقض
 الاخر يدفع العبد الي الناقض ولا شيء للخير لانه بالاجارة صار تابعا وبصير الاخر مستحقا
 له **وفي العيون** للمخير نصف الثمن **وفي المستقا** اقام كل واحد بيته انه باعه من ذي
 اليد مائة فاسد ياخذ ان العبد وقيمتها بينهما قال **الحاكم** هذا عندني على
 الاقرار فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان شهدت البيتان على معاينه

باب الشهادة

المبيع والقبض

كان
 المبيع والقبض فان العبد بعينه اخذاه ولا شيء لهما وان كان مستهلكا اخذ اقيمته ولا شيء
 لهما وفي الزيادة ان دار وعبد في يد رجل اقام كل واحد بيته على شرا الدار منه لهذا
 العبد يقبض بالدار والعبد لهما لا سبقوا في الحجة ويخير ان كان امضا العقد فعلى
 ما بينا وان فسحا فالعبد بينهما ويضمن المدعي عليه لكل واحد نصف قيمة العبد لان كل
 واحد اثبت تسليم العبد اليه وقد رد الي كل واحد نصفه **وكذلك** لو كان الدار في ايديهما
 وان كانت في يد احدهما يقبض لهما له لان القبض دليل سبق وان ارضا يقبض لاسبقهما
 والدار في ايديهم كانت لان تقدم شرايه يبطل شرا الاخر وقبضه وان ارض احدهما
 والدار في يد المدعي عليه يقبض للمورخ لان شرايه سابق على الذي اطلق لان الشرا حاد
 فيما الي وقت الظهور وان كانت في يد الذي لم يورخ يقبض لهما له لان القبض يترجح على
 التارخ لان الشرا ينالك بالقبض لا بالتارخ وان كانت في ايديهما يقبض لهما لان الذي ارض
 له فيما في يد تارخ وقبض وليس للاخر فيه شيء والاخر له فيما في يد قبض وللآخر فيه
 تارخ والقبض يترجح على التارخ وان كان لاحدهما تارخ وللآخر قبض معاين او مشهود به فهو اولى
 لما ذكرنا وان كان لاحدهما قبض مشهود به وللآخر قبض معاين فالعائن اولى لانه ليس الخبز كالمعاينة
 ثم في كل موضع يكون الدار بينهما كان العبد بينهما ويخير ان لدعوى عيب الشركة في يد المشتري
 وفي كل موضع يكون الدار لاحدهما كان العبد للاخر لانه لم يسلم له شيء من الدار وتارخ القبض
 كتارخ الشرا لان سبق القبض يد على سبق الشرا هذا اذا كان العبد في يد المدعي عليه
 وان كان في ايديهما فالحكم في الدار ما ذكرنا في الوجوه واما العبد ان فسحا المبيع فهو بينهما
 والمدعي عليه لا يضمن شيئا من العبد لانه لم يقبض العبد والصان حكم القبض **وفي الاقضية**
 عبد في يد رجل اقام بيته انه باعه من ذي اليد بكذا والاخر انه عبد يملكه منذ سنية
 يقبض على ذي اليد بالثمن المدعي المبيع وبالعبد المدعي العبد وفي التقاريق اقام احدهما على الشرا
 من ذي اليد بكذا والاخر على انه يملكه منذ كذا قال الثملي لذي اليد والعبد للاخر وفي الشا
 اقام احدهما ان اباه مات وترك اميراثا له واقام الاخر ان له فقبض بينهما لاستواهما في دعوي
 الملك ولو اقام احدهما على الميراث من ابيه واقام الاخر على الشرا او الهبة او الصدقة
 من ذلك المورث او على ان المورث تزوج امته على المدعي وماتت امه وترك اميراثا له فقبض
 لمن ثبت الملك بعض الاسباب لانه يثبت الزوال عن ملك المورث في حوته **وفي**

سج او مشهوره

مطلر

مطلر

المستعان **ابو يوسف** اقام احدهما انه عبد اعنته وهو يملكه واقام الاخر انه عبد ولد
 في ملكه فالولادة اولى وكذا لو اقام انه حر الاصل وانه ولد له او اولى من العتق ولو اقام
 احدهما انه له اعنته والاخر انه له عصه فالعص اولى وفي الثاني اقام احدهما على الشراء
 والعتق والاخر على الشراء فقي به لصاحب العتق لان العتق قبض حكى **ابو اقام** احدهما انه له اعنته
 والاخر انه دبره وهو يملكه فقي بالعتق **عبد** اقام ان فلانا اعنته وهو يملكه
 وفلان يقر بذلك او يكره واقام اخر انه عبد فقي بالعتق لانها استوائية اثبات الملك
 وزاد هذا العتق **اقامت** امه بينة انها ولدت من مولاه واقام اخر انه
 اشتراها منه فقي ببيته الولادة قبض المشتري ولا لان الشري والقبض حاله ولو
 سابق الا ان يوقت المشتري للشري قبل الجلب كان بيته اولى وليس كذلك العبد يقيم
 البينة على العتق او النديس واقام اخر على الشراء والقبض فان بيته الشري اولى الا
 اذا قامت البينة على سبق العتق او النديس فان لم يكن للمشتري قبض ولا للعبد سبق
 تاريخ او ارجاء تاريخا واحدا فقي ببيته العتق والنديس وان ارجاء سبقها اولى بهما
 كان اقام احدهما بينة بعتب والاخر بوجه او احدهما انه له اجره اياه والاخر انه له
 اودعه اياه فقي بينهما لاقتنابهما في الدعوى والحجة ولو اقام احدهما بعتب والاخر ان
 ذا اليد اقراؤه ودعيه هذا المدعي عنده فقي به لمدعي العتق لان بيته تبطل اقراره
 بالودعية وكذا لو اقام احدهما بعتب والاخر ان ذا اليد اقراؤه لهذا الاخر **قلت**
 فعلى هذا لو كان مكان بينة الاقرار الشراء اولى لان الشراء انشا والاقرار اخبار وكذا لو
 اقام احدهما على الملك المطلق والاخر على شرا فبيته المطلق اولى لان الشهادة بمطلق الملك
 شهادة بالعصب من طريق المعنى لان ملك الانسان في بيعه يكون اما بطريق الامانة او بالعصب
 وليس هنا امانه لانه جاحد فتعبر بالعصب وفي جمع وكذا لو اقام احدهما على الايداع والاخر
 على اقرار ذي اليد بالعصب منه فبيته الايداع اولى **وفي المستعان** محمد اقام احدهما
 على العصب والاخر انه له فقي له به لان شهود العصب لم يذكروا ملكه وفي الثاني اقام كل واحد
 منها بينة على لنتاج في ملكه فقي بينهما لاستوائهما وكذا لو وقت بينة احدهما والاداة مشككة
 لانه يجوز ان يكون بينة الذي لم يوقت مقدما فان وقتا وسنه على احد الوقتين فقي له بها
 بشهادة الظاهر فان اشبه سنه فقي بينهما لانه لا حجة لواحد الا وعليه مثله فاستويا وان كان

سنة واراد

لست استويا

سنة ملكا

علي غير

علي غير الوقتين فقي بينهما لانه لا فائدة في التوقيت فكلما لم يوقت **وروي** ابو المين
 الخوارزمي عن احمد بن يونس في يدي اليد لظهور خطأ الفريقين ولو اقام احدهما على لنتاج
 والاخر ايماله وانما سرق منه او عصب او اجرها اياه او ارجها او دعه او رهنها فانها
 اولى **وكذا** لو كانت في ايديهما فاقام احدهما على لنتاج والاخر انه له ولو اقاما على لنتاج
 فقي بينهما ولو وقع التنازع بين ذي اليد والخارج ووقتا فان كان سنه على وقت احدهما فقي
 به له وان اشبه سنه فقي لذي اليد ولو اقام الخارج ان قاضي بلدة كذا قضاه له ولو اشبه
 سنه فقي لذي اليد ولو اقام الخارج ان قاضي بلدة كذا قضاه عليه واقام ذو اليد على
 لنتاج فقي بالخارج لانه يحتمل القضا بسبب لنتاج فلا يفتقر بالشك ولو اقام الخارج
 ان القاضي اقراؤه فقي له بشهادة الشهود بسبب لنتاج فلا يفتقر بالشك ولو اقام الخارج
 ان القاضي اقراؤه فقي له بشهادة الشهود ايماله او اقراؤه فقي لنتاج واقام ذو اليد على
 لنتاج فقي لذي اليد لان اقراره ليس بسبب الاستحقاق **ولو اقام** انه فقي له بالبينة
 بالنتاج او بانها له واقام ذو اليد على لنتاج فقي بالخارج وقال محمد لذي اليد وكذا على
 هذا اذا كانا خارجين وعي يد ثالث فاقام احدهما ان القاضي فقي له بشهادة الشهود انما
 له واقام اخر على لنتاج فقي لصاحب القضا وهذا محمد لدعي لنتاج ولو اقام انه عبد ولد
 في ملكه وانه اعنته واقام ذو اليد انه عبد ولد في ملكه فقي به بالخارج لانه راد العتق
 ولو ادعي النديس فيه روايتان ولو ادعي الكتابة لا يستحق به شيئا لانه مما يفتقر ولو كان
 ذو اليد ادعي العتق ايضا فهو اولى لانها استوائية وهذا يمد وفي المشتق فان ادعي العبد عتق
 احدهما فبيته اولى وان كذبهما قال **ابو يوسف** جعلت ولاوه بينهما **وفي الثاني** لو
 شهد شهود ذي اليد على انه دبره وشهود الخارج على انه اعنته فقي بالعتق لانه راد
وكذا لو اقام ذو اليد انه ولدت منه ولو اقام كل واحد ان امته ولدت منه في ملكه
 فقي لذي اليد لان دعواهما دعوى تناج ولو اقام ذو اليد انه اعنته وهو يملكه او
 دبره او استولدها واقام الخارج انه عبد فقي بالعتق وحقوقه **وكذا** لو اقام الخارج
 انه ابنه ولد في ملكه من امته هذه واقام ذو اليد انه عبد ولد في ملكه فقي لدعي
 البينة لان فيه اثبات العصب والحرية **وفي المشتق** اقام ذو اليد انه دبرها وهو
 يملكها واقام الخارج انها ولدت منه وهو يملكها فهي لذي اليد اقام الخارج انه عبد فقي

لست استويا

سنة الخراج

ذواليد منه لو اعاده او اجره او رهنه واقام ذواليد انه اعتقه او دبره او استولى
 وهو يملكها فقي الخارج لانه اثبت الغصب ووجب له الرد فبطل دعوي العتق وحقوقه • وفي
 شرح الناجي اقام الخارج انه له منذ سنة واقام ذواليد انه في بيع منذ سنتين فقي الخارج
 وعن ابي حنيفة ذواليد اولى وفي المتقاعنه هو لصاحب الوقت الاول وعن ابي يوسف هو
 للمدعي وفي الاقضية اقام الخارج انه له منذ سنة وذواليد اقام انه اشتراه من فلان منذ
 سنتين فقي الخارج وفي شرح الناجي وكذا لو اقام الخارج انه له وذواليد اقام انه
 اشتراه من فلان فانه لا يكون مخلصا من مينة المدعي • **اشترى جارية فزوجها قبل القبض**
 فوطيها الزوج صار المشتري قابلا لان الوطي استيلاء قد حصل بتسليم المشتري فصار كغفل
 المشتري فان لم يطاها فكذلك قياسا وهو رواية عن ابي يوسف لان النكاح تعيب وفي الاستيلاء
 لا يكون قبضا لان التعيب انما حصل قبضا للمعنى الاستيلاء على المبيع والنكاح امر حكمي لا يستيلاء
 فيه **وفي الشافعي** فان وطى المشتري في يد البائع ثم ماتت قبل ان يبعها البائع يملك المشتري
 وعن ابي يوسف يلزمه حصة المهر من الثمن فان طيها بعد وطى المشتري او الزوج ولم ينقص
 الوطي ثم ماتت فلا شيء على المشتري من الثمن ولا من العقر فان كانت بكرا او ثيبا ونقص الوطي
 ومنع البائع وماتت لزم المشتري من الثمن قد رما نقصا لانه انفق بعضا **ولو كان المبيع في**
يد البائع وقت التعيب او في حجره او على عاقته او كانت دابة وكان يمسكها فدام على ذلك
 فليس هذا بمنع ولو كان ثيبا او خاتما وهو لا يسهه او دابة وهو راكبها فدام فلهذا منع ولو
 كان دارا وهو ساكن فدام فليس بمنع خلافا **فالمهر** وفي المتقاعن ابي يوسف لو منعها
 بعد وطى الزوج لاجل الثمن لماتت **وعلى** انتقض البيع والمهر للمشتري ولا عتق عليه **عند ابي**
حنيفة وعند ابي يوسف ينتقض النكاح وعلى الزوج الاكسر من الجسمي ومن مهر المثل واقسم
 الثمن على قيمته يوم البيع وعلى المهر الذي وجب الا ان يكون نقصان الوطي اكثر فيلزم المشتري
 من الثمن بحساب المهر او النقصان ايها كان اكثر **وفي** لو ادر عند ابي حنيفة وحمل لا ينتقض
 النكاح **وفي** المتقاعن من مهر لومات قبل ان يطاها الزوج انتقض البيع واقسم الثمن على قيمتها
 وعلى المهر فما اصاب المهر من الثمن لزمه ونصدق بصل ان كان فيه وكذا ان تركه تصدق
 به البائع ولا تسبه المهر الهبة او وهب لها لان الهبة لاحصة لها من الثمن كالمهر هونه
 لو وهبت • **وفي** الشافعي لو ماتت في يد البائع بعد التزوج بموت من البائع وقالوا يكون

استيلاء

المهر للمشتري

المهر للمشتري لانه انكروا وهي ملكه • **وفي** الخرج المهر للمشتري لانه حصل بعتك كاجارة
 الفاضل ولا شيء عليه من الثمن وفي النوازل يبطل موته النكاح **في قول ابي يوسف** خلاف
 محمد قاله الشهيد والمختار قول ابي يوسف **وفي** المتقاعن اشترى جارية بعد فلم يتقاضا حتى
 زوجها من بايعها فوطيها ثم ماتت العبد قبل التسليم فان بايعها ارثا سلمها لمشتريها منه ومنه
 قيمتها يوم وطى ولا مهر عليه وان شا تقصير لبيع فيها واخذها وفسد النكاح وبطل عنه المهر
 ولو ولدت منه ثم ماتت العبد فلا سبيل لبائع عيلا ولكن يضمن المشتري قيمتها يوم وطى ولا مهر
 عليه ولو كان زوجها اياه بعد قبضه بامر لم يكن للبائع سبيل عيلا ويضمن المشتري قيمتها يوم
 قبضه ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح ولو كان قبضه بغير امر ثم زوجها وقد علم البائع القبح
 اولا فان هذا لا يكون تسليما منه بالقبح لان يطاها بعد ذلك في يد المشتري فان ماتت العبد
 قبل التسليم لم يكن للزوج عليها سبيل من قبل انه وجب لها في يد المشتري مهر • **وفي** الشافعي
 اشترى جارية بعد وقبضها ثم زوجها من البائع ثم هلك العبد قبل التسليم لا يفسد النكاح
 ولو زوجها بعد هلاك العبد لم يجوز تزوج مكاتبة اميه ثم ماتت ابوه لا يفسد ولو تزوجها
 بعد موته لم يجوز **تزوج** امته ثم اشترى مكاتبة لا يفسد ولو ابانا ثم تزوجها باذن
 المكاتب لم يجوز **مكاتبة** تزوج بنت مولاة ثم ماتت المولى لم يفسد ولو تزوجها بعد موته لم
 يجوز **مكاتبة** تزوج امته باذن ثم اشترى امه لم يفسد ولو ابانا ثم تزوجها لم يجوز **مكاتبة** بائنة
 لابن المولى ثم ماتت المولى لم تبطل الكفالة ولو كفل بعد موته لم يبع **تزوج** مكاتبة بائنة
 وسلم ثم تزوجها باذن المكاتبة ثم طلق المكاتبة قبل الدخول لا يفسد نكاح الامة ولو ابانا لها
 ثم تزوجها لم يجوز • **تحت** امته بنكاح فتزوج حرة على رقبتها باذن مولاها وقبضها ثم طلقها
 قبل الدخول لا يفسد نكاح الامة ولو ابانا ثم تزوجها لم يجوز • **تزوج** امته باذن ثم ماتت
 المولى والزوج وارثه والركة مستغرقة بالدين لا يفسد ولو ابانا ثم تزوجها لم يجوز **وسا**
 يوما مع الابتداء الا التقا فوطيها **وفي** التفريق زوج المشترة قبل القبض ثم رهاها قبل
 دخول الزوج فله الرد والمهر بدلهن عيب التزوج **وفي** الشافعي لو كان لها زوج قد وطى
 عند البائع ثم وطىها عند المشتري فله ان يرد لها باليوب وان لم يكن وطىها عند البائع
 على يده لم يذكر هذا واختلف فيه **وفي** الاجناس عن محمد اشترى جارية بثوب بعينه ثم زوجها
 قبل القبض ثم هلك الثوب قبل التسليم بطل البيع والمهر للبائع فان كان به وفا ينتقص

مطلوب
مكاتبة تزوج
بنت مولاة

وساير ما مع الابتداء
القبض فسد

التزوج فلا شيء على المشتري ولا يعرف بقدر نقصان • وفي رواية بشر بطل النكاح لما
 بطل البيع ولا مهر على الزوج وفي الثاني رهن امة لها زوج فوطئ فهلك من ذلك فالقياس
 ان يهلك من الرهن وفي الاستحسان يهلك من الرهن ولو زوجها بعد الرهن فوطئ فماتت
 عن ذلك يموت من الرهن **المشتري** عبد فلم يقبضه حتى غاب قبل نقد الثمن فطلب
 الباقي من القاضي ان يبعه لئمه وقص عليه القصة فالتقاضي لا يجلبه من غير بينة لئمه
 فان قام بينة انه باعه اياه ان كانت غيبة معروفة لم يقع فان كان لا يدري مع ويوفي
 البائع منه فان زاد فللمشتري وان نقص فعليه ويستوثق بكفيل وقا لو اقبضه القاضي
 للمشتري ثم يبيعه حتى لا يكون بيع المتقوف قبل القبض وقال — الهندواني يجوز هذا
 لانه امر ثبت حكما لا قضاء وكان انكر في يقول لا يقبضه القاضي لانه لو قبض يصير البائع
 اسوة لعرض المشتري فصا ركا لو كان الشيء هنا في يد ان القاضي يبيعه في يده ولا يقبض
 منه لانه يصير هو وسائر العرضا متساوا وانما وضع المسئلة في المتقوف لان القاضي لا يبيع العقار
 على الغائب ولو كانا اثنين فغاب احدهما فال حاضر لا يملك قبض نصيبه الا بتقيد جميع الثمن
 فتونقد اختلاف في مواضع الاول هل يجبر البائع على قبول نصيب الغائب عند اي يوسف
 لا يجبر خلافاً والثاني لو قبيل هل يجبر على تسليم نصيب الغائب الى الحاضر عند اختلافهما
 والثالث لو قبض الحاضر العبد هل يرجع على الغائب بما نقض عليه عند اختلافهما فان قضى
 دين غيره بغير امره ولما لم يكن مضطرفيه لانه لا يمكن من قبض نصيبه الا بقضاء دين
 الغائب فصا ر كغير الرهن اذا ائتمك الرهن يرجع به على الرهن وهذا اختلاف ما لو استاجر
 دارا فغاب احدهما فنقد الحاضر كل الاجر حيث يكون متبرعا لانه غير مضطرف من قبل انه
 ليس الاجر حبس لدار لا ستيقا الاجر فان هلك بعد ما حضر وطلب منه هلك بما نقض
 عنه فاما اذا كان حاضرا ونقد الاخر عنه نصيبه يكون متبرعا لما ادي عنه في قولهم وفي
 جمع برهان عامل الخراج اخذ الخراج من الاكار وررب الارض غايبه فاهرا الروايد ان
 الاكار لا يرجع به على رب الارض وفي جمع النسخ يرجع **تزوج** امرأة بغير امرها
 ثم طاهرها ثم اجازت النكاح فالطاهر باطل لان الطاهر تشبيه الحلال بالحرام ولم يوجد
 هنا تزوج امة بغير اذن مولاهما ثم تزوج حرة ثم اجاز المولى النكاح لم يجز لان البضع يملك
 بالاحارة فهو تزوج امة على حرة فلا يجوز • اشترى جارية بالف مثقال ذهب وفضه

فهما نصفان

فهما نصفان لانه اضاف العقد اليها على السوا ويشترط بيان صفتهما بخلاف الدرهم والدنانير
 حيث تنصرف الى الجيد ولذا لو قال له علي ما في مثقال ذهب وفضه فعليه من كل واحد
 النصف وكذا هذا في جميع ما يقربه من المكمل والموزون والشياب وغيرها فرضا او سلا
 او غصبا او ودبعة او بيعا او شرا او مهورا او جلا في خلع او وصية او كفالة او غير ذلك
 وكذا لو قال — له علي كرحضة وشعير وسمسر كان عليه الثلث من كل حبس ولو دفع ارضه
 مراعة على ان يزرع بعض كذا وبعض كذا وبعض كذا وسمى حصص كل نوع لم يجز لانه فان قيل
 احيات الى ثلثه فهاذا لا ينقسم على لكل اثلاثا فعلم كما لو اشترى بالف مثقال ذهب وفضه
قلت وان صار كذا فالثالث بعينه مجهول في حق كل صنف ولو مضى على هذا وقال
 يزرع ثلثها كذا وثلثها كذا ويلتزم كذا لم يجز ايضا كذا روي عن محمد • استاجر طراير رضع
 صلبس بالها فمات احدهما يسقط نصف الاجر ولا يعتبر تفاوتها في الارض لان العقد اضيف
 اليها على السوا فصا ركا لو كان المستاجر اثنان دارا وقسمه احدتهما اكثر فان الاجر عليهما سوا
 وان كان الطير اثنين فماتت احدهما تسقط حصتها من الاخر لان المستاجر اثنان فينقسم
 الاجر على اعتبار لئنهما كما لو استاجر دارين • المقرعات في الثاني له على اخر دارهم
 جواد فقضاء زيوفا فانفق ولم يعلم به او هلك ثم علم صح النقض وقال ابو يوسف رد
 الزبوف ويسترد الجواد لانه وجد بدل حقه معيبا والدرهم لا يتعين في المبادلات ولما
 الزبوف من جمل الجواد الا انها معيبة والعيب لا يمنع تام القبض وقد تعدد القبض بالهلاك
 فلا يتقبل حق رد مثله كالمبيع المعيب لو هلك وفي الموازل اشترى دارا بالجواد ونقد
 الزبوف اخذها الشفيع بالجواد لانه انما ياخذ بما اشترى ولو باع امرأحة فان راس المال
 الجواد • وفي الاجناس اشترى بالجواد ونقد الزبوف ثم حلف انه اشترى بالجواد قال
 ابو حنيفة لا يجزى وقال — ابو يوسف يجزى ولا بأس ببيع من يزيد وهذا خارج عن
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستياع على سوم اخيه لان ذلك انما ياخذ بما اشترى ولو
 باع امرأحة فان راس المال الجواد وفي الاجناس اشترى بالجواد ونقد الزبوف ثم حلف
 انه اشترى بالجواد قال ابو حنيفة لا يجزى وقال ابو يوسف تجزى ولا بأس ببيع من يزيد
 وهذا خارج عن نهى النبي عن الاستياع على سوم اخيه لان ذلك انما يكون اذا اتفقا على الثمن
 والبيع فاما اذا اتفقا على احدهما فلا ومسئلتا فيما اذا لم يوجد الا سوا عليهما وفي السير

والسكنج
 من زيده

صاحب المتاع نأدي على سلفه فطلبه انسان ثمن ساه فلم يسكت عن الدافلا باس لغيره ان يزيد
وان سكت عن الدافلا وكراله لم يحل لاحد ان يزيد وان كان المهادي هو الملاك له فاما خبره صاحب
صاحب المتاع يجوز ان يزيد فان احضر بذلك فركن اليه لم يكن لاحد ان يزيد • وفي التقاريق عن
ابن سلمة نأدي في المزايدة بعشرة فطلبه الرجل باحد عشر فليس لاحد ان يطلبه باشي عشر حتى
ينأدي مرة اخرى وقيل انما الكراهة بعد ان يكون ولو قال هذا لك بكذا فقال هات حتى انظر
اليه او حتى اريه لم يضمن عند اي حبيفة واي يوسف وفي النوارس هذا لك بعشرة نقا
احد خمسة فذهب به فذلك يضمن القيمة في المشتاقان اهله كما تجب العشرة وفي التقاريق
لا يجب ضمان السوم الا بدكر الثمن وقيل هو قول اي يوسف ويكني عند محمد ان عمل قيمته واحتيا
اي الليت يجب اذا بين الثمن وعن الفضلي يجب اذا اتفقا على الثمن **باب**
الكفيل في ادب القاضي قال المدعي في بيعة خاضعة وطلب من الخصم كفيلة
فالقاضي يأخذ له منه كفيلة ثقة في ظاهر الرواية فان كان المدعى عليه معروفا والمالك حقيقا
وعز محال ان كان معروفا والمالك من حاله انه لا يخفى نفسه لا يجبر على اعطاء الكفيل وكذا لو
كان المدعى عليه حقيقا لا يخفى المرء نفسه بذلك • ثم اذا اخذ كفيلة الى اي وقت يأخذ والصحيح
انه يأخذ الى ثلثة ايام وعن اي يوسف الى جلوس القاضي فان احضر بيعة والارفع الكفيل الى
القاضي حتى يريه وفي المشتاق عن اي حبيفة لو قال لي بيعة واحد لي منه كفيلة فان كان من اهل
المصر اخذ منه كفيلة وان كان غريبا او علي سفر اخذ منه كفيلة يوما فان احضر بيعة والا يرا
كفيله وفي ادب القاضي وان كان مسافرا لا يجبر على اعطاء الكفيل ولكن يوجب الي قيام القاضي
من حله فان احضر بيعة والاحل سبيله وفي المشتاق عن محمد فان كان مسافرا يوم مرعلا زمته الى
قيام القاضي فان احضر بيعة والادب وكذا لو كان بالديا وحلف انه يريد الخروج من يومه
وعنده لو قال المطلوب لاحد من يكفيل لي يقال للمدعي الزمه ان شئت الى ثلثة ايام حتى تقيم
البيعة وفي ادب القاضي قال المدعي لابيبيته لي او شهودي غيب او كان المطلوب عن بها لا يجبر
على اعطاء الكفيل • اخذ من رجل كفيلة بنفسه ثم اخذ منه كفيلة اخر صحح ويطالب ايها
شأن تسليم نفس الاصيل اذا عرف مكانه بيعة او عاده كانت له في كل سنة في الخروج الى
مكان او علم القاضي امهل بقدر الدهاب والمجي وبستوسق منه يكفيل فان لم يذهب بحبس
كذا ذكر السرخسي وان لم يعرف مكانه وانفق الطالب والكفيل على ذلك سقطت المطالبة عن

الكفيل

الكفيل بحال فان اختلفا قال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب يعرفه فني الا قضية
فان كانت له حرجة معروفة يخرج الى موضع التجارة في كل وقت فالتقوا للطالب ويوم الكفيل
بالدهاب الى ذلك الموضع وطلبه واحضاره وتسلية الى الطالب وبستوسق منه يكفيل وان لم
وان لم يذهب اجل بقدر المسافة داهما وحاسا والمقام عند فان احضر الى ذلك
الاجل والاحبس وفي الاحساس فان احضر والانتظار حاله فان كان يقدر ان يأتي به
احوه حتى ياتي به وان لم يقدر تركه • وفي الاقضية فان لم يكن للاصيل حرجة معروفة
فالتقوا الكفيل وان حلف سدفع عنه الخصومة وكذا لو اقام بيعة ان خصمك غائب
لا يدري وقيل لا يلتفت الى قوله ويجلس الى ان يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة
فلا يصدق على سقائه وفي الشافعي ارتد الاصيل وحل لم يبر الكفيل وان قضى لحاقه
اذا كان يتبع له رده بان كان بيتا وبينهم مزارعة ويوجب على حرمه فان احضر والا
حبس لظلمه فان لم يقدر على رده بوجه مما لا يواخذ الكفيل ثم اذا لم يطالب الكفيل
هل للطالب ان يلزمه ذكر بكر ليس له ذلك وذكر السرخسي له ذلك وفي التقاريق
له الملازمة في ظاهر المذهب • وفي الشافعي حبس الاصيل يدين او غير احد الكفيل
بتسليمه لانه يقدر على فكه من حبسه بايقام عليه وان كان فيه ضرر ولكنه قد
الزمه طابعا وعلى هذا لو كفل بنفسه محبوسا وغايب صح هذا وفي المشتاق حبس بالدم
لا يواخذ الكفيل به ولكن تخليه عن السجن حتى يحضره ثم يعيد اليه وفي الدامكة
كذلك من القاضي رجلا والفقول له في الحبس فطلب الكفيل فلم يقدر ان يأتي به لم يجلس
الكفيل ولو كان في غير حبس لم يجلس الكفيل حتى ياتي به وفي التمه حبس يدين
ولا يثلي له وله ديون على الناس بحرجة القاضي من السجن حتى غاصم ثم يجسه لان ذلك
ربما يقع طويلا لقضا دينه • وفي الاصل حبس يدين لجا اخر يدعي عليه دينا فالقاضي
يخرجه من السجن ويسمع عليه دعواه فان ثبت الدين وطلب حبسه فعل وكنت انه محبوس
يدين فلان وفلان ذكر بكر يجب ان لا يخرج له لان فيه ابطال الحبس على الاول من غير ضرورة
لانه يمكنه ايصال المدعي الي اثبات حقه من غير ان يبطل الحبس بان يذهب بنفسه الى
السجن فسمع الدعوي فيه او سمع باسمه الحواب عنه ابطال الحق ليصل المدعي الي اثبات
حقه مشروعا الا ترى لو طلب من القاضي الاعدا فانه يعيده ويحول بين المدعى عليه وبين

استغفرك

استغفرك ولم يقل محمد بانه يد هب بنفسه او يبعث نائبا فكذا هنا عدنا الى مسئلتنا فان
سلم احد الكفيل بنفس الاصيل الى الطالب يرى هو دون صاحبه وليس هذا كالدبر فكذلك
به رجل ثم كفل به اخر فقضاء احدهما بمران • وفي التفريق والكفالة الثلثة في العقد
الواحد ايهم سلم الاصيل كان كفيلهم وفي الثاني ثلثه كفلا بالالف بحالب كل واحد
ثلث الالف وان كفلا على التفاق بحالب كل واحد الف كفل بنفس رجل ولم يقل اذا دفع
اليك فانا بري فدفعه يري لان هذا حكم الكفالة فسلمت بصر عليه اولا وفي الثاني
دفع الكفيل الاصيل الى الطالب في السجن وقد حبسه غيره لم يرد لان التسليم رفع الموانع
ولم يوجد ولو دفعه في مصر اخر فيه سلطان يرى عنه خلافا • وفي التفريق
لا يوجد الكفيل في غير موضع الكفالة وفي الايضاح شرط في الكفالة تسليمه في مجلس القضا
فسلمه في المصر او في مكان يقدر على احضاره بمجلس الحكم فتسليم وان سلمه في صحرا او بريد فليس
بتسليم ولو شرط تسليمه في المصر فسلمه في مصر اخر يري خلافا ولوسلمه في السواد او في
موضع ليس ثمه قاصي لم يبرء في قوله ولو بشرط ان يدفعه عند الامير فدفعه عند القاضي
او عزله وولي غيره فدفعه عند الثاني فهو جائز • وفي الاحناس وكذا الوشرط عليه
تسليمه عند قاضي يعينه فدفعه عند الامير واستقصى اخر فدفعه اليه عند الوشرط
الدفع عند القاضي فدفعه في السوق وفي الثاني سلم الاصيل بنفسه الى الطالب وقال قد
دفعته نفسي اليك من كفالة فلان يري الكفيل فان سلمه اجنبي عن الكفيل فان قبل الطالب
يري الكفيل وان سكت او رد لم يبرء لان العقد لم يقع مع الاجنبي فله ان يمنع من قبوله كالمو
اراد ان يفي دينه بغير اذنه فان قال الاجنبي انا وكيل الكفيل بتسليمه اليك فان صدقه
الحالب يري وان كذبه لان الوكالة لم تثبت ولا يجبر على التكفيل في الحد الخالص وهو
الزني والشرب والسرقة اذا ادعى القطع وان دفع كفيلة بنفسه جاز فاما في حد القذف
والقصاص وجراحه في قصاص فكذلك وعند ما يجبر على التكفيل ثلثة ايام اذا ادعى
ان له بيعة حاض لان فاق الحق العبد ولهذا يشترط في الدعوي وله الكفالة شرع للتوبة
فلا يجبر على التكفيل فيما بني على الدر ثم عند اذ لم يكفله ففي الثاني امر الطالب ان يلازمه
الي قيام القاضي لاقامة البيعة فان اتى بالبيعة والاخلى سبيله ولم يلازمه بعد ذلك
ولو شهد عليها مستورا مجلس المدعا عليه لعمور سبب العقوبة • وفي ادب القاضي

سبحه
اوره

سبحه
لكن فيه

مجلس خلافا

يجبر خلافا وفي الثاني شهد مستورا لم يجبر بخلاف لانعدام العدد والعدالة ولو شهد
عدله وقال لي شاهد اخر حاضر احضر وحلف علي حقة دعواه في رواية ابي سليمان يجبر
وفي رواية ابي حنيفة يجبر خلافا ذكر الحلواني في ادب القاضي واختلف اصحابنا في التكليف
فيلان هذا شي قاله الحنفية من رواية وقيل قاله مرواي عن ابي حنيفة • والثاني مما
يخلف الطالب المحض او ادعى العسرة فطالب بمن الطالب انه لا يعرف عسرة فانه يخلف فان
حلف ابو الحبر وان كل اطفاه الى وقت البسار • والثالث طلب من القاضي احضار الخصم
وهو خارج المصر يحلف بالله انك محق في دعواك فان حلف استجاب اعداءه وفي الثاني في القذف
والقصاص اقام شاهدين على شهادة شاهدين ادا قام رجلا وامرأتين لم يجبر لان الحد لا يثبت
بالحد فلا يجبر وان شهد رجلا بالحد حبر حتى يسأل عنها لانه صار منها والمنهم بحبر
وان شهد عدل حبر ايضا ايا ما للتمه فان جاء شاهدا اخر والاخلى سبيله والحد في ذلك
وشبه العهد والخطا • وفي التعزير لو شهد بالقتل خطا عدل او مستورا ان اختلف
المشاخ في الحبس والاضطران يجبر وفي شرح بكر في الحد الخالص لو شهد مستورا او عدل
بحبر ثلثة ايام وكذا الحبر على نية الكذب مشروع مقدار ثلثة ايام وكل شي يجب فيه
التعزير بسبب الادعي او ادعى ان له بيعة حاضرة يجبر على الكفيل ثلثة ايام لان التعزير حق
العبد يسقط بعفو ويستخلف فيه ويثبت مع الشهادة ولا يسقط بالتوبة وتقبل فيه
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي وشهادة السامع الرجال ولا يجبر حتى يسأل
عن الشهود وان استيفاه غير مفوض اليه الامام والمولى يري في عهده والزوج في زوجته
وكذا من عليه التعزير اذا قال لرجل اقم على التعزير ففعل ثم رفع الي القاضي فان القاضي
يحبس بذلك التعزير الذي اقامه وان الصبر لا يمنع وجوبه الا اذا كان التعزير يجب
حقا لله تعالى وان التقادم لا يسقطه ويجوز اقتداء اليه من غيره في الصحيح من المذهب وكذا
لو قال اصالحك عن دعواك التعزير على كذا او قال اترك ايماني على كذا فترك الحالة من حو
وفي نوادر ابي يوسف في الذي جمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة احبسه واوديه ثم احرجه
ومن يهيم بالقتل والشرب وضرب الناس فاني احبسه واخذه في السجن الى ان يتوب
لان سراً هذا على الناس وسراً الاول على نفسه • وفي جمع الناطق الزاني اذا حارب
لا يجبر والسارق لو قطع يجبر حتى يتوب وفي الثاني اذا عر حبر لعارته كفلا لاداه عن

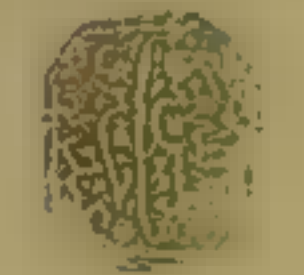
من الناس والرهن والكفيل جائز ان في اخراج لانه دين واجب حق للعباد بطالب به ويجلس ويؤخذ
من تركته بعد موته بخلاف ما لو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الاموال الطاهرة والباطنة حيث
لا يصح لان الزكاة ليست بدین بل هي عبارة عن تمليك المال ولهذا لا يجوز من تركته بعد موته
فلا يصح الكفالة وفي الاصل لا يجوز الكفالة في الرهن لان الرهن غير مضمون الا انه يسقط
الدين بملكه ولا يجوز الكفالة عن المكاتب بالملك بنية لمولاه ولا بد من اخوله عليه لان هذا
المال غير مستقر عليه فانه يقدر على استقالته عن نفسه متى شاء من غير قضا ولا رضامان
بغير نفسه وذكر كبري في باب اختلاف المكاتب في رواية العتاق له الفسخ من غير قضا مني
مخرج نفسه وفي رواية المكاتب ليس له ذلك وفي العيون عن ابي حنيفة ليس له الفسخ
الارض المولى له على اخر ما به فكفل رجل بنفسه على انه ان لم يواف به عدا فعليه المائة
فلم يواف عدا الرمة المائة لوجود شرطه وكذا لو مات الاصيل او مات الكفيل ولم يواف
به ورثته عدا او كفل بالمائة على انه ان اوفاه به عدا فهو بري من المائة فوافاه
عدا بري منها وان كفل بتقليق البراة لان التقليق اذا كان فيه تمليك لا يجوز وهذا
استقاط وليس تمليك الا ترى انه لا يرتد بعود الكفيل ولا يقف على رضاه ولا يرجع به عند
البراء على الاصيل فدل انه استقاط فيجوز تقليقه كما بطل الاستقعة في التقريرات
في الشافي وكذا لو قال له المائة التي لك على فلان فهو على فان وافاك بنفسه او قال
ان وافاك به فلان اخر فانما بري منها ورضى به الطالب فواف في الغرم بنفسه او وافي به فلان
بري الكفيل لوجود شرطه وفي المنتقا عن ابي يوسف له على اخوانك قتال له اذ اخرج
فلان من السجن واذا قدم من سفره فانت بري منها فهذا باطل ولو كان المقول له كفيلا
باعتن السجون جاز الا براء اذ اخرج وعن محمد كفل بنفسه رجال لرجال وقال ميسر اركب
غيرا الطالب فانما منه بري لم يبرء ولو قال متى راك الطالب فانما منه بري فهذا جائز
وهو بمنزلة قوله ميسر ما كفلتك فانما منه بري وعن ابي يوسف قال لرجال انا كفيل لك
لهذا المال على ان بري منه ان شئت عدا ان الكفالة لازمة ولا يبرى بقوله ولو قال
على انه ان مات فانما بري كان بريا وكذا لو قال تكفلت به علي ان بري منه من لعد ولو روج
وضمن المهر على انه ان مات ابنه وامرأة ابنه قبل ان يني بها فهو بري من الصان ان الصان لازم فلا بشرط
باطل وفي موضع اذا جاعدا اذا قدم فلان فانت بري من المال فهو جائز اذا كان شرط

الكفالة على

الكفالة على هذا الوجه وفي شرح بكر تعليلوا الكفالة بالمالك يحظر الناس فيه تعامل جائز وفي
الايضاح يجوز تعليل الكفالة بشرط هو سبب الحق فحيث ان يقول اذا قدم المطلوب فانا كفيل
به او ان استحق المبيع فانا كفيل فهو جائز وان كان شرطه محضا نحو قوله ان دخل فلان الدار
او ان هبت الريح او جاء المطر لم يصح • وعن محمد ضربت لك مائة على فلان ان توي فهو
جائز وان مات ولم يديع شيئا فهو صامن وكذا لو قال ان خرج من المصر فلم يبطك فالتحان
جائز وفي موضع وكذا لو قال له اجل مائة على فلان ولم يوافك به فهو على وان حل مائة
على فلان فهو على وان مات قبل ان يوافك فهو على وفي التقاريق لك على الف اذا قدم
فلان هذا جائز ان كان الطالب يدعي ان له عليه الف وانت كفلت بها اذا قدم وكذا لو قال
ان اوفاه فانا كفيل وفي الشافي كفل بنفسه على انه ان لم يواف به عدا فعليه الالف التي
للطالب على فلان اخر فالالف لازم له ان لم يواف به عدا • وعند محمد لا يلزمه كما لو قال
ان لم اوافك به فالالف التي لفلان اخر على فلان فهو على وكذا الاختلاف لو كانت الكفالة
الثانية بنفس الطالب فيه حتى وفي شرح بكر تعليلوا لاقرار بالشرط بالحل عنوان قال ان قدم
فلان او شاك وكذا لو قال له على الف ان حلف او اذا حلف او حتى يحلف او حين يحلف فحلف
لا يلزمه وكذا لو علق الا براء بالحلف فحلف لم يبرء وكذا لو قال له على الف اذا قضى الله تعالى او قدر
او رضي واحبسه او سوره او ان اصبحت مالا وكذا ان اصبحت مالا فله على الف ولو قال له على
الف اذا جازا من الشهر او امت او ان جاعدا او العبد لزمه ولو قال له على الف ان حلت متاعي
الي بصرة ففعل وقد كان حاضرا فسمع كاف اجازة • وفي الاجناس بعثك بالف ان رضيت فلان
جاز البيع والشرط وقوله بعث منك هذا ان شئت لا يكون تعليقا وفي المنتقا تزوجتك مالف
ان رضيت فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال رضيت جاز النكاح استحسانا وان كان غير
حاضر لم يجوز وفي التقاريق لا يجوز تعليل الرجعة الا ان يقول ان شئت او رضيت او قبلت فقبل
بخلاف قوله ان رضيت اوك ولو قال هو لك ان اعجبك او ان وافقك بكذا فقال اعجبني او وافقني
جاز وكذا في قوله ان اردت • وفي جمع برهان ان ادبت الي دما عن هذا الثوب فقاربته
منك فان ادي في المجلس يكون بيعا استحسانا ولو قال باعني فلان عيدا بكذا فقال ان كان
كذا فقد احزته فهو جائز وفي المنتقا قال المشتري في خبائه الشرط ان اردها اليك اليوم فقد
رضيتها فهذا القول باطل وان قال اذا جاعدا فقد ابطت جباري كان جائزا وفي شركة

سمه
انما الله او شافلان
وان دخلت فشا فلان
او دخل هو وكذا

مطلوب
في سائر المواضع التي
يصح فيها التعليق
ومقابلها



المناحي قال لشريكه ان اشترت جارية فقد وهبت نصيبتي منك فانه يجوز ان لو قال ان قبضت
مالي على فلان فقد وهبتك فانه اذا قبضته منك كذا ههنا وفي التقاريق ان لم اعطك الثمن
الي كذا فانما بري من السبعة جاز وفي اللالي ان تناول فلان من مالي فهو له حلال جاز وان لم
يعلم فلان باباحته وفي النوازل قال لغريمه ان مت فانت بري جاز ويكون وصية خلاف
قوله ان مت دفع الي اخو دراهم وقال له ادفعها الي فلان ان مت فليبر له ان يدفعها وفي التقاريق
قال للودع ان مت فادفعها الي ابني لم ير اعرضه الباقين وكذا الي فلان وفي النوازل
دفع الي رجل الفاق قال له هذه فلان ادفعها اليه اذا مت فيات فله دفعها لان هذا
وصية له وفي شرح بكر تعليق تقليد القضاء والامارة بالشرط جاز وتعليق التحكيم من اثنين
لانسان لا يصح على قول محمد خلاف ابي يوسف قال التحكيم صلح والتقليد تركيل وتقليد القضاء
والتحكيم بشرط ان يستقي ويقتضيه كان جازا وفي جمع لا يجوز تعليق القضاء وفي تعليق العزل
والتيان ذكره السرخسي في ادب القاضي وفي التقاريق يجوز تعليق الاذن بخلاف الحجر والطلاق
ابو يوسف اذا جاهد فقد حجرت عليك او اذنت لك جاز بخلاف دخوله الدار ولا يجوز تعليق
الفسخ عندهم وفي الجبل تعليق فسخ المرأة جاز وفي الجامع الاصغر قال القاضي لرجل حجرت عليك
اذا سمنت لا يكون حكما بحجره ولو قال للفسخ اطلقك اذا صليت وفي شرح كلما كان من التقيد
مثل عزل الوكيل والحجر على عبد لا يصح تعليقه وكذا ما كان من باب التملكيات كالبيع والاجارة
والهبة والابراء والصلح والفسخ وما كان من باب الولايات والاشابات كالوكالة والوصية
والخلافه والوصاية واخراجها عنها يصح تعليقه وكذا كل ما كان من باب الاستقاطات المحضة
كالطلاق والعناق واستقاط القتد وفي شرح بكر قال لا خراعتق عدي ان دخل الدار
كان التوكيل بالطلاق ولا يجوز تعليق التوكيل بشرط بعد الموت كما لو قال انت حر بعد موتي ان
كلت فلا تملك سدره وان كلفه بعد الموت ويجوز تعليقه بشرط قبل الموت كما لو قال ان كلت
فلا تافنت حر بعد موتي فكله يتدبر وفي التقاريق ولا يكون ان باعك فلان فقد اجزت تركيله
وفي التوقيف حلف ان لا يخرج عبد الا باذنه ثم قال ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكون اذا
وفي التقاريق لا يجوز تعليق الوقت واصافته وفي التوقيف يجوز وفي شرح القاضي تعليق الفسخ
لا يصح وفي الجامع تعليق اجازة النكاح بشرط قبول زيادة في المهر جاز عدا اني مسلتنا وفي التنا
كفل بنفسه علي انه ان لم يواف به عدا فعليه ما ادعاه الطالب فلم يواف به عدا وادعي

طالب الفاني

الطالب الفاني يلزم الكفيل ذلك اذا انكر وحلف وان التزم ما ادعاه الطالب لان نفس الدعوى
ليس بسبب للوجوب الابينة حتى لو اقر المطلوب بالمدعى لم يلزم الكفيل لانه كفل بما يثبت
بالدعوى لا بالقرار فان ثبت بكونه الاصيل فقد قيل يلزم الكفيل لان الثابت بالتركيب ثابت
بالدعوى بخلاف الاقرار لانه يعتبر بدو الدعوى ولو قال ما وجب لك علي فلان فهو علي فقال
الطالب لي عليه الفان وقال فلان الف وكذبه الكفيل لزمه الالف لانه ضمن ما يجب عليه
وكذا لو قال ما صح لك او صار لك عليه او اقر به لك ولو قال مالك عليه فليس علي لم يلزمه
شي باقرار المكفول عنه الا اذا ثبت بالبينة انه كان له عليه في الحال وكذا لو قال ما اقر
لك به فلان امس فهو علي فقال المطلوب قد اقررت له امس وحمده الكفيل لم يلزمه الا
اذا ثبت ذلك بالبينة وفي المنتقا عن محمد ان لم يعطك فلان مالك فانا ضامن له
يلزمه حتي يتقاضاه فيقول لا اعطيك ولو تقاضاه فقال اعطيك فان اعطاه مكانه او
ذهب به الي السوق فاعطاه او قال اذهب الي المترك حتى اعطيك لم يلزم الكفيل الا
اذا حال ذلك ولم يعطه من يومه ادعي علي رجل مالا ولم يبين فقال له رجل دعه وانما
كفيل بنفسه علي ان لم اوافك به عدا فعلي مائة فلم يواف به فعليه مائة اذا ادعي الطالب
ذلك وقال محمد الكفالة باطلة لان الدعوى لم تصح لجهالة المدعى فلم يستوجب
الاحضار الي القاضي فلم تصح الكفالة بالنفس ولا بالمال لانه باع عليه حتى لو كان المال مقدرا
عند الدعوى تصح الكفالة فان قال ابو منصور لا يصح لانه لم يقال فعلي المائة التي لك
عليه وكان هذا تعليق المال بالخطر ولما المدعى في العادة لا يبين المدعى في غير مجلس
القضاة تجرأ عن خصمه فصم الدعوى على احتمال البيان فاذا بين انصرف بيانه الى اثبات
الدعوى فظهر به صحة الكفالتين ذكر بكر كفل بنفسه الي عدا وقال ان لم اواف به عدا
في المسجد فعلي المائة التي لك عليه واشترط علي الطالب ان لم يواف المسجد عند القبض
معي فانا منه بري فالتقيا بعد العقد فقال الكفيل وايقظا لانت وقال الطالب علي عكسه
فان قامت لهما بينة فالكفالة بالنفس حالها لان الشهود لم يشهدوا علي دفع الكفيل نفس المطلوب
الي الطالب ولا يلزمه المال لان وجوبه بترك الموافاة في المسجد وقد ثبت موافاة فان قامت
للكفيل بينة بري عن النفس ايضا لان سببه ترك موافاة الطالب وقد ثبت ذلك وان قامت
لطالب بينة لزمه المال ايضا وان لم يتم لهما بينة يحلف كل واحد علي دعوى صاحبه فان حلفا

سمي
بقية موافاته

لزم الكفيل المالك وبقي كفيلا بالنفس وان نكلا لا يلزمه المالك وبقي كفيلا بالنفس وان حلف
الطالب ونكل الكفيل لزمه المالك وبقي كفيلا بالنفس وان حلف الكفيل ونكل الطالب بري
عن كفايتين **باب الكفالة بالمال**
كفل عن رجل مال فاحضر الطالب الدين عن الكفيل فهو تاجر عن الكفيل وعن كفيلا
اعتبارا بالابرا والآخر عن الكفيل الاول تاجر عن الثاني ايضا لانه اصيل في حق الثاني ولا يترتب
عن الاصيل اعتبارا بالابرا وفي المشتق قال الاصيل للطالب ابري فقد اعطيتك كفيلا
فقال انت بري بري هو دون الكفيل وفي الثاني كفل بنفس رجل ثم اقر الطالب لاحق له
قبل الاصيل لا يبري الكفيل لاحتمال ان الحق ليس عليه بل على صغير هو ابو او وصيه او على
رجل هو وكيله ولو اقر لاحق لي قبل الاصيل لمن جهته ولا من جهة غيره لا بولاية ولا بوصاية
بري الكفيل لبراة الاصيل ولو كان المالك موحلا فضمنه رجل مطلقه لزمه موحلا لانه التزم
ما على الاصيل ولو كان موحلا فضمنه موحلا يتاحا في حق الاصيل ايضا ولو ضمنه حال لا ثم اخر عنه
يتاخر عنه خاصة فان عمل هو المالك الي الطالب يرجع به على الاصيل قبل الاجل في بعض الروايات
وفي عامة الروايات ليس له ذلك وهو الصحيح ولو كان الدين موحلا وبه كفيلا فمات الاصيل
قبل الاجل فالمالك عليه حال وهو على الكفيل في اجله وكذا لو مات الكفيل دون الاصيل
فهو حال في مال الكفيل ولا يرجع على الاصيل قبل الاجل فكذلك بالقرض الي اجل جائز لان على
الكفيل ضمان القرض لا عينه والناحية صانه جائز وهذا الخلاف الكفيل المسلم فيه لو صاح
الطالب على شيء سوي المالك لم يجز ولا يقال ما وجب عليه وجب بالكفالة لا بالسلم فلا يمنع عن
الاستبدال لان الطالب ليس له ان يأخذ الاسلم او امر ماله فكان هو المهني عن اسد الم
ولو كان عليه الف قرض وله على اخر مثله فاحال المطلوب الطالب مالا في القرض على الاخر
الي سنة جائز لانه يلزمه بالحوالة لا بالقرض وفي الاستحباب يجوز الاجل في القرض حال وهو ان
يوصي بان يقرض فلا تاخير موته الفالي سنة وهو يخرج من ثلثه فانه يتفقد وصيته ويقرض
وليس للورثة ان يطالبوه قبل السنة وفي الاجناس عن ابي حنيفة لا يقرض هذه الوصية وفي
شرح ابي ردة اختلف اصحابنا في جواز الاجل في القرض وفي المشتق عن محمد له على اخر الف
قرض فصاحه على ما به منها الي اجل فالحط جائز والمائة حالة وان كان حاد القرض فالمائة
الي اجل ذكر الناصح ذهب الطالب الدين للاصيل فرد فالدن بحاله وعلى الكفيل ايضا بطلان

المهنة وكذا

القرض

فرد

المهنة وكذا او ذهب للكفيل فرد لان المهنة عليك فيقف على قبوله حاد فالاصيل او الكفيل
ولهذا لو قبل يرجع به على الاصيل وكذا لو اجل الاصيل فرد فالدن عليه وعلى الكفيل حال
وكذا لو اجل الكفيل فرد وكذا لو ابر الكفيل فرد لا يرتد لانه اسقاط لا عليك ولهذا لو رد
لم يرجع به على الكفيل وكذا لو ابر الاجرا لو كفل لا يستحق عن الاجرة لم يرجع به على الموكل ولو رد
يرجع ولو ابر الوكيل الشري عن ثمن او ذهب له رجوع على الموكل به وليس الخط كالمهنة
في المبسوط وفي زيادات الحلواني وكذا لو اقبلت المعصومة من الغاصب الثاني ثم ذهب
المالك القيمة الاول او ابراه منها فلا ولد ان يرجع به على الثاني وكذا لو ذهب لمودع الفا
او ابراه منها كان للمودع ان يرجع على الغاصب وفي المشتق عن ابي يوسف فكل المعصوم في يد الغاصب
فابرا الغاصب بري بواحد وله ان يضمن القاتل وان ابر القاتل له يعود فيضمنه والغاصب
ايضا ان يضمنه ولو ابر الغاصب على انه ان لم يأخذ القيمة من القاتل رجوع عليه فله ذلك
وفي شرح بكر ابر الطالب الاصيل فرد ورد وهل يعود الدين الي دمة الكفيل لم يذكر هذا
محمد وقالوا لا يعود وعامتهم يعود لان براته انما كان ضمنا لبراة الاصيل والحدود بمنزلة الابرا
في وجوهه وفي الثاني ابر الاصيل وهبه يصحان بلا قبول ويرد ان بالرد وعند الخ
لا يرتدان لانه اسقاط كالطلاق والعناق وقال زفر لا يرتد كذلك والمهنة لا يصح بلا قبول
ابرا الاصيل او هبه بعد موته فرد ورثة يعرج ردة عند ابي يوسف وفي موضع وان كان به
كفيل بري وقال محمد لا يصح وفي الاستحباب اوصية مع ابي يوسف ولو هبه للورثة او لبعضهم
فهو هبة للميت وقبوله ليس بشرط وفي عصام ابر العبد عن دين او هبه لا يرتد برود المولي
وفي موضع وكذا لو هب منه شيئا لا يرتد برود مولا وفي الثاني ذهب الكفيل الدين
للاصيل حار لانه ثبت له عليه دين بالكفالة بامر فاذي الكفيل الدين لم يرجع به
على الاصيل وفي موضع وكذا الابرا ولو ادي الاصيل الي الطالب لم يرجع به على الكفيل هبة
الكفيل اياه لان باق الاصيل ضموا له لم يثبت للكفيل على الاصيل دين فلم يصح الهبة فقي
الاصيل المالك للكفيل قبل ان يقضي الكفيل حار وليس له ان يسترده وهو ككفيل الدين الموكل
وكن اشتري بشروط الخيار فتقدم الثمن قبل سقوط الخيار وليس له ان يسترد قبل نقص البيع
كذا هنا الا ان يقضي الاصيل الدين قبل اداء الكفيل فان تصرف الكفيل فيه وزع طاب له
لانه ملكه فان كانت الكفالة محطه فذلك في رواية البيوع عن ابي حنيفة وهو قولنا

الاصيل فخره في الروايات
الاصيل

ان لا ينصب الحاضر حضرا غائبا ولا يصح القضاء على الغائب ● وفي المفقود ادعى على الغائب شيئا ليس للقاضي ان يقبض وكذا عن الغائب لا ثبات ذلك عليه ذكر الناصح والسرخسي مع هذا الوسم البينة على الغائب من غير وكيل وحكم نفيه لكونه مجتهدا فيه وذكر الحلواني اختلاف العلماء في القضاء على الغائب والغائب عندنا لا يجوز القضاء له وعليه الا في موضع الضرورة وعند الشافعي لا يجوز القضاء ويجوز عليه ● وعند مالك يجوز له وعليه فعلم انه مجتهد فيه فاذا اجتهد وقضى نفذ وتزل منزلة المعتق عليه ذكر ابو اليسر لاختلاف في بفسر القضاء انما الخلاف في جواز القضاء في نفقات برهان فكان لا يحنيفة في جواز القضاء على الغائب روايتان وفي التقويم قضي على الغائب وهو لا يري اشار محمد في الرجوع والجامع لا ينفذ وقال في اخر الدعوى ينفذ ذكر السرخسي في السير قضي بشهادة العساق على الغائب او شهادة رجل وامرأتين بالنكاح على غائب نفذ وان كان من يجوز القضاء يقول ليس للعساق شهادة ولا للثبات في النكاح ولكن قيل كل واحد من الفصل مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضي اجتهاده فيهما لان المجتهد يتبع انه لا يلائم القائل به الا ترى ان القاضي لو باع رقيق الميت لوليه ثم ظهر ان مولا كان ذرية كان بيعه نافذا لو كان القاضي عالما بتدبيره وابطال تدبيره لانه وصيه واما عنه نفذ وما استدرك البعض ان علم القاضي يكون الفضل مجتهدا شرط لتعاد القضاء في المجتهدات وفي ادب القاضي مات المشهود عليه او غاب لا يقضى عليه وقال ابو يوسف يقضى كل لوهرب من البلد وكذا لو اقر وفي المنقلا لو اختلفي فعن ابي حنيفة لا يقضى وعمر ابي يوسف يقضي وعن محمد امرى اليه لانه ايام ثم ينادي على يده فان خرج والا فقي عليه وفي ادب القاضي ادعى على محقق وظهر للقاضي احتقاره تختم عليه الباب ثم بيعت الى داره رسولا ثلثة ايام لينادي على يده في كل يوم ثلث مرات ان القاضي يقول لك احضر والا نصبت عنك وكذا فان لم يحضر ينصب عنه وكيله يقضى عليه بحضور وكيله وهذا باجماع بينهم وفي زيادات البردوي بينة قامت على وكيل فغاب ثم حضر الموكل او على الموكل فغاب ثم حضر الموكل او على موث ثم مات يقضى على الوارث الحاضر او قامت على وارث فغاب يقضى على وارث اخر او على وارث ثم حضر عزم او على عزم ثم حضر وارث فانه يقضى في ذلك كله ● وفي الاجناس القضاء على الغائب لا يجوز الا ان يكون المدعى على الحاضر من نفس المدعى على الغائب او حقا من حقوق الحاضر فاذا حكم على الحاضر نفذ على الغائب وفي جمع البينة على الغائب وله لا تقبل حتى يكون عنه خصم

سبحه
لو احتقر

م
سبحه

حاضر تقدي

حاضر تقدي او حكم وفي الجامع الحاضر انما ينصب خصما عن الغائب اذا كان المدعى على الغائب سببا لمحق المدعى على الحاضر او شرطا له الا ترى لو ادعى شيئا في يد رجل انه ملكه اشترى من فلان الغائب واقام البينة فانه يقضى له بالملك والشرط ويكون قضا على الغائب لان الشرط سبب حقه فكان حقه له فلهذا اثباته بالبينة ● وكذا عبد قد دف رجل وزعم الموقوف ان مولا قد اعنته وادعى كمال الحد واقام البينة عليه قبلت لان العتق من شرط حقه وهو الا كمال فكان حقه له وكذا لو كان عين المدعى على الحاضر نحو العبد يدعى على رجل اشتراه انه حرا عتقه البائع او رجل اخر وهو يملكه لان العتاق واحد فلا ثبات على الغائب اثباته على الحاضر فينصب الحاضر حضرا على الغائب ضرورة وكذا لو اقام المشهود عليه بينة ان شهود المدعى عبيد فاقام المدعى والشهود بينة ان مولا اعنته والمولى غائب فالقاضي يسمع البينة ويقضى العتاق على المولى لان قول شهادتها من حقوق العتق على الغائب لا يثبت الا به فينصب الحاضر خصما في اثبات ذلك على الغائب وكذا لو اقام بينة على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان الغائب واني شفيع وانكوهو الشرا وقاتل الدار ادري فالقاضي يقضى بالشفعة عليه وعلى البائع وكذا رجل قتل وله وليان فغاب احدهما فاقام الحاضر بينة ان الغائب عفى وان له على القاتل مائة فقتل بيمينه عليه ويقضى بالعفو على الغائب لان تحول بيمينه مالا من حقوق عفو الغائب ولو اقام القاتل على الحاضر بينة بعفو الغائب بعد ايضا لانه ادعى عليه سقوط حقه على القاتل في نصف الدية ولا يمكن اثبات ذلك الا باثبات العفو على الغائب فان نصب الحاضر خصما عنه ● وكذا عبد بين اثنين فقتل واحدا ما غائب وان لم يكن للقاتل بينة يحلف الغائب اذا حضر لانه هو الخصم فان حلف يقضى له منه لان العفو لم يثبت ولو اقام القاتل على الحاضر انه صاح الغائب على خمسة آلاف سله ولا عاذا البينة اذا قدم بالحاضر نصف الدية قال لو جلهب لفلان الناعلي اني ضامن لفلان هذا استقرارا عن المأمورين وتوكيلا له بالهبة من فلان فان اقام المأمور بينة انه قد وهبها منه وقبض وانكر الامر قبلت بيمينته وان كان القابض غائبا لان الضامن على الامر الا ترى لو قال له نصدق عني عشرة مساكين كل مسكين بدرهم علي اني ضامن فاقام المأمور البينة على ان نصدقت قبلت ولا يحتاج الي حضور المساكين ● ولو قال له لفلان علي كذا فاقضه

عني فقال قد قضيت وفلان غائب وانكر الامر الذي اوفى القضا فاقام المأمور البيعة على ذلك
قبلت ويقضي على الامر بالماء فاحضر الغائب فادعي على الامر دينه فاراد ان يجتج عليه نحو
القضاء فليقتل اليه لان القاضي حين قضى عليه بالماء فحق ان الغائب قد قبض دينه الاتري
لو كان في يد عبد فقال الرجل هذا العبد فلان فاشتره لي بالف واقدر الشئ فقال
المأمور قد فعلت فخرج الامر فاقام المأمور بيعة فاقضى ويقضى ويكون قضا على الغائب
ولو قال الرجل اضر هذا امدا ابني فقبض فغاب المضمون له فادعي الضمن على
المضمون عنه ان فلانا ادانك كذا او اني قضيتك عنك بعد الكفالة لامر كذا فان انكر الامر
والمدانية محتاج الي ثباتها وان انكر القضا محتاج الي ثباته لانه خصم في اثبات الرجوع
ثم اذا حضر الغائب وانكر الاستيفاء من الضمن لا يلتفت اليه لانه قضى على الغائب بالاستيفاء
فان ضمن القضا للحاضر ولو اقام الكفيل بامر بيعة على المكفول عنه انه اوفى الطالب دينه
وانكر هو الطالب غائب يقبل ويثبت القضا على الطالب وفي الاقضية اقام بيعة الزلة
على فلان الغائب الف وانه حاله في هذا الحاضر فلقضا عليه قضا على الغائب ويرجع
الحاضر على الغائب اذا ادعي • ولو اقام على رجل انه كان فلان عليك الف احلته لها
على ادعية اليه قبلت بيعة فكان قضا على الحاضر وعلى الغائب ولو اشترى عبدا وقبضه
فطالبه البائع بالثمن فاقام المشتري بيعة انه قد اصابه بالثمن على فلان الغائب وقضى بذلك
فالمال لازم على الغائب ولو قال لرجل ان جني عليك فلان فانا كفيل لك بنفسه فاقام
على الكفيل ان فلانا جني عليه يقضى على الكفيل ونقد على الغائب ولو اقام بيعة على عبد
ان مولاه اعنته وانه قطع يد بعد ذلك واستبدان منه او اشترى او باع وقضى عليه كان
قضا على المولي الغائب وفي الجامع الاصغر قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق
فاقامت بيعة ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب لا يقبل وبمثل لو قال لها ان دخل فلان
الدرا فانت طالق فقامت بيعة انه دخل وهو غائب يقبل لانه ليس فيه ابطال حق الغائب
وفي الاول ابطال وقد افتى بعض المتأخرين في الاول انه يقبل ويقضى بالوقوع وقال
القاضي ينبغي ان يقبل في حق طلاق عند دون الاخرى وفي جامع القاضي الموصى له بالثالث
يكون خصما في حق الموصى له بالثالث وفي حق من الموصى له بعين من اعيان التركة ولا يكون خصما
في حق الموصى له بالف مرسله ولا في حق الغريم والموصى له بالعين يكون خصما في حق الموصى له

دائمه ما دأبني

وفي حق الموصى له لم
يعين اعيان التركة

بذلك العن

بذلك وفي حق الموصى له بالثالث ولا يكون خصما في حق الموصى له بعين اخر ولا في حق الموصى له
بالف مرسله ولا في حق الغريم والموصى له بالف مرسله والغريم الذي يدعي على الميت دينه
لا يكون خصما في حق احد • مات عن ابن وثلاثة اولاد فاقام رجل بيعة ان الميت اوصى له بالثالث
وقضى له بذلك فقبض فقبض كان هو خصما لمن يدعي الوصية بالثالث فان قضى للثاني عليه عند
القاضي الاول او عند غيره كان قضا على الابن حتى لو كان الاول معسرا فان هلك الثالث
في يد او انقذه يرجع الثاني على الابن بخمس ما في يد ثم يرجع ان الاول بنصف الثلث
فبقية ما احتاج الى حساب له ثلث وثلثه خمس واول ذلك خمسة عشر والحساب الصحيح
تخرج من ثلثين وكذا لو قضا للثاني على الابن كان قضا على الاول فان قضى بوصية الاول ولم يقض
فان خصمه الثاني عند ذلك القاضي يكون الاول خصما له وان خصمه عند قاضي اخر لا لان القضا
الثاني لا يعلم بوصية الاول وليس في يد مال يباذره الثاني فيه ويكون خصمه الابن لقضا
عليه قضا على الاول ولو قضا الاول بالثالث وقبض وخصمه الثاني فقال الاول هذا
عصب في يدي من الميت او وديعه لم يكن الاول خصما له اذا كانت الخضومة عند قاضي اخر
فان كانت عند الاول يكون فان كانت الوصية الاولى بالعين تقضى له وقبض لم يكن الوارث
خصما لمن يدعي وصية ذلك العين لان الوارث انما يقوم مقام الميت في انتصابه خصما اذا كان
دعوى المدعي شي يكون ميراثا للورثة الاتري ان الميت لو لم يترك شي لم يكن الوارث خصما
وهنا العين ليس ميراث بخلاف ما اذا كان الثاني موصى له بالثالث لانه يدعي شركة فيما
في يد الوارث الاتري ان العين لو هلك في يد الاول كان للموصى له بالثالث ان يرجع على
الوارث بخمس ما في يد وفي الوصية بذلك العين لا يرجع هذا اذا قبض الاول العين
فان قضى له ولم يقبض لخاصم الثاني الوارث فان خصمه عند القاضي الاول لا يجعله خصما
وان خصمه الي قاضي اخر يحمله فيكون القضا عليه قضا على الموصى له الاول هذا اذا شهدوا
بالوصية الثانية ولم يشهدوا بالرجوع عن الاولى فان شهدوا بالرجوع مع ذلك فالقاضي يقضى
بالوصية لا بالرجوع لان الخصم في اثبات الرجوع الموصى له كانت الوصية بالعين او بالثالث
في يد • الغائب الف غضب وديعه او عليه الف فادعي رجل ان صاحب المال مات
واوصى له بما عند او عليه وصاحب اليد يقر بالمال ويقول لا ادري مات فلان او لم يميت
لم يكن هو خصما للمدعي لان الموصى له ليس بنائب عن المالك ولهذا لا يرد بالعين ولا يرد عليه

بوصية الاول ولم يقض

وكذا لو ادعى ان المالك وهب منه وسلم وصاحب اليد يقر بالمالك ويقول لا ادري بهب
 منك ولم يهب لم يكن حصا له وكذا لو ادعى دينا على صاحب المال لم يكن المودع والغاصب
 والمديون حصا له ولو ادعى ان الذي كان المال عنده محمد ان يكون المال للغائب ويدينه
 او قال وهب لي الغائب ولم يمت كان حصا للمدعي الوصية فيبقى له ثلثا لان الا ان يقسم
 البينة ان الميت ترك الدين سوى هذه وقد قبضه ابنه او علم القاضي بذلك فحينئذ يفي
 له بالان وكذا لو ادعى الابرا او ادعى ان فلانا مات واوصي له بجميع ماله ولا وارث
 له انتصب صاحب اليد حصا كان مقررا للمالك او جازا لان الموصي له بجميع المال بمنزلة الوارث
 قالوا على هذا يريد بالعبير ويرد عليه قال لا تري لوشهد وان اقر عند موته ان هذا
 اخره لا يبيد وامه ولا يعلون له وارثا غير جعل اليد حصا له ويقضي للمالك كله له
 كذا هنا ولو ادعى الوصاية يكون دوا اليد حصا له سواء اقر بالمالك او محمد لان الوصي
 يقوم مقام الموصي وفي ادب القاضي الحضم في اثبات الوصاية التوارث او الموصله
 او مودع الميت او غريمه او دخل له قبل الميت حق ومنهم من قال في الاخير ينبغي
 ان لا ينصب حصا لان الوصي لا يدعي عليه شيئا والا واصلح فان احضر واحدا من هؤلاء لم يسمع
 من شهوده بخبرته وفي اثبات الحق على الميت الحضم وصيه او وارثه فان لم يكن له وصي والود
 صفارا ولم خلف وارثا ينصب القاضي وصيا وفي اثبات البينة من الميت الحضم فيه وارثه
 او وصيه او موصي له او غريمه او رجل له على الميت حق وفي الاقضية او رجل للميت عنده
 مال وفي المشتق او معتق في المرض ولا وارث للميت فان احضر واحدا من هؤلاء ادعى عليه
 حقا لا يبيد وهو مقر الحق او جازا فبقائه ببقائه وبثبته بسببه وفي الشروط وقع
 على فقرا قرابته فادعي رجل له من فقر قرابته انما يسمع على اوقف او على قيمه او على وصيه او على
 ارباب الوقف ان كانوا اعضاءا من الغلة وفي وقف هلال او على القيم الذي نصبه القاضي
 وفي المستقاني مسجد او جمال ارضه مقبرة او خان يترك الناس فادعي فيه رجل دعوى
 بقضي على بعض اهل المسجد والمقبرة واما في الخان فلا حتى يحضر نايبه لانه لا بد من ان يוכל
 من يقوم بامره وفي الشافي صالح الثاني مع المدعي واهل المسجد جاز ولا يبطل المسجد ولا يصح
 تصديق المدعي ويصير قضاء على جميعهم كنعيل صالح رب المال من الالف على مائة بري
 هو الاصيل عن شتمية لان اضافة الصلح الى الالف اضافة الى ما على الاصيل ويرجع الكنعيل

سبحه
على ابن

سبحه
او امه

سبحه
الموصي به الموصاه

على الاصيل

على الاصيل بماية ولو صاحبه على خلاف حشر الالف يرجع عليه بالالف لان تعديك الالف بخلاف
 حشره يجوز ونحوه لا ذكر الناصي ولذا لو باعه بأعذار يرجع الالف ولو صاحبه على
 ان ابرا الكنعيل فحاصه رجح الطالب على الاصيل بشتمية ولو صاحبه على ان وهب الشتمية
 للكنعيل رجح الكنعيل على الاصيل بالالف والكنعيل السلم وهو كطعام اداء ثم صالح الاصيل على دراهم
 او عرس او كيل او وزني جاز لان دين الكنعيل على المسلم المية همان السلم جاز الاستبدال به
 لكن يشترط القبض فيما كان موصوفا في الدمة لئلا يصير دينيا بين وفي الفين لا يشترط وفي الصلح
 على بعض الطعام يجوز ايضا من غير قبض لانه حظ للقبض ولو صاحبه على ما قلنا قبل الا جاز
 ايضا لوجود سبب الدين فان ادعى الاصيل الطعام الى الطالب رجح على الكنعيل بطعام مثله لانه اما
 هناك كنعيل ذلك الشيء ليبري من جهته فاذا لم يبر كان له الرجوع به عليه الا ان له الخيار
 ان يثا رد عليه ما قبض وان ثا ادعى اليه مثل طعام السلم الا ان يكون صاحبه على بعض الطعام
 فلا يرجع عليه الا قدره ولو اخر الكنعيل الطعام عن الاصيل قبل ان يوديه ثم اداءه جاز لنا غير
 لما بينا انه كدين وكذا تاجيله بعد الاداء التقديرات في الشافي اشترى دارا ففعل له
 له رجل بالدرك ثم ادعى الكنعيل لا يصح لانه لو صح واخذ الدار يومه بالنسليم الى المشترك
 بزمان الدرر فلا يفيد الدعوى ولو كان شتيقا بطلت شتمته

باب شركة المتعاضدين

مبنى على توكيل كل واحد منهما صاحبه فيما يرجع الى اعمال التجارة وعلى كفاية كل واحد
 منها صاحبه فيما يرجع الى ضمان التجارة وعلى استوائهما في راس المال ابتداء الى ان
 يشتريا شيئا ولو تقا وتا بعد ما اشتريا باحد المالكين فان زاد المال الذي لم يشتريا به فسدت
 المعاوضة وان زاد الاخر لم يفسد ثم اذا فسدت معا العان المعدومة في الشافي ذكر الناصي
 فان قيل هذا ضمان للمجهول فلا يجوز كالموقوف مادام لك على الناس فهو على
 ثم افرد الضمان ولا يفي بحقه على عقد تجاز كالموقوف لمضاربة ما بنت الناس فانما ضمان صح
 كذا هنا ولو كذب بما له على فلان او فلان او بنفس فلان او فلان جاز لانه تخبر ويودي اياها
 شأ ولو كذب بما له على فلان او كمال فلان الاخر بما له على ذلك الفلان لم يجز له الطالب
 متعاوضا واقترا وعليه ادين فلو لم يدين ان ياخذ اياها شأ بجميع الدين نصفه بالاصالة
 ونصفه بالكتابة فان ادعى احدا شيئا لم يرجع على شريكه بشي حتى يزيد المودي على النصف

سبحه
وفي الصلح

سبحه
وهي

سبحه
نصفه بالاحاله

فيرجع بالزيادة وعلى هذا ارجح ان اشترا عبد بالف على كل واحد كنف عن صاحبه فكل واحد يورث
 بالثمن بنصفه بالاصالة بنصفه بالكفالة فان ادعى احد ما شيئا لم يرجع على شريكه حتى يريه على النصف
 كنف كل واحد منهما على رجل بالف وكل كل واحد عن صاحبه ايضا فكل شيء اداه احد ما يرجع على
 صاحبه بنصفه لان الموادي وقع شايئا عن الدينين ادليس حصه فوق بعض بل هو كفالة كله بخلاف
 ما سبق لانه لا يعارض بين ما عليه بالاصالة وبين ما عليه بالكفالة فينتفع الموادي الى النصف
 عن نفسه بعدم المعارض وان شأ الموادي يرجع على الاصيل بكفه لانه كفيل عنه بكل ولو ابرا
 رب الدين احد ما اخل الاخر بكل الدين حكم الكفالة عن الاصيل • مكانا لرجل وكاتبه كل واحد
 على حدة فكفالت احد ما على صاحبه لم يجز فان كانتا واحدة على كل واحد منها كفيل عن صاحبه
 لم يجز قياسا وجاز استحسانا لا ليست بكفالة حقيقة بل هو تعليق عتقها بأكل واحد جميع
 البدل بشرط ان يرجع على صاحبه بنصفه وذلك جائز فان لم يرد يا شيئا حتى اعتق المولى احدهما
 جاز لانه ملكه ويري عن النصف لان البدل في الحقيقة مقابل برقبتهما وله ان يخلص حصته
 الباقي ايها شأ المعتق بالكفالة والاخر بالاصالة فان احد المعتق يرجع به على صاحبه فان احد
 الاخر لم يرجع به على المعتق لانه ادعى دين نفسه • معا وضمان لكل احدهما مال لزم صاحبه
 وقالا لا يلزم لان هذا ليس بضمان التجارة فتشابه اشر الخبانية ومهر المرأة والاستقراض والكفالة
 بالنفس وله جواز الكفالة جواز التبرعات حتى لو كفل المريض كان من الثلث وجوب وجوب
 التجارات حتى لو ادعى رجوع على الكفول عنه فصار حكمه حكم التجارة بخلاف الكفالة بالنفس وغير
 لانه ليس فيه معنى التجارة وكذا لو ادعى عليه مالا من كفالة وخلعه فله ان يخلف صاحبه خلاهما
 ولو ادعى على احد ما بيع خادم فانكر خلف فله ان يخلف الاخر لان بيع احدهما كبيعهما ولو ادعى احدهما
 على اخر خلفه فليس لشريكه ان يخلفه لان النيابة تجري في الاستحلال فيصير اسحلال احدهما كاستحلالهما
 فاما الخلف فلا يجري فيه النيابة فلا يصير خلف احدهما كخلفهما فان ادعى الخلف عليهما استخلفا
 واهما لكل لزمهما لان يكون احدهما ككفولهما ولو ادعى على احدهما بيع عين وهو غائب خلف الحاضر
 على العلم فان خلف الغائب على الميت اذ احضر ولو امر احدهما رجلا بشرا عبدا وسمى ثمنه
 فاشتراه واقتراعا عن الشركة فقال احدهما اشتراه بعد التفريق فهو لبي وقال الاخر
 بل قبله وهو ميتا فالقول لا كمرع يمينه لان الشراط هو التفريق واليمين لا خلاف لانه
 يثبت دخوله في الشركة وكذا لو اختلفا على ولد هذا فالقول للذي لم يامر واليمين لا كمر

ولو قال لا

ولو قال لا لانه ري متى اشتراه فهو لا مولا لان الشراط هو الحال ولا تقبل شأه الوكيل لانه
 يشهد على فعل نفسه وكذا لو كان هذا في شركة العاص ولو اشترى احدهما شأ عاصم جبر
 تجارتها وزعم انه اشتراه قبل الشركة وقال الاخر بل بعدة والحكم لا سبقها تاريخا وان علم تاريخ
 الشراجهل الشرا قبل الشركة وان علم تاريخ الشركة جعل الشرا بعدا وان لم يعرف التاريخ
 فامشترى بالمشتري **باب كفالة العبد**
 وعنه ادعى على عبد مالا فنفعل رجل بنفسه فمات العبد بري الكفيل لانه بري الاصيل عن
 تسليم نفسه فبري الكفيل ولو ادعى رقبه العبد فنفعل به رجل فمات العبد ثم اقام المدي
 بينة ان العبد له ضمن المدعى عليه بئمة العبد للمدي فكذا كفيله ولا يصدق ذوال اليد في
 موت العبد ويجبر هو والكفيل فان طال الحبس ضمننا القيمة وكذا الوديعة المجموعة
 وان لم يكن للمدي بئمة فمات ذوال اليد فنفعل او قرض من هو لا كفيله • وفي المشتقا عن
 ابي يوسف ادعى عبدا ليس في يده احد انه عبد فقال انا حر فاعطاه كفيله بنفسه ثم مات
 لم يقض الكفيل وليس هذا كفالة له وهو في يده رجل وعن محمد لو قال انا عبد فلان
 الغائب ان اقام بئمة لاحضومة بينهما والا قضيت ببئمة المدعي فان جاز المقول لا سبيل له
 على العبد الا ان يقيم بئمة فيقضى له به على المقتضى له وفي الاجناس اشرك جاريه وتقد الثمن
 ولم يقض فضر له رجل ان يرفع اليه او يسلم له يورث بضمان التسليم ويجبر حتى يدفع
 وان مات قبل ان يدفع بري من الضمان وان قال انا ضامن تسليم او رد الثمن ثم ماتت
 او استخفت او كانت حرة او ام ولد او مدبرة او مكاتبه للبايع او لغيره فله المشتري مطالبة
 البايع والضامن • وفي المشتقا ادعى شيئا قايما فقال رجل نا ضامن له فعليه ان ياتي به
 حتى يقيم المدعي البئمة عليه او قيمته ان استخفت المدعي ولم يات به قال ضمن مالك على
 فلان ان اقتضيه منه وادفعه اليك انه على المعاصي ولو كان عصبا يلزمه ذلك الا ان يكون
 مستهلكا فعلى التفاضل كالدين كفالة العبد عن مولا بنفسه او بمال عليه بغير اذنه فاحله
 باجر كان او غير باجر لانه لا يملك اليسوع بغير اذن فان كان اذن له مولا بذلك صححت اذا لم
 يكن عليه دين برضا به فان اداه بعد العتق لا يرجع به على مولا لان الكفالة وقعت غير موجبة
 للرجوع لان العبد لا يثبت له على مولا دين وهو ممن كنف عن غيره بغير اذنه ثم اجاز ذلك
 الغير وبمثله كمال المكاتب عن مولا وادى بعد العتق يرجع عليه وان كان على العبد دين

سبحه
كرضاه

مستغرق لم يصح كفالته عن الغرما وان كان باذن مولا فان عتق نفدت كفالته وكفالة المولى
لا تثبت له على عبده بنفسه او مال جازيه ولا يرجع به وان اداه بعد عتقه وان كان ماله من المولى
لا يثبت له على عبده دين كفالته العبد وهو جازي باذن مولا بنفسه او مال صحت واحدا في حالة
الوفاء وبعد خلاف ما لو كفل المولى الصغير باذن وليه لا يصح لان حكم الكفالة يلزم الصبي وهو ليس
من اهلا وفي العبد يلزم المولى لانه يستحق عليه رقبة العبد او كسبه استدل ان الاب
او الوصي على الصغير نفقته واذن الصغير حتى يضمن بالمال لصاحب الدين فخص جاز صباه
لان ما يستد به يجب في مال الصبي فصحه صباه ولا يصح ضمانه بنفسه المستدين لان تسليم نفسه
ليس عليه التقريعات في الثاني

كتاب

اختلف المتأخرون ان الحوالة توجب براءة المجهل عن المطالبة والدين ام
عن المطالبة دون الدين وانما اختلفوا في مسائل تدل على القولين اما من قال توجب
البراءة عنها اجمع بما قاله محمد المطلوب احواله طالبه على غريمه مقيد ايماله عليه يرى
المجهل لان الحوالة المتقدمة تتضمن امورا منها براءة المجهل ومنها تبرع المجهل عليه بذمته
لا التزام الدين ومنها توكيل المجهل عن المجهل بقبض الدين من المجهل عليه ومنها ابراء
المجهل المجهل عليه بتسليم مال له الي المجهل لياخذ قضا حقه ومنها لا يبرأ المجهل
عليه عن دين المجهل لانه وجب عليه دين اخر بالحوالة فاذا قضى هذا الدين وجب له على المجهل
دين مثله فبقا صان وكل ذلك جائز ومنها المجهل لو وهب الدين من المجهل عليه او ابراء
لا يصح وكذا لا يستطيع احد الدين من المجهل عليه ومنها المجهل لو ابراء المجهل عن الدين
او وهبه له لا يصح بالاجماع ذكره بكونه الجامع وذكر فيه ايضا مختلف بين المتأخرين وذكره كوسيه
المبسوط عند ابي يوسف لا يصح وعند محمد يصح ومنها احواله الكفيل الطالب على اخري
هو الاصيل ومنها وكل رجل بقبض دين له ثم احواله المطلوب الطالب على رجل خرج
او كفل من الوكالة اما من قال الحوالة توجب البراءة عن المطالبة لا عن الدين اجمع بما قاله
محمد المجهل ابراء المجهل عليه عن الدين فالمجهل عليه لا يرجع على المجهل ومنها المجهل
وهب الدين من المجهل عليه يرجع بذلك على المجهل ان لم يكن للمجهل عليه دين فان كان للمجهل
قضا صا فيسقط دين المجهل وجعل الجواب فيه كالجواب في الكفيل ومنها المجهل ابراء
المجهل عليه لا يرتد برده ولو وهب الدين منه يرتد برده وجعل الجواب فيه كالجواب

في الكفيل

في الكفيل ولو كان المجهل الدين كان الابراء والمهبة في حقه سواء كان يرتد برده ولما فصل بين
البراءة والمهبة في حق المجهل عليه علم ان المجهل المطالبة لا الدين ومنها المجهل قضى الدين
اجبر المجهل على القبول ولم يكن متبرعا ومنها المجهل لا يصح وكذا عن المجهل بقبض الدين من
المجهل عليه ومنها احواله المديون طالبه على رجل اخر بعد احواله الاول فيقتل ذلك
انفخت الاول علم ان الدين باق عليه وانما تأخرت المطالبة فقضا الحاصل ان الحوالة تقل
صورة حتى لا يتمكن من مطالبة المجهل قبل ان تنوي المالك على المجهل عليه وتاجيل معنى حتى
لو نوى رجوع المجهل على المجهل فكان محمدا اعتبار النفل في بعض الاحكام واعتبرا لتأجيله في
الاخر ليكون عملا بهما التوي ان يموت المجهل عليه ولم يترك مالا ولا دنيا ولا كفيل
او محمد ويحلف ولا يثبت للمجهل ولا للمجهل وعند ما ان يفلسه القاضي ولم يجرى على حال
كفيله بذلك الدين وقد اضطرب الدلائل عندي ان قلت لافله وجه لانه ما خرج عن
الدين بواحدة ولهذا يعود الدين اليه بموت المجهل عليه فغلسا وان قلت يصح فله وجه
لان الدين سقط عنه للحال بواحدة والعود امر في الثاني وذا كان الحال عدم ولومات
المجهل عليه فقال المجهل مات مفلسا وقال المجهل خلا فله في الثاني القول للمجهل
مع اليمين على العلم لا تكاره عود الدين الجملة من اصول وفي الثاني رهن المطلوب ثم احواله
طالبه على اخري من الدين وله ان ياخذ رهنه في رواية وفي رواية لا يبري ما لم يصل
الى الطالب دينه ولكن يبري عن المطالبة قالوا الرواية الاولى قول ابي يوسف والاخرى
قول محمد وقد حكى هذا الاختلاف عن هلال الرازي احواله البايع غريمه او
رجلا على المشتري بالتمن بطل حقه في جنس المبيع للتمن وكذا المرهن احواله غريمه او رجلا على
الراهن بما له عليه من الدين بطل حقه في جنس الرهن ولو احواله المشتري البايع او الراهن
المرهن على رجل لم يبطل حقه في الجنس وفي النواذر جواب المسائلين على العكس قال
حق الحبس بمقابلة التمن على المشتري والدين على الراهن وجه الاول الحبس بنا على حق
المطالبة للبايع والمرهن احواله المكاتب مولا بيد الكفاية على رجل بما له
عليه او عند من غصب او ودبغة ليودها اليه يبري المكاتب وعتق ولو نوى المالك
على الحوالة او هلكت الودبغة او الغصب عاد الدين على المكاتب والمكاتب حروا واستحق
الودبغة او الغصب كان مكاتبه على حاله لانه تبين ان الحوالة لم تصح والبراءة لم تنفع فلا

يعتق ولو كان المولى هو الذي احال غريمه على المكاتب بيد الكتابة لم يعتق ما لم يود وفي رواية يعتق زبانات الخواني احال الطالب غريمه له على المطلوب مقبداً له عليه ثم احال غريمه اخر له على الكفيل مقبداً لم يجز وان موى ماعلي الاصيل بخلاف ما لو دبا الكفيل او وقت الخو لثان معاجلة وفي التقاريق احال الكفيل الطالب فلا مطالبة للطالب على الاصيل اطلقه ابو يوسف في البايع والطلاق خلافه احال الخويل الطالب على اخر لم يرجع على الاصيل حتى يودي ولو احاله على الاصيل لم يعد بالموى وفي المنتقا احال الكفيل الطالب على غريمه وبراءه للمجمل ان يأخذ الغريم في قول ابي يوسف خلاف ابي حنيفة وزفوا حال رجلا على اخر بان يقبض المحتال فقال المجمل له لم يكن لك علي دين وكنت وكيل في القبض وقال المحتال هو مالي فانه كان لي عليك الف احلتي با عليه فالقول للمجمل لان الحوالة قد تستعمل بمعنى الوكالة فان مجمل قال مال المضاربة اذا صار دنيا واستمتع المضارب من استيفائها ولا ربح فيه يقال له اجل رب المال اي وكله لم يكن اقدام المجمل على الحوالة اقرا منه بالدين على نفسه وكذا لو اقر المجمل انه كان للمحتال عليه دين الا انه لم يعمل في الحوالة من الدين فهو وكيل الا ان يجعله قاصدا فلما اراد المحتال عليه ان يرجع على المجمل بما ادي فقال للمجمل قضيت دينك بامررك ولم يكن لك علي شي فلي ان ارجع عليك وقال المجمل كان لي عليك الف فاقول للمحتال عليه لان سبب الرجوع ثابت بيقين وهو قضاء دينه عند امره الا اذا اثبت المجمل الدين عليه ثم هلك او استخف او ادعى المودع الضياع وحلف بطا الحوالة لان المودع التزم الا اذا من عبثه فيبصر بطلا وكذا لو كانت الف عند المحتال عليه غصبا فاستخف بطلت الحوالة لغوات ما قبله به فان هلك لم يبطل الا ما قال في حلف وهو الصمان ولو كانت الف والغصب قائما في يد المحتال عليه فليس للمجمل ان يأخذها وكذا الدين لان الحوالة اذا قبلت لها تعلق لها حق المحتال فان دفعها اليه المحتال عليه ضمن ذلك للمحتال لانه استهلكه بما تعلق به حق المحتال ولو كانت الحوالة مطلقة غير مقيدة بالدين والغصب والوديعة لهما لا يتعلق حق المحتال بالدين الذي للمجمل على المحتال عليه ولا بالغصب ولا بالوديعة عندد وعلى المحتال عليه ان يودي دين الحوالة من ماله دون الغصب والوديعة والمجمل ان يقبض دينه وغصبه وودعه من المحتال عليه احتال على ان يعطي من ثمره جاز لان هذا الترام الا من الثمن ولكن لا يجبر على البيع لانه لم يترمه ولو احتال على ان يعطي من ثمن دار للمجمل لم يجز لانه لا ولاية له على

سنة
الحال

سنة
من مرد المجمل

بيعه ولو اشترى

بيعه ولو اشترى بشروط ان يجمل البايع الثمن على انسان جاز لانه يوكد موجب العقد ولو اشترى بشروط ان يجمل البايع انسانا على المشتري فهو جاز لانه لا يلزم العقد وكذا لو اشترى بشروط ان يضمن الغريم البايع لم يجز وبشروط ان يضمن غريم المشتري للبايع جاز انقرعناست في الشافي وفي المنتقا ضمن على ان يعطيه من مال المدبون في يد الكفيل جاز فان اصاب المدبون المال لم يبرأ الكفيل وان ضاع من يد الكفيل بري ولو ضمن على ان يعطيه من مال الكفيل له او من ثمن هذا العبد وليس العبد له لم يصح ومن ثمن عتق ولا عتق له وفي الشافي احال طالبه على غريمه بماله عليه فابرا المحتال عليه بري والمجمل احد دينه من المحتال عليه لان دينه كان مشغولا بالحوالة وقد زال الشغل لا ترى ان دين الحوالة لو كانت جازا فقطى المجمل يرجع على المحتال عليه بالنصف الباقي لان الصلح ابرأ عن الباقي وفي الاملا ابرأ المحتال المحتال عليه ثم اراد الرجوع على المجمل فعن ابي يوسف روايتان ولذا لو اراد المحتال عليه الرجوع على المجمل بالدين الذي ابرأ منه ذكر قولين وفي الشافي وهب المحتال الدين من المحتال عليه وقوله لم يرجع المحتال على المجمل لان الهبة تملك فصار كالا ستيفا ابرأ المحتال المحتال عليه من دين الحوالة او وهبه له او مات فورته المحتال عليه ولم يكن للمجمل عليه دين ففي الاملا يرجع المحتال عليه على المجمل وفي تملكه بالهبة والارث يرجع لان الاثر اسقطا والهبة والارث تملك فيعتبر ان بالاداول وهب المحتال دين الحوالة من المجمل او مات فورته المجمل ان كانت الحوالة بامرره لا يرجع به على المحتال عليه لانه لو رجع يرجع عليه المحتال عليه فلا يفيده وان كانت الحوالة بغير امره يرجع على المحتال وفي الاملا عن ابي يوسف قال المولى المكاتب بعد ما احال عليه غريمه بالكتابة انت بري او وهبت منك الكتابه لم يجز ولا يعتق وفي موضع بري وعق ولا تبطل الحوالة وفي الشافي وكذا لو اعنته عتق ولا تبطل الحوالة واذا ادي يرجع على المولى وكذا لو كانت ام ولد له ثم احال غريمه له عليها ثم مات عتقت ولا تبطل الحوالة وكذا لو كانت مدبرة ثم احال غريمه عليها ثم مات وهو تخرج من الثلث وفي الاجناس عن ابي يوسف ان اعنتا لم يرجع وان عتقت بموته يرجع في تركته وفي اختلاف زفر عن ابي يوسف لم يرجع مات او اعنتا ولذا هذا في المدبر وفي الشافي الكفيل عن المشتري بامر هذا الثمن الي البايع وغاب ثم استحق المبيع او وجد خرا او مكاتب او مدبرا او ام ولد فلا سبيل للمشتري على البايع حتى يودي مثله الي الكفيل

سنة
قابل المحتال عليه

او تخار الكفيل ضمانه لان الامر بقضا الدين لا يرتفع بمساده الكفالة فان ضمنه فحينئذ يرجع
المشتري على البائع لانه بال ضمان ملك المنقود وان شا الكفيل رجوع على البائع لانه ادى
حكم كفالة فاسدة فايها اختار ضمانه لم يرجع على الاخر لانه تمليك وكذا الحوالة على هذا
ولم يستحق المبيع ولكن مات قبل القبض فلا سبيل للكفيل على البائع لان الموت ينفق
المبيع بعد صحته فلا يبين انه بعد الثمن بكفالة فاسدة ولكن يرجع على المشتري والمشتري
ان يرجع على البائع قبل ان يرجع الكفيل عليه وكذا لو لم يمت ولكن رده بعيب قبل القبض او
بعد نقضا او رضا او رد بخيار شرط او روية والمأمور بقبض الثمن وجوهه كال كفيل
وان كان الكفيل في هذه الوجوه • كفل بغير امر المشتري او المأمور بقبض بغير امره كان
الذي يرجع بالثمن على البائع هو الكفيل والذي نقض دون المشتري الا في فصل وهو انهما
اذا نقضا او رد المبيع اجب بعد القبض بغير نقض فالمشتري يرجع على البائع لان هذا
الرد بيع حله يد في حق ثالث كفل بالثمن ثم ملك المبيع قبل القبض او رد بعيب قبل القبض
او بعد نقضا او رضا او خيار شرط او روية او نقضا لا يرى الكفيل الا يرى الاصيل
وكذا لو كفل بالقيمة في البيع الفاسد فاسترد المبيع وكذا المهر يبطل عن الزوج او بعضه
بوجه ما يرى الكفيل عن المهر لبراة الاصيل وكذا هذا اكله في الخلع والصلح عن دم العمد
واشياء ذلك وكذا الكفيل بطعام السلم اذا صالح الاصيل الطالب على اس المال يرى
الكفيل ولو كان مكان الكفالة حواله لم يبرأ المحتال عليه حتى لو احوال البائع عمره على
المشتري بالثمن او المرأة غر يالها على الزوج بالمهر او كفل المشتري لعزم البائع الثمن او الزوج
لعزم المرأة المهر ثم وجد شي ما وصفتنا بطل الثمن والمهر لم يبرأ المحتال عليه والكفيل خلا فالزهر
واجمعوا واستحق المبيع او ظهر حرا بطل الحوالة والكفالة • وفي المنتقا اوسليمان عن ابي يوسف
احاله المشتري بايع بالثمن على غريمه باله عليه ثم رد المبيع بعيب فالقاضي يبطل الحوالة فان كان
البائع قد اجماله ينتقض الاجل وان كان الرد بغير نقض فالمشتري اسع البائع به حالا
او المحتال عليه الى اجله ولو كان البائع ابرا المحتال عليه او وهبه او اشتري به منه ثوبا
وقبضه ثم رد المشتري المبيع بقضا او بغير نقض فقد جازت الهبة والبراة والبائع ضامن للمال
وكذا لو مات العبد في يد البائع او استحق قبل القبض وقد كان ابرا المحتال عليه او وهبه له
بشرع ابي يوسف لو رد المشتري المبيع نقضا فليس له ان ياخذ الثمن من البائع ولكن البائع يحمله بالثمن

سنة
والذي نقض لاحق
المشتري الا في

سنة بزوج

على المحتال عليه

على المحتال عليه شاهد كان او غائبا والقول للبائع انه لم يقبض الثمن من المحتال عليه وان رده
بغير نقض ياخذ البائع بالثمن وان كان البائع فاسدا فابطله القاضي ورد المبيع رجوع المشتري بما
له على المحتال عليه فان كان اصل المال للمشتري على المحتال عليه الى اجل لجعل البائع حالا احد
بالمشتري حالا وان كان حالا لجعله الى اجل فهو الى الاجل

باب الضمان

لو كلف عن المشتري لا يصح لان الضمان التزام المطالبة بما وجب على الاصيل وحق المطالبة له
فكان ملتزما وجوب المطالبة على نفسه لنفسه وانه باطل وكذا لو باع المصارف وضمن الثمن
عن المشتري لرب المال • لا في الثاني وكذا لو احوال بالثمن على نفسه وفي التقاريق وكذا
لو باع الوصي او الاب فضمن للقاضي او لليتيم بعد البلوغ خلاف القاضي واسمه لو باع وضمن
لليتيم بعد البلوغ جاز وكذا الوكيل يقبض الثمن لو كفل عن المشتري للموكل وكذا الوصي
لو استدان في نفقة اليتيم فضمن لان حاصل الدين على اليتيم وكذا الوكيل بالنكاح من جانب المرأة لو
ضمن لا المهر عن الصغير في الصحة وادي في الصحة القياس ان يكون متبرعا وفي الاستحسان يكون
وان ادي في المرض او ضمن في المرض ومات محتسب ذلك من نصيب الابن خلاف ابي يوسف
باعتوا بصفتة وضمن احدهما او كل واحد منهما لصاحبه حصته من الثمن لا يصح لان ما من جزئي
من الثمن الا وتكفل واحد منهما حق المطالبة فيصير ملتزما المطالبة على نفسه لنفسه
عن عبد ما لا يطالب به حتى يعتق بان كفل او وطى امرأة بنكاح بغير اذن مولاه او اقربا يستهلك
مال احد الكفيل في الحال لان الدين حال على العبد لكن لا يطالب به لفسرده ولا عشرة في
الكفيل وفي موضع لو اشتراه الغريم لم يبرأ الكفيل وعليه الاقل من الدين ومن الثمن وفي الهبة
يراد في التقاريق ليس للطالب ان يمنع الغريم من السفر في الدين الموكل ولذا اخذ الكفيل
واطلق الطحاوي مثله ويذهب الطالب معه ويعينه عن المضي اذا حال الاجل حتى يوفيه حقه
وروي انه يوجب منه كفيل وقيل هو قوطها ولذا قيل في الغريم المخوف انه يوجب • وفي
جمع قبل اذا عرف الغريم بالمطل والتشويق فللقاضي اخذ الكفيل في الاقله وفي النصاب
في اخذ الكفيل في الدين الموكل روايتان وفي جمع برهان لا يجبر المدين الموكل على اعطاء الكفيل
في ظاهر الرواية والطلاق في نفقاته وعن الحاكم لا يجبر وان كان يخاف ان يفيب عند حلول
الاجل • وفي المشتق يجبر وعن الامة يعفى في ظاهر المذهب لاجل المصلحة جاز للمفتي

سنة
لو احوال بالثمن
سنة
الوصي

وحرره حتى قلنا في الدين الموجل اذا اراد المليون ان يغيب يجوز لرب الدين ان يأخذ منه كفيلا
 اور هذا الحق وان كان المذهب انه ليس له ذلك لكن المصلحة في هذا المظهر من التفتت والجور
 في الناس وفي جمع برهان طلب المشتري من البائع الكفيل بالدرك لو ظهر له ذلك
 ففي الدين الموجل اول وفي النفقات امرأة قالت للقاضي ان رفاحي
 يريد ان يغيب خذ لي منه كفيلا بنفقتي قال ابو يوسف يوجد منه في نفقة قال الشهيد
 فعلى هذا لو فعل القاضي في الدين الموجل لا ينفذ وفي ادب القاضي واختلف في التحليف
 في الدين الموجل والظاهر ان لا يخلط لان تاخير المطالبة بالتأجيل بخلاف الدعوي على العبد
 لان التأخير ضرورة العسره فلا يظهر ذلك في حق بوجه اليقين عليه وفي المادون للمو
 ان يسافر العبد في الدين الموجل لانه لا حق للعمر ما قبل الاجل وفي التقاريق كمال بما
 ذاب عليه بامره فوجب بعد موت الكفيل اخذ من تركته ويضرب الطالب مع غرمائه
 ويكون كدين العتقة ذكرنا ما طفي وكذا ضمان الدرك يجب في التركة وكذا لو قال ما اقرب
 فلان فهو على فاقرب بعد موته وكذا الاستاجرة اكل شهر بكذا فكيف بالاجرة فسكن بعد
 موت الكفيل فمن عن رجل نوايبه وقسمته صح اما النوايب فقيل هو اجر حارس
 المحلة وكل ما فيه صلاحها وما يصيبه من كرمي من العامة وسد السكر وشبابه وقيل
 هو ما يحتاج اليه الامام ليجهز المتألمين حتى لا يكون في بيت المال شيء ويحتاج اليه الاساري
 فوظف ما لا على الناس فيجوز ذلك ويجب ادائه على قوم موسرين فضمن انسان ما يصيب
 صاحبه من ذلك واما القسمة فقيل هو اجر الكيال الذي يقسم الفلانة اذا كان الخراج مقاسمة
 وقيل هو ان يطلب احد الشريكين القسمة فيما يقسم فامتنع الآخر فضمن عنه انسان صح لانه
 يلزمه وقيل هو ما يخرج من القسمة في النوايب التي يجهز بها الفقير في الشافي
 وفي التقاريق معنى النوايب والقسمة ما شرط عليهم ما يراه الامام اذا شرطه فصار
 معلوما كالتصايف ونقصان الخرص وفي شرح الشهيد الجبايات التي يأخذها الخليفة في زمانها
 فضمن انسان ما يصيب صاحبه من ذلك اختلفوا فيه وفي موضع من قال يصح اذا ادي هل
 يرجع على الامر قبل الا بشروط الرجوع وقيل يرجع وهذا اصح وفي جمع الشافعي لان السلفين
 جعلوا بمنزلة الاموال اللازمة حتى لا الامر الي ان اضطررنا الي الا ثابان من اشتري
 دارا على ان لا جباية عليها فظهر ان عليها جباية او ان جبايتها درم فظهر انها درهمان ان

رده وان

مري در علم ان لا جباية عليها من غير جباية

رده والله شارحي به ذكر البردوي ولهذا قلنا لوقام واحد بتوزيعها لمعاد له كان
 ما حورا ولهذا قلنا لوقضي لانه غير باذنه ورجع عليه من غير شرط الرجوع وفي النظم
 قال لرجل احد السلطان عن خطا بكذا فاعطاه عنى فاعطاه لارواية لها في الاصول
 قال المفتون بخاراصنم الحاكم عبدالله وغير يرجع فلو لم يقل اعطاه عنى بل قال لا اكفل
 عنى بالمالك المكتوب في ذلك الخط فكذلك لو ابيع ولا يرجع به على الامر ولو قال لرجل
 السلطان يطلب مني شيئا فادفع اليه عنى شيئا فادفع قالوا يرجع فلو لم يقل عنى في الفصول
 لا يرجع وفي جمع برهان طلب بمالك خطا فقال لرجل خلفني من هذا الخالم او الاسير قال
 له خلصني من هذا الكافر فخلصه بمالك قبل لا يرجع الا بشرط الرجوع وقيل يرجع في فصل
 الاسير دون الخالم قال السرخسي عندي يرجع فيها هو الاصح لانه محير حسا فصار
 محيرا شرعا وفي السير اسير قال لرجل اقدني او اشترني تفعل رجوع على الامر بما قدني
 الى مقدار الدية لا فيما زاد عليه الا ان يقول اقدني بما شئت او رايت او امرتك جازيا
 تفديني به ولو كان لا سير مكاتب او خد به في الحال فان عجز بيع فيه الا ان يقضى المولى
 عنه ولو كان مديرا او ام ولد ملادون او محجور يوجد به بعد الفسق ولو كان عبدا فقل
 اشترني او اهد لي ففعل بمثل قيمته او اكبر فهو عبد للمشتري ولو قال اشترني لنفسي
 او اقدني لنفسي ففعل بمثل قيمته او بما يتقارب فيه وبينه البائع انه يشتره لنفسه
 فهو حر لانه فعل المأمور ثابنا في الشري فيرجع المأمور بالعدا عليه ولو لم يبين للبائع
 انه يشتره للعبد او بين وكراشراه بالاسعار فهو للمشتري ولو قال له اشترني
 لنفسي بما شئت فاشتره وبين للبائع انه يشتره له عتق باي ثمن اشتره فيرجع عليه بما ادا
 من القدا فان اختلفا فيما فداه فالقول للعبد والبيته للمشتري وفي النظم اشتره
 بامره باكثر من قيمته عتق ويرجع المشتري عليه بقدر قيمته ولا يرجع بالزيادة الي تمام الثمن
 وعند ابي وعند ابي حنيفة يرجع ولو كان الثمن معينا فزاد عليه شيا صار مشتريا لنفسه وان
 قلت الرماه وفي السير وان كان لا سير حر او الامرا جني فعند اضافة القدر والمالك
 الى نفسه يصير ضامنا للحال وعند عدم الاضافة ان كان المأمور خليطا له فكذلك والا
 فهو مشتري عليه غير ضامن وان كان الماسور صغيرا فقال ابوه لرجل اقدني او قال
 من مالي رجع المأمور على الامر ولا يرجع الامر على ولد الا ان يشهد عند الاداء انه يرجع

يشبه الظلم

ق ضامن في نظام

عمر

عليه وان لم يصف الاب الي نفسه فان كان المأمور خليطاً له يرجع به عليه والا فيرجع على الصغير وفي الاي اسير قال رجل اشترى يالف درهم فاشترى اوباية دينار او بغيره من جاز وله ان يرجع على الاسير يالف درهم والوكيل بالشوي يالف لو اشترى ما وصفا لم يلزم الموكل وفي شرح بكر امر القاضى المنقط بالانفاق على اللقيط ولم يقل على ان يرجع به عليه فانفق هل له ان يرجع لم يذكر هذا في الاصل وذكر الطحاوي انه يرجع كما لو انفق عليه بامره بعد البلوغ وكما لو اقال انفق على ولدي وفي الشافعي وكما لو امره ابوه او وصيه لان الانفاق بامر الولي لا يكون تبرعاً قال القاضى هذا اختيار السرخسي قال بكر الصريح عندنا انه لا يرجع لان هذا ليس امر بقضا الدين فلا بد من شرط الرجوع وفي التقاريق امر الواهب لم ينفذ بالانفاق على الرهن ولم يقل ليرجع به علي فسخيه خلاف بين المتأخرين والصحيح انه يرجع ولو انفق بامر القاضى بعبثته رجع وعندنا محضته ايضاً وفي القيمة امر المستاجر رجلاً ان ينفق على الخمار ان المنفق يعلم ان الامر ليس بمالك لم يرجع الا ان يكون الامر قد ضمن ذلك وان كان لا يعلم يرجع على الامر بما انفق وفي اللاتي انفق على المعسرة بامرها بشرط ان تزوج نفسها منه اذا مضت عدة يرجع به عليها مثل ما انفق تزوجت به او لا وان انفق بغير شرط لكن علم عرفاً انه ينفق بشرط ان تزوج به ثم لم تتزوج به الصحيح انه لا يرجع وفي جامع البردوي الامر بالمسبة والصدقة والزكوة والكفارات والصدقات الواجبة والتفقات والخراج وما اشبه ذلك لا يوجب الرجوع الا بالشرط في ظاهر الرواية زاد في الشافعي او يقول علي اني ضامن او يكون المأمور خليطاً له وعن ابي يوسف انه جعل هذه الاشياء بمنزلة الدين الخليط الذي يكون بينهما معاملات واحدة واعطاه لان ما بينهما من الخلطة والمعاملة يوجب الرجوع عند الاداء في العادة وكذا من في عياله من قريب او بعيد فهو بمنزلة الخليط والذي في عياله من يسكن معه وفي العبد امر رجلاً باقداً زكوته ففي الرجوع روايتان وفي النوادر لا يرجع لانه واجب لا يجبر وتيلي روايتان وقبل ما قال لا يرجع فهو في اموال ماطه لا يطالب بركوته وما قال لا يرجع ففي اموال الظاهرة يطالب بركوته وفي الشافعي قال خليطه اضمر لفلان الف فضمنه فهي لازمة للضمن فان اداها رجع لها على الامر والامر على القابض لان الامر صار مستقرضاً وامر القابض بالقبض وان لم يكن خليطاً لم يرجع على احد لانه مسر غير ضامن وقال ابو يوسف

كان

تأخر في الله والصدقة والزكوة والكفارات والصدقات الواجبة

يرجع على

يرجع على الامر لانه ظاهر الامر الضامن يقتضي كون ذلك المال مضموناً عليه ولو قال اضمر له الف علي او عني فضمن ودفع رجع لها على الامر عندك لانه امره بان يضمن ما عليه وفي المجرد واختلاف زفر قال ابو جهمفة قال لا خرا ضمن لفلان الف التي له على فضمنه وادي اليه انه منقطع في الضمان ولا يرجع على الامر به الا ان يكون خليطاً فيرجع وكذا في قوله اقضه ولو قال ادفع الى فلان الف فضا له او قال اقضه الف فدفعه رجع لها على الامر وان لم يكن خليطاً لم يرجع خلاف ابي يوسف ولو قال عني او الذي علي يرجع عندهم ويكون هذا اقراً بالالف على نفسه وفي التقاريق قال لغرض اقضه ولم يقل ديني ولا عني لم يرجع وفي الجامع قال خليطه ادفع الى فلان الف او اعطه ففعل رجع لها على الامر والامر على فلان ان لم يكن لفلان على الامر ما وان كان لهذا قاضاً لدينه مال غيره وان لم يكن خليطاً ففعل نفى الشافعي يرجع به علي القابض لان الظاهر انه تبرع وللمتبرع ان يرجع ولم يذكر ذلك في انقضاء الظاهر لا يرجع فيه وفي التقاريق لا يرجع في القضا والضمان على القابض وفي عصام في الامر بالرفع يرجع وحمل الامر على الاجماع وفي الشافعي لو قال ادفعه عني وفي الاجناس والي له علي او اعطه عني او الي له علي او اوفده عني او الي له علي رجع لها على الامر لان هذا الدفع وغيره يقتضي المضمونية عليه وفي الشافعي قال خليطه او غير خليطه اقترض فلا تكذا ففعل فاضان علي القابض لان الامر اضاف الضمان اليه وفي الاجناس قال لرجل كتب لفلان الف او اثبت له او اكتبه عندك او اكتبه له عليك وهو حريف ففعل ودفع اليه رجع عليه بذلك ولو لم يكن حريفاً لم يرجع الا ان يقول عني قال رجل ادفع الى فلان الف او اعطه علي اني ضامن لها ففعل فلان علي الامر لانه اضاف المبدل الي نفسه فيستول على انه جعل المبدل لنفسه فصار كانه استقرضه وكل فلاناً فبالقبض ولو قال اقضه علي اني ضامن ففعل فلان علي القابض والامر كقبض عنه لانه اضاف القرض الي القابض وضمن ذلك عنه وكذا لو قال ادفع اليه او اعطه علي اني ضامن لها عنه لانه لما قال عنه فقد اضاف الضمان في المقبوض الي القابض وجعل نفسه متحلاً عنه ولو قال ادفع الي او اعطني علي ان فلاناً ضامن لها فقال فلان نعم ففعل فلان علي القابض لانه اضاف ملكه المدفع الى نفسه وفلان كقبض ولو قال ادفع الي الف او اعطني ففعل كان هذا استقرضاً الا ان يقول دفعته او اعطيته هبة او صلة وفي المتقاعن جهمفة قال لا خرا اعطني الف او

هذا الثوب فاعطاه كان هذا على اوديعة ولو كان الالف او الثوب في يد القابل كان هبة
 اذا قال اعطيتك • وفي الكافي اعطيتك تعليك ذكرنا سر حنفي في السير لوقا قال قد هذا
 المال فاذن انه قرض وفي العيون ولذا لوقا قد هذا المال واعود في النواز
 وكذا لو دفع اليه دراهم وقال له انفقها ففعل ولودفع اليه ثوبا وقال له اكسبه نفسك
 ففعل يكون هبة ولوقا قال لعين هب لفلان الفاعلي اني ضامن لها ففعل كان هذا من الامر
 استقراضا وهبة من فلان فانصب الدافع وكيل عنه في التسليم والفلان في السلم جعلها
 لموجب التصرف على دفعه فيصير قابضا او لا الامر ثم لنفسه هبة ولا امر الرجوع ان اوجب في
 قال هب لي الفاعلي ان فلانا ضامن لها فقال فلان نعم فالالف على فلان لانه صار كانه قال
 ملكني الفاعل للقرض وكن وكيل بالهبة من المستو هب ويرجع فيها فلان ان اوجب وكذا الهدية
 ولوقا قال هب لفلان عن الفاعل ففعل جازت الهبة عن الامر ولا يرجع عليه لانه لم يضمن ولم
 يكن الهبة واجبة عليه فبذلك لا يكون واجبا الا ترى لو امر بان يعوض عن هبته او يكفر عن
 بميمنه ففعل لا رجوع عليه ما لم يضمن وصار كانه لو استوهب منه ثم وكله بالهبة ولا امر لا يرجع
 فيها ان اوجب • وفي الاجناس عن ابي حنيفة تصدق عني فتصدق لا يرجع على الامر الا ان
 يكون خليط له او يقول عن كفارة عيني وفي الجامع قال لا خراطة لعلنا الفاعل
 زينا على انك على فكون هي قرضي على فلان فاعطاه حبه رجوع على الامر بما امر به
 لانه متبرع ما زاد الزيادة ويرجع الامر على القابض بمثل الذي قبض وكذا المأمور بتصدق
 الثمن الزيف لو تعد الجيد ثم استحق المبيع واختار المأمور تضمين المشتري فاذا رجع عليه
 بالزيف رجع المشتري على البايح بالجيد وفي الاستحباب المأمور بتقضا الدين لو قضى باردي
 مما امر به رجوع على الامر بما قضى لانه ليس بدين منه ضمان فلهذا لو ادي ولذا لو قضى
 بدناير او بكيلي او وزي ولو قضى باجود مما امر به رجوع بالودي ولو كان المأمور كفيل
 او حويل يرجع بما كفل وما احتال وفي التقاريق رضي الطالب بالتسليم دون موضع الكفاية
 رجوع الكفيل في موضع الكفاية قال لعزيمه اعط الداهم الذي لي عليك فلانا قرضا فاعطاه
 • ثوبا جاز ولا يعطيه دهنا فان اعطى بقى للدافع على القابض دهنه ودين الامر بخاله
 وكذا ان لم يكن للمو عليه شي فقال اعطه كذا قرضا على فان قال اعطه هبة ميني اوقال
 اعطه ديني هبة لم يعطه شيئا اخر فلانا عطا كان بيعا من الموطى والقابض دين الامر

سبحه
 الحمد

في العيون

وفي العيون قال لا خراطة زكاة ما لي من دراهمي على فلان فقبض مكانها دناير لم يجز • ولو
 قال وهبت منك الدراهم التي لي عليه فاقبض منه فقبض مكانها دناير جاز وفي الشافعي
 قال لرجل اتقد فلانا على الفاعلي اني ضامن لها او كفيل بها او على انك على اوالي فصادقه
 المأمور بدناير او عرص رجوع على الامر بان لانه امره بتقضا دينه وباي مال قضاء ملكك
 ما في دينه بايدي وهو بما يملك فيرجع بالملوك وفي التقاريق اقض ديني ما لي عليك جاز
 الذهب وغيره عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي في الكفاية وكذا ان اعطاه الفاعل بغيره
 فاعطاه بغيرها او ذهب او عرضا او باعه بها ثوبا او قاصه بدين لم يكن متبرعا وذكر في
 الوكالة انه متبرع في ذلك كله الا اذا دفع مثله ولم يذكر المقاصة وذكر نقطة الصلح
 دون البيع • وفي الاجناس وكذا لوقا قال له اعط فلانا من عندك الفاقضا عني فاعطى
 بها دنايرا او باعه بها ثوبا جاز وفي التقاريق عن ابي يوسف قال لرجل ادفع اليه كذا
 فقال ما لي له الامتناع الا ان يكون عنده ودية او عليه دين وفي الاجناس قال له
 اكتب لفلان عليك كذا ففعل له الامتناع ما لم يضمن ويقول كفتها لك علي وفي المنتقا
 عن محمد بن كنيان سفينة من رجل الى شريكه او خليفه فدفعه اليه فقراها فقال قد
 كتبت لك عندي اذ امرت لك عندي ليس هذا بضمان وان قال كفتها لك علي وان شئت
 لك علي فهذا ضمان ياخذها صاحب السفينة • وعن ابي يوسف لا يضمن الا ان يضمن وعن
 القاضي ما يصح ضمانه اذا كان المكاتب قبله او في بيع مال لان هذا الضمان مصاب الي
 المال وفي التقاريق للمأمور بتقضا الدين ان يمتنع ما لم يقل ضمانت او كتبت لك عندي
 وفي الجامع قال الانعوا ووقضا الدين من ماله ثم لا يجبر لانه متبرع وفي النواز
 امر شريكه ان يدفع اليه ولده مالا فامتنع الشريك عن الادا فان امره بالدفع على وجه الهبة
 لو لم يكن للولد ان يجاهم وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة فله ان يجاهم لانه لو خاتم
 خاتم لابنه • قال لا خراطة لك على مائة الى شهر فقال المقر له هي حاله قال لوقا
 المقر له ولوقا صحت لك عن فلان مائة الى شهر فقال المضمون له هي حاله قال لوقا
 لفلان من وعن ابي يوسف القول للمضمون له كافي الاقوار **س** ان الكفاية
 بوعان حال وموكل الا ترى ان الاجل فيها يثبت من غير شرط الكفاية بدين موجب فقد اقر
 باحد نوعي الكفاية فصح خلاف الدين فان الاجل فيها لا يثبت الا بتاجيل فكان مدعيها الناجز

سبحه
 الحمد

سبحه
 حنيفة

سبحه
 الحمد

من قوله فلم يقبل قوله **آلا بينة** ذكر بكوتاف فلان على ان اذا طار اس النهر او
 العيد او الطور كان مقرا بالثبوت مدعي الناجل الى هذه الاوقات **ادعي عليه** سالا
 والمال موجب فحاش ان اقرضه وان انكر يكون كاد باخا حيله له ان يقول لله عي هذا المال
 موجب ام محال فان قال موجب فلا دعوى عليه لثبوت وان قال محال فبكر وهو صادق
 التقرينات في شرح بكوتاف في العيون من عليه دين موجب لو حلف ماله اليوم قبلي شي رجوان
 لا يكون به باس ان كان لا يقصد به اتوا حقه وهذا دليل على ان هذا اللفظ منه اقرار بالدين
 الموجب وبعض الحكم جعلوه اقرارا **اشترى** عبد افضر رجل المدة لم يصح لان العهد اسم
 للعقد واسم للصك واسم لحقوق العقد واسم لخيار الشرط واسم للدركة فكان يجوز ان يصح
 ضمانه **وعن ابي يوسف** ويجوز بيع ويكون عبارة عن ضمان الدركة صحيحا للعقد **مسألة**
 كسر مسلم برجل او طبلة او دفا او مزمار او اوراق سكر او منصفيا يضمن قيمته بغير صلح
 لعل **اخر** مع هذا ان الراد الاخذ للكسر والمزمار مباح بشرط الضمان وبيع هذه الاشياء
 جائز وقال لا يضمن متلفه ولا يجوز بيعه لانها اعدت للعصية فسقط ما بينها كالحركة انما
 اعدت للعصية لكن مع صلاحها لغيرها فصار كالامنة المغنية والحاماة الطيارة ويضمن
 بالاحراق في قولهم **وفي التفريق** وفي شرح غياث وكذا في كسر طبل الحاج وطبل
 الصيد ودف تلعب به الصبية في البيت يضمن في قولهم وكذا قيل فيما اعد لارهاب
 العدو واداعلان النكاح وفي موضع وكذا في اطلاق كتب الغنا الذي يجوز التعلم منه
 نحو ان كان اشعارا بالعربية وان كان فارسيا يضمن قيمته وزنا وقال لا يضمن شيئا في الرد
 والشرخ قيل يضمن ضمان سجنات الميزان الا اذا كان كثيرا يصح قبضة السيف والسكين
 وهو تنكك الجبهة اكثر قيمة يضمن تنكك الجبهة وفي الحاصل ان زيادة الضمان بحكمة الله
 ساقط الاعتبار والتفاوت فيما عدا حكمة الله من الجملات المباحة ان اتفق بحسب ضمانه
 وان تفاوت بحسب ضمان اكثر الجملات **وفي النكبات** كسر دنانير او عود الم يضمن
 شيئا فقد لم وفي التفريق شق مسلم زق من خمر من هو لا الفساق الذين يجاونها لا يضمن
 قال **هشام** واكثر ظني في المشترك مثله **واما الجباب** في ميت مسلم لم يحدوها حلا
 فيضمن وعند محمل يضمن الزق الا ان يكون اماما يري ذلك **واطلاق** في المجرى يضمن الظرف
 وفي النظم شق زق خمر مسلم لا يضمن الزق عند ابي يوسف وفي جمع النسي فان راى الامام

سبحه
 في المرمز الاحد
 بالكسر والمزمار
 مباح بشرط

فساد في

في النظم شق زق خمر مسلم لا يضمن الزق عند ابي يوسف وفي جمع النسي فان راى الامام

فساد في هذه الاشياء فواي المصلحة في كسره واهراقه لم يضمن في قوله قال وكذا المحترق
 كان امرقا نكان يضع الفطن على الطريق ويبيع ان يرفعه ولا يعود الى مثله فساد فواي
 المحترق فساد في ذلك فواي المصلحة في احراقه لم يضمن قال وكذا احراق بيت الحمار
 المعروف بالفساد وهدمه روي باحدة ذلك في الامر **وفي ادب القاضي** روي
 عن اصحابنا فيمراعتاد الفسق وانواع الفساد يهدم عليه بيته وكسره دنانير ولم يرو
 عنهم في الاحراق شي قال **الفسق** اجتمع قوم في دار يشربون فبعث عطا من حمى
 انسانا يعرفهم ويريقوه خمرهم فاراقوا وجعلوا في بعض الدنانير الملح للتخليل فاجبر
 بذلك عطا فقال لا تلذعوا كذلك واكسروا الدنانير واريقوا ما بقي وان جعل فيه الملح
 قال وقد ذكر في العيون ان من اراق خمر المسلمين وكسره دنانيرهم وشق رقاقهم التي
 فيها الخمر حسبة فلا ضمان قال وكذا من اراق خمر اهل الدمة وكسره دنانيرهم وشق
 رقاقهم اذ اظهروا فيها بين المسلمين بطريق الامور المعروف فلا ضمان **وفي المستقاع**
 ابي يوسف اذا سمعت في دار صوت من امير ومعارف فادخل عليهم وفي ادب القاضي
 عن عمر انه هجم على ناجة في منزلهما وصرفها بالدر حتى سقط خمارها فتبذل له يا امير المؤمنين
 ان خمارها قد سقط فقال انه لا حرمة لها معناه انها استقلت بالاجل لها فقد استغفرت
 حرمتها والتحمت بالاجل **وعن هذا الحديث** قالوا لا باس بالمجروح على بيت المضدين اذا سمع
 صوت فساد لان صاحب الدار لما سمع الصوت من داره فقد استغفرت حرمة داره فلا
 باس بالادخول فيها من غير اذن وخشمة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما فعل عمر وصحابته
 قالوا في الهجوم هناك ستر المسلم وهناك حرمة محاربه وذلك لا يجوز وفي الكلابي اظهر
 الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلة للعدو فان كان لم يتعرض له والا ان شا
 حبه وان شا اذ به سياطا وان شا ارعجه عن داره لان الكل يصلح للتغريب **وفي**
 الاصل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان على كل مكلف قدر على المنع منه ولم يرد
 ذلك الى فساد وضرر اعظم منه سواء كان اماما او قاضيا او عاميا او فاسقا سواء كان فسقه
 طاهرا او باطنا وانما يجب انكار المنكر اذا علم زواله بانكاره وفي التبتان لو علم باكثر
 رايه انه لو امرهم بالمعروف قد فوه وشتموه فتركه افضل وكذا لو علم انهم يضربونه
 ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم العداوة فتركه افضل ولو علم انهم لوضربوه صبر على ذلك

مطل

لا بأس بالمجروح
 الفسق

مطل

ولا يتكوا الى احد فلا بأس بان ينهي عن ذلك وهو مجاهد في ذلك ولو علم انهم لا يفعلون
 منه ولا يخاف منهم ضرا ولا شيئا فهو الجواب ان شأنا امرهم وان شأنا نكهم واصل الدين انما
 حب الامر المعروف والى منى عن المنكر اذا لم يخف على نفسه واعضائه او ماله وفي النزاع
 قال مشايخنا انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون والا فلا وفيه المعروف اذا
 كان قويا ينبغي ان لا يتولى العوام ذلك لان فيه تقييد القننة وذلك سبب الفساد لكن يرفع
 الامر الى القاضي والى والى ليمنع وفي التفسير عن المؤدي انما يجب النهي عن المنكر اذا اقل
 فلا يحرج عن الاختلاف وتيقنا انما امر بعض الناس بقوله **لن منكم** ولم يامر جميع
 الناس لان كل واحد لا يحسن الامر بالمعروف وانما يجب على من يعلم وتيقنا ان الامرا انما يجب
 عليهم الامر والنهي باليد والعلما باللسان والعوام بالقلب وهذا كما روي عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا رأى احد منكم منكرا فليذكره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم
 يستطع فقلبه **وعن بعض اصحابه** اذا رأى احد منكم منكرا فليستطع المنكر عليه فليقل
 ثلث مرات اللهم هذا منكروفاذا قال ذلك فقد فعل ما عليه وفي تفسير قوله لكم دينكم
 دليل ان الرجل اذا رأى منكرا او سمع قولا منكرا وانكره فلم يقبلوا الا يجب عليه اكثر من ذلك
 وانما يجب عليه ان يحفظ مذهب طريقتهم ويتركهم على طريقتهم ومذهبهم وفي قوله تعالى
 انكم اذا متهم دليل ان من جلس في مجلس المعصية ولم ينكر عليهم فهو منهم ويسعى ان ينكر عليهم
 فان لم يقدر المنكر ينبغي ان يقوم عنهم **ذكر بكر في السير** الصغير الامر بالمعروف بحال وان
 كان الخفة الضرع غالبا ويعلم غالبا او نفي انه لا يفرقهم **ذكر السرخسي** في السير اراد ان ينهي
 منا قانكوا وهو يعلم انهم لا يمتنعون بنهيهم وانهم يقتلونهم فلا بأس له بالاقدام على ذلك
 وهو العزيمة وان كان يجوز له ان يترخص بالسكوت وفي الشافعي ممن وجب عليه امر معروف
 او نهى عن منكر خاف ان يفعل يقتل فترك وسعه ذلك وان فعل فقتل كان ما جوا وفي جمع
 الروايات فيمن استقبل امر فيه اجبا سنة وليس يتوصل الى اجباها الا بالارتكاب البدعة
 فترك السنة اقيم من ارتكاب البدعة وفي الكافي في الاصول واختلف بين الامة
 في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر **الامام يحيى** عن شاذمة عن الاماميه انهم قالوا لا يجوز
 ذلك الا اذا كان هناك امام مفرض الطاعة وفي التهذيب واختلف فيما بعد النهي
 بالقول من المنع بالضرب والقتال فقال قوم ذلك واجب على الامام وعلي من يليه دون

سبح
 قرا
 استكان

عزيم وقار

عزيم **وقالت** شيوخنا بذلك واجب على الكائن بخلاف الحدود فانه خص بالاجماع وفي
 المحيط اذا ظهر المنكر من بعض مكلف عوان يقا هذا لصبي يشرب الخمر ويستقل بالملهي باليمن
 منهم كما يلزمنا منهم ما يصيرهم وكما يلزم تعليمهم وضربهم على ترك الصلاة اذا راهقوا وفي
 التهذيب المعروف ما حسن عفا وشرا والمنكر ما ينكر القتل والسمع للفتح وفي موضع
 تترك الجماعة لا مخاطب ان كان فقهوا لا يوعظ ولا يهدد فان قيل والايحرجوا فان اجر
 والايضرب **كتاب القضاء**
 اودع رجلا الف الف خلط بالثمن انقطع حق المالك عن الخلط لان الخلط استهلاك
 فان التمييز غير ممكن وقال لا ينقطع وله الخيار ان شاء ضمنه مثله باعتبار وجه الاستهلاك
 وان شاء شاركه في الخلط لا مكان التمييز حكما بقسمة فيما يكال او يوزن اقرار حكما فخر
 لهذا وكذا هذا في خلط الخلطة بالخلطة وفي خلط المارحة للجنس بلجنس كدهن الزيت بدهن
 الزيت **ذكر السرخسي** هذا الاختلاف في ثبوت الملك للحالط اما حق المالك لا ينقطع عن الخلط
 بالاتفاق ما لم يصل اليه بدله حتى لا يباح الحالط ان يتنفع بالخلط قبل ادا الضمان وفي
 الطائي شرط الطيب الملك بالبدل وعدمه اذا ابدل **ذكر الشهيد** واحموا لخلط الخلط
 بالدهن والدهن بالدهن من نوع اخر ينقطع حق المالك الى ضمان مثله لتقدير التمييز
 حقيقة ولذا حكى بالقسمة لاختلاف الجنس **ذكر الشافعي** والسرخسي والفسق وله اخلط
 الخلطة بالشفة لان الخلطة لا تخلو عن جنات السيرة والشفة عن جنات الخلطة وذكر
 الشهيد ينقطع حق المالك في بعض الروايات ذكر كوفي طاهر الرواية للمالك ان يضمن
 وله ان يشاركه قيل يجب ان يكون هذا على قولهما فاما على قوله لا يشتركان وقيل له الحيا
 عندهم **وفي رواية** الاصل الحالط ضامن ولم يذكر تضا ان صاحب المال لو اراد ان
 يشاركه عليه ذلك ذكر كوفي ما ذكر في الاصل يدل على ان له المشاركة فانه قال
 اذا لم يظهر الحالط ببيعان ولو لم يكن الخلط مشتركا بينهما لم يكن لما البيع الا انهم اختلفوا بعد
 هذا ان هذا قول الكل ام قولها وقيل الصحيح لا ينقطع حق المالك عن الخلط ولا يبقى له حق
 المشاركة عندهم وطاهر ما ذكر في الاصل يدل على هذا **يقول** الحالط ضامن ولم
 يذكر خلافا ولا ذكر انه يشاركه وفي موضع على قول ابي حنيفة في هذا الحالط قياس استحقاق
 القياس ان يصير الخلط ملكا للحالط وفي الاستقسان لا يصير وفي الشافعي حالط خلطة لا شفير

مطل

نور في الفقه

مطل

فيها بشير لا حنطة فيها لم يكن استهلاكها كذا ذكر في القصب والوديعه وانبت الحنطة
 لها لك فاما حنطة الدرام الجياد بالزيتون القياس ان لا ينقطع حق المالك لان التمييز
 من غير كلفة وينقطع استحقاقه لان الزيتون لا يخلو عن الجياد والجياد عن الزيتون وفي النظم
 حنطة الدرام الجياد بالبنهارة لا يضمن وفي شرح الخلواتي خلط الجيد بالرددي بين الجودة والرداة
 حتى لو لم يعرف ذلك الا البصر من التقادير يضمن الخاطئ **●** وفي النظم خلط الحنطة او
 الشير بالرددي يضمن وقيل لا يضمن التميز بالتقدير فيستفاد الصغير نصا وخلط
 الحوز باللوز والبصر بالسواد والصحاح بالكمسرة قيل يلحق ذلك في طشت ما فيستفاد
 الثقيل وقيل يفرز حبة حبة وفي الكفاية صب كرا رديا على جيد فافضل فهو صام
 لكيل مثل الجيد لان خلط الرددي بالجيد يعيب ولو صب جيد على ردي كان شريكا بقدر
 الرددي صب لان الرددي لا يتعيب بالجيد **فصل** وضع المسئلة في خلط الالف
 بالالف فان كان احدهما اكثر فتميز شرح القاضي الجواب عند ابي حنيفة لا يختلف وابو يوسف
 يجعل الالف تسعة للاكثر ومحمد يشركه بكل حال وفي المتفق عن ابي يوسف ان خلطها بالكثر
 منها فهي مستهلكة ويضمن مثلها وان خلطها باقلها فصاحب الجياد قال الحاكم قلت كانا
 سواك لا ادري في قول محمد له الجياد بكل حال وان كان الخلط باذنه ذكر في شرح الشهيد
 في جواب ابي حنيفة لا يختلف وابو يوسف يقطع صاحب الاقل وان كانا سوا صاحب الشركه ومحمد
 يشركه بكل حال ان شالان الحنط لا يطلب الحنط عنده كما في الرضاع امراتان خلطتا لبنهما وصب
 ذلك في خلق رضيع فعند ابي يوسف العبرة للاكثر وعند محمد يثبت الرضاع مهما **●** وفي
 الكفاية عن ابي حنيفة خلط طعامه بطعام غيره وهو مثله جودة وكيلها فيها شريكا فان
 هلك لاضان لواحد على صاحبه لانه لم يجعله مستهلكا بالخلط وان كان احدهما قليلا لان الحنط
 لا يصير مستهلكا بالحنط ولا غاصبا لان الثقل لم يوجد وعن ابي يوسف ان كان طعام الخاطئ
 اكثر يضمن مثله حتى لا يضر لان القليل يصير تابعا للكثر ومستهلكا به وفي قول يبيير شريكا وان
 كان اقل لم يضمن وان هلك قولا واحدا **●** اودعه رجل شعيرا وخر حنطة فخلطهما
 ضمن لكل واحد مثل حقه **وعند** ما لما حق النضيم للحيث وان شال احد العين اذا باعا
 منها الثمن على قيمة الحنطة مخلوطة بالشعير وعلى قيمة الشعير غير مخلوطة لان الحنطة تعيب
 الاختلاف خلافا لاختلاف الشعير لانه يرد في قيمته غير ان تلك الزيادة من مال الاخر

فلا يصير

فلا يصير صاحب الشعير **وفي** القريب قال ابو يوسف صب كذا على كبر لغيره وصفتها واحدا
 كانا شريكا ولم يضمن ان هلك وكذا لو صب على فقير ضمن الفقير وقال الحسن لا يضمن **وفي**
 التقاريق عند الحسن ما شريكان في الوجهين وان سرق فلا ضمان وعند محمد في العبد والكثير
 لما لك الخيار غصب كذا الخلطة بكر لصاحبه ضمن القصب دون الوديعه **●** وفي الكفاية
 صب ما في من لوجلا وسم او لم يثبت فنقصه ذلك من جودته وراذ في كيله فلصاحبه
 ان يضمنه قيمته قبل الصب لان الدهن الخليلط بالما لا مثله له ليغرم مثله ولا يجوز ان يغرم
 مثل كيله قبل الصب لانه لم يلمز به بسبب متقدم على الخلط يتضمن مثله حتى لو غصب دهنه
 ثم صب فيه ما يضمن مثل كيله لانه تقدم على الخلط بسبب الضمان وفي التمه صبا ما في يبر
 ان كان صاحب اكثر ملك ما لا يبر والا فلا **وفي** فتاوي الفضلي سقط من يد دراهم على
 دراهم موضوعه لغيره فاختلطت بها يضمن الموضوع ان لو ضاعت قبل ان تصل الى صاحبها
 لجعل سقوطها فعلا منه **●** وفي التوازل اختلط دقيق رجل بنوره عين وكل واحد
 منها بضع قيمته ببيعان ويضرب كل واحد منها بقيمة مختلطة لان هذا انتحان من غير
 صنع احدهما **وفي** جمع الناطقي الصبيغ ثوب بصفير اخر يباع فيضرب منه الصاع بقيمة صيفه
 وصاحب الثوب بقيمة ثوبه **فصل** الشهيد هذا اذا لم يباخر صاحب الثوب ثوبه
 وان اخذ به فقيمة الصبيغ وفي التوازل شجرة قرع لرجل دخلت في صاخر فافقدت
 فيه وغطيت فلا يمكن اخراجها الا بكسر الحب او القمع يقال لصاحب اكثرها قيمة اذا قيمته
 الاخر فيملك وكذا لو اوصى بخاتمه لرجل وبفضه لآخر وفي نزع ضرره ان يباع بضرب
 في الثمن كاحد بقيمة سلته **●** ولو ابتعت دجاجة لولة رجل فان كان قيمة اللولة
 اكثر من صاحبها بين ان يودي قيمة الدجاجة وبين ان يبرص الى خروج اللولومها وان كان
 وان كان قيمة الدجاجة اكثر بخير صاحبها بين ان يودي قيمة اللولة وبين ان يدخ **وكذا**
 الاثرجه تدخل في قارورة لآخر وفي فتاوي الفضلي التي البدر في ارضه ثم التي اخر برده
 عيها وسقاها فثبت البدران فهو لثاني عن ابي حنيفة لان خلط الجمن بالجنس استهلاك
 عنده ويضمن للاول قيمة بدره مبدورا وهوان تقوم الارض مبدورا ويضمن مبدور فيضمن
 فضلها بينهما فان التي الاول بدره عليه مرة اخرى وسقاها فثبت من البدر كاله لصلو
 له ويضمن لثاني قيمة بدره مبدور في ارض غيره لانه ائلف كذلك وقال الاول

مطل

الغناء
عائز آخر

في المسلسل ان يضمن الثاني كأمروا ان شاترك فيكون الزرع بينهما هذا كله اذا لم يكن بدور الاول
 ثابتا فان ثبت ثم اتى الثاني بدوره وسقاه فاذا ثبت كان الجواب على ما مر وفي فوائده الهند واني
 بدور في ارضه ثم بدور اخر عليه فثبت بعد ذلك من غير سقي فالزرع الثاني وفي قياس قول
 ابي حنيفة وعليه الاول قيمة بدوره مبدورا في ارضه وان بدور الثاني بعد ما فسد الحب لم يثبت
 بعد ذلك فالزرع الثاني وعليه الاول نقصان الارض المبدور وان بدور بعد ما ثبت وصار
 له قيمة ثم ادرك كله محتلا فالزرع الثاني وعليه الاول قيمة زرعه ثابتا في ارضه يوم ظهر
 الاضطرار وعلى قولهما الزرع بينهما في هذه الوجوه كلها وذلك كله اذا ادرك بغير سقي او يسقي
 الثاني وان ادرك بسقي الاول كان الزرع له وعليه الثاني قيمة حبه ان سقاه قبل ان يفسد
 حبه ولو سقاه بعد ما فسد لم يلزمه ضمان فاذا لم يلزمه ضمان بوميد ضمن قيمة نصيبه
 من الزرع يوم صار له قيمة بدور ارض غيره ثم بدور اخر عليه ثم ثبت من غير سقي فالزرع
 الثاني وعليه قيمة بدور الاول على قياس قولهما ينبغي ان يكون الزرع بينهما وفي النوازل
 زرع في ارض حنطة وزرع اخر عليه شعيير فلاول ان يضمنه في الحال قيمة حنطة مبدور
 وان شاتركه حتى يثبت ثم ياخر بقلعه وان شاترا من الضمان فيكون الثابت بينهما على قدر
 نصيبهما فان سقاه الاول حتى يثبت فالثابت له ويضمن الثاني قيمة شعيير مبدور والانه
 استهلك باليسقي وفي جمع برهان نسج في ثوب له دراعا فالحج اخر بعزل من عند
 فالجمع ضامن للسدا مسجوا منه دراع فان الحجة بلائه اذرع فكان اكثر من نصف السدا
 فهو كذلك وان كان اقل من نصفه فصاحب السدا ان شادفع اليه ذلك وضمنه كما وصفنا
 وان شامسكه ذلك واطعاه ما زادت الحجة في سداه في يد صبي لم ير عن نفسه
 فقال الرجال هو عبدي وقال الصبي انا حر فالقول للصبي وان كان لا يعرف فهو عبدي لري
 اليد لانه اذا كان بغير نفق في يد نفسه فلا يتقص يد بغير حجة واذا لم يعبر فليس في يد
 نفسه فشابه السهمه ولو كان يعرف فقال انا عبدي لفلان وصرفه فلان فهو عبدي لذي
 اليد لانه لما اقرا له عبدا فقد اقر انه ليس في يد نفسه ويد ذي اليد ثابتة عليه ظاهرا
 فلا يترج عنه الا حجة وعن ابي حنيفة القول للعبد وفي المنتها لو كان مكان العبد
 امته فقال دوا ليد هذه امي وقالت انا ام ولد لفلان او مديرتة وصرفه فلان فهي
 لذي اليد في قوله ابي حنيفة وقال ابو يوسف اجلا ام ولدا ومديرة لفلان وقال

محر حتى

محر حتى انظر فيها ذكر ابو اليسر ومعنى قوله يعبر اي عاقل يمكنه حفظ نفسه ومثله في يد نفسه
 حتى لو اقصر عاقل مجهول برقه لرجل صحيح ● حايط بين دارين لرجلين ادعاه كل واحد
 جدي بينهما لانه في ايديها فان كان لاحد ما عليه حارس او ثلثة او بنا ولاخر عليه هوادي فهو
 لصاحب الجدوع والبناء والهراي ليس بشي لان الحايط بيني لوضع الجدوع والبناء عليه لا لوضع
 الهراي فكان صاحب الهراي صاحب تغلق فكان صاحب الاستقبال اولى كرامة تتارح فيها
 رجلان لاحد ما على حمل ولاخر كوز معلق او مخلطة معلقة فصاحب الحمل اولى ويومر صاحب
 المخلطة والهراي برقعاً ولو كان لاحد ما انصال بالحايط فهو اولى وان كان لآخر عليه
 جدوع لان دليله اسبق ولكن لا يومر صاحب الجروع برقعاً والانصال ان يكون احزاب طرف
 حايطه متداخلا في احزاب الحايط المتتارح وان لم يكن متداخلا ولكن كان انصال المجاورة
 قال الرازي فانصال المجاورة لا يثبت اليد على الحايط فلا يستحق به شيئا ● وقال
 ابو العباس الطبري انصال المجاورة دليل على كونه مطلق النصرف فيه كما في بنا الدار يكون
 مطلق النصرف فيه حكم الانصال فضع حجة وقوله الهراي ليس بشي دليل على انه لو كان لاحد
 هراي وليس لآخر عليه شي فالحايط بينهما وان وجه الحايط الي احدهما فهو بينهما وقالا يقتضي
 لمن كان الوجه اليه يريد بالوجه الرئيسية والنقوش التي تفعل وقت البناء وكذا لو اختلفا في حص
 بين دارين فهو بينهما وعند ما لم يكن القط اليه وعلى الخلاف الطاقات المعمولة في الحايط
 في الحايط واجمعوا ان لا ترجيح ماله التخصيص واختلفوا في الترجيح جدوع والصحيح الترجيح
 لان الحايط ينبغي له وان كان غير غالب وان كان لاحد ما عليه ثلث جدوع فصاعدا ولاخر ثلثة
 قضى اليها وان كان لاحد ما ثلثة ولاخر جدعان قيل في رواية قضى بينهما وفي الاخرى
 صاحب الثلثة اولى وهو الصحيح وان كان لاحد ما ثلثة ولاخر واحد ففي الصلح والدعوى
 يقضي لكل واحد ما تحت حارسه ولم يدكر ان الفارغ لمن يكون قال بكر الفارغ بينهما وقيل
 على اربعة اجزاء في الاقرار يقضي بالحايط لصاحب الثلثة وهو الصحيح ولكن لا يترج جدوع الاخر
 ولذا لو كان لاحد ما عليه عشر جدوع ولاخر جدوع فهو على اختلاف الروايات وعن ابي يوسف
 الحايط بينهما على اربعة اجزاء فان كان لاحد ما عشر ولاخر سبع وخمسة فالحايط بينهما لان
 كل واحد مستعمل للحايط استتال مثله والزيادة بعد الكتابة لا توجب الترجيح كما اشارت
 مع الشهود ولو كان لاحد ما عليه جدوع ولاخر سترق فهو لصاحب الجدوع ولصاحب السترق

أحداث
سج
أحزاب جمع اجرة

سج
بالطس والتخصيص

سج
ماحت
سج
لصاحب البينة

شجرة على جانبا • حايط لاحدما عليه خشب ولاخر ان يحل عليه مثله للشوية
بينهما كما لو كان لاحدما عليه عشر خشبات ولاخر خمس فله ان يزيد الى العشرة والجامع
منها الحايط ملكها فكان لكل واحد ان يتفق به كصاحبه وقيل ليس له ذلك بخلاف
ما استشهد لان هنا يجوز ان يكون هذا مستحقا لاحدما من اصل الملك وذلك حاله القسمة
بان يخرج الحايط في نصيب احدهما ويكون للاخر عليه حق وضع الخشب اما فيها استشهد لما
كان لكل واحد منها عليه خشبات ذلك على ان النصف في الابتداء ثبت لهما وكذا لو كان
جدوع احدهما مرتفعة وجزوع الاخر متسفلة فاراد ان يرفعها بازا جدوع صاحبه فله
ذلك لانه من النسوية ولو اراد احدهما ان يثقب الحايط لينزل فيه الخشب كان او لم يكن الخوازمي
يقول ليس له ذلك • وكان الخوازمي يقول له ذلك وقال غيره ما ان كان ذلك
يضر بالحايط ليس له ذلك والا فله ذلك ولو نقصا فاراد احدهما ان يرفع اطول ما كان
ليس للشريك ان يمنع الا ان يكون خارجا عن الرسم ولو اراد ان يزيد في قدر الحايط في هوا
مشترك لم يكن للاخر ان يمنعه وقال السعدي له المنع لان هذا تصرف في مشترك فيحتاج
الي رضا شريكه المعريعات من الحيطان والاقضية والتمتع وفي التقاريق من محمد دار
بينها غاب احدهما سكن الحاضر بقدر حصته ولا يسكن كلها ويستخدام الخادم ولا يركب الدابة
وزرع من الارض حصته ويقوم على الكرم فاذا ادرك باع واحدا حصته ووقف حصته الفاي
وفي الاختلاف سكن الدار استحقاقا ولا يواجر ولا يسكنها انسانا فيها من الله وحلي بتمه في الحكم
ان لم يكن له خصم وياخذ حصته من الاخر ويعطي صاحبه ان قدر عليه نصيبه او يتصدق به و
التمتع عن ابي حنيفة ارض بينهما ليس لاحدما ان يزرع حصته وفي دار له ان يسكن • وعن
محمد ارض بينهما غاب احدهما فله شريكه ان يزرع نصفها ولو اراد في العام الثاني ان يزرع رزق
النصف الذي كان رزق والفتوي على انه ان علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع
كلها واذا حضر الغائب فله ان يتفق بكل الارض مثل ملك المدعى لان رضا الغائب في مثل
هذه ثابت دلاله • وان علم ان الزرع ينقصها او التزك ينقصها ليس للحاضر ان يزرع شيئا
منها لان الرضا غير ثابت هنا ولو كان مكانا دار فمن محمد للحاضر ان يسكن جميعا اذا ظف ان يخرج
لزم يسكن لان في مثل هذا نظر الغائب بالحفظ واستتفا منفعة نفسه له ان يسكن وان لم يجز
تخريبه اذا علم ان السكني لا تنقص لان في السكني تخصيص منفعة الحاضر والغائب اما الحاضر

فظاهر اما

فظاهر اما الغائب فكذلك لانه اذا حضر له ان يسكن بقدر ما يسكن الحاضر فكان السكني
نظرا للغائب من هذا الوجه ولو كان مكانا شجرة ياكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك
الشجر عليه فان حضر اجاز بيعه فله الشجر والارض قيمته ان كان قيميا او انقطع حصته وضمن مثله
ان كان مثليا ولم ينقطع ويكون الشجر يباع وان لم يحضر فهو كالنقطة كما روي عن محمد وهذا
استحسان وهو اختيار ابي الليث وبه يفتي وفي العيون الارض الكرم اذا كان بين حاضرو غائبا
او بين باع وبيعه يرفع الارض الى القاضي ولو لم يدفع فني الارض لورع حصته يطيب له وفي
الكرم يقوم عليه فاذا ادرك يصنع فيه كما يشاء وفي الموازل ارض بينهما مات احدهما
فله ان يزرع النصف ذكر الناطق ارض بينهما هل لاحدما ان يزرع في حصته فيه واثبات
وفي الموازل ارض بينهما رزق احدهما بغير اذن شريكه فله شريكه ان ياحل بالقسمة فيقاسمه
فما اصاب نصيبه اقوه على ذلك وما اصاب نصيب شريكه له ان ياحل لينفله وبضمنه ما دخل
من النصفان في حصته فذكر لو بني احدهما لشريكه ان يتقضى لان له ولاية التقضى في نصيبه والتمتع
غير ممكن والعوس هكذا • وفي الفتوي عبد بينهما استخذه احدهما بغير اذن شريكه
فقات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن ولو كانت دابة فاستعمل احدهما في الركوب
او الحمل يضمن وفي الموازل لو كان في الورثة صفار وكبار فلهما ان ياكلوا من المال بقدر
نصيبهم وان يسكنوا الدار وليس لهم ان يديخوا الشاة لانه عسي يكون لباقيين فيه وغبة ولو ما
عن طعام ودقيق ومن فان كانت الورثة صفارا وفيهم امرأة استحسن ان ياكلوا فيما بينهم وان كانوا
كبارا وفيهم كبير راح حصته لانه حقه وفي الاربعين لا يجل للورثة ان يتفقوا بشي من متاع
البيت من ثياب او حطب او دهن اى شئ كان من المأكول وغيره اذا كان فيهم صغير ذكر الناحي
ويجوز لكل واحد من الحسن ان ياكل المأكول ويشرب المشروب ويلبس اللبس ويقال بالصلاح
من الغنمة ويعلق دابته ويدهن بدنه ياكل كدهن الرتب وما اشبهه وليس له ان يدهن
بدنه لا يوكا كدهن البنفسج وله ان يبيع البقرة وياكل لحمها ويرد جلد الى الغنمة فان فضل
عن حاجته شئ يرد الى الغنمة وفي الشافعي من قوم لا يصل الا على ابي حقه الاجم الما لم يكن
له ذلك الارضا الباقيين • وقيل اذا لم يكن سقى رصه من غير جالس رفع الى القاضي فيأمرهم
بالمياه وكوى المهر عليهم لم يجز واراضه رفع عنه الكري وقال كوى كله عليهم ذكر بكر وكرا
الاختلاف اذا جئنا الى صلاح حافة المهر وان كان المهر عطي عليه قوي يستفون منها قبلها

لهم
علمه في سرور

فيما ذكر في فوهة بنو قريظة هل يرفع عنهم الكوي لارواية في هذا في الاصل • وذكر في
 الفوادير يرفع بالاعتقاد وعلى قياس المسئلة الاولى ينبغي ان يشترط للرفع مجاورة اراضي هذه
 القرية اهل اهل اهل النهر اراء واحسن الماعن اهل الاسفل فان كان الماء كثير في النهر بحيث لو ارسل
 يصل لكل واحد منهم في حقه في الشرب لا يكون لهم الحسد فان كان الماء قليلا بحيث لا يصل اهل
 الاعلى في حقهم الا بالحسد نظر ان كان الماء حال لو ارسل لا يمكن لاهل الاسفل الاستقاع اصلا
 كان لاهل الاعلى ان الحسد وان امكنهم الاستقاع به لا حسد لهم بل يبدوا باهل الاسفل حتى
 يروا اهل لاهل الاعلى الحسد ويستقص مشاجرة في هذا الوجه ان الامام يقسم الماء بينهم بالاكيم
 اذا اتى اهل الاسفل الحسد هذا كله والماء المشترك الذي يكون بينهم في القديم فاما الذي
 نحد من الجبل في النهر فبالاهل الاعلى الحسد واليه ذهب السرخسي وقيل الجواب فيه
 كالجواب في الماء المشترك لان ما المسيل اذا وصل النهر المشترك حار مشتركا وفي الاجناس
 عن حمزة فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يحسد لم يكن له الحسد لكن يشرب بخصته • نفس
 لو حل في جنبه مساه وارض لرجل صنف المساه بلزقا فنتا رعا في المساه فعد اي حنيفة يقضي
 لها صاحب الارض لانه اشبه بالارض لانه يصلح لما يصلح له الارض من الفرس ونحوها وليس له
 هدم ما فيه من الاضرار كجانب السفلى لا يملك هدم السفلى لما فيه من الاضرار بصاحب
 العلو واختلف على قوله في القاص صاحب النهر الطين عليه فقال لا يلقيه وقيل يلقيه ما لم يجش
 وقال لا يقضي المساه لصاحب النهر حرم للطين عليه ويجز صاحبه عليه الاصلاح غيره وهذا
 بناء على ان من حضر بصر في ارض موات باذن الامام لا يثبت له حرم عنده خلافا واختلفا
 في مقداره فقدره ابو يوسف النهر من كل جانب ومحمد يقدر بطنه من كل جانب وقيل في
 الجانبين مثل بطنه وقيل في كل صامت مثل شطه وقيل يقدر بقدر الحاجة وقال
 الهذلي اني لصاحب النهر القاطن عليه ولصاحب الارض ان يغرس على ما لا يمنع القاطن الطين
 وعمره الخلف ان صاحب الارض احق بها بالفرس وعندهما صاحب النهر احق وكذا لو كان على لا بد
 من غرسه فصاحب الارض احق له وعندهما صاحب النهر • وكذا لو كان لرجل نهر في ارض
 وجبل فاختلغا في مسناته حفر بيرا في مغارة او عينها باذن الامام ملكها وكان له ما حولها
 حرم لها وحريم العين خمسية دراع من جوانبها فليس لاحد ان يراحم فيها بفرس او زراعت
 او حفر شي ولو فعل ينقض وحريم بيرا لعطى اربعون دراعا وهي التي سقى بها الماشية باليد

فليس لاحد

فليس لاحد ان يراحم فيها فلو راحم له تقضه وحرم بيرا الناصح ستون دراعا عندهما التي يسبق
 منها الا بدو عن اربعون وفي موضع حرم الشجر خمسة ادرع • وفي النافي اراضي لانس
 بحسب الغراب فمعض الماء وانكشف الارض فليس لاحد ان يصم الى ارضه اذا كان ذلك
 يضرب الغراب فان لم يضرب حاكم حكم ارض الموات دار فيها عشر ايات في يد رجل وبيت
 في يد واحد تنازع في الساحة فهي بينهما لان لكل واحد منهما ان يمر في جميع الساحة فكانا سوا
 في الاستعمال ولذا لو اختلفا في سكة غير نافذة او في طريق بين جماعة لا يعرف كيف اصله
 بينهم ولو اختلفوا في مقدار السرب يقسم بينهم على قدر الاراضي لان السرب محتاج اليه للاراضي
 دون الارباب بخلاف الطريق • وقيل يقسم السرب على مقدار الخواج ولو اختلفوا في سبعة
 الطريق وخليفة جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار وطوله على الذي ما بينهم لان له
 ان يمر في اي جانب من الباب شأ فوجب ان يجعل الطريق على قدر عرضه • التقريرات
 في النافي ارض اربعا رجلان كل واحد يدعي انها في يده لم يعص بالمدعي فيها البيعة انها
 في ايديها لاحتمال انها في يد غيرهما فان طلب كل واحد يمين صاحبه ما هي في يد حلف كل واحد
 ما هي في يد صاحبه على البينات فان جلتا لم يقض باليد لما ويرى كل واحد من دعوى صاحبه
 ويوقف الدار ان يظهر حقيقة الحال فان نكلا قض لكل واحد بالنصف الذي في يد صاحبه
 وان نكلا احدهما قض عليه بكليهما الخالف نصف كان في يد ونصف الذي في يد صاحبه بنكوله فان
 كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يد لان تكون هذا ليس بحجة في حق الثالث ذكر في الثاني
 ومختصر لكان في شرح التوري كان ينبغي اذا نكل احدهما ان لا يثبت الاخر لانه ظهر كونه مالكاً
 الا ان يصح انه يحلف وما ينكل او اذا بدع انه ينكل • وذكر اكر والحق اني اذا نكل احدهما
 لا يقضي الخالف باليد لان القاضي لا يعرف كون الدار في يد التاكل والتكول بل او افراد
 وكذا احدهما انما يصح من دي اليد ولكن يمنع التاكل عن الغرض لها فان اقام احدهما بيعة
 انها في يد جعل في يد ويجعل الاخر خارجا وكذا لو كان احدهما قد لبر فيها او حفر او بني او غرس
 او كانت مشغولا ببلبنة لان الاستعمال دليل ليد فان اقاما البيعة تقضى باليد لما فان طلبا
 القصة من القاضي لم يقسم حتى يقيموا البيعة على الملك قالوا هذا عند اي حنيفة وعندهما
 يقسم من غير بيعة على الملك واصل هذه المسئلة الورثة قالوا للقاضي ورثنا هذا العقار
 من ابينا لم يقسم حتى يقيموا البيعة على كوا لا يقيم وانه مات وترك ابيه انا لهم وعلي عدد الورثة

سنة 2 ايد بها

سنة فاذا بدع به ينكل

كان الكل

وعندما يقسم من غير بينة ويشهد انه قسم باقرارهم ثم عندئذ بعد البينة وان الكل مدعى
 لان بعض الورثة يصير مدعى عليه لقيامه مقام المورث واقراره لا يمنع قيام البينة عليه
 وزاد ب القاضي رجل قال للقاضي ان فلان بن فلان ادعى لي ومات وله علي هذا كذا وله في
 يد كذا فصدق المدعي عليه في كذا قال القاضي لا يثبت الوصاية باقراره ولكن يقول للمدعي
 ان البينة على وصيته اليك قال الشاهد طاهر ما ذكر يد علي ان البينة تنفع على المقر وهو
 راي اخصاف قال الخوازي واكثر مشايخنا على ما لا تقبل على المقر وكذا الوادعي على رجل ان فلانا
 وكله بقبض دينه الذي عليه فاقرا المدعى عليه بالوكالة وحججه الدين لم تقبل بينة الوكيل على
 الدين لا ببينة يشهدون على الوكالة وان كان المدعى عليه مقرا بالوكالة وكذا الوادعي على
 ميت دنيا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعي اننا اقيم البينة على الدين على هذا المقر فانه تقبل
 ببينة وهذا لو كان يقبض الدين اذا اقر الذي في يد المدعى بالوكالة ثم اقام الوكيل بينة على
 المقر تقبل وفي جمع الرغزى وكذا لو خصم الاب حق على الجني فاقرا فانه لا يخرج عن
 عن الخصومة ولكن تقام عليه البينة مع اقراره بخلاف الوصي او امين القاضي اذا اقر بخروج
 عن الخصومة عبد في يد رجل اقام رجلان كل واحد شاهدا انه اوادعه اياه فاقرا
 ذوا ليد به لاحد ما انه اوادعه يوما بل دفع اليه ويقال لكل واحد منهما اقم شاهدا
 اخر فان اقاما قضى بينهما وان قامت بينة احدهما على الغير • عدنا الى مسئلتنا وفي الثاني
 قالوا للقاضي اشترينا هذا العقار وطلبوا القسمة يقسم بغير بينة بالاجماع وكذا الهبة
 والصدقة وفي التحفة لم يقسم حتى يثبتوا الاستقلال بالبينة وفي الشروط عن اي حنيفة هكذا
 ايضا والارض المدعى بها ان يكون ثغورا وحمل ان يكون مسترا فوجب الاحتياط عند اي
 حنيفة وقيل لا يقسم عند الكل ذكر السرخسي لو زعموا ان العقار ملكهم مطلقا لم يقسم عندهم
 من غير بينة لاحتمال ان ياتي بهم بغير ولو حضر المصوب منه فيقيموا البينة عليه عند
 قاضي اخر ان فلان القاضي قسم بينهم واحتجوا عليه بقسمته فوجب الاحتياط بخلاف المتقاول
 فانه يقسم من غير بينة في الفصول كلها باجماع بينهم لان قسمته للحفظ ومجرد اليد يكتفي
 لذلك الا ترى ان للمودعين ان يقسموا المتقاول للحفظ دون العقار وفي التحفة قسم قرارهم
 بالاجماع فان كان بعضهم غائبا لم يقسم بين الحاضرين ببينة وعيير ببينة في الشرا والهبة والصدقة
 والملك المطاق حتى يحضر الغائب والذي سبق من فصل الورثة اذا لم يكن في الورثة كبير

لجه
انها

غائبا وحضر لاولي

غائب او صغير لاولي له فان كان العقار في ايدي الخصور انكار لم يقسم حتى تقوم البينة على
 اصل الميراث وعند ما يقسم ويضع نصيب الغائب والصغير في يد امين لحفظه وان كان
 العقار في يد الغائب او في يد مودعه او في يد الصغير او في يد امه او في يد الغائب والصغير
 شيء منها لم يقسم الا ببينة بالاجماع لان اقرارهم لا ينفذ على الغائب والصغير في اكا في وفي
 الجامع لا يقسم وان قامت البينة على ذلك ما لم يحضر الغائب قال الشاهد فصار في
 المسئلة روايتان ولو حضر وارث واقام البينة على عقاري يد يد ميراث من امه وعلي
 عدد الورثة لم يقسم وان حضر معه صغير فاقض نصيب عنه وصيا ويسمع البينة عليه
 ويقسم وان كان الصغير غائبا فطلب من القاضي ان ينصب عنه وصيا فاقض نصيب ولا يسمع
 دعواه **قوله** تنازع فيه اثنان في يد احدهما طرف وفي يد الاخر الباقي لقض
 بينهما وان كان في يد احدهما اكثر لان الزيادة من جمل الحجة لا توجب زيادة في الاستحقاق
 كزيادة الشاهد لاحد المدعين ذكر بكرو فان كان اهداه في يد احدهما وفي يد الاخر الباقي
 يقضى به لمن كان الباقي في يد وكذا لو تنازعا في دابة واحدهما راكب والاخر متعلق بها
 فالراكب اولى وفي الاستحقاق لو كان احدهما في السرج والاخر خارج منه قضى بينهما • وفي
 الايضاح يقضي للذي في السرج وفي العيون لو كان احدهما في السرج والاخر رديفا يقضى
 للذي في السرج لان الاخر كالتابع له وفي المشتق لو كان احدهما يتقود والاخر يسوق فذلك
 كله للسائق وفي العيون قطار في اوله راكب وفي وسطه وفي اخره كل واحد يدعي ان
 العقار له قضى لراكب الاول بالبعير الذي ركبته وما خلفه الي الاوسط يقضى للاوسط
 بالبعير الذي ركبته وما خلفه بینه وبين الاول وليس للاخر الا البعير الذي ركبته هذا
 اذا لم تقم البينة فان قامت فالبعير الذي ركبته الاول يقضى من سركبته لانهما خارجان وكذا
 البعير الاوسط والاخر على هذا • واما ما بين الاول والاوسط يقضى به للاوسط والاخر
 لانهما خارجان والذي بين الاوسط والاخر فنصفه للاخر والنصف الاخر بين الاوسط
 والاول وفي المشتق تنازع عوان سفينة احدهما راكب والاخر مسك سكا • واخر حذوف
 بها واخر يدها فالسفينة بين صاحب السكا وبين الراكب والذي تحذف وليس للذي
 يدها شيء وفي الاستحقاق لو كان احدهما جالسا على بساط او نايما عليه والاخر متعلق
 به قضى بينهما • علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل ان يهدم السفل ولا سفل

قطار الاول

مطل

وهذه المسئلة المذكورة وتكون
 خزانة الاكثر من دعوى العاقل
 الظاهر في دعوى العاقل
 الطائفة من هذا

وتما ولا يتقرب كوة ولا بابا ولا يدخل فيه جدار عالم يكن ولا لصاحب العلوان يحدث على عتبة
ولا يضع عليه جدارا ولا كنيها لم يكن وقال لصاحب السفلى ان يضع مالا يضرب بالعلوان وكذا لصاحب
العلوان يضع مالا يضرب بالسفل قبل هذا تفسير قول ابي حنيفة انه انما يمنع لما فيه من ضرر
ظاهر فيكون فضلا بحما عليه لان التصرف جعل في ملكه فيكون المنع بعدة الضرر وقيل
لا بل الخطر اصل عند والاطلاق يعارض عدم الضرر فاذا اشكل وجب المنع والاطلاق
اصل عند ما والخطو يعارض الضرر فاذا اشكل لم يمنع وفي الاقضية لو اهدم السفلى
لا يجبر صاحبه على البناء لان حق صاحب العلوان في القرار فان وجد من غير تعدي من صاحب السفلى
فلا يجب عليه الاعادة ولكن يجبر صاحب العلوان فان شأني السفلى ان يضع علوه ثم يبنى عليه
وقد انشاها وقت الرجوع فالصحيح وقت البناء وذكر الطحاوي له المنع حتى يردى اليه ما انفق
قبله ويد هذا انه بنى بامر صاحب السفلى او بما راقضه وقيل بل فيه اختلاف الروايتين
فرق بين هذا وبين دار بين اثنين اهدم فبنى احدهما بغير اذن لا يرجع على صاحبه بشئ لان هذا
غير مضطرا الى البناء في نصيب شريكه ليعمل في حقه في السكنى لانه يمكنه ان يقاسمه الساحة
فيلبى في نصيبه اما هنا فخطاؤه حتى لو كان بيتا صغيرا فاهدم فلا يمكن قسمه الساحة لانه
لا يمكنه البناء بعد القسمة فاذا بنى لا يكون منطوعا وهكذا يقول في النكاحات والجام اذا اهدم
بعضه لانه لا يمكنه الانتفاع بنصيبه الا بهذا فاذا اهدم كله فان امكن البناء بعد القسمة
يكون منطوعا في البناء وان لم يكن لا يكون وفي الشافعي بيت اودار احام او حائط لاجزوع
عليه اهدم وهو بين رجلين فبناء احدهما لم يرجع على شريكه بشئ لانه كان يصل الى اصلاح ملكه
بالقسمة من غير اصلاح ملك شريكه وفي الحيطان لانه كان يفيد على القسمة والبناء على نصيبه
وكذا البيت اذا كان كبيرا يجهل القسمة وفي جمع برهان لو اهدم الحمام كله فامتنع احداهما
عن البناء لم يجبر وقسم العرصه لانه ان كان لا يمكنه ان يبنى في نصيبه الحمام يمكنه ان يبنى شيئا اخر
وكذا الطاحونه خربت وفي الحيطان حائط بينهما هدماء فاراد احدهما القسمة
وامتنع الاخر ففي اشهر الروايتين يجبر وذكر المرحا ان كان موضع الحائط عريضا يمكن لكل واحد
منهما ان يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة يجبر والا فلا لان المقصود من القسمة تخصيص المنفعة
المقصودة الا ترى ان الحمام لو قسم حصل لكل واحد منهما بيت ينتفع به من حفظ المتاع فكن لما لم يحصل

فإذا بنى لم يمنع

لحمي المرحاني

لكل واحد

لكل واحد المنفعة المقصودة بالحمام لم يقسم وكذا الدكان لو قسم حصل لكل واحد موضع ينتفع به
فكن لما لم يحصل المنفعة المقصودة بالدكان لم يقسم كذا هنا ولو اراد احدهما ان يبنى وامتنع الاخر
ان كان موضع الحائط عريضا يمكن لكل واحد ان يبنى حائطا في نصيبه لا يجبر وان لم يكن اهدم او خيف
الوقوع لهدمه احدهما لا يجبر وان كان حائطا لهدمه يجبر وان هدماء يجبر في المشهور ولو بنى
احدهما بغير امر ان لم يكن لهما عليه حمولة كحائط والجص وغيرهما لم يرجع وان كان لهما اول الثاني ان كان
موضع الحائط عريضا يمكن لكل واحد ان يبنى حائطا في نصيبه لم يرجع وان لم يكن كذلك يرجع ذكر القاض
ينصف ما انفق وفي خزائن الاكل جدار بينهما لكان احدهما عليه حمله فالهدم واحد ما غاب
فيه الخاضر ببعض الحائط فهو منقطع وان بناه بل من نفسه فليس منقطع وله منعه عن وضع الحموله
عليه حتى يودي نصف ما انفق وفي الخاوي كل من اجبر على ان يفعل مع شريكه فاذا فعل احدهما بغير امر
منقطع لانه طريقا وهو المطالبة كنه بينهما امتنع احدهما عن الكري فكري الاخر او سفينة يتخوف
منها الفرق او طاحونه او بيرا وحمام نصيب فاصحه احدهما او عبيد جني فهداه احدهما فهو منقطع
لانه عمارا اخر وان لم يجبر فلا يكون منطوعا كعلو لرجل وسفل اخر فسقط لا يجبر صاحب السفلى على البناء
فان بنى الاخر لا يكون منطوعا وفي الجامع الاصغر ربيع بينهما اي احدهما ان يفتق بجبر وفي جمع برهان لا
ويقال لاخر انفق وترجع بنصف النفقة في حصه شريكه وكذا لو قيب شي من الحمام المشترك فاني
احدهما الاتفاق يومرا لاخر بالنفقة ويرجع بنصفه في العلة وفي التقاريق حمام بينهما هدمه احدهما
وبناء فهدم الاخر ضمنه ما هدمه واعطاه قيمة ما بنى او ما يره برفعه ويقسم الارض وكذا
الحائط والدار والبيت سكة طويلة غير نافذ في اسفل من جانب اليمن والشمال رفيعة طويلة
غير نافذ فليس لاحد من اهل السكة ان يفتح بابا على جداره في الرفيعة لانه لا حق له فيها بدليل انه لو
يبيع فيها لم يكن له الشفعة وليس له حق المرور فيها قيل له ان يفتح لان الحائط ملكه لكن يمنع من
المرور قال الهذلي اني وهذا ليس بصواب لانه لا يمكنهم المنع في كل ساعة حتى لو فتح لاستضا
او للروح لم يمنع فان كانت السكة مستديرة فتلصق طرفاها وحول ساحتها بيوت فلكل واحد
من اهلها ان يفتح بابا على جداره في اي موضع شاء لان لكل واحد حق المرور في كل الساحة تكون مشتركة
بينهم ولهذا لو بيع فيها دار كان لاهل الرابطة العليا الشفعة وحكي عن مشايخنا لو كانت السكة طويلة
ودخل طرب داره في اول السكة فاراد ان يفتح بابا في اسفل على جداره ليس له ذلك وفي
النفوذ لو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور ذكر بركله ذلك وذكر شمس الائمة ليس له

نسخه
تكرار لما لم يحصل لك واحد
موضع ينتفع به

فإنما

سكة من اجز على ان يفعل

نسخه
لان الحائط ملكه
لم يمنع من

ذلك وظاهر ما ذكر محمد بن علي هذا وبه يعني • له دار في سكة غير نافذة وعليه باب
فله ان يفتح بابا اخر على الجدار اسفل من ذلك الباب وان ابي اهل السكة لان له ان يرفع جداره
كله ويدخل داره من اولها او من اخرها فكذا هذا ونذا دار بينهم قسموا لكل واحد منهم ان يفتح
بابا قال ابو نصر الاسكافي له ذلك وقال الصفار والمهنداني ليس له ذلك قال
ابو الليث وبه نأخذ له دارا بها في سكة غير نافذة فاشترى دارا بجانبها وباب هذه الدار
في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه الدار ويدخل هذه السكة له ذلك
ولو اراد ان يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لا في داره ليس له ذلك وفي شرح الميرحني
مقصودة مشتركة بالبناء في دارا لسان للمرفق طريق معلوم فاقسموها على ان يفتح كل واحد منهم
بابا في بضيعة في الدار لم يكن لهم ومن اصحابنا من يقول لا يسمعون من الفتح وانما يسمعون من النظر
في غير الموضع المعروف طريقا لهم ولا هل الدار شي في صحتها ما بدا له بعد ان يترك لهم طريقا
بقدر عرض باب الدار • وفي جمع الدسوقي دارين جارين سطح اصلا على مسيل مائة على
الاخرى فلصاحب الاسفل ان يرفع سطحه او يبني على سطحه علوا لانه يتصرف في ملكه وليس
جاره ان يمنع عن ذلك ولكن له ان يطالبه بوجه مسيله فان الهدم الاسفل لا يجبر صاحبه
على البناء ولصاحب المسيل ان يمنع صاحب السطح من الاستعانة به الى ان يعطيه ما اتفق فيه وفي
الثاني ما صاحب الساحة في القسمة فاراد ان يبني فيها ويرفع بناء يسد به الزرع والشمس
والشمس على صاحب البناء فله ذلك ما بدا له لان المساحة ملكه وله ان يتخذ فيها حاما او ينوول
او يخرجها او يلوعة او يرا او اصطبل او رجا وما اشبهه لانه يتصرف في ملكه الا ان الكف عن
ما يودي الجار احسن • وقال نصير الصفار يمنع ولو تركها البناء فطلب صاحبه تحويلة
لم يجبر فاعلم لانه فعله في ملكه فان سقط البناء من ذلك لم يمنع لانه لم يسمد وقيل اذا كان
يعلم ذلك لا يحاله يمنع من فعله ولو فتح صاحب البناء علوا به بابا او كوة فله ذلك لانه يتصرف
في ملكه ولصاحب الساحة ان يبني في ساحة ما يستتر منه ان شاد فعا للضرر عن نفسه وكذا
هذا في الدارين والجارين لتساوي الفصلين وفي الحيطان اراد ان يبني في داره تنورا الخبز
الدائم كما يكون في الدكاكين او رجا للطبخ او مرققات الفخار لم يجز لان ذلك يضر جيرانه
ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه وله ان يتخذ فيها حاما لان ذلك لا يضر الا بالندوة والتحرز
عنه ممكن بان يبني بين نفسه وبين جاره حايطا بنوده وكان الضميري تارة يعني من اراد

سنة
وما اشبه ذلك
سنة
سنة

ان يبني

ان يبني في ملكه تنورا في وسط البزارين ليس له ذلك وكان في بعض الاوقات يعني ان له ذلك قال
الشهيد والحالة في هذه المسائل ان القياس له ذلك كله لانه تصرف في ملكه لكن بركن القياس واخذ
ما لا يستحسن اجل المصلحة قال وكان الذي يعني اذا كان خيرا بيننا يمنع وبه يعني وفي شرح النقوي
عن أبي يوسف اتخذ داره حاما وتنادي الجيران من دكانها فليمنع منه الا ان يكون دكان الحام مثله
دكانهم وهذا خلاف اصل أبي حنيفة لما نهى عن اواراد ان يتخذ حواصلي البيت لم يكن في القدم
ويصرف ذلك بدار جاره ضررا بينا منع ذلك لان التصرف في ملكه انما يطلق له بشرط ان لا يضر غيره
وهذا خلاف قول أبي حنيفة ان من تصرف في ملكه ليس لاحد منعه وان كان يتضرر بذلك التصرف
وقال الصفار يمنع من ذلك واحذر بقوله كثير من مشايخ بلخ وخارا وفي المقارن
داران متصلا فحقان جعل احدهما اسطبلا ولم يكن في القدم كذلك ان جعل دجوع الدواب
الى دار الجار ليس لجار منعه ولو كانت حوافهم يحوداره له المنع اذا كان فيه ضررين وفي
شرح النقوي لا يمنع من ذلك كيفما كان وجوع الدواب • خرب دار الجار بسبب الاسطبل
لا يمنع صاحب الاسطبل كذا قال في ظهير الدين لان فعل الدواب لا يضاف اليه فلو ضمن انما
يضمن بالتسبب وهو داخل الدواب وهو ليس بمقدي في ذلك فلا يضمن بخلاف ما لو ساق
الدابة الى رزع الغير حتى افسدته لانه في السوق متعدي فيضمن وفي جمع برهان بن في ملكه
حاما وغيرها فقال جارتها ان لحقتك ما صنعت خراب دارك فاعلى صان ذلك واجار الجار
فلحقه الخراب بسببه قيل لا يرجع عليه لان هذا احسان بما ليس بواجب فلم يصح • وفي النوازل
اتخذ داره حطيرة غنم والجيران يتأذون من تنن السرقين ليس لهم في الحكم منعه وفي التقار
حضر في داره يرا قنر منها حايط جاره لم يكن له منعه وقيل اذا كان يعلم ذلك لا يحاله فله
منعه وكذا في ابن سلام في زراعة الارز وكذا في نصير قال وهو خلاف قول اصحابنا وفي
الحيطان الدار في محلة عامرة هل يجوز تحريكها القياس ان يكون له ذلك وقال الكرخي
يعني ليس له ذلك لانه يودي الى خراب المحلة قال الشهيد وهذا من نوع استحقاق وفي
اللاي هدم بيته فلم يبن والجيران يتضررون بذلك كان لهم جبره على البناء قال الشهيد
ليس لهم ذلك لان المرء لا يجبر على بناء ملكه وفي الخزانة سقط حايط بين دارين ولا حواصلي
فطلب من جاره ان يساعده في البناء قال اصحابنا لا يجبر وقال الفقيه في زماننا جبر وفي
التقارن قيل لجار ان ياحه جاره حتى يتخذ ستر بين سطحه وقيل ان كان يقع بصره في الصعود

سنة

سقط حايط بين دارين
ولا حواصلي
فطلب من جاره ان يساعده في البناء

في دار جاره فله منه عن الصعود حتى يتخذ سترع وان كان يقع في سطره فلا ادعى دارا
 في يد جاره فانكر فصاله على مال جاره فلا يشافي قال لانها معاوضة ولا بد من جانب المدعي
 وهذا لا يثبت فيها شفعة **س** قوله تعالى والصالح خير وادى درجات الخير الجوار ولا
 يجوز صدقة من مخرج بكره عن الفيا في رواية هذه المسئلة وذكر ابو عبد الله في الاسرار
 لا يصح وكذا السراري ايضا في نكته ومنعه بعض المتأخرين وقال يصح وعن محمد بن ابي بصير
 وعن غير الائمة يصح وفي الشافي لو صالحه على بيت منها ثم اقام البيعة على هبتها تقبل وفي الصلح
 على بيت من دار اخرى لم يقبل لانه احد العوض عما ادعاه فبطل قوله وذكر محمد بن بكر لو صالحه
 على بيت منها ثم اقام على بيتها لا تقبل في ظاهر الرواية لانه ان لم يصح الا برأ عن العين لكن لا يمنع
 الدعوى بعد ذلك **و** روي بن ساعدة عن محمد بن عبد الله قال لو ادعى بعض روايات الصلح مثل
 رواية بن ساعدة وانفقت الروايات على ان المدعى عليه لو اقر بالدار بعد الصلح يوم تسليم
 الباقي الى المدعي وفي نوادر هشام ادعى عدي بن فضالة على اخيه ما بينه ثم اراد ان يخلف
 المدعى عليه وياخذ الاخر ليس له ذلك لانه لو اقام البيعة تقبل قبل فساد كمن مسلمه العبادين
 فذا كان رواية النوادر او رواية بعض روايات الصلح فانه لا فرق بين المسلمين ولو كان الدعوى
 في دين فصالحه على بعض او على غيره لم يكن له طلب لثاني بالحجة لانه احد البعض وحط البعض وحط
 الذين صحح وفي الاجناس ابراهيم من هذا العين فاهو رواية الكتب ان هذا اللفظ يفيد
 استقاط المطالبة لا تقبل دعواه بعد الا برأ وفي شرح ابي اليسر البراءة عن الاعيان براءة عن الدعوى
 والخصومة فيها **و** في جمع برهان الا برأ عن الاعيان لا يصح وتفسيره لا يصح العين ملكا لمن
 وفقت له البراءة من جهة المبري لانه لا يبطل دعوى الجبري وفي جمع الناطقي البراءة عن الاعيان
 باطلة وله ان ياخذها في المستفاد عن محمد بن ابراهيم عن هذه الدار او ابراهيم عن حصصتي فيها
 او ابراهيم عن دعوي في قال هذا باطل حتى لو ادعى بعد ذلك يسمع ولو قال برئت
 منها او برئت من دعوي في لا يسمع وكذا لو قال انا بري من هذا العبد **س** ادعى دارا في يد
 رجل اياه وهب له في وقت وسلمه قبل البيعة فقال محمد بن الحبة فاشترتها منه واقام البيعة
 على الشرائع سابق لم يقبل لانه متناقض وان اقام تنازع لاحق قبلت لا مكان التوفيق وفي
 الشافي ادعى اياه وهب له ولم يتصدق به عليه ثم اقام البيعة على الصدقة وقال لم يهبها لي قط
 لم يقبل لانه كذب بيئته ولذا لو ادعى انه ميراث لم يشترها قط ثم ادعى الشرا وقال لم ارها

سمي
الباقي

مطلب
البراءة عن
الاعيان

سمي
وسد البيعة

لم يقبل

لم يقبل ولو ادعى هبة ولم يقبل لم يتصدق بها على ثم جاب بيعة على الصدقة وقال لما محمد بن
 الهبة سألته ان يتصدق بها على فعمل جاز ذلك لانه يمكن الجمع بين الدعوى والبيعة **و** كذا
 لوقال ورثتها ومحمد بن الميراث فاشترتها منه وجاب بيعة على الشرا قبلت قال بكر وميت
 بعد المسألة ان المناقصة متى وقعت في الدعوى من حيث الظاهر لا تزول الا بالتوفيق الا ان
 محمدا يشترط التوفيق في بعضه للقبول وفي بعضه يسكت فاسكتت على ما نص **و** في الجامع
 ادعى الشرا من ابيه ثم ادعى الارث منه يسمع لان دعوى الشرا اقرب الى الملك لانه والاقرب الى الملك
 لانه لا يمنع التملك عليه بعد كذا لو اقر ان هذه الدار لزيد ثم ادعى الشرا منه ولو ادعى
 الشرا قبل الاقرار لم يسمع الا ان يصح الشرا بالاقراء لانه اذا وصل علم ان مراده الملك كما
 كان يقال هذه دار فلان اشترتها منه وفي الاجناس هو لفلان وسكت ثم ادعى الشرا من
 غير توقيت لم يقبل حتى يوقت الشرا بعد الاقرار ولو قال هذا اعلان عام اول ثم ادعى الشرا
 ولم يوقت يقبل وفي الجامع هو لفلان لاحق لبيئته ثم ادعى الشرا لم يسمع لان قوله لاحق لا يقمن
 ابراهيم الحصومة فلا تقبل البيعة حتى يقوم على حق بعد كذا لو قال لاحق قبل فلان لم يقبل
 بيئته حتى يقوم على دين بعد كذا لو قال هذا العبد كان لفلان عام اول لم يكن له فيه حق
 لم تقبل البيعة حتى يقوم على حق بعد كذا لو قال هذا العبد كان لفلان لاحق لبيئته ثم ادعى
 الشرا اوقال لاحق لي في يد فلان ثم ادعى عليه عدي لم تقبل البيعة حتى يقوم على سب بعد
 الاقرار ولو ادعى الارث ثم الشرا لم يسمع لان ما يكون موروثا لا يكون مشتركا ولو ادعى ارث
 دار واقام دوا ليد ان اياه كان اقربا لبيئته له بطل دعوى الوارث وكذا لو اقام على اقرار
 الوارث بعد موت ابيه او قبل ان لم تكن لبيئته لانه يدعى بطلب من ابيه وقد ظهر اقراره بنفي
 الملك عن ابيه ولو شهد واعلى اقرار الوارث انها ليست لبيئته لما انه كان اشترى من ابيه ولما
 ان اياه كان وهب له في صحته لم سطل دعواه لانه لم يظهر اقراره بنفي الملك لبيئته اصلا ولو
 ادعى الارث واقام ان اياه مات وانما في يد فاحد عدا واليد منه بعد موته او قبله واقام
 دوا ليد على اقرار الوارث او المورث انها ليست له لم يقبل ويقضى له الدعوى لانه اثبت الاخذ
 فوجبت ازالة يده فدعواه انما لم تكن له لا ينفعه **و** في فتاوي الفضلي ادعى شركة
 بالوراثه فقال دوا ليد ليس لابي فيها حق ثم ادعى الشرا من ابيه يسمع لان التوفيق ممكن
 ولو قال لم يكن لابي فيها حق اوقال لم يكن لابي فيها حق فظا اوقال لم يكن لابي فظ ثم ادعى

اشترى لم يسمع لان الانسان انما يتصرف به بما للمقر له فلم يتناقص بخلاف الشرا فانه لا يمكن
التوفيق بين قوله لم يكن له وبين الشرا منه • دار في يد رجل اقام رجل بيته انه اشترى
من فلان بكذا وهو يملكها فقال ذواليد ليس لي لا يدفع عنه الخصومة اقام بيته على ذلك
اولم يتم ان لم يتم فلا اشكال لانه لو ادعى انه مودع لا يدفع بحجر قوله فلان اولى وان اقام
فكذلك لانه اقام على النقي والبيته على النقي غير مقبولة وان قال اودعني فلان ذلك
ان دفعت عنه اقام البيته على الابداع اولم يتم لانها تصادقا على وصول الدار اليه من فلان
وفي الاقضية فان لم يتم ذواليد بيته وطلب المدعي بمسئله يحلف بايه لفلان اياه
فان حلف فلا خصومة بينهما وان نكل فهو خصم وان لم يطلب بمسئله لا يحلف لان اليقين حقه
فلا يستوفي الا بطلبه وفي الثاني اوقال المدعي اشترتها من فلان وامرني بقبضتها منك
واقام البيته له اذها لانه اقام نفسه مقام الغائب ولوقال ذواليد وصل الي من ريد وكيل
فلان بامر او من عاصب منه كان خصما الا ان يعيم البيته على ذلك ولوقال شهوده دفعها
فلان الي زيد ولا يدري اذ فعلها زيد الي ذي اليد ام لا وذواليد يدعي الدفع الي نفسه لم
سدع الخصومة عنه بذلك لانه لم يثبت بانه يتدفع ولوقالوا دفعها زيد الي ذي اليد ولا
ندري ان فلان دفعها الي زيد ام لا يدفع لانه اثبت وصولها الي نفسه من غير فلان ولو لم يكن له بيته
وطلب بين المدعي علي ما ادعى من دفع زيد اليه يحلف المدعي بالله العظيم ما يعلم ان زيدا دفعها
اليه فان ركل اندفعت خصومته وان حلف توجهت ثم اذا جعل خصما وقضى عليه كان قضا
على فلان ايضا حتى لو جاء اقام البيته ان الدار له اودعها ذواليد واراد اخذها من المدعي
لم يكن له ذلك لان ذواليد صار خصما عن الغائب قضا والشرا من الغائب مقتضيا به ضرورة
سوء القضا على ذي اليد ببطلان يده وفي الاقضية دار في يد رجل يزعم انها له اشترها
من فلان الغائب امس او ادعى هبة او صدقة مقبوضة واقام البيته اولم يتم واقام اخر
ان ذلك الغائب رهن اياه بالف له عليه مند شهر وقبض منه او كان استاجرها منه وانه
اعارها الي ذي اليد بعد الرهن والاجارة يقضى للمرتهن والمستاجر وهذا لو اقام المدعي
انه داره اعارها ذلك الغائب او اجرها منه او رهنه منه بالف او اشترها منه بالف قبل
ان يشترها منه ذواليد يقضى بها له في كلها وفي جامع بكون ادعى الوصية من غائب على ما في يد الحاكم
فقال ذواليد انا مودع فلان اخر لا يدفع عنه الخصومة كما لو ادعى الشرا ولو اقامته

مقتضيا له

على الابداع

على الابداع لم يذكر هذا في الكتاب قال البجلي يجب ان لا يدفع قياسا على ما لو اقام المدعى عليه
الشرا بيته على الابداع من غير فانه لا يقبل بيته بغير عليه محمد في الجامع **فصل**
وفي شرح بكون الكا في بيته المدعى عليه الشرا تقبل وتدفع عنه الخصومة ولو اقام مدعي
الشرا بيته ان الباع سلطه على قبضها منه قضى له بذلك وقبضها منه لاثباته ان كان له بالبيته
وقال ابن ابي ليلى يدفع الدعوى بقوله ذي اليد اودعنيته فلان وقال ابن شبرمة لا يدفع
وان اقام البيته لهذا المسئلة شتم المحنسة في الثاني • ادعى عبدا في يد رجل انه اشترى
من فلان بالف وتقدمها وصدقة ذواليد قال قاضي لا يامر به بالتسليم الي المدعي لانه يكون
قضا على الغائب باقرار ذي اليد وقال محمد في املا نفسه يوم ما دفع اليه كرجل في
يد دار اقوانه اشترها من فلان فالتسليم ان ياخذها ما تشفعه ولو جاء الغائب وانكر
البيع ردت اليه كذا هنا والعصم ما قلنا لانه لو اخذ وغيبه ثم حضر الغائب لم يقدر على
اخذ خلاف الشفعة فان العقار لا ينقل فلا يخاف هذا المعنى ولوقال ذواليد ليس
العبد لفلان وانما هو لي فاقام المدعي بيته انه لفلان اشترى منه بالف وتقدمها قضى ببيع
على ذي اليد ويكون قضا على الغائب ايضا حتى لو حضره انكر البيع لا يلتفت اليه فالشرط في دعوى
الشراي ذكر ملكك المشتري بان يشهدوا انه له اشترها من فلان او ذكر ملكك الباع بان يشهدوا
انه اشترها من فلان وفلان يملكها او يشهدوا بدينك بان يقولوا اشترها من فلان وقبض
منه او سلمها اليه فلان فاذا شهدوا على شئ منها وقضى له كان قضا عليه وعلى الغائب وكذا
لو ادعى هبة فشهدوا ان فلانا وهبها له وقبض منها ولو شهدوا انه اشترها من فلان وله
يردوا عليه لم يقبل • بورع في جمع برهان بالف وتقدمها لم يقبل لا لتناق ولوشهدوا انه
اشترها من فلان وقبض منها او ان فلانا باعها منه وسلمها اليه يقبل في ظاهرها رواية وفي
المتنقاع عن محمد لو شهدوا انه له اشترها من فلان فليس بشي حتى يقولوا باع وهو يملكها فان قالوا
قبضها المشتري ولم يشهدوا بملكك فهو جائز خلاف ابي يوسف ولو شهدوا انه باعها وهي في يده
لم يحز حتى يقولوا باعها وهو يملكها وفي جمع برهان لو شهدوا انه باعها منه وهي في يده اختلفوا
فيه قال بعضهم لا تقبل وهكذا ذكر ابن رستم في نوادره عن ابي يوسف في جامع بكون لو شهدوا
انه باع وكانت في يده يوم البيع يقضى له وكذا هذا في الهبة وفي الاجناس لو شهدوا انه باعها
وهي في يده حين البيع ويوم الخصومة هي في يده الثالث لا في يد المشتري لم يقبل وفي جمع برهان

هذا كله اذا كان ذوا اليد منكر الملك للبايع فان كان مقرا بالملك له لا تقبل البيعة عليه بالاتفاق
 وجد المشتري المشتري في يد غيره ولم يكن نقد الثمن لا يسمع دعواه ولا يكون له ولاية الاسترداد من يد
 واصل هذا في المشتعصب المبيع قبل القبض ان كان الثمن منقودا او موحلا فالخصم المشتري والا فالبايع
 وفي الباب الثالث من دعوي الجامع لم يفرق بقدر الثمن بدعوي الشراء في الباب التاسع كروا الفرق
 وكذا في دعوي الكافي وفي النصاب محالا الى المشتع ان نقد الثمن بشرط سماع الدعوي وفي الاقضية
 رواية اخرى انه يسمع ونكر لا يندفع المبيع اليه حتى يتقدا الثمن ولو امره البايع بالقبض او سهره واعلى
 امره بالقبض يصح الدعوي وفي فتاوي الفضلي شهدها انه اشتراها من اب ذي اليد وذو
 اليد اقام انه ورثها من ابيه يقضي لها المشتري وكذا لو ادعى المدعي الشراء من فلان وهو حي وقا
 وقال ذوا اليد ان فلانا وهما لي او تصدق علي يقضي للمدعي وانما يحتاج الي قوله وهو يملكها
 اذا كان ذوا اليد يدعي الملك لنفسه فقال هذا ملكي وهو في يدي وهذا كله اذا ادعى الشراء من
 فلان فان ادعى ان ادعى الشراء من ذي اليد فذكر الملك ليس بشرط في الدعوي والشهادة اذا كان
 المدعي به في يد والامتنع في الاستنجائي وفي الجامع ادعى الشراء من ذي اليد ولم يدع القبض ولا شهد
 شهوده بالقبض فاقام ذوا اليد البيعة ان فلانا اودعني لم يندفع عنه الخصومة لانه ادعى عليه
 ففعل لم يستوف احكامه وهو القبض وان اقام البيعة على اقرار المدعي بذلك اندفعت فان ادعى
 الشراء والقبض اقام بيعة وذوا اليد اقام على الابداع قال بكر لم يذكر محرم هذا وحكي ابو الهيثم عن
 القضاة يندفع لانه ادعى فعلا استوفى احكامه نصا ركد دعوي ملك مطلق وغيرهم من مشايخنا
 قالوا لا يندفع لان دعوي الفعل بنى معتبرا به لئلا لا يقضى له بالزوايد ولا يرجح الباعه
 بعضهم على بعض وكذا لو اقام البيعة على الهبة او الصدقة او الرهن او الاجارة والقبض لم يثبت
 الي بيعة في اليد هكذا ذكر محرم وحكي ابو الهيثم عن القضاة ان ما ذكر محرم اراد به فيما لو ادع به فيما
 لو ادعى الرهن والاجارة مع القبض كان دوام القبض فيها من احكامها فصار انما من فاما دعوي
 الهبة والصدقة وقوع الفراع عن حكمها فصار كدعوي الملك المطلق ومنهم من يقول ما ذكر
 محرم جوابا لكل وهو الخاهر لما بينا من الدليل فلو لم يذكر بيعة مدعي الشراء حتى حصر فلان
 فلا ادرك في صدق ذوا اليد بما كان اقر له بالابداع سلم الدار اليه ولا نقاد البيعة عليه فاذا ركب قضى
 عليه باليد دون الملك على معنى انه ينزع الدار من يد حتى اقام هو بيعة المقاداره وكان ادع
 ذوا اليد واثبت الملك دون الابداع قضى له لانه لم يصير مقضيا عليه لان القضا في الحقيقة

سبحه
 في الباب

سبحه

على المقر

على المقر لان البيعة اقيمت ولو اعاد المدعي البيعة على المقر له قضى به له ويصير المقر له
 مقضيا عليه حتى لا تصح دعواه بعد ذلك على المدعي ولو اقام المقر له البيعة قبل القضا
 للمدعي لا دارة وكان ادع ذوا اليد واثبت الملك دون الابداع قبلت وبطلت بيعة المدعي
 وان كان له اري يد وهو ملكه طاهرا ولا تقبل بيعة ذي اليد على ملكه ما في يد لان هذا
 البيعة في هذه الحالة تكون قائمة على بطال بيعة المدعي وهو صحيح كاقامة البيعة ان شهود
 المدعي عبيد ولو اعاد المدعي البيعة الا على المقر له بانه اشتراه من ذي اليد وهو يملكها
 قبلت وكان او في القضا من المقر له لانه ظهر ان المقر له ذوا اليد والمدعي خارج فكان بيعة
 الخارج اولى فان لم يعد المدعي البيعة حتى قضى بيعة المقر له ما اراد المدعي مقضيا عليه من حقه
 ولا تقبل بيعة بعد ذلك على ملكه ذي اليد وشرايه منه ولو اقام المدعي شاهدا واحدا
 على ذي اليد واقر هو لغايب فحضر الغايب وصدقه سلم الدار اليه ويقال للمدعي اقم شاهدا
 اخر على المقر له ولا يورث عادة الشاهد الاول عليه فان اقام وقضى به له فالحق عليه المقر
 دون المقر له لان شهادة الاول اسبق وللسبق مزية في كثير من الاحكام فيضم الشاهد
 الثاني اليه ولو حضر المقر له بعد ما زكت بيعة المدعي لم يسلم الدار اليه لانه توجه القضا على
 ذي اليد ولولم يبق المدعي البيعة على ذي اليد حتى اقر ذوا اليد انما ودعية لفلان فحضر فلان
 وصدقه سلم الدار اليه ثم اقام المدعي بيعة على المقر له على الشراء من ذي اليد وقضى له بها
 فالحق عليه المقر له لان البيعة قامت عليه هذا اذا ادعى الشراء وان اقام على ذي اليد انها
 داري واودع عنكم او استاجرهما مني او ارتفعت او غصبت واقام ذوا اليد على فلان او غيره
 لم تندفع عنه الخصومة لانه صار خصما با ادعى عليه من الفعل وانما اقام من البيعة لا يظهر ان
 ذلك الفعل ليس منه استشهد بكر في الجامع الا ري ان المدعي به لو لم يكن في يد كان خصما
 فيما يدعي عليه من الفعل فانه لو قال غصبت مني هذا العبد او اودع عنك والعبد في يد
 غيري يكون خصما فاذا قضى عليه ثم حضر فلان واقام البيعة على الملك والابداع تقبل شهر المدعي
 على دعواه مع فلان فان اقام البيعة قبلت والا فحلف فان حلف بري وان نكل قضى عليه بها
 ولو قال المدعي غصبت مني او ضلت واقام ذوا اليد انه ودعية فلان سندفع الخصومة لانه
 لم يدع على ذي اليد فعلا ولو قال سرق مني فالحق سرك ذلك وهو قول محرم وفي الاستحسان
 لا يندفع وهو قولنا لانه لو اندفع وما يثبت المدعي السرقة فمقطع يد ولو جعل خصما ينزع

سبحه
 للمشتري

الشيء من يدري القطع • ويجمع ادعي على احراني استاجرت هذه الدار التي في يدك من فلان
تتارخ كذا قبل ان تستاجرها وقصها فاحدتها متى تشع لانه يدعي الفعل عليه ولو قال استاجر
فذلك وسلم الي لا يسمع ان المستاجر لا ينصب حصلا • وفي الجامع عبد في يد رجل اقام بيته انه
عبد في اليد وانه اعتقه واقام دوا اليد انه وديعة فلان لم تتدفع الحصومة عنه لانه
ادعي الفعل وهو الاعتناق فيقضى عليه بالعتق والملك من الضرورات اللازمة له فان حضر
فلان ادعي العبد لم يسمع لان القاض يقضي الحرية وهي المخصوصة والابطال حق جميع
العبد عنه ولو اقام العبد انه عبد فلان وانه اعتقه واقام دوا اليد ان فلان ذلك اودعي
لم يقض اعتقه وحاله بيته وبين دي اليد استحسانا لان العبد يدعي روال يد دي اليد عنه
وزوال ملك فلان جعل دوا اليد خصما في حق اليد ولم يجعل خصما في حق الملك لان الملك لغيره
ويؤخذ من العبد كقيل لكن احضاره عند حضور فلان فان دفع والاوضع على يد عدل
وكذا لو اقام دوا اليد انه عبد فلان اخر اودعه لا يقضى يعتقه وفي الحلولة قياس
واستحسان ولو لم يغم العبد بيته لم يلقى الي قوله لانه اقر بالرق ثم ادعي الزوال فلا يصدق
الاحتجة ولو ادعي حرية الاصل صدق ولا سبيل لذي اليد عليه ولو اقام دوا اليد انه عبد
فلان اودعه قضى لرقه والاجارة والعارية مثله لانه قد يصح في الحرفا ما الرهن قبل ان
الغنى والتسليم يستغني بها في الرهن عن ذكر الملك لان الحر لا يرهن وقيل الحر قد يرهن
كما يكون في وادعة اهل الحرب والاول اشبه وهذا بخلاف ما لو اقام دوا اليد في دفع دعوي
الملك المطلق انه ملك فلان اودعه يندفع الحصومة عنه ولم يقض بالملك لفلان ولو اقام
دوا اليد ان فلانا اودعه ولم يقبل انه ملكه لم يقبل لانه لا يثبت الا الايداع وهو لا يجل على
الرق والملك فان الانسان قد يودع وللم اذا غاب بخلاف غير بني دم فانه لو اقام دوا اليد
ان فلانا اودعه ولم يشهدوا انه ملكه يقبل فان اقام دوا اليد انه ملك فلان اودعه واقام
العبد انه حر لم يملك حبل بيته وبين العبد ويستوثق كقيل استحسانا ادعي ملكا مطلقا فاقام
دوا اليد بيته على الايداع او الرهن من فلان اندفعت عنه الحصومة لانه ثبت ان اليد الغير
وكذا لو ادعي دعوي الملك المطلق دعوى فعل على غير ذي اليد بان قال غصبها فلان مني
او ارتفعها وقبض واقام دوا اليد انه وديعة فلان اندفعت وكذا لو اقام البيعة على اقرار المدعي
انه لفلان واقام ان فلانا دفعها اليه فان قال الشهود اودعها لرجل يعرفه بوجهه دون اسمه

ونسبه لم يندفع

ونسبه لم يندفع عند محمد لان تعريف الغائب بالنسبة • وعند ما يندفع لان الشهود عرفوا
ان المودع غير المدعي وهو المقصود في الشهادة وعزاي يوسف ان كان ذوا اليد معروفا بالاحتيا
لم تقبل بيته لاحتمال انه غصبه ودفعها الي فلان سرا واخبرها منه بخبر رجلين واشهدوا
انه يودعها وان قالوا لا يعرفه بوجهه ونسبه لم يقبل لانه يحتمل ان يكون ذلك الرجل هو المدعي
وبمثاله لو اقر المدعي ان رجلا دفعها اليه انه دفعها لان الجلالة لا تمنع صحة الاقرار ولو قال
المدعي عليه اودعني رجلا لا اعرفه قضى لدفع الي المدعي ذلك لو قال الشهود اودعها غير الذي
يدعي دوا اليد لانه صار ملكا بشهوده وكذا لو اقام دوا اليد بالملك فلان قضى لدفع الي
المدعي لانه لو لم يتم بيته على الايداع يقضى عليه ولا تقبل بيته بعد ذلك لانه صار مقضيا
عليه الا ترى لو ادعي الملك لنفسه لا يقبل فكذا لغيره كالباع ادعي ان باع لفلان وانه
وكله الحصومة مع المشتري لا يقبل فكذا هذا في جامع بكر فان حضر الغائب فهو على حجة ان
اقام البيعة انها له اخذها من المدعي ثم المدعي على دعواه مع دعواه مع الاخذ فان اقام البيعة
قبالت والا يفحلف فان حلف بري وان نكل قضى عليه بها • وفي حيل رهن اقام دوا اليد
انه رهن من فلان يقضى بكونه رهن وتندفع الحصومة لهذا التنصيص ان البيعة على الرهن
تقبل ان كان الرهن غائبا ومجهول سوس الجواب في بعض المواضع بشرط حضر الراهن
يساع البيعة على الرهن قبل ما ذكر محمد غلط من كتاب والصحة انه يقبل لو اقام انه وديعة
من فلان وقيل في المسئلة روايتان في احدهما يسأل لانه لما رهنه فقد استخفظه فادانته
عليه الحفظ الا باثبات الملك للراهن صار خصما في ذلك كما في الودعية وفي رواية لا يقبل
لا ثبات الرهن على الغائب لانه لا يحتاج الي اثبات الرهن لدفع الحصومة فان الايداع كما في
له واليه ما لا سر خسر وقد اجاب بهذا في السير اسرار الرهن ثم ظهر عليه فاقام الرهن
قبل النسبة انه رهن عند من فلان ولعله لا يكون قضا على الغائب بالرهن • وفي
المنتقى قال دوا اليد اودعني فلان فقال المدعي نعم وتكتمه وهذا لك بعد ذلك
او باعها قال حتى يحلف دوا اليد بالله ما وهبها له فلان ولا باعها اياه بعد ما كان اودعه
فان نكل جعل خصما الا ترى ان المدعي لو اقام البيعة ان فلانا قد باعها منك بعدما اودعك
قبالت بيته فكذا اذا نكل • وفي جمع النسق اقام دوا اليد بيته على الايداع في النصف
تقبل بيته المدعي في الكل وفي النصاب يجل في النصف ولها رواية في الجامع وعن النسقي

بشرط

اقام ذو اليد بيعة على ما ادعي فاقام المدعي دفع دعواه الابداع انه اقراها ملك نفسه لم يكن
 دعواه وفي القضية اقام المدعي بيعة ان ذا اليد ادعاها لنفسه لم يقبل من ذي اليد بيعة على
 الابداع لانه ثبت بيعة المدعي اقرا ذي اليد بكونه خصما فلا يملك اخراج نفسه عن الخصومة
 وكذا لو اقام ذو اليد على اقرا نفسه قبل دعوي المدعي بالبيعة فلان ودعوه في يد لا يندفع
 وفي شرح السعدي قال ذو اليد هو فلان او دعوي او لم يقبل او دعوي ولا بيعة لاحد مما لم يندفع
 الخصومة عنه لاحتمال ان يكذب فلا اذا قدم فان خلف انقطعت الخصومة وان نكل قضى بها
 للمدعي ثم اذا قدم فلان فان صدق المقر اخذ الدار من المدعي ثم المدعي على دعواه مع فلان وفي
 فتاوى العظمى قبل الجواب في الاقرار للصبي كالجواب في الاقرار للعائيت في وجوهه وقيل
 يندفع اليه في الاقرار للصبي لان الملك يقع للصبي بنفس الاقرار وفي العائيت لا يقع الانتصاف فيه
 الا ترى لو اقر الصبي ثم اقر به الاخر لا يصح الاقرار الثاني ولو اقر العائيت ثم اقر به الاخر صح الثاني
 ولو قال المدعي انه استم ملكه داري اقراره للصغير فاراد خلفه جلف عند محله لانه ترك
 غضب العقار ويجب ان يحلف عندهم لان العقار عندهما بضمير بالاستهلاك والحد وان لم يضمن
 بالعقب كذا ذكر الحلواني في الغصب والجيل • ولو قال ذو اليد هي وقف ولا بيعة للمدعي
 يصير وقفا باقراره وخلف عند محله لانه بري غصبها خلافا فان حلف بري وان نكل ضمن القيمة
 ولو اراد المدعي ان يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق وفي التقويد قال المدعا عليه ليست
 هذه الصنعة في يدي جلف حتى يقر باليد فان اقر يحلف انها ليست ملكه حتى يقر بالملك للمدعي
 فان اقر بمرتك النقص لكر لو اراد المدعي اقامة البيعة لا بد ان يثبت اليد بالبيعة او يعلم
 القاضي بكونها في يد حتى يجوز الحكم بالبيعة بخلاف ما لو كان الدعوي في المنقول حيث يكون في القضا
 بالبيعة اقرا المدعا عليه بقيام المدعا في يد • وعن السحري لا يثبت اليد بالبيعة ما لم يشهدوا
 بمعاينة اليد لانهم راسموا اقراره انها في يد فقط وان ذلك يطلق لهم شهادة باليد وكذا
 لو شهدوا بالبيع والتسليم سألهم القاضي انهم شهدوا باقرار البايع او بمعاينة البيع والتسليم
 فان الحكم يختلف فانهم لو شهدوا على المعانيه كان شهادة بالملك للبايع ولو شهدوا على الاقرار لا يكون
 شهادة بالملك له وعسى لا يفرق الشاهد بين الامر بين فلا بد من السوال وفي التقويد شهدوا انه
 ملك المدعي ولم يشهدوا انه في يد المدعا عليه فيحق قال الشهيد بقي انه يقبل وسمعت ان
 الحلواني فكر في الجامع اختلافا قاله الاصمح انه لا يقبل • وذكر الشافعي عن السعدي والبردوي

انه لا يقبل

انه لا يقبل لانه ما لم يثبت انه في يد يفرق لا يمكن المطالبة بالتسليم ونه كان بقي اكثر شائنا
 وفي الجامع اقام بيعة على عبد في يد رجل انه قتل وليا له خطا واقام ذو اليد ان العبد لفلان
 او دعونه اندفعت عند الخصومة والاخير ذو اليد بين الدفع والعدا فان دفع ثم حضر المقر
 له يجبر من غير عادة البيعة عليه ان تسلم الدفع وان شافاه وان كان ذو اليد فداه كان
 منطوقا وياخذ المقر له العبد • وفي النصاب اقام بيعة على رجل انه دفع اليه كذا واقام
 المدعا عليه انما امرتني بالدفع الي فلان يندفع وفي الاجناس اقام بيعة على دابة في يد رجل فاقام المطلوب
 بيعة ان المدعي باع كس فلان ابدا بيعة الطالب ولا يلزم في حق الغائب الا ان يشهدوا انه باعها
 من الغائب وقبض منه وفي الجامع عبد مات في يد رجل اقام رجل بيعة انه كان له واقام ذو اليد
 ان فلانا اودعه او رهنه او اجره او عاره او غصبه من فلان لم يندفع عنه الخصومة لان
 الدعوي وقع في القيمة وبحلها الدمة وبه فيما في دمه لا يتصور ان يكون لغيره فان اضر المدعي
 القيمة ثم حضر الغائب وصدق ذو اليد رجح عليه ذو اليد بما ضمن في الوديعة والرهن
 والاجارة لانه عامل له ولا يرجع في الغصب والعارية لانه عامل لنفسه وان كذب ذو اليد فذلك
 اليد ان يقيم البيعة عليه بما ادعي ياخذ منه بما ضمن في الوديعة والرهن والاجارة ولذا التفصيل
 في اباق العبد مكان الموت لانه كالهلاك فلو عاد من اباق بعد ما ضمن ذو اليد عاد على ملك
 المالك في فصل الوديعة والرهن والاجارة لان قرار الضامن عليه وفي فصل الغصب والعارية
 يعود على ملك الضامن لان قرار الضامن عليه هذا اذا صدق الغائب ذو اليد وان كذبه ففي
 الوديعة والرهن والاجارة اذا لم يكن لذي اليد بيعة على ما ادعي وحلف الغائب عاد العبد
 على ملك الضامن وفي الغصب والعارية لا شبهة ولو كان العبد قائما قد فقيت عنه فاقام
 رجل بيعة انه عبد واراد اضر العبد وارث ولعين واقام ذو اليد ان فلانا اودعه قبل
 ذهاب عنه فلا خصومة في العبد ولا في الارش لان الارش تبع لا سمحق الا بملك الاصل فاذا
 اندفعت الخصومة في الاصل سدد في التبعية ولو كان مكان العبد جارية فولدت ثم ماتت فاقام
 المدعي بيعة انها كانت له وانما ولدت في ملكه واقام ذو اليد ان فلانا اودعه اياه قبل ان تلد
 فولدت عنده فان القاضي يقضي بقيمة الجارية للمدعي ولا يقضي في الولد بشي حتى حضر الغائب لان
 الملك في الولد بيد الفصل عن الام حلف الارش • قتل عبد جارية خطا فاقر ذو اليد
 انها كانت وديعة عنده من فلان خير مولى العبد بين الدفع والعدا بقيت لان المودع خصم

اسم
لم يحرم من عدا عدا

مطل

في استرداد الوديعة والنضيب والقطع فكان خصما في الجناية ايضا فان دفع العبد ثم اقام رجل
 بيته الجارية كانت له واقام ذواليد على ايداع الغائب والقاضي يسأل المدعي ان يرد العبد
 ام قيمة الجارية فان اراد العبد فلا خصومة بينهما لانه قائم مقام الجارية وان اراد اذ اخرجتم
 كان ذواليد خصما فاذا قضى عليه بالقيمة ثم حضر الغائب وصدق ذواليد بما ادعى اخذ
 العبد وضمن قيمة الجارية لذوي اليد ولو لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها فدفع باليد
 والمسئلة محال لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب طامرا في الارش ● وفي الاقضية ادعى
 علي اخراثة باع باع منه هذا العبد الذي في يده بالف وانه يملكه واقام ذواليد بينه انه
 ووديعة فلان لا يدفع عنه الخصومة لان المدعي ينسب عين في يده وفي المتقاع ان يوسع
 ادعى داراني يد رجل فاقام ذواليد ان فلان الغائب كان استحقا مني وقبض واجرها مني
 لا تقبل بيته ولا تدفع الخصومة ● وفي الجامع اقام بيته على دار في يد رجل اياه وذواليد
 اقام انما كانت في فوخته من فلان وقبض مني ثم اودعني او ذكر البيع مكان الهبة فهو خصم
 يقضى عليه وعلى الغائب لانه انتصب خصما بظاهر اليد ولا يملك بيته لا قامت للغائب
 وليس عنه نايب ولو حضر الغائب وصدق ذواليد لم ينفعه نضيبه ولو اقر المدعي بما ادعى
 ذواليد او قامت البيعة على قراره بذلك او عاين القاضي ذلك فلا خصومة بينهما وكذا لو ادعى
 عبدا في يد رجل فقال اقامة البيعة باع ذواليد من رجل وسلمه اليه ثم قتله وديعه فان
 عاين القاضي ذلك او اقر به المدعي وقامت البيعة على قراره بذلك لم يسمع دعواه ولو لم يعاين القاضي
 ذلك ولا اقر به المدعي ولا قامت البيعة على قراره بذلك لم يسمع دعواه ولكن ارا د والبيد اثبات
 ذلك بالبيعة لم تقبل بيته ويقضى عليه وعلى الغائب ولو حضر الغائب قبل انقضائه العبد اليه
 باقرار ذي اليد ويجعله خصما للمدعي ويقضى عليه بالبيعة الغائبة على البائع وكذا لو ادعى انه باع
 ولم يسل للجواب كذلك لان في الفصلين اثبات البيع للغائب وكذا لو اقام المدعي بيعة ثم اقام ذو
 اليد على البيع من فلان والايديع منه لم تقبل بيته ويكون خصما والقضاء عليه وعلى الغائب نافذ
 ولو اقر المدعي بذلك لو قامت البيعة على قراره بذلك او عاين القاضي ذلك فلا خصومة بينهما
 لنقض فهم ان اليد للغائب اما بعد ما عدلت بيعة المدعي لو ادعى ذواليد البيع من فلان والايديع
 منه واقام البيعة على اقرار المدعي بذلك او اقر به المدعي او عاين القاضي ذلك لم يرفع عنه الخصومة
 لان المحل صار مستحقا فلا ينفذ تصرفه وفي غريب الرواية لو باعه بعد الخصومة قبل التقديم

الي انفس جاز

الي القاضي جاز وبعد التقديم لا يجوز الا اذا علم انه ترك الخصومة ● ولو باع محض من القاضي
 فلا خصومة بينهما وان باع بعد اقامة البيعة محض من القاضي لم يخرجه وهو خصم ● وفي
 التقاريق باع بعد قيام البيعة قبل القضاء جاز وروى خلافه وفي المتقاع عن ابي يوسف
 لو باع المشهود عليه قبل القضاء المدعي ووصيه لا يخرجه ولا هبته قال الحاكم هذا
 بخلاف جواب الاصل وعن محمد لو باعه بعد ما قامت عليه البيعة ان قدرت على المشتري
 ابطت البيع وان لم اقدر وعدلت البيعة خيرت المدعي ان شاخه من البائع القيمة
 وان شاخه فلا مرجح حضر المشتري وفي ربايات تاج اقر المشهود عليه بالدار لرجل ثم
 ركبته لشهود قضى به المشهود له ● وكذا لو باع ثم زكيت يبطل البيع لان القضاء يستند
 الى رقة اقامة البيعة فيظهر انه باع مملكه للمدعي حتى يكون القضاء على البائع دون المشتري
 وفي جامع البر عرى هل يبقى البائع خصما بعد بيعه قبل التزكية قبل جبر محجور لان علت القضاء
 قد تمت ● وقيل لا لان العلة لم تنصر واجبه الحال ● وفي الشافي دار في يد رجل اقام بيعة
 ان فلانا اودعني واقام الشفيع ان ذواليد اشتراها فبيدته الشفيع اولى لانه اثبت الفعل
 عليه وهو الشرائع اذا قدم الغائب لا يثبت اليه ولو قال ذواليد اشتريته منه ثم هبته
 منه وسلمته او بعته وسلمته ثم اودعني لم يسمع الا اذا اظهر ذلك بعلم القاضي او اقرار الشفيع
 او قامت البيعة على قراره بذلك وان اقام ذواليد بيعة على نفس البيع لم يقبل فان قضى الشفيع
 ثم حضر المقر له وصدق المشتري لم ينفعه نضيبه لانه صار مقضيا عليه وفي المتقاع اشترى
 دارا فطلب الشفعة فاقام فاقام المشتري البيعة انه وكيل فلان لا يشترى لا يندفع عنه الخصومة
 وفي الشافي ولا خصومة مع الوكيل بالشرا من يدعي فيه شيئا لانه ليس من حقوق الشراذ فحاربه
 وامراه ببيعها ثم اراد اخذها فقال الوكيل بعتها من فلان وقبض ثم اودعني وكذبه الموكل
 فله اخذها ولا تقبل بيعة الوكيل الا اذا اظهر ذلك فلو حضر الغائب وصدق الوكيل اخذها
 ادعى على عبده ما ذون دينيا فقال المولى بعتته او وهبته وسلمته اليه ثم اودعني فكذبه
 المدعي كان المولى خصما بظاهر اليد ولا تقبل بيعة المولى على ذلك الا اذا اظهر ذلك
 ادعى داراني يد رجل انه له فقال ذواليد هي لك الا انه اودعني فلان اوقال اودعني
 فلان وهي لك فان اقام البيعة على الايديع انقضت الخصومة عنه وان لم يقع قضى به للمدعي
 فان اخذها ثم حضر الغائب وصدق ذواليد على الايديع نظروا فان كان ذواليد يد ابيداعه

مظلم
 باع حرقا
 البيعة قبل التزكية

سنة المشتري
 حرة المشتري

مظلم

فصل
في
تكملة

ثم عني المدعي فالتكيب ان ياحد هاتم يقال اقم البيعة عليه ان كان قد اراد
بالاقرار بذلك المدعي ثم يادع الغائب فلا سبيل للغائب عليها الا ان يقيم البيعة على ذلك
لان الاقرار حصل له بعد الاقرار للمدعي مال في يد رجل قال لاحد هذا المال مالك
عصبة منك عبدك ودفعه الي او عصبة منه وصارقه المولي فلا سبيل له على المال
لانها تضاد فان اليد للعبد والحضومة في استرداد المعصوب الغاصب ولو قال
هذا المال مالك عصبة منك عبدك فافوضي او غضب منه واهلكته او ادعني
فاهلكته فهو صام من المولي لانه ليس في تسليم المال الي المولي تنويته في حق الغائب ولو قال
هذا المال مالك عصبة من عبدك او ادعني عليه عبدك فان صدقه المولي فلا حضومة
بينها لان اليد للغائب فان قال المال مالي ولم يصل اليك من الغائب يوم بالدفع اليه
لانه منك قد ظهر تضادتها ويد الغاصب لم تظهر فلا تنفذ الحضومة فان لم يتم وطف
المولي دفع اليه فان حضر الغائب وانكر الرق فلا سبيل له على المال لان صاحب اليد اقرب
اولا للمال للمولي فان كان اقرا لغضب ضمن مثله للذي حضر فان كان اقرا بوديعة لم يضمن في
قول ابي يوسف خلاف محمد وان دفع بغير قضا ضمن بالاتفاق وان لم يدفع بغير
قضا ضمن بالاتفاق ولو ادعى صاحب اليد بالاقرار للغائب فقال هذا المال او دعيه
عبدك او غضبه منه وهو مالك فقال المولي المال مالي لم يصل اليك من عبدك فعلي
دعي اليد البيعة علي ادعي من الغضب والوديعة فان لم يتم بيعة دفع المال الي المولي عبد
ما يخلف على علمه بالله ما يعلم انه ايداع فلان ولا غضب المقر منه فان دفع ثم حضر الغائب
وانكر الرق فله ان ياحد ذلك المال من المولي لان المقر كان اقرب اولاه فاذا اخذ بيا
للمولي انت على دعواك وليس له ان يرجع على المقر بشي لانه لم يقر بالاخذ من يد ولو قال
ذو اليد هذا المال مال عبدك عصبة منه او ادعني وقال المولي المال مالي لم تاحط
من عبدك فلا سبيل له على المال الا ان يقيم بيعة او يخلف ذواليد فينكل وهي الخمسة
مال في يد رجل ادعي رجل انه ماله اخذ منه عبدك ذواليد ودفع اليه وصارقه
ذواليد بذلك ولكن قال لا ادفعه اليك حتى يحضر عبدك مخافة ان ينكر الرق فياخذ
من المال فانه لا يلتفت الي قوله لانه اقرا للملك للمدعي فان حضر الغائب وانكر الرق فله
ان ياحد المال من المقر له فان كان قد استهلكه فله ان يضمن اياه شأ ولو اقر ذواليد

بعد قضا ضمن

بالوصول من عن

من عبدك ولكن انكر كون المال للمدعي يوم المدعي باقامة البيعة لان صاحب اليد يدعي
المال لنفسه حيث اخذ المال من عبدك وزالت يد عبدك فان نصب حضرا فان قضى للمدعي
ثم حضر الغائب وانكر الرق واخذ ماله قبل المدعي ادعي بيمينتك عليه • ولو قال ذواليد
للمدعي هو مالك او دعيه فلان وليس فلان بعدي فلا حضومة بينهما لان اليد للمدعي
بتضادتها ولو اراد المدعي ان يقيم البيعة ان الغائب كان عبدك لم يثبت لان في ذلك
اثبات الرق على الغائب الا اذا اقام انه كان عبدك وانه مات لانه اذا مات صار المولي
متمر له وارثه • ادعي على اخوانه قطع يد عبدك وانه ربح امرته والرفيق غائب فصدقه
المدعي عليه ولكن قال لا ادفع اليك الارش والمهر مخافة ان يحضر الغائب فينكر الرق فياخذ
من ثانيا لم يثبت اليه ويومر بالدفع لان الخصم في ذلك هو المولي لا يرى لو كان الرفيق
حاضرا لم يكن حضرا في ذلك ولو كان للعبد رديعة في يد رجل او غضب اوله عليه دين من قرض
او بيع فاقر ذواليد ان دفع المال عبدك هذا الرجل فصدقه الرجل فليس له ان ياحد المال
لان الخصم في ذلك هو العبد لا ترى لو كان حاضرا لكان له الاخذ وكذا لو كان المال من ثمن الحارثية
فقال المقر هذه الحارثية التي اشتريته جارية هذا الرجل دفعها الي عبدك وامره ببيعها فيها
فصدقه الرجل بذلك فليس له اخذ الثمن قال دفع الي فلان هذه الالف وهي فلان واحميا فهي
للادع لانه سبق اقراره فان دفع اليه بفضا لم يضمن الثاني بغير قضا ضمن ولو قال فلان دفعها
الي فلان لم يضمن له فان دفع بغير قضا ضمن الثاني بفضا لم يضمن عند ابي يوسف خلاف محمد ولو
قال هذه فلان اقرضني فلان وادعيا فهي الاول والمقرض عليه له ان ياكل حال ولو قال
هذا فلان باعني فلان فانكر الاول الاذن بالبيع وحلف فلان لعبد له ولثاني الثمن بكل
حال ولو قال هذا العبد هو فلان لابل فلان فهو الاول فان دفع اليه بفضا لم يضمن
لثاني وبغير قضا ضمن حلا فالرفق ولو قال غضبت من فلان لابل من فلان او قال هو
فلان لابل غضبت من فلان فهي الاول ولثاني القيمة بكل حال ولو قال هو فلان لابل
او دعيه فلان او عارثية او دفعه الي او قال هو ووديعة عندي فلان لابل فلان فهو
كالاول عند محمد وقال ابو يوسف ان دفع الي الاول بفضا لم يضمن لثاني وبغير قضا
ضمن ولو قال هو فلان اعترضه من فلان فهو الاول ولا شي لثاني • وعن الفضلي يضمن
لثاني القيمة ولو قال هذه الدار فلان لابل فلان فهي الاول وليس لثاني شي وليس

كذلك **•** اخذت من هذا الابل من هذا قرا الاصل الموجب للضمان ولوقال فلان
 على الف لابل فلان وقال فلان على الف غير الجارية باعينا لابل فلان باعينا فكل واحد
 منها الف ولوقال له على كذا لابل كذا الزمان في الحسب وفي الحسب اكثر المقدارين واعلى
 الصنين واما الف من ثمن جارية لابل من ثمن غلام قال فاصل وان ادعاها حلاف زفر
 جارية في يد جارك قال لاخر اشتريت مني هذه الجارية فخذها فان عوم الباع على ترك
 الحضومة وسعه ان يطاها لان حوز المشتري حبل فسخا في جانبه الا ترى لو تخاذل
 فسخا في حقه فاذا عزم الباع على ترك الحضومة واساكن الجارية كان ذلك دلاله الفسخ
 في جانبه فتم الفسخ الا ترى ان من قال لاخر اجرتك هذه الجارية او بعتك بكذا فاحذرها
 الاخر كان ذلك قبولا منه كذا هنا **•** ذكر الحلواني وهل يتحقق الفسخ من جهة الباع بالمجان
 ذكر الصمري لا يتحقق لانه فسخ من طرف الحكم وهل يكفي بالعموم على ترك الحضومة ام يحتاج
 فيه الى الاشهاد واختلفوا فيه وفي الجامع المشتري باع من اخر جارية الثاني الشراء وحلف
 ثم وجده الاول عيبا له ان يرد ها على يده اذا عزم على ترك الحضومة لان العقد الفسخ
 بدون رضا وان عزم قبل ان يحلف الثاني لم يرد ها لوان ان حلفه فينكح ولو وجد الزوج
 النكاح حلف على قول من يرى ثم عزم المرأة على ترك الحضومة لا يفسخ النكاح لانه
 تخلف الفسخ **•** اقرانه قبض من فلان دراهم ثم ادعى انها زبوف او بتمهجة صدق لان
 القبض اختصاص له بالجباة ولو ادعى ان اسوقه لم يصدق لان الدراهم لا تساوي السوق
 فان اقر قبض حقه او قبض الجباة او بالاستيفاء ثم ادعى الزبافة لم يصدق لان الاستيفاء
 يستعمل في قبض الحق حقه جباة وقبض قبضه وفي المستعلا يمين على المطلوب في قول ابي حنيفة
 خلاف ابي يوسف وفي شرح لو ادعى الغاصب والمودع او قابض الدين الزبافة صدق وصل او فصل
 لان الفعل لا يسمي عن الصحة وكذا هذا في الدنيا يرد الكيل والوزن واليوت والطعام اذا جابنوب
 حلق او تحرق او طعام غير اصابه الماء فقال هذا هو صدق مع يمينه ولو ادعى لسوقه ان
 وصل صدق والا فلا وكذا لو اقر بقبض الفلوس ثم قال هي من الفلوس ككاسه صدق وفي
 الشا في اقر قبض الفلوس وقال الزبافة لم يصدق وان وصل فاقبل كركك وفي الاستيفاء
 يصدق لانه ادعى بحار كلامه منفصلا اي قبضت حقي انا لا صفة ولو اقر بقبض الكيل والوزن
 من المطلوب ثم ادعى الرد صدق لان القبض اختصاص له بالجباة ولو اقر بقبض دراهم ماله

على المطلوب

على المطلوب ثم ادعى الزبافة لم يصدق ولا يمين له على المطلوب انها كانت جباة في قولها وقال
 ابو يوسف اذا اتهم حلف لان هذا قد يكون مثله في العرف بان قبض الدراهم لا يقبض حقه
 قبل الانتقاد وهذا نظير اختلافهم في اقرار الباع بقبض الثمن ثم دعواه انه لم يقبض واذا حلف
 المشتري لا يحلف وعنده يحلف وكذا لو اقر بابيع ثم قال كنت اقررت لكن لم ابع او اقر المشتري
 بقبض المشترا ثم قال كنت اقررت له لكن لم اقبض او اقر بالمعينة وبقبض الموهوب له ثم قال
 كنت اقررت بالقبض ولم يكن الموهوب قبض او اقر بدين ثم ادعا انه اقر كما دارا وحليف
 المقر له لم يحلف عنده مما في المسائل كلها لان الدعوي فاسد لئلا تضك كالوقال ليس لي على فلان
 شيء ثم ادعى عليه مالا واراد تخليفه لم يحلف او قال هذا الشيء فلان ثم قال هو لي واراد
 تخليفه ليس له ذلك كذا هنا **•** وقال ابو يوسف يحلف الجوابان العادة بالاشهاد على هذا
 الاشياء قبل تحققها بخرا عن امتناع الاخر عن الاشهاد بعد التسليم والانتقاد هذا كما لو قال
 المقر بابيع والتسليم اني فعلت ذلك لكن بابيع حله وطلب يمين الاخر حلف عليه كذا هنا
 قال بكر وكذا ههنا الخلاف في كل ما اقر ثم ادعى انه كان اقر كما ذاب قال الشهيد الرازي
 في التحليف للقاضي قوبعين او دين لرجل فقال المقر له ليس لي او قال بل هو لك او قال
 هو لفلان ثم قال هو لي فلا شيء له لانه لما كذبه فقد بطل اقراره وفي جمع لوصدقه ثم رد اقراره
 لم يرد **•** وفي جامع ابي الفضل الاقرار لا يلزم الانقضاء بقوله المقر له وفي فتاوى الفضل هب
 لي هذا العبد فقال وهبت تمت وان قال لا اقبل لا يريد وكذا حلف الا را من الدارين على هذا
 وفي المتنا وكذا لو وهبت صدقا لزوجها فقبل ثم رده كان رده باطلا وفي التقاريق وكذا
 او قبل المديون البراة ثم رده وفي جامع الكوفي ولذا لو قال بعد وهبت لك رقتك فرد لا يرد
 وفي المتنا وكذا المعوض عن القصاص لا يرد بالرد وفي الثاني بعتك هذا العبد او قال له مجهول
 النسب انا عبدك فكذبه المقر له لم يبطل اقراره الا ان صدقه المقر قبل ان يعود المقر له اليه
 تصديقه لان البيع والوق لا يبطل بخود احدهما ولذا الاقرار بالنكاح بها الرجل بالاقراء
 او المرأة ذكرنا لاطفي واختلفت الرواية في ارتداد الوقف برد الموقف عليه ذكره هلال انه
 يرتد وقال الاضاري لا يرتد وانفقت الرواية ان الطلاق والعناق لا يرتد بالرد **•** وفي
 الثاني اقر كل واحد منهما بالرق لصاحبه ولا يعرف اصلهما وليس احدهما في يد صاحبه فصرف
 كل واحد منهما صاحبه في اقراره معا فذلك باطل لانهما متضادان ولو اقر احدهما قبل الاخر

اقرت كذا
 على فلان
 ابي حنيفة

لنحو
 الموقف عليه

فاقرار الثاني جازم الاول باطل لان الثاني رد الاول ووفقا لثاني على تصديق الاول **●** ادعي
 ما لا فانكروا اقام الطالب البيينة على المطلوب بالبيينة على القضا او الابرأ قبلت لو صرح
 التوفيق فانه يقول ليس لك على شي لاني قضيتك او لانك ابرأ تني وان قال في الابتدأ لم يكن لك
 على شي قط ثم اقام بيينة على القضا او الابرأ قبلت لانه يقول قضيتك دفعا لحضومتك او لانك
 ابرأ تني مع انه لم يكن لك على شي دلت المسألة ان التوفيق اذا كان ممكنا بين الكلامين يجب قبول
 البيينة من غير دعوي التوفيق وفي بعض المواضع شرط دعوي التوفيق في شرح الشهيد وذكر
 بكر في الجامع اذا كان التوفيق ممكنا بين الدعوتين يصح ولا يرد وان كان المدعي لا يدعي التوفيق
 وذكر في البيوع والشهادات في كل موضع يصح الدعوي التوفيق لا بد من دعوي التوفيق لكن
 ذكر في بعض المواضع دعوي التوفيق ولم يذكر في البعض في الكل يشترط ويجعل ما سكت على ما ذكر
 وفي الاقضية لا ينبغي للقاضي ان يوفق لانه نصب لفضل الخصومات لا لانشاء ولان القاضي لا يدري
 ما يوققه المدعي فلا ينبغي ان يقبل الشهادة وان احتمل التوفيق بطرح ادعائها القاضيه له بالف
 وخساية لا يقبل ان احتمل التوفيق بان يقول كان في عليه الف وخساية كاشهدها به الا اني ابرأ
 او استوفيت خسايه ولم يعلم الشاهدان وانه لو وفق على هذا الوجه قبلت شهادتهما ومع هذا
 قيل التوفيق لا يقبل ولا يحل على الموافقة وان احتمل ذلك **قلت** وكان والذي ينبغي
 التوفيق اذا كان ممكنا يجب على الحاكم ان يوفق حتى لا يتعطل حجاج الله تعالى التي شرعا لعباده لفصل
 خصوماتهم ثم استدلل الحنفية على المسلمين بفصل دعوي القضا من الدوق فقال الا تزي لو ادعي
 على رجل دم عمه فلما ثبت عليه اقام المدعى عليه بيينة على الابرأ او العفو او الصلح معه من ذلك
 على ما لا يقبل وكذا لو ادعي لو ادعي على رقية جارية فانكرت واقام البيينة على رقيتها ثم اقامت هي
 بيينة انه عتقا او كاتبة على الف وان ادت ادية تقبل كذا هاهنا ولو ادعي عليه مالا فقال
 لا اعرفك ولا راتيك ولا جري بيني وبينك مخالطة ولا خلطة ولا اخذ ولا اعطى ولا اجتمعت انا
 وانت في موضع وما اشبهه ثم اقام بيينة على القضا وفي ادب القاضي او على الابرأ لم يقبل لانه لا يتصور
 ان يكون بينهما خصومة وقضا ولا يعرف احدهما صاحبه وذكر القذوري عن اصحابنا ان بيينة
 القضا تقبل لان الرجل يدعي على رجل محب فيؤديه بالشغب على باب داره فياخذ بعض وكلايه
 ان يعطيه ما يرصيه فيكون قد قضاوه وهو لا يعلم به ثم علم به فعلى هذا قالوا ان المدعى عليه
 ممن يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بيئته **●** وفي الثاني لم ادفع اليه شي او لم اقضه شي

يسمى ولا يدرك

المدة او عا دلت
 ولا يشترط التوفيق
 في الثاني

ادعي الدفع

ثم ادعي الدفع لم يسمع لانه يستحيل ان يقول لم ادفع اليه شي وقد دفعته ولم يجري لو ادعي
 اقراره بالدفع اليه او القضا وينبغي ان يسمع لان المناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهما لا يجمع
 ولهذا لو صدقه المدعي عما لا يكون مناقضا وقد ذكرت هذا الواحد فتصوني في الكفاية
 ادعي دينا فانكروا اقام المدعي البيينة على المطلوب بشاهدين يشهدان بالبرأة منها او
 الدفع اليه اجزئت ذلك **قلت** بكون يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان قال ابرأني
 عن الدعوي لا عن الدين يقبل وان قال ابرأني عن الدين لا يقبل وان اطلق الابرأني القياس يجب
 ان يقبل وفي الاستحسان لا وان قال دفعته اليه اقتدا عن البيينة لا قضا عن الدين يقبل
 بيئته وان قال دفعته عن الدين لا يقبل وان لم يبين شي فهو على القياس والاستحسان هذا اذا قال
 لم يكن له علي شي ولم يكن له علي شي قط ثم ادعي الابرأ او الدفع وان قال لم يكن له علي شي قط ولم ادفع
 اليه شي ولم اعرفه ثم اقام البيينة على الدفع لا يقبل ولو اقام على الابرأ لم يذكر في هذا
 قالوا لا يقبل بيئته لان الابرأ عن الدعوي يتحقق له من غير معرفته **●** في شرح بكر ادعي
 شرا جارية فانكروا اقام المدعي بيينة فوجدوها عوروا واراد ردها فاقام المايع البيينة
 انه يرى اليه من العور لم يقبل لان التبري عن العيب يكون بعد البيع وقد انكر بيعه ولا فكا
 مناقضا وقله ابو يوسف وفي المتقاضي عت على رجل انه تزوجها فانكر ثم ادعي تزوجها
 واقام بيينة قبلت ولا يشهد النكاح البيع في هذا وفي الكفاية اقام بيينة على الشراود واليد
 بكون ثم اقام المنكر على ان المدعي قد رد المبيع على قبلت ذكر النكاح ولا يبطل انكاره البيع البيينة
 لان يقول اخذها مني بيينة كاذبة ثم استقلتة فاقالني فاذا امكرا لجمع بينهما جمع وذكر بكر يجب
 ان يتبين اصله زعم انه لم يبيع ثم ادعي البيع والسخ والجواب انما يتحقق المناقضة اذا لم يمكن التفريق
 بين الكلامين وقيل ما يمكن بان يقول لم ابع بنفسه وانما باعه وكلي سمح البيع معي فيحل عليه **●** في
 كانه نصر عليه وفي المتقاضي ادعي اخذ ماله ونصه بما عرف فاقام المدعي عليه بان المدعي اقرا
 هذا المالك المقر اخذ منه فلان وانكر المدعي لم سطر دعواه لان له ان يقول اخذ
 مني ثم رده فاخذ هذا **●** وفي الثاني اشترى جارية فباعها وظهر بها عيب عند الثاني
 تحدث مثله في تلك المدة فقال لثاني حدث عندك فاقام الثاني بيينة انه كان بها
 عند البائع الاول فردها على المشتري الاول بقضا فله ان ردها على بائعها في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف لان القاضي كذب في اقراره حيث قضى عليه بيينة الثاني رالا قرار

لسمه
 ولم يجري لو ادفع اقراره

لسمه
 اخذ ماله

مطلوب

اذا اتصل به التكذيب شرعا صاعدا لا ترى ان المشتري لو اقر ملكية المبيع للبائع ثم استحق
من يده فانه يرجع البائع لصيرورته مكذبا عليه المستحق وكذا الوادي شرادا ربا
فاقوله البائع بنية على البيع بالعين فالتسليم اخذها بالعين ان شاؤك والواكر الرجل كماله لان
عن رجل فاقام المكفول له على كفاالة بامر الاصيل فانكفيل يرجع على الاصيل ما كفل وكذا الوقال
لاخر اقص مال فلان علي قال قد قضيت فصدقه الامر واكر فلان القضا واخذ الدين من الامر
لم يرجع المأمور على الامر وان صدقه في القضا لانه صار مكذبا ولو كان المأمور كفيلا فلجواب هكذا
وكذا انكر المكفيل الامر القضا فاقام المأمور بنية على القضا لم يرجع الطالب على الامر وان اقر
انه لم يقض لانه صار مكذبا **و** وكذا لو قال له ادفع الي فلان القضا بما له علي الاضامن
التصديق والتكذيب وكذا الوامر بشرع اعيد في يد فقال قد اشتريت فصدقه الامر ودفع
الثمن اليه وانكر المولي البيع واخذ عبدا رجع الامر على المأمور بما ادى اليه وكذا الوقال له بع عبد
من فلان بماله علي فقال قد بعته وسلمته وصدقه الامر وانكر فلان الشرا او اقر ولكن قال
هكذا قبل القبض واخذ الدين من الامر بطل تصديقه وكذا لو اقر المبيع فاقام المأمور بنية
على البيع والتسليم لم يرجع فلان على الامر لان حجوده بطل بغير البنية عليه ولو امره بان يصالح
على عبدا من الدين فلجواب في حق التصديق والتكذيب كذلك كذا الاستاذان المودع ببيع
الوديعة في دينه فاذا اذن له فقال بعث وانكر الطالب واخذ منه لم يرجع المودع على المودع
لان القضا لم يظهر وكذا لو استاذن برهنه في دينه فاذا اذن فقال رهنه وكذا به الطالب
واخذ منه لم يرجع المودع والله اعلم

سبح
سبح

لا يمين في حد السارق يجلف فان نكل ضمن المالك ولم يقطع
لان النكاح حجة مع الشبهة والحد لا يوجب مع الشبهة والحصاف لا يشترط القضا على قدر النكاح
وبغيره من المشايخ يشترط ولا يمين في لعان بان تدعى المرأة القذف على الزوج لان اللعان قائم
مقام حد القذف في جانب الزوج قال ابو حنيفة لا يمين في الرق والولا والنسب والاستيلاء
والنكاح والرجعة بعد انقضاء العدة والغنى في الايلاء بعد انقضاء المدة وقال لا يمين
لان هذه حقوق تثبت بالشهادة على الشهادة وبشهادة رجل وامرأتين فثبت بالنكاح
ايضا وله هذه حقوق لا تختمل البطل فلا نسب بالنكاح كالحصاف وهذا كله اذا لم يكن
قصد به المالك اما اذا قصد كالأثر في النسب كلف عندهم **و** وكذا الوادي عت على حال

سبح
به الملك

انه تزوجها

انه تزوجها ثم طلقا قبل الدخول **ب** فلما عليه نصف المهر كلف الزوج عندهم لان المقصود
عندهم هو المال لا النكاح فان نكل عن نصف المهر صورة الرق يقول لمجهول النسب
انت عادي وهو ينكر وصورة الولا يقول لمجهول النسب اعتقتك وهو ينكر وصورة النسب
يقول لمجهول النسب انت ابني وهو ينكر وصورة الاستيلاء تدعى الامة على مولاها والولادة هو
ينكر وصورة النكاح يدعى على امرأة نكاحا وهي تنكر او تدعى على رجل وهو ينكر وصورة الرجعة
يطلق امراته فتتقضي عتيا ثم يقول كنت راجعتها في المدة وهي تنكر وصورة الايلاء لو اتي من
امراته فتتقضي المدة ثم يقول كنت فبت اليها في المدة وهي تنكر **و** وفي ادب القاضي للبردي
في حد القذف قيل لا يستخاف لان العلم فيه قواعد عندنا وهذا اختيار الحصاف والصحيح هذا وقيل
يستخاف فان نكل بعذر وقيل بعد وفي الشافعي فان شهد له رجلان انه قد فقه لا يقبل فان القذف يختلف
فان قال له ياراني وعرفت القاضي على الواحد وفي الايضاح لا يقبل فيها شهادة السامع الرجال
والشهادة على الشهادة وكذا القاضي ومالك ذلك كله على صديق المقذوف وفي ادب القاضي ادعى العبد
على مولاه انه حلف بعتقه ان ربي بعد حلفه ذكر الحصاف يستخاف بالله ما زنت بعد حلفك بعتقه
وذكر الحصاف يستخاف قال السرخسي الرواية في ان القاذف لو ادعى صديق المقذوف فلا يجلف
بالله ما صدقه في ذلك القذف فهدى الرواية روايه في مسأله العبد وفي رواية يجلف المقذوف
نكذ المولي ادعى قضا صان طرف كلف فكل اقتضوا ان الطرف محل البطل فيستوفي النكاح
لا ترى لو قال لغيري قطع يدي فقطعه لاشي عليه وان نكل في النفس جبر حتى يقرأ وكلف لان البطل
لا يجزي في النفس لا ترى لو قال لاخر اقتلني فقتله يوجب القصاص في رواية وبالدية في اخرى
وقال لا في النفس وغيرها اذا نكل قضي بالارش لان النكاح قرار فيه شبهة فيكون حجة في حق
المار ذونا القصاص وفي الموازاة عن ابي حنيفة لا يجب الدية ايضا في قوله اقتلني وفي
البيعة يجب في قول علمنا بالثمة وروي الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف لا يجب شي قال
القذوري هو اصح الروايتين وفي الموازاة بعث منك دمي اذ فعل بعض وفي الايضاح
قال لاخر اقتلني فقتله وهو رواية فالحق ان يقتصر وهو قول زفر وقال ابو حنيفة
استحسن نعيم الدية وفي القيون اقتلني واقطع يدي وهو صغير ففعل حيا القصاص وعن
ابي حنيفة استحسن نعيم الدية وفي الايلاء اقتلني فقتله فعليه الدية لانه ولو قال اقطع
يدي فقطعه فعليه القصاص **و** وفي القيون اقتل عدي واقطع يدي ففعل لاشي عليه ربي

سبح
يولي من
سبح
القالب

في القاضى

سبح
وفي التهمة

ل قالوا
او اذ طلق
يذكر

انكر
او اذ طلق

الاجازات اخره عشرة فخره احد عشر فوات من ذلك يضمن ما عصفه الضرب الحادي عشر
 مضروبا بعشرة ثم يضمن نصف قيمته **●** وفي المسما اضربا عشرين فخره تسعة عشر
 والاخر واحد فهو جائز وان ضرب كل واحد عشرين فوات من ذلك فعلى الاول نقصان الضرب
 العشرين ويسقط من الثاني اشر الضرب الاول ويضمن ما نقصه ضرب تسعة عشر بعد الضرب
 الاول مضروبا احدا وعشرين وما بقي من القيمة عليها ورث عبد افاد عاه رجل يحلف
 على العلم لانه لا علم له بما صنع المورث وان ذهب له واشتره حلف على السام لانه ملكه بسبب
 شرعي وذلك يطلق له اليمن بانه ملكه وفي ادب القاضي قال المدعا عليه العبد ميراث عندي
 وقال المدعي لو صد ليك من غير ميراث فالقول للمدعي مع يمينه على علمه بالله ما يعلم انه حصل
 اليه ميراث فان حلف حلفه واليد على الثبات وان لم يحلف حلفه واليد على العلم ادعي ثوبا
 في يدي رجل فادعي يمينه جاز لان حريفة اقدي يمينه بالوكذ الوصالح منه وليس للمدعي ان
 يستحلفه بعد ذلك لانه ابطال حقه بالعوض **●** وفي المتقاع محمد لو اقام دوا يد يمينه على اقرار
 المدعي قبل الصلح انه لا حقه في ذلك التوب لم يقبل لانه بصلحه اقدي يمينه الا ترى لو حلف
 فنكل نقض ينكوله ثم اقام يمينه على اقرار المدعي قبل القضا بانه لا حقه في التوب لم يقبل فان شهدا
 على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في التوب شي يقبل ويبطل الصلح وكذا ان كان القاضي علم بان
 كان قد اقر عند قبل الصلح بان التوب لذي وعلم القاضي انها مكره الاقرار بعد الصلح وفي
 الثاني قول المدعي بعد الصلح بان التوب لذي اليد لم يطل الصلح معني لم يمينه فكذلك الاقرار عن
 الدعوي لانه انما اقر له بشرط سلامة البدن له ولو اقره واليد عند الصلح ان التوب للمدعي
 ثم بطل الصلح وجب عليه رده اليه لان الاقرار له مطلق وفي شوح بكر لو اقر بعد الصلح للمدعي
 ان ينقض الصلح لانه جائز في الصلح وقيل له النقض لان انكار المدعا عليه الجاه الى الصلح فصا
 كالمكره وفي المتقاع محمد ادعي بالمال في اقراره واعطاه اياه او صالحه ثم اقام يمينه على اقراره
 قبل ان يقضيه او يصالحه ليس في قبل لان شي فالصلح والقضا ما ضيان وان اقام على اقراره فكله
 بعد الصلح او القضا يبطل الصلح والقضا وان كان قضى عليه بالمال بيمينه ثم اقام يمينه على اقراره
 بعد الصلح لم يبطل ادعي عبد افانكر حلف فنكل نقض ينكوله ثم اقام يمينه على اقراره من المدعي
 قبل القضا لا يقبل وعن ابي يوسف يقبل وفي جمع العلوم قضى يمينه على اجازة عقد موقوف
 ثم قلمت يمينه على الرد قبل الاجازة يقبل **●** وفي التقاريق وكذا الوصيات المحتال عليه

له القبض

مفسر

مفسر ظهوره مال او دين بعد القضا باطل الحواله بطل القضا **●** وفي المتقاع محمد
 ادعي القضا لمدعا عليه ما كانت لك على الف قط ولقد اود عتيقه اسر فدفعتك اليك
 فقال ما قبضت منك شيئا فصالح المدعا عليه من ذلك على حسابه ثم اقام يمينه على الالف
 اليه بالاسر لم يقبل لان بصلحه اقدي يمينه ولو كان قال للمدعي صدقت فمكان لك على
 الف ولكنني قصصتك اسر فقال المدعي ما قبضت منك شيئا فدفعه اليه او صالحه منه على
 حسابه ثم اقام يمينه على دفع الالف اليه بالاسر رجع عليه الالف التي اعطاه وكان الصلح باطلا
 لانه لم يكن هناك المدعا عليه يمين **●** وفي جمع برهان اقام البينة على وارث ميت وادعي دينا
 في تركته ثم ان دارثا اخر صالح المدعي على بعض المدعى اقام البينة على ان يات مورثه لا يقبل ولو اقام
 غيره من الورثه يقبل وفي المتقاع عن ابي يوسف ادعي دارا فصالح المدعا عليه ثم اقام يمينه ان
 له واراد ان يرجع في البذل ليس له ذلك وكذا لو اقام ان كانت لفلان فاشترها منه وان
 كانت لايه ماتت وتزوج ميراثا له لانه اقدي يمينه ولو اقام منه على انه اشترها من المدعي
 قبل الصلح قبلت بيمينه وابطلت الصلح وكذا لو اقام يمينه على صلح قبل هذا المصطلح الصلح
 الاول وابطلت الثاني ولو اقام على صلح قبل الشرا او على شرا قبل الشرا لم يقبل **●** وفي الصلح
 ادعي على اخو دارا في بيع بسبب الارث من ابيه ثم اصطلح على شي ثم ادعا المدعا عليه ارثا بقي
 كان اشترى من ابيك لا يسمع لانه ساعي في نقص ما تم به لانه لو طرد ذلك يبطل الصلح وكذا
 في دعوى الدين اذا صالح ثم ادعي الايقاع قبل الصلح لا يسمع وان ادعي الاقرار قبل الصلح ان كان الصلح
 عن الكار لا يسمع لانه يبطل الصلح بان كان عن قرار يسمع لانه لا يبطل **●** ادعي على اخو دارا في بيع
 واصطلح على شي ثم اقام المدعا عليه بيمينه ان المدعي كان اشترى منه لا يسمع كمن اشترى شيئا ثم ادعي انه
 كان اشترى في كذا الشيء من غيره ولم يصح شراؤه منه لا يسمع كمن اشترى في ادب القاضي ادعي مسالا
 فقال المدعا عليه انه حلفني عن هذا المال حلف المدعي فان نكل انقطعت خصومته الى ان يقيم يمينه فلا
 حلف يحلف المدعا عليه وان قال ابراني عن هذا المال الذي يدعي حلف فان نكل انقطعت خصومته
 وان حلف امر المدعا عليه بتسليم المال وان قال ابراني عن هذا الدعوي يحلف المدعي فان نكل انقطعت
 خصومته وان حلف سمع دعواه قال وعاد هذا قضاء زمانا ودكر محمد في كماله لا يحلف
● وفي كماله ادعي قبله حال كخالة بنفس او مال فقال لم اكل شي وقد ابراني
 من هذه الدعوي فاستحلفه ما ابراني وقال الطالب استحلفه ما اكل في فاني استحلفه ما له فقله

اسم
ادعيتها اسر

مطلوب
دعوى الارث
بعد الصلح

اسم
ابراقي

كفاية بذلك وكذا اختلف على الحاصل في كماله عوي دين وعقد فان كان جديداً يحلف المدعي بما ابراه
وقد وهذا انصران دعوي المدعى عليه البراءة هل ان سوب المدعي دعواه غير
 مسموعة وفي الصلح ادعى له اذ رد عوي فاقام ذواليد بينة انه صالحه علي شي رضى به منه
 ودفعه اليه فهو جائز **وقد** وهذا انصران دعوي المدعى عليه الدفع قبل ان سوب
 المدعي دعواه مسموعة وعلى هذا ايدي ابيمين المدعي ذكر ابو اليسر القضاة في زماننا لا يحلفون
 المطلوب بل يحلفون الطالب بالله ما ابراهه عن الدعوي فان خلف جديداً يحلف المطلوب وهكذا
 ذكر الحنفية في ادب القاضي **وقد** وفي المسئلة روايتان وفي فتاوي القضاة
 قال المدعي عليه بعد الانكار ان المدعي ابراهه هذه الدعوي واداد استخلافه على البراءة لا يحلف
 بل يحلف المدعى عليه فان نكل يحلف المدعي وبعض المتأخرين على خلاف هذا وهذا حسن وفي جمع
 ادعي علي جازماً لا فلم يغير ولم ينكر بل قال لبراي عن هذه الدعوي على من يجادل يمين وعلى من عس
 البينة ان كان المدعي اقام البينة استخلف على البراءة وان لم يكن له بينة يستخلف المدعى عليه فان حلف بري
 وان نكل استخلف المدعي على البراءة وهذا قول المتقدمين وخالفهم في ذلك بعض المتأخرين وقول
 المتقدمين احسن **وقد** وفي الاختلاف لا اقروا لا انكر لم يجبر على شي وسيل المدعي البينة وقال
 ابن ابي ليلى جبر حتى يقر وينكر وقال اختلف فان حلف تحقق الانكار فبطل المدعي البينة وفي الاستحسان
 عن البعض هذا اقرار وفي الثاني اذ لم يقر ولم ينكر سبيل المدعي البينة لان السكوت انكاراً ظاهراً
 ويجمع النسبي واختلف في سماع الدفع عند نكاد الدعوي قبل الدفع معتبر لان النكاد في الدعوي قبل
 غير معتبر لانه بناء على الدعوي وفي الرجوع ادعي الدفع يطالب بذلك وعليه الاعتماد وبه يقتضي
 وسيل عن صحة حطامه كان فيه لدعي على فلان ما لا معلوماً وصالحه منه على داهم وفي اخره ابراه
 عن دعواه قال هذا ليس صحيحاً لانه احمل المدعى عليه كبر البراءة صحيحة **قد**
القضاة
والشهادة في يد شي سوري الرقيق يتصرف فيه وسعك ان تشهد ان له اذ وقع في قبلك
 ان يتصرف لنفسه لان اليد بلا منازع دليل الملك طاهر ولكن لا يقول اشهد بل انه ملكه لاي رايته
 في يد ولما الرقيق كان لا يعبر عن نفسه فكذلك وان كان يعبر ان كان يعرف انه رقيق فكذلك
 وان لم يعرف لا يشهد لانه في يد نفسه في الشروح وفي ادب القاضي في العبد والامة اذا كانا معا
 على رواية اصحاب الاملا عن ابي يوسف عن ابي حنيفة جلاله ان يشهد وعلى رواية الجاهل الصغير

سبح
 يقرر
 كما ان ينادى على

عن محمد بن ابي حنيفة

عن محمد بن ابي حنيفة لا يحلف في المبسوط راي شي في يد انسان حاله ان يشهد بالملك له والحاصل
 اعتبر اليد مع المقر فكنه شرط ان يقال فيما بين الناس ان هذا ملكه وقال ابو يوسف اذا ابراه في
 يد انما يحلف ان يشهد اذ وقع في قلبه انه ملكه قال الرازي وهذا قولهم جميعاً وقال ابو علي
 القسري يجوز ان يكون هذا قولهم نصار يد الملك اليد مع الوقوع في قلبه انه ملكه قال القسري
 وبه **فماخذ** وفي التقاريق ثم اذ وقع واراد ان يشهد فاجبر رجلاً ان يشهد الثاني وقد
 كان اودع الاول ليحجز له ان يشهد ولذا ان اجبر واحد ووقع في قلبه انه صادق وكذا ما شهد
 به على السماع فاما ما عاين من قتل او نكاح لم يمتنع بشهادة الواحد تطلق او عفو ولم يشاهد
 اقراراً قال فشهد عنده عدل المقر له صار المقر له وبسبب اخر فهو في سعة من الشهادة
 وتركها عن محمد لا يمتنع بقول عدلين بقبض المقر له والطلاق ويقتضي ان يشهد به وفي المنتقى
 يمنع عن الشهادة بالنكاح والعقد والسبع بشهادة عدلين بطلاق او عفو او عناق المبيع
 قبل المبيع ذكر الناطقي لا يحجز العزم بشهادة ان الطالب ابراه وفي التقاريق قيل رايه يشترط
 شي لم يشهد بانه له انما يشهد بالتشري وفي النصاب حصر بيها حاله ان يشهد بالملك المطلق
 في طاهر الرواية وفي ادب القاضي عاين ملكاً محدوداً بنسبتي فلان بن فلان الفلاني وهو
 لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنسبة في القياس لا يشهد وفي الاستحسان يشهد اذا كان الملك
 مشهوراً عند الناس ووقع في قلبه ان الامر كما اشهر **وقد** وفي العيون شهد بالنكاح وقال
 سمعنا ذلك لا يقبل وفي مبيون التمه هذه رواية عن محمد وطاهر الرواية يقبل وان
 قالوا سمعنا وكذا في الموت والسبب وفي التقاريق يقبل على الموت والنكاح والنسبة وكذا
 في القسامة اذا قالوا لم نزل سماعها محملهم او مسجدهم وفي شرح بكر قالوا اشهر عندنا
 موته ولم يعاينه يقبل وفي القوييد شهد افيما يصح الشهادة بالاشهرة وقالوا لم يعاينه ولكن
 اشهر ولكن اشهر عندنا يقبل **وقد** وفي ادب القاضي الشهادة على الموت وغيره بالسماع
 كالشهادة على الملك باليد وعم اذا بين السب لا يبعد كذا هنا ولو جاز خبر موت من ارض فضع
 اهله ما يصنع على الميت لم يسمع لاحد ان يشهد على موته حتى يسمع ثقة على معاينة موته او
 ثاني يملك الاخبار المتواترة او يشهد دفنه او جنازته او موته وفي الثاني لا ترضي لو اخرجت
 جنازته ليدفن وسع الجيران ان يشهدوا بموته وفي جمع النسبي على المأذون فترجعت ثم
 اخبرها اخر حججنا ان صدقت الخبر الاول لم يكن ان تصدق الثاني **وقد** وفي القوييد اخبرها

الاشارة على
 النكاح والاشارة
 والاشارة

واحد معانية موته او جنازته حالها التزوج الا ان يورخ شاهد الحياة بتاريخ بعد تاريخ شأ
 الموت ولو شهد اشان انه مات او قتل واخر ان انه حي شهادة الموت اولى وفي التقايق ببيتها
 بتكاح الميت في رمضان اولى من بيمه الاربعه في شعبان وبيته على ان فلا تفتكه في رمضان اولى
 من بيتها بالتكاح في شوال ولا تسمع بينة القاتل ان المتوكل كان حيا بعد ذلك واقضه كذا واستحسن
 ابو حنيفة اذا كان معا ولد مدعى انه منه فسطر منه القتل في حال التزوج ما حار واجهد
 بارتداد وواثان وفي جميع الدسقي يثبت التسامع في حق الموت بساعة من واحد حتى يجوز
 له ان يشهد بخلاف سائر الاشياء التي يثبت بالتسامع لا بد من ان يسمع من اثنين حتى يجوز له ان
 يشهد الوارثان او الموصلان او اليهما او غريبان اما على الميت دين او عليها للميت شهدان
 الميت اوصى الى فلان فان ادعى الوصي ذلك والموت معروف تقبل شهادتهما لان القاضي في
 هذه الحالة لا يثبت ذلك نصيب الوصي بدون شهادتهما استقطاعه موته النصيب وان كان الموت
 غير معروف او الوصي لا يدعي لم يقبل لان القاضي لا يملك نصيب الوصي في هذه الحالة الا
 بشهادتهما وشهادتهما قامت لهما الا في غير من عليهما للميت دين لان اعتبارهما على انفسهما
 بموت رب الدين وثبوت حق القبض للوصي جائز ولو شهدوا ثمان ابا ما وكل فلا يقبض
 فلم يقبل وان ادعى الوكيل ذلك لان القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب فيكون ثبوت
 الوكالة مضافا الى شهادتهما وفي الاقضية اللذان للميت عليهما دين شهدا بالوصاية او
 الوصية او الورثة ان كان الخصم جاحدا لا يقبل وان كان طالبا يقبل واللذان للميت عليهما للميت
 دين ولو شهدا بالورثة فان كان الموت غير ظاهر لا يقبل وان كان الخصم طالبا والموت ظاهرا فالقيا
 كذلك وفي الاستحسان سئل شهد ان الميت اوصى الى ابيها فان كان ابوها يدعي لا يقبل
 وان شهد يقبل ولو شهدا ان فلانا وكل ابا ما يبيع عبد فباعه من رجل المشتري محمد والاب
 يدعي لا يقبل وان شهد الاب لبيع وادعاه المشتري يقبل المشتري عبد او تقابضا فادعى العبد
 ان البائع كان عتقه قبل البيع وشهد له بذلك اثنا البائع بيباع البائع لان فيه منفعة له
 من حيث ثبوت الولاية ومضرة من حيث انه يسترد الثمن منه فيوقف القبول على انكاره حتى
 يترجح جانب الضرر في الشهادة عن قبول حديثه وان ادعى لا يقبل وفي الجامع وكذا لو تزوج امرأة
 فطلقا قبل ان يدخل بها ثم تزوجا ثانيا فشهد انه ان كان حلقا في التكاح الاول ثلثا ثم تزوجا
 قبل التخليل فان ادعى الاب ذلك لا يقبل وان شهد يقبل وكذا لو تزوج امرأة على الف فشهد انها

دسقي
 واستحسنه

نسخة
 بان كان

حلقا على

حلقا على المهر فان كان الاب يدعي ذلك لا يقبل وان شهد يقبل وكذا لو كان له حارية لها اشان
 حران فشهد ان مولاهما اعتقها على الف فان كانت الحارية تدعي ذلك لا يقبل وان شهدت يقبل وكذا
 لو شهدا ما المولى انه اعتقها على الف لم يقبل اذا ادعى ابوها ذلك فان شهدت تقبل وكذا لو ادعت
 حارية ان مولاهما باعها من هذا بالف واعتقها المشتري فشهد ان مولاهما فان ادعى الاب لا يقبل
 وان شهد يقبل وفي الشافعي تزوج بشهادة ابنه لامه فتجحدوا فشهد الابان ان كان الحرد
 منه تقبل شهادتهما وان كان مالا فان كان الابان منه لامته فعلى القلب وان كانا منها ابها محمد
 لا يقبل فان كان تزوج البنت بشهادة ابنه فشهد اعلى جود الزوج ودعوى ان كانت صغير لم
 يقبل فان كانت كبيرة ان ادعى الزوج ومحمد الاب يقبل ولو ادعى الاب لا يقبل خلاف محمد ولو كان
 الاب باع مال اشان ومحمد المشتري اشرا او ادعى لم يعل شهادتهما لان الحقوق في البيع يرجع اليه
 العاقد فيها يشهدان له والاصل ان كل عقد ولية الاب وهو حصم فيه كالتكاح في الصغيرة وبحو
 ذلك فادعى فشهد له ابناه لا يقبل وان شهد قبل وكل عقد وهو ليس بخصم فيه كالتكاح في
 الكبيرة والطلاق والعتاق او حلف ان كلف فلان عبدي فهو حر فشهد ابنا فلان ان ابا ما كل العبد
 ان محمد الاب يقبل وان ادعى لا يقبل خلاف محمد فلما حصل ان ما كان لابا والتم منفعة من زوجه
 ومضرة من زوجه ان ادعى لم يعل شهادتهما وان شهد قبل وما كان لخصم تقصا لم يقبل محمد او لا
 بان شهد اطلاق صرة امها او بعتوا احد ابويها زوج ابنته الكبيرة فشهدت الرضا فشهد
 الابان بالرضا فالاب يدعي ككلم يقبل والوكيل ان يزوج المرأة لم شهدا على زوجها بطلاقها
 وهي تدعي ومحمد قبلات وكذا العان والاخوان اذا زوجا الصغيرة ثم شهدا بطلاق زوجها
 ولو شهدا اختارت نفسها حين بلغت لم يقبل وفي ادب القاضي شهدا على شهادة ابيها بحق
 لرجل على رجل جاز وان شهدا على فضيه ابيها انه قضى لرجل على رجل بحق وقد كان ابوها قاضيا
 لم يقبل في قول ابي يوسف وقال محمد يقبل لانه لا منفعة لاب في هذه الشهادة فبطل على هذا
 القاضي فضا الابن على قضا الاب ومن العلم من قال شهادة الوالد لولد والولد لوالده ولا منه
 واحد الزوجين لصاحبه يقبل وفي الشافعي وفي اساني شهادة الاجير لاستاده في تجارته او
 غيرها لا يجوز استحسان ذلك واراد اجير المسابقة لانه يأكل من ماله ويخاصم عنه عادة وفي
 الاقضية لا يقبل استحسانا مياومة او مشاهرة او مسابقة وفي شرح ابي اليسر واي الفضل يقبل
 شهادة اجير مياومة وفي العيون لا وفي النظم شهادة الشهيد لاستاده لا تقبل وعلى القلب

نسخة
 ولا هو الزوجين

شاهد الحرة

على

طلب
قال الشاهد

فما علة انه يقبل وفي شرح الناصح شهادة الاجير لعل لا تقبل لانه يفتقر الى التهمة وفي الثاني اقام
المشهد عليه بينة ان شهد المدعي فساق واستوجر والحد الشهادة او انهم زنا او اقروا انما شهد
برؤى رآوا او الشهادة لنا او قالوا ان المدعي سبط في هذه الدعوى او قالوا لم يحضر المجلس الذي كان فيه
هذا الامر لم يقبل لان فيه اظفار فسق المسلم من غير حكم يتعلق به وهذا يجوز وعندها ان يلقى يقبل
هو يقبله على اقرار المشهد له او على اقرار المشهد ولو اقام انهم زنا او شربوا الخمر او سرقوا منى يقبل
لانها تثبت جناية موجبة للحد فيقبل اذا لم يتقدم العهد ويقع الحد عليهم ويبطل به شهادتهم لظهور
فسقهم في التزكية وفي الحدود والسرقة لا يقبل لانه اثبات الصفة لا بطل الشهادة له اثبات الفعل
لاقامة الحد وفي المنتفا عن محذور اقام انهم زنا او شربوا الخمر او باعوا بالربوا قال ان كان شيئا بيزنه فيه
حق من حد او مال يرد على صاحبه يقبل وان كان النازع يراه هذا او في نسخة يريدون هذا شهادتهم
لاحق بلزمتهم لم يقبل وفي الثاني لو اقام انهم اكلوا الربوا لم يقبل ولو اقام انهم اخذوا مني كذا بوجه الربوا
يقبل لانه ثبت عليهم رد مال واذا ثبت ذلك ثبت فسقهم ضرورة ولو اقام انه حالهم على كذا على ان لا
يشهدوا على هذا اقام قال لم اعظم المال لا يقبل ان قال اعطيتهم ثم استردت منهم فذلك لا يقبل
هو عندهم ويبطل لرد يقبل لانه ثبت عليهم رد مال وكذا لو اقر الشاهد بذلك عند القاضي لم يقبل
بشأته وان اذبح اليهم ولم يشترط هذا الشرط لا يتطاع عدالتهم وفي ادب القاضي لو اقام انهم قد
اوشروا خيرا وما اشبه ذلك من تكاير التي توجب الحد يقبل لانها قامت على اثبات جرم على جرح
مفرد وكذا لو اقام انهم محدرون في قذف قبلت لانها قامت على فعل القاضي على فسق المشهد
في الاقضية يسألها القاضي من حديم لانه ان حديم قاضي رستاق لا يعتبر فان سبها
قاضي بلد كذا يسأل عن الوقت الذي حديم فان قامت البينة على الذي سبها فقال المدعي يا انيك
بالبينة على اقرار ذلك القاضي انه لم يحدم او على ان ذلك القاضي مات قبل ذلك الوقت لم يقبل
لانها قامت على النفي وكذا لو اقام انهم كانوا غيبا في ذلك الوقت في الحدود الا ان يكون
امر مشهور ثبت من غير بينة لان الشهرة في النفي حجة كالاثبات وفي ادب القاضي لتسريح المحرر
شرط لنفوذ القضا في طاهر الرواية واليد اشار محمد في رواية النوادر ليس بشرط واليه مال
الجلواني وفي الشروط القضا تنفذ بالمصريين في طاهر الرواية حتى لا ينفذ في الرسايق وروي
اصحاب الاماني عن ابي يوسف انه ينفذ وفي الجامع في رواية الحسن عن ابي حنيفة ينفذ وفي رواية ابي
لا ينفذ وفي القوي الصحيح ان عند ابي حنيفة لا ينفذ وفي الثاني اقام المشهد عليه بينة ان المدعي

اشرك الشاهد

اشرك الشاهد في هذا المال المدعى اقام ان الشاهد كان ذكيا لا يصدق له الخصومة وحاصرها ولا
القاضي قبلت وبطلت شهادته لكونه خصما وفي العيون كان ابو حنيفة لا يقبل البينة على الجرح الا ان
يقع ان الشاهد ذكر ان له شركة فيما شهد ولبه او اقر ان الذي شهد به باطلا ويقع البينة ان المدعي
يكلم في هذه الخصومة وقد حاصم الى القاضي وفي المنتفا يسمع البينة على ان الشاهد ادعى شهادته
به لنفسه وهو جرح ولا يقبل البينة على اقرار الشاهد بسبب من اسباب فسق الا ان
حصلت ان يقر بانها محدرون ان في قذف او ما شريك في ما يشهدان • وكذا لو قامت البينة
انها يزعمان ان المدعي لهما وفي جمع الفسق المشهد عليه بالثبوت اقام بينة على اقرارها باستيحاء
الشهود بعشدها والمها برؤى لا يتطاع بينة وان ثبت بينة الزوج اقرارها يكذب شهودها
لان دعواها ليس بشرط فثبت الحرمة وكذا لو اقامت بينة على الثالث اقام هو على اقرارها
بالتحليل بعد الثالث وتزوجها بعد اوفى حلا لا يقبل وان ثبت بينة تناقضا • ذكر بكر
في الشهادات لو قال المشهد عليه ما انا في نفسه على الجرح يسمع ذلك ولا يقضي حتى اذا اقام
قيل فيما القاضي عن مجلسه سمع ذلك فاما اذا اقام عن مجلسه فانه يقضي ولا يلتزم الجرح
وذكر في السرقة لو قال ابي بشا هديا بها كافران او عبدان او محدودان او بينهما ولا يقبل
وفي ادب القاضي لو قال له انا عبدان والقاضي لا يعرف حرتهما قيل قوله ولا تقبل شهادتهما
ما لم يقم المدعي او ما بينة على الحرية فان سأل القاضي عنها فاجب واصل حرتهما وقيل شهادتهما
كان حسنا لان المسألة مختلفة فان رفوع الشافعي يقولان بان الثابت بالظاهر يصلح حجة الاستحسان
والاول واجب وتوقفت ما محدودان او شريك في ما شهد به لم يقبل اليه الابينة لان
شروط القبول ظاهرة • وفي الثاني ان سألوا في اربعة في الشهادة والعقل
والحدود والقضا اذا قال المدعى عليه ان الشاهد عبد او كانت العاقلة القاتل
عبد وعقله على مولاه او قال القاتل المقدر عبد ولا حد على او قال القاطع المقطوع
يدع عنه ولا قضا على وادعى الاخر الحرية لا يثبت حرية الابينة وان كانت ماله طاهر
لان الظاهر يصلح للدفع لا للاسحقاق • **في عتقها** • العال جائزة قبل ارادة مال
زمانه لان الغالب فيهم الصلاح فاما مالهم فمستأفا لغالب فيهم الظلم فلا يقبل وقيل اراد
بالعيا الذين يعينون السلطان في اخذ الحقوق الواجبة كالخراج وزكوة السوام ونحوه

طلب

سعى
اما اني

سعى
اذما

طلب
على ان لا يورد
غيبه

الناظر في
الافاضة
مواضع

الشهادة النفي
حجة كالاثبات

ولنا

الذي يعينه على اخذ الحرام لا تقبل شهادته قيل اذا كان العامل وجهها امره ولا
حارف كلامه جازت شهادته في بعض الشروح وفي الجاسس سبيل محرم عن شهادة الشطري وتباع
العمال وامواهم فقال ان عدلوا اقبل شهادتهم والافلا وفي الشافعي قال ابولبت ان كان العامل
مثل عمر بن عبد العزيز قبلت وان كان مثل يزيد والحجاج لم يقبل ذكر البردوي في ادب القاضي
مختلط في شهادة العامل الذي ياجد زيادة ما وصف الامام حتى لا يقبل وفي الاقضية عامل
السلطان اذا اخذوا امر الناس بغير حق ولم يكونوا عدلا **في الجواب** ان لا تقبل شهادته
وان كان قد قبلها بعضهم **وسمي** ان وزير الخليفة شهد عند ابي يوسف فقال
ابو يوسف للديني است بشاهد اخر فقال مكان الوزير قال نعم فدخل الوزير على الخليفة يشكو ابا
يوسف فدعاه فقال له ان وزير يمد يدك في شهادته فقال سمعته يوما يقول لك
انا مبدك فقلت ان كان صادقا فلا شهادة للعبد وان كان كاذبا فلا شهادة لكاد فاستحسنوا
قوله وفي التقاريق عنه انه قبل شهادة قاييد من قواد الخليفة وفي النصاب شهادة العمال
جازية ان كان لا يربك شيئا بصيرته فاسقا ولا نكاحا شهادة العامل الذي ياجد راس الناس
في طاعة شهادته القاضي لم يرح حتى قال رددت فيها امر نصبت عنها بئس ان اخطا وهو
عدول قبل ان هذا ما يقع له في مجلس القضا وان خرج عن المجلس ثم عاد وقال ذلك لم يقبل لانه
يتهم المصغر بملقن الغير وفي الاملا عن ابي يوسف شهد عند القاضي ثم يبع يوم يقول
شككت في كذا وكذا عقلت بذلك او نسيت وان لم يقبل قد شككت فكرر قال قد تعدت ولم
اغلط ثم ياتي بالرجوع عن ذلك لا تقبل شهادته ولا في غيره حتى يحدث ثوبه وفي المتقاع عن
عن ابي حنيفة شهد ثم زاد فيها قبل القضا او بعد وقال او همنا وما غيرهم من قبل ذلك
منها قال خلواي معي قوله او همنا في بعض شهادتي ان يكون غلط في المقدار او في المجلس
او في السبب وفي التمه عن ابي يوسف العدل في الشهادة من كان محتجبا عن الكبار
ولا يكون مصر على الصغار ويكون صلاحه اكثر من فسادده والفاصول الذي ترد شهادته
من هو معلى الفسق ويعرفه الناس فاسقا على الاطلاق اما من كان فاسقا في السرفشادته
مقبوله شهد الرجل على اخر بقول ان شهد احدهما انه قضاها فتها على الفرض جازية
لانهما اتفعا عليه وذكر القاضي عن الصحابة ان الفرض لا يثبت ايضا لان الذي شهد بالقضا لم يشهد بالمال
الواجب وبه اخذ الطحاوي وفي التقاريق عن ابي يوسف يقبل في نصف الفرض وفي الاقضية شهد

شهد وزير الخليفة
عند ابي يوسف

الرجل بان

الرجل بان شهد احدهما انه قضى منها خمسمائة وانكر الطالب القضا فتها لانه جازية ونكذب
المشهد له احدهما لا يقبل في الشهادة الاولى وفي جمع محال في لو كانه شهد شاهدان له عليه
لم ينف وشهد الاخر انه كان عليه القضاها لم يقبل وفي المتقاع عن محمد شهد ان طفا على هذا
الف وقضاها خمسمائة وكذبها المدعي في القضا او قال او ما في القضا او قال شهد ما للقضا
بها طرا وبزور فاشهادة جازية الا في قوله شهد ايا طرا وبزور قال زور لا يجوز شهادتها
في كل ما وكذا الخلاف لو شهد المدعي الف وشهد ان له عا عليه على المدعي مائة دينار والمدعي ينكر المائة
وعن ابي حنيفة وابي يوسف شهد ان له عليه الف قد قضى منها مائة والطالب يقول لم اقبض منها شيئا
يقضي بالف ويجعل بقضا المائة وعن محمد شهد ان له عا عليه هذين الثوبين فقال المصوب منه
اخذ ما في مائة قال بطلت الشهادة وعن ابي يوسف شهد ان له ضربه ضربين فأت منها
وقال الرجل ضربة فأت منها قال هذا الكذاب لما ولو شهد بان هذه الدار فلان فقال
فلان هذا البيت منها فلان ليس لك ان كذا بان كان قبل القضا لم اقبضه ولا فلان بشي وان كان بعد
القضا اجزت اقراره فلان وادى الباقي ضمن قيمة البيت ولا في يوسف فيه قوله اخر انه يقضي قيمة
البيت ويكون ما بقي من الدار له وفي الشافعي شهد المدعي بالف بالعين فان قال سلم يكن لي عليه الف
فقط كافي كذا بان قال كان لي عليه الفان فابولته عن الف او قضت منه الفاقبلت لانه وفق
وان ابي زحبيح فاقبيل ان يقبل الامكان التوفيق وفي الاستحسان لانه حاله في وكذا لو ادعي
دارا لا بيتا منها وشهد له بالدار وكذا لو شهد شاهد بالف والاخر بالف وخمسائه والمدعي يقول
لم يكن لي الا الف وكان لي الف وخمسائه كوقضا في خمسائه او براهته او ابي ان يجيب وفي المتقاع
عن ابي يوسف شهد الرجل على رجلين بالف فقال الطالب انما لي هذا واحد وخمسائه او قال
انما لي هذا واحد قال ليس لك انما لي نصف هذه الدار مشاعا وهي في يد رجلين فاقبضا
بعدهما لدعوي او قبلها وقابلهما في اصر المدعي الحاضر وفي يد نصف مقسوم فشهدوا له بعد
النصف لم يقبل لانهم شهدوا له بزيادة ما ادعاه وفي الخزانة ادعي عشرة فاقام البينة قضى له بها
ثم قال كنت اعطيتك منه خمسة وبقى عليه خمسة يسترد منه الخمسة الخ اقر قبضا لانه كذب
شاهديه في بعض ما شهد به وفي النصاب ادعي على اخر انك قبضت مني كذا مندر شهد
وشهدوا له بالقضا المطلق لا يقبل لانهم اذا لم يدكروا الناذخ حاله على الحال والقضا في حال
غير القضا في زمان اخر فصار كالموادعي القتل منذ سنة وشهدوا على القتل في الحال لا يقبل

سواء
قال ابراهم

كما هذا الخلاف اربع لانه قول والقول ما يعاد ولو ادعى القبض المطلق وشهدوا على القبض المورخ
 لا يقبل ايضا الا اذا اقام الداعي اربعة بالطلاق القبض من ذلك الوقت الذي شهدوا وقبل يقبل
 لان المطلق اقوى من المورخ ولو ادعى الشراء من سنة وشهدوا على الشراء المطلق يقبل وعلى القيد
 ولو ادعى الشراء من سنة وشهدوا على الشراء من سنة يقبل على القيد لا يقبل **●** وعن كذا وكذا
 ادعى الدين سبب القرض وشهدوا بالدين المطلق لا يقبل على قياس الملك المطلق ذكره في جمعه
 وفي شرح الاقضية مسلمان ثم كان على جواب القبول وفي انصاف ادعي امراته بالنكاح وشهدوا
 ان امراته يقبل لان السبب متعين وهو النكاح بخلاف الدين والملك لان في الاسباب كثر وسبب
 الثاني ادعى الملك بالشراء والارث وشهدوا له الملك المطلق لا يقبل لانهم شهدوا بما كثر ما يدعي
 وفي الاقضية هذا اذا ادعى الشراء فلان من فلان فاما اذا ادعى الشراء من محمد مثلا او من رجل
 يقبل لان هذا بمنزلة دعوى المطلق وقال القاضي لا يقبل ولو ادعى الملك وشهدوا له على الملك
 بسبب يقبل في التنازع روي خلافه وفي جامع البردوي محالا الى دعوى الاصل ان ذلك مقبول
 اذا ادعى المدعي ذلك وفي جامع القاضي وكبر ونجح لم يذكر قوله ان ادعى المدعي ذلك وفي شرح بكر
 لم يذكر هذا في كتاب وتجب ان يقبل **●** وفي فتاوى الفضل ادعى ملكا بسبب ثم ادعى المطلق
 او على القيد لا يصير وفي الاقضية ادعى الملك بالنكاح وشهدوا له بالملك بسبب لا يقبل لان النكاح
 لا يصح مفسدا والخلاف الملك المطلق وفي انصاف ادعى الملك بالشراء ثم ادعى مطلقا وشهدوا له مطلقا
 لا يقبل ولو ادعى الشراء ثانيا واعادوا الشهادة بالشراء يقبل وفي جمع ادعى الاقرار ثم ادعى الملك
 يقبل لا يصح من عيدين عوي التوفيق وقيل يصح وفي انصاف ادعى دارا في يد رجل بسبب الارث
 عن ابيه ثم ظهر انها لم تكن في يد المدعى عليه بيا كانت في يد اخر فادعاه على اخر مطلقا قيل يصح وقيل لا
 وفي شرح بكر ادعى القوم الاموال التحليل وشهدوا له على اقرار الطالب بالاستيفاء فان القاضي سأل
 القوم اكانت بالاستيفاء ام بالاستقاط فان قال بالاستيفاء يقبل الشهادة وان قال بالاستقاط لم يقبل
 وان سكت لم يصح على البيان ولا يقبل البيعة بدون توفيقه ولو ادعى لا يقبل فشهدوا له بالاستيفاء او
 الاموال التحليل قبل لو شهدوا له بالهبة او الصدقة او العطية او الاحلال او المحال لم يقبل وكذا
 لو ادعى الهبة او الصدقة او العطية او الاحلال او التحليل فشهدوا له بالاستيفاء لم يقبل ولو ادعى
 الغصب فشهدوا له على اقرار الغاصب بالغصب او على القيد قبل وكذا النكاح والكفالة **●** اقرا
 انهم شهدوا بزور لم يعزروا ولا يعزروا ولا يجلسان حتى يتوبان لان عمر عز وشاهد في زور وله ان

احوال الشاهد
 الزور

ستمكان

شرعا كان يشهد ولا يعزروا والشهيد ان يثبت له الى السوق اجمع ما كان لو اركان سوقيا او محلة
 اجمع ما كان لو ان لم يكن سوقيا فينادي امير القاضي ان هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس
 عنه قال الشهيد قال الشهيد ولم يذكر في المبسوط التفسير بالمعنى والاشياء عدما قال
 ظهير الدين طاهر ما اشار في الاصل يشير الى انه لا يشهد وذكر الحطاف انه يشهد **●** وفي التنازع
 عند أبي يوسف لو شهد بزور لم تقبل شهادته ابدا لانه لا يعرف له توبة اذا كان عدلا بين الناس
 شهد على رجل انه سرق بقره واختلفا في ثوبه قطع خلاها وان قال احد ما بقره والاخر
 ثوبه لم يقطع عندهم لما ان هذا الاختلاف يمنع الحكم بالغصب فلان يمنع الحكم بالحد كان اولي وله
 انها اختلفا فيما لم يكن ثوبه نصا وكذا لو اختلفا في لون ثياب السارق وفي شرح عن الفقيه كان ابو
 يقول هذا اذا كان المدعي يدعي سرقة بقره فقط اما اذا ادعى سرقة بقره ايضا وسودا لا يقبل
 شهدا بها بالاجماع لانه كذب احد الشاهدين وفي الثاني وكذا الخلاف لو شهدا انه سرق ثوبا
 فقال احد ما هو ووالاخر مروي وان اختلفا في الزمان او المكان لم يقبل عندهم **●** شهد
 شاهد على البيع بالف والاخر على البيع بالف وحسب ما لم يقبل كان المدعي هو المبيع او المشتري ادعى
 اكثر المالكين او اقلهم لان كل شاهد يقبل بعينه ما يشهد به الاخر فاختلف المشهود به وكذا
 الجواب في المكاتب سواء ادعى المولى او المكاتب وكذا في الخلع اذا ادعت المرأة وفي العلق على مال
 اذا ادعاه العبد وفي الصلح عن دم العبد اذا ادعاه القاتل وفي الاجارة اذا ادعاه المستاجر
 في المدع او بعد ما او الاخر في المدع وان كان المدعي من الزوج او المولى او ولي القصاص او الاجور
 بعد انقضاء المدع او المبيع بعد ماله السلعة يقبل على الف اذا ادعى اكثر المالكين لانا لطلاق الحق
 والعفو والاجارة والبيع ثبت باقراره فيبقى المدعي في المال وان ادعى اقلها لا يقبل شهادتهما
 لانه كذب شهادته الاخر وفي الصلح عن دعوى مال ان كان المدعي هو الطالب فهو كدعوى الدين
 لان الخصومة انقطعت باقراره ببقى المدعي في المال وان كان المدعي هذه الشهادة المدعى عليه
 لا يقبل شهادة لان الحاجة الى القضاة بعد وقد تعدد القضاة لا يشهدا بعقدين مختلفين **●** وفي
 الرهن كان المدعي من الرهن لم تقبل شهادته لان الرهن غير لازم في حق المهرن فلا يقبل وان
 كان المدعي من المهرن فهو بمنزلة دعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بعد تقدم الدين فيقبل البيعة
 في ثبوت الدين ويشهد الرهن حينا للدين واما النكاح فلو كان المدعي الزوج او المرأة والمدعي يدعي
 الاقل والاكثر فاجاب فيه كالجواب في البيع عند أبي حنيفة ان كانت للمعينة هي المرأة يقضي النكاح

سحر
 المال

بالان لا المال في النكاح تابع يصح بدون التسمية ومع فسادها وملك النكاح اصل الشاهد
 يقع على اصل فوجب الفصال ويجب لانه متيقن وان كان المدعي هو الزوج اختلفوا على قول
 ابي حنيفة والاصح ان يقبل عند لان المال تابع وفي الدين لو شهد شاهد بالالف والآخر
 بالالف واحد ما بالف والآخر بخمسة مائة والمدعي يدعي الاكثر لا يقبل وعند ما يقبل على الأقل وان
 ادعى الأقل لا يقبل بالاتفاق ولو شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسة مائة والمدعي يدعي الاكثر
 قبل على الأقل وان ادعى الأقل لا يقبل وكذا لو شهد احدهما بالف والاخر بمائة دينار او مدعي
 المدعي لالف او المائة او احدهما بالف والاخر بمائة يقبل **شهادة النساء**
 مع الرجال والشهادة على شهادة وكما ان القاضي جاز لا في الحدود وانقص لا ينبغي
 تمة الكذب في الاصول والفروع والحاجة تدفع بالاصول فلا ضرورة الى تحمل زائدة
 فيما يبي على المدعي ويقبل على ثبات اقامة القاضي الحد على القادف لانه مدعي القاصي
 لا وجوب الحد وفي اعدل شاهد رجل وامرأتان على رجل انه قتل ابنه عدا جاز لان قتله الاب
 ابنه بوجوب المال ولا يسلط شهادته وكذا كل قتل يوجب القصاص ثم يقبل ما لا بالصلح ولو شهد
 رجل وامرأتان على امرأة انها قتلت زوجها عدا ولها منه ابن وورثه غيره لم يجز لان قتل الزوج
 سبب وجوب القصاص لانه يتصور استيفاءه في الجملة ولا يقال ان قتلها في هذا الموضع ليس
 بسبب لانه لا يتصور الاستيفاء لكان الابن لا نأقول **لا يلزم** القصاص للزوج
 الا انه يصير مورثا بعد ذلك بين ورثته وهم يستحقون الاستيفاء لكن فيهم الابن وهو
 لا يملك الاستيفاء فيسقط حقه فيقبل بغيره لآخرين ما لا **ولا يجوز** الشهادة على شهادة حتى
 تكون الاصول على شهادتهم على مسيرة السفر او يكون مريضاً بالمصر لا يستطيع اتيان القاضي لان في
 الشهادة على الشهادة تمة زائدة فوجب الاحتراز عنها الا عند الضرورة وذلك فيما قلنا
 وفي ادب القاضي عن ابي يوسف اذا كانت المسافة لوعدا الى القاضي للشهادة لم يستطيع ان يبيت
 باهله صحابته الشهادة لان احيا الحقوق واجب ما يمكن وقد يمكن بما قلنا **لكن** الشاهد
 محاسب فلا يجوز ان يكلف ما فيه حرج وفي البيوت في غير منزل لاداء الشهادة حرج عظيم **قلت**
 فعلى هذا ينبغي ان يحجب على الشاهد الحضور الى القاضي اذا كان محال يمكنه ان يشهد ويبت باهله
 ثم وجدت في النوازل عن نصير حكاه اقباله على يري المشهود له ان يتكلف دابة للشاهد وهو
 لا يستطيع المشي قال ان لم يكن الحضور الا راكباً ولم يكن عنده ما يركب فلا بأس **وفي موضع**

محرم الى برن

استيفاء

ثبت

محرم الى يوسف وفي جمع رجل طلب منه بحال غيبا دة او شهود عقود فله ان يمتنع ان كان يوجد
 والا لم يبعه الامتناع فلو شهد ثم طلب منه الاداء فان كان معه من يملك شهادتهم واجابوه وسعه
 ان يمتنع وان لم يكن جماعة سواء او كان يكون بمجرى لا يقبل شهادتهم او تقبل بغير شهادته هذا اسرع قبولاً
 يبعه الامتناع **وفي المستقاضي** محمد قبل الشهادة على الشهادة في المصر من غير مرض به ولا علة
 وعند اذ كان الاصل ساوياً في المسجد وفي لسانه لكنه لا يفهم القاضي كلامه صح شهادته ذكر
 السعدي والحلواني في ادب القاضي الشهادة على الشهادة والاصول في المصر ان عند ما ينبغي ان يجوز
 وعند لا بناء على ان التوكيل من غير رضا الخصم لا يجوز عند الاحتراز السفر والمرض وعند ما يجوز
 ولكن هذا غير ظاهر فلا ينبغي به وفي الاقضية من الاعداد المجوزة للتوكيل بغير رضا الخصم ان يكون
 الموكل بموسا في حجر الوالي او يكون الموكل طالباً وهي امرأة حايض القاضي يقضي في المسجد او تكرر مطلوبة
 ولم يخرجها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد **وفي جمع** القضي الى احد المتخاصمين التوكيل والوي
 في ذلك الى القاضي وذكر السرخسي القاضي اذا علم من الادي التقييد في الايام لا يمكنه من ذلك ويقبل
 التوكيل من الخصم وان علم من الموكل القصد في الاضرار بالاداء لا يقبل التوكيل وذكر الحلواني ان التهمة القاضي
 بالتبليس والتدليس والتقييد على الايام لا يقبل منه التوكيل وان علم انه عاجز لا يقدر على البيان بنفسه
 فحيزد يقبل واحبار الصغار قولها وفي النوازل رجل من الاشراق وقت له حضوة مع من دونه
 فاراد ان يوكل ولا يحضر بنفسه قال ابو الفيت ونحن نرى ان يقبل وكالاته الشريف وغير الشريف
 فيه سواء **وفي الشافعي** من شاهد الاصل وخرس او عوى او فسق او ارتد لم تجز شهادته الفروع
 بعد ذلك لبطان شهادته الاصل وفي القوي صورة الاشهاد ان يقول الاصلان لفرعين انما شهد
 ان فلان بن فلان الفلاني على فلان بن فلان الفلاني كذا شهدا على شهادتنا بك ذلك والفرعين عند
 الاداء يقول كل واحد شهد فلان بن فلان الفلاني ان فلان بن فلان الفلاني على فلان بن فلان الفلاني
 كذا واشهدني على شهادته بذلك وانا شهدا على شهادته بذلك وفي الاصل رجوع الاصول والفروع
 بعد القضاء لقضاء على الفروع وقال محمد يضمن المشهود عليه اي الفرقتين شالاً لكل مفرق
 حال الاصول بالشهادة والفروع والاداء ولهما القضاء يقع ما سمع وذلك في شهادة الفروع
 وان رجوع الاصول لم يضمنوا خلاف محمد قاله فقدوا بالاشهاد ولو رجع الفروع ضمنوا عند دم وفي
 ادب القاضي لوقال الاصلان لم يشهدا ما لم يضمننا لانهما لم يقربا للتقدي ولوقال الفرعان
 لم يشهدا ولو كانا غلظنا او تعهدا وصدقهما الاصلان او قلنا كذا شهدا ما وقد رجعنا لا ناقد

مطلوب

بسمه في قولها

بسمه اشهدنا

بسمه جاز في الاصول

او ههنا فيها لم يثبتوا ومن الزعان وان قال الزعان قد شهدنا ولكننا كذبنا لم يثبت اليها
لانها يشهدان على الاصلين بالكذب فان لا قد كانا الشهادتنا كذبنا قد رجعا او قال لا قد اخبرنا انها
قد رجعا لم يثبتا منها يشهدان على رجوع عند غير القاضي **ذكر القاضي** ولا حكم للرجوع عند غير
القاضي لان الرجوع يثبت على الشهادة ولا حكم للشهادة عند غير القاضي فذكر ذلك الرجوع الا اذا حكيا
عند القاضي رجوعا عند غير ما رز ذلك عند رجوعها عنده ويكره وقف صحة الرجوع عند
القاضي على التقاضي بالرجوع او بالضان وقال هذا كاشهادة لا يكون موجبة الا بقضاء **قلت**
وكان القاضي يستغنى هذا وان لم يكن له الرجوع بينه كان له ان يستخلف الخصم ولو ادعى رجوعه
مطلقا لم يسمع وفي الجامع اثبت النكاح على رجل دينية وقبضت المهر ثم تبين قبل الدخول انها
اخته ردت ما اخذت ولا ضمان على الشهود وكذا لو ظهر انهم عبيد او محرومون وكذا لو شهدوا
ببيع عبد وقبض الثمن ثم استحقوا وطهرانه حر لم يثبتوا وكذا لو اقام دينية على الخلع بالف قبضها ثم
اقامت دينية على ثلث قبل الطهران ما قبض ولا ضمان على الشهود وكذا لو شهدوا ان هذا اقرضه
القاضي فقبض عليه ثم اقام المقضي عليه ابراء قبل شهادتها برده ما قبض ولا ضمان عليهم لانهم شهدوا
على الاقراض **ولو شهدوا** ان عليه الفان ثم قامت الدينية على البراءة قبل الشهادة ضموا لانهم
شهدوا باقيام الحق وقد تحقق الكذب فيه **لا تزي** لوقا سامرا تعلق ان كان لفلان عليه شيء فشهدوا
انه اقرضه الفاحكم بالبيان ولا يحكم بالوقع لان الاقراض ليس له على قيام الحق ولو شهدوا ان عليه
الفاحكم بالوقع لانهم شهدوا باقيام الحق وفي نوادر هشام عن محمد لا يحب لاني لا ادري لعله صادق
ولا يدري الشهود لعله قد قضاه وفي المتقاضي ادعى على اخر ما لا خلف المدعي عليه بالطلاق ما له
على شيء فقامت الدينية ان له عليه الفان فزعمه القاضي بحيث عند ابي يوسف خلاف محمد **ذكر**
الناظر عن محمد انه يثبت **وفي نوادر** بن ساعدة عن محمد حلف بطلاق ما لعان عليه الشهود
على قراره بالف لا يفتضي عليه بالطلاق وفي **لا** رواية ابي سليمان حلف بطلاق على دار في بيع
ان له فاقام رجل دينية ان له عليه نقضي له **يثبت** وطلق فضاء وان قال قد كانت له ولكني اشتريتها
منه حلف المستحق ولا تعلق وكذا في الدين لوقا كان على فادتيه لم تطلق ولو شهدوا عليه بال
خلفا وشهدوا بغيره فثبتا منها لم تطلق وان حلف لم يكن له قط عليه حتى في قول
ابي حنيفة وابي يوسف ولو قال ليس له على شيء ولم يقبل قضيت ولم يقبل لم يكن على شيء فقي قياس
قوله ابي حنيفة لا يثبت وقال ابو يوسف تحت وفي نوادر محمد عليه شهد ان له الف

س
لم يشهد لغيره
غير القاضي

س
يستبعد

س
الذي

س
يقضي

فقضي بها

فقضي بها **قلت** ان لم يكونا شهدا بزوج فبعدي جرح لا يثبت وفي نوادر هشام ادعى عليه انه
اعتقه او انه ابنه وحلف ما اعتقه او ما هو ابنه فاقام المدعي البينة على الحق والنسب
فامضى القاضي ذلك **قال محمد** يثبت فيها شاهد الاصل **قال** **اشهد** في فلان على
نفسه بهذا ليس لمن يسمع منه ذلك ان يشهد على شهادته ما لم يقبل الشاهد على شهادته لان هذا
محمد وتوكيد فلا يثبت من غير امر وكذا لو قال رجل اشهد على شيء دني ليس لغير المأمور اذا
سمع منه ان يشهد على شهادته لانه حمل المأمور ووكاله لا غير بخلاف القاضي يشهد قوما على
قضيتهم وسمع اخر وسمع له ان يشهد لان قضاء حجة ممتثلة الاقرار وغيره نعم الحمل من غير
تحليل وفي المتقاضي قال الشاهد لرجل اشهد ولم يقبل على شهادته دني فانه لا يجوز وقال ابو يوسف
هو جائز ولا يسيء القاضي من الشهود حتى يطعن الخصم لان العدالة ثابتة طاهر باسلامه فاذا
طعن فقد عارض هذا الظاهر ما اخر فوجب الترجيح بالسؤال وقال ابي اسحاق طعن الخصم
اولا لان الظاهر لعدالة لا يكفي لاثبات ام لم يكن **قال** ابو اليسر وفي زماننا القاضي يعمل بقولها
والتفقوا ان في الحدود والقصاص يسا لان ما جئنا للدري وفي السؤال نوع احتيال فاذا
سال في اسرار طهر الجرح ستره يقول المدعي في شهودك يظهرهم صباه عن التلبس وهو
ان يسمي الشاهد نفسه باسم غيره **قال** الشهود عليه عدول كمنهم اخطاوا او سوا وكذبوا في
الشهادة فانه لا يثبت لهذا العدول لان في دعم الدعاء عليه كادب في الجود فلا يصح نقده له الا
رواية عن ابي يوسف وفي التزكية يكتفي بتقديله **قال** الشهود كان في المسئلة روايتان واحمل
على ما روي انه يعتبر فيما اذا سكنت **وذكر** الحطاف في اول باب المسئلة انه لا يعتبر وذكر
في اخره خلافة وان قال عدوا فيما شهدوا به على وقال عمر عدول فيما شهدوا به على **قال**
الذي شهدوا به على حق او قال هو الحق الزعمه القاضي لانه اقرار وان قال قبل ان يشهدا بان
الذي شهدا به على حق او قال هو الحق ثم شهدا به عليه لم يلزمه القاضي ذلك لانه اقرار معلق
بالخطر فلا يصح تقي مجرد الشهادة فيقبل ذكر السر حتى قول المدعي هو عدل لا يكون تركية لان
العبد قد يكون عدلا وفي ادب القاضي قوله لا اعلم فيه الاخير تركية وقبل ما به حرج والاول
اظهر وقوله والله اعلم حرج **وفي التوازل** قوله لا بأس بغير بتقديله وان تقديلا في الزمن
الاول والتقديلا يقول هذا عندي عدل مرضي جائز الشهادة **وفي التقارير** يسا
الغريب معارفه ثم يسا عنهم ويسا المسلم عن المشرك فان لم يعرفه فمن المشركين **نسخة**

مطل

وفي ادلة القاضي بجمع عدد من الفروع الاول وعن محمد خلافة وفي القدوري تعديل الاصول
والفروع جارية في التقاضي شاهد واحد القاضي والقاضي يعرف الثالث ثم شاهد الثالث
شهادة اخرى احدها عدله الاثنان يجوز ولا يجوز تلك الشهادة التي شهد واجملة وعن بن سلة
في هذا روايتان يشترط فيه المزي صح من المتن في بعض النسخ **●** يشترط في المزي القدر والبلوغ والحرية
والاسلام والعادلة ولا يشترط العدد وعند محمد يشترط المثني غير ان قال لانه في معنى الشهادة
فيشترط العدد وفي الفضايل يشترط الذكورة **●** لما التركية ليست بشهادة ولهذا لم يشترط فيها
لفظة الشهادة وجلس القضاء وكذا الخلاف في المترجم عن شاهد وعن المدي والمدعي عليه ورسول
القاضي الى المزي الى المحلة ليس بالحقن الشهود ولا يجوز التركية والترجمة والرسالة من الاعمال
عند محمد كاشادة ذكر الحضاف اراهله الشهادة ليس بشرط في تركية السرو في تركية العلانية
شروط وقد ترك تركية العلانية في زماننا ليكون المزي خفيا فلا يخدع ولا يخوف **●** شاهد اعلى شهادة
شاهدين على فلانة بنت فلان العلانية بالف وقالان الاصلين اخبرانا انها يعرفانها معها وكنتا لاد
ان التي احضرها المدي هل هي تلك العلانية ام لا فيقال للمدي هات شاهدين ان التي احضرت
تلك العلانية فيثبت التعريف كاشادة الاشارة اليها في الشهادة وما ذكره في دعوى محمد في باب
رجل وشهده له شهود ان هذا الحدود المذكور من الحدود ملكه وفي باب المدعي عليه بغير حق
فقال المدعي عليه الذي في يد غير محدود بحدود هذه الحدود التي ذكرها الشهود فيقال للمدي هات
شاهدين يشهدان ان الذي في يد غير محدود بحدود هذه الحدود وكذا كتاب القاضي الى القاضي يريد به ان القاضي
الكتاب يكتب في كتابه الى القاضي اخر شاهدين شهدا عدي ان فلان زف فلان فلاني على فلانة بنت
فلان فلانة كذا فاقض عليها انت بذلك فاحضر المدي فلانة في مجلس القاضي المكتوب اليه ودفع
الكتاب اليه يقول له القاضي هات شاهدين ان الذي احضرته تلك العلانية المذكورة في هذا الكتاب
الحكم الاشارة اليها في القضاء فان قال في هاتين المسلتين فلانة بنت فلان التيمية لم يجوز ان يقيم
قبيلة عظيمة يوجد فيها نسوان يتفق نسبهم ولكن يجب ان ينسب الى خد هالان فيخذ قبيلة
صغيرة لحلف في القالب ان يوجد مثلها في النسب **●** وفي الشهادات شهدا على شرا الدار
وقال قد سمي اباي والمشتري بوصف وحدودها ثم وصفوا ذلك الا ان لا يعرف الحدود باعيانها
حان لوقوع الاعلام بالبيان فان قال المدعي عليه حدود هذه الدار التي يدعيها المدعي على خلاف
ما شهد ايجاج المدعي ان يقيم البينة على ان حدود هذه الدار التي يدعيها هو هذه الحدود التي

سهم
ان الذي

قال لا تعرف حدود الدار
لكن على ما كان في قديم الزمان
جاء

شهادته

شهادته لسمع لانه ثبت بالاقرار ببيع دار حدودها كما شهد به ولكن ما ثبت ان هذه الدار التي
يدعيها المشتري على هذه الحدود فلا بد من اثبات ذلك عند القاضي حتى يقدر ان يقضي **●** وفي
ادب القاضي شاهد اعلى ثلاث حدود وقالوا لا يعرف الرابع يقضي له **●** استحسننا اخلاف
زفر وهو القياس ثم اذا قبلت شهادتهم كيف يحكم في الحد الرابع ففي موضع يجعل الحد الرابع باز
الحد الثالث حتى يجازي الحد الاول ولو شهدوا اعلى جدين لم يقبل عن ابي يوسف ويقبل واستحسن فيه
ذكر السدي عن الجيزي انما يقبل اذا شهدوا اعلى جدين متقابلين ذكر الخلة في رواية عن ابي يوسف على
عكس هذا وان شهدوا اعلى اربعة حدود وغلطوا في حد فالاصح ان لا يقبل لانهم اذا غلطوا صار المشهود
به شيئا اخر بخلاف ما لو تركوا وفي الشروط عن البعض ذكر حد يمكن والا حوط ذكر الكل **●** وفي
وقف هلاله شهدوا اعلى لوقف وقالوا لا شهدنا بالواقف في الارض وهو فيك ولم يجدا فالشهادة جارية
ويكفي المدعي قامة البينة على معوقة الحدود وفي المقوي في تعريف المرأة ان يشهد جماعة وعند
عدلان ان فلانة وهو المختار وفي جمع النسخ القول المختار في الشهادة على تعريف ان يشهد
عدلان او رجل وامرأتان ولا فرق بين الشهادة لهما او عليها ومن ان يكون الشهود ممن لا يقبل
شهادتهم او يقبل لانها ليست بشهادة ولهذا لا يشترط لفظة الشهادة **●** ذكر بكر ولا يصح عمل الشاة
على المرأة اذا كانت متعقبة من غير تعريف فان عرفها عدل يكفي الاثنان احوط كما قالوا في المزي المترجم
وفي الشروط قالوا تعريف الواحد كافي الاثنان احوط ذكر بكر اذا صح التعريف بالعرف ان عرفها
الشاهد طالة الادب كذلك التعريف بعلامة ما او بسبب ما وسعه الادب وان اشتبه عليه لا يسميه
ما لم يعرف من شيقه وفي الشروط فان عرفها سوا حل له ان يشهد وهو اختيار بكر وتابعه كثير
من المتأخرين كب علي نفسه ذكر حق وكب بثلاثة كتاب سرا وكب ادرك فلانا فعلى خلاصه ان شاء
الله بطل كله عند ابي حنيفة لان كله متصل بعضه ببعض قد خلا الاستثنا على الكل كمن قال امراته
طالق وعبد حر وعليه حجة ان شاء الله انصرف الاستثنا الى الكل وقال لا ينصرف الى ما يليه اعتبارا
بالاستثنى بالاول في الجامع امراتي طالق ان اكلت وعدي حران شربت ان شاء الله ينصرف الى الاستثنا
الي اليمين كما قال لاخر بفتحك هذا العبد واجزك هذه الدار على اني بالخيار لمه ينصرف الجبار
اليها كذا هنا وعن ابي يوسف ينصرف الى اليمين عليه كالوكان مكانه شرطا اخر ينصرف ذلك
الشرط الى الشرط الذي يليه كذا هنا ولوقال عقيب اليمين متصلا ان شاء فلان انصرف ذلك
اليها في ظاهر الرواية فان شابه فلان في المجلس انعقد اليمينان خلاف ما قال فلان على ان

وفلان اخر اختلف الامامية بنصرف الاستثنا الى اخر لانه بيان هي والبيان يصح بالمنفصل وفي الشا
 وكذا لو قال فلان علي الف ولفلان حينا والادرجم انصرف الاستثنا الى ما يليه ولو كان الاقرار
 لو اكد بنصرف الي حسنة **باب القضاء في الموارث**
 بضرائجات امراة وهي مسلمة تقالت اسلمت بعد موته وفي الميراث وقال لورثة اسلمت
 قبله ولا ميراث لك قال قول لورثته لا غير وارثته في الحال فقد ادعت خلاف الظاهر فلا
 تصدق وكذا لو مات المسلم وله امراة نصرانية وهي مسلمة يوم الخصومة تقالت اسلمت قبل
 موته وقالت الورثة بعد موته قال قول لورثته لا اقربت بسبب الحرمان ثم ادعت الرزاق
 فلم تصدق وكذا لو كان ابنه نصرانيا وزعم انه اسلم قبل موت ابيه وقال اخ الميت بل اسلمت
 بعد قال قول للاح ولا ميراث لابن لان سبب الحرمان ثابت فظاهر وكذا لو كانت امه قاعدت
 العتق في حياة الزوج لا قراها بالمانع عن استحقاق الميراث وهي الرقبة ولو ادعت المرأة
 انه ابان في المرض وقالت الورثة هي الصحة قال قول لها لا لانكرت المانع وهو الطلاق في الصحة
 مات المودع قال قول المودع لرجل انه ابن الميت لا وارث له غير يوم يدفع المال اليه
 لانه اقر له بالوديعة بخلاف ما لو اقر ان هذا وكيله بقبض الوديعة حيث لا يوم يدفع اليه
 لانه معترف بقيام المودع وفي الاقضية عن ابي يوسف ومحمد يوم وقال بعضهم لا بل كان محال
 يقول ولا يوم ثم رجع ذكر السرخسي واختلف في المنقط لواقف باللفظة اوجله يوم يدفع
 وانفقوا في المديون لواقف لرجل انه وكيله بالدين بالقبض يوم يدفع ومثله في الجامع لو ادعي
 الوصاية فصدقه مودع الميت او عاصبه او وصيه لا يوم يدفع ولو صدقه عريم الميت كان
 كان محال يقول ولا يوم ثم رجع وهو قول ابي يوسف ولو قال المودع لآخر هذا ابن الميت فكذلك
 المقوله الاول كان المال الاول لان المودع اقر لثاني بعد ما استخذه الاول ولو قال المودع
 لرجل هذا ابن الميت ولم يرد عليه قال القاضي ينافي في ذلك زمانا على حسب ما يري ذكره
 ان في كل موضع ذكره في اليوم القاضي يكون ذلك مفقوضا وقد راى الطحاوي مدق النكول بالحول
 فان لم يظهر وارث اخر قبل امره مع المال اليه وباحد كنيلا لاحتمال ان يظهر وارث اخر
 قبل هذا على قولهما وعند ابي حنيفة لا ياخذ قبله باحد عند الكل لان الثابت بالاقراء دون
 الثابت بالبيعة ولو شهد والى بالبيعة ولم يزد عليه قال القاضي في ذلك فان لم يظهر وارث
 دفع المال اليه بغير كميل وعند ما كميل ولو قالوا لا تعلم له وارثا غير يدفع من غير ثاني ولا

كميل عديم

كميل عديم سواء كان وارثا بحجب حال ولا ولو قالوا لا وارث له غير فذلك استقصا بالثبوت
 ان لا يقبل وان قالوا لا تعلم له وارثا غير اول وارث له في مصر كذا وفي ارض كذا لم يقبل وعند
 يقبل كذا لو قالوا لا وارث له ولا تعلم وارثا له في مصر كذا في ارض كذا لا تقيصا عن وارث
 اخر له في ذلك الموضع فلم يجبه فانه يقبل كذا هنا ولو شهد والرجل انه جد الميت ابو ابيه
 ولم يزد عليه لا يدفع اليه شي ولا ثانيا في مال لم يشهدوا بوراثته فاذا شهدوا وكان عمر له
 الابن واختلفوا في اشتراط الورثة فيمير لا يحجب حال قال بعضهم يشترط لعم احكام الرضاغ ولو
 شهدوا وارث لا يحجب بغيره لكن يختلف مضايقة كالزوج والزوجة يدفع اليه اقل النصيبين
 عند ابي يوسف وعند محمد او فرا النصيبين وقول ابي حنيفة مضطرب في بعضا مثل قول
 محمد وفي بعضا مثل قول ابي يوسف ثم اختلفت الروايات عن ابي يوسف فاما اذا كان الميت
 زوجا والمدعي امراة في ظاهر الرواية عنه يدفع اليها ربع الثمن لانه قد يكون للزوج اربع سنو
 وفي رواية عنه يدفع اليها ربع الثلث لان المسئلة قد تكون عوليه بان مات عن ابوين وبنتين
 واربع سنو فللا بون السدسان وهو ثمانية من اربعة وعشرين ولبنتين الثلثان وهو ستة عشر
 من اربعة وعشرين وللنساء الثمن وهو ثلثه فقالت الفريضة ثلثه فصار سبعة وعشرين وثلثه
 من سبعة وعشرين تسعة وهذه الثلثة بين اربع سنو وفي رواية اخرى يدفع اليها الربع
 واما اذا كان الميت امراة والمدعي زوجها فقته روايتان ايضا في ظاهر الرواية يدفع اليها الربع
 وفي رواية الخمس لان المسئلة قد تكون عوليه بان مات عن ابوين وبنتين وزوج فللا بون
 السدسان وهو اربعة من اثني عشر ولبنتين الثلثان وهو ثمانية من اثني عشر وللزوج الربع وهو
 ثلاثة من اثني عشر فقالت ثلثه فصار خمسة عشر وثلثه من خمسة عشر خمس ولو شهدوا
 انه وارث الميت لا وارث له غير ولم يذكر سبب الورثة قال القاضي يسأل عما عن ذلك لان اسباب
 الورثة تختلف فلا بد من بيانه حتى يعرف بماذا يقضي وكذا لو شهد انه مولاة ووارثته لا تعلم
 له وارثا غير لم يقبل حتى يشهدوا انه مولاة اعنته لان المولي اسم مشترك يتناول الاعلى والاسفل
 ومن الناس من يورث الاسفل وكذا لو شهد انه اخوه ووارثه لم يعلم حتى يسأل الاخوه لان
 الاخوة مختلفة في ذاتها واحكامها وكذا لو شهد انه عمه ووارثه لم يقبل حتى يسأل العم والميت
 حتى يلقيا الي اب وسما انه عمه لايه وامه اولايه اولامه ولذا لو شهد انه ابن عمه ووارثه
 وكذا لو شهد انه جد اوجهه لم يقبل لانه مجهول والجد من قبل الاب مائة من قبل الام لا

٧ سائر
واختلفوا

وكن من الناس من يورثه وكن الجدة قد تكون صحيحة وقد تكون فاسدة وعند بعضهم انها وارثة فتنتج بجهالة **وفي النصاب** كتب الوصاية والتولية ولم يذكر جهة جهة وصايتيه وتوليته لا يصح لأن الوصي قد يكون من الاب والجد والام والا القاضى والمتولي قد يكون من الوقت ومن القاضى الاحكام مختلفة فان كتب انه وصي او متولي من جهة الحكم ولم يسم القاضى الذي نصبه والذي ولاه جازر على هذا في كنبه القضا في المحرمات • ادعى دارا في يده رجل قال المدعى عليه اشترت من وصيكي في صفرك ولم يذكر اسم الوصي فستطيع بيع لانه ذكر في الوقت وقد انقل به حكم الحاكم وحملوا احدا حجة وان لم يذكر اسم الحاكم ولا يشترط حضرة ذلك الوصي ولا ورثته الا ترى انه ذكر في الاقراء ادعى على رجل اني اشترت هذه الدار من وكيلك بكذا واقام البينة ولم يذكر اسم الوكيل ونسبه يقبل بخلاف ما لو قال اشترت من وكيلك منكم لاجل لا يصح قال غير ان هذا يشك ما ذكر في ادب القاضي شهد عند القاضي لرجل فقال لا تشهد ان قاضيا من القضاة اشهد ما انه قضى هذا على هذا ابكذا واشهد وان قاضي كوفه اشهد ما بذلك ولم يسموا القاضي ولم ينفذ القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي يحكم به وينبؤ لان القضاة عقد من العقود فاذا شهدوا بقوله ولم يسموا القاضى لا يصح معلوما فلا يقبل وليس هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع افعاله اذا شهدوا على فعل ولم يسموا القاضى فيفسخ عن هذا الوقالة وقت وسلم الى المتولي هل يشترط ذكر اسم المتولي ونسبه وكذا في قوله باع باجازه المزارعين هل يشترط ذكر اسمهم ونسبهم قال القاضي يشترط وذكر السرخسي في الوقت الذي يكتب فقد رفع هذا الوقت الى القاضي من القضاة نقض بلزوجه ان المقصود به لا يتم لجواز ان يشهد اخر فان قاضى الى ان القضا من المجهول لا يعتبر **ميراث** قسم بين الغرما والورثة لم يوجد منهم كليل وقال لا يوجد لاحتمال ظهور غريم او وارث له احد الكليل للمجهول بالحل لذا لو وجد القضاة او احد ابقا فاقام رجل بينة انما له تدفع اليه بغير كليل وعند ما بكتيل **نسخة** لم تدفع اليه بغير كليل وعند ما بكتيل • وان دفع اليه ما حاربه عن العلامة او بقوله الا بقر يوجد منه كليل عند من لان حق الحاضر ليس ثابت ولهذا كان له ان لا يدفع • وفي العقود قسم الوثقة التركة ثم ظهر دين او حدث برد عبد بعيب كان باعه او ظهر وصية بالف من سلمه استغقت القسمة الا اذا اقضوا دينه ونفذوا وصيته الا ان تنفذ القسمة وكذا الوارث الغريم الميت او قرض الدين واحد منهم على ان لا يرجع على التركة

لم يسموا القاضي

لم يسموا القاضي لان المقصود به

سماه الورثة

هو سوا في الدين والوصية وان كانت تجوز شايخ لا تنفذ القسمة الا برضا الموصل له او يكون القسمة بامر القاضي وكذا الوصية وارث اخر لو قسموا وفيهم صغير او غائب لا بامر القاضي لا ينفذ الا باجازه الغائب او ولي الصغير او بغير الصبي اذا بالغ ولومات الغائب او الصغير فاجاز ورثته نفذ خلاف محمد • دارا في يد رجل اقام رجل بينة ان اباه مات وترك له بينة وبين اخوته فلان وفلان يقضى بالدار لابيه ويدفع الي المدعى حصته منها وحصل الباقي بتركه في يده في اليد وقال لا يتزع مز يدع ويوضع على يد عدل حتى يحضر من يقر من الورثة لانه صار مقفلا بالجمود فوجب لاحد منه كالعروض العار يحفظ نفسه فكان لاحد منه استغلا لا لا ينفذ بخلاف العروض فانما محتاجه الى الخط وفي الاقضية اختلاف على قوله في امتزاع العروض فان حضر الغائب اخذ حصته منها من غير بينة وقضا في رواية الخفاف لا ياخذ من غير بينة وجه الحاكم القضا وقع الميت واحد الورثة يقتصب حصما عنه لكن في الاستيفاء عمل لنفسه فلا يصح خصما وقيل على قوله ابي حنيفة لا ياخذ من غير بينة كما لو اقام بينة على رجل انه قتل اباه عمدا ثم حضر الغائب احتاج الي اعادة البينة وعند ما لا كذا هنا وانفقوا ان في قتل الخطا والدير لا يحتاج وانفقوا ان المدعى عليه لو كان مقر بترك الباقي في يد • وفي ادعاء القاضي لو ادعى الحاضر ولم يبين عدد الورثة لا تسع دعواه ولا تقبل بينة لانهم ما لم يشهدوا على عدد الورثة لا يصح نصيب هذا الواحد معلوما والقضا بغير معلوم منقدر وفي جميع الشقي احدا الورثة انه كان لمورثه على هذا كذا ومات قبل استيفائه وترك ذلك ميراثا بين ورثته وسامه وادعى من ذلك قدر نصيبه واقام البينة وقضى بذلك هل يثبت حق سائر الورثة اختلفوا فيه **قلت** فعلى هذا قول من يقول لا يثبت لو قبض المدعى نصيبه فعلى علماء العصر للباقي ان يشتركوا في المقبوض ثم يرجع هو على الغريم بما يخصه هكذا حتى يتم استيفاء الدين وفي الحاوي اخوة ادعوا دارا في يد رجل ميراثا على واحد فحملوا واحد منهم كافي وان ادعوا مائة فحمل واحد فحمل عن نصيبه وفي الشافى مات وترك دارا بين ثلثة فطالب ثلثان فادعى رجل ان الدار له فقال الحاضر هي كانت لوالدنا مات وتركها ميراثا لنا فقبض كل واحد منا نصيبه ثم ادعاني نصيبها فان صدقة المدعى وزعم ان له بينة على ان الدار له يقضى له وان ثبت بفضا دقها ان ثلثها وديعة لان هذا الدعوى في الحقيقة وقعت على الميت ولو كان نصيبها وديعة في يد اخر اقر المودع ان الدار كانت لفلان الميت واقسم اولاد واحد الغائبان نصيبها واستودعاه واقوال المدعى بذلك لم يقض نصيبها

له لان احد الورثة يكون خصما عن الميت فيما في دين من تركه لاجل ليس في دين لانه قايما مقام الميت والميت
لو كان حيا لم يكن خصما الا فيما في دين وكان القاضي عبد الحميد سلم قبل التبعة في دعوي العين على من
لم يكن العين في دين ورد عليه الصناديق وهذا الخلاف ما لو ادعى دين على الميت على ابنه الحاضر وجميع
التركة في يد القاضين فالحاضر يتصب خصما عن نفسه وعن الباقي حتى قبل البينة عليه في جميع ما ادعى
من الدين **●** وفي ادب القاضي عن الخفاف في اثبات الدين لا حاجة الي قيام التركة وعن هذه
يسم البينة ولا يخلف الوارث قبل ظهورها وفي الثاني دارين شريكين ميراثا فغاب احدهما
فاذعن رجل انه اشتراها او بغيرها من الميت الذي ورثها منه كان الحاضر فيه خصما عن نفسه
وعن الغائب وكذا لو اقتسما **●** ولا يظن لان انه يتصب بالقسمة وغاب بل
المراد اقتسما وادع الغائب نصيبه وفي المتنازع ادعى نصيبا على ميت واحضر بعض ورثته
فاقام عليه بينة على ذلك وبعض الشيء في يد الذي قدمه وتبعضه في يد وكيل الغائب وهذا
الحاضر يقرب انه ميراثا لهم يقضي على الحاضر بدفع ما في دين وفي التقاضي صيغة في يد رجل
وصيغة في يد اخر اقام رجل البينة على احدهما انها ملك فلان وقف عليه دفعة يقضي على
الحاضر بوقفيتها وان شهد واعلى انه وقف متفرقين يقضي بوقفية التي في يد الحاضر وفي
الكا في دار بينهما ميراثا او بغير واحد ما غاب فاقام رجل بينة على الحاضر انه اشترى من الغائب نصيبه
لا يقبل لان خصمه غائب **●** وفي الشروط اقام بينة على رجل ان له وفلان عليه الف يقبل في
نصيبه وذكر الخفاف في ادب القاضي هذا قولها وقال ابو يوسف يقبل في نصيب الغائب ايضا على
هذا الخلاف لو ادعى انه وفلان اشترا منه هذه الدار بالف وكذا الصلح وجميع العقود حتى
لو قالوا الوصية على هذا الخلاف بان اقام على رجل انه اوصى مورثه بثلاث ماله له وفلان
ثم على قول ابو يوسف في دعوي الدين لا يجب نصيب الغائب وفي دعوي العين يتبرع ويوضع على
يدي عدل واختلف فيه قبل هذا على اصله اذا وصل الثمن الى التابع اما اذا لم يصل لا يصح نصيب
الغائب واكثرهم قالوا يتبرع لان هذا ليس بدفع الى المشتري بل هذا وضع على يدي عدل لكن
لا يقسم حتى يحضر الغائب وان كان الدعوي في الرهن فكذلك وعند ما لا تشع دعواه لانه لو سمع
صار رهنه مشاعا لانه لا يجوز وان كان الدعوي في الهبة والصدقة فذلك كان الشيء غير محتمل
للقسمة فهو كسلة الشري وان كان محتملا فهو كسلة الرهن ولو اقام البينة انه اشترى من هذا
ومن فلان لم يقبل في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاعلى الحاضر في حصته ولا يقضي نصيب الغائب

بسم
يحيى

ادان الحاضر

اذا كان الحاضر مفرا بنصيبه ابو يوسف فرق وقال في المسئلة الاولى القضا للمدعي بنصيبه
ينبغي ان يقضي الغائب لانه اذا حضر كان له ان يأخذ منه نصف ما اخذ فلهذا لا يقتصر
القضا على نصيب المدعي هذا المعنى معدوم هنا وان محمد الحاضر نصيب الغائب يقضي للمدعي المدعا
كلها ولو اقام البينة على هبة او صدقة او رهن من هذا الغائب وعلى القضا فان هذا في قياس
قول ابي حنيفة لا يجوز في الرهن ولما في الهبة والصدقة وان شيا محتمل القسمة فكذلك وان كان
لا محتمل يقبل في نصيب الحاضر ولما في قول ابي يوسف في الرهن فكذلك وفي الهبة والصدقة ان كان
شيا محتمل القسمة يقضي بنصف المدعي مقسوم وهذا يدل على ان الشروع لا يمنع صحة الهبة
والهبة وهذا خلاف لما هو مذهبهم وان كان لا محتمل القسمة فالجواب كما قال ابو حنيفة ما
فاقام رجلا بينة انه اوصى اليه والي فلان الغائب يقضي بوصايةهما وقال ابو يوسف لا يقضي بوصاية
الغائب ولو اقام ان فلانا وكله وفلانا الغائب خصمته مع فلان قضي بركا لهما **●** وفي الجامع وكذا
لو اقام يقضي دينه قضي بركا لهما اقام بينة على دار في يد رجل الا كانت لايه او كانت ملك ابيه
او انا لايه او ان اياه كان يسكنه او كان يملكه او كان لايه عليه كذا فان حروا بالميراث بان قالوا ما
وترك ميراثا له يقبل وان لم يحروا فكذلك عند ابي يوسف خلافا بنا على ان الحر ليس بشرط خلافا
قالا ملك الوارث في حق العين متجدد بدليل انه لو كان عينا حرة وان كانت صدقة لمورثه وجب
الاستبراء اذا كان كذلك لم يكن بد من فعل وان شهد واعلى اقرار ذي اليد بذلك يقبل ويقضي بها
له عند مم وان اقام البينة ان اياه مات وهذه الدار كانت في يد يوم مات او ان اياه مات وهو
ساكن في بيتا ويقضي له بها وان لم يحروا الميراث **●** وكذا لو شهد وان اياه مات وهو لا يسر
هذا المتوكل هذا الخاتم اوراكب على هذه الدابة او كان معا فشهد وان مات وهو حامل
لمتاع او شهد واعلى شريانه من ذي اليد او شهد وان كان لايه اعارة الذي في يد او ادعاه
قضيت به للوارث **●** المعسرعات في ادب القاضي وفي الثاني شهد وان مات وهذا
القول موضوع على راسه لم يقض له للوارث لان الوضع ان كان منه ثبت به النقل وان كان من
غير لم يثبت ولا يثبت بالشك وعن ابي الهيثم لو شهد وان كان هو الواضع على راسه يوم الموت
يقبل وفي ادب القاضي شهد وان اياه دخل في هذه الدار مات فيها او شهد وان كان فيا حتى
مات او شهد وان مات فيها او شهد وان مات وهو قاعد على هذا البساط او ايام على هذا
الفرش لم يستحق بهذا شيئا لان اليد على الحال لا يثبت بهذه الاشياء بدليل انه لا يصير به عاصدا ولا

سبحه
من هذا ومن الغائب

يصير ذواليد به مقراله فكذا في الشهادة بخلاف الشهادة بالركوب والحال للبسر لان اليد
على الالة تثبت بالركوب وعلى التوب بالحال والبسر يد ليدانه يصير عاصاه ولو اقر ذواليد
به كان اقواله فكذا في الشهادة ادعي عينا في يد رجل انه ميراث من ابيه وشهدا انه
كان في يد مورثه لم يقبل ولو اقر ذواليد بجبر على التسليم شهد والحي ان العين كان في يد ذواليد
لان اليد محتملة يد غضب او يد ملك فان كانت يد غضب عن ذي اليد لا يجب اعادته وان كانت
يد ملك يجب للايجاب بالشك وعن ابي يوسف يقبل لان اليد حق مقصود ولو شهدوا انه كان ملكه
يقبل لاجماع لان الملك صائب سعى الى ان يوجد الميراث وكذا لو شهدوا على اقرار ذي اليد
ان العين كان في يد المدعي يقبل لان اليد وان كان مجهولا ولكن لاقرار المجهول صحيح ولا فرق بين
الاقرار بمعاينة القاضي وبين ان يثبت الاقرار بالبينة وكذا لو شهدوا على اقرار ذي اليد العين
من المدعي فانه يقبل لان موجب الاقرار معلوم وهو الرد ذكر بكر لو ادعي انه كان له وشهدوا
انه له فالأصح ان لا يقبل وعلى عكسه يقبل بانفاق المشايخ وفي التفرقة يشهدوا انه كان سدا
المافيه لم يسمع ولو شهدوا انه كان سدا فلم يثبتوا انه لما المطر او الوضو يقبل اذا كان الاقرار
وفي الثاني شهدوا انه كان سدا ولم يثبتوا انه لما المطر او الوضو يقبل اذا كان الاقرار
او الوضوء وقالوا ان ثبت المدعي انه لما الوضوء دخل فيه ما المطر ولو شهدوا ان له طريقا
في هذه الدار من هذا الباب الى ذلك الباب يقبل ثبت ذكر العرض ضمننا لانه يكون على عرض
الاباب عرفا وان بينوا الطول والعرض فهو احول وقال في بعضه ولو لم يثبتوا فهو احول
وفي الثاني ادعي دارا في يد رجل لها فلان اودعها اياه فشهدوا له بالادعاء ولم
يذكروا بان الملك للمودع لا يقبل لان الادعاء يقتضي كون الشيء يدعي وعلى قياس قول ابي يوسف
ينبغي ان يقبل كما لو شهدوا انها كانت في يد المدعي ولو لم يدعها اياه ودفعه عنده ولكن ادعي انها
كانت في يديه ودفعه وانده مات وهي في يد واقام على ذلك البينة او شهدوا ان فلانا دفعها
الي ابيه ولم يشهدوا بالملك للدفع لم يقبل لانه لم يثبت الملك لاحد فلم يثبت ملك صاحب
اليد بثبوت اليد للغير ولو ادعي انها فلان اودعها اياه وان اياه مات وهي في يد واقام
البينة فقيها لانهم اثبتوا الملك للمودع فاستقر ملكه صاحب اليد ثم ان كان الميت وصي دفع اياه
والا فان كان الوارث امينا دفع اياه والا يوضع غايده عدل ولو شهدوا ان هذه الحنطة
من رزق حصاد من ارض هذا لم يقض له في رواية ابي سلمة لان الحنطة لصاحب اليد وفي

رواية ابي حمص

في ارض رجل

رواية ابي حفص هي له لان الحنطة اذا كانت في ارض ولا يعرف زارعا فهي لصاحب الارض الطاهر
وقد اوشهدوا انها كانت من رزق كان في ارضه وهذا التمر من ثمر كان في ارضه وهذا الزبيب
من كرم كان في ارضه ولو اقر بذالك ذواليد اخذ المقر له من رزقه ان المقر له اخذ بها
ولو شهدوا ان هذه الحنطة من رزق هذا وهذا الزبيب من كرمه او هذا التمر من ثمره
فقي له ولو شهدوا انه اخذ هذا التمر من ثمر هذا فقي له به لان جزا الاخذ الرد وكذا لو قال
خرج هذا التمر من ثمر هذا وهو ملكه ولو شهدوا على ثوب انه غرل من ثمر هذا او شجر لمر
يقض به لانه لا يدل على الملك فان الغاصب لو فعل ملكه وكذا لو ادعي نفع هذا الثوب او تحت
له هذه الالة او ولد عدل هذا العبد او هذه الامة لم يقض به لانه لا يملك بالفسخ ولا
بالولادة عند وكذا لو قالوا هذه بنت امته وفي الاجناس شهدوا ان هذا ولد شاته
لم يقض به لانه لا يقولوا ولدته في ملكه وكذا لو اقر ذواليد ان هذا ولد امته وولد شاته
لم يقض به له وقال ابو يوسف ولد شاته يقضي له وفي ولد امته لا وفي الروضة هذا من شاتك
او من امك لم يقض به له واوقال لصوف في يد اربع اوجين او سمن هذا من غنمك فقي له به
وفي الاجناس شهدوا ان هذا ولد شاته او صوفه او حمله لم يقض به له ولو اقر بذالك ذواليد
اخذ المقر له وفي المتقاه هذا الباب باب دارك او الستر ستر ما بك كان اقوالا قال
مالي في المساكين صدقة ينصرف الى كل ما يجب فيه الزكاة ولو اوصى بثلاث ماله ينصرف الى كل مال
لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى الله تعالى اوجبا لصدقة في المال الفصل بخلاف
الوصية لانها احب والله تعالى اوجب حق الموارث في كل عين ودين ولا يدخل لانه حجة الحرجية
بح هذا النذر وكذا العشرة وقال ابو يوسف يدخل في سبب لوجوب الصدقة وشا بهت
مال الزكاة لما انها سبب لوصول المونة فشاهبنا الحرجية وفي الثاني جميع ما ملكك
صدقة في رواية ينصرف الى جميع ماله لان لفظة الملك اعم من لفظ المال وفي رواية ينصرف
الى مال الزكاة وقال زفر في النقطين يتصدق بملكه للعموم وقال مالك يتصدق بالملك
لان الاجحاف غير مشروع وقال الشافعي هو يمين فيه الكفارة كما في قوله ان فعلت فعلي حجة
او صوم او صلوة وقال الشعبي لا يلزمه شيء لانه غير مشروع فبطل وفي الاجناس
وعنه الله تعالى على ان اهدي جميع مالي او جميع ملكي او ان فعلت كذا لله علي ان اهدي جميع مالي
او جميع ملكي يدخل فيه ما يملكه وقت النذر واليمين فيجب عليه ان يهدي بذلك كله الا قدر قوته

الميراث صح

بطل
في ارض رجل

وقوت عياله وثيابه الملبوسة ثم يتصدق بماله اذا وجد وقيل بحسب قوت ثلثة ايام وقيل
سنة وقيل ان كان محترا فمقوت يوم وان كان صاحب علة فقوت شهر وان كان صاحب صناع
فقوت سنة وان كان تاجرا فقوت ما يرجع الي ماله وهكذا في جمع برهان عن البعض في فرض
النفقة ان كان الزوج محترا فمقوت ما يرجع الي ماله وان كان صاحب علة شهرا فمقوت شهر وان كان صاحب
صناع سنة فمقوت سنة وفي جامع الكرخي عمره سالت محمدا عن رجل قال مالي في رباح الكعبة
قال قال ابو حنيفة يهدي ماله كله ويمسك من ذلك ما يقوته **قلت** وما جد
الفوت قال يمسك من ذلك ما يرى انه يصدق مالا وعن محمد حب وهو من يعمل بيده خبز
قوت يوم وان كان لا يعمل فقوت شهر وفي القليل ما لي في المساكين صدقة وله الف وعليه الف
دين وجب عليه الصدق وكذا لو حث في بين وله ماله وعليه دين لم يجزه الصوم عن الكفا
وفي النظم اربعة من التقدير للصحة والذروة ولا يجوز لهم الصوم في الكفاة او كذا ابن السبيل
اذا كان له في وطنه رمة **والثاني** من عليه الفدين وله في يده او في يده مودعها الف حث
والثالث حث وله على مفسر او على منكر الف ولا مال له غيرها **والرابع** حث
وماله مدفون في بيته وسني مكانه فطلبه ولم يظفر به وفي الجودع اي حنيفة ملك ما يشترى له
طعم عشق ولم يجزه الصوم وفي المتقاعن اي يوسف اذا ملك اقل من مائتي درهم اجزاء وفي
الايضاح عنه اذا كان له فضل على مسكنه وملبسه على الكفاف فيجزيه وفي المتقاعن محمد لو كان
عليه جدي مال لا يتقدر لا يتقدر على الاخذ بسعد الصوم وان كان مليا ان تقاضاه فدر عليه لم يجزه
الصوم ولا اعتبار في اليسار بحالة التكثير وعندنا في حالة الحسنة

في القضا

اليتامي قوما ثمانية لانه منكم من استخواجه من شأ من غير بيعة ومكتب ذكر الحق وجمع برهان
شرط الثقة شيان الملة وحسن الخرج من حقوق الناس وان لا يكون لجوا والبعض شرطوا
ثالثا وهو ان يكون من اهل المصرو له دار يسكنها ولا يكون عن يدا صاحب حجرة وان كان ذاملا
وفي الاقضية فان احضر القاضي بخيانة او افلاس خرج المالك من يديهم لانه لا يقترض المفسر
فليس له ان يبيع المالك في دمة المفسر وفي النوازله باع الوصي مال اليتيم من مفسر بوجه القاضي
ثلثة ايام فان امكنه اذا التمس الانتقار المبيع وفي الاقضية انما يملك القاضي الاقراض اذا لم
يجد ما يشترى به اليتيم يكون منه علة له فان وجد له يملك بل يقين عليه الشرا هكذا روى عن محمد

وكذا لو وجد

وكذا لو وجد من يدفع اليه مقاربة لانه انما يملك الصغير من الاقراض وفي التقا ريق لا يقرض
صدقا ولو لا الصداقة لم يقبل وقيل له ان يقرض مال الوقت ذكره كرو ولا امام ان يقرض للقطعة
من الملقط في مدة الامساك غنيا كان او فقيرا وفي التقا ريق لا يستقرض القاضي مال اليتيم نفسه
ولا يشترىه وقيل انه قول محمد وفي شرح وقيل للقاضي ان يستقرض وان اقترض الاب او الوصي
مال اليتيم ضمن لانه لا يملكه من استخواجه الا باثبات فحسب يملكها ذلك وعسى لا وفي رواية
يملك الاب الاقراض وفي مقترقات اي البيت ليس للوصي ان يقرض في قول اي حنيفة فان اقترض
فهو ضامن وان استرد فهو في ضمانه لا يستطيع ان يخلص منه حتى يدرك اليتيم او يرفع الي القاضي
ذكره كرو امر الوصي مودع الميت ان يقرضه ففعل ضمن المودع دون الوصي وان امره ان يدفع
الي رجل ففعل لا يضمن لانه يملك القبض بنفسه فيملكه فوكيل غيره ولا كذلك الاقراض **وفي**
التقا ريق لا يستقرض الوصي لنفسه عند اي حنيفة ويجوز عند محمد اذا احتاج وله وفاء
او اشرف على شئ تحته وذكر الطحاوي انه يستقرض وفي شرح صرف الاب او الوصي مال
الصغير الى نفسه يحكم القرض جازلا لانه لا يملكه عليها وفي التقا ريق لا يقض الوصي من مال
الصغير الا ان يعطيه القاضي وكذا عن محمد وفي موضع اختلف السلف في هذه المسألة
على اقوال فمنهم من اباح للوصي ان ياكل من مال اليتيم بالمعروف وقيل ما ياكله قرضا ثم يرده وقيل
لا ياكله عيانا ماله **فاما** البيان المواشي وثمار الاشجار فباح ما لم يضر باليتيم وقال
قوم ياكل منه ولا يكتسب وقال قوم يكتسب ايضا **وقال** ابو حنيفة في كتاب الامار
لا ياكل منه ولا ياكله قرضا غنيا كان او فقيرا ولا يقرض غيره وذكر الطحاوي له ان ياكله قرضا
ثم يقضيه وقال ابو يوسف لا ياكل منه شيئا اذا كان غنيا فان خرج في تقاضى دين له او مراعاة
اسبابه وصياحه فله ان ينفق ويركب دابة ويلبس ثوبه فاذا رجع رد الدابة والثياب
جعلها كالمصارف والصحيح ليس له من ذلك شي واجمعوا على ان على القاضي ان يستعفف **وفي**
احكام القرآن لا خلاف بين الفقهاء ان الوصي لا يجوز له اخذ شي من ماله لاجل عمله اذا كان غنيا
وان كان فقيرا فعن ابن عباس يجوز لاية ويقصر على الاكل وعنه لا يجوز لان لاية منسوخة
بالحق نكح ان الذين ياكلون وعنه اذا اكله يقضى **وعنه** ينفق من مال نفسه حتى لا يصيب
مال اليتيم شيئا وعن مجاهد اخذ بالمعروف ثم يقضيه وعن الحسن ياخذ ما يسد به الجوعة ويؤري
به العورة ولا يقضي ولا يقضي اذا وجد وعن الشعبي انه يهرق الميتة يثا وله عند الضرورة



لانه لا يملك ما لا يملك

مطلب
اربعون الف درهم
مطلب
مطلب
مطلب

مطلب
مطلب
مطلب

فاذا ايسر قضاء فاذا لم يوسر فهو في حل فان قيل لا في ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليس لي من ماله شيء فقلت قال كل من ماله يتيمك غير مسرف ولا متمايلك ماله ●
 وان مع هذا محمول على الوجه الذي يجوز وهو ان يعامل بماله مضاربة
 وعن الثوري لا يجزي ان يتيم من ماله بشئ ان لم يكن على يتيم فيه ضرر نحو اللوح يكتب عليه
 وفي التهذيب هل يجوز لو كان يأخذ من ماله لصبي ثقبته اذا كان اشتغاله بالقيام عليه
 بمنه من كسبه نظرا ان كان غنيا فلا وان كان فقيرا يجوز ثم الفقير اذا اخذ من ماله لزمه الضمان فيه
 قولنا لا احد مالا وهو قول الحسن وعطاء لان الاية اباح من غير شرط الضمان والثاني لزمه وهو قول
 مجاهد ومن جبر كالمعطر وفي النوار - للوصي ان يأكل من ماله ليتيم قدر ما يحتاج اليه
 بالمعروف لانه عامل ● وفي الجمل قدر ما يتيم في ماله ويركبه وابه اذا كان محتاجا اليه وفي
 احكام القرآن عن الحسن جري يأكل بقدر عمله اذا لم يضر بالصبي قيل الظاهر ان هؤلاء لم يحفظوا
 الرواية عن ابي حنيفة حتى قالوا ما قالوا في تفسير السنان عن ابراهيم المعروف ليس له ان يأكل من ماله
 ما يسد به الجوع ويوارى به العورة واختلفوا فيه من وجه اخر منهم من جاز ان يأكل هو
 وعياله بالمعروف وعن واصل يأكل هو وعياله اذا لم يضر للصبي قيل في المالك اكثره وان كان قليلا
 اكل منه بقدر عمله من غير تجاوز وان كان الى التجاوز محتاجا ● ومنهم من يجوز اكله قدر قوته
 دون عياله والخبر الذي روينا يدل عليه ذكر ابوالدلت في تفسيره اذا كان الوصي فقيرا يأكل
 مقدار قيامه عليه ارجوا ان لا بأس به لان كثيرا من هؤلاء اجازوا ذلك والاحتراز عنه افضل
 ذكر السنان والذي ذهب اليه اكثر الفقهاء انه لا يأخذ ماله ليتيم قرضا ولا غير غنيا كان او فقيرا
 ولا يقرض غيره وهو مذهب ابي حنيفة وصاحبيه وفي التقاطع للوصي ان يستقرض للصبي وفي جمع
 الناطقي وفي استدانة القيم على الوقف روايتان ولا يجوز للقاضي ان يأمر انشا بقض من اثنين
 وفي الاقضية خلاف الامامة فان الخليفة اذا اقرض اليه اقامة الجمعة ليس له ان يستخلف غيره
 وكذا الوصي يملك التقويض الى غيره وان لم ياذن له الموصل وكذا المتولي يملك التقويض عند الموت
 لانه بمنزلة الوصي وكذا الوكيل الذي قيل له ما صنعت من شئ فهو جاز اذا حضر الموت ولو كتب
 في مثاله القاضي وفي من ثبت في حديث يملك التقويض فان وفي الثاني قاضي عن الخليفة لا عن الاول
 حتى لا يملك الاول عزله الا اذا كتب في مثاله الاول وفي من ثبت واستدل من ثبت لان القاضي
 رسول عن جماعة المسلمين الاتري انه لا يملك عليه ثم الوكيل لا يملك التوكيل الا مطلق الموكل فالرسول

اولى فان اطلق

سبحه
قدر

سبحه
اعادة الجمعة

اولى فان اطلق الموكل مع توكيل الوكيل يكون الثاني وكيل الموكل الاول حتى لو مات او عزل
 انصرف وفي المتقاضي موت الاول لا ينصرف الثاني ● وفي الاصل مات الاول او عزل لم ينصرف
 الثاني وكذا لو عزل الاول الثاني لا يصح عزله وفي ادب القاضي والمتقاضي اذا عرف هذا
 في حق الوكيل ففي حق الرسول اولى وهذا بخلاف موت المضارب والمفادض حيث ينصرف وكيله
 لانه كالمالك من وجه ذكره السرخسي في ادب القاضي استحلف وهو ليس بما ذكروا حكم الخليفة في
 مجلسه بين يديه يجوز كالوكيل الثاني لو تصرف بخصه الاول ● وفي باب الحكمين من الصحيح
 قال والاصح انه لا يجوز لان نفس القضاء ملزم فلا ينفذ من غير تقلد الا ان يحضره الامام او القاضي
 فيكون كابتدائه القضاء منه او يرضاه به الرجلان واجازاه فيكون بمنزلة حكم حكم لان هذا اعتد
 من العقود فوقف على الاجازة وليس للحكم ان يحكم غير الا برضى الحكمين فان حكم بينهما الثاني ولجا
 ذلك فهو باطل وقال بكرهه ان يكون اجازة الحكم صحيحا لما قال في السير نزول القدم على حكم
 حكم هو غير يغير رضاهم لم يجوز فلو حكم الثاني فاجاز الاول حكمه يجوز وكان تأويل ما ذكرنا ان
 اجازته باطلا اي اجازته بحكمه الثاني فاما لو اجاز حكمه يجوز وقيل ما ذكرنا لا يجوز صحيح على قياس
 بعض روايات الوكالة ان اجازته الوكيل لا يصح فعلى هذا اجازة الحكم الاول حكم الثاني لا يصح على
 قياس هذه الرواية اجازة القاضي حكم الخليفة لا يجوز فيصير في الحاصل في هذه المسائل
 روايتان في صحة الاجازة ● وفي المتقاضي استخلف فقهي لا يجوز فان قال القاضي قد
 اجزته من غير ان ينظر فيه يجوز وفي الشافعي قاضي امر عبد تقضى ثم اجازة القاضي جاز حكمه باجازه
 وان كان ممن يخلف فيه الفقهاء وصاروا كالمحقق عليه وان كان ممن يخلف فيه كالمبدع والصبي والدة
 لم يجوز باجازه قضاء في فصل اختلف فيه الصحابة بان تقضي شهادة الاعميين والمحدودين في
 قدر تايا نفذ حتى لا يجوز لقاض اخر ي خلاف ذلك ان يبطله لانه يرجح احد الجانبين بانصاف
 القضاء وفي الاقضية لم يعتبر احدا بخلاف مالك والشافعي فانهم حال ما وضعوا المسائل لم يكونوا
 ممن يرجع اليهما في الفتوى ويعيها بالاعتبار في اختلاف الصحابة ومن كان بينهم ● وفي السير
 والجامع قضى على مذهب غيره وراي ذلك صوابا ليس له ان ينقض ولا يغير وفي العيون عن ابي
 يوسف له ان ينقض وليس لغيره ذلك وقيل هو ظاهر الرواية على قول ابي حنيفة ذكر السرخسي
 قضى جزا فاما او تلبس لا ينفذ في ظاهر المذهب وعن ابي حنيفة ينفذ وفي الاقضية انما ينفذ اذا
 كان يعلم بانه محل الاجتهاد والا لا ينفذ واما كونه مجتهدا لا يشترط لتقاضي في المجتهدا

سبحه
فلا سعد من غير تقلد

سبحه
امر غير

لا ينفذ في
المكرهات

مطلب

فراهم المواقفين • وفي التقويد قضي في مجتهده وهو يقصد المتفق فوافق قضاء المختلف
 نفذ وفي النصاب الاصح انه لا ينفذ وفي ادب القاضي سوا القاضي مذهب فقضي مذهب
 غيره او ظن ان مذهبه ذلك نفذ لانه حصل القضاء عن راي وقال لا ينفذ لان العسائر الخا
 جلا عذر راي دفع الماتم لاني الحكم قال السعدي هذه المسئلة فرع على لو قضي لمذهب غيره وهو
 عالم به انه على هذا الخلاف وذكر البازي في جامعه لو قضي بخلاف رايه وهو عالم به لا ينفذ وقضا
 في قوله وفي شرح التقويد عن ابي حنيفة ومحمد بن ابيان واختار الاور كذا في عدم الفساد
 وان ما يفعله القاضي من التقويد في الشفعوي في القضاء فصح اليه ان على الخلاف بين ابي حنيفة
 وصاحبيه وان فوض ليقضي برايه نفذ عند من وعن الاسكاف القضاة ان راي كل واحد منهما
 راي في مسئلة خلاف راي صاحبه لا يسمع لواحد منهما ان يقضي بقوله صاحبه ولا ان يدل
 المستفتي اليه وان كان الفقيه غير مستنبط فلا بأس بان يدل المستفتي الى احدهما وفي الشافعي
 لو كان نفس القضاء مختلفا بان يقضي وهو اعني او محدود في قدف • وفي التقاريف او يقضي
 لولده والكا فريين مسلمين والمرأة في حد او قصاص وفي ادب القاضي وكذا لو كان الحكم اعني
 او محدودا يتوقف ان اجازة قاضي اخر راء نفذ وان رده بطل في الاقضية اجتمعت
 الصحابة على حكم وخالفهم واحد فعلى قول الكرخي لا يثبت حكم الاجماع وهو قول الشافعي وعندنا
 ان سوغواله الاجتهاد لا ينفذ الاجماع مع مخالفته نحو خلاف بن عباس في زوج وابوين قال
 لام ثلث جميع المال وان لم يسوغوا ينفذ بدون قوله نحو خلاف بن عباس في روى النقد
 فان اجمعوا على قول وخالفهم واحد من الثنا بغير ان كان ممن لم يدر كذا عهد الصحابة لا بعد
 خلافه وان ادرك غيرهم ان سوغواله الاجتهاد وراحهم في الفتوي كشرح والنفخي والشعبي
 والبصري ومسروق وعلقه لا ينفذ الاجماع مع مخالفته ولهذا قال ابو حنيفة لا يثبت
 الاجماع في الاستعار لان النفخي يكرهه **وحديث** عن ابي جازم الخلف الراشد وراذا
 اتفقوا على شيء لا يثبت الاجماع من خالفهم نحو حرم رد ذوي الارحام والصحابة اذا اختلفوا في
 حادثة ثم اجمعوا على احد القولين او اجمع المناخرون منهم او النابون يفسخ ذلك الاختلاف
 عند محمد خلافا منها **مثاله** بيع ام الولد والمدر وفي الشبهة المبني بالحادثة اضرع علما
 زمانه باق وبك الصحابة لا يسمع احد مني من حتى يثارة العالم بالدليل وكذا من بعد من اذا
 اختلفوا على قول واما علما زمانه اذا اختلفوا في حادثة يجوز ان يثارة قوله واحد منهم

نسخ
ينفذ

نسخ
افان

نسخ
وعائشه

الكتاب الراشدون
 على شيء لا يثبت الاجماع
 من خالفهم

وعلى الحسن افتاء

مطلب
افتاء

وعلى الحسن افتاء فقيهان فاضلا فيه ياخذ بقول ايها شاق ابو اليت يريد به اذا كان في
 العلم سوا وان كان احدهما اعلم ياخذ بقوله وقال ابو بوسيع يبيع قول اورعها وقال بن النصر
 بنظر الى اكثر رايه فايها كان افقه عنده اخذ بقوله وقال بعضهم ياخذ بالقل القولين عليه
 وذكر الحضاف ياخذ بالتقوي فضلا عند العامة نقلا وان كان المتبني يجهد ايعمل براي نفسه
 وفي التقويد عن اصحابنا صاحب الحادثة استفتي فقيهها افتاء بطلان اليه وسعه اتباع فتواه
 وامساك المرأة المخلوقة بطلاق فان تزوج وكان حلف بطلاق كلامه يترجها فاستفتي فقيهها
 اخر افتاءه بصحة اليه بن يارق الاخرى ويسكت الاخرى عملا بفتاها • وفي ادب القاضي
 قضي في فصل مجتهده نحو نسخ اليه ان كان الزوج جاهلا يبيع راي القاضي قضي بالحل والحرمة
 وان كان عالما ان كان يبيع الحل القاضي قضي بالحرمة يبيع راي القاضي وان كان يبيع الحرمة
 والقاضي قضي بالحل قال ابو بوسيع لا ينفذ القضاء فيبيع راي نفسه وقال محمد بن عبد بن قيس
 راي القاضي فان قضي لجاهل في ذلك الحادثة قاضي افتاءه مفتي هو افقه من القاضي في تلك
 الحادثة بعد فتواه ان كان ما قضي عليه يبيع راي القاضي وان كان ما قضي له فهو على الخلاف
 لان الفتوي في حق الجاهل بمنزلة اجتهاده • وفي الشافعي في حكم الحكم ينفذ في حق المحكمين لاني حق
 ثالث حتى لو رد الحكم الشادة لتهمة لم يقدر رده في حق غيرهما بخلاف رد القاضي لا في ولايته
 ثابته على الكل وكذا لو رد الحكم المشترا ببيع لم يكن للبايع ان يخاصم بايعه لان حكمه كالصحيح في حق
 غيرهما وفي ادب القاضي لا يجوز التحكيم في حد او قصاص ذكر الشهيد من اصحابنا من قال هذا
 في الحدود الواجبة لله تعالى ما في حد القذف والقصاص يجوز الحصاص اطلاق الحد ونص على
 القصاص وهو الصحيح لان حكم الحكم بمنزلة الصلح فكل ما يجوز استحقاته بالصلح يجوز التحكيم فيه
 وما لا فلا وحد القذف والقصاص لا يجوز استيفاءهما بالصلح فلا يجوز التحكيم فيهما • قال
 الحلواني تخصيص الحصاص بالحدود والقصاص دليل على ان فيا سوي ذلك ينفذ حكم الحكم في
 المجتهدين نحو الطلاق المضاف وغيره وهو الظاهر عند اصحابنا وهو الصحيح لكن مشايخنا
 استقوا عن هذا الفتوي لاني تجاسر العوام فيه وفي التقويد حكم الحكم على المحكمين ينفذ في
 ظاهر المذهب وفي الاولي لا ينفذ زجر لهم قال الشهيد وانا اقول لا محل لاحد ان يفعل
 ذلك ولا ان يدل عليه • وعن الحلواني مسئلة الحكم يعلم ولا يقضي به وكان يقول هذا جائز

نسخ
الحاكم

في ظاهر المذهب الا انما يستحسن الفسخ كان يقول كتم هذا الفصل ولا نقى به كيلا ينظر في الحال
 الى ذلك فيؤدي الى هدم مذهبنا وفي التقويد ولا نص في نقاد حكم بطلان اليمين المضافة
 لكن على ما اشار الحافظ يجب ان يكون فيه اختلاف المشايخ وفي الثاني وقع حكم الحكم الى القا
 فان كان ذلك الحكم بواقرايه امضاء وان خالف بطله وان كان في المجتهدين قال ابن ابي ليلى ليس
 له ان يبطله اعتبارا لحكم القاضي واختار الطحاوي قوله في النظم وفي الثاني من صرح شاهدنا في
 مسألة صلح حكمنا ومن لا فلا ويشترط الاهلية عند التحكيم كما يشترط عند الحكم وكذا فيما بين
 ذلك حتى لو ارد الحكم بطل التحكيم وفي المستقار نجد لو ارد القاضي او محمي ثم تاب او اصر قال
 هو على علم وفيه من الولاة مسركا القضاة المسلمين ثم اسلم قال هو قاض وفي النصا
 حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ففسخ اليمين على امرأة لا يفسخ في حق الاخر وان قال قضيت
 بطلان كل يمين حلفت باوقال محمد يفسخ وهو المختار ولو عقد ايمانا على امرأة ففسخ صحته
 نكاحا يفسخ الايمان ولو عقد على كل امرأة يمينا على حدة ففسخ على امرأة لا يفسخ على الاخر
 ولو فسخ بعد التزوج لا يحتاج الى تجديد العقد لان القاضي لا يرفع طلاقا واقفا ولا سبيلا الى
 ذلك انما اليه ابطال اليمين والبيان ان الطلاق لم يقع فلو كان الزوج وطيم بعد النكاح قبل
 الفسخ بطله كما يظهر الفسخ في حق هذه المرأة يظهر فيمن كان قبلها الا اذا تعدد اظهار الفسخ بان
 كانت المقصودة خلسة فلا يظهر الفسخ في الاربع التي سبق لانها لو اظهر ما ظهر ان القضاء
 يحل هذه المرأة وفسخ اليمين عليها كان باطلا لكونها خامسة واذا بطل فحقا بطل في الاربع وكذا
 لو كانت الاولى تحت المنسوخة او وقع عليها الطلاق وتزوجت باخر لا يظهر الفسخ في حقها وفي
 شرح العقود لو لم يبطل القاضي اليمين حتى جاز نكاح الفصولي بعقد ثم تزوجها
 ثم رخص الامري القاضي فان علم بتقدم نكاح الفصولي مع ذلك قضى بالنكاح بينها صح وكان ذلك في
 قضا بطلان اليمين وبطلان نكاح الفصولي وبطلان الثالث بعد وان لم يعلم بتقدم نكاح الفصولي
 ينبغي ان يعلم حتى يقضي في موضع الاجتهاد او بقصد ما يعساه احدهما اليمين المضافة والثاني
 نكاح الفصولي وفي النصاب كل امرأة تزوجها فهي طالق ثلثا تزوج امرأة وبخرا ثلثا ليس
 الشفعويان يفسخ هذه اليمين لانه لو فسخ يبين ان الثالث واقع ولا يبيد الفسخ الا اذا اطلق بذلك
 حق الغير بان علق بطلاقا عنق عبدا او ما شاكله او كان اليمين بجملة كلاما حله ففسخ حتى لو خللت
 وعادت اليه بجلد فلا يقع الطلاق لا ارتفاع اليمين حكم الفسخ وفي شرح التقويد هذا رواية الجامع

وفي رواية

وفي رواية الاصل يحتاج الى القضاة لهما له ثانيا وهذا بناء على ان المنقذ بكلمة كل ما كان بين
 واحد سجود العقادها كما وقع الحث ام المنقذ للحال بان بحث في البعض بوجود الشرط
 فيه ويبقى الباقية منقذة والاصح رواية الجامع وفي شرح بكر طريق نسخ اليمين ان ترفع
 المرأة زوجها الى قاضي شفعوي وتطلب المرأة نفقة فيذكر الزوج ذلك حكم اليمين فيحكم
 القاضي ببطلان اليمين ويبقي بها امراته او يرفع الرجل امراته الى القاضي ويذكر عليها النكاح
 فتكدر ذلك حكم اليمين ويقرر الزوج باليمين فيقضي القاضي عليه بالنكاح وفي شرح التقويد اذا
 قضى الزوجية بينهما من غير ان يقول قضيت ببطلان اليمين صح القضاء وبطل اليمين وفي جمع النسخي
 بخرا ثلث في اية تزوجها بغير ولي ثم تزوجها بولي يقضي ان النكاح لم يكن صحيحا لعدم الولي وان
 الثلث لم يقض صح النكاح الثاني كان امر القضا في ابطال الثلث فقط حتى لا يظهر ان الوطى كان
 حراما او فيه شبهة وان كان بينهما ولد لا يكون فيه حث لانهما حنيفيان يقتضيان صحة ذلك
 النكاح وفي شرح الطحاوي المجتهد فيه كل حكم ليس فيه نص او شبهة او اجماع العلماء وكذا
 ما فيه نص او سنة الا انهم اختلفوا في تاويله او نسخه او كان باريه نص بعارضه وكذا ما
 التاريخيه انه ورد فيه نص لم لا وكذا ما لا نص فيه وللعلماء فيه اختلاف واجماع لكن
 من غير اجماع على اعدام قوله اخر ثم ان واحدا من المتأخرين قال فيها قولنا لا نحالفوا لهم
 يصير مجتهدا وكان حكم فيه نص او سنة لم يجز لقوا في تاويله ولا في نسخه وليس باريه نص بعارضه
 فليس مجتهدا وكذا ما لا نص فيه الا ان العلماء اجمعوا فيه على قوله وعلى اعدام قوله اخر واختلفوا
 فيه على اقوال فقضى بخلاف اجماعهم او بشي ليس في قولهم رد قضاءه وعن بن سلمة المجتهد
 يعرف وجه المسائل وينظر اقرانه اذا جاز امره والاجتهاد به لا المجرود في طلب المقصود
 وفي البستان كره البعض المناظرة والحول في العلم والعامة لا يبرأه فقد لا يظهر الحق
 رفع قضية بحال الكتاب نحو القضا بشاهد ويمين الى قاضي لا يري بقطر ولم يصير قضية مروان
 وخلاف الشافعي حتى لو نفذ ثلث فقط وكذا التي خالف السنة نحو القضاء باطال الثلث ولم
 يصرح خلاف بن المسيب وجماعة من التابعين وكذا التي خالف اجماع نحو العمل بالنسامة ولم
 يصرحه معوية وخلاف مالك وكذا التي بقوله ممنوع نحو القضاء بشهادة يشهد على خطايبه
 ولو قضى كل نكاح بنت المزني بها او اما او بنكاح المحلوفة بطلاقا ان تزوجها ليس للقاضي بى خلا

بيان المجتهد

سبحه
 اذا خالفوه

سبحه
 حتى لو تعدل بينا له بعضا مطلقا

تقدم لانه مختلف بين الصحابة فعادف القضا مجتهدا فتقدم الاجماع والثاني بالرد يخالف
 الاجماع • وعن الحضاف كل قضية لم يخالف الكتاب ولا السنة فقد هاهنا الثاني وان لم يرجع
 وعن القضا القضا مجتهدا قول علمائنا او بقول مرجع عنه كقول ابي يوسف في اقرار
 الوكيل عند القاضي ان قضاء جابر ان كان مجتهدا لانه قول وفرو قول من خالفنا قاضي قال لرجل
 قضيت علي هذا بالرجم فارجه وسعه ان يبعد لانا امرنا بطاعته لقوله تعالى واوفي الامر
 وعن محمد لا يجوز العمل بقوله الا ان يبين الحجة او تشهد مع القاضي على ذلك عدل وبه اخذ
 شيخنا لقضاء قضاة زماننا الا في كتاب القاضي في احياء الحقوق وقال ابو منصور ان
 كان القاضي عالما ورعا يقبل قوله للنص وان كان عدلا غير عال يستفسر ان احسن تفسير
 يقبل والا فلا وان فاسقا جاهلا لموطا لما فاسقا لا يقبل الا ان يبين الحجة لقوله تعالى اذا حكم
 فاسق وفي قضاء زماننا اتي عن الامية وابوطامد ان اشهدتم بالعلم لم يبينوا شاهد
 انه حكم حق وفي الاحسان لا يستعمل على القضا الا الموثوق به في عفافه وعقله وصلاحه وعلمه
 بالحلل والحرام وباجتلاف القضا والسنة ووجوه الفقه الذي يوجد منه الكلام ويعرف لحوال
 الناس وعاداتهم وفي التقاريق لا بأس بالدخول في القضا اذ اجمع شرائطه وفي ادب القاضي
 ترك الدخول اصلا اذ كان في البلد امثاله وقيل يجوز للدخول مختارا وقيل لا الا مكرها وقيل
 يكره الدخول واكثرهم لا بأس به والصحيح ان الدخول مختار اذ حصة والامتناع عزيمة
 وهذا كذا اذا لم يطلب اما الطلب لحوام شرعا حتى لا يجوز للسلطان ان يقبل من طلب وان لم يكن
 في البلد امثاله ففرض عليه • وفي التقاريق طالبه مسي وعن محمد يجوز ان يولي وهذا
 افضل منه خلا والخلاف وفي المنتقى عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يشفع طلب القضا وفي
 البستان لا يستعمل على القضا الا الذي يعرف اقاويل العلماء ويعرف من اين قالوا ويعرف
 معاملات الناس وفي ادب القاضي اذا كان صوابه اكثر من خطايه حله ان يقضي وهو كذا
 ايضا عن محمد في السنة وفي الاجناس في جواز الاستفتاء من الفقيه الفاسق كلام وفي الهند
 لا يجوز العزيم فتواء وان كان متبحرا في العلم وفي البستان لا يستعمل على التذكير الا الذي يعرف
 تفسير القرآن والاحبار واقاويل العلماء • وفي ادب القاضي في كتاب القاضي يشترط ان يكون
 القاضي لكاتب حيا لصحة قوله كذا به ولم تخلل عزله لان كذا به بعتلة الشهادة وكذا جوق
 المكتوب ولم تخلل عزله لان كاتبا عينه ويشترط ان يقبل الكتاب على اليهود الكتاب

اشهاد القضا
 محمد بن محمد

خيرتم بغيره

ويجوز بغيره ما فيه وان يجتمعت حضراتهم وان يخطوا ما فيه وان يكون في عنوانه من فلان بن فلان
 الى فلان بن فلان وان يكون داخل الكتاب الاسما كما في عنوانه فهذا ان شرط صحة الكتاب
 الاول شرط صحة الاشهاد على الكتاب وعبد ابي يوسف الا حوسى من هذا ليس بشرط بل اذا
 اشهدتم ان هذا كتابه وخاتمه تشهد واعلى الكتاب عند المكتوب اليه كذا اذا في الكتاب
 الى القاضي بيال الشهود اعدله هو فان زكوه والا لم يقبل ولا يقبل الكتاب الا بحضور الخصم
 فاذا شهد واعلى الكتاب والحكم وعرف القاضي عدالتهم فقل الكتاب بحضور الطالب المطلق
 وعلم ما فيه وان انكسر الحاتم في الطريق ضاربي حنيفة وزفولا يقبل من غير حتم خلافت
 ابي يوسف وقيل عكسه اولى يعتبر الشهادة ما فيه خلافة ويشترط ان يقبلوا عند القاضي
 ان فلا تا القاضي قرا علينا واشهدنا ولا تكتفى بقوله حتم عندنا • وفي المشتقا الى الكتاب وقبله
 وشهدوا على كتابه وختمه ثم مات الكاتب او عزل قبل ان يفكه لم يضر ولو لم يقبله حتى مات
 او عزل لم يضره وفي التقاريق لا يجوز كذاه من يلفه كذاي هذا من القضا وجوز ابو يوسف
 ويقبل في مصر واحد وقيل هو قولهما وفي الشروط في كل موضع جاز ثبوت الحكم بالشهادة على
 الشهادة صحيح فيه كتاب القاضي وما لا فلا وفي الدين والعقار يجوز لان الحاجة في الدين الى بيان
 قدره وصحته وفي العقار الى التحديد وذلك تملن وفي العروض والارقال يجوز لتقدير
 الاشارة وعن ابي يوسف جوز في العبيد في الاباق وفي ادب القاضي عنه وفي الجوارى وفي
 جميع العروض وبه اخذ المتأخرون قال الاستسحاني وبه يفتي وكذا في القرض والغصب
 او ودبعية او مضاربة محجوزة لانه دعوى دين وان كان المودع والمضارب مقررا فلا حاجة الى
 كتاب القاضي • قدم رجلا الى القاضي فقال انك قضيت لي عليه بكذا فلم يدرك القاضي ذلك
 واقام بيعة فشهدوا انه اشهدتم انه قضى هذا بكذا قال ابو يوسف لا ينفذ ذلك
 ولا يحكم به وقال محمد ينفذ ويحكم كما لو شهد واعلى قضية عنه قاضي اخر فان لاخر ينفذ
 قضيته ويحكم بعد الشهادة وكذا لو شهد واعلى قضيته عنه وابو يوسف يقول الشهادة
 دون القضا والرجل لو خال الشهادة ثم سئى فشهد عنه شاهدان انك تجلت هذه الشهادة
 وكذا حضور الايسعه ان يشهد بقولهما وكذا لو شهدا شان على شهادة رجل فقال لم اشهد كما قال
 لا يجوز شهادتهما فاولي ان لا يجوز ان يقضى بقولهما • وكذا الخلاف لو
 اقام بيعة انه قضى له على هذا بكذا فقال لم اقض عليه بشي وقول ابي يوسف في المشتاق قول

مسألة

محمد في القضية فيها محمد وكذا الواقام بنية ان الحكم قضى له على هذا ابعد او الحكم محمد
وذكر الحسن في كتابه الواقام بنية انه قضى له والقاضي يشك فان ابا يوسف قال لا ينبغي له ان
يصدق شاهد نعم اذا كان لا يحيط بشك او لم يشك واطلق في التقاريق لو شهدوا على قضا قضا
لم افقر لم يقبل وفي العيون ضاع محضر رجل من ديوان القاضي وفيه شهادة شهود
له بحق والقاضي لا يذكرك فشهد عنده كاتبا ان شهود هذا الرجل شهدوا له عندك
على هذا الرجل كذا لا ينبغي له ان يقبل ولا ينفذه ومثله لوضاع سجدة من ديوانه فشهد
كاتبا عنده انه امضى ذلك فانه يقبله وكذا الوضاع اقرار رجل لرجل فشهد كاتبا على
ان هذا اقر عندك لهذا بكفا وقد سمعناه فشهد كاتبا **قاضي** عول فقال
لرجل اذنت ما لك لجهة القضاء فمعه الى فلان فقال لما خرد منه بل فعلته فلما
قال لقول للقاضي ولا ضمان على فلان لان القاضي في حال كونه قاضيا لا يبعد الا بوجه القضاء
ولو قال لما خرد منه اذنته قبل ان يكون قاضيا او بعد العزل قال لقول القاضي ايضا لانه بالاضافة
الى اذنته قضائه يصير منكرا الضمان ان هنا يضمن ذلك الفلان اذا ما اقر به القاضي لان القاضي
لا يصدق في بقي الضمان عنه بخلاف ما سبق لان ثم لما خرد منه اقراره فعل ذلك في حال قضائه
اقر مسلم فذكر كان حربيا انه اخذ في حال حربه من فلان كذا وقال فلان اخذته بعد اسلامه كان
صامنا بخلاف محمد وكذا اقرار المسلم انه كان احد من فلان الحربي باله او اقر في الحرب وقال فلان
اخذته بعد اسلامه او اسلام الذي فاقردي انه اثلث جماله بعد اسلامه وقال المسلم بل قبله
او اعتقه محمد ثم قال قطعت يدك او انقعت مالك في حال رقك وقال الاخر بل بعد او باع عبد
ثم قال قطعت يدك قبل البيع وقال الاخر بل بعد لمحمد الحق هذا الاضافة بالاضافة الى
حالة القضاء وما الحقاء ثم قال قد ذهبت عينه اليمنى لرجل قد فقت عينك وكان عيبي
وقتيذ صحيحة ثم ذهبت فلا شيء لك على وقال المقر له بل كانت ذاهبة وقيل بالقول المقر له
واجمعوا لو كان لما خرد قايما يرد الى المقر له وكذا لو اعتق امته ثم قال اخذت منك هذا الولد
قبل العتق وقالت بل بعد فانه يرد على ولولم نقل اخذته ولكن قال اعتقتك بعد ما ولدته
وقالت بل قبل ان ولد ان كان الولد في يد المولى قال لقول له وان كان في يدها قال لقول لها
التقريعات في الشافي وفي العميون وكذا لو كان الولد في يديها قال لقول والبيعة لها وكذا
هذا في الكتابة وفي التمييز لقول للمولى كذا في ام الولد في المشتقا وان كان الولد يغير قال لقول لها

طلب

انما يقال للقاضي
المؤثر

بسم
صغيرا

الا فاقول

والا فاقول لم هو في يد منها واجمعوا لوقال وطيتك في حال رقك وقالت بل بعد او قال
اخذت صريحتك في حال رقك وقالت بل بعد قال لقول للمولى لان الوطي والغلة لا يوجبان الضمان
عليه وان كانت الامة مد يوت **عبد** اعتق فقال لرجل قتلت اخاك خطأ وانا عبد
وقال الرجل بل قتلتك وانت حرة فلا شيء علي المقر له اقر بحياة صانعها على مولاه اقراره كان اقر
له بالث قبل ان يعتق المقر له فقال بل اقرت لي بعد العتق صح اقراره ولزمه تسليم ذلك الي
المقر له واذا قبض وقعت المنازعة بينه وبين المولى فالمولى يدعيه لنفسه وهو يكره فيكون
القول له وكذا لو اقر احد منه الفاء وهو عبد وقال اخذته مني بعد العتق قال لقول المقر له وكذا
لو اقر باحد من المكاتب قبل الكتابة وكذا لو قال اخذت منك قبل ان يشترى هذا المولى
وقال هذا المولى بل اخذت بعد شراي فالالف للآخر وكذا الجراحات لان الاشيا بحال الى
اقر بالادوات ولا يقدم الا بديل قال المستامن لمسلم اد يفتي في دار الحرب فليس لك
ان تطالبني حتى اسلم او اصير ذميا وقال المسلم بل يحد ارا لا يحد الام فالدين لازم لتصادقهما على
الوجوب ودعوى الاجل بغير حجة مردودة وكذا ثمر البيع والغصب وكذا اقراره لدمي ومشتا
مثله وكذا الاقرار بعين اقر لما دون بدلين كان عليه وهو محجور من قرض وغصب او ودبغة
استهلك او ما اشبه ذلك فقال المقر له كان ذلك بعد ما ذكرك قال لقول المقر له والمالك
لازم للمقر المقر يعاين في الشافي اقر عند القاضي بدلين لم يجلسه اول وهله لكن ما يره
بالقضا فان اعيد اليه ثانيا او ظهر من حجوده او ما طلبه عنده غير مجلسه ذكر السر حسي فان اعيد
اليه في المجلس الثاني حبسه وفي التقاريق فان اعيد في يومه فغريب لم يجلس ويجوز ان يغير ثلثه
ايام وان ثبت الدين بالبينة مجلسه في اول وهله وكان شريح يجلس بالاقرار مرة وكذا السر حسي
قال وهو طاهر الرواية فاذا اجاز ان المجلس فقي ادب القاضي ليسانه الموعا عليه انك مال
وقال الخصاص الصواب عندي انه لا يجلسه حتى يسأل وحلف عليه فان اقر له مالا حبسه
وان قال لا مال لي قال للطالب ثبت ان له مالا حتى حبسه وهكذا روي في المواد عن اصحابنا
وهو مذهب بعض القضاة وقال ابو هرون يسأل المدعي له مال وهو مدعي بعض القضاة وان طلب
الدين من القاضي ان يسأل المدعي عن ذلك يساله بالاجماع فان اخبر المدعي انه معسر على سبيله ولا
يمنع المدعي من ملازمته وقال اسمعيل بن حماد يمنع وهو مدعي رفرذ كوالناصي ولا يمنع من
الملازمة خلاف ابي يوسف وذكر القذوري قول محمد مع ابي يوسف وفي القذوري قال ابو يوسف

بسم
مدبره

مطل

مطل
هو في الاخر
مطل

بسم
مع عبيد

ويحذف إذا فلسه الحاكم حاله بين وبين غيره • وفي الجامع أو الأجودين رجل وكذب
 المستاجر لم يجز إقراره في حق المستاجر عند ما حتى لا يجلس ولكن لا يمنع من الملازمة أو في امرأته
 صدقها وأراد إخراجها فافترت بين رجل وكذب الزوج فلم يقر له جليسا بدعيه عند أبي حنيفة
 خلاهما فان ظهر عجزها على دفعه أو لا يرضى بها خلاهما في أدب القاضي تفسير الملازمة
 أن يدور معه أينما دار ولو أراد الدخول في داره للأكل والشرب أو الوضوء لم يمنع من
 ذلك فيجلس له على باب داره فإذا خرج لا يرضى ولا يمكن المدعي من الدخول معه وسية
 الزبائن لو أراد الدخول فلما إن أذن للمدعي الدخول معه أو يجلس معه على باب الدار
 لأنه لو ترك ربما يعرب من جانب آخر قال الشهيد ولم ينص عليه الحضاف في روايته بل
 نص أن يمنع عن داره إلا عن الأكل والشرب والوضوء ويمنع إباحة التردد في امرأته
 وهذا يدل على أنه إذا كان مخفرا يمنع من الاحتراف قال السرخسي هذا هو الصحيح من المذهب
 وفي الأفضلية إذا كان يطوف به من غير حاجة وعلم ذلك كان للطالب أن يهني يتيها ويلزمه
 فيه ولكن إذا أعطاه نفقته ونفقة عياله لأنه لا يلحقه ضرر جديد • وفي نوادر
 هشام أن كان ملازمة تذهب بقوته وقوت عياله أمر أن يقيم له كنفلا بنفسه ثم يجلي
 سبيله ويسترزق الله تعالى أو يواجر في عمل في فضل من قوته وقوت عياله دفعه إلى عزمه
 وفي أدب القاضي أن كان من يلازم امرأة يبعث معها أمينا من النساء فيلازمها وفي المشافعين
 حكى يلازم المدعي في موضع لا يخاف على وفي موضع يخاف يلازمها النساء فان لم يجد امرأة تلازمها
 فإن دخلت هي دارها يكون هو على باب دارها ليس له الإهداء وفي جمع دخلت لا بأس للمدعي
 أن يدخل معها فيكون بعيدا عنها جوفيا بعينه لأن في هذه الحلو ضرورة • وفي أدب
 القاضي قال المديون أحسن وقال الدين بل لا يمكن فالراي للدين وفي جمع الناطق أمر
 غلامه بالملازمة فللمغريم أن لا يرضى بملازمته • عدنا إلى مسئلتنا فان أخبر المدعي أن المديون
 موسر وزعم هو أنه معسر قال الحضاف القول للمديون لأن العسرة أصل وقال الهندواني
 حكاه فيه الري أن كان عليه زيا فقرا فالقول له فان قال المدعي أنه غير زيه وقد كان عليه زيا
 الأغنياء قبل أن يخسر مجلس القاضي فالقاضي لا يسمع قوله إلا بعينه فان كان عليه زيا لا غنياء فالقول
 للمدعي لأن ذلك علامة الغنى لا في حق لغوته والعباسية والفقير وقيل إن كان الدين لازمه
 حكما لا مباشرة عقدا فالقول للمديون وإن كان الدين لازمه مباشرة العقدا فالقول للمدعي

يسمى
 المدعي

لأن الظاهر

لأن الظاهر من حال الإنسان أن لا يشترع في أمر لا يقدر عليه ولا يلتزم ما لا وقاله به وهذا
 القول لو حث التسوية مما إذا أوجب بدلا عما هو مال أو لم يكن بدلا عما هو مال وقيل إن
 كان الدين وجب عليه بماله وصل إليه كتم المتاع وبدل القرض حلف الطالب بالله ما يعلم أنه
 معسر فان حلف مجلس المطلوب • وقيل إن كان الدين وجب عليه لا بماله وصل إليه كالمهر
 ودين الكفالة يجلفا المطلوب فان حلف لم يجلس وذكر في النكاح يجلس في المهر ذكر البردوي
 أراد به المجهل لأن العادة في النكاح أن لا يقوم من لا وفاء عنه بالمجهل ودين الكفالة مثل المهر
 المجهل ذكره في الكفالة لأنه إنما يختار الكفالة المثل في الموجد بعد ما بني بها طلت أن القول
 للزوج في عسرة والخلق الخياط القول لها في أنه موسر لأن الغالب ممن يرغب في النكاح قدرته
 على أداء المهر ولا يزوج إلا أمثاله وفي النوادر خلافة كل من أصله ليس بماله ذكر الخواص
 القول للزوج لأنه لم يحصل فيه شيء إلا عسرا أصل وفي ظاهر الرواية لم يعمل لأن العرف
 لا تزوج إلا من كفو والقدرة على المهر أحد شرائط الكفاية • وفي شرح بكر القول لها حتى
 يجلس القاضي إذا عادت اليد مرتين فقد سوي في ظاهر الرواية بين النفقة والمهر
 والقرض ونحو البيع وذكر الحضاف في أدب القاضي عن أصحابنا أن في النفقة والمهر القول
 للزوج حتى لا يجلس ما لم تثبت هي سبارة نصار في النفقة والمهر روايتان ففي ظاهر الرواية
 جعل الأقدام على النكاح أقرا بالقدرة عليها وعلى رواية الحضاف لم يجعل قال محمد وفي
 النفقة القول في الزوج أنه معسر وعليه نفقة المعسر قال بكر ولم يذكر أن هذه
 المسئلة على الروايتين وإنما كان هكذا لأن الأقدام على النكاح يمكن أن يجعل قرارا بالقدرة على
 أصل النفقة إنما لا يمكن أن يجعل قرارا بالقدرة على نفقة الموسر في هذه المسئلة
 على رواية • وفي المشافعي أكثر أصحابنا قالوا إن كان الدين وجب عليه لا بماله وصل إليه
 يجلف المطلوب فان حلف لم يجلس وإن كان الدين وجب عليه بماله وصل إليه حلف الطالب على
 العلم فان حلف مجلس المطلوب شهرين أو ثلثه وفي رواية سنة وفي رواية أنه ما بين أربعة
 إلى سنة وفي رواية ستة وذكر الطحاوي شهرا قال الخواص هذا الرق لا قاله بل لأن المقصود
 من المجلس خبر قلبه حتى الدين الدين ودأ يحصل بطول المد والتشهركم لأجل هذه المقادير
 ليست بلازمة فهو مفوض إلى أي القاضي لأن أحوال الناس في ذلك مختلفة وله أن يسأل
 عن حاله في أول المد فإذا حبسه مد ما يري بمسألة عن حاله في السرفان أخبر ثقة بأحسن

يسمى
 وفي رواية أربعة
 وفي رواية ستة

خلي سبيله وفي لا يباح لا يخرج من السجن لا يحضر غريمه او وكيله • وفي المنتقم من محمد
يبحث الى الذي حمله فحضر ويدفع اليه ولا يحول بينهما خلاف زفر هو يفتن باظهار الطائفة
قلت لم يسهل الاستيقاظ لاجل وهاله ذلك اذا ظهر له ما لا يظن
وفي التنازع فان احضر ثقة تخاصمه خلاه ولم يمنع لروحه في الرواية الظاهرة واما عليه
محضر الخصم فان غاب وظهر لاعتبار احد منه كنية وخلاه اطلقه ابو يوسف في رواية برهانه
وفي ادب القاضي فان غاب فعنت مدة الافلاس فاقام المحبوس البينة على الافلاس وسال القاضي
عن حاله فوجه مفلسا خلاه بكفيل ولا ينتظر حضور الخصم ولم يميزي لولم يبق حال يشترط حضرته
بتبوء البينة او الاخبار وسالت عنها ظهير الدين فقال لا وهذا كله اذا اشكل على القاضي حاله
اما اذا كان ظاهرا لقرب سبيله عنه عاجلا وقبل البينة على الافلاس وخلي سبيله الا ان يشهد
شاهدان يسهرا ابد الحبس ويشترط حضر الخصم لاثبات اليسار اليه اثار بكر ولم يميزي
اشترط بيان كيفية اليسار وينبغي ان لا يشترط فان محمدا قال بينة اليسار والاعسار اذا اجتمعا
فبينة اليسار اولى ولم يذكر بيان كيفية محمدا في جمع برهان في دعوي الدين على المبت
اراد المدعي ان يقيم بينة على تركه هل يكفي الاحمال بان يقول في يد هذا الوارث من التركة
ما يفي بهذا الدين وزيادة او يشترط بيان اعيان التركة شيئا فشيئا ذكر النسق في جمعه وشط
البيان • وذكر السمرقندي في شروطه ان اجال كل كافي وان بين كان احوط وابو المبت
لم يشترط البيان واكتفى بذكر الوفا بالدين وهكذا ذكر الحضاف في ادب القاضي فذكر ان الوفا
ما قلت وان كان مطلق اليسار متفاوتا وفي التقويد في اثبات يسار الزوج في النفقة لا يشترط
ان يلفظ بلفظة الشهادة حتى لو طالت المرأة برجلين اخبر القاضي ان الزوج موثر بقبول خلاه
ما لو ادعت عليه دين اخر فشهد باللفظ الاخبار لم يقبل في ادب القاضي فان راي القاضي ان
يسال عن حال المحبوس قبل ان تقاضى له الحبس فله ذلك فان قامت البينة على اعساره قبل
الحبس في رواية يقبل وبه كان يفتي القاضي وهو قول بن حماد ونصير وفي رواية يقبل وبه
كان يفتي العامة فان احضر له رعا عليه بينة بعد الحبس قبل الوقت الذي ذكرنا بالعدم قال
الحضاف يقبل ويخرج من السجن ويفلس قال الشهيد وهو لا يشك على احدي الروايتين اما على
الرواية الثانية قال مشايخنا هذا اذا لم يكن حاله مشكلا اما اذا كان لا يقبل قبل مضي تلك
المدّة • وفي القضية شهدها بعد مضي تلك المدّة انه فقير لا يخلي سبيله حتى يسال في السرد انه

في الشهادة بان في هذا
الوارث ما في هذا الدين

حسن فان واق

حسن فان واق خبر السرا لشدة لا يخلي ايضا حتى يحلف المحبوس لانه لا يعرف حاله على الحقيقة
غير انما يعرفه هو يحلف حتى يحلف • وفي ادب القاضي مرض مرضا اضناه فان كان له خادم
لا يخلي ولا يخلي **قلت** تاويله اذا كان القاضي لو حلف لا يخلي وفي نوادر الطبري عن محمد
لوحات ولد او والد لا يخلي الى ان لا يوجد من يفسله ويكفنه قال الطبري ولا يخلي لغير الوالد
والمولودين لانه لا يخفى لهم عليه وفي الموازل عن الصغار شهدا بالافلاس ثم ادعى رب الدين
على المفلس ملكا يحلف لانه يدعي شيئا خارجا عن علم الشهود والشهادة على الافلاس ان يقولوا
شهد انه مفلس معدم لا تعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخبرنا عن حاله
في السرد العلانية ثم البينة على الافلاس مقبولة بالاجماع واما اختلاف ابو حنيفة وصاحبه
في ان القاضي هل يفلسد وحججه عند ابي حنيفة لا وعند ما نعم وصورة تقليده انه ادر كنهه ديون
وطلب غي ماوه من القاضي ان ينفقه من التصرف في حاله مخافة ان لا يدره ولا يتلف حقهم
فالقاضي يحلفهم الى ذلك وحججه عن التصرف حتى لا يخرج تبرعه بعد ذلك في ماله ويجمع بيعة من
من ماله بمثل القيمة لانه ليس فيه ابطال حتى الغرما ولا يعمل الحجر فيما حوت من المال خلاف
الحجر بسبب السفة حيث يعي المال الموجود والحادث • امتنع المحبوس عن قضا الدين وهو
دراهم وله دنانير او على القلب فالقاضي على قول ابي حنيفة ان لا يصرف القاضي احدا ما بالآخر
لا يباحسان ولهذا لا يكون لصاحب الدين ان يأخذ احدا ما بالآخر ذكره في ادب القاضي وفي رواية
العين والدين له ان يأخذ وفي الاستحسان يصرف القاضي لان ولايته انما تثبت من حيث المال
وحق صاحب الدين في العين وفي الاستحسان ليس لرب الدين اخذ الجيد بالودي وله اخذ الردي
بالجيد ذكر بكر من عليه الدين اذا قضى جود ما عليه لا يحرم الاخذ على القول وذكر السرخسي
خلاف زفر قال لا يشهدوا الصحيح ما قاله بكر وان كان مال المحبوس عروضا لا يبيع القاضي
ويجسد حتى يبيع لان بيع العروض لم يمين لقضا الدين فانه يستقرض ويستوهب فلا يمين
القاضي عليه هذا الطريق كالا يمين عليه او يواجر نفسه او لا يمين على المديونة الزوج ويقضي
الدين من مهرها والدليل عليه انه صحيح المديون مع اكرام القاضي بالحبس لانه ما حبسه لبيع
بالحبس لقضا الدين نصار هذا بطعن من حادرا العالم رحلا ولم يمين عليه مع ماله انه لو باع
صحيح كذا • وقال الليث يواجر فيقضي الدين من اجرة ذكر الصمري لا يجوز ضرب
المديون وقال مالك يجوز **وحي** ان ما تكيأولي الصمري فكان يشال المديونين

يواجر الدين
فمن الدين
من اجرة

الى سوارى المسجد ويغيرهم بالدره على قضا الديون فلم يقيم ديون الا ادي ما عليه وقال
 ابو يوسف ومحمد يبيع القاضى العروص كافي الدنانير وكافي بيع المادون المديون ويبيع حكا
 الموتى يبيد ذلك حيث اذن له في التجارة وفي خلافتنا العذوري قال
 يلزمه بيع ماله لقضائيه فاذا امتنع بامه القاضى **قلت** لا نسلم انه يلزمه بيع
 ماله لقضائيه وانما يلزمه قضائيه ثم هو مخير ان يشاء او اقترض او احرق نفسه او ماله فان
 قيل القاضى يخلصه اذا كان له مال وانما يخلصه لبيع المال **قلت** هذا غلط بل يخلصه
 لانه يقدر على قضا الدين من ماله او لاجله اذا علم له مال اقترضه الناس ودانيه فيخلصه
 لها قال اذا لم يكن له طريق الى القضا الا من يبيع المال بعد وجوب الاتفاق **قلت** اذا
 قدر على الاستقراض لم يجب البيع بالاتفاق وفي ادب القاضى وان كان ماله عقارا لا يبيع وعنها
 روايتان والظاهر انه يبيع وان كان لا يشتري الا شئ بخس وفي عصام لا يبيع في قولهم وفي شرح
 ابي دراجع اصحابنا ليس لرب الدين ان يأخذ غير حقه اذ لم يظفر بحقه حقه وقال
 الشافعي له ذلك وحكي عن ابي ليلى كذلك هو يعتبر المالية ونحن نعتبر الصوت قال ابو ذر
 وما قاله الشافعي هو الاوسع للناس ويجوز الاخذ به وان لم يكن هذا مذهبنا فان الناس
 يعدون في العاقبة عند الضرورة ثم اذا اخذ يبيعه ويأخذ ثمنه قصاصا عن حقه وان كان
 ساعا لم يملك ولا ولاية الا انه يباح للضرورة وانما يجوز هذا البيع اذا كان الثمن مثالا للدين
 او دونه اما اذا كان فوقه فلا **والوجه الثاني** في الوصول الى حقه ان يعرف صدق قوله
 ويساله ان يقول له بان هذا رهن له عنده وايضا ياتي به الى القاضى ويساله يبيعه فيبيعه القاضى
 عنده ما اذ اثبت للقاضى ولاية البيع بيد ابا العروص ثم السامية ثم ثياب الدله ثم عبيد
 الخدمة ثم العقار لانه يعتبر فيه الايسر فاليسر وذلك على هذا الترتيب وقيل لا يبيع
 خادمه ومسكنه وبه كان يأخذ عمر عبد العزيز رحمه الله تعالى ويبيع ما سوى ذلك وفي رواية
 اخرى عن عمر ومركبه ايضا **وفي ثالثة** يبيع جميع ماله ويواجهه ويصرف عليه الى عروايه
 وقيل يبيع ما فوق الا زار الذي يستربه العورة حتى لو كان موضع برد يترك عليه ما يدفع به
 ضرر البرد لان شريحا في جراح الحمار كان يبيع ما سوى الا زار وقيل يترك دستا من الثياب وهو
 اختيار الخواص وقيل شتين حتى لو غسل احداهما يبيعه الاخر او يلبس احداهما يلبس والاخر يلبس
 وهو اختيار السرخسي ولم يبرهن في ترك من القوت ويبيغي ان يكون هذا على قياس ما يترك لمن نذر

٢
 يفسد كولا
 ولاية الا انه

ان يصدق

ان يصدق ما يملك ثم وجدت في فوايض الغنابي يوم المديون جمع جميع امواله الا ثياب
 بدنه والقاضى يبيع جميع امواله على قولها الا ثياب بدنه وفي الخبر من الميف وللغما ان يطلب
 من القاضى بيع اموال المديون لغيره من كل شي ما خلا ثوب بدنه وما لا بد منه في قولها وهذا اشار
 اليها برأى **وفي ادب القاضى** وان كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء باده ونه يبيع ويقضي
 الدين ويشترى بالباقي ثوبا يكفيه وفي الخاوي على الاسكاف اذا لم يكن للمديون الادا يسكنها
 يبيعها القاضى بنفسه فيل له ان يسكن قال يذهب الى الرباط وفي التقاريق قيل يبيع دار
 التي يسكنها وقيل خلافه في التي لا يستغني عنها وتباع صلاحه وفي فتاوى او شخص سمعت محمدا
 يقول كلك له سماع لبيع في الدين ولا سماع فيه يباع وفي الاستيعاب كل حكم عرف من المحسوس فهو
 الحكم في الغائب المتقيد وفي الشافعي له امواله تختلف وعليه دين يستغرق بعضه صرف الدين الى
 الدراهم ثم الى الدنانير ثم الى مال التجارة ثم الى السامية وفي السامية اذا كانت له ابله ويقرب ثم
 وكان صرفه نصاب امواله غير متعدي الى غيرها صرف الى اقلها واجبا حتى لو كان له خمس من ابله
 وثلاثون من البقر صرف الى ابله لان الشاة اقل من تبيع فان استويا يخلص من ابله واربعة من
 الغنم قال في كتاب صرف الى اياها للتساوي **وقال** في النوادر صرفه الى الغنم وركبي
 الابل لان الادا من الغنم ينقص النصاب ومن الابل لا ولو كان له خمس وعشرون من الابل وثلاثون من
 البقر واربعة من الغنم صرف الى الغنم وان كان الدين يزيد على الغنم ولا يستغرق احد الصنفين
 وان كان الدين مثل نصاب البقر يصرف اليه وان كان الدين يفضل عنه ولا يستغرق الغنم ان كان
 زكوة الابل اكثر من زكوة صرف الدين اليها وان كانت زكوةها اكثر صرف الى اقل احد بالثقة
 وفي التقاريق يصرف الدين الى اموال التجارة من غير ترتيب ثم الى السامية ثم الى عبيد الخدمة ثم الى
 الثياب والمهمله ويصرف الى الغنم ثم الى البقر ثم الى الابل **وفي المشتق للمديون المعسر** يبيع
 الناس ولا يأخذ منهم قال ابو حنيفة حبسته حتى يقضى هو وهو قول زفر وقال ابو يوسف يأخذ
 القاضى غرماوه بدنيهم ويقضى به دينه وقال محمد يخلص المعسر حتى يتقاضى وفي ادب القاضى
 في قرض الثقة اذا كان المستفقد ارا وداية بفرض نفقته على ذي رحمه الا ان يكون في المسكن
 فضل بخوان يكتفيه ان يسكن ناحية منها فيباع الفضل ينفق عليه فاذا زال الامر في تلك الناحية
 بفرض نفقته على ذي رحمه ويستوي في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وقال شريك
 وبعض العلماء اذا كان له دار يسكنها لا تقرض نفقته بل تباع داره ويسكن دارا اخرى وفي نفقة المولاد

المحرم
 الى الابل

يندرج ولا يباع وفي جمع برهان وكذا لو كان له دابة نفقة يرمون جمع ويستتري الاوكس
وينفق الفضل على نفسه فاذا ازال الاموال الاوكس يفرض نفقته على ذي رحمه ويستتري في هذا
الولد وغيره هو الصحيح وفي الاقضية بعضهم فوقوا بين الرجل والمرأة اذا كان لها دار سكنها يجب
نفقة على اقاربها ولو كان رجلا لا يجب لانه يمكنه السكنى في السكنى والمساجد • وفي الثاني
لا يجوز بيع الاب عقار ولدن الكبير الغائب خاصة النفقة بالاجماع ويجوز بيع المنقول خلافا
واجبوا لا يجوز بيعه حال حضر الابن وكذا بيع غير الاب من الاقارب نحو الام وغيره حال
غيبة الابن وفي التفاريق عن محمد لا يبيع الحاكم لابي ولكنه عليه اياه فيبيعه هو واستحسن
ابو حنيفة ان لا يبيع لابي اذا باع من غير اذن الحاكم ويجوز بيعه ولو حضر الابن وادعي سياره • وفي
الاتفاق حكم الحال مع اليقين وبينة الولد اولى **قلت** وحكى الناصبي عن مفقود الاصل
قال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيع الاب العقار وغيرها الا نقضا وفي بيعات حصاد في ظاهر
الرواية لا يبيع الاب العقار والنفقة وروي عنها انه يبيع وفي الاستيعاب اجمعوا انه لا يبيع
الا اذا كان الولد صغيرا وفي النظم لا يبيع عقار ولدن المفقود او دوره في نفقته ويبيع ما يجتني
عليه الفساد • وفي جامع الكرخي لا يباع على الغائب شي لان حياض الضبعة عليه ثم النفقة
في الشرع في الحواشي عن ابي حنيفة باع الاب والام مال ولما حارم ثم ينفق الثمن على نفسه وفي
النفقة الابوان يبيعان المنقول للنفقة وهو استحسان وكذا الجواب في حق الجدة والجد عند
عدمها وقال لا يجوز بيع الابوين كالعقار وهو القياس وفي حرانة الفقه فان كان في يد ابوي
الغائب عروضة فباعه في نفقتهما جاز وفي النفقات اذا كان للزوج الغائب من جنس النفقة
اعطاها القاضي من ذلك نفقة اذا كان يعلم بالنكاح وهذا كمن اقر بدين وغاب وله مال من
الدين فطلب صاحب الدين من القاضي الا يبا احابه الي ذلك كذا هنا ولكن ينبغي للقاضي ان يعلق بالله
ما استوفيت النفقة ولا ينها معني مانع من ايجاب النفقة فان حلت اعطاها واخذ منها كقبلا
فان لم يكن النكاح بينها معلوما واقامت هي بينة على النكاح لم تقبل ولا يعطى النفقة وقال
زفر شمع ببيتها ويعطى النفقة ولا يقضى النكاح وهو قول ابي يوسف وان لم يكن للزوج مال
يامرها بالاستدانة • هذا الذي ذكرنا اذا كان مال الغائب في بيته فان احضرت المرأة غريبا
او مودع الزوج فان كان القاضي يعلم بالنكاح وبالدين والودعية امرها باعطاء النفقة اذا كان
الودعية من جنس النفقة وفي الاجناس وكذا النفقة الوالدين والصغار من ولدن وفي ادب

القاضي ينفق على

القاضي ينفق على من الودعية لامن الدين وان لم يكن الحال معلوما للقاضي فان كان المودع المدين
مقرين بالزوجيه وبالمال امرها باعطاء النفقة وهذا بخلاف دين اخر على الغائب فان صاحب
الدين لو احضر غريبا او مودع الغائب لم يامر به القاضي بقضا الدين وان كان مقر المالد ودينه
قلت وهكذا السرخسي انه لا يقضي المهر في مال الغائب **قلت** والمهر وسائر
الديون سواء وان حجد الغريم والمودع المال للغائب او حجد النكاح او حجد الكفا لم يقبل
بينة المرأة على شي من ذلك هذا الذي ذكرنا اذا كان مال الغائب في بيته وما كان ودية من
جنس حقا بان كان داهم او دناير او كان ثيابا من جنس كسوتها او كان طعاما فان كانت الودعية
والمال الذي في بيته من خلاف جنس حقا ذكر برهان في نفقته ليس لها ان يبيع شي من العرو
ولا من العقار ولا للقاضي ذلك ايضا عند الكل لان النفقة ولا في سائر الديون اما عند ابي حنيفة
فلا لا يبيع اما يكون بطريق الحجر وهو لا يرى الحجر على الحجر العاقل لئلا يبيع • واما عند ما فلا
انما يبيع على الحاضر الممتنع فاما الغائب فلا يعلم امتناعه فلا يبيع وذكر الشهيد في نفقته القاضي
لا يبيع عروضة الغائب للنفقة وعند ما يبيع وفي بيع عقاره عنها روايتان في النكاح وغيره
يبيع وفي الوارد لا وفي جمع الصنف للزوج الغائب عقار ومناخ واملاك يكون عاجزا عن النفقة
لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لانه عملة القضاء على الغائب وفي الاصل لا يقضي النفقة
في مال الغائب او مفقود الا للوالدين والزوجة والولد اذا كان المترك من جنس حقا •
قلت وليس هذا بقضالان القضاء ايجاب ما لم يكن واجبا ونفقة هؤلاء واجبة
قبل القضاء حتى لو طهر واجلس حقا لانهم لا اخذوا في الايضاح وكذا النفقة الاولاد الكبار
الزمن والامانات واجبة قبل القضاء ذكر السرخسي فان استوفى منهم كميل فحسن وهو لا يحط
ذكر الحلواني عن الحنفية ان القاضي ان ينفق من مال الغائب على احينه **قلت** فكان
الاتفاق على غير من سميها من ذوي الارحام روايتان قال في كل موضع القاضي ان يقضيها بالنفقة
في مال الزوج فلها ان تاخذ من ماله ما يكفيه بالمعروف وفي التفاريق لو كان ماله في يدها فانفقت
في غيبته لم يصح • قاضي او امينه باع عبدا للغريم او لوارث فقضى الثمن وضاع من يده ثم استحق
او مات قبل القبض رجع المشتري بالثمن على الغريم او على الوارث لانه نفذ رايها للعهد
على القاضي وامينه لانه كالرسول من العامة فرجع العهد على من دفع البيع له وهو الغريم او
الوارث ان كان اهلا وان كان صغيرا يصب القاضي عنه وصيا فيرجع عليه ويودي هو من مال

الصغير ولو باع الوصي والمسلطة بحالها رجع المشتري على الوصي لان الوصي عاقد بحكم النيابة عن
 الميت وحقوقه بعد الموت لا ينفك عنه ثم يورث على العدم او على الوارث لانه عامل به وهما
 يرجع العدم على التركة باضمين للوصي فلا يرجع قسم الوصي التركة فاصاب صغير من الورثة
 عبد ابقاه الوصي وقبض الثمن ثم استحق العبد رجع المشتري بالثمن على الوصي ويرجع الوصي به في
 مال الصغير ويرجع الصغير حصته على الورثة بطلان القسمة • او صي ان يباع عبد او يتخذ
 بتمنه فباعه الوصي وقبض الثمن وضاع منه ثم استحق العبد ضم الوصي ويرجع به في جميع ما ترك
 الميت في قول ابي حنيفة الاخر وهو قولها كالمودع اذا ضمن يرجع على المودع • وفي قوله الاول
 لا يرجع بشي كالوكيل بشر او شري وقبض وهلك عنه ثم استحق ثمن ولا يرجع به على الموكل
 وعن محمد في ثلث ما ترك الميت لانه ضمان لغزو وفاسده ضمان الكفالة وذلك من الثلث وان هلك
 التركة لا يرجع على احد له البيع وقبض الميت ولا مال له **باب** للقاضي تلقين الشاهد
 لما فيه من اعانة احد الخصمين وقال ابو يوسف لا بأس به في غير موضع التهمة لان التقاضي شرع
 لاحيا الحقوق وتلقين من حضر عن ايمان لمائة المجلس من الاحيا فزمه ذلك كالاتي من التكفيل
 تلقين المدعي الاجماع لانه اذا اعجز امكنه التوكيل بخلاف الشاهد وذكر الحنفية
 ويجب على القاضي ان يسوي بين الخصمين في الدخول والنظر والجلوس وفي كل شي حتى لا يومي الي احدهما
 بشي فان الخصم يظن انه يعينه ويعلم شي او يلقنه الصواب **باب**
باب في مقابلة كل من حمله واية صفه الولاد فالتقعة تجب بحمد
 الحاجة علا او سفلا وان لم يكن الذي يستحق حقا الا في حق الابن البالغ الا اذا كان لا يحسن العمل
 يستحق ايضا كذا روي عن ابي حنيفة لانه اذا كان لا يحسن فليقاسر لا يامرونه بالعمل يضار كما عاجز عن
 اكتسب قال الحلواني رجل العبي قد لا يقدر على اكتسب حرفة او لكونه من اهل البيوتات فيكون
 عاجزا عرفا وعنه اذا كان من اهل الكرام ولا يستأجره الناس فنقته على ابويه ثلثا على الاب قال
 وهكذا لو اوفى طلبه العلم انهم اذا كانوا لا يقدر على اكتسب **باب** اوجب نفقة
 ما لا يدر ما يحتاج اليه البالغ عليها وقرى بين البالغ وغير البالغ وهكذا ذكر الحنفية ايضا حتى لم يوجب حال اختلاف
 من غير اسرف اذا لم ينفق عليهم الدينين ولا حال فقر الاب وفي الامل سوي بين البالغ وغير البالغ واوجب على الاب • وفي
 لا ينفقون بالامور التي يتعلق بها قوام الدين وسيد الامام **باب** جمع برهان عن ابي حنيفة اوجب نفقة الصغير عليها اثلاثا وفي ظاهر الرواية اوجب على الاب
 لا يشاركه احد في ذلك كالا يشاركه في بؤته الارضاع • وكذا نفقة الاب على الولد دون غيره من

الاقارب فان

الاقارب فان كان له ابن وبنات وهما مهران فنقته عليها لانها معني الولاد ولذا لو كان له
 ابنان احدهما اعنى من الاخر قال الحلواني هذا اذا تفاوتا في الغني يسيرا فان تفاوتا فاحشا يجب ان يتفاوتا
 في قدر النفقة وكذا لو كان احدهما مسلما والاخر ذميا ان نفقته عليها والموافق بمزله الاولاد
 والاجداد والجدات من قبل الام والاب بمزلة الوالدين وكذا المسلم يجبر على نفقة والدته وولده
 من اهل الدمة ولا يجبر المسلم والذي على نفقة والدته وولده من اهل الحرب وان كانوا مسلمين
 وكذا المسلم من لا يجبر على نفقة والديه وولده اذا كانوا مسلمين او ذميين • وفي خزانة النفقة
 اذا كان الاب والاب الصغير غير زمن لا نفقة له على احد وليس على الولد ان ينفق على امه ابية
 ولا على ام وولده الا ان يكون بالاب علة يحتاج الي من يخدمه فيكون نفقة خادمه على الولد هكذا
 ذكر الحنفية ففي هذا الاحتياج الى الفرق بين امه ابية وبين امه الابن اذا كان الابن عاجزا عن
 خدمة نفسه بان كان زما او صغيرا بان كان لا ياكل وحده ولا يشرب وحده نفرض نفقة خادمه
 على الاب • وذكر هشام في بؤته عن ابي يوسف نفرض نفقة امه ابية على ابنه اذا كانت المرأة
 مطلقة عنه ثم شرط وجوب النفقة على الولد ليس هو اليسار انما الشرط القدرة على الاتفاق من
 فضل كسبه عن قوته فان لم يكن فيه فضل فلا شي عليه في الحكم لكن يومر ديانة ان لا يصنع اياه وقال
 بعض العلماء يجبر على ان يدخل الاب في قوته اذا كان ما يصيب الابن من ذلك القوت ما يقوم به بدنه
 ولا يمنع عن اكتسبه الذي ذكرنا اذا كان الابن وحده فان كان له زوجة واولاد وهو يكتسب
 بقدر ما يكفيهم فالقاضي يجبر على ان يدخل الاب في قوته ويجعله كواحد منهم ولا يجبر على ان يعطيه
 شي على وجه فان قال الاب ان ابني كسوب بقدر ان يعالج حتى يكتسب ما يكفيه ويكفيني لكنه يدع العمل
 عمدا اكبر يفضل عنه ما يعطيه فالقاضي يساهل من اهل حرفته فان تبين له ان الامر كما قال الاب
 اجبر الابن على نفقة ابية هذا اذا لم يكن الاب كسوبا فان كان هل يجبر الابن على اكتسب والنفقة عليه
 من فضل كسبه ذكر الحلواني لا يجبر كالا يجبر الاب على نفقة ابية البالغ اكتسوب وذكر السرخسي يجبر
 بخلاف ذي الرحم المحرم من غير الولاد قاله لا يستحق النفقة في كسب قريب ولا على قريبه المومر
 اذا كان هو كسوبا وانما يستحق بالحاجة والعجز عن اكتسب اذا كان قريبه مومرا الا لانا فانهم
 يستحقون بالحاجة وان كرم صيحات وعن ابي يوسف قدر اليسار بالصواب • وعن محمد بقوت
 شهرو في رواية فضل على ذلك وذكر بكر المعتبر سائر محرم المصدقة بان يملك ما يفضل عن حاجته
 ما يبلغ نصابا وهو الصحيح وان لم يكن له شي ولكنه كسوب يومر بصرف ما يفضل عن قوته والا فلا شي

او كان الابن ابية
 الفقير على نفقة لانه
 له علم احد

عليه • وتفرض نفقة الصغير على الأب المصرا إذا كان قادرا على الكسب فيكسب وينفق عليه
 فان أبي محسن وان كان عاجزا عن الكسب لما به عن الزمانة يتكفيا الناس وينفق عليه هكذا ذكر
 الحطاف في نفقته ومن المناخرين من قال يكون نفقة الصغير هذه الصورة في بيت المال وذكر
 الحطاف في أدب القاضي هذه الصورة ان القاضي يفرض نفقة على الأب وبأمر المرأة بالاستدانة
 التمس ذلك من القاضي ولم تلتزم فإذا استمرها بالبنت بالاستدانة وكذا لو كان الأب واجدا للنفقة
 لكنه امتنع عن الاتفاق ففرض عليه نفقته فامتنع عن الأداء يوم بالاستدانة وكذا ان فرض النفقة
 عليه فتاب وترك بطل نفقة يوم بالاستدانة وهذا الحكم في حق الرضاع وجميع نفقة المحارم وقاية
 الامور بالاستدانة ان للدين يرجع بذلك على الأب أيضا ويحيل الدين على الزوج وان لم يرخص الزوج بذلك
 ولم يذكر محمد تفسير الاستدانة • وذكر الحطاف السري بالنسبة ليقضي الثمن من مال الزوج في
 جمع برهان ولم يذكر أيضا إذا كان الأب قادرا على الكسب والأب الكبير عاجزا عن الكسب وله أم موسى
 هل يوم الام بالاتفاق على ان يرجع بذلك على الأب قنبا يرجع قياسا على ما لو كان مكان الكبير صغير
 والمسئلة حالها وقيل لا وفرق هذا القابل بين الصغير والكبير وهكذا روي عن أبي حنيفة والجلد
 منزلة الأب في حق استحقاق النفقة **سنة** وفي حق استحقاق النفقة الفقهاء لا يفرق على ما هو
 ظاهر الرواية • وفي حق استحقاق النفقة عليه إذا كان الأب ميتا أو حيا قبرا • ويعتبر في حق
 الجدة من قبل الام كالجدة من قبل الأب وكذا يفرض نفقة الجدات من قبل الام ونفقة الجدات من قبل
 الأب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في حق الاحداد ذكر الحطاف يجبر على نفقة اب الام وان لم يكن
 زمانة وفي المشتاق ان حنيفة تجب له نفقة مع صحته وفي جمع برهان يجبر الجد عند فقرا الأب
 بالاتفاق على ما له ليرجع به على الأب هكذا ذكر القدر في فلم يجعل النفقة على الجد حال فقرو
 الأب والصحيح من المذهب ان الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق النفقة على الجد وما ذكر القدر في
 فداك قول الحسن بن صالح • ولو طلب الأب النفقة فقال الولد هو غني وقال الأب أنا فقير
 لا يفرض له ما لم يتم بينة انه فقير وبينة اولاد ان كان الأب زمانا قضى بنفقة الصغار من الذكور
 والبنات من الاناث على الجد ولم يرجع الجد على احد لان نفقة الأب في هذه الحالة على الجد فكذلك انفقهم
 وكذا لو كان الام من اخ موسى واخت موسى وفي غريب الرواية لا يجبر الجد على نفقة النافلة عند
 أبي يوسف وقال محمد يجبر ويرجع بذلك على الأب • وفي المشتاق من محمد يحتاج ليسر زمن وله
 صبيان صغار معاسير ولحقا اخ موسى افرض نفقتهم على ابيهم ثم امر العلم ان يعطي اخاه هذه النفقة

سنة
 ان الدار يرجع

سنة
 وكذا لو كان للزوج
 اخر موسى

فإذا ابسر

فإذا ابسر الاخ يوم يرد لها وعن أبي يوسف ان يحتاج زمن وله اب محتاج ولله ابن خال موسى
 اجبر الخال ان ينفق ويكون ديناً على الأب وعنه فان كان للصبي قرابة من قبل ابيه وقرابة من قبل
 امه يفرض نفقته على قرابة الأب ولكن يجبر على نفقة الأب يجبر على نفقة الصبي ليرجع به على
 الأب ومن لا يجبر على نفقة الأب لا يجبر على نفقة الصبي • ذكر الناصبي اب معسر وللصغير
 جد معسر وام موسرة تنفق عليه الام وترجع بذلك على الأب لانه وجبت الاستدانة والام
 وارثة في هذه الحالة فكانت الاستدانة من مالها اولى وفي الكفاية اب معسر وجد معسر
 وماله للصبي غائب ينفق الجدة ويكون ديناً على الأب ثم يرجع في مال الصغير وفي الايضاح
 وكذا لو كان مكان الجد جدة وفي جمع برهان اذا كان مال الصبي غائبا يوم الام ان ينفق من
 ماله على ان يرجع به في مال الصغير اذا حضر ولكن ان شهد على ذلك فله ان يرجع في الحكم وان
 انفق غير شاهد ولكن على بنية الرجوع ليس له ان يرجع في الحكم لان الظاهر ان الانسان يقصد فيما
 ينفق على ولد المتبرع • وفي التفاريق انفق الوصي على اليتم وماله غائب فهو متطوع الا ان
 يشهد انه فرض ويكفيه البينة فيما بين الله تعالى • وفي المشتاق عن أبي يوسف اشترى لابنه
 الصغير ثوبا او طعاما وشهد انه يرجع به عليه ان كان للصغير مال يرجع به في ماله وان لم يكن
 لم يرجع لانه يجبر على طعامه وكسوته وان اشترى له عبدا او دارا او دابة او شيئا لا يجبر عليه ان
 اشهد انه يرجع به عليه فله ان يرجع به عليه كان له مال او لم يكن وان لم يشهد لا يرجع وكذا اكل
 ما يشترى له ما لا يجبر الاب عليه وكذا اكل دين على الابن فضمنه عنه الأب • وعزاي حنيفة اذا
 لم يكن للصغير مال لم يرجع وكان هذا اصله منه لانه وكذا لو اشترى له ضيعة وكل ما يجبر الاب
 عليه لا يقبل شهادة عند الشرائع يرجع عليه بالثمن والا فيعتبر وفي نوادر من سماعة يعتبر
 الا شاهد عند نقد الثمن وفي جمع برهان غاب الأب مع ماله يقضى بنفقة الصغير على الجد ليرجع به
 على الأب اذا حضر وفي الخزانة غاب وله اب معسر والمرأة ان تطالب نفقا ونفقة ولها من اب
 الزوج وكذا لو غاب وله ولد صغير فله ان ترد ولد الى ام الاب واخوته ان لم يكن لها مال
 تنفق على ولدها وفي جمع المشتاق غاب عن اب ورضيع قصد الاضرار بالاب ليقع نفقة الصغير
 عليه هل عليه نفقته قال **سنة** القاي بن نفقة او يبعث الرضيع اليه وفي جمع
 برهان معسرة لها زوج محتاج ولها ابن موسر من غير يوم الام ان ينفق على ويرجع على زوج
 اذا ابسر فان امتنع عن الاداء في المشتاق قال ابو يوسف لا فرض نفقة عليه وقال محمد افرض

ويكون دينا على الزوج والحضاف وضع المسئلة في الزوج مع الاخ او الاب وقال الاخ الموسر
 او الاب الموسر اذا امتنع عن الاداء يجرى هذا امر بالمعروف ويجوز ان يجسر في الامر
 بالمعروف **●** ذكره كبر ولا يثبت نفقة ما عدا الولاد لا بقضا ويشترط اتحاد الزوجين ويستحق
 على قدر الموارث حتى لو كان له اخ واخت لاب وام فنفقة عليها ثلثاه على الاخ بقدر ميراثها
 منه ولو كان له عم وخالة فنفقة على العم لان الميراث له وكذا لو كان مكان الخالة او عمه
 وفي عصم النفقة على العم والعمه اثلاثا ذكره كبر لو كان له حاله بن عم فالنفقة على الحال وان كان الميراث
 لابرا لم يملكها لم ينسأ وبأبي القراية وكذا لو كان له بنت بنت ابن بنت اخ لاب وام فالنفقة على
 ولد البنت وان سفل والميراث للاخ وقال ابن صالح النفقة على من يرث هو يعتبر الارث ومن
 تعتبر كونه اهلا للارث **●** الاصل في نفقة الولاد ان يعتبر القرب والحوية لا الميراث
 فان استويا في القرب يجب على من له نوع الاحمان بيبانه له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت لانها
 اقرب وان كان الميراث بينهما وكذا لو كان والد وابن بن فالنفقة على الوالد ولو كان له والد
 وولد فالنفقة على الولد فان استويا في القرب لان الولد يرجح للاب والاب ثابت للاب في ماله
 ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليها سدسها على الجد على قدر ميراثه بينهما وكذا لو كان له والد
 وابن ابن فالنفقة على الولد وكذا لو كان له جد وام وابن ابن فالنفقة عليها ثلثاه على الجد بخلاف
 الاب في ظاهر الرواية والفرق ان اتصال النافذة بالجد بواسطة الاب كاتصاله بالاخ ثم ينفق
 الاخ والام النفقة عليها اثلاثا فكذا في الجد والام وعن ابي حنيفة النفقة كلها على الجد وهذا
 البق مدحه في الميراث فانه يلحق الجد بالاب ولو كان له ام وعم فالنفقة عليها ثلثاه على الام
 وكذا الرضاع لان الرضاع نفقة الولد **●** وعن ابي حنيفة الرضاع كله على الام لانها موسره باللبن
 والعم معسر بذلك وجه الظاهر انه قادر على اللبن بماله وان كان العم فقيرا والام غنية فالرضاع
 والنفقة عليها لان المعسر كالميت في حق ايجاب نفقته على الموسر وكذا لو كان له عم معسر وعمه
 وخالة موسرين فالنفقة عليها ثلثاه على العمه على قدر الميراث وكذا لو كان له اب فقير واخ غني
 فالنفقة على الاخ **●** وفي باب نفقة ذوي الارحام نفقة الاقارب لا تجب الا بقضا او رضاه حتى لو ظهر
 واحد منهم بغير حجة لم يكن له الاخذ بلا قضا ولا رضا وذكر السرخسي الحجر الذي لحم المحرم
 الاخذ بلا قضا ولا رضا **●** فصلت المسئلة خلاصه ولو طابت زوجا بالنفقة
 فالقاضي امره بالاتفاق الا ان يظهر له انه لا ينفق عليها حينئذ يفرض لها عليه نفقة في كل شهر

ما يكفي

ما يكفي بالمعروف ومن الكسوة في كل ستة اشهر قال **●** السرخسي هذا التقدير ليس بلام
 اما ذلك بناء على عادتهم ثم ان شافرض ما ذكرنا وان شأجهم ذلك وقومه وفرض القيمة وبامره
 ان يعطيه لتتفق هي على نفسها ثم قال ولو طلبت نفرض ان كان الزوج صاحب ما يدع لم يفرض الا ان
 يظهر طلبة **●** **نسخة** الا ان يظهر طلبة وان لم يكن صاحب ما يدع يفرض على قياس المسئلة
 الاولى ينبغي ان على الزوج الاتفاق الا ان يظهر طلبة **●** يفرض ولو اراد الزوج ان يسكنها
 مع واحد من اقربائه او مع امرأة له اخرى وطلبت هي منزلا على احد فلها ذلك اذا كان البيت احد
 وان كان دارا في بيوت واعطاها بيتا على احد لا يكون لها ان تطالبه بمنزل اخر ولو طلبت النفقة
 وهي في بيت الاب بعد فلها ذلك اذا لم يطالبها الزوج بالمعقله فان طالبها ولم تمتنع عن الانتقال
 الى بيته فلها النفقة وان امتنعت حتى تستوفي مهرها فلها النفقة وان تقدر وطيه حصل
 بمأرضه كالزينة والقرن والخيف والموضة الجنون واحصاها بما مانع يمنع الجماع او كبرت فلا يمكن
 وطيه حصل هذا العارض قبل ان يتفك الزوج او بعد فان امتنعت **●** **نسخة** بان اوفي مهرها
 او وهبته او اجلته فلا نفقة لها لغوات الاحتباس **●** وعن ابي يوسف في الرتقا والمريضة
 التي لا يمكن وطيه لا نفقة قبل ان يتفك الى بيته ولو تفكلا بلا رضا فله ردها وان تفكلا مع علمه
 بذلك فلها النفقة لوجهه بالتسليم العام بخلاف الصغير التي لا توطا لان النفقة فائتية حتى
 لو كانت حال تصليح لمنفعة الخدمة والاستدانة فتنقل فلها النفقة وعن محمد في الرتقا
 لا نفقة قبل ان يتفكلا وعن ابي يوسف لو مرضت بغير تفك فلها النفقة الا ان يتناول وفي
 النمة خرجت من بيت الزوج لزيارة ابويها مرضت ان كان حالها يكون ان تحل في حفنة او نحو ذلك
 فلا نفقة ما لم يرجع وان كانت لا يتبعها حملها بوجه تما فلها النفقة مادامت كذلك يريد به
 ما تشتهي من المأكول والمشروب بقدر ما يكفيها ولو حجت قبل ان تسلم نفسها فلا نفقة لها وان
 حجت بعد قال محمد لا نفقة لها **●** وقال ابو يوسف يفرض نفقة الاقامة يعني يعتبر
 ما كان قيمة الطعام في الحضر ولو طلبت نفقة الدهاب والجمي لم يكن لها ويطلب نفقة شهر قال
 عادت احدث ما بين فان حج الزوج معها فلها النفقة بالاتفاق لكن نفقة الحضر وعن ابي
 يوسف لو ارادت الحج يومرا الزوج ان يذهب معها وينفق عليها **●** **نسخة** تزوج باذن
 مولاة حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد او امه باذن مولاها فولدت لثفقة ولد المولى
 وام الولد والامه على مولاها لانهم ارقاله ونفقة ولد المكاتبه عيلا لانهم كالزوانيها ونفقة

مان
بغير

نسخة
لرضاها بالتسليم
القاصر بخلاف

نسخة
في المص

ولم احره عليها ان كان لها مال ولا فعلى ميراث منهم الاقرب فالاقرب وكذا الحرة وتزوج
او مكاتبته او مدبرة او ام ولد فولدت كان الجواب فيه كاذكرنا في العبد فان كان مولاه
فقير او الاب غني ان كان الولد من الامة لا يومر الاب بالانفاق عليهم وان كان من ام الولد او
المدبرة يومر لان المولى لا يجبر عليهم وكذا المكاتب لو تزوج واحد من هؤلاء كان الجواب فيه
كاذكرنا في العبد **فصل** مكاتبته من مكاتبته فولدت فتتقنه الولد على الام لان ولدها
كالمالك لها اختلاف ما لو وطئ مكاتبته فولدت فتتقنه على المكاتب لانه كسبه **اشترى**
جارية فاستولدها ثم استحققت او زوجت نفسها على احره فولدت له فاذا هي امة غرم الاب
قيمة الولد للمولى يوم خاصم ان جاء الولد حر لانه ولد للمفروروا منه حر بالقيمة قاله عمر وعلي
ولو مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على الاب كولد المفروب مات قبل طلب المالك لان
الولد حدث امانه في بيعه وانما يصير عاصبا بالمنع ولم يوجد ولو خلف الولد ما كان ذلك
لابيه لانه علق حرا في حقته ولو قتل الولد خطا واخذت الاب دية غرم قيمته للمولى لان الدية
بدل كان حبس كخمس الولد ويجب للعقد على المستولد للمولى لان الوطئ حصل في مكان الغير
على شبهة ولا يرجع به على البائع لان منفعة الوطئ حصلت له فلا يعتبر فيه الغرور بخلاف
قيمة الولد ولو كان مكاتب الشراعية او صدقة او وصية لم يرجع على الواهب والمنصف
وفي تركه الموصى شيئا منه متبرع بخلاف الوارث اذا استولد ثم استحققت حيث يرجع على بايع
موليته لانه قائم مقام المورث **اشترى** امة فاستولدها ثم استحققت وضمن قيمة
الولد ورجع هو على بايعه بالثمن وقيمة الولد لم يرجع بايعه على بايعه الا بالثمن وعندها
يرجع بقيمة الولد ايضا لان الثاني يرجع على بايعه بذلك الغرور فكذلك هو بايعه **فصل**
غرور الاول انقطع ببيع مشترته وهو نظير اختلافهم في الرجوع بنقصان العيب ولو اشترى
معصوبة وهو يعلم او تزوج امرأة احرته وهو يعلم انها كاذبة فاستولدها كان
ولدها رقيقا لانه لم يصير مفرورا ولو اشترى جارية قد علم انها لغيره فقال البائع وكلني
صاحبها ببيعها او مات واوصي الي فباعها على ذلك فولدت منه ثم ظهر علم الاذن والوصية
رجع لانه مفرور **اشترى** ام ولد رجل او مدبرته او مكاتبته من احببي فولدت
ثم استحققت مولاه ضمن الاب قيمة الولد للمولى المدبرة وام الولد وقيمة الولد للمكاتبته
لان الذي غره من غيرها وعن لي جنيته لا يضمن قيمة ولد ام الولد وفي النظم باع الغازي

الماسورة فاستولدها

الماسورة فاستولدها المشتري ثم اخذها المالك القديم بالقيمة فانه ياخذها وعقرها
وقيمة ولدها ولا يرجع المشتري على الغازي لابقية الولد ولا بالعقد **وكذا** الغازي
لو استولدها ثم اخذها مولاه لم يرجع الغازي على احد بعقرها وقيمة ولدها وكذا لو استولد
جارية ابنه فاستحققت رجل فاحذها وعقرها وقيمة ولدها لم يرجع الاب على ابنه بالعقد
ولا بقيمة الولد بل يرجع بقيمة الام التي كان دفع اليه وكذا لو اشترى جارية على ان البائع
بالجبار فوطئها في ماله الحيا ثم اجاز البيع ثم ولدت من ذلك الوطئ ثم استحققت رجل فاحذ
عقرها وقيمة ولدها رجعت المشتري على البائع بالثمن دون العقد وقيمة الولد وصدقه
المكاتب ثبت نسبه من المولى وضمن المكاتب قيمته وعقرها ثم استحققت رجل من المولى واعدها
وعقرها وقيمة الولد يرجع المولى على المكاتب بقيمتها دون قيمة الولد والعقد **وفي** الشافعي
المفرور بالنكاح يرجع بقيمة الولد على الامة بعد العتاق فان كان غره من رجل رجع عليه
بقيمة الولد في الحال وفي الاستحياء وكذا لو لم يكن امره ولكن تزوج منه على احره ولو
قال هي حرة ولم يأمره بالتزوج ولم يزوجه منه لم يرجع عليه بشي وفي الشافعي غرت المدبرة
او ام الولد رجل كان الجواب على ما ذكرنا الا ان الاب لا يرجع على بقيمة الولد حتى تعتق
وكذا لو كان الغازي عبدا او مدبرا او مكاتب الا ان العبد او الامة او المدبرة او ام الولد
ان كان غرا من المولى يرجع الاب عليه بقيمة الولد في الحال واما المكاتب وان غرا من المولى
لا يواخذ في الحال **عبد** او مكاتب او مدبر تزوج امرأة باذن مولاه على ان
حره غره بذلك رجل او غره المرأة فولدت ثم استحققت رجل فانه ياخذها ولدها وعقرها
وقال محمد ولدها حر بالقيمة لما روينا ولما هذا امر رجعتين فيستفزع جنيتهما
وهذا الخلاف الحرفان الحكم ثم ثبت باتفاق الصحابة بخلاف القياس وهذا ليس في معناه
تزوج امرأة ولم يجبر احدا احره ولكن حسب هو احره فولدت ثم ظهر انها امة فالولد
ورقيق ياخذ المولى الجارية والولد والعقد لا نا انا قضينا بحرية الولد حديث عمر وعلي وقد
ورد الحديث فيها اذا غره انسان التقرب في الشافعي **من** عليه الدين صدق رجل
انه وكيل يقبض الدين ودفع ثم اراد ان يسترده ليس له ذلك لان المودي يوصي القاييب
وكذا لو كذبه او سكت ودفع لاحتمال ان يجيز القاييب دفعه الا ترى لو دفع الي فصول لرجا
الاجارة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجارة لغنا اولي وفي المستقلا ودفع على رجاء الانكار

بما ت
وعقرها

سنة
ولم يأمره بالتزوج

له ان يسترد فان حضر الغائب وصدقه في الوكالة بري الغريم وان لم يصدقه ولكن اجاز قبضه
فذلك ان كان المقبوض قائما في يد في الجامع وان كان هالكا لا يلحقه الاجارة وذكرنا ان كونه
لان المدبرين اشترى ما في دمه بما دفع وما في دمه قايما وقيل على قوله لا يصح الاجارة وان كان
المقبوض قائما لان القبض لم يصاد فمال الغائب وفي التقاط قبضه غير فاجاز الطالب وهو
قايما لم يخرج عند اي حصة واليه رجوع ابو يوسف وان جحد الغائب الوكالة لم يرجع على الوكيل ما قبض
لانه لما جحد بطل حقه عما في يد الوكيل ولكن يرجع على الغريم بدينه وهل يرجع الغريم على المدفع
اليه ان كان المقبوض قائما في يد يرجع لانه عين ماله وكذا اذا احدث مثله للغريم وان كان هالكا
او ادعى الهلاك او ادفع الى الغائب ان صدقه الغريم انه وكيل له يرجع لان في دمه ان قبضه
محق وان كذبه اوسكت ودفع اليه يرجع لانه رضي بقبضه لاحتمال اجارة الغائب وكذا الوصية
وصمنه ضمان الدرك بان قال انت وكيل لي لا آمن ان يجبر الموكل فينكر الوكالة ويأخذ مني ثانيا
فيصير ذلك دينا لي عليه فقلت ضمن عندي بما يجب لي عليه فقلت فاذا اخذ الموكل من الغريم
حلت الكفالة وللغريم ان يضمن **●** ذكرنا ان صاحب رجل قال للمدفع ارسلني اليك لتدفع
الوديعة الي فصدقه ودفع اليه فقلت عند ثم حضر المدفع فانكر الرسالة فانه يضمن ايها
شأن فان ضمن لاخذ لم يرجع الاخذ على الدافع وان ضمن الدافع لم يرجع الدافع على الاخذ ان صدقة ودفع
اليه وان كذبه اوسكت ودفع اوصمنه ضمان الدرك ودفع يرجع وفي الزيادة انت دفع الغريم
المال الى الوكيل ثم ادعى انك لست بوكيل يريد استرداد المال فاراد ان يستخلفه على الوكالة او
اقام البينة على اقراره ان الطالب ما وكله واقام على ان الطالب حضر جحد الوكالة لا يقبل لان كل
ذلك مسمى على دعوي صحيحه ولم يوجد كونه ساعيا في نقص ما اوجه للغائب الا اذا جحد الطالب
وكالته عند القاضي او اقر الوكيل عند القاضي انه ليس بوكيل فحينئذ كان له ان يسترد لانه
جحد لا يحتاج الي اقامة البينة وان اقام ان الطالب جحد الوكالة وقبض المال مني يقبل لان هنا
ثبت لنفسه الرجوع على الوكيل بناء على ثبات سبب انقطاع حق الطالب عن المدفع وهو
قبضه المال بنفسه ثم تطلب يد الوكيل ضرورة ولو ادعى الغريم على الطالب بوكيل القابض
محمدة عواء وصح اقامة البينة وله استخلافه ان لم يكن له بينة فان نكل بركي الغريم وان حلف
واخذ المال من الغريم ليس للغريم ان يضمن الوكيل لان الغريم اقر بوكالته حيث ادعى الوكالة على الطالب
الا ان كان المدفع قائما في يد الوكيل اخذ وان كان مستهدفا ضمنه **●** وفي المتقاضي الوكيل

مطلب

مطلب

سفر الدين

سفر الدين بالبينة قبض وضاع عند ثم اقام المدبرين البينة انه قد قضا رب الدين لاسبيله
على الوكيل في ذلك انما سبيله على الموكل لان يد الوكيل **●** وفي الكا في اقام المشتري بينة على
الوكيل على انما الثمن بري والوكيل ضامن ولو ادعى الغريم على الوكيل ان الموكل ابرأني واستوفي مني
لا يمين على الوكيل وان اقر به بطل حقه في القبض وكذا لو اشترى جارية ثم ادعى ان له زوجة فلا
واراد يمين البائع لم يحلف وكذا البائع لو ادعى على الوكيل الشراء صا الموكل بالغيب اورضاه بالمبيع
في مدة الخيار لم يحلف الوكيل وكذا المشتري لو ادعى على الوكيل اخذ الشفعة سلم الموكل الشفعة
لا يمين على الوكيل وكذا الاب لو طالب الزوج مهر البكر فقل الزوج دخلت بها واراد يمين الاب
لا يمين عليه وكذا المتبرع لو صالح المدعي على ان يكون المدعى له ماعليه واصاف البذل الى ماله او
النمان الى نفسه ثم اراد يمين المدعى عليه ان المدعى ليس بمالك للمدعي لا يمين عليه وان اقر به يخذ
باقراره في كلفه ادله ليس من ضرورة الاخذ باقراره بوجه اليه عند انكاره وقد يكون
خصما في البينة ولا في يمين ولو اقر به لم يوجب كراهي على رجل انك اشترت هذا امر وكيلي
فلان قاقوا بشريه الوكيل غائب لم يقبل بينة المدعي انه كان وكيله بالمبيع ولا يحلف انه لم يكن
وكيله ولو اقر به لم يجبر على دفع الثمن وقد لا يكون خصما في البينة ولا في يمين كونه اقرب به جبر
عليه كراهي على رجل عبدا فانكرو صالح فصولي مع المدعي على ان يكون العبد له ثم اقام المصالح
بينة على ذي اليد انه كان للمدعي لا يقبل ولو اراد خلفه لا يحلف لكن لو اقر ذواليد بذلك امر
يدفعه الى المصالح ويكون المصالح عمرة المشتري وقد يكون خصما في يمين لا في البينة كمن اشترى
عبدا وقبضه ثم اقر انه كان لفلان ودفع اليه ثم اقام البينة على البائع انه كان لفلان لم يقبل
وان اراد يمينه يحلف فان نكل رد الثمن **●** وقد يكون خصما في البينة لا في يمين كراهي على عبدي
في يد رجل فانكروتم صالحه على احد ما بعينه واراد خلفه ذي اليد على الاخر بالله ما هو للمدعي
لا يحلف ولو اقام البينة على ذلك له اخذ وكذا الوكيل لا يشتر ان اراد الرد بالغيب فادعى البائع
رضا الموكل بالغيب لا يحلف الوكيل ولو اقام البينة على ذلك بطل الرد **●** وقد يكون خصما في البينة
واليمين كالمستاجر يقول مستاجر من كوفه الى بغداد وقال الاجر لي القصر وهي نصف
الطريق واقام المستاجر بينة يقبل لو اراد خلفه لاجر له ذلك الحالة من اصول وفي ادب
القاضي قرا الغريم بالوكالة وانكر الدين صار وكيله في حق استخلافه على المال ان كان جحد واخذ منه
ان كان مقر الا في حق تقديمه الاخذ في الموكل ولا في ثبات الا في الموكل ولا في ابرأ الموكل بانه وفي

الميل
الماله

للمستاجر
الاخذ بالادارة
المعجل الانكار

اثبات الوكيل بالبينة حتى يثبت وكالة بالبينة مع اقرار الغريم بوكالته ثم يثبت المال وفي
 الاصلية لا يثبت الوكالة بالاقرار في حق الاستخلاف على المال ولو اقام البينة على الوكالة
 والمال دفعه قال ابو حنيفة يقبل على الوكالة اولا ثم المال وكذا لو ادعى رجل انه وصي
 فلان الميت وان لم يثبت عليه كذا واقام البينة على الوصاية والموت والمال وكذا لو ادعى على
 رجل ان اباه مات لا وارث له غير وان لا يثبت عليه كذا واقام البينة على النسب وفاته ابيه وعليه
 المال وان اقر الغريم بالمال ومحمد الوكيل فطلب اليه بميمنه بالله ما تعلم ان الطالب
 وكلني بقضائك منك فلا يمين عليه خلافا وكذا لو ادعى ما لا يدينه رجل انه لايه مات لا وارث
 له غير وفدوا ليد مغرما لمال لايه الا انه منكر وفاته ابيه وكونه وارثا هل يخلف بالله ما يعلم
 ان فلانا مات وان هذا امه ولو اقرد والميد بوفاة صاحب المال الا انه قال لا اعرف هذا
 ادعى يخلف على النسب لا تقا **ادعى** ان فلانا مات واوصي اليه بقضائه الذي
 عليه هذا او العين الذي في يد فاقرا المدعي عليه بالوصاية والموت وانكر المال له ان يستخلفه فيه
 بخلاف الوكالة وان اقر بالموت وانكر الوصاية للقاضي ان ينصب وصي او ان لم ينصب وصيا
 لم ير له ان يستخلفه فيه لانه لم يصير خصما بعد وان اقر بالوصاية وانكر الموت فانه يستخلفه على
 عله وفي التقاضي لا يمين على الوصي ان انكر الوصية وفي الاستسماي قال رجل فلان عليك
 كذا وهو ينكر وانه قد وكلني ونصادق على الوكالة فانما في بامرة بالمخاصمة معه لان المطلوب
 اقراره خصم واقراره يجوز على نفسه وان كان الوكيل كيل المطلوب لم يأمره بالمخاصمة لان حاصل
 الضمان يرجع على المطلوب فلا يصدق الوكيل على دعوى وكالة وفي الشا في فان شهدا بوكالته الطالب
 والوكيل تجرد لا تقبل الشادة وان كان وكيل المطلوب سدا وفي اذ ب القاضي كل نسب لو
 اقرب المدعي عليه عند مستخلف عليه عند ما من غير دعوى المال كالاقرار بالابوة والبنوة
 والزوجة ومولي العتاقة ومولي المولاة من ابها كان الدعوى الا اقرار المرأة بالولد وكذا
 عند لا تقبل البينة من غير دعوى مال بها كان المدعي وكذا لو اقامت ان هذا الرجل
 انما اقام انما يقبل هكذا ذكر الحضاف ومحمد في الجامع وروي اصحاب الامالي عن ابي يوسف
 انه لا يقبل ما ذكره ابو يوسف قياس وما ذكره محمد استحسان وكل نسب لو اقرب لا يثبت
 لا يستخلف عليه الا اذا ادعى مال بذلك النسب نحو ان يدعي على رجل انه اخوه وان اباهما
 وتركته في يد او يكون المدعي من اطلب قرض النفقة عليه وهو موثر او يدعي عليه امتناع

لا اعتبار بالوصية
 او انكر النسب

الرجوع في الهبة

الرجوع في الهبة بان كان ذهب المدعي عليه له واراد الرجوع او يدعي حرجا بان قال هذا
 الصغير الذي تقطعت اخی وانكر المدعي عليه الاخوة استخلف على النسب لاجماع فان نكر ثبت
 ما ادعى من المال وغيره ولا نسب النسب وكذا لو اقام البينة لا يقبل ما لم يدع قبله حقا وفي
 الجامع وكذا لو ادين مع الحبد على هذا فان اقام البينة تقبل على النسب اتصاله لا يتوصل
 الي اثبات ما يدعي الا باثبات نسب المدعي عليه من الاب ميتا كان لابا او غاييا فيقتصر الحاضر
 حصا عنه في اقامته البينة بالانكار وكذا لو اقام على امتناع الرجوع في الهبة او فساد النكاح
 بسبب الاخوة او الحرج بسبب الاخوة وفي جامع بكر وعلى هذا افرع مشايخنا وهو ان لو ادعت على
 رجل انه اخوها لايها حتى يزوجها من غير وانكر المدعي عليه يجب ان يقبل بيمينته على قوله بخلاف
 التزوج حق مسحق لها من لوي وعلى قولهما قالوا لا يقبل لان لها تزوج نفسها ولو ادعى الاخوة
 او سببا لواقربه لا يثبت نصرة المدعي عليه يثبت النسب بينهما حال حوينا من الدعوى الا ان
 وغير ذلك من الحقوق اذا لم يكن لها وارث معروف او وارث ممن لا يرد عليه كان تضاد قسما
 فمارا وصه صحيحا وكذا اقرار المرأة بالولد احد الحكمين اذن صاحبه ان يشتري جارية
 يطافها فاشترىها وادي الثمن من مال الشركة لم يرجع الامر عليه بشي وقال يرجع عليه بنصف
 الثمن لان الشراء وقع للمامور بدليل حال لوطي له وقد ادى الثمن من مال الشركة فيرجع الامر
 عليه بنصف كما لو اشترى طعاما او كسوة لاهله وادي الثمن من مال الشركة له حكم المعاوضة
 ثبوت الملك لها في المشترا الا في شوا الطعام والكسوة وشراء الدار السكنى لان شراء هذه
 الاشياء مستغنى من المعاوضة للضرورة فكان الشراء افعاله بخلاف الجارية فصار الاذن ثم
 محاراة هبة تضييه منها من شركته بعد الشراء بخلاف ما لو اذن لشركته ان يشتري حقة
 ليكل حيث يرجع الامر عليه بنصف الثمن ولا يحصل الاذن محاراة هبة لان هبة المشاع
 فيها ينقسم لا يجوز وفيه لا يرجع **كتاب الوكالة**
 الوكيل يقبض العين من المودع او الفاضل لا يكون حضا حتى لو اقام ذو اليد بيمينته عليه على الشراء
 من المالك لا يقبل الا في قصري الوكيل وكذا الوكيل يقبل المرأة او الامة او اقامت البينة
 على الطلاق والعتاق وان لم يقر لها ولا للمودع والفاضل بيمينته بوجله ثلاثة ايام ان ادعى ان له
 بينة حاضرة فان حضر الادفع الي الوكيل وكذا الوكيل يتقبل بعد على هذا وفي الجامع اقل بينة
 على امرأة انه تزوجها واقامت هي بيمينته انه تزوج اختا قبل او هي بيمينته يرضى نكاح الحاضر

وقال لا حتى تحضر الغاية فان حضرت واقامت البينة قضى لها والا فبني المدعي ومن ابي
 يقضي البينة الحاضر في بطلان نكاح نفسه لا في نكاح الغاية وقال الميرسي يقبل ايضا في ثبوت
 نكاح الغاية وكذا الاختلاف لو اقامت الحاضرة البينة على قرار المدعي بنكاح الغاية وكذا
 لو اقامت على نكاح امه قبلها ولم يدخل بها او على قراره بذلك قال قامت على قراره بنكاح بنتها
 لم يقض ببينة المدعي لانه اقر على نفسه محرمة المصاهرة وخلاف اقامة البينة على نكاح البنت لانه
 اثبات عقد وهو لم يثبت لعدم الدعوي ولو اقامت على نكاح امها او بنتها ودخل به او مسه ايها
 لشهوة او على قراره بالنكاح والدخول او المس لشهوة بعد رخصته لا قامت عليه باثبات طهارة
 لا لاثبات حق الغاية وفي التهمة اقام بينة على امرأة انه تزوجها واقامت ابنتها انه تزوجها ولم
 يدخل بها يقضي ببينة الرجل لانه ثبت حق نفسه قبلها وان دخل بالام فكذلك لان الدخول دليل
 سبق العقد وكذا لو دخل بالبنت يقضي بفسخه وان دخل بها فارق بينه وبينها وفي النظم قيل
 راي عبد في يد رجل فقال هو عبادي ثم وكل رجلا باخا او قبضه فجاء الوكيل ليقبض فاقام ذو اليد
 بينة انه ود بنية فلان لا سبيل للوكيل عليه حتى يحضر فلان فان حضر فاقام الوكيل بينة انه وكيل فلان
 وان لم يحضر عبده وكله له اخذ وحفظه فوكله والوكيل يقبض لغيره يكون خصما حتى لو انكر المديون بغير
 البينة عليه ولو اقام المديون بينة عليه انه اوفاه الموكل او ابراه الموكل اياه قبلت وقال لا يقبل
 على ثبوت البينة ولا على الايقان كغيره في قصري الوكيل كافي في التوكيل يقبض العين له هذا وكيل
 الدرام المعينه بتلك الدين من المديون واخذ الدرام المبيعة بدلا عنه والوكيل للمبادلة يكون خصما كالوكيل
 باخذ الشفعة اذا قامت البينة عليه بان موكله سلم الشفعة يقبل وكذا الوكيل بالشر اذا
 اراد الرد بالعيب فقامت عليه بان الموكل رضي بالعيب يقبل وهذا لو اقام المديون البينة
 انه دفع المال الي الوكيل قبلت وفي النظم وكذا الخلاف في توكيل يقبض بدلا لكتابة
 اقام الكاتب بينة عليه انه اذاه الى الموكل و ابراه الموكل اياه وعن محمد بينة المطلوب على انه
 باع من الطالب بالدين كذا لا يقبل على الوكيل وعن ابي يوسف يقبل على الايقان في شرح بكر الوكيل يقبض
 الدين من القاضي لجل الغاية لا خصم والوكيل لا عاقبة والايديع والاقرض والرهن يملك القبض
 عند الفسخ وذكر القدوري انه لا يملك **قلت** اما ان يكون في هذا روايتان او اختلافا
 قال ولنا الوكيل لهبة والصوقة اذا قبض ففعل ما امره فليس له المطالبة برد شي من ذلك
 اليه وكذا لو كان وكيله باستغارة الارثان والاستيلاء بالحكم والحقوق تتعلق بالموكل وكذا

الوكيل
الدين

الوكالة بالشركة

الوكالة بالشركة والمطالبة قال **قلت** والوكيل بالهبة يقول وهب لك او هبنيك او اعاك
 وليس هذا بل انتم حتى لو قال وهبت لك يجوز ذكر كبر وكيس للوكيل
 بالهبة ان يرجع في الهبة اخرج الكلام بخرج الرسالة او بخرج الوكالة وفي المستقاعين محمد
 وكل رجل ان يرهن له رهنا ويستقرض له ايهما الخصم في الرهن قال ان كان الوكيل قال
 لم يرهن ارض فلا تاخذ احد هذا الرهن فالخصم الذي له الغرض وان قال اقرضني فلان وارهن
 منه هذا فالخصم الوكيل وفي التفريق الوكيل لا يدعي خصم في القبض واليهن والوكيل بالشرك
 مقاسمة البائع في المثلي وعن ابي يوسف في الدار ايضا وفي الشا في الوكيل القسمة والشفعة والرجوع
 في الهبة للمهران لخاصة ويقبضوا والوكيل برد الفصب له ان يخاصم ولا يحلف والوكيل لحفظ لا لاجام
 الا اذا اخذ منه انسان فله ان يسترده والوكيل الصلح والملازمة لا يخاصم وكذا الرسول
 والامور يقبض الدين لا يملك الخصومة واثبات الدين لو اجمد المديون ويملك القبض لو اقر
 والوكيل بالخصومة في العين والدين ويملك القبض لان تمام الخصومة بالقبض وفي ما تشارك يقبض
 لانه توكيل بالخصومة من لا يضمن في المال وكذا الوكيل للعاصي لا يملك القبض في ما تشارك في شرح
 الوكيل للعاصي بعد العرو ان كان في بلد كان العرو من العارات المعاصي هو الذي يقبض
 كان التوكيل بالتقاضي توكيل بالقبض والا فلا ورسول بالتقاضي يملك القبض لانه بمنزلة الرسول
 في القبض ولا يملك الخصومة اجماعا والتوكيل بالتقاضي لما ملكه القبض على جواب الكتاب هل
 يملك الخصومة على قول ابي حنيفة اختلفوا فيه والاقرب انه يملك والوكيل بالخصومة لا يملك
 الصلح والوكيل يقبض لعبدا اذا يقبض فوجه قد قتل فليس له ان يقبض القيمة قال بكر هذا
 اذا قتل بعد الوكالة وان كان مقتولا وقت الوكالة ان لم يكن الموكل عالما بذلك فكذلك وان كان
 عالما فلو وكيل يقبض القيمة وان كانت الوديعة مثلها فانكفاه انسان فضمنه المودع مثليا فلو وكيل
 اخذها لان مثل الشيء يقوم مقام اصله وان كانت الوديعة جارية فولدت عنده بعد الوكالة
 فلو وكيل اخذ الولد ومثله لو كان وكلا سمع لم يبيع الولد وعن ابي يوسف يبيع **قلت** وكذا لو
 وكله ببيع النخل وفيه ثمر او ثمر بعد الوكالة لم يبيع الثمر ولو جني على فاحد المودع ارثا فليس
 للوكيل اخذ الارث وكذا غلة الجارية وفي التفريق وكله يقبض شاة فخلبت فله قبض اللبن
 والولد والتمر بخلاف العمور والقيمة من المتلف ويقبض المثل استحسانا ولو كان الوكيل يقبض
 ثم فعل به يقبض الجميع وفي الشا في الوكيل يقبض لبستان وفي ثمار له ان يقبض ثمر

قبل الوكالة او بعد حالان البستان اسم الخيل ولثما وجميع ما فيها فكان الامر بقبض
 البستان امر بقبضه وبقبض ما فيها • وفي المنتفعين محمد وكل رجل بقبض رطله من رعة
 في يد رجل وفي رطله ان يقبض حصته الموكل من الزرع وان لم يكن في رطله ثم رطله لم يكن له
 قبض حصته وفي الشا في الوكيل من رعة والمعاملة ان يقبض بصيل رب الارض والاستجار
 من الخارج اذا كان البذر من المزارع او كان وكيله للعامل فان كان وكيله لصاحب استجار ولرب
 الارض والبذر منه فليس له قبض حصته وفي شرح الكافي وكذا يقبض من لم يبنوا ولـ
 الحادث قياسا وهو قول **قوله** لو كفل بكل دين له على فلان لم يبنوا والحادث **وفي** الاستحسان
 له قبض القاييم والحادث لان الوكالة امر في المستأنف وقد عهده فينبوا وكذا في الوكيل
 بقبض غلاته بخلاف الكفالة لان الناس لم ينفروا الكفالة في الديون الحادثة فلم يصير كغيرها
 وفي الشا في ذلك القياس والاستحسان لو وكله بطلب كل دين له والخصومة فيه وكذا لو وكل
 كل غلة او كل ميراث • وفي الزايدات وكذا لو وكله بطلب حق له فمصر كذا او بكل حق له على
 الناس يصير وكيله بقبض القاييم والحادث **استحسانا** وفي شرح بكر وكذا لو وكله بقبض دينه
 على فلان يصير وكيله بقبض القاييم والحادث وفي الزايدات وكذا بقبض كل دين له على فلان لم
 يقع على الحادث لانه اضاف الى خاص فلم يتعمم وفي المنتفاد وكذا باجارة كل دار له او بيع كل عبد
 له يصير وكيله في القاييم لا في الحادث **الوكيل** بالخصومة اقر عند القاضي على موكله
 بطلان دعواه او بلزوم الحق عليه قضى بذلك على الموكل وان اقر عند غيره القاضي فشهد عليه
 بذلك شاهدان لم يقبض لانه يخرج عن الوكالة **وقال** ابو يوسف يصح اقراره في
 الوجهين لانه قاييم مقام الموكل والحكم في حق الموكل هكذا فكذا في حق وكيله **وقال** زفر لا يصح
 اقراره في الوجهين كما لا يصح اقرار وكيل المطلوب بالقبض على موكله **لهما** انه ما مور بالحو
 وهو الانكار اقرار يصح جوابا بدينه ان الخصومة تنقطع به والجواب مختص بمجلس نقضا
 ولو ادعى الخصم على الوكيل انه اقر عند غيره القاضي سأل القاضي فان اقر فعوا اقراره في الحال
 وان قال اقرت قبل الوكالة وقال الخصم بدينه صادقا ويخرج من الخصومة ولا يمين في دعوى
 الاقرار • وتقبل البينة على اقرار قبل الوكالة وتخرج من الخصومة وفي شرح ابي ذر الوكيل
 باخذ الشفعة يملك تسليمه في مجلس قضاء ولا يملك ذلك في مجلس القاضي في قول ابي حنيفة وهو
 قياس لاقرار على الموكل وفي قول ابو يوسف يملك تسليمه في الوجهين **وقال** محمد لا يملك حال

سبحك

ما جسد آخر
 الوكيل في
 عند القاضي
 على موكله

مسألة
 ذلك في غير مجلس

في الشا كان

وفي الشا في كان ابو يوسف يقول او لا يجوز اقراره بتسليم الموكل ولا تسليمه حال ثم رجوعا
 يصح اقراره بكل حال **وقال** محمد في الوكالة لا يصح تسليمه عند القاضي ويصح اقراره على موكله
 وعند زفر والشا في يصح اقراره على موكله حال • وفي التفريق يجوز اقرار الوكيل بالصلح
 على الموكل وفي الشا في ذلك بالخصومة واستثنى صح الاستثناء في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 لا يصح ولو استثنى الانكار صح عند محمد • **خلاف** ابي يوسف التوكيل لاقرار هل يكون اقرارا
 فلو ابرأ ليسر او بواحد ان فيه روايتين رواية لا يكون حتى يقر الوكيل وفي رواية يكون فان
 لم يقر ذكر الحلو في عن بعضهم يكون وعن بعضهم لا يكون حتى يقر الوكيل وعن بعضهم لا يكون ولا
 يواخذ باقرار الوكيل ايضا • وفي التفريق يجوز التوكيل لاقرار وذكر الطحاوي خلافه
 وذكر بكر في المعهود التوكيل فيه اختلاف وذكر في وكالة التوكيل لاقرار لا يكون اقرارا من
 الموكل **بالحال** وذكر الطحاوي في شك لا يجوز التوكيل حتى لو اقر الوكيل يصح ويواخذ به الموكل **وعند**
 ابي يوسف وزفر لا يصح اقراره على موكله وفي شرح العمري وكذا لاقرار فاذكر في الاصل يجوز
 وهذا دليل على ان التوكيل لاقرار لا يكون اقرارا بخلاف ما قاله بعض النقاد ان يكون **كذلك**
 من رجال مال فوكله صاحب المال بقبضه عن الغريم لا يكون وكيله لان الوكيل من اجل الغريم وهو
 يقبض الدين بغير نفسه من حيث انه يفرض دمه ولا يصح وكيله وكذا المولى لو ضمن قيمة عبد
 المديون باعتاقه للغريم ما لم يصح وكيله عنهم بقبضه بغيرهم عن المعق لانه بمنزلة الكفيل عن
 المعق • وكذا بالخصومة فلا حد ما ان يخصم لان الخصومة منها متقدر لما فيه من التشويش على
 القاضي فان كان وكيله بالبيع او الشراء لم ينفرد احدهما وان كان الثمن مقدرا لان هذا تصرف يحتاج فيه
 الى الراي وهو رضي برأيهما وهذا خلاف وكيله بالطلاق والعناق بغير بدل حيث ينفرد احدهما
 لا تغلب المعنى **فان قيل** مع تسمية الثمن الراي غير محتاج اليه فذلك بل محتاج اليه لان المشتري
 يتعادون في الملاء وكذا وكيله بالكفاح والخلع ووكيله بالطلاق والعناق بمال والكفاية والرضن
 ووكيله باخذ الشفعة ووكيله لطالب بقبض المال من الديون ووكيله الموهوب له بقبض
 الهبة • وكذا لا ينفرد احدهما في قوله ان شيئا فطلقا امراتي او ان احببنا او رايتما او اردنا
 وكذا وكيله لواهب بتسليم الهبة ووكيله المديون بتسليم المال الى الطالب وكذا اوجله امر عبد
 في اللد بغير ابي جابر نذيره اصرهما لم يجوز **وقال** لهما دبراه ففعل احدهما ذلك جاز ولو
قال لامرأته انت طالق ان شاء الله وسكت فثبات الطلاق لم تطلق وكذا لو قال لرجل

مطلوب
 الزايدات

فطلق ان شاء الله وشئت او ما شاء الله وشئت فطلقا المحاط به • ولوقال بع عبدي بما شاء الله
 وشئت فباع جاز وكذا لوقال طلق امرائي بما شاء الله وشئت من المال لانه ما ادخل المشية في
 التصرف بل في البدل وادخل المشية فيه لتسهيل الامر كما يقال بعه بما يسواه ولوقال
 طلقا بما شئت من المال وشئت فطلقا بما لم يجز لان في مثل هذا يراد به التضييق
 عليه وان لا يستند بالتصرف بدون رايه ولوقال اخرها بيد الله وبذلك فطلقا وقع وهذا
 بخلاف قوله بيد فلان ويدك حيث لا يتفرد المحاط به في البيع والعناق والاحارة
 والخلع عليها لكونه في الطلاق والعناق بما لا يقتصر على المجلس وكذا المفوض لا يملك
 الرجوع وفي غير ما يملك واحد الرسولين ان يتفرد • **الفصل** في الشا في ليس لاحد
 الوصيين ان يتفرد بالتصرف في مال الصغير فيما يمتنع على الولاية كالبيع والشري لا ستراج
 وقض الدين والرهن والاركان والكفاية وقال ابو يوسف يتفرد لان الايمان نقل الولاية
 والولاية اذا ثبتت لا تمنع شرعا ثبتت لكل واحد من الاقارب كالاخوين في ولاية النكاح **فكذلك**
 اذا ثبت شرط ولما الموصي لما ثبت الولاية لما حملت صارت الولاية مقيدة بشرط اجتماع رايهما
 فله خلاف فيما اذا وصي الى كل منهما على وجه اما اذا وصي اليهما حملت لا يتفرد احدهما بالاجماع
 وقيل على عكس هذا وقيل بل في الفصلين واحد فرق بين هذا وبين ما اذا وكل رجلا ببيع عبده
 وكل اخر ببيع عبده فاجماع جاز وفي الثاني لو كان للميت على احد مدين فاداه الى الآخر لا يجوز
 وفي التقاريق جعل على الوصي مشرفا لم يتصرف بدونه عند ما وقيل للمشرف ان يتصرف واجمعوا
 ان احد الوصيين يتفرد بالتصرف فيما لا يمتنع على الولاية ككسر الكفن للميت وشرا ما لا بد للصغير
 ونقا الدين ورد الودائع والفصوب وجمع الاموال الضاربة وبيع ما ينسارع اليه السيد والخصوة
 وقصر البيع الفاسد وتنفيذ الوصية بشي بعينه واعناق عبده بعينه لان هذه الاشياء من جملة
 الضرورة ولهذا ملك الخيران والرفق في الطريق وفي الشا في اختلاف كون المال عند احدهما
 يجعل في ايديهما ان كان قبل القسمة والانهما او يودعه عند غيرهما او عند احدهما لم يمتنع
 وفي الاحناس ترك الميت كسوة وطعاما لاحدهما ان سلم الى الصبي في قوله قال ابو حنيفة لاحد
 الوصيين ان يواجر يتيما ولا يواجر عبدا وعن ابي يوسف لو وهب ليتيم جاز لاحدهما قبضا واحدهما
 ما صار في يد من تركه الميت ولو وصي ان يحج عنه فلان بما كان لاحدهما دفع المال ولو لم يسم جاز
 ليس لاحدهما دفعه • ولوباع الميت شيئا فرد المشتري ببيع بقضا عليها فلا حرج ما رد الثمن

ولو باع المشتري

دون قبض

دون قبض لم يبيع وفي ادب القاضي وصي الى رجلين ان يتصدق بكذا من ماله ولم يبين الفقير او وصي
 بشي لصا كين ولم يبين مسكينا لم يتفرد احدهما خلاف ابي يوسف وان من يتفرد بالاجماع وكذا لو
 وكل رجلين بان يهب هذا العن ولم يبين الموهوب له او عين • وفي الشا في اقتسم الوصيان
 المال فاحد احدهما مضى ببعض الورثة والاخر مضى ببعض لم يجز بالاجماع وان غاب احدهما
 فقامت الاخر الورثة لم يجز خلاف ابي يوسف وفي ادب القاضي لو كانا وصيين فباع احدهما شيئا واشترى
 الاخر فهو على الخلاف وفي النوازل اوصي بان يشتري من ثلثة عبد ابكذ او يفتق عنه وله وصيان
 لاحدهما عبد قيمته كاسمي ليس للاخر ان يشتري عنه لان الشرا لا يصح الا منها وفي ادب القاضي
 اوصي الى رجلين فمات احدهما ولم يوص الى الاخر فعلى قوله لا يورث الاخر ان يكون لهما حتى يدفع الاخر
 الى القاضي فان داي الصلاح ان يبيع اليه رجلا مكان الميت فعلى ان الميت وصي براهما وعند ابي يوسف
 يتفرد الثاني بالتصرف **اوصى** الى رجلين فقتل احدهما ولم يقتل الاخر او مات احدهما فقتل
 موت الموصي وقيل الاخر لا يتفرد هذا الثالث بالتصرف وعند يتفرد اوصي الى رجلين فمات
 احدهما فالقاضي ان شا الملق الثاني بالتصرف وان شاعهم اليه اخر بد لآخر الناسق ولا يتفرد
 بالتصرف وعند يتفرد وفي المستقاعن ابي يوسف مات عن اثنين فمات رجل وصيا لاحدهما وجعل
 الاخر وصيا للاخر فانما بالحيضة قال ما وصيان في جميع التركة وقال ابو يوسف كل واحد منهما
 وصي فيما وصي اليه • ذكر بكر اوصي بالدين الى رجل اوصي بتقاضي الدين الى اخر قال لا كل واحد
 يصير وصيا في الدين والعين وقال محمد كل واحد وصي فيما وصي اليه **قال** السرخسي وهو
 رواية عن ابي يوسف ايضا وذكر الاسحاقي قوله ابي يوسف مع محمد قال بكر هذا اذا لم يعد على
 علي ان لا يدلا احدهما فيما للاخر فاما اذا قال **روى الحسن عن ابي حنيفة** ان كل واحد منهما
 يصير وصيا فيما وصي اليه **وحلى** عن الهيثم ان كان يقول هذا الفصل ايضا على الخلاف
 فكانه لم يبلغه رواية الحسن ولا يجوز بيع احدهما الوكيلين لا باجازه الاخر او بامره فيبيع محضرة
 وان اجاز ما صفا لم يجوز وكيل احدهما حتى يحرر ما صبح كل واحد منهما كمثل بصر او بوكيلين فدفعه
 الى احدهما فمات الاخر ان يما ليه وفي الشا في كان المرقن اثنين فاواد احدهما رد الرهن لم يكن له ذلك
 حتى يجتمع على الرد وفي الاملا جارية بين اثنين ولدت فادعيا معا قال ابو حنيفة ليس لاحدهما
 ان يبيع المولود ويشترى له مع حضور وقال ابو يوسف لا يجوز الا في البدلة من الطعام والكسوة
 وتزوجه اخذها محضرة الاخر جاز ولا خيار له اذا ادرك وفي اختلاف ابي حنيفة وابي يوسف

في نسخة
 الثاني

لا يجوز في شرح بكر لا ينفرد احدهما بالنصف في مال الا في اشيا مخصوصة وعند اي يوسف
 ينفرد وفي الزايدات وهب للموود شي قبل اصددها صح وكذا لو وهب له احدهما واشهد
 على ذلك جاز ولو وجب مال عليه لرجل نقض احدهما من مال الجني جاز ولا يجوز لاحدهما ان
 يقبض بينا للجني على رجل حتى يحضر الاخر معه ● ولو جاز احدهما مطبقا لولاية النصف في
 مال الصغير الاخر وفي الشافعي لو كان لاحدهما ابن والاخر بنت جاز النكاح بينهما وفي الفرائض
 لو ماتا يرث هذا الموود من كل واحد منها ميراث ولد كامل ولو مات الموود يرثا له ميراث
 اب واحد ولو مات يوم القطر ذكر الخوان فعليه مائة فطوره على قيس النفقة لان نفقته
 عليها كذا صدقته ثم عند اي يوسف على كل واحد منها نصف صاع وعند ما ربع صاع فان كان احدهما
 معسرا او ميتا فعلى الآخر صدقة مائة ● لهما الا باحدهما الا ان عند الاستبابة الحق بينهما
 فكذا الصدقة توزع عليها كسائر ما اشبه حكمه بنصف وفي جمع برهان وعلى الولد اذا كبر
 نفقة كل واحد منها وهذا يشكك على اصلها فانها تقولان الا باحدهما وانما كان كذلك لانا
 او جينا نفقة اب اما ان يصرفا لهما ولا وجه اليه اذ لا يصل الى الاب كفايته واما ان يصرف
 الى احدهما ولا وجه اليه اذ ليس احدهما اولى من الاخر فلم يبق سوي ما قلنا ● دفع الى رجل
 عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عند نفسه عشرة له بازا عشرة لان التوكيل
 بالاتفاق توكيل بشري ما يحتاج اليه من الطعام ونحوه والتوكيل بالشرا بملك قضاء الدين من مال
 نفسه ثم الرجوع على مال موكله فكذا هنا وهو **ر** اذا كانت عشرة الدافع قايمة وقت شرايه
 النفقة وكان مضيفا العقول لهما او كان مطلقا لكان نيوي بملك عشرة اما اذا كانت عشرة
 الدافع مستهلكة او كان مشترى بعشرة نفسه ويضيفها لهما يصير مشترى بنفسه ويكون متبرعا
 بالاتفاق لان الدافع يتغير في الوكالة وكذا لو اضاف العقد الى غيره ما دفع الى رجل عشرة وقال
 اقض بقادني فقضاه بعشرة نفسه يرجع ٦ على عشرة الدافع استحسانا واذا قيس ان يكون متبرعا
 لانه ليس بالقضاء معنى الشرا ● ولو قضاه الموكل فعلم به التوكيل ثم قضاه ضمنه وان لم يعلم
 وكذا لو كان الطالب وهب الدين من المطلوب او ابراه ثم قضاه التوكيل ولو قال لغريمه ادفع مالي
 عليك الى فلان فقضا عن حقه على فادفع الامر ثم المامور لم يجز دفعه عن الامر علم او لم يعلم وعن
 اي يوسف ان لم يعلم جاز على الامر وان علم لم يجز عليه وكذا لو مات الموكل ولم يعلم به التوكيل فقبض
 لم يقض ولو كان وكيله لا يقض نوهب الطالب الدين من المديون ولم يعلم به التوكيل حتى يقبض فملك

في

في يد فلان فاع ان اخذ به الموكل فلا ضمان على الوكيل ● التبرعات من اصول وفي زبايدات تاج
 عمل زكاة السوايم الى المصدق ثم هلك السوايم قبل الجواب ثم ادى المصدق الى المسكين لا يقض علم
 او لم يعلم وكذا فيما ظهر ثم وكل بالتكبير ما له عطاء ثم كثر بنفسه ثم فعل الوكيل لا يقض علم او لم يعلم
 وكذا في كفارة القتل لو وكل باعناق مدين فارتد العبد ثم اعتقه الوكيل لا هو يعلم او لا يعلم نذ
 وان لم يقض عن الكفارة وكذا لو كان العبد كافرا في الاصل والمولى لا يعلم ● متساو فان امر كل واحد
 منها صاحبه باءا الزكاة فادى احدهما ثم ادى الاخر يقض حصة شريكه خلافا والاستبابة ان
 الكل على الاختلاف وان العلم في ذلك على السوا ما خلا مسألة القضاء في الاجناس عن اي يوسف
 عليه كفارة ظهار وقال فامر رجلا ان يشتري له عبدا ابكدا ويعتقه عن ظهاره فلما فارقه
 الوكيل نوي ان يجعله عن القتل وقع الفسق على الامر الاول وكذا لو كان مكان الفسق صدقة وكذا
 لو امره ان يعتقه عن ظهاره ففلانة فغير بيته الى ظهار اخرى وكذا لو امره ان يخرج عن ابيه واعطاه
 مالا فلما فارقه الوكيل نوي ان يجعله عن امه ولو بين التوكيل قبل ان يجزم فهو على الآخر ●
 دفع اليه دراهم وقال اعطها فلانة صلة ثم نواه بعد مائة رقة الوكيل ان يجعلها نقضا من دين
 ولم يعلم الوكيل بذلك فدفعها فهي صلة وكذا لو امره بالنقضا ثم نوي ان يجعله صلة فهو على
 النقا اذا لم يدين التوكيل وكذا لو قال لامرأته امرك بيدك يعني واحدة ثم نواه ثلثا فطلقت
 نفسها فهي واحدة ولو نوي بالاول ثلثا ثم نوي واحدة فطلقت نفسها كان ثلثا وكذا لو جاهد امرها
 الى رجل ولد دفع اليه مالا وقال تصدق به ثم نوي عن الزكاة ثم تصدق به فهو عن الزكاة وكذا
 لو قال تصدق به تطوعا ثم نوي عن الزكاة ثم تصدق به ولو قال تصدق به عن كفارة بميني ثم نوي
 عن الزكاة ثم تصدق به ولم يعلم به الوكيل اجزته عن الزكاة على قياس قول اي يوسف ● وسيف
 زبايدات الخلو في الحاج عن الغير انفق في الطريق من مال نفسه رجوع في النفقة وكذا لو دفع الى
 رجلا مالا على ان ينفقه ● ليسا كين عن الزكاة ففرق من مال نفسه جاز ويرجع فيما في يده
 وفي التقاريق دفع الى رجل دراهم يقصد به فغصب مثلهما فتصدق به وادى هذه جاز استحسانا
 وكذا لو قال اقض من فلان لفا فتصدق به عني فتصدق من ماله ليرجع فيما قبض ولو صي نقضا
 الدين المأخوذ من ماله ويرجع وكذا لو ارث وصداق انه قضى وكذا شراء الكفن والطعام والكسوة
 للصغير وادى الحاج لانه مأمور به مطالب به فلم يكن متبرعا وفي الشافعي فان ظهر غريم اخوان كان
 الرضي قضا بقضاهم بعض ويشترك القابض حصته وان قضى بغير قضا فله غريم خيار ان يقبض القابض

مطلوب
الحاج

او يضر الوصي • وفي التوارث اوصي بان يتصدق بثلته فغصبه عاصب فانفذه وهو مفسر
 فلو وصي ان يجعل ما عليه صدقة له وسيد الدوسى عن الوصي يتصدق الوصية من مال نفسه
 هل يرجع في مال الميت قال كان خلف يقول ان كان الوصي ارثا يرجع والا فلا وكان برار هو
 يقول ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كانت لله تعالى فلا وكان بن سلمة ونصير يقولان يرجع على
 كل حال قال ابو بصير وبه نأخذ وفي جمع برهان متولي بني علي عروة الوقت ان بني من مال الوقف
 يكون للوقت وان بني من مال نفسه ان بني للوقت فكذلك وان بني لنفسه واشهد كان له وان بني ولم
 يذكر شيئا كان للوقت بخلاف الاجنبى **وقال** بنى لم يولد للوقت حيث يكون له **وكذا** الغرس على هذا
 في المسجد يكون للمسيكين حتى لكل وان بني او غرس على بقعة وقف وقفه على قرية اخرى اختلفوا
 فيه وان وقفها على الجهة التي كانت البقعة وقفها بغير وقفها بالانفاق • وفي المقارن لا يجوز
 وقف البناء في ارض غارية او اجارة فان كانت ملكا له جاز عند بعضهم وفي القيون دفع الى رجل عشرة
 ليتصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق من عنده لم يجز ويضم العشرة وان لم ينتفع حتى تصدق من
 عنده تجزئ استسما نا في الاجناس عن محمد لو خلط تلك العشرة بماله ثم اخذ منها عشرة فنصدق
 بها لم يجز ذلك عن المعطى وهو صامن وفي التوارث اوصي بان يتصدق بكذا احطه فنصدق بالارام
 مكانها حاز كانت الحصة موجودة او لم تكن لان دفع القيمة جاز وان كانت الوصية بدرام فاعطا
 حصة فالمختار ان يجوز اعتبارا بايجاب الله تعالى • وفي المتقاع عن محمد اوصى الى رجل ان
 يتصدق بان يتصدق بغيره من التوارث قال ليس له ذلك كذا روى **وكذا** لو قال في وصيته
 اهدوا عنى هذا البدينه لم يكن للوصي ان يعدي غيرها **وكذا** لو اوصى ان يتصدق عنه بهذا
 الثوب لم يكن له ان يمسكه للورثة ويتصدق بقيمته **وقال** علي ارض هذا اوصى بقا لا تصدقوا
 بهذا الثوب عني وهذا العبد او هذا الدار كان للوصي ان يبيعه ويتصدق بثمنه استحسن ذلك
 الا ترى لو قال تصدقوا بثلث مالي وله دور وارصون كان له ان يبيع تلك الدور والارضين
 ويتصدق به ولو اوصى ان يشتري له عشرة اوثاب هرويه بماية فيتصدق باعنه فاشترها
 الوصي له ان يبيعه ويتصدق بقيمته • وفي التوارث اوصى ان يتصدق بثمنه فلو وصي خبار
 ان يتصدق بقيمته او بثمنه كالأوصى ان يبيع هذا العبد ويتصدق بثمنه ان يشا يتصدق بنفسه
 اي بنفس العبد وان شاق بقيمته ولو اوصى بثلث النقرة لفلان ليس للورثة ان يبيع فواقمته لان الوصية
 معين تحتاج الى قبوله فاذا قبلها ملكها بخلاف ما اذا اوصى للفقير لان قصد التقرب وذلك

حاصل ما اذا

حاصل ما اذا القيمة وفي الاماحي جعل عبد هديا الى بيت الله او قال هذه الدراهم صدقة
 له ان يمسك غيره ودراهمه ويتصدق بقيمته ويمثل تلك الدراهم ولا كذلك الاصحى ولا يجوز
 الوكالة في استيفاء صدقة او سرقة او قصاص في نفس او طرف الا يحض من له الحق لانه يتوهم
 فيه غلط لا يمكن تداركه وهو عموما لوكل والوكيل لا يعلم به فيستوفى اما التوكيل بالاثبات فجاز
 عند ابي حنيفة لانه لو ظهر الغلط لا يستوفى **وقال** ابو يوسف لا يجوز لان النيابة لو تمكنت
 في الشهادة منع الاثبات فكذا اذا تمكنت في الدعوى لان الحكم يثبت بها وقول محمد مضطرب
 في بعض الروايات مع ابي حنيفة وفي بعض مع ابي يوسف والتوكيل بالدفع من جهة المطلوب على هذا
 الخلاف **وقال** بعضهم كان ينبغي ان يقال يجوز هنا بالاجماع والوكيل بالاثبات والدفع على قول
 من يرى اذا اقر على موكله في مجلس القياس ان يجمع اقاربه وفي الاستحسان لا والتوكيل بالاثبات
 الشرقة ولا سيما الغياص صحيح بالاجماع وكذا التوكيل بطلب دم في خطأ او في عمل لا يوجب القصاص
 صحيح بالاثبات والاستيفاء التقريبات في شرح بكر
الوكالة بالبيع والشرا امر جاز بان يشتري له عبيد باعياها ولم يسم ثمنها فاشترى
 احدا بمثل قيمته او ما سار منه جاز لانه قد لا يتفق شرا وما جلة والامر قد حصل مطلقا وعن
 نصير قد رمانع في العروضة يثم وفي الحيوان ده يارده وفي العقار ده وارده **وقيل**
 هذا كله ده يثم **وقال** ابو اليسر وهذا اصح الروايات وفيه ما يدل على ان تقوم المقومين
 قال بكر هذا التحريم فيها اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالعبد وغيره اما اذا كان كالحمل والخنزير
 وغيره فزاد الوكيل قد او كثر لا يتعد على الموكل لان هذا ما لا يحتاج الى التقويم ولا يدخل تحت التقويم
 وفي الروايات تفسير ما يدخل تحت التقويم في البيع وغيره ان يقومه صحيحا بالفقهاء ويقوم
 اخر مع هذا الغيب بالف ايضا وتفسير ما لا يدخل ان يتفق المقومون في تقويمه صحيحا بالفقهاء
 ويتفقوا في تقويمه مع هذا الغيب بالف من الف ولو امره بان يشتريها بالف وقيمتها سواها فاشترى
 احدا بمثلها او قال جاز ولو اشتره باكثر من خمسين يتوقف ان يشتري الاخر بقيته الف
 قبل ان يرد الامر نفه ولا فيبطل **وقال** اذا اشترى احدا ما اكثر من خمسين بما يتعار فيه
 وقد يثم من الف ما يشتري مثله الاخر جاز قبل ان يبيع بينهما اختلاف لان ابا حنيفة اجاب
 في زيادة سعار وان هذا قاله الحواشي **وقيل** الخلاف بينهما ثابت لما ان المتعارف تحصيل
 العبد على وجه لا يلحقه غير فاحش وهذا حجة ولعل امر بان يشتريها بالف ما امر بان

في الغن القل

يشتري كل واحد خمسينية ولو نضر على هذا فاشترى احدهما باكثر لا يتقد على الامر بخلاف ما لو
 اشترى الثاني بمئة الف حيث تقدم لانه مأمور بان يشتريها بالف وقد اشترى وهذا
 استحسان والقياس ان لا يتقد على الامر اذ لا خلاف قد ثبت وهو قول زقروا المحكي
 امره ببيع عشرين له بالف وقيمتها ستون فباع احدهما بخمسينية او باكثر جاز وان باعه ما قل
 من خمسينية بالاعتبار فيه لا يجوز الا ان يبيع الباقي الى تمام الف وما لا يجوز كما في التوكيل الشرا
 وفي النظم بالبيع ثم يسمى لو باع باقل بطل ولم يجوز ولم يتوقف قلت التقصير او كثر لانه مخالف
 ● التوكيل ببيع العبد له ان يبيع باي بدل كان لان الامر مطلق فيه خلا فيه كل بيع كما لو حلف
 لا يبيع بغيره فيه كان بيع وقال لا يبيع الا بغيره اود ما يبرئ منه قيمته او ما سار فيه او باحد
 لان المطلق ينصرف الى المتعارف وذلك فاما قلنا كما في التوكيل الشرا وفي الثاني بخلاف التوكيل باجار
 الارض لو اجري شي اجري جاز لان الاجارة لم تتعارف بالاثمان وقيل عند ما لا يجوز الا بالاثمان والاول
 والتوكيل بالاستجار عند اي حصة ما استجارها من كيلي او زني بغيره جاز والحيوان او
 الكيلي او الزني بعينه لا يجوز كما قال في الشرا وقال لا يجوز الا بالاثمان او ما يخرج منها من اهلته اي
 بالمرارعة لانه معتاد ولا يجوز كيلي ولا يجوز في الدمة لانه غير متعارف ● وفي الثاني التوكيل
 بالاجارة اجري ما خرج الارض جاز عندهم وكذا الاستجار كما في الدمة وقيل لا يجوز في الدور عند ما
 الا بالاثمان ذكرنا في الماضي المأمور بالاجارة دفع مرارعة لم يجوز والمأمور بالاستجار باحد مرارعة
 جاز في الاول امره بان يواجر ببدل يكون مضمونا على المستاجر وقد اجره ببدل غير مضمون عليه
 وفي الثاني بالقلب والتوكيل بدفع الارض مرارعة اجرها بشي يخرج من الارض لم يجوز قياسا وجاز
 استحصانا ولو اجرها بشي لا يزرع لم يجوز لان الوكالة وقعت على المحبوب وكذا لو امره ان يبيع فباع
 مرارعة في الحنطة فاجرها بكون حنطة وسط جاز استحسانا ولو امره ان يواجر بمرور وسط قد دعا
 مرارعة او امره ان ياجده مرارعة فاستاجرها بمرور وسط لم يجوز ● وفي الثاني التوكيل
 بصرف الدرام بدنا بغيره فصار ما لا يتقار فيه فعلى الخلاف وقيل لا يجوز عندهم وفي عصام
 التوكيل لصلح من جاز بالتوكيل وكيل الشرا لان نفسه صار مستحقا لدولي لصلح يصير له والتوكيل
 من جانب الطالب وكيل البيع وفي الثاني التوكيل بالبيع على الدية عندهم الا ان يضمن ذكر
 ابو اليسر وكيل المطلوب صلح مع المدعي على اكثر من قيمة المدعى بما يتقارن في مثله يجوز وما لا يتقارن
 في مثله لا يجوز على الموكل ويجوز على الوكيل اذ ضمن لان هذا في معنى التوكيل الشرا وان كان

وان كان الوكيل

وان كان التوكيل وكيل المدعي فصالح على شي لا يتقارن في مثله جاز على الموكل خلافا لانه في معنى التوكيل
 بالبيع وان لم يعرف المدعي فالصلح جاز عليه على كل حال لانه لم يظهر عن ● وفي شرح بكر الوكيل
 بالصلح عن مدعي مال عن قزارا والكاران شاحل نفسه رسول فيضيف الصلح الى موكله حتى لا يلزمه
 بدله وان شاحل نفسه وكيل فيضيف الصلح الى نفسه بدله بحكم العقد فيرجع به على موكله قبل
 الاداء انا انا صاف الى نفسه بان قال صالحني من دعواك مع فلان على مائة او اضاف الى فلان فان
 قال صالح من دعواك مع فلان اكون صافا لبدل ايماله بان قال على مائة من مالي او قال على مائة على
 اني ضامن او قال على مائة هدم فانه بطالب بها وتوقا لصالحك على مائة فلما لم يلزم الموكل هذا
 اذا كان وكيل من حصة المدعى عليه اما اذا كان وكيل من حصة المدعي فكذلك الجواب ان اضاف
 الصلح الى موكله لا يملك قبض البدل وان اضاف الى نفسه بان قال صالحك على ان قبض البدل كان
 وكيل له قبض البدل وان طاق عي ان يكونا لقبض للموكل وفي الشروط اسم من هذا فقال وكيل
 المدعى عليه بالصلح لا يخلوا اما ان يكون المدعي في الدين في العين ولا يخلوا اما ان يكون المدعى عليه منكرا
 او مقرا فان كان المدعي في الدين فان اضاف الصلح الى الموكل فقد على الموكل البدل وان اضاف الى نفسه
 فقد عليه ويرجع بالبدل للموكل ● وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال صالح فلانا
 على اني ضامن فقد على الموكل ويصير هو كفيلا بالبدل ولو قال صالحك على الف قبض فقد عليه وقيل
 يتقد على الموكل هذا اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا فان اضاف الصلح الى الموكل فقد على
 الموكل وان اضاف الى نفسه فقد عليه ويرجع بالبدل على الموكل لانا لو قال صالح على الف من مالي
 ولو قال على الف على اني ضامن فقد على الموكل ويصير هو كفيلا ● وان قال صالحك فعل الاختلاف
 هذا اذا كان المدعي في الدين وان كان في العين فان كان المدعى عليه منكرا فالجواب فيه كالجواب
 في الصلح عن الدين فان كان مقرا فان اضاف الصلح الى الموكل فقد على الموكل وان اضاف الى
 نفسه او قال صالح فلانا على الف من مالي فقد على الموكل ايضا لكن المطالب بالبدل هو المصالح
 لانه كالتوكيل الشرا ولو قال صالح فلانا على اني ضامن فقد على الموكل ايضا ويصير كان العقد
 جري بين المدعي وبين فلان ويصير المصالح كفيلا ولو قال صالحك فعلى الاختلاف ● وفي الثاني
 التوكيل بالتزوج او جها بمهر لا يتقارن فيه لم يجوز خلافا وان كان هذا اثبات الملك للموكل لان في
 الشرا يضيف العقد الى نفسه فيتوهم شراؤه لنفسه وانه ربما لم يوافقه فاراد ان يلزم الامر
 وفي النكاح يضيفه الى الامر فلا يتوهم وقوع العقد للتوكيل فلا يتوهم تفقد على الامر لاطلاق

امره ولوروجه على عمد الامر فالقياس ان لا يجوز في الاستحسان يجوز فان سلم الامر فلها ذلك
 والا فليبه قيمته وان روجه على عمد بغير عنه جاز ولها الوسط وان روجه على حطة بغير
 جاز من غير ذلك الصفة ولها الوسط **●** وما لو كيل بالخلع من جانب الزوج بمنزلة الوكيل بالبيع
 ان يخلع عند ما يقدر مهورا لم يبق له منه ما يتقاضى فيه حتى يجوز **●** والوكيل بالخلع من جانبها
لو خلعها بمهرها او اكثر ما يتقاضى فيه جاز لانه بمنزلة الوكيل لشرا وان خلعها باكثر منه لم يجوز
ذكو الناصح لو خلعها على عمد لها وقف على اجازة لان امرته بالخلع والخلع ايجاب حق في الدمة
وفي شرح المهر ري وكل رجلان يخلعا على مال يخلعا بعد او امة جاز بخلاف **●** وفي شرح
الناصر الوكيل بالاعتاق على ما لا يعتقه على درهم جاز بخلافها كما في البيع ولو اعتقه على حطة
بعينه او غير عينه جاز بخلاف **●** وكيل المطلوب بالدم ضاح مع ولي الدم على كونه وسط
غير عين وكان الموكل دفع اليه كراوسا لم يجوز قياسا وجاز استحسانا بالبيع فانه لو امان
بشترى بغير عينه فاشترى بغير عينه يجوز قياسا واستحسانا لان العهد في البيع يتعلق
بالعاقد فتوا عين ولم يعين وقع ضمنون في دمنه فلم يصير مخالفا والعهد في الصلح لا يتعلق
بالعاقد فلم يقع ضمنون في الدمة فاذا عين وخالفه لم يجوز عليه **●** وفي المشتق الوكيل بالبيع والشرا
والاعتاق اليوم ففعل عند اجازة استحسانا وذكروا في الشركة روايتين والظاهر انه يتوقف
والخلق في المادون والمضاربة يتوقف **●** وفي المشتق دفع العاقدات هذه عند كضاربة
شهر فاذا مضى الشهر لم يرضى من ذلك اذا مضى ومن عرصه عنده فان كانت عرصا لم يكن ذكورا
فان بيع عيدي وطلق امرأته عند الفعل اليوم جاز ولو قال حج عنى العام واعطاه المال فجعله
من قال المخالف في قول زفر خلاف ابي يوسف **●** وفي شرح قال لا يخرج هذا العبد وحده باليمن
وهنا فباعه وتبصر وهنا قيمته اقل من الثمن قدر ما يتقاضى في مثله جاز وان لم يتقاضى في مثله
لم يجوز خلاف ابي حنيفة كما في البيع والوكيل اذا اخذ الشفعة اخذ باسع الدار يجوز سوا بيع ثم قيل
او كثير في التفريق لا يجوز بيع الوكيل عند ما باع اخذ خلاف العادة سبعين كثيرة قال ثلثين سنة
وعن ابي يوسف ان كان الامر بالبيع على وجه التجارة جاز نسبة والا فلا **●** وفي الكافي الوكيل بالبيع باع
نسبه قيل عند ما لا يجوز الا باجل متعارف في تلك السلطة **●** وفي التوازي الوكيل ببيع عبد
بالف وقيمته كذلك ثم تغير السعر حتى صارت قيمته الفين لم يبيعه بالف لانه انما رضى بالف
لان قيمته كذلك وفي العيون الوكيل ببيع جارية بالف قيمتها الف فباعها وحصل الخيار لنفسه

غير معين

سنة
هي كذا

فزادت قيمتها

فزادت قيمتها في مدة الخيار حتى صارت الفين فليس له ان يبيع ويبيع على قول ابي حنيفة له
 ذلك بناء على مسئلة الوكيل بالبيع اذا باع ما عروها فلوان الوكيل لم يبيع حتى مضت المدة فعند
 محو البيع باطل وعند ابي يوسف جاز ولو كان مكان الوكيل لم يبيعه في قوله والوكيل بشر غلام
 بالف قيمته الف فاشترى على انه بالخيار فلم يعض المدة حتى صارت قيمته خمسمائة واختار الغلام
 هذا الشرا عليه في قوله **●** وفي التفريق اجروا الوقف باقل من اجر المثل وجبا لا قبل **●** وفي
الاجناس اجروها فاسد وعلى المستاجر اجروها فيها يستعمل لا يزداد على ما رضى به الممتولي ويسا
فتاوي الفضلي اجروا الممتولي الوقف والوصي منزلة ليقوم باقل من اجر المثل لزمه اصل المثل عند
بعض اصحابنا وكذا الاب والجد والاجر منزلة الصغير باقل من اجر المثل لانه ليس له ولا ولاية
الحط **●** وفي التفريق قيل في الوقف اذا ارتفع السعر زاد او فسخ فيما بقى في اللالي لا يفسخ **●** وفي
الاستحسان لا يفسخ وحدد العمد اجروها وما لم يفسخ يجب المسمى ولو كانت الارض حاكم
لا يمكن فسخها نحو ان يكون في ارض لم يفسخ يجب المسمى بقدره الى وقت رايته وقدر الزيادة الى
تمام المدة يجب اجروها **●** وفي شرح بكر وان رخصت اجروها لا يفسخ لان المستاجر قد رضى بذلك
وزيادة الاجر ما اقتضاها الزداد عند الكمال واما اذا ارداد في اجرة واحد بعينه على المستاجر
فلا يفسخ ذلك وفي اللالي اجروا الوصي بالاليقيم اجروها ثم زيد في الاجر لا يفسخ الاجارة **●** وفي
توادرين ساعة عن محاربات وكيلي في كل شيء يصير وكيل في لبيعات والاجارات والمعاضات
والهبات والعتاق **●** وفي الهاردي عن ابي حنيفة يكون وكيل في المعاضات دون الهبات والعتاق
وفي التوازي وكلتكم في جميع اموري فقال طلعت امرأتك ثلثا او وقتت جميع اراضيكم
معن العامين او غير يجوز ما صنع وعن بن سلام لا يجوز وينصرف الى المبادلة وفي التوقيف هذا
وكيل في كل شيء جاز امره يصير وكيل في جميع انواع التصرفات ببيع او هبة وطلاق وغير ذلك قال
الشهيد لو طلق بغير ان يقع وبه يفتي حتى يبين خلافه **●** وفي منفقات البيت ما حكى في اهلي
وما في فهو جاز لم يجوز اعتاقه ولا تطليقه وفي التاشي فعل في مالي ما شئت له ان يفعل كل شيء لا الخيا
امر عبد المحجور او صديقا عاقل ببيع عبد فباع جاز ولا عهد عليه لان جواز البيع ينفعه والعهد
نقص فاقبنا البيع ودفعنا عنه العهد والزمان على الامر والبيع محتمل هذا كالمسألة وعن ابي
يوسف اذا اشترى يعلم انه محجور والا فلا خيار ان يفسخ العقد ويجوز لانه عمر عليه شرط عقد
فلو عتق العبد وادرك الصبي لزم العهد في العبد دون الصبي ولو كان مادونين لزمها وكذا الامر

والمطلوب في هذه الامور
 ان لا يفسخ ما كان
 اذ كان

سنة
وكذا الامر كان الحكم
 كذا وكذا ما زاد
 فامر سوا منه فعلا
 وقع الشرا لهما

الشر المألأته تبرع منها اذ ليس لها حصة في الميراث حتى يستوفي منه الثمن فلو وقع الشراء
 الامر كان كفالة ولا يلزم الا ان ياذن العبد مولاه ولا دين عليه **وفي التكملة** اربعة من
 الوكلاء يجوز شراؤهم ولا يجوز قبضهم **اولها** الوكيل بشري عبيد تركي اشترى من عبد المأذون
 جاز ولا يجوز قبضه لان فيه براءة عبد عن ضمان التسليم **والثاني** او وصي عبد لرجل
 ثم مات عن مال كثير وهذا العبد فوكل رجل الموصله بشرا هذا العبد من الورثة او وصي فاشترى
 جاز ولم يجز قبضه لان فيه تأكيد ماله وهو الثمن على الورثة او وصي وهو في ذلك متمسك
والثالث مات المديون عن عبد فامر القاضي ببيعته للدين فوكل صاحب الدين
 بشرا به فاشترى ولم يجز قبضه لانه قد خسر نفسه **والرابع** اشترى المصطوب مال المضاربة عبد
 فوكل رب المال بشرا به رجلا فاشترى جاز ولم يجز قبضه لانه بوكد ذلك الثمن لنفسه على
 موكله لان الثمن على شرفا سقط قبل القبض لانه لم يبيع وهو بوكد ذلك قبضه وهو ذو حق
 فلما اتم الثمن كان ماله **عبد امر رجلا ان يشتري نفسه له من مولاه بالف ودفعها اليه فان قال**
 المأمور للموكل يشتري نفسه له فباعه فهو حر والاول للموكل لان شرا نفسه العبد للعبد قبول للاعتاق
 ويكون لان البايع لانه كسب عبدا وعلى العبد الف احرى ولم يذكر هنا ان المطالب بالثمن العبد
 او المأمور في رواية الجامع واحد الموصفين من اوكالة المطالب هو الوكيل وفي موضع اخر منها
 المطالب هو العبد وان لم يبين المأمور ان يشتريه للعبد فالعبد المشتري والالف للبايع
 وعلى المشتري الف اخر من العبد لان الشراء وقع له **قال** لآخر امرك ان تبيع عبيدي بالمقد
 فبعته بالنسيئة **وقال** المأمور بالامر تبيع بالبيع ولم تقل شيئا فالقول لا مولا لان امر يستفاد
 منه فكان القول له في كنيته **ولو قال** رب المال للمضارب امرك بالبيع بالمقد **وقال**
 المضارب دفعت الي مضاربة بالنصف ولم تقل شيئا فالقول للمضارب لان الاطلاق فيها
 اصل الا ترى انه لم يسمي المضاربة صحت فالقول لمن تمسك بالاصل وعن ابي يوسف وهو قول
 زفر القول لرب المال وفي الشافعي الاصل انها اذا اختلفا في العموم والخصوصية في التجارة وتصرف
 خارج المصروف لعموم التعميم انهما كانا البيعة ببيعة الاخر ولو اقام المضارب البيعة ان
 المال دفع اليه المال وامره ان يشتري به ما يدر له واقام رب المال انه نكاه ان يشتري به
 غير الطعام فان ارضا قضى اخر ماله ببيع الاول وان ارض احداهما ولم يورثا قضى باحدهما
 وان لم يورثا واخرج احدهما فالبيعة للمضارب لان القول لرب المال صاحب الدين **امر**

سبحه
 فباعه المولى
 فالعبد حر

مطلب
 القول للاح

مطلب
 القول للاح

المديون بشرا

المديون بشرا عبد فلان بالدين صحيح التوكيل وصار اذا البايع بان يقض دينه او اعلم السياسة
 عنه ثم يصير قابضا لنفسه حكم البيع وكذا الوكيل العبد لان تعيينه يتعين البايع وان لم يكن معينا
 ولا البايع فذلك لان بعد الشراء يصير البايع معينا وعندها لا يصح التوكيل لان امانه
 شخص غير معين لا يصح واذا لم يصح فالشراء يقع للمأمور فان دفعه الى الامر وقبضه يكون بيعا بالتعاطي
 واجمعوا لوقال يصدق بالي على المساكين فانه يجوز **وكذا** الواجر حلقا واما المستاجر بالمرحة
 من الاجرة او اجرة ابدية وامره ان يشتري له بالاجرة عبدا سوفا وينفق على قبله فصل الاجارة
 قولها وان سلم فانما جاز له اعتبار الضرورة لان المستاجر لا يجد الاجر في كل وقت فحملت الحام قايما
 مقام الاجر في القبض **ولو قال** ادفع مالي عليك الى من شئت لم يجز عندكم كالوقال الق في المحرم
 خلاف قوله البايع الق في البحر ولو كانت الدرام في يد غصبا او دبيعة يجوز التوكيل بالمسلم والشراء
 بتلك الدرام وان لم يعين البايع ولا المسلم اليه عندكم وكذا الخلاف لوقال سلم مالي عليك الى
 من شئت **ولو قال** الى فلان صحيح بالاجماع وفي الايضاح اعمل في الدين في دينك مضاربة بالنصف فاشترى
 بأوباع جميع ذلك للمشتري والدين في دينه كاله وقال اما اشترى الامر والمضاربة لا تصح وفي
 التفاريق الشراء للمشتري وعنده حمل الامر وعن ابي يوسف روايتان وفي الايضاح لو كان الدين
 على ثالث فقال له اقض مالي على فلان واعمل به مضاربة جاز وكذا لو دفع اليه عرضا فقال له بعه
 واعمل بتمنه مضاربة فباعه بدارام او دناير فتصرف جاز **وفي التفاريق** له بعرض فباعه
 جاز لبيع دون المضاربة وعند ما يضمن ولو قال خذ اي اصناف مالي شئت فاعمل به مضاربة بالنصف
 فاحد ما لا يجوز به المضاربة فله الاجر وفي الايضاح قال الغاصب والمودع والمبضع اعمل ما في يدك
 مضاربة بالنصف جاز عند ابي يوسف والحسن وقال زفر لا يجوز في الغصب امر رجلا ان يشتري
 له ثوبا او دابة لا يصح وان بين الثمن والدين الثوب والدابة يتناول اجناسا مختلفة والتمن المذكور جاز
 من كل جنس فيعجز الوكيل عن الامتنان الا اذا فوض الى ايد بان قال لاني ثوب او اي دابة شئت
 فيصيح **وفي الروايات** اشترى واما والدواب او ثيابا او الثياب صح **ولو قال** ثوبا او اثوابا
 او ثمنه من الدواب او اربعة مقروا بذكر العدد لا يصح الا ان يقول اي ثمنه ثواب وفي التفاريق
 لو اشترى في قوله الثياب ثوبا جاز وفي الروايات **خذ** هذا الف فاشترى بها الاشياء جاز
ولو قال شيئا لم يجز الا ان يقول اي شئت **ولو قال** اشترى لم يصح قياسا وصح استحسانا
 لانه يراد بهذا اللفظ تفويض الراي اليه وكذا لو دفع اليه خمسين اشترى اديني شي ولو قال

قال صح

خذ هذا الف بضاعة فاشترى بها ثوبا او ثوبا او ثلثة اثواب صح لان الضاعة تفويض الراي
 اليه حتى لو دفع اليه الضاعة لم يجز ان يبيع ما يشترى وكذا لو قال لا اخرجها من
 مالك بضاعة الف فاشترى بها شيئا ففعل المامون كان جائزا وان لم يبيع على ما يشترى له ولو قال
 خذ هذا الثوب بضاعة فله يبيع ما يشترى به من ثياب الا ان يذكر ذلك وكذا لو
 دفع اليه الضاعة فاشترى به شيئا لم يبيع الا ان يذكر ذلك ولو دفع الى سمسار الضاعة
 اشترى بها هذا الامر بشر ان هو معروف بشرايه • ولو قال اشترى ثوبا او فرسا او ثوبا
 يهوديا او هرويا صح التوكيد وان لم يبين الثمن لان هذه جهالة يسيرة يمكن دركها بحال الامر
 وقال اشترى جارية او عبدا او لولة او دارا ان يبين الثمن صح الوكالة والا فلا لان جهالة هذه
 الاشياء اكثر من جهالة الفرس واقل من جهالة الثوب فان يبين الثمن لم يبيح الفرس وان لم يبين الثمن
 بجهالة الثوب • وفي التفريق الشاة كالمعد في هذا وفي النظم عن ابي يوسف مع تقدير الثمن في
 الاداء لا بد من بيان البقعة وروي صاحب الامالي عنه لا بد من بيان المحرر وذكر المحاري في مختصر
 يتعين المصرا الذي وقعت فيه الوكالة وفي التفريق المأمور بشر الاداء اشترى احرا جاز وفيل معناه
 اذا كانت بعينه والظاهر خلافه وفي شرح بكر التوكيد بشر الاداء فاشترى عرسه دار خربت قبل ان يزوج
 التوكيد وفي المتفق عن ابي يوسف امره بشر الاداء وهي ارض مملوكت فاشترى بها دارا لم يجز على الامر
 شي وان كانت مبنية فزاد فيها حائط او حصصا فهو جائز وكذا الوكالة في البيع في هذه الدار ولو
 قال اشترى حنطة لم يبيع ما لم يبين عدد القفاز او الثمن لان الحنطة تقدر اكثر وكذا في سائر
 ما يكال او يوزن • وفي الروايات اشترى جارية بالف من مالي واشترى جارية هذه الف
 واشترى الف من مالي واشترى جارية او اشترى جارية بالف على ان ترجع علي او على ان تملك اجر كذا
 او صعبك ان تشترى جارية بالف فاشترى بها في الامر ولو قال اشترى جارية بالف او قال هذا
 الجارية فاشترى بها في المأمور وفي جامع الناصح وكذا لو قال اشترى جارية هذه العبد او هذه
 الف الوكيل بالبيع والشرا والصلح والكتابة او النكاح او الخلع ليس له ان يوكل
 غيره لان الموكل رضي براه لا يراي غيره فان وكل ان يفعل الثاني فخص الاول او بعينه لكن الاول
 اجاز ففعله حاز لانه حصل براه وكذا لو باع فضولي فبلغ الوكيل فاجاز وان عقده الثاني فعنه
 الاول لم يجز ذكر الشهيد اذا وزن الاول الثمن لثاني جاز لان رايه قد حضر واحاله الى الوكالة في
 رايه طلبته في الوكالة فلم يجعلها وفي وكالة التوارك عن ابي يوسف اجاز بيع الثاني بعينه الاول

وفي رايه بضافيته
 بسم
 او طينه

اذا كان الموكل غير الثمن الذي باع به الثاني قال • ابو الهيثم اما على قول لا يجوز وهو
 قول ابي حنيفة وقوله لا يجوز وان كان الاول حاضرا وفي قول ابن ابي ليلى جاز بيع الثاني
 كان خصم الاول او لم يكن سوا بين الموكل الثمن ولم يبين • وفي التفريق ثانيا بغير حضوره
 مع بيان الثمن ذكر بكر في وكالة الوكيل بالبيع والاحارة وكل غير فباع الثاني او اجر الاول
 حاضرا وغايته فاجاز الاول ذلك جاز وقد شرط الاجارة من الاول لجواز ان حصل عقد
 الثاني بغيره وذكر بعد هذا الوباغ الثاني خصم الاول يجوز ولم يشترط الاجارة **وحكي**
 عن الكرخي انه كان يقول ليس في المسئلة اختلاف الروايتين لكن ما ذكره مطلقا في بعض المواضع انه يجوز
 اذا باع بخصمه محمول على ما اوجاز الاول ذلك واليه ذهب العامة وقيل في المسئلة روايتان في
 رواية بشرط الاجارة وذكر في الرهن ان لم يفد الاول لثاني ثانيا فباع الثاني بغيره لا يجوز
 على الموكل الا ان يبيع الاول بالتفاق الروايات وان باع الثاني خصم الاول يجوز **وفي وكالة**
 في بعض المواضع اذا اجاز الاول يجوز قضا في المسئلة روايتان ولو قدر الاول لثاني ثانيا
 جاز بيع الثاني فكله اذكر في الرهن وذكر في وكالة لا يجوز على الموكل ما لم يحرمه الاول او يكون البيع
 بخصمه **وحكي** عن الاسكاف انه كان يحال ما ذكر في الرهن على ما ذكر في وكالة **وحكي**
 عن ابي الهيثم والفضل هما قالا في المسئلة روايتان قال • بكر وما ذكر في وكالة اصح والله
 قال الموكل الاول ما صنعت من شيء جاز بعد بيع الثاني على الموكل على كذا قال • بكر اشترى جارية
 الرهن العدل وكل غيره يبيع الرهن وقد روى التوكيد ثانيا فباع الوكيل بغيره العدل جاز في رواية
 الرهن وفي غير هذه المواضع يقول لا يجوز الا ان يبيع وفي وكالة الكافي الوكيل بشر اعبده بعينه
 بثمان مسمي وكل غيره بالشرا فاشترى الثاني بعينه الاول ثم الاول وان اشترى بغيره لزم الموكل
 الاول وفي التفريق الوكيل بالبيع وكل غير فباع الثاني خصم الاول لحقوق العقد ترجع الى الاول
 وفي وكالة العيون وحله رجوع الى العاقبة وفي الشروط ماله الوكيل بشر لا سلق به الحقوق
 وذكر بكر لم يفرص من محله ان يقع للوكيل ثم يقتل الى الموكل ويقع للموكل ابتداء فبيع للموكل
 واليه ذهب الدباس وقيل يقع للوكيل واليه ذهب الكرخي والوكيل بالطلاق او اعتناق لموكل غير
 ففعل الثاني خصم الاول لم يقع لانه لا يحتاج فيه الى الراي فكان المتمسك من الاول عباوته وكذا
 لو فعل الثاني بغيره الاول ففعله جاز لم يجز وكذا لو فعله فضولي فبلغه فاجاز وفي الغيبة لم
 يقع طلاق الثاني الا بخصم الاول • وفي شرح المروني الوكيل بالتفاق كتب بسم الله الرحمن الرحيم

بسم
 حبان

انت حرمك لان الكتاب من نبي كالحطاب من نبي **●** وفي الشافي لو كمل لا جارة اجر و وكل
احدا لم يضر لاجرة جاز في حق المستاجر حتى انه يبرأ بفسله الى الوكيل فان هلك في يد الوكيل ضمن
الاجر لان الموكل رضي بحفظه ولم يرض بحفظ غيره والناس يختلفون فيه ولا يضمن القابض لانه مودع
المودع ولا يضمن عند اي حيفه وكان الوكيل بالبيع على هذا والوكيل يقبض الدين لا يملك التوكيل ولو
فعل لا يبرأ المديون الا ان يصير المال الى الوكيل الاول او يكون الثاني من عيال الاول **●**
وصي احتمال بالقيمة فان كان الثاني املي من الاول جاز وان كان مفلسا لم يجز وان كان
مثلا ذكر الخواص لا رواية في هذا واختلف فيه والاب في هذا كالوصي في الشافي وهذا اذا لم يكن
شوتا لدين بمعاذته وان كان يجوز فان كان المحتال عليه مفلسا يجوز لان يضمن وعنده اي يوسف
لا يجوز هذه الحالة وهذا بناء على ابر الوكيل بالبيع والشر الثمن ولم يشترط محلا الاملا في العبد
المأذون والمكاتب والصبي المأذون لانهم تجار ومطلق الحوالة صليهم فاما الاب والوصي فيقتصر
بولاية النظر فبشرط في الاملا **●** لا يجوز بيع الوصي وشرائه فيما لا يفيان فيه والقياس في السير
كذلك الا انه لا يمكن الاحتراز عنه فيحمل الضرورة بخلاف الحوالة لانه لا ضرورة فيه **●** اما
الحاجة الى البيع والشرا ما ينكر **●** وفي جامع ابي الفضل لا فرق في تحمل السير بين ان يعلم بذلك وبين
ان لا يعلم وعن ابي يوسف ان لم يعلم لا يضمن لانه ليس بمفوض وان علم يضمن **قال** مشايخنا ههنا
الرواية دليل على ان من باع شيئا وعين ان لم يكن عالما يرجع بفقد رما عين على المشتري وان كان عالما
لا قالوا في هذا الزمان يفتي بهذا في التحفة ان قيمة هذا كذا وهو اكثر من قيمته والمشتري
لا يعرف قيمته فاشترى بناء على قوله فله الرد لان البائع عرف وان كان عالما بالقيمة فلا بأس به
● **قوله** انما يفتون في المعنوي ان لا يرد ولكن هذا في معنوي لم يعرفوا معنوي عين له الرد وفي
شرح الخواص جدد بعين فاحترق فالذهب ليس الرد وكان الحرف احرى يفتي بالرد **●** وفي التوقيف
احد المتقاسمين ادعي غنما فاحترق في القسمة فان كانت القسمة بالقضاء يسمع وان كان بتراضيها
لم يذكر في الكتاب **●** **وحلى** عن الهندي واني انه كان يقول ان قيل يسمع فله وجه بخلاف
الفين في البيع وان قيل فله وجه كافي البيع وعن الفضل يسمع كالوكات معا وهو الصحيح **●**
الفين البشير يملك في مسال **●** **سها** المريض الذي عليه دين يحبط بماله
يبيع بفن يسير **●** **ومنها** رب المال يبيع بالمضاربة بفن يسير **●** **ومنها** الوارث
يشترى لمورثه كفتا بفن يسير **●** **ومنها** اوصي الثلثة ثم باع في مرضه شيئا وحامه يسمع

سهم
مربح

سهم
انه لا يرد

فالمحابة تدخل

فالمحابة تدخل في الثلث **●** **ومنها** الوكيل يبيع ببيع من لا يملك شأنته له من سرقات
في المضاربة ان كسر لا يجوز ملك المحابة و جاز بقدر قيمته في قول ابي حنيفة **قال** في البيع لا يجوز
ومنها قولنا انما يضمن القيمة الجارية التي غصبها الف فاحذر المالك القيمة بقوله ثم يظهر
ان قيمتها الف ودانق لصاحبها اخذها **الوكيل** يبيع اخذها ثم رضاء وكذا جاز لان
العقد في حق الحقوق ونوع له ولهذا لو حرمه الموكل عن اخذ الرهن والتكليف عن تسليم المبيع
قبل القبض لا ينفذ حجه ولو هلك الرهن في يد حفي سقط الثمن عن المشتري يظهر السقوط في
حق الموكل ولو احتال بالثمن لم يجز عند ابي يوسف لان الحوالة تتضمن ابر المحابة والوكيل لا يملك ذلك
عنده ولو رد الرهن جاز وضمن الموكل لاقبل من قيمته ومن الثمن وعنده اي يوسف لا يبيع رده وكذا
حط الثمن عن المشتري او تأخير او اخذ العوض به او صلى على شي او ابراه والتجوز بدون الثمن
جاز ويضمن الثمن الموكل خلاف ابي يوسف **وقد** لو اشترى منه بالثمن متاعا او كان الثمن دراهم فاحذر بها
دائما فهو ضمان للثمن والمشتري له وعنده اي يوسف لا يجوز للثمن على المشتري بحاله **وقد** لو اشترى بعضه
فعلى ما ذكرنا **●** **التقديرات** في الشافي وفي التوقيف مع المقاصة بين علي الوكيل خلاف
ابي يوسف اعتبارا بالاستقاط ويبلغ ان يقع المقاصة بين المشتري على الموكل لاجتماع وكذا بدعيه
عليها يصير قصاصا بين الموكل بالاجماع ولو تركل رب الدين عن الغير بالشرا من المديون يقع
المقاصة بينه وبين له على البائع وبينه وبين البائع عليه ثم الوكيل لا يجد الثمن من الموكل وكذا اربا لدين
يوكل غيره بالشرا من المديون فيقع المقاصة بين دين الموكل وبين ما وجب للبائع على الوكيل **●** وفي
الاجناس عن محمد وصي باع امته اليقيم بدين لرجل على الوصي جاز ويكون الدين للقيم على الوصي وفي
الشافي الوكيل يقبض الدين اخذ به وهذا لم يجز لانما مور يقبض حقيقي فاني يقبض حكمي فصار محالفا
فيضمن وان اخذ كنية جاز لان هذا وثيقة يتوصل به الى الاستيفاء وفي استيفاء عن محمد المديون
للوكيل يقبض ليس عند اي يوم ماله ولكن هذا الثوب رهنا بالمال فاحذر منه وضاع
لا ضمان عليه لانه لم يكن لادابيه وفي الشافي الوكيل يقبض الدراهم والدنانير او الفلوس لو اشترى
بها من عليه شيئا فالمشتري له والدين بحاله والوكيل يقبض الكيل او الوز في لو باع ذلك من عليه
بالثمن فان اجازة الموكل جاز والثمن له وان رده بطل وان اشترى به شيئا فان اجازة الموكل جاز
والشرا للوكيل وعليه مثل ذلك الدين للموكل وان رده بطل الشرا والوكيل يقبض المسلم فيه لو
اشترى به شيئا لم تجز اجازة الموكل او لم تجز والوكيل يقبض الدين وهب الدين من العزيم او ابراه

فمنه
قبض الثمن

منه او امره لم يجز لانه لم يوزنها وفي الاسرار يصح ابراهه وفي العيون الوكيل يقبض القرض
 قال قبضت فصدقه المستقرض وانكر الموكل فالقول للموكل • وعن ابي يوسف القول للوكيل
 وفي الجامع الوكيل يقبض الدين اقرا القبض وادعي الهلاك في يد وكذبه الموكل بصدق الوكيل حتى يبرأ المدعيون لكن
 لو استحق المقبوض وضمن الوكيل لم يرجع به على الموكل فلم يصدق في الرجوع
كتاب الدعوى جارية حبلى في ملك
 رجل فباعها فولدت عند المشتري فاعتق المشتري الام او دبرها او استولدها ثم ادعى البائع
 الولد ثبت نسبه منه وعق فبقسم الثمن على قيمة الولد وعلى قيمة الام فما اصاب الام يلزم المشتري
 وما اصاب الولد سقط عنه ولا نصير الجارية ام ولد للبائع لانه ثبت فيه للمشتري ما لا يجتاز الابطال
 وهو لا وحرية الولد ينكح عن حرية الام كولد المعزور وان اعتق المشتري الولد ثم ادعى البائع
 لم يبيع لما فيه من نقل الاول والام على حالها لان الاصل في الاستحقاق النسب الولد والام بالعه له
 وكذا الوماث الولد او دبره او قتله عند واحد قيمته ثم ادعى البائع لم يبيع لان النسب بعد الموت
 لا يحتاج اليه وكذا الوماث الولد عن ولد لم يصح دعوة البائع لان هذا ابتداء الثبات بالنسب
 فايث فلا يجوز وهذا بخلاف ولد المتلاعنة اذ اقامت عن ولد فاكذب الملاح عن نفسه ثبت النسب
 منه لان حكم النسب في المقي ثابت وفي جميع الاحكام سوى النكاح والمواريث ولو اعتق المشتري
 ولد الولد او باع ثم ادعى البائع الباقي لم يصح ولو مات الام ثم ادعى البائع صح وسقط الثمن عن
 المشتري وعند ما يستقط حصص الاولاد لان الجارية هنا نصير ام ولد للبائع وام الولد لا تقسم
 بالبيع خلافا وان ادعى المشتري او لا ثم البائع لم يصح دعوة البائع لان المشتري لما ادعى ثبت
 النسب منه فلا يملك البائع نقض ذلك النسب وان ادعى بامها فدعوى البائع اولى هذا كله اذا
 ما ان العلوق في ملك البائع بان ولدت لاكثر من سنتين من ملكها ولا قل من ستة اشهر منذ باعها وان كان
 العلوق عند المشتري بان ولدت بعد الشرا لاكثر من سنتين لم يصح دعوة البائع الا بتصدق المشتري
 فان صدق ثبت النسب من البائع بسبب النكاح فيجعل كانه باعها ثم تزوجها حتى يكون الولد قسرا
 ولا يبطل البيع في الام • وان كان الامر مشكلا بان ولدت بعد الشرا لاكثر من ستة اشهر ولا قل
 من سنتين لم يصح دعوة البائع ايضا الا بتصدق المشتري فان صدق ثبت النسب من البائع وعق الوكيل
 وسقط حصته من الثمن عن المشتري ولا يبطل السع في الام ولا نصير ام ولد للبائع لان حرية الولد
 عن حرية الام وقد قيل يبطل البيع فيها ونصير ام ولد للبائع لانها لو نضاد قاعا على البيع فيفسخ

طلب

سبعة
 احاديث

فان تداوينا

فان تداوينا الايدي ببياعات ثم ولدت واصل الجسد عند الاول فادعوه جميعا فهو من الاول
 وتنسخ البياعات وكذا لو باع ولد او ولد عند ثم ادعاه وفي الاصل جازت بولد عبد المشتري
 فادعاه البائع فقال المشتري جاريه ولدت لاكثر من ستة اشهر والبائع يقول لا قل من ستة اشهر
 فالقول للمشتري بخلاف ما لو قال المشتري لم يكن العلوق عندهك وقال البائع كان عندي فالقول للبائع
 وايضا اقام البيعة بفعله ان اقاما فالبينة للمشتري عند ابي يوسف وعند محمد للبائع واختلفوا في
 العلوق عند البائع فاقام البائع انه اشتراها من فلان قبل بيعه من ستة اشهر قد حبلى عنده واقام
 المشتري انه اشتراها قبل بيعه بيوم فالبينة للبائع ولم يحكم خلافا فادعوا هذا على قوله نحو ما عند
 ابو يوسف البيعة للمشتري ولو ولدت ولدين في بطن احدهما لاقط من ستة اشهر والاخر لاكثر منه فادعى
 البائع الولد الاول فها انبأه لانهما خلفا من واحد ولا ينفصل احدهما عن الاخر في حكم النسب حرية
 الاصل ولو ولدت احدهما لاقط من سنتين والاخر لاكثر منه قال ابو يوسف الاول تابع للثاني
 وقال محمد الثاني تابع للاول **حبلى** الامه عند فباعها ثم ادعى الجبل قبل ان
 تلد وقالت المشتري ليس احبيل فاروها النسا فقل هي حبلى لم يصح دعوته حتى يصع وكذا لو ولد
 المشتري احبيل وكذا قال ليس هذا منك لم يصح دعوته حتى تضع فان ولدت لاقط من ستة اشهر
 ثبت النسب منه ولاكثر • التقرعات في شرح ابو اليسرى بين يومان ولدا عند فباع احدهما
 فاعتقه المشتري ثم ادعى البائع الفلام الذي في بيع فيها ابنه وبطل العتق لان الواس لا يفرق فان في
 الحكم • حبلى الامه عند ثم ولدت ابنا فبكر فزوجه الموالي امة له فولدت ابنا فباعه واعتقه المشتري
 ثم ادعى البائع لان الاول ذنوبه وبطلت بيعه والعتق لان نسبه الاول ثبت ثبت ان الثاني ابنه
 ولدت امة الرجل لذين في بطن ولم يكن اصل الجسد عند فباع احدهما واعتقه المشتري ثم ادعاهما
 البائع فها ابنه ولا ينفصل السع ولا العتق لانه ثبت نسب الذي عند ملكه وثبت نسب الاخر ضرورة انها
 توامان لكن لا يبطل لان العلوق لم يكن عنده • اشترا توأمين ولدا في مكدي فباع احدهما ثم
 ادعاهما ثبت نسبهما ولا يبطل البيع في الاخر وكذا لو ادعاهما اشترا احد التوأمين واشتري ابوه
 الاخر فادعى الذي في بيع ثبت نسبهما منه وعق الذي في يد الاخر لان المدعى ان كان هو الاب فالابن
 ممكن اخاه فعتق عليه وان كان المدعى هو الابن فالاب ملكه حاد وعق التقرعات في الثاني
صبي في يد رجل فرائه ابن عبد فلان ثم ادعى انه ابنه لم يكن ابنه وان كذبه العبد وقال
 يكون اذ كذبه لان اقراره قد بطل بتكذيب العبد كاترا به بالماء وله ان هذا ليس كالماء

سبعة
 وقالا لا يكون

فان العبد لو عاد الى التصديق بعد التكذيب صح ذلك منه بخلاف المالك وصار كمن شهد
 منسب ولد من فلان فردت شهادته ثم ادعاه لنفسه لا يصح كذا هنا وان صدقه العبد
 او كان ساكنا ولم يعرف منه تصديق ولا تكذيب لم يصح دعواه عند ثم اقران حمل امته
 من زوج قد مات ثم ادعى انه منه فولدت لافل من سنة اشهر عتق ولم يثبت نسبه منه لانه
 علم انه كان موجودا وقت الاقرار فلا يصح دعواه فان ولدته اكثر منه صدق **● اقرانه**
 زوج امته من غائب وهو حي ثم ولدت بعد قوله بستة اشهر فادعاه لم يصدق لانه اقر
 ان الغائب لم يولد وكذا اقران ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعق وكذا ولد
 المدبر وام الولد **● المقرعات في الشافي** وفي المستقاة عن ابي حنيفة وابي يوسف ادعى
 نسب محنة غير لم يجز لا بتصديق المولى عن ابي يوسف مريض فزعمه لرجل انه ابنه
 وانه حر ثم مات ان صدقه السيد في جوفه المريض ورثته وان صدقه بعد موته لم يرثه
● صبي يدين مسلم ونصراني فقال المسلم ونصراني فقال المسلم هو عدي وقال النصراني
 هو ابني وخرج كلاهما معا ففوا بالنصراني لان هذا انفع له لانه يقدّر على تحصيل الاسلام اذا حمل
 لا الحرية جارية بين مسلم وذمي جانت بولد فادعياه معا ثبت نسبه من المسلم وهو مسلم فان كان
 احدهما عبدا مسلما والاخر كافرا فهو ابن الكافر ويكون كافرا وكذا لو كانا احدهما حرا فزاد الاخر
 مكاتباً مسلماً قضى به لكافرا حتى يعتق **● وان كان احدهما مكاتباً والاخر مجوسياً** فهو ابن المكاتب
 لانه اقرب اليه من الاسلام محله يخته ومناكحته للمسلمين وكذا لو اقاما البتة على هذا وان كان
 احدهما اباً والاخر ابناً قضى به للاب **● وان كان احدهما حراً والاخر كافراً** فان كان الاب مسلماً وابناً
 رقيقاً او ذمياً فالجد كالأب وان كان حياً مسلماً او مراً ثبت النسب من المولى ولو كان بين
 الابن والاب والجد ثبت النسب من الابن والجد ولو كانت بين الرجل وعمة ثبت منها وان كان احدهما
 مائكا والاخر اب المائكة فالمائكة اولي بالخدمة لان حقيقة المائكة اولي من حق المائكة وان كان احدهما
 تغلبيا والاخر بنطياً ثبت النسب منها فان كبر الولد فعليه خراج راسه ويكون حكمه حكم النبطي
 ولا يصف عليه الصدقة وان كان احدهما نجربيا والاخر بنطياً فعليه نصف خراج النجربي ونصف
 النبطي **● قال لا تزي لو كان احدهما ابوي** من اشم خراج راسه ديناراً في كل سنة والاخر عراقي خراج
 راسه درهم في كل سنة فاذا كبر الولد يوصد منه نصفاً شامياً ونصفاً عراقياً فكذا هنا وان
 كان احدهما تغلبياً والاخر نجربياً فعليه في النصف خراج بني نجران وفي النصف الاخر الامام بخيار

ان عبد

فيضع عليه اي

فيضع عليه اي حرية شاء ولا يصف عليه في حصته التغلبي وان كان احدهما ذمياً والاخر مراً
 قضى به لمرته وان كان احدهما مكاتباً والاخر مراً لم ينع الكفاي وقيل يتبع الميراث وان كان احدهما
 عبداً والاخر مكاتباً قضى به للمكاتب ولو كانا عبيدين فادعياه معا ثبت النسب منها **● وهل**
 يحتاج الى تصديق المولى فيه روايتان والتوفيق بينهما ممكن والذي لا يحتاج اليه ان كانا عبيداً مجزراً
 والرواية التي لا تحتاج اليه ان كانا ذمياً وقال ابو يوسف لا يثبت النسب من الثلث وقال **● محمد**
 يثبت ولا يثبت اكثر منه وقال ابو حنيفة يثبت وان كثر او لو كان الامسا مختلفة فالحكم في حق
 الولد لا يختلف واما الاستيلاء فيثبت في حق كل واحد حصته وجه قوله ابي يوسف حديث عمر
 ورد في الاثنين وهو خلاف القياس فلا ينفدي وجه محمد في الثلثة زيادة واحد على مورد النص
 وهو قليل فيتمثل وجه ابي حنيفة علة الثبوت من الاثنين في الحديث الاشياء وهو موجود في
 الزيادة وان كثر فان وقت كل واحد منها قضى له الذي يوافق سنة فان اشكل قضى بينهما وان عرف
 خلاف احدهما واشكل الاخر قضى للمشكك لبطان قوله الاخر **● تزوج امته بغير اذن فولدت**
 لستة اشهر فادعاه الزوج والمولى ففوا ان الزوج لان النكاح الفاسد اقوى من الملك في حق ثبات
 النسب ولهذا يثبت من غير دعوى ويعتق الولد بدعوى المولى وكذا لو تزوج ام الولد بغير اذن
 المولى فولدت وباقي المسألة كالحال وكذا امته في يد رجل مع ولدها فاقام احرمة انه تزوجها
 بغير اذن المولى فولدت له على فراشه هذا الولد واقام المولى له ابناً ولد على فراشه من امته
 هذه قضى بولد للزوج **● المقرعات في الشافي** والاستحبابي امرأة لها زوج يدعي بصبية
 ابناً لم يصدق الا بامارة تشهد على الولادة او كان الجداً ظاهراً او سبق الاقرار من الزوج بالحبل
 او بصبية في الزوج بالحبل او بصدقه في الزوج لا يسمعها تزويجاً لغيره الخاق نسب الولد بزوجها وهو
 ينكر الولادة فلا يثبت ذلك الا بما ذكرنا فان كانت معتدة وادعت النسب على زوج قد كان ذلك
 وعنده ابي حنيفة احتاجت الى حجة تامة حتى لو كانت حائلة لا يلزم النسب على احد بان لم تكن مكوبة
 ولا معتدة بان ولدت من الزنا كان القول لها من غير حجة عند **● صبي** في يد رجل وامرأته
 فادعى الرجل انه ابنه من غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيرهما ابناً لانه في ايديهما
 والفراش بينهما قائم فكان احدهما قاصداً الباطل حق صاحبه فلا يقدركون في ايديهما اقر
 كما واحد انه بغيره ومنه فلان لم يصدق ويكون بينهما الا ان المقر له يدخل في نصيب المقر
 وفي الاسماي لو ادعى الرجل ولان ابنه من غيرها وهو في يد يثبت النسب منه من غيرها

عطل

فبعد ذلك لو ادعت المرأة لا يثبت • ولو ادعت المرأة اولا انه ابنها من غير وهو في يدها وادع
 الزوج انه ابنه من غيرها فهو ابنها ان كان النكاح ظاهرا بينهما وان لم يكن يثبت النسب منها
 اذا صدقها الغير هذا اذا كان الصبي لا يعرف عن نفسه فان كان يعرف بالقول له ايها صدق ببيت
 نسبه منه بتصديقه وفي الشا في ادعته امرتان واقامت كل واحدة بميتة انه ابنها لم يقين شي
 عندهما لان الولد الواحد لا يلد له امرتان وعنده يقضى بكونه ابنا اعتبارا بالرجلين ولو شهد
 لكل واحدة امرأة فعد ما لا يقضى شي عنه روايتان فان شهدا رجلا واحد لهما رجلا واحد ولا حرجي امرتان
 قضى لشيء لهما رجلا واحد ولو اقام رجلا واحد انه ابنه من امراته • قضى بنسبه منها والمها
 وعندهما يقضى من الرجلين فان اقام احدهما انه ابنه من هذه الحرة واقام الاخر انه ابنه من هذه
 الامه فبان الحرة والحرة لانه انفع • قال لحي في يد امرأة هو ابني منك من زنا وقالت من
 نكاح ثم قال الرجل من نكاح ثبت النسب منه لان المناقضة لا تنطلي دعوي النسب وكذا لو قال
 هو ابني من نكاح منك وقالت هو ابني منك من زنا لم يثبت النسب منه فان قالت بعد ذلك هو
 ابني منك من نكاح يثبت

كتاب الاقرار

في التقاريق تفسير الاقرار بعصب الشئ اقليل جاز وقيل اقله درهم وفي الايضاح لا بد من ان
 يفسر بشئ ثابته للناس ويقصد بالعصب ولو بين بشئ يقصد ولا قيمة له كالصبي والخمر وجلد
 الميتة اختلفوا فيه • قال لا خاخذت منك الفاد دبيعة فهلكت وقال الاخر اخذت فها
 غصبا فالقول للمقر له مع يمينه والمقرض من لانه اقرب بسبب وجوب الضمان وهو المأخذ الا ان يتكلم
 المقر له عن اليمين ولو قال اعطيتني دبيعة فهلكت وقال الاخر غصبت لم يضمن المقر له ما اقر
 بالفعل من نفسه الا ان يتكلم عن اليمين ولو قال اخذت منك دبيعة فهلكت وقال المقر له اقرضتكها
 فالقول للمقر له مع يمينه لانه انما تصادقا ان الاخذ كان باذن غير المقر له يدعي عليه الضمان فلا
 يصدق الا بيمينه ولو قال اعزيتني انتك فهلكت وقال المقر له غصبتني مني ان هلكت قبل
 الركوب فلا ضمان وان هلكت بعد ضمانه وجب منه الضمان وكذا لو قال اخذت منك هذا
 الثوب عارية وقال المقر له اخذته بيما فالقول لاخذ مع يمينه ما لم يلبسه فان لبسه فهلك
 فانه يضمن وكذا لو قال دفعت الي الفامضاربة فهلكت وقال المقر له غصبتني مني ان هلكت
 قبل النصرف فلا ضمان وان هلكت بعد ضمانه ولو اقاما البينة فالبينة المقر في الوجه ولو قال
 اخذت منك مضاربة فضاع قبل النصرف او بعد وقال المقر له غصبتني مني فالقول لاخذ ما اقاما

سبحه الناس
 بشئ فيما يفتقر للناس

اسم
 باللفظ

قال له المقر ولو

فالبينة المقر ولو قال اخذت منك مضاربة او قال دفعتني الى مضاربة وقال المقر له اقرضتكها
 وقد ضاعت قبل النصرف فالقول للمقر له البينة المقر له وان كان ضاع بعد النصرف فالقول
 والبينة المقر له ولو قال اخذت منك الفاد دبيعة والغاصب ضاعت الدبيعة وهذه الالف
 هي لعصب وقال المقر له بل هذه هي لوديعة فالقول للمقر له وباضد هذا ويغير الفاد • ولو
 قال او دعيتني الفاد وغصبتك الفاضلة الدبيعة وهذه هي لعصب وقال المقر له ان ضاعت
 هي لعصب فالقول للمقر له لم يقر ولا اخذ ولو استأجره اثنين احدهما الى الحرم والاخرى الى العاد
 فنفتت احدهما بالغا دسيه فقال المالك نفقت التي اكرمتها الى الحرم وعليك الضمان وقال الكرشي
 بل لعصب فالقول للمالك لان القول قوله في اصل النقص فكذا في كفيته • التفسيرات في الشا
 قال هذه الالف كانت لي ودبيعة عند فلان فاخذها منه وقال فلان كذبت وهي لي بالقول
 فلان وله ان ياخذها من المقر ولو قال اعزيت دايقي هذه فلان ثم احرجه منها وقال فلان كذبت
 وهي لي بالقول للمقر وقال القول لفلان لان المقر اقر باليد له ثم ادعي عليه الاستحقاق فيومر
 بالرد اليه الي ان يورد عواجه كذا في الوديعة وله اليد في باب العارية والاحارة ضرورية لا تنافي
 بها فيكون عدما فيها وضرورة فلا يكون اقرا باليد له مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد مقصود
 في باب الوديعة فاعتبرت مطلقة والدليل على الفرق انها لو دخلت في الضمان ثم عاد الى الوفاق لم يبرأ
 بخلاف المودع والمرتع والمضارب والوكيل بالبيع • وفي التقاريق قال المستعير لا يدفعه الي غيره
 فدفع ثم استرده لم يبرأ وعمر محمد يبرأ ولو استعار ثوبا لبرهنة فاستعمله ثم رهنه وذكر الكرشي يبرأ
 اذا ائتمكه ولو استعار دابة ليركبها يوما لم يبرأ على ثم القاه فركبها لم يضمن لان خلاف المكان وفي العيون
 قال المضارب لم يدفع الي الفاعل قال قد دفعت ثم اشترى بها فهو على المضاربة فان ضاعت قبل
 الشري ضمن وان ضاعت بعد شري استحسننا والقياس ان يضمن على كل حال ولو حمله ثم اشترى ثم اقر
 فالمشترى له ويضمن وكذا لو وكله بشرا عبد بالف ولعطاه لمحمد الوكيل بشرا عبد بعينه فاشترى به
 حال المحمود او بعد ما اقر فالمشترى للامرو والوكيل بالبيع لو حمله فباع ما يبيع ثم اقر وباعه جاز ويري
 ولو باعه ثم اقر فالقياس ينفى ان يجوز لانه ظهر ان يبرأ كان يراعي • وفي الاصل فو بقبض الف
 من فلان كان له عليه او بلا سبب ففان بل اخذتني فلما قال القول لفلان حتى لو حلف لم يكن عليه
 شئ يجب على المقر ما يقبض وكذا لو قال وهبت مني هذه الجارية وسلمتها الي اوديعة والصدقة وهو
 ينكر فالقول للمقر له وكذا لو قال قبضت منك الفاد بكذا من فلان وكان فلان عليك الفاد انكر المقر

قيام الالف عليه لفلان وحلف بغير المقر ما قبض وفي جمع النسبي قال المدعي عليه المدعى كان في يد المدعي وكثر بغير حق واخذته من يد لانه ملكي قبل ان يكون هذا اقرار المدعي باليد ولا بالملك ولا يور بدفعه اليه لانه يقول كان غصبه مني فاستردته الا ان يقربانه كان في يد مدعي حتى يجنبه يقضي رد دون الملك **وسئل هذا اقرار المدعي باليد في يوم التسليم اليه ويكون قضاؤه بالملك** وفي العيون دار في يد رجل ادعاها رجل فاقروا واليد انه اشتراها من المدعي القياس ان تسليم الدار الي المدعي حتى يتيم دوا ليد البينة على الشرا وفي الاستحسان ترك في يد ثلثة ايام ويوحده منه كغيره حتى يتم البينة على الشرا وفي المنتقا غصب شيئا فقامت بينة على ذلك فادعي الغاصب ان المصوب منه اقراؤه لغاصب ان ادعي الغاصب ان له بينة حاضرة تقبل بغيره ويقدر المصوب في يد والافسليم الي المصوب منه ثم سأل البينة على قراره وفي الغصب اقام البينة على ثوب في يد رجل انه له غصبه منه واقام ذوا ليد على انه وهبه له او على البيع فقبض بيمينه ذوا ليد لا مكان الغصباها قال لفلان على الف ثمن متاع او قرض ثم قال هي زبوف او نهو حجة **وادعي فلان انها جوده لم يجدق المقر وان وصل بان قال اقضني زبوا اوله على الف زبوف ثمن متاع اوله على الف ثمن متاع او قرض الا ان زبوف فكذا قال لا يصدق لان يطلق الدراهم والعقد يتناول الجاه فكان دعوي الزايفة بيانا مغيرا فصع موصولة لا موصولة كالشرط والاستثناء وله العقد يقتضي الجاه وكان دعوي الزايفة رجوعا عن بعض ما اقربه فلا يصدق وان وصل كما لو قال بعتك معييا والمشتري يقول بعتني سليما قال لقوله ولا يصدق لان بيع وان وصل لما قلنا كذا هنا وكذا الوادي المستوفى لم يصدق وعندهما ان وصل صدق لانه فسرف العقد بتفسيره وان وصل لا لا لبيت من الدراهم وعن ابي يوسف لا يصدق وان وصل لان الدراهم لا يتناولها وكذا لو قال له على عشرة افلس من قرض او ثمن متاع ثم قال هي من الفلوس كاسدا لم يصدق وان وصل فكذا ذلك خلافا **● ولو قال له على الف ولم يحسبه الي بيع او قرض ثم قال هي زبوف صدق ان وصل وان فضلا وهذا اجماع بينهم** ● التعديعات في الشافي وفي شرح له على الف زبوف احتجوا على قول ابي حنيفة قبل لا يصدق في دعوي الزايفة واكثرهم على انه يصدق وفي الشافي له على كره حنيفة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو ردي صدق وصل او فصل لان الرداء فيها ليس بعيبة لا ترى ولا اشترى حنيفة في جوابه ثم وجد عاردا به ليس له الرد لان العيب ما خلوا عنه اصل القطرة السليمة والحنيفة قد يكون ردية في عمل الحنيفة ولو اشترى حنيفة من ثمن بيع ثم قال هو وسط صدق وكذا القرض وان قال في هذه المسألة كذا بعد قوله الالف لا انما تنقص كذا ان وصل صدق والافلا لان هذا استثناء والاستثناء**

سان
بينة

سمه
ان قال اقضني زبوا

الايهل في

انما يعلم في الموصولة لا في المفصلة ولو حصل الفصل بانقطاع النفس كان ذلك عنوانا اروي عن ابي حنيفة وعليه القوي للضرورة ● وفي المنتقا عنه لك على الف حرام او يواهي له لازمة وكذا لو قال باطل وزور وفي الشافي لفلان على الف ثمن جارية باعنيها الا اني لم اقبضها وادعي المقر له القبض بوجاهة بالثمن لانه مقر راجع وهذا ما كذا ان بين مفصلة وان بين موصولة لا يلزمه شي وكذا لو قال له على الف ثمن جارية وميتة وادعي المقر له بسبب اخير يصير مقررا وعندهما كذا ان فصل وان وصل لم يلزمه شي ولو ابتداء بالسبب بان قال باعني الجارية والميتة بكذا لا يصير مقرا بالمال لان السبب لم يبيع وادعي باعني جارية بكذا الا اني لم اقبضها صدق وصل او فصل **ولو قال له على الف ثمن هذا العبد ان كان العبد في يد المقر له وصدقه في السبب يوم راجد الالف من المقر وتسليم العبد اليه** ● وكذا لو قال المقر له هذا العبد المقر ولكن لي عليه الف بسبب اخر ولو قال العبد لي علم بع من وكثر لي عليه الف بسبب اخر قال المقر له ان بشرط سلامة العبد له ولم يسلم له فلا يلزمه شي ولو كان العبد في يد ثالث فان امتنع صاحب اليد عن تسليمه الي المقر فلا يجب على المقر شي وان وصل العبد اليه يلزمه ما اقربه ولو قال له على الف ثمن عبد باعنيها الا اني لم اقبض وكذا المقر له في السبب وادعي عليه الغاصب بسبب اخر يلزم المقر الالف ولا يصدق في قوله لم اقبض وقال ان وصل صدق وان فضلا وفي الشافي له على الف بدل القرض وادعي المقر له بدل الغصب او ثمن البيع يقتضي الالف على المقر لانه لا منافاة بين المصيبين وكثر لا يقتضي السبب لاختلافها فيه **وكذا لو قال هذا الف غصبته منك قال المقر له ما غصبني ولي عليك الف من ثمن بيع الا اني لم اقبض المقر ولو قال هذا الالف في يدي وديتتك فقال المقر له بعت لي عندك ودبعة ولكن لي عليك الف قرض او ثمن بيع فكذبه المقر فليس المقر له اخذها لانه كذبه في البيع الا ان يعود الي تصديق المقر قبل ان يرجع المقر عن اقراره ولذا اكل مال ابيه امانه ● ولو قال لك على الف ثمن متاع فسكت المقر له ثم قال ولكن لي عليك الف قرض لم يصدق وان وصل صدق وكذا لو اقر له يد اري يد فقال المقر له ما كان لي وكنتها فلان وصدقه فلان في لفلان ولو قال المقر له ما كان لي وسكت ثم قال وكنتها فلان في المقر افسد المعقولة ان الدار فلان لاحق لي في المقر له ولو قال المقر له لم يكن لي قط وصدقه المقر له يرد الدار على المعقولة عليه **ولو قال في لفلان لم تكن فقال المقر له** فكذا كذا المقر وهبه مني وقبضه في المقر له والمقرض من قيمة الدار للمعقولة عليه ولو اقر بعد اقامته البينة قبل ان يفسد الدار فلان لاحق لي فيما لا يقضي به له الا ان يقول هي لفلان بينة منه بعد شهادة الشهود ووصل ذلك في يدي يقتضي له ولو قال المعقولة له انما كان للمعقولة عليه لا يبطل القضاء العرصة**

في قوله

لانه اقرب شي لم يقع القضا عليه نصا وكذا لو اقام المقتضي عليه بينة انه قد بناها بغيره لان القضا
لم يقع عليه فلم يصير مقتضا عليه ولو كان الشهود شهدوا المدعي بالواد بينا قضا ثم اقربا لبنا
بطل القضا لان القضا وقع على لبنا نصا وكذا لو اقام المقتضي عليه بينة ان لبنا له لا يقبل لانه
صار مقتضا عليه بالنصا • وفي المتعاقبات في الارض معتلة البناء وفي الاقضية لو
قال لبنا المقتضي عليه ولم يزل له اوقاف ذلك بعد الشهادة قبل القضا بطلت والقضا في
الداروا لبنا شهدوا بالدارا الشهادة مطلقا او مفسرا وان قال لبنا المدعي عليه لا يكون كذا
لشهود وفي الاجناس المقتضي له بالدارا اقربا لبنا المقتضي عليه يكون تكديبا للشهود وان اقربا
القضا قضى لدار دون البناء في العيون شهدوا بالدارا لرجل ثم قال قبل القضا لبنا للشهود
عليه • ان فلا قبل ان يتفوقا من مجلس القضا قبلت شهادتهما في العروة وان تفردا وقال
ذلك بطلت شهادتهما وان قال ذلك بعد القضا ضمانية لبنا المقتضي عليه • وفي الثاني
المقتضي عليه بالبينة لا يستحق على المستحق الا اذا ادعى التنازع او الاستحقاق من جهة وفي
النصاب لو ادعى ارث المقتضي عليه مطلقا يسمع وان ادعى الارث فلا وان ادعى المقتضي عليه
على وارث المقتضي له مطلقا لم يسمع وفي الثاني اقرضتني الفاء ثم قال لم اقبضها ولم تدفعها
الي لم يصدق وان وصل صدق لان الاقراض عبارة عن عقد صحته بالتسليم فادان قال
لم اقبض فتدانا راد تخصيص بعض ما لفظ به وذلك يكون استئنا فصح موصولا وكذا لو قال
اسلمت الي درهما في حنطة ولكن لم تدفعها الي اذ وصل صدق لان السلم عبارة عن عقد صحته
بالتسليم وكذا لو قال اعطيتني الفاء او دعتني او وضعت عندي ثم قال لم اقبضها لم
يصدق وان وصل صدق • وفي التقاريق اطلتني علي فلان ثم قال لم اقبل لم يصدق ذكر
الحلواني لو قال استقرضت من فلان كذا لا يكون اقرارا بالقبض وفي الطلاق اقربا بالاستقراض
وانكر القضا لا يصدق وقال الهندواني ما رواه اثنان وفي العيون الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا
بالقبض وفي الثاني يكون وفي الثاني دفعت الي الفاء او قدوتني الفاء الا اني لم اقبض لم يصدق
عند ابي يوسف وصل او فصلك لو قال قبضتها فلم تتركني حتى اذهب بها وقال محمد ان وصل
صدق وان فصل لا اقر بقبض ماله علي فلان فقال فلان قبضت مني خمسين من قبل كذا فقال
نعم لكنها قد دخلت في المايه قال نعم لا تكاره بقبض الزايدة على المايه وكذا لو قال المطلوب
بعتك ثوبا بعشره فما لك علي فقال الطالب وقد دخلت في هذه المايه له علي اخس مائة

فأت عن ابنين

فأت عن ابنين فاقرا احدهما بقبض ابي من خمسين كان الباقي لاجيه لان الخمسون من المايه نصيب المقتضي
فاقراره ينصرف الي نصيبه تصحيا لكلامه كالعبد بين اثنين باع احدهما نصيبه • وفي الزايدة
وكذا لو اوصي بنصف الدار لثالث ينصرف الي نصيبه جميعا وفي الدعوي وكذا احاطت بينهما اقر
احدهما بنصفه لرجل ينصرف الي كل نصيبه ذكر الشريك في الجامع ووضع المسئلة في العبد وقال
ينصرف الي نصف نصيبه وفي جامع بكوا لقراره عن مشترك ينصرف الي نصف سابع من الصديقين
البيع فانه ينصرف الي نصيبه والقياس في البيع ان ينصرف الي نصف سابع كالاقرار والاستحقاق
فانه ينصرف الي نصف سابع فاذا انصرف الاقرار الي النصيبين رواية الجامع وانصرف الي
نصيبه رواية الاصل وفي اصل احدهما شركى لعاد باع النصف ينصرف الي النصف من النصيبين
وقال لا ينصرف الي نصيب نفسه • وفي يواد بن سماعة دار بينهما باع اجنبي نصف النصف الي
نصيبها فان اجاز احدهما صحته في نصيبه وهو النصف في قول ابي يوسف وقال يجوز في بيعها
وفي شرح بكر احدهما ربي الدين ابراهيم المدبول عن حصته ينصرف الي كل نصيبه وفي البوارب وكذا لو
كان مكان الابراهمية وفي التقويد لو وهب نصف الدار بنقد في الربع ويتوقف في الربع كالوهاب
نصف العبد المشترك وفي الهبة ينصرف الي نصيبه من العبد وفي التقاريق باع نصف دار فاستحق
نصفها كان البيع على الباقي ولو قسم وسلم الي المشتري ثم استحق ما باع فالمشتري نصف الباقي •
الطعام باخذ الباقي في الوجهين وكذا العبد وفي المتقاعن ابي يوسف باع نصف دار من رجل
غير مقسوم واشهد له بالقبض وباع النصف لآخر من رجل ثم استحق النصف قال هو حصم لشركتي
ياخذ من كل واحد نصف ما في يده وكذا لو طفر باجدا ما ولو باع النصف غير مقسوم وقبض المشتري
ثم جاء المدعي جعلته حصا للمشتري والبايع ياخذ من كل واحد نصف ما في يده فان قال البايع اسلم
لك ما في يدي جاز ولا حضومة بينه وبين المشتري وكذا هذا كرين من طعام باع منها كرا ودفعه
ثم استحق رجل نصف الطعام فانه حصم للمشتري والبايع وروي عنه لو باع نصف دار غير مقسوم
فلم يقبضه المشتري حتى جاء مدعي النصف فالخضم فيه البايع دون المشتري ويقضى للمدعي على
البايع بالنصف ويقال للبايع سلم الي المشتري النصف تاما • وفي التقاريق باع نصف عبد ثم باع
نصفه الباقي وقبض المشتري الثاني دون الاول او قبضه فاستحق نصفه فهو منها وان قبض
الاول دون الباقي فهو من الثاني ولو اشركه في الحنطة فاستحق نصفها فالبايع فيها خلاف البيع
وعن محمد لو اشركه في العبد فاستحق نصفه فله ما بقي ولو اشرك ثم اشرك اخر لا يعلم الثاني مشاركة

لسمه
الشرعي

احد ربي الدين المدبول عن حصته

الاول خرج المشترك من الدر وان علم فالربع الثاني وفي المخرج الرابع في الحالين وان اشركها في
 صفقة او قال اشركك يا فلان فالثالث **●** وفي الجامع اشترى رقيقا بدينارين وقبضه
 وتقد المدينارين ثم افترقا وغاب البايع فاقام رجل بنية على نصفه يقضى له بنصفه نصف هذا
 النصف من النصف الذي ملكه صحيحا ونصفه من النصف الذي ملكه فاسد او كذا لو اشترى
 عبد نصفه بماية حاله ونصفه بماية الى القطر وقبضه وغاب البايع فاقام رجل بنية على
 نصفه ولو كان العبد نصفه شرا ونصفه ود بنية عند وغاب البايع فاقام رجل بنية على نصفه لم يكن
 بنيه وبين ذي اليد خصومة لان البيع اضرف الى نصيب البايع ولو اشترى نصفه من رجل
 واودعه النصف الاخر اخر ثم غابا فاقام رجل بنية على النصف يقضى له بالربع ولو اشترى نصفه
 بيا فاسدا ثم اشترى النصف الاخر بيا صحيحا وقبضه وغاب البايع فاقام رجل بنية على النصف
 يقضى له بالنصف الذي كان البيع فيه صحيحا ولو كان البيعان صحيحين يقضى له بالنصف الاخر
 وكذا لو كان بيع النصف الاول صحيحا وبيع النصف الثاني فاسدا ولو اشترى النصف بيا صحيحا
 والنصف الاخر بنية او دم او حر لم يكن بنيه وبين المستحق خصومة وجعل النصف بالنية وغير
 كالود بنية تقام بيه او اخر **ع** **●** في مسئلتنا لو اقر احد الابنين قبض ابي الماية
 كان لاجبه ان ياخذ الحظ من العزيم بعد ما يخلف بالله ما علم ان اباك قبض منه الماية فقد حكم
 تخلف لاح هنا ولم يحكم به في الفصل الاول في الزيادات وفي التفاريق لاحد من الدين ان ياخذ
 من شريكه نصف ما قبض من دينها او مثله عند استهلاكه او تملكه وكذا الشري بصله ولا
 سبيل له على المشترا **●** وفي الثاني حبب عسا من رجلين فانفقه فصاله احدهما من نصيبه
 على درهم او دنانير وقبض بنية لشركه الاخر فلانه جبر الحق ولا يجبر المصالح بين دفع نصف المقبوض
 او غيرهما فان صالحه على شئ سواهما قال ابو يوسف بخير بين دفع نصف المقبوض او ربع قيمة
 المقبوض وقال محمد بخير بين دفع ربع قيمة المقبوض او نصف المقبوض وهذا بنا على ان حق
 الشريك في المصالح ما اذا وانما خيرناه لان المقبوض جبر الحق من وجه وبدله من وجه وكذا
 لو كان لهما عليه حنطة قرض او ثمن بيع فصاله احدهما من نصيبه على شعير وقبضه بشركه الاخر
 فيه الا ان يعطيه المصالح ربع الحنطة وكذا لو صالح عن نصيبه من القرض على دينار وقبضه بشركه
 الاخر فيه الا ان يعطيه ربع الالف فان كان المقبوض قايما ظاهرا او عسا او فاصب مقرا ومنكر
 فصاله احدهما من نصيبه على شئ وقبضه لم يشركه الاخر فيه على اي شئ وقع الصلح لان الصلح وقع

بسم
 الى القتل

بسم
 الاخير

بسم
 او خير

عن العبد

عن العبد في نصيبه كالباع ولو غصب طعاما فغيبه او انفق فصاله احدهما من نصيبه على درهم
 او دنانير او كيلي او وزي سوي الطعام وقبضه بشركه الاخر فيه لانه جبر الحق الا ان يعطيه ربع
 المقبوض فان كان المقبوض ظاهرا في يد الفاصب وهو منكر او مقدر لشركه الاخر في المقبوض
 كالباع وان اختلفا في قيا به وهلاكه فاقول للمصالح لا نكاره حق الشركة ولو كان لهما عليه القدر
 بخيه فصاله احدهما من نصيبه على خمسية ويوف وقبض او من الزيف على النجيه بشركه الاخر
 فيه بنية وان سلم له ما قبض ثم بوي ما على العزيم رجوع عليه بمثل نصف المقبوض لا نصيبه والحق
 بكر احد ربي الا صالح عن نصيبه من الدين على شئ كان الاخر حق المشاركة فيه **●** وفي
 التقويد لو قبض نصيبه من الدين فملكك يملكك منه **●** قال لفلان علي من درهم الى عشر
 او ما يدرم لزمه تسعة وعند ما عشر وعند زقر ثمانية ووقا من عشر الى عشرين او
 ما بين عشر الى عشرين لزمه تسعة عشر وعند ما عشرين وعند زقر ثمانية عشر والديلا
 مرق الطلاق **و** **●** له ما بين هذين الحايطين فالحايطان لا يدخلان عند دم
 وفي الاسماحي **و** **●** لو وضع بين يديه عشق مرمه فقال لفلان ما بين هذا الدرهم الى هذا
 الدرهم واشا الى الدرهم من الحايطين فله ثمانية في قولهم ولو قال له علي من درهم الى عشرين
 دنانير او من دنانير الى عشرة درهم لزمه اربعة دنانير وخمسة درهم وعند ما خمسة دنانير
 وخمسة درهم وعند زقر لزمه من كل جبر اربعة **●** ولو قال له علي من عشرة درهم
 الى عشرة دنانير او من عشرة دنانير الى عشرة درهم لزمه عشرة درهم وتسعة دنانير
 وفي قولهما يلزمه كله كذلك الاختلاف في الوصية وفي الثاني له علي من مائة درهم الى
 مائتين فعليه مائة تسعة وتسعون والدرهم الاخير غاي لا يلزمه وعند ما يلزمه مائتا
 وعند زقر مائة وثمانية وتسعون **●** ولو قال علي ما من كوشعير الى كوشعير فعليه كوشعير
 وكوشعير الا فقير حنطة وعند ما كوشعير وكوشعير وعند زقر كوشعير الا فقير وكوشعير
 الا فقير ولو قدم الحنطة فعند اي حنطة يجعل الحد الذي لا يدخل افضلها سوا قدم او اخر
 لاختلاف ان القضان من هذا او من هذا جعل القضان في افضلها لوقوع الشك في الوجوب
 فيجب الاقل وكذا ههنا في قوله ما بين عشرة درهم الى عشرة دنانير او قدم الدرهم او دنانير
 لجعل الحد الذي لا يدخل افضلها **●** وفي التفاريق عن اي حنطة ما بين شاة الى بقرة
 لم يلزمه شئ وعن اي يوسف ان كان باعيا بها فيما كذا والا لزمه

كتاب الصلح

نفسا به على ان تنقد في الباقي فقبل بري عن خمسية من ساعته وكذا لو كان بلفظ الصلح والابرا
 لانه جعل التقدر عوضا عن الخط وانه لا يصح عوضا لان التقدر كان واجبا عليه قبل الصلح فثبت البراءة
 مطلقا ولذا لو كان عليه درهم ودنانير فقبل انت بري من الدرهم على ان تنقد في الباقي فقبل بري من
 ساعته ولو قال حطت عنك خمسية ان تنقد في الباقي او قال ان تنقد في خمسية او مئة
 او اذ اخذت بري من الباقي لم يبرأ لان هذا تعليق البراءة بخبر العمل وذال لا يجوز وكذا لو قال
 اصالحك علي انك ان ادبت الي خمسية فانت بري من الباقي لم يبرأ ولو قال حطت عنك خمسية
 على ان تنقد في الباقي اليوم فان لم تنقد فالان عليك فقبل صح الخط فان تنقد في اليوم بقي الخط
 صحيحا وان لم تنقد حتى ياتي اليوم بطل الخط لان بطلانه معلق بعدم التقدر في اليوم وكذا لو كان بلفظ
 الصلح او الابراء او الادان قال اذ اتي خمسية اليوم وانت بري من الباقي على انك ان لم تنقد
 فالان عليك وكذا لو قال صلحك على خمسية من الالف على ان تدبها الي وقت كذا فان لم تفعل
 فلا صلح بيننا • ولو قال حطت عنك خمسية على ان تنقد في الباقي اليوم الغيا من ان يكون
 الجواب فيه كافي الفصل الاول وبه اذ ابو يوسف وفي الاستحسان الجواب فيه كالجواب
 الفصل الثالث وهو قولها وكذا لو كان بلفظ الصلح والابرا او الادان قال اذ اتي منها
 خمسية اليوم على انك بري من الباقي واجمعوا وقال ابراهيم الحنبلية بشرط ان تقضي
 بالباقي اليوم كغيلة او رهنا فلم يعطه حتى مضى اليوم عاد الالف وكذا الخط على ان يعطى الباقي
 كغيلة او رهنا ففعل جاز وفي استئذان محمد حطت عنك خمسية على ان تقضي الباقي اليوم
 وقال الفرع حطت عني من غير شرط فالقول للفرع لان الطالب قد اقر بالخط وعن ابي يوسف
 ابراهيم روجها لها عليه على ان لا يزوج عليها وقبل جاز وبطل الشرط وكذا كل شرط
 لا يجوز الاعتراض عنه والذي يجوز عنه فالبراءة جازية على الوفاء بذكر الشرط وقوله اجعل
 لك او امر لك او اعطيك هذا لا يجوز لا بموضع ولذا الهبة والصدقة • وفي كفاية
 القناريق ابراهيم على ان يعتق عمرا فقبل جاز وبطل الشرط وفي هبة ابراهيم على ان يقتل عبد
 او انت بري على ان تقتله با برأي اياك فقال قبلت واعتقت لم يبرأ قوله عني او علي ان تطلق امرتك
 وكذا على ان تكلم فلانا او تملك لدار لم تجز وروي لو قال انت تصدق بي عني على ان لا تزوج
 ولا تنسوي فقبلت ثم فعل جاز **قلت** وعن نصيرات زوجا عن مهرها على ان يهب

لها كذا ولم يهب

لها كذا ولم يهب يعود المهر • وعن الفضل كذا لو وهبت على ان يحسن اليها فلم يحسن وكذا لو
 وهبت على ان يقطع لها ثوبا بقدرها ولم يفعل ولم يبري لو وهبت على ان يهر لها فلم يهر ويهني
 ان يعود وهذا المهر وعن الاسكاف وكذا لو وهبت على ان كل ليرة تزوجها يجعل امرها بيد من
 فقبل لم يجعل وعن ابن مقاتل وكذا لو ترك مهرها عليه على ان يحج بها فلم يحج وعن الصغار الاسكاف
 وهبت على ان لا يظلم فقبل ثم ظلم فالحكمة ماضية قال الشهيد فاذا في الفصل اختلاف
 والمختار ما قاله نصير والفضلي وابن المغال لان الوضوء بالهبة كانت شرطا بموضع وعن الاسكاف
 وهبت على ان يمكث معها فقبل ثم طلق فالحكمة ماضية قال الشهيد وعلى قياس ما اخبرنا لا يكون
 الهبة صحيحة وعن الفضلي وهبت على ان يمكث ولا يطلق فاسكاف ساعته ثم طلق فالحكمة ماضية
 وعن الصغار وهبت المباشرة على ان تزوجها فالمهر على حاله تزوجها ولا لان الاعتراض عن التزوج
 لا يجوز وكذا لو تركت مهرها على زوجها على ان يجعل امرها بيد من ففعل ذلك فالمهر على حاله ما لم
 تطلق نفسها وكذا لو قال كاتين ترخصني من حبك اذن من بازدا لا يبرأ ما لم يطلق لانه جعل
 المهر عوضا عن الطلاق ولو صالحة على ان مكث معها على ان حاطبها هذه الهبة لم تجز ولم يبري لو
 وهبت بشرط ان يهرها او المباشرة وهبت بشرط ان تزوجها ففعل هل يبري وقد اختلف فيه
 على العصر • وفي الشافعي صالح على اقل من حقه من جهة القدر ولكن ازيد من جهة الوصف
 لم يجز لان فيه معاوضة الجود بالخط وانه لا يجوز ولو صالح على ازيد من حقه من جهة الوصف
 جاز والقبض قبل الافتراق شرط لانه صرف ولو صالح من الالف الموجه على اقل من جهة القدر
 او الوصف على ان يجعل له ما وقع عليه الصلح لم يجز لان فيه معاوضة الاجل بالخط وانه لا يجوز ولو
 صالح على ان يعطيه كغيلة او رهنا ويريد في الاجل ولو كان عليه الف حالة ودينار موجه فاعطى
 الالف على ان يزيد في اجل الدينار جاز ولو عجل الدينار على ان يوجه في الالف لم يجز لانه مبادلة
 اجل ما اجل **صالح** على كودين على ازيد من حقه من جهة الوصف جاز والقبض قبل
 الافتراق ليس بشرط اذ كان عينا وان كان موصوفا شرط حتى لا يقع الافتراق عن دين دين ولو
 صالح منه على وزي او كيل موصوف من خلاف جاز والقبض قبل الافتراق شرط ولذا لو صالح
 منه على درهم او دينار او فلو صالح جاز والقبض شرط وان كانت باعينا لان هذه الاشياء اثمان
 فلا تنقيل لانا للقبض ولو صالح من هذه الاثمان على وزي موصوف او كيل موصوف او ثياب موصوف
 فان دفع ذلك قبل الافتراق صح والابطال مختص ابي يوسف وفي الشافعي صالح عن فضة مستهلكة

طلب
 وصية
 على ان يحسن اليها
 فلم يحسن

ارمية على ما يرمي موجه جاز لان هذا صرف ثبت حكما لضمان الواجب بالغصب فلا يراعي له
 شرايط الصرف • وفي طريقه القناني غصب قلب فضه وفضه وفضه وفضه وفضه وفضه وفضه وفضه
 قبل القبض بطل القضا وفي التقاضي لا يجوز الصلح على الا يبرق بغير التقود في الدمة حتى يقبضه
 في المجلس وفي الثاني صالح عن كرم حطة دين على كرم حطة دينه وفضه ثم استحق اورد به عيب
 رجح بالحنة لتفوق عن دين دين ولو صالح على كرم حطة دينه وفضه ثم استحق اورد به عيب
 قبل التفوق رجح بمثل لان القلم يتعلق بعينه بان بمثل في استحق بعد التفوق بطل الصلح
 وان صالح عن دعوى او على عبد فاستحق رجح على دعواه الا ان يكون بدل الصلح واهم اوداين
 او طعام موصوف او بكيلا وموزون موصوف او ثياب موصوف موصوف فلا يبطل الصلح ما استحق
 ولكن رجح بمثل • ولو صالح من دم عبد او جراحه عبد على عبد فاستحق رجح بغيره ولو
 صالح عن موصوف ابق على راسه او دناير موجه جاز وعلى كيلي او وزني موصوف او ثياب موصوفة
 موجه لم يجوز لانه دين دين ولذا لو كان حالا وتفرقا قبل القبض ولو صالح على كيلي او وزني او
 ثوب عين جاز لانه عين دين ولو كان العبد قايما فصاحه على شيء من ذلك بعينه او غير عينه حالا
 او موجه جاز وهو كالمبيع به ولو صالح عن غصب كرم حطة على شيء من ذلك بعينه او غير عينه حالا
 ان يكون مقرا او منكرا فان كان غاييا جاز في الظاهر وفيما بين الله لاجل الزيادة ولذا لو كان حاضرا
 والغاصب منكرا فان كان مقرا فالقيا وان يجوز لانه ضامن والصلح عن ضمان وفي الاستحسان لا يجوز
 لانقاذ على انه مبادلة وفيها رواه وكذا لو صالح عن الف غصب على حسانية فهو على هذه الوجوه
 وكان عروا وعبد غصب وهو عيب فصاحه على بضعه فهو على هذه الوجوه • وفي شرح البجلي
 غصب القافضيه ثم اصطلح على حسانية يجوز لان المعيب كالمالك وان لم يمسها ورواها المالك
 لا يجوز وفي شرح بكر غصب الف او حدها ثم اصطلح على حسانية جاز وان عرف قايما في يده
 الغصب لانه بالانكار صار كالساوي له على اخلاف فباعه منه حسانية لم يجوز وهذا لو قضاه درهم
 بمجولة الوزن لان يعطيه على وجه الصلح ادعى القافض انكر فاصطلح على دينار بشرط القبض
 لانه صرف في زعم المدعي صالح عن غصب كرم حطة على كرم حطة لان الحبس بافتراده يحرم المساقان
 كان الكرم مستهلكا لم يجوز الصلح على شيء الا ان يصاحبه على كرم حطة مثله موجه او اقل منه لانه
 عين حقه والخط جاز ولو صالحه على كرم حطة لم يجوز لان حسانية ولا حالا لانه ربا ولو ادعى صاحب
 المال لا يدع والمودع حجه لا يدع ثم تصالحا جاز ولذا لو اقر المودع بالادعاء الا انه سكت

ولم يدع الرد

ولم يدع الرد ولا الهلاك وصاحب المال ادعى الاستهلاك ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك
 وادعى المودع الرد والهلاك ثم تصالحا فالصلح باطل على قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف
 وعلى قوله الاخر وهو قول محمد جاز ولا عامة لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك استهلكها
 ثم قال المودع ضاعت اوردت ارقال المودع او ضاعت اوردت وقال المودع بل
 استهلكا وذكر الخلاف فيها وقال السعدي اوقال المودع اولا استهلكا وقال
 المودع ضاعت اوردت يجوز الصلح في قولهم قال ظهير الدين وينبغي ان يكون هكذا •
 اشترى شعير الحنطة وتقاها فوجد بها شعير عيبا فصاح منه على درهم موجه ان كانت
 الحنطة قائمة في يد الاخر جاز لانه وجب عليه رد بعض الحنطة فيكون بيع ذلك النقص ثمن
 موجه وان لم يكن قايما لم يجوز لانه بيع دين دين ولذا لو وجد الاخر في الحنطة عيبا فهو على
 الوجهين اشترى حنطة حنطة وتقاها فوجد بها عيبا لم يجوز الصلح على شيء ما لم يربوا
 اشترى امه بكر موصوف وتقاها فوجد بالامة عيبا فصاحه على كرم موصوف جاز لان البيع
 لم يقع على ذلك الكرم الذي في يد البائع فلم يجيب عليه رد عيبه فكان الصلح ناجيا لما عليه ولو صالحه
 على درهم الى اجل لم يجوز لانه دين دين ولو اشترىها بكر عيبين وتقاها فوجد بها عيبا فصاح البائع
 على كرم موجه فان كان الكرم قايما في يد البائع لم يجوز لان رد العين واجب على البائع فيكون هذا بيع الكرم
 الى اجل فلم يجوز **ادعي** مائة درهم وكرم فصاح عنها على عشرين دينارا لم يجوز اذا كان راس
 المال واهم لان ما لا يمين الدناير درهم كان عوضا واحدا موصوف عن راس المال لا يجوز
 واذا سلم فيه لم يجوز في الاخر لانه صفقة واحدة وان كان راس المال خمسة دناير فجمعا خمسة
 من عشرين عن راس المال والباقي عن المائة جاز فكان اقالته للسلم وصرفا في المائة ولو لم يفسر
 هذا التفسير يجوز ان يقال لا يجوز ويجوز ان يقال يجوز • وفي التقاضي في الصلح عن
 العروص والمثالي الف الى اجل انه يبطل بحصة المثالي ان كان هالكا ويصدق المالك انه
 قائم لانه يدعي الصحة وفي النفوس يمات عن ذهب وقضة واشيا فاصطلح بعض الورثة
 عن نصيبه مع الباقيين على قضة معلومة لا يجوز ما لم يعلم ان نصيبه في القضة المتروكة
 اقل من القضة التي هي بدل الصلح وكذا الوادي اعيا ناود درهم فعلى هذا وفي الشروط اذا
 كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال
 الربوا ويجوز في العروص وقال الهندي وان يجوز لانه احتمال ان يكون التركة

سمع
 واذا لم يجز فيه
 لا يجوز في الاخر لان

من جبره بدل الصلح او لم يكن ولو كان من جبره اصله ان يكون اكثر منه او اقل فيكون شبهة
 الشبهة وان كانت التركة عن ارادة جبره او لا يكون له يدري المدعي ما هو وجميع ذلك
 في يد المدعي عليهم جاز الصلح خلافا لما في **كتاب** الجهادة تمنع الجواز لكونها مائة
 من التسليم والصلح ولا حاجة اليه ولا مع الحوار وفي جمع برهان ادعي حقا في دار ولم يسمه
 فاصطلى على ان يعطيه المدعي مالا ليس له المدعي ما ادعي لم يجز وان اصطفا على ان يعطي المارعا
 عليه مالا الى المدعي لترك دعواه جاز ولو ادعي حقا في دار ولم يسمه وادعي المدعي عليه حقا
 في ارضه ولم يسمه فاصطلى على ان يترك دعواه فذلك صاحب جاز وان اصطفا
 على ان يدفع احدهما مالا الى الاخر لترك دعواه لم يجز • ولو صالح من معلوم على مجهول ان
 كان يحتاج فيه الى التسليم لم يجز والا حقا في العساة الصلح معاودة ما امكن والاجل
 يجوز ايدون حقه واستقاطا بتلك وتلك او استقاطا بتلك بيان الثاني الصلح عن الجيد
 على الردي وبيان الثالث الصلح عن المائة على عشرة فكان استقاطا للتسعين وتلك الباقي
 بالعشرة وبيان الرابع الصلح عن السرب على مال او عن السكنى على السكنى وفي الشروط وقع
 الصلح مع بعض الورثة عن نصيبه من التركة ثم ظهر عين او دين فله يدخل تحت الصلح حكمي
 عن المدعي لرواية فيه وتاويل ان يقول لا يدخل لان الصلح انما يقع عما يعرفونه ويضيفون اليه
 الصلح وتاويل ان يقول يدخل لان العرض احوال المدعي من التركة فان كان الذي ظهر دين
 فالصلح فاسد لما فيه من تلك الدين من غير من عليه الدين فان ظهر عين جاز الصلح وكان لبقية
 الورثة • عبد مائة من قتل رجلا فصالح عن نفسه لم يجز لانه لا ولاية له على رقبته وليس
 له التصرف فيها بالبيع وغيره وله الاحارة واذا لم يصح الصلح لم يكن لولي القتل ان يقتله لانه
 لما صالحه فقد عفا عنه ببدل فصح العفو ولم يجب البدل في حق المولى فتأخر الى ما بعد العفو
 ولو قتل عبدا فصالح المادون عنه جاز لانه كسبه بالصلح وهو كالشري ولو قتل خطا
 خير المادون بين الدفع والعقد اكان على المادون دين او لم يكن لان الراي في كسبه اليه •
 غصب ثوبا قيمته مائة فانفذ فصالح منه على ان يدين مائة جاز وقال لا يبطل الفضل
 على قيمته بما لا يتغلب فيه كافي الدين وكما لو قضى على الغاصب بالقيمة ثم صالحه على ان يدينها او كان
 الغصب بين اثنين اعتقه احدهما وهو موصوف صالح مع الشريك على ان يدين نصف قيمته بطلب
 الفضل كذا هنا وان صالحه على عروض جاز لان الزيادة لا تظهر بين النقد والعرض له هذا

سم
 فان كان المدعي ظم

اختصاص عن

اختصاص عن عين الثوب لان الهالك في حكم الصلح بمنزلة القاييم الذي عليه لو وقع الصلح على كسر
 بغير عينه وقبضه قبل الافتراق صح ولو كان صلحا عن القيمة كان ذلك سزا الخطئة بغير
 عينه بالقيمة فيكون سزا حاله وان لا يجوز ذلك ان الهالك في حكم الصلح كالقاييم وفي الاصل
 لو وقع الصلح على قيمة المستهلك ثم اقام المستهلك بينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه
 الصلح نعم فاحتمل ان يقبل خلافا **كتاب** ابريق فضه وزنه الف مائة دينا
 وبما صاف واحد بالابريق عيبا فصالحه على دينار وقبضه جاز كان الدينار اكثر من قيمه العيب
 او اقل لانه يدل عن الخروا العيب ولا ربوا بينهما وقال لان كان قد رعا لا يتغلب لم يجز لان
 حصة العيب من الدينار صار دينا فاذا صالحه على اكثر لم يجز قال لا حرج الا اقرت
 بما ادعي حتى يخط عن كذا او توحي الى سببه ففعل صح لانه غير مكره في ذلك وهذا انما يكون
 في السرفان قال ذلك علانية بواحد به وقال بن ابي ليلى انه ان يرجع عن ذلك لانه
 مضطر في ذلك • وفي الثاني ادعي قبل جاز الف الف وقال اقر بها على ان اعطيك
 مائة كان بالجلال اقر ولو قال اقر لي ان احط عنك مائة او على ان حطت عنك مائة
 فاقتر كان جازا ويلزمه شتمه • ولو قال ان اقر بى حطت عنك مائة فاقتر بالالف يصح
 الاقرار ولا يصح الخط

كتاب المضاربة

مضارب باع ثم امتنع عن قبض الثمن ان كان فيها فضل بغير لانه معنى الاجير وان لم يكن لا يجبر
 لانه وكيل الوكيل متبرع فلا يجبر على تسليم ما تبرع به ولكن بومرمان يوكل رب المال
 بالقبض لان حقوق العقد يرجع الى القاعد فلا يثبت لامر حق القبض الا بتوكيل القاعد
 وان امتنع القاعد عن القبض ووكل رب المال بالقبض لم يملك عزله لان التوكيل مستحق
 عليه وكذا هذا الحكم في وحوه وكل وكيل بالبيع وفي الثاني لو وكيل لا اعتاق الى ان يعق
 لم يجبر عليه وكذا في كل عقد كالا يجبر عليه الموكل وهذا بخلاف الوكيل يدفع المال الى رجل
 اذا لم يدفع قال السفي فانا اقول لا يجبر ولكن يقال له لا مع ولا صاحب الحق ان ياخذ
 بغير دفع منه • وفي النوازل بغير لانه احتمال ان يكون واحبا عليه وفي الثاني الوكيل
 بالبيع مات قبل قبض الثمن يقبضه الموكل باذن القاضي وفي جامع بكر لاراية هذا اقل يتمثل
 القبض الى الموكل وقيل الى وصي الوكيل وان لم يوص الى احد قال الموكل بالاتفاق وفي فتاوي الفضل
 ان كان له وصي يتمثل اليه والامعيب القاضي وصيا وفي التفرقة والاتفاق وفي الزيادة

الوكيل لشرائط كان الرد بالعيب للموكل وفي كان الوكيل مادام حيا لا يتقبل الحقوق الي الموكل
 وان كان غائبا وفي الثاني باع المادون وله على الناس ديون وان كان العبد مديونا
 بجعل القاضى وكلا متفاضي الدرس والاعضاء المولى لان الملك له وقالوا لا يكون له القبض الا بالاذن
 القاضى كالموكل اذ مات فالموكل لا يقبض الثمن الا اذن وقيل له ذلك لانه يحلفه في كسبه اذا فرغ
 من حاجته بخلاف الوكيل ولذا لو مات العبد ولو حوجر المادون او عجز المالك وله ديون
 وجبت بقدره فالتفاضي له ولذا ان غاب وفي الزادات مكاتب اشترى شيئا فوجده عيبا
 فجزأه فارد له لانه عاقد الا ان يتبعه المولى بعد العجز وموت المكاتب فيكون الرد للمولى فان قيل
 ينبغي ان لا يرد لان العجز انتقل للملك في المولى قبل له انتقال حكمي وهذا لا يمنع الرد كما لمشتري
 بموت فيرد الوارث المشترا العيب وفي المتفاضي امر عبد ببيع نفسه ففعل فقبض ثمن
 للمولى لا تربي لوامره ببيع ثوب ففعل ثم باعه المولى فقبض الثمن للمولى وفي الثاني اعسر المصير
 للموكل فله مستغفر ان يفتكه بخلاف الوكيل لشرائط مال المضاربة ديونا فهي رب المال
 المضارب عن القبض وقال انا اقبضه مخافة ان ياكل ان كان فيه فضل حتى القبض للمضارب
 والا فلو رب المال ان يبعه ويحجر المضارب على ان يوكل رب المال بالقبض ولو صار مال
 المضاربة عرصا ولا فضل فيها فاراد المضارب ان يمسكه حتى يجرد وحاك كثيرا واراد رب المال
 ببيع المضارب على بعه الا ان يعطى ذلك الي رب المال براس ماله او يجلس ذلك ويرد الي
 رب المال مثله وراس ماله وان كان فيه فضل اجبر ايضا الا ان يقول لرب المال اعطيك راس ملكك
 وحصنك من الزرع وامسكك العرض او اعطيك حصنك من العرض لان لا يجبر **مضارب**
 معه الف بالنصف اشترى لها جارية قيمتها الف فوطيها فجات بولد يساوي الف فادعي النسب
 لم تنفذ دعوته لانه لا ملك له في الولد ولا في الجارية لان كل واحد مشعول براس المال فلا يظهر
 الزرع الا تربي لو اشترى بالالف عشرين قيمة كل واحد الف لا يظهر الزرع ويضمن المضارب لغيره فان بلغ
 قيمة الولد الف وخمسائة لان تعدت تلك الدعوة لانه ظهر زرع خمسمية فنصفه للمضارب فقد
 ملك شيئا من الولد فنقد دعوته وعنفق الولد ولا يقبض بصيب رب المال من الولد وان كان موسرا
 لان العتق ثبت بالنسب والمالك فاصف الى اخرها وجودا ونحو الملك وان ثبت بغير صفة فوجبت
 السعاية على الولد في صيب رب المال وذلك الف وما يتي وخمسين فاذا دفع الولد اليه طهران
 الام كلما زرع فكون بينهما وبين ان احدا الشريكين وهو المضارب استولدها فيضمن نصف قيمتها

لسم
 اعسر المستغفر للموكل
 فله مستغفر ان

لشركه موسرا

لشركه موسرا كانا وموسرا لان الاستيلاء فان التملك ولو ادعي رب المال الولد وقيمتها الف
 كقيمة الام ثبتت النسب منه وصارت الجارية ام ولد له ولا يقبض المضارب شيئا من العتق ولا من قيمة
 الولد لان الجارية كلها ملكه **مضارب** حصة الف بالنصف اشترى بها بضاعه بالدين
 ثم اشترى بالدين عبد افلم يبعدهما حتى صاعتا بغير المضارب من ثمن العبد خمسمية لان ربع العبد
 وقع له ويقوم لرب المال الف وخمسائة لان ثلثه ارباع العبد وقع على المضاربة فاذا اعسر
 يرجع به على رب المال ولا يتبعه من اربعة الا على الفين لانه اشتراه كذلك فاذا باعه اخذ المضارب
 ربع الثمن لانه بدل ملكه وثلثه ارباعه على المضاربة فيستوفي رب المال من ذلك وراس ماله وذلك
 الفان وخمسائة لانه دفع مرة الف واربعة الف وخمسائة وما بقي يكون بينهما • مضارب معه الف
 بالنصف اشترى بها عبد اقيمة الف فقتل رجل خطأ ليس للمضارب ان يدفعه بالجناية لان الدفع
 ليس من تجاره بخلاف عبد المادون اذ اجني حيث يملك دفعه لان المادون يملك التصرف بحكم
 الاصل انه لا يذن شروط لزوال الحجر فاما المضارب يملك التصرف بحكم الاذن فيملك ما دخل تحت
 الاذن ولو قد اده كان منطوعا ولا يتطل المضاربة فان قداه رب المال يبطل لان العدا حصل
 ممن يملك فيجوز كانه دفع ثم اشترى من المجني عليه وبالدفع يبطل المضاربة كذا هنا ولو اراد رب
 المال دفعه والمضارب غائب لم يكن له حتى يحضر لان المضارب فيه حق التصرف فلا يملك رب المال
 ابطاله نصدا فان حضر وقال لا ادفع واغدي من مالي فله ذلك وهو منطوع ولو كان العبد
 يساوي الفين فقد باعنا ارباعا على قدر الملك وخرج العبد من المضاربة لان العدا حصل ممن يملك
 وليس له احد منها ان يدفعه او يبيده وحين حتى يحضر ولو قد اده كان منطوعا ولو اختار المضارب
 العدا ورب المال ادفع فلهما ذلك لان كل واحد منهما التصرف في ملكه والمضارب ينفذ الربع
 ورب المال يدفع ثلثة ارباعه لان ملكها هكذا • وكذا لو اختار رب المال العدا والمضارب
 الدفع ويبطل المضاربة لثبوت قسم الزرع • التصرفات في الثاني مضارب دفع من
 مال المضاربة شيئا الي رب المال بضاعه فاشترى بها وباع فهو على المضارب لان الاصاع توكيل
 بالتصرف والتصرف حق المضاربة فيصبح ذلك منه بخلاف ما لو شرط ذلك في عقد المضاربة حيث
 لا تصح المضاربة لان ذلك يمنع التولية بين رب المال والمضارب ولو دفع المضارب بعض الف
 الي رب المال مضاربة لا يصح لان الشراكة تنفقد على مال رب المال وعمل المضاربة وهنا لا مال
 للمضارب فلا تصح هذه الشراكة على مال رب المال بامر المضارب فلم يبطل المضاربة وقال

وقلتا

وقرنتي كل واحد ما بغير اذن المضارب فاشترى به متاعا او في حين القدر
يريد ان يثا المضاربة وفي حين القدر لا فاقترقا وفي الشا في دفع الغامضارية فاشترى به عبد اقباعه
رب المال بغير اذن المضارب فقد على المضارب لان تصرف رب المال لنفسه في المضاربة تنقض
للمضاربة متفق في نوع التصرف له فيعتبر النقص الثابت اقتضا بالقبض بضا ولو نقص المضاربة بضا
ومال المضاربة عرض بوقف النقص الي ان يصير ما ك المضاربة بضا فكذا هنا واذا لم تنقص المضاربة
للمال فقد سبغة على المضاربة فالتمس على المضاربة فان كان باعها بالعين فالالف راس المال والالف
رزم بينها • ولو باع العبد بجاوية او عرض او كيلي او وزني فقد على المضاربة لانها لم تنقص بالبيع
بجاوية وغيرها ولو باع الجارية بجرامه فقد على المضاربة فلا بد حين باع الجارية باع والمضاربة قائمة
لان راس المال لم يصير ناضا فاذا صار انتقضت المضاربة فيها هو سري من كل وجه وهو ان يشتري
بالدرهم عرضا ولو اشترى بغيره لم ينقص فيها هو سري من وجه وهو ان يشتري بدينارين
حتى لو اشترى بغيره على المضاربة لانه صرفا الي حد من راس المال ولذا لو نقص المضاربة بضا ولسا للمال
درهم فاشترى بدينارين فقد على المضاربة • وفي جمع برهان فسخ المضاربة وراس المال درهم
او دينار لا شك انه لا يصح الفسخ وان كان بعض راس المال عرضا وبعضه نقد لا ينفذ الفسخ ويكون
موقوفا حتى اذا صار نقد انفذ كذا ذكر في بعض المواضع ولو نهى المضارب عن التصرف ومال المضاربة
درهم او دينار صح وان كان درهم له ان يصرف الي الدينارين وكذا اذا كان دينارين له ان يصرف الي
الدرهم وليس له ان يشتري بها عرضا وان كان راس المال عرضا لا يصح نهيه لان النهي فسخ للمضاربة
والفسخ لا يصح في هذه الحالة وفي الشا في كذا النهي فاذا باع العرض وصار نقد اعمل ذلك النهي
لانه صار حال يصح الفسخ في جمع الشهود يصح فسخ احد شريكي لعار الشركة ومال الشركة امتعة
هو المختار خلاف المضاربة **مضارب** معه الف بالصف اشترى به عبد اقباعه الف
نقتله رجلا عدا اقا القصاص الي رب المال ولو صاح على مال كان على المضاربة لان المضاربة
انفسحت حكما لغوات المحل فبني انقلب مالا بالصلح صار العبد قايما بحله فعادت المضاربة ولو كان قيمته
العين لا تقاس وان ابعده لانه لو اقتضا يصير المضارب مستوفيا بخليله من الرزم قبل استيفا
رب المال راس ماله وهذا لا يجوز ويضمن الثايل قيمته على المضاربة ولو رزم المضارب في الف المضاربة
الفا فاقضها الرزم ثم هلك الالف وعمل به سوى او وضع يبطل بكل القسمة والذي اخرها رب المال
محاسب من راس المال وبغير المضارب له ما اخذ ولو كان الرزم العين فالذي اخذ رب المال يكون راس

المال ويضمن

المال ويضمن المضارب له نصف ما اخذ ولو دفع الي رب المال راس ماله واخذ القاصر الرزم
ويوزع رب المال في كلهم ثم هلك هذا الباقي هلك المضاربة فيرد المضارب نصف ما اخذ ان
كان قايما ومثله ان كان هالكا ولو هلك ما قبض المضارب لنفسه هلك عليه والالف الباقية لرب
المال • **التقريعات في الشا في** • مضارب يعمل في مصر او في مصر فيه اهله او في مصر اخذ
المال فيه مضاربة فنفتته في مال نفسه لانه غير مجوس لعمل المضاربة فانه يمكنه اعمال نفسه
متى شاء تصار كمن دفع اليه مال لا يلج به عنده فكان في مصر يشتري سباب الحج لا يكون نفقته في ذلك
المال وكذا لو خرج خروجا ميتا بهله كان نفقته في مال نفسه وان كان لا ميت فني مال المضاربة
لان خروجه لاجلها كنفقة الروح على زوجها ونفقة القاصي او الي على الناس ونفقة المصدق في
الصدقات ونفقة المأمور بالحج على الامر فان كان المصر عظيم اواهله في اقصاه وتجره في ناحية ولا
يعود الي اهله فنفتته في مال نفسه لانه باق في مصر • ولو خرج الي مصر اخر له فيه اهل انفق
من مال مادام في الطريق فاذا اتى اهله انفق من مال نفسه لانه يصير مقيدا بدخوله فيه ولو كان له
اهل بالكوفة واهل بالبصرة ووطنه فيها يخرج للمال من الكوفة ليحج بالبصرة فنفتته في الطريق
في المال ذاهبا وعايدا ولو اخذ المال بالكوفة وهي ليس بوطن لما فنفتته في مال نفسه بالكوفة
فاذا خرج منها فنفتته في المال فان عاد الي الكوفة فكذا كذلك الا ان يتاهل بها او يتوطنها ولو سافر لما
فاشترى به متاعا في مصر اخر فوات رب المال وهو لا يعلم به ثم سافر بالمتاع حتى اتى مصر اخر فنفتته
على نفسه وهو ضامن لما هلك من المال في الطريق لبطان المضاربة في حق المسافرة فان سلم المتاع
حتى باعه جاز بقايا في حق البيع ولو كان الموت بعد الخروج من ذلك المصر لم يضمن ونفقته في سفره
على المضاربة حتى تنتهي الي المصر ويبيع المتاع لان الخروج صح على المضاربة فان كان رب المال مات
والمضارب بمصر اخر والمضاربة متاع فخرج به الي مصر رب المال فنفتته في المضاربة حتى يبلغ مصر
رب المال استخسانا ولذا لو هلك المال في الطريق لا يضمن استخسانا وفي القياس يضمن ونفقته على
نفسه كما اذا سافر الي مصر اخر ضمن ولا نفقة له وكذا لو ارسل اليه رب المال رسولا وبهاه عن
المسافرة بالمال فسافر به الي مصر رب المال فعلى هذا القياس والاستخسان وكذا لو بهاه بلسان
الرسول عن البيع والشراء في بيع متاع فخرج الي مصر رب المال لا يضمن ما هلك في سفره ونفقته
في المضاربة استخسانا • وكذا لو مات رب المال والمال بعد في يد المضارب فرده الي مصر
رب المال لم يضمن وكذا لو فسخ المضاربة بلسان الرسول والمال بعد او بهاه عن البيع والشراء والمال

مطلب

تلك وفي هذه الفصول نفقته في مال نفسه لبطان المضاربة • التقريرات في الثاني ذكر
المحمود وما روي عن الحسن ان نفقة المضارب في المصرب في مال المضاربة بالنحو على ما
اذا كانت العادة بين اهل السوق انهم يكونون بالنحو في السوق وعن هكذا نقول انه يعتبر العادة
والنحو بعضا للخصم نفقته في المصرب في مال المضاربة بالنحو ولانه في النحو يعمل المضاربة واذا
بالنفقة ما يحتاج اليه في عموم الاوقات نحو الطعام والشراب والكسوة وغسل الثياب ودهن
السراج وما اشبهه وعلف دوابه التي يربكها في سفره ويتصرف عليها في حوائجها واكلها كاهل
شأن ما يصنع التجار من مال المضاربة • وعن ابي يوسف سئل عن الخمر فقال لما كان ياكل ينفق له
بعادة وامسا عن الدواب والحجامة والقصود والسور الادهان وما يرجع الى النداء ويصلاح
البدن في ظاهروا رواية لا يدخل في النفقة وروي الحسن عن ابي حنيفة يدخل لان الدوا الاصلاح
بدنه وتكفيه من اقامة العيال كالنفقة ووجه الظاهر ان الحاجة الى النفقة معلوم وقوعه بخلاف
الدوا لانه من العوارض لا يتري ان نفقة المرأة على زوجها ودواؤها في مالها ونفقة المهر على
الراهن ودواؤه على المهرن اذا كان الدين والقيمة سواء وان كان بعضه امانة فاما في حصة
الامانة فعلى الراهن وما كان في حصة المضمون فعلى المهرن وان رهنه جزحا او مضيا كان
المهرن وان يقول ان لم ترد الجراحة ولا المرض حتى يحتاج اليه واجدا فله وعلى الراهن
وان ارداد فاصلاح ذلك على المهرن وسبيل النفقة ان يحاسب من الزرع ان كان وان لم يكن فهو من
راس المال وما انفق المضارب من ماله قاله ان ينفق من مال المضاربة فهو دين في المضاربة اذا
كان المال قايما وان هلك لم يستوجب على رب المال شيئا ثم اذا اراد قسمة المال بدابر اس
المال ثم بالنفقة ثم بالزرع فان باع المتاع مراعاة حسب ما انفق على المتاع من الكوا وغير المتعارف
الناسر الحاقه براس المال ولا يحاسب عليه ما انفق على نفسه واجرة اجير خدمته لعدم التعار
وقبل ما يوجب زيادة في المتاع لمحق براس المال وما لا فلا ولو سافر ماله ومال المضاربة فالنفقة
على قدر المالكين بالخصص • التقريرات في الثاني وفي العيون الشراك شركة العصار خرج
مال الشركة في حكم المضارب كذا روي الحسن عن ابي حنيفة وبن ساعدة عن محمد والنفقة بين
المضاربة الفاسدة ولا المستبضع في البضاعة • عمل المضارب في مال المضاربة على انواع
بملكها مطلق نفقة المضاربة كالرهن والاركان والاجارة والاستيجار والايديع والتوكيل بالتصرف
والمسافرة بالمال في براوخر لان الاذن بالتجارة اذن بهذا التصرفات ضرورة وعن ابي يوسف

ليس له ان يخرج

ليس له ان يخرج بالمال الى موضع لا يبيت باهله ونوع لا يملك الا ان ينص عليه رب المال كالاقرض
والاستدانة اما الاقرض فانه ليس تجارة واما الاستدانة فلا تصرف بغير راس المال
والتوكيل مفيد براس المال والاستدانة ان يشتري شيئا بعد ما صار راس المال عوضا فيصير ذلك
بمثلة شركة الوجوه • وفي مسطنتا لم ينص رب المال على الاستدانة فكانت الاستدانة على
المضارب ولو اشترى براس المال شيئا باحلالها وقصرها بماية من عند فهو متطوع ولا يصح شركته
حصة الماية في راس المال **نسخة** ولا يصير شركته حصة الماية في راس المال ضامنا
• وان كان قد قال له رب المال عمل فيه براك ولو صنفه كان شركا ما زاد الصنيع في شيئا
اذا كان قد قال له اعمل براك لان قوله اعمل براك افاد له ولاية خلط مال المضاربة بماله نفسه
لان الصنيع مال قائم اما الخلط القضاة ليس بالخلط ثبتت الشركة ولهذا لم تضع صنيع الما صاحب
وتضع قضاوته وماله وفي التفريق وفي الاجناس القضاة في الموهوب لا يمنع الرجوع وفي المواز
يمنع • ونوع لا يملك المضارب وهو خلط مال المضاربة بماله نفسه او يشاركه بماله المضاربة
مع غيره شركة العصار او يدفع الى غيره مضاربة الا ان يقول له رب المال عمل فيه براك فان لم
يقبل ذلك ودفع الى غيره مضاربة ان كانت المضاربة الثانية فاسدة فلا ضمان على احد وان عمل
الثاني في المال لانه بمثلة الاجير حتى يجب له احوالته في مال المضاربة ولو كانت الاولى فاسدة
والثانية جائزة فلا ضمان والزوج لرب المال والثاني على الاول اجر مثل عمله والاول على رب
المال اجر مثل عمله العمل وكذا لو كانتا فاسدتين فان كانتا صحيحتين فاستهلكه الثاني ضمن لهما
لا على الاول لانه لم يمن ولو هلك المال في يد الثاني قبل العمل الا ان كان على احد ولو عمل فيه بشراء
وابيع صار الاول مخافا ورب المال يضمن ايها شافا فان ضمن الثاني يرجع على الاول باضمن وصحت
المضاربة بينهما لانه لما تقدر الضمان على الاول فقد ملك المال وصار كانه دفع مال نفسه مضان
الى الثاني • وعن ابي حنيفة لا ضمان على احد اذا عمل الثاني حتى يظهر الزرع لانه بمثلة الوكيل ان
يظهر الزرع ولا يكون الاول مخافا بالدفع اليه وانما يصير بالشراك وكذا لو خلط مال المضارب بماله
نفسه ضمن الزوج له والوصية عليه وهذا لو شارك مع غيره شركة عمار وخالط ضمن وتصح شركة
بينهما ههنا اذا لم يقل له رب المال عمل فيه براك فان قال له ان خلط مال المضاربة بماله نفسه
فاذا زرع قسم الزوج بين المالكين وزرع ماله يكون له خاصة ودفع مال المضاربة بينهما على الشرط
ولذا يجوز له ان يدفع الى غيره مضاربة ثم يبطون ان كان قد قال رب المال لما زحمت فهو بينهما

فدفع المضارب الى المضاربة بالنصف وزح الثاني فله نصف الزح والنصف الاخر بين المضارب الاول
وبين رب المال لان رب المال شرط لنفسه نصف ما ينسب الى المضارب الاول وعلى هذا الوشرط الاول
الثالث او الثاني في جميع ما شرط به له وما شرط للاول يكون بينه وبين رب المال وان كان قال
رب المال للاول ما كان من زح فهو جينا فدفع الاول الى الثاني بالنصف فنصف الزح للثاني ونصفه لرب
المال ولا شيء للاول لان رب المال شرط لنفسه نصف الزح مطلقا ولا يسلم له ذلك الا وان نصرت
شرط الاول والنصف للثاني الى بصلبيه ولو شرط الاول الثلث للثاني فثلث الزح للثاني وسدسه
للول والنصف لرب المال ولو شرط الاول الثلثين للثاني فنصفه فنصف الزح للثاني ونصفه
لرب المال وبقي الاول سدس الزح من ماله للثاني **●** والتقريبات في المشافي وفي الاصل
اخذ احد شريكي العيان مالا مضاربة وزح فالزح له قال بكر اطلق الجواب وانه صحيح اذا اخذ
مضاربة ليتصرف فيها ليس من تجارتهما فاما اذا اخذ ليتصرف من تجارتهما فان كان محض شريكه
فكذلك وان كان بغيره او اخذ مطلقا يجب ان يكون نصف الزح لشريكه لانه في نصف ما اشترى
كالوكيل فاذا زح تكون حصة الشريك من الزح لشريكه وحصة المضارب بينه وبين رب المال
وفي جميع برهان لانه شريك العيان اشترى شيئا من جنس تجارتهما لنفسه حال غيبة شريكه ينفع على
الشركة الا ان يكون السراشني لم يكن ذلك المحض من الثمن في يد خليفه يقع الشك فيه فان اشترى
بدراهم وفي يد دانيير جاز على الشركة **●** وفي الكفاية اخبر الشفيع الثمن الف درهم فسلم فاذا هو
مائة دينار وصح التسليم وفي المشافي اكره على الاقرار بالف فان مائة دينار لزمه وفي الاستحسان
لا يلزمه ولو كان الاكراه على البيع جاز قياسا وبطل استحضارنا لانهما في المصداق جسد وقيل بل
الفرق بينهما انها في البياعات جسد وفي الاقراء لا وفي الشروط استاجر عبد الله درهم فاجبوا
بدينار وحدوا بالعصا لانهما جعلتهما في شراهما باع باقل فكذا في هذا قال ظهير الدين وفي
غير هذا الموضع اشار الى انه لا يتصدق فلانها جسد حقيقه وفي جميع برهان قال الفاضل
الشفيع ان لم تات بالثمن في وقت كذا فلا شفيع لك لو الشفيع هو الذي اجل لنفسه او المشتري
اجله وقبله الشفيع فاحضر الدراهم والتم في دينار او على العكس حال تنطد شفيعته شفيعته قيل تنطد
ومنهم من توقف وفي المشافي حلف لا يشتري باثني عشر درهما فاشترى باحد عشر درهما ودينار لم يحث
وكذا لا يشتري بدراهم فاشترى بدينار ولا يبيع بعشرة دراهم حتى يبيع المشتري فزاده دينار
او لا يشتري بعشرة دراهم حتى يبيع فاشترى بعشرة ودينار **●** ولو حمل ان لا يشتري الا باقل

من عشر دراهم

من عشر دراهم والمساواة محالها فالقياس ان لا يحث وفي الاستحسان يحث **●** وفي العمود معه
دراهم حلف لا ياكلها فاشترى بدينارين ثم اشترى بالدينارين طعاما فاكله حث لانهما جنس وسبب
الايضاح لو قيل لا يشتري مائة دينار فاشترى بدراهم قيمتها مائة لم يلزم الامر الا في رواية الحسن
عن ابي حنيفة وفي التقاريف وكذا الوكيل يبيع بالف درهم لو باع مائة دينار وفي الاضاحي يلزم
الامر فيها استحضارنا وعلى قوله وهو قول محمد لا يلزمه وذكر بكر في اول الاكراه الوكيل يبيع
بالف درهم باعه بالف دينار لم ينفذ لا خلافا لجلسه ذكره الدراهم مع الدينارين جعله جنسين في بعض
الاحكام حتى لا يجري بينهما الربوا وجعلهما جنسا في بعض الاحكام كما في حق الكوفة وفي حق يوم الملقا
وفي حق العمود حتى لو ظفروا بالدينارين وحصة في الدراهم كمن له اخذ ومال المضاربة اذا صار دانيير
على أي رب المال عن التصرف كالونصر دراهم وجعلهما جنسا في اكثر الايجابات والقياس هو
الاول **●** وفي المشافي الدراهم والدينارين جعلهما جنسا في حق الشركة حتى تصح الشركة بهما من غير خلط
وفي شرح بكر غصب من عبد محجور دراهم فصالحه مائة على دانيير وجعلهما جنسين مضارب
شرط لنفسه نصف الزح وزيادة عشر او شرط لرب المال لنفسه ذلك فالمضاربة فاسد لان
الزح ربا لا يكون فوق العشرة فيؤدي هذا الشرط الى قطع الشركة في الزح عسى واذا فسدت
فالزح لرب المال والمضارب اجر مثل عمله عند محمد والقاسم بالغ زح اولم يزوج وعنده ابي يوسف
له اجر مثله لاحاده ما شرط له وان لم يزوج فلا اجر له وفي جميع النسخ المضاربة الفاسد بطلق
ما نطق بالصحيح **●** مضارب اشترط عليه ان يبيع ويشترى بالكوفة فخرج المال من الكوفة
ممن لانه خالف وكان تصرفه لنفسه فان اعاده الى الكوفة قبل ان يشتري به شيئا خرج من اطار وعاد
مضاربة وكذا الوكيل له خلع بالكوفة مضاربة وفي التقاريف بها ان يخرج المئاع ففعل ضمن وكذا
بعد موته وان لم يعلم وهذا قول محمد ولا يصح النهي عند ابي يوسف كذا ذكره الكرخي في جامعه
وذكر في مختصر يجوز عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف خلافه وذكر في جامعه عن الحسن النهي عما
يقضي به الاطلاق لا يجوز الا اذا نص المال نحو ان يقول لا تبعه بالعبيد او بها عن المسافر
وعنده اما يوحى الاطلاق لم يحز النهي الخاص عند قبل الشري وبعد وذكر في مختصر ان النهي الخاص
لا يجوز في المطلقة **●** وفي الاجناس اعطاء مالا مضاربة على ان يملكه في المضاربة ليس له ان يسافر بها
الى الفاو زوان ساو ضمن وفي الثاني دفع مالا مضاربة على ان يملكه في موق الكوفة يتقيد المالك
بالسوق قياسا وفي الاستحسان له ان يملكه في غير السوق وكذا لو عين سوقا دون سوق او ناحية

من المصلحة لا يتبين استحسانا ولو قال بغيره في الكوفة او فاعلم لا يتبين لها ولو قال واعمالها
لا يتبين وكذا لو قال فاعلم مضاربة تشتريها الطعام او فاشترها او علي ان تشتري يتبين
بالطعام ولو قال واشترها لم يتبين ولو قال فاعلم في السوق او بيت فلان يتبين حتى
او خاف ضمن ولو قال علي ان تشتري من اهل الكوفة كان له ان يشتري الكوفة من غير اهل الكوفة
ولو قال علي ان يشتري من فلان لم يكن له خلافه خلاف الوكيل المفرد بالشري من فلان فاشترى
ذلك الشيء ممن باع فلان منه جاز ولو كان يبيع من فلان فباعه من غير لم يجوز وفي العيون جاز
وفي شرح بكار كان ما سمي من الثمن بغير ثمن في دمة المشتري لم يجوز بغيره من آخر وان كان ما سمي عنها
يجوز بغيره من آخر بعد ما صار العيول بسبب ما وكذا لو امره ان يواجر من فلان فاجر من غير
ولو باعه من فلان ومن آخر لم يجوز بغيره من آخر ويجوز من فلان خلافها وهي مسئلة بيع البعض
وكذا ان يخاصم فلانا في هذه الدار فاذا ابيع في يد غيري لم يكن له مخاصمته ولو لم يسم احدا
فله ان يخاصم من وجدها في يده وفي التفاريق لا يبيع من البصري ولا من السلطان لم يصح خلاف
قوله من فلان البصري ولو قال بعه وبعه بالتقديرا بالساد ولو شرط البيع بالتقدير لم يصح
وفي العيون يجوز وفي التفاريق لا يصح تقديرا لم يعتبر اذا باع بما يباع به نفسه او كان من الثمن وكذا لو
شرط على المضارب وكذا لا يتبعه باكثر لم يعتبر وفي شرح بكار الوكيل لا يبيع نفسه اذا باع بالتقدير
بما يبيع بالنفسه يجوز الا فلا وفي عصام يجوز من غير اعتبار هذا الشرط قال الشهيد يجب
ان يكون اعتبار هذا الشرط اختلاف المشايخ وكذا لو قال لا يتبعه بالتقدير فباع بالتقدير يجوز وفي
الثاني بعه فاسد فباعه جاز لم يجوز عند محمد قياسا وجاهد عند ما استحسانا ولو قال بعه صححها
فباعه فاسد لم يصح مخالفا ● وفي التفاريق امره بالتفاح الفاسد في وجه جاز لم يجز
وقيل هو قول ابي يوسف ومحمد وفي الثاني لا كراه على البيع الجائز والدفع كراه على الفاسد لانه
دونه وبالقلب لا والاكراه على البيع والدفع كراه على الهبة بعوض وكذا بالقلب والاكراه
على الهبة الفاسدة ليس كراه على الجائز وفي الاحناس امر رجل بشري طعام له بالكوفة فخرج
الى البصرة فاشترها هناك وحمله الى بلد الموكل لزم الموكل ولو هلك قبل نقله الى الكوفة
هلك من الوكيل ● وفي الثاني في كونه ببيع مالا مونة لعله فله بغيره في اي مصر شافا وكله
بيعه ما حمله مونة فخرج به الى مصر اخر فباعه في رواية ابي جعفر في الصرف لا يجوز وفي رواية
ابي سليمان في الصرف يجوز ورواها في الكوفة انه لا يجوز وكذا الشري ولو قال بعه ما كوفه

سبحه
على الجائز

فتقل الى البصرة

فتقل الى البصرة وابعلم يجوز خلاف ظاهرها ● وفي بعض الشروح قيل لو قيل بعه بالكوفة فسا
به يضمن وان اطلق لا يضمن اذا سرق او ضاع فيها لاجل له ويضمن فيها له حملا وموتة وفي التفاريق
بعه بالف فباعه به وبكر في الدمة جاز وان كان نفسه فلامرابطا له وان اجاره كان الكسر
للوكيل حصته من قيمة العبد وفي المتفق وكذا لو باعه بالف وما يده دينار او لو امره ان يشتري
له ارضا صا فبني فيها صا ثم اشتراها فالبنا للوكيل والارض للامور حصتها من الثمن وفي العيون
بعه بالف فباعه به ثم زاده المشتري كراعه او بغير عينة جاز والكرا لغيره بغير طيار
فرع في التفاريق ولا حصه الزيادة الا عند الرد بالعيب وفي العيون لو باعه ما لغيره جاز والصن
وفي التفاريق لو قيل بشري عبيد بعينه ربح الساع كحاصلا على الامور وان كان بغير عينة لم
لم يجوز وفي قياس قول ابي حنيفة كما لو اشتراها ● وعنه في الامر بشري كوكبا فاشترى
كرين بكذاك يلزمه كوكبا وكذا اطلق في الاصل وعن ابي يوسف الكل له وفي الثوبين لا يجوز عند ما
وفي ثوب بعينه يشتريه مع اخر يلزمه حصته وكذا الكرو في موضع امر بشرا من لم يدرهم
فاشتري مائة ونصف ان كان مهنولا فهو للوكيل وان كان سمينيا ففي القياس كذلك وفي الاستحسان
يكون المثل لمرحمة من الثمن لان البصر على الثمن لان لا يزيد لان لا ينقص ونصف من الوكيل
حصته من الثمن والقدر يقيده هذا بقوله ابي حنيفة وفي قوله يلزم الكل للامور وفي الثاني
الوكيل الشرا في المصر فاشترى ثم استكرى مال نفسه فكل يكون منطوقا قيا سالانه لم يوز
به وفي الاستحسان لا يكون لان النقل من المصر متعارف ولو اشترى المتبضع بالبضاعة فانفق
بمال نفسه فكل او على المشتري ان منطوقا ولو بقي من البضاعة شيء له ان ينفق استحسانا لان
الامر بالبشر امر لها هو من ضروراتها وكذا في المضاربة ولو اشترى المتبضع بالبضاعة ثم مات
المتبضع فانفق الباقي ان علم بالموت يضمن وان لم يعلم لا يضمن استحسانا فان اشترى بعد الموت كان
مشترا بالنفسه علم بالموت او لا ولو كان البضاعة مضاربة فالمشتري بعد موت رب المال
للمشتري علم بموت رب المال ولو اشترى بالبضاعة ثم مات كان له ان ينفق الباقي علم بالموت
اولا لان عليه عن الاتفاق لا يصح وفي البضاعة يصح لا يجوز المعاوضة الا بين حرين بالغين
عاقليين متفقين على الدين وان يتلفظا بلفظ المعاوضة حتى لو لم يتلفظا كان عتانا قال الرضى
هذا اذا كانا لا يعرفان احكامهما وان كانا يعرفان فالبيع لغني دون التلفظ وان كان احدهما معتوها
او صبيلا او عبدا او مكاتبا او كلالا كذلك لا يجوز لان هؤلاء ليسوا من اهل الكفاية وعمل المعاوضة

سبحه
عن الآخر

ان يكون كل واحد منها كهيئة عن صاحبه فيما هو من ضمان التجارة او من ضمان نسبة التجارة ولو كان
 ولو كان احدهما مسلما والاخر دميلا لا يكون شركتهما معاوضة لان المعاوضة تقتضي المساواة
 وما ليسا بسوا في التجارة لان الدمي يملك التصرف في الحزب والخبر يرد المسلم لا يملك وقال
 ابو يوسف يكون معاوضة لان المعاوضة تحتمل هذا القدر من التفاوت وصار هذا المعاوضة
 من حيث المثلث مع من لا يحله فلا تصح المعاوضة ولا الشركة الا بدراهم او دنانير لان لا يتحقق
 في الشراكة الشري المصارف بشيئين مثلهما دين في دينته فلو حصل الربح بالشرا يكون
 حاصلا بثمر بضم كحلاف الثبر والمصوغ لان يتحقق في الشراكة اذا اشترى بشيئين وربح يكون ربح
 ما لم يضمن لان راس المال امانة في بيع وعلى رواية التصرف لا يتحقق فيصير راس المال مال
 الشركة قال بكر الخليل ان ذلك كخلف باختلاف الرواج ففي كل موضع روح الثبر والمصوغ
 رواج الاثمان يجوز به المضاربة والشركة والافلا والفلوس الرأبحة صح عند محمد خلافا
 وروي الحسن عن ابي حنيفة المضاربة بالفلوس جائزة وفي رواية ابي يوسف عنه لا يجوز وحور
 الشركة وذكر السرخسي عن ابي يوسف انه يجوز المضاربة بالفلوس وفي التفريق روي جواز الشركة
 بالفلوس عن محمد وعنه روايتان قال الطحاوي لا يجوز الا عند ابي يوسف ثم رجع واطلق في
 الاصل **العطرفة** اذا راجت جاز لها الشركة ذكر السرخسي لو كان لاحد ما دراهم وللآخر
 عروض ببيع نصف العروض بنصف الدراهم وتقابضا ثم عقد الشركة جاز لان الدراهم صارت
 بينهما فيكون ذلك راس مالهما ثم ثبت حكم الشركة في العروض تبعا وهذا بخلاف ما لو جمعا في التبدل
 بين الدراهم من الجانبين وبين العروض من الجانبين فاشتركا بها لا يجوز ولا تدخل العروض تبعا
 لان العروض بها متيزة فلو دخلت في راس المال لدخلت بالقيمة وذلك بمجموعه فتنادعان
 وكذا لو كان مالهما كيديا او ذريا او غردا متفاوتا من جنس واحد فاشتركا جاز وكذا لو باع
 كل واحد منهما نصف عرضه بنصف عروض صاحبه ثم اشتركا **وذكر ابو اليسر بعد**
 التبايع ان يوكا واحد منهما صاحبه بالبيع بالاثمان ثم يبعان الشركة الى الاثمان وفي الشافعي
 لو خطا ثم اشتركا فعن محمد انه يجوز عن ابي يوسف لا في الروضة الشركة في الفيلق اما يجوز
 اذا كان البعير والدود منها والعامل الاوراق ايضا على ان القرض بينهما وان شرطوا القرض اثلاثا
 لم يجوز وكذا لو كان الدود من واحد والعامل الاوراق من اخر لم يجوز والقرض لصاحب الدود وعليه
 اجر مثله العامل وثمان الاوراق وكذا لو كان الدود والاوراق من واحد والعامل من اخر ومنها

وفي الايضاح اشتركا

وفي الايضاح اشتركا بعروض او الكيل او الموزون وخطاه وابعاه فان كان يعلم قدر مال كل
 واحد قسم الثمن على قدر ذلك الكيل والوزن وقيمة ذلك العروض والربح والوصفه بينهما
 على قدر الماقيين وان لم يعرف الكيل والوزن ولا القيمة صدق كل واحد فيما يدعيه الى النصف
 وان اشترابه شيئا به شيئا فكل واحد ما اشترى قدر قيمته متاعه وان باعا المتاع ثم اراد ان يقسمه
 فان كانت الشركة وقعت بالمثل له يعتبر قيمته يوم الشراء وان كان له مثله فعلى الاصل يعتبر قيمته
 يوم القسمة وفي الاملا يوم الشراء في الشافعي فان كان لاحد ما حنطة وللآخر شعير او لاحد ما سم
 وللآخر زيت وخطاه وابعاه فالثمن بينهما على قدر قيمة ما لهما مخلوطا يوم خطاه قال الهندي اني
 والصحيح يوم بعاها وما ذكر في الكتاب فهو محمول على ان القيمة في الوقتين سواء نصرت صاحب الحنطة
 بقيمة حنطته مخلوطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة شعيره غير مخلوطة بالحنطة **وفي جامع**
 بكوفي شركة العار لو كان لاحد ما الف وللآخر مائة دينار قيمتها الف وخمسمائة يعتبر قيمتها في
 حق الربح يوم عقد الشركة والنبوت المالك في المشتري يوم الشراء لتحصيل راس المال يوم القسمة
 دفع الى رجل الف وخمسمائة على ان يشتري بها وبالف من عنده ويبيع فيما رزق الله من شئ فهو بينهما حاز
 لانه لو لم يشترط النصف لكان الربح بينهما احسا فيعتبر للمخبر نصف حصة الشرط ولو كان من الدافع
 الف حاز استبضا علان الدافع لم يشترط له من ربح ماله شيئا لكان لو كان المخبر الف وخمسمائة
 واشترط الدافع نصف خمس لنفسه لغوي في الشافعي في شركة العار لاحد ما الف وللآخر الفان
 فشرط العمل على صاحب الف والربح بينهما جاز وهو مضارب في الاثني فان شرط العمل عليهما والربح
 بينهما جاز الشرط لان لصاحب الف عملا يار المشروط فان شرط العمل على صاحب الاثني والربح
 بينهما لم يجز الشرط والربح على قدر المالين لان صاحب الف شرط لنفسه بعض ربح ماله الاخر
 بغير عماله ولا ماله والربح انما يستحق بالماله والعمل وبالفان ولو شرط العمل على صاحب الف
 على ان يكون له من الربح الربع لم يجز الشرط ولو شرط الربح والوصفه بينهما فاشترط الوضعية فاسد
 والربح على ما اشترطوا ويجوز اشترط التفاوت في الربح مع التساوي في المال وبالفان وكذا في شركة
 العمل وفي شركة الوجوه لا يجوز اشترط التفاوت في الربح مع التساوي في ضمان الثمن لانه لا ربح عالم
 يضمن **قال** لا خذ نفعت الى القامضاربة بالنصف وبحث الفان قال الدافع بل
 الاثني فالقول المضارب وكان ابو حنيفة يقول اولا القول للدافع لان المضارب يدعي الشركة في
 الربح وهو يكرهه فلو قال الدافع نفعت بضاعة وهو يقول مضاربة وجه الظاهر ان حاصل

ع
م

مطلب

قال ابن ابي عمير
مضاربة وقال
المضارب اشترى

اختلافها وقع في قدر المتبوض فيكون القول كما وقع الاختلاف في قدر المتبوض • ولوقا
دفعته اليك بضاعة او مضاربة جارية او فاسدة وقال المدفوع اليه بل اقرضتني ورجعت
فالقول للدافع فان ملك المالك في يد المدفوع بعد هذا القول ضمن الاصل والرجح وتوضع في الما
ثم قال دفعته الي مضاربة وقال الدافع بل قرضا فالقول والبيعة للدافع ولو لم يكن عماله المالك وقد
ضاع فالقول للمضارب والبيعة للدافع ولو ادعى الدافع مضاربة جارية والمدفوع اليه مضاربة
فاسدة او بضاعة فالقول للدافع وكذا لو ادعى الدافع بضاعة وادعى المدفوع اليه مضاربة فاسدة
او قال دفعته الي ولم تسم شيئا فالقول للدافع والبيعة للمدفع وكذا لو ادعى الدافع مضاربة فاسدة
وادعى المدفوع اليه جارية ولو كان في المضاربة ربح فادعى رب المال شرط مائة من الربح للمضارب
وادعى المضارب شرط ثلث الربح فالقول لرب المال والبيعة للمضارب ولو ادعى رب المال
شرط الثلث ومائة وادعى المضارب الثلث فالقول للمضارب والبيعة لرب المال ولو ادعى
رب المال شرط الثلث الا عشرة وادعى المضارب الثلث فالقول لرب المال والبيعة للمضارب
ولو كان فيما وصفه فادعى رب المال شرط الثلث وادعى المضارب شرط مائة فالقول لرب المال
والبيعة للمضارب ولو ادعى المضارب عدم الشرط فالقول والبيعة لرب المال • التفريعات
في الثالث **كتاب** محمد الف بالصف اشترى باعديا فلم يتقدها حتى ملكت
فبقي رب المال ان يدفع اليه الف الاخرى فان ملكت يدفع اليها الف الاخرى مبادا وراس المال
جميع ما يدفع اليه بخلاف الوكيل بالشر اذا هلك الف في يد بعد الشراء يرجع على الموكل
الا وهو الفرقان المضاربة لم تنته بالشراء فيرجع المضارب على امره في كل مرة • فاما الوكا
تنتهي بالشراء وقد قبض لالف الثانية لاستيفاء وجب له على الموكل فتكون مضمونة عليه
وكذا لو لم سعد الموكل لالف الي الوكيل حتى اشترى ثم قبض لالف من الموكل وملكته في يد لا يرجع
على الموكل لانه قبض لالف بعد الشراء مستوفيا حقه • ولوقا الوكيل نقدت البايع
وكذبه البايع ضمن الوكيل ولا يرجع على الموكل لانه اقوا سببا ما وجب له على الموكل ولو هلك
التم عند الوكيل فقال الموكل هلك قبل الشراء وبطلت الوكالة فالشر او وقع لك وقال الوكيل
بد هلك بعد المشتراك وفي الرجوع عليك بالتمن فالقول للموكل مع اليقين على العلم ولو قل
الوكيل التمس الي البايع فوجدها زوفا او بهرجة فردها على الوكيل فملكته في يد قبل ان يرجع
على الموكل هلك من الوكيل لان الايقاع تضمن شيئين احدهما اقتضا ما كان له على الموكل والثاني

سجدة
من الموكل

ايضا ما كان

مطلوب
مخوف

ايضا ما كان له على البايع فبالرد ان بطل الايقاع لم يبطل الاقتضا كالمودع اذا امر المودع ان يقضي
دينه بالوديعة فتقضاها ثم وجد المقتضي له زيوفا فردها عليه فملكته في يد كان ما مالا لان القضا تضمن
استقرار المودع وايضا لما عليه فبالرد ان بطل الايقاع لم يبطل الاقتضا وهذا كله قول ابي يوسف
فاما قول ابي حنيفة يملك المودع من الموكل لان الاقتضا ما وجد اصلا وانما ثبت ضمانا فاذ بطل
المتضمن بطل المتضمن • التفريعات في جامع بكر • شرط ثلث الربح للمضارب وثلاثة لعبد وثلاثة
لرب المال ولدين على العبد مشروطه لمولاة شرط عمله اولا وان كان عليه دين فان شرط عمله فالثالث
له وهو كدفعه مضاربة الي اثنين فان لم يشترط عمله مشروطه لرب المال عند ابي حنيفة لان الموكل
لا يملك كسب المديون فصا ركا مشروط للاجنبي بطل الشرط ويبقى لرب المال عند ما شرطه
كشرطه لمولاة لانه يملك كسبه عند ما ولو شرط ثلثه لعبد رب المال ولدين عليه فشرطه لمولاة
شرط عمله اولا ولا يقال شرط عمله كشرطه لرب المال لان العبد يصير ماذونا له وهو في
التجارة كالحرق فيصير كدفعه مضاربة الي اثنين فيصير مشروطه لمولاة بحكم الملك ولان للعبد يد
حتى لو ادع رجلا لم يسترد ها الموكل فان كان عليه دين وشرط عمله فشرطه له وان لم يشترط
عمله فشرطه لمولاة عند ابي حنيفة كشرطه للاجنبي لا عمل منه وعند ما كسب المديون لمولاة •

كتاب الوديعه في يد الف ادعاها

رجلان كل واحد يدعي ان له اودعا اياه بجلف لكل واحد فان نكل فالالف بينهما وعليه الف اخر
بينهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما بنكوله وان حلف لهما فلا شيء لهما وان حلف للاول ونكل للثاني
فالالف للثاني وان نكل للاول وحلف للثاني فالالف للاول وينبغي للقاضي ان لا يقضي له حتى يحلف
للثاني لانه عسي بنكل له فان حلفه ونكل فالالف بينهما وعليه الف اخر بينهما لان تقديم اليه من احدهما
انما يقع اما باختيار القاضى او بالقرعة وكل واحد لا يصح لابطال حق الآخر • ولوقا المودع
اودع عنده احد كالا ادرى ايكا هو فالمدعيان اذا اصطفا فيها بينهما علي ان ياخذ ذلك الف
منه بينهما كان لهما ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الف اليهما وبعد الاصطلاح ليس له ان
استخلاف المودع سيلا ولا ضمان وان لم يصطفا او بقر ادرى كل واحد الف له واد اذها من
المودع ليس له ذلك لانه مقر له مجهول ونكل لكل واحد ان يستخلف المودع فان حلف لهما قطع دعواهما
في قول ابي يوسف وقال محمد لهما ان يصطفا بعد الاستخلاف علي اخذ الف بينهما وان نكل لهما
قضى الف بينهما ويضمن لهما اخرى بينهما وان حلف لاحدهما ونكل للاخر قضى الف الذي نكل له ولا

شيء يذري خلف له وكذا لو قال له علي الف او لهذا وكل واحد يدعيها فهي على الوجه الاربعه وكذا لو
قال غصبت هذا العبد من هذا او من هذا وكل واحد يدعيه فان اصطفا على اخذاه وان لم
يصطفا فذلك واحد ان يخلفه فان خلف قطع دعواه في قول ابي يوسف وقال محمد لما ان يصطفا
على الاخذ وان نكل دفع العبد وقيمته بينهما فان نكل لاحد ما قضى له به ● التفرعات في الشا
وفي جمع الناطق عبد في يد رجل قال هذا العبد لاحد هذين الرجلين جائز ويخلف نكل واحد اذا
ادعاه ● وفي الجامع لاحد هذين الرجلين على الف يمين ايها شادي في الشا في لا يجب عليه شيء الا ان
يصطفا على اخذ الف وفي العمود قيل للمقر هو هذا فقال له لم يجب للاخشي لان البيان غير
واجب فلم يحكم بقر واحد ما بقينا الاخر بخلاف الطلاق والعناق وفي شرح الجامع له على الف او لهذا
الاخير لم يلزمه خصوصا على قولهما وفي الشا في له على دلهم او لهذا اذ يصرح ولو قال لك على الف
او على شيء يكون عليه دين يلزم المقر كله في قياس قول ابي حنيفة وقال لا يلزمه شيء وان اضاف
الي شيء يكون عليه دين لم يبرح اقراه ● وان قال لك على او على مكائي فان عتق لم ينفذ اقراه وكذا ان
عجز عليه دين مستغرق وان لم يكن يتقدم ان شافرك في نفسه وان شافرك الى عبده فباع فيه
او يقض عنه وان قال لك على او على عبدي فان كان على العبد دين مستغرق لم ينفذ الا ان يقضى ذلك
عنه وان قال لك على او على فلان ثم مات فلان وهو وارثه وترك مالا قال لا قرار يلزمه ان شا كان من
مال الميب وفي ادب القاضي ادعي كل واحد العصب عليه فاقربه لاحد ما دفع اليه فلا خزان
يستخلفه لانه لزمه فاذا انكر يستخلف ولو ادعي كل واحد المودعية فاقربه لاحد ما دفع اليه
فليس للاخر ان يستخلفه عند ابي يوسف لانه لو اقر له لا يصح لانا لان خلاف على الاخر انما حصل بالدفع
الي المقر له والدفع بعصا وعند محمد يستخلف لانه لو اقر له لا يصح ● ولو ادعي كل واحد ملكا مطلقا
فاقربه لاحد ما دفع اليه ليس للاخر ان يستخلفه لانه لو اقر له لا يصح والفرق لهما ان هذا لا يدعي
عليه الاخر صا فان ترك الحفظ الواجب عليه بعقد المودعية ولو ادعي كل واحد اسع من هبة اليد
يخلف لهما ● وان اقر به لاحد ما او نكل له يخلف للاخر فان نكل لزمه دعواه ولو ادعي كل واحد
الشري منه فصار احدهما يومر بالسليم اليه فان قال الاخر خلفه في انه لم يبعه مني لا يخلف لانه
لو اقر له لا يصح وكذا لو جرد لهما خلف لاحد ما فنكل وجعله القاضي له فقال الاخر خلفه في لم يخلف
لان القاضي مع انه لا ينبغي له ان يقضي له ان يقضي له ولو خلف الثاني لما جعل الاول فالتفصا
فصل مجتهد فيه فصار المدعى عليه خارجا من الس ولا يملك الاقرار والبدل فلا يتوجه عليه

التمس وكذا لو

اليمين وكذا لو ادعي كل واحد هبة مقبوضة او صدقة مقبوضة من ذي اليد فهو مثله الشري
ولو ادعي احدهما الشرا والاخر الاخران او الاستيحا واقربه لم يقض او المستاجر فقال صاحب الشرا
خلفه في الله ما باعه مني خلف لان بيعه بعد الرهن والاجارة لازم في حق البايع فذلك الاقرار به
فتمنع الخليف ● وان اقر لصاحب الشرا ولا فقال المرفق او المستاجر خلفه في الله ما رهنه
مني او ما اجره لم يخلف لان بعد البيع لا يملك الرهن والاجارة فلا يملك الاقرار فلا ينفذ الاستيحا
وكذا لو كانا مدينين الاجارة فاقربه لاحد ما لا يخلف للاخر لان بعد الاجارة من احدهما لا يملك
الاجارة من الآخر ولو ادعي كل واحد نكاح امرأة فاقرت به لاحد ما لا يخلف للاخر لانها لو اقرت
لثاني لا يصح وهل يستخلف المقر له على نكاح الثاني قال بعضهم لانه لو اقر بنكاح الثاني لا يصح
والصواب ان يستخلف فان خلف لا تستخلف المرأة وان نكل تستخلف المرأة فان نكلت قضى بالنكاح
لثاني لان نكولها طهر بعدم نكاح الثاني وهذا الجواب ياتي على قولها وكيفية التحليف خليف
بأحد ما انت بزوجته له او بأحد ليس بينكما نكاح وان ادعت هي خلف بالله ما هي بزوجته لك او بالله
او بالله ليس بينكما نكاح وفي الثالث خلف بالله ما هي طالق منك ثلثا وفي الرابع ما هي بائن منك
وفي الصريح ما هي طالق منك ● المودع ان يخرج بالوديعة حيث شا كان لحله مونة او لم يكن خال
الخروج او قصر عالا بالطلاق للفظ وقال ابو يوسف ان لم يكن لحله مونة فكذلك وان كان فليس له ان
يسافر بها لانه يلزم صاحبها مونة الرد من مكان بعيد وهو لم يلزم ذلك وقال محمد ليس له ذلك
في الاحوال كلها لانه يبعث على صاحبها امكان الاخذ مني شادي في شرح القاضي هذا اذا كان الطريق
امنا فان كان مخوف او له بد من السفر ضمن لانفاق وكذا الاب والوصي وان كان مخوف او لا بد له من
السفر ان شافر اهله لا يضمن وان سافر بنفسه ضمن لانه يمكنه ان يترك في اهله وكذا الاب
والوصي وفي الثاني وفي مسافرة المودع بالوديعة في البحر منع وتسليم ومسافرة العدل او المرفق
بالرهن على التفصيل في الوديعة ● وفي التقاريق للمرفق ان يسافر بالرهن وان كان له حمل مونة
قال ابو يوسف في رواية بن ساعدة بخلاف الوديعة وروي هشام عن محمد انه كان وديعة
ولا يبالى به بالمال حتى يرده اذا كان له حمل واطلق بعد هذا العدل ان يسافر به وكذا المرفق
وفي الثاني امر المودع بالحفظ في المصر ليس له ان يخرج بالان التقيد مقيد وفي جمع برهان
قيل للمودع احفظ في هذا المصر ولا تخزجها او لم يقل ولا تخزجها فسافر بها فان سافر له منه بد
بضمن وان كان لا بد له منه فان امكنه الحفظ في المصر صرح السفر بان يترك عند اهله في المصر فاذا سافر

بضم وان لم يكن لم يضمن فان لم يضمن مكانا ولم يضمنه فسا فران كان الطريق مخوفاً فان لم يكن يرد
حراً وموتة لا يضمن وان كان ان كان لا بد له من السفر لها بان حرج عن الحفظ في المصير لا يضمن ان
له منه بد على قول ابي حنيفة لا يضمن قرب السفر وبعد **●** وقال محمد بن يعقوب الحارثي وقال
ابو يوسف ان قرب لا يضمن وان بعد يضمن وفي المصنف سافر المودع بالوديعة ان كان الطريق مخوفاً وله
بد من السفر فهلك في الطريق ضمن بالاتفاق وان كان الطريق مخوفاً ولكن لا بد له من السفر ان سافر
باهله كله لا يضمن وان سافر بنفسه دون عياله ضمن لانه كان قادراً على تركه في بد من كان في عياله ان
كان الطريق امناً وله بد من السفر ضمن ايضاً لتقرضه اياها لئلا يهلك وان كان الطريق امناً ولا بد له
من السفر ولا موتة ظاهراً لم يضمن خلافاً للشافعي فان كان لها حمل وموتة وسافر لها الى الداخل والخارج
امن ولا بد له من السفر لم يضمن اذا هلك وموتة الرد الى الدار صاحبه على صاحبها في رواية الحسن
عن ابي حنيفة وقال علي المودع ولو نقلها الى بلد من بلدان من محلة الى محلة لموتة الرد على صاحبها بالاتفاق
وفي القاري المودع ان سافر بالوديعة وعمل بها يضمن فيها له حمل وموتة وعن محمد بن رافع ذلك
الى القاضي فبما هو بذلك او خلفه في اهله وقبيله اذا كان الطريق مخوفاً لم يسافر فيها ولا رواية
في السفر في البحر **●** وقد ذكر في الاحارة انه يضمن والخلق ابو يوسف في رواية بن ساعدة انه لا يضمن
ماله حمل وموتة في الرحلين ولو استاجر المودع بيتاً في المصير فاحرز فيه الوديعة ثم سافر لم يضمن
وعن ابي يوسف ليس لاحد الشريكين ويضمن فيها له حمل وموتة وان سلم فالرجع بينهما استحضاراً وعنه
له ان يسافر الى موضع لا يثبت عن منزله او يكون في نوع يحتاج في سوانه الى سعة والصحيح مذهب
ابي حنيفة ومحمد له ان يسافر وروي الحسن عن ابي حنيفة الا اذا اشتركا بعلان براهها فله ان يسافر
ويتفق في السفر من المال وكذا ذكره محمد ولم يذكر العمل براهيه والنفقة استحضاراً ودياناً
المصائب في الرواية الطاهرة وان دفع في مصر ما وعنه ابي يوسف الى موضع يرجع من يرم
ذكر الطحاوي روايتين عن ابي حنيفة روي محمد جواره وابو يوسف خلافه وفي الشافعي اجماع
ان الموصي ان يسافر بالتركة لا يضمنه اعم وفي شرح القاضي وكذا اللاب ان يسافر بماله الصغير
● المودع ان يحفظ الوديعة بيد من في عياله لانه معهود في الحفظ فصار الابداع اذا ناله
بذلك دلالة وان ناله ان يدفعها الى احد من عياله فدفعها الى من ليس له بد من دفعها بان كانت
الوديعة دابة وقال لا تدفعها الى غلامك او اجيرك او ولدك او كانت مالا يحتاج في حفظه الى
امرائه لا محالة وقال لا تدفعها الى من لم يضمن استحضاراً لان الشرط ليس في وسعه باعتبار

الان فسقط

العادة فسقط اعتباره كالشرط عليه ان يسكن بيده ولا يضمنه الا اذا او شرط عليه حفظاً
بضمته دون سواه او شرط عليه ان ينظر اليها بعينه اي يني دون البصري او شرط عليه ان لا يخرج
من الكوفة فانتقل منها فاحرجها او شرط عليه ان يحفظ في صندوق في بيت لم يعتبر هذا الشرط وان
دفعها الى من له بد من دفعها بان كان له سوا اهل وخدم فضا من لان الشرط مفيد والذي في عياله
من يسكن معه ولا يشترط مع المساكنة ان يجري عليه النفقة حتى لو ادعت المرأة قد دفعت الي زوجها
لم يضمن وكذا لو كان ابن معها ساكناً فخرجها وتركها المتركة عليه لا يضمنان ذكر الحارثي عن محمد
المودع دفع الوديعة الى وكيله وليس له عياله او دفعها الى امين من امانيه ممن يتقرب في مساله
وليس عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثقاً به في ماله لذا في الوديعة قال وعليه الفتوى
وكذا لو دفع الى حرا لولا لا يضمن لانه استحق منافعها وان دفع الى حرا لم يضمن **●**
والمودع وضع الوديعة حيث شاف في ملكه من بيت اودار او طنوت او غير ذلك مما يحفظ به
لا طلاق الامر بالحفظ فان امران يضمن في دار ونهاه عن الوضع في دار له اخرى فوضعه في التي
نهاد عنها ضمن لان حوز الدارين مختلف الا ان تكون تلك الدار حراً او كافاً في الحرار سوا او امر
ان يضمن في بيت ونهاه عن الوضع في بيت اخرى فوضعه في الذي نهى والبيتان في دار لم يضمن لان حوز
البيتين في دار غير مختلف الا ان يكون الذي امره بالوضع فيه حراً من الذي نهى والاصل كل
شرط يفيد اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فمعتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته
فيلغوا وفي شرح بكر امران يحفظ في هذا البيت في هذه الدار فان اكد بالثبوت بان قال
لا يحفظ الا في هذا البيت فحفظ في بيت اخر منها يصير مخالفاً **●** وعن الصغار لو كانت الوديعة
مضروفاً والمودع غائب فحجب عليه الفساده فلا ولي ان يدفع الاموال في القاي فيليبعه ولو لم يدفع
حتى تسد لا يضمن لان حفظ الوديعة على مقدار ما امر به وفي جمع برهان وكذا الواجب البيان
الوديعة او ثمرها في المصير ولم يرفع حتى تسد او كان في المغارة فلم يبيع حتى تسد وعن الصغار لو كانت
الوديعة حطبة فافسد في المغارة وقد اطلع على ثقب ولم يجز صاحبها ولم يسد يضمن لانه صعبه
قال ابو الليث فان اخبر لم يضمن **●** وفي رواية ابي ذر روى الحري في بيت المودع فتركها في الحوي
مع امكان له دفعها اليه يضمن وفي جمع العلوم اذا تمكن من الحفظ بنقلها الى مكان اخر فتركها حتى
احترقت يضمن ولم يجوز تفسير الامكان واري يمكنه النقل من غير ضرر لحقه نفساً او ماله
ولم يجوز ايضاً لو علم انه لو لم يدفع الوديعة ولم يسلح ولم ينقص نفسه الوديعة وقد امكنه

مطلب

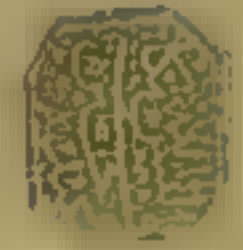
الحفظ بالذبح والميلج والنفذ ولم يفعل حتى تسلم ان قلت يضمن له وجه استدلال بمسألة
الثقب وان قلت لا فله وجه استدلال بمسألة اللبن وقد ذكرت هذا الواحد فتصويبي
وعن اصناف الراعي والبقار اذا دبح ما لا يرجي جوده لا يضمن لانه ما موردا لحفظ الذبح
في هذه الحالة حفظ وان دعي اجنبي لا يضمن قال الفقيه هذا جواب الاستحسان وهكذا
روي عن ابن سلة والقياس ان يضمن وهو محتار والشبهة لانه لا يورث الحفظ ثلثه او عراجل
شيئا نعم فليس لاحد ان يأخذ بضيبه وقال له ذلك كما في الدين قال الحلواني ذكر محمد
الخلاف هنا في الاحد ولا خلاف فيه فانهم اجمعوا ان احدهم اذا تكرر من احد بضيبه له ذلك
والصحيح الخلاف بينهم في الدفع له في الدفع قسمة على الباقيين والمودع لا يملك القسمة فاستنعى الدفع
لما المودع يدفع اليه ما قبض منه فيصح ولا تكون هذه قسمة على الباقيين حتى انا الباقي لو هلك
في يد المودع كان الباقيين ان يشاركا القابض فيما قبض ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس
له ان يشارك الباقيين في الباقي وفي المبسوط او دعا ودية فطلب احدهما بضيبه منها لم
يدفع اليه حتى يحضر الاخر قال بكر ولم يفصل بين ان تكون الوديعة متكيلة او موزونة او معدومة
بتفاوت ولا بتفاوت قبل الخلاف في الكل واحد لان محمد لم يفصل وقيل الخلاف في المتكيلة والموزون
فاما في الثياب والعبيد فليس للمودع ان يدفع حصة الحاضر عندهم وليس للحاضر ان يأخذ
بشبهه ايضا ذكروا لنا صحي اذا كانت الوديعة مثليا او قيميا لم يكن لاحد ما طلب حصته منها حتى يجمعوا
وقال يدفع اليه بضيبه وفي النظم طلب احدهما حصته منها وهي ما يقسم في المودع لا يامرو
القاضي بالدفع خلافا ولو دفع بغير بضيبه خلافا وفي التقاريف او دعا لم يدفع الى احدهما حصته
الا بامر القاضي وعند ما يدفع ولا يكون قسمة وفي المتقاضي او دعا القابض احدهما يدفع
في الشاهد نصف ثم هلك ما بقي فللقابض ان يتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على
القابض وان شألم يتبع القابض فان كان الدافع بامر القاضي فلا سبيل للقابض على احدهما وفي التقاريف
او دعا القابض احدهما دفع الى شريك مائة ففعل وصالح الباقي فالماخوذ من بضيبه الى
بضيبه الى النصف وكذا لو قال ادفع اليه حصته ولو قال ادفع اليه النصف ضمن نصف ما قبض
ولو وصفا الا في بينهما عند احدهما فقال احدهما صاحبه خذ بضيبك منها فالماخوذ بينهما وان
صالح سلم الباقي لآخر وفي الشروط دراهم بينهما وهي موصوغة عند احدهما فيقول الذي ليس
لذي عنده اقسره ما عندك فاعطني حصتي فاعطاه حصته فهو جائز لانه انصل به القسمة

فتمت القار

فتمت وان قال جاز حقتك حتى اقبط انا حصتي فقبض الذي عنده حصته وهلك الباقي ياخذ
الذي لم يكن عنده نصف ما في يد القابض لانه لم يتصل القبض لتضييب واحد المصلين في
هلك قبل القبض انتقلت القسمة وفي القوي صرح بين الدهقان وبينه ارفع قال
الدهقان للمزارع اقسره وافرز بضيبتي فقسم حال غيبة الدهقان وجعل بضيب الدهقان اليه فلما
رجع اذا هلك ما افزره لنفسه فاهلاكه عليها وان قسم وافرز بضيب الدهقان وجعل بضيب
نفسه اليه فلما رجع اذا هلك ما افزره الدهقان فاهلاكه على الدهقان وفي المتقاضي حصة
بينهما امر احدهما صاحبه بقسمته ودفع اليه جواز قال كل حصتي منها في هذا ففعل جاز وهذا
قبض وكذا لو قال اعز لي جوازك هذا اذ كل لي حصتي منها وان قال اعز لي جوازك من عندك
ولم يبد هذا فلكه لي فيه ففعل فليس هذا بقابض حصته وفي مسأله الحلواني خبره بانه اجلاه
في كرم احدهما فاكل نصفه وصالح الباقي ضمن نصف ما اكل والباقي بوى عليها وفي المتقاضي عشرة
وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة فاكلت خمسة وهلكت خمسة بضم سبعة ونصف
لان نصف الهاك من هبة فاسلف ونصفه من امانة ولو قال علي ان لك من خمسة ففعلت
خمس بضم الستة ولو دفع خمسة على صلح علي ان له خمسة منها ولم يبين خلطها بضم الهبة
وفي النوازل ثلثة من العشرة لك والسبعة سلم الي فلان ففعلت بضم الثلثة ولو كان ذلك
وصية لم يضمن لان وصية المشاع جائزة وفي المتقاضي الفاعط الفين فقال
له الف منها ففعل من حقك والف وديعة فصاعت هو قابض لحقه وفي الشاقي مديون دفع الي
رب الدين عبد او قال بعه وخذ حقك من يده فباعه وقبض منه ففعل قبل ان يردت نفسه
فقبض هلك على الدافع ولو قال بعه لحقك كما قبض لثمن هلك عليه وفي العيون استقرض خمسين
فأقرض ستم على ففعلت العشرة في الرد ضمن خمسة اسداسا لان ذلك القرض والثاني
امانة وكن الوهك الباقي وفي الشاقي المودع من قسمة الوديعة المضمم للحفظ حتى يصير في يد
كل واحد النصف ولو سلم احدهما جميع الوديعة الى صاحبه فصاعت ضمن النصف خلافا
ولا يضمن القابض عندهم ولو كانت الوديعة مما لا يقسم بينهما في الحفظ ولا يضمن كل واحد بالتسليم
الى صاحبه في قولهم وعلي هذا لو كان لعدد في باب الرهن اثنان والرهن مما لا يقسم او يقسم وقيل
اذا اودع عند كل واحد ما يقسم خلط ايضان اودع رجلا اثنا فادعاه اخر فصاعت
فعلما لك ان يضمن الاول دون الثاني لان الاول انما يصير صاحبا بماء رفته عن الثاني لكونه تاركا

للمحظ ولم يوجد من الثاني ترك الحفظ وقال له ان يضمن ايها شافان ضمن الاول لا يرجع على الثاني
وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه لما لم يكن له ان يودع فاذا اودع صار ضمنا فالثاني اخذ
المالك من الضمان فيضمن كودع الغاصب فان ضمن مودع الغاصب ذكرنا باليسر ان يعلم ان المودع
غاصب يرجع عليه وان علم لا يرجع وكذا اشار اليه السرخسي وذكر الحلواني ان لم يعلم المودع ان هذا
مال غصب وذعم الغاصب انه ملكه يرجع لانه صار مفرودا اما اذا علم انه غصب في يد صاحبه
ان يرجع فيه شبهة اختلاف الرواية وفي العيون لو كانت الوديعة دابة فاصابها شيء
فامر المودع ان ياتي بها ليعلمها فخطبت من ذلك صاحبها يضمن ايها شافان ضمن المودع لم يرجع على
المعالج وان ضمن المعالج رجع على المودع اذا لم يعلم انه لغريم وان علم بان اخبر المودع انها ليست له ولم
يؤمر بهذا لم يرجع عليه وفي اللاتي احقر في هذا الحايطة او قال احقر في حايطة او كان ساكنا او
استاجر على ذلك فعلا فاذا الحايطة لغريم ضمن ويرجع على الامر ولو قال احقر ولم يتكلم ولا
قال في حايطة ولا كان ساكنا ولا استاجر لا يرجع لان الامر لم يصح بوعده ونظيرها اشترى
عبد ابان او قال اشترى عبد ابان او دفع اليه الفواق قال اشترى عبد ابان فاشترى به
لعمركم ولو قال اشترى عبد ابان ولم يتكلم ولا بالني ولا دفع اليه الفاق فهو المشتري وسبب
الاستحاضة من الميراث اخر للمالك ان يعيد اليه الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة
فلمالك ان يضمن ايها شافان ضمن الاول كان ضمانه وهذا ملك الاول الرهن فصار كانه ومن ملك
نفسه فان هلك في يد الثاني هلك بالدين وان هلك الثاني يكون الضمان وهذا عند الاول وبطل الرهن
عند الثاني فيرجع الثاني على الاول بما ضمن وبدينه ولو كان ذلك باذن المالك صح الرهن الثاني
وبطل الاول وصار كانه لو استعار من المالك فوهبه فان كان قيمة الرهن عشرة والدين عشرة
سقط الرهن بهلاكه وعلى الراهن للميراث عشرة وكذا لو كان قيمة الرهن عشرين لان الفضل امانة
ولو كان قيمته خمسة سقط من الدين خمسة وعلى الراهن للميراث خمسة وفي منقرقات ابي البت
رهن الميراث اخر فملك هو ضمان وان استرده قبل ان يهلك عادره وان كان في المستبضع فملك
الابضاع ولا الايداع وكذا الوكيل البيع وفي جمع النسخ الوكيل البيع ان يدفع العين الى المستأمن ليعرضها
على من احب لان هذا من ضرورات البيع ولا يتأتى البيع غالبا الا على هذا الوجه فيطلق له ذلك
وفي التقويم لا يطلق وفي جمع عن ابي بصير ان لا يطلق له قال برهان وبالاول يعني وفي ادب
القاضي الجاب والوصلي القاضى لا يدع وفي الثاني ادعي المودع الرد خلف فنكحل ضمن ذكر السرخسي

مطلوب
احقر في هذا الحايطة
نفعه او اذا كان طاهر



سنة
المستقر

فان مات قبل

فان مات قبل ان يحلف كان برياء ذكر بكرو قالوا الوادي الهلاك مات قبل الحلف لا يكون المودع حق المصحة
وحق استخلاف الورثة وفي النوازل مات المودع قتال ورثته قد رد الوديعة في حوته لم
يقبل فظهر الضمان واجب في التركة الا ان يقيموا البينة على قرار الميت بالرد وفي التقويم ادعي
الورثة الضمان في يد المورث في حوته قال الشهيد ان كان الوارث في عياله المورث قبل قوله
والاولاد الضمان في التركة وفي الاستيعاب مات المودع قبل البيان لم يصدق ورثته على
الهلاك او التسليم الميراث المال وكذا المستبضع والمستقر وكل من كان المال امانة في يده
كتاب العارية
اما ان يكون مطلقة في حق الوقت والانتفاع او مقيدة فيها او مقيدة في احد ما مطلقه في الآخر
فتو الاول له ان يتبع بها في اي وقت شاء اي منفعة شاء ان شاغل عنها وان شارك وان شارك
غيره لانه ملك المنفعة مطلقا فان اركب غير فقد عجز جهة الانتفاع والمنفعة والمعين
اليه وفي التقويم لو عركب او ليس بعد ذلك بنفسه ضمن بغير عليه البردوي وطاهر ما ذكر
بكرو السرخسي انه لا يضمن وفي لوجه الثاني والثالث ليس له ان يعيد ذلك عملا لعمدة
الا ان يكون حلقا الى جوار او الى مثل المسمى وحمل غير محاتم سعة مكان عن محاتم حطة حلق
الى غيره بالقلب حلقا الى شر وكذا حمل الشئ مكان وزن الحطة وبالقلب حلقا الى جوار وفي
جمال خمسة اقفره حنطه مكان عشرة اقفره شعير يضمن قيا سالان عند اختلاف الجلس
لا تقبض المنفعة والضرر وفي الاستحسان لا يضمن لان فائدة المعسر دفع زيادة الضرر
وهذا في الضرر دون الشعير وحملته لو سمي حلا لغيره ان كان ثقل منه او احد طهر الدابة
يضمن ذكر كرو لو كانت العارية مقيدة بالوقت فهلك بعد مضي الوقت ضمن من مشا بغيره
لا يضمن المودع اذا امسكه بعد انقضاء المدة بان قبل له احفظه يوما **س** ان يموت
الرد على المستقر وكان المالك قال له رد علي بعد المدة فاذا لم يرد فكانه امتنع عن الرد بعد
حلب المعير فيصير ضمانا ولا كذلك المودع والمستاجر لان مودة الرد ليس عليها وفي المشتق من
مع هذا الرد بعد المدة الى منزله الاخر فملك في الطريق لم يضمن وان لم يكن عليه الرد وعن ابي يوسف
لو استاجرها في المعير ليركبها من موضع الى موضع فعليه ردها فان لم يردها فهو سخر وفي الجرد
عن ابي حنيفة كانه مستاجر لم يرد كذا الدابة مودة الرد على الاجر وما لاجل كالتأجير والدابة على
المستاجر رده واما مودة رد ما في يد احمر المشترك قال الشهيد يجب ان يكون عليه وفي

سنة
الى منزله الاخير

الروضة استاجر رجلا ليطحن ليلته فحملها الي منزله عليه ورد ها على المواجه • وفي شرح استأجر
دار خدمة عبد كان رد العبد على مالكه وفي القوي مونة رد الرهن على الراهن ومونة رد
المستعار للرهن على المعير ومونة رد المصوب على الفاصب وفي النظم مونة رد راس مال المضاربة
والشركة والنجاعة واللقطة والابق على صاحب المال ورد الهبة بعد القضا بالرجوع على الواهب
ورد نصف موه المظلة قبل الدخول وهو غير مقبوض تقضي عليه بالرد فرد ذلك على الزوج وان
كان المهر ذهابا او فسخة فالرد عليها • واختلف في المستعير هل يودع قبل كالمودع واليه
ذهب الكرخي قال البقال وهذا اصح • قيل يودع وهو اختيار العراقيين لانه دون الاعارة وبه
اخذ ابو الليث والفضيل واليه اشار محمد في الاصل فانه قال المهر لو وجد الدابة في يد رجل يترحم
ذوا اليد انه فلان الذي عزنا منه فليس تخصم وهذا يدل على ان المستعير ان يودع **قلت**
وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة وهو ان لا يتفاوت الناس في الانتفاع بها كالحمل والاستخدام والسكنى
والزراعة • وفي النظم وكذا المستعار للطين والكواب وكذا الابنية امسا فيما يملك الاعارة
كالركوب واللبس والفاس ونحوه لا يملك الايداع فصالح الفاس في التهمة قال ظهير الدين
وجدت الرواية ان المستعير لا يملك الايداع وفي الاستيعابي واختلف في الايداع المستاجر
المستاجر • وهذا الاختلاف فيما يملك الاجارة امسا فيما لا يملك فلا يودع
المستاجر يعار والمستعار لا يواجر لان الملك بسبب الاعارة دون الملك بسبب الاجارة والى
معلم ما هو مثله او دونه • اما الذي فقه فلا وفي الاجناس استاجرة اية فقال له صاحبها
لا تواجرها فله ان يواجرها وفي التوازل عن الهند والى قبل المستعير لا تدفع الي غيرك صح فيه
قال الشهيد المراد ما لا يختلف الناس في الانتفاع به وفي الشافى الموصله بالخدمة والسكنى
ملك الاعارة لا الاجارة • وفي الشروط الموقف عليه بالسكنى لا يملك الاجارة لانه ملك
المنفعة بغير بدل فلا يملك ابدل **قلت** فعلى هذا ينبغي ان يملك الاعارة
وفي جمع الشهيد واختلف في الموصله بغلة الدار والعبد اذا اراد السكنى والاستخدام قبل ليس
له ذلك ولو اجرها له ذلك لانه لو اجرها ان يسكنها فربما يظهر ديون على الموصي فلا يمكن ان تقضي
ديونه اما لو اجر بعض ديونه من الاجرة وقيل له ذلك لان له ان يسكن غيره فيملك ان يسكنها
بنفسه قال الشهيد فعلى هذا الخلاف جاز ان يقاس الموقف عليه بالغلة والاجتياض ان يواجر
العم من الموقف عليه ويأخذ الاجرة ويرد ها عليه واليه ذهب البعض وفي الشروط اختلاف

فان الموقف

فان الموقف عليه بالغلة هل يملك السكنى • وفي عمام لا يملك الاجارة ولكن يواجرها القيم
فيدفع غلته اليه وفي الاجناس لو اجرها من الموقف عليه جاز وفي شرح القدوري عمارة الوقف
للسكنى على من له السكنى فان امتنع ان كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرها • استقار دابة فردا
مع عبده او اجره او مع رب الدابة او اجره فضاع لم يضمن لان الرد بيد هولاء وعلى هولاء مهور
والطاق ينصرف الي المهور والمهراد من الاحرار مساهمة او مشاهرة اما اذا كان اجيرا اميا او
فلا واليه اشار في السير ولم يفصل في الاصل بين العبد الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم قال
ابن دوى والعجيم من المذهب اما سوا ذلك السر حتى ما يدل على انه يضمن اذا راعى على عبد
لا يقوم عليه فانه قال لو كان المستعار عقد لودعه فردا على عبد لا يقوم عليه يضمن اذا عطف
وذكر بكر يجب ان لا يضمن استحسانا قال برهان وهو الصحيح واليه اشار محمد في الاصل • ولو
رد المودع الوديعه على عبد المودع فضاع في يد من كان له العبد يقوم عليه او لا واليه مال المستعير
وهو العجيم وبه ينبغي هذا هو الكلام في وجوب ضمان الدابة اذا ضاعت وهل يبرئ المستعير
عن ضمان الرد ما لرد اليه عبد المعير الذي لا يقوم عليه ففي شرح الشهيد قال مشايخنا وجب ان لا يبرئ
لان محمدا وضع المسئلة في العبد الذي يقوم عليه وقال يبرئ حتى يكون للتقيد فايد ولوردها
الي منزل المعير والى مربوطه فضاع القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا يقيد هذا في عادتهم وعلى
هذا القياس والاستحسان البراءة عن ضمان الرد وعن سلمة ان كان مربوط خارج الدار لا يبرئ لان
الطاهر انما لا يكون بلا حفظ وقوله محمد لم يجد صاحبها ولا خادمه قالوا يجب هذا الشارة الي انه لو
وجد احد ما فلم يرد عليه ودربط لم يبرأ وفي شرح الخوازي وفي شرح بكر لوردها الي ارضه لا يبرئ
لان المالك لا يحفظها بارضه وفي التفريق المستاجر كالمستعير في الرد الي دار المواجه ذكره الكرخي
في الوديعه عن محمد وفي المنتقا ايضا قال كل شي يفعله صاحبه اذا رد عليه فاذا فعله المستاجر
برئ وفي شرح الوديعه المتقدمين اختلاف وفي التفريق لا يبرئ المودع برد الوديعه الي منزل
المالك ولا الي داره او غلامه وفي القوي لوردها الي من في عيال المودع ذكر القدوري
وابو الليث والسر حتى انه يضمن وفي سره الجامع ومفقود بكر لا يضمن وبه اخذ الفضل وغيره ولو
رد ها المستعير بيد اجني فضاع ضمن • وهذه المسئلة تدل على ان المستعير لا يملك الايداع
ومن قال يملك يودع هذه المسئلة فعول بان العارية قد انتهت فبقى مودعا والمودع
لا يملك الايداع • استأجر ارضا ليزرعها يكتب انك اطعمتني وقال لا يكتب انك اعرتني لان الاعارة

مطل

صريح والاطعام مجاز وعند صلاح الفطن استعمال الحقيقة او لي له المك يكت للاستيثاق
 فلو كتب بلفظة الاعارة لا يحصل الاستيثاق لان بعد الزايع يقول المعير اعركها لنصب
 الفسطاط فالتع زرعك ولو كتب بلفظ الاطعام ليس له الفلح بل يترك باجر المثل الى ان يركب كان
 لفظ الاطعام احق من هذا الوجه ولو قال اطعمتك هذه الارض فهي عارية لان عينها لا تطعم فعن
 اطعمتك ما يحصل ما يكون عليك بمنفعة منه وعن ابي يوسف انه حجة كقولنا اطعمتك هذا الطعا
وقال عين الطعام يطعم فملكه وقوله اطعمتك هذا الجوز وعارية الا ان
 يريد به الهبة استعارة رضا ليعني في او يفسر بفعل ثم اراد المعير ان يسترد بجر المستعير
 على الفلح الا ان يكون في ذلك مضر بالارض ترك بقيتها مقلوعة ولو كانت العارية موقوفة
 والمسئلة تحال لا يجبر المستعير على الفلح والمعير ان شاخص بقيتها قائمة يوم الاسترداد وكذا
 الاستحقاق على المشتري يوم الفلح ويرجع على البايع بقيتها قائمة وان شا المعير ان يتطاول في
 المدة فليخلف بجر المستعير وان شرط ان يترك البنا او الفرس اذ اخرج منها ضمن اجر المثل ولو استحق
 الارض فتنقص البنا قبل اوقته لا يضمن المعير من قيمة البنا شيئا ذكره محمد في الشروط وذكر الحافظ
 في شروطه ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف يضمن قيمة البنا وفي المشتق عن محمد اعوتني لا يضمنها او
 افرس في فرسها وبنيها وقال المعير اعركها وفيها البنا والفرس فالقول والبيينة
 للمعير وكذا لو باع على انه بالحياء ثم اراد نقض البيع فاختلفا في بنا او غرس • اشترى شجرة
 فله قلمه بعروقه فان كان في ذلك ضرر فاحتر على البايع في ارضه ان شا سلم ذلك وان شا منه وفي
 الشروط اراد المشتري قلمها والفلح يضر بالارض يمنع عن الفلح ويقال له خذ قيمتها او اتركها وان كان
 هذا يتصرف في ملكه ومع هذا منع ويجوز المنع عن التصرف في ملكه كما في بيع السلاح في ايام الفتنة
 ومنع المودع السيف عن المودع ليضرب به غيره وفي الاجناس اشترى ارضا ففرس فيها ثم استحققت
 الارض قبل المشتري فقلح الشجر وان كان في قلمه ضرر بالارض قبل المشتري ان شئت غرمت له قيمة الشجر
 مقلوعة وكان ذلك وان شئت قلح يقطعه وعزمه ما تنقص الفلح من ارضك وان كان درع الجوز
 واصاف الرباجين قال ابو يوسف قبل المشتري اقطع الكل فان كان زرعه اضر بالارض فليستحق
 ان يضمنه النقصان ولا يرجع به على البايع الا بالشر فان كان المشتري قد كوي في ارضه او حفر فيها
 ساقية وتطرد على النهر ثم استحققت رجوع على البايع بقيمة ما حدث فيها من بنا قطرة دون ما انفق
 في تكريه والساقية ولا في مساه جملها بالتراب وان شأناها باجر او لبن او قصب او رص له قيمه

رجوع بقيمة

رجوع بقيمة ذلك وفي المشتق عن محمد يرجع بقيمة البنا والفرس والزرع وفي شروط الرخصي لا يرجع
 بقيمة ما انفق في البنا والفرس والحفر قبل هذه حجة في واقعة وهو ما اذا اشترى عبد او بقرة
 فانفق على المشتري ثم استحققت لا يرجع المشتري على البايع بما انفق ثم رأت في جمع الورد اني اشترى
 اشجارا وارتكب المون فبقيهم وحملهم ثم استحققت لا يرجع بملك النقة على احد وفي التفاريق في
 استحقاق الارض يقوم الزرع والبنا قايما للبقا لا للقلع وفي الاستحبابي لو نصص فالمشتري ان شا
 سلم النقص ويرجع بقيمة مبنيا ومفروسا وان شاخص لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف يرجع فيقوم مبنيا وغير مبنيا فيرجع بذلك النقصان وفي المشتق عن ابي
 او استهلك المشتري النقص فلا شيء له على البايع لان هذا منه اختيار وان استهلكه المظرا او
 كسره رجلا فعلى البايع فصل ما من النقص والبنا وان شا البايع اخذ النقص على تلك الحالة واعلم
 قيمة البنا مبنيا ويغ عنه ما حدث في النقص من النقصان فان اختار هذا فالمشتري ان شا فعل
 وان شا لم يفعل والنقصان للدرك لا يرجع عليه بقيمة البنا الا ان يسميه **النقص**
 مائة الاجارة وفي الارض رطبة فانما تقلع يريده اذا كانت تحت الارض لم تظهر بعد اما اذا
 ظهرت البقل يترك باجر حتى يحس بحوم كذا روي عن محمد في المشتق وعن ابي يوسف ان نصيب الاجارة
 والزرع لم يخرج بعد فاخصموا النسخ الاجارة وردت الارض ليصاحبها فان خرج بعد ذلك
 زرع رددتها الي صاحب البنا فيكون الزرع له وعليه اجر مثل الارض ولو انقصت الاجارة
 والزرع بقل ولم يخصصوا حتى استحصل فله من الاجر حساب ذلك ولا صدق الزارع بالفضل
 وكذا لو احتضروا فيه استحسن ان يترك باجر المثل الى ان يركب كما في العارية اذا اراد المعير
 استرداد الارض بخلاف الفاصد لانه منقضي فلا يستحق البقا • وفي النوارب بني في ارض
 الغير من تراب هذه الارض بالرهص فالمبني لصاحب الارض لانه لو نقص صار ترابا وكان عليه
 تركه فلا يفيد النقص لان يكون المبني اكثر فيه للسرقة ويحوزه فله دفعه وان بني لغير تراب
 هذه الارض او من لبن فله النقص لانه لو نقص كان له النقص فكان النقص مبيدا وفي اللابي
 بنى كرم رجل تراب الكرم فان لم يكن للتراب قيمة فالمبني لصاحب الكرم والبايع مصل لانه لم
 يصير غاصبا للتراب وان كان للتراب قيمة فالمبني للبايع وعليه قيمة التراب لانه صار غاصبا
 وفي ادب القاضى احد التراب من ارض انسان فان كان للتراب قيمة يضمن تمكن النقصان في الارض
 اولا وان لم يكن له قيمة في ذلك الموضع ان تنقص الارض يضمن والا فلا ولا يومرا بكسر خلا فالما

مطل

مطل

مطل

كتاب الهبة العوض

يقوله البعض **كتاب الهبة العوض** في الهبة نوعان متعارف ومشرط **فنبدا** المتعارف والاصل فيه ان العوض مترلة الهبة حتى يشترط فيه ما يشترط في ابتداء الهبة ونهت وصول العوض لا رجوع الواهب في هبته ولا للمعوض في عوضه والتعويض من الموهوب له ومن الاجنبي سواء وتفسيره ان باق المعوض بلفظ يعلم الواهب انه عوض هبته بان يقول هذا بدل هبتك او مكان هبتك اما اذا وهب من الواهب ولم يقل عوضا كان لكل واحد ان يرجع في هبته ولو استتمت الهبة رجوع المعوض في عوضه لانه انما عوض بشرط سلامة الهبة له وكذا لو استحق العوض رجوع الواهب في هبته لانه لما استحق خلت الهبة عن العوض ولو استحق نصف الهبة رجوع المعوض في نصف العوض اعتبارا للبعض بالكل ولو استحق نصف العوض لم يرجع الواهب في شيء الا ان يشاء ان يرد ما بقي ويرجع في الهبة لان ما بقي يصح عوضا عن الكل وانما شكر الخلف في رضا الواهب به فكان تائيد في ثبات الخيار له ولو استتمت الهبة وهلك العوض ضمن قيمة العوض وعن ابي يوسف لا يضمن ولو استحق للمعوض وقد هلكت الهبة لم يضمن **ولما** الهبة بشرط العوض يد ايد حتى لو كان نكاحا وان يمنع ما وهب من صاحبه ولا يملك كل واحد ما له صاحبه ما لم يقبضه ولا يجوز في مشاع ينقسم ولا يجب به الشفعة في العقار وبعد التقاض صار سباعا فينقسم كل واحد منها على الآخر ولكل واحد الرديح والروية والعيوب وحسب به الشفعة ويشترط الطلب وقت التقادم بعد التقاض ذكر الخلف عن اصحابنا روايتان في ظاهر الرواية بعد التقاض وفي البراءة الهبة بشرط العوض مترلة البيع الا في خصلتين احدهما ما لم يتقاضا كل واحد ان يمتنع ولو قبضه احد ما راي الاخر ان يدفع اليه فللواهب ان يرجع في هبته ان كانت قائمة ويضمنه قيمته ان كانت هالكة والخصلة الثانية لا يجوز في المشاع **●** وفي نوادر ابي يوسف لو قبض الهبة امر بدفع العوض وان اى رد ذكر القدر في مختصر وايضا مختصر ويعلق به من الاحكام ما يتعلق بها اذا قبض ذكرنا كذا في فان قبض احد ما ولم يقبض الآخر فلكل واحد منهما ان يرجع القاض منها وغير القاض في ذلك وكذا ذكره بكر في باب الهبة في الشفعة قيل لم يتيقض القدر وري في شرحه يقبض احد البدين فانه خلاف ما ذكره في مختصر ولعله ذهب عنه ذلك في ذلك الوقت والافال لغرض واجب قيد والصواب في مثل هذا ان يحال على ارضيه روايتان وفي المشتق عن محمد وهب دارا على ان يعوضه الفاد ففد الدار قال فاني لا اقضي للشفيع بالشفعة حتى يدفع

الالف فان باع

الالف فان باع الدار قبل ان يدفع الالف اجرت البيع **●** وفي شفعة الجاهل ان ذهب بشرط العوض ولم يسم العوض جاز لان الهبة تقتضي عوضا مجهولا والقول في العوض قول من يعوض واذ انقضا ثم استحق ما في يد احد ما رجع على صاحبه بما في يده ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا وكذا لو كان الاستحقاق بمجهول موت احد ما وقال **●** زفر الهبة بشرط العوض يرجع من ابتداء لان العبرة في العقود للمعايير الاتري ان الحالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط مضاة كقالة والوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية في حياة الموصي وكالة والذليل عليه لو وهب منفعة داره شهر او كذا كان اجارة ولو وهب ابتداء من رجل كان نكاحا ولو وهب امراته من نفسه كان خلافا ولو وهب عبدا من نفسه كان عتقا ولو وهب الدين من عليه كان ابراءا والمكره على الهبة بشرط العوض لو باع كان مكره حاكما وكذا المكره على البيع والتسليم ولو وهب بشرط العوض على ان العبرة للمعايير **●** صيغة العقد بالتبرع وشروط العوض مختص بالبيع فجلنا هبة قبل التقاض يباع بعده واما البيع بلفظ السلم ففي جمع اسلمت اليك هذا القوم في توكل هذا يجوز دلت المسئلة على جواز البيع بلفظ السلم ثم اذا لم يحجز السلم في الدرهم والدينار فان كان راس المال شيئا يجوز بيعه بالدرهم والدينار الموجهة قال البجلي يكون بيعا بدرهم او دينار موجهة قال عيسى بطل العقد اصلا واليه ذهب السرخسي وقال لا تسجأ الى بيعي ان يكون بيعا بشئ موجه واما السلم بلفظ الشراء او البيع لواتيا بالشرايط ذكر الحسن في بيعه انه يجوز بيع المجرى ولا وذكر السرخسي يجوز عندنا خلافا لرفد ذكر بكر في الصلح واختلاف المتأخرون في انعقاد الاجارة بلفظ البيع والطلاق في المتعارفين لا تنفقد وكذا عن محمد **●** وفي لعون اشترت منك حزمة عبدك بكذا كان اجارة فاسد وفي جمع حرقا لرجل يفتك نفسه شهرا بكذا لعنه كذا كان اجارة قال القاضي العتوي ان الاجارة لا تنفقد بلفظ الشراء والبيع ولو قال اجرتك داري بغير عوض كان اجارة فاسدة وفي التوفيد اقلتك هذا العبد بكذا او قال الاخر قبلت بيفقد البيع في قول الاسكاف وقال الهندواني لا قال ابو الليث وبه ناخذ وفي جمع العلوم بلفظ الرضا والاعطاء ونحوه ينفقد لان المعبر بمعايير العقود دون الفاظ وفي المتعارفين ينفقد بلفظ هو لك ان اعطيتك او ان وانتك بكذا فقال العجني ووافقي وكذا بلفظ ان اردت ولم يجوزني انعقاد النكاح بلفظة الرضا وسالت عمدا واصرا فقال لا وفي الايضاح ينفقد بكل لفظ نصح لنديك لا عيان فرع في الشافي عن محمد وما لا يصح فلا ينفقد

مطلر

وفي شرح بكونه بلفظ ابيع والتميز اختلاف والصحيح انه ينعقد ولا خلاف بلفظة الهبة
 والصدقة والتميز ان ينعقد وفي جمع قبل لا ينعقد بما سوي لفظ الهبة وفي شرح بكر
 ولفظة الاجارة لا ينعقد وعلي قول الرازي عن الكرخي ينعقد وفي الشافعي لا ينعقد بها لانها
 ليست تمليك العين وكذا الاعارة وفي الاجناس عن الكرخي ينعقد بلفظة العارية والصحيح
 انه لا ينعقد واليه ذهب الرازي وفي شرح ابي اليسر ان جملته اجرة بان قال استاجرت دارك
 بانتي بغير ان ينعقد وكذلك لو جعلت راس مال سلم وان جعلت معقودا عليه بان قال اجرتك
 ابنتي علي سكني دارك سنة لا ينعقد وكذا لو جعلت مسما فيه ولا يحتاج الي اسمه فيما سوي لفظ
 المتكاح والتزويج اما ينعقد اذا اراد المتكاح وعلم الشهود اراد بها وفي شرح بكر ما عدا
 لفظ المتكاح والتزويج اما ينعقد اذا اراد المتكاح وعلم الشهود اراد بها وفي شرح بكر ما عدا
 لفظ المتكاح والتزويج كناية عن ما كلفته البيونة والتزويج في الطلاق **قوله**
 فقل هذا عايج الى الله وفي لفظ الهبة ذكر كبر في العتاق انه لا يقتضي النية ولذا قوله لعبد
 تصدقت نفسك عليك او هبت نفسك منك اريدت او ملكت نفسك منك اوقال هذا ولدي
 عتق وان لم ينويه العتق ذكر في المتكاح ولا رواية في الاستعداد بلفظ القرض والرهن وقد اختلف
 فيه وفي شرح بغير ان لا ينعقد بها وفي النظم لا ينعقد بها وكذا بلفظ العتاق وفي جمع ولفظ العتق
 قيل في قياس قولنا لا ينعقد لا يملك كالهبة وفي قولنا لا ينعقد لان عنده لا ينعقد الملك والاصح
 لا ينعقد لانه كالاجارة ولفظ الخطا او باح اهي خارج فقال ما عدا من قبل ان كان الاجتماع او
 المجلس للوعد فهو وعد وان كان للتعقد فعد وكل واحد منها امارات وفي الاجناس لا ينعقد
 بلفظ الكتابة والعتق والولا والودعية والمنفعة واختلفت الرواية في الانقضاء بقوله اترجعت
 منفعة ولفظ الرد ينعقد بان قالت رددت نفسي عليك فقيل ولفظ الابراء ينعقد
 ولفظ الجعل ينعقد وكذا الوفاق حيثك خاطبا فقالت زوجتك كان نكاحا وفي الابحاح لا ينعقد
 بلفظة الوصية **قوله** وعن الكرخي لو قال اوصيت لك ما بقي لان ينعقد وذكر عن محمد ان قال
 اوصيت لك بضع ابنتي بعد موتي بالالف وقيل لاخر لا ينعقد ولو قال اوصيت لك بضعها
 بالالف ينعقد وفي موضع لم يقل بالالف ولفظ الاحلال والاباحة لا ينعقد لان الملك لا يقع بهما
 في موضع وفي الاجناس **قوله** واما انعقاده بلفظة الاقالة كان الجرجاني يقول في الدرر
 لا ينعقد بها قال الناطق وعلي هذا لفظ الخلق والصحيح لانه موضوع لاستقاط الحق ولفظ

الشركة لا ينعقد

الشركة لا ينعقد وان كان بينه التملك كمن قال لاخو زوجتك نصف جاري يبيع وفي
 التفريق تزوج صعدا فقد ذكر بعضهم انه يجوز والكرايم و ينعقد بلفظ الخطبة في الوكا
 وفي اللاتي رجل وامراه كانا في جمع فقال هذا الرجل هذه امراتي فقالت هذا زوجي لا يكون نكاحا
 وفي جمع النسب اختلاف في الانقضاء فلو قضى النكاح صار متقنا واختيار الشهيد انه لا ينعقد
 صلح الناصبي هذا نكاح ظاهر وفيما بين الله تعالى وفي شرح بكر الاقرار بالنكاح متى كان مقدرنا
 بعوض صار عبارة عن نكاح مبتدأ فانهم قالوا لوقال لاخو اقرلي بهذا العبد علي ان اقرتك بصلح
 الجارية كان بيعا وفي القوي قال لامرأة محضرة الناس زن من شدي فقالت شدم لا ينعقد
 وفي جمع النسب وكذا الوفاق لها مراتب او مراتب سدي فقالت باسدم الا اذا اجابا عن سوال
 التزويج والتمليك بان قال مراتب في شدي **قوله** وفي زيادات الخواص الوصية والوقف
 والوكالة تنفذ بلفظ الاجارة حتى لو قال اجرت لك ثلث مالي كانت وصية ولو قال اجرت لك
 وقف داري كان وقفا ولو قال اجرت لك عتق عبيد كان توكيلا للاجتماع وفي العيون لفظ
 معتبر في الايمان وفي جمع النسب المعتبر في الايمان الا لفظ دون الاغراض وفي الشافعي يراعي اللفظ
 والعرض جميعا وعن الفضل يراعي اللفظ كما يراعي المقاصد وفي موضع العبرة للالفاظ عند ابي يوسف
 وعند ما لا عراض في مضاربة بكر لا يخرج من باب هذه الدار يخرج لا من باب بحيث وفي الكافي
 خلافة وفي اللاتي قيل ذكر في الحديث لا يخرج من باب هذه الدار يخرج لا من باب بحيث **قوله** وهب لرجل
 دارا نفوسه من نصفها فللواهب ان يرجع في النصف الذي لم يعوض لان المانع من الرجوع وجد
 في النصف وكذا الوبايع الموهوب له النصف فللواهب ان يرجع في النصف الاخر لان المانع من
 الرجوع البيع والله وجد في النصف وان لم يبيع شيئا كان للواهب ان يرجع في النصف لانه يملك
 الرجوع في الكل بقى النصف اولى ولو وهب عبد لرجلين قل ان يرجع في بضعهما احداهما لان
 العقد وقع متفرقا بليل ان احدهما ان يسل وكذا ان جعل بضع احداهما هبة وبضع الاخر صدقة
 له ان يرجع في الهبة ولو وهب لرجل فللواهب ان يرجع في حصته لان العقد وقع متفرقا بليل
 ان يقبض بضع احداهما ثم اذا رجع لم تقبل الهبة اليه الا بقضا او رضا وان لم يقبض بضع الاخر صدقة
 والهبة لغوي محرم اذا تناقضا لم يعد اليه حتى يقبض لانه لا رجوع فيها وكذا الوتسا قصا ثم ما
 الموهوب له او المتصدق عليه قبل قبض الواهب او المتصدق عليه المانعة ولو كان ذلك في الهبة
 لا يجزي لم يجلد وهب شيئين في عقد نفوسه احداهما عن الاخر لم يكن عوضا وان كان في عقدين يكون

مطل

المعقود باليمان
 الا لفظ دون
 الاخر اهي

وعن أبي يوسف روايتان المختارانه لا يكون • وهب جارية فولدت فموضه الولد عنها
كان عوضا لانه لا حق للواهب في الولد • التفريعات في الشافعي والمنقذ وفي الاحناس عن أبي
يوسف وهب شيئا ففعلها في بلد آخر فزادت في القيمة لم يرجع رقوق بين المولى والشيء وقال
يحيى لا يرجع فيها وفي العيون ان كانت قيمة المتاع في البلد الثاني سواء قلده الرجوع لا بعد ان الزيادة
وفي النوازل لا رجوع لها قال في السير وهب جارية في دار الحرب فاحزنها الى دار الاسلام لم يرجع
وفي النظم وهب متاعا بجملة ففعله في الكوفة قال ابو حنيفة لا يرجع وهو قولنا وهب رجلا
هبة او تصدق علي ان يرد عليه ثمنه او يوضعه شيئا منها او وهب جارية علي ان يرد لها عليه او يخذ
ام ولد او يفتقها او يدر بها فله هبة جائزة والشرط باطل لانه صلى الله عليه وسلم اجاز الهبة والشرط
الشرط وفي الشافعي وكذا لو قال وهبتك هذا العبد حينئذ فاذامت فهو لي واذا امت
فهو لورثتي فله هبة جائزة اذا سلم وشرط الرجوع اليه او الى ورثته باطل وكذا لو قال هو لك
ولعقبك بعد ذلك لانه ملكه ما ولد كلامه وذكر العقب لغو وفي التفريق جازي لك هبة ولو
قال لك حلال لم يجز لان يتقدم ما يدلي على الهبة داري لك هبة سكني او سكني هبة ودفعها
اليه فهي عارية لان قوله داري لك ظاهرة لتملك الرقبه وهو محتمل عليك المنفعة ولهذا
لو حلف لا يدخل ارضي فلان قد دخلها وفلان ساكن بجارية او اجارة حث وقوله سكني محتمل لتملك
المنفعة فيصير ذلك تفسيراً للمحتمل وكذا هي لك هبة عارية او عارية هبة ولو قال داري لك
هبة اجارة يوم يكمل او اجارة هبة فهي اجارة • وفي النظم اقرضتك هذا الثوب بثلثه
يوما او هذه الدار تسكنها او اوصيتك هذه الدابة تركها يوما فهدم وما اشبهها عارية وفي
الشافعي وكذا اسكنتك هذه الدار حينئذ وعقبك من بعدك او هذه لك عمري سكني او سكني
صدقة قال داري لك هبة تسكنها فهي هبة لانه اضاف الى الموهوب له فلا يكون تفسيراً للهبة
فيكون مشورة وكذا داري هبة لك تسكنها او هذه الطعام لك تاكلها او هذا الثوب لك
تلبسه او هذا لك فاقبضه • التفريعات في الشافعي وهب رجلا ارضا فانبت الموهوب
له في ناحية نخلا او بني بنا او دكانا لا رجوع للواهب في شيء منها لان البناء بعد زيادة في جميعها
الا ترى انه يزداد به مال له الكثر الزيادة المتصلة تمتع الرجوع كالسمن والصحة والحسن حتى
لو كانت الارض كمين بحيث بعد زيادة في بعضه يبقى حق الرجوع فيما لم يمت الزيادة فيه فارزالت
الزيادة عادة الرجوع وكذا الواهب انما يرضى الرجوع عما كان الزيادة ثم زالت بخلاف ما لو اطلب

رد المشتري

رد المشتري المشتري في بيع الخيار بسبب الحمي ثم زالت وفي شرح السرخسي لو بني تنورا او كاشا
لا بعد زيادة في المال له ولا يمنع الرجوع • وهب جارية فاراد ان يرجع فيها فقال الموهوب
له كانت صغيرة فكبرت او قال عوضتك او تصدقت بها علي او انا اخوك وكذبه الواهب
قال قول الموهوب ولو كان ارضا فله بنا او غرس فقال الموهوب له انا احزنته وكذبه الواهب
قال قول الموهوب له وكذا لو كان سويقا فقال الموهوب له لسته بالسمن او كان ثوبا فقال
صبيغته او خطته وكذبه الواهب قال قول الموهوب له وفي الاجناس اقام كل واحد بيته انه
بنا فالبيته الواهب وكذا في البيع الفاسد وفي ارض الغصب فالبيته للغاصب وفي المتبوع المشتري
والخيار يباع فالبيته والقول للبايع وكذا في العارية والاجارة القرض والبيته للمالك له علي
اخر ان قال اذا اجاعك فالله لك وانت بري منها او قال اذا ادبتني اضعف فانت بري من
الباقي او قال فلك الباقي فهو باطل لان الاثر اسقاط فيه معنى التملك ولهذا يصح من غير
قبول ويرد بالرد والتعليق بالشرط مشروع في الاسقاط المحض اما فيما فيه شبهة التملك فلا
وفي نوازل الزاهد واختلف المتأخرون في عمل الرد في المجلس او بعد قال بعضهم يجز ان يرد
في المجلس والرواية عن السلف المجلس وغير المجلس سواء كراحواني واختلف اصحابنا الاعمش
والاشكاف في وقت الرد بالمجلس واما اختلفوا بحرف ذكره محمد وهو ان الموهوب له لو قال
مكانه لا قبلها كان ردنا على حاله اذكر مكانه فقال احدهما هذا الوقت بالمجلس وقال الآخر
ليس هذا بوقت • وهب دارا لرجلين لم يجز وقال اجاز كما لو وهب اثنا لواحدا لان المنافع
تكون الشيوع من الطرفين ولم يردوا ابو حنيفة يقول نعم وقد وجد لان هبة الواهب منهما
هبة النصف من كل واحد شيئا معا وكذا لو تصدق بها عليهما لان الصدقة على الغني هبة وان كان
الموهوب شيئا لم يتقسم جاز في قولهم ولو تصدق بها علي عتاجين او وهب لها اجارا بالاتفاق لان
الهبة من الفقر صدقة والاخذ هو الله وانه واحد ثم تصير للفقيرين وقيل في الصدقة علي
اثنين عن ابي حنيفة روايتان في رواية هذا الكتاب يجوز وفي رواية الاصل لا وتوهب
لعتيقين لاحدا ماثلثا لم يجز وجاز في قول محمد • هما سواء بين التخصيص علي التخصيص
وبين التخصيص علي التثنية وابو يوسف فرق والفروق ان وقوع الملك علي التثنية مطلق
الفقد حاصل في التخصيص علي التثنية لا يبيد واما وقوع الملك علي التثنية مطلق الفقد
غير حاصل وكان التخصيص مفيدا نصا وشايعا وفي النوازل وهب من ابنيه احدا ما صغير لم

مطلوع
مطلوع

مطلوع
الصدقة علي

في قولهم وفي التفريق عن ابي يوسف ان قبض الكبير جاز والحيلة ان يسلم الدار الى الكبير ثم يصدق
 لعلهم وفي جمع برهان فالحاصل ان كل ما يتخلص به من الحرام او يتوصل به الى الحلال من الجيد فهو
 حسن فانما يكره من الجيد ان يحتاج في حق ارجل حتى يطله او في باطل حتى يموجه او في حق حتى يده خل
 شبهة وفي جمع البيع الذي يعقد ها الناس للخرز عن الربوا فلا بأس به وقيل مكروه وفي تفسير
 العالي عن محمد يكره خلافها وقيل الخلاف اذا دفع الدنانير ثم عقد اقاما اذا عقد ثم دفع الدنانير
 فانه لا بأس به بالاتفاق ولم يبري لو وهب من صغيرين كيف الجواب على قول ابي حنيفة وانا في
 طلبه حتى وجدت في التفريق بلوط الصدقة قال والصدقة عليها كفي على الاجنبيين • وفي
 فتاوي ابي حنيفة وهبت مهر ما الذي على زوجها ولا ولادها الصغير ومن منه حازت الهبة
 وفي التفريق تصدق بداره على امرأة وعلى ما في بطنها لم يجز وكذا الوقت تصدقت عليك وعلى
 نفسي وعلى غلامي وعلى الرجل الذي في هذا البيت فلم يكن لم يجز وكذا على بني الصغار الثلثة
 فاذا بعضهم ميت فان كان يعلم حار الجريح لاحيا وهما من رجلين على ان يكون نصيب احدهما
 لاحد ما بعينه ونصيب الآخر لم يجز في قولهم وكذا الوهب احد الشريكين نصيبه من
 شريكه او من غير مشاعا فيما ينقسم وان كان لا ينقسم جاز ذكر ابو اليسر واختلف اصحابنا ان هبة
 المشاع هل تقيد الملك بالقبض ام لا وهل انقضت هذه الهبة وفي الثاني لا تنقذ ويصير
 مضمونا وقيل ينقذ انقاد البيع ويغير ملكا فاسد اذ كركر طعن الصغار ان لا يكون مضمونا
 ذكر السرخسي الصحيح من المذهب ان هبة المشاع بعد انصال القبض بمضمونة اما لا يثبت الملك
 وفي التفريق لا يملك المشاع بالقبض فيما ينقسم وكذا ذكره الكرخي وكذا الثياب في صندوق
 منفرد ولو قبضه مشاعا ضمن خلا فالحلف وجوزه بن ابي ليلى لشريك واصحابنا يطلقون الهبة
 الفاسدة عند الملك وهو الصحيح في المشاع ذكره في المضاربة واما الصمان فقد قيل يضمن ان سلم
 الجميع وفي جمع الشهيد تكلم المشايخ ان الهبة الفاسدة هل تقيد الملك والمختار ان لا تقيد
 فانه نص في الحج وهب نصف داره من رجل وسلم اليه فباعها لم يجز اشار الى انه لا يملك حيث
 ابطال البيع الواقع بعد التسليم ذكره في اختلاف المشايخ ان الهبة الفاسدة يمكن الشروع هل
 تقيد الملك بالقبض الصحيح انه يغير ولكن ملكا فاسد ايجب على الموهوب له بعضه حتى او
 هلك يضمن قيمته وفي المستقاهب نصف داره وحلي يمينه وبيعها ببيع النصف لم يجز من قبل انه
 لم يقبض لان النصف لا يستطاع قبضه ولو كانت الهبة فاسدة مقبوضة ثم باعها جاز وضمن القيمة

مطلب
 وصحت
 لا زلا

لواهب في الاجناس

لواهب وفي الاجناس هل تكون الهبة الفاسدة مضمونة لهلاكها في يد الموهوب فيها كلام ذكر
 الشافعي ان مضمونة فانه نص في المضاربة دفع الفاضلة وقال يضمن مضاربة وصفا هبة لك
 فهلك في يد ضمن حصة الهبة ذكره في الكتاب ان حصة الهبة من الزرع من الزرع هل
 تطيب له كان الهندواني يقول يصدق به وعند ابي يوسف لا وكان الحافظ يقول لا يصدق
 ويطلب له في قولهم لان الهبة دراهم وقد هلكت بعقد فاسد فالصحيح ما قاله الحافظ وفي الاجناس
 وهب دارا باقية ثم استحق ما فيها لم يطل الهبة في الدار عند محمد خلاف ابي يوسف قيل لمحمد
 وهب ارضا بزرعها ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض ولا تسبه الزرع وكذا الخلاف في
 هبة سفينة باقية ثم استحق ما فيها وفي التفريق وكذا لو استحق احدهما واما الزرع والارض فالتخل
 والتمرا اذا استحق احدهما بطل الآخر وفي الزادات وكذا الرهن والصدقة وفي التقويم هبة
 البناء دون الارض تجوز وفي الاستحباب خلافه وفي التفريق بخلاف العبد على عتقه حمل كذا
 عن ابي حنيفة وكذا الجارية والحلي وروي انه اذا سلمها دخل الثياب والحلي وهذا السرج والحمام
 في هبة الدابة وفي المجرى في العبد والجارية ان الثياب والحلي للواهب وكذا السرج ولا يجوز
 مع الحلال • وفي التفريق عن محمد في الجارية ساع وكسوة لها كسوة مثلي يبيعها هذه او غيرها
 ولا يدخل في الثمن اذا استحق على او رد ببيع وفي التهمة في الوصية لعق عبد له ولم كسوة
 يكون لهم ما يورثون عورتهم وماركها لو باعه وقيل في العتق المجرى كذلك وفي المستقاهب عن محمد
 يترك لأم الولد معلقة وميصا ومقنعة وفي المدبر ليس له شي من الثياب وغيره • وفي مستقاهب
 البيت وهب نصف داره لم يجز الا ان يقسمه وحوزه واسلمه اليه وكذا الوهب نصف بيته
 الا ان يكون البيت صغيرا لا يستطاع القسمة فان هبة نصفه جاز ولو وهب نصف دراهمه
 لم يجز حتى يعزلها ويسلم وفي المستقاهب وهب نصف بيته لأمه الصغير لم يجز ما لم يقسمه ويسلم ما و
 له وفي التفريق تصدق بمدار يسكنها عليه لم يجز حتى يغيرها ثم يصدق عند ابي حنيفة خلاف
 ابي يوسف وكذا الوهب له الارض وفيما رزعه خلاف ما لو كان الزرع لغيره لا ب باجارة وكذا
 الساكن باجارة والطلق في المجرى يجوز وان كان في امتا عدا وساكن يغير احواله

كتاب الاحالة اكثر اية الى مكة
 ثم يداله ان يقعد فهو عذر لان السفر قد يفرض عليه لهلاكه اسبابه ولو بدا المكاري ان
 يقعد فليس بعد رلانه يمكنه ان يدفع الابل الى المستاجر او يبعث احدا يقدم باسم الابل

وعزاي يوسف له ذلك واصله ان الاجارة تفسخ بعد دخلا فالشافعي قال الاجارة بيع المنفعة
فيعتبر بيع العين **المنافع** مما يصير مقبوضة بالاستعمال والعدد قبل الاستعمال
متمثلة ليعيب الحلات قبل القبض المبيع وفي البيع يفسخ من غير قضا ولا رضا كما هنا وفيه يفسخ بعد
وبغيره ولا يفسخ امتناع عن قبوله لان الاجارة تفقد على حسب حاروت المنفعة ولهذا يملك الاجارة
الاجرة على حسب تملك المستاجر المنفعة والامتناع لا يحقق حالة العدد وذكر في الزيادات الاجارة حالة العقد
لا تفسخ الا بقضا او رضا ولم يشترط تملك هنا وفي الاجارات والمزارعة وجه الزيادات ان جواز الفسخ حالة
العقد ويجوز فيه فان اشغى باي حوازه والسبب في المخالفات المرافعة الى القاضي كما في الرجوع في الهبة
وقيل لا يلزم في الزيادات ان يكون العقد خفيا فيحتاج الى القضاء بالدين لا طار والعذر فاذا اظهر باعه الاجر
ولا وقاعه لا يثبت وانكر المستاجر الدين فاحتج الى القضاء بالدين لا طار والعذر فاذا اظهر باعه الاجر
فيجوز القاضي فيفسخ البيع ويملك الاجارة حكما البيع او يفسد القاضي فيفسخه وعلى هذا الرواية
قال حق المستاجر لا يمنع جواز العقد ولو طلبة اجر البعض من القاضي قبل البيع لم يجبه لان حق الاجر وحق
الغير ليس في البعض بل في بقا الدين حتى يخلص هو عن الجبس ويصل الغريم الى دينه وقضا الدين انما
يصل اليه ببيع ولو جاز البعض قبل البيع ربما لا يتحقق فيكون النقص باطلا للمستاجر قصدا او انه لا يجوز
وقيل تفسخ الاجارة ثم يباع لان حق المستاجر منع جواز العقد فوجب القول بفسخ ثم يفسخ على البيع للحالة
الانه لا يباع الفسخ حتى يحضر المشتري وقيل يثبت ان يكون هذا اجراء الكتاب والاجارات والمزارعة
على انه يفسخ بامر القاضي عرف ذلك بما اشار اليه في الزيادات وقيل لا يملك فيه اختلاف الروايات ذكر الشرح
في شرح الكافي التي المستاجر المفتاح الى الآخر بعد ويري من ابيته ثم قاله في ظاهر ما يقوله في الاصل
انه يفسخ بفعل المستاجر ولكن الاصح ما ذكر في الزيادات ان القاضي هو الذي يفسخ وذكر في شرحه للجامع
الصغير في العقد بالفسخ عند العذر وروايتان ساه اية ينفرد وفي رواية الزيادات لا ينفرد ويحتاج
الى قضا او رضا وفي الثاني اكثر مستاخنا على انه لا يفسخ الا بقضا لان قبض المداير جعل كقبض
في تمام العقد والزامه حتى لو استاجر دارين وقبضا فوجبا باعدهما عيافله ردها وفي وجود
العيب بعد القبض لا بد من القضاء وفي شرح التهيد اذا كان المداير ظاهرا فلا حاجة الى القضاء ولا
الى الفسخ بل يفسخ بنفسه كما في اذا وقعت في يده اكله فاستاجر رجلا للفتح ثم رآه لا فائدة
في القول ما عاها وعلى هذا لو استاجر رجلا ليقطع سنه لوجع فزال واستاجر لسمه له ولية للعرس
فان العروس وفي الاقضية في فصل الاكله المستاجر ان يفسخ وفي شرح الاجارة يفسخ بغير فسخ احد

اذا عرفت

اذا عرفت على امر لا يمكن المضي فيه شرعا هو الصحيح وان ذكر بلفظة الفسخ في باب الاستقراض ما
في عدم يمكن المضي فيه شرعا لكن ينظر **ذكر في الاصل والجامع الصغير انه** ينفرد صاحب المداير
بالفسخ وذكر في الزيادات وشروط القبض لكن وضع المسئلة في الدين فقال اذا باع المستاجر
ليقتضيه لا يفسخ ما لم يرفع الي القاضي وذكر في باب اجارة الدور اذا المستاجر من عدد جاز البيع
واستغقت الاجارة ثم اختلف المتأخرون قال بكر والسرخسي في المسائل اجمع روايتان وقد صح بكر
الروايات المطلقة لانه امتناع عن العقد وصح السرخسي في مسئلة الدين اذا باع المستاجر بعد ر
الدين انه لا يفسخ ولا يفسد البيع الا ان يرفع الي القاضي بكر ذكره توجب تملك العلة فيصح
الزيادات في عامة الفصول فانه قال لانه فضل مجمل فيه وذكر البردوي ان الصحيح عامة الزيادات
لكر في الدين الجواب كما قال في الزيادات لانه امر فيه خلا فشرط القضاء لتحقيق العدة ركانه
جعل المسئلة فيما عدا الدين على الروايتين ثم صح عامة الروايات لانه لا يشترط القضاء وجعل
قضا الدين مجمعا عليه فاذا حصل الجواب ان في جميع الاعداد التي يمكن القاعد والروايات
والصحيح عامة الروايات وبه يفتي فيما عدا الدين اما في مسئلة الدين فكذلك عند بكر وعند
البردوي والسرخسي خلاف ذلك لا ينفرد الاجر ويشترط القضاء وفي المبسوط اراد المستاجر
الشخص من المصرف انه ان يفسخ الاجارة لانه لا يمكنه السكنى الا بعين نفسه في المصروف وليس نفسه
في مكان عقوبة **قلت** وهذا دليل على ان القروي لو دخل المصروف الحريف
فاستاجر دارا ثم اراد ان يتحول الى قرية او المصري استاجر دارا ثم اراد ان يخرج الى الرستاق
زمان الصيف انه يكون عدرا وفي التوازل رجل في قرية استاجر دارا في قرية اخرى ثم بدا
له ان يترك ويروح ارضا في قرية اخرى ان كان بينهما مسرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلا
لان مادون السفر كثير من الاحكام متمثلة الانتقال من محلة الى محلة وفي الكافي اراد
المستاجر التحول من بلد الى بلد فهو عدو ولا يشترط ان يكون بين المصريفين سفر وفي
التقارير قال المستاجر اراد السفر قبل له كون الدار في يدك حتى تخرج فان خرج فسار
مرحلة ثم رجع حاف انه خرج وهو يريد الذهاب الى حيث اظهره والابطال الفسخ **ا**
عبد ثم باع فليس ببيع بعد اذ لم يكن له حاجة الى البيع ليقضي الدين من ثمنه وهذا لانه محص
سهم وفي التقوية باعه والاجارة مضافة فمن محله في رواية يجوز البيع لان الاجارة لم تنقذ
بعد فلا يمنع نفاذ البيع واذا انقذ لم يثبت حق المستاجر قال الحلواني رحمه الله العتوي وفي

رواية يمنع ذلك نفاذ البيع لان الاجارة ان لم تنقذ فقد ثبت للمستاجر حق ان ينفذ حتى جاز
 الوقت المضاف فيمنع حق الانقضاء نفاذ البيع ذكروا لرحمى الاصح ان الاجارة المضافة لازمة قبل
 وقتها وفي الاجارة الطويلة باع الاخرى مدة الخيار قبل الفسخ يجب ان يكون على الروايتين لان
 الاجارة في المرة الثانية اجاره مضافة لكن لظاهره بعد الاجماع لازله ولاية الفسخ والبيع
 دلالة الفسخ وفي الاجارة المضافة ليس للاخر ولاية الفسخ جاز ان يكون في نفاذ بيعه اختلاف
 الروايتين وفي الاستيعاب وعلى هذا لو اجر مضافا ثم اجر حالا ولم يجرى لاجر مضافا ثم اجر من اخر
 مضافا في ملك الاول ثم جازت المدعي ان يجره وتعددت كرت هذا الواحد فصوره في كرا السرخسي في
 الحيلة يصح اضافة الفسخ الى زمان في المستقبل كما يصح اضافة الاجارة ذكر الحلواني في الجبل هل
 يصح اشتراط تجيل الاجرة في الاجارة المضافة حتى يطالبه بالشرط قبل مجي ذلك الوقت فيه قولان
 واطلق الغزنوي في طريقه لا يملك الاجرة في الاجارة المضافة للحال بالتجيل ولا باشتراط التجيل
 وفي القوي في تلك الاجرة روايتان **حياط** استاجر غلاما يخطب معه ثم افلس وقام
 عن السوق فوعده ان عمله ينقطع بالافلاس واراد بالحياط حياطا يخطب ثياب نفسه لبيعه
 او حياطا ظهرت حياثته عند الناس فلا يعطيه احد ثوبا يخطبه وان اراد ترك الحياطة وعمل
 للصرف فليس بعدد لانه يمكنه ان يستعمل الغلام في الحياطة وهو في ناحية من الحانوت يعمل
 في الصرف وفي الاصل استاجر مينا يشتري فيه ويبيع كذا من التجارة ثم بدا له ان يتحول
 الى تجارة اخرى فعذر لان التجارة الاولى ربما يلحقه بها ضرر ان فالحك بالامر من نفسه
 مستدر لجعل عدرا وفي اللالي استاجر ثوبا ليعمل فيه علاما ثم اراد ان يتحول الى صنعة اخرى فان
 ثباليه ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له العسر والافله استاجر غلاما يخطب
 ثيابا فوعده لانه ليس له ان يشاركه في خدمة السفر اشهد من خدمة الحضر وفي منعه عن
 السفر اضار له فيكون عدرا ولو ادعى دارا فاضاحه على خدمة عبد فله ان يخرج بالعبد من
 المصر قال الناصي سله الاجارة محمولة على ان يكون منزله المستاجر في المصر لان
 العادة جرت بان الانسان يستخدم العبد في منزله ومسلة الصلح محمولة على ان يكون منزله
 المدعى خارج المصر لان العادة جرت العلة واما الموصله بالخدمة وهو يخرج من البلد
 ليس له ان يخرج بالعبد من المصر قال الناصي هذا اذا كان منزله في هذا المصر فان كان في بلد
 اخر فله ان يخرج اليه لخدمة هناك وفي الاجناس استعار دابة شهرا فهو على ذلك المصر

ذكر العارية

وذكر العارية يخدم وكذا العقد من الاسكفة والحياطين يستاجر احداهم الملوكة في عمله
 فهو على ذلك المصر وفي شرح ابي اليسر خدمة الاجير في البيت يقوم وقت الصبح ويشرح السراج
 وياقي السجور ان كان يريد الصوم وياقي الوضوء ويوقظه ويحمل الماء الى البالوعة حتى
 يستنجي ثم يحمله بعد الاستنجاء الى الموصل ويحس السراج الى البالوعة ثم يخدمه جميع النهار
 بالسعي وتقديم الطعام ودب الدباب عنه وعن الطعام في الصيف وايقاد النار في الشتاء
 مرتين بالعدا والعشا ووضع الحوان وبسط الفراش بعد صلاة العشا وعجز رجله وجميع
 بدنه الى ان ينام وفي الشتاء في الخدمة ما يتعارفه الناس من غسل ثوب او حياطة او خبز
 او عجن او علف دابة او يستشقي من الير او يترك بمساعدة من ظهر بيت ويرقيه اليه او يوقد
 له او يجلب له شاة ذكرا الناصي ويكلف خدمة اصناف المستاجر لان هذا من خدمته وكذا
 لو تزوج بكلف خدمة عياله وحاصله ان تكلف ما هو من انواع الخدمة وفي الشرط يخدمه من السحر
 الى العشا الاخرى على ما يخدمه الناس لان المطلق يقع على المتعارف وفي الشافعي ان ينام بعد
 العشا وفي عصام الاجير يعمل يوم يعمل من صلوة الفجر الى الغروب وفي موضع من طلوع الفجر
 وفي كماله من طلوع الشمس في الشافعي يعتبر فيه عادة اهله تلك الليلة واما النوب للمسر
 ثلثة ايام فلها ان للمسر لها من اول الليلة اخره ما يلبس عادة ولا سام فيه الا ان يكون ثوب
 بدله ينام في مثله ولا يقعد اجير الخدمة حياطا ولا نصارا ولا في عمل الرخاوان كان عارفا بذلك
باب الاجارة الفاسدة دفع الجانيك غرامة بنجته
 بالنصف فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض كرا س هذا الغزل وانه معدوم والمكراس
 لرب الغزل والحاك اجز مثل عمله لا يجاوز به ما سمي لرضاه بالناقض استعسر البليون جوارها
 لتعامل الناس حتى لو خالف التعامل بان كان على ثلث فجعله على الربع لم يجز و به اخذ ابو الليث
 وبعض الفخاريون فيهم ابو علي السفي والحلواني والحاكم ابو عبد الرحمن وهكذا ذكر في اللالي عن
 البصري ومن سيرين انه يجوز كالمزارة والمضاربة وفي التقاوي فان شرط مع ذلك شيئا فغير صحيح
 جواره وعمران سلام خلافه لانه لا نظيره في المعاملة والمضاربة والقوي على جواب الكتاب
 لانه لا ضرورة اليه وكذا الاستاجر رجل او حمار يحمل طعاما بغير منه محمولا واستاجر
 طعاما بطيخا بغيره فبقى منها فالاجارة فاسدة بخلاف الطعام المشترك استاجر احدهما
 شريكه او دابته او غلامه ليجعله او يطحن حب لآخر شي والاصل فيه كل شي استاجر احدهما

من شريكه ما يكون منه عمل لا يجوز وان عمل فلا أجر له وكل شيء ليس يكون منه العمل استاجر
 احد ما من شريكه فالاجارة جائزة مثل ان يستاجر منه بيتا او حوا القمح فيه طعاما مشتركا
 او سفينة للنفق او رحا للطحن او عن اي يوسف لا يجوز وفي الاسرار يجوز بالاجماع ولو استاجر
 نصيب شريكه من العبد ليخط له جاز لان العمل كله يقع مسلما الى المستاجر وفي التقاريق يجوز
 ان يستاجر من مجي الصدقات ببعضها استاجر خازا بخبره هذا الدقيق اليوم بدرهم
 فهو فاسد وقال الاجارة لان المقصود هو العمل وذكر الوقت للتفصيل هذا هو العرف له ذكر
 العمل يدل على استحقاق العمل وذكر الوقت يدل على استحقاق تكليف النفس فانه لو استاجر
 ليجز يوما جاز ويجب الاجر بتكليف النفس في اليوم والجمع بينهما غير ممكن فكان المستحق مجهولا وجهاته
 مانعة الصحة وكذا الخلاف لو استاجر ابلا الى مكة اياما مسماة وقيل الخلاف فيما لو ابتداء بذكر
 المدة فامسك اذا ابتداء بذكر العمل والمسير جاز بخلاف والعقوي على الاجارة فاسد
 عنده ابتداء بذكر العمل او المدة اذا ذكرها قبل تمام العمل بان لم يذكر الاجرة اما اذا ذكرها
 وذكر الاجر حتى تم العقد ثم ذكر الثاني ففيه لا يفسد حتى لو قال استاجر منك اليوم بدرهم علي
 ان تخبرني هذا الدقيق او قال استاجر منك لتخبرني هذا الدقيق بدرهم اليوم جاز وعن ابي حنيفة
 لو قال في اليوم يجوز كيف ما كان وفي المتقاة استاجر ابلا او غيرها على ان تسير به الى
 بلد في عشرة ايام تسار به في عشرين نظرا الى الاجرة اذا دخله في عشرين واذا دخله في
 عشرة فيخرج عنه من الاجر حساب ذلك وفي النخلة استاجر دابة باربعة دراهم على ان يرجع في
 يومه فرجع بعد خمسة يجب درهما لانه خالف في الرجوع وفي جمع برهان استاجر رجلا
 ليعمل له هذا العمل بدرهم وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم كان جائزا وفي ادب القاضي استاجر
 يوما الى الليل ليقوم بعمله صح ويستعمله في اي عمل شاء وفي جمع الهندواني استاجر رجلا على
 ان يكون على اية اياما معلومة باجرة معلومة لم يصح وفي شرح بكرة استاجر شهرا ليرعى حرا
 الاعنام فله ان يربي على الاعنام استحسانا بقدر ما يطيق الا ترى انها لو تسامت عليه حفظ
 اولادها معا وكذا لو لم يسم عدد الاعنام ولا مكان الرعي جاز لان المستحق ما يقدر اقصى ما يمكنه
 من الرعي فيكتف بذلك وفي المتقاة لا يجوز الاجارة ليجلح قطنا ليس عندنا او ليقصر شيئا فان كانت
 عنده ولم يرعها خيارا الروية في الثياب دون القطن وفي الاصل شارط قصارا على ان يقيصر له
 عشرة ارباب بدرهم ولم يره الثياب ولم تكن عنده كان فاسدا فان سمي له جفاسا من الثياب ذكر

سبحه
 ذكرها

سبحه
 نظرا الى اخره اذا

بكره هذا نظير

بكره هذا نظير ما لم يره يعني يكون فاسدا وذكر السرخسي ان بالغ في بيان الصفة على وجه
 يصير مقدار عمله معلوما فهو دارايه الثياب سوا قال برهان فيما عمل عند العقوي وعلي
 هذا قسم ما يسأل من جهنم من المسائل فيمن الاسكاف استاجر رجلا ليعمل له يومين
 فعمل له يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني ان كان سمي له عملا يجبر على العمل فان مضى اليومان
 لا يطلب بالعمل ان كان سمي له العمل وقال يومين من الايام فالاجارة فاسدة لما له الوقت
 وله اجر مثله ان عمل وفي جمع النفس استاجر رجلا ليخطب له او يحثركذا وقرأ او ينقل له كذا
 وقرأ من السرقين او يحمل له كذا اقر به من ما يصح وان لم يبين مكان النقل والقطع لان هذا
 تفاوت لا يودي الى التنازع وفي اللاتي استاجر رجلا ليخطب له او ليصيد له ان وقت يصح الاجارة
 وان لم يوقت وتكر عين الحطب والصيد فالاجارة فاسدة ويجب اجور المثل للمحصول المستاجر
 وفي الايضاح قال ليعمل اقل هذا الاسد والذئب او الحنزير وهو صيد فكذلك درهم
 فقتله فله اجر مثله والمقتول المستاجر لان عمله انتقل اليه وفي اضاحي الزعفراني استاجر
 السنور ليكون في بيته ليعصده القارة بالحل وفي فتاوي ابي حنيفة جاز في المشتق من محمد
 في استجار الكلب والباري للاصطياد روايتان واستجار الكلب لسوء الشاة به حلفه جائز
 وفي الاضاحي خلافه ولم اجد روايتا في استجار القردة ويبيح ان لا يجوز وقد ذكرت هذا
 لواحد فمضوني استاجر ارضا لم يبين انديز عا فالاجارة فاسدة لان الارض تستاجر
 للمزاعة والغرس والبناء لم يبين لا يصير المعقود عليه معلوما وكذا ان ذكر المزروع ولم
 يبين النوع لان المزاعة تتفاوت في بقضان الارض فلا بد من البيان فان زرع شيئا انقلب
 جائزا لان الجلالة ارتفعت وكذا لو استاجر دابة الى بغداد ولم يبين ما يحمله عليها فالاجارة فاسدة
 فان حمل شيئا انقلب جائزا ولو تخلفا قبل الحمل وقبل المزاعة فسمي الاجارة فاسدا ما دل
 التقاريق استاجر ثوبا ولم يبين من يلبس لم يجز ووجب الاجران ليس هو وغيره وكذا الركوب
 والمزاعة ذكر الحلواني في باب اجارة الدواب والجر بين الدواب وبين المستاجر في الاجارة
 الفاسدة فلم يسكن حتى مضت المدة اختلفوا في وجوب الاجر وذكر في باب الاجارة الفاسدة
 لا يجب وذكر في الجامع التكر من القبض في البيع الفاسد قبض في ظاهر الرواية وفي المواد خلافه
 وقال في الاجارة الفاسدة التكر في البيع فيه قبضا وذكر التحلية في الاستقراض الفاسد يكتفي
 بثبوت الملك كما في البيع الفاسد وذكر في الزايدات التحلية في البيع الفاسد وفي الهبة الفاسدة

قد يكون قبضا ذكره القاضي في قبض في البيع وليس يقتضي الهبة وفي الموازل ذهب ثلثا وهو
 وهو حاضر نقلا عن الموهوب له قبضته قال محمد بن قاضي وقال ابو يوسف لا لانه غير
 قاض حقيقة وفي التهمة اجرت دارها على زوجها ثم سكنوا لا اجر لها لانها لم تسلم وقيل
 يجب لان سكنها معهما لا يمنع التسليم والتخلية لانها تابعة له في السكنى ولان اسكانها عليه
 وفي الثاني ذهب ثلثا في صندوق مقلد وسلم الصندوق لم يكن قبضا وان كان مفتوحا يكون
 وفي شرح بكرة الخليفة في الدين قبض وفي الموازل عن نصير خلافة ومن المنع ان القاضي ليس
 قبض وفي شرح بكرة وفي رد المصوب والودعية قبض وفي شرح السر حفي الخليفة قبض في
 المنقول والقفا في الرهن في ظاهر الرواية وفي العويدي قبض لمشترا بغير اذن البائع قبل
 نقلا عن الترخيم خلى بينه وبين البائع لا يصير البائع قابضا وفي الاصل استاجر دارا ولم يبين الذي
 يريد ما جاز لان الدور في الاصل الاغلب انما تبني للسكنى وكان المعتقد عليه معلوما وله ان
 يضع فيه ما بدا له من الطعام والامثلة والدواب لان هذه الاشياء لا بد للسكان منها وكذا لو
 استاجرها للسكنى فجعل في هذه الاشياء ولم يسكنه فله ذلك من مشايخنا من قال وضع الحيوان
 فيه ذاك في دارهم اما في ديارنا فليس له ذلك لان امساك الدواب فيها يضرها وله ان ينصب فيها
 رحا اليد دون رحا التور ولا يفتقد فيها قضا ولا احد ادا ويؤخذ ذلك ما يضر بالثافان قبل
 ذلك وانعدم البناء من عمله ضمن قيمة ما تقدم وقت ما خالف ولا اجر عليه وان سلم لزمه الاجر
 استحقاقا فالحاصل ان كل عمل يفيد البناء او يوهنه فذلك لا يصير مستحقا للاستاجر مطلقا
 فليس له ان يفعل ذلك الا برضا الآخر او بشرط عليه في عقد الاجارة وما لا يفسد البناء ولا يوهنه
 فهو يسحق مطلقا العقد وكان له ان يفعل ولو استاجرها ليسكنها احد ادا ثم زاد على القصاره
 ومعه تمام احد امضرة القضا اقل فله ذلك وان كانت اكثر فلا ولو استاجرها ليسكنها
 نفسه كان له ان يسكن فيها غيره ولذا لو شرط عليه ان يسكنها وحده كان له ان يسكن فيها مع غيره
 لان الناس لا يتقانون في السكنى وكذا لو استاجر حائونا لا يبيع به البزكان له ان يبيع فيه الدمن
 والناكهة لان بيع هذه الاشياء شرا استاجر دارا على ان يسكنه لم يجوز له هذا العقد لا يفيد
 مقصوده فبطل كساح لا يفيد حلا وبيع لا يفيد ملكا وفي التفاريق عن ابي يوسف استاجر ثيابا
 ليسقط في البيت ولا يجلس عليه لم يجوز وكذا عن محمد في اجارة دار على ان لا يسكن ليطن الناس ان
 له دارا ولا اجر وروي وجوبه بالخالف ان سكن اطلقه في الاصل وكذا الدابة ليربط او يحبسها

او يدخلها

او يدخلها دار الحرب ولا يركب ولا اجر ولا سهم وكذا العبد لا يخدم والامينة والدرهم بخلاف
 السيف يتقلد وفي الثاني والاستيجابي على تعليم القرآن والفقه والتدريس والتدريس
 والدعوات لا يجوز وقال الشافعي يجوز وبه اختلف نصير ومن سلام وعصام بن يوسف فتبع
 في البستان وغيرهم وفي التهمة اجاز المتأخرون ذلك حتى جبر ابو الصبي على اعطاء الاجر وتعلم
 ان طالبه بذلك وفي البستان لافضل ان يشارك الاجر كعوط الصبي وتعليم الكتابة فلو شاركه
 لتعليم القرآن ارجوانا باس به التوارث وفي التقويد الاستيجار لتعليم الحرف لا يجوز في رواية
 المبسوط وفي رواية القنوري يجوز ولم يحرم كية الاجر وانه على قدر الغنا وقيل لكل سبع دينار
 وفي الاصول فيمن علم الناس علوما فابروا اليه حاله ذلك اذا علم طب انفسهم ولم يفعلوا ذلك
 عوضا عن علمهم وفي التفاريق فيما يصدي الصبي الى المعلم والمودن في البروز والمهرجان
 والعبدان لم يملك عليه فلا بأس وفي جمع النسخ معلوم يدفع الى خليفته في الاحايين درهم بنية الزكاة
 جاز لان ان يكون بحيث لم يملكه ذلك لم يملكه في مكتبته وفي الشروط لا يجوز الاستيجار لتعليم
 الكتابة والحساب والعقد والضرب والادب والحاشاة لان بوقته بوقت فبحر الاجر بتعليم
 النفس في المدة وان لم يوقت يفتقد فاسد حتى لو تعلم حياجر المثل الا فلا ما لو اراد ان يحرقه
 لا يجوز وان بين المدة وفي الثاني شرط كحالا ان يحرقه غيبه شهرا بد درهم جاز وكذا الدابة
 كذا وان كان قد اكل الكحل والدواجم لا يبيع ذلك على تسليم النفس في المدة قاضي استاجر حيا
 ليضرب ويقتل من رجل اول يقطع يده او ليقيم في مجلس لفضا شهرا كذا جاز لانه وقع على تسليم
 النفس ولو لم يبين المدة لا يستغيا لم يجوز لانه استيجار على عالج بحد ولو فعل له اجر المثل ومن
 قضى له بالقصاص واستاجر ليتقلد لم يجوز لانه اجرا ذافلا وفي السير يجوز عند محمد خلا في المدح خلاها
 لا تقام في القتل بخلاف الذبح استاجر ارضا على ان يكرها او يبيتها ويرزعا فالاجارة جائزة لان منفعة
 الكرا والسعي يعود اليه ولا يبقى بعد انتهاء المدة فكان هذا شرطيا يوافق العقد ولو استاجرها على ان
 يبيتها او يسرقها او يكرها فالاجارة فاسدة لان منفعة التثنية والسرقين تبقى بعد انتهاء
 المدة فينتفع به الآخر وهذا شرط لا يقتضيه العقد واختلف في تفسير المدة هل ان يرد هاتكوه
 وقيل ان يكرها مرتين قالوا هذا في دارهم لان الارض تخرج ربا ناما ما كواب مرة اما في موضع يحتاج
 الى كواب مرة لا يكون اشتراط التثنية مفسدا واما كواب الا نارا واصلاح المسنات فلا بد على الاجر
 لانه من جملة التمكن من المرافقة فاشترطه على المستاجر بخلاف العقد واما اشتراط كواب

سبعة
انسان

مطلر

الجوار عليه قبل يفسد عملا بالخلق لفظ الكتاب وقيل لانه لا يبيّن اثره بعد انتهاء المدة واطلق
بكران جوارها والعالم وسماه على المستاجر وفي الثاني والمزارع كالمستاجر في وجوهه
استاجر ارضه ببناء على ان يودي خراجا لم يجوز اطلقه محمد قالوا هذا اذا كان الخراج مجهولا لا
مقداره مثل ان يكون الخراج خراج مقاسمه او خراج ارض عليه فيجهل بمقدار الجرة وهو قد و الخراج
وان كان الخراج معلوما مثل ان يكون الخراج خراج وظيفة جاز وقيل لا يجوز كما اطلق محمد من قبل
ان شرط الخراج على المستاجر ملتزم اياه العرص لم يوه باب السلطان في دار الخراج والثاني
الارض اذا لم يعمل قدر الخراج ببعض منه فيعمل قدر الخراج وكذا لو اعاد ارضه على ان يودي
المستجير خراجها كان اجارة فاسقة كانه اجرة بقدر الخراج وانه مجهول ولو استاجر ارضا
عشرية على ان يودي عشرها جاز عند مالك لان العشر عليه عند ما وان لم يشترط عليه ولم يجوز
عنده لان العشر على الاجر عندك فشرطه على المستاجر مخالف العقد استاجر طر ابطعها
وكسوا جاز استحسانا ولها الوسط من ذلك والقياس ان لا يجوز وهو قول مالك لان الاجرة بمحمولة
فلا يجوز كما في سائر الاجارات الا اذا بين قدر الطعام وبين جسر الثوب وصفته ودرعه واجله
ولا يشترط الحاجة في الطعام لانه بمنزلة الخالة اما يمنع الجواز اذا كانت معصية الى المنازعة
وهي غير معصية لان العادة جوت فيما بين الناس التوسعة على الاطباء والناقيت شرط في
استيجارها اجماعا واختلاف في طريقة الاستيجار قبل العقد يقع على المنافع وهي خدمة الصبي
والقيام به واللبس يدخل فيه بنما لان العين لا يستحق الاجارة الا بتعاك الصنع وقيل يقع على اللبس
والخدمة تبع بدليل ان لو ارضته بلين شاء لاستحق الاجر وان حصلت الخدمة وفي التقويد
شرط عليها الارض بلين نفسه فارضت بلين غيرها اختلفوا والوجه انها تستحق الاجر ولو شرط
على اجير المشترك العمل بغيره نفسه ففعل بغير غلامه لا يستحق ولو شرط الراعي المشترك الرعي في موضع
فراعها في موضع اخر فسلمت يجب له الاجر استحسانا وليس للطير ان تاجر نفسها من اخر فان فعلت
كان الاول منها من ذلك فلو انما فعلت وارضعت الولدين اتمت ولها الاجر كلا على كل واحد لا يتصل
بشي من ذلك وكذا اجير الواحد لو اجر نفسه من اخر او في العملين استاجر زراعة ارض بزراعة ارض
او سقي دار بسقي دار او ركوب دابة بركوب دابة لم تجز وقال الشافعي جاز لان هذا بيع العين
بالعين فيصح كاستئجار الزراعة ان المجرور الحاجة وهي لا تحقق عند اتحاد الجنس
وفي الاصل منافع الدار لما نوت لا يجوز **قالت** جعل منافعها حسنا وفي ادب القاضي ما يملك

سنة
اجارة

على انها حسان

على انها حسان فانه قال اذا كان بينهما دار وحانوت بنسب كل واحد منها بالاجماع قال الخوازي
اما ان يكون في المسئلة روايتان او يكون هذا في مشكلات ادب القاضي وسيل سداد عن
معارضة الثيران على لا كذا شر قال لا ضربه وكذا اذا اعطى الممر لياخذ الممر لياخذ الحمار
فهو جاز اجر نصف داره مشاعا او نصف مبدل لم يجوز وقال جاز اعتبارا باعارة الشايع
له المعقود عليه منفعة النصف شايعا وتسليم النصف شايعا لا يتصور الا بتسليم لكل والاجر
لا يطل ببتسليم الكال لانه لم يوجر كل بخلاف الامارة لانه ليس بوجبه وجوب التسليم واختلف
على قوله قبل لا يتقيد الاجارة حتى لا يجبا لاجر وقيل يبيعد فاسد احتجب بجر المثل ولو
اجر احد الشريكين نصيبه من اجري اختلفوا على قوله حكى الدباس انه يجوز وحكي غيره عنه انه لا يجوز
واليه مال السير حني لواجر من شركه جاز الاتفاق في ظاهر الرواية وروي عن ابي حنيفة لا يجوز
ولو كانت الشركا ثلثة فاجر احدهم نصيبه من واحد منهم لم يجوز عند ابي حنيفة نص عليه في وكالة
ولو اجر اثنان منهم نصيبهما من ثلث جاز وفي التقاريق والظاهر جوازها في المشاع من الشريك
ومن جميع الشركاء ولا فرق بين بعض نصيبه او جميعه في الخلاف وفي التقويد اجارة
البناء دون الارض يجب ان لا يجوز لانه في معنى المشاع وذكر بكر لا يجوز لانه لا يمكن الانتفاع به
وذكر الخوازي ان القاضي يحكي عن استاده انه يجوز وبه يعني لكان العرف وفي المستقايح لانه
يمكن به دفع الخرد البرد كسر الناصبي جرداره من رجل ثم تقاسمها العقد في نصف لم يطل
في الباقي عندهم وعند ابي حنيفة يفسد وكذا لو اجرها من رجلين معا ثم ناقض احدهما
او مات احدهما لم يطل نصيب الآخر وكذا لو اجر دارا من رجلين ثم مات احدهما او ناقض
المستاجر مع احدهما وفي الشروط اجارته وهي مشغولة بزراعة او كرمه او شجره فان وجب
الاجرة باتفاق الروايات بالتسليم ولا يصح التسليم مع الشغل واما جواز الاجارة حتى يجي الاجر
اذا فرغ وسلم في هذا روايتان في رواية التسليم شرط صحة الاجارة فلا يجوز بدونه وفي رواية
الاجارة صحيحة ولكن الاجر لا يجب بدونه التسليم وفي التهمة عن محمد وكذا لو اجر داره وهي
مشغولة بمناعه وفي التقاريق اجردار مشغولة ثم فرغ وسلم جاز وعند ابي يوسف لا يجوز
والصحيح انه يجوز في زيادات الحلواني اكثر اصحابنا قالوا يصح وينقلب جازا ابتداء المدة من حين
نسلمها فارعة وفي شرح بكر اجارته وهي مزروعة قد ادرك يجب ان يجوز وبومر
بالخصا والتسليم وعليه الفتوى كما لو اجر دارا في مناعه امر برفع المشاع والتسليم لما لم يضمن

التسليم كما هنا حتى لو كان الزرع لم يدرك بحيث يضر الحصاد فالاجارة فاسدة • ولو استأجر
 ايضا فخل وشجر لم يفسد الاجارة اذا كان الفارع لما يمكن زراعته وفي الاصل استأجر ارضا
 فيها زرع او رطوبة او شجر او قصب او كرم او ما يمنع من الزراعة فالاجارة فاسدة لانه لا يمكن تسليمه
 الا بخلع ما فيها فصار كبيع الخدع في الشفع واكثر الناس يستأجرون ارض لكروم وهي عادة جارية
 بين اهل بخارا وكان الطوايسي يطل هذا العقد ويعلم الناس انه باطل لانه لا يقدر على الانتفاع
 بها وفي نوادر الزاهد استأجر ارضا فيها اشجار ان كانت الاشجار وسط الارض لا يجوز وكذا المزارعة
 وان كانت في بواحي الارض على مساماة جازت الاجارة والمزارعة وان كانت وسط الارض شجرة
 او شجرتان صغيرتان مثل النشالة التي مضي عليها حول او حولان يجوز وان كانت الشجرة عظيمة لا يجوز
 لان لها عروق احدا لارض ويكون له الظل فينصرف ربه المستأجر وفي النعمة استأجر صنبا عاقفا
 مشغولة وبعضها فارغة يصح الاجارة في الفارع لان من العلم ان قال بجواز المشغولة فكان
 الفساد ضعيفا فلم يتعد الى الفارغة كالمجموع بين فن ومدير ولو ادعى المستأجر انه استأجرها
 وهي فارغة وادعى الاخر ان كانت مشغولة فالقول للآخر وقال السعدي بغير الحال ان كانت
 مشغولة فالقول للاجر وان كانت فارغة فالقول للمستأجر وفي شرح بكر استأجر ارضا مع ما فيها
 من الاشجار فالاجارة فاسدة وفي المواضع التي ليس فيها اشجار على قياس قول ابي حنيفة لا يجوز ايضا
 لان الصنفه جمعت بين الفاسد والصحيح • وفي اللاتي استأجر دارا مع ما فيها من الاشجار فالاجارة
 فاسدة وكذا لو لم يذكر الاشجار لانه يدخل من غير ذكر كما في البيع وان استأجرها بدون الاشجار
 فالاجارة جارية وفي الجامع الاصغر يصير سالت سليمان عن باع ارضا فيها زرع هل يقطع قال لا
 ولكن يحل في البايع باجر مثله بعد ما سلم الي المشتري حتى لا يكون اجارة قبل القبض **حل**
 فان كان زكرا او خلا او ما لا يجوز فيه الاجارة قال فقال البايع ان شئت فابطل البيع وان شئت
 فاقطع العيب والسرور في النوازل باع دارا فيها متاعه او ارضا فيها زرع فسلم لا يصح التسليم
 لان البايع قائم عليه وان اذن المشتري بقبض الدار والمناع جميعا **التسليم**
باب الاجارة على احدى الشرطين او اكثر
 دفع الى خياط ثوبا فقال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف فان خطه
 اليوم فله درهم وان خطه غدا فله اجر مثله لا ينقص عن نصف ولا يزداد على درهم وينقص عن
 نصف وقال الشيطان جائزا لانه سمي لكل واحد به لا معلوما فيجوز كقول ان خطته قبالك

درهم وان خطته

درهم وان خطته قبالك نصف وان خطته رومية فلك درهم وان خطته فارسية فلك
 نصف او للصباغ ان خطته بعصفور فلك درهم وان خطته برعفران فدرهمان له علق انعقاد
 الثاني بقوات الاول فكان عزرا خلاف ما استشهد به لانه ما علق انعقاد احدهما بقوات الاخر
 لانه يمكن ان يشرح في احدهما في الحال وهنا لا يمكن وفي التقاريف خط نصفه اليوم ونصفه غدا
 فله نصف وفي الغدا اجر المثالي لا ينقص من ربع ولا يزداد على نصف وعند ما ثلثه اربعه ولو خطه
 في اليوم الثالث فلك ذلك وقيل اجر المثل مطلقا وكذا لو قال وان خطته غدا فله شيء لك
 فذكر السرخسي ان خطته اليوم فلك درهم فخطه غدا قبل له اجر مثله وقيل له درهم وفي التقاريف
 يد ابا الغد ثم باليوم فالصحيح الجائز هو الاول لفظا ووقالا ما خطت منه اليوم فحساب
 درهم وما خطت منه غدا فحساب نصف لم يجز وكذا ما خطت من هذه الثياب روميا
 فكل ثوب يكذا وما خطت فارسيا فكذا وكذا في ان خطت منها روميا فكذا وما خطت
 منها فارسيا فكذا وفي الاجناس عن محمد شرط عليه ان فرغ من خياطته اليوم فله درهم وان فرغ
 فرغ منه غدا فله نصف فخطا نصفه الى نصف يوم ثم مات له نصف الاجر وان خط نصفه الى
 العصر فله اجر مثله وان خط ما بقي في بقية النهار ولم يعت وجب له درهم فلهما دلاله ان بشرط
 التميز لا يفسد الاجارة وان قال ان فرغت منه غدا فلا اجر لك كانت فاسدة وعنه ان خطته
 اليوم فله درهم وان خطته غدا فله درهم فخطه بعد غدا اجره اقل من درهم نقص من درهم
 وفي التقاريف قبال اجر الدابة ليركبها اليوم بدرهم فركبها غدا لم يجز شي وقيل يجب عند ما درهم
 استأجر بيتا على انه ان سكنه فله درهم وان اسكن فيه حرا فله درهمين جائزا وقال
 فاسدان وهو قول ابي حنيفة الاول لهما الاجر هنا يجب بتسليم البيت وعند التسليم اذا لم
 يتفق به المستأجر كانت الاجرة مجهولة بخلاف حياطة الرديمه والفارسية لان الاجر لم يجب
 بتسليم العمل والاجرة معلومة عند العمل له الغالب هو الانتفاع لان الاجارة مشروعة على
 وبالاتفاق تزول الجألة وان لم يوجد الانتفاع يجب الاقل وهو المقابل يادي العملين لانه هو
 المتيقن وقيل يجب الاقل ونصف الفضل فلا يمكن الجألة بكاجال وكذا الخلاف لو استأجر دابة
 الى الحرة على انه ان حمل عليها كراما من حنطة فله درهم وان حمل كراما من شعير فله درهمين واستأجرها
 الى الحرة بدرهم وان جاوز بها الى القادسية فله درهمين ولا استأجرها من بغداد الى القصر
 خمسة او الى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر نصف المسافة الى الكوفة فالاجارة

جائزه وان كانت اقل من النصف او اكثر فعلى خلاف ● وفي العيون اجرتك هذا المبرور
او هذه الاخرى برهين او هذه الثالثة بثلاثة او كان هذا القول في العبد او المساقاة
المختلفة ان قاله هذه الدابة الى اسط بكذا او الى كوكبة بكذا او الى غداة بكذا وكله جائز
عند اصحابنا وان ذكر اربعة لم يجز وكل هذا في انواع الخياطة والصنع والزراعة بان قال
بزارع ان زرعتها بغير كراب فلك ريع الخارج وان زرعتها بكراب فلك ثلثه وان زرعتها بكرابين
فلك نصفه واي ذلك على شرطه فان زرعه بعضا بغير كراب وبعضا بكراب وبعضا بكرابين
فله في كل نوع بنصفه لانه لما اذن له في كل واحد من الشروط فقد اذن له بكل واحد في بعضه
استاجر رجلا ليدع له كتابا في بلد كذا فيدفعه اليه فلان فيجب بحواجه فذهب
بالكتاب فوجد فلا يقدم مات او تحول الى بلد اخر فرد الكتاب فلا اجر له وقال محمد له الاجر
بحساب ذهابه فان لم يرد ولم يزد فله في ارضه او في ارضه او في ارضه او في ارضه او في ارضه
فله من الاجر بحساب ذلك عندكم لانه او في بعض النسخ هو الذهاب في ذلك الموضع ولم يوف
البعض وهو دفع الى فلان فيبسط اجر ما عمل له لم يزد في الكتاب فله اجر الذهاب في قوله في بلادي
وقال القاضي لا شيء له لانه ابطال على قول واحد فلا نأولم يدفع الكتاب لا اجر له ولو قال
الاخر قد ذهبت بالكتاب اليه وقال فلا نأولم يأت به فان اقام الاجير بينة انه قد دفع اليه
الكتاب او انابه فلم يجزه فله الاجر واجمعوا وارسال رسول الى انسان ليلعب الرسالة فلم يجد
الرجل فغاد يستحق الاجر ● ولو استاجر رجلا ليعمل له الطعام الى بلد كذا او يدفعه الى فلان
فجمل فوجد فلا يقدم مات او تحول الى بلد اخر فدفعه الى القاضي فله الاجر ولو امره القاضي
ان يبيعه او يدفع الى اخر ففعل لم يضر لان امر القاضي كامر الميت او الغائب ولو اودع نفسه
رجلا فخر لانه دفع الامانة الى اجني من غير عذر وفي الشروط ذكر بكر لو كان فلان غائبا وترك
الطعام على يد عده ليوصله اليه يجب ان لا يضر وان رد الطعام فلا اجر له عندكم خلاف
الكتاب على قول محمد هو يقول تركا الطعام في الموضع المشروط مفيد لانه ربما يكون قيمته في ذلك
الموضع اكثر ولو سرق منه الطعام في بعض الطريق فله الاجر بقدر ما جمل وفي التقاريق اجني
فتقضيطة الحياط لا يجبر على الاعادة فان تقضي الحياط فله الاعادة ولذا الاسكاف والملاح
● استاجر رجلا ليدع له البصرة فيجيئ بها له فذهب فوجد بعضهم قد ما نوا فله
الاجر بحساب ذلك لانه او في بعض النسخ ومعنى المسألة ان يكونوا معلومين حتى يكون الاجر

ارسال رجلا

مقابل الجملته

مقابل الجملته ونقل مونسه نقصا بغيره فاما اذا كان لا يتعدى جميع الاجر حتى ذلك عن المندوا
وعن القاضي استاجر من لصرد ابنة لبحال الحنطة من القرية وذهب فلم يجد الحنطة فغاد ان كان
قال استاجرت منك من المصر حتى اعال الحنطة من القرية يجب نصف الاجر الذهاب وان قال
استاجرت حتى اعال من القرية لا يجب شيء لان الاجارة انما كانت بشرط الحل ● ثم وجدت
عن محمد هكذا لكن في كرا السهمه وفي الشروط من جاني بمشي من مكان كذا فله درهم فذهب
رجلا فلم يجد المتاع ثم جاء فلا اجر له لانه لم يملكه والذهب لم يكن لاجله وفي التقاريق من دلي
على صالتي فله كذا فلا شيء له يري به اذا لم يسمع الدالة ذلك وسوا مشي معه او لا ولو قال ان الذي
فله اجر المثل ان مشي معه ولو دله بكلام فلا شيء له في الاصل استاجر دابة فماتت في نصف الطريق
او تركها لعدو ويقسم الاجر على السوا من غير اعتبار سهولة الطريق ووعودها وفي المتقارن محمد
يقسم الاجر على السهولة والوعورة ● فعلى هذا لو استاجر دارا سنة فسكر
فيها مدة ثم تقاسمها انقسم الاجر على شهر الستة والصف ام يقسم على مطلق الشهر وذكروا
السرخسي مسألة الدابة وقال خلاف ما لو اكرري بيتا بمكة او في غيرها شهرين رجب وذي الحجة
يقسم على قدر اجر البيت في رجب واجزه في ذي الحجة ● وفي القيمة دفع ثوبا الى خياط ليخطه
تقطع ومات قال عيسى يجب اجر القطع وروي ابو سليمان عن بعض اصحابنا يجب ● استاجر
عبدا فمجره ففعل العباس ان لا يستحق الاجرة لان الاستجار وقع بالطلاق والاستحسان ان سلم
من العمل جاز لان فيه يقع للمولى فانه ياخذ الاجر وان هلك لم تجز الاجارة لان في تجوز ضرر
بالمولى فانه يفتوت عليه همان العبد بمقابلة اجره قليلا وكذا الصبي المجور اجر نفسه وسلم
من العمل كان الاجر له وفي التقاريق اذا سلم فاعطاه الاجر ليس له ان ياخذ منه ومثل يجب اجر
المثل والغا في الشافي قال اعنته المولى في نصف المدة تعدت الاحارة ولا خيار للعبد واجر
ما مضى للمولى واجر ما يستقبل للعبد والقض له لانه هو المأقود وكذا ان كان قبض الاجرة في
حال رقه يكون له منها حصة ما يستقبل والمولى حصة ما مضى وان اجره المولى ثم اعنته في
نصف المدة فلعبد الخيار فان فسخ الاجارة فاجر ما مضى للمولى ان اجار فاجر ما يستقبل للعبد والقض
بالمولى لانه هو المأقود فان كانت الاجرة مجعلة او مشروطة النجاء حكم الحيا وكذلك وان اختار
الاحارة فلا اجر له للمولى وكذا العبد لو اجر نفسه باذن المولى لانه عقد باذنه فصار كان للمولى
عقد لان العبد هو الذي يقبض الاجرة ● وفي الابيضاح عصب عبدا او ارضا فاجر فاجر المالك

مظفر

قبل استيفاء المفعة فالاجرة له وان اجاز بعد استيفائها لم تعتبر الاجارة والاجرة للعاقدة
 وان اجاز في بعض المدع فالاجرة كلها للمالك عند ابي يوسف وقال محمد اخر ما يعني للعاقدة
 وما بقي للمالك **فصل** في فصل بين ان تكون الاجرة مطلقة او مشروطة بالتجديد
 وانما في طلبه حتى وجدت في المتقاضي غصب ارضا فاجرها سنة تجارية وقبضها فاجاز صاحب الارض
 تحولت التجارية اليه بعد ما كانت للغاصب وهكذا في التقاضي كمن ذكر مكان التجارية عرضا وفي
 الايضاح لو دفعها فزارعة فاجازها المالك ان كان التوزيع قد سببه ولم يسم فالتوزيع للمالك
 وان سمن لم تلحقه الاجارة وهو للعاقدة وذكر كبر ان اجاز قبل الزراعة فالزراعة له لا للعقد
 لم يثبت نصا فيه وان اجاز بعد ما لم يعتبر لا يثبت المعنى وذكر الجوزي ان اجاز قبل النبات
 فالزراعة له وان اجاز بعد لم يعتبر وهذا ايضا في التقاضي بقوله خلا فلا حارة بموضع لانها
 لو انتقصت رجح العرض في المستاجر هذا اكله اذا كان اليد من المزارع وان كان من الدافع
 لم تعتبر الاجارة بحال لان الدافع غاصب واجازة ملحقه بما صنع هو اعارة منه الارض **فصل** غصب
 عبدا فاجرا لعبد نفسه من رجل وسلم من العمل تصح الاجارة وللعبد قبض الاجرة فان قبض
 فاختار الغاصب منه فله المولى ان يخرجه منه ان كان قايما فان اخلعه ضمن لانه انك ملك المولى وقال
 ابو حنيفة لا يضمن لان الكسب وان كان ملك المولى لكنه غير متقوم في حق الغاصب لان التقوم باثبات
 اليد ولا بد للعبد لانه متهور في يد الغاصب فلم يقر به المالك المولى فلم يثبت التقوم وفي
 التقاضي جناية المصوب على الغاصب وعليه له هدر وعلى المالك وعلى ماله معتبر وعندنا العكس
 مما يعتبر ان الحال انه عبد المالك وقد جني على غيره وهو يعتبر المالك انه لو ضمن الغاصب ملكه
 فيظهر ان جني على مالك وجناية الموهوب على الموهوب له هدر وان رجح الواهب ولدت
 المصوبة في يد الغاصب فنقلت ولدها فهو كموته وكذا ان قتلت نفسها **فصل** استاجر عبد شهرين
 شهرين خمسة وشهرين ستة فالجدة الشهر الاول لانه بداية وكذا لو استاجر ثلاثة اشهرين
 بدرهمين وشهرين خمسة فالاولان بدرهمين استاجر عبد اشهرين بدرهمين ثم جازا الشهر وهو
 اثنان ومريض فقال المستاجر ابق او مريض من اول الشهر فلا اجر عليه وقال الآخر لم يكن ذلك
 الا قبل ان تأتي قبضه نظرا في حال الخصومة فان كانا نفا او مريض في الحال فالتقوى للمستاجر
 لان الحال بيد علي ما قبله وان كان في الحال صحيحا او خافا فالتقوى للاجر كاستاجر ارضا على عبد
 كان محم المدع المأمنقطعا وانكر الاجر فان كانا في الحال منقطعا فالتقوى للمستاجر وان كان جازا

فللاجرة وان اختلفا

فللاجرة وان اختلفا في قدر الانقطاع فقال المستاجر عشر ايام وقال الاجر خمسة فالتقوى
 المستاجر والبيبة للاجر **فصل** في اختلاف بين ابي يوسف في الاجارة
 استاجر دابة الى الحرم فجاوزها الى القادسية ثم عاد الى الحرم فعطبت ضمن وكذا العارية لانه
 لما جاوزها رطامنا ثم بالرد الى الحرم لم يبرهها الى المالك ولا الى يد قايمة مقام يد المالك وذكر
 ابن ساعه في نوادره عن محمد هذا اذا استاجرها لاسا مائتا اذا استاجرها داهيا وحاسا يبري
 عن الضمان لان العقد باق بعد ان يبرهها الى الحرم فاذا ردها الى الجيرة والعقد باق فقد وجد الرد
 الى ايدي المالك وصار كالمودع خالف في الوديعه ثم عاد الى اوفاق يبره عن الضمان كذا ههنا
 والاصح انه لا يبري بغير عليه في اختلاف زفر عن ابي حنيفة وابي يوسف لان العقد وان كان باقيا
 لكن المستاجر بمسكه لنفسه فلم يكن الرد اليه كارد اليه ما ملكه ولا كذلك المودع وفي الكفاية
 المستجير لا يبري عن الضمان بالرد الى الحرم رواه واحد وفي المستاجر روايتان وفي الثاني يبري
 المستاجر في قوله ابي حنيفة الاول ثم رجع وقال لا يبري وهو قولهما في العارية وفي الكفاية
 يبري عند زفر طعن عيسى وقال يجب ان يبري المستاجر عند فانه كالمودع ولهذا لو خففه
 الضمان يرجع على الآخر وعن محمد استاجر اياما معلومة ليركب في المصر فخرج ثم ردها في تلك
 الايام الى مصر فنققت لم يضر وهذا الرواية توافق طعن عيسى ولا بد ان يكون قوله في المسلمين
 واحدا لانه لا فرق بينهما في جمع برهان قال المعير للمستجير جاوزت الجيرة وعليك الضمان وقال
 المستجير جاوزت لكن رددتها الى الجيرة فلا ضمان فالتقوى للمعير وان اقام المستجير البيبة على ذلك
 لم يثبت فان اقام المعير بيبة انما تنقث عنه بعد الجاوزه من ركوبه واقام المستجير انه ردها
 الى المعير احدث بيبة المعير لانه اثبت فعلن يضمن كل احد منها مجاوزه وركوبه والمستجير اثبت
 البراءة من احد ما ثبت الفعل الاخر الواجب للضمان وفي الثاني وكذا لو اقام المصوب منه بيبة
 ان المصوبة ماتت عند الغاصب من ركوبه واقام الغاصب انه ردها على صاحبها وماتت عند
 فبيبة المالك اولى كذا لو اقام المالك على ان الغاصب قتله المصوبة او هدم الدار المصوبة
 والغاصب اقام على الرد ولو اقام المالك انه عضها ونققت عنه واقام الغاصب انه ردها
 اليه فنققت عنه فبيبة الغاصب اولى وفي التقاضي عن ابي يوسف بيبة المالك اولى وكذا
 لو اقام الغاصب بيبة على الرد وقتل المالك فكاري حارسا فترج سرحه واسرحه بصرج
 يسرج بمثل الجرد لم يضمن اذا عطش الحمار لان يسرج غير مفيد وان كان السرج الثاني قتله

سنة
التقوى

من الاول بعض من قيمة الحمار بقدر ما زاد كالوجه عليه احد عشر مختوما وهو يطبق
ذلك وقد شرط عليه عشرة ومثله لو شرط عليه ثلث عشرة فطهر احد عشر فقط بعض
جميع القيمة وان اسرجه بسرج لا يسرج مثله الحمار ضمن جميع القيمة لانه بمنزلة مختلف الجنس
وان اوكفه باكاف يوكف بمثله فكذلك وقال لا يضمن قد والزيادة على السرج قبل معناه الزيادة في
المساحة حتى لو كان سرجا اخذ قدر شهرين والاكاف قدر اربعة بعض نصف القيمة وقبل
معناه الزيادة في الثقل حتى لو كان السرج مئوس والاكاف اربعة بعض النصف وان اسرجه بسرج
الفرس فهو الاكاف لانه اشقل ولو تكاري به وهو موكف فاوكفه باكاف مثله واسرجه لم يضمن لانه
اخذ ولو تكاري به عربا فاسرجه ضمن قالوا هذا استاجره ليركبه في المصر من هومن واساط
الناس اما اذا استاجره ليركبه خارج المصر او في المصر لكن الراكب من الاشرف لم يضمن كذا ذكر في
اول باب اجارة الدواب وذكر في اخره تكاري به عربا فلم يذكر السرج ولا الاكاف فركب هذا
او هذا فان كان يركب مثله بسرج ضمن اذ ركبه بالاكاف وكذا على قلبه لان المتعارف كالمشروط
فان كان يركب كل منهما لم يضمن وفي التفرقة استاجره عربا فاسرجه ضمن ان كانت المسافة
قريبة يركب اليها بغير سرج وفي الشا في تكاري بغير طعام فاجبه لم يضمن لانه متعارف وقبل
هذا اذا كان لا يمكن ركوبه الا به ولا يضمن وان كان يجا فبدل جامه بلجام يلحم مثله الحمار لم يكن
خلفا ولو تزج جامه لم يضمن لانه خلاف الحي و في التفرقة لو تزج عنه اللحم فنقصه وفي
الاجارات لو ضرب في السير او كسرها بالجام فطعت وقال لا اذا ضرب على وجه المعتاد في موضع
الضرب قياسا على ما لو اذله بالضرب بضام لا خلاف المعلم اذا ضرب الصبي فمات يضمن لا تقليمه
بغير ضرب مكره لانه من اجل الفهم والتمييز واجمعوا ليس المستاجر العبد ومستقر الدابة ان يضرب
وفي العتق وكذا لو كان له اجير غير مدرك ليس له ان يوذبه اذا اراد من بطلان الا ان يكون
ابوه قد اذن له في ذلك خلاف الدابة على قولها وفي شرح بكر الاب ضرب ابنه فلنا ذيب او تقليم
ضربا يضمن مثله لذلك فمات منه يضمن الدية والتفخارة عند اي حنيفة خلافا لان بعض
وكذا الخلاف في الوصي واجمعوا او ضرب المعلم بالذن الاب فمات منه لا ضمان على احد واجمعوا ان
الزوج لو ضرب زوجته فماتت منه يضمن الام لو ضربت ولدها فماتت منه لا ضمان ان علي
قوله اي حنيفة تضمن اما على قولها فالو الادوية وقبله على الخلاف وقبله خلاف تضمه واجمعوا
لو عزز الامام رجلا فمات منه لا يضمن وفي الاربعين وفي الاربعين الوصي لولي اليتيم ان يوذبه

اليتيم كما يوذبه

اليتيم كما يوذبه ولد وان تعزى فهو اثم وان استخدمه بقدر ما يخدم له ولد فهو جابر
تكارى حمارا ليركبه فليس من الثياب اكثر مما كان عليه ضمن بقدر ما زاد ولو ركبه معه غيره فطعت
من ذلك بعد ما بلغ المقصد فعليه كل الاجر ويضمن نصف قيمته سواء كان ذلك الغير اخف
منه او اقل لان يركب معه صغيرا لا يستمسك على الحمار فحذله بغير الثقل بقدر ما زاد
كالوجه مع نفسه حمله فطعت من ذلك كان عليه اجر ركوبه الى ذلك المكان ويضمن بقدر ما زاد
من قيمته وانما يعرف ذلك بالرجوع الى منزله بصر في ذلك الباب ان هذا الحمار اي قدر يزيد
على ركوبه في الثقل ليس له ان يوزن الرجل والمحمول حتى يعرف قدر ما زاد على ركوبه وقبل حمار
الراكب ثم يوزن ما حمل عليه ذكر مكر هذا اذا لم يركب موضع الحمل بان يكون ركوبه في موضع والحمل
في موضع اخر اما اذا ركب على موضع الحمل ضمن جميع القيمة وهذا كله اذا كانت الدابة تطيق ذلك
وان كانت لا تطيق ضمن جميع القيمة لانه تعذر اقلها ولا اجر عليه ولو حمل على اكثر مما يحمي ضمن من
قيمتها بقدر ما زاد ان كانت تطيق ويجب الاجر والاضمن الجميع وان تكاري الى الجير حمارا فطعت
ضمن القيمة وعليه الاجر لانه عاصب بعد المقصد وان تكاري للحمل فله ان يركب فيه هذا اذا
الحمل الحمار لعربية فاما اذا كان بلسان اخر فلا فان تكاري للركوب ليس له ان يحمل عليه وفي
التفرقة استاجره بالجام امراة فولدت حمل له فامره ضمن النصف استاجر
رجلا يحمل له متاعا في طريق كذا الحمار في طريق اخر يملكه الناس فهلك المتاع لم يضمن لان كل
الطريقين مسلوكان فلم يتفاوتا فلا يفيد التقيين وفي موضع ولذا لو كان الطريقان بعضه
اقرب من بعض وان كان احدهما بعد فهو ضامن وكذا لو لم يكن الطريق الذي حمل فيه مسلوكا
ضمن لان التقيين مفيد وان حمل في البحر ضمن وان كان يحمله الناس فيه لان طريق البحر اكثر خطرا
من طريق البر فكان التقيين مفيد اقال الناطق وهكذا الجواب عندي في البطاعة وان بلغ
المقصد فله الاجر العصور كما لانه اذا سلم بقي التفاوت صورة فلا يمنع وجوب المسمى
وفي الشروط استاجره رجلا على حمل طعام له على دواب باعيا له حمل على غيرها او على
راسه او روس عبده او ظهوره فله الاجر استحسانا وفي التفرقة وكذا لو اذري سفينة
بغير حمل متاع له فحمله الملاح على غير حال بعضه قريب من بعض وهو موافق استاجرا رضا
ليزرعها حطة فزرعها رطبة ضمن ما نقص ولا اجر عليه لان زراعة الحنطة من خلاف جنس
الرطاب لان الرطبة ليس لها غاية معاومة دفع الى حياط ثوبا يحميها فميتا حياطه فبا

فان شأضه قيمة ثوبه وانما اخذ القبا واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ماسمي لان الحيا
مواثيق من وجه من حيث انه خاطبه بوجه يمكنه لبسه ومخالف من وجه من حيث ان القبا
غير التميز فان شأماله الى جهة الخلاف وان شأماله الى جهة الوفاق وعن ابي حنيفة
لا يسيل له على القبا لان الحيا ط صا غاصبا ما صنع وفي التقاريق روي في التميز اذا شرط
خسة اشبار نجابة ناقضا قد را صبع او نحوه فليس بشي وان كان صيفا ضمنه وفي الشافعي فان
اختلفا فيه فالقول لرب الثوب لان الاذن منه والبيعة الحياط لانه مدعي فان خاطبه فيها
واختلفا في الاجر فالقول لرب الثوب والبيعة الحياط وفي الشافعي دفع غز لا الى حياكك لينسج له
ثوبا سباعي اربع لحاكة باكر او يصغر له خياران يرد به ويضمنه الغزل او يخلع ويعطي المسمى لان
باعتلاف الصفة قد بقوت بعض المصالح وان خالف الى نقصان يعطيه من الاجر بحسبه لانه ان بعض
ما امر به وفي رواية اخرى لا يجاوز به ماسمي وفي الايضاح عن محمد لو اوفاه الوصف والدرع
وزاد فيه له خياران يضمنه او يخلع ويعطي المسمى ولا يجب للزيادة شي لانه متبرع في العمل **ويقال**
الشافعي شرط عليه رجعا لحاله صعبا او على الغلب فله اجر المثل ولا يجاوز به المسمى وله الخيار
للخلاف **وقيل** اذا جابه رجعا قدر اذ به في الدرع واذا جابه صعبا فقد نقص لعمري ان يعبرق
بينهما كما في الفصل الاول وكان لا يحشر يقول في مسئلة الحياطة والحياكة اذا رضى بالحلات اعطاه
المسمى لان القدر غير فاسد لكنه عيبه فاذا رضى بالعيب لزمه المسمى كما في البيع يلزمه جميع الثمن
وفي الشافعي دفع خفه لينعله ففعله على وجه لا ينعزل مثله الخفاف او ردها بشرط جدها ان شاء
ضمنه حقه بغير فعل او اخذ واعطاه اجر المثل وما زاد العمل لانه خالف **ذكر** المرحلي
دفع ثوبه ليصنعه برجع فقير عصفه فصنعه دفعة بغير له خياران يضمنه قيمته ابيض او
ياخذ ويعطيه قيمة الصبغ ولا اجر له لان ما اقام العمل المشروط وان صبغه اولا بالربع ثم بالزيادة
له ان يضمنه قيمته ابيض وان شأضه مصبوغا بالربع واعطاه الاجر لانه اقام المشروط وصار ذلك
من وجهه كالمسلم الى رب الثوب لانضاله بالتوب ثم غير قبل تمام التسليم فان شألم يرض به متغيرا
وضمنه قيمة ثوب ابيض وان شأرض به متغيرا وضمنه قيمته مصبوغا بالربع واعطاه الاجر وان
شأخذ الثوب واعطاه الاجر مع قيمة ما زاد فيه ثلثة الارباع لانه بمنزلة من غضب ثوبا مصبوغا
بالربع فصنعه بثلثة الارباع **وفي** التمهيد دفع الورق كاغدا وجبرا لكتبه له القرآن وينقطه
ويحده ويعشره فاصاب البعض اخطا البعض ان فعل ذلك في كل الورق له خياران ياخذ ويعطيه

اجر مثله لا يجاوز

اجر مثله لا يجاوز به ماسمي او يترك عليه ويضمنه قيمة ما دفع وان فعل ذلك في بعض المصنوع
يعطيه حصة ما اصاب من المسمى ويعطيه لما اخطأ اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض
باب ما يضمن الاجير وما لا يضمن كل اجير مشترك
صان لما جنت يد خالف فيه او لم يخالف كالقصار اذا ذاق الثوب وقشاله او عصره او مدح فخرق
او جعله في النورة او سمسه فاحترق لان هذه الاشياء من عمله وعمله مضمون عليه لما تولد من مضمونه
كان مضمونا وكذا الراعي المشترك اذا اساق فمط من سباقه او تناطح او وطى بعضه بعضا وكذا الخياط
لو عز او رلق ففعلك المتناع او انقطع الخيل فسقطت الخيل ففسدت او السفيينة غرقت من يد الملاح
او معالجته فانه يضمن اذا لم يكن صاحب المتناع فيها والمضمون ما يجوز ان يضمن بالعمد وفي سماع الاجير
وقع ذلك وان احترق من نار اذ خلا فيها الحاجة ثم من طبخ او خبز او غير لم يضمن لان هذه الاشياء غير
مضمونة عليه ولا يسقط الاجر له فلا يضمن ما تلف به وكذا الختان والفضاد والبرقع اذا زرع في
منه لا يضمن لانه ليس في وسعته ان يقطع ولا يسرى اما في وسع القصار ان يريق ولا يخرق وما تلف
بعمال الاجير القصار فضمن ذلك على القصار الا اذا خالف امر القصار كان الضمان عليه خاصة لان القدر
منه وما هلك في يد الاجير المشترك من غير فعله بسبب تمكن التخرز عنه بان سرق او غضب فلا ضمان
عند ابي حنيفة وكذا لو غرقت السفينة من موج او زح او انقطاع جيل او شي وقع عليها او جيل
صدمها من غير مد او سي ليس في وسعته وقعه لان المقبوض امانة في يده بل ليل ان الهلاك لو كان
بسبب لا يمكن التخرز عنه كغلبته سرق او حرق غالب او غرق غالب او موت لا يضمن ولا اجر له
لانه لم يسلم العمل الى رب المتناع والحق القالب لا يمكن استدراكه لو وقع العلم به في المبتدأ وكذا
السوق القالب وقال القاضي اذا مال القالب ما لا يقدر الاجير على دفعه وقال يضمن ما هلك بسبب
تمكن التخرز عنه لان الحفظ مضمون لان العمل لا يتأق الا به بخلاف ما لو هلك بسبب لا يمكن التخرز عنه
لان الحفظ ثم غير واجب ثم اذا ضمن فالمالك ان شأضه مضمون واعطاه الاجر وان شأضه غير مضمون
ولا اجر له فان اكسرت السفينة من غير فعله فدخل الما فاسد ما فدا لم يضمن رقا لا يضمن لان لا تكال
ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف العرق وكذا لو جفف القصار الثوب على جبل فخرت به حول لمزقة
وكذا لو افسدت المطر الخيل او الشمس صابته ففسد فان كان رب المتناع او غلامه او وكيله يسا
السفينة او على ظهر الخيل او على اية لم يضمن الخيل ولا الملاح لان المتناع في يده ما لكان وهو مستأجر
السفينة والملاح والجمال يحمل المتناع فكان اجبر وحده في التقاريق لو كان صاحب المتناع على الدابة لم

بعض المكاري وان كانا يسوقان او يتودان وكذا لو كان على احدي الدواب والمتاع على الدواب
يسير معه ويتركه وعن محمد اذا كانا راكبين او سابقين او قايدين فلاقيا وهو الصحيح وكذا السفينة
يسيران ويجلسان معا ويتقدم بعضهما بعضا وهو في احدهما بعض في اخر قولنا يوسف وفي الكفاية
ولذا العطار ولو خرج للصلوة في الفضية فكذلك لا يضمن الملاح الا ان ينيب حاجة ولو كان في السفينة
او على الدابة غلامه او وكيله بغير اذنه لم يعتبر وكذا يسير صاحب المتاع خلف الدابة وان حمل
على الدابة عبد لم يضمن المكاري وقيل ان هذا اذا كان ممن يستسك على الدابة ويركب وحده
والا فهو كالمشاع والصحيح انه لا فرق وكذا رواه بر ساعته عن ابي يوسف في التضييع وفي المنتقى
حمله على رتبته ومشيئا معا لم يضمن المكاري ما فسد من غبارها ولو كان الخال يحمل على عمده بضمن ما فسد
بعماره وان كان صاحبه معه وفي شرح بكر فان نقص الطعام في السفينة فلاقيا على الملاح لان
النقصان هلاك لا من عمله وعند ما يضمن ان حصل النقصان من امر يمكن التفرغ عنه وفي التتار
قال ابو يوسف سلم اجير المشترك عبدا ليعمله بغير فائق او قتل وجني فروع لم يضمن وفي الشروط
وقد لو كان المشترك خبازا او قصارا او خياطا او اسكافا فاحترق يد الغلام من الحفر او انكسر من
الدق او عجزته الابرة من الحياطة والحرازة ولا يشبه الانسان المتاع ولهذا قلنا لو حمل
المشترك صبيا على الدابة فغترت من سوقه فأتى الصبي لا يضمن وفي التتار يضمن المشترك ما عرق
من الدواب بسقيه والمروية على حبل ولا يضمن بالموت والظاهر في الاجير المشترك انه لا يصدق
وفي دعوى الرد عند ما وقيل يجب ان يصدق وكذا رواه المرسى عن ابي يوسف قال وهو وصيه
ولا يصدق في دعوى الموت وعن محمد يصدق في موت المالك وليس ولد ادم كالبائمه وفي شرح بكر
لا يصدق الراعي المشترك في دعوى موت الغنم عند ما وان كان الموت مالا يمكن الاحتراز عنه لان الضمان
واجب عليه عند ما لا يثبت المسقط للضمان بقوله ما لم يتم البنية على الموت او بصادق عليه
وعند القول للراعي مع البهائم وكذا اوقال هلك او سرق وفي التوازي المشترك ضمن ما ضاع ثم
ظهر الضائع قال بن سلام لا يملكه كانه اذا ضاع فجعل الدين ما فيه ثم ظهر وقال بعضهم يملكه وقيل
ان يقول على قيس قوله ابي حنيفة لا يملكه وعلى قيس قوله لا يملكه **هذا اذا**
اذا ضاع بسبب مكن التفرغ عنه وبسبب لا يمكن لا يملكه في قوله وفي الكفاية استاجر حمارا ليجل
له رقا لحمله ليضع على الجمال فوقع وخرق لا يضمن لانه لم يسلم اليه ولو حمل في بيت صاحبه فانزله
فوقع وخرق ضمن عند ابي يوسف ومحمد اولا وقال اخر الاضمان لا يبي يوسف الضمان واجب فلا يبري

الابا التسليم

الابا التسليم ابي صاحبه ومحمد يقول وصلا اليه صاحبه وفي التتار يقاتل بجماله حمله فله
فوصفه في الطريق فاستعان برب الرق في رفعه ضمن ولو استعان برب الثوب في دفعه فلم يعلم
من ايها خرق لم يضمن وعند ابي يوسف ضمن النصف كما لو خرق منها وفي شرح بكر دخل الحمام ودفع
الثوب اليه ليجف فضاع لم يضمن لانه مودع لان الاجر بالانتفاع بالحمام الا ان يشترط
الاجر بالالحفظ او الانتفاع والحفظ خيديد يكون على الاختلاف وكذا لو دفع اليه ساق يحفظه
باجر ولو دخل وترك الثياب بين يدي الحمامي فهذا استحقاق قال الشهيد وبه تبين ان ما ذكر
الصغار غير صحيح وهو ان من دخل الحمام واستشار الحمامي ابر اصنع الثياب فاستشار الى موضع هذا
ليس باستحقاق وقال بن سلمة وهو استحقاق كما قال بكر وذكر في الاجارات قال
مشايخنا في تضمن الاجير المشترك السبيل في هذه المسألة ان يقتضي بالاصطلاح لا بايجاب الضمان
ليكون عملا لقوله المجابة لان في هذا الصلح خطأ واجبا بالضمان فيكون هذا عملا بقوله
العمالة بقدر الامكان وذكر في الصلح قالوا القاضي بامره بالصلح ولا يقتضي ان يطلبوا القضاء
وفي التتار يقاتل بن سلام بامره بالصلح ولم يبريكم بصلح **هذا** فان اتفقا على شيء
فذاك والا فالصلح بالنصف لان هذا عمل بالتقنين وقد ذكرت هذا لواءه وصوني وكل اجير
مشارك له له اثر في العين كالمضار والصباغ والحياطة وكاسر الحطب وحاتق راس العبد له ان
يحبسه حتى ياجد اجرة خلا فالفرق قال محمد وقع مسلما الى المالك لا بضالة بثوته
لم يقع مسلما لان الثوب في يد العامل حقيقة ولهذا لو وهب ملكه من غير تحديد فبعض ثم اذا
حبس فهلك عنه لم يضمن وسقط الاجر وقال بعض المالك بالحبس والحياطة كما بينا ولو انفعه العامل
بحبسه المالك بالاجماع ولو حبسه بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجرة فعمل الخلاف وان قبض المالك
امانة بالاجماع وان لم يكن له عمل الاجير اثر في العين كالفاسد الخمار والملاح والراعي لا يكون
له الحبس خلا فاما ملك وعنا ابي حنيفة ليس للفقار الحبس ذكر بكر اذا كان من الثوب من غير
ماله اضله قبل له الحبس وهكذا ذكر السرخسي وقيل فان حبسه فهلك ضمن قاله ظاهر الذي
يريد به محولا لانه صار عاصبا ولا يلزم على هذا الاثر اذا رده انسان حبس حبس لا يستيف الجمل
وان كان لا اثر له لان العبد صار كالمولى فان حبس المولى فهو بالرد صار كالبائع منه فيكون له
له الحبس فان حبسه فهلك لم يضمن ولا جعل له لعدم التسليم وفي الغنية وهذا لو هلك قبل
الحبس وذكر ابو اليسر انه لا يسقط الجمل اذا كان رفع الموانع عن القبض وخلى بينه وبين المالك

سبح
تخرق

سبح
اتفقوا

وفي الرخصة انفق الزاد على الاتق باهر الفاضي وهلك في يد لا يسقط وجوعه وفي الشافي
 للمسقط حبس القطة بما انفق على باهر الفاضي الى ان يستوفي حقه فان هلك في جوفه ذكر
 السرحس هلك هلك المبيع وذكر ابو اليسر يجب ان يكون هذا كالاتق لانه لا فرق بينهما ولكن
 الهلاك يكون هلك الرهن او هلك المثلث يجب ان يكون الهلاك هلك الرهن بخلاف لان هذا
 حبس مال على دينه وهو حال الرهن وان هلك قبل الحبس لا يسقط حقه في الرجوع ما انفق
 في العيون ولو كان الشرا حبس المشتري بالثمن فان هلك في جوفه هلك هلك الرهن عند ابي يوسف
 وعند محمد هلك المبيع وفي ائتمه انفق المثلث على الرهن باهر الفاضي ليس له ان يحبس
 الرهن حتى يستوفي المنفعة وعند زفر له ذلك وعلى هذا لو هلك لا يسقط شيء من المنفعة
 قول ابي يوسف وعند زفر يسقط وفي جامع بكر تفسيرا الاحارة والاجرة معمله كان المستاجر حبس
 المستاجر حتى يستوفي الاجر فان هلك في جوفه لا يسقط شيء من الاجر وللأجر حبس المستاجر
 لاستيفاء الاجرة اذا كانت مشروطة التخييل ولو حبس حتى مضت المدة سقطت الاحارة وفي التقار
 الوكيل لا يستجار لو حبس حتى مضت المدة لومة الاجرة عند ابي يوسف وعند محمد يلزم الاجر
 وهو الظاهر وفي الشروط الوكيل لا يستجار سكنه فعليه الاجر لانه عاقد ولا يرجع به على
 الموكل لان يد الوكيل انما جعل كيد الموكل اذا لم يحدث بيعا ولم يستهلك وهذا استهلك ولا
 حبس للاجير المشترك اذا عمل في بيت المستاجر لان عمله وقع مسلما الى المستاجر حكما باعتبار كون البيت
 في يده ولهذا قلنا كما عمل فيه شيئا استحق قسطه من الاجر وان لم يضعه من يده حتى لو افسد العمل
 او هلك العين فله الاجر ولا ضمان وكذا الجاني لو خرب في بيت المستاجر فخرج الخبز من
 الثور ثم وقع فيه فاحترق وان احترق قبل ان يخرج منه فله الاجر له ولو ادخل الجاني نار في
 بيت المستاجر ليحرقه فوقعته شرارة فاحترق البيت او العجين لان ادخال النار ليس بمحمول
 وان عمل في موضع آخر لا يستوجب الاجر ما لم يقو من فعله وسيله الى المستاجر لان القليل لا يحمل
 الاثمة والقليل لا يملكه او في غير ملكه في اللبن ان يصبه وعند ما ان يشوجه كذا الدار والارض
 والعبء الخدمه وكل من يحمل حمولة على ظهره او على دابته كان ابو حنيفة يقول او لا يسمى الاجر
 حتى يستوفي المستاجر المنفعة كلها وهو قول زفر والبخاري ثم رجع وقال كلما سكن يوما وخدم يوما
 وسار مرحلة يجب اجر ذلك وهو قولنا لان ما دون اليوم ساعات لا يمكن اعتباره وعن
 ابي يوسف اذا سار ربع الطريق فصاعدا فله ان يأخذ حصته من الاجر وليس له ذلك في كل رحلة

سبحه
 وهما

باب مسائل متفرقة

باب مسائل متفرقة
 او استجارها فاحرق الحصاد فيا فتعدت النار الى شيء في ارض رجل فاحرقته لم يضمن لانه ليس
 بمقدي قبل هذا اذا كانت الرياح ساكنة اما اذا هبت يوما وحاصن لان الغالب فيه المقدي
 وقيل ان كان النار تنفذ من ذلك شيء على وجه لا يصل اليه شيء من الشر لم يضمن ولو كان يتسرب
 منه على وجه يصل اليه الشرعا لبا يضمن وفي الشافي في المستاجر في الدار تنور بالاذن المالك
 اولا باذنه لم يضمن ما احترق به شيء او من بيوت الجيران اذا كان مقننا ولم يجاوز العادة في
 لتخويرها لان هذا من مراقب السكني وكذا المالك لو بني واوقد وفي التقاريق قبل احرق داره
 او حصاده فتعدت النار وكانت حصاد حارة متصلة بها يضمن والظاهر خلافه وفي
 الاجناس عن محمد احرق كدسا لرجل قبل ان يداس ان كان البر في السبيل فله قيمة خسار
 السبيل فعليه القيمة وان كان خارج السبيل كترقيمة فعليه بر مشد وفيه الحق ولو داس
 فالبر لصاحبه والتمن للدايس وعليه قيمة الحق في الاقضية او قد في ارضه نار فوق المعتاد
 او سقاها سقيا غير معتاد فتعدي الى ارض حارة يضمن ولعل ان يعلم المقدي يمنع عنه وفي الاثني
 او قد في تنوره من الخطب ما لا يخفى فتعدي يضمن والمسلم يعلم انما يحمل لا يضمن في جمع الدسني
 وغيره او قد لنا في ملك غير فتعدت الى كدس غير قيل يضمن لانه مقدي وقيل لان من طبع
 النار الخود والمقدي بفعل الخرج وقيل ان اوقد النار يوم ريح وهو يعلم ان الريح يهب
 الى مال الغير فينتقله يضمن وفي فتاوي الفضل مرفي بكذا او في ملك غير وهو يحمل ما اوقدته
 شرارة على ثوب انسان فاحرقته ضمن لعدم خلد واسطة اخرى بين الخلد والوقوع حتى لو عادت
 الريح بشواربها فالقطة لا يضمن كذا ذكر سر عن ابي يوسف في النوادر وقيل ان من ياتي موضع
 له حق المرور فوقعته شرارة على مال انسان فاحرقته لم يضمن وان لم يكن له حق المرور لم يضمن
 هو على التفصيل وفي التقاريق مرفي بحيث ليس له ان يوقد في بيت الرجل ما يضره من النار احرق دسني
 جمع الناطق اخرج الحداد الحديد من الكبر وذلك في جوفته ووضعها على العلاء وضربها بمطرقة
 فخرج شررها الى طريق العام واحرق شيئا ضمن ولو لم يضربه كذا الخرج شررها فاحرق شيئا لم
 يضمن وفي موضع آخر جمع جمرة في الطريق فاحرقته شيئا يضمن ولو دفعته الريح الى شيء فاحرقته لا يضمن
 قال السرحس اذا كان اليوم زحاما يضمن وفي الاصل سقي ارضه فسال من جانيه الى غير فقر
 لم يضمن لانه لم يتعد في السبب وكذا لو توت فاما المنع لو اراد جاره ان يمنع عن ذلك فروي عن

سبحه
 ان علم

ابي يوسف له المنع خلافا قال الهندواني تأويل المسئلة ان استقي سقيا معتادا اقاما اذا سقي
سقيا لا يسقي مثله يضمن قال ابو اليسر وفي الاصل لم يفصل بين حال وحال لان الانسان لم يقدر
ان يملأ ارضه ملامقدا اذ ليس ذلك في وسعة لوضع حرج الناس ولان الملافة لا احتمال
نادر فلا يعتبر ذلك فلهذا لم يفصل وما اولوا القرب الي العوالب وما ذكر في الاصل ارفق
بالناس وابتعد من التنازع وفي جمع النسبي اسال المائي ارضه فسالت الي ارض غير
وانلفت شيئا من ارضه لان من طبع الماء السيلان فيصاف للثلاث الي المسيل ومن مشاجنا من قال
لو اسال وهو يعلم ان ارضه تحتله ولا يتقدي الي غيره ثم تقدي لا يضمن واكر اصحابنا اطلقوا الجوا
وفي التقاريق صب في ملكه ما خرج من صبه الي ملكك غيره ضمن ما افسد استسما نادرا ودق
فسقط في بيت جاره شيئا او اهدم حائطه سقي ارضه سقيا معتادا فتقدي المائي الي غيره فوق
المسئله ان تقدي بامتلاء الارض من غير ان يخرج ارضه لانه قادر على سقي بحيث لا يتضرر به احد
وان تقدي يخرج من ارضه ما لم يضمن وفي التقاريق ملا ارضه بقدر ما حمل فتر الما او سولم يضمن
ذكر ابو اليسر وكذا لو كان فيها حفر فارة فسال المائي في تواليه الهندواني سقي ارضه فتقدي المائي
الي ارض جاره ان اجري المائي ارضه اجرا لا يستقر في ارضه ثم تقدي المائي في ارضه فلم يستقر
في ارض جاره ضمن وان كان يستقر في ارضه ثم تقدي الي جاره ان كان جاره قد تقدم اليه بالاحكام
والسكر فلم يفصل ضمن استسما ناكالا على الحائط المائي وان لم يكن تقدم اليه بذلك حتى
تقدي لا يضمن وان كان ارضا لساق في صفة ارض جاره في صفة ويعلم انه لو سقي ارضه
يتقدي الي جاره يضمن ويومر بوضع المسئله حتى يحول بينه وبين التقدي ويمنع من السقي حتى
يضع المسئله وان لم تكن ارضه في صفة لا يمنع من السقي وان كان في ارضه ثقب او حفر فان علم بذلك
ولم يسد حتى فسدت ارض جاره ضمن وان كان لا يعلم لم يضمن واطلق القاضي انه لا يضمن وقال
القاضي اطلق الجواب في الحفر ولم يفصل بين ما اذا علم بالحفر او لم يعلم والقوي ما تقدم من التفصيل
وفي التقاريق فتح المائي ثم تركه فازداد او فتح الهند ليس فيه ما ثم جاء المائي بضمن ان لم يزد في الفتح
عليه رسمهم ما لا احتمال وكذا قيل لو اسال المائي ارضه فدخل في ارض غيره في فورة لم يضمن
وفي المسئلة عن محمد كان سقي ارضه من نهر العامة ولا يقدر على ذلك الا سكره سكر فسق ارضه
ثم تركها لسكونا سبيل المائي فلم يمر مكان السكر حتى اصرا فقام قال هو ضامن لما عرق من فعله
من فوقه واسفل وفي جمع برهان لغير بينهما سكر احد ما فذلك رزق شريكه يضمن ما ملك

عرقادون

عرقادون ما ملكك عطشا ولو سكر نهر العامة ليسق ارضه فسق وترك السكر فصل وقع
في ارض رجل بسبب السكر فافسد رزقه يضمن وفي قوايد الخير اجري فتح لم يضر فريبة
من الادي فدخل المائي في ارض لرجل فافسد ها قال ان فتح كما هو رسمهم لا يضمن وان زاد
بحيث لا يتحمل النهر ذلك يضمن لانه تقدي وفي المحيطان اطراف جردوع سلخه الي رجل ان امكن
التسقيف عليه فليس لصاحب الدار ان يقطع وان لم يكن ان كان يقطع يضر ببقية الجردوع ويضعفه
فكذلك ولكن يطالب صاحبها بالقطع وان لم يضر فلا بأس بان يطالب بالقطع في قول ابي حنيفة بخلاف
ما لو كان لعضان الشجر الي دار رجل حيث يطلب بقطعه لان كون لعضان في دار الغير لا يجوز ان
يستحق اجالا القسمة ابتداء فلم يستحق ببقية ايضا ولا ذلك الجردوع وفي النوار قال لصاحب
الدار لصاحب الاطراف المشاحصة ارفعوا والا قطعوا حتى قطع لم يضمن وان لم يعلم يضمن ولو
قطع العضان المشاحصة الي داره ان امكن لصاحب العضان تفريق هو اذ ارضه من غير قطع بان
تجمعوا ويشد هاجل ضمن القطع وان لم يمكن للتفريق الا بالقطع بان كانت الاعضان غلظا فان قطعها
من الموضع الذي كان قطع الحاكم لورفع اليه لم يضمن وان قطع اكثر منه ضمن والحق في جمع الناطق
ان لصاحب الدار قطعها قال الناطق ظاهره ينفذ القطع بغير اذن القاضي وفي التقاريق قيل
لو تدلت الاعضان في ارض الغير فقطعت من اصلها لم يضمن ولو قطع اطرافها ضمن لانه افساد فان
كانت في المسجد امر اهله بقطعها ان كان فاضر ولو تقدر عروق الشجر الي ارض الغير تدلت
منها شجرة ولو صاحب الاصل عند الاتفاق في الا لا يشترى شجرة بعروقها وقد ثبت من عروقها
اشجار فان قطعت الشجرة بسبب صارت جميمة والافلا خياط او صباغ فقد في الحانوت
من يطرح عليه العا بال نصف فهو جائز ويسير هذا شركة التقيد فيصير راس مال احدهما التقيد
وراس مال الاخر العا وكل واحد منهما حكم به الاخر جائز ويكون الاخر والضان بينهما وفي
الكافي وكذا لو اشترى في عمل بايديها يتقبلانه من الناس جميعا وشيئا واحد منها
برايه او في عملين تحتلن لعمال احدهما العضارة والاخر الحياطة فهو جائز فان غاب احدهما
او مرض او لم يعمل على الاخر فالاجر بينهما لان الاجر يجب بالتقيد وقد استويا فيه فروع في المسئلة
فان دفع الي احدهما ثوبا فاعطى الاخر اجرة وبسبب ي وكذا هذا في جميع الاعمال وكذا لو دفع
الي احدهما فله ان يأخذ الاخر بثوبه والعمل وكذا لو حبت يد احدهما فانظر عليها ياخذ صاحب
الثوب ايها شاكيج ذلك وفي العيون ثلثة تقبلوا عملا من واحد فعمل احدهم فله

شاحصة

جائز

ثالث الاجر ولا شيء الاخرين الا ان يكونوا شركاء في ثمنه هذا العمل فضي الاجر بينهم وفي التهمة
 الا ان يكونوا شركاء في اقامة هذا العمل وفي الشروط الا ان يكونوا شركاء في الثمن لان الاجر
 يجب بالتقيد والعامل متبرع على صاحبه استاجر ابلابا بعينه فكذلك رجل بفسله جاز
 لانه يتقيد عليه ولو كفل بالجل لم يجز لان المفقود عليه حمل ابلاب بعينه وحمل ابلاب بعينه لا يتصور
 استيفاء هامن الكفيل ولو استاجر ابلابا بعينه فالتقيد ان لا يجوز له ان يبيع ويجوز استحسانا
 لان العمل لانه استاجر العمل باي دابة شاء ولو كفل به انسان جاز لان المفقود عليه العمل المطلق
 وهذا يمكن استيفاءه من الكفيل وان اعطى ثوبه خياطا وشرط عليه خياطته بنفسه فكذلك انسان
 بخياطته لم يجز وان لم يشترط خياطة نفسه فكذلك جاز وذا كمل عمله فان خالفه الكفيل رجع على
 المقول عنه مثل عمله يوم ضمن ان كان كمل بامر في المشترا **باب**
المكاتب كاتب عبده على ما به دينار على ان يرد عليه المولى
 عبدا فيبر عينه فالكاتب فاسد وقال ابو يوسف جائزة وتقسيم على قيمته وعلية فتمد عبدا
 وسط فبطل حصته العبد ويكون مكاتبيا بقران العبد المطلق ببيع ان يكون ببدل الكتابة
 ويصرف الى الوسط فيبيع ان يكون حصته مستثناة من بدل الكتابة ايضا **باب** لما العبد
 لا يمكن استثنائه من الدناير وانما استثنى قيمة والقيمة لا تصح ان تكون بدل الكتابة فكذلك لا يصح
 ان يكون مستثنى من بدلها واستثنى الدناير من الدرام في الاقراء لا يصح قياسا وهو قول
 محمد وزفر في الاستحسان ببيع وهو قولهما وبطرح قدر قيمة الدناير من الدرام وكذا استثنى
 فلان او كرسطة او عدد من متفاوت واما استثنى عدد من متفاوت كالشاة والثوب وغيرها
 لا يصح عندنا خلافا للشافعي فان استثنى ما لا من مال وتجه استثنى من خلاف جلسته لما استثنى
 من جلسته معنى واجمع لو باع بالف درهم الادنيا والم يجزى البيع لان فيه نوع جملة وهي نفسه
 البيع لا الاقراء **باب** التقديرات في الشا في كاتب عبده على قيمته لم يجز لان القيمة مجهولة
 الجهر والقدر والوصف بخلاف ما لو كاتب على عبده لانه يقع على الوسط فيعلم فان ادى قيمته
 عتق لانه وجد ادا المشروط وليس كذلك اذا كاتب عبده على ثوب لان الثوب اسم لاجناس ولو كاتب
 ام ولد على قيمة جاز لان رقبته لا تملك ما لعتق فافترقا العقد بغيره والجملة لا تملك وقيل
 الجملة لا يمنع الكتابة ولا نقول رقبته المكاتبة لا تملك **باب** ملك في حال العجز
 وكذا مدبره ولو كاتبه على رقبته جاز لان العقد على قيمته والجملة لا تملك وكذا مدبره وليس

كذلك الامنة

كذلك الامنة لان العقد يقع على رقبته فلا يرد الى المالك كاتبه عبدا على عوض بعينه لعمى او كليل
 عين او زني عين لم يجز لانه كاتبه على ما لا يقدر على تسليمه **باب** وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يجز
 فلوان العبد اشترى ذلك العرض وسلمه الى المولى واجاز صاحبه تسليمه في رواية الحسن يعقوب
 طاهر الرواية لان الكتابة وقعت باطلا والباطل لا حكم له الا اذا ذكر على سبيل التعليل بان
 كاتبه على عبده فان ملكه ان ادنيه الى فانت حر لحيث يعقوب حكم التعليل اذا ادى وعرب
 يوسف يعقوب عند الاقراء ان لم يذكر التعليل لان الكتابة وقعت فاسدة وصار له لو كاتبه على رطل
 من خمر فاداه ولو كاتبه على الف فلان هذا او على الف يوديه من مال فلان جاز لا لا تقيد
 العقود فيبيع على مثلها **باب** ولو كاتبه على عين في يد من كسبه اختلفت الروايات فيه والصحيح
 الجواز لانه يقدر على تسليمه وجه الرواية الاخرى ان المقصود من الكتابة ان يملك المولى ما لا
 يكون ملكا له قبل الكتابة ولم يوجد فلهذا عقد غير مفيد **باب** التقديرات في الشا في بصراني
 كاتب عبده على رطل من خمر جاز فان اسلم احد ما قبل القبض فالكاتب باقية وعلى
 العبد قيمة الخمر يوم الاسلام لانه عجز عن تسليم الخمر بعد صحة التسمية فيجب عليه قيمتها فيعقوب
 عند الاقراء لو ادى الخمر لا يعقوب بخلاف ما لو كاتب المسلم عبدا على خمر وادى حيث يعقوب لان الكتابة
 ثم انقضت مع الفساد فيعقوب ادا البدل المشروط ويكون عليه قيمة نفسه اما هنا فالكاتب
 انقضت صححة على تقدير ادا بدل نصح اداوه وقامت القيمة مقام الخمر **باب** كاتب الضراني
 عبده على دم او ميتة لم يجز لانه ليس بماله اصلا ولا يعقوب اداه الا ان يكون قال له اذا ادى
 الى ذلك فانت حر فيعقوب بالشرط ولا يضمن معه شيئا **باب** اشترى عبدا مسلما فكتبه
 جاز لانه كان خيرا على بيعه ليزول عنه يده وقد زالت يده بالكتابة وان كاتبه على خمر لم يجز
 لان المالك مسلم فان ادى الخمر عتق وعليه قيمة نفسه وميان كاتبه عبدا على خمر ثم اسلم احدا
 فلما قيمة الخمر يوم اسلم ولا يعقوب ادا الخمر لان نصيب المسلم تحول الى القيمة لمجوز عن قبض
 فيتحول نصيبه الاخر لا يتقربا لكتابة فيعقوب بشرط **باب** المعسرعات في الشا في
 من يكاتب عن العبد قال المولى العبد كاتب
 عبده فلا تبا لف على اني ادنيه اليك فهو حر فكاتب المولى على هذا فالكاتب موقوف
 على اجازة العبد والتعليل نافذ في الحال حتى لو ادى القابل لالف عتق بحكم الشرط فان لم
 يود حتى بلغ العبد فكتبه صار مكاتبيا فان قال لا اقبل ثم ادى القابل لالف لم يعقوب لانه

لان المكاتب

او بعد القدر بده كذا ويمن اي يوسف ويحسد عبد قال المولاة كاتبتني وعبدك فلانا القاي
 بالف علي فكتبه المولي علي هذا الوجه صحيح ويكون الالف عليه دون الغاي وبه خلا الغاي في
 الكتابة تنفلا شئ عليه سوا قبل الكتابة اولم يقبل ايها ادي الالف عتقا اما الحاضر وطاهر
 واما الغاي فلانة وان لم يكن عليه البدل لكن له حق الاداء ليتوسل به الي العتق فايها ادي لم
 يرجع علي صاحبه بشئ اما الحاضر فلان البدل عليه واما الغاي فلانه متبرع بالاداء فان مات
 الحاضر من غير وفاء بطلت الكتابة لان الغاي لم يقبل شيئا مع هذا الوادي الالف حالة عتق لانه
 مكاتب في حق المولي ولومات الغاي ادي الحاضر الالف علي النجوم ولوا عتق الحاضر سقطت
 حصته فان ادي الغاي حصته حالة عتق والارد في الرق كما في موت الحاضر لان هناك
 يودي الجميع وهنا الحصه ولوا عتق الغاي سقطت حصته وعلي الحاضر حصته نحو ما لو اراد
 بيع الغاي لم يجز لانه مكاتب في حق المولي ولهذا لا يملك بيعه ولا كسبه **التقريعات**
 في الثاني **●** فقال لعبد الكتابة عن نفسه وعن ولده بالف عليه جاز فايهم اذا عتقوا ولا يرجع
 علي صاحبه بشئ لما قلنا فان تجزأ لعبد ردوا في الرق فان مات سعى الابن الصغير فيما علي الاسب
 علي النجوم وسعى الكبير طال لان له ولديه علي الصغير فكان الصغير معقودا عليه فيسعي علي النجوم
 ولولاية له علي الكبير فيودي الكبير طال كما في العبد الغاي مع الحاضر وياخذ المولي كل واحد ادا
 الالف لان الولد بيع للاب فان عتق المولي بعضهم سقطت حصته من بدل الكتابة لانهم اصول
 في الاداء خلاص المولود في الكتابة لانه بيع ولومات بعضهم لا يسقط شئ من الكتابة فان كانوا صفارا
 وتجزأ ردوا في الرق **التقريعات في الثاني**
 العبد بين رجلين يكتبا له او يكتبه احدهما **●** عبد بين رجلين كاتبا احدهما نصيبه لهذا علي
 اوجه احدهما ان يكون بغير اذن شريكه فله شريك رد هادفا للصبر وعن نفسه بقضا او رضا
 لان الاول تصرف في ملكه فان لم يرد حتى ادي المكاتب نصيب المكاتب وعتق فله شريك **●** ان يكتبه
 من المكاتب نصف ما قبض من الكتابة لانه كسب عبد مشترك وله ان ياخذ من العبد نصف
 ما يقبض يدر من الكسب ثم يرجع المكاتب علي العبد ياخذ منه شريكه لا جميع البدل كان عتقه له
 نصيبه وقد سلم نصيبه للعبد ولم يسلم المكاتب نصف البدل فيرجع به علي العبد **●** ثم ان كان المكاتب
 موسرا فله شريك الخيار بين شئ شيئا كما في الاعناق واذا اختار النصيب يرجع المكاتب علي العبد
 باضطر ويكون اولا له وان اختار الاستسعا والاعناق او كان المكاتب معسرا فالاولا بينهما وعند

اي يوسف ويحسد

اي يوسف ويحسد الجواب كذا كذا لان المكاتب لا يرجع علي العبد ياخذ منه شريكه لان عندهما
 هراكل مكاتبان فكان جميع البدل بمقابلة جميع الكسب ولولم يسلم للعبد الا النصف وقد سلم
 المكاتب من حصته نصف البدل ثم ان كان المكاتب موسرا فله شريك الا النصيب وان كان معسرا
 فليس له الا الاستسعا **والوجه الثاني** ان يكتبه احدهما نصيبه بان شريكه وهذا
 كالاول **●** الا في حكمين **أحدهما** انه لا يكون للشريك نصيبا لوضاه **والثاني** انه
 لا يكون له نصيبا من المكاتب نصف قيمة العبد اذا عتق لكن يعقده او يسلمه صعبه وقال المكاتب
 احدهما باذن شريكه صار مكاتبهما وشرط العتق وصولا لبدل ايها **والوجه الثاني**
 ان ياذن له شريكه بالكتابة وقبض البدل وهذا كالاول **●** الا في ثلثة احدها انه ليس
 للشريك نصيبا **والثاني** ان لا يضمنه نصف القيمة اذا عتق **والثالث** ان لا يشار
 فيما قبض لان اذنه له بالقبض اذن للعبد بالاداء فلا يسترده وقالوا صار كله مكاتبهما فاذا
 قبض المكاتب البطل عتق العبد وشريكه ان ياخذ منه نصف ذلك لانه وكله بالكتابة والقبض
 فعما ولو قبض بعض البدل ثم تجزأ المكاتب فالمقبوض القايض وقالوا هو بينهما لانه عاقد قيقا
 فصار كسبه لهما **●** له ان الاذن بالقبض اذن للمكاتب باذنه نصيبه نصار متبرعا علي القايض
 بنصيبه من الكسب كالوتبع انسان بقضا بعض البدل ثم تجزأ المكاتب لم يكن المتبرع استرداده ولو
 كاتبا احدهما نصيبه بدنيا روا الاخر نصيبه علي درهم كان مكاتبهما لا يعق نصيب احدهما الا
 بادا اما ساه وايها قبض شيئا لم يشاركه صاحبه وان كانت الاول نصيبه والثاني كله يصح كتابته
 في نصيبه بجميع البدل لان فيه تعليق العتق بجميع البدل وان كاتبا الاول كله والثاني نصيبه
 يصح كتابة الاول في نصيبه بجميع البدل وان كاتبا الاول كله والثاني كله يصير نصيب كل واحد
 مكاتب جميع البدل فان ادي اليها معا عتق عليهما والاولا وان ادي الي احدهما او لا عتق نصيبه
 وبقي نصيبه الاخر وصار كالمكاتب بين اثنين اعقده احدهما **●** التقريعات في الثاني مكانة
 بين اثنين عتقت من احدهما فادعاه صار نصيبه ام ولد له لان الكتابة تمنع نقل نصيب شريكه
 اليه ثم لها الخيار ان تشارت عتقت نفسها وتصور كذا ام ولد له ويضمن لشريكه نصف قيمته فيه
 ونصفت عتقها وان شارحت مصت علي الكتابة واشرت عتقها منه واذا ادت البدل عتقت
 والاولا وقالوا صار كلا ام ولد له ونسخت الكتابة في حق ذلك نصيب شريكه لا يباوراه
 حتى يكون كلا مكاتبه له ويعوم لشريكه نصف قيمته فلو اختارت الكتابة ثم عتقت من الثاني

فادعاه ثبت منسبه منه ايضا عند ابي حنيفة لان نصفه مكتوبة له فصح استيلاؤه وهي الخيارات
فان اختارت الكتابة واذن عتقت وان عجزت صارت ام ولد للاول ويغرم نصف قيمتها لثاني
ولا يغرم قيمة الولد لانه غرم قيمة الام واما الثاني فيغرم قيمة الولد الذي ادعاه لانه لم يغرم
قيمة الام وهو كولد الغنم ولانه دعيها وعندها انها ملكة وعند ما صارت ام ولد للاول جنيده
لم يثبت نسب الولد الثاني من الثاني لانه ادعي ولد ام ولد الغنم وهي مكتوبة للاول مع الولد
الثاني ولوان الشريك لم يطأها كزدرها ثم عجزت صار كلها ام ولد للاول وظهور بطلان التذبير
اما عند ما فطما هو اما عند ابي حنيفة لان الظاهر انك لا يكتفي لصحة التذبير ويضم الاول
نصف قيمتها ونصف عقربها **باب** بين اثنين اعتق احدهما وهو موسر عتق نصيبه
ولم يضم لشريكه شي لان نصيبه مكتوب محاله وعند ما عتقت كلا ويضم لشريكه نصف قيمتها مكتوبة عند
ابي يوسف وعند محمد يضم الاول من نصف قيمتها ومن نصف بدل الكتابة وان عجزت قبل اداء البدل
صار كان الكتابة لم تكن وصارت كجارة بين اثنين اعتق احدهما **باب** عبد بين اثنين دبره احدهما
ثم اعتقه الاخر وهو موسر فان شا الذي دبر ضمن المعتق نصف قيمته مدبره وان شا استسعى
وان شا اعتق فان عتقه احدهما ثم دبره الاخر لم يكن له ان يضم المعتق ويسمى العبد او يعتق وقال
اذا دبره احدهما فعتق الاخر باطل ويضم المدبر نصف قيمته موسر كان او معسر او ان اعتقه
احدهما فعتق الاخر باطل ويضم المعتق نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سمى العبد
في ذلك فان اعتقه احدهما ودبره الاخر معا فعاد ابي يوسف المعتق اولي وبطل التذبير وعند
محمد يبقان ثم يغلب لعتق علي التذبير ويصير حرا كله ولو دبره احدهما فللساكن خيار ان
يدبر او يترك على حاله او يستسعي ويعتق او يضم المدبر ان كان موسرا فان اعتق فللمدبر خيار
ان يضمه نصف قيمته مدبرا او يعتقه او يتركه على حاله وان كان المدبر معسرا لم يضم وللساكن
اربع خيارات وهذا كله قول ابي حنيفة وقال اذا دبره احدهما صار الكل مدبرا ويضم لشريكه نصف
قيمته التقريعات في الثاني **باب** المكاتيب

الغدر طالا

الغدر طالا ولو كان كذلك لا يورث زيادة على ما ذكرنا فكذا هنا **باب** ذكر بكر العبد الماذون
المديون اذا طلب العزم من القاضي ببيع فيقال له ما له غايب يرجى حضوره او دين على الناس
يرجى حلوله فالقاضي لا يجزئ بل يتكلم حتى يقدم المال الغائب او يحل ديونه ولم يذكر مدخ النكاح
عن البطي انه قد يرثه ايام فان قدم او حل ثلثه ايام او اقل لا يبيع والا
يبيع **باب** مكاتب اجرة ينجح او يخير كان لكل واحد منهما ان يقض الكتابة من غير قضا ولا وصاحبه
اما المكاتب فلان الكتابة في حقه غير لازمة وفي رواية الكتابة لازمة
واما المولى فلان العجز عن تسليم بدل الكتابة بمنزلة عيب يمكن في المعقود عليه قبل تمام العقد
فان تمامه بالعتق فكان كالمشتري اذا وجد عيبا بالمبيع قبل القبض كان الفسخ من غير قضا ولا رضا
مكاتب اشترى ابنه او كوت معه ثم مات عن وفا يرثه ابنه اذا ادعي كتابته لان المكاتب انما
يعتق بالاداء في خروجه فيحكم بعتق ابنه في ذلك الوقت لهذا حرمت عن ابن هريرة مكاتب
مات وله ولد من حرة وترك ديناً وقام مكاتبته لجنه الولد خطا يقضى بالدية على عاقلة الام لا يمكن
قضا العجز المكاتب لان المكاتب لا عاقلة له فيكون عاقلة الولد عاقلة الام فلا ضرورة الي القضا
بالعجز فان خرج الدين واديت الكتابة كان لهما ان يرجعوا بما عتقوا على مولى الاب ولو مات الولد
قبل خروج دين ابنه فاحتكم مولى الاب ومولى الام في ميراثه فيقضي له مولى الام كان هذا انما العجز
المكاتب لان هذا القضا يقضى بفسخ الكتابة فانه لو لم يفسخ وخرج الدين واديت الكتابة رجع مولى
الاب بالميراث على مولى الام فيقتصر القضا بالميراث فقلنا بانفساخ الكتابة صيانة للقضا على القضا
وفي النوازل مات المكاتب لا عن وقا قال الاسكاف تنسخ الكتابة حتى لو طوع انسان اداء الكتابة
عنه لا يقبل منه وقال ابو الغيث لا ينسخ ما لم يقض بحجوه حتى لو طوع انسان بالكتابة قبل القضا
جاز عنه ويعتق **باب** مكاتب ادي الى مولا من الصدقات ثم عجز فهو طيب للمولى لان المكاتب
يملك لجهة وانتقال الى المولى لجهة اخرى فاختلف السبب الى هذا اشار عليه السلام فيما هدت
اليه برية وكانت مكاتبته فقال علي لها صدقة ولنا هدية وهما كالفقير يموت عن صدقات
احدهما طيب ذلك لوارثه الغني وكذا الفقير لو صار غنيا طاب له ما اخذ من الصدقات طاب
فقره وكما ان السبي اذا وصل الى ماله ولو اشترى طعاما شرا فاسد لا يحل له اكله ولا لمن باعه
ولو باع بيعا صحيحا فطيب المشتري تناوله اشار الى اخلاف السبب وهذا يدل على ان الفقير لو باع
لغني تناول الصدقات لا يحل له ولو باعه منه حل تناوله **باب** مكاتب استاجر طيرا ثم عجز بطلت

سج
له الفسخ

بطلان
 شرط
 عدم
 كونه
 موطئا
 في
 العقد
 لان
 العقد
 لا
 يفسد
 بغير
 شرط
 او
 بغير
 كونه
 موطئا

الاجارة مكاتبه اجرت نفسها او امته بطراهم تجزئت لم تبطل بالاتفاق • وهب
 مكاتب رجل ثم عتق او عجز فللواهب ان يرجع في قول ابي حنيفة وقال محمد له الرجوع اذا عتق
 وليس له الرجوع اذا عجز ولا خلاف ان قبل العتق والمجزلة الرجوع • التقرينات في الشايع
 عبد جني فكاتبته مولاه ولم يعلم الجانية ثم عجز جبر المولى بين الدفع والعقد بالدية لانه زال
 المانع من الدفع وهو الكاتبة فيجب سبب وكذا ان جني وهو مكاتب فلم تقصر عليه به حتى عجز وان تقصر
 عليه به في الكاتبة ثم عجز فهو بين سباع فيه او فدية المولى بالقيمة **باب**
 ان يبطل مكاتب شرط عليه ان لا يخرج من الكوفة
 الا باذن سيده فالشرط باطل لانه يخالف موجبا للعقد لان موجبه فك الحرج وفي هذا الشرط
 حرج وفي الكاتبة كاتبة امته على ان يطاعها مادامت مكاتبته لم يجوز لان هذا شرط بخلاف
 موجب العقد لان موجبه ان يكون هي اقل بصفها ولو ادت الالف عتقت ان كان الالف مثالا قيمتها
 وان كان اقل فعليها تمام قيمتها وقال المرسبي لا يفتقر لان المشروط اذ الالف والوطي •
 مكاتب كاتبة عبد او زوج امته او مكاتبته جاز لانه مرجلة الاكتساب فملك المكاتب ولو
 اعتقه على مال او باع المكاتب نفسه بمال او زوج عبد او امته من عبد لم يجوز لانه ليس مرجلة
 الاكتساب والاب والوصي في رقيق الصغير عتق المكاتب ولو زوج الاب والوصي امه الصغير من
 عبد الصغير لم يجوز فعليه في المادون وعن ابي يوسف يجوز لانه فيه منفعة للصغير وهو لو ولد
 وجه الظاهر ان في هذا انقبت لهما وان ضرر فلا يجوز والعبد المادون لا يملك شيئا ماد كذا وقال
 يملكهم ابو يوسف ان يزوج امته اعتبارا بالمكاتب لهما المادون يملك ما هو من التجارة وهذا ليس من التجارة
 والمصارف والشرك شركه عيان بمنزلة المادون فيما ذكرنا من الاحكام والصبي المادون
 لا يملك تزويج امته من عبد ويملك تزويجها من غير خلاف ابي حنيفة • مكاتب او عبد مادون
 اشترى جارية فوطئها بغير اذن المولى ثم استحققت بوجدها للعقد في الحال لان هذا دين خفقه
 بسبب الشرافانه لولا الشرا الماخقة تضار هذا من توابل التجارة فان وطئها بنكاح بغير اذن
 لم يوجب العتق حتى يفتق لان هذا ليس من توابل التجارة مكاتب او مادون اشترى جارية
 شرا فاسد فوطئها ثم استردوها البائع اخذ بالعقد في الحال لما قلنا وفي الثاني وطئ المكاتب
 جارية او امرأة غصبا حلاله زنى بالانوطي بشبهة وجب المهر لانه وطئ ملك الغير
 وقد سقط الحد للشبهة فقوم العقد فان قال تزويجها فصدقته فالمهر بعد العتق وان قال

اشترى او هبت

اشترى او هبت لي جيب المهر في الحال لان هذا لان لزمه بسبب هبها دون فيه •
مسائل • مكاتب ولد كاتبة مولاه
 ثم عتق عتقت له جوده شرطه وهو موت المولى وبطل عنه الكاتبة لانه عتقت بسبب الاستعداد
 فلا يجب عليها بدل الكاتبة وكذا لو عتق المولى ام ولد المصراي او مدبرته اسلمت تسعي سعي
 قيمتها لعتق وقال زفر لعتق في الحال ثم تسعي لان الاعتاق يعين بقصره الكاتبة فرعها
 مال الدمي معصوم فيجب ازالته ملكه بطريق النظر ودكك فيها فلما كان عجزت لم تبطل السعاية
 عنها فان كان القاضي هو الذي قد راسعاية او صالح المولى على شى برضاها ولا فصل على قيمتها
 اجبرها القاضي على السعاية فان فيه نصا بطل العتق واجرت على السعاية في قدر قيمتها
 مسلم تزوج ام ولد دمي فولدت منه سعي الولد في قيمته للمولى لانه صار مسلما باسلام ابيه
 فاستحق ازاله ولا يمكن بيعه فليس تسعي • مكاتب ذمي اشترى امه مسلمة فاولدها فان عتق
 المكاتب سعت في قيمتها وان عجز جبر على بيعها لانه لا يجوز للمكاتب استئلال المسئلة **حرجي**
 خرج النيا بامان ومعه ام ولد لم يكن له ان يبيعها فان اسلمت سعت في قيمتها لان ازالته بالبيع
 لا يمكن • التقرينات في الشايعي ذكرنا في احكام العبد مادام يسعي احكام المكاتب عند ابي
 حنيفة الا في مسائل • احدها الراهن عتق المدهون فانه يسعي الدين ويكون احكامه احكام
 الاحرار • وكذا لو اعتق الوارث ثم ظهر دين الميت فانه يسعي في قيمته للقرن وكذا لو اعتق
 امته على ان يزوج نفسها منه فابت فانها تسعي في قيمتها • وكذا اشترى فاني
 عبد فاشترى فاذا هو حر فانه يسعي في ثمنه وعند ما احكامه احكام الاحرار الا في مسلتين
 ام ولد المصراي او مدبرته اسلمت قال عبد جعلت عليك الف تزويجها اليه بخير ما كل نجم
 كذا او اذا ادبت اليه فانت حر وان عجزت فانت رقيق فعقد مكاتبته صحيحة لانه اني بمعنى
 الكاتبة كاتبة عبد على الف في سنة ثم صلحه من على خمسية مجاملة صح خلافا لما لو باع
 در ما بدوهين حيث لا يبيع لان بيع الدرهم بالدرهمين ربوا من كل وجه والاعتياض عن الاجل
 ربوا من وجه والشرا من المكاتب شرا من وجه فلو ثبت الربو كان باعتبار شبهة الشبهة
 وانه باطل زاد المكاتب ما لا على ان يزيد المولى في الاجل او تقصر المولى ما لا على ان تقصر المكاتب
 عن الاجل جاز ولم يكن ربوا لانها يملك ان يفسخ العقد الاول ويبيد يا عقد اخر فصار هذا
 ابتداء كاتبة لعقد البطلان جاز وليس كذلك في الدين • المتقدم في الشايعي مريض كاتبة

احق
 الصبي
 بالعتق
 الا في
 المسئلة

عبد علي الفين الي ستة و قيمته الف ثم مات ولا مال له غير فلم يحوز الورثة تاجله فانه يوم
 ثلثي الفين حالوا الباقي الي اجله او يرد رفيقا وقال س محمد يودي ثلثي الف حالوا البا
 الي اجله او يرد رفيقا لان ثلثي الف كان له ان يترك ما زاد على الف
 كان له ان يوحى بطريق الاولى لهما الكتابة بالفين قد صح وتعلق به حق الورثة والتاجيل
 تبرع في ثلثه وكذا الاختلاف في المريض لو باع عبد بالفين الي ستة و قيمته الف
 وان كان له على الف الي ستة و قيمته الف ان ادي ثلثي الفين حالوا او يرد رفيقا بالاجماع لان
 المجامع استوفت الثلث فلم يبق الاقل وصية **كتاب**
الماذون في الشا في الماذون من المولى المجدد والامة ومن الاب والوصي
 والقاضي للصبي والصلية لا يقبل التخصيص لا بنوع ولا زمان ولا مكان ولا باقوام باعياهم
 وكذا الماذون في مشري لا يقبل التخصيص لا بنوع ولا زمان ولا مكان ولا باقوام باعياهم
 فخص ما اذن له كالتوكيل ولو ارسل عبد ان يشتري ثوبا له او لحامه درهم او كسوة له او
 لبعض ولده او عبيده او امره ان يشتري له طعاما وزقالة او لاهله او عبد او قال
 اشتر من فلان ثوبا فاقطعه ليصا او قال اشتر طعاما فكله او دفع اليه راوية وحملا او امره
 ان يشتري عليه المأكل او لاهله او لغيره بغير ثمن كان استحقاقا ولم يكن اذنا له بالتجارة
 لان التجارة ما يطلب بالربح فلو قال اشتر هذا او بعه كان اذنا له بالتجارة لوجود قصد الاسترجح
 وكذا الامر ان يبتاع طعام الناس عليه باجر وكذا الناجر اذا كان له غلمان يبيعون مستلحه
 بامره كان اذنا منه لهم وكذا لو امرهم ان يبيعوا غيره متاعا لا تربيانه لو امرهم ان يشتروا
 له متاعا او يشتروا ذلك لغيره كان اذنا لهم ولو امر عبد ان يبيع له ثوبا واحدا يريد بذلك
 الربح والتجارة كان اذنا له اذكرنا في **كتاب** وفي ادب القاضي امره ببيع شي بعينه او بشرا
 شي بعينه لم يكن اذنا وكذا لو قال له اذهب فاجر نفسك من فلان لانه امره ببيع متاع ماله
 لئولي هو المتخدام ولو قال اجر نفسك في البقالين او في الخياطين كان اذنا لانه جعل اذنا
 باجارة مهم مرة فهو تجارة ليس للماذون ولا للمكاتب ان يقرضوا لان الاقرض تبرع حال
 وما ليس من اهله وكذا لا يجوز هبته ولا صدقته ولا وصيته وان تركه وقال لا ياتيكم
 وجوز اعارته ودعوته الي طعام واحد او ما كولا بمقدار ما يتخذ الدعوة وذلك انما
 يعرف بمقدار ما كان في يد من مال التجارة حتى روي عن بن سلة اذا كان ملك تجارة

استقر على هذا الحارو

طلب

عشرة الاف له ان

عشرة الاف له ان

عشرة الاف له ان يتخذ صياغة من عشرة دراهم لانه لا بد له من هذا ولا يجوز اعطائه كسوة
 والدرهم لانه لا ضرورة له في هذا او اما التصديق بالفسر والرفيف والفضة بادون درهم
 يجوز والروضة وقيم البيت وهي الامة تصدق بالمطعم لاسر به اذا كان على الرسم المعروف
 وان لم ياذن الزوج **التقديرات في تصديق** وفي شرح المرأة ان تطعم وتصديق مال
 الزوج باجري به الرسم والعادة وفي فتاوي الفضل له جوار اسكنهن بيتا على حدة شبه الخواير
 وجعل لمن كل يوم درهما يشترين ما يشتهين ليس لهن ان تصدق بدرهم بموهم الا ان يشترين
 به طعاما فتصدق به يجوز ذلك للعرف وكذا العبي المحجور الا اذا كان يعرف ان مولاه او
 اخبر بذلك بجبر وهكذا المعلم ياخذ شيئا من مال الصبي ليس له ذلك الا ان يكون باذن الاب
 او يحوزه اذ اعلم وفي المستعان الي يوسف لاسر ان يحجب الرجل دعوة العبد المحجور وفي
 شرح بكر الاب والوصي لا يمكن في مال الصبي ما يملك الماذون في مال المولى وقيل يمكن لانها
 تتجوز في مال الصبي كالعبد في مال السيد وفي شرح الحلواني لاب ان يبر ولد له وهل يغير ماله
 قالوا له ذلك وعامتهم ليس له ذلك وفي النوار لعن محمد اهدي الي الصغير من الماكول
 يباح لوالديه ان ياكل منه واكثر البخاريين على انه لا يباح وفي الآتي حال الاكل اذا اراد المله
 بذلك برالابون لكن اهدي للصغير استغفار الهدية وفي النوار اهدي لوليمة
 الختان لما يصح للصبي في له وما لا يصح ان كان الملهدي من اقرب الاب او معارفه فهي له وان
 كان من اقرب الام او معارفها فهي لها هذا اذا لم يعين الملهدي احدا فان عين به فهي له وكذا
 لو اهدى لوليمة الزفاف وفي الآتي وكذا الوجاهة الهدية الي رجل وقال اقسم الي اولادك
 وامراتك ونفسك وفي الشا في لا يملك الاب والوصي هبة مال الصغير بشرط العوض خلاف
 محمد وكذا العبد الماذون والوصي الماذون والمطارب والشريك شركة عمان او معاوضة
 يجوز بيع العبد الماذون والمكاتب وشراهما بالعين البسيروا الفاحش لانهما يتصرفان حكم
 الاحالة وعند ما لا يجوز بالعين الفاحش لانهما يتصرفان حكم النيابة وكذا الوطش شي بعد
 البيع ببيع ادعى عليه او زاد في ثمن شي اشتراه فهو على الخلاف وفي التقويد وكذا الخلاف
 في بيع الصبي الماذون والمعتوه اذا كان يقدر البيع والشرا يريد به معنى البيع والشرا اي
 موجب المك في البدلين لا نفس العبارة وفي الشا في فان راى المولى ان الصبي يعتدي الي
 المنافع اذن له فنقد تصرفه وان علم انه لا يعتدي اليه لم ياذن فلم ينفذ تصرفه وبسبب

الماذون

ما يعقل
 السهو

المجود اعتبر لادن عشر سنين • وفي شرح بكر لا يصح اذن القاضي مع قيام المولى لان يمنع
 المولى من لادن والمصلحة للصبي في الاذن وكذا الاستعانة بالزوج وفي الجاهل المسمى القاضي بكسوة
 او بشي اخر يطلب شيئا فان طلب شيئا يتنفع به في البيت مثل الخ والاشنان والفلل ونحوها فلا
 بأس بان يبيعه منه وان طلب منه جوا او فستقا او شيئا يشتهيه الصبيان فالأفضل له ان
 لا يبيع حتى يبالا عن شأنه صبي ايع او اشترى وقال انا بالغ ثم قال انا غير بالغ فان كان احاده
 عن البلوغ في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الي محمود ذكره ابن سلام والشيخ في جوده وقته
 باثني عشر سنة لان هذا اذ في مدة اذا احتلم فيها يصير بالغاً وفي جمع الصغير وقته بلغت عشر وكذا
 الجارية اذا اقرت بالحض في اللاتي قالت انما مدركة ان كان يشبه قدما قد المدركت له
 يلتفت الي محمود • وفي فتاوي القاضي صبي اقرانه بالغ فان كان مراهما لم يقبل قوله انه كان غير
 بالغ وفي ادب القاضي قال المولى والاب اذنت لك في التجارة ولا تبع بغن فاحسن فباع يصح لان
 الاذن لا يقبل التفصيل وكذا لو قال اذنت لك في التجارة ولا اجير عليك ما كان باقرارك
 بخلاف ما لو قال القاضي للمجود راسب العباد قد اذنت لك في التجارة ولا اجير عليك ما كان
 باقرارك حيث يصح هذا التقيد • قال العبد انا عبد فلان اذن لي في التجارة او لم يذكر
 الاذن تجوزا للمباينة معه بنا على الظاهر فلو حضر المولى فان اقر بالاذن يباع في الدين وان
 انكر لم يبيع لكن يطلب به بعد العتق ان لم يكن له كسب وان كان يقضي من كسبه لان ما لبيته ملكه
 المولى فيعتبر قوله في استيجاب الدين في ذمته ولا يعتبر في حق مال المولى بخلاف الكسب لانه اكتسبه
 فيكون حقه فيعتبر قوله فيه • مادونه استندات اكثر من قيمته ثم دبرها
 المولى ضمن قيمته فالغرم لانه ابطأ حتم في بيعها ولا يرتفع الاذن بالندب بخلاف ما لو استولدها
 حيث يجوز لان الاستيلاء لا يلزم طلب الولد فدل على تحصيله وبضمنه قيمته الغرم المأمور والقياس
 ان لا يتجوز وهو قول زفر لان لادن لام الولد صحيح فاستيلادها لا يجوزها وتوابع المادون نحو لم تجوز
 الا او يقبضه المشتري باذن البايع فان قبضه بغير اذنه ان كان في المجلس فالقياس ان لا يتجوز
 لان الملك لا يثبت الا بالقبض والقبض لا يصح الا باذن وفي الاستحسان يملكه ويتجوز لان سكوت البايع
 اذن له بالقبض دلالة ولا يتصور قائم قبض بغير اذنه لم يملكه ولم يتجوز لعدم الاذن به صراحة ولا
 دلالة والجواب في الحصة الصحيحة وقبضا على هذه الوجوه وفي بيع بالدم لا يملكه بالقبض ولا يتجوز
 وفي بيع الصحيح يتجوز بنفسه لبيع لا يملكه وفي البيع بشرط الخيار البايع لا يتجوز بنفسه لبيع

في طرق البيع
 وقته

قبضه المشتري

قبضه المشتري باذن البايع وان كان الخيار للمشتري يتجوز لزوال ملك البايع وان اختلف
 في ملك المشتري • اذن المادون لعبد ثم جحر المولى الاول فان كان عليه دين الحجر الثاني
 وان لم يكن لا يتجوز وكذا لو كان هناك حجر الاول موت الاول ثم اعلم ان الاذن اذا كان علما مشهورا
 عند اهل السوق فانما يصح الحجر اذا كان عاما يشتهر عند اهل السوق فان كان الاذن لم يعلم الا
 رجلا او جلاد او ثلثة فانما يصح الحجر بمحض هوى وان كان الاذن بحال لم يعلم به الا العبد فانما
 يصح بمحض من العبد • اذن لعبد ولم يعلم العبد يصح حتى لو علم بصير ما ذونا ولو جحر عليه
 وهو لا يعلم يصح ايضا حتى انه لو علم بالاذن بعد الحجر لا يصير ما ذونا اقر بعد الحجر يقبض في حال
 اذنه لو تعرض او ودعة او مضاربة استهلكا وكذا به المولى فان لم يكن في يده مال لم يصدق
 حتى يعقب فيؤخذ به وان كان صح اقراره في حق كسبه خلافا واجمعوا انه لا يتابع رقبته واجمعوا
 لو باعه المولى ثم اقر بحاله في يده لم يصدق لانه صار ملكا للمشتري وماله للبايع فلا يصح اقراره
 في ملك غيره وكذا العبد كالتصبي في جميع ذلك الا انه لا يبيع بعد العتق وكذا الحجر المحرور
 التصغير المعنوي • المقررات في الثاني

العصب • يحجب كليا او جزئيا فذلك عندك ثم انقطع حقه عن ايدي الناس قضى
 عليه بقيته يوم الحضومة وقال ابو يوسف يوم الغصب كغير المثلي وهو قول الحسن لانه
 صار كالذي لا مثله وقال محمد يوم الانقطاع وهو قول زفر لانه ان صار كالذي لا مثله
 له ولا يبي حقيقته ان حقه بالانقطاع لم يبطأ عن المثلي لا ترى انه لو تزوج حتى عاد او انه يكون
 حقه في المثلي فاذا لم يترجع وخاصم فقد ابطأ حقه عن المثلي فتعتبر قيمته يوم الحضومة
 وفي شرح القاضي والعددات المتفاوتة على هذا الاختلاف لان من ذوات الامثال في ظاهر
 الرواية وفي شرح بكر هذا الاختلاف لو غصب فلوسا راحه فملكته ثم كسدت الا ان با حقيقته
 لا يوجب قيمة الفلوس لان قيمتها كاسد وعينها سوا فكان الجواب العين اعدله وفي النسخة وكذا لو
 كسدت قبل الهلاك وفي المشتق على محمد لو زادت قيمة الغصب ثم انقطع ثم زادت استهلكه ضمن
 يوم استهلكه لانه صار بالانقطاع كالقرص ولو نقص ثم انقطع ثم استهلكه في يوم الانقطاع وان لم
 ينقطع الغصب لكن وجد القاصب في بلد اخرى وسعر الغصب في تلك البلدة كسرها في
 مكان الغصب او اقل واكثر قال القدر في الاول للمالك ان يطلبه بالمثلي وفي الثاني
 احد مثله او قيمته في مكان الغصب يوم الغصب او انتظر حتى يذنه في مكان الغصب وفي الثالث

اذن لاجدة

الفاصل اعطى مثله او قيمته في مكان العصب وانما اذا كان المالك تاجر المظالم الى مكان العصب
فله ذلك وفي النوازل استحقاق ثلث ما كان حيازا ان يأخذ المثل للمالك او القيمة يوم
تخصمان في مكان العصب او ينظر حتى يأخذ المثل في مكان العصب • وفي الايضاح عصب
حيثما تقع المالك في بلد اخر والعين في بلد قيمته في هذا البلد مثل القيمة في مكان العصب
او اكثر فلذلك اخذ العين وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان قيمته في هذا البلد اقل اخذ
قيمتها حيث عصب وقت العصب او اخذ العين وانظر **فصل** في المستأجر وكذا اكل ماله حله
وموته الى ذلك الموضع وكذا اكل ما ياكله او يوزن الا الدرهم والدينار فانه يأخذ ما حيث
وجدها وان استقر لسعر لان معنهما القيمة وانما لا يختلف وعن ابي يوسف عصب حنطة بمكة
فحله الى بغداد فعليه قيمتها بمكة ولو عصب عبد الحارث الى بغداد ان كان صاحبه من اهل مكة
فعليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ عينه وفي التقاريق لو كان المصوب ماعدا التقديرات
ماله حله وموته وحمله الى مكان فاما ان يأخذ او يأخذ قيمته حيث عصبه او مثله ان كان له
مثل عند ابي يوسف وعن محمد كذلك ان كانت القيمة في هذا المكان اقل فان كانت مثله او اكثر اخطا
ها هنا فان كان مالكا والقيمة اقل احد القيمة او المثل هناك او يوزن الى ان يأخذ المثل هناك
وان كان اكثر فاعصب اعطى المثل والقيمة هناك الا ان يوزن فان كانت مثله طال به المثل
وان لم يوزن معه ضمنه القيمة حيث عصبه او يوزن حتى يأخذ منه وليس له ان يطالبه بالمثل
هنا اذا كان اعلى وكذا ليس للفاصل ان يعطيه المثل ان كان اخص • وفي المستأجر عن ابي يوسف
افرض طعاما للفقير في بلد اخر الطعام فيه اعلى او اخص قال ابو يوسف يستوفى له من
المطلوب حتى يوفيه طعامه حيث اقضه وقال ابو يوسف ان تراعى على هذا الجنس واما يطلب
القيمة اجبر لاخر اعلى وهي القيمة في البلد الذي استقرض على حاله يوم اقضى وان اختلفا
في القيمة فالقول للمطلوب وان كان قايما في بيع اجبرت على اخذ ولا اخبر على القيمة وسيا
الاما في استقرض وزنيا او كيليا فانقطع ذلك عن ايدي الناس بحجر المقرض على التأخير حتى
يدرك الحوت على قوله ابي حنيفة وفي التقاريق روى اقضت قد اذنته حيث لا سقوا وهو اخص
اخذ او قيمته الآن دنانير حيث اقض • وفي النوازل استقرض درهم بخارية بخارا او
اشترى سلعة بدرهم بخارية فالنقيا في بلد لا يقدربا على الخارية يوجب قدر المسافة ذاهبا
وحائبا ويولى مثله ويستوفى منه على ذلك وفي المستأجر محمد اشترى عبدا بالكوفة بكر موصوف

فلقية نحر اسان

فلقية نحر اسان والبايع اخره حتى يودي بالكوفة او اخذ بغيره بالكوفة نحر اسان فان باي
المشتري ان يعطيه القيمة نحر اسان اجبر عليه وفي التقاريق اشترى عبد ابي بكر او زني
في الدمة فانقطع صبرا ونسخ • وفي النوازل ان لقي المرء من الراهن في بلد اخر له طلب دينه
ولا يملك احضار الراهن اذا كان حله وموته وان لم يكن لا يجبر الراهن على القضا حتى يحضر المرء
الراهن ولو كان الراهن بالف نيم فلما حله لم يطلب المرء ذلك الف من الدين فابى الراهن
حتى يحضر الراهن فان كان في بلد اخر لم يحضر المرء على احضار الراهن وان كان في مصر ما الذي فيه
الراهن فالقياس كذلك وفي الاستحسان يجوز سوا حله وموته او لا وفي الشرا حله وموته او لا
لحق البايع المشتري في ذلك المصرا وفي غير لم يكن له طلب الثمن ما لم يحضر المبيع لان الثمن بدل المبيع
فما لم يحضر المبيع لا يجب احضار البذل خلاف الراهن ويستوفى من المشتري بكفيل حتى يبلد
الذي فيه المبيع او يوكل بذلك وكيل لانه ربما يعيب فيبطل الحق البايع او يتأخر وفي فتاوي
الفضل باع دارا ببلد اخر يوزن بالخروج مع المشتري الى بلد المبيع او يبعث وكيل فيقبض
الثمن هناك ويسلم المبيع **فصل** في ساحة الساحة بالجيم الحسنة الفطيمة
او الحسنة المحمودة المهيبة للاساس ونحوه فادخلها في بناءه او اجزاؤه بني به حايطا او ناله ففرض
او عصف فوصله بشجرة ينقطع حق المالك عنها الى قيمتها خلا قال في اعتبارها بالساحة بالحيا
المهملة اذا بنا فيها **فصل** في المالك يفتي الى طرف وحق الفاضل لا في خلف فاعتبارها
الفاضل اولى كما لو عصب حيا خطاط به بطن عبد او لو حاد حله في السفينة واما الساحة
فقر الدباس ان كانت قيمتها اقل من قيمة البناء فهي كالساحة وان كانت اكثر ينقص البناء وفيه
دفع العنز بحسب الامكان ذكر البردوي بعد هذا التفصيل قالوا ينقص البناء وترد الساحة
بكل حال لا لا ليست بتابعة بل هي اصل بكل حال ذكر الحلواني ولم يذكر محمد لو اراد الفاضل ان ينقص البناء
ويرد الساحة هل يحله ذلك قال ان كان قص عليه القيمة لا يحله التقصير وان نقص لم يستطع رد
وان كان ينقص قبل له ذلك بخرا عن العروامة وقيل ليس له ذلك فيما بين الله تعالى لان فيه تصبيع
المال بلفا به وفي جمع النسق قال المالك للفاضل وهيت فلك الساحة او الناله او
العصن او الاجر يرى الفاضل ولا يقال له وهب مالا يملكه لاننا نقول هذا في المعنى ايراه عن
الناس ان واجب سبب العين وهو كاعتاق الوارث مكانه المورث يكون ايراه عن بدل الكتابة
ولا يكون اعتاقا حقيقة لانهم لم يملكوا فكذلك هذا وفي المستأجر عصب شاه فذلك ان ابراه المالك

باب في النوازل
في المستأجر
في النوازل

مطل

سان
ابو يوسف

عن شاة لم يخز البراءة • وعن أبي حنيفة قتال عبد رجل فقال له المولى ابراهيم من عهدي لا يكون
مبرا من قيمته وقال ابو يوسف يكون وعلى هذا كلام الناس وفي الايضاح ابراهيم المالك الغاصب
عن ضمان الغصب او عن قيمته والمغصوب في يد الغاصب سقط الضمان بخلاف زفوفي العيون لو ابراه
عن المغصوب وهو قائم صحيح وينقلب امانة وفي الاية وكذا الوجه من ذلك وفي جمع الوراق وفي
عن السعدي ان اراد بالابرا عن المغصوب الابرا عن الضمان ينقلب وقال ابو محمد ان ابراهيم المغصوب
لا ينقلب وان ابراهيم حمانه او قيمته ينقلب وفي التوازل ابراهيم الماشري فاسد اعن قيمة
المشترا والمشترا في يد المشتري لم يبع لو ابراه عن المشترا ينقلب وفي التقاريق تناقضات ابراه
عن القيمة لم يخز والبراءة عن الثمن بعد الاقالة جارية والمبيع امانة • وفي جامع الشهيد قال
الغاصب امرتك او اودعتك حفظه ثم هلك في يد الغافل ان يقول يجب ان يضمن في ودعية
بكر لو قال او دعتك صار امانة فاما في وجوب الحفظ فلا بد من القول غصب المبيع فاجاز
المشتري قبضه خرج عن ضمان الغاصب قال الشهيد ففي هذه المسئلة دقيقة وهو ان من
غصب شيئا وقبض الحفظ واجاز المالك حفظه فكم اخذ بري من الضمان وان انتفع به فامر
بالحفظ لم يضمن لانه لم يخز قبضه الاول وانما امره بالحفظ فاذا حفظه بري فعلى هذا لو اودع
مالك الغير رجلا فاجاز المالك بري وفي جمع برهان رد الغاصب المغصوب على الاجنبي
فاجاز المالك قبض الاجنبي بري للغاصب عند محمد خلاف أبي حنيفة وفي التقاريق قال
لغاصب اطعمته في الشجرة في فعل بري وجعلته ان يفعل ما يكون به عاصبا ولا يكون بالحيانية
مسترد او قيل اذا اودعه او اكرمه على كفه وهو شعبان لم يبرأ والظاهر في الادياع خلافه
وفي الاجناس عن محمد انما يبري بالادياع اذا كان يتمكن من الاخذ وقت الادياع والا فهو على الضمان الاول
وفي جامع بكر لو اوجه يبري بنفس الاجارة ولو اعاده لا يبري مالم يستعمله وقال الكرخي يبري لان فيها
ايداعا ونفس الادياع يبري لان قبضه يقع للمودع كذا هذا وفي المشترا لا يبري حتى ياخذ في حال وفي
الجامع لو امر الغاصب بالمبيع فباعه لم يبر حتى يسلم ولو توكل الغاصب عن الاجنبي بالشرا بري بالشر
وفي المشترا عن أبي يوسف لو زوجها من الغاصب بري لانه قابض لها بالمغصب وكذا الزوج المشترا
قبلا فقبض وقال ابو حنيفة ليس بقابض وكذا قياس قوله في المغصوب وعن أبي يوسف غصب من
رجلين دارا فامر احدما ان يقياس صاحبه الدار ففعل بري • غصب شجرة قد اطعمت نفوسها
واطعمت فلما لك قلها لا ياعلى لا لم تنبذ • غصب عبد فاجره فالاجرة له لان المنافع

تقوم ببقائه

شجرة
بالقبض

تقوم ببقائه وينصدق به لانه استفاد بغير حرام وعلى قول أبي يوسف لا يتصدق فان هلك العبد
فله ان يستعين بالاجر عن الضمان عند ما ولم يفصل بينهما اذا كان غنيا او فقيرا قبل المسئلة على
التفصيل بين الغني والفقير كما ذكر محمد في الغاصب باع المغصوب واخذ الثمن واستهلكه فله ان
المغصوب عند المشتري وعن مالك المشتري رجع المشتري على الغاصب بالثمن ولا يسع الغاصب الغلة
واذا الثمن الا ان يكون فقيرا ومنهم من فوق بين المسلمين قال في مسئلة الشرا تفصيل في مسئلة لا ذكر
السر خسر لو ائتم الغاصب الغلة فان كان محتاجا فليس عليه ان يتصدق بشئ وان كان غنيا يتصدق مثلها
وكذا الملتقط لو كان محتاجا فله صرف اللقطة الى حاجته وان كان غنيا فلا وفي الجامع اشترى طلعا
او سورا على ثمن فتركه بغير اذن البائع فازداد غلظه فعليه ان يتصدق بالغلظ وان ازدادت جوده
لا يتصدق وفي مسأله لو ازي الصدق بالاملاك الحبيثة نحو ان اجر عبد الغير او داره واحدا لاجر
واحد ربح مالم يضمن او ربح مالم يملك كالمبيع اذا اخذ قبل القبض انه يستحب وليس بواجب وفي التقاريق
ويتصدق المشتري فاسد بالربح ابدان كان فقيرا بخلاف الغصب • وفي شرح بكر اخذ ابقا
فاجره يوم يتصدق الغلة فان دفعه الى المولى ان كان فقيرا لا يضمن مثله للفقير ولا يطيب للمولى
ذلك وان كان غنيا فليبري ان يضمن ولا يطيب للمولى وفي الاستحسان لا يضمن ولا يطيب وفي الشرط
اجر الغاصب وقبض الاجرة يتصدق بما ويرد هاهنا المغصوب منه وفي النوبة يضمن من جود
المغصوب منه او من يرث عنه فقد صار المالك الذي يبري والذي يبري دمه مال المالك له
معلوم فيجب صرفه الى الفقير ومن اعلم من يجوز الصرف الى المصالح وفي مسأله الرزق يبري المولى
من وقوع العلم بربا بالديون فعليه ان يتصدق بقدر الديون فتكون هذه الصدقة معتلة
فما الدين يقوم معروفين اذ لا يمكن ان يستدركه من امره باكثر من هذا قال الرازي هو مذهب
اصحابنا لانهم بينهم خلافا وفي المشترا عن أبي يوسف سارق دفع المسروق الى رجل احب اليه ان
يتصدق اذا لم يعرف صاحبه وان عرف رده عليه ولا يسعه دفعه الى السارق • وفي زاد
ابن رشيد سبل محال على اصحاب متاعا ما فادعي ان يتصدق به عن اربابها قال ان عرفوا لم يبر
رده اليهم والا يضمن ان يتصدق عنهم وفي التقاريق تركه متاعه عند رجل له عليه دين فقبض
ولم يعرف له وارثا انه اذا ايسر باع متاعه واخذ الدين ويتصدق بالباقي وكذا الرهن وفي
جمع مات المالك لاجن ولا رثا فافقر الغاصب يتصدق بالمغصوب وفي التوازل له خصم مات
ولا وارث له يتصدق عن صاحب الحق بمقدار ذلك ليكون وديعه عند الله تعالى فوصله الي

التصديق بالمال
لكنه يستحب

يشترى وجود
او من شئ

مبالغة
في الدين من
الدين

خصايه يوم القيمة غصب ارضا فزرعها فغصبها الزراعة غزم النقصان ويطلب له قدر بدرة
وموته ويتصدق بالفضل لانه استفاد من ارض غيره وعلى قول ابي يوسف الاول لا يتصدق لانه
كان يرى غصبه لغار مضمونا على الغاصب وفي شرح بكران حصل الفضل قبل اداء الاصلان يتصدق
بخلاف ابي يوسف وان حصل بعد اداء ايطيب له عند ما وفي شرح ابي درود لا يرجع لمنافعة اجر المثل
من الربح فان كان ممن له الصدقة قبل له صرف الفصل في نفسه ان شاء الله تعالى واجود ان يتصدق
به ثم يستوفيه منه وقيل لا يحل له الصرف كز عليه الكفارة وتحل له الصدقة لا يحل له صرفها
الى نفسه وفي الثاني غصب ارضا عشرية او خراجية فزرعها والعشر في الخارج والخراج عليه ان لم
ينقص الارض لانه قد راجع الى المالك لانه لم يسلم له الخارج لانه من حيث الحقيقة ولا من حيث
الاعتبار فانه لم يسلم له بعد لم يمت لم ينقص الارض ولم يترك الزراعة مع الامكان حتى يجبل زارعا
لان الغاصب حاد ولا يبيته له فيوجب الغاصب لان المنفعة حصلت له حتى لو كان الغاصب مقرا
او للمالك بنية ولم يأخذها يجب عليه وان ينقص الزراعة فان نقصا وضمن فالعسر والخراج على المالك
قول الظاهر اكثر والظاهر كالاخر وقال ابو يوسف في الخارج كذلك وقال في العسر والغاصب
وقال محمد العسر على الغاصب بكل حال لانه في الخارج والخراج على المالك ان كان النقصان مثل الخارج
او اكثر لانه لا يودي الى الاحفاف به لانه لا يلزمه اكثر مما وصل اليه من الغاصب وان كان النقصان
اقل من الخارج وجب الخارج على الغاصب لان الاجاب على المالك يودي الى الاحفاف وهذا خلاف ما لو
اجرها باجر قليل ان الخارج عليه لانه مكر من الانتفاع حيث امر غير بالانتفاع وهذا امر ولا انتفاع
ولا يجب على الغاصب النقصان لان فيه اجاب عوضين لاستناعه بالارض وهذا يجوز ومعرفة
فان النقصان قال نصير يقوم الارض قبل الزراعة وبعد ما فانقص من الارض فهو نقصان الارض
وهذا اصح ذكره فان لم يجر المالك النقصان لا يلزمه الخارج وفي جمع الغنبي يلزمه لان ذلك
وجب حقه اذ لم يطالب به فهو الذي يطل حقه فلم يطل عنه الخارج ولو زرع المرفق الارض
الموهومة فخرها على الراهن ان نقصت الزراعة لانه ليس له الزراعة فصار عاصيا وفي
الشروط زرع ارض غير يغير امره يكون طالما مسيا عليه نقصان لانه صار متلفا لذلك القدر
ولو ثبت الزرع اخذ بقاعه لانه ظالم فلا يستحق القرار وفي العيون لم يخصص وهي لم يمت
فلما لم يجز ان يتركها حتى يمت ثم يخرق بقلعه او يعطيه ما زاد البدر فيه فان احتار الاعطاء فمن
محمد يقوم الارض وليس فيها بدرة ونقوم وفيها بدرة فيعطيه فضل ما بينهما وعن ابي يوسف يعطيه

مثل بدرة

مثل بدرة وفي جمع الغنبي زرع ارض انسان بغير اذنه ان كان العرف جري في تلك القرية انهم
يزرعون ارضا لغيره بثلث الخارج او ربعه او نصفه او شيء مقدرا شائع يجب لصاحب الارض ذلك
العذر جري به العرف اليه اشار في المزارعة في مواضع وفي التهمة زرع ارضا معدة للزراعة بينهما
على ما يكون من عادة اهل ذلك الموضع ان احدثت عادتهم العاليه في مقدار حصه رب الارض وان
اختلفت عادتهم ذلك او لم تكن الارض معدة لذلك يكون الزارع غاصبا وهذا اذا لم يعلم انه ما زرع
على وجه الغصب اما اذا علم اما نضره بذلك وقت الزراعة او بقويده محاله بان حال مصد عن
احد الارض مزارعة فالخارج له ولو لم يعلم وقت الزراعة شيء من ذلك ثم ادعى انه زرع غصبا فالتق
له وفي جمع برهان قالوا انما يكون لصاحب الارض حصه في الغلة اذا زرعها المزارع على وجه
الكذب بغير دليل الدلالة اما اذا زرع بناويل غير الكذب بوري لا يكون له حصه وان كان الارض معدة
للزراعة كمن اجرا ارضا لغيره ولم يجر المالك وقد زرع المستاجر كان الزرع المستاجر لانه زرع
بناويل الاجارة وقيل بعد اشارات عن اصحابنا في الزراعة وكذا قالوا انما يجب الاجر في المعد
للاستقلال اذا سكن على وجه الاستيجار بطريق الدلالة اما اذا سكن بناويل عقد او ناويل ملك
كبيت او حاوت بينهما فسكن احدهما لا يجب الاجر سكن بغير عقد ان كان الدار معدة للاستقلال يجب
الاجر والا فلا حتى يتقاضاه صاحب الدار فسكناه بعد ذلك وصا بالاجر وفي التهمة ترك في دار
قال بن سلة وابن سلام يجب الاجر به احدا بالبيت وقال نصير لا يجب الا ان معاصى عليه صاحب
المكان فيجب من حين ترك قال القاضي القوي على انه سكن باجر الا اذا عرف خلافه بقربه نحو
ان يكون الساكن معروفا بالعلم والغصب او كان صاحب حشر يعلم منه انه لا يستاجر مسكنا لانه
يستاجر دالة ما لم يوجد دليل على خلافه سكن مستقل لصغير نظرا الى اجرام المثل ضمان نقصان
المستقل فابها كان انظر للصغير يجب وفي النظم المنافع لا تقوم عندنا الا بعقد او بشبهة
عقد وقال البخاريون ان كان شياع عرف بالاجارة وجب الاجر والا فلا وقال البخاريون
منهم ان يكون وعبد الواحد ان كان وقفا يجب والا فلا وفي التقاريق كان يفتي بعض المشايخ
بوجوب اجرام المثل في الاوقاف بغير عقد وفي الواقعات رهن القيم الوقت مسكن المرفق عليه
اجر المثل معدا كان الوقت للاستقلال او لم يكن ميبا للوقت هو المختار وكذا لو باع وقت
المسكن فسكنه المشتري وفي النوارك مزارع وقت له سنة فزرع في السنة الثانية
ان كانت العادة بين اهل تلك القرية ان يزرعوا المرق بعد الاخرى بغير تجديد العقد فذلك

مطل

مطل

جاء قال القاضي هذا صحيح بكون اذ كانت الارض معدة للزراعة ذكر ابو اليسر استاجرا خاصة
 فزعمها سنتين يجب اجرا للمثل في السنة الثانية بخلاف اذا كانت معدة فبالاجارة ذكر بكر
 استاجرا عاما شهرا فعمل في الشهر الثاني فلا اجر وروي عن اصحابنا يجب الاجر وهكذا روي
 في الدار وحكي عن الكوفي ومن سئل انهما كانا يوقفان بين الروايتين وقال ما قال في الكتاب لا اجر
 محمول على دار او حمام لم يعد للاستفلا بان بيا الحاجة نفسه ثم اجرها سنة معارص فان كانت
 الحالة هذه فلا اجر في الثاني لانه لم يثبت العقد لا معا ولا عرفا فاما اذا كانت معدة للاستفلا
 يجب لانه يثبت العقد عرفا وفي المقاريق استاجرها شهرا يسكن شهرين فلا اجر في الثاني
 خلاف ابن ابي ليلى وكذا عن برسلة ان لم يقعد الفص و عن نصير ان طلب منه الاجر وفي
 الثاني كان اجارة وعن محمد ان لم يخرج منها في كل يوم بكذا فهو كالمالك اذا اجمع الامكان
 وهو مقروء في التتمات الاجر فكل المستاجر قبل عليه الاجر لانه لم يقعد الفص وانما
 مضى على الاجارة وقال نصير هو غاصب الا ان يطلب منه الاجر في الثاني ادعي
 على رجل انه عصب منه عبد الادري انه قائم ام هالك ولا ادري كم كانت قيمته تسمع دعواه
 وبنيته قبل اي اذا وصف له عبد والقيمة فاما المجهول فلا تضع الشهادة عليه وقيل بان فيه
 القياس والاستحسان في القياس لا يقبل وفي الاستحسان يقبل وكان الاغشي يقول تاويل المسئلة
 انهم شهدوا على قراوا الغاصب بذلك فلما شهدا على فعل الغصب لا يقبل مع جهالة المقتضى
 وقال ابو اليسر والسرخسي ما ذكر في الكتاب ان هذا الدعوي والشهادة مسموعة اصح لان
 الغصب يكون بغيره فلا يكون للشهود معرفة صفاته وقيمه فسقط اعتبار علمهم بالادعاء لا اجل
 التقدير وثبتت بشهادتهم فعل الغاصب ذكر بكر الغصب ان لم يثبت فعل الشهادة في حق
 القضا يثبت في حق ايجاب الجسر كما في السرقة والقتل والزني محسوس من ان تركها لشهوده قال
 فعلى هذا لا تاويل خرجت العامة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعي المدعي ان العبد قائم اما
 اذا قال انه هالك في يد فانه يشترط صحة الدعوي ببيان القيمة بالانفاق ثم اذا سمع دعواه
 وبنيته يوم المدا على باحضاره ذلك العبد فان ابي جبر شهرا او شهرين حتى يحضر فان احضر
 بعيد المدعي البينة على عييه ويقضي له يعني اذا اختلفا في ذلك بعد الاحضار فان قال
 الغاصب مات او اتوا ببعته ولا قدر عليه فان صدقه المدعي على سبيله ويقضي عليه بالقيمة
 ان اراد المدعي ذلك وان كذبه يجلس من يقع في غالب راي القاضي انه لو كان قادرا اخرج

دعي على رجل انه عصب منه عبد الادري انه قائم ام هالك ولا ادري كم كانت قيمته تسمع دعواه وبنيته قبل اي اذا وصف له عبد والقيمة فاما المجهول فلا تضع الشهادة عليه وقيل بان فيه القياس والاستحسان في القياس لا يقبل وفي الاستحسان يقبل وكان الاغشي يقول تاويل المسئلة انهم شهدوا على قراوا الغاصب بذلك فلما شهدا على فعل الغصب لا يقبل مع جهالة المقتضى وقال ابو اليسر والسرخسي ما ذكر في الكتاب ان هذا الدعوي والشهادة مسموعة اصح لان الغصب يكون بغيره فلا يكون للشهود معرفة صفاته وقيمه فسقط اعتبار علمهم بالادعاء لا اجل التقدير وثبتت بشهادتهم فعل الغاصب ذكر بكر الغصب ان لم يثبت فعل الشهادة في حق القضا يثبت في حق ايجاب الجسر كما في السرقة والقتل والزني محسوس من ان تركها لشهوده قال فعلى هذا لا تاويل خرجت العامة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعي المدعي ان العبد قائم اما اذا قال انه هالك في يد فانه يشترط صحة الدعوي ببيان القيمة بالانفاق ثم اذا سمع دعواه وبنيته يوم المدا على باحضاره ذلك العبد فان ابي جبر شهرا او شهرين حتى يحضر فان احضر بعيد المدعي البينة على عييه ويقضي له يعني اذا اختلفا في ذلك بعد الاحضار فان قال الغاصب مات او اتوا ببعته ولا قدر عليه فان صدقه المدعي على سبيله ويقضي عليه بالقيمة ان اراد المدعي ذلك وان كذبه يجلس من يقع في غالب راي القاضي انه لو كان قادرا اخرج

قال الخوا في هذا النكاح

قال الخوا في هذا النكاح اذا لم يرض المدعي القضا بالقيمة وان لم يعرف منه الرضا ومضت
 مثل هذه الدعي القاضي على سبيل المدعى عليه ويقول ويقول للمدعي يسر تربية النكاح الى ظهور
 العبد او ضمان القيمة فان اراد القيمة وانقضى على شيء يقضي بذلك القيمة وان اختلفا فالقيمة على المدعي
 والقول للغاصب مع عييه فان نكل فربو كالاقرار فيقضي عليه به وان حلف اخذ قدر ما اقرب ثم
 لو ظهر العبد ان كان المدعي اخذ القيمة بالبينة او بقصد بق الغاصب اياه في دعوي القيمة او
 بنكول الغاصب فلا سبيل للمولى على العبد لانه زال ملكه عنه برضاه حيث اخذ القيمة بقوله
 وان اخذ بقوله الغاصب لم يكن راضيا به فيجوز ان تشارك القيمة واخذ العبد وان شارح القيمة
 والعبد للغاصب قال الكوفي هذا اذا ظهر ان القيمة اكثر مما قاله الغاصب اما اذا كان كما قاله
 فلا سبيل للمولى عليه والاول اظهر وفي الثاني وكذا لو اشترى جارية وقبضها وادعاهما
 رجل واخذها كغنيلا واقام البينة انها له فقضي له بها فقال المطلوب قد ماتت او ابتعت
 وكذا به الطالب جبر التكيل والاصيل حتى يحضرها فان حال ذلك ولم يحضر يظهر فعليه القيمة
 والقول لما في مقدارها فان اخذ القيمة ثم ظهرت فهو على ما بينا وفي الاطلاع عن ابي يوسف سرق
 صبيها بجسر حتى باي او يعلم ما حاله وفي النوادر عن محمد بن جعفر امرأة رجلا ابنته الصغيرة فاحرقها
 من منزله اياها او زوجها بجسر حتى باي او يعلم انها ماتت وفي شرح بكر والسرخسي والسفني
 الدعوي اذا وقعت في عين ما هو قائم بكذا حضاره مجلس الحكم القاضي لا يسع الدعوي حتى يحضر
 المدعي لان اعلام المدعى شرط الدعوي والشهادة وتام الاعلام بالاشارة اليه وفيما لا يمكن
 احضاره كالمرور والفقار يكتفي بالتحديد وهو نظير ذكر الاسم والسبب في حق الغائب والميت
 وان كان المدعى هالك يقام ذكر الوصف مقام الاشارة الى البين لصحة الدعوي والشهادة لان
 الدعوي يكون في القيمة ان كان قيميا وفي المثل ان كان مثليا والقيمة والمثل دين والدين يكتفي
 بذكر الاسم والتقدير والوصف كذا هنا وفي شرح ابي اليسر الدعوي اذا وضعت فيما يمكن احضاره
 في المجلس يشترط احضاره لصحة الدعوي وفي السقوب ادعي منقولا فالقاضي يسع وبأمو المدعى عليه
 باحضاره ان كان قائما وفي ادب القاضي ادعي عرضا غائبا يقول له القاضي سمع والنسب الى جده
 وسم قيمته هذا اذا كان المدعى عليه منكرا ان يكون ذلك الشيء يدعي اما اذا كان موقرا ككند ينكر
 ان يكون ذلك المدعى عليه القاضي لا حضاره حتى يكتفي بالاشارة اليه في الدعوي والشهادة والقضا
 لا اذا كان شيئا يحميه مونة كبير في احضاره ثم اذا سمى المدعي جميع ذلك حتى صح الدعوي

واراد استخلافه حلفه القاضي بالله ما لهذا في يدك هذا القرض الذي ذكره لاشي منه
ولا ش هوله عليك ولا قبلك ولا قيمته التي سمي وهي كذا ولا ش من قيمته ولا مثله لان عند
البعض لا تلاف يوجب المثل فربما يقتضيه ذلك الذهب وبعض القضاة لم يشترط ذكر القيمة
لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله باورث شيئا فان كان المدعى ادبته وهي مالكة لا تصح
الدعوى لان بين حلفه وسنه وصفته وحليته وقيمتها وكذا جميع العقليات وان كان
الدعوى دارا عقارا يعرفه بذكر موضعه وحدوده فاذا عرف وصار معلوما حلفه بالله
ما لهذا في يدك هذا الدار التي سمي وحدود ولا ش منها ولا له قبلك حق ولا سبب ما يجمع بين
هذا كله فيكون احوط **وفي جمع برهان ادعي محدودا** وقال **انما حجب ديوات** وفي
حدودها فاذا هي بعض الحدود الا انها اربع لا يتطلد دعواه لجواز ان كانت خمس لان الملا
عليه هدم ادعي المسسات وكذا لو ادعي ان بها اشجار فاذا هي خالية عنها ولو ادعاها
وقال انها خالية عن الاشجار فاذا فيها الاشجار لا يسمع ويعلم من هذا اكثر من المسائل
ادعي عريضة وحدها ولم يذكر الطول والعرض ولا الدرع سمع وفي جمع المفسر لو بين
مقدار ما سدروا خطا قبل لا يتطلد دعواه ولا الشهادة وقيل يتطلد وفي جمع باع ارضا وحدها
وذكر ان حجب اوحسب مريد فاذا هي انقص من الجريب اذ في البدور حار ولا حيا وله
وذكر ما وقع زائد **ذكر البردوي في ادب القاضي ادعي نقليا كلف نقله** **فليس**
لهذا ايد ان اجرة النقل على المدعى عليه وفي التهذيب مونة الاحضار على الموعود ان ثبت
المدعى فان لم يثبت فعلى المدعي ذكر البردوي فان اختلفت في هلاكه حلف المدعى عليه بالله ما هي
عند بحيث يتقدر على احضارها فان حلف على القيمة وان نكل احضرها واذا اشتبه امرها
حلفا بالله ما لفلان هذا عندك هذه الجارية التي ادعاه ولا ش منها ولا عليك تسليم ولا تسليم
ذكر بكار اذا كلف المدعى نقليا فاحضاره تجلس الحكم والاشارة اليه ليس شرط لقول
الشهادة **وهذا** وتصيب منه على ان المثل لا يجب احضاره حتى يصح الدعوى
خلاف القيمة ذكر ابو اليسر اذا كان المدعى يمكن نقله الى القاضي فكن في نقله مونة عظيمة مثل
حجر الرخا والار من الخطة لا يجب احضاره ويبعث القاضي امينا يسمع الدعوى بحضرته
والشهادة **وهذا** وتصيب منه على ان المثل لا يجب احضاره الا ان يتعذر
ما عتبار المونة فثبت ان في نقل المثل اختلاف بين الشحيين وكان القاضي يقول ان كرر وعمل

لوا او وون تكلف احضاره وفي القاري وفي العقليات كلام هل يشترط احضارها او
تحتضرها الحاكم وفي الشافعي في حرج الرخا وحده كان الهندواني يقول يذهب اليه القاضي او يبعث
امينه فيسمع الدعوى والشهادة عنده لانه نقل في الحلق في النظم لا تصح الدعوى في المقولات
ولا الشهادة بالاحضار المدعى اي شي كان ولا يقال كيف تكلف احضاره ولم يثبت الاستحقاق عليه
لان الاجماع تكلف المحصور بنفسه وان لم يثبت عليه شي بعد نظر المدعي ليقين من اثبات حقه فذلك
تكلف احضار العين اذ ليس عليه كثير ضرر ذكر ابو اليسر اذا كان العرض في بلد اخر لا يمكن احضاره
فاكثر اصحابنا قالوا لا تقبل الدعوى والشهادة بالاحضارته ويذهب الى تلك البلد فيدعي وقال
بعضهم يسمع فيه الدعوى اذ بين الصفة والقيمة وانما يشترط احضاره اذا ادعي مطلق الملك او
الشري من ذي اليد فاما اذا ادعي العقب فلا ذكر الحلو في مسئلة اختلاف الشاهدين في لون
المسروقة ثم قال هذه المسئلة تدل على ان الشهود اذا شهدوا وتركوا الاساره تقبل شهادتهم
وكذا اذا شهدوا بشي مفيد عن مجلس القاضي يقبل وان امكن احضاره في المجلس خلاف ما قاله
بعض الجاهل انه لا يقبل **وفي جمع برهان ادعي غصب دراهم وبين حدود لا وصفتها وحليتها**
من المشايخ من قال يطالب المدعى عليه باحضارها ليقين المدعي اليقينة عليها ثم يطالبه بتسليمها اليه
كما هو الحكم في سائر المقولات ولكن نقول الاحضار انما يطلب في المقول حتى اذا شهد الشهود اشاروا
اليه والشهود لا يمكنهم الاشارة هنا بانهم لا يعلمون ان هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المفقودة
فان الدراهم تشبه بعضها بعضا فتقع الاشارة الي غيرها عسى خلاف سائر المقولات فانما تعرف
ظاهر الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فيزيد يشترط احضارها **وفي ادب**
القاضي ادعي حرقا في دابة او حرقا في ثوب لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى في الحقيقة
الحرقا ثيابا وكذا لو ادعي انه هدم حائطه او اسد متاعه او جنى على عبده له او على شي
من ماله قبضه وذلك لشي ليس يحضر لكن القاضي يقول له كم نقصان ذلك لان الدعوى لا تصح الا بعد
معرفة المدعى **وفي الجاهل ادعي على اخر انه قضا عيني عبده له قيمته الف والعبد غائب لم تسمع**
الا بحض من العبد لان الارش سمع للمفسر لما لم يثبت الحق في الاصل لا يثبت في التبعية وقد رثبته
في النفس مع عيبة العبد وقال بعض فقهاء يثبتا تسمع ويقضي به بارش العين قبل هو من ومن وقيل
زفر وقيل عاتبه القاضي وجهه انه ادعي العين والدين واقام على ذلك البينة والحاضر حسم
الدين دون العين فيقضي عليه ما هو حسم فيه فان حضر العبد واقربا رفق مضي القضا وان قال اما حر

واراد استخلافه حلفه القاضي بالله ما لهذا في يدك هذا القرض الذي ذكره لاشي منه
ولاشي هو له عليك ولا فذلك ولا قيمته التي سمي وهي كذا ولا شي من قيمته ولا مثله لان عند
البعض لا تلاقى بوجوب المثل فربما يعتقد ذلك المذهب وبعض لقضاء لم يشترط ذكر القيمة
لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله باوروث شي فان كان الموعود اية وهي مائة لا تفصح
الدعوي لان بين جلسته وسنه وصفتته وحليته وقيمتته وكذا جميع التقلبات وان كان
الدعوي دارا وعقارا يعرفه بذكر موضعه وحدوده فاذا عرف وصار معلوما يحلفه بالله
ما لهذا في يدك هذا الدار التي سمي وحدود ولا شي منها ولا له فذلك حتى لا يسب ما يجمع بين
هذا كله فيكون احوط وفي جمع برهان ادعي محدودا وقال **الاحكام** ديرات ويتر
حدودها فاذا هي بعض الحدود الا انها اربع لا يتطلد دعواه لجواز انها كانت خمس الا ان المدعي
عليه عدم ادعي المسسات وكذا لو ادعي انها اشجار فاذا هي خالية عنها ولراد عاها
وقال انها خالية عن الاشجار فاذا هي الاشجار لا يسع ويعلم من هذا اكثر من المسائل
ادعي عريضة وحدها ولم يذكر الطول والعرض ولا الدرغ سمع وفي جمع الفسز لو بين
مقدار ما سدره اخطا قبل لا يتطلد دعواه ولا الشهادة قبل يتطلد وفي جمع باع ارضا وحدها
وذكر انها جرب او حسب مرود فاذا هي نقص من الجرب اذ في البلد حار ولا خياله
وذكرها وقع زابدا **ذكر العود** وفي ادب القاضي ادعي تقبلا كلف نقله **المسائل**
لهذا ايد ان اجرة النقل على المدعي عليه وفي التهذيب مونة الاحضار على الموعود ان ثبت
المدعي فان لم يثبت فعلى المدعي ذكر البردوي فان اختلف في هلاك حلف المدعي عليه بالله ما هي
عند بحيث يتد على احضار لا فان حلف حلف على القيمة وان نكل احضرا واذا اشتبه امرها
حلفا بالله ما فلان هذا عندك هذه الجارية التي ادعاه ولا شي منها ولا عليك تسليم ولا تسليم
ذكر كبر اذا كان المدعي مقبلا فاحضاره تجلس الحكم والاشارة اليه ليس شرط لقبول
الشهادة وهذا تصيير منه على ان المثل لا يجب احضاره حتى يصح الدعوي
خلاف القيمة ذكر ابو اليسر اذا كان المدعي يمكن نقله الى القاضي لكن في نقله مونة عظيمة مثل
حجر الرخا والادار من الحضة لا يجب احضاره ويبعث القاضي امينا يسمع الدعوي بحضوره
والشهادة **المسائل** وهذا تصيير منه على ان المثل لا يجب احضاره الا ان يتعذر
ما اعتبار المونة فثبت ان في نقل المثل اختلاف بين الشحين وكان القاضي يقول ان كبر رررر

لوا اورون

لوا اورون تكلف احضاره وفي القاري وفي التقلبات كلام هل يشترط احضارها او
تخصرها الحاكم وفي الشافي في حجر الرخا وحده كان الموعود اني يقول يذهب اليه القاضي او يبعث
امينه فيسمع الدعوي والشهادة عنده لانه نقلي والخلق في النظم لا تفصح الدعوي في المقولات
ولا الشهادة الا المحض المدعي شي كان ولا يقا كيف تكلف احضاره ولم يثبت الاستحقاق عليه
لان الاجماع تكلف الحضور بنفسه وان لم يثبت عليه شي بعد نظر المدعي ليتمكن من اثبات حقه فذلك
تكلف احضار العين اذ ليس عليه كثير ضرر ذكر ابو اليسر اذا كان العرض في بلد اخر لا يكون احضاره
فاكثر اصحابنا قالوا لا تقبل الدعوي والشهادة الا محضته ويذهب الي تلك البلد فيدعي وقال
بعضهم يسمع فيه الدعوي اذ بين الصفة والقيمة وانما يشترط احضاره اذا ادعي مطلقا لكك او
الشري من ذي اليد فاما اذا ادعي لعصب فلا ذكر الخلو في مسلة اختلاف الشاهدين في لون
المسروقة ثم قال هذه المسلة تدل على ان الشهود اذا شهدوا وتركوا الاساره تقبل شهادتهم
وكذا اذا شهدوا بشي مفيد عن مجلس القاضي يقبل وان امكن احضاره في المجلس خلاف ما قاله
بعض الجاهل انه لا يقبل وفي جمع برهان ادعي عصب دراهم وبين حدود لا وصفتها وحليتها
من المشايخ من قال يطالب المدعي عليه باحضار لا ليقم المدعي ليقينه عليها ثم يطالبه بتسليم اليه
كما هو الحكم في سائر المقولات ولكننا نقول الاحضار انما يطلب في المقول حتى اذا شهد الشهود اشاروا
اليه والشهود لا يمكنهم الاشارة هنا بانهم لا يعلمون ان هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المعضو
فان الدراهم تشبه بعضها بعضا فتقع الاشارة الي غيرها عني خلاف سائر المقولات فانما تعرف
ظاهرها الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تميزها من جنسها فيزيد يشترط احضارها وفي ادب
القاضي ادعي جرحا في دابة او خرقا في ثوب لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعي في الحقيقة
الحروا الغائب وكذا لو ادعي انه هدم حائطه او افسد متاعه او جني على عبده او على شي
من ماله فقبضه وذلك الشئ ليس محاضرا لكن القاضي يقول له كم نقصان ذلك لان الدعوي لا تفصح الا بعد
معرفة المدعي وفي الجامع ادعي على اخر انه فقاع عيني عبده له قيمته الف والعبد غائب لم تسمع
الا محض من العبد لان الارش تبع للمفسر فالم يثبت الحق في الاصل لا يثبت في النسخ وقد رتبته
في التفسير مع عبدة العبد وقال بعض فقهاء يسمع ويقضي له بأرش العين قبل هو من معن وقيل
زفر وقيل عامه القاضي وجهه انه ادعي العين والدين واقام على ذلك البينة والحاضر حسم في
الدين دون العين فيقضي عليه بما هو حسم فيه فان حضر العبد واقر بالرق مضى القضاء وقال انا حر

الاصلي بطلان القضا قبل هذا في العبد الذي يبيع عن نفسه دون الذي لا يبيع دون الذي ليس ببحر
فان فيها يقضي بالارش في الحال لا يباع في يد انفسها فصار كما بهيمة ولو ان المدعى عليه صدق المدعي
فقط بالارش له باقواره ولو ادعى انه قضا عين برءونه له قيمته الف والبرءون غايب يسمع
ويقضي بالارش له لانه لا بد للبرءون على نفسه فان خسر البرءون فان كان في يد المقتضي له مضي
الامر وان كان في يد غيره وذلك يدعي نفسه فان اعاد المقتضي له البينة مضي القضا وله البرءون والا
فالارش والبرءون الذي اليد في العبد اذا اعجز المدعي عن اعادة البينة قضى بالارش للمقتضيه
حرفا هرا وفي جمع النسخ ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الجملة ولم يفصل
قيمة كل عين وحبس ونوع قال لا تصح دعواه على قول بعض مشايخنا لان من المشايخ من اكتفى بالاجابة
ومنه من اشترط التفصيل وفي الشروط وما يكتبه القاضي في المحاضر عند قيمته كذا او حارة
قيمتها كذا او ثوب قيمته كذا وسائر الاعيان على هذا الوجه ان هذا القدر لا يكفي ولا بد من بيان
الصفات وبيان المقادير في المقدرات وبيان الجنس والنوع فيما تختلف انواعه واجناسه وذكر
في القيمة بدون ذكر ذلك غير مفيد علما واما يقع ذلك كذا بما مضى فلا بد من بيان ذلك ليعبر
ليصير معلوما وفي جمع النسخ ادعى انه غصب منه كذا او قراض العنب وقطع من اشجاره كذا او قراض
من الحطب قيمتها كذا او قراض الفلح لا يصح دعواه ما لم يبين النوع واللون والصفة قيل له ان كان
هذا في العيب يشترط لانه مثلي فلما اذ يشترط في الحطب المختلف وهو مضمون بالقيمة وقديين
القيمة قال القيمة تتفاوت وتتفاوت النوع والصفة انه من الجوز او العرصاد وغير ذلك وانه
رطب او ايسر فلا بد من بيان ذلك وفي النوازل ادعى على رجل انه اثلثت دوابا له عددا
معلوما قيمتها كذا واقام على ذلك بينة ان يبينوا ان الذكور كذا وان الاناث كذا تقبل شهادتهم
وان لم يبينوا اخاف ان شهادتهم باطلة ولا يحتاج الي بيان اللون قيل للقاضي اذا كان المقصود من
الدعوى القيمة ولا يستغنى المدعي ولا الشهود عن بيان القيمة يجب ان تقبل شهادتهم فان الدعوى
لم تصح وكذا الشهادة لانهم شهدوا بملك المختلف والقاضي يقضي بملك المختلف ثم القضا بالقيمة
بنا على ذلك والقضا بالمجهول لا يصح فلا يقضي وفي جمع النسخ ادعى دعوى القرض او السر او البعد
ذلك الجنس والنوع والصفة والقيمة لا بد من بيان انه مرء انه دابة او زبابة حرة او كلاب
وفي دعوى الجوهر والديباج بعد ذكر الاوصاف والقيمة لا بد من بيان الوزن وفي دعوى الديباج
لا بد من ذكر الصفة لان يدعي الاقرار وفي اجناس شهدا ان هذا على هذا كرحطة ولم يصح اقرار

في بيان الصفات والنوع
والجنس والنوع

والقول للشهود عليه

والقول للشهود عليه بيان صفته وفي النوازل شهدا رجل على رجل بالسر للقاضي ان ميا لهما
عن بيان السب اذا كانا نواعدولا الا اذا وقعت الرية لجنيته ان ميا لم وفي الثاني ادعا
الف درهم دينا فقال المدعى عليه للقاضي سله من اي جهة يدعي ساه القاضي فان ابي لم يجبر لان
دعواه بدون ذلك صحيحة وفي فتاوي لفضلي وجب على القاضي ان يسأل لكن اذا ابي لم يجبر
وفي ادب القاضي لا ينبغي للقاضي ان يحال المدعي على بيان السب لان دعوى مطلق المال ودعوى
صحيحة لكن يسأل المدعى عليه فان اقر به وادعى من وجه لا يلزم وكذبه المدعي بالقول
للمقرع اليمين لان هذا محمود منه للحال قال الحلواني هذا قولنا وعند ابي حنيفة المال
لازم ولا يصدق وفي القيمة ادعى دعوى متفرقة قال ابو نصر لا يجلفه القاضي على كل شيء
يمينا بل يجمع دعواه كلها ويجلفه يمينا واصل على كلها وهكذا ذكر في الباب السابع من بيع الحمار
وقال الهندواني ان كان المدعي عرف منه العبد جليدا يوم يجمع الدعوى وان كان غير
معروف بذلك لم يكن جمعا وفي الثاني ان من كانت له على رجل دعوى فله ان يجمع وله ان يفرد
وفي التقاريق اتفق منه تفقات ثم انكر جمعت وحلف يمينا واحدا وفي ادب القاضي ادعى
على ميت واراد تخليفا لوارث على الدين ووصول التركة اليه دفعة لم يذكر هذا المحرر قال بعضهم
يجلف يمينا واحدا بالله ما وصل اليه شيء من تركة ابيه ولا نقل ان هذا على ابيك كذا وقال
بعضهم يجلف مرتين لانه انما يجمع بين اليمينين اذا كانا من جنس او سبيهما واحد وهنا اختلف
الجنس فان اليمين على النبات ليس من جنس اليمين على العلم بخلاف القضاة لان سبيهما واحد وهو
العلم فيجمع بين اليمين على العلم والنبات ولو انكر موت الاب يجلف على الموت والوصول يمينا
واحدا لكونه على الموت وعلى العلم وعلى الوصول على النبات هكذا ذكر في بعض النسخ ربه اخذ اوتيك
المشايخ والعاملة على انه يجلف مرتين عصب من مسلم خمر الخلة بالنقل
من الظل الى الشمس او من الشمس الى الظل او بشي يسير لقيمة له فلما كان اخذ الخلة لان الخمر
كان ملكا له وصار متوقفا من غير ان يتصل للقاصب به عين مال فاشبهه عصب الثوب وعسله
فان اثلغه القاصب ضمن المثل لا ان يكون من نوع لا يوجد له مثله في تلك المواضع فيضمن قيمته
وان خله بالتمام فيها فكذا ذلك لان المثل يتلف فيه وذكر الشهيد ان عند ابي يوسف ومحمد لما كان
ان يخذ الخلة ويعطي القاصب ما زاد المثل فيه وان اراد تركه وتضمينه ففيه روايتان وان خله
بالتمام ان صب خلا كثيرا او صا خلا من ساعته فهو كله للقاصب ولا شيء عليه لانه اثلث الخمر

وانصب فيه خلا قليلا بحيث صار خلا بعد زمان يشتركان بقدر ركيها واختلاف على قول ابي
 حنيفة قيل لا يشتركان والخل للعاصب لان عند الخل انلاف وابتلاف الخمر لا يجزئ وتبان
 يشتركان عند لان الخل انما يزبد ملكه المقصوب منه بشرط الضمان وهنا الضمان متعذر
 فاشتركا وقيل بل عند يخذ للمالك الخل ويعطيه ما زاد التخليل فيها فعلى هذا القول
 لو انلف العاصب الخل يضمن وفي شرح بكر وفي الاجناس عصب عصب من مسلم فصار خلا او خمر
 كان لصاحبه ان يخذ او يخلل وفي التقاريق لو صار العصب خمر افله ان يضمنه ذكر بكر
 مسلم عصب خمر من ذي فخلل اخذ الذي الخل او يضمنه قيمة الخمر مسلم ومن خمر مسلما
 فخللا بصب الخل في قال لا يجب ان يصير الخمر للزفير ولا يضمن للزفير شيئا على قياس مسألة الخلط
 على قول ابي حنيفة ولو صب في ما صار الخمر كله للزفير عند عدم عند لا اشكال للخلط وعند
 يصير له ولا يشتركان بخلاف ما لو صب في خلا **مسألة** عصب من مسلم جلد ميتة فدفعه
 بشي له قيمة فلما لك اخذ الجلد ويعطى العاصب ما زاد الدباغ فيه فيقوم الجلد ذكيا غير
 مدبوغ ويقوم مدبوغا فيعطى الزيادة واذا احتار الاختلاف للعاصب حبله حتى يستوفي
 حقه لانه كالبايع للزيادة فله حبله ببدله فان هلك بعد حبله لم يضمن شيئا وسقطت قيمة
 الزيادة فان استهلك العاصب لم يضمن وعند ما يضمن فيقوم ذكيا غير مدبوغ ويقوم مدبوغا
 فيطرح عنه قدر الزيادة ويضمن الباقي للخلط محسوس عنده سد الاستحقة على صاحبه فيكون
 مضموما عليه لهذا البدل لا القيمة كالمبيع في يد البايع وان اراد المالك ترك الجلد وتضمنه
 لم يكن له ذلك وعند ماله ذلك لكن كيف يضمنه قيل يضمنه قيمة جلد ذكي غير مدبوغ وقيل
 ذكي مدبوغ ويعطيه ما زاد الدباغ ولو دفعه بشي لا قيمة له ياخذ المالك ولا يعطى العاصب شيئا
 لانه ليس للعاصب فيه عين ماله فابى فاشبه الفقارة واوانلف العاصب من قيمته مدبوغا
باب المزارعة احد مسايلا صاحب
 البذر او صاحب الخيل يكون مستاجرا لارض او اعلم في قول ابو حنيفة المزارعة والمعاملة فاسدا
 لان هذا استيجار الارض او العمل ببعض الخارج وانه معدوم فلا يصح اجرة وقال جابر بن كالمضار
 وقال الشافعي المعاملة جائزة والمزارعة فاسدة الاتباع للمعاملة لانه عليه السلام دفع التخليل
 اليها خبير معاملة وارضها مزارعة تنعاط طريق جوارها ينقذ اجارة في اهل الابتد او يصير شركة
 في الامتار **مسألة** وشرايط صحة على قول من يراها **مسألة** بيان نصيب الزوال الحالة المفضية

الى المزارعة

الى المزارعة **مسألة** وبيان من له البذر من جهة يظهر المستاجر من المزارع **مسألة** وبيان المد الذي
 يتمكن فيه من ملك المزارعة **مسألة** وبيان ما يزورح لاختلاف الارض باختلاف البذر والعادة **مسألة** وفراغ
 الارض يتمكن من تحصيل المنفعة **مسألة** والتخلية بين الارض وبين العامل ليكون قادرا عليها **مسألة** شرايط
 صحة المعاملة كون التخليل صالحة لخروج الثمرة منها **مسألة** وبيان النصيب على وجه لا ينقطع الشركة في
 الخارج **مسألة** والتخلية بين التخليل العامل وان لم يبين المد **مسألة** القياس ان لا يصح كافي الاجارة
 والمزارعة وفي الاستحسان يصح ويقع العقد على ثمره تلك السنة بخلاف المزارعة لان ابتداء العمل
 في المعاملة معلوم عادة ووقت ادراكه لا يتفاوت فاحشاضا وراكه لذكر وفي المزارعة يتفاوت
 فاحشا فلم يجز وعن بن سلة انه تصح المزارعة لسنة وبه اخذ ابو الليث قال الشهر والمهراد
 من السنة زرع واحد كافي المعاملة وبه يفتي **مسألة** بين نصيب العامل ولم يبين نصيب نفسه حاز
 لان الحاجة الى بيان نصيب العامل فان صاحب البذر والتخليل يستحق الخارج ببذره وتخلله ولو بين
 نصيب نفسه ولم يبين نصيب العامل لم يجز قياسا وفي الاستحسان جاز لان بيان نصيب احد الشريكين
 ببيان الباقي الاخر شرطا ان الحب بينهما وسكنا عن ذكر التين جاز لان الشركة في المد موصود ثابتة
 والتين لصاحب البذر لانه من بذره وعنها انه يفسد لان التين مقصود ايضا وعن بعض البخاريين
 التين بينهما كالحب بالعرف ولو شرطا التين بينهما وسكنا عن ذكر الحب فسد لانه هو المقصود ولا شركة
 فيه وكذا لو شرطا التين بينهما والحب لاحدهما ولو شرطا الحب بينهما والتين لصاحب البذر جاز ولو
 شرطا للعامل فسد المزارعة وكذا لو دفع اليه تقلا مزارعة **مسألة** دفع ارضه الى رجل على ان يزرعها
 بقروطه فما خرج من عصفير فاللزارع والقوطم لرب الارض وعلى لقب او البذر من رب الارض والشتر
 كذلك او كان ذلك في بزر التكان واشترط التكان لاحدهما والبذر والاخر وكذا في الرطبة اشترط البذر
 لاحدهما والعت لاخر والقوطم لاحدهما بعينه والعصفير بينهما او على لقب او كان ذلك في التكان والرطبة
 وبزرها لم يجز لانهما سنان مختلفان كذا احد منهما مقصود فاشترط احدهما لا يجزئ الشركة
 بخلاف التين لانه غير مقصود ثم في كل موضع فسدت المزارعة فلخارج لصاحب البذر لانه تبرع من
 بذره والاخر اجر مثله عمله او ارضه **مسألة** وفي الشروط لا يجاوز به المسمى عند ابي يوسف وعند محمد
 بالقياس ما بلغ ذكر الناحي وكذا لو اشتركا على ان يخطبا ويبيعها على ان التين بينهما فاحطبه احدهما واعا
 الاخر فله اجر مثله لا يجاوز به نصف المسمى عنده وعند محمد ما بلغ وكذا الاختلاف في المضاربة الفاسدة
 وليس كذلك الاجارة لان هناك البدل مسمى فقد وجد منه الرضى لسقوط ما زاد على المسمى وانما يطيب

لصاحب البذر قد وهدره واجره وينتقد بالفضل لانه استفاد من ارض غيره حتى لو كان الارض
 له لم ينتقد بشئ لانه لا انتقاد للخارج بالعامل فصار كمن استاجر رجلا ليعمله في ارضه فحضر
 يطيب له الخارج ولو استاجر ارضا فحضر يطيب له قدر يدوره واجره ذكره وعنده ابي يوسف يطيب
 له الكل في كلها وعن بن مغفل لو سرق ما فاسده الى ارضه او كرمه فاحرج يطيب له كمن غصب
 علفا فصر به دابته لماب له ما زاد فيه وعن بعض الزهاد ان الما وقع في كرمه في غير ثوبته فامر
 بقطع الكرم وقال ابو الليث عن ثامر بن القطر حصوا اذا وقع من غير اختيار العامل او رب الكرم
 لكن لو تصدق بزره كان حسنا قال القاضي لا فضل ان ينتقد بالخارج لان الما يبقى فيه خلاف
 الدابة لانه لعل لا يبقى فيها بل نصير بطبعها شيئا اخر ثم عقد المزارعة ستة انواع ثلثه
 منها جائزة وثلثه فاسد الجائزة الارض من واحد والبذر والعمل والبقوم من اخر ويكون هذا
 استيجارا لارض بعض الخارج ابتداء او شركة بين منفعة الارض ومنفعة العامل باذنها اليها
 والثاني العمل من واحد والبذر والارض في البقوم من اخر فيكون هذا استيجارا للعامل
 بعض الخارج ابتداء او شركة بين عمله ومنفعة الارض باذنها انتها **والثالث** البذر والارض
 من واحد والعمل والبقوم من اخر لان البقرة الالة العمل كما شرط العمل الجيد
 عليه **الفاسد** الارض والبقوم من واحد والبذر والعمل من اخر لان منفعة البقر ليس من
 جالس منفعة الارض فلم يصح تبعا لما نصرت استيجارا للبقر ببعض الخارج فسد وهو باطل لان الشروع
 ورد باستيجار الارض والعامل لانه هو الاصل وطلب الما وعن ابي يوسف اجاز ذلك وجعلها
 تبعا لارض كما جعلها تبعا للعامل **والثاني** البذر من واحد والارض والبقوم من اخر لان
 الشرع لم يرد باستيجار الارض والعامل والخارج لصاحب البذر في رواية وفي اخرى لصاحب الارض
 والبذر فوض عليه وعن ابي يوسف جرد ذلك وجعل البذر كراس المال في المضاربة وبه اخذ القاضي
 وقال هو حسن **والثالث** البذر والبقوم من واحد والارض والعمل من اخر لان الشرع باستيجار
 جماع لم يرد اشتراك اربعة من اصحاب البذر ومن الثاني العمل من الثالث العذر ومن الرابع الارض
 فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفساد والحق الربيع لصاحب البذر وجعل عليه اجر مثل الارض
 والعمل العذر ان لا يستيف منها فمهم بعقد فاسد **نوع** في المعاملة والمزارعة على المزارع والعامل
 من الحفظ والسقي وغير ذلك حتى ينتهي الزرع والممازح حيث لا يرد اذا اتمها كان العمل من
 الجذاذ والحصاد والجمع والرفع الى تبيد والدياسة والندرية والحفظ وغير ذلك عليهما

٢
 لناموه بقطع الكرم

بذور حتمها

بقدر حصتها وكذا البوار اذا فصل الزرع وقطع الثمار قبل ان ينتهي ميا لانهما العقد فالحاصل ان كل
 عماله يخرج الزرع المعتاد به ومنه فهو على المزارع في المزارعة وعلى العامل في المعاملة مطلق
 العقد وكل عمل له تاثير في حصول الزيادة على المعتاد لا يكون عليه يدون الشرط والسزوم
 الكراب والسقي عليها على هذا التفصيل في الشافي وقيل احضار الما بقرب من الارض على
 الدافع ثم السقي بعد على العامل **وقيل** لا يملك الما كان من السقي فعلى العامل مثلا فتح فوهة
 النهر الصغير من الكبر لا ان يتقدر الا في موضع اعتاد المله من الما لمحمد تيسير الفتح على الدافع
 شرط على المزارع تشيئة الكراب او كوي لانها راونا المسنين وخوها مما يبقى اثره بعد انقضاء المزارعة
 افسد ذلك المزارعة لانه شرط عمل ليس من المزارعة كما لو كان هذا في بلدة لا يبقى اثره لا تقصد
 وكذا في بلخ اعتادوا ذلك واشتراط كوي الجداول قيل يفسد وقيل لا لان اثره لا يبقى بعد
 المزارعة واطلق بكر حقها ان القايير ومسبباته على المزارع والتشيئة بعد رفع الفلة تقصد بكل
 حال ثم في صورة الفساد ان كان البذر من المزارع فله اجر مثل كوي واصلاح مسبباته بفعله ذلك
 لرب الارض بعقد فاسد ولو فعل لنفسه من غير شرط فلا اجر له وان كان البذر من رب الارض
 وقدم شرط ذلك على المزارع فله اجر مثل عمله ولو شرط على رب الارض كوي واصلاحها جاز لانه
 عليه من غير شرط كما شرط تطبيق السطح واصلاح الميزاب والبالوعة والمخزج وما كان من عمارتها
 على مواجر الدار **وفي** القوي شروط الحصاد والدياس والندرية والحق الى بيت رب الارض
 على الاكازيجوز كذا اختار البخاريون وبه يعني وفي الشافي عن ابي يوسف اجاز شرط الحصاد ولم
 يجز شرط الجذاذ على العامل لان العرف في الثمار انما اذا ركت يقوم بها كرها لعمل فلو حصد
 المزارع وجمع وداس بغير اذن الدافع من غير ان يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة عليه ولو
 شرط ذلك عليه فتعاقد من الحصاد حتى هلك الزرع قال القاضي بضم حصة الدافع وذكر ابو
 الليث هذا اذا اخر اخيرا لا يفعل انما من مثله قال القاضي هذا بناء على اختياره ومن الجواب
 على خلاف ظاهر الرواية في صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع اما على ظاهر الرواية لا يضمن
 كين ما كان لان الشرط لما لم يجمع كان ذكره وعدم ذكره سوا **اشترط** على المزارع ان يسرقها فهو
 على اربعة اوجه **ففي** ثلثه منها تقصد المزارعة وهو ان يكون البذر من المزارع بقا اثره السرقين
 بعد انقضاء المزارعة ولا يجب له على رب الارض قيمة السرقين لانه استهلكه بنفسه وكذا لو
 شرط السرقين على رب الارض لان المزارع صار مشتركا في السرقة ببعض الخارج وهو فاسد وعليه

قيمة السرقين لرب الارض لاستهلاكه حكم شرا فاسد وكذا لو كان البدر من رب الارض بالسرقين
 على المزارع يضمن المزارع قيمة السرقين والحاجز ان يكون البدر والسرقين من رب الارض فيجوز
 ذلك كدفعه مسرقته **●** شرط المزارع على رب الارض دو لا با او داليه باد وانها الدابة التي
 يسقي بها ولو كشرط البقر والبدر في وجهه لا يجوز وهو ان يكون البدر من المزارع لان اشتراط عمل
 هذه الاشياء كاشتراط العمل عليه والحاجز ان يكون البدر من رب الارض وهذه الاشياء على المزارع
 لان اشتراط هذه الاشياء كاشتراط العمل الجيد **●** والثاني ان يشترط هذه الاشياء على رب
 الارض والبدر لان هذا استيجار المزارع ببعض الخارج **●** والثالث ان يكون البدر وهذه
 الاشياء من المزارع لان هذا استيجار الارض ببعض الخارج كل ذلك جائز ولو كان البدر من المزارع
 وشرط من عمل الدابة شيئا معلوما على رب الارض فسدت لشرايه العلف من رب الارض
 ببعض الخارج في المزارعة وكذا لو كان البدر من رب الارض لبيعه العلف من المزارع شرط
 على المزارع ان يمتلأ حرا من ماله جاز من اياه كان البدر لان العمل عليه مع الالة من غير
 شرط ولو شرط ان يستاجر من ماله رب الارض لم يجز لان اشتراط الامر عليه كاشتراط العمل
 وكذا لو شرط من ماله المزارع على ان يرجع على رب الارض وكذا اعلى ان يرجع به في الخارج لانه يصير
 كاشتراط بعض العمل وكذا لو شرط عليه ولا يشبه هذه المضاربة فانه لو شرط اجرا من راس
 المال جاز لانه فيه ولو شرط فيما المضارب او في رب المال فسدت المضاربة لانه شرط لا يقتضيه
 العقد ولو شرط على المزارع ان يستاجر فلا يعمل معه من ماله فسدت لانه اثبت الاستحقاق
 لاحد بعينه وفيما تقدم يقبل اقامة العمل ان شاعل بنفسه وان شاعل بغيره **●** شرط الكو
 على رب الارض والبدر من المزارع لم يجز لانه يجز على تسليم الارض من حين عقد فيكون شرط الكو
 بعد في حال الشركة فلا يجوز وان كان البدر من رب الارض ان لم يبين للكو اب وقتا فذلك لك
 لجألة وقت المزارعة لان التسليم يقع بعد وان بين جاز لان المزارع يقبل مكرهه وكذا لو شرط
 على رب الارض والبدر العمل البدر مع العمل العامل حتى يستحصل ان بين العامل وقت الشروع جاز
 لانه يقبل مزرعة وان لم يبين لم يجز ولو كان البدر من المزارع ففسد يمتد وقت الشروع في العمل
 او للمامور **●** دفع ارضه وبدره الى رجل مزارعة بالنصف لما اقتضى المزارع رده على الدافع واستغنى
 به حتى يبدره ويقوم عليه ففعل فلما خرج بينهما لان الاجنبي لو فعل ذلك بامر المزارع كان كذلك
 فكذلك الدافع بخلاف الحياط يستعين برب الثوب في الحياط لا يستحق الحياط بذلك اجرا ولو فعل

الدافع ذلك

الدافع ذلك بغير امر المزارع كان مستردا والخارج له كالوفاء الاجنبي ذلك بغير امر ولو بدها
 المزارع وسقاه فلما ثبت قام عليه الدافع بنفسه واجراه حتى استحصل بغير امر كان متطوعا فيما
 صنع لانه لما ثبت انعقدت الشركة بينهما فعمله لا يصير ناقضا لانه لا تقبل التفرع في هذه الحالة
 ولو بدها المزارع ولم يثبت ولم يسقاه حتى سقاه الدافع بغير امر ثبت ولم يترك يقوم عليه حتى استحصل
 ان كانت الارض تخسرح بسقي وبغير سقي فلما خرج الدافع لانه لم يوجد من المزارع اذ له بالسقي
 لا تخصيصا ولا دلالة لان المزارع في مثل هذه الحالة لا يكون طالبا من احد اعانتته فصار
 الدافع مستهلكا البدر بالسقي وان كان لا يخرج الا بالسقي فالتقيا سر كذلك لان ما ينفقده
 الشركة وجزمه وفي الاستحقاق الخارج بينهما لان المزارع في مثل هذه الحالة طالب من كل
 احدا اعانتته بالسقي دلالة فصا وكما لو سقاه بعد ما ثبت وعلى هذا القياس ولا يستحقان لو
 سقاه اجنبي بغير امر المزارع ولو لم يبدر المزارع حتى اخذ الدافع البدر منه فبدره وسقاه
 حتى ثبت ثم ان المزارع لم يترك بسقيه ويقوم عليه حتى استحصل فلما خرج الدافع لانه لما بدها ففقد
 فسح المزارعة وله ذلك فلا يجعل هنا عمله باذن المزارع لانه قد لا يردع المزارع متطوع ولو
 الدافع ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصل فلما خرج بينهما لان عمله مستحق بالقد
 فلا يجعل متطوعا اذا كان الحالة هذه بخلاف عمل الدافع فيما تقدم لان عمله غير مستحق ولم يبر
 الى لو دفع بغير مزارعة انه كم مرة يعمل حتى تفقد الشركة بينهما **●** ينبغي ان
 يعمل قدر ما له اثر في النمو وفي الشروط دفع الزرع مزارعة انما يجوز اذا كان الزرع في حد
 النما **●** وفي اللاتي دفع كوما فمعاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ فان كان حال
 لو لم يحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك يجوز لان الحفظ يكون كثيرا زيادة والالم يجوز عن الهندل
 بدر في ارضه فسقاه اخر حتى ادرك الزرع فالزرع ليسا في قيا سا وعليه قيمة الحب مبدور
 ان سقاه قبل ان يفسد الحب في الارض وان سقاه بعد ما فسد قبل ان يثبت بانه له قيمة
 فثبت بسقيه ففي القياس عليه قيمة نقصان الارض تقوم الارض مبدورة قد فسد وتقوم
 غير مبدورة فيقوم نقصان ما بينهما والزرع ليسا في **●** وان كان سقاه بعد ما ثبت الزرع
 وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاه والزرع ليسا في وان كان سقاه بعد ما استقنى
 الزرع من السقي لكر السقي اجود فالزرع لصاحب الارض وفي الاستحقاق ان الزرع لصاحب الارض
 في هذه الوجوه كلها ولو اني غير صاحب الارض بدها في ارض اخر فسقاه صاحب الارض حتى

سبعة
 اثنان

ادركت هاهنا بالقياس واجعل الزرع لصاحب الارض وعليه قيمة الحب مبدورة بغير حق
 القواد وان كان سقاها بعد ما فسد الحب فخرج الزرع بعد ذلك ولو لا السقي لم يكن يخرج او كان
 يخرج ولا يكون له قيمة فالزرع لصاحب الارض ولو كان البذر من غير صاحب الارض والسقي من
 غير صاحب الارض ايضا كان سبيله معه كسبيل الساق مع صاحب الارض والبذر **●** وفي
 التقاريق غصب ارضا وبذر البذر وسقاه صاحبه وقام به حتى نبت بري وفي المعاملة
 قام العامل بالسقي والحفظ حتى خرج الطلع ثم اخذ الدافع بغير امره وسقاه وقام عليه حتى احدث
 فهو فيها لانه لما طلع انقضت الشركة بينهما ولو اخذ الدافع قبل ان يعمل العامل سقاها
 وقام عليه حتى خرج الطلع ثم قام عليه العامل حتى بلغ فالخارج للدافع لانه لما طلع انقضت
 المعاملة ولو اخذ الدافع وسقاه ولم يخرج شي حتى اخذ العامل وقام عليه حتى طلع فهو بينهما لان
 انقضى لم ينسخ بالاذن لانه لا يملك النسخ الا بعد رد ولا عد ههنا وفي اللاتي ترك العامل
 ورده بعد ما حصد الثمار حال لو قطعت كان لها قيمة لا تنطل شركته وان لم يكن لها قيمة تنطل
 ولا شره له **●** رب الارض بعد ما نبت الزرع انقضت المزارعة قياسا
 لانه موت احد العاقدين ويبقى استحسانا الى ان يستحصل الحاجة لان في نسخه ضرر بالمزارع
 ولا يبرن الا بقا ضرر لورثة رب الارض فانه يصالح اليهم بدل منافع الارض وهو بعض الخارج
 فاذا انقضى انقضى واخذوها ولم يبق الي تمام الحق لزوال الضرورة ان لم يكن رزقها
 انتقضت للحال ولا شي للعامل فيما عدا لان اجرة بعض الخارج ولم يخرج ولو انقضت والزرع
 بقل فالنقطة والعمل فيما بقي عليها وان انفق احدهما بغير امر فمخطوع فان انقضا على قلعه بقل
 فلها ذلك وان تراصيا على ترك فعل المزارع اجر مثل نصف الارض الى ان يستحصل وان اراد
 رب الارض القلع لم يكن له ذلك لانه مقتت وان اراد المزارع فله ذلك لانه عليه ضرر
 في ابقاء المزارعة وهو لو دم الاجر لكان لرب الارض ان ساقم قيمة نصيبه فابتا ليس له حق
 القواد ويملك نصيبه وان ساقم على في القلع وان ساقم على الزرع ورجع ما انفق في
 حصته حتى انه لو لم يوف حصته لم يرجع بالزيادة فان هلك حصته سقط حقه في الرجوع ولا
 اجر له في نصف الارض لعدم رضا المزارعة ولو كان البذر من المزارع وزرع ثم مات قبل ان
 يستحصل فورثته لا يجبرون على العمل لان العمل كان على المورث فلا يلزم ورثته وان رضوا
 بالعمل الى ان يستحصل فلم ذلك دفع الضرر عن انفسهم فان ابوا يقال لصاحب الارض ان

سج
 ٣
 ي

شئت فقل

شئت فقلع ويكون بينكم وان شئت فاضمن قيمة نصيب الورثة ولك كل الزرع وان شئت فانفق
 على الزرع ثم ترجع بنصف النقطة في نصف الخارج فكان قياس المزارع من الورثة انقضا للمرة وكذا
 لو مات رب الارض وكذا لو كان البذر من رب الارض ثم مات احدهما هو العامل قبل ان
 يستحصل ما تنفق رب الارض على الزرع بامر القاضي حتى استحصل ثم قدم الغائب فلا سبيل له على
 الزرع حتى يعطيه ما انفق وان زاد على نصيبه فان هلك نصيبه لم يسقط حقه في الرجوع وان امتنع
 عن الاعطائين نصيبه واعطى منه نفقته فان اختلفا في قدر النقطة فالقول للمزارع مع عيینه ولو
 لم يجرب ويكن امتنع عن العمل اجر عليه لا لتمامه ذلك فان لم يقدر امر رب الارض حتى ينفق
 ويرجع عليه يخرج شي او لا لان النقطة عليه الا ترى ان عبدا صغيرا لو كان بين اثنين امتنع
 احدهما عن الاتفاق اجر عليه فان لم يقدر امر شره بالانفاق ويرجع عليه بكماله وان كان اكثر
 من قيمة الصغير وكذا ان هلك الصغير **●** وفي الحيوانات امتنع احدها لما كلف لم يجبر عليه ذكره
 السرحسي وذكر الحصار في المزارعة على المشترك كل نفقة يجبر عليه اذا امتنع احدهما
 من الاتفاق وانفق الاخر بامر القاضي والاي يرجع بنصف النقطة على الاخرى بالعام بل بقي نصيبه
 او هلكه وكل نفقة لا يجبر على انفق احدهما بامر القاضي لم يرجع فيما زاد على نصيبه ولا بعد هلاك
 نصيبه ولو انفق بامر شره رجع عليه بجميع ما انفق بقي نصيبه او هلك **●** ذكرنا لما طعن مات
 العامل في بعض السنة فانفق رب العمل بغير امر القاضي رجع به في الثمرة ولا يكون متبرعا فلو
 غاب العامل وانفق كان متبرعا الا ان يكون بامر القاضي وهذا الجارية والحيوان بينهما وفي جمع
 برهان والعبد والزرع والدار التي اشترت كذلك وفي المستقاع مجر كذلك في المزارعة
 ثم قال ولا يشبه الموت الهرب **●** دفع ارضه الى رجل مزارعة بالنصف فكنى وحصد
 ارضه وسوي مسنات ثم استخفت فلا شي للعامل في نفقته وعمله لا على المسقي لانه لم يأمره به
 ولا على الدافع لان عمله انما يتقوم بالخارج وكذا لو لم يستحق لكن بدار لرب الارض والبذر وان
 لا يزرع بعد ما كره المزارع لما في المزارعة من اتلاف البذر او لحياته ظهرت من المزارع خيا
 على الزرع فله ذلك ولا شي للمزارع بكونه فان اراد ان يرضى العامل بشي فيما بين الله تعالى لانه عمل له
 باذنه لا على وجه التبرع وكذا لو بيع الارض بعد ما كره المزارع فلا اجر له وكذا لو نسخ المزارع
 بعد الموضع كان لرب الارض ان يرضى من يرضى ويدفعه الى من شاء ولا شي للمزارع لعله على احد
 الا ان يرضيه المدفوع اليه الثاني بشي ولذا لو كان البذر من المزارع تبدل له ان لا يزرع لا شي

لرب الارض من عوض منافع ارضه لان العقد ورد على المنافع لكن بوصف الصحة فاجب التقوم
 بالخارج ولم يخرج الا ترى ان المضارب لو اخرج ولم يزرع لا يستحق الاجر في الثاني وفي النظم على المزارع
 في الارض والبد منه او من رب الارض ثم انقضى المزارعة بوجه ما قبل الزراعة فلا اجر له فيها
 عمل وكذا لو زرع ولم يثبت ثم انقضى المزارعة وفي الثاني البدر من رب الارض فزرع المزارع ثم
 استحق الارض قبل ان تستحق امر المزارع والدافع بالقلع لانها صادرا عما يصيب فلا يستحق ان ينظر
 ثم المزارع ان شاء رضى بنصف المزارع مقبوعا وان شاركه على الدافع وضمنه نصف قيمته ثابتا لانه غره
 وهو كالمشتري دارين فيها ثم استحق الدار ونقص الباقي له الرجوع بقيمة البناء على الباقي ان
 شاب يوم سله الى الباع وان شاء رضى لقبض بخلاف الشفع اذ اني ثم استحق لم يرجع ولذا لو اقتصا
 دار او ارضا فبني احد ما في نصيبه ثم استحق ذلك الموضع لا يرجع على شريكه بقيمة بناءه ولو وقت
 القسمة في دارين او ارضين رجع بنصف قيمة البناء لهما فان كانت القسمة من القاضي لم يرجع عند
 ولو استحق الارض بعد الزراعة قبل البناء فان شا المستحق دفع ما زاد في ارضه بان يقوم
 مبدورا او غير مبدور فيضمن فضل ما بينهما وان شاد دفع مثل البدر وان شاد رضى حتى يثبت ثم ياتي
 بالقلع ولو اجاز المستحق المزارعة فقد بينا في الاجازات **مسألة المعاملة**
 في موت احد ماء نقض المدع والاستحقاق كسائر المزارعة الا في مسأله ان في المزارعة يجب على
 العامل اجر مثل نصف الارض اذا تركه الى ان يستحصل وفي المعاملة لا يجب على العامل اجر نصف
 النخيل اذا تركه الثانية ان مدع المعاملة لو انقضت والتمس بفساد العامل كد على العامل وسية
 المزارعة الاولى عليها الثالثة النخيل اذا استحققت مع التمر يرجع العامل على الدافع باجر مثل
 عمله لان استحقاق النخيل استحقاق للتمر لان التمر من النخيل فاذا استحق فقد ورد الاستحقاق على امر
 عمله فطلعت القسمة بخلاف الزرع لان استحقاق الارض ليس باستحقاق للزرع لان الزرع من البدر
 والبدر منه ولكن له نصيب الدافع بنصفه ثابتا لانه لم يسلم له ما شرط فيرجع بقيمة ثابتا كذا فرق
 الهندي وقال الزاوي في مسألة الزرع ان لم يأخذ الزرع نصف المزارع مقبوعا يرجع على الدافع
 باجر مثل عمله لانه لم يسلم له الشرط فصار كالمستحق والرابعة دفع نخيله معاملة بعد ما خرج
 طلوعه ولم يبين المدع جاز بخلاف المزارعة والفرق ان النخيل اذا طلعت ثم هال علم وقتها فاستغنى
 عمل بكر بخلاف المزارعة كذا فرق في الثاني وفي القسمة يجوز ايضا نوع دفع ارضا وبدر
 مزارعة بنصف ليس له ان يقيم غير مقامه ليكون نصيبه له والعمل عليه لان الدافع لم يرض

بشرطه

بشرطه غيره فان فعل وعمل الثاني فلخارج بين الاول والثاني على ما شرط ولصاحب البدر ان يضمنها
 شأنا فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بال ضمان وان ضمن الثاني رجع على الاول لان الضمان
 لحقه من جهة وان انتقضت الارض فله ان يضمن الثاني دون الاول خلاف محم ولوقال رب
 الارض اعلم فيه براكب صح الدفع الى الثاني ونصف الخارج لرب الارض ونصفه للثاني ولا شيء للاول
 الا ان يكون قال له رب الارض اعلم فيه براكب في ارضك الله تعالى فيبيننا يكون النصف بينهما ولو
 لم يترك فيه براكب فاشترك الثاني على ان يزرع الثاني ببدره والاول ببدر رب الارض على الخارج
 ففعلا فلخارج بينهما ويضمن الاول البدر لصاحبه ولا يضمن الثاني لانه لم يزرع ببدره ولو انتقضت
 الارض ضمنا ولو كان قال له اعلم فيه براكب جازا لغيرك ونصف الخارج للثاني والنصف الاخر
 بين الاول وبين رب الارض لانه جعل الاول نصف ما يخرج من بدره وان كان البدر من المزارع فله
 مع بدره الي الثاني فالنصف لرب الارض لان الاول يملك الاشراك في ماله ولذا لو كان البدر من الثاني
 لانه استأجر الارض ببعض الخارج ثم اخرج من الثاني ولو شرط الثلث للثاني من المسألة جاز ولو
 الارض النصف وللثاني الثلث وللأول السدس الا ان يكون قال له رب الارض اعلم ان ما رزقك الله
 تعالى فيبيننا فيبين يكون الثلثان بينهما ولو دفعها الاول الي الثاني يزرعها الثاني ببدره على ان
 ثلثي الخارج للثاني ففعل الثلثان للثاني والثلث لرب الارض وله على الاول اجر مثل ثلث ارضه
 لعدم سلامة ثلث ما شرطه له ولذا لو كان البدر من الاول ولو شارك الاول مع الثاني على ان
 يعمل فيه ببدر الاول وببدر مثله من الثاني على ان الخارج بينهما فنصفه للثاني لانه من بدره
 ونصفه بين الاول ورب الارض ولرب الارض على الاول اجر مثل نصف ارضه لا عارة الاول النصف
 من الثاني نوع دفع ارضه الي رجل على ان يزرعها ببدر بينهما والخارج بينهما لم يجز لانه صار كانه
 قال ازرع نصف ارضي ببدرك والخارج لك على ان تزرع نصف ارضي ببدري والخارج لي وهذا
 فاسد لانه جعل منفعة نصف ارضه اجر العمل في المشترك ففسد والخارج بينهما يحكم البدر
 ولا اجر للعامل لعله في المشترك ولصاحب الارض اجر مثل نصف ارضه ونصيبه للعامل ما زاد
 على ما عزم وكذا لو شرط للعامل او لرب الارض ثلثي الخارج او شرط البدر بينهما الثلثا والخارج
 دفع ارضه الي رجل على ان يعمل ببدره والخارج بينهما فهي عارية نصف الارض منه ولو شرط
 ثلثي الخارج للدافع فسد لانه صار كانه قال ازرع انا نصف ارضي ببدري والخارج لي وارضعت نصف
 ارضي ببدرك وثلث الخارج وهو مزارعة جائزة لكن لا تخليق فيه ففسد والخارج يحكم البدر ولا اجر

مطلب

لهما في المشترك وعلى العامل اجر مثل الارض ويطلب له قدر ما غرم وكذا لو شرط الثلثين
 للعامل فسد لانه صار كانه قال ازرع نصف ارضي بيدك والخارج لك وهو خارج وارزعا
 نصف ارضي بيدري وتلك الخارج لك وهو فاسد لانه يجعل بعض الخارج للعامل من غير عمله
 ولا ارض ولا يد منه والخارج حكم البذر ولا اجر لهما للعامل ولا اجر لرب الارض لانه لم يطلب
 شيئا من ذلك وفيما تقدم طلب ويطلب للعامل ما اصاب لان رب الارض انما اراد ارض منه وفيما
 تقدم احره فاسد **المشقة** على ان يعمل البذر ما نصفين والخارج اثلثا او على الثلث
 لم يجوز لانه يشترط الاجور في المشترك والخارج حكم البذر وعلى صاحب ثلثي البذر اجر مثل سدس
 الارض لشريكه ولو كان البذر اثلثا والخارج اثلثا جاز وبصير معيار ثلث ارضه من صاحب
 الثلثين وعن الفضلي يجب ان يفيد لاشترط الاعادة فيها **●** ارض بينهما دفع احدما الى صاحبه
 ليزرع بالبذر على ان الخارج بينهما لم يجوز لان نصف الارض له فلم يصح من شريكه دفعه اليه مزارعة
 والنصف الذي لشريكه دفع اليه مزارعة بكل الخارج وهو فاسد لتقطع الشركة في الخارج والخارج
 لصاحب البذر وعليه لشريكه اجر مثل ارضه ولو كان البذر من الدافع فسدت ايضا لانه
 صار كانه قال ازرع في ارضي بيدري على ان الخارج لي اقرضك نصف البذر ولتزرعه في
 ارضك على ان الخارج لك فيكون هذا استيجار المزارع ليقضه البذر وهو فاسد للصفتين
 في صفتة نوع **●** رهن ارضا وتخلد وقال للمرتهن احفظه واسته على ان الخارج بينهما ففعل
 فهو فاسد لانه جعل له باز الحفظ شيئا والحفظ عليه والخارج رهن لانه ثا الرهن والممرتهن
 اجر مثل عمله دون الحفظ وكذا لو دفع الرهن المزرعة مزارعة ولو كان الرهن ارضا بيضا والبذر
 من المرتهن جازت على الشرط لان المرتهن يصير مستاجرا الرهن فيبطل الرهن وان كان البذر من
 الرهن جازت ايضا لانه يصير مستقرا الرهن مستاجرا المرتهن للعامل بعض الخارج ثم للمرتهن ان يبذر
 اليه بعد دفع الغلة ولم يجر في دفع الرهن الى الراهن مزارعة ويجوز ان لا يصح اما اذا كان البذر
 من المرتهن فلا يصح بغير افعال البذر مزارعة ويغير الرهن من الراهن وبه لا يصح المزارعة فلا
 يبطل الرهن وان كان البذر من الراهن فكذلك لانه يعمل ببذره في ارضه فلا يكون هذا
 مزارعة وبطلان الرهن مقتضي صحة المزارعة نوع **دفع** بذر الى صاحب الارض على
 ان يزرعه في الخارج لصاحب البذر جاز وصاحب الارض معبر بنفسه معبر ارضه وان قال
 على ان الخارج لرب الارض جاز لان عمله وقع لنفسه وصار مستقرا بالبذر ولو قال ازرعه

يسره
 معين

لي في ارضك

لي في ارضك على ان الخارج لك لم يجوز والخارج لصاحب البذر لانه لما قال ازرعه لي فقد بقي
 البذر على ملكك وعليه اجر مثل العامل والارض لا يستيف ما فاعا بقدر فاسد ولو قال ازرعه
 لنفسك على ان الخارج لي لم يجوز والخارج لرب الارض لان قوله ازرعه لنفسك اقراض وبطل
 قوله الخارج لي ولو قال ازرع ارضك بيدري فالخارج لصاحب البذر لان استحقاق العمل
 اهون من استحقاق البذر ولو قال ازرع لي ارضي كرا من طعامك فلهذا استحقاق نوع
 شرط ادفع خراج الوظيفة والباقي بينهما لم يجوز لاحتمال ان لا يخرج الا ذلك القدر ولو شرط
 دفع العشر وخراج المقاسمة جاز لان هذا شرط لا يقطع الشركة ولو قال للعامل لا تدري
 ما ياخذ السلطان منا المقاسمة او الموطف فاعاملك على ما اخذ والباقي بينهما فسد من ايها
 كان البذر لانه قد ياخذ الموطف ولا يخرج الارض الا ذلك القدر وكذا لو شرط ان يرفع صاحب
 البذر قدر بذرته والباقي بينهما لم يجوز نوع **●** قال صاحب الارض والبذر بعد حصول
 الخارج للمزارع شرطت لك الثلث وقال المزارع النصف قال قول لصاحب البذر لان الربيع يستحق
 بشرطه والبيعة للمزارع لاثباته الزيادة ولو اختلفا قبل الزراعة تخالفوا وتواد الا انه حال
 قيام السلعة وهو منفعة الارض او العامل ويبد ايمين المزارع لانه يلزمه البذر اية بالعمد
 وان اقاما البيعة قبل الخالف او بعد قبل الفسخ فالبيعة للمزارع وكذا لو كان البذر من المزارع
 غير ان رب الارض هنا كالمزارع ثم والمزارع هنا كرب الارض ثم **●** قال المزارع والبذر
 منه بعد حصول الخارج لصاحب الارض شرطت لك قفيزا وقال رب الارض بل النصف قال قول
 للمزارع لان الربيع يستحق بشرطه والبيعة لرب الارض لاثباته الشركة ولو قال رب الارض
 شرطت لي قفيزا وقال المزارع بل النصف قال قول للمزارع لانه ينكر اجر مثل الارض والبيعة
 ببيته ايضا لاثباته الشركة وكذا لو لم تخرج الارض شيئا فاختلغا وكذا لو كان البذر من رب
 الارض غير ان رب الارض هنا كالمزارع ثم والمزارع هنا كرب الارض ثم ولو اختلفا قبل
 العمل فادعي احدهما شرط النصف والاخر شرط القفيز قال قول لدعي القفيز لانه ينكر لزوم
 العقد والبيعة لدعي النصف لاثباته الزوم اخرجت الارض فقال للعامل شرطت لك
 النصف وزيادة قفيزا وقال المزارع بل النصف قال قول للمزارع لانها اتفقا على النصف
 الذي يصح العقد به ورب البذر يدعي شرطان ايد ايقض العقد به وهو ينكر والبيعة لرب
 البذر لاثباته زيادة شرط صورة وان كان لا يثبت ذلك المعنى بوجب الفساد وفي جمع الفسخ

على هذا أحد المتفقين لو قال كان البيع والصلح بطوع وقال الآخر كان يكره أو قال
 أحدهما كان يبيع بآثار الآخر كان فيه مواعيل الوفا أو ادعى أحدهما أنه أقر له بكذا طاعيا أو قال
 الآخر كنت مكرها فالقول لم يدرى الطوع النبات بشهادة الظاهر له والبيعة لم يدرى المواعيل
 والكره لا يثبت خلافه الظاهر وإن كان ذلك لا يثبت معنى يوجب الفساد وفي التقويد
 عن الشهيد كنا نقول القول لم يدرى يكره لأنه منكر ويكره بغيري الاستجائي والآن نقول
 القول لم يدرى الجواز والصحة والبيعة لم يدرى الطوع وهكذا قال البعض وقال الاستجائي
 البيعة بغيرها لا كراهة والآن نقول هكذا وبه يفتي وفي المتفق عن أبي يوسف لو أقر أنه
 مكر كذا وهو مكره وادعى المقر له أنه فعله وهو غير مكره ووقتا وقتنا واحدا ولم يدعي إلا
 مولا واحدا فالبيعة للمقر والقول للمقر له وفي الهبة وكذا لو ادعى الواهب الهبة عن كره
 وادعى الموهوب له عن طوع فالقول له لأنه يدعي الصحة ولو ادعى رب الأرض أنه شرط له النصف
 الاقبيز وقال المزارع بل النصف فالقول لرب الأرض لا تكاره الشركة والبيعة للمزارع لا يثبت ولو لم
 يخرج الأرض فقال المزارع شرطت لي النصف وفتيرا وقال رب الأرض بل النصف فالقول لرب
 الأرض لأنه ينكر إجمالا العامل والبيعة للعامل لا يثبتة التغير ظاهر ولو قال العامل شرطت
 لي النصف الاقبيز وقال رب الأرض بل النصف فالقول لرب الأرض لا تكاره إجمالا والبيعة
 بغيرها أيضا لا يثبتة الزيادة ظاهرا ولو اختلفا قبل العمل فقال المزارع شرطت لي النصف وفتيرا
 وقال رب الأرض بل النصف فالقول لرب الأرض على قياس قول أبي حنيفة على قول من أجاز المزارعة
 لأنه يدعي الصحة وقال القول للمزارع لا تكاره لزوم العمل في البيعة للمزارع بلا خلاف لا يثبتة الزيادة
 ظاهرا ولو قال المزارع شرطت لي النصف وقال رب الأرض بل لي النصف وفتيرا فالقول للمزارع
 لا تكاره زيادة تغير يفسد به العقد والبيعة لرب الأرض لا يثبتة الزيادة ظاهرا ولو قال رب
 الأرض شرطت لك النصف الاقبيز وقال المزارع بل لي النصف فالقول لرب الأرض لا تكاره
 الشركة والبيعة للمزارع لا يثبتة ولو كان البدر من المزارع كان طاله في جميع هذه الوجوه بمنزلة
 رب الأرض شرطت لك النصف الاقبيز وقال المزارع بل لي النصف فالقول لرب الأرض لا تكاره الشركة
 والبيعة للمزارع لا يثبتة ولو كان البدر من المزارع كان طاله في جميع هذه الوجوه بمنزلة رب
 الأرض حين كان البدر منه نوع تعاقد مزارعة أو معاينة ثم زاد أحدهما الآخر من نصيبه
 السدس ورضى بذلك الآخر فإن كان ذلك قبل استحصال الزرع وقبل تنامي عظم البرجاز لأنه

يجوز ابتداء

يجوز ابتداء العقد على هذه الحالة فجاز الحاق الزيادة به وإن كان ذلك بعد الاستحصال والتناهي
 فإن كان الزايد صاحب البدر والتحل لم يجوز لأنه لا يلحق بالعقد فكان همه شايخ فيما ينقسم وإن كان
 الزايد هو العامل جاز وهو حط من إجماع **الدباج** لا بأس بالدخ في الخلق كله وسطه أو أعلاه أو أسفله الحديث
 الكفاة ما بين البنية واليمين أي ما بين الصدر والدقن والمسنون في الأبدان هو
 الطعن في صدرها وهي قائمة وفي القعر والغنم الدخ وهي مصطحة فادخ ما يخرج وأخر
 ما يدخ لم يجد عند مالك لمخالفة الشرع ويجعل عندنا لوجود الذبح ويكره لمخالفة السنة قبل
 ادخ ما يخرج لم يكره دبح الشاة من قفاها أو ضرب رأسها بالسيف وخرها إن لم تمت حتى قطع
 العروق حال وجود الأكاة في محلها وكوه لمخالفة السنة دبح بظفر متروك أو قرن أو عظم أو سن
 أو عود أو قضيب أو حجر محدود حاله أنه آلة جارية لكن فيه اعسار عليه فيكره بخلاف غير المتروك
 لأنه يقتله بالثقل فيكون كالمختنق **حروم** أربعة الخلقوم وهي مجري العلف
 والمري وهي مجري الماء والودجان وما عرقان في الخلق والحل يثبت بقطع الكل عند مالك لأن الكلى
 أصل واحد أي حبيبة إذا قطع ثلثا منها أي كانت حال وجود قطع الأكثر وعن أبي يوسف
 روايات أحاديث عن والثانية يشترط قطع الخلقوم وأخرى لأن الخلقوم أكثرها فكان
 أصلا فلا بد منه والثالثة قطع الخلقوم والمري وأحدى الودجين لأن المري أصل أيضا
 وأحدى الودجين من جبين الآخر فينبوب عنه والرابعة قطع الثلثة في المري
 والخامسة قطع الخلقوم والمري لأن مري لا الحية على هذين وعند مجر لا بد من قطع أكثر كل
 واحد من هذه الأربعة لأن الكل أصول ولا ينبوب أحدا الودجين عن الآخر لأنه مثل فلا
 يستتبعه وإن قطع النصف يكره وأراد به كراهة التحريم لكن من عادة مجر أن في كل موضع وجد
 نصابت القول بالحل أو بالحومته وفي كل موضع لم يجد ففي موضع الحرمه يقول يكره أو لا يكره
 وفي كل موضع الحل مرة يقول أكل ومرة يقول لا بأس بأكله وكل كراهة تحريم كذا روي عن أبي
 حنيفة ومجدها قال لا والمراد بالكراهة الحرمه وفي التقاريف روي الحسن في المكره
 والسببه أنه إلى الحرام أقرب وكذا عن أبي يوسف في الشبهة وفي الواقعات تكلف في المكره
 والمختار ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف أنه إلى الحرام أقرب كيف وعن مجر كل مكره حرام مالم
 يتم الدليل بخلافه ذكر مع اسم الله اسم الرسول موصولا بغيره أو مع هذا على وجهه أما أن ينصب

من الاجرة

هذا او خضه او بر فده وفي كل حال لان اسم الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون
 مبتدئا لكن يكره لوجود الوصول صورة وان ذكر مع الواو ان خضه لا يحل لانه يصير دالعا
 لما وقد قال ابن مسعود جرد والاشمية وان رفعه يحل لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا
 فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسما اخر مع اسم الله وان ذكره منفصلا عن اسم الله قبله او بعده
 لا بأس به لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم تقبل هدي عن امة محمد ممن شهد لكشف
 بالوحده ولما لبلاخ وفي الشافي سمي ثم عمل او اكل او شرب او نكح ثم دح ان حال قطع
 القدر يحرم والا فلا اصح شاة وسمي ويده سكين فوصفه ورفع اخر فذبحه حلت لانه
 سمي عمل وبمثلته لو سمي عند ارساله كلبا او باريا ثم ارسل غيره او عند رميه بها ثم رمي غيره
 بتلك الشمية لم يحل لان الشمية هنا لم تكن على الصيد لانه ليس يده على الالة وقد رمي غيره
 اصح شاة ووضع السكين على حلقه وسمي فذبح غيرها بتلك الشمية لم ياكلها وبمثلته لو سمي عند
 ارساله كلبا او باريا الى صيد او عند رميه فاصاب صيدا اخر حلت وقال مالك والشافعي
 اذا اخذ غير ما عينه لا يحل وفي الابيضاح عن ابي يوسف رمي سمكه رمي سمكه فاصاب صيدا
 ففي حله روايتان وفي الكافي رمي ديبا او اسدا او خنزيرا فاصاب صيدا اخر الا ان يكون
 الخنزير اهليا وفي الشافي لا يحل لعدم الارسال على الصيد ذكوا السرخسي وهذا الورمي في طي
 موثق فاصاب صيدا ولورمي طيرا فاصاب صيدا ولم يعرف الطير انه كان اهليا او وحشيا
 حل سمع حسا فظنه صيدا او ماء او ارسل كلبه او باريه فاصاب صيدا فان كان ذلك حسا صيد
 مأكول او غير مأكول حل ما اصابه لان الجملة جهة ذكاة وان كان ذلك حسا انسان او من غيره
 من الاهليات لم يحل لا بقلب المعنى وكذا لو لم يدركه حس ما ذك الشك في صحة الارسال
 وعن ابي يوسف ان كان ذلك حس خنزير لم يحل لانه محرم العين لا بأس بان يتيقنك سبعة نفر
 فادواتهم في بقوة او بينة فيضجون بالحدوث المبدئة عن سبعة والبقوة عن سبعة وكذا لا بأس
 بان يتفاوتوا في اعضاءهم بعد ان لا يتقصص بصيل واحد منهم عن السبع لانه لما جاز السبع فما
 فافوقه او في كذا الوارد بعضهم الاضحية وبعضهم هدي المقطوع وبعضهم دم المتعة او
 القران او العقيقة او ضيافة التزوج لان الكلال قوية فاحل المقصود بالكل وكذا الواردوا
 كثارة عن اشياء مختلفة اصابوها في احرارهم ولو اراد احدهم اللحم لا يجزي واحد منهم عن
 الاضحية ولا من غيرها من وجوه القرب لان اوقاة الدم في حق القرية لا تجزي وكذا لو كان

اصم عبد الوكافرا

اصم عبد الوكافرا ولو كان فيهم صبي ففهي عنه ابوه جاز استقصانا لان الصبي اهل القرية
 وكذا لو فحى المولي عن ام ولد او حي عن ميت لانه القرية حاصلة ولذا لو كان فيهم حبل لا يجزي
 عنهم وهو قول الحسن وقال ابو يوسف يجزيهم ويجزي في الاضحية المحبوبة اذا كانت حية
 لان المحبون لا يمنع عن الاعتلاف فلا يتقصص وكذا العوجا اذا كانت تقدر على المسمى وان كانت
 لا تقدر او غشي على ثلث قوائم لم يجز ولا يجوز المبيعة البين مرضا او الفجفا التي لا تنقي ولا التي
 لا تنبع القتم صعبا ولا التي كسر قرنها وبلغ اكسر الماسر ولا العور التي عورها اكثر من النصف
 وطريق معرفة مقدار الذهاب من البصر بان شد عينها العور او يوضع قدما على علف
 بحيث تراه فتقر اليه ثم تشد عينها العجيبة ويوضع العلف بحيث تراه ثم يقدر ما بين المسافتين
 فيعرف بها الاكثر من النصف واما التي لا اسنان لها اذا كانت تقتلف يجزيه والا فلا وفي المستنا
 عن ابي حنيفة وكذا الود هبت اسنانها من كبر او صغر وقال ابو يوسف في الاملا في التي
 لا اسنان لها لا تجزيه ولو اعتلفت وقال في قول اخير ان ذهب اكثر من نصفها
 وهي تقتلف فما بقي يجزيه وان كانت لا تقتلف لم يجز وفي نوادر بن رشيد عن محمد لو رميت
 فذهبت اسنانها لم يجز الالية والذئب والاذن اذا كان بعضه مقطوعا فعن ابي حنيفة
 روايات احديها الربع مانع لانه كالكل في المسح والخال والثانية الثلث لحدوث الثلث كثير
 والثالثة الزاوية على الثلث لان الاضحية بالثلث جاز لعلمه وينع عن الزيادة اكثر منه والواحدة
 وهو قولهما ما دون النصف عنوا الفصل مانع وفي النصف روايتان وان قطع من كل واحد
 من الاذنين فقد سلب بن سامة عنه فقال يضح وقال علي الرازي لا ولو قطع اذنا ولم يبر
 وهو متعلق ما جاز وهو بمنزلة السق وان لم يكن الاذن او الية خلقه لم يجز في الشافي وعنه
 وفي الاجناس قال ابو حنيفة اذا حلت بلا اذن جاز وقال محمد اذا حلت بلا الية جاز وقال
 ابو حنيفة اذا كان لا اذنان صغيران جاز بعد ان يسمى اذنا ولم يجز لو كانت مقطوعة اللسان
 هل يجوز النضحية بها وسيل عنها ظهيرا الذين فقال يجوز اذا كان لا يحل للاعتلاف وان كان تحل
 لم يحل ولم يجز ايضا لو قطع بعض اسنانها قيل ويمنع ان يكون الجواب فيه كالجواب في الالية
 بخلاف الانسان فانها لا تؤكل واللسان يؤكل **الكراهية** بكرة اكل لحوم الجمر الاهلي لانه صلى الله عليه وسلم امر باكل القودر
 وهي تغلي لحوم الجمر به تبين ان الهدي للتحريم وقال الاوزاعي والمريسي يحل لقوله صلى الله

عليه وسلم لا يجوز ان قال له لم يبق من مالي الا لحم الاحل عليه كل من سئل ما لك **قل**
 معناه اي من غلبته بالاجارة او من غلبه بالبيع وحكم اللبن على الاختلاف لانه متولد من اللحم ويجوز
 الاستئناس بوجهه وسوي الاكل نحو الاستئناس بوجهه ودفع الجلود كالزيت خالطه وذلك الميتة
 والزيت غالب وميل لا يجوز كالحل اكله وفي التقاريف ذكي للكلب جاز شحمه للسرور ذكر
 القدوري عن ابي حنيفة كل شئ افسده الحرام والغالب عليه الحلال فلا بأس ببيعها اذا لم يستأمن
 به في غير الامكان وكل شئ الغالب عليه الحرام فلا خير في بيعه ولا هيبته وفي التقاريف عن ابي يوسف
 لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين فان ظن ان المشتري يصلي فيه فاحب الي ان يبين وفي مسكن الآثار
 ان اللحم اذا اثنى جرم اكله والسم واللبن والزيت والدهن اذا اثنى لا يجرم وفي صلاة
 الحلالي الطعام اذا تغير واستند تغيره نجس وفي الاشربة بالتغير لا يجرم وفي الاجناس لا بأس
 بان يسقى الماء النجس للبقر والغنم والابل **بكرة** اكل لحم الفرس عند ابي حنيفة نكراه
 عند بعضهم ونحو ما عندهم اخرجوه وهو الاصح لقول علي رضي الله عنه ان الله تعالى حرم لحم
 الخيل وقال لا يكره لقول الشريكان اكل لحم الفرس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلنا**
 هذا منسوخ ما روي عن ابي اكل لحم الفرس والنهي يقتضي تقديم الابطاحه وفي شرح القاضي وانما
 اختلف في تفسير كراهة اللحم في قول ابي حنيفة لانه ذكر في الصيد ما يدل على انه اراد به التبريه
 فقال اما لحم الخيل فقد رخص بعض العلماء فاما انا فلا نجسني اكله وهذا لا يذكري في التحريم
 وذكر في الصلاة وحمل بوله كبول ما يوكل لحمه وذكر في الحامى الصغير ما يدل على التحريم فانه جمع
 بينه وبين بول الابل فقال يكره بول الابل ولحم الفرس قال السرسي ما ذكر في الجامع الصغير
 اقبس اعتبارا للفرس ما يتولد منه وهو البغل وما ذكر في الصيد ارفق بالناس بل عرفوا الظاهر
 في بيع لحم الفرس في الاسواق من غير تكبير وفي الشافعي يكره اكل لحم الابل الجلالة ما روي من
 النبي وانما تزول كراهة اذا حبس ما عذبه ثم دبحه وكذا غير الابل ولم يقدرد ذلك بشئ
 في الكتاب وقيل يقدرد في الابل مشهور وفي المقر بمسرين يوماء وفي لسانه بعشرة وفي الدجاجة
 بثلثه **والدجاجة** اذا ربي بين اثنان او خنزير فهو بمنزلة الجلالة وعن محمد اكره ان
 يربي خنزير او بطن خنزير ويوكل لحمه وفي الاصحابي نكروه النخبة بالنافقة والشاة والبقرة الجلالة
 اذا كانت تأكل العذرة وتأكل الحشيش والعلف ايضا فاما اذا كانت تأكل العذرة فقط فانها
 لا تؤكل ولا تجزى به وقال محمد انما يكون حلالا اذا تغيرت ونبتت فلا يشرب لبنها ولا يوكل لحمها

الجماد الثاني
 الحرام واللبن والزيت
 اذا اثنى لا
 دلى الاشربة لا
 مطلق
 مطلق الزيت
 عند جسد
 معالج

يكره بول الابل

وانما يحل يزول

وانما يحل يزول كراهة اذا اجسنت حتى يطب ويذهب غلبته والدجاجة لا يكون لانه لا يتغير ولا يمتنع
 وفي الشافعي شاة سقى الحمر قد خرج من ساعته لم يكره اكله وان دبح بعد ايام كره لانه يورثه لحمه وانما
 الابل والبقر لو سقي ثم دبح من ساعته او بعد بكرة لانه يورث في الحامى وفي نوادر ابي يوسف وطى
 بهيمة نفسه قال ابو حنيفة يقال له ادعوا وحرروا وان كانت لعينه طلب الى صاحبها ان يدفعها الى
 الي لفاعل القيمة فتدبح وتحرق ان كانت لا تؤكل وان كانت تؤكل تدبح ولا تحرق وقع في التعميد
 تؤكل وعند ابي يوسف كالذي لا تؤكل وفي الاجناس عن الجرجاني ينزل اصحابا تدبح وتحرق على جهة
 الاستئناس لانه لا يبيح في العادة اكل لحم مضاركا لحم الميت فاما هذا الفعل لا يجرم اكل الحوام
 المأكول وفي جمع الوراق وفي يكره شرب لبنها واكل لحمها اذا دبح وفي التقاريف يكره الاستئناس بها
 في جوارحه وبعد فانها **بكرة** وعن البعض يقتل لفاعل والمفعول الحديث يكره اكل الزنبور والسمكة
 والحيات والنفاد والفار واليرابيع والضب وسائر الحشرات لقوله تعالى وحرم عليهم الحيات
 وهذه حبايت وكذا اكل ما في البحر الا السمك لانه يستفاد وطبعا فكان معنى الحوام وقارماتك وطاعة
 باطلاق جميع ما في البحر وقال بعضهم باطلاقه الا الكلب والخنزير والاسنان ويحكي عن الشافعي انه
 الحاق بذلك كله لقوله تعالى احل لكم صيد البحر من غير فضل والاختلاف في البيع والاكل واحد
بكرة الاكل والشرب والادهان بانية الذهب او الفضة الحديث في الذي يشرب
 من ذلك انما يخرج من رخصته فان جفتم وكذا اكل استمال وفي السير لا بأس بالاكل والشرب في ابيه
 المشركين لان الاصل في الاواني الطاهرة وتكون العسل اقرب الى الاحتياط وسيل حاد عن شايهم يشرب
 المسلم ايضاه لعله قد اصابه شئ قال فلعلمه لم يجيب **بكرة** وسيل غير فقال لا بأس فيه فبل ان
 ان نقول ملخلا سراويل وفي الشافعي لا بأس باكل طعامهم واكل الجوز من صومهم لانه لبن ولا بأس
 بالصلوة في ثياب اهل الذمة ما لم يعلم ان فيه فذرا الا ازارا والسراويل فانه يكره الصلوة فيها قبل
 العسل **بكرة** عونا الى مسئلتنا وكذا يكره الاكل بلعقة الذهب والفضة والاكتحال بميل الذهب
 والفضة فاما الاثام المقتضين فلا بأس بالاكل والشرب منه اذا لم يضعه على موضع الذهب والفضة
 وكره ابو يوسف ذلك وكذا الاختلاف في المضيق من الاواني وكذا الكوسى المضيق اذا لم يجلس على
 موضع الذهب والفضة وكذا اذا جعل ذلك في السقف او في المسجد او جعل منه حلقة المرأة وجعل
 المصنوع منها ارجل منقضا او السرج او الركاب او النقود والحمام **نسخة** وعن ابي يوسف
 رحمه الله تعالى ان يجعل في اطراف سبور الحمام والنقر واللبب والمنطقة الفضة ويكره ان

شاة يسقى الحمر
 من ساعته
 بعد ايام
 الاطراف والسمكة
 فتنه حرم عند ابي
 حنيفة

مطلق
 مطلق الزيت
 عند جسد
 معالج

بالصلوة

بمحل جميعه او عامته الفضة وذهب في ذلك الى ان ما يجعل في اطرافه شبيه بما كان في قايمة
سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم والسيور جمع سير وهو بالفتح وسبه دوال والتقوما يكون
في موضع الدابة واللب ما يكون على اللبة وهي الصدر فتاوي طهيره وهذا الاختلاف فيما
اذا كان خيل بالاذنيه فاما الفخمة الذي لا يخلع لابس به بالاجماع لما ان القليل تابع فلا عبوة
به كعلم العامة والخبية المكشوفة بالحرب لابي يوسف انه بالاستغفار صار مستغفرا لكل ذكوالخطيب
وفي استئصال موضع الفضة عن ابي حنيفة روايتان وفي الاستغفار لابس بالانتم بعمامة لها
ممنوع بذهب او حرير عرقه اربع اصابع او دونه وكذا اذا كان ذلك على طرف القلنسوة وعن
محمد لا يبيع ذلك في القلنسوة وان كان اقل من قدر اربعة اصابع وفي الاجناس قال ابو يوسف
في بياض القلنسوة يكون من ابريشم بكرة وقال ابو حنيفة اكره ما ظهر من الوشي والحبر والابرش
على القلنسوة وفي التهذيب عن ابي حنيفة في العمامة اذا كان عليها علم من فضة قدر اربع اصابع
لا بأس وان كان من ذهب بكرة فكانه اخذ هذا من الخاتم وقيل لا يكره ذلك ذكر الخلابي قال
ابو يوسف لا ينبغي للرجل ان يلبس ثوبا فيه كتابة ذهب او فضة ولا بأس به عند ابي حنيفة وكل حل
هو ما على الذكور فهو محرم على الخثي لجواز كونه رجلا ذكر الخلابي لا بأس ان يتمنطق بمطقة مفضضة
وقيل هذا اصل لم يكن معرفة بالفضة بل كان اكثر السير طاهرا فان كانت معرفة كره وقيل اذا
كانت الفضة في اطرافه او في موضع القبضة لم يكره وان كان في وسطها كره واما الفضة في المكعب
فيكون في رواية ابي يوسف وعندهما لا يكره وفي الاستغفار واما السيف اذا كان محلي بذهب او فضة
فلا بأس لان الآثار وردت بالرخصة في السلاح وهذا قولهم جمعا وفي السير لا ينبغي ان يتقلد
الرجل سيفا حليته ذهب وان كان في الحرب لان حليته لا تنفع في الحرب اما تصنع للرزية **قلت**
فاذا كان لا يجوز في السيف فني حايته اولى وفي التهذيب اخذ حلية سببه او سكينه الذي في الحرب
او رمح او منطقتة من فضة فباح ولا يجوز من الذهب وفي التقارن لابس بالجوشن والبيضة
من الذهب والفضة في الحرب وكذا لبس الساعد من ذهب ذكر الخلابي سلاح وما كان المقصود منه
اللبس كالمنطقة وحايته سيف والخاتم فان كانت حليته ذهب كره للرجال وان كانت فضة لم يكره
وفي السير السكاكين لبست من السلاح وفي التهذيب لا يجوز خلية سكين العلم والمهنة والمقراض
والمقلدة والدواه بالذهب وهال يجوز بالفضة فيه وجهان وكذا لو اخذ خاتما من فضة وموه
بذهب وكذا في خلية المعصيف بالذهب والفضة وجهان احدهما لا يجوز كسائر الكتب والثاني يجوز

التي في لباس

بما في القلنسوة

سبحه
ما حرمنا

وبه قال ابو حنيفة

وبه قال ابو حنيفة اكراما للمعص وفي الاستغفار فان كان السكين مفصفا مسدودا بالذهب
والفضة فذكره الاستغفار به الا اذا كان على طرف المقبض من حيث لا يتبع يد عليه **قلت**
وهذا الجواب في الفضة في احادي الروايتين تحرك سنة لم يشدها بالذهب ويشدها بالفضة
وقال محمد لا بأس بالذهب ايضا واحادي الروايتين عن ابي يوسف لان عرقه جدد انفع يوم
الكلاب فاتخذ انفا من فضة فان من فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ من ذهب
ولا يحنيفة ان الحاجة تنكف بالفضة واما في لائف لما اندفعت وفي المكسب لا بأس به
تتخذ الرجال في بيته سريرا من ذهب او فضة وعليه العرش من الديباخ يتخذ بذلك للناس
لان هذا منقول عن الصحابة ولا بأس بالنعوذ والنوم عليه عند ابي حنيفة وفي التقارن لابس
ببنا الدار بالحصر وتزيينها بالذهب وتركه افضل وكذا الزخرفة بالنقش وفي السير وكذا اشرا
الجارية الجميلة بالمال الكثير وشرا الثوب الجيد بالنس الغالي ليتجمل به وغيره ما هو دونه انفع
له في جميع حوائجه وابقى فلا يكون بهذا لابس الا انه لو قطع ما هو دونه فوجه ذلك فيما ينفعه
في آخرته كان افضل فالخاصل ان لا يقتصر على ما يكفيه غريمة وما زاد على ذلك من التكم والتزيد
من الشهوات رخصة وفي الاجناس وكذا لا بأس لمن يصنع الطعام الطيب المربع بأكمله وفي
البستان ينبغي للرجل ان يكون لباسه موافقا لقرانه ولا يلبس لباسا متفاجدا ولا رد يا فانه لو
فعل ذلك ارتكب النهي ووقع الناس في الغيبة وعمر ابن عباس كل ما شئت والبس ما شئت اذا
احطاك سرف ومجمله وفي المكسب لا بأس ان يسير حيطان بيته باللبود ونحوها الحر والبرد ويكره
للزينة لانه يشبه الكعبة **سبع** اهل مصر اجتمعوا على ترك الحتان يجارهم الامام لان الحتان
سنة يجارهم على تركه واذا وقت يوم الجمعة فقل الاطفا راي ان اجازت الحد قبل يوم
الجمعة ومع هذا يوجب يوم الجمعة بكرة لان من كان طهره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد
وقت تبركا لاخباره فهو مستحب لان عايشته رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من قلم اطفا به يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزايدة ثلثة ايام ولو قلم اطفا
او جرح شعره يجب ان يدهنها وان دعي به فلا بأس به وان القاه في المكسب او المعصيف فهو مكره
قيل لانه يورث الداء وينبغي للرجل ان يأخذ من شاربه حتى يصير مثل الخشب فتاوي طهيره
وفي مجالس الخلواني المستحب والا فضل ان يقلم الاطفا ويحلق الشارب ويحلق العامة وينظف
البدن بالاعتساب في كل اسبوع مرة والاولى ان يكون ذلك يوم الجمعة وان لم يفعل ففي ذلك

قلت

٧ بيات
اهل مصر اجتمعوا

حسنة عشر يوما فلا عذر في تركه ذلك ورا الاربعين والاسبوع هو احدى الافضل والخمسة عشر
هو احدى الاوسط والاربعون هو احدى الامد وفي ما ورا ذلك يستحق الوعيد **●** وفي التقارب
عن ابي حنيفة بكونه ان يكون لاجل الشارب والاطفار يوم موقت جنة مطلق وفي الاربعين وقت
الوصوف في وقت الشارب وتنف الابط وقلم الاطفار وطلق العانة اربعين يوما وان تغفل فمات
افضل وان تاجر عن الاربعين فهو ترك السنة وفي التقارب عن عمر بن عبد العزيز خذ من
شاركك حتى تبدد وشغلك وفي جمل السخاوي في ظاهرا الرواية بقصر ولا الخافير يد العسري
ليكون الختم باليمين **●** ارسل ابي الهيثم بن عيسى او خادما ليشتري له لحا فاشتره وقال اشتريته
من يهودي او نصراني او مسلم وسعه اكله لان قول الكافر مقبول في المعاملات خاصة الناس
اليه وان قال اشتريته من مجوسي لم يسعه اكله لما قلنا وهذا اكله اذا صدقه المسلم او الكافر عدلا
في دينه وان كان غير عادل فان وقع في ذاب المسلم ان الكافر صادق وسعه اكله وان وقع في
قلبه انه كاذب لم يسعه لم يسعه لان الجواب في خبر الواحد في المعاملات على هذا التقدير
امة عرفت لرجل جمعها اخذ لا ينبغي لمن عرفها لاول ان يشتريها من هذا فان قال
صارت في يدي او كذا اوقال وكلتي بيمينها فان كان عدلا صدقه وان كان غير عدل عمل فيه
بكثر الراي وكذا لو لم يعلم انه افلان لا يقول هذا الذي يبيعها ولو لم يجرها كانت لغيب
قله ان يشتريها منه الا ان يكون مثله لا يملك مثله فالاحب التزيم ليوم الغصب فان كان
ذو اليد عبدا لم يشتري حتى يسا له لان العبد لا يملك له فان قال ذنلي مولاي فان كان عدلا
صدقه وان كان غير عدل عمل فيه بكثر الراي فاذا اشتبه لم يشتريه وكذا المراهق اذا اخبر
انه اذن له وليه بيمينها او جارية اصدقه وقال بعثني بأولي او جارية العبد والامة
وقال بعثني بأولي او جارية العبد والامة وقال بان مولاي جلتي هدية اليك فهو على
التفصيل **●** اخبر مسلم بن الحارث الما فان كان عدلا صدقه لان خبر العدل مقبول في الدايا
ذكر ان اواني حر كان او عبدا محرودا في قذف او غير ذلك وان كان غير عدل عمل فيه بكثر
الراي فان لم يترجح احد الوجهين فالاصل الطهارة ولو اخبره صبي او معتوه او دمي لم يقبل الا ان
يكون اكثر رايه انه صادق نكح امرأة فاجتمع مسلم عدل ان بينهما رضاع فاحب الي ان يترزه وكذا
فوملك جارية او طعاما بشرا او غيره فاجتمع عدل ان هذا كان عسبا عند الاول فكذا الواح
له رجل طعاما ياكله او ما يوضاه فاجتمع عدل هي عصب عنده وهو جاحل وكذا اوملك

مطلوب
قول الكافر مقبول
في المعاملات

خبر العدل مقبول
في الدايا

جارية

جارية فاجتمع عدل انها حرة الاصل او معتقة او هي اخته من الرضاعة **●** ملكك طعاما او
اباحه رجل ياكله فاجتمع عدل انه ذبيحة مجوسي لم يسعه اكله وان اخبره عدلان عن المحرم
احدما انه ذبيحة مجوسي والاخر انه ذبيحة مسلم لا ياكله ولو اخبر احدهما بحاشية الماء والاخر
بغيره فاجتمع عدل انه ذبيحة مجوسي ولا فرق من حيث المعنى لان الثابت قبل الذبح حرمة الاكل **●** ملكك
طعاما او ابيع له ياكله فاجتمع عدل انه ذبيحة مجوسي ولا فرق من حيث المعنى لان الثابت قبل الذبح حرمة الاكل **●** ملكك
غير عدل اخذ بقول العدل لانه حجة في بعض المواضع وان كان في جانب عدل وفي جانب اخر
عدلان اخذ بقولهما فان كان في جانب غير عدل عمل بكثر الراي وان لم يترجح فالاصل لا باحة فان
كان في جانب حر عدل وفي جانب عبدان عدلان اخذ بقولهما لان القلب الي الاثنين اميل
فان كان في جانب حران عدلان وفي جانب عبدان عدلان فالخراولي وان كان في جانب حر عدل
وفي جانب عبد عدل عمل بكثر الراي لا بها سوا وان كان من كل جانب حران عدلان عمل بكثر
الراي فان لم يترجح لم يبنوا ولا نهجته وقد تفرضا فافهم اولي كافي جرح اثنين وتقبل
اثنين وهذا لو جرحه واحد وعدله اخر وعن محمد لا عبرة لجرح الواحد وتقبل الواحد
وسا لا ثانيا وان كان من كل جانب عبدان عدلان عمل بكثر الراي كالاول لكن اذا لم يترجح
رايه في احدهما تناول بخلاف الاول لانه حجة ملزمة ولا كذلك هذا وان كانت في جانب ثلثة
من القبيد وفي جانب حران فانه ياخذ بقوله الثلثة وكذا لو كان في جانب حران وفي جانب
اربعة اخذ بقوله الاربعة وكذا لو كان في جانب رجل امرأتان وفي جانب رجلان اخذ
بقوله الثلثة لما فيه من زيادة العدل **●** التفريعات في شرح بكر **●** وفي الاولي شكك
الامام فاجتمع عدلان يجب الاخذ بقولهما ولو اخبره واحد يستحب الاخذ وفي الثاني شهدا
على الرضاع لم يسعه الختام ولو شهدا امرأتان او رجل وامرأة يسعه وكذا لو كان الاحبار
قبل النكاح **●** وفي الجامع الاصغر عن ابي يوسف اشترى جارية فزعا انها احسان ان وقع
في نفسه انها بصدق وان لا يقرب منها وان كذبها فلا شيء عليه وفي الثاني تقبل شهادة الواحد
على روية هلال ومضان اذا كانا اسماعلة اذا كان مسلما عدلا عاقلا بالغ ولا يشترط
الذكورة والحرية وعدم الخدم في القذف ونقطة الشهادة **●** وفي هلال الفطر لا يقبل
اقل من رجلين او رجل امرأتان لان الصوم حق الله ولا دمي حق في الاطفار فلا يقبل فيه
الاما يقبل في سائر الحقوق وكذا في هلال الاضي فان كانت الساعات مقضية لا يقبل في كل

مطلوب

اشترى جارية
فزعا انها احسان
ان وقع في نفسه
انها بصدق وان لا
يقرب منها وان كذبها
فلا شيء عليه

الاشهاد جماعة ممن يجوز شهادتهم الا ان يقدم واحد من خارج وتخبر اوراق في المصر
على مكان مرتفع فيجد يقبل على هلال رمضان ذكر بكر ولم يقبل الجماعة في الاصل فقد يرا
وكان ظن يقول خمسماية يبلغ قليل وكان ابو حفص يقول اربعة الاف بخار قليل وعن
ابي يوسف يشترط خمسون وكان الفضلي يقول بفرض هذا الى ابي محمد في زمانه وقال
الشافعي رحمه الله في التديم تقبل شهادة الواحد وقال في الجريدة لا تقبل الا شهادة اثنين وعن
ابي حنيفة مثل قوله وفي الاستيعاب ينبغي ان يكون من كل جماعة واحدا واثنان وفي الشافعي الصحيح
ان يكون الجماعة من اطراف شتي وفي المتقاضي عن ابي يوسف في هلال الفطر يكتفى بشهادة الرجلين
اذا كانا قادمين واخراهما راياه في غير المصر وفي التحفة في هلال الاضي قوا يشترط شهادة
رجلين والصحيح تقبل شهادة الواحد وفي نوادر الصوم عن ابي حنيفة شهادة الواحد مقبولة على
رمضان في علة وغير علة وعلى شواك تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين في علة وغير علة
وفي التقاريق روية الهلال بالنهار للحاجة عند ابي حنيفة ومحمد وعن ابي حنيفة ان يحجوا
قدام الشمس فللماضيه وحلفا فللمجاويه وعن الحسن ان غاب بعد الشفق فللماضيه وفي
المتقاضي عن ابي يوسف ان كان قبل الزوال فللماضيه وبعد فللمجاويه وفي التحفة عنه قبل
الزوال وبعد الى العصر فللماضيه وبعد العصر فللمجاويه وفي غريب الرواية الاعتبار

لروية الهلال عند عيبوبة الشمس وبه يفتي
في المصير يكره لبس الحرير للرجال انتهى الرسول عن ذلك الاموضع اصعب
او ثلثة او اربعة اراد به الاعلام ومنهم من اطلق ذلك للرجال اعتبارا بالنساء ومنهم من كره
ذلك للنساء ايضا ولا بأس بتوسل والنوم عليه وقال لا يكره ذلك لانه من زي الاعاجم
المعروفين وقد قال عمر اياكم وزي الاعاجم وفي المتقاضي عن ابي يوسف احب الي ان لا يفعل
ذلك ولا يبي حنيفة ما روي عن انس انه حضر وليلة وجلس على مرقعه حرير • وفي جمع عن
جماعة لا يكره الاستناد الى الوسادة من الديباج عند وقيل لا يجوز استعمال المنطقة التي
وسطا ديباج وقيل يجوز اذا لم يبلغ عرضها اربع اصابع وفي الاستيعاب ابي لا بأس بالجلوس على
بساط حرير ولا بأس بجعل اللقافة منه وفي الموازل يكره التكة من الحرير بالاتفاق وان
كان اقل من اربع اصابع لانه اصل نفسه • وفي شرح القاضي لا بأس بلبس التكة من الحرير
خلافها وكذا الخلاف في تعليق الستور من الحرير على الابواب والحيطان وفي السير لا يكره

لبس الثوب

لبس الثوب الذي حشوه قولان الحشون تابع للثوب • وفي الاجناس عن ابي حنيفة لا بأس بحشو
القز ولا يكره لبس ما سداه حرير وحنيفة غير ذلك لان العبرة بالآخر الوصفين وهو الحمة فانه
يصير ثوبا به ولو كان لحنه حريرا وسداه غير ذلك يكره الا في الحرب ولو كان كلكه حريرا يكره في
الحرب خلافها لانه اهيب للعدو وقاسيه البيضة من الذهب وله الحاجة فندفع بالمحلو فلا
ضرورة الخالص وهذا الاختلاف في الحين منه وان كان رفيعا يكره عند • وفي جمع في جواز
لبس اللؤلؤ الصادرة من الديباج وفي جمع المنفرد في العمامة يزيد على اربعة اصابع خلاف ولا بأس
بالكلكه من الحرير والملا من الحرير ويجعل على المصير لان هذا ليس بلبس ويكره ان يلبس الصفاق
من الحرير والاثم على من اللبس لان النبي لا يقبل بين الصغير والكبير ولا يحل ان يسقي العبي الخمر
للشراوي والاسم على الذي يسقيه **لبس** قد اختلف الناس في لبس الثياب للعصفور والمرغوفه المور
للعرجان فكره الاكثرون لما روي عن عمر رضي الله عنه انه راي رجل عليه ثوب احمر فقال دعوا
هذه البراقات للنساء واباحه الاخرون لما روي عن لقان مولى كعب بن عجرة انه قال لقيت اربعة
او خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهيري • وفي البستان كره البعض لبس الثوب
المشبع بالعصفور والورس والعفوان للرجال وقال بعضهم لا بأس به • ذكرنا حنيفة في السير
حصب الرأس والحمة على فخذ ان يكون اهيب في عين العدو ومحمود وان حصب للنساء والجوازي قالوا
على الكواحة وبعضهم جوزوا ذلك وذكر في الحمري الاصح انه لا بأس به لاجلهم **لبس** ولا
باس لحضاب الحمة لما روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه كان يحضب حمة خضراء كانت
ضرام عرج والضرام المذهب • وفي العرج الشوك فتاوي طهيري • وفي ادب القاضي كره البعض
الحضب لعمر بنو الله تعالى العامة لا يكره لحضب الصديق وعن ابي يوسف لا بأس به في حالة الفتا
وكذا اذا كان له امرأة او امة وفي الاجناس ولا ينبغي ان يحضب بيد الصغير ولا رجله كما يكره لبعض
من المذكور ولا بأس بالحضاب بالحناء والوسمة للرجال والنساء وفي التقاريق لا يحضب الرجل رجله
ولا يده وكذا الصبي • وفي المتقاضي لا بأس بحضاب الرأس والحمة ولا ينبغي ان يحضب رجله ولا
يد ولا بأس بالحضاب للنساء وفي موضع حصب يدها ورجلها اذا كانت شابة وفي التقاريق لا بأس
بالشيب وفي المضاب قال ابو حنيفة لا يكره الشف الاعلى وجه التزين وقال محمد اما نحن لا نزي به
باسا نتحتم بالفضة لان نعمان بن مسروق لما تحدثت خاتما من ذهب فدخلت على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ما لك اتحدثي اهل الجنة قبل ان تدخلين فوميت واتحدثت خاتما من حديد فدخلت

عليه فقال ما لك اتخذت علي هذا النار فوميت والحدوت خانما من صفو فدخلت عليه فقال
 ما لي اجد منك دمع الاصنام فقدت كيف اصنع فقال اتخذ من الورق ولا ترد علي متقال وهذا
 نص علي ان التختم بغير الفضة حرام ومن الناس من اباح التختم بالذهب والحجر والحديد ذكر ابو اليسر
 التختم بالحديد والحجر لا يجوز للرجال ولا للنساء وفي جميع حلقه المنطقة اذا كانت من النحاس
 او الشبه او الحديد لا يكره استعمالا وقيل يكره من الصفرة والنحاس وقيل لا يكره من الحديد بخلاف
 التختم وقيل يجوز استعمال المنطقة التي خلفها من الفضة وقيل ان كان قليلا يجوز والا فلا وفي مشكل
 الاثار الفضة في العرو للهدى يجوز ولا بأس بمسار الذهب يجعل في حجر الفضة لانه قليل وفي الاصل
 لا بأس بالفضة يكون من الحجر ولا يكره لان المعبر هي الحلقة ذكر الخواص اذا كان الخاتم علي رزي خاتم النساء
 يكره وان كان من الفضة لان فيه تشبه بالنساء التختم انما يكون سنة اذا احتيج اليه بان كان قاضيا
 او سلطانا فاما بغير حاجة فالترك افضل وفي التقاريق عن بعض النابغين لا يتختم الا اميركا
 او احمق وفي البستان كره البعض التختم الا الذي سلطان والعامة يجوزوا السلطان ولغيره
 وفي موضع التختم سنة ضعيفة واذا احتم معنى ان يجعل الفضة في باطن الكف خلاف النساء فانهم
 يجعلون الفضة في ظاهر الكف حاجتهم الي التزين وفي جميع الناطق يفتي ان يلبس خاتمه في خنصر اليسر
 ويتقشر علي فسه اساء او ما بدله من اسماء الله تعالى لان الناس تقابلوا ذلك من غير تكبر ولا يلبسه
 في غير ذلك وفي موضع لا يلبسه باليمين لانه تشبه بالروافض **فمنه** ويجوز للرجال
 لبس خواتم الفضة لما روي عبد العزيز بن هبيب عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ
 خاتما من فضة وتقرئ فيه محمد رسول الله • وروي ان زيدا دخل علي عمر رضي الله عنه وفي اصبعه
 خاتم من ذهب فنهاه ثم دخل عليه الثانية وفي اصبعه خاتم حديد فقال احببتم دخل عليه
 الثالثة وفي اصبعه خاتم من فضة فقال اما هذا فنعم فتناوي اظهاره • وفي التقاريق كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتختم باليمين وهو في زماننا اول شعائر الفضة وهو في الاصل مباح
 وعنه صلى الله عليه وسلم واي يكره وعمر وعثمان كانوا يتختمون في يسارهم وقيل اول من فعله عمر
 وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التختم الا الذي سلطان وفي البستان التختم باليمين والنساء
 مباح • وفي شرح ابي دؤيب التختم يوم الفطر ان كان لا يتختم في سائر الايام وروي ان من
 كان لا يتختم من الصحابة في غير العيد كان يتختم يوم العيد • وفي التعويد لبس الخاتم في الخنصر
 اليمنى اليسرى استعمالا وفي البصر حفظ ذكره السرخسي وذكر بكر في الجامع انه استعمال

بني ان يجعل الفضة في
 باطن الكف
 مطلق

مخلاف الوسيط

مخلاف الوسيط والسبابة والاباهم وفي العيون وكذا التختم في الخنصر فوق الخاتم ليس باستعمال
 الا ان يكون معروفا بلبس خاتمين للذين وفي النواز التختم المرتين في الخنصر باخرج عن ضمان
 الرهن ولو ترعه عاد وهنا ولو امر ان يجعل الفضة من جانب الكف هذا وما لم يامر بذلك
 سوا هو الصحيح ولو تخطم في السفر باعوا لا يخرج عن الضمان هو الصحيح لان هذا امر بالحفظ
 بالاستعمال ويكره الحرقه التي تحمل وتسمح به العرق الا اذا كان شيئا لا قيمة له وكذا الحرقه التي
 تحتفظ وكذا الذي يسمح به الوضوء انما يكره اذا فعل ذلك تكبرا اما اذا فعل ذلك لحاجة لم يكره
 كالترجيع والانتكا للتكبر مكره والحاجة لا ولا بأس بان يربط في اصبعه او خاتمه الحيط لئلا تحتاج
 لانه عليه السلام امر بعض اصحابه به ولانه اقرب الي مراعاة حقوق المسلمين وذلك حسن وكرمه
باب **الاحكام** في الوطى اشتري
 جارية فانه لا يملك لشهوة ولا ينفقها ولا ينظر الي فرجها حتى يستبرأ لان الوطى حرام فكذلك الدوا
 لان نفقته اليه وانما حرم الوطى لانه عبي يعلق من لباع فيدعي البايع الولد فيقيد ان المشتري
 وطى ام ولد الغير ولا يتفاوت بين ما اذا اشترىها من الرجل او من المرأة او من العبي لان الحكم
 يدور علي السبب حتى قربا مستحلا كان ضالا مبتدعا وعن ابن رستم ان استحل متا ولا يعرف ان النبي
 ليس بخرم اولا يعرف النبي لا يكره ولو استحل مع اعتقاد الهوى يكونه مفيد للحرمة بغير ركد
 المظاهر والمحرم والمعتكف يحرم عليهم الدواعي وكذا في المنكوحة اذا وطئت بالشبهة حتى رجب
 عليها المدع خلاف الطابع والصائم حتى لا يحرم الدواعي حتى لا يكره وجودها فلو حرم الدواعي
 بجرح الزوج اما حدوث الملكة والظفار والاحرام وغيره مما لا يكثر وكذا هذا في المسبية نصر عليه
 في السير • وفي موضع عن ابي مطيع قال سالتنا اصحاب ابي يوسف عن القبلة في الاستبراء فقالوا ليس
 في المسبية وفي شرح ابي يوسف ومحمد لا يحرم الدواعي في المسبية لانه لو طهر الجبل لا يقين ان
 الساي وطى ام ولد الغير وانما حرم الوطى لما فيه من سقي ذرع غير وعز ابن عموا قبله ولم يملك
 نفسه والناس ينظرون وعن محمد بن ابي اطلق الدواعي في الكل وكذا عن ابي مطيع والبصري وفي النساء
 المنقلبه اصاب جارية فاستبرأها لم يطأها في دار الحرب قال محمد لانه لا يستبرأ يمتنع
 بالاختار وعند ما لا حرام والمفلس لو اصابها واستبرأها لم يجل له وطئها في دار الحرب عند دم
 لانه لو طهر به جيش شاركوه فيها والمسلم المستامن لو اشترىها واستبرأها يملك وطئها بغير كره له
 ذلك **المختار** **انت** النظر والمسر • والحلوة • والاستمتاع

سنة
 ام يطأها

فيقسم اربعة اقسام من الرجل في الرجل ومن المرأة في المرأة ومن الرجل في الرجل
المرأة وكل ذلك بشهوة وبغير شهوة **فاما** من الرجل في الرجل فانظر عمل في جميع بدنه الا
العورة وهي ما تحت السرة الى ما تحت الركبة والمس والخلوة يحلان والاستمتاع به حرام بكل وجه
ذكر الخلوة في كل بياح من العورة فوق الارزاد وهو ان يمس الرجل خذا الرجل فوق الارزاد او اختلعا
فيه قال بعضهم لا بأس به اذا كان الارزاد كشيئا وبه كان يفتي الحوافي ذكروا اليسر لودك فخان
فوق الارزاد جاز اذا لم يحس منه **واما** من المرأة في المرأة فانظر الى كل ما بياح الا الى عورتها
والعورة منها ما بيننا في الرجل والمس والخلوة كالنظر والاستمتاع حرام بكل وجه **واما**
من المرأة في الرجل فهو كالرجل من الرجل في جميع وجوهه **واما** من الرجل في المرأة قالوا هي
لا تخلو اما ان تكون زوجته او امته او احبوبة عند اودات رحم محرم منه **فاما** الزوجة فيحل
له النظر الى كل حكا والادب ان لا ينظر الى عورتها وهي ما بيننا والمس والخلوة مباحان **فاما**
الاستمتاع ففي الفرج حلال حالة الطهر حرام حالة الحيض وفي الدبر حرام بكل حال وفي ما دون
الفرج في حالة الطهر حلال وفي الحيض له ان يستمتع فوق الميزر ويكره ما تحته وقال محمد
يختب شقار الدم وله ما سوي ذلك وابو يوسف مع محمد في رواية الهندي اني وحكم الامة حكم
الزوجة في حق ما لك في جميع هذه الوجوه **واما** الاجنبية بياح له النظر الى مواضع
زينة الطاهره وهي الوجه والكفان وكذا بياح له الا بدنه وعن ابي حنيفة بياح النظر الى قدميها
وعن ابي يوسف الى دراعيه فانما يقتل في الخبز وعسل الثياب والمس والخلوة حرام والاستمتاع حرام
بكل وجه في الشاني وفي التفريق يكره الخلوة معها وليس بحرام والدمية كالرجل الاجنبي في اصح
الوجهين لانه اجنبية في الدين والحصى والمجبوب في هذا كله كالنحل وفي الاجناس قال محمد لا بأس
بافتان الحصيان ويدخولن على النساء لم يبلغن الخت ذكروا الناطق في لم يبلغ حد الحلم وذلك خمسة عشر
سنة • وفي التفريق يكره ملك الحصيان واستخدمهم وكسبهم ذكروا السرحسي والمجبوب
الذي جف ماوه وحضر البعض في تركه مع النساء والاصح انه لا يخلو والخت اذا كان في اعضائه لين
وفي لسانه تكسر راسه لخلقه ولا يشتمى النساء فقد البعض في تركه مع النساء والاصح انه لا يخلو •
والابله الذي لا يدرى ما يصنع بالنساء فان كان شابا ينهي عن النساء وان كان شيخا فانه ماتت شهوته فله
يرخصه الاصح ان كان من الرجل فلا يخلو وامافات رحم المحرم منه بياح له النظر الى مواضع زينة
الطاهره والباطنه الباطنة ما سوي العورة والظهر والبطن والمس كالنظر والخلوة والمسافرة

مباح

مباح والاستمتاع حرام بكل وجه وكذا المحرمة بالرضاع وبالعاورة واختلف في ثبوت حرمة
المصاهرة بالزني قال بعضهم لا يثبت به حل النظر والمس والخلوة والاصح انه يثبت لانه محرمة
على التاميد وانما بياح ما ذكرنا باحتناذ الم يكن عن شهوة فان كان عن شهوة او كبر رايه انه
يشتمى لا يفسد هذا كله بين الاحرار وكذا الحكم بين العبيد والعبيد والامام والامام فاما حكم
العبد مع مولاه فهما كالاجنبي والاجنبية وقال البعض حكمها حكم المحارم وهو مذهب مالك
واحد قولي الشافعي في الشاني ذكر الناصبي عن بن عباس وعائشة وام سلمة انهم ناولوا او ما ملكت
ايامهم على العبيد قالوا يجوز للعبد ان ينظر الى شعر مولاه ومذ هبنا مروى عن بن مسعود وبن
المسيب وجابر ومجاهد انهم ناولوا عليا لاما • وفي القويدي دخل العبد على مولاه بغير
اذنه بالاجماع وهو في النظر اليها والمسافرة به بمنزلة الاجنبي وعندهما لك ايضا والامام عمر
الموالي كالمحارم بلقتا عن عمر انه واي جارية خنته فعلاها بالردة وقال ان تشبهين بالحرار
وعن ابنه من جارية تباع فضرب صدرها وعمر عضدها وقال لا تشتروها الا اذا خاف شهوة
وهي من الاجنبي ما ورا العورة لاجماع الامة علي امر الجوازي لخدمة الاضياف وقال محمد
الا يشري ان الامة تغزو رجل زوج مولاه وتدهن راسه وتخدمه ويستاجر الانسان
جارية لخدمة وتغزو رجله وسائر اعضائه سوي العورة وهذا اذا لم يخف شهوة قيل
هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يخلو ابنته الغير ولا يسافر • لان الغلبة لاهل العناد ولا يجوز
النظر الى العورة الا عند الضرورة وهي في الاحتقان والختان والمداواة والولادة واشتكتان
البكارة في الوضوء والرد ما لعب وجرت امرأة تغفل ذلك بالمدواة فهي اولى من الرجل فان لم
توجد سترها ورا موضع الضرورة تجوز ابتداء المكان والنظر الى المرأة عن شهوة لا يجوز
الا عند الضرورة وهو ان يريها نكاحا وعند الشهادة لها او عليها والقضاء لها او عليها لكن يقصد
اداء الشهادة والقضاء الشهوة ولو علم انه يشتمى لوانظر لغير الشهادة فمنهم من
جوز ذلك بشرط ان يقصد التحمل الاصح لا يخلو ذلك • وفي التفريق عن بعض المتقدمين
جوز النظر الى النخل وكذا عن بن زيد ذكروا الطبري ومنهم من كره كشفه في ملا من الناحين
واباحه في الخيام وعنده نسيه في داره وفي المستكان ابو حنيفة يري لصاحبة الخيام ان سطراد
العورة وحجته الختان اراد ان يشري جارية فلا بأس بان ينظر الى ما فوقها وصدرها ودراعها
وان انتهت الحاجة واما للمس فبياح ان لم يشتمه ولا بياح اذا انتهت لعدم الحاجة الى المس

صاحب

وكذا ان كان اكبر رايه يشتمها وعن اي حيفة لم يرد لك باسا الضرورة وقوع العلم بشتمها
وعن محمد الامة اذا بلغت مبلغا يشتمى لم تقرب في ازار ولا في معنى المبالغة ولا باس في نظر
الي عورة صبي او صبية لم يبلغ محل الشهوة وان كان اجنبيا يكره ان يقبل من الرجل في الرجل
او بين اوسيا منه او ياتقه ذكر الطحاوي ان هذا قولهما وقال ابو يوسف لا باس بذلك لانه
على الله عليه وسلم عاتق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيها كلها ان الله صلى الله عليه
وسلم بني عن ذلك قال ابو منصور وهذا خلاف فيما اذا كان مجردا اما اذا مستورا فلا باس
به وقيل ان كان يامن نفسه وبنو حسبه وهو عظيم المسلم والكواحة لا باس به وفي
الرياض مثلا ان كان قبله رجة كقبلة الوالد والوالدة ولده وكذا لو كان قبله شفقة
كقبلة الولد والدة على الراس وحتا القدمين وكذا لو كان قبله مودة كقبلة الرجل
اخاه او اخته على الخد او على الراس وفي الآتي عن الثوري تقييد يد العالم سلطان العاد
سنة واما تقييد يد غيرهما تكلوا واختار انه لا رخصة فيه وفي شرح غتاب وما يفعله
الجاله وهو تقييد يد نفسه حين يلقي صاحبه فذلك مكره بالاجماع وكذا ما يفعلون من تقييد
الارض بين يدي لفظا حرام وان اظلم هو الراسي به آثم لانه تشبه بمن يعبد الوثن ويجوز
المصافحة به ورد الحديث والسنة في المصافحة ان يضع يده من غير حایل من ثوب او غيره
حتى قال الصحابة لو صاحبه مع كره لا يكون على وجه السنة وقيل المصافحة بكلتي اليدين افضل
وتكره الاخذ عند الحجة به ورد النهي في مشكل الآثار لقيام الغيرة ليس بمكره لعنه اما
المكره محبة القيام من لذي قيام له اذا كان الذي يقدم له الناس بحاله لا يجب القيام فانه
لا يكره لغيره ان يقوموا وفي موضع يكره القيام لمسلم قيام العبد فاما اذا قام لتفويذه وتوقيفه
فلا باس به **باب الكراهية في البيع لا باس ببيع**
السرقين ويكره بيع العذرة والانتفاع به لانه جرمين الادبي ولهذا يجب اخفاؤه تحت التراب
كشعره ونظفه وحصه ودمه ومحتونه بخلاف السرقين فانما جرم من الهائم فاشبهت
سائر اجزائه وعن محمد لا باس ببيع العذرة اذا كان مخلوطا بالتراب والتراب غالب
لانه لا حكم للنبع والناس يميلون بها تبعا للتراب حتى قيل يخار ويجوز بيع العذرة الطالصة لان
العذرة يميلون بها وقال الشافعي لا يجوز بيع السرقين ايضا لانه نجس مشابه العذرة وفي الاجناس
لا باس ببيع اخا البقر والانتفاع به ولا باس بان يجلد جميع الادبي الى الارض والكرم فينتفع بها

ذكر المرحلي عن اي حيفة

ذكر المرحلي عن اي حيفة ولا باس بالانتفاع بالعذرة الخالصة • قضي مسلم دين مسلم من
ثمن خمر باعده لم يجلد لانه لا ثمن لها في حق المسلم فلم يملك بايعها ولو كان الدين على دي يقي من ثمن
خمر حله لا مال مستقيم في حق الذي يفتح بيها وعن اي يوسف ومحمد يكره ايضا للمسلم اخذ لان
تقويم الخمر انما يثبت في حق الذي دون حقنا • اخذ الاجر على حمل خمر لذي نفسه او بدائه
او مستقبله جائز وبطبيع له وقالا يكره له ذلك وفي الاصل عنها لا اجر له لان هذا استيجار
على المعصية فلا يجوز كالاستيجار على النوح والعناله تفسر الجمل لغرض معصية كما اذا حملها ليجلها
او ليقاها تجارا كالاستيجار لعصر العنب والاستيجار لرفع الخمر لا يوجب ان يكون على الخلاف
والاستيجار لحمل العذرة والميتة والدم يجوز عند دم في شرح بكر وفي النوازل يكره ان يواجر
نفسه لذي العصير ولا باس ببيع العصير ممن يحمي خمره لان المهم في هذه خمره او ذلك من
المشتري لا منه فلا ينهي عنه بيع الكرم والعنب والحرير والخل ممن لا يؤمن ان يستعمله فيما
لا يجوز وقالا يكره لانه يوصله الى الممنه عنه وعلى الخلاف في غير رواية الاصول باع الوثن
ممن يعبد الوثن او باع آنية مصورة ممن يعبد الصور او اجر دابة او باعها من مسلم او ذي
ليبيع في الخمر والخنزير • وفي التفريق لا يجوز لبيع الميتة عند دم وفي العيون لا باس
بان يواجر نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمرها لانه ليس في عين العمل معصية وفي جمع لا باس بان
يواجر نفسه من الجوس ليعقد طعنا واختلاف حمل الخمر عند مالان المصروف في النار والانتفاع
بها جائز ولا كذلك الخمر وفي الاشتربة لا باس ببيع الحارثة ممن لا يستريها او ياتينها في غير
الماتي وكذلك بيع الفلام ممن يصنع به ما لا يحل وفي النوازل وكذا بيع الكوكب المنصص ممن
يعلم انه يشتري ليلبس ولا يكره بيع التمار من النصارى والقلمسوة من الجوس لان ذلك
اذلال لهما ولا اري للحفاف ان يتخذ خفا على زي الجوس او الفسقة وان زيد له في الاجر
وكذا الحياض • وفي الوعايا لا باس ببيع البقر والغنم من الذي يري التحنيق والضرب
ذكاة وان كان يعلم انه يفعل ذلك وكذا بيع الارض ممن يتخذها بيعه او كنيسة وفي الاصل
اجر بيته ممن يتخذ فيه بيعة او كنيسة او بيتا او يباع فيه الخمر فان كان ذلك في السواد
لا باس لان الاجارة للسكنى والمعصية تحصل اختيارا مستباحا • وقالا يكره لانه اعانة
على المعصية وهذا في سواد الكوفة لان العلم فيها لاهل الدمة وحينئذ كان يجوز تركهم
وما يجدون لما في الامصار او السواد الذي فيها العلم للمسلمين لا يتركون ان يفعلوا ذلك

سان
الحنان

مطلب
في العصور
من ابا حنيفة

مطلب
القيام للغير

سم
او الوعايا

مطلب

في رواية الحسبك لينا وهو قولها ورواه من المقيم **باب**
مسألة ما يتقدم في دعوى الولاية فوجد هناك لها او غنا فلا بأس بان
يقعد ويأكل لان تناول من الطعام سنة واللعب بدعة فلا يترك السنة لمصلحة تركها غير
كالصلوة على الجارية واجب الاقامة وان حضرها بياحة هذا اذا كان اللعب في المنزل اما اذا كان
على المائدة فلا يقعد بل يخرج لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا كله اذا
كان المدعو حاملا اما اذا كان مقتدي به فيلخرج ان لم يقدر على الهني في الوجهين لان ذلك
يشين الدين وينقض باب المعصية على المسلمين وهذا كله اذا حضر ثم علم اما اذا علم قبل الحضور
لا يحضر في الوجهين لان حق الطعام لم يلزمه هنا وفي الاملا بكرة للرجل ان يدع دعوة جاره وقر
اذا كان عندهم الغنا والمزمار **وقال** ابو يوسف احب الي ان لا يجيهم وليس له ولا حرمة
الدعوة قبله فان كان ذلك في جانب من المنزل وانت في جانب قال احب ان يجيهم ذكر بكرة ولم يذكر
معه هل بكرة ان يأكل على ما يلقه لا يشربون الخمر على الا انه اذا خرج من عندهم اخذوا في الشرب
كان الهندواي يقول ان كان الخمر هناك مهيأ موضوعا بكرة له ذلك والا فلا بأس بالموأكله معهم
فان كانوا لا يشربون على الخمر الا انهم يضربون الطائير والمزمار والمعارف وهو يسمع ذلك
هل بكرة الجلوس معهم على ذلك المائدة لم يذكر هذا ايضا **وحمل** من الهندواي
لا كره له ذلك اذا كان بكرة افعاله لم يقبله ولم يمكنه الرد باللسان والنفق والفرق ان الشرب
يجب الحذر وضرب الطنبور يجب التقدير **وفي** جمع الشفعي اجابة دعوة اهل الذمة مطلقا
الشريعة والاولى ان لا يوافقهم في الدعوة التي يتخذونها لاطار الفرج والمسرور وفي البستان
ولا بأس للمسلم اذا كانت له قرابة من اهل الذمة ان يهدي اليهم ويكرمهم وفي التقاريق فلا بأس
ان يصيف كافرا القرابة او حاحه وعزاي حضر او اهدي اليه في بيضة يوم النور ويريد به
تعظيم ذلك اليوم فقد كفروا في العيون وفي العيون لدعي اليه صياقة او اهدي اليه فان كان
غالب مال المهدي او المضيف من حرام لا ينبغي له ان يقبل ويأكل ما لم يجز له حلاله وان كان غالب
ماله حلال لا بأس بذلك ما لم يبين عنده انه حرام وفي البستان اذا لم يكن المهدي طالما ولا يكون
ماله حراما فلا فضل ان يقبل ويأكل فيه بافضل منه او مثله فان عجز عن المكافاة بالمال فما للدعا
وحسن السن **وفي** جمع قال ساجنا فمردعي في دعوة الظالم الذي يرتشي ويظلم الا ان له
مزروع وغلات تخل الاجابة وحل ان ذلك من خاص املاكه وفي التقاريق عن ابي يوسف في اكل

الربوا يدعوا

الربوا يدعوا الى طعامه اجيبه فلا بأس في الاربعين لوجاهة حلال اختلطه مال من الربوا
او الرشي او الغلول او السحت او من مال غصب او سرقة او من جنابة او من مال يقيم فصا
ماله كله شبهة ليس لاحد ان يشاركه او يبايعه او يستقوص منه او يقبل هديته او يأكل في بيته
وكذا اذا منع صدقائه وزكاته وعشره صار ماله شبهة لما فيها من اجراما الفقير وينبغي
ان يري الاشياء حلالا في ايدي الناس في ظاهر الحكم ما لم يبين لك شي ما وصفنا وفي التقاريق
عن ابي حنيفة لا بأس بالاكل عند الغريم وكذا الطحاوي عن اصحابنا فيه وفي الهدية وان لم يكن عادة
وفيه بكرة هدية الغريم الا ان يكافيه او يكون بينها قبل الدين عادة والافضل ان لا يأخذ وعن
ابي يوسف في امر تقرر يسكن الدار باذن بكرة والخلق في الصرف خلافه وفي البستان واختلف
في اخذ الجارية من السلطان قبل يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام وقيل لا يجوز قال ابو الليث
وعندنا ان كان الامير غلبا مواله لارثوة والاخذ بغير حق فلا يجوز قبول جاريته الا ان يعلم
انها من حلال وان كان غالب لواله من ميراثه او تجارة اكتسبها فلا بأس بقبولها ما لم يعلم انها
من حرام او شبهة وتركه افضل في الوجهين **وفي** الامالي عن النخعي لا بأس بجوار النكاح
لعفان كان الدثار او مثله قال اذا كان ما يعطيك لم يكن عصبه
بعينه مسلما او معا هذا فاقبل وقال محمد يقبل ما لم يعرف شيئا خاما بعينه وسيله
ادب القاضي لا يجيب القاضي الدعوة الخاصة هو ما يكون للعشرة ودون وقيل هي ان علم انه
لا يجيب لا تخد الا ان يكون بينهما قرابة فيجب اطلاق الحضاف والطحاوي لا يجيب خلافا ل محمد اذا
لم يكن المقرب خصومة وكذا يجيب الاجنبي ان كان تخد قبل القضاء وهكذا الهدايا اذا لم يكن له
خصومة فان كان كانت الهدية مثله او دنا يقبلها وان كانت اكثر بود الزيادة لا تقضى
وفي البستان واختلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقالت العامة هي
سنة والافضل ان يجيب اذا كانت وليمة وان لم تكن فهو بالخيار والاجابة افضل لان فيه
ادخال السرور على المؤمن ولا يجيب دعوة الفاسق المعلن بعلم انه غير راضى بنفسه وفي الاجابة
وينبغي ان يجيب في الولاية وان لم يفعل فهو اثم فان كان صايبا اجاب ودعا وان كان غير صايب اكل
بكرة اللعب بالنرد والشطرنج والثلثة عشر والاربعة عشر وكل الهوا للهدية
كل لعب ابراد حرام الا ما عتبه مع اهله وتاديبه لغرسه ومناضله بقوسه وعن الشافعي
لا بأس بالشطرنج لان فيه تركية الخاطر **باب** ان عليا مر على قوم يلعبون بالشطرنج

نضرب على رؤسهم وقال ما هذا التماثيل التي انتم لها عاكفون ولم يرا بوحيفة بالسلام
عليهم باسا يستفهم جواب السلام عما هم فيه وكره صاحبه ذلك تخفيرا لهم وفي ادب
القاضي لا تسقط عدالة اللاعب بالشطرنج الا اذا قام على او يشغله ذلك عن الصلوة او اكثر
الخلق على بالكذب فاما بدون هذه المعاني لا تسقط عدالة لا اختلاف العلماء في حرمة اللعب
وفي شرح يجوز اللعب به لاحضار الذهن اذ لم يجز له الواجب وفي العمل لا بأس بالسلام على العدة
لانه عليه السلام امر بانشا السلام مطلقا قال وان تركت لبؤدبهم فلا بأس وكذا السلام
على المستغيبين باللعب والشطرنج على حد من الوجهين وفي النظم لا يسلم على العدة خلاف
ابي يوسف وفي روضة الريد ومشي يسلم عند اي حنيفة خلافا وكذا على ما مر في الخلا في الحام ان كانوا
متزدين يسلم عليهم بالانفاق وفي جمع عن الاستروشنى مر على قوم وهم على معصية او على اجل
مكتوف يسلم خلاف ابي يوسف ولو لم يقوم وهم ياكلون ان كان في محتاجا الى الطعام وعرف انهم
يعدونه الى الطعام يسلم عليهم والافلا وفي مجالس الخواني يجوز التسليم على شارب الخمر لان عمر
رضي الله عنه فعل ذلك وهو مذهب العامة وقد ذكر الطحاوي وفي الاحلاف اختلاف
الناس فيه وفي الاجناس عن محمد لا يسلم عليه ولا كرامة له وفي التفاريق عن اصحابنا
لا ابتداء بالسلام على الفاسق المعلن وفي النظم واختلف في السلام على الصبيان وفي التقاد
قبلا لا يسلم على الاجنبية وفي جمع الناطقي ان كانت شابة لا يسلم وان كانت عجوزة يسلم وكذا
التشيت اذا عطست وفي فتاوي القاضي عن عمر بن الخطاب عن السلام على الذي لما فيه من التعظيم
ولا بأس بالرد لكن لا يزيد على قوله وعليكم وعن البصري لا يزيد على السلام وعن الشعبي لا يزيد على
الرحمة ومنهم من لم يربا بالتسليم عليه باسا والمختار هو الاول وهذا اذا لم يكن للمسلم عليه حاجة
فان كان لا بأس بالتسليم **ويكره** المصافحة لما فيه من التعظيم وفي النظم واختلف
تواب السلم افضل ام تواب الرد لا بأس بعبادة اليهودي والنصراني لانه عليه السلام
عاد يهود يامر من بجواره فقال له قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر النبي الى ابيه فقال
له اجبه اجبه فقال اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ثم مات فقال صلى الله عليه
وسلم الحمد لله الذي انقذني من النار وفي شرح القاضي واما عبادة المجوسي قبلا لا بأس
به وقيل لا يجوز لانه بعد عن الاسلام واختلف في عبادة الفاسق انه لا بأس به لانه مسلم والعبادة
من حقوق المسلمين وفي النوادر له جار يهودي او مجوسي مات بن له او قريب ينبغي ان يعزبه

طلب
لا تسقط عدالة
اللاعب بالشطرنج

طلب

في قول الخلف

ويقول اخلف الله عليك خبرا منه واصحك فكان معناه صلى الله بالاسلام يعني رزقك
الاسلام ورزقك ولد اسلاما ذكره **والايمان** لا بأس بزيارة القبور للميت وذكر
الآخرة وهو قول ابي حنيفة وطاهر قول محمد يقتضي جواز النساء ايضا لانه لم يخص الرجال وفي الامتية
اختلف المشايخ في زيارة القبور للنساء قال السرخسي والاصح انه لا بأس بذكر بكرة لا بأس بزيارة القبور
لان فيها معاني تزيق القلب وتذكير الآخرة واحيا القلب الميت وتعظيم الميت والدعاء وفي التهذيب
يستحب زيارة القبور وكيفيه الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد واذا خرج للزيارة
يدعو اهلهم وتبيل الدعاء كما ولي وان قصد الزيارة يقوم حدا وجهه ويسلم وصفته عليكم السلام
وان اراد الدعاء يقوم مستقبل القبلة وفي الاثار زيارة القبور مشروعة لتعظيم صاحبها وهي من
حقوق الاسلام وفي مجالس الخواني اذا اردت ان تزور قبر والدك فقم وراءه تعظيما له كما في حال حيوة
وعن فخر خوارزم وضع اليد على القبر عند الزيارة من فعل اليهود قال وعلي هذا وجدت اهله
وفي مجالس الخواني رخص بعض العلماء المشي على القبور وقالوا يمشي على سقف القبور وفي شرح
الاثر لا يهي عن الجلوس على القبر في قول ابي حنيفة وصاحبيه **فمنهم** قوم يقولون القرآن من
المصاحف او يقفوا رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجله والاشراف فقام القاري لاجله
فقالوا ان دخل عالم او ابوه او استاده الذي علمه العلم جاز له ان يقوم لاجله وما سوي ذلك
لا يجوز ولو سمع القاري الاذان فالأفضل له ان يسكت عن القراءة ويستمع الاذان فخير **ومنهم**
وقيام قاري القرآن لم يجز عليه تعظيما له لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم بين
يدي العالم تعظيما له فاما في حق غير المجوز منية الفتاوي **لا بأس** بان يدخل الذي والحزبي
المسجد الحرام اعتبارا بيسائر المساجد وقال الشافعي يكره بقوله تعالى انما المشركون
نجس **فمنهم** المراد لا يقربوا المحل وقال مالك لا يجوز للكفار ان يدخلوا المساجد
يكره ان يقول في الدعاء اللهم اني اسالك بمقتدا المؤمن عرشك لانه يوهو تعلق عرشه بالعرش
وعن ابي يوسف لا بأس لانه ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في دعائه ولوقانه معقد
العرش يكره بالاجماع لانه وصف الله بالوقوف على العرش وهذا فعله المحسنة وفي المستقاعن
ابي حنيفة لو قال نحي ابيايك ورسك وحق البيت والمشرق الحرام لهذا النحو اكرهه وفي جمع
يكره ان يقول اعطني بحق فلان كذا او بحق محمد عليه السلام لانه لاحق لاحد على الله وفي التفاريق
عن ابن المبارك اذا سال سائل بوجه الله ان لا يعطي عن ابي حنيفة لا يعطي على غير النبي وعن ابي يوسف

والايمان

مسألة
معاسا
حه

طلب

طلب

طلب

لا بأس بقوله اللهم صلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في الصلاة على الجنائز في المسجد وقيل
 الشافعي لا يكرهه لأنه صلى على محمد في المسجد **المسجد** المسجد أعد المكتوبه فلا يقيم فيها غيرها
 قصد الأبعد وهذا تأويل حديث عمرو والثاني تزييه المسجد واجب وفيه احتمال تجسسه
 فإن وضع الميت خارج المسجد وقلم الإمام خارجاً منه ومعه صف وسائر الناس في المسجد فضلاً
 عليه كذلك هل يكرهه فمنه ما لا إلى المني الأول قال بالكرهية ومنه ما لا إلى الثاني لم يقلها
 قال أبو العيسر والصحيح أنه لا يكره لأن هذا خلاف إجماع الأمة وذكرنا السجني لا يكرهه عندنا
 إنما الكراهية في إدخال المسجد وقال الخطابي يكرهه ووقفت هذه الواقعة يوم ما جلس ولم يبدل
 وتابعة عامة من كان في المسجد ثم زجر الناس على المنبر أشد الزجر ومنهم من أحدث هذه
 الواقعة البدعة **الكرهية** واختلف علماء العصر في المراد بالكرهية فقيل كراهية
 تزييه وقيل كراهية تخيم وقيل اقرب إلى التحريم وفي أدب القاضي لا بأس بقاضي أن يجلس في المسجد
 للقضاء وقال الشافعي يكرهه وقال مالك أن كان في المسجد فيقدم إليه الحضائين لا بأس
 بفصل الحضومة وإن تعدد الذهاب إليه للفضل يكره **باب** الحديث بنيت المسجد
 لذكر الله والحكم سوي بينهما وفي صلاة الخلاء يكره أصحابنا القضاء في المسجد وقال الشافعي
 لا بأس به وفي التقاريق عن محمد يكره القضاء في المسجد والمأوى خلافه وروي الحسن لأفضل
 الأفضل في الجامع ذكر الخلاء واختلف في الوضوء في المسجد فكرهه أبو حنيفة وأبو يوسف
 قال أبو يوسف إلا أن يكون فيه موضع معة لذلك ولم يكرهه محمد وفي جمع عن محمد لو توضأ
 المعتكف أن لم يكن في وضوءه إزالة قدر فلا بأس به وكذا غسل راسه **باب** ولا ينبغي
 للعالم أن يجلس في المسجد لأجل التعليم إلا أن يكون تعليمه للحسبة لأنه ليس له أن يتخذ المسجد مكسباً
 وله أن يقدم فيه محتسباً في التعليم كما يقدم الفقهاء للفتيا والتدريس • رجل تمنى الموت
 أن تمضي بضيق عيشته أو لشرا صابه من ظالم أو عدو أو أخوه كرهه وأن تمضي لتغير زمانه مخافة
 الوقوع في المعاصي لا بأس به **وحديث** عن أبي الليث الحافظ رحمه الله كنت أفتي
 بثلاثة أشياء فرجعت عنها كنت أفتي أن لا يجد المعلم أحد الأجرة على تعليم القرآن وكنت أفتي أن لا ينبغي
 للعالم أن يدخل على سلطان وكنت أفتي أن لا ينبغي لأحد أن يخرج إلى القرى ويذكرهم
 بجمعوا له شيئاً فرجعت عن ذلك كله فتأوي ظهيري • وفي العيون لا بأس للعالم في المسجد
 والوراء أن يكتب فيه لنفسه لأنه قرية وإن كان يعلم أو يكتب بأجر يكرهه وفي جمع لا يجوز تعليم

الصبيان القرآن

الصبيان القرآن في المسجد للمروى جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانيتكم وفي صلاة الخلاء لا
 يكره عمل الصانع في المسجد لغريم بأجر ونفسه لا بأس به مثلاً لا يخطب تزييه أو يكتب لنفسه والتقوى
 في المسجد عبادة وقرينة إذا لم يكن تقوده لمراد الدنيا وأما التقوى لغريم قرينة أو لا تقوى راساً
 ذكر الحديث عن الأسكاف أنه سئل عن ذلك فكرهه وقد فصل أصحابنا أن كان القاعد من أهل
 المحلة فغريمه الإنسان لم يضمن في توهمه وإن كان أجلبياً ضمن خلافاً لها والظاهر وعدم الظمان
 يتبعان الخطأ والاباحة • وفي شرح بكر التقوى في المسجد للعبادة ما دون شرعاً لا يري
 أن أهل الصفة كانوا يلزمون المساجد وكانوا ينامون فيه ويتحدثون بما ليس فيه مآثم وليس
 لأحد من أن يجمعهم من ذلك وفي أدب القاضي يجوز ملازمة الغريم في المسجد لأنه عليه السلام
 رأي كعب بن الأشرف مديونه في المسجد وقال السعدي ليس هذا مذهبنا لأن المسجد بنيت
 لذكر الله تعالى وإقامة الصلوة فيه فلا يحل الملازمة فيه • وفي صلاة الخلاء لا بأس
 بالمباح من حيث الدين يجوز في المساجد وإن كان الأولي أن يشتغل بذكر الله تعالى وعن خلف
 جاء علامة فسأله عن شيء فخرج عن المسجد وكله فقيل له في ذلك فقال ما تكلمت في المسجد
 بكلام الدين من ذلك كذا سنة وفي شرح حياط الجلوس في المسجد للحديث لا يباح بالاتفاق
 لأن المسجد ما بنيت لأموال الدنيا وفي خزائن الفقه ما يدل على أن الكلام المباح من حديث
 الدين حرام فإنه قال ولا يتكلم في المسجد بكلام الدنيا في المساجد المحرم من تكلم كلام الدنيا
 في المساجد أحبط الله عنه عمل أربعين سنة وفي جمع يجوز للمعتكف النطق بما لا يتم فيه وفي
 التقاريق وتحديث المعتكف ويدهن وفي البستان يكره الكلام الغفول واللفظ والسفوف
 والحضومة في المسجد ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيع والشراء ورفع
 الصوت فيه • وفي الشافعي لا بأس بأن يشتري المعتكف ويبيع فيه وفي صلاة الخلاء يكرهه
 أن يتخذ في المسجد سوقاً فيحضر فيه السلع والموازين ويأدي فيه علباً فأما عقد البيع والشراء
 فيجوز وكذا سائر العقود كالنكاح وعقود وفي التقوى مباشرة عقد النكاح في المسجد مستحب
 وظهر الذي خلافه وفي الزيارات من شرح الآثار البيع وحضن الفحل والشاهد السعدي
 المسجد ما كان لا يبيع المسجد من هذا غير مكره وما يبيع أو يعلبه فهو مكره **باب**
 رجل يتصدق على السواد في المسجد للجامع قال أبو نصر العياض رحمه الله من أخرجهم عن
 المسجد أخرجوا أن يعفوا الله له • وقال بعض العلماء من صدق بفلس في المسجد يوم الجمعة

باب
أبو الليث

طلب
المشقة على
السؤال والجواب

ثم تصدق بعد ذلك بأربعين فلسا لم تكن كثرة لذلك الفلوس الواحد وعن خلف انه قال
لو كنت قاصيا لا قبل شهادة من يتصدق علي هو لا في المسجد الجامع طهيري **رحم**
بني في ارض العصب مسجد او حاما او حائونا قال ابو يوسف لا بأس بالصلاة في هذا المسجد
ولا يستأجر منه الحام والحائون طهيري **رحم** وذكر القاضي ابو العاصم العامري رحمه الله
انه يكره للمؤمن سكني الدار الموهنة وان اذن له الراهن لانها متفجرة يجرها القرض وذكر شمس
الايمة السرخسي في كتاب الصرف ان من استقرض من غير دين اثم قضاه وادرج في وزنه لا بأس به
لكن بشرط ان لا يكون فيه عرف ظاهر اما اذا كان عرفا ظاهرا لم يجر عنه اولى قال شمس الامة
هذا رحمه الله تعالى وما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه كان لا يقف في جدار مدبوبة فذاك
شي لم يثبت عن ابي حنيفة رحمه الله طهيري في كتاب الكراهية **رحم** وفي صلاة الخلاي يكره رفع
الاصوات في المسجد بالخصوص مائة وانقاد الصوال وانقاد السوال ونحو ذلك وفي ادب
القاضي لا يجزى في المسجد ولا يعزى وفي شرح ابي دريجوز النوم والاكل والشرب في المسجد بدون
الاعتكاف فكذلك معه وفي مختصر ابي موسى المعتكف يخرج للاكل والشرب وفي جمع يجوز للمعتكف
الاكل والشرب بحيث لا يكون المسجد **رحم** وسيل ابو حنيفة عن المعتكف اذا احتاج الى الفصد او
الحجامة هل يخرج فقال لا وفي الثاني اختلف السلف في الذي ينسوي في المسجد فلم يرب بعضهم
باسا وبعضهم لا ينسوا بل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح ففي شرح بكر لو احتمل في المسجد
هل يساج له الخروج من غير تنيم فلا رواية فيه والمشايع في ذلك تحت الغون وفي جمع لا بأس
وغيره ولصاحب الدار ان ينام في المسجد في الصحيح من المذهب وليس للنوم صفة له ان ينام كما
ينام في منزله ورجلاه نحو القبلة لو راسه ومن علمنا من قال ان كان معتكفا فلا بأس والا فذلك
ان لم يكره له دار وان كان كره قال والاحسن لا فضل ان يتورع عن مثل هذا فلا ينام **رحم** وفي الثاني
يكره الجلوس في المسجد للغير او في التقاريق لا بأس به وفي النوازل لا يجوز المرور والتطريق في المسجد
بغيره وان كان بعد زجوز اذا جاز بصلية اليوم للتمية مرة وفي صلوة الخلاي لا يجزى طرقا في المسجد
بان يكون له باوان فيدخل من هذا فخرج من ذلك وفي الثاني في الحديث ان يدخل المسجد للجلوس
وله ان يدخله ايضا مجتازا **رحم** وفي صلاة الخلاي لا يدخل الجنب والحائض والنفساء الذي علي يده
نجاسة ولا فرق بين فقود من فيه واجتياز من وقال الشافعي يمنع الفقود ولا يمنع من اجنبيا
ذكر المحسن ويستوي في هذا المحرم وغيره خلاف ما قاله اهل الشيعة يرحل في حجر الدخول

سبحه
طريقا

لكنه دعيون

لكنه دعيون وذكر ابو اليسر باح تحت الدخول فيه بغير الصلاة احتجا بقوله ولا جنبا الا
عاري سبيل **رحم** في جمع المتحاشية تدخل المسجد اذا استوفيت من نفسها وامنت تلويث المسجد
وفي جمع الشهيد يكره مسح الرجل من الطين والردعة باسطوانه المسجد او عايط من حبي
وان مسح يروي المسجد او بقطعة حصير معلقة فيه فلا بأس به هكذا قالوا والاولي ان لا يفعل وان
وان مسح يراى في المسجد فان كان التراب مجتمعا لا بأس وان كان منبسطا يكره هو المختار واليه
ذهب الصغار لان له حكم الارض فكان في المسجد وان مسح تحتية موضوعة في المسجد لا بأس به وكذا
لا بأس بان يسبح بحصير مخرق فيه او حشيش مجتمعة فيه وفي المسجد بالبوارى المنبسط فيه لاختلاف
والمختار ما قاله الصغار انه لا يجزى لانه في حكم المسجد **رحم** وفي صلاة الخلاي سبيل ابو حنيفة عن
ذلك الخيف بارض المسجد فقال لا من يسبح ذلك تحتك احب الي من ان يسبح بارض المسجد وما روي
عن ابي يوسف البرق في المسجد فوق البوارى خير من البرق تحتها فليس ذلك باجاجة منه لطرق
البراق خلاها وكذا الحفر لها المطر والسمان وعدم السمان تابيع للخطر والاباحة هذا اذا كان
الحافر اجنبيا وان كان من اهل المحلة لم يضمن في قولهم ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيتا يجعل فيه
البوارى للتماعد **رحم** وفي البوارى لو كان في المسجد عشر خطاف لا بأس برمي ذلك مع ما فيه من الفزع
لان فيه تنقية المسجد وفي فتاوى ابي حفص والخلواني يرمي وفي جمع عن علماء العصر لم يجر
المسجد ان يجعل من بيته بابا الى المسجد كايضا من كان **رحم** على الصغار تلك انواع
من باب الولاية لا يملك الامن هو ولي لا كالحا والبيع والشري لاموال القنية ونوع ما كان من
ضرورة حال الصغار وهو شرعا لا يبدل للصغير منه وبيعه وذلك جائز من يعوله وينفق عليه
كالاخ والعلم والام والمختلف اذا كان في حجره ونوع هو تنع يملك الصبي العاقل ومن يعوله نحو
قبول الهبة والصدقة اذا كان الصبي في حجره وان كان الاب حاضر اذ ذكر الشهيد واليه
مال البردوي وغيره من المشايخ قال الشهيد وهذا القول اصح **رحم** ذكر بكر السرخسي في انشاء
الكلام لا يجوز قبضه وفي تعليق والذي اجمعوا ان الزوج يملك على زوجته اذا بنى باوان كان ابو
حاضرا ولو قبض الاب لها جاز ايضا لان ولايته لم تقدم وهذا في التقاريق لا يقبض للصغير
مع اب او جد او جيبها غيرهم الا ان ينفذ ذلك بالقبضة المنقطعة فيقبض له من هو به
عيا له وان كان غيره اقرب وكذا من دفعه اليه الاب ثم غاب وكذا ان كان هو الواهب ولا يقبض
من هو لامن لا يعوله وقبل انما يجوز اقتبس بغيبه الاب اذا كان يحشي فوت ذلك بان يتقدم الواهب

وتد كفى غيبته عن المجلس وقيل يجوز ان يتصرفه من يؤوله مع وجود الاب والاول اصح ويجوز
قبض الصغير اذا كان بمقتضى احتسابه ويبيعه الحاكم حتى لا يرجع وفي الثاني من له قبض هبات
الصغير اذا وهب للصغير شيئا كان حق القبض له وقبضه اعلام الموهوب اذا كان الموهوب
في يد الوهاب او في يد مودعه او في يد مستغبره ولو كان عند غاصب او مرتين او مشتري شرافا
فوهبه من ابنه لم يجز لانه ليس في يده وفي النظم وكذا المواجه المسلم وفي التقاريق عن بن سلام
قالت وهبت من مهرى عليك كذا الولدي صار دنيا للصغير عليه وسيل الاسكاف
وهبت مهرها لابن لها منه صغير فقبل الاب فقال انا واقفي بحمل انا تجوز وسيل غيا
مرة اخرى فقال لا يجوز قال ابو الليث يوهبه ناضدا وفي ثناري اي خصن يجوز وكذا لو كان
كان له علي اخوين فوهبه لابنه الصغير وفي الاجناس قال ابو يوسف قال ابو يوسف
لاب ان يحن ولدع الصغير ونحوه ويداويه ويبط فرجه وكذا اوصيه وكذا ابوالاب
ووصيه واما وصي اعم والحال ليس له ذلك الا ان يتوله فاذا حبه او داواه او بط فرجه
لا ضمان عليه استحضانا اذ لم يكن له اقرب اليه منه وكذا الام واما الملتقط اذا جمعه او
حنته او بط فرجه فهو ضامن لانه ليس بولي وليس له ان يواجر الصغير والام لو احرته يجوز
اذا كان في حجرها وكذا ذوالرحم المحرم منه والقياس ان لا يجوز لتقيد ولا ينهم عليه وجه
الاستحضار ان نفقة الصغير تجب على مولاه لا جارة يسقط نفقته عنه ولا ضرر على الصبي
لانه يعتدي الي معاشه فوجب القول بالجواز دفعا لحاجتهم بخلاف الملتقط فان نفقته في بيت
المال لا عليه وفي القدوري الملتقط ان يسلمه في صناعة ويواجره وفي المستقاع يجوز
اذا كان الصغير عند ذي الرحم المحرم له ان يواجر عبده وعنه خلافه وعن ابي يوسف
اجارة ذي الرحم المحرم الصغير وليس بوصي ولا في عياله ولم يكن احد اقرب منه جازت
وفي الايضاح لا يجوز اجارة غير الاب والجد والوصي عند قيام واحد من هؤلاء فان لم يكن
فاجردوا الرحم المحرم منه وفي حجره جاز وان كان في حجره فاجره اخر هو اقرب منه كما لو كان
في حجر عمته فاجرت امه جاز عند ابي يوسف خلاف محمد فان ااجر نفسه لم يجز وفي المقرئ
الاخ الكبير مع الصغير وثامنا لا تار اذا اكبر ان ينفق من نصيب الصغير ان كان طعاما ينفق كان
الصغير في حجره ولم يكن وان كان دراهم ان كان في حجره يملك سوي النفقة والكسوة وان كان شيئا
يحتاج الي بيعه لا يملك الا بحمل القاضي اياه وصيا وفي التقاريق انفق الكبير على الصغير من الدراهم

مطلب

منقطع

منقطع وان اطعمه الطعام او البسة الثوب لم يضمن استحضانا وفي جمع برهان فان لم يكن
في اليد قاضي فانفق الكبار على الصغار من انصاف الصغار كانوا متطوعين في الحكم اما فيما بين الله
لا ضمان عليهم لانهم احتسبوا فيها فعلا ونظير هذا المودع باع الدين من غير استطلاع رأي
القاضي وفي المصر قاضي ضمن وان كان خيرا وفي النواذر اذ لم يكن في موضع يكتفه الاستطلاع رايه
لا يضمن استحضانا وكذا قال مشايخنا في الرجلين كانا في سفر فاعمي علي احدهما فانفق الاخر عليه
من ماله لم يضمن استحضانا وكذا الوقات نجح صاحب من ماله لم يضمن استحضانا وكذا العبيد
المأذونون اذا كانوا في الغلة فمات مولا لم فانفقوا في الطريق لم يضمنوا استحضانا وكذا روي
عن البخاري اذا كان للمسجد اوقاف ولم يكن لها متولي فقام واحد من اهل المحلة في جمع الاوقاف
وانفق على المسجد فيما يحتاج اليه لا يضمن استحضانا فيما بين الله لما ظهر في القضاة المتأخرين
من الاطاع الفاسد والاستيلاء على الاوقاف والاستيلاء منها عن محمد بن ابي داود
من تلاه فباع كتبه وانفق في تجزئ فقيل له انه لم يوص بذلك الى احد فقلنا والله يعلم المفسد
من المصلح فاكان علي قياس هذا الاضمان عليه فيما بين الله استحضانا اما في الحكم فضا من قال
فلوان الورثة انفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك وحلفوا على ذلك رجوت ان لا يكون عليهم
شي ونظير هذا الوصي لو عرف الدين على الميت فقبضه ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضي والورثة
لا ياتهم فيما فعل وكذا قالوا في رجل عنده دبيعة لرجل وعلى المودع مثل تلك الدبيعة دين
والمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه يسعه ان يقضي ذلك الدين بماله ولا يقربه وكذا لو
لو كان لراي علي عمرو دين وعلى عمر مثل ذلك الدين لرجل فمات وزيد يعرف ان عمر لم يقض
ذلك الدين يسع لزيد ان يقض دين عمرو بماله عمرو وعليه ولا يحرمه ورثته وعن نصير وكذا لو
لم تمت عمر فباع رجل ماله ويقضي به دينه لانه كالمعين لرب الدين فكذا هنا اذا انفق الورثة
الكبار وحلفوا ان ذلك جائز ان شاء الله تعالى ولا حث عليهم وكذا الوقات الرجل من غير وصية
وله ولد صغير وماله عند رجل ليس له في الحكم ان ينفق عليهم ويحاسب ذلك من مال اليتيم لكن
اذا فصل ذلك وحلف انه ليس لهم عليه حق رجوت ان لا يكون عليه شي ان شاء الله تعالى لا يرد
يرد به الا الصلاح وهذا موافق لما روينا عن محمد وفي اللاتي تصرف واحد من اهل اسكته في مال
اليتيم من البيع والشري وليس لميت وصي وهو يعلم انه لو رفع الامر الى القاضي فانه ياخذ المال
ويفسده فان تصرفه جائز للضرورة وفي التقاريق لاهل الرقعة بيع المنافع والمشتري

الاستماع فانما الوارث فله المقتضى وروي انه يبيعون المتاع والسياب ولا يبيعون الرقيق
ولا يبيعون عبيدهم الا ان يكون فيه طعام فياكله بنفسه من غير ان يرفع اليه وكذا ياخذ الدارهم
فينفق **●** يكره ان يجعل في عتق عبده طوق من حديد يمنعه ان يحرك راسه لانه عقوبة
لظلمه **●** اهل النار واحد ثقل ولا يسهل ان يقيده اذا كان يحيا فابقه لان بن عباس قيد عبدا لا يرضى
انه يجوز تقييد السفينة والدعار وكذا العبد وفي الجمال اجاز البليغون الفل **●** لا بأس
بالنداء في الحقنه لان النداء في مباح الا انه يكره ان يستعمل المحرم في الحقنة كالخمر لان
النداء في الحرام لا يجوز وفي شرح القاضي فان فعل لاجل السر لا بأس لان هذا اذا تناهى
بورت السد وفي المنتقى عن اي حنفية كره ان ينادى بالمرارة وبالبول وفي الموازلة عن اي
يوسف لا يكره بالمرارة قال ابو الدية وبه ماخذ لكان الحاجة وفي المنتقى عن محمد اكره شرب
التراب اذا كان فيه شيء من الحيا سوي **●** الذي لنداء يلبس الا ان اذا اشاروا اليه لا بأس به
قال الشهيد وفيه نظر لان لبنه حرام والاستشفاء بالحرام **●** **الاستشفاء بالمرارة** واذا سال
سائل الدم من انفس انسان يكتب فلتحة الكتاب بالدم على جرحه وكوز ذلك للاستشفاء والمعالجة
ولو كتب البول ان عرف ان فيه شفا فلا بأس به لكن لم ينقل هذا وهذا لان الحرمة قد تسقط
عند الاستشفاء الا ترى ان العطشان يحضر له في شرب الجرد الجاهل يحضر له في اكل الميتة
ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم وانما قال
ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفا اما اذا كان فيها شفا فلا بأس به كذا قاله بضر بن سلام **●**
في موضع اخر **●** رجل في رجله جراحة يكره له المعالجة بعظم الخنزير والالسان لانه محرم الاستماع
وهذا خلاف ما قلناه انما والعجز اذا وضعه صاحب الجراحة على جراحته ان عرف ان شفا فيه
فلا بأس به وهذا يؤيد ما قلناه فتاوى الطهيري **●** وفي الموازلة كتابة الفلتحة بالدم على
الجبهة يجوز ولو كتب بالبول ان عرف فيه شفا فلا بأس به لكن لم ينقل وهذا لان الحرمة تسقط
عند الاستشفاء الا ترى ان العطشان يحضر له شرب الخمر ولبيح الميتة **●** **الاستشفاء بالدم** وهذا
مختلف ما ذكر في النداء يلبس الا ان وفي صلاة الخلاء **●** **الاستشفاء بالدم** في الاسترقاق بالدم
محرمان على المريض والمذوق او يكتب في روق ويعلق او يكتب في طشت ويغسل ويسقى المريض
فاحدة عطاو مجاهد وابو قلابة وكرهه النخعي والبصري ومن سائر في التمسك بجوز
للعبد شرب الدم والبول والميتة لنداء في اذا اجتمع طبيب مسلم ان فيه شفا ولم يجد من

النداء في الحقنة
النداء بالحرام
لا يجوز
المرارة شرب الترياق
الاستشفاء بالحرام
حرام
العطشان يحضر له في شرب الخمر
ولبيح في امر

بان
مختلف

المباح ما يقوم

المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاك به فند وجهان وهو يجوز شرب العسل
من الخمر لنداء في اذا لم يجد شيئا يقوم مقامه فيه وجهان **●** **الاستشفاء بالدم** ما يترق القاضي
من بيت المال لا يقبل لمسلمين فيكون كفايته وكفايته اهله ومن يجوزهم في ما لهم هذا اذا كان
بهم **●** المال جمع حتى وان كان القاضي محتاطا لافضل هو الاخذ به هو واجب عليه لانه لا يتوصل
الي اقامة ما عليه الا بذلك وان كان القاضي غنيا قيل لاخذ حلال والترك افضل رفقا ببيت
المال وقيل لاخذ افضل نظرا لمن يحيى عبده وان كان لا يترق بطريق الاجارة فحرام لان الاستشفاء
على النقا لا يجوز وان كان بيت المال جمع غير حق فلا يجوز **●** **الاستشفاء بحال** وفي شرح بكر الخدم
اذا قدر للقاضي درقا كان لغيره ان يزيد على ذلك ويتقصر اذ اري المصلحة في ذلك وفي ادب
وفي ادب القاضي القاضي اذا استحق الكفاية ففي يوم البطالة هل يستحق او يحط بقدره كان
البليغون يغفون بانه يحط من الرزق بقدره والجار يرون يغفون بانه يستحق الا ترى
انه يستحق ما يحتاج اليه في البلد وان كان لا يفي بالخصومة بالليل **●** ذكر بكر وله ان لا يجد
الاجر على الفضة اذا لم يكن موته من بيت المال ولم يمري كم يأخذ وانه على قدر الغنا وفي
التقارير امر القاضي قاسما فالاجر على بيت المال ان كان فيه سعة وان شرط له اجرا فهو على
من طلب وعندهما على الجميع وفي الشا في اجرة القسام على عدد الروس وعندهما على قدر الملك
وفي ادب القاضي واختلف في مونة الشخص على من يكون قيل على بيت المال وقيل على المتمر
وهو الاصح كمن دهن السارق الذي يحسم به عروقه عليه وفي الاقضية ذكر اجر الحداد
عليه لانه تقدم منه سبب وجها السرقة ولم يمري في اجرة السجى والسجى ان قيل في زمان
يجب ان يكون على رب الدين وكذا اجرة كنية القبالة لانه يعمل له وذكر السر حتى مونة الرجا
على المدعي في الابتداء اذا امتنع واجتج اليه ثانيا فعلى المدعى عليه وهذا استحقاق مبدل اليه
اليه للرجوع والا فلا قياس ان يكون على المدعي في الاستحقاق في الابتداء الحصول النفع له في الحيا
وفي جمع برهان مونة الشخص الذي امره القاضي بملازمة المدعى عليه لاجراح المال ذكر ابو البر
انه على المدعى عليه واليه مال بعض القضاة ومن مشايخنا قالوا على المدعي وهو الاصح والرجاء
ياخذون اجورهم ممن يعملون له وهم المدعون الا انهم ياخذون في المصر من نصف درهم الى
درهم واذا خرجوا الى الرستاق لا ياخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا
وضع العلماء الكبار لا تقيا وهو اجور امثالهم والوكلا ياخذون ممن يعملون له من المدعين

مطل

مطل

والمدعاه عليهم ولكن لا ينبغي ان يأخذوا لكل مجلس اكثر من درهمين وفي التقاريف المزكي يأخذ
من المدعي وكذا المبعوث للتقدير ذكروا بالسير وكذا الجواز حتى يقدم شهوده ويقدم
عليه الترتيب قال وينبغي ان لا يأخذ اكثر من درهمين العدلين الا يفتين من الدرامم الاربعة
وما تها • وينبغي للقاضي ان ينصب انسانا يمنع الناس من الدخول عليه جملة واجره على
القاضي والوكلاء حتى لا يزدحموا عليه وعليهم ثبوت عمل له ولهم وفي جمع الناس ان يكتب يأخذ
اجرا لكتابة ممن يكتب له المحاضر والسجلات على قدر العمل وكذا القاضي اذا كتب ولكن انما
يطيب له اذا اخذ قدر ما يجوز له ان يعبر ذكر السرخسي ولا ينبغي ان يأخذ اكثر من اجر المثال
الذي يأخذ الناس مثله ذلك العمل وفي جمع الناس التقدير في ذلك ان الوثيقة اذا كانت
بمال يبلغ الف فففيه خمسة دراهم وفي الالف عشرة وفي ثلثة الاف خمسة عشر كذلك في عشرون
الاف في كل الف خمسة حتى يصير خمسين درهما في عشرة الاف ثم ما زاد في كل الف درهم يضم
الي الخمسين الواجبة في عشرة الاف فان كان اقل من الف نظرا كان حقه من المشتقة قدر ما يلحقه
في وثيقة الف فففيه خمسة دراهم وان كان منعه فففيه عشرة وان كان نصفه فدرهتان ونصف
وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال كذلك ذكره السيد ابو شجاع وقال كله
سروي عن ابي حنيفة او عن بعض اصحابنا المتقدمين وفي النصاب يجب بقدر العمل والتعب
وهذا شبه باصول اصحابنا وحيل المفتي اخذ الاجر على كسبه الجواب بقدره لان المكتبة
ليس عليه **كتاب الاكثر** الاصول التي تتخذ
من الاشربة المسكرة انواع العنب والزبيب والتمر والحبوب والحلوات والالبان فالمختار
من لعنب خمسة انواع احدها الخمر وهو الذي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد
وعندها لا يشترط القذف لان السكر يحصل بالشد له الغليان الكامل ان يصير اسفله
اعلاه وذلك لا يتم الا بالقذف ذكره اجمعا انه لا يجد شارب قبل القذف ما لم يسكر منه
ثم اذا غلا وقذف بحرم قطعا يفسق شارب ويجد لو شرب قطرة من كفه مستحلا ولا يجوز
بيعه ولا يضمن قتله لانه لا يقوم لها في حق المسلمين وفي المال به اختلاف المسايخ في الشاي
ولا سقى الدواب ولا يجعل في دواء الا في طعام ولا في دهن وهي خمس نجاسة غليظة
ولا يجال الانتفاع بها الا اذا خاف العطش المهلك فلا بأس ان يشرب ما يرد عطشه فان شرب
لهذه الضرورة فسكر لم يجد لانه حلال في هذه الحالة فان زاد على قدر الحاجة فسكر حرام

اسم
كانت
اسم
كانت

وكذا دردي

وكذا دردي الخمر بجرم شربه والامتناع به ولا يجد شارب ان لم يسكر منه لان الغالب
عليه غير الخمر • وقال الشافعي في حله لانه شرب جزا من الخمر **كتاب الخمر** حتى
ذهب ثلثاه وبقي الثلث لم يجد لان الطبخ يمنع ثبوت الحرمة ولا يرفع الحرمة الثابتة فان
شرب منه حاله لا رواية فيه قال بكر لا يجد وذكرنا الحكم اذا طبخ لم يحل له الطبخ وحده
من شربه منه اطلق ذكر الطبخ ونحو السرخسي على التسوية بين قليله وكثيره وفي الشافعي
شرب ما فيه خمر لا يوجد طهره ولا زعم ولا لو لم يجد وان وجد حله وفي الاستيعابي
ان كان لما اقل او كانا سويا يجد وان كانت الغلبة للماء لم يجد الا يسكر منه ذكرنا في هذا
قول الرافعي وعند الكرخي العبرة للطعم وان كان لما غالبا واجمعا انه لا يجد شربه لانه
نجس • وفي الشافعي ينجس دواء الخمر اوله او حله في الخلط والله اعلم ثم شربه قاله وهو النفا
لم يجد وان كان الخمر هي الغالبة حله لان الحكم للغالب وفي التقاريف وكذا لو اصطنعها بغير
ويري لو لا وجود طهرها حله في الاحناس وقع قطرة من خمر في جب ما لا بأس ببيعه وكل
ثمه اذا بين وكذا الاكثر فيه الخمر ما دام لما غالبا وفي المال في يوسف الخمر اذا وقع في الموى
اعتبر الغلبة في نجسه كوقوعه في الخل في المشتقات اذا كان المرى والخل هو الغالب فلا بأس باكله
ولم يجرى لو كلف لا يشرب خمر افشرا بمحلاة بثلث قيل يعتبر فيه الغلبة وقيل بحدوثه وان
خلط فيه قطرة من خمر لثبوت حكم الخمر فيه ولهذا نجس ما لا يبرى بوقع قطرة منه وفي الاستيعابي
صب الخل في الخمر اذا كانت الغلبة للخمر او لخل بعد ان حضت والخمر بمصر خلا بذهاب الحرارة
وعندها ما بقيل الخمر • وفي شرح السرخسي في الخمر سكر كثيرا وقا فيه حتى صار حلو الخمر
وفي جمع برهان صب الخل في الخمر حتى يخلط حتى تنجس في الخل وفي صلاة الخل في خمر صب
في ما تم خلط قال الاكثر من يطهر وقال يصير هو نجس وفي جمع العلوم الصحيح ان الخمر يطهر اذا
صار خلا وان كان فيه ما يخلط البول وفي جمع خلا مائة فيمقارة فرميت ثم خلط الخمر حتى تخلط
لا يجد شربه ولو ماتت في طلاء لم يجرم خلطه يجب ان يكون على الاختلاف وفي جمع القاضي وقع
الكلب في عصير ثم خمر ثم خلط لا يجد شربه وفي جمع برهان ينبغي ان لا يطهر • وفي الاستيعابي
خمر ماتت فيها قارة ثم خلط قيل الحلال مباح وقيل لا يجد وقيل ان لم تنفسح فيها جاز وان تنفسحت لم
يجز وهذا اذا اخرجت قبل الخل وان خلط القارة فيها لم يجز شربه بالاتفاق وفي اختلاف وهو
او صبي يدخن خمر او جلود ميتة عند زفير يجوز ويجوز الورث على دفع ذلك الى الموصله فزوجه

ذلك علي سبيل الميراث وقال ابو يوسف حمل ذلك علي سبيل العقد • وفي المتقاعن اي
يوسف وورث المسلمون خمرنا فتشاور فيه قال لا اقسام الخمر بينهم ولكن اختلف ثم تقسم
وذكر السرخسي في خلاصته فيها خمر اذا ان يقسمها لم يجوز ذكر كبر في باب قسمة المضارب قالوا
المسلم اذا كان وصي الذي كره له قسمة الخمر ولا يباذله من وجهه وذكر في باب قسمة اهل الذمة
ذمي مات عن خمر وخنازير فاسلم احد ورثته ثم وكل ذميا فقام الخمر والخنازير جاز خلاصتها
كما وكله بالبيع • والحق في كافي لم يجوزها لبايع مال ومعناه ان القسمة
مشروعة في المال ذكر بكر ذمي وهن ذميا خمر او وصفا علي يد مسلم جاز لان المسلم يقبض الخمر
لغيره وانما يترعا من بيعه ويقبض علي يد عدل ذمي الذي ان يامرهما ان يبيعاها صياها
المسلم عن سبيل الفساد وفي التقاضي اقر مسلم بخمر ذمي جاز لا يملكه الا ذمي ويجوز كون
الخمر له في بيعه فصيح اقواره وكذا الذي لو اقر له بخمر يبيعه جاز وامر بتسليمها اليه وحلها
وان كان مستهلكا لم يلزمه شيئا لا يملكه في حق المسلم • وفي مقنونات الميث مسلم سرق
خمر ذمي قطعت وفي الروضة مسلم اشترى خمر من ذمي فانفقه لم يقبض ولو غصبها فانفقه ضمن
لان في الاول وجب من الذي اذ في الاثلاف ولم ينفقه بينهما بيع وفي النظم مسلم اشترى من
مسلم خمر وشرب لم يلزمه الثمن ولا الضمان ذكر بكر اشترى الذي الخمر من المسلم فذلك باطل
وفي جمع وكذا الواعيا انما من المسلم وفي النظم ذمي استهلك خمر الذي ثم اسلم او اسلم الطالب
سقط الضمان ولو اسلم المطلوب فذلك عند ابي يوسف وقال محمد الضمان علي حاله وبحول
من العين الي القيمة باسلامه وروي وفر عن ابي حنيفة مثل قوله ابي يوسف وروي عافيه عنه
مثل قول محمد وطريق معرفة القيمة الرجوع الي من اسلم من اهل الذمة او من كان من فستة المسلمين
وفي الزيادة وكذا الجواب في القرض لو اسلم احدهما وفي الشري لو اسلم احدهما
قبل القبض بطل العقد • وفي الخلع لو اسلم احدهما قبل القبض لا يبطل وجب القيمة وكذا الجواب
في الصلح عن دم الهدي وفي الكتابة لو اسلم المولي قبل القبض ففي قياس هذا نظير البيع وفي الاحتكام
نظير الخلع ذكر كره في تلاف الخمر لو اسلم احدهما فقل قول ابي حنيفة يكون الجواب
فيه علي ما روي عنه ابو يوسف ومحمد كالجواب في الخمر وعلي قولها لا يسقط اذا اسلم احدهما
والحق ابو اليسر لا يسقط باسلامها ولا باسلام احدهما • الثاني الباذق وهو المطبوع من ماء
الصناباذق في طمحه اذا غلي واشتد وقذف بالزبد وهو نجس حرام وقال المريسي وداود لا يصح

طلب

سألا

طلب

الباقى
سببا

واحباب الطواهر

واحباب الطواهر هو حلال فاهو الا ان مع حرمة شربه لا يكفر مستحله ولا يقضى شربه لكن
يصالح ولا يجز حتى يسكر منه واما نجاسته غليظة ام حقيقة ذكر محمد كل ما هو حرام شربه اذا صار
التوب اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة والباذق ما لا يجز شربه قالوا وهكذا روي هشام عن ابي
حنيفة وابي يوسف وحكي عن الفضلي انه قال علي قولها يجب ان تكون نجاسته حقيقة ويجوز بيعه
وبعض متلفه خلاصتها • ذكرنا لما روي الحسن عن ابي حنيفة اذا طمخ ادي طمخا كان حكمه حكم
المثلث وذكر هذا لابي يوسف فانكر جردا • الثالث المنصف الذي طمخ منه حتى ذهب نصفه
فحكمه حكم الباذق وعن ابي يوسف على شربه لانه ذهب اكثر من ثلثه وكذا اذا كان الداهب اكثر
من النصف واقل من الثلث حكمه حكم الباذق وعن ابي يوسف الداهب اذا كان اكثر من النصف
حكمه حكم المثلث • الرابع المثلث وهو الذي ذهب ثلثاه بالطحين والثلثه فاذا اذام حوا فيه
كل ما هو حلال شربه واذا غلا واشتد فذلك لا يستمر الطعام والتقري والنداء في ذوق الفلج
ولا يجز منه السكر حتى لو سكر جرد وقال محمد هو حرام بحسن حد في قليله وذكر الطحاوي في مختصره
عنه انه كان يقول باحثة شربه وهو قوله الاخير وكذا لو شمس حتى ذهب ثلثاه بجز شربه
عنه ما وعن ابي حنيفة لا احرمه ديانته ولا شربه مودة وكذا الاختلاف في المطبوع من الزبيب
والتمرا اذا غلا واشتد وقذف ان المحرم القراح المسكر عنه هو الذي يعلم يقينا او يطلب علي ظنه
انه يسكره كالمطحين من الطعام حرام وهو الذي يطلب علي ظنه انه يقبضه النجاسة وهو كالا نفاق
علي نفسه واهله فان اشرف لم يجز ولا يقال القراح الاخير مسكر ما عده لان المسكر ما يقبض
به السكر وهو كالمطحين من الطعام فان المحرم هو المطحين وقال محمد السكر يضاف الي الكل فيجوز الكل
وهذا يشك بالتوب اذا اصابته نجاسته قدر الدرهم فانه لا يمنع الجوار وان زاد منع فكان
المنع مضافا الي الزيادة وكذا قليله المستورب والنجس يباح للنداء في ان زاد يقبض ويذهب
المثلث كان القراح والذهب مضافا الي النجاسة الاخير وكذا السفينة المشحونة اذا طرح فيها اسبا
منا زيدا ففرقت كان الضمان علي الزايد وان كان الفرق حصل به وبما تقدم من الاخير فكذلك في الشرا
• والخامس النجس وهو ان يصب الماء علي المثلث فيطبخ ادي طمخه حتى لا يفسد ثم يترك حتى
ينفخ ويشد ويقذف وهذا حلال عند مالنا بدون الماحل لان الما اوله لانه اقل سكارا
فان صب فيه الماء قبل الطبخ حتى ذهب ثلثاه ثم ترك حتى غلا واشتد وقد قيل جاز عندهما
لانه مثلث وقيل حرام كالباذق وهو الصحيح لان النار تذهب بالارق اوله وهو الماء واذا ذهب

ما روي عن جابر بن عبد الله

المنصف

ما روي
الثلث

النجس

الحل في خمسة عشر شرطاً خمسة في الصايد وهو ان يكون من اهل الذكوة وان يوجد منه
الارسال وان لا يشاؤكه في الارسال من اجل صيده وان لا يترك التسمية عامداً وان لا يستقل
بين الارسال والاخذ بعد آخر خمسة في الكلب وهو ان يكون معلماً ولقياً يذهب وان يذهب
على سبيل الارسال وان لا يشاؤكه في الاخذ ما لا يجد صيده وان يقتله جرحاً حتى لو قتله من غير
جرح لا يجزى الزايدات وفي عصام وأشار في الفصل الى انه يجد فانه قال اخذ وقتله
ولم يفسد من ما اذا قتله جرحاً او خنقاً فيلما ذكر في الزايدات وعصام اساع وما ذكر في الاصل
الحجاز وفيما ذكر في الزايدات قوله مجده وما ذكر في الاصل قوله ما والخاص ان لا ياكل منه **روي**
في صيد امروءة او حديد جرحه ولم يدم حتى مات هل يجزى اختلافه فيه ومنهم من قال ان كانت
الجراحة صغيرة لا يجزى ما لم يدم وان كانت كبيرة جرح وان لم يدم **وحسب** في الصيد وهو ان يكون
مستقوماً بانيابه او مخطبه وان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من نبات المساوي السكك وان يملك
نفسه بحاحه او قوايده وان يموت بهذا قبل ان وصل الى دبحه فان ادركه صاحبه حياً وصاف
الوقت عن الذبح او لم يجد آله الذبح ومات لم يجز في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة **داي يوسف**
قال انه لم يقدر على ذكاة الاحياء ولو طلق الكلب الصيد فصد منه بجهنمة اصدرة فكسر عنقه
او غطه ولم يخرج به ومات بذلك لم يجز **روي الحسن** عن أبي يوسف وهو قول الحسن يجزى في البنيان
وفي النظم في الذبيح قطع الادراج والظفر من الشاة ثم ذكاهها صاحبه من فوق او من تحت لم يجز
الا ان يعلم انه يعيش بعد القطع يوما وقال ابو يوسف الا ان يعيش اكثر من نصف وقال محمد
الا ان يعلم انه بقي من حيوته اكثر من حيوته بعد الذبح **روي التواتر** موصت وفيها من الحيوة
مقدار ما يبقى في الذبوح بعد الذبح او قطع بطنها وبقي من الحياه لذلك لا يصل الذكوة واختلاف
على قول أبي حنيفة والاختلاف في أصل فرق بين هاتين وبين الصيد الذي جرحه الكلب المعلوم الم
وبقي من الحياه ما يبقى في الذبوح او دماه واصابه وبقي من الحيوة كذلك لا يقبل الذكوة بالاتفاق
حتى لو اخل المالك ولم يذكره حل لان في صورتي الصيد وجد حل هو ذكوة فلا يعتبر ما في الحيوة
بعد ذكائه كذلك في صورتي الشاة **وفي السير** تردت من سطح فعمرب ويطلع ان سقى نصف
يوم تجزى عن الاضحية اذا دبح وفي التتار في توارى الكلب والصيد عن المصل ثم وجد مقتولا
عند الكلب وليس فيه اثر غير حل ان لم يقتر عن الطلب وروي انه يعتبر ان لا يفتن عن بصره مع
ذلك وفي المجرى ان لم يكن في طلبه اكثر من نصف يوم او ليلة وعن سدا صلاة المكتوبة لا تمنع

ذكر الناصح فان

ذكر الناصح فان ترك الطلب ثم وجد ميتاً عند الكلب وبه اثر جراحة لا يدري ان الكلب جرحه
او غير لم يجز وكذا البازي والسمك كل شئ علمته من ذي ناب من السباع او ذي مخالب من الطيور
فلا بأس بصيده لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح الا الخنزير لانه محرم الانتفاع **وعن**
ابي يوسف استثنى الذبيح والاسد لان الاسد اعلوهمته قل ما يعمل غيره والذب كذلك
لحسن استثنائه ثم التعليل في السباع ترك الاكل وفي البازي لاجابة عند الدعوة كذا عن عباس
وقيل لا بأس بصيد السباع وان اكل منه كالبازي فان شرب من دمه لم يحرم وعند البعض يحرم
لانه تناول من الصيد وتركه مرة لا يدل على التعليل ما لم يكثر ولم يقدر او بحقيقة في ذلك تقدير
وفوضه الى رأي اهل العلم الصنف لا به ما يتفاوت وقالوا اذا ترك ثلاث مرات فقد تعلم لانه
كثير فان صاد ثلث او اكثر ولم ياكله لم ياكله الاول والثاني لانه غير معلوم وبكل الرابع لانه حكم تعلم وبه
الثالث روايتان فان اكل بعد ما حكم تعلم حكم بجعله عند أبي حنيفة حتى لو صاد صيدا قبل هذا وهي
قائمة بالمقتاربة منه لا تؤكل وفي المتابعين روايتان وقالوا حكمنا بعلمه اجزاء فلا يفسد بمثله
كما في المتناول ولو انتمش بضعة في جاله الاخذ فالتها ثم قتله ثم اكل تلك البضعة لم يحرم لانه
لم ياكل من الصيد وكذا لو انتمش منه بعدما اخل صاحبه **ضرب** صيد بسيف فابان لما جازي
الراس حالاً انه يستحيل ان يبقى حي مع قوته فلم يكن هذا ما من حي ولو ابان لحدا او عضوا غير
الراس اقل من النصف لم يجز لانه يجوز ان يبقى حي مع قوته وفي الحديث ما بين من الحي فهو ميت وحال
الباقى لوجود ذكوة الاصطرار ولو قطعه بنصفين واستويا في الموت حال لكل وكذا لو ابان نصف
الراس ولو ابان اقل من النصف لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقا المبان منه واكل الباقي للذكوة ولو
قطع عضوا ولم يبين ومات حال ولو ابان وتعلق بجذعه فهو ميت **ان**

الرهن

والكفالة به صحيحة لان ضمان الدرك يجب عند الاستحقاق وكان الدين عدماً في الحال وقبض الرهن
قبض استيفاء والاستيفاء قبل الدين لا ينصور لا تزي او رهن رجلاً بايدون له عليه لم يصح امسا
الكفالة به من سيجب جائزة الا تزي لوقا ما ادركك على فلان فهو على صح ولو هلك الرهن في بيد
التا قبض هلك امانة وكذا لوقا ان نوى ما لك على فلان فهو على فاعطى فلا هذا الكفيل وهذا
بذلك المالك فهدك الرهن او ان مات فلان ولم يترك ما عليه فهو على فاعطاه فلان به رهنا
فهدك او علق الوجوب تركه الموافقة واخذ به رهنا او قال اعطى رهنا بدين فلان الذي عليك

سبح
التعليم

فان اجازة جاز والافلا ضمان على فاعطاه وهلك او رهن بكفالة النفس او بالشفعة او بغير عهد
 وحواجه في تصاهر او من هو امانة الرهن وفي الاملا الرهن الباطل مضمون وعن محمد صحت ما لك
 عليه اذا حل اجل جاز الرهن بخلاف قوله اذا قدم **●** التقديرات من اصول وفي الثالث في الرهن
 ابراهيم الرهن عن الدين او وهبه ثم هلك الرهن يهلك امانة وكذا الرهن بالمهر اذا هلك بعد
 ابراهيم الزوج او طلق قبل الدخول و ابراهيم عن النصف الباقي ثم هلك او كان بمهر المثل فابرايم
 ثم هلك ولو لم يبرمه وطلق قبل الدخول سقط مهر المثل ووجب المتعة وصار رهنه عند محمد
 فيهلك به وعند ابي يوسف يهلك امانة وفي التقاريق الرهن بالثمن انفسد لم يجزس بالقيمة **●**
 وفي الثاني الرهن بمهر المثل رهن بالمتعة عند محمد خلاف ابي يوسف والرهن بالمسلم فيه هل
 يصير رهنه براس المال اذا تقابل القياس ان لا يكون وفي الاستحسان يكون لانه يملك ويملك
 بالمسلم فيه ولم يجز في بقا الكفيل بمهر المثل كفيلا بالمتعة والكفيل بالمسلم يملك براس المال
 ويضمن في لا يضمن في موجب كفالة ضم دمة الكفيل في دمة الاصيل في حق الخطأ لانه دون اصل الدين
 وقوي ذكوت هذا واحد فصولي وفي الاجناس لو كفل بقبض الدين قال له المديون خذ هذا
 الثوب رهنه حتى ادفع اليك المال او لوصي اخذ رهنه والورثة كما لا ضمان والدين حاله **●**
 وفي المستقاع عن ابي يوسف رهن بضمه داره او عبده وسلم فله ان يسترده لان هذا ليس رهنه بل
 انه لو هلك لا يسقط شيء من الدين وفي التقاريق الارض والزرع والسجور والثمار والبساتين
 رهن بضمه دون بعض وهو امانة وكذا المشاع وفي الشيوخ واختلف في الرهن لثايب اشبه
 لا ينفق او ينفق فاسد واحدا و ابو اليسر لا ينفق لانه لا يبيع غير قابل حكم الرهن وهو الجلس
 والسيوع الطاري في رواية تفسد وفي اخرى لا وفي جمع الصحيح ان الطاري كالقاري في انه
 مبطل للرهن وفي التقاريق اخذ المصدق العشر من الغلة الموهوبه مبطله الرهن وفي الرواية
 واختلفت الرواية في كون الرهن الفاسد مضمونا هلاكه **●** وفي الجامع حكم الرهن الفاسد
 والصحيح سوا في كونه مضمونا ويشارك الصحيح في حق انه لا يضمن من الجلس اذا كان الرهن يدين
 سبق وجوبه وفي حق ان الارض اذا مات فالرهن اسوة لعوا الرهن **مسألة** اشتري
 من مسلم حمرا او خنزيرا او خنزيرا واعطاه بالثمن رهنه فهلك الرهن هلك امانة لان الرهن
 باطل لان الدين غير واجب لا طاهرا ولا باطنا وكذا لو استاجر نايحة او مغنية واعطاه بالاحرة
 رهنه فهلك ولو اشتري خيلا واعطاه بالثمن رهنه فهلك ثم علم انه كان حمرا ضمن الرهن لان

نسخه
الرهن

التم كان

لان الثمن كان واجبا في الطاهر حالة الرهن فصح الرهن وكذا لو اشترى شاة مد بوجه واعطاه
 بالثمن رهنه فهلك ثم علم انه كان حمرا ضمن الرهن لان من قيمته ومن قيمته الرهن وانك شاة مد بوجه
 لرجله واعطاه بقيتها رهنه فهلك ثم علم انه كانت ميتة وكذا لو لم يوخد العبد جزا ولا الشاة مسه
 وكذا استحققت بعد هلاك الرهن ضمن الاقل وفي الايضاح رهن بعين مضمون بنفسه كالمغضوب
 والمخرج عليه وبذلك اختلف صح الرهن لان الدين مضمون فان هلك الرهن في يد المدين ضمن الاقل
 من قيمته ومن قيمة العين واخذ العين فان هلك العين قبل هلاك الرهن فالرهن يكون رهنه
 بالقيمة فان قبض المدين حقه ثم هلك الرهن من غير منع فعليه ان يرد ما قبض لان الرهن لما
 هلك استند الاستيفاء في قبض القبض فله رده ما قبض احدا وفي يختلف الوفدي يهلك
 امانة وكذا في زيادة الاشراف خلاف وفرو في التقاريق والصحيح ان المدين يرد ما قبض وفي
 الاجناس يبرع بقضا الدين ثم هلك الرهن رد المال على المتبرع ولو رهن بعين مضمون لعين كالمبيع
 اذا اخذه المشتري رهنه فهلك يهلك امانة لان المبيع لو هلك لا يضمن لبايع كذا ذكر الكرخي
 والقندوري قال ابو الليث هذا خلاف الاصل فانه قال لو اشترى سيفا واخذه رهنه
 فهلك الرهن ضمن الاقل من قيمته ومن قيمة السيف وهكذا البردي ايضا في مختلفاته لا يصير
 قايما للمبيع بلاكه وله ان يقبض المبيع اذا اوفاه ثمنه ولو هلك المبيع قبل القبض والرهن
 قائم بطل البيع وعلى المشتري رد الرهن فان هلك قبل الرد يهلك بالاقبل وفي التقاريق يهلك
 امانة وذكر كبروا الرهن بالاعيان لا يبيع مضمونة كانت او امانة **●** ذكر الناصبي رهن بدين ثم
 تضاد فان لا دين يبقى الرهن مضمونا لانه قبضه على جهة الرهن وفي التقاريق الرهن بالدين المظنون
 مضمون عند محمد خلاف ابي يوسف وقيل لا خلاف فيه ولكن لو هلك ثم تضاد فان لا دين فهو
 مضمون وفي الرواية الطاهرة من غير خلاف والرواية في هذا عن ابي يوسف ولو تضاد قائم هلك
 لم يضمن ولو قال بعد ذلك ابراهيم اعطاه رهنه يهلك باجر المثل **●** وفي العيون اقترضت قبا
 لا ابراهيم فله وصاع الرهن قبل ان يتوضه يعطيه المدين ما شاء قال محمد ولا يستحسن
 اقل من درهم وكذا لو قال امسكها رهنه بشفعة تقطعي وفي المتقاع عن ابي يوسف في فصل القرض
 يضمن قيمة الرهن قال ابو حنيفة يعطيه المدين ما شاء وان سمي القرض والشفعة بشئ يهلك
 بالاقبل من قيمته وما سمي وفي العيون اعطي المدين الى الدين ثوبا وقال هذا رهن ببعض
 حقه يهلك ما شاء المدين في قول ابي يوسف وقال رفقا بقيمة **●** وفي الكافي استعاد

سنة
ابو يوسف

سعي
المغير

مطلوب
كل شيء هو بغير
حي يقصر

استعار عبد ايساوي الفاء بغيره بالف فوهنه به ولم يقبضه حتى مات العبد يصح لالف
 لغوا من الرهن المستعير وفي النوازل ترد خانا فقال له صاحبه لا اذعك مالم تقطع
 شيلا في اظنك سارقا واخشي منك فذبح اليه ثوبا فهدك ففكر كذا قال عصام قال ابو الليث
 عندي لا يقبض كل شيء رهن فليس يبرهن حتى يقبض لقوله تعالى فوهان مقبوضة جعل القبض صفة
 للرهن **عصير** قيمته عشرة بمشقة ففكر ثم خلد وهو يساوي عشرة فهو رهن
 بالار لا بالخمر لا يبطل عقد الرهن كالبطل البيع وفي المتناكح لا يقطع حكم الحول في الزكوة وفي
 التفريق يعم الكرخي بالخمر يبطل البيع عند محمد وعند ما ان لم يجتصم حتى خلد خير المشتري
 ذكوا القدوري عن الكرخي معنى قول محمد اي للمشتري ان يبطله واستدل بما قال انه لو خلد
 كان للمشتري قبضه وذكر الكرخي لا يتمكن من قبضه وعندما الخمر كالباق وفي لابق للمشتري
 خيار ان يبرهن حتى يرجع العبد او يسترد الثمن وفي الجامع وشرح الصميري الخمر يبطل البيع
 اطلقه وفي التفريق اذا خمر العصير الرهن له تركه بالدين عند محمد وفي النظم بالخمر يبطل
 الدين ويبطل الرهن وبالحلل يعود الرهن وفي الاصل اذا خمر لم يكن الرهن ارضا ولا ثوبا
 خله وان كان الرهن كما فوله اخذها والدين على حاله وليس للمسلم ان يخلل **ذكر كبري**
 رهن ذميا عصيرا ففكر لا يفسد الرهن ولو كان مسلما يفسد ولو خلد يعود جازا والمؤمن
 ان يخللها وليس للرهن منعه لانه محدد سعة ذي رهن ذميا فخر انما اسما خرجت من الرهن
 لا تبقى مضمونة بالدين لكن الرهن لا يبطل حتى لو خلد فهو رهن وكذا الواسم احدا ثم خلدت
 فهو رهن مسلم رهن مسلما او كافرا حرم الم تكن مضمونة لان رهنه لم ينفقد وكانت حرة امانة
 ولو خلدت كان الخلل له والدين بحاله ولو رهن الذي المسلم خمر اكانت مضمونة رهن شاة
 قيمته عشرة بمشقة فمات فذبح جلد ما لم يبرهن بقدره لان الموت لا يبطل عقد الرهن
 فاذا عادت الما ليه بالذبح والعقد باق فكان رهنه بقدره بخلاف الشاة الطبيعية اذا ما
 قبل القبض فذبح الباي جلد ما حيث لا يعود البيع بقدره لان الموت ينقض البيع والمستعير
 لا يعود وعن ابي يوسف ان شاة المشتري اذا خلدت حصته من الثمن وان شاترك ولو اراد الوا
 منع المهر من الذبح ليس له ذلك وفي الشاة في عرق الارض المهرونة وصارت نحو الخمر
 وفيه لسفن بطل الدين هلاك الرهن ولو نصب الماعن عاد الرهن لصبر ورا منتفعا فان
 كان فيه نقصان سقط الدين بقدره لهلاك بعضه ولو عرقت الارض المشاة قبل القبض

عرقا

سعي
تقيب

عرقا مستهلكا انتقض البيع وان لم يكن مستهلكا لكن تغير فالمشتري ان شارضى به وان شاة
 بعصه **ادعي** ارضا لصالحه منها على ارض اخرى ففوتت الاخرى قبل القبض فان كان العرق
 مستهلكا انتقض الصلح سواء كان الموعى عليه مقرا او منكرا فان كان مقرا يرجع الموعى بالارض
 المدعاه وان كان منكرا يرجع بدعواه ان لم يكن العرق مستهلكا لكن تغير فالموعى ان شارضى
 بالصلح وان شاة بقضه ورجع على دعواه في الاكاد وبالارض المدعاه في الاقرار واما اذا عرقت
 الارض المدعاه فان المدعا عليه مقرا فان عرقت قبل ان يتمكن من المدعا عليه والعرق مستهلك
 بطل الصلح وان كان متغيرا فهو بالحيا ولا نه ان كان مقرا فهي عند امانة لصا وكشرا الامانة
 اذا هلك قبل القبض بطل البيع وان هلك بعد التمكن من القبض هلك على ضمانه وان
 انتقص فلا خيار له اذا تمكن منها لان التقصان حصل في ضمانه وان كان ذوا اليد منكرا جاز
 الصلح اذا عرقت اما عند محمد فلا ان لعقا ومضمونة عند الغصب وقد هلك في ضمانه
 وعندما الصلح لقطع المضمومة عند المدعا عليه في الاكاد وقد تقطعت وحصل المقصود
 فلا يرفع بشي **عرق** بعض الدار المشتراة فصار كالعوات فلا تشفع احد الباقى بحصته من
 الثمن فان قال المشتري ذهب ثلثها وقال الشفيع نصفها فالقول والبيعة للمشتري امانة
 رهنه بالف قيمته الف فمات بطل الدين بموتها لقوله صلى الله عليه وسلم لو حل ارتحل فمات
 برين له فذلك عند ذهاب حثك وقال الشافعي لا يبطل لان الرهن للموتى والبطلان
 ينافيه وكذا الرهن بالمسلم فيه اذا هلك يبطل المسلم فيه لان بطلان الدين بهلاك الرهن يكون
 بطريقا مستقلا الدين حكما فيصير كانه استوفى في المسلم فيه حكما وكذا الرهن براس المال وببدل
 الصرف اذا هلك قبل الافتراق يصير الم رهن مستوفيا براس المال وببدل الصرف حكما
 رهن عبد ايساوي الفاء بالف ثم اعطاه عبدا اخر يساوي الفاء وقال خذ هذا رهنا مكان
 الاول فالاول رهن حتى يرد الي الرهن والم رهن في الاجراس حتى يجعله مكان الاول لان
 تمام عقد الرهن لما كان بالتسليم كان تمام قبضه بالرد وقوله حتى يجعله مكان الاول قبل ما لم
 يقبضه قبضا مستقلا لا يصير مضمونا لان القبض الاول لم يوجب الضمان وفي الاصل شارك
 الراهن والمرقن الرهن ونقصاه فهو رهن على حاله حتى يقبضه الراهن لان تمامه كان بالقبض
 فمطلانه يكون برؤا القبض وفي التفريق رهن حنطة ثم قال خذ الشعير مكانها فاخذ
 ورد نصف الحنطة ثم هلك الشعير وما بقي من الحنطة هلك بنصف الدين ولا يقبض الشعير

المتن

شيوخ • وفي الثاني عليه الف لرجل وبها كفيلا فوهن احد ساشا وياي الالف ثم رهن الآخر
كذلك فهلك احد الرهين يهلك نصف الالف لان كل واحد منهما مطالب بالالف وكما اكتشف
في ايضا الالف فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن الاول فيقسم الالف عليهما وكذا لو كان الدين
عليها وكل واحد كفيلا عن صاحبه او كانا مكاتبين كتابة واحدة فوهن كل واحد وعن اي حنيفة
كل واحد من الرهين يهلك بالالف وعن اي يوسف الرهن الاول يهلك بالالف والثاني ينصف
وفي العيون عنه ان علم الراهن الثاني الرهن الاول حين رهنه يهلك بنصف الالف وان لم يعلم
يهلك بالالف **قوله** في الاصل يهلك بنصف الالف ولم يشترط العلم فيجعل انما ذكر
في العيون تفسير لما ذكر في الاصل ويحتمل ان في رواية الاصل يستوي العلم والجهل وعن محمد
فمن لم يعلم على اخر الالف فوهن اجنبي ما عدا ابيه امرا المديون ثم رهنه اخوه ما عدا ابيه امرا
المديون جاز الاول رهن بالالف والثاني بخمسائه وكذا لو رهن المديون ثم رهن اجنبي
وفي الايضاح رهن عبد اسيا وياي الف بالالف ثم زاد عبد اسيا الدين على قيمة الاول يوم العقد
وعلى قيمة الثاني يوم القبض فان كان قيمة الثاني خمسائه كان في الزيادة ثلث الدين وكذا لو اعور
العبد حتى سقط نصف الدين ثم زاد عبد اسيا قيمته الف قسم الباقي من الدين على قيمته اعور وعلى
الزيادة الثلثا وكذا لو قضى نصف الدين ثم زاد عبد اسيا قيمته الف • وفي الايضاح رهن عيني
ولم يسم لكلا احد حصه من الدين قسم الدين على قيمتهما فما اصاب كل واحد فهو مضمون بالالف
من تلك الحصه ومن قيمة نفسه وان سمي لكلا احد حصه كان كل واحد مضمون بالالف من قيمته
وما سمي به وفي التقاريق زاد احد ما واستحق او ظهر حوا هلك الاخر بالحصه وبقتك الجميع
والزيادة في الرهن بعد حصول الولد وهلك الاصل جاز اذا بقى الولد الى الفكاك ويقسم
ما في الولد على قيمته يوم الفكاك وعلى قيمة الزيادة يوم زيارته ولو هلك الولد بطلت
الزيادة • وفي الايضاح رهن عبد بالالف قيمته الف فان قال العبد محبوس بنصفه مضمون بنصفه
امانة وفي المشتق اعور قال ابو حنيفة وزفريه بذهب نصف الالف وقال ابو يوسف
يقوم صحيحا ويقوم اعورا فيذهب من الدين بحساب النقصان وفي الاستحبابي لو جني على نفسه
سقط من الدين قدر ما استقص من المضمون دون الامانة ولو جني بعد اقرار المضمون منه على
المؤمن وقد اقر الامانة على الراهن الزيادة في الدين على ان يكون الرهن الاول رهنا لهذا الدين
مع الدين الاول باطل قال ابو يوسف هو جاز باعتبار الزيادة في الرهن وفي الثمن والتمن ولما

الزيادة في الرهن

الزيادة في الرهن تؤدي الي شيوع الدين لان بعض الدين يقابل الرهن الاول وبعضه يقابل
الثاني وذلك جاز فان رهن العين بنصف الدين جاز واما الزيادة في الدين تؤدي الي شيوع الرهن
لان بعض الرهن يقابل الدين الاول وبعضه يقابل الثاني ورهن المشتق باطل • ارفق عبدا
بحما به قيمته الف ثم زاده الرهن خمسية في الدين على ان زاده الراهن امة رهنا بجميع الدين فلي
قولما يكون العبد رهنا الخمسية الاولى وتغير الامنة رهنا بالخمسية الاخرى وزيادة في الخمسة
الاولى وقال ابو يوسف هما رهن بالالف في الجامع شرط صحة الزيادة في الثمن والمؤمن قيام المبيع
حقيقة وحكا حتى لو اشترى جارية فاعتقها او دبرها او كاتبا او استولدها او ملكها ثم زاد في الثمن لا يصح
لان الزيادة تنصرف في المبيع فلا يجوز الا وان يكون المبيع حال يجوز العقد عليه وبعد الفكاك
وان كان حال يجوز لكن في حق المتقاعدين لا وعن اي حنيفة الزيادة في كلا جازة ولو رهنه او جرها
ثم زاد صح لان نقل حق غيره لا يبطل ملكه ودفع الشاه لا يمنع الزيادة لان المبيع حال يجوز فملكه بالالف
الاول لانه لو اشار الي المديونة وقال بعتك هذه الشاة بكذا جاز من اصحابنا من يقول هذا اذا لم
يكن يبطل لان المبيع قائم بدليل انه لا ينقطع حق المصوب منه وان سئل فلا يصح الزيادة لان المبيع ثابت
بدليل انه ينقطع حق المصوب منه وكذا قالوا في الهبة اذا دمج الموهوب له وسئل لم يكن الموهوب
ان يرجع فيها ومن اصحابنا من يقول لا فرق بينهما لانه لا ينقطع حق المالك في الحالين وحياطة الثوب
لا تمنع الزيادة وان كان حق المصوب منه ينقطع لان المبيع حال يجوز فملكه بالاسم الاول • وكذا
حصل الحد يسيرا فعلى هذا الوشوي الشاة ثم زاد يبي ان يجوز وقطع الثوب لا يمنع لانه نقضان وليس
بفكاك وسبح الغزل يمنع لان المبيع حال يجوز فملكه بالاسم الاول لانه لو اشار الي الثوب وقال
العقد بكذا لم يجوز وكذا اطن الحنطة يمنع وتخلل العصور لا يمنع لانه تغير صفته لا اصله وتجره يمنع لانه
لا يجوز ابتداء العقد عليه • المقررات في الثاني وفي الايضاح لا يمنع عند اي حنيفة وكذا الزيادة
في المهر بعد موتها وفي الجامع اشترى عيدين فزادته قيمته احد ما ثم زاد في الثمن قسمت الزيادة على
قيمتها وقت العقد لان الزيادة تلحق باصل العقد فيعتبر في العقد كالتصوي اذا باعها ثم زاد
قيمة احد ما ثم جاز المالك فالثمن ينقسم عليها على الوجه الذي قلنا كذا هنا ولومات احد ما ثم زاد
صحت حصه العبد الحية حالة العقد وكذا لو زاد بعد هلاك احد ما حكما من اصحابنا من قال هذا
قولما فاما عند تنصرف الزيادة الى الحي كما لو تزوج امرأتين احداهما لا تخلله ان عدوه يسه في المسي في
الخصح كما هنا • وفي الايضاح اشترى جارية بعبد وتقا بضا فهلك احد ما ثم زاد احد ما

صاحبه تحت في قود ابي حنيفة و ابي يوسف وعن محمد اشترى جارية فماتت في يد فزاد البائع
المشتري اخرى جازت ولو زاد المشتري لم يبيع لم يخر ونقص الزيادة من الورثة كما تقع من المتقاضي
زاد المستاجر في الاجرة بعد مضي بعض المدة فماتت الزيادة لما بقي له قايمة وقيل لما لان العقد
واحد وهكذا عن ابي يوسف في الاما لي **قوله** عدا فمات عند المرن ثم استحق
رجل فضر الراهن قيمته بعد الرهن ومات بالدين لان الراهن ملكه باء الصمان من وقت
النصب فيكون الله رهن ملكه نفسه وان ضمن المرن يرجع المرن على الواهن بدنيه وبما
ضمن لان المرن في حق العين كالخودع فكان قرار الصمان على المودع الا انه لا ينفذ الرهن
لان الواهن يملكه من جهة المرن وعقد الرهن كان سابقا على هذا الملك فظهر انه رهن بملك
غيره ثم ملكه فلم يكن رهنه بخلاف المضاربة اذا استحق مال المضاربة وضمن المستحق المضارب
ورجع المضارب على رب المال ففدت المضاربة وان ملكه رب المال مال المضاربة
من وقت الدخول الى المضارب وعقد المضاربة كان سابقا عليه الا ان المضاربة ليس بعقد لازم
فكان له واهمه حكم الابتداء انصار كما لو انشا العقد بعد الرجوع فنفدت اما عقد الرهن فلزم
ولهذا لا يبطل بموت الراهن ولا بموت المرن فلم يكن له واهمه حكم الابتداء فنفدت بتفصيل
العقد ابتداء او بقاء فبطل **قوله** اقام كل واحد بينة على عين في يد رجل انه ارتنه منه فقبض
فان ارجا قضيه لاسبقها فارجا فان ارجا لا يبرأه في وقت الذي يدعي الرهن فيه ولو لم
يبرأ ولو كان الرهن في يد احد ما قضيه له لان يدع له على سبق رثته انه الا ان يظهر ان تاريخ
رهن الاخر اسبق وكذا لو كان للذي لا بد له تاريخ يقضي به لصاحب اليد فان لم يكن لاحدهما
تاريخ والعين في يد الراهن او في ايديهما فالقياس ان لا يقضي بشي وفي الاستحسان يقضي
بارتباطها لا استوائها في الحجة وبالقيا من اصحابنا وجهه ان كل واحد اقام البينة على ارتنه
الكل ولا يمكن القضاء للمعارض ولا القضاء برهن الكل منها لان البينة ما قامت عليه ولا القضاء
لكل واحد بالنصف لانه مشاع ولومات الراهن وعليه دين والرهن في ايديهما وكل واحد اقام
البينة انه ارتنه فالقياس ان لا يقضي بالرهن والعين بين الغرما بالخصم به قال ابو يوسف
لما بينا وفي الاستحسان يقضي لكل واحد بنصفه ببيع في نصف دينه وهو قولهما لان المقصود من
الرهن بعد موت الرهن كونه احق به من سائر الغرما لا الحبس ونظيره دعوى رجلين تكاح امرأة
بعد موتها انه يصح وفي حال حياته لالا لان المقصود بعد الموت الميراث وفي الجوه الخ لا لو كان

الرهن في يد

الرهن في يد احد ما و اقام كل واحد بينة ارتنه من رجل اخر فانه يترك العين في يد ذي اليد
ولا يقبل بينة احدهما ولا يقضي بشي حتى يحضر رهن هذا و رهن هذا فاذا احضر الجاني يقضي
برهن المدعي الذي ليس الرهن في يده ولا انظر في هذا الى الاول ولا الى الاخر **قوله** ارتنه
من رجلين دارا حتى له عليهما جاز لان العقد واحد ولا شيوخ فيه والحديث يوم وكذا لو كان
لاحدهما ثلث الدار فان قضى احدهما بنصيبه من الدين لا يأخذ شيئا من الدار حتى يقضي صاحبه حقه
لان الرهن واحد وكذا لو كان المرن اثنين والراهن واحد او المرن واحد والراهن اثنين ولا فرق
بين ان يكون الدار بينهما نصيبين او اثلاثا ولو رهنها على ان اثلث رهن يدين هذا والثلثان
رهن يدين هذا او التفصيل لتفصيل لم يجز لشيوخ ولو كان لاحدهما الف والاخر اثنان فلهما
عندما يدسها جاز لما وكذا لو كان جنس المالين مختلفا ولو قال لرجلين رهنكم هذا العبد
بالف لكل واحد نصفه فحسبما به لم يجز وكذا لو رهن عبدا بالف نصفه بستمائة ونصفه باربعمائة
او كل نصف خمسمائة لم يجز لانه بالتفصيل ما رشايعا **قوله** شاتين بثلثين احدهما
بعشرين والاخرى بعشرون ولم يبين هل من هذه لم يجز ولو بين جاز وهكذا كل واحد بما
سمى لها **قوله** المقرعات في الشافي وفي القادر رهن رجلين عينا بدنيهما فجميعه رهن
عند كل واحد منهما والمضمون على كل واحد حصه دينه منه وفي التقاريق لا يفتكك بعض
المرهون وان كان سمي حصته وعن محمد روايتان وكذا الراهنان والمرهونان والفضولي يريد
في الرهن وفي الشافي في رواية الرهن لا تستغرق الصفقة بتفريق التسمية كما في البيع وفي
رواية الزيادة بتفريق خلاف البيع والفرق ان ضم الردي الى الجيد للتزوج مقصود في البيع
دون الرهن وما ذكر في الزيادة قول محمد وما ذكر في الرهن قولهما وقيل لو رهن عبدا بامانة
نصفه بخمسين ونصفه بخمسين انه على روايتين ايضا **قوله** وفي التقاريق خذاها شئت وهما
فاخذهن وامانة بخلاف قوله خذا احداهما رهنه عن ابي يوسف امانة ايضا وفي العيون خذا
احدهما رهنه والاخر بضاعة فاخذها فنصف كل واحد يملكه بالدين العدل الى بيع
الرهن حال غيبة الموكل اجر على بيعه وكذا وكيل المدعي عليه بطلب المدعي امسح عن الخصومة
وموكله غايبة يجبر على الخصومة لان الوكالة صارت حقا للمدعي وقيل انما يجبر اذا اشترط
البيع في الرهن لانه جليل يصير من حقوق الرهن قبل الرهن وفي الشافي ان كانت الوكالة
بطلب الخصم فليس للموكل عزل الخصم وقال بعضهم لا يملك عزله الا برضا الخصم

وفي استيفاع عزله بغير محض من الخصم عند محو خلاف اي يوسف وينعزل بموت الموكل
وفي الاقضية اذا كانت الوكالة بطلب القاضي بملك الموكل عزله بخصم القاضي وان عزله
بخصم الطالب جاز ايضا وفي التقويم الوكيل بالطلاق بطلب المرأة عزله الزوج من غير حق
المرأة قال نصير صحيح وقال بن سلة لا وهذا باعالي انه اذا لم يعزله هل يحير الوكيل على الطلاق
عند نصير وعنه يحير وقال السر حسي والاصح عندي انه يصح العزل وفي جمع النسخي صحيح ولم
يعرف في تفسير الخبر في هذا البينه ويجب ان يحس حتى يطاق وقد ذكرت هذا الواحد فمعي
وفي التوكيل بالخصومة بطلب الخصم وفي تسليط المرفق على بيع الرهن لا يملك عزله لان جراب
الخصم وقضا الدين يستحق عليه فلا يملك اطلاقه اما الطلاق فلا وفي التقاريق اراد سفوا في حقه
فوكلا بطلاقا ان لم يرجع الي وقت كذا فخرج ثم كتب بالعزل فبقي خلاف بين المناجيزين
وفي الاستحبابي هذا الاختلاف في عزله الوكيل بالخصومة وفي جمع النسخي وكله بشي على انه متى
عزله فهو وكيله فعزله يعود وكلا ولو عزله ثانيا لا يعزل ولو قال كذا عزله فهو وكيله
يعود كما عزله ولو قال كنت قتل كذا عزلك فانت وكيل فاقول ان كما عدت وكيل فقد
عزلك هل يقتضي هذا عموم العزل احتلفوا والصحيح انه لا يعزل والوجه الصحيح لعزله
ان يقول عزلك عن الوكالة الثابتة وعن التي لا وعن الاور كيدي ورجعت عن المعلقة
وعن المعلقة والى يفتي ان يقدم الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن الثابتة قارنه
تجوز وكالة معلقة فلا يعزله عنها بقوله ورجعت عن المعلقة لانه حين قال ذلك كانت
تلك وكالة مجزئة وعن كبر ان العزل عن المعلقة لا يصح عند اي يوسف وبه اخذ المأثور
وابن سلة وجمع عند محمد وبه اخذ نصير والسر حسي وابو سماع لان هذا في الحقيقة استماع
عن الوكيل وله ذلك وفي الثاني مات الراهن او المرفق فالعدل على وكالة قبل هذا اذا كان
العدل شرط في الرهن كما مر ولومات العدل بطلت وكالنه فليس لو ارثه ببعده ولا للوصي
الذي اوصى اليه ببعده على الخصوص وعن اي حنيفة واي يوسف ان وصيه يقوم مقامه وكذا
لو كان لاذن بالبيع للمرفق فانت بطل وعن محمد اذا كان الشرط ان يعمل العدل برأيه فله ان
يوصي ثم ليس اوصيته ان يوصي فان اتفق الراهن والمرفق على وضع الرهن في يدي عدل
اخر او في يد المرفق جاز لانه حقه وان تنازع في ذلك فالقاضي ان شاء وصفه في يد عدل وان
شا وصفه في يد المرفق قطع المنازعة ولو لم يمت العدل لكن مات الراهن فالعدل ان يبيعه

طلب
يعلق
سج
قلت لك

ولا يعزله بموته

ولا يعزله بموته لانه لا يعزله بعزله الغرومه بقا للرهن وكذا لومات المرفق او الراهن
والمرقن فالعدل ان يبيعه لان الرهن لم يبطل فكذا وكالنه وكذا لو سلط المرفق على بيع
الرهن ثم مات الراهن فله ببعده ولا يشترط حضرة الورثة ولا رضاهم ولو شرط في الرهن
ان يبيع العدل فامتنع باعه القاضي وهذا قولهم جميعا وتكون العدة على الراهن وكذا لو
مات العدل وامتنع الراهن عن البيع باعه القاضي والعدة على الراهن ذكره بكر العدل
لا يفارق الوكيل المفرد بالبيع في مسائل **مسألة** انه يبيع الولد والارث وما يوجد
بالا خلاف والمفرد بالبيع **مسألة** اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يعزله الي جنس
الدين والمفرد اذا باع باي ممن كان لا يجوز ان يعزله **مسألة** عند الرهن اذا اقتله عبدا
فدفع به فالعدل يبيعه بخلاف المفرد **مسألة** العدل يحير على البيع والمفرد لا **مسألة**
انه لا يعزله بعزله الراهن الموكل ولا بموته بخلاف الوكيل المفرد اشترى ثوبا وقبضه ثم اعطى
البائع وقال له امسكه حتى اعطيك الثمن فهو رهن عند اي حنيفة وديعة عند اي يوسف
ولو قال امسكه بملكك او قال امسكه وهنا حتى اعطيك ثمنك فهو رهن في التقوين وعند
محمد في قوله امسكه حتى اتيك بحقت انه رهن في جمع **مسألة** وفي التقاريق عنه ادفعه الي فلان
حتى اتيك بالثمن انه قبض بخلاف قوله ضعه **مسألة** المشتري للبائع قبل القبض ادفع المبيع
الي فلان حتى اتيك بالثمن انه قبض بخلاف قوله ضعه ولو اتفقا على الوضع على يدي عدل حتى يتيقروا
الثمن يهلك من البائع ولو وصفا الثمن على يد عدل حتى يقبض المبيع ضاع الثمن عن المشتري الا ان
يقول البائع ضعه وهنا **مسألة** وفي جمع اشترى جدا وقبضه ولم يعط فاخذ البائع الجدا في يده
وقال هات الفلوس واخذ الجدا فذاب فعلي المشتري الثمن وعلى البائع قيمة الجدا وبمثلها لو
قال المشتري للبائع بعد اخذ الجدا هات الفلوس فذاب فعلي المشتري الثمن وعلى البائع قيمة الجدا وبمثلها لو
لانه مودع ولو قال للبائع قبل القبض امسكه حتى اتي بالفلوس فذاب بطل البيع ولا شيء على
احد **مسألة** **مسألة** لو اوصى ببيع ليجي بالثمن فابطل خشي البائع ان يفسد فاته
ببيعه وبيع المشتري الشرا فان كان في الثمن زيادة **مسألة** لو انقص موضوع عن المشتري
ولو اشترى بخيار اجبر على القبض او يبيع استحقاقا في التقاريق الاب او الوصي رهن عينا للرجوع
بدين نفسه جاز لانه يملك الايداع فهذا اولى من قبل انه لو هلك ضمن له قدر الدين وفي اللاتي
اذا كان قيمة الرهن اكثر من الدين يضمن لا يضمن بقدر الدين والوصي يضمن بقدر القيمة لان للاب

من يد

ان ينتفع مال العبي ولا لذلك الوصي دكر ابو اليسر قضى الوصي دين نفسه من مال الصغير
 لم يجوز والاب لو فعل ذلك جاز لان قضا الاب دينه من مال الصغير بمنزلة بيع مال الصغير
 من نفسه والاب يملك ذلك بمثل اقيمة والوصي لا يملك ذكر ابو الليث ان جواز الوهن
 استحسان والقياس ان لا يجوز وعن ابي يوسف انه اخذ بالقياس في السر جسي في وجه
 رواية ابي يوسف الا ترى ليس لما ان يقتضا دينها من مال الصغير فكذا لا يكون لما ان يرها
 فيجعل على ان في المسئلة روايتان **●** وفي المستقالات ان يره من دينه مال الصغير عند
 ابي حنيفة خلاف ابي يوسف رهن عبد اقيمة الف بالف فاسقط من مدينه سقط من الدين
 بقدره ولو استقص من حصة السعور لم يسقط شي خلاف زفر ولو رجع سعوره الى مائة
 فقتله رجل خطأ ففسد مائة اخذ المئتين مائة محقة ويسقط عن الدين تسعماية لان
 الفضل توى في ضمان المئتين وكذا لو قتل الرهن ولو امر المئتين ببيعة فباعه بمائة اخذ
 المائة محقة ويرجع على الراهن تسعماية لان المئتين وكيله في البيع فصار كانه اخذ باذن
 المئتين وباعه كان الفضل ما وباعه فكذا اذا باعه وكيله ويده كيد لهما لما اتفقا على بيع
 الرهن خرج من الرهن ولو قتلته عند قيمته مائة فادفع به اجبر الراهن على افتكاكه بجميع
 الدين وقال محمد ان شأ الراهن افتكاكه بالالف وان شاركه بالالف العبد مضمون عند
 المئتين بالدين فصار حكمه حكم المبيع في بيع البايع وانفقوا ان المبيع لو قتلته عبد فدفع به
 فلم يشرى اخذ بجميع الثمن وتركه وكذا لو اشترى قبضة فوجده به عيبا فرده بقضا فقبل
 يسلم الى البايع قتله عبد ودفع به فالبايع قبله او تركه بالثمن وكذا المفضول لو قتلته عبد
 فدفع به فالملوي قبله او تركه بقيمة المعصوب كذا هنا **●** الفانك قام مقام المفقول
 ولو لم يعمل اجبر الراهن على افتكاكه بالالف وان يبيتر سعوره كذا هنا وهذا كالعبد الحاني
 قتله عبد ودفع به قام مقامه في جميع احكامه والعبد المديون قتله عبد ودفع به قام مقامه
 في احكامه عند المئتين قيمته مائة قتله العبد الرهن فدفع المئتين به فقياس قولنا ان يجبر
 الراهن على الافتكاك ولو قتلته اخو خطأ عزم قيمته من خلاف جيلس الدين قام القيمة مقامه
 فيكون الحكم على اختلافهم في القاتل المدفوع ولو ان المئتين هو الذي قتله سقط الدين
 قولنا لانه لم يقع شي مقامه ويعوم الفضل ان كان لانه استشهد لك في الشافي وفي الراد جناية
 المئتين على الرهن يسقط من الدين بقدر رها وفي النخعة جني المئتين على الرهن يجب قيمته او

لم يعتبر سعوره
 لم يعتبر سعوره

مثله ان كان مثليا

مثله ان كان مثليا ثم ان لم يكن الدين حالا يكون رهنه مكانه وان كان حالا او جلا فان كان مثله
 دينه في الجهن والصفه يصير مستوفيا لدينه وان كان اقلا واكثر فزيد ان العمل وسيله
 الاستحباب اعنى الراهن الموهون او دبر او استولد فان كان الدين حالا اجبر الراهن على
 القضا ان كان موسرا وكذا لو كان موحلا وصل فان لم يحل ما اخذ المئتين من الراهن فيجب
 الي ان يحل الاجل فاذا حل ان كانت القيمة من حطب الدين استوفى دينه ورد الفضل ان كان
 في القيمة فضل وان كانت القيمة اقل من الدين رجع بالفضل وان كانت القيمة خلاف جيلس الدين
 جيلس بالدين **●** وكذا لو انلف الراهن الموهون وفي الشافي اذا كان الراهن
 معسر فلم يره ان يسقط المدبر وام الولد في كل الدين ويسقط المعق في قدر قيمته
 ثم يرجع هو بذلك على الراهن ولو كانت المئتين ان سيطر لانها بطلان محقة عند الاداء
 بالعتق **●** او رهن عبد بالف قيمته الفان فقتله جارية قيمته مائة فدفعته فعلى قولنا
 يجبر الراهن على افتكاكه وعنده محمد ان شأ افتكاك جميع الدين وان شأ جيلس نصف المئتين بالدين
 واخذ نصفه لان نصف العبد كان فارغا فصار كانه لو دفعه ونصفه كان مضمونا بالدين وللراهن
 قامت مقامه فاذا اختار تركه بالنصف الذي كان مضمونا يكون للمئتين بالدين والنصف
 الذي هو امانة يكون للراهن **●** عبد رهن بالف قيمته الف فقضى عيني عبد قيمته مائة
 فدفع واخذ الاعمي بقي كل الدين لقيام المدفوع مقام المدفوع به وقال محمد يقوم صحها ويقوم
 اعمي فيبطل فضل ما بينهما ويصير الاعمي رهنه بالثمن ولو كان الرهن عبد اقيمة الف والدين الف
 ثم قتل نفسه او فقا عينه جعل كانه هلك لان جنابته على نفسه هدر بدليل انه لا يجب به
 دفع ولا فداء او اذا صار هذلا صار كثلغه باقة سماوية فيسقط كل الدين بالقتل ونصفه
 بالفقو **●** انلف المئتين ما الرهن باذن الراهن لا يسقط شي من الدين مادام الرهن قويا
 لانه هو الاصل فان هلك ما رهنه اخصه من الدين فيرجع المئتين على الراهن بحصة الثمن من
 الدين لان اختلافه كان له فالاصله الراهن باذن المئتين او اجني باذنها ولو كان
 النما قايما وقت هلك الرهن ثم انلفه المئتين او الراهن او الاجني باذن ضمن ويجعل ذلك
 رهنه بخلافه لو هلك كان هدر او انلفه بغير اذن ضمن ويكون رهنه مع الاصل فان هلك
 الاصل بحصة من الدين وان هلك النما كان هدر **●** رهن قلب فضه ورنه عشرة فضة
 فان كان قيمته مثله ورنه او اكثر سقط الدين لان الرهن وقا بالدين وزا وقيمة وان كان قيمته

اقل من وزنه ثمانية فكذا ذلك لان العبر للوزن وعند ما يضمن المرتهن قيمته ثمانية من
خلاف جهته لانا لو جعلنا مستوفيا بقدر وزنه يتضرر المرتهن باسقاط حقه في الجود
ولو جعلناه مستوفيا بقدر قيمته يودي الى الربو المست الضرورة الى ضمان القيمة من
خلاف جهته ويصير الضمان رهنا • وفي الشا في ارتهن وزنيا يكيلى او بالقلب يهلك
بما فيه لانه فقهه لاستيفائه فبهلك بالاستيفاء وان اصابه ما فاق قدره ضمن مثله
والفاسد له ويرجع يد يديه وقال محمد للراهن خيار ان يجعله للمرتهن بد يديه او يسترد
بقضا الدين ارتهن كوحدة جيد بكر ردي يهلك بما فيه وان فسد وان فسد باصابة الما
ضمن مثله والفاسد له وقال محمد للراهن ان يفتكك معييا بجميع الدين او يجعله بالدين ولو
كان الرهن رديا والدين جيداً فيه يهلك بالدين عند اي حصة لان عند العبر للقدور عند
يضمن المرتهن مثل الرهن ويكون رهنا عند بالدين لمراعاة حق المرتهن في الجود ولو اصابه
ما يفسد فالراهن فتنكه معييا بجميع الدين او ضمن المرتهن مثل الرهن ويكون رهنا والفاسد
له وهذا بخلاف العدل باع الرهن واو في المرتهن ثم استحق الرهن فالمرتهن ضمن الرهن
او العدل فان ضمن الراهن فغديس العدل وحقق اقتضا المرتهن الدين بالثمن وان ضمن العدل
ان شارح بما ضمن على الراهن لانه وكيله فيرجع عليه بالحقة من العزم ونقد البيع وحقق اقتضا
المرتهن يديه وان شارح على المرتهن بما ادي اليه من الثمن لانه طهر ان العدل ملك الرهن
بالضمان والبيع وقع له والثمن له وبطل اقتضا المرتهن فيرجع بد يديه على الراهن وفي النظم
رهن دارا او رصا تم استحق ما نصف معين او بيت بقى الرهن في الباقي جائزا لانه يحل ان يجوز
رهنه ابتداء ولكن يكون محبوسا بكل الدين مصمونا حصته من الدين وان كان لا يجوز رهنه

كتاب ابتداء بطل الرهن فيه في الاستحياء
أخبار جرح نفسه وجرحه رجل وعقره اسد ولذغته حية ثبات
من ذلك كله فعلى الاجنبي ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جهل من حيث كونه هدرانكا
شخصا وفعل نفسه معتبر في حق الاثم لا في حق احكام الدنيا حتى لا يجعل قاتلا نفسه فيصلى عليه
خلاف ابي يوسف وفعل الاجنبي معتبر في حق الاثم والضمان فكانا مختلفين فصار كانه تلف
ثلثة اشخاص والعبر اعدو الجناة لا لعدو الجنائيات وكان على الاجنبي ثلث الدية في ماله
لان العاقلة لا يعقل العهد ولو كان مع ذلك جرح عبد فعلى الاجنبي اربع الدية لان جنانية

عبد معتبر

عبد معتبر في حق الاثم ولو خرجت به قرحه ولذغته عقره سبع وجرحه اجنبي
ومات من كله فعلى الاجنبي نصف الدية لان الثلثة لاني ثلثة لاني ثلثة لاني ثلثة لاني ثلثة
حية وجرحته به قرحه وجرحه رجلان فعليه ثلثا الدية ولو جرحه رجل وعقره سبع واصابه
حجر ومنه رجل على الطريق او حايط ما يلد الى ملكه فعلى الرجل الثلث وعلى صاحب الحجر او الحايط
الثلث لانهما معتبران وسقط حصته الهادر • النفر جات في الشا في القتل اذا وقع بالمجود
من الالة او ما يجري مجراه في تقريظ الاجر فعلق به القصاص جديدا كالتالا او غيره وان شئت
قلت كما ما يقع به الذكاة اذا قتل به فزيد القصاص كما لو اخافه برمح لاسنان فيه او رماه بسهم
لاضل فيه او سق بطنه به او ذبحه به او ملطه قصب وعلى هذا قالوا لو احرق رجلا بالنار
فعليه القصاص لان النار تقطع الاجرا حتى ان في الذكوة بها عمل اخر يد ايضا اذا وضع في المذبح او قرح
منه فقطع ما يجب قطعه في الذكوة وسال بها الدم حل وان احسم الدم لا يحل كذا ذكر السرخسي
وان قتله عذوبة لاحد له ولم يخرج به ثمن اي حصة في ظاهر الرواية يجب القصاص اعزنا بالخبر
وفي رواية الطحاوي لا اعتبار بالخرج قال القدروري الظاهر استحسان والقياس ما ذكره
الطحاوي وعند ما يقتض كل حال الا ان المعتبر عند ما ان يحصل القتل بالة يقصد لها القتل
عادة • وعن ابي يوسف لا قصاص في الابرة بخلاف المسألة وقيل يجب ان يجب فيها وقيل
معناه في القتل ولو خربه بسيف بغيره لم يحد الحرق العهد لم يقتل عند ابي يوسف خلاف محمد اذا كان
العهد يقتل به ولو قتله بمود الم او بحجر كبير فلا قصاص فيه للحديث لا قود الا بالسيف وقال
اذا جاز هذا ما يعرف انه مثل السلاح او اسد فعليه القصاص • وعلى هذا لو طرعه في
بيروا لقاه من جهل او سوط او عرقه في مخزفات الا ان يكون الما محال قد يجوز من مثله لم
يجب القصاص بالاجماع وفي المتن عن ابي حنيفة قرحه فطرحه فقدام سبع فقتله لا قود عليه
ولا دية ولكنه يعزر ويضرب بخراب وجميع ويحبس حتى يموت ولو طرعه صديقا فلقاه في الشمس
حتى يموت او في الظل في يوم بارد فقتله البرد فعلى عا قتلته الدية وكذا لو طرعه والقتاه
سبع فأكله ولو قتله بشي لا يقصد بقتله القتل كالعصا الصغير والسوط وبسم هذا شبه
العهد وحكمه الكفاوة والدية على العاقلة وهي مائة من الابل اربعا خمسة وعشرين من النخاس
وحمة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة وقال محمد
يجب اثلاثا لثلاث حقه وثلاثون جذعة واربعون سنية كذا هو اصله كذا ابو ذر قتله العهد اذا

دخله شبهة فيقول ما لا يهر في مال الجاني في ثلث سنين ولو اوجب القتل قصاصا لم يحول
مالا فهو حال في مال القاتل وفي الاستيجابي كل دية تجب لا عن صلح تجب في ثلث سنين وفي
الثاني عفا احدى وليي الدم ينقلب بضيق الاخر مالا في مال القاتل في ثلث سنين لانه جزء
من الدية بخلاف ارش البكر انه تجب في سنتين اثنتي عشرة والسدس في سنة لانه تجب
ابتداء اذ ذلك ولا يعقل العاقلة في الخط اقل من نصف عشر الدية فاذا بلغ نصف العشر
فهو على العاقلة في سنة وكذا ما زاد عليه الي ثلث الدية فان زاد فالي ثلثين ويؤخذ في
سنتين فان زاد على الثلثين اخذ الفصل في السنة الثالثة وابتداء السنة من حين يقضي
بالدية ● وعن بعض اهل السوق ان كانوا يتناصرون بالحرق او المحلة او القزابة كما
بعضهم عاقلة لبعض وفي ائمة عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعته ان كانوا يتناصرون بها
وعن القاضي والمصنف في باب العاقلة التناصرون قيام بعض بامر بعض فان كان اهل المحلة او
السوق او الرستاق او العسيرة محالا اذا وقع لواحد منهم واقعة قاموا معه في كفاتها ففهم
العاقلة والا فلا وفي موضع فان كان له مناصرون من اهل الديوان ومن العسيرة والمحلة
والسوق فاهل الديوان اولي ثم من العسيرة ثم من اهل المحلة والسوق وفي نفسه وان كان
لا يتنصر من اهل محله او قريبه او اهل حوقه فعاقلته عسيرته من قبل ابيه وفي الثاني
لا يعقل اهل مصر عن اهل مصر اخر لعدم التناصرون يعقل عن سواده وقراه وفي موضع لو كان
التناصرون من مصر اخر هل يعقل عنه اختلفوا فيه وفي التقاريق لا يعقل مصر عن مصر كما لشام
والبصرة الا ان يكون في مصر ديوانه في مصر اخر واكثر ما يؤخذ من كل رجل من العاقلة ثلثه
درهم او اربعة في كل سنة واقله لا مقدار له فان ثلثت العاقلة حتى اصاب الرجل اكثر من
ذلك ضم اليهم اقرب الناس منهم في النصف حتى يصيب كل رجل ثلثه درهم او اربعة ولو
مات واحد من العاقلة لا يؤخذ بضيقه من تركته ● ولا يعقل مع العاقلة صبي ولا عبد
ولا مكاتب ولا امرأة وفي جمع ومن لا عاقلة له فعن ابي حنيفة عقله في ماله ويؤدي في
كل سنة ثلث الدية وعنه يعقل عنه بيت المال قال الخوازي وهذا الرواية اصح وفي
شرح ابي درويش الصحيح من المذهب هذا لان ميراثه لبيت المال فكما غنمه وفي الزيادة
والاجناس في ماله وفي ائمة في بيت المال في نجا هو الرواية وفي شرح بكر في عامة الروايات
في بيت المال وفي التقاريق عاقلته ثلث المال وروى في ماله ولا يعقل من شبه العبد فمادون

لانه خير من الدنيا

أول الفسوق

سید
واحدا

لحمه
وفي القيمة

النفوس قال لسكران لا تري انه كالنور في حق ايجاب القصاص فكذلك في ايجاب الدية وقال القاضي
موجب شبه العمد فيما دون النفس في ماله وان بلغ الدية كما لو ضرب عيني انسان خشبة
فاذهب البصر وفي الثاني الكفا وسعافلون فيما بينهم وان احالف ملهم وان لم يكن له
عاقلة ففي مال القاتل في ثلاث سنين من يوم يقضى بالدية وفي القاري قبل لا ييوسف
كيف يكون العود الى اهل الشرك قال يعطون على ان يعقلوا صفان من المسلمين والمشركين
النفيا فقتل مسلم مسلما من اصحابه ظنه مشركا فبيد الدية والكفارة لانه قتل خطأ وان كان
المقتول في صف المشركين فلا دية ولا كفارة لان من في صفهم مباح قتله فترج في السير
ان علم مسلما بعينه قد جابه العدو ومكرها فيعد في الرمية وهو يعلم حاله يجب القود قيا
لانه عد محض وفي الاستحسان لا قود لان كون المقتول في بعض احواله القتل يصير شبهة في
استقاط القصاص وعليه الدية في ماله ولا كفارة ولو اختلفا قتلا في المقتول قصده
برميك بعد ما علمت انه مكره من جهتهم في الوقوف في الصف وقال الرازي انما تعرفت
المشركين فالقول للرازي لانه متمسك بالاصل وهو احواله الرمي الي صفهم • ولو التفت
السريتان ليلامن المسلمين وكل واحد احق برأى ان صاحبا من المشركين فاقتلوا فاجلوا عن قتلي
ثم علموا فلا شيء عليهم من دية ولا كفارة لان كل واحد منهم باشرت دفعا مباحا ذكر الملواني
ولم يذكر محمد حكم الفصل ويجب ان يغسلوا ولو تترس المشركون باطفال المسلمين فلا بأس
بالرعي اليهم ويتعزرون بذلك المشركين وما اصابوا من ذلك الاطفال فلا دية ولا كفارة
الاب او الام او الجد او الجدة اذا قتلت اولاد او اخافهم عد القصاص لان الابن ماحور
بالاحسان الى الوالدين بكل حال وليس من الاحسان ان يقتلوه وتجب الدية في ماله في ثلث
سنين لان العاقلة لا يقتل العمد وفي الاستحسان لا يجلد الابن شهيدا وان كان حب الدية لانه
انقلب مالا للشبهة وكذا كل قتال اوجب القصاص ثم انقلب مالا بالصلح لا تبطل شهادته
• معقوه قتل ابنه عمدا فلا يبيد ان يقتل لان القصاص شرع لتشفى النفس والاب ولا
على نفس المعقوه وله ان يباح لانه انفع للمعقوه وليس له ان يقتل لانه ابطال حقه وكذا
ان قطعت يده عمدا فلا يبيد ان يقتل او يباح ولا يعفو او الوصي كلاب لانه لا يقتل لانه
لا ولاية له على النفس وفي الطرق روايتان فعلى ابي الرواس يعرف وهو ان الطرف
ملحق بالمال وله ولاية على المال وفي الاصل الوصي لا يملك الصلح في النفس بخلافه روايتا

المفسر قال بكون

واما القاضي فلم يصح انه كلاب وان صالح الاب على اقل من الدية لم يجز الخط وان قل ويحيى كالب
الدية وتوصل عبد القيس لم يكن للموصي ان يقتص ولو كان الاب حيا له ان يقتص وله ان يصلح
وليس له ان يعفو وان صالح على اقل من قيمته لم يجز وللصغير ان يرجع تمام القيمة قبل وله
ورثة صفار وكبار فذلكها وان يقتصوا لانه لا يمكن حبس القاتل الى ان يبلغ الصفار ولم
يحبس بغير قتلين القاتل لخال وقال ليس له ذلك حتى يبلغوا لانهم ليسوا بنائب عن الصفار
في الاستيفاء ولا يمكن استيفاء قيمته الا باستيفاء نصيب الصفار فقتلنا خيرا لو كان القصاص
بين كبيرين احدهما غيب ● وفي الجامع زوج الصغير وليه كبيرة فوجده مجنونا فلما طلب
التعريق لان الجب لا يبري زواله خلاف العيين وعري يوسف ينتظر ان يلوغ له لان التعريق
للاق والصبي ليس من اهله ولو كانت صغيرة فليس لابي طلب التعريق لاحتماله ان ترضي اذا
بلغت ولو زوج الصغير ان فبطت في فلما طلب التعريق وكذا اذا لم يكن الصبي كفوا لها فلو لم
طلب التعريق ولو اسلمت وزوجها تضار في يقتل الاسلام فليس لطلب العزقة ان يقتل
الشهادة في القتل قبل له وبيان
احد ما غاب فاقام الحاضر البينة على القتل ثم حضر الغائب لم يجز الى اعادة البينة في قولها
لان القصاص يجب للمقتول ولا ثم يقتل الى الوارث فيقتص الحاضر حضا عن الغائب الا توري ان
لمرأة نصيبا من القصاص ولا يثبت لها الا بطريق الوراثة قصار كالخطا والدين اقام
بينة على القتل خطأ او على الدين للميت لم يجز الغائب الى اعادة البينة كذا هنا ولا في حنفية
ان في القصاص شبهة بثبوتها لا بد الا منهم ثم الدين يقتصون بالقصاص دون الميت فانه لا يقع
منه ديون ولا ينفذ منه وصاياه ومن هذا الوجه لا ينتص الحاضر حضا عن الغائب
والقصاص لا يثبت مع الشبهة ولا كذلك الخطا والدين لانه مال والميت يتفقد به فيثبت له
ثم يقتل الى الوارث وكذا لو انقلب القصاص مالا كان حقا للمقتول يقتضيه ديونه وينفذ
وصاياه ● شهدا على رجل انه ضرب هذا بالسيف فلم يزل صاحب الراشحي مات فعليه
القصاص لانهما شهدا بتفسير القتل وان لم يتلفا به ولا ينبغي للقاضي ان يسألها انه ما
من ذلك لانه لا غيب والناس لا يتفقون الا على الظاهر وكذا في الخطا وان شهدا ان
انه مات من ذلك جازت لبناها على الظاهر ● اختلف شاهد القتل في لومان او المكا
لم يقتل لان القتل فعل الفعل متى كركان الثاني غير الاول فكان كذا احد شاهدا على فعل

لم يشهد

لم يشهد به صاحب وكذا لو اختلفا في الاشياء والاقرار والالة وفي موضع الجراحة لان القتل
يختلف حكمه باختلاف الالة وكذا لو شهد احدهما انه قتله بقصا وشهد الاخر على قتله بكن
لا ادري باي شيء قتله لان احدهما شهد على قتله بقتل والاخر على قتله مطلق وما غير ان وان
شهدا انه قتله ولا ندري باي شيء قتله القياس لا يقتل لجملة الشهود به ولا استسما
يقتضي بالدية لانها شهدا بقتل مطلق واقتل موجه الدية وحلان امر كل واحد انه قتل
فلا تعدا قتلا لولي قتلته فله ان يقتلها لان كل واحد اقر بكل القتل والولي صدق كل
واحد في نصف القتل والتكذيب في نصف ما اقر به لا يبطل الاقرار في الباقي لان التكذيب
تفسيق واقارار القاصي صحيح ولو قال لولي احدهما انت قتلت كان له ان يقتله لانها
تضاد قاصي وجوب القصاص عليه ولو قال صدقتا فليس له ان يقتل واحدهما لان قوله
صدقتا كقوله لكل واحد انت قتلت وحدك وفي تصديق كل واحد تكذيب الاخر وهو تكذيب
لما ادا ولو اقر احدهما بقتل عمر وقامت البينة على اخر مثله ذلك فادعي لولي عليها ان
يقتل المقر ولا شيء على الاخر لانه كذب المقر في النصف ولا يبطل اقراره في الباقي وذلك يكتفي
للقصاص وكذب الشاهد في نصف فبطلت الشهادة في الباقي لان التكذيب تفسيق للشهادة
وكذا لو اقر احدهما بقتل خطا وقامت البينة على اخر مثله ذلك فادعي لولي عليها ففعل المقر
نصف الدية في ماله ولا شيء على الاخر ولو ادعي ذلك كله على المقر فالدية على المقر في ماله
ولو ادعي ذلك كله على المشهود عليه فالدية على عاقلة لشبوته عليه بالبينة ● شهد
اشان على رجل انه قتل فلا تعدا واخران على اخر مثله فقال لولي قتلته لم يقتض شي
لانه كذب كل فوقي في بعض ما شهدا به لعله اقر انه قتل فلا خطأ وادعي عليه
فله الدية في ماله لان الامتناع القصاص من جهة القاتل قصار مالا ولو اقر القاتل بالعد
وادعي لولي الخطا فلا شيء لان المقر اقره بالقصاص وهو كذبه فلم يثبت وادعي هو
عليه المالك وهو يكره وكذا في مادون النفس ● التقريرات في الشافي وفي التتاريق
الاقوارا يقتل مطلقا هل هو عدل ام خطأ ان قال قتلته بالسيف فهو عدل غير انه اذا
قال لم اقتصد قتله صدق ولو قال ضربته فقتلته ثم قال لم اقتصد لم يصدق ولو
قال قتلته ولم يزد عليه فالدية استسما ● قتل عمر اوله ثلثة اوليا قتل اشان
على لثالث انه عفا وهو منكر لم يقتل لانهما يدعيان بضييعها مالا غير ان القاتل ان صدقها

مطلب

الاقرار بالقتل مطلقا
هل هو عدل ام خطأ

فالدية بينهم اثلاثا لانها زعم ان القصاص قد سقط وانقلب نصيبها مالا وقد لما القتل
بذلك وادعي بطلان حق الثالث بالعفو وهو منكر حتى لو صدقها الثالث في العفو فلا شيء له
ولما ثلث الدية لم يقدرا القاتل وان كذبها القاتل فلا شيء لهما الا انهما اقرا بسقوط القصاص
فصح اقراهما عليها وادعيا ثلثي الدية على القاتل والقاتل منكر فلم يثبت ويجب ثلث الدية
لثالث انه ما اقرب بطلان حقه وان صدقها الثالث والقاتل منكر يجب ثلث الدية ويصح
ذلك الى شاهدين لان الثالث مقر بان حقه **●** ذكر بكرو لو شهد وارثان على الثالث
انه عفا عن حصته والقتل خطأ فشهادتهما جائزان اذ لم يقبضا نصيبها وذكر في الصلح
والمادون دين بين ثلثه شهدا ثلثان على الثالث انه ابراه عن نصيبه لم يقبل قال بكرو
فصار في المسئلة روايتان وفي المستفاد قال محمد ان كانا قبضا نصيبها لم يقبل والا فيقبل
ذكر بكرو انفتحت الروايات لو شهد بعض الشركاء على البعض بقبض نصيبهم من الدين لا يقبل
قبضا نصيبها اولا وكذا لو شهدا على الثالث بالابرا وقبضا نصيبها وفي الشروط لو شهدا
على الثالث بقبض كما الدين لا يقبل **●** وفي الثاني في عبد بين ثلثهم شهدا ثلثان على الثالث
بقبض نصيبه لم يقبل بها يريد ان اخذ ثلثي ما في يده ولذا لو شهدا بقبض كله بوكالة بينهما
لكن يبرأ العبد من حصته ثلثه لكل واحد على حال الف شهدا ثلثان لثالث على اجنبي
انه ككل بنفسه الغريم يقبل اذ لم يكن لهما شركة في العمل المالك وفي العيون دارين ثلثه
قسموها واخذ كل واحد نصيبه فشهدا ثلثان ان الثالث باع نصيبه من فلان لا يقبل
وقيل تقسمه ان سلم الشفعة يقبل والا فلا وفي الثاني لا تقبل شهادة السفيعين بالبيع
على البائع الجاحدان طالبا الشفعة وان سلما يقبل وكذا لو كان المشتري هو الجاحدان
طلبا لم يقبل وان سلما يقبل كذا بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار الى السفيع
او شهدا على السفيع بتسليم الشفعة لم يقبل على المشتري بالبيع او على اعناق المشتري
باب في اعتبار حالة القتل رمي مسلما
فاؤتد المرمي ثم اصابه السهم فقتله فعليه الدية وقال لا شيء عليه لان المقتول غير
مستقوم له الرامي يصير قاتلا بالرمي ولهذا لو كان الرمي خطأ فكذلك ليد الرمي قبل الاصابة
صح وقت الرمي المرمي مستقوم ولكن لا قصاص لا اعتبار حالة الثلث دل ان المعتبر حالة الرمي
الا ترى ان المرمي لو كان كافرا وقت الرمي ثم اسلم وقت الاصابة لا يجب شيء وكذا الوقي على

اجل بالرجح

رجل بالرجح فزماه رجل ثم رجع الشهود ثم اصابه وكذا الورمي الي صيد ثم ارتد ثم اصاب
حل وان رمي كافرا ثم اسلم ثم اصاب لم يحل وكذا الورمي محرم ثم حل ثم اصاب فعليه الجزا
وان رمي ثم احرم ثم اصاب لا جزا وكذا الورمي الي صيد ثم رماه اخر فاصابه الاول فاخرجه
عن الصيدية ثم اصابه الثاني فقتله حل ولا يعتبر حاله الاصابة وكذا لو والي رجل ثم رمي
ثم ناقضه ثم والي غيره فاصاب رجلا فقتله فانظر على الاول في حق التملك فيعتبر حالة الاصابة
بالاجماع **●** رمي الي عبد فاعتقه مولاه ثم اصابه فقتله فعليه قيمته للمولى وقت الرمي
عند ابي حنيفة وابي يوسف فابو حنيفة مر على اصله في اعتبار حالة الرمي وابي يوسف
يعتبر كلا الحالين وفي الحالين المرمي مستقوم لكن اعتبار حالة الرمي توجب القيمة واعتبار حالة
العقود توجب الدية فالقيمة واجبة بيقين وقبح الشك في الزيادة فلا يجب وقال محمد لا يجب
القيمة لان العقد يقطع السراية الا ترى لو قطع يد عبدا انسان خطا ثم اعتقه مولاه ثم مات
العبد لم يجب القيمة وانما يجب ارش اليد مع نقصان حدث بالقطع الي ان عقود كذا اهنا يجب
صان النقصان الذي حصل بالرمي الي ان اعتق يعني يقوم مرميا اليه وغير مرمي فضمن نقصان
النقصان وكذا لو جرح عبدا انسان ثم اعتقه مولاه ثم مات بها لم يلزمه الا النقصان
باب في قطع يد انسان ثم يقتله
قطع يد انسان خطا ثم قتلته عمدا او قطع عمدا ثم قتلته خطا وحال البر واولا فاقصاص
في اليد والارش في الخطا لان حكم الفعلين مختلف فلا يمكن ان يجعل مستحدا في الحكم وكذا ان
كانا عمدين او خطاين وحال البر ويؤخذ بالامرين لانه لا يمكن ان يجعل واحدا في الحكم
لا يقطع ارا الاول بالبر وان لم يتخذ البر وان كانا خطا فدية واحدة لانه امكن تميم
الاول والثاني بقا اثره فجعلنا فعلا في الحكم وان كانا عمدا بقتل ولا يقطع لان الفعل مستحدا
معني وهو القتل ولا يعتبر تعدد الصورة اذا كان الفاعل واحدا وعمدا في صيغة ان شدة
قطع ثم قتل اعتبارا للمقدد من جن الصورة وان شاق قتل لم يقطع اعتبارا للاتحاد من حيث
المعنى وان كانا اثنين فلا يدخل بعض في بعض فان كانا عمدين يقطع وان كانا خطاين فالدية
على عواقبها وان كانا احدا عمدا والاخر خطا فعلى العامة القصاص وعلى المخطي الارش
الا يستجاني ضرب **————** رجل تسعين سوطا فزماه ثم ضربه عشرة او عشرين
فمات من ذلك نجبا لدية على ضارب العشرة ولا شيء لتسعين سوي المقر بانه لما برا

حار كانه لم يكن وكذا كل جراحه اندملت في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف يجب حكومة عدل
 في الالم وعن محمد اجرة الطبيب اجرة الطبيب وثمان لادوية قالوا هذا اذا لم يخرج ولم يبق له
 اثر اما اذا بقي يجب حكومة عدل بالاتفاق وتفسيره يقوم مع ذلك الاثر ويدونه ان لو كان
 عبدا فيضرب بغير ما بينهما لدا قاله الطحاوي والمكرحي ينظر الي ابي جياته لها اثر مقدور
 وهي الموصحة فان كان هذا نصف ذلك يجب نصف اثر الموصحة وكذا على هذا الاعتبار قالوا
 ينظر الي ما يحتاج اليه في هذا الامر من النفقة واجرة الطبيب وغيره ذكر بكونه لا قصاص في
 العلة والوكزة والضربة بالسوط لانه لا يمكن اعتباره المساواة الا اذا رضى العارب فانه
 يستوفي لانه انما اعتنع الاستيفاء كمالا يستوفي فامنه باكثر مما جني فاذا رضى فقد استوفى
 حقه في الرواية زاد في المنتفع من ابي حنيفة فان احضر او احمر او ارصفعور وان صالحي على
 شي فبالا وفي الموازل قاله لآخر يا حيث جاز له ان يقول بل انت لقوله تعالى
 لا يجب الله الجهر وكذا في كل كلمة لا توجب الحد وفي تفسير السمان معنى الامة هو الرجل
 يشكك فنتشه ولكن اقترى عليك فلا تقترب عليه قال السمان وهذا محمول على ما حل من
 الشبهة من امر اودم قطع يد رجل فعفا المقطوع عن القطع ثم مات منه يجب الدية الا
 ان في العمد يجب في ماله وفي الخطا يجب على عاقلة لان اليد غير النفس في الاحكام فكذا في حق
 القطع وقال لا يجب شي لان الاذن في الاستئمان بالقطع كالاذن في الابتداء وكذا الاختلاف في الضرب
 والشجعة فان عفا عن القطع او الضربة او الشجعة وما يحدث منه او عفا عن الجناية فهو عفو
 عن النفس غير ان في العمد يجب العفو من جميع الماله لان موجبه القصاص وانه ليس مال واحد
 الشريكين او عفا لا يقوم لشريكه ولو قتل رجل القاتل لا يقوم لمن له القود شيئا ولو شهدا
 العفو ثم رجعا لا يغرمان والكره على العفو لا يقوم وفي الخطا يجب من الثلث وهذا لا يشك
 على قول من قال الدية تلزم العاقلة ابتداء او اما من قال يلزمهم بطريق الفهم عن القاتل
 فهم انما يتجملون بطريق براءة القاتل فكانت وصية لهم جرح رجلا فعفا او لم يوه على الجناية
 قبل موته ثم مات جاز عفوم استحسانا وهو باطل في القياس لان حقهم بقتل بعد الموت فصلا
 كفوم عن قصاص وجب لمورثهم على آخر يقتل ولته وكذا عفا المجرور فيه قماش استحسن
 وجه القياس في الموت القصاص حق الوارث فان الاستيفاء له فلا يملك المورث ابطال حق
 غيره ووجه الاستحسان فيها القصاص حق المقتول من وجه فانه يورث عنه فاذا صار مالا

طلب

بصرفه

بصرفه الى جوارحه اولا وحق الوارث من وجه لانه هو الذي يستوفي ذلك والتشكي به يقع
 قايما عفا فقد ابطأ حقه فصح بخلاف قصاصه كان لمورثه على اخر لانه ليس للمورث الخاب
 جرح مولا ثم اعنته ثم ماتت من تلك الجراحة فان كان صاحب فواش دقت
 العتق مبني في قيمته اورثته وان كان يدب ويحيا ليس لان عتاقه ليس بوصية الا ترى لو
 جرح رجلا ثم اقترى المجرور للمجروح فان كان المجرور يدب ويحيا صح اقتراره وان كان صاحب
 فواش فلا التفريقات في الشافي قطعت يد رجل عمد اقترى بها على قطع وما عرفت منه او على
 الجناية ثم ماتت فلها مهر مثلها لان المسمى ليس بماله ولا شيئا لان الزوج رضى بسقوط
 القصاص عنها وان كان القطع خطأ والمسئلة محالا فصح التسمية لان موجبه الماله غير انه
 يصح بمقدار مهر مثلها لان الزوج في حكم المورث وما زاد على ذلك من الدية وصية للباقي
 فان كان يخرج من الثلث لا شيء على العاقلة والاقله ما زاد على مهر المثل قدر الثلث يرفع
 عنهم ذلك ويردون الفضل على الورثة وان كان مهر مثلها مثالا لدية او اكثر فلا شيء على العاقلة
 لانهم انما يتجملون عنها بسبب جنايتها فلا يقومون الا فان تزوجها على القطع في حالة العمد او
 الخطا لجوارها لا يختلف وعند ابي حنيفة لها مهر المثل في الحالين وعليها الدية في ماله
 عند العمد فيقتاصان يعني ورثة الزوج والمراة وان كان مهر مثلها والدية سواء الا فيرجع
 صاحب الفضل عند الزيادة وان كان القطع خطأ فالدية على العاقلة ولا يتصور المقاصة
 لاختلاف الذمم تزوج امرأة على عتق اخا او على طلاق فلانه او على قصاص لدية عليه فقتل
 جاز النكاح وعتق اخوها وطلقت فلانه وسقط القصاص لانه جعل هذه الاشياء بدلا في القتل
 فقتل تزولا بقبولها ولها مهر مثلها لان المسمى ليس بماله ولو تزوجها على عتق اخا عتق
 لان اشتراط العتق عنها اشتراط جعل الرقبة مهرها فذلكته وعتق عيلا وان تزوجها على عتق عبد
 اجنبي عتق ولها مهر مثلها التفريقات في الشافي قطع يد رجل عمد فاقصص منه ثم مات
 المقتصص له عن القطع يقتل القاطع لانه لسراية تبين ان الواجب كان قصاصا في النفس بالقطع
 استوفي بعض حقه فله ان يستوفي الباقي وعن ابي يوسف لا يقتل لان الاقدام على القطع
 امر اعرض ان النفس اوسرى
 يوجد في الدار اشتريه او لم يقبض حتى يسلط في قتل فالدية على عاقلة البايع عند ابي حنيفة
 لانه يعتبر اليد فان الحفظ انما يكون باليد والدية يجب بترك الحفظ وعند ما على عاقلة

المشتري لا يغير ان الملك لان ولاية الحفظ بالملك والملك للمشتري ولا اعتدوا عليه
 كالموذج والوصي يكون في ايديها الدار الدية على عاقلة البقيع والموضع ولو قبض المشتري
 الدار وفيها خيار البائع فالدية على عاقلة المشتري لان اليد له وعند ما ان تم البيع
 فكذلك وان انتقض فعلى عاقلة البائع وان كان الخيار للمشتري كذلك وعند على من كانه
 اليد له **اصحاب الحطة** باحواد ورم الا واحد بقوله شقق فوجد في المحلة قتيل
 يكر عليه خمسون يمينا والدية على العاقلة وقال ابو يوسف صاحب الحطة والمشتري
 فيه سواء لان تدبير صلاح المحلة على المالك لما تدبير المحلة في العادة يكون الى القدام
 لا الى الخواص الا اذا باعوا كلهم دورهم فحسد يكون القسامة والدية على المشتري
 لانه لم يبق احد من الاصل فقام الخلف مقامه ولو وجد في دار المشتري بين ذكر كوفانقا
 والدية على رب الدار وعلى عاقلة ولا شيء على اهل الحطة لان لا تدبير لهم في حق هذه
 الدار وهذا بخلاف ما لو وجد في سفينة فعلى ركابها ولا يختص بالمالك لا بالاستقرار كان حفظا
 على من فيها بخلاف الدار ولو وجد في محلة فالقسامة والدية على عاقلة اهل المحلة في ثلث
 سنين وان كان في المحلة مسلمون وكان دون القسامة عليهم ثم توزع الدية فما اصاب
 المسلمون فعلى عواقلهم وما اصاب الكفار فان كان يتعاقلون فعلى عواقلهم والا فعلى اموالهم
 لان اصل الوجوب عليهم ولو وجد في الجامع او مسجد جماعة في السوق العامة فالدية في قيمته
 المالك لان التدبير في هذا المسجد للامام وفي الاجناس وهذا الم يعرف بانها فان
 عرف فعليه وعلى عاقلة القسامة والدية **وفي الشافي** لو وجد في مسجد محلة فهو
 على اهل المحلة لان تدبير هذا المسجد لا الى الامام ولو وجد في السوق والشارع فعلى رب
 المال لان تدبيره الى الامام وفي الايضاح وكذا لو وجد في السجن وقال ابو يوسف على اهل
 السجن وفي الايضاح لو وجد في دار الوقف او في ارض الوقف فان كان ارباب الوقف مسلمين
 فالقسامة والدية عليهم ولو كان الوقف للمسيحية فهو كما لو وجد في المسجد **وفي الشافي** لو
 وجد في دار نفسه فالقسامة والدية على عاقلة كما لو وجد في غيره وعند ما هدر لانه
 جعل فان لا نفسه ولو وجد المكاتب في دار نفسه فهو هدر بخلاف لانه لا عاقلة له
 ولو وجد العبد في دار مولاه فلا شيء قيمته لانه لو قتله لم يضمن ولو وجد العبد او المكاتب
 او المدبر او المولد الذي يبيع في بعض قيمته في محلة وحب القسامة والقيمة في ثلث

وجد القتيل
سفينة

وجد القتيل في
دار الوقف او في
ارض الوقف

سنتين لانه ابدور

سنة لان هذا بدل النفس بخلاف البقيع والدموض لا تقهر من حيث المالية ولا يغرق **وجد**
 الخري دار ابية او ابنة او وجدت المرأة في دار زوجها ففيه القسامة والدية لانه وجد مقتولا
 في دار غيره ولا يحرم الميراث لانه لم يثبت مباشرة القتل وان وجد في فلاة من الارض ان كان
 ملكا لانيان فالقسامة والدية على المالك وعلى عاقلة وان لم يكن له مالك لكن يسمع فيها الاصوات
 من مصر من اعمار فبقيتهم وان كان لا يسمع فهو هدر لانه لا يد له حريمه وان وجد في مسكن
 في فلاة لا مالك لها ان وجد في حيا فعلى من يسكنه وعلى عواقلهم وان كان خارجا عنهم فعلى اقرب
 الاخية ولو وجد في دار بين رجلين ونصيب احدهما اكثر فالدية على عاقلة من نصيبه لان
 المقتم لها وهو الاخذ شفعة على السوا فكل المعظم **قتيل** من في العرات بين قريتين
 فلا شيء على احد لان العرات ليست في يد احد حتى يجب عليهم الحفظ ذكر بكر فان كان محتسبا الى
 حده جابه فوجهه على اقرب القرى والارضين اليه وهذا اذا كان يسمع الصوت من هناك
 والا فهدر وان مر في غير صغير لغوم معروفين فوجه عليهم لانه بمنزلة المحلة **وجد**
 مورت دابة بين قريتين على قتيل فالدية والقسامة على اقربها لان الوقف للدابة اصل
 والسير عارض فالظاهر ان حيلة من اقربها قيل هذا اذا لم يعرف للدابة مالك والا
 فعلى مالكها لانه قتيل وجد على ملكه ولو وجد قتيل على اية يسوقها رجل او يقودها او هو
 راكبها فوجهه على الذي مع الدابة لانه اقرب الناس اليه وكذا الرجل يحمل فتيلة فوجهه
 عليه هذا اذا لم يكن المالك للدابة معروفا فان كان فوجهه عليه وعن ابي يوسف هذا
 اذا كان السابق يسوقا فحقا لان الظاهر هو القاتل وان كان يسوقا فلا شيء عليه وفي
 المبسوط فان لم يكن مع الدابة احد فوجهه على اهل المحلة الذي وجد فيه على الدابة وجد
 القتيل بين قريتين او سكتين فوجهه على اقربها وان استويا في القرب فعليها وهذا اذا كان
 يسمع الصوت منها فان سمع من احدهما فعليه والا فهدر **القتل** بعات في شرح بكر قوم
 القوا بالسيف فاجلوا عن قتيل فوجهه على اهل المحلة لان حفظ المحلة عليهم وفي المستعان
 هذا قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف انه على عواقل الذين اقتتلوا واهل كل مسجد محلة
 ذكر بكر وكذا اكل اذي با دروا زكي اقتتلوا فاجلوا عن قتيل فان ادعى في القتل على بعض اهل المحلة
 القتل لا يبيط حقه عن الباقي لان له ان يدعي على كل واحد منهم فلا يبرأ ذلك الباقي الا ان
 يدعي على الذين ذهبوا او على رجل بعينه من غير اهل المحلة لحديث ميتهم ذلك براءة اهل المحلة

عشر

فلو ادعى على واحد من اهل المحلة على رجل من محلة اخرى انه هو القاتل وشهد اهل المحلة
 بذلك لم يقبل لانهم يدعون به القسامة والدية عن انفسهم لان يقيموا البيعة من محلة اخرى
 اخرى فاحسبوا الولي اذا ادعى على غيره وشهد اهل المحلة قبلت عند ما حلف اي حليفة
 وهذا اذا كانت البيعتان غير متاولين فاما اذا كانتا متاولين بان كانت احدهما خارجة والاخرى
 عادية لاشي على احد • جرح في قبيلة او محلة ولا يدري من جرحه فصار صاحب فراش الجرح
 مات بحب الدية والقسامة على اهل تلك المحلة واهل تلك القبيلة ولو لم يصير صاحب فراش الجرح
 وكان صحيحا ويذهب ويحيى ثم مات فلا شئ على احد المتفرعات في الثاني دار في يد رجل
 وجرحه فقبل لم يقبل الهاكلة حتى يشهد اشهود ان الدار لذي اليد يريده اذا انكرت
 الهاكلة ان تكون الدار لذي اليد لانه يحتل ان يريده امانة او عارية او اجارة ولا شئ
 على هؤلاء تبيين ان عند اي حليفة انما يعتبر اليد اذا كان اليد تبا حاكم الملك لا حكم
 الاضافه وفي قول ابن ابي ليلى وقول ابي يوسف الاخر الدية على السكان وكذا لو انكر المشتري
 ان الدار التي بيده الشئ مع مكان الشئ لا يقتضي له بالشئ حتى يسم البيعة فان اقر ذو
 البدن الدار ملكي لم يصدق على الهاكلة لا يضمن الدية في ملكه استخفافا

الحجرات التي هي دون القصر

من رجل فانتزع المزدوع سن النازع ثم يلبس سن الاول فعليه للمثاني ارض سنه وهو
 خمسية درهم لانه لما ثبت تبين ان القصاص لم يكن واجبا لان القصاص انما يجب بفساد المبدئية
 وفي موضع لاشي عليه في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف عليه حكومة عدله وقال محمد
 اجرة الطبيب وفي السنة ضرب سن بالغ فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن لانه يحتمل
 السراية فينتظر هذا القدر وفي رواية المجرد ينتظر حولا والعجم هو الاول لان نبات
 سن النازع نادرا ولا يفيد الناجيل لان قبل البر ولا يقتض ولا يوجب ارض لانه لا يدرك
 عاقبته ذكر الناصي وكفا هذا في كل حواجة ويبلغ القاضي ان ياضد ضمينا من النازع فاذا
 معت السنة ولم يثبت اقتصر منه وفي جمع برهان كسري عبد رجل او رجله لا يجب في الحال شئ
 لان في مثل هذا يعتبر المال وعسى يبرأ ويعير كمال لا يبق له اثر • وفي المتقاضي عن ابي يوسف
 جرح رجل ان كان الجرح فيه قضا اذا برأ جسد حتى يبرأ وان كان لا قضا فيه لو برأ لم يجس
 ويقتونه • وفي القوي ضرب سن جرحا فاضرب فيه روايتان عن ابي حنيفة والعجم

انه لا يجب فيه شئ

انه لا يجب فيه شئ وان كان قضا فففيه حكومة عدله وعند ما حكومة العدل فيها ولم يبرأ
 لو ضرب سن رجل فتحركت ثم قلها صاحبه ماذا يجب علي الضارب وسيل عنها برهان فقال
 لاشي عليه ولم يبرأ ايضا لو قلها اخر ويقتضي ان يجب عليه حكومة عدله يقوم السن متحركا
 ويغير تحركه على الاول الي قلع الثاني وقد ذكرتها لو احدث قصوبني • وفي الاجناس ضرب
 سن رجل فاسودت فترعا اخر كان على الاول ارضه كاملا وعلى الثاني حكومة عدله وفي
 الثاني ضرب سن جرحا فتحركت ينتظر حولا لان المعتبر في الجنائيات ما لها فان لم يسقط فلا
 شئ على الضارب وعن ابي يوسف اجرة العلاج والطبيب فان سقطت فيها ارضه اذا لم يثبت
 وكذا اذا اسودت او احمرت او اخضرت لانه فوت الجاهل على كمال فاما اذا اصغرت لم يبرأ
 في الاصل وعمر ابي حنيفة وزفران عليه ارض السن لفوات الجاهل وعن ابي يوسف حكم العدل
 لان الصغرة قد تكون في اللسان فلا يبعد تقويتها في الجاهل وقال الهندي اني جوا •
 في الصغرة المشبعة وهو تقوية الجاهل وفواته في الصغرة ان يكون مثله في اللسان ولو
 ثبت سودا يجب ارض السن • وفي الاستحبابي لو ثبت معوجا في حكومة عدله وفي الثاني
 قال الضارب انما اسودت من ضربه حدث بعد ضربتي وقال المضروب هو من ضربك
 فالتياس ان يكون القول للضارب وفي الاستحسان للمضروب وبمثل لو سمعه موصى ثم حارث
 مسطه فقال المضروب هو من الشجة وقال الشاج بل حدث بفعل غيري فالقول للشاج •
 المستأكل شئ جميل له اجلا فالقول للمضروب انه سقط من ضربته كالسن والشعر •
 وفي القوي ضرب سن عبد فاصغرت يجب حكومة عدله وفي الثاني عن محمد عن محمد ضرب
 سن رجل فتحركت يوجبه سنة فانجا بعد السنة وقد سقطت فقال الضارب سقطت من
 ضربة غيري فانه يسأل فان اقر انها سقطت في السنة فالقول للمضروب انها سقطت من ضربته
 وان قال سقطت بعد السنة فالقول للضارب وفي جمع برهان في السن القصاص الثمانية
 بالثنية والثاب بالثاب والعرس بالعرس ولا يوجب الاعلى الاسفل والاسفل بالاعلى ولا
 نقص في السن الزايد انما يجب في حكومة عدله وفي الضاب يستأني حولا في سن الكبير
 الذي لا يبرأ نباته في الكسر والقلع وهكذا ايضا السرحني في الدماء والحاكم في المستعاد الناصي
 في واقفائه وعليه فتوي القاضي وفي التقاريق عن محمد في سقوط السن ينتظر حتى يبرأ
 وانما الحول اذا تحركت واختلف في كيفية الاقتصاص كوكبره ان يقطع وذكر العالي يبرأ الي

مطل

مطل

وجدا

مطل

مطل

العلم ولا يقطع وهكذا القدر وري قال ويسقط الباقي واليه مال السرخسي وفي
الدين لم يزل يكره نصف سنة قبل يستحق من سنن الطارب ذلك القدر وقيل بل يجب
فيه دية السن ان بلغ اكسر نصف فيه نصف دية السن فان تزعجت السن او ضرب فقطع
ففيه القصاص بلا خلاف وفي المقوي وكذا لو كسر من الاصل عمدا وان كان خطأ فدية
السن وفي الثاني كسر بعض السن ولم يسود ما ينبغي يجب القصاص لان الاستيفاء ممكن وفي
شرح القاض هذا اذا كان كسر عن عرض وان كان كسر طولا لا يجب وفي فوائد ظهير الدين يجب
حكومة عدل وفي الايضاح كسر نصف سنة فسقطت يقتصر في المشهور من الرواية وعلى رواية
ابن سماعه عن محمد لا يقتصر وفي الاجناس انما يجب القصاص اذا كان كسرا مستويا يستطاع في
مثله القصاص وان كان كسرا ليس مستويا بل هو مثل ولا يستطاع ان يقتصر على الارش
كسر ربع سن رجل قال يسود ربع سنة ولا ينظر الي الصغير والكبير ولا يشبه هذا السحاح
وفي جمع برهان لم يزل يكره نصف سنة فسقطت منه ففيه القصاص وفي الاجناس وكذا لو ضرب عينه
باصبعه عمدا فذهب وفي جمع برهان فاما في اللعب لسفك بالوكز فقال له بالفارسية
مشت ردن بر خاستند فوكر احد سما الاخر فكسر سنة ففيه القصاص لانه عمدا وفي اسمه
تزع سن رجل فثبت نصفه فعليه نصف ارش اذ كركر فقلع سن بالغ فثبت الخلع عنه سنة
يجب ارش ان كان خطأ لانه لا يعود الى الحالة الاولى حتى لو تصور اربع الصان قطع سن صبي
يستأنى حولا لان النجات ليس بنا در مع هذا الوقع سن بالغ ثم ثبت لاشي عليه وقال
ابو يوسف عليه ارش اكل وعنه حكومة عدل باعتبار العلم ويمنع للقاضي ان يأخذ للصبى
من الجاني خمينا فان مات الصبي قبل مضي السنة فلم يثبت لاشي عليه وقال لا حكومة عدل
المستفاد لـ ابو حنيفة في سن الصبي الذي لم يعمل لاشي في وقته قال ابو يوسف حكم عدل وعنه
محمد فقلع سن صبي فطاح اياه ثم ثبت يرد اليه الا ان محمد قال يسكنه منها قدر ما دوا به السن
وفي القاص ن دعوى السن لا بد ان يعين ان كانت سودا او حضا وكذا الواجب انه كسر سن
ولم يذكر العمد ولا الخطا ليسع وفي الكفاية في كل سنة خمس من الابل للموت وهذا ليس
على قياس سائر الاعضا • تزع سن رجل وسن النازع اكبر من سنة او قطع يده ويده اكبر من
يده يجب القصاص في العمد ومثله شيخ رجلا موضحة وبين قولي الشاج اكبر من قولي المشجوع
يقال المشجوع اما ان تشح من راسه مثل ماشح منك او تاخذ الارش لان المقصود من السن

واليد الاستعاق

واليد الاستعاق والاستعاق الصغير مياوي الكبير اما الشجة فالمقصود بها الحاق السن والشجة
الكبيرة اكبر شجتها فاعتبرنا المساواة في من حيث الصورة ثم استيفنا القصاص على هذا الوجه
متفسرا ايضا بخبرناه ولو كانت السن المزروعة اعظم او طول من سن النازع لم يكن للمزروع
سنة الا القصاص • تزع سن رجل وسن النازع سودا او صفرا او حمرا او حضا خيرا للمزروع
سنة ان شارتعت له بنقصا وان شأضنه ارش سنة وان كان المعيوب سن المزروع فعلى النازع
ارش حكومة عدل نقا عين رجل وعين الثاني بيضا فالمفقو ان شأضنه ارش سنة وان شأضنه ارش سنة
فلو لم يخير حتى تقيت عين الثاني بطاح في الاول لغوات المحل والمفقو الثاني الارش على الثاني
لان وجوب القصاص لا يرد ملكه وكذا اليد الشلاء السن السود ولو اختار الارش بنقصا
او برضا الثاني ثم تقيت لم يطل حقا لاول ولو كان اختار بغير نقا ولا رضا يطل • قطع يده
رجل ويده القاطع شلة فلم يخير حتى برات اليد فله ان يقتصر وكذا العين لو اجمعت والسن السودا
اقيت ولو كان اختار الارش بنقصا ثم زال فهو على ما مر من تخير الثاني ولو رضى الجاني
قلع سن رجل وسن النازع سودا فلم يخير حتى سقطت تلك السن وثبت مكانها صحيحه بطل حتى المجني
عليه لغوات المحل • قلع سن سنة رجل وسنة القاطع ساقطة فلم يخير حتى ثبتت فلا قصاص
وله الارش لان وقت القلع لم يجب القصاص سرق وعينه شلة فبرأت قطع ولو كانت شلة شلة
فبرأت ثم رفع الى القاضي قطع بعينه ولو رفع وهي شلة فقد قطع وعنه المال ثم برام يقطع لان
الدرافد صح المقصودات في الثاني وفي شرح بكر كل جنابة على المرأة فيما دون النفس فهي على ما
عقل مقدار فعقلها على النصف من عقل الرجل فان لم يكن لها عقل مقدار حتى وجب فيها حكومة
عدل على سوي حكومة العدل بين الرجل والمرأة لم يذكر محمد قبل يسوي وقيل لا بل على
النصف يجب ما على الرجل • وعن ابن ثابت في ثلث الدية ومادونا يسوي وفيما زاد يجب على
النصف وبه اخذ مالك والشافعي وفي القارن ينادون الموضحة حكومة ولا يحل المعاقلة
وليس اي فيه المرأة والرجل وفي التقدير قلع سن عبد فلم يثبت ففيه نصف عشر قيمته وكل
شي من الحرفية نصف دية فهو من العبد نصف قيمته وكذا الجراحات التي لا ارش مقدار
وفي رواية النوادر يجب القصاص وانفقت الروايات ان الجنابة على الارقا ينادون النفس بها
ليس له ارش مقدار يجب العقمان • عبد مقطوع اليد فقطع السن رجله من هذا الجانب
يضمن ثمان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الاخر يضمن نصف قيمة العبد مقطوعة

مسحوقه
العاقلة

به لان في الاول انقلب فلا يجيب ارش مفه. ر وفي الثاني ليس بانقلاب فيجب وكذا لو كان المبيع
 مقطوع اليد فقطع الباقي اليد الثاني فسقط من الثمن بقدر النقصان وكذا لو كان مكان القطع
 العنق وفي حق راس العبد او حليته اذ لم يثبت ففي الثاني يجب قيمة العبد وفي رواية نقصا
 القيمة وفي ثالثة القيمة في الحلية والعبد للمالك وان ثبت مكانها انقصت حكومة عدل وفي
 جمع برهان اجمع اصحابنا على ان لا نقصان في الشهور فان الواجب في المار قالوا لو حلق راس
 انسان ولم يثبت يجب الدية الرجل والمائة والصغير والكبير فيه سواء لا يطالب بالدية حالة
 الحلق بل بوجوب ستة لمقتور النبات وكذا حلق الحمية وفي النوازل فان مات المحلوق راسه او
 حليته قبل مضي السنة ولم يثبت لاشي وقال فيه حكومة عدل وفي جمع برهان عن محمد في قطع
 ذنب برذون او حلق شعر جارية وذلك يفتقر بعينه المالك وفي النوازل وكذا حلق شعر
 الدابة فان لم يثبت يقوم مع الشعر ويقوم بدونه فيض فضل ما بينهما وفي حلق شعر الصدر
 والساعدين والساقين وما اشبهه اشار بكوا اليه انه لا يجب به شيء وذكر الفوري في حكومة
 عدل وكذا في الشارب وفي الحمية اذ لم يكن واقوه بان كان بعض الشعر على الحد والبعض على
 الدق وفي نصف بعض الحمية تقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي يجب عليه بحسب ذلك
 من له النقصان في النفس اذ قطع يد القاتل عمدا او خطأ ثم عفا عن النفس فان مات من ذلك
 فلا شيء على القاطع وان برأه كذلك لانه استوفى بعض حقه وعفا عن الباقي وعلم اي حبيته
 بعض دية اليد لان حقه في الطرف اما يثبت ضرورة استيفاء النفس فاذا عفا عن النفس يثبت
 انه لم يكن له حق في الطرف فيض قيمته سيج رجلا موضحة فسقط منها شعر راسه كله فلم
 يثبت فعلى عاقلته الدية ويدخل ارش الشجة في ذلك لانه يفسد بفساد ما بينهما فلهذا جناية
 واحدة او جنت كالدية ولا يجب معه شيء اخر فان ذهب بعض شعره نظرا الي ارش الموصحة
 وحكومة العدل في شعره يدخل الاقل في الاكثر ولو ذهب سمعه وبصره ولسانه فغير
 ارش الشجة ودية السمع والبصر ودية اللسان لانه يفسد من غير فساد ما بينهما فلهذا جناية
 وعن ليبي يوسف ارش الشجة يدخل في دية السمع. المقرعات في الثاني وفي الاجناس
 صان الشارب لا يدخل في صان الحمية وفي الشجة لودهب عقله فغيبه الدية ولا شيء للشجة
 لان العقل ليس له موضع يشار اليه فصار كالدخول في الجسد والشجة اذا صارت نفسا كان فيها
 الدية بحسب وقال الحسن لا يدخل ارش الشجة في شيء من هذا الا في الشعر خاصة لانه متصل

وقال وفلا يدخل

وقال وفلا يدخل ارش الشجة في شيء من هذا الا جبايات مختلفة وهذا كله في الخطا واما
 في العهد فلا نقصان والارش واجب لما سمع ولما حدث منه لان هذه جناية واحدة اتصلت بها
 لا نقصان فيه فسقط النقصان وقال لا يقتصر في الشجة وعليه ارش الاجر لان الفعل يتعدد بتعدد
 الارش وقد وجد ارش في مجلس فلم يكن متحدا وصار كالورمي سهما الي انسان فنقص عنه واحدا
 اخر يقتصر للاول ويوجد الدية للثاني كذا هنا وكذا الخلاف لو قطع اصبع رجل فثقلت اخوي
 الجنب او قطع يده اليمنى فثقلت اليسرى واجمعوا لوشجة موضحة فصارت معلقة او لسر بعض
 سنه فاسود ما بقي او قطع الكف فثقل الساعد او قطع اصبعها فثقلت الكف او قطع مفصلا من
 اصبع فثقل باقي الاصبع او اليد فلا نقصان وعليه ارش لكل ولو قطع الاصبع فسقط الكف
 من المفصل فلا ذكر له في الاصل وعينها لا نقصان فيه ويجب دية اليد وقال محمد يجب النقصان لقطع
 الكف لان في الجبايات يعتبر ما لها الا ترى ان القطع اذا حصل به الموت كان قتلا فاذا سقط
 الكف يقطع الاصبع صارتا طعنا لكف. وفي الغدر ضرب راس انسان فادعي المصروب
 انه اذهب بضرته احدي عيني وجفف خياشيمه واخر لسانه يقام المصروب في الشمس
 فان صح عينه الخ يقول ذهبت في الشمس فهو صادق وفيض لسانه فان خرج منها دم اسود
 فهو صادق وان خرج منها دم احمر فهو كاذب وما ادعي في خياشيمه يسر الحرق يد في من
 انفه فان كان صحيحا وصلت راحته الحرق الي جماعه ودمعت عيناه. وفي النصاب يعرف
 ذهاب البصر بتطور الاطباء وفي التقاريق لا يعرف ذهاب البصر والشم والسمع الا بتدادقها
 او تكول الجاني عن الميمن او البينة وعن ابي يوسف القول المصارب ما ذهب سمعه وعقله
 وقد يستدل على ذلك بما يمكن في زعمه يحمل بين يديه او نحوها فان فرغ دل على البصر وفي السمع
 الكرمية **قلت** وفي الصمم يراعي رقت العقلة منه ثم يحرب بالصياح ونحوه قطع
 ذكره لو كان ان ذكره قد تحرك فعليه النقصان في العديري به اذا تحرك لبسول
 وقطعه من الحنفية او من الاصل لان اعتبار المساواة ممكن وان كان خطأ يجب الدية وان لم يكن خطأ
 حكومة عدل لان سلامته لا تعرف فلا يجب النقصان ولا الدية كالة الحضي والعين واللسان الاخر
 واليد المشلا والرجل العرجا والعين العائمة العوراء والسن السوداء لانه لا نقصان في عمل
 ولا تقدير في خطاه فوجب فيه حكومة عدل. ولو قطع الذكر مع الانثيين من جهة الجانبيين
 يجب دية الذكر ودية الانثيين لقوته منفعة الابلاج والابلاذ وكذا لو قطعها من اعلى ومن

يسر الحرق يد في من

حبة صح

اسئل تجب دية الاثنين وحكم عدل في المذكور عن محمد في قطع الجتان الحشفة ان مات من ذلك
يجب نصف الدية وان مرا فكلما • التقريعات في الشافي وفي التقاريق لا دواية في وجوب
القصاص في الشدي والاثنين وفي جمع برهان في قطع المادون القصاص وفي بعضه لا وكذا في
قطع بعض قصبة الالف وفي قطع كل الالف القصاص وفي الاجناس لا قصاص وفي كسر الالف حكومه
عدل ولو قطع المادون عن الالف قبل البرهان في المادون الدية وحكومه عدل في الباقي • قطع لسان
صبي ان كان قد نكح فغيبه الدية وهذا دليل على انه لا قود فيه قطع الكل والبعض وهكذا روي
عن محمد انه لا قصاص في قطع اللسان وعنه القصاص اذا استوعب قال البردوي والصحيح جواب
الكتاب لان استيفاءه بطريق المماثلة غير ممكن وان لم يتكلم يجب حكومه عدل وفي الايضاح لو قطع
ما يذهب الكلام فغيبه الدية فان ذهب بعض الكلام فغيبه حكومه عدل وقيل يقسم على عدد الحروف
فيجب من الدية بقدر ما فات والمعتبر الحروف التي تتعلق باللسان كالالف والنا والنا والنا والجم والذال
والراء والزوا والسين والصاد والصاد والطاء واللام والنون فما يمكنه اسائر
منها يلزمه حصته من الدية فاما الهوايه والحلقية والشفوية فلا يدخل في القصة الشفوية
كاليم والنا والحلقية كالعين والقاف وفي الاصل قطع بعض الاذن فمن اي يوسف للاذن منكم
اذا قطع منها شيئا يعلم ان القطع من مفصل اقتض منه وعن اي حبيته ان كان يتيه وعليه يقتض منه
مثله يقتض منه وفي التقاريق يقتض ان امكن وفي مختصر بكرخي ان كان له حد يعرف يقتض والا
فلا • قطع كرجل من المفضل فان كان فيه ثلاث اصابع فعليه ارش الاصابع لان اكثر الاصابع
كلها واكثر تنبع للاصابع وان لم يكن فيه شيء من الاصابع فعليه حكومه عدل وان كان فيه اصبع
او اصبعان عليه ارش ما بقي من الاصابع لان الاصابع اصل في حق المنفعة فيكون اصلا في ضمان
فما بقي شيء من الاصل لا يظهر حكم السبع وقالا لا يظهر الا ارش الاصبع والاصبعين والى حكومه عدل
في كلف في رجل الاقل في اكثر لاجل جانيان في محال فصار كالموصحة مع سقوط بعض شعر الراس
او قطع اليد من نصف الساعد فغيبه الدية وحكم عدل فيما بين الكف الى موضع القطع ولو قطع
من المرفق ففي الدراع بعد اخذ دية اليد حكم عدل اكثر من ذلك لان القصاص اكثر من ذلك لان
القصاص اكثر وفي التقاريق قطع اليد من الكتف او المرفق على كلف حكومه عدل وعلى قول اي
يوسف اخر الا شيء في الزيادة وهو قول ابن ابي ليلى وزفر وكذا الرجل من الفخذ وفي الشافي
في كسر الصلح والبرقوة والساعد والزند والساق حكم عدل لانه ليس ارش معدود ولو شلت

حتى لا يفتنع

حتى لا يفتنع • **باب جناية العبد** قال لعبد ان ضربت فلانا بالسيف او بالعصا او جرحته فانت حر ففعل
به فانت عنه عتق والمولى مختار للدية لانه مختار للاصل بالاعتناق فصار مختارا لما تولد منه
وقال زفر عليه القيمة لانه لا اختيار منه بعد الجناية كمن حفر يرا على الطريق وله عبد
فقتله لعبد رجلا ثم وقع فيما ومات فعلى المولى القيمة كذا هنا ولو اقر بالعبد الجاني لعين
ففى الاصل لا يكون مختارا وذكر الحسن يكون وان باعه من المولى يكون ولو وهبه منه فلا شيء على
المولى ولو بعثه في حاجة او استخدمه فغضب فيما لا يكون وان ضربه فعليه او جرحه يكون ولو
اجرا ورهن لم يكن وفي بعض نسخ الاصل يكون والتزويج ليس باختيار وكذا الوطي لان لعاق
وعن اي يوسف انه اختيار • التقريعات في الايضاح قطع يد عبد عدا ثم اعتقه المولى
ثم مات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه لاشتباه المولى بنظر الجاني استدا
الجناية وانتهى وان لم يكن له وارث غير المولى فله المولى ان يقتض وقال محمد لا قصاص لانه اشتبه
سبب الحق فانه لو اعتبر ابتداء الجناية يقتض حكم الملك ولو اعتبر انتهاؤها يقتض حكم الولاء
فالفاضل لا يدرى باي سبب يقتضي وصار كاشتباه المولى ولان اختلاف السبب كاختلاف المالكين
قال لا خروجه جازي بالالف وقال الاخر لا بد اشترتها منك بالالف او قال بعثها
منك بالالف فقال الاخر وجبت بالالف لاجل له وطها وان اتفقا على ان الوطي حلال لكن لما
اختلف السبب ثلث منزلة اختلاف المالكين كذا هنا لما من له القصاص معلوم وجهه السبب
لا تمنع القصاص قال لعين اقرضتني فلان قال المقلول بل غصبته يقتض عليه بالالف وان اختلفا
في السبب كذا هنا ثم اذا لم يجب القصاص عنك في الوجه الثاني وعندهم في الاول يجب ارش اليد
للمولى وما نقصه القطع الى ان عتق وبطالت السراية بالعتق كالتوكان لقطع خطأ وعلى هذا الحكم
اذا قتل عدا عن وفان كان له وارث غير المولى فلا قصاص على القاتل وعليه قيمته لو ارثته وان
لم يكن له وارث غير المولى فهو على الخلاف وان لم يتركه وقاؤه وارث حرا تقتض منه المولى لاجل
• قطع يد غيره ثم غصبه انسان مات في يد من القطع فعليه قيمته اقطع لان الغصب
يقطع السراية لكونه سببا لذلك بالضان فصار كالبيع ولو قطعه اجنبي ثم رهنه المولى او باعه
فيقطع حكم السراية لان المحل لا يكون مضمونا بضامين ويرجع على الجاني بارش القطع ونقصا منه
الى وقت الرهن والبيع وكذا لو باعه فاسد او سلمه ولا يشبه هذا الغصب فانه لا يقطع حكم السراية

باب جناية العبد

لا منه حصل بدون رضاه وكذا المبيع بشرط الحيوان لا ملكه لم يزل فصار كالغصب وله
ان يضمن عاقلة الجاني القيمة في ثلث سنين او الفاصب وهذا المشتري القيمة يوم الغصب حاله
الجاني ارش القطع وما نقصه الي يوم الغصب وكذا لو قطع المولي ثم وهبه او غصب منه لا ينقطع حكم
السراية لانها رصينا بالدخول في ضمانه بجنيها ومثله لو دهن او لا او غصب منه ثم قطع المولي بانه
لا شيء على الفاصب وعلى المثلث ولا يسقط دينه ويصير المولي مستورا لانه لم يرض بالدخول في ضمانه
الاصححه • المقرعات في الجامع وفي المشتق قطع يد عبد ثم باعه مولاه ثم رد عليه بقضا
ثم مات منه رجع المولي على الجاني بجميع قيمته وكذا لو وهبه ثم رجع بقضا او بغير قضا ثم مات منه
قطع المشتري يد المشتري قبل القبض ثم مات من القطع او من غير فله الرجوع الي البائع الثمن من المشتري
فان منعه البائع الثمن فمات من القطع فكذلك وان مات من غير فعلى المشتري نصف الثمن وكذا الراهن
لو قطع يد المرهون فهو على هذا او اما الغصب فلان الفاصب يضمن قيمته اقطع وان مات من القطع او
من غيره فلا شيء عليه قال ابو سليمان سمعت محمد بن ابي يوسف قال لو كان يبيع في الغصب والرهن سوا
كتاب قتل عبد بعد عدا فلا تود فيه لانه مملوكه من وجه وان قتل غير فكذلك
لا شتبه الاول وكذا عبد المادون لو قتل عمدا او على المادون دين لا يجب القود وان اجتمع المادون
والغرماء في الدين او اكثر وفي فتاوى الفضلي قتل الموصي بركة لرجل وعده له لا خلا فناصر ما لم يتقيا
واذا اتفقا يقتصر صاحب الرقبة وكذا لو اتفقا فالذي يقتصر هو الراهن
وفي العيون في الرهن اذا اتفقا فلها ان يعصا وقال محمد لا وعلى القاتل القيمة وفي التتار بقا فاص
عبد محمد الا ان يملكه وعن ابي يوسف روايتان • وفي المشتق قتل المبيع قبل القبض خير للمشتري
بين المحني والرد فان اختار المضي فله القصاص اذا ادعي الثمن وان رد فله الرجوع القصاص وقال ابو يوسف
لا فاضل للبائع وقال محمد لا فاضل لاحد ما حال ولذا الاختلاف في قتل المهرور قبل قبض المهرور
او بدله الخلع قبل قبض الزوج او بدله الصلح من دم عبد او خطا او جراحة عبد او خطا او دعوي في
دار او مال ذكر الكرخي قبل المشتري والحيوان للبائع اقتصر او ضمن المشتري قيمته ولا فاضل
للمشتري وقال ابو يوسف وكذا خطي عن ابي حنيفة في الفاضل كالبائع في هذا وفي فتاوى الفضلي
الخير للمشتري فقتل عبد فله القصاص وان قتله قبل البائع فله الرجوع القصاص وفي الكافي قتل
عبد عند المودع او المستعير فليس لهما ان يقتضا وان وكل لا بد لك وكذا عبد من المضاربة او بين
شريكي عيان او معاومته قتل عبد واحد ما غلب فليس للآخر ان يقتض وان وكله الغائب بذلك

برقته

لنوه العفو

امتهارونة

لنوه العفو من الغائب استدانته ثم ولدت بياغ ولدها بدنها
لان الدين واجب في دمه فيكون حقه لها فيسري الي ولدها بخلاف ما لو حلت خطا ثم ولدت
واختار المولي دفعه فمردون ولدها لان وجوب الدفع على المولي فلم يكن صفه لها فلا يسري
الي ولدها كالسوايم اذا نتجت بعد وجوب الزكاة لا يثبت حق الفقرا في التناج وفي الثاني وكذا
لو اكتسبت مالا بعد الجناية لا يدفع اكتسب معها لانه غيرها ولو جنى عليها فاضل المولي ارشها
دفعه وارشها لانه يد له طرفا فقام مقامه فان كان وجوبه الارش قبل جانيته لم يجز دفع الارش
فان اختلف المولي المولي فقال المولي وجب هذا الارش قبل جانيته وقال المولي يد بعدها
فالقول للمولي • عبد قطع يد رجل عدا فادفع اليه بقضا او بغير قضا فاعتقه المقطوع ثم
مات من القطع فالعبد صلح بالجناية لانه لما اعتقه مع علمه انه لسرى كان مبرأ له عن السراية
ولو لم يعقته خيرات فوليها ان تشارعي به وان شارده الي مولاه ثم يقتله فاضلا لانه مباشر
لم يوجد الاثرا وبالنود يبطل الدفع من الاصل رجل امر صبي احرا ليقتل رجلا فقتله فالدية على
عاقلة الصبي لانه مباشر ثم يرجع عاقلة على قاقلة الامور الصبي لا يميز له وهو ممن ياتر بالامر فقتله
الي الامور خلاف ما اذا امر حرا بالامر لا يرجع لانه لا ياتر بالامر فقتله وكذا لو امر صبي بقتل ابيه السا
او شاة او بحر قطعاه فقتله كان ضمان ذلك في ماله ويرجع على الامر • ولو امر صبي بقتل انسان فقتله
فالدية على عاقلة ولا يرجع به على عاقلة الامر في الاحساس وفي الرمايات رجل امر عبد صغير او
كبير اما ذونا او محجورا ليقتل رجلا فقتله يواخذ في امره بالقصاص ان كان كبيرا وان كان صغيرا
او كبيرا او قتل خطا خير المولي بين الدفع والعدا ثم يرجع على الامر بقيمة العبد حاله في ماله
لان هذا ضمان وجب بسبب استعجال العبد في القتل فصار عاصيا له ومن غصب عبد اجنبي
عنده خطا خير المولي بين الدفع والعدا ثم يرجع على الفاصب بقيمة • عبد محجور امر عبد
مثله ليقتل رجلا فقتله وهما كبيران او الامور صغيرا خير المولي بين الدفع والعدا
ولا يرجع على الامر في الحال لان قوله غير معتبر في ايجاب الضمان على مولاه فاذا عتق رجع عليه
بقيمة المأمور وان كان المأمور صبي احرا فليس له ولا عاقلة ان يرجع على الامر في الحال
لما بينا ولا بعد العتاق ايضا لان هذا الضمان ليس بضمان الغصب لان الحر لا يغصب وانما هذا
ضمان جناية وجناية العبد لا تلزمه الا ترى لو باشر الجناية ثم اعتقه مولاه لا يبالغ هو حكم
تلك الجناية كذا هنا وكذا لو كان الامر عبد اما ذونا او المأمور صبي احرا وكذا لو كان الامر

عبد صغير المحجور والمأمور كبيراً ومثله لم يرجع موجب الجاني على الأمر في الحال لما بيننا ولا بعد
 العتاق لأن الصغير لا يواخذ بجان القول وكذا لو كان الأمر صلياً ما ذرونا والمأمور كذلك
 تجب الدية على عاقلة المأمور ولا يرجع عاقلة على عاقلة الأمر وإن كان الأمر عبداً ما ذرونا
 والمأمور محجوراً وفداه مولاؤه أو فداءه رجوع بقتلته على الأمر ببيع فيه لأن الأمر صار عاصياً
 له بأمره والمأذون يواخذ بجان المصعب حرّاً كان أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً وإن كانا لوجوب
 بقوله وكذا لو كان المأمور ما ذرونا وفداه مولاؤه أو فداءه رجوع بقتلته على الأمر وإن كان المأمور
 صلياً حرّاً لم يرجع عاقلة على الأمر لأن عصبه لا يبيع بقتلته بجان حياته ولو كان المأمور مكاناً كبيراً
 والأمر حرّاً وعبداً فالجناية في عتق المكاتب ولا عزم على الأمر لأن المكاتب بمنزلة الحر يد فلا يصير
 مضموناً بالعصية **●** وكذا لو أمر المكاتب مكاناً كبيراً مثله صغيراً أو كبيراً فالجناية في عتق عتاقه
 ولا عزم على الأمر ولو كان الأمر مكاناً والمأمور عبداً محجوراً وما ذون صغيراً أو كبيراً رجوع مولاؤه
 على الأمر بقتله المأمور لأن يكون الدية أقله وإن كان المأمور حرّاً صغيراً رجعت عاقلة على
 الأمر لأن من قيمته ومن الدية وفي المتفق أنه لعبد الغير قتل مولاك أو نفسك أو اسق
 فتقتل فاعلم أن على الأمر بقتل مالك مولاك فتقتل لم يبيع الأمر ولو كان لصبي قتل نفسك
 فتقتل فدينته على عاقلة الأمر وكذا لو قال لا تقتل نفسك في النار أو في الماء أو كان على حمار
 فقال له أوقع فوقع ولو أمره أن يسقي لدابة من النهر أو أرسله في حاجة فمات أو ضل
 لا شيء على الأمر وإن عرق في النهر أو حترته دابة أو نهشته جية بقتل عاقلة الأمر دية وفي
 التقويد وكذا لو أمره بحمل شيء أو كسر طعنه فطعنه به أو دفع إليه العصا أو السلاح لم يمسكه
 به فطعنه به تجب دية على عاقلة المعطي ولو لم يقبل أمسه في اختلاف المشايخ فيه لاختلافهم
 في عملة الضمان فيما إذا قال أمسه في قبلي بضم أو اعتبار الاستئمان وقيل اعتبار إزالة اليد
 الحافظة عنه وهو يد الولي وكذا لو قال أصعد هذه الشجرة وانفض ثمارها لنفسك فصعد
 وسقط اختلافوا فيه لاختلافهم فيما إذا قال انفض في الاختيار في المسكين الضمان وفي
 التقاريف قال له انفض هذا الحائط فملك فيه لم يضمن ولو قال لي ضمن ولو قال ليكون بيتي
 من نصف **●** وكذا لو قال أصعد هذه الشجرة أو كل هذا أو اشربه فعض به لم يضمن أعطى
 صدياً سلاحاً فقتل الصبي نفسه أو رجله لاختلاف على الدافع بالإجماع وفي شرح بكر لا ينبغي الاستئمان
 الصبي المحجور لا يباذل الأب وفي فتاوى الهندية أني وكذا لا يشرع بما استقي الصبي الأب إذا ذن عبد

مأذون عليه

مأذون عليه دين قتل خطأ ثم اعتقه مولاؤه ولم يعلم بالجناية فعليه قيمتان قيمة لرب الدين
 بأبطال حقه في البيع وقيمة لولي الجناية بأبطال حقه في الدفع فإن كان يدفع إليه ثم يبيع بالدين
 فإن فعل شيء كان لولي الجناية **●** وفي الثاني لو دفع إلى ولي الجناية لا يضمن لرب الدين شيئاً والعياض
 أن يضمن القيمة ولو دفع إلى رب الدين كان مختاراً بالجناية إن كان عالماً والقيمة إن لم يكن وبمثله لو اعتق
 المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يصير ضماناً لجميع الدين بل يصير ضماناً لاقل من قيمته ومن الذي
 ولو طلق المديون أو أم الولد دين فاعتقه لأن الاستيفاء لا يتعلق بما لينها ويسقى فيه لأنه تعلق بدينه
 وهو ما في ولو بذمته جنى ثم اعتقه يضمن لاقل من قيمته ومن المأذون وفي الاستيفاء أي اعتق العبد
 التام لا يضمنه شيء لأن العبد صار حراً وهو محل العقاص **●** وفي الاجناس اعتق الجاني إذا ذن ولي
 الجناية لا يسقط صيرورته مختاراً والمأذون وكذا لو اعتق المأذون المديون بأذن العفو لا يسقط
 القيمة عنه ولو اعتق الواجب المفسر المهرهون بأذن المرفق سقط استسما المرفق ولم يجرى لو
 زوج عبد امرأة ثم اعتقه **قلت** ينبغي أن يكون لها خيار إن أخذ الزوج بالمهر أو المهر
 بالاقط من قيمته ومن المهر وكذا الوابعة فاعتقه المشتري ينبغي لها خيار إن أخذ الزوج بالمهر
 أو البائع أو المشتري بالاقط وكذا لو باع نفسه لعبد بأذنها ولا ينبغي لها خيار إن أخذ الزوج
 بالمهر أو المهر بالاقط ولو زوج مكانه ثم اعتقه أو باع بعضه منه ينبغي أن لا يضمن لأنه
 لم يضمن المال فيه ويوجد المديون بالمهر وقد ذكرت هذه الجملة لأجل فصولي وفي جمع باع عبد
 بعد ما روجه ودخل بها إن المهر في رقبته ويتعلق بالنية ويدور معه ابتداءً وفي المذهب
 الصحيح كدين الاستحقاق فإن قيل لو علم المشتري بذلك ورضى به لمهرها على من قبله علم المشتري
 في سقوط حقه في الرد والجواب في المهر ما سبق ولو زوج مديوناً فالمهر في رقبته يؤخذ به بعد
 العتق **●** وفي الثاني عبد جنى خطأ ثم مات بطلت الجناية لغوات الجاني فنقول الدافع
 الذي هو الموجب الأصلي وكذا لو جنى عبداً أو انكف ما لا لأن الحق يتعلق برقبته وقد فانت فسقط
 الحق واختلف في الأصل منها قبل الأصل هو الدافع وله أن يستخلصه بالدية والصحيح الأصل الدية
 والأرش يمكن للمولى أن يدفع هذا الواجب به فوجب الجاني ولو اختار ما كان العبد صحيحاً وتبين ذلك
 عند ما أورد المود الدية للحال فعليه الدافع **●** عبد قتل رجلين عداً قتل واحد منها ولياً
 فقتل أحدهما في كل واحد منها فالمولى يدفع نصفه إلى الآخرين أو يفديه بالدية لأن العفو سقط
 القضاء انقلب نصيب الآخرين ما لا فصار كما لو وجب المال من لا يند أو سقط نصف العك

لم يضمن صح

من العبد صح

عبد قتل جلا خطا واخر جلا ففعا احد وليي العبد فان فداه المولي فداه خمسة عشر الفا
خمس الاف لولي العبد الذي لم يبيع وعشر الان لولي الخطا وان اختار الدرع دفعه اثنتا
ثلاثه لولي الخطا لان حق ولي العبد الذي لم يبيع في النصف وحق ولي الخطا في الكل وعندما
ارباعا لان النصف لولي الخطا بلا منازعة والنصف الاخر استوت فيه منازعتها فيكون
بينها **ق** فاعين يد برادام ولد او مكاتب او قطع به او اذنيه كان عليه نقصانه لان
هولا لا يقبلون التفرغ من ملكه الى ملكه فكان هذا اسلما عن اضطرار فلا يمنع الرجوع بالنقصان
وليبي هذا كالتن على قول اي حنيفة انه لو اراد امساكه والرجوع بالنقصان لم يكن له ذلك
لانه بعد العمل ويقال له اما ان تدفع الجثة الى الباقي وتأخذ كل القيمة واما ان تمسكها ولا
شيء بك وقال له ان تمسكها ويرجع بالنقصان كالو حرق ثوبه خرقا فاحشا ولا يبي حنيفة ان العبد
كان القيمة فاذا امسك الحنة فلا يمكنه ان يرجع لكان القيمة لانه يودي الى اجتماع اليد والميد
في ملكه ولا وجه ان يرجع بما دون القيمة لان فيه تغيير حكم الشرع بخلاف التمسك لانه ليس له
مقدور فامكن الرجوع بالنقصان وفي المستقاع عن محمد فاعين عبد مات من غير النقصان شي على
الباقي ولو لم يميت ولكن قتله انسان لم يرجع الباقي بالنقصان في قول اي حنيفة وعنه لو لم يقتله
ولكن قطع يده فعلى الباقي ما نقصه وعلى القاطع نصف قيمته حقوه القيمة ولكن ان مات من
غير ذلك وروي ابو يوسف عنه ان هذا استحسان والقياس ان لا يكون على الباقي شيء عند
اي حنيفة ذكر بكر لوقفا البايع عيني العبد المبيع سقط نصف الثمن ولو كان العبد مفعولا العين
ففعلا العين الثاني يسقط بقدر النقصان من الثمن حتى لو استعملت القيمة بسقط ثلث الثمن وكذا
لو كان مقطوع اليد فقطع اليد الثاني **عبد** بين رجلين قتل اباهما عدا ففعا احدا
بطل حق الاخر في النفس والمال وقال لا يدفع الباقي نصف نصيبه الى الاخر ويكفيه ربع الدية
لانه لما عدا انقلب نصيب الاخر ملا الا ان نصبه لا في نصيبه فيبطل نصبه لا في نصيب الباقي
فيثبت له ان نصيب الاخر لما انقلب ما لا احتمال وقوعه في نصيبه فلا يثبت شيء واحتمل وقوعه في نصيب
الباقي فيثبت ويحتمل الشروع فلا يثبت بالشك عبد قتله مولا وله وليان ففعا احدا ما سقط
عنه عن موجب الجناية ويكون العبد بينهما بالميراث وقال ابو يوسف يقال للباقي ادفع نصف
نصيبك الى الذي لم يبيع او افقه ربع الدية وذكر ابو سليمان ان محمد كان يقول في الاستد
يقول اي يوسف ثم رجع الى قول اي حنيفة **التقرعات في الشافي قتل عبدا اوليه خطا**

قيمه عشر دون

قيمه عشر دون الشايب على عاقلة في العبد عشر الاف وفي الامة خمسة الاف لا عشر وفي
رواية الاحمسة وقال ابو يوسف تجب قيمته بالفا ما بلغ ثلثا على الغصب والشر الفاسد وفي
ما اذا كان قيمته اقل من الدية لها هذا مال وجب بقتل ادي فلا يراد على الدية **عبد**
محمور وعصب عبد امثاله فذلك فهو ضامن قيمته لان العبد يواخذ بفعله ذكر بكر عبد محمور
دفع سكينه الى محمور مثله فسقط السكين من يده فقتله او قتله كان ضمان ذلك على الدافع
لانه بالدفع استعمله والمحمور يواخذ بفعله وفي جامع القاضى طلق الدافع **ا** اشترى المحمور
عبد من رجل بالف فقبض ومات من يده قبل نقد الثمن لا يقضي حتى يتيقن واذا عتق لزمه قيمته
بالفا ما بلغ لان ضمان القتل لا يلزم المحمور كما لا يلزمه دين باقراره هكذا ذكر في الماذون وقال
ابو يوسف في العرف المحمور استقرض فذلك عند يضمن فعلى هذا القول يجب ان يضمن في
مسئلتنا ومن اصحابنا من جعل قول اي يوسف في مسئلة القرض على انه استهلكه وهذا لو استهلكه
ايضا ضمن عنده فلا فرق بين المسئلتين ولو قبض المحمور العبد فقتله قبل مولا ادفعه او افاد
ولو كان المشترا ثوبا او دابة فاستهلكه العبد حين قبض لم يضمن حتى يتيقن لان البايع سلطه
على استهلاكه وشرط عليه الضمان بخلاف القتل لانه لا يدخل تحت التسلط الا ترى لوقال لآخر
اقتل في ما لي ما شئت كان له ان يفعل كل شيء الا الجناية **و** وكذا لو كان البايع عبدا مولا او صليبا
مادونا ولو كان البايع عبدا محمورا او صليبا محمورا اخذ المشتري بضمان ما هلك في يده او استهلكه
في الحال لان اذن المحمور بالقبض بالكل ولو كان المشتري صليبا محمورا او مولا هلكا كان كالعبد
المحمور في كل ذلك الا انها اذا قتلت كانت القيمة على قتلها ولا يلزمها ضمان ما استهلكا من
هذا حال اشترى محمور عبدا او قبضه فباعه ورجع فيه ثم اشترى بثمنه وباع ورجع
فدليلا ان يستوفى ثمنه ما في يده استحقا اذا علم انه مكاتب العبد لانه يد يد العبد
وان لم يعلم ذلك فلا سبيل له عليه فان اختلفا فقال البايع اصابه من ثمن عبدي وصدقه
العبد بذلك وقال مولا هو من غير ثمن العبد فالقول للمولي والبيعة للبائع وكذا لو
كان مكان شراء العبد فخرس او وديعة او عرض يتصرف في العبد فعلى حال الوجوه
وطى العبد امره مستكره فهو دين في عتقه يباع فيه لانه كان اطلاق منافع البضع وهي
مملوكة بالاموال المقرعات في الشافي او دفع صليبا محمورا او عبدا محمورا مالا فاهلكه
صنعا عند اي يوسف للحال وقال لا يضمن لصبي حال ولا يضمن العبد لحال وكذا الاختلاف

في سائر الامانات كالعارية والاجارة والبضاعة والمضاربة والوكالة والاختلاف في العبي
 الذي يعقل ولا يجيب ان لا يضمن عنه مالم كان مادورين في التجارة او قبول الوديعة ضمن
 الحمال وكذا المكاتب فان كانت الوديعة عند قتلته المحجور ففي هذه النقص وفي الخطا غير
 المولي بين الدفع والقدان لم يكن قابلا للدفع للمدبر او الاستيلاء فعليه الاقل من قيمة
 القاتل المقتول ولو قتل العبي المحجور فعليه وخطاه سواء فيه الدية على القاتل في
 النفس فاما في الارش الذي هو دون ارش الموصحة فعلى العبي ماله وان كانت الوديعة دابة
 فقتلها ضمن الحمال ولو اقرض صبيبا دراهم فاستهلكها فان كان مادورا ضمن وان كان محجورا فعلى
 الخلاف وكذا العبد اذا كان صبيبا فان كان بالقدان كالمالك لا يرجع به حتى يبتق مسا الخلاف
 فيه ايضا وقيل هذا على الوفاق لانه التزم الضمان بعينه وضمان العقود يتأخر الى ما بعد
 العقد وذكر السرخسي لا يوجد حتى يعق وهو على الخلاف ايضا وان لم يصر عليه ذكره كعقب
 قوله حتى يعق ولم يذكر فيه خلافا والصحيح ان يحل على الخلاف لانه نص في فصله المصبي على
 الخلاف ولا فرق بين العبي والعبد فان وجد المقرض عين ماله عند العبي والعبد
 والمعتوه احد منهم لانه لم يصر ملكا لم وذكر ابو اليسر عقيب قوله حتى يعق هكذا ذكر
 في رواية ابي سليمان وذكر في رواية ابي حفص الاختلاف وهو الاصح

في جنابة المدبر عصب مدبر الجني عنه
 خطا ثم رده على المولي جني عنه ايضا ضمن المولي قيمته لولي الجنائين لانه بالمدبر الساقط
 صار ما بقا للدفع على وجه لم يجر تخارا للقدان ثم يرجع بنصف قيمته على الفاضل لان نصف
 القيمة استحق منه بسبب كان في ضمان الفاضل فيه فعه الى ولي الجنابة الاولى لان حقه في
 كل قيمة ثم يرجع به لك النصف على الفاضل لانه استحق عليه ذلك بسبب كان في ضمان القاتل
 وقال محمد لا يرد فعه الى ولي الجنابة الاولى بل يسلم له لانه انما يرجع على الفاضل بنصف
 القيمة الذي اخذ في الجنابة الاولى وان جني في يد المولي اذ لم يجز في يد الفاضل
 ضمن المولي قيمته لولي الجنائين ثم يرجع بنصف قيمته على الفاضل فيه فعه الى ولي الجنابة
 الاولى لمحمد فرق فقال هذا ولي الجنابة الاولى استحق كل القيمة لانه امتنع منه النصف
 للمراحة الثاني فاذا رجع المولي على الفاضل كان هذا عرضا استحقه ولي الجنابة الاولى فيه
 اليه ثم لا يرجع به على الفاضل ومما فرقنا فلا استحق هذا النصف بسبب كان في ضمان المولي

نظر

فلا يرجع به على عبي ثم وضع المسئلة في العبد والجواب فيه كالجواب في المدبر الا ان هنا يدفع
 العبد الى ولي الجنابة وفيما سبق يدفع قيمة المدبر **عصب مدبر الجني عنه**
 فردة على مولاه ثم تعصبه ثانيا لجني عنه ضمن المولي قيمته لولي الجنائين ثم يرجع بقيمته على القاتل
 في دفع نصفه الى الاول انما ما حقه ثم يرجع لهذا النصف على الفاضل لانه استحق عليه بسبب
 كان في ضمان الفاضل **عصب مدبر الجني عنه** خطا فردة على مولاه تعصبه منه اخر جني عنه
 ضمن المولي قيمته لولي الجنائين ثم يرجع على الفاضل بالقيمة في دفع نصفه الى الاول ثم يرجع لهذا
 النصف على الفاضل الاول فيسلم فيسلم له ولو استهلك العبد او المدبر عند الفاضل ماله انسا
 ثم رده على مولاه مات عنه فلا ضمان على احد لان قيمة المستهلك كانت دينا في دمه وقد مات
 ولم يترك شيئا ولا يرجع المولي على الفاضل بشي لان العبد قد سلم له وان مات عند الفاضل اخذ
 المولي قيمته ويدفعها الى غرما العبد لانه في معنى كسبه ثم يرجع بذلك على الفاضل ولولم يمت عند
 الفاضل لكن رده على المولي فقتل عند خطا ياخذ المولي من عاقلة القاتل قيمته ويدفعها الى
 غرما به لان القيمة بدلت الرقبة عصب صبيبا حر اذ مات في يد حيا او جني فليس عليه شي
 وان مات عن صاعقة او فحشة حية فعلى عاقلة الدية لانه تسبب لتكف حيث نقله الى المسعة
 ومكان الصواعق لا يملكون في كل مكان ولا كذلك الحي والحياة لانه لا يختلف باختلاف
 المكان حتى لو كان موضعها يقلب فيه الحي والامراض ينبغي ان يضمن اصله في الجمل اذا لم يسبب مستوجبا
 للعلامة ضمن الاطفال وفي الزوائد عصب مكاتبا صغيرا ونقله الى المالك فغضب لم يضمن لان
 له يد على نفسه وفي المتقاعص صبيبا حر اذ مات في يد من حر او برد من غير فعل الفاضل
 كانت دية على عاقلة وكذا لو قتل العبي نفسه وفي قتله نفسه او تلف عصا من يده ضمن الفاضل
 عنه ابي يوسف ولا يرجع الفاضل على عاقلة العبي وعند محمد لا يضمن والطلاق يكر لو قتل نفسه او جني
 لاضمان على الفاضل وكذا لو حبلر الطعام عنه حتى مات ولو قتل عبدا او احجرا او سقط عليه حيا
 او تردي من حائط او جرف فمات ضمن الفاضل وفي الاجناس عصب صبيبا واودله في منزله واجلسه
 في موضع فقتله دابة في ذلك الموضع فعلى عاقلة الدية ولو سحى العبي عن ذلك المكان والمسئلة
 محال لاضمان وفي الجامع الاصغر امرأة دخلت دارا جارا فرقت بنتا صغيرا لرب الدار
 فوضعا على التور لمضطى فستت في التور فقتلت فدية على عاقلة المرأة وفي الواقات
 اودعت المرأة صبيبة من بنات سبه فاشتعلت بشي فوقتا الصبيبة في المالا ضمن ولو كانت

الصبيحة عصا والمسلة على اليمن وفي المتاع عصب صلبا نعصب من القاصب فلم يد وحش
او هو ميت فلا شيء على القاصب ولو قتل الصبي في يد القاصب رجلا ثم رده على اميه فممن عاقلة
ديه فله لم يرجعوا اليه على القاصب وكذا لو ائلف ما لا تقوم ذلك من مال لم يرجع به على
القاصب ولو قتل في يد القاصب فان شأ الأب تتركه وان شأ من عاقلة القاصب الدية فان
اختار اتباع عاقلة القاصب باليد يرجع على عاقلة القاصب في مال القاصب
باب حياية الحايض اخرج الى
الشارع كنيفا او ميرا او برجا او جزءا او صخرة شاخصة او طلة او بنا فيه بنا او كانا او
وضع فيه حجرا او جديعا او ترابا او حفرا او عتة فهو ضامن لما اصاب من ذلك كمله لانه سفل
حق العامة حتى كان لكل واحد من الناس ان يترع ذلك وفي الاجناس عن من قاتل ليس
للعبيد ولا للصبيان الخاصة في ترع ذلك وبيع للذي عماله ان ينفق به ما لم يصر الناس لان
لهم حق المرور فاذا لم يصر باحد اشبه المرور وفي المتقاهر من حجر لا اهل المحلة ان يدخلوا من
الطريق في المسجد او يبنوا في ناحية من الطريق مسجدا اذا لم يصر ذلك بالمارة لان الطريق للمارة
والمسجد لهم ايضا وليس لهم ان يدخلوا من الطريق في دورهم ولو اتي ان يقطع من الطريق
احدا اذا لم يصر بالمارة وعن بن سلمة فيمن احدث شيئا في شارع ينبغي ان ينظر الامام في ذلك فان
لم يكن فيه ضرر على احد تركه وان راي في ذلك ضررا رفعه وعن الحسن رضي ان كان يصر ذلك
بصر الناس فليس له ان يحدث ذلك وان كان لا يضر لسعة الطريق فهو في سعة من احدث
ذلك ما لم يمنع عن شئ من القاصي وكل واحد من الناس ان يمنع عن الاحداث ونجاصه في
الدفع اذا فعل بغير اذن الامام اضر ذلك بالمارة او لم يضر ويستوي فيه المسلم والكافر على
قول ابي يوسف لكل واحد ان يمنع قبل الاحداث وبعد ليس له ان نجاصه وعلى قول محمد
ليس له ان نجاصه لا بالمنع في الابتداء ولا في الدفع بعد الاحداث اذا لم يكن ضررا لانه ما دون
الاحداث شرعا فكان بمنزلة اذن الامام وفي جمع عن محمد وان نجاصه انسان بعد البناء اهد
وفي الاجناس حاصل المذهب اذا سكتوا حتى بنوا ذلك في الطريق او اخرج الجناح او الميراث اليه
لناس نجاصته في نفسه بصر الناس او لا عند ابي حنيفة وقال لا كذلك ان كان يضر والا فلا يضر
النقض وقيل في قول كلهم لهم ان يمنعوا من البناء في جمع اذا رضي اهل المحلة باخراج الجناح
وعنه لا يمنع رضاهم في السكة النافذة وفي جمع برهان في جمع برهان كان خاصه واحد

من حوام ميت

طلب
أخاه الكنف
الى الشارع

رضاء المحلة
فيما كان
لا يضر رضاهم

بعد ما احدث

بعد ما احدث لا يجل له الانتفاع به وعند ما يجل وكذا هذا الحكم في غرس الاشجار والجاويز
للبيع والشرع على الطريق ولما بنا الطلة ذكر المحادي يباح له ذلك ولا ياتمه قبل ان نجاصه
في رفعه احد وبعد ما خوصم لا يباح له الانتفاع به ولا ياتمه اذا تركه وقال لا ان كان ذلك مما لا يضر
باحد لم يكن لاحد منعه وكان له الانتفاع به وان كان لا يضر حاله اهي قديمة ام حديثة تجعل
حديثة ولهذا قالوا للامام حق الرفع اذا لم يعرف حاله فقديم ان لا يكون في القرب من يترك
ابتداءه او خلفه • وفي نوادر هشام قلت لمحمد فيمن بنا الطلة على قدر ربح الواكب فقام
حسن وان احدث شيئا ما ذكرنا باذن الامام او اجمع الامام على ذلك لم يضر ما تلف للمحدث
لان للامام ولاية على الشارع وفي التقاريق ربي الثلج من داره الى السكة فمن محمد يضر
ان كانت نافذة وقيل يجب ان لا يضر في دياره استسحانا وليس لاحد من اهل السكة غير نافذة
ان يحدث شيئا ما ذكرنا الا ان يذن اهل السكة لانه ملكة لهم ذكر بكر مع هذا لو ارادوا ان
ينصبوا على راس سكتهم دربا او سيدا راسا او يبيعوها او يسموها ليس لهم ذلك لان للامام
فيها نوع حق وهو انه اذا ازدهم الناس في الشارع كان لهم ان يدخلوها حتى يتدلوا حمار
وفي التقاريق لا يجوز بيع الطريق في سكة غير نافذة الا ان تكون بين اثنين او ثلاثة وفي اللالي
فان رضي اهل المحلة باحداث ما ذكرنا الا واحدا لم يكن له ان يحدث فان اذنوا كان له ذلك
كالاعادة ولم الرجوع عن ذلك وفي المتقاهر ان يحنيفة رحمه الله ولكن واحدا من اهل هذه
السكة ان ينفق به ويلقي في الثراب والطين والثلج ويقع فيها الحشبة ويتوضأ ويربط في
الدابة وان عطب بذلك انسان لم يضر فان حفر فيا او بني فطرب به ضمن وكذا لو حفر لمصب
الماء في شرح بكر لو احدث فاحدا ليس سكي فتلف به انسان لا يضر حصة نفسه ويضمن حصة
الشركا وان كان حدثا من جملة السكي كوضع المنافع وربط الدابة ووضع الحشبة والقوضي
لا يضر استسحانا وفي النوار كان بن سلمة يقول له ان احدث الاربي فيا وفي فتاوي الفضلي لو احدث
على باب داره اربا فكل واحد من اهل السكة ان ياحذوه بنقصه ولا يمنعوه عن مساكنه
الارابة على بابيه لان اتحاد الاربي من البناء • وفي نوادر بن رستم دار بين قوم فلبعضهم ان
حدث فيا ما بعد من السكي وفي الاجناس ليس له ان يحفر فيا ويراد ان يبني فني صلح
الاصل ليس له ذلك وفي حيايات الحسن له ذلك وفي التقويد لصاحب الدار الانتفاع ببناء
داره ما ليس لغيره من القالطين والخطب وربط الدابة والعقود وبناء الدكان والبيوت

حد القيم

مطر

بشرط السلامة وفي المشتق من محمد رجل يسد على الناس فنام لم يجوز وان كان باعوا والى
والفنا ما اعد لخواج الدار وفي الحيطان امنية الابواب الى في الطريق الشارع ليست بمهلكة لاحصا
الدور ولواراد وان يجدوا شيئا في اقبنتهم ففدا وما لواحد ثواب في غير الامنية سوا • وفي
التقاريق وكل واحد احد الحصومة في الحفر بفنايه وفي المشتق عن اي حيفة بيع الدار بفنايه
فاسد قال محمد والتمه ان في قوله اي يوسف جاز في شرح بكر السكة التي غير نافذ ان تكون السكة
مشتركة بينهم او ارضا مشتركة بينهم فيبوا ايفا دورا وورفعوا بينهم طريقا حتى يكون الطريق ملكا لهم
فاما اذا كانت السكة اختلطت هكذا بان بنوا وقت الحطة وذلك ان يكون الطريق فيكون هذا
الطريق كالطريق العامة • حايط ما يلبس بحسية الى ملك غيره او الى الطريق اشهد على احد من فوق
على ارضان فقتله يضمن جسر الدية ولا نصفه وكذا في دار جماعة بنا احد من او حفر فقتله به
انسان فان قتل من لا يبيع الاشهاد على احد لانه لا يملك اصلاحا وحده الاستحسان في الاشهاد
في حقه صحيح اذ لا يمكن الاشهاد على الكلي الاعلى التقاريق غا لبها ما تلف فصيل الباقي صدر
والهدر جسر والمعتبر جسر فصار كانه تلف بشيئين وهو كمن امر رجلا بضرب عبد سوطا
فضربه اسواط فمات امه يضمن النصف له الهلاك حصل بالفعل وهو متفاوت فكذلك في ارضان
وقيل الخلاف بينهم فيما اذا مات من الحايط غما او جرحا اما اذا مات من العمل يضمن جسر الدية
عند من لانه مات من عمل شي خمسة ملكه فيضمن بقدر ملكه • وفي الاصل اشهد على بعض
الورثة فان قتل من لا يضمن احد منهم وفي الاستحسان يضمن حصته نفسه قال بكر لم يذكر الخط
في هذه المسئلة وانما ذكره في الجامع الصغير اصله في الثاني ان من ملك البعض صحيح الاشهاد عليه
ومن لا فلا حتى يصح على المهر والمستاجر والمودع لانهم لا يكون البعض ويصح على الزاوي لانه
ملك النقص بقضا الدين ثم لما يضمن المشتهد عليه اذا وجد بعد الاشهاد مدة امكنه النقص
وان لم يفرط في النقص وذهب ليطالب من ينقصه فسقط الحايط تلف به انسان او مات لم
يضمن فان اسم هذا المشتهد عليه من المشتهد او من القاضي فاجله ايا ما فهو اجل وان كان الميلا
الى الطريق صحيح الاشهاد منهن له المرور وان كان الى دار رجل فلا شهادته اليه وان كان في مكان
فانهم وان اجله صاحب الدار وابواه او جلد ذلك ساكن الدار جاز ولا ضمان عليه فيما تلف
الحايط وتجميع الناطق ما الحايط المسجل فلا شهادته على الذي بناه وكذا الحايط الوقف
زاد في الاجناس فان وقع فعله دسبه على عاقلة الثاني والواقف وان كان الاشهاد على المتولي

من
ما شهد عليه معتبر
وما تلف فصيل صحيح

وفي الثاني والاشهاد

وفي الثاني والاشهاد على العبد المادون في حايط وهو مديون او لا اشهاد على مولاه استثنى
وفي القياس يجب ضمان ذلك في رقبته لان الاشهاد عليه وهو ملك النقص ولو تلف متاع
انسان بسقوطه فعلى قياس هذا الاستحسان ان يكون ضمانه على المولي لان الاشهاد على العبد
اشهاد عليه واستحسنوا هنا واخذوا بالقياس وقاوا هو في رقبته العبد لانه ضمان ماله
والعبد يورثه به والاشهاد على الحايط اشهاد على نفسه وليس باشهاد على نفس نفسه وعلى قتل
الحايط ايضا حتى لو عذب انسان بالقتل لاشي على احد والاشهاد على الحايط اشهاد على الحايط
الذي وقع عليه الحايط المايل وليس باشهاد على نفس الثاني الا ان يكون المايل ملكا للمشهد
عليه لان ولاية الدرع ثابتة له ولو كان ما يلا في الطريق والى الدار فلا شهادته في احد ما اشهد
فيها وكذا لو هو في سقط كله كان مضمونا الا ان يكون طولا يعرف انه لا يهي ما يفي وفي الاجاح
عن محمد لا بد من البينة على العدم اليه في الحايط واصاب من سقوط الحايط وان الدار له
وثاين الاشهاد لتأكيد التقدم حتى اذا اتهم المشتهد عليه التقدم اليه امكنه الاثبات بالبينة
بني حايط ما يلا في الطريق او الى ملك غيره فهو ضامن لما تلف بسقوطه تقدم اليه
اولا لان بناءه تعدي اشهد على صاحب حايط ما يلا في الدار ثم باع صاحب الدار داره ثم سقط
الحايط عند المشتري فان تلف انسانا فلا ضمان على احد اما المشتري فلم يشهد عليه واما البائع
فلا بد من عجز عن اصلاحه ولو كان اخرج جناحا او كفيلا في الطريق ثم باع الدار ثم سقط على انسان
فقتله فدينه على عاقلة البائع لان فعله كان جنائيا • وكذا لو اتى حشبا او جرحا في الطريق
ثم باعه لم يبر عن ضمانه وكذا لو عرسل الحياض وغيره انسان ومات كان دية العاشر على
عاقلة مخرج الجناح وبمثله لو اشهد على البعض ثم باعه بري عن ضمان من عثر به اشهد عليه
في حايط ما يلا له ثم جن مطبقا او ارتد ولحق وقضي لحاقه ثم افاق او عاد مسلما ودت عليه
الدار ثم سقط الحايط فقتل انسانا كان هذا لان هذا العارض بطل الولاية فبطل الاشهاد
وحكم الاشهاد اذا بطل لا يعود كالو باع داره ثم رد عليه بعيب نقضا او غير او جاز رديه
او شوط المشتري بطل الاشهاد لانقطاع ولاية الاصلاح وان كان فيه خيار لم يبيع لم يطل
لان ملكه قائم فلم ينقطع ولاية الاصلاح ولو تقدم الى المشتري والخيار له فان فسخ البيع
بطل التقدم وان اجاز لم يطل ولو تقدم الى البائع في هذا لم يبيع فان كان الخيار للبائع فعدم
اليه فان نقضا يبيع صحيح التقدم وان اجاز بطل ولو تقدم الى المشتري في هذه لم اجاز البائع لم

بعض

بعض واحد منها وكذا الورد المبيع ● حايط مايل لصغيرا شهيد على اييه او وصيه ثم سقط
تقتل انسا فديته على عاقلة الصغير لان الاشهاد عليها اشهاد عليه فان مات الاب والوصي
بطل الاشهاد لانه لم يبق من يقرر على اصلاح الحايط وكذا لو بلغ الصبي بطل الاشهاد لان
ولاية الوالي انقطعت حايط مايل شهيد على صاحبه فوضع صاحبه او عي جره عليه فسقط
ورمي بالجرة فقتل انسا فديته على عاقلة صاحب الحايط ولو عثر بالجرة انسا فمات كان
هدرا وان كانت الحرة مملوكة لصاحب الحايط ضمن من عثر بالجرة ● علو رجل وسفل لاخر مايل فاشهد
عليها فسقط السفل ورمي بالعلو حتى قتل انسا فديته على عاقلة صاحب السفل لانه بمنزلة الدافع
ولو عطب بعض العلو رجل فهدر ● مكاتب له حايط مايل شهيد عليه ثم سقط فقتل انسا فعليه
الاقل من قيمته ومن دية المقتول فان ادي البدل ثم سقط تجب دية المقتول على عاقلة مولا
فلو اخرج جناحا او كفيما ثم عتق ثم سقط على انسا فقتله كان عليه الاقل من قيمة يوم الاخراج
ومن لدية ولو عجز المكاتب ثم سقط قدم المقتول هدر وعن الصغار حايط بينهما ولا حدهما
عليه جموله فمال الى احدهما وتقدم هو الي صاحب الجمولة يرفعه فلم يرفعه مع الامكان حتى
سقط فالتف شيئا ضمن نصف قيمته ● عبد نام في الطريق او قعد فيه فاعتقه مولا ثم عثر
به انسا فمات فديته على عاقلة المولى لانه مختار في المقام فكان انشا الجنانية بعد الاتق
ومثله لو عثر فانكسر رجله فلم يقدر على الابراج ثم اعتقه مولا فعثر به انسا ومات فعلى
المولى قيمته لان اصل المشي في الطريق مباح بشرط السلامة وهذا لو وطئ عشيبة شيئا من ملك غيره
يضمن فاذا عثر بعشيبة حتى استقل به الطريق صار جانيا ولو وقف دابة في الطريق ثم اعتقه
مولا فلم يحولها عن مكانها حتى عطب بها انسا فعلى المولى قيمته لان الاتقاف جنانية ● قط عبد الرجل
في الطريق ثم اعتقه مولا ثم عثر به انسا وعطب فديته على القاطط ولو اجلسه من غير قاطط
فاعتقه مولا ولم يبرح حتى عطب به انسا فديته على عاقلة المولى لانه مختار في المقام وفي
الطوارق امسك كلبا عفورا في داره او فناءه فعثر انسا لم يضمن وان تقدم اليه وسالوه ان
ان لا يمسكه بخلاف ما لو تقدم اليه في حايط مايل وقال كثير من العلماء في الكلب او الحمار اذا تقدم
اليه فلم يكف شروها ضمن ما تولد منه وفي اللاتي يضمن كن وضع في الكلب قال الشهيد وفيه نظر
● له كلب عتق كل من يمر عليه عضه فلم ان يقتلوه لان دفع الضرر واجب وفي التفريق
قربة في كلاب وفي ضرر يوم مر الا يقتل فان ابوا رفع الامر الى القاضي حتى يامرهم بذلك وفي

الطوارق له كلاب

الطوارق له كلاب لا يحتاج اليه ولا يبرأ منه ضرر فان امسك في ملكه ليس له منعه فان ارسل
في السكة فله منعه فان امتنع برفع اليه القاضي فيمنعه عن ذلك وكذا من امسك دجاجة او عجل
او جمشا وفي فوايد الحلو اني سالت شيخي عن الحرة الضارة التي تقتل ولحوم الناس احياء فقال
لا ولكنه تؤذ ب قال وبلغني عن القاضي انه كان يقول بالقتال وفي الاجناس لا ينبغي لاحد ان يتخذ
في داره الا ان يحاف من لصوص او عيهم وكذا الاسد والفهد وجميع السباع ذكر الناطق لا ينبغي
ان يتخذ كلبا في داره الا كلبا يحرس ماله **ح** شيئا في الطريق فسقط فعطب به انسا
ضمن لانه قاصد للحفظ ولو بعد بشرط السلامة حرج وان كان ردا قد لبسه فلتسقط
فعطب به انسا لم يضمن لانه غير قاصد للحفظ ولو بعد بشرط السلامة يخرج وان كان عليه
ثوب لبسه زيادة على صاحبه فسقط فعطب به انسا يضمن رواه بن ساعدة عن محمد وفي
ضرب انسا فوقع ميتا في الطريق او جانيا لم يستطع ان يبرح حتى مات مكانه فعطب به او
سويه انسا فديته على عاقلة القتال وان كان يتدبر ان يقوم فلم يقم حتى مات فديته على عاقلة
المقتول ولو رمي في الطريق فسقط ميتا فعطب به انسا لم يضمن الميت ولا عاقلته من دية شيئا
ولو سقط حيا ثم مات ضمن عاقلته من عطب به وفي التفريق ضرب رجل حتى سقط ومات فكان
معه مال او عليه ثوب موى او ضاع يضمن القاتل ذلك وفي شرح بكر رش الطريق فعطب بموضع
رشه انسا ضمن وكذا الوضوء لانه قدي فكان بمنزلة ما لو شغل بالحجر او الخشب وهذا اذا
عطب به العمي وانسان مشيا بالليل فاما اذا راه ثم مشى عليه فعطب به لم يضمن لانه قدي وكذا
لو تعذر المدرك على الحشبة الموضوعة او على الحجر الموضوعة فعثر به فمات وكذا لو حفروا في الطريق
فوتب انسا من احد الجانبين الى الجانب الاخر فوقع فمات لا يضمن الحافر ومن مشا جانا من فصل
الجواب من وجه اخر وقال ان رش بعض الطريق حتى امكن للمار المدرك في البعض الذي لم ير رش
انه اذا مر على الموضع الذي رش متعذر افيعر فمات لم يضمن الراش لانه لا ضرورة للمار فاما اذا
رش جميع الطريق حتى لم يجد موضعيا يساير عليه اذا مر في هذه الحالة وعثر مات يضمن الراش
وهكذا قالوا اذا مر على الحشبة الموضوعة على الطريق ان اخذت الحشبة الطريق كلها فمر عليها
وعثر يضمن الواضع فان اخذت بعض الطريق فمر عليها لم يضمن وهذا اذا رش وسط الطريق فاما اذا
رش فمات حائوت باذن صاحبه فعثر به انسا فمات فالتعريض ان يضمن الراش وفي الاستحسان يضمن
الامر وهو على قياس ما لو استاجر اجيرا ليعين له دكانا في فناء حائوت فعطبه انسا بعد فراغ

طلب

طلب

الاجير فالتقاس ان يضمن الاجير وفي الاستحسان يضمن الامر هذا على ذلك وفي التقويد عن كذا
 الاجير استحسانا ويرجع به على الامر وان عطب به قبل الفراغ فالصان على الاجير ولا يرجع على
 الامر هذا اذا اضر الاجير به ليس له حق البناء او لم يخرجه وعلم الاجير بذلك وان اذن ان له
 ذلك فالصان على الاجير سواء كان قبل الفراغ او بعد ويرجع به على الامر وان اضر الاجير
 ان له الحفر الحفر فضاء الواقع على الامر وان اضر به ليس له الحفر فالتقاس ان يضمن الاجير
 وفي الاستحسان يضمن الامر ان وقع بعد الفراغ وفي النوازل عن اي يوسف امر اجير بالو
 في قنائه في الطريق فضاء من عطب به على الاجير لان منفعة الوضوء بخلاف من يعطى بالورش
 لان منفعة الامر وفي المتقاس امر رجلا ان يضع حجرا على الطريق فوضعه فعطب به الامر
 فضاء على المأمور وهذا لو قال له اسرع خاخا من دارك او ابن دكانا على بابك فتتبع به ففعل
 فعطب به الامر او عذب او دابته وكذا لو كان الامر هو الذي بناه للمأمور ومارمه ثم عطب به
 الامر وفي سرح كوكا الحارس رشا الطريق يضمن كيف ما كان وفي التقاريف كمن الطريق لا يضمن ما عطب
 بموضع كمنه بخلاف الورش وفي الثاني حفري في السوق او بناه او دكانا من عطب به الا ان
 يفعل به باذن الامام وعن اي يوسف لا يضمن حال لانه من المصالح ولو حفري في الطريق والحق
 رجل في حجر اوقع فيها رجل واصابه الحرف فمات فالدية على الحافر وفي المجرى وكذا لو صب رجل
 فيها ماء او قذف فيها نارا فاحترق الواقع او عرق وفي الاستحسان وكذا العمق وفي جمع النسي
 ويمتله لو وضع حجرا بقرب من البئر فتقل به رجل ووقع فيها ومات فالدية على الواضع وفي
 الاستحسان وكذا لو وضع على راسه ولو وسع راسه فوقع فيها رجل فمات فالدية عليها وفي
 الاجناس حفري في راسه رجل في ما توقع فيها انسان ومات قال محمد ان كانت عمقا اطول
 من الرجل يضمن الحافر وان كانت الى صدره لو وقع فيها خرج لو لم يكن فيها ما يضمن المرسل وفي التقاريف
 بني بيتا في الطريق فدخله انسان فسقط عليه يضمن ولو حفري في غارة ونحوها من الطريق في غير
 الامصار للمارة او ضرب جنية او تنورا او ربط دابة لم يضمن ما تلف • نصب حبرا على قصر
 ان كان له من مكانه لم يضمن ما عطب به وان كان ملكا لا قوام مخصوصين ان تعذر المشي عليه فذلك
 وان لم يعلم ضمن وان كان له من مكانه فذلك في غاهو الردية وعن اي يوسف لاصان حفرا اهل
 المسجد فيه يرا الما المطر او وضعوا فيه حيا يصب فيه الما او طرحوا فيه بواقي اوحصاة
 او ركبا فيه بابا او علقوا فيه قناديل او طلق لم يضمنوا ما عطب بذلك وكذا ان فعل غيرهم

بأذنه لان تدبير

بأذنه لان تدبير المسجد اليه وله اذ كان نصب المودن والامام اليهم فكان فعلهم
 مباحا مطلقا ولو فعل ذلك غيرهم بغير اذنه ضمن ما عطب به لان فعله مباح مفيد بشرط
 السلامة وقالا لا يضمن الا في البناء والحفر لان كل واحد من الناس ما ذون بالحق في المسجد
 والصلاة فيه فصار غير اهل المسجد كالمستجير واهل المسجد كالمالك والمستجير بسط الحصر
 وتقبلوا القناديل دون البناء والحفر ولما كان كل ذلك فكذا هذا وفي الاجناس قال ابو حنيفة
 اهل المسجد ان يهدوا المسجد ويحددوا بناءه ويضعوا الحراس الما ويعلقوا القناديل قال
 وهذا اذا لم يعرف للمسجد باني فان عرف به او ولي بذلك وبعد موته لورثته وفي النوازل
 عن الصغار مسجد اراد اهل ان يجعلوا الرحبة مسجد او المسجد رحبة او يحدوا له بابا او
 يحولوا الباب عن موضعه فلهم ذلك فان اختلفوا بين طراهم اكبر وافضل فلهم ذلك لانه
 لا تقارض لا بتمام التساوي ولو بني مسجد ليس لغيره ان ينقضه وبمنه احكم الا ان يخاف ان
 يهدم وفي التقاريف اراد اهل المحلة نقضه ليزيدوا فيه لم يكن للوارث منعهم وليس لهم ان يزيدوا
 من الطريق • ولو من حايطة قبل لبائنه ائنه فانك احق به فان لم يفعل هدمه اهل المحلة
 وبنوه وفي وقف الانصاري بني مسجد اهل الحق بالصلوة فيه والامامة والاذان وولد من بعده
 وعشيرته اولى من غيرهم وفي الاجناس بني مسجد اهل مودنا واذن هو فيه فكه اهل
 المسجد وقالوا لاجل مودنا اخر فليس لهم ذلك اما الامر الي الذي بناه وان كان فاسقا وكذا ان اقام
 لهم اماما او امامهم وكرهه اهل المسجد ليس لهم الا ان يكون هو فاسقا او هم احق بالامامة منه
 فيجعل غيره اماما ولا يشبه المودن وفي المتقاس عن اي يوسف بني مسجد اهل الناس من اهل
 المحلة وغيرهم باصلاحه والقابوارية والاسراج فيه وليس لاحد ان يشركه فيه الا باذنه •
 ذكر الصميري لوصاق المسجد باهله فلم ان ينفوا من ليس منهم عن الصلاة فيه وفي النوازل
 عن بن سلام باني المسجد اولى بالمارة والقوم اولى بنصب الامام والمودن وعن الاشكاف الباني
 احق بذلك قال ابو الليث وبه تاخذ الا ان يصب والقوم يريدون من هو اصل لذلك وعن
 الصغار لفظ المارة مستعمل ببناءه وتربيته وبنو المارة وعن الاشكاف كذلك ان كان في المارة
 مصلحة للمسجد وهو ان لا يسمع من حوله النداء الا بالواظلا اري ذلك وفي الشرط الواقف احق
 بالولاية لانه اقرب الناس اليه لوقف كباي المسجد اولى بمارته ونصب المودن وقيل لا يكون اولى
 بالشرط عند محمد فان نصب متوليا ليس لقاضي ان يخرج به الا ان يتغير حاله والواقف ميت فله

سبحه
قانه

سبحه
في بناءه
سبحه
بهدنه

فوقعت عليها فقتلها فعلى عاقلة كالاحد منها نصف دية الاخر ولو قتل احد ما كان على
عاقلة الاخر نصف دية وعن ابي يوسف مداحب لا حدما فانقطع فسقطا فاما ان سقط
صاحب الجمل على وجهه فدية على صاحبه وان سقط على ظهره فهدرو دم الاخر هدر لكل
حال
حماية الدابة
لا غلوا اما ان يكون في ملك صاحبها او في ملك غيره او في طريق العامة فان اوقف في ملك
نفسه لم يضمن ما جنت واقتد كانت او سائر صاحبها معا قايما او سابقا وطبت برجلها او بيدها
او اصابته او لمح برجلها او بدنها او كدمت او حطت او صدمت لان فعل صاحبها ليس بحماية فعلى
حمايه فان كان صاحبها راكبا على يمينها وطبت بيدها او رجلها او اصابته او كدمت او حطت او
صدمت لان ثقله انقل بالمكلف ولهذا يجب عليه الكفارة وعزم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه
ولا يضمن تحت برجلها او صرف بدنها لانه لم يضمن ثقله بالمكلف فان اوقف في ملك غيره يضمن
كيف ما جنت واقتد او سائر صاحبها معا قايما او سابقا او راكبا او لم يكن معا لان صاحبها في بعض
ما جنت مباشران وطبت بان كان راكبا على وفي بعضه مشيت بان كان سابقا او قايما الا انه متفقد
في التسبيل لانه ليس له اتقافا ولا يسرها في ملك الغير **قلت** وقوله بكر او لم يكن معا
في فصل السيرة انما يستقيم اذا جنت في فورا التسيير وتقبله بقر هذا فان اوقف في طريق
العامة يضمن كيف ما جنت لانه باقيا في صا مسببا لانلاف وانه متفدي وكذا لو بالث او را
او عرفت او خرج لعابا فعطب به انسان وكذا لو كانت مربوطة فجالت في ديارها قبل ان يجل
الرباط ضمن ما جنت وان ذهبت عن المكان الذي اوقف فيه جند ان كي درازي رسن هست
وذلك باقيا فانه وان اوقف ولم يسرها مسارت عن ذلك المكان فانكفت شيئا لم يضمن لانه لم
يمسك في ذلك المكان وان كانت سيرة وحاجب معا قايما او سابقا او راكبا يكون ضامنا جميع
ما جنت الا النخلة بالرجل والذنب لانه لا يمكن حفظا عنه وان ضربت بحافها حصة او نواة
او ما اشبه ذلك فاصابت انسانا وهي تسير فلا ضمان على الراكب وهو بمنزلة التراب والعباد
لانه لا يستطيع الامتناع عنه الا ان يكون حجرا كبيرا فيضمن لانه لا يرتفع الا بعنف الراكب في السوق
فكان جانيا ولو راثة او بالث في السير او سال لعابا فعطب به انسان لم يضمن لانه لا سيما معه
وكذا ان وقعت للبول والورث فانه لا يتقدر على منعها من الوقوف اذا كان من عادتها الوقوف
للبول والورث ولو وقع سحبا او جمل او شئ يحمل على من اداها او سماع الرجل فاصاب انسانا

في السير ضمن

في السير ضمن لانه من تغرط الراكب وكان جانيا ومن عطب به بعد ما وقع على الارض بان عثر به
او تقبل به ضمن قتال والراكب والرديف والسائق والغايد في الضمان سواء الا انه لا كفارة على
الغايد والسائق قبل ان يراى بالتسوية في الضمان حالة الانفراد فاما حاله الاجتماع فالسائق
لا يضمن ما وطيت مع الراكب لان الراكب مباشر والسائق مسبب وهذا لا كفارة عليه والمسبب
لا يضمن مع المباشر كالراعي مع الحافق لا يكره ان يضمن هذا لا يضمن لانه ذكر بعد هذا الراكب امر
اخر تخسر الدابة فاوطات انسانا قال الضمان عليها لان الناحض سائق والاخر راكب وذكر في ما
الناحض سائر على دابة تخسرها رجل او حماره لمح رجل او اوقت الراكب فقتلته او ثبتت على
رجله فقتلته او وطبت رجله فقتلته فضا نه على الناحض لان خسه جنائية والتلف حصل له والوقت
وذلك هو الساعي سواء لو اوقف في السوق يضمن كيف ما كان الا اذا كان موضعها يتقف فيه الدواب
لبيع قد اذن فيه فلا يكون تعديا ● التقريرات في شرح بكره في المتنا هشام سموت محمدا
يقول يضمن اوقف الدابة على باب السلطان وقد وقف الدواب ببابه قال يضمن ما اصابه
واذا هو لا يري باب السلطان مثله موقف الدواب حين يباع ولو اوقف على باب المسجد الاعظم
او على باب مسجد اخر فمحر برجلها انسانا فهو ضامن الا ان يكون الامام جعل للمسلمين عند باب
المسجد موقفا لدوابهم ولو سار على في الطريق فغرت حجر وضعه رجل او دكانا قد بناه او ما قد
صبه فوقت على انسان فانت فالضمان على الواضع والباقي والصاب لان الراكب مدفوع اليه
والذي فعل ذلك دافع ومن دفع انسانا حتى الفاه على شئ فالثمة فالضمان على الدافع ولو اوقف
في ملكه وملك غيره لم يضمن كيف ما جنت لان الملك اذا كان لاشين فلكل واحد منها ان يربط
فيه دابته قال ارايت لو فقد ليتوضا فعطب به انسان او بوضوه اكساضنه لا اضنه احسا
وفي شرح بكر ارسله دابته في الطريق فما اصاب في وجهه ذلك فهو ضامن لان ارساله الى ما اذا
مضي في وجهه ذلك فان انقطعت يمين او شالا وصاب شيئا فان كان لها طريق في وجهه ذلك
لم يضمن لا ينقطع عمله كالكلب اذا انقطعت يمين او شالا لا يعطاف الصيد الذي ارسل اليه واخذ
صيدا اخر لا يجل وهذا بخلاف السهم اذا انقطعت يمين او شالا من غير رد شي فانه لا ينقطع
لذلك الرمي حتى لو اصاب شيئا حل وان لم يكن للدابة طريق في وجهه ذلك فالضمان على المرسل
لان الاعطاف تهدر وذلك لا ينقطع الا رساله كالكلب اذا انقطعت يمين او شالا لا يعطاف
الصيد الذي ارسل اليه فاخذ وجرح حل فان وقعت ثم سادت ينقطع اثر ارساله وهذا بخلاف

الكلاب اذا وقف ساعة بعد الارسل لا ينقطع الارسل حتى لو اخذ بعد ذلك حل فان رده
 راد لم يرتد ومقت في وجهه ذلك في اصابته شيئا فالعنان على المرسل فان ارتدت ثم سارت
 فاصابت شيئا فلا ضمان على احد وان ارتدت ولم تقف ومقت في وجهه ذلك واصابت شيئا فالضمان
 على لراد لا سارت بردها وفي جمع سرح توره الي كودة جارة فتطخ اثنان جاره لم يضمن الا اذا ارسل
 عليها فطحا في توره ارسل كلبا ولم يكن حلقه فاصاب في توره لم يضمن لان الكلب عامل باختياره
 الا انه نسب الي المرسل في حق باحة الصيد طاحه ولا حاجة في حق التقدي وكذا لو اشلاه على
 رجل حتى عقره او مزق ثوبه لم يضمن لان يكون خلفه ● وعن ابي يوسف اوجب الضمان في الاموال
 قال ابو الليث اذا اصاب من توره انسانا يضمن وان لم يكن خلفه وهكذا نص في الروايات يكن
 وضع المسئلة في الصيد كذا اشار الي ان الارسل بمنزلة السوق فكان هذا موقعا لقوله ابي يوسف
 وبه يقتضي ولو تيا من اوتيا سر ثم اصاب لم يضمن المرسل ان كان له طريق اخر غير ذلك وان لم يكن
 يضمن وتوارسل اربابا فاصاب في توره ذلك شيئا فأنفقه لم يضمن وان كان سائقا له لان طيرانه
 لا يضاف الي المرسل وفي الاجناس ارسل كلبا على شاة فاكلها ضمن ولا يشبهه الباري لانه يكون
 للكلب سابق وقايد ولا يكون للباري ادايت لو ارسل زنا بغير علي انسان جعلت نفسه وتغص
 الناس ان يضمن المرسل ولو ارسل كلبا على دجاجة او شاة في صحراء فمحت ما عد له فاخذها منه
 ضامن الا ان يقف او يرجع فاخذها لم يضمن وفي الكفاية ارسل كلبا اودابة او طيرا فانلف في
 توره شيئا يضمن في الدابة دون الكلب والطير عند محمد والطياري وعند ابي يوسف يضمن اكل
 لوجود الارسل لغير الدابة لم يخرج من ملكه لما تولد منه يكون مضمونا عليه بخلاف الطير والكلب
 ولان الدابة تتلف بصدده والمرسل كالداغ والكلب والباري يخرج باختياره وفي الاجناس
 اغري كلبا على رجل لا يضمن في قوله ابي حنيفة ويضمن في قوله ابي يوسف ● وفي جمع كان الفضل
 يقول كان علي مذهب ابي حنيفة اذا اعد معه خطوط او خطوطين يضمن والا فلا وكان علي مذهب
 يضمن عدا او لم يعيد والحال في اسالحكم وفي الاجناس اراد ان يضرب اخو بسيف فاخذ انسانا
 السيف بيده فحذب صاحب السيف سيفه من يده فقتل بعض اصابعه قال محمد ان كانت
 من المفاصل يقتل لانه عذر والافالدية وفي العميون غص دراع رجل فحذبه من يده فسقط
 بعض اسنانه وبعض دراع هذا فدية الانسان هدر ويضمن العاض ارش الدراع صبي
 في يده ابيه حذبه انسان والاب يسكه فمات ضمن الجادب ولو حذبه به ضمنا ولم يرتد الا بـ

ارسل كلبا

ارسل كلبا على شاة

ارسل كلبا اودابة او طيرا

اخبره

أخذ

من المصالحه فحذبه لم يضمن وان اخذها ففقرها فاذا ضمن تشبث ثوب
 رجل فحذبه صاحبه فتخرق يمين المنشبت نصف ضمان الحق وان حذبه الاخر ضمن الكل وان كان
 صاحب الثوب لا يضمن لجمعه وفي العلل مد ثوب الابن مد مثله او مد مد اميرطا
 فتخرق ضمن لان الجناية كماله لان ليس ليس بمد عصب ثوبا فلبسه مد صاحبه فتخرق
 لم يضمن الفاصب ولو قال رد علي ثوبي فحذبه مد اميرطا مثله فتخرق لم يضمن ولو مد مد
 مثله فتخرق ضمن نصف ذلك لان الحق منها وفي المستقاه شام عن محمد جالس على ثوب رجل
 فقام رب الثوب فتخرق يمين الجالس نصف الحق وفي رواية ابراهيم عنه يضمن مطلقا
 حايك عمل ثوبا لرجل فتعلق الاثر به لياخذ وابي حايك ان يدفع الا اجر فتخرق من مد صاحبه
 لضمان وان تخرق من يد ما ضمن لحايك نصف الحق وفي الاجناس دخل رجل فاذن له بالبقود
 على وسادة فقعده فانكسر ما تحته وتخرقت الوسادة يضمن للمكسر لا المخرق وفي التمه
 لو كان مكانه صلاه لم يضمن وفي الاجناس امر بالبقود على سباط فتخرق بطرف سيف معه لم يضمن
 وفي التمه امر بالبقود على سطح فاحسفت به فتوق على عبد الاخر يضمن قاذقار في الطريق
 فواطى اول القطار واخره فالقائد ضامن له لان قود الاول قود لما خلفه فان كان معه
 سابق فالضمان عليهما لا شراكم فان كان معها سابق وسط القطار فالضمان عليهم اثنان وكذا لو كان
 احيا نا وسطا واحيا نا يتقدمها واحيا نا يتاخرها ولو كان راكب وسط القطار على بعير ولا
 يسوق ما شيئا لم يضمن شيئا ما يصيب البعير الذي بين يديه وهو معهم في الضمان فيما اصاب
 البعير الذي هو عليه وما خلفه سوا ولو ربط انسان بالقطار بعيرا والفايد لا يعلم به واصا
 مربوط انسانا ضمن القايد لقوده وجعله بدون الامر دون الضمان وهذا اذا ربطه في
 حالة السير فان كان القطار واقفا حثيثا ثم قاد القايد لم يرجع على الشرايط لان جنابته
 زالت بقود القايد ● شاه لعصاه فقيت عنقه ففقد ما نقصه لانه انلف جزوا ما وفي عين
 الجوار وعثر جزوره ربع القيمة وكذا في عين البغل والحمار والفرس لان هذه الدواب يتوقع
 كالاذي بكر لا يتوقع بالاعبيد وعيني صاحبها فصار كالوكان لها اربعة اعين فيجب في
 الواحدة ربع القيمة وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا كانت البقرة لا تعمل على كان فيها ما نقص
 وهو قوله وفرو قيل لو قفا الاخرى او قفا ما معجب القيمة ان سلم الحثه وفي جامع بكر
 فقا عيني الدابة فصارها ان شارت كرا على الفاق وضمنه وان شامسكها وضمنه النقصان وفي

مطل

جامع قاضي فخر رضى الله عنه خلافا لادبي لان منفعة الحيوانات على نصف منفعة الادبي فكان
 هناك اطرافا على نصف هناك اطراف الادبي وذكر كبر الممول في هذا الباب المنور والنور
 عين واحدة فيقتصر عليه وفي المنتقى هشام سالت محمد عن الفصيل والحشر اذا فقتت منه عين
 واحدة قال فيلزم قيمته لانه انما يمتنع من الحمل على ظهوره لصغره قال محمد كل حمل على ظهره في
 عينه ربع قيمته البقرة والانا ن قال محمد على ظهورها قال ان كان كذلك فهو
 ايضا كذلك وفي الاجناس قضا عيني شاة او حمل او طير او كلب او سورا ودجاجة او حمامة
 او نعامه عليه ما نقصه وقال ابو يوسف عليه ما نقص في جميع البهائم وفي المنتقى وعين كلب
 الحرس عليه قيمته وفي التمه قطع يد الحمار او البغل فصاحبه ان شأضمنه قيمته ودفعه اليه
 وان شأمسكه ولا يضمنه شيئا وهذا قول ابي حنيفة وقال محمد ان كان له قيمة بعد التقطع فصار
 ان شأضمنه ودفعه اليه وان شأمسكه وضمنه ما نقصه وان لم يكن له قيمة فالامر فيه كما قال
 ابو حنيفة وان كانت دابة يוכל لحمه فلا يحل فليس له ان يمسكه ويأخذ النقصان في توطنه
 وكذا ان شأمسكه ولا يضمنه وان شأضمنه ودفعه اليه قال محمد ولو دبح الحمار فله ان يمسكه
 ويضمن النقصان وقال ابو حنيفة لا يضمنه اذا امسكه ولو قتل فليس له الا النقصان ولو قتل
 عينيه فله الخيار عند محمد لانه قد ينفع به وقول ابي حنيفة لا يأخذ النقصان اذا امسكه
 لان النقصان استهلاك وفي النظم غضب حمارا او بغلا او فرسا او دابة من المبيتره وقطع يدها
 او رجلا ملكا وعليه قيمته صحيحة ولو غضب شاة او بقرة فذبحها او سلقها وجعلها اربابا ملكا وعليه
 قيمته حية وان لم يجعلها اربابا كان للمالك ان يسترده ان شأضمنه قيمته نقصان الذبح وان شأ
 تركه وضمن قيمته حيا وفي الكفا في غضب دابة فقتل يدها او رجلا يضمن قيمتها للمالك والدابة
 له وفي اللاتي هذا اذا لم تكن مأكولا اللحم فان كانت فالمالك ان شأضمنه قيمته وان شأمسكه
 ولا يضمنه شيئا ذكرنا السرخسي غضب دابة او بقرة او جزورا فقتل يدها او رجلا فله نقصان
 ان يضمنه قيمتها بخلاف ما لو كان المعصوب عبدا او جارية فقتل يدها مع ارضها المقطوع ولو كان
 المعصوب شاة فذبحها فله صاحبها ان يضمنه قيمتها ان شأوان شأخذها مسلوخا كان او غير
 مسلوخ وضمن القاصب النقصان في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يضمنه
 شيئا لان الذبح والصلح زيادة وفي التقاريق قيل في ذبح الشاة الخلوب والتوج يجب قيمتها
 وروي عنون والظاهر خلافه وعن ابي حنيفة مطلقا انه لا شيء له مع اخذها وكذا ان سلقها

وقطعها اعضا

وقطعها اعضا وكذا الحمار وكذا ان قطع بعض توابعها ذكرا حلوا في لا فرق بين شاة القصاب
 وعين في انه يثبت له الخيار وقيل ان كانت شاة قصاب يضمنه النقصان لا غير قال والمال
 عليه هو الاول ذكر بكر في ذبح الشاة او قطع رجلا ذكر محمد في الاصل يضمن القيمة والشاة
 ولم يذكرها للمالك ان يأخذها ويضمنه النقصان وقد روي الحسن عن ابي حنيفة له اخذ
 القيمة او المدبوحة وفي لا يباح عن محمد محالا الى الاصل في ذبح الشاة ان شأخذها مع
 النقصان قال ابو الفضل هذا القول اصح وفي الشاة غضب دابة فقتل يدها او رجلا
 او كانت شاة او بقرة او جزورا فذبحها او قطع يدها او رجلا تركها عليه صاحبها وضمنه قيمتها
 من غير خيار وان كانت مأكولة وفي رواية له الخيار في المأكول ان شأخذها وجميع النقصان
 وان شأتركها وضمنه قيمتها وقيل جواب الكتاب قول ابي حنيفة وعند ما له الخيار وهي سله الحية
 العمياء وفي الروضة قطع رجل احدي توابع فرس رجل او نورة او حمار فذبحه صاحبها سقط
 الضمان عن القاطع في قول ابي حنيفة وفي التقاريق لا شيء عليه خلافا وفي جمع الشهيد قطع شاة
 في دار رجل او في كرمه تقوم الدار والكرم مع الشجرة وعمود يدون ثم للمالك خيار ان يترك الشجرة
 عليه ويضمنه فضل ما بينهما او يمسك الشجرة ويضمنه فضل ما بين قيمتها بقيمة وبين قيمتها مقطوعة
 او يقول يمسكها ويرجع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي وكذا لو قطع جوزات صغار
 رطبه على الشجرة او كسر عظاما من اعضائها وعلى هذا قطع السبايل والبطاطخ قبل
 ينتمى عظمها او انتهى ولم يدركه وقد ذكرت هذا لاحد فتصوبي وفي العيون هدم بناء انسان
 قيمته مائة بغير ارض وقيمة المهدوم ثلثون فللمالك خيار ان يضمنه مائة والمهدوم للمهدوم او
 يضمنه سبعين والمهدوم له وفي جمع السفي هدم دار رجل يضمن قيمته البناء وليس للمالك
 ان يترك عليه الساحة ويضمنه قيمة الدار مبنية لان الاثلاف وقع على البناء في النوازل هدم دار
 رجل ثم بناءه قيل ان يضمن القيمة كما كان يرى لانه اعاد الاول حكما وان لم يمس في الاضحية ان كان
 الجدار جديدا لم يبرم بالعادة وان كان قديما لم يبرم لانه لو اعاده كان افضل من الاول والبناء
 مفيد بالمثل **باب ما يضمن من قطع السبايل** وهو الذي لم يمس به من
 عتق رقبة محرمة عليه رضي الله عنه اجد ابو مسلم فان قيل الرضيع في العادة وهو الذي لم يمس به من
 اعضائه ولهذا جعل كالمعتق في نقصان الرضيع له تاويل المسئلة اعتقه ثم عاش حتى تمت
 سلامته حتى لو مات قبل ان يظهر ذلك لم يثأر به المكفارة ذكره البردوي لا يجوز عتق ما في البطن

مطل
 الخنة العيا
 رجل قطع احدى توابع
 فرس او نورة او حمار

لانه في اكثر الاحكام كالعضو في العيون لا يجوز عتق مريض لا يرجي حيوته لانه ميت معني وان
كان يرجي ويخاف جاز وفي المتنازع راس ولدها فاستبدت لغيره لا فاضح ويحب لدية الا ان يكون مخرج
مع الراس خفة او الاكثر منه مع القدمين وكذا الحكم في قطع عضو منه ولو قبل السرح قتل به وان علم
انه لا يعيش خلا من قتلته اعماده وكان لا يبقى الا قدر الاضطرار فان كان يبقى يوما او بعضه
فعلى الماني القصاص ذكره الطحاوي **صالح** من دم عمه على ما لم ولم يترك حلالا ولا متوجلا فهو حال
في مال القاتل بخلاف الدية وفي الشافي وكذا لو صالح من كل جنانية فيها قصاص على الجاني باقله من
المال او اكثر لانه لا ربوا بين المالكين والعود وفي الشروط كل جنانية ليس لها ارش مقدرة لا يجب
فيه القصاص وان كان عمرا اذا صالح عنها يجوز كيفما كان وان كان لارث مقدرة وكان خطأ
فصالح دون ذلك يكون خطأ وعلى اكثر منه لم يجوز وهذا اذا كان بدلا للصالح من جسد الواجب
في الشرح وعلى خلاف جسد يجوز بقدر ما لا يتغابن فيه وان صالحه على جسده واقل وصفا جاز
وعلى اقل ورنا واكثر وصفا لم يجوز ثم في الخطا وشبه العهد لو صالح على صنف من اصناف الدية قبل
الحكم يجوز على مقدار الدية من ذلك الصنف وعلى اقل منه وعلى اكثر منه لم يجوز لانه ربوا قبل
ان كان بجنا تيسر اجاز ولو قضى بالدية تصفح جاز ان يصالح على صنف اخر منها اكثر مما قضى به اقل
لاختلاف الجسور **حرم** بعد ملا رحله اموال الحر والموتى رحلا بالصالح فصالح وفي الدام
عنها على ان يبي على الموتى والحر لان الصالح عن القصاص وكان القصاص على الحر والعبد فكذلك العبد
وكذا هذا في قتل الخطا لان الصالح وقع على الجنانية منها قتل حرا وعبد اعمدا او خطأ فوكل في
الحر ومولى العبد رجلا فصالح العادل على عشرة الاف ضرب بمولى العبد بقيمة العبد وولي
الحر بالدية لان المقبوض بدله عن النفسين فانقسم على قتل قيمتهما وكذا لو صالح على احد عشر
وقيمة العبد خمسماية والتقتل عمدا لان قتل العمد يجوز الصالح عنه على القليل والكثير وان
كان القتل خطأ فلولي الحر عشرة الاف لان الدية مقدرة ١٠ والباقي لمولى العبد وكذا لو كان العبد
قتل عمدا او الخطا والصالح على احد عشر ولو كان الحر قتل عمدا او الخطا قسم البدل على قيمة
العبد ودية الحر **التقريعات** في الشافي ضرب بطن امرأة فالتقت ولدا ميتا ضمن عاقلة
الاباة لقوة في سنة وهي خمسمائة درهم او عبا او امة او فرس قيمته خمسون دينارا او خمسمائة
درهم هذا فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين ولا يورث الاب ابنه لانه قاتل ورجع
الحديث لاميرات لقاتل ولا كفارة لانه عضو من وجه وفي جمع الناطقي ضربت نفسها متعمدا او

سبعة فيها

شربت

شربت دو اتممه لتستط ولدها فالتقت ولدها ميتا يصير على عاقلة العزة في سنة وفي
الزنايات وكذا لو ادخلت في دمه ما شيا تطرح به الولد تستط الجنين فان التقت حيا ثم مات
فعلى عاقلة الدية في ثلث سنين وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها وذلك للاب ان لم يكن له وارث
اخر ولا ترث الام منه شيئا وعليها الكفارة ولو كان الشرب لا صلاح البدن فلا شيء عليها ولا
ترث منه وفي المصاب هذا كله اذا فعلت بغير اذن الزوج فان كان باذنه فلا شيء عليها
ضرب بطن امة فاعتق المولى ما في بطنها ثم التقت حيا فمات فعلى المصاب قيمته حيا للمولى لان الموت
يضاف الى جرمه وحين ضرب كان رقيقا وقيل يكون لورثة الجنين لانه وجه بعد الانفصال
وفي ضرب بطن امرأة فالتقت حينها حيا ثم ماتت الدية والكفارة لانه قتل نفس عرفت حيا
ولو قتلت الام ثم خرج الجنين ميتا لشي في الجنين لانه يجهل انه مات من الصربة ويجهل انه
مات من ضيق النفس فقد شك في وجوب القوة فلا يجب وفي الام الدية والكفارة فان كان
في بطن جنينا وخرج احدهما قبل موته والاخر بعد موته وهما ميتان فلا ولد عن وع ولا يرث
من دية امة لانه مات قبلها ولها ميراثا منه لانها ماتت بعد ولا شيء في الجنين الثاني لاحتمال
موته من الصربة **وفي جنين الامة نصف عشر قيمته** ان كان غلاما وان كان جارية فعشر
قيمتها وعن ابي يوسف فيها ما نقص لام كما في سحلة الشاة ولو التقت حيا ثم مات فعلى عاقلة المصاب
قيمة الولد بالتمام بلوغ في ثلث سنين لا بدل النفس **التقريعات** في الشافي وفي الجامع
فان لم تف القيمة بتقصان الولاية عومت تمام التقصان وكذا لو التقت ميتا ولم يبق الولد
بالتقصان فان وفي به فلا شيء على المصاب كما في العضب وفي جمع زني بجارية الغير فاحبلها
ثم اسقط حبلا بحيلة وماتت فعليه قيمته اذ امارت بذلك السبب وفي الجبل وان كان الجبل
ما او دما لا يجب فيه شيء **مباح الدم** اذا التقت بالحر صارا متاخلا فالشافي
كما لو جني في الحرم او خارجه في الطريق **قوله** تعالى ومن دخله كان امنا خلا في الجاني
في الحرم لانه غير المقتضي الى الحرم وخلاف الطريق لانه كالمال دخل الحرم دارا فقتل ان يولد
دخل الحرم لم يتعوض له لكنه لا يطعم ولا يسي ولا يودي حتى يخرج ويقتل وقاله استا في يجوز
ان يولد ويقتل ولو اخذ مسلم واخرجه ملكه وعند البعض لا اخذ قبل الاخراج بل ملكه بخلاف
الصيد ولو احرم قاطع الطريق حين تقدم الى الامام لم يدر اعنه الحد لانه لو قطع وهو محرم لم يدر
فكذا في هذا المتروك في الشافي **وفي بيكر مطاوعة فافضل** ولم يدع احدا ما الشبهة وجب

الحرة عليها ولا يجب ارش الاضاحا بالحطانية وان كانت مكروهة يجب الحد عليها لا عليها
ولا عقروا جوب الحد ويجب ارش الاضاحا وذلك ثلث الدية ان كانت تستمسك بالبول
لانه في معنى الجارية وفيها ثلث الدية للمهر وان كانت لا تستمسك فكل الدية لانه انلاق المنفعة
لا نظير لها في البدن هذا اذا لم يكن فيه دعوى الشبهة فان كان لاحد حال فاما الارش ان
كانت مطاوعة لا يجب ويجب العقول لانه لاحد وان كانت مكروهة لا تستمسك بالبول يجب
الدية لا العقول وقال محمد العقول لا يجب بانلاق المنفعة والدية بانلاق العضو فلا
يتمان لها صان كل العي يمنع ضمان جزء منه لما فيه من التكرار وان كانت تستمسك ابو
يجب ثلث الدية والعقد بالاجماع وعن ابي حنيفة اقلها يدخل في كثرها وان كان لا تضام بغير
الذكر كالا صبي والحشيب فهو كالا تضام بالذكر لانها يجب الدية والارش في مال لانه بعد
وفي الاضاحا بالذكر على عاقلة لا نه خطا وفي الاضاحا بالكر يجب الارش الدية في مال فصار فيه
رد اثبات وقد ذكر وجوب المهر بغير الذكر دفع غلظ لان المهر بالتقاضي الحائزين تحتل ان
ما ذكر في الكتاب يكون صحيحا وحسب العقد فظما لحكمة البضع وفي الشا في وطى صغير لا يجمع
فانضاهام بعد لانه ليس بربي ويعبروكا في سائر الجنايات فان كانت افضا تستمسك البول
فكل الدية ثلث الدية والمهر والا غلظ لانه اقتضا الشهوة من وجهه وان كانت لا تستمسك
فكل الدية واحدا ويعز ولا مهر خلاف محمد وفي الاجناس عن ابي حنيفة ولو طنت بالنكاح
لا يعلل الاول فان لم يقض احد لانه طهر انما محتمل فلو طي فكان زنا وفي الايضاح وكذا لو اقرانه
زني صبينة ومجنونة وهي جامع مثلهما حد وفي العدل جامع امراته فانت اواضاحا لم
يعتد وقال ابو يوسف يعتم لانه ما دون بالجامع على وجه لا يتلف كالربي الى صيد لها بالجامع
يعمل لانه يقضي شهوة ويؤكد حقا في المهر فكان عمله كعمله بالخطا الرمي ولو انكسرت فخرها او
يدها او يد هامر لو طي او ذهبت عينا فارش ذلك بغيرها له في قولهم في المستق وفي النكاح
لو كانت اجنبية حد والارش في مال لانه زني وجني وفي اختلاف زفر تزوج امرأة ودفعها
فاذهب عورتها ثم طلقا قبل الدخول سمع المهر عند ابي حنيفة واحدي الروايتين عن ابي
يوسف وقال زفر لا ينفص وهو رواية عن ابي يوسف وهو قول محمد وفي الجامع الا صفر
دفع اجنبية فاذهب عورتها فعليه مهر المثل في مال والتعزير بولا في بين الصغير والكبير
وفي العيون جارية دفعت جارية فذهب عورتها قال محمد على ما صدق مثلهما بلعنا عن محمد دفع

احله فذهب

مطلوع
ما هو امره
فان
او نفع

اجنبية فذهب عورتها ثم تزوجا ودخل بها فلها مهران ولم يبرأ من اذ هاب صبي عور صبينة
بغير ذكر ويقيم ان يحس عليه مهر مثلهما وقد ذكرت هذا لو اوصى بغير

كتاب الوصايا في الاستيعاب الوصية

لمكانته ولام دلي صحيحه كانت بعين مال او ثلث ماله مرسل واما المدين فذلك الا انه
ينظر ان حرم الوصية ورقبتها من ثلث كان له ذلك وان لم يخرج يعرف الوصية الى الوصية
فان فضل ثلث عنها يعرف الوصية الى الزيادة كانت الوصية بعين مال او ثلث ماله
مرسل فاما الوصية لغير بعين من ماله لا يصح وان اوصى له ثلث ماله مرسل فجمع
الفضل بجمع ويكون وصدا بالعتق فان خرجت قيمته من ثلث عتق بغير سعاية وان كانت
قيمتها اقل من ثلث يقول له الثلث وان خرج بعض قيمته من ثلث عتق وسي في بقية
قيمتها وان اوصى له بشي من الدوام والمداير المرسله لارواية فيه ولقائل ان يقول لا يصح
ولقائل ان يقول يصح ويعرف الى العتق بقدره وفي المنظر اوصى لغيره او لاسمه ثلث ماله
ثم مات يعتق ثلثه مجانا ويجب عليه ثلثا قيمته وللعبد ثلث الماله من سائر الزكوة فيقاسان
وتراد ان الفضل قال لا يعتق كله بيد العتق ثم ما فضل يدفع الى العبد ولو اوصى لم يسي له في
بعض قيمته جاز لانه كالمكاتب وعند ما حر مديون ويتقاسان السعاية بالثلث وتراوان
الفضل وفي الشا في اوصى لغيره ثلث رقبته جاز ويعبر ثلثه مديرا او قالا كله وهي
تجري العتق وفي المستق اوصيت لك برقبته فقال لا اقبل قال محمد هو مدير وليس رده
بشي ذكر بكر اوصيت لك بنفسك للحال يعتق للحال ولو اطلق يعتق بعد الموت وفي الموازل
اوصيت لك بعتقك يصير مديرا خطا فوله اوصيت بعتقك وفي الاستيعاب اوصى بان يشرى
له عبد بعد موته ويعتق ويعطى له مائة فضل وصية جارية وقيل لا يجوز وصية المايه وعن
الفضل اوصى بان يعتق عنه عبد بكذا ويعطى له من ثلث ماله كذا جازت الوصية بالعتق ولم
تجزا لانه الا ان يقول ذلك الى الوصي ويقول اعطه ان احببت ذلك وان اوصى بان يعتق
عنه عبد معين ويعطى له من ثلثه كذا جازت الوصية **قلت** ان كانا يخرجان
من الثلث حتما والاصرفنا الوصية الى العتق فان لم يخرج العتق عن الثلث سبي يبرأه على الثلث
وكذا لو اعنته في المرض فاوصى له اوصى لثلث لامات اولاده وعن ثلثه لمن وسهم للفقرا
وسهم لساكنين وعند محمد على سبعة لمن ثلثه وللفقرا سمان وللساكن سمان لان الوصية

مسئله
جزء العتق وهو

طلب
الوصية
موت المولى

حصلت بلفظ الجمع واقوله في الميراث اما ان فكذا في الوصية لما انفرد جسر المساكين
مد لاه العطف في آية العداوات واقل الجسر واحد والاقل متيقن وكذا الوصي الثلث
لفلان وللفقراء نصفه لفلان ونصفه للفقراء عند ما وعند محار اثلثا وفي التقاريق عند
ابي يوسف لا يجوز الوصية في اكلان موتى المسلمين وحفر مقابرهم وسعاسهم حتى يذكر الفقراء
وفي اثلثا في الوصي الثلث لفلان فان كان فلان اب قبيلة دخل فيه المذكور والانا لا نهم
يسمون بني فلان لغة وهذا اذا كانوا يحصون والالم يصح لان فيهم الاغنياء وهم مجهولون وليس
كذلك اذا قاله لتمامي وهم لا يحصون حيث يصح لان ابيهم يعني الفقراء فان كان فلان ابا
لاولاده فالثلث المذكور وان كن انا تالم يعني فلان لعدم الاسم فان كانوا محتاطين فلذلك
وقال مجر لكل وان كان له بنون وبنوا بن فالثلث يعني الصليب لانهم الاصل فان لم يكن
له بنون فبنو ابني الابن فان لم يكن له ذكر لصلبه ولا لانه ولد بنات وبنات ابن فلا شيء لهم
لانهم لا يدخلون في اسم البنين ولو اوصي بولد فلان وله بنون وبنات فالثلث بينهم سواء
لان الاستحقاق لا اسم وان كان له بنات وبنوا بن فالثلث لبناته فان لم يكن له ولد لصلبه
فالثلث لولد الابن ولا يدخل اولاد البنات في ظاهر الرواية لان النسب الي الابا فاما اولاد
فاطمة فانما يسمون اولاد النبي لانه قال ولد منه الانسان ليس من جملة ولله الاولاد
فاطمة فانهم اولادي وفي رواية الحصاف يدخلون لانهم ولدوا من حقيقة كولد الابن
ولهذا سوي بين ولد الابن وولد البنت فيما يعتمد الحقيقة من العتق والسادة وجرة
وضع الدكوة فيه الا ان النسب غالبا الي الابا فاضرب مطلق النسب الي الابا كوكي وفي
الوافقات وكذا لو كان مكان الوصية وقف وفي المكايبة اوصي لورثة فلان فالثلث بينهم
للكوك مثل خط الانثيين باعتبار المراجعة اسم الورثة • اوصي لرجل بمائة ولا خير بمائة
بماية ثم قال لثالث اشركك معها تاخذ من كل احد ثلث المائة لان مطلق الشراكة يقتضي التمسك
من كل وجه ما يمكن وبمثلها اوصي لرجل بمائتين ولا خير بمائة ثم قال لثالث اشركك معها
تاخذ من كل واحد نصف وصيته لان اصل الوصية متفاوت فلا يمكن اعتبار التسوية معها
جملة فوجب التسوية مع كل واحد منهما وكذا الوصي لرجل بخاربه ثم اشركك فيها ثلثا فان
له نصف كل واحد منها قيل هذا قول ابي حنيفة وعلى قولهما ياخذ من كل واحد ثلثا لان
عنده الرقيق اجناس فلا يمكن ضم ما ياخذ من هذا الي ما ياخذ من الآخر وعلى قولهما الرقيق

سبعة
الوجه

جلس وكذا بقية

جلس وكذا بقية بينهما اثلثا اشركا فيها ثلثا فله نصف نصيب كل واحد منها ولو كانت
البقرة بينهما والمسئلة عالا فله الثلث وفي التقاريق اوصي له بمائة بمائة ثم اوصي له بالآخر
بالمائة دخلت المائة في الخمسة قال كل وصية اوصيت به لفلان اوصيت به لفلان فهو
رجوع وان لم يذكر الوصية وانما اوصي به فاشراك وفي اثلثا في متى سمي الوصية واوصي
بالآخر رجوع ومتى سمي الموصاه فاشراك ولوقال الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت
به لفلان فاشراك وبلا وارجوع • وفي التقاريق الذي اوصيت به لفلان اوصيت
بنصفه لفلان فصفان وبلا واثلاث قال سدس مالي لفلان وصيه ثم قال في
مجلسه اوصي بغير سدس مالي لفلان قايما هو سدس واحد لانه اعاد الاولي معروفا بالاصالة
الي نفسه فكان الثاني عين الاول قال الله تعالى ان مع الفسريسيروا اليه فكان الثاني عين
الاول ولوقال سدس مالي لفلان ثم قال ثلث مالي لفلان واجازت الورثة فله الثلث
لا غير لان الثلث يتضمن السدس مضارا إعادة الاول زيادة ولوقال في مرضه سدس لفلان
او ثلثي لفلان فهو باطل قياسا لانه يحتل الهبة ولا يقع الا بالقبض ولم يوجد ولا يظهر
ينصرف الي ثلث نفسه وفي الاستحسان هو وصية من جميع تركته لان السدس والثلث
يكونان في الوصية وكذا لوقال سدس داري لفلان فهو وصية به استحسانا ولوقال
سدس في داري لفلان فهو اقرار بالشركة لانه اقربا لا حظا وكذا لوقال الان في مالي
ولوقال سدس من داري والى من مالي فهو وصية اذا كان في ذكر وصية والا فهو هبة
ولوقال له من مالي لفلان في فيه فهو اقرار بالدين لانه لو كان هبة لكان له في حق ان
لا يسلم ولوقال عدي هذا لفلان او داري هذا لفلان فهذا اقرار له سدس داري لعل
القياس ولكن ان لم يسم وصية فهو هبة اذا اقتضا صحت والا فلا والفرق بين هذا والسدس
ان ذاك من سهام الوصية فدل على هذا انك تعلم من غير اضافة الي ما بعد الموت
ولا ذكر وصية فكانت هبة ولوقال قد اوصيت بان وهب لفلان سدس داري بعد موتي
هبة او قال سدس داري لفلان هبة وصية بعد موتي او صدقة بعد موتي فهو وصية
لانه فسر الهبة بالوصية فابعد بتفسير • قال لفلان عدي اني ودعيت قرضا
قال مضاربة قرضا في قرضا لان القرض يرد على الامانة ولوقال له عدي اني قرضا
فهو دين ولوقال له عدي اني قرضا فهو اقرار بالوديعة وقوله على اراد به ايجابا لا حظا

بشأن
بقره

ولو قال له في يدي او عندي او معي او في صندوق او في كيس الف فهو اقرار بالوديعة
التقريبات في الشافي وفي المستقاة عن محمد اوصيت بان له الف من مالي هذا اقرار في
التقارير له في غنمي شاه اعطاه اياها وكذا ملوك من رقبتي او ثوب من ثيابي فان قال له
لا ادري اياهي وقال المقر له كذلك هي شركة بقدرها من العدد ان كانت عشرة فعشر
كل شاه او صي بسهم من ماله فالسهم يتناول نصيب احد الورثة ويتناول السدس
ايضا بالغة فايها كان اقل فهو للموصي لان الاقل متيقن وعندما له احسن سهام الورثة
الا ان يكون اكثر من الثلث فلا يزداد عليه لان محل الوصية الثلث فان ترك الموصي ابنا وامراة
فلموصاله مثل ثمن المرأة فيزداد سهم علي ثمانية فيصير تسعة فيكون وصيته التسع وهذا
بالاجماع ولو تركت الموصية ابنا ورجلا فلموصاله مثل ربع الزوج عندما يزداد سهم
علي اربعة فيصير خمسة فيكون وصيته الخمس وعند السدس اقل منه فله السدس ويقسم
الباقى بين الزوج والابن ارباعا او صي يحوز من ماله او نصيب او طاعة او بعض او شقص
اعطاه الورثة ما شاؤا لانه يقع علي اهله ولا يكثر فكان البيان فيه الى الورثة لقيامهم
مقام الموصي وصي له بعامة هذه الف او اعطاهم وهي تخرج من الثلث فله نصفها وزايدة
والبيان في الزيادة الى الورثة وكذا لو قال له علي عظم الف او قريب من الف فهو اقرار
بخمسائة وزايدة وكذا هذا في العصب والوديعة وغيره وكذا هذا في الكيل والوزن والشيأ
ولو وصي له بالثلث الا يسيرا او قليلا او شيأ فله نصف الثلث وزايدة والتقريبات في
الشافي وفي التقارير اوصي بثلاثة حيث يرى الناس او المسلمون فغن من سلام ما يقول فقها
البلد مريض قال لورثة فلان علي دين او حق فصدقوه بما قال ثم مات المريض فالتقاسم ان
لا يجوز هذا لانه امرهم بتصدقوا المدي غير حجة وهو خلاف الشرع وفي الاستحسان يصدق
الي ثلث لان هذا تسليط منه للمدعي علي ماله بعد الموت وذلك وصية وهي من الثلث فان
ادعي اكثر من ذلك يخلف الورثة علي علم فان خلفوا لم يلزمهم الزيادة فان اوصي مع ذلك بوصية
عزلة الثلث للموصي له والثلثان للورثة ثم يقال للموصي له والورثة صدقوه فيما شئتم فيوزع
الموصي له الثلث ما صدقوه والورثة بثلثي ما صدقوه لان ما يوافق المدعي وصية في حقهم لما
ذكرنا وفي دعم كل فريق ان وصيته سابقة في الشركة فكان ثلث ذلك فيما عزله للموصي له وثلثاه
فيما عزله للورثة ذكر الضميري وقد قال اصحابنا في هذه المسألة شبهة لانه لم يجعل هذا

الاقرار كالدين

الاقرار كالدين وكما لو وصية بل جعله اضعف منها الا ترى انه لا يمنع النفسه كالدين ولم يوجب
مشاركة الموصي له كسائر الوصية فكان الواجب ان يكون اقوي من الوصية لانه احد شهادتين
الدين ومن الوصية وفي الشافي فان اقرار المريض مع ذلك بدين مسمي فالمسمي اولى لانه ابت الاقرار
به وموضع الاقرار الاول قال بات اولي وفي النوازك لو قال ما ادعي فلان هو مالي في يدي فهو
صالح قال ابو الليث لا دواية فيه ويغني ان يكون الجواب علي التفصيل ان سبق من فلان دعوي
في شيء معلوم فذلك ثابت وان لم يسبق فلا شيء له وفي اللاتي قال كل من يدعي علي شيء فاعطوه
فهو باطل الا ان يقول ان راي الوصي ان يعطيه فاعطوه فحينئذ يعطي من الثلث وفي النوازك
ان ادعي علي احد ما بين الف الي خمسمائة فاعطوه ان لم ينفذ الاعطاء راي الوصي او يراي رجل
معلوم فالوصية باطلة وفي التقارير احسوا الف الف ادعي علي شيأ فادفعوا اليه لم يجز الا ان
يقول ان راي الوصي اقرار المريض بدين لرجلين احدهما وارثه فان تضادقا فالقرار باطل اما
في حق الوارث فظاهر واما في حق الاجنبي فلانه لو جاز كان للوارث ان يشاركه فيصير اقرار
للوارث بخلاف ما لو اوصي لوارثه ولا جنبي يجوز في حصته الاجنبي لانه ملك ابتداء فاذالم
يصح للوارث صح للاجنبي فاما الاقرار اخبار عن كايين فاذالم يسلم للاجنبي لا بشركة الوارث لم
يسلم له ولو انكر الاجنبي شركة الوارث او الوارث انكر شركة الاجنبي فالقرار باطل ايضا وقا
محال يجوز في حصته الاجنبي لان الوارث مقرب بطلان حقه وبطلان حق شركته فبطل في نصيبه
وثبت في نصيب الاخر لما ان لم يصرحق الوارث عن حق الاجنبي وانما الوجه مشترك بينهما فبطل
كابدنا له ثلاثة اثواب جدد وردي ووسط فادعي بكل واحد لرجل فضاغ ثوب لا يدز
ايها هو والورثة محذور عليهم بالهلاك بطلب الوصية لجهالة الموصي لها في حق التوطين
الباقين فان سلم الورثة التوطين جاز ولو بالمشاورة ولصاحب الجيد بل الجيد الذي
لانه لاحق له في الردي يتيقن ولصاحب الردي ثلثا الردي الذي بقي لانه لاحق له في الجيد
يقتن ولصاحب الاوسط ثلث الردي وثلث الجيد لان حقه داير فيها وفي المستقاة عن محمد اوصيت
فلان بافضل هذه الاثواب الثلاثة وكل من سوا قال لم يصر بشي ولو قال افضلهم فلان
فهذا اقرار ويعطي واحدا من الثلاثة وذلك الي الورثة وفي الشافي اوصي لرجل بغلة دار
ولاخر بعبد ولاخ ثوب فان خرجت من الثلث او لم تخرج وكذا جازت الورثة اخذ كل واحد منهم
ما اوصي به فان لم يجز يصر كل واحد منهم بقدر حقه الا ان يرد وصية احدهم علي ثلاث

فلا يضرب بالزيادة عند أبي حنيفة • وفي التفريق اوصي لفلان او لفلان لم يجز عند أبي حنيفة وعند جواز ان يعطى اقل من ثلثها والوصي احدهما وعند أبي يوسف نصفان وعنه ان اجعلا علي احدهما جاز وان تقاسما اجرا الوارث على الدفع الي ايها شأ وعند محمد يعطى الوارث من شأنه اختلقت الورثة اعتبار اول متكلم منهم وكذا الوصيان • دار بينهما اوصي احدهما ببيت بعينه لرجل فانما تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو الموصل له وقال محمد له نصفه فان وقع في نصيب شركه فللموصي له مثله في البيت وقال محمد له مثله في ربع نصفه لان الوصية انصبت الي المالك والى غير المالك فصع في المالك دون الآخر لما قسمتة افراز وتعيين المالك فيما لا يتجاوز من غير قضا وفي المتقارن فالقضا فعلا البيت اذ وقع في سهمه عين حقه فنصف فيه ايجابه بخلاف ما لو باع منها ثلثا ثم وقع في سهمه لا يومر بتسليمه في الاقرار **قلت** وهذا يدل على ان البيع فاسد وفي الثاني اقرار احدهما ببيت بعينه لرجل المقر له طلب القسمة فان قسم ووقع البيت في نصيب المقر اخذ المقر له لان من اقر لرجل بشي من ملكه غير ثم ملكه لزمه تسليمه اليه ومن اوصي لواحد بملك غير ثم ملكه لا يلزمه تسليمه اليه وان وقع البيت في نصيب الآخر فنصف المالك الذي وقع في يده المقر يكون بينه وبين المقر له على مائة او نصيبه فيضرب المقر له بمثل ربع البيت ويضرب المقر بنصف ما بقي من المالك بعد البيت حتى لو كان المالك مائة دراع والبيت مائة عشر فنصف المقر عشرة دراع من المالك المقر له وتسعون دراعا من المالك لكان احد خمسة واربعون فزعمه ان نصيب المقر له عشرة دراع ونصيب خمسة واربعون ونصف المارخسون فيقسم بينهما ويضرب المقر له بعشرون والمقر خمسة واربعين وقال محمد بضرِب المقر له بنصف درع البيت والمقر خمسة واربعين وان كان الاقرار بشي لا يجتمع القسمة كالطام فاقر احدهما ببيت بعينه لرجل لم يزمه نصف قيمة ذلك البيت ولو كان الاقرار بثوب بعينه من الثياب فضيلته من ذلك الثوب المقر له وكذا الرقيق والحيوان • وفي الاسماء ثياب بينهما او غنم او ما اشبهه مما يقسم باع احدهما حصة من شاة او ثوب جاز وليس شركه ان يبطله في رواية محمد عن أبي حنيفة وفي رواية الحسن له ان يبطله وبه اخذ الطحاوي دارا وارض بينهما باع احدهما ببيتا ما بعينه او قطعة ما بعينه لم يجز لاني نصيبه ولا في نصيب صاحبه وفي الاصل باع نصيبه من بيت ما لم يجز الا في رواية عن أبي يوسف وفي الاستحباب لم يجز الا باجازه الشريك وكذا لو باع دراعا من الارض او موصفا مائتا من المار

لم يجز فان لم

لم يجز فان لم يخاصه شركه حتى باع الباقي من المار باع من المشتري الاول حاو في نصيبه من كل المار وان باع من غيره فالبيع الاول والثاني باطلان وفي التفريق باع نصف المار المشتركة الا ببيتا ما او نصف الثقل حصوله الا كذا لم يجز وفي المتقارن قرية بينهما باع منها دورا او واحدا او ثلثه جاز في النصف ولو باع بعين فواح لم يجز وكذا لو باع حجرة من المار وكذا يبر وارص بينهما باع نصيبه من المار بطريقه من المار لم يجز وكذا ابيع طريق في ارض بينهما الارضاء ولو باع البيت ثم باع بقية المار جاز في النصف وفي جمع اراضي بينهما باع احدهما كرده ما بعينه ثم قسمت فوقعت المكررة في نصيبه لم يومر بتسليمه وكذا لو باع واحدا من الاجناس لمختلفة • اوصي من مال رجل بالف لآخر فاحاز صاحب المال بعد موت الموصي فاحازته بمئة لة الهبة فان سلم حجت وان منع له ذلك ذكر بكر ولد الوصي بعد جازة فاحاز الجار وصيته فان موته او بعد بيعه يعتبر هبة من الجار حتى لا يجبر على التسليم بعد الاجازة ولا يصح في مشاع فيقسم دكرا او ليسر ان اجازة الجار باطله حتى لا يقع التمسك للموصي له بذلك المبدأ الا ان يسلم اليه الجار فيكون هبة منه ذكر بكر اوصي لرجل بعد جازة ان يشتر له ثم ملكه الموصي هبة او ارث او وصية ثم مات جازت الوصية من ثلثه بخلاف ما لو اوصي به ولم يامر بالشر لا نه هبة مال الغير ولا يجب به الشراء على الورثة لانه لم يامر به • مات عن ابنين والف فاقسماها ثم اقر احدهما ان الهبة اوصي لهما بالثلث والآخر غائب او حاضر ينكر ثابته يعطى الموصل له ثلث ما في يده لانه اقر له ثلث المار شايما نصف الثلث في يد اخيه ونصفه في يده نفسه فصع فيما في يده وقال زفرود الحسن وهو رواية الحسن بن مالك عن أبي يوسف يعطيه نصف ما في يده لان رعه ان المار على ثلثه سهم المقر له فلما انكر احدهما لابن طرح نصيبه فيقسم ما في يده المقر على حصة نصيبها ولو قامت البينة على الحاضر بوصية الثلث اخذ منه نصف ما في يده بالاجماع لان البينة تقول في حق الاسمين فوجد من الابن الاخر ثلث ما في يده فيكون ذلك بين المقر والموصي له حتى يكون المالك بينهما الثلثا وان اقر احدهما بشركة كانت بين هذا وبين اميه فان اقر شركه النصف اخذ اخر منه ثلثي ما في يده وان اقر بشركة الثلث اخذ منه نصف ما في يده ولو اقر احدهما بدين لرجل على الهبة يعطيه جميع ما في يده لانه اقرانه مقدم على التركة ذكروا الحلواني في الروايات اقرار بعض الورثة لمختلف فيه بين العلماء لان عند بعضهم يستوفى من جميع المال ما وجب باقراره وعند بعضهم من نصيبه • ذكر بكر تركه في دين مستغرق فقسمت ثم جاعزيم باخذ من كل واحد من الدين ما يخص

في نصيبه اذا جازم جملة اما اذا اظفوا جازم ما اخذ منه جميع ما يخير به قال ابو الليث
الاختيار عندي ان ياخذ منه ما يحضه وهو قوله الشعبي ومالك والثوري وابن ابي ليلى
والشافعي وغيرهم تابعه ثم قال وهذا القول ابعد من الضرر وفي الزوائد وارتان اقرا
بدون لسان علي الميت فلم يعطيا ولم يقض عليهما حتى شهدا به لكونه الدين يقتل ويثبت عليهما وعلي
غيرهما من الورثة ولو قضى عليهما ثم شهدا لم يقتل وكذا لو قد فوجلا ثم شهدا مع نفق علي المقدور
بأنهما ان لم يقض عليهما بعد القذف وان كان قد قضى فلا في الاقضية اقرا الوارث بالوصية لرجل
ثم شهد لآخر مثل ما اقرا ان كان قبل القضا يجوز وان كان بعد لا **●** اوصي بثلاث ثلثه درهم او
بثلاث ثلثه اقضه حنيفة فملك درهمان او فقيران وبقي واحد خرج من ثلثه في الوصية
لانما امثال متساوية ولهذا كان للقاضي حق الجبر على القسمة فصارت الوصية بثلاث ماله
والوصية بدراهم او بغير من ثلثه سواء وكذا لو اوصي بثلاث ثلثه اثواب من صنف او ثلثه اغنام
فملك اثنتان فله الباقي ولو كانت الاثواب الثلثة مختلفة الجدر فملك ثوبان فله ثلث الباقي
لان الاجناس مختلفة فتكون وصيته بثلاث كل واحد منهم وكذا الدور والوقوف فله مسألة الدور
والوقوف قول ابي حنيفة لانه لا يري الجبر على القسمة فيها وان كانت من جنس وهما يريان ذلك
فيعطى الموصله علي قياس قولها العبد الباقي والدار الباقي وقيل هذا قول الكل لان عند ما لا يجبر
علي القاضي للقسمة بل يجوز له القسمة ويجوز ان يعيد الي مذهب ابي حنيفة فقبل القسمة لم يصح الدور
والوقوف ملحقا بالامثال المتساوية عند ما وفي الثاني اوصي بثلاث ماله وله مال فملك ذلك
المال ولم يكن له مال ثم اكتسب فله ثلث ماله يوم يموت ولو اوصي بثلاث غنمه فملك الغنم قبل
قبل موته او لم يكن له غنم فالوصية باطله لانه معين ولو اوصي له بعين فملكها او اوصي بعين فملكها
فملك لم يفع الوصية كالواصي بعين فملك او لمعين معدوم فان الوصية لا تفع كذا هذا وكذا العود
وكذا لو قال له شاة من غنمي او فقير من حنطتي ولا غنم له ولا حنطة وكذا لو اوصي له بعبد فاستحق
بطلت الوصية ولو قال بشاة من مالي فالوصية جائزة ويعطى قيمة الشاة لان قوله شاة من مالي
اي قدر شاة من مالي وهو غير معين يصح وكذا لو قال له فقير حنطة من مالي او ثوب من مالي
ولو اوصي له بشاة ولم يقل من غنمي لا من مالي فبات ولا غنم له فلا ضرر فيه وقالوا له قيمة شاة
استدل لا بما ذكر في السير الكبير اذ قال الامام من قتل قتيلة فله جارية من السبي ولم يكن في السبي
جارية فلا شيء له ولم يقل من السبي فله قيمة جارية **●** المال المشترك بين اثنين طالب احدهما

من القاضي القسمة

من القاضي القسمة واي لاخر ان كان المال كيليا او وزنيا او عوديا متقاربا فيقسم لان هذا يتميز بخص
وكل واحد منهما لوميز بنصيبه بلا قضا ولا رضا صاحبه جاز كان للقاضي ان يعصمه ذلك وان كان
المال شيئا يجتمعا ان يتفاوت ابعاضه كالثياب من صنف واحد او ابواب من جنس واحد او البقر
او الغنم او الدار او الارض او اراضي متساوية في الاستعمال او الدور منفعة لا ينفرد احد بها
بالقسمة لكن يرفع الامر الي القاضي فيجوز للقاضي ان يقسم من غير رضا لان التفاوت بين هذه الاشياء
ما يقتل فيكون للقاضي ان يجمع بذوات الامثال قطعا للمساواة وتكميلا للمنفعة بالقسمة وان كان
المال شيئا يتفاوت فاحشا كالثياب المختلفة الجنس او الدواب من اجناس بعضها ابله وبعضها بقور
وبعضها غنم او دور مختلفة او اراضي مختلفة او عود او حواري فالقاضي لا يقسم ذلك الا برضا الاخر
وعند ما يقسم ثم عدا ما ان راي القاضي النظر في ان يجمع نصيب كل واحد في دار وفي ارض وفي
ثوب وفي عبد وفي جارية فعلة ذلك ويراعي التسوية في القيمة وان راي النظر ان يقسم كل واحد
علي حدة فعلة ذلك وان كان الدار ان في حصرت كانا جنسين باعتبار المكان ثم عدا ابي حنيفة اذا
قسم يجمع نصيب كل واحد في دار الا ان يعطى اعلو ذلك وفي شرح غتاب اجمعوا ان التركة اذا
كانت اجناسا مختلفة لا يجزى الجبر على القسمة **●** وفي السير اجمعوا ان الامام ان الاجناس المختلفة
بين القانين ويعطى لكل واحد منهم حصة بنصيبه بعد ان يعتبر المعادلة في الماله واما البيوت
بين اثنين طالب احدهما القسمة فالقاضي يقسم سواء كانت البيوت مختلفة في محلة وفي مجال لان التفاوت
بين البيوت يسير واما المنازل ان كانت متصلة بعضها ببعض في محلة لكائنين وان تباينا وكالدار
لان المنازل فوق البيوت ودون الدار في التفاوت فيعمل فيها المشبهين في ادب القاضي في
النظم قيد هذا بقول ابي حنيفة وقال الدار والبيت والمتركة سواء والراي فيه الي الامام وفي
الشافعي في قسمة البيتين يجمع نصيب كل واحد في بيت اذا كانتا في دار وهذا المتروك في دار اذا
ملا رقا وان تباينا فكلا دارين **●** وفي ادب القاضي اجمعوا اذا كان بينهما دار وارض او دار ودار
يقسم كل واحد علي حدة وجعل الدار مع الحانوت كجنتين وفي الاصل ما يدل علي انها جنتين فانه
قال لواجب مناخ الدار والحانوت لا يجوز وجعل مناخها كجنتين قال الحلواني اما ان يكون في المسألة
روايتان او يكون هذا من مشكلات ادب القاضي ذكرنا للاحق دار بينهما سعي نصيب احدهما مسعفا
بعد القسمة كثرته فطلب هو قيمتها قسم ولو طلب صاحب الاقل ففيه روايتان وان كان كل واحد
يقتنع بنصيبه لو قسم فطلب احدهما القسمة قسم وان كان كل واحد لا يقتنع بنصيبه لا يقسم ويطلب

القاضي لما شاك في البتة وكذا لو كان بينهما بيت او ارض فطلب احدهما القسمة وفي ادب
القاضي عن الحاصل ان طلب صاحب الكثير القسمة لا يقسم وان طلب الآخر قسم وفي الشافعي حان
بينهما اراد احدهما قسمته فان كان نصيب كل واحد منها موضع بعينه قسم والا فلا كما في الدار
والارض اصله بكون كل شيء يقع في قسمته ضرر بان يفوت بالقسمة جليس منفعة كان لهم فبذلك القسمة
لا يجب على القاضي قسمة ذلك بطلب البعض وان طلبوا جميعا هل يقسم فيه روايتان وفي الثاني
كش يحتاج في قسمته الى كسر او قطع لم يقسم الا برضا الكل • سابين رجلين في ارض رجل
قد بنيه باذنه لم يقسم بطلب احدهما وفي النفقات دار او حانوت بينهما لا يمكن قسمته فتشاجر
فقار احدهما لا اكري ولا استغ وقال الآخر اريد ان انتفع قال القاضي باجازه بالمهايا ثم بقا
للدعي لا يريد الا انتفاع بما في مدينه ان شئت فاستمع به وان شئت فاعلق وفي التوفيق لو استغ
احدهما عن الباقي في الدارين على السكني وعلى الاستقلال لا يجبر عند ابي حنيفة لان عند قسمة
الجبر لا تجزي في الدار فكذلك القسمة بطريق التمايز يود كوالس حتى لا يظهر انه يجبر وفي النفقات
ولكل واحد من المتهايين ان يرجع وقبل هذا اذا كانت الدار كثيرة يمكن قسمتها والا فلا كما
في الرجوع ولا يبطل الموث وفي الثاني بها في دار او في دارين على السكني او على الاستقلال
جاز لانها اقتسمها المتافع وقال في الوصايا لا يجوز للمهايا على السكني في دار وداك محمول
على ان الدار كبير يمكن للمهايا بالمنازل سكني في زمان وهو اقرب الى التسمية من المهايا
في زمانين فلم يجز تاخير احد الطرفين للاضرورة وقال في الكسائيات لا يجوز للمهايا على
الاستقلال في دار وداك محمول على ما اذا كان يمكن ان يستقل هذا بعض منازلها وهذا بعض
في زمان فلا ضرورة الى ان يستقل هذا كله في هذا الشهر والاخر كله في شهر اخر وكذا لو تهايا
في ان يكون السفلى في يد احدهما والفلو في يد الآخر الا ان في الدارين اذا اعلت في يده احدهما
اكثر فالفضل له وفي الدارين شاركه في صاحبه قالوا وضع المسئلة في الدارين ان كل واحد
هو الذي اجرها وفي الدار وحقها انما اجراها ولو اقبلت لوضع لا يتقبل الجواب وكذا لو
تهايا في ارض وفي ارضين على الانتفاع او على الاستقلال جاز لها موكدا في دار وارض
او دار وحمام وكذا لو تهايا في دار وعبد على ان يسكن هذا الدار شهر ويستخدم الآخر
العبد شهر او لو تهايا على الاستقلال لم يجز خلافهما وكذا لو تهايا على علة عيدين وعلى علة
عبد لم يجز الاجماع ولو تهايا على خدمة عبد او عيدين جاز ولو تهايا على ركوب دابة او غلما

او على دابتيه او

او على دابتيه او غلما لم يجز عند ابي لا يجبرهما القاضي على ذلك وقالا لا يجوز في غلة دابة
ويجوز في ركوب دابتيه وركوب دابتيه وعلمتها لان القاضي يقسم الحيوان بينهما جبرا هكذا صاحبان
وبطلها ولو كان المهايا في غل وشنج على ان ياكل هذا غلة الفحل وهذا غلة الشجر او في البيا
الماشية او اولادها لانه قسمة المال فلان موكدا وملك • دار بينهما اقتسمتا ثم استحق
نصفها سطل القسمة لانه ظهر ان المستحق شريك فيهما فلو لم يتطل احتياج الى قسمة ما في يد كل
واحد فبغيره نصيبه فينتصر به ولو استحق نصف ما في يد احدهما مقسوما لم يتطل
والمستحق عليه ان يبطل او يرجع على صاحبه بربع ما في يده لان الاشخاص عيب في الاعيان
المجموعة فيجبر ولو استحق نصف نصيبه مشاعا لم يتطل القسمة في قول ابي حنيفة كما لو استحق
نصفه مقسوما والمستحق عليه بالخيار وعند ابي يوسف يتطل كما لو استحق نصفه شاعرا وقول
محمد مع ابي حنيفة في رواية ابي حفص ومع ابي يوسف في رواية ابي سليمان ولو احدى احدهما
دار والاخر دارين وقيمتها سواء فاستحق احدهما لم يكن له ان يقض القسمة لانه بالقسمة
ما قل نصيبه فصار كالبيع ولكنه يرجع بربع التي اخذها الاخر لانه لو استحق الداران عاد
شريكا في تلك الدار فاذا استحق احدهما عاد شريكا في نصفه ولو استحق بيت بعينه من نصيب
احدهما او موضع بعينه لم يتطل القسمة والمستحق ان يبطل او يرجع على شريكه بحصة المستحق
• اقتسما دارا فاصاب احدهما موضعنا بغير طريق فان امكن ان يفتح فيها بابا بمر فبذلك
فالقسمة جائزة والا فباطلة الا ان يكون شرط في القسمة الحقوق لجأ به ويمر في الطريق
فان اقتسما على ان لا طريق له جازت لوصاه بالضرر وكذا المسيل على هذا الوصية ملك
بعد موت الموصي فلا ينفذ رد الموصله وقبوله قبل موت الموصي وله ان يرده بعد
حتى لو كان الموصله ذارحم محرم من الموصله لم يعتق بعد موت الموصي الى ان يقبل الموصله
له لان الوصية تملك فيقف على القبول كالحبة والصدقة وسياتي في المسئلة الثالثة ما
يخالف هذا فلو لم يردها ولم يقبلها حتى مات الموصله فالقياس ان يلزمه ويكون ورثته
بميراثه في القبول والرد وفي الاستحسان يلزمه لان الوصية ثم من قبل الموصي بكن ثبت للموصال
ولاية الرد ففعل الضرر المنة وبموته بطلت ولا يثبته فلو تمته كالمشترى بالخيار اذا مات ولو
قبلها الموصله بعد موت الموصي ثم ردها على ورثته فقبوله جائز ولا يصح رده بغير رضام
وان ردها على بعض الورثة فهو كرده على كلهم والقياس ان يكون ردها على خاصة فان رده

نسخه
شرها

عليهم فلم يقبلوا الميرور والانه بالود يهلك لهم فلا يجبرون على قبوله • اوصى لرجلين بالثلث
 فردا فمات بعد موت الموصي كان للآخر حصته من الثلث وبمثلها اوصى بالثلث لهذا والثلث
 لهذا فردا احدهما والآخر الثلث اوصى بالثلث لفلان وفلان فمات احدهما قبل موت الموصي
 برده نصف الثلث الى ورثة الموصي وان مات بعد نصيبه لورثته وفي الموازاة اوصى بالثلث
 لبني فلان وهم ثلثه فمات احدهم قبل موت الموصي ان كان ابوه ميتا بطلت من الوصية ثلثه
 كالوصية وان كان حيا فالثلث بينهما لانه يتوحد الزيادة • اوصى لرجلين احدهما بمائة
 وثلث الوصية فالثلث للمري وعن ابي يوسف ان لم يعلم الموصي بموته فله نصف الثلث وكذا لفلان
 وفلان ان كان في الدار فلم يكن ولو كان قاله في وصيته بين فلان وفلان او بين فلان ودار
 فمات احدهما او كان ميتا فله نصف الثلث لانه بين للتقسيم التقريرات في الشا في قبل الوصية
 في حبه الموصي ثم رده في غير وجهه او بعد موته لا يصح لان الموصي اعتمد على قبوله فلو صح
 الرد نظر الموصي فان رده في وجهه صح لان الموصي يوصي الى غير مملوك لم يقبل ولم يرد حتى
 مات الموصي فان شاق قبله ان شاق لم يقبل فان قبل فليس له ان يرد وان قال لا قبل فلم يجزه
 القاض عن الوصية بذلك الرد حتى قال قبلت صح وعزوا لا يصح لانه بطل بالود **وقلنا**
 لم يبطل لعدم علم الموصي او القاض ولو لم يقبل ولكن باع بعض تركته الميت او اشترى المورثة
 بعض حوائجهم او قضى نيا او اقتضاء لوميه الوصية لانه قبول له لانه اذا علم بالوصية
 فلا شك وكذا اذا لم يعلم بالان لا ايضا استخلاف صحيح من غير علم كالارث بخلاف الوكيل حيث
 لا يصبر وكذا قبل العلم ولا يجوز بيعه لان التوكيل اثبات الولاية فلا يصح من غير علمه كسائر
 الاشياء من خواتم والهيبة • وعن ابي يوسف يجوز وكذا الاذن المصلي والعبد بالتمجاز
 لا يثبت بدون العلم هذا اذا كان التوكيل والاذن مقصودا فاما اذا كان في ضمن امران
 قال لرجل اشتر ثوبي هذا من فلان او من اوقال من عبيدي فلا نا اوقال من ابني الذي
 يعقل لبيع فاشترى منه ولم يعلم بذلك هل يثبت والاذن ويصح الشرائع فيه روايتا في
 الروايات ولو قال لعبد اطلق الى فلان حتى يعيتك او يكاتبك او قال لامرأته اذهبي الى
 فلان حتى يطلقك فذهب وفعل فلان صح وان لم يعلم بذلك في الثاني وفي شرح بكر قال
 لا خرا قبض ديني من فلان لا يصبر فلان وكذا بالاذن ولو قال قبض وديعتي او عاريتي او
 مستاجري او رهني من فلان بصير • واما العزل ان كان قصدا لا يثبت بدون العلم وان

كان صلا

كان حكما يكون الموكل ونحوه يثبت بدون العلم وكذا الحجر وفي المستقاع من محمدا اذن القاض
 لبيتم او معتقه ثم مات او عزله لا يحجر كالا ينفرد وصيه وقيمة بانعزاله بخلاف الابن اوصى
 فان يموتها يحجر المادون قال لان لادن من القاض حكم ولهذا يصح على كره من الاب ولا يصح
 حجر الاب عليه وكذا الواع على يتم داره فاذا هي لبيتم اخر لم يحجر ولو باع الاب او وصيه على ابن
 صغير داره فاذا هي لصغير اخر هو ابوه او وصيه جاز ثم اذا صار العلم شرطا لثبوت الوكالة
 قصدا فان اناه كتاب او اخرج انسان بالوكالة صح حرا كان المحبر او عبدا فاسقا كان او عبدا بالفا
 كان او صبيا عاقلا كان ولذا العزل عند ما يثبت بقول الواحد كيفما كان وعند ابي حنيفة
 لا يثبت ما لم يخرج عزله او اثنان واجمعوا لو كان المحبر رسولا لا يسقط للعدد ولا العدة وكذا
 الخلاف لا خبر المولي بحياة العبد ثم اعنته او باعه او الشفع اجبر بالبيع فسكت او البكر
 اخبرت بالنكاح اولى فسكت او المسلم الذي لم يعاجروا لنا اجروا الشرايع فعند ابي حنيفة لا بد من
 العدد او العدة حتى يصير المولي مختارا للعدا وبطل حق الشفع والبكر بالسكوت ويلزم الشفع
 على الذي اسلم وعند ما لا يشترط ذلك كما في خبر الواحد في المعاملات له هذا خبر يلزم الامتناع
 عن النصف فيكون شبهها بالشهادة فيشترط احد وصفي الشهادة اما العدد او العدة **قلت**
 وما ذكرنا في النكاح عن بكر من التقاصيل في اخبار الفضولي المذكور ذلك
 التقاصيل ايضا في هذه المسائل وفي ادب القاضي اوصى الى غائب فبلغه فرد فلم يعلم الموصي
 بالرد حتى مات ثم قبل صح لان الرد لم يصح من غير الموصي قال الشهيد فعلى هذا لو وكل غائبا
 فبلغه فرد ولم يعلم الموكل بالرد ثم قبل يجب ان يصح قال ويجوز ان يقتبر رد الوكيل دون
 رد الوصي اما الظاهر هو التسوية وفي جمع برهان السلطان او الخليفة قلده غائبا القضا
 بان يثبت اليه المثال فرد ثم قبل كان له ذلك وفي ادب القاضي عزل القاضي بغير علم
 وقيل لا ينعزل وان علم ما لم يقدم عليه اخر كما مام الحجة اذا عزله وعلم لا ينعزل ما لم يقدم
 عليه اخر تجوز الوصية للمسلم لان الوصية خلافة كالوراثة وانه يصلح وارثا مكمدا يصح مو
 له وبهذا تبين ان قبول الموصل له بعد موت الموصي ليس بشرط لثبوت الملك له وكذا القرض
 ليس بشرط حتى لو مات الموصل له قبل قسمة تركته الموصي صار نصيبه ميراثا لورثته كالوارث
 اذا مات قبل قسمة التركة لكن لو رد الموصل له بعد موت الموصي بطل الوصية لانها
 تمليك من وجه بخلاف الوارث وان رد لا يبطل ميراثه لانه خلافة محضة ولو وهبه لا يصح لان

ما

الهبة لا تقم الا بالقبض والقبض لا ينك عن ولاية ولا ولاية لاحد علي الجنين ولوا قتر الجنين
 لهذا علي وجه ان قال له علي كذا من وصية او وصي له به او ميراث ورثه فقبضته يمين
 وان قال له هو من ثمن بيع او قرض او اجارة منه لم يجب وان اطلق لا قرار فعلى قول ابي يوسف
 لا يجب وعلي قول محمد بن عيسى • اوصي لرجل بما في بطن جارية او دابة صح ولا يبع هبته
 وبيعه لان القدرة على التسليم ليس بشرط في الوصية وانما شرط في البيع والهبة ولا فرق
 علي ما في البطن لاحد وفي النشائي وسط بان الهبة فيما لا يجوز ويلتزم به ما في بطن جارية
 وسلطة علي قبضه اذا ولدته جاز ان ولدته لقل من ستة اشهر من ذلك الوقت ولو
 وهب ما في بطنه من اللبن وامره بالخلع صح وعكسه اذا قبل استحقاقا وكذا في احوال الباب
 لا يبع قال النبي وعسي اراد بما ذكره اخيرا القياس وفي نوادر هشام دعي الوارث شاه وفي
 بطنه وله مملوك للغير بالوصية لم يضمن ولو قتله ضمن وفي التقاريق اوصي لرجل ببيع المولى امه
 او اعتقه قبل موت الموصي بذلك للولد اوصي لرجل المستامن بالهبة لمسلم او دمي فان كان معه
 وارث رجل معه لم يجوز ما كثر من الثلث لانه يبيع حتى الوارث وان لم يكن معه وارث حاكمه ولا
 يعتبر وارثه الذي في دار الحرب لان احكامنا لا تجري عليهم فوجودهم كالعدم ولو اوصي له مسلم
 او دمي بوصية جاز من ثلثه وعن ابي يوسف لا يجوز وهذا الرواية اشبه بقول اصحابنا لان
 لان صرف الكفارة اليد لا يجوز وجهها ظاهر انه كالدمي مادام في داره ولو اوصي لرجل في دار
 الحرب لم يجوز لانه يضمن ثلثه • التفريعات في النشائي فرع في السير وان قدم من دار الحرب
 واراد احدها لم يكن له شي وان اجاز الوارثه ذلك وفي المنتقا وكذا الهبة في المرض للمستامن
 لم يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي التقاريق اوصي لولد فظن من اهل الحرب واسلم الولد
 قبل موته جاز ان لم يسمه وفي النشائي دمي اوصي لرجل في دار الحرب لم يجوز لانه لا توارث بينهما
 والوصية اختالميراث ولا يجوز وصيته باكثر من الثلث ولا يورثه لانه التزم احكامنا
 وان اوصي لغير اهل ملته جاز لان الكفر كله مله واحده وان اوصي لرجل في دار الحرب وصية
 ثم اسلم اهل الدار اوصاروا دمه ثم اختصموا في تلك الوصية فان كانت قائمة اجزأ وان كان
 استهلكا ابطال اوصي جاز به ثم مات فولدت الجارية واكتسبت ثم قبل الموصله الجارية
 فهي وولدها وكسبه للموصي لان خرج الكل من الثلث لانه جلت بعد انعقاد سبب الملك
 له فان لم يخرج تنفذ وصيته اولا من الام ثم من الولد وانكسب لان الام هي الاصل فوجب

انبياء

ان يبيد ابا كرامات المضاربة والنزح وقال لا ينفذ من ذلك كله جملة لان الوصية سرية الي الو
 والمالك مضاركا لو اوصي بها وان حدثت الزايدة بعد قبول الموصله قبل القسمة هل يصير
 موصابه لم يذكر هذا محمد بن زكريا القنبري لا يصير موصي به ويكون للموصي له من غير اعتبار الثلث
 كما لو حدثت بعد القسمة قال بكر ومشاخيما قالوا يصير حتى يفسد من الثلث ولو حدثت قبل
 موت الموصي لا تدخل تحت الوصية لانه لا حق للموصي له في الاصل قبل موت الموصي **قلت**
 وينقض هذا اذا كان الخيار للبائع فجنى العبد في مدة الخيار جناية موجبة للمالك فسلم البائع
 العبد الي المشتري لا يكون مختارا للغة لان الملك يثبت للمشتري عند الاجازة مستندا الي
 وقت البيع ولهذا لو كانت جارية كان كسبه او ولدها في المدة للمشتري وكذا الوبايع علي انه
 بالخيار وحالي ثم مرض في المدة واجاز البيع يعتبر خروجه من جميع المال وكذا لو اشترى
 شيئا لم يره علي ان يكون الثمن الي شهر ثم اجاز البيع يعتبر الاجل من وقت البيع وكذا الوبايع علي
 انه بالخيار ثم ابق العبد فاجاز البيع جاز وكذا الوبايع الفصولي ثم ابق فاجاز للمالك جاز
 وكذا الوبايع الفصولي ثم ولدت المبيعة او اكتسبت فاجاز للمالك كان كسبه وولدها للمشتري
 وكذا لو ولدت من المشتري ثم اجاز للمالك لا عقرب عليه ولا لولد حصه من الثمن لما ذكرنا
 من اسباب الملك وان كان يثبت الملك له مقصورا علي حاله الاجارة في بعض الاحكام منها
 المشتري اعتق المشترة في مدة الخيار ثم اجاز البائع البيع لا ينفذ ذلك العقوق وكذا لو
 روج المشتري المشترة قبل القبض ثم اجاز البائع البيع بطل ذلك النكاح وكذا الوبايع علي انه
 بالخيار ثم ملك ولدها كسبه له اجازة البيع وكذا الوبايع دارا علي انه بالخيار فجنى المشتري فيها
 بنا ثم اجاز البائع البيع فاستحققت ونقض البنا لا يرجع المشتري علي البائع بشي من قيمة البنا
 وكذا الوبايع المادون علي انه بالخيار ثم اجاز البيع يصير محجورا من وقت الاجارة حتى يواخذها
 بالزمن من الديون من المبيعة الي وقت الاجارة وكذا الوبايع عينا علي انه بالخيار علي ان يكون
 الثمن الي شهر ثم اجاز البيع يعتبر الاجل من وقت الاجارة وكذا لو اشترى عبد ابق فاحش علي انه
 بالخيار ثم مرض فاجاز البيع او سكنت حتى مضت المدة فالحمامه من الثلث لان البنا لم يخرج
 عن ملكه وكذا الاستبراء اجازة للمالك والشريك من وقت الاجازة ذو سمسر حتى علي
 المسع في مدة الخيار فابرا المشتري جاني عن الارش ثم اجاز البائع البيع لم تنقض البراءة والارش له
 له • وكذا العفو عن العبد لا يبع الا انه ينفذ العبد استحقاقا وحسب القيمة الجملة

لسي
 من استناد الملك

من الجامع والمستما والرمايا والتاسيس والتاريخ والموازل **باب**
 في اعتبار حالة الوصية لا يجوز اقرار المريض لوارثه بدين او عين الا اقراره لامرأته بالمهر
 الا ان يقر بأكثر من مهر مثلها فان قيل فان اقر لوارث يجوز فكذا اذ اقر لوارث **فصل**
 اذ اقر لوارث انما يجوز لانه اوجب له مشاركة مع الورثة في الميراث لما ذكرنا لو كانت تحتة زوجة
 فتزوج باخرى في المرض لانه اوجب لها مشاركة في الميراث كذا هنا • وفي جمع مريضة اراد
 عينة مريضة من زوجا فالوجه فيه ان مهرها لا يجزي ثم يبيع الاجنبي بذلك على زوجها
 وفي الثاني مريض اقر لوارثه فلم يمت حتى صار غير وارث بان اقر لاجنبيه ثم ولد له ابن جاز
 اقراره لانه ظهر انه اقر بغير وارث فان اقر له وهو غير وارث ثم صار وارثا يوم مات ان كان
 ذلك امرأته بطل اقراره بان اقر لابنه المضراي ولا جنيته وله ابن ثم مات الابن واسلم
 المضراي بطل اقراره لانه اقر وسبب التهمة قائم وهو القرينة وكذا لو اقر لامرأته النضرية
 ثم اسلمت ومات الزوج وان صار وارثا بولده او زوجيه بان اقر لاجنبيه ثم تزوجها او ولدها
 ثم مات لم يطل اقراره لانه اقر وليس بينها سبب تهمة فلا يطل اقراره بحدوث سبب بعد
 وهذا خلاف ما لو اوصي لاجنبيه او وهب لها في مرضه وسلم ثم تزوجها ثم مات بطل كله لان
 الوصية تملك وقت الموت والهبة وان كان تملك لحال لكنه تبرع فيكون وصية ايضا
 لكن لو مات قبل التسليم بطل الهبة ولو كان وقت اقراره وارثا له لولا او زوجية وقت
 الموت كذلك وقد خرج فيما بين ذلك عن لورائه بيمينونة او نسخ موالة فلا قرار بطل عند
 ابي يوسف جابر عنه محمد ولذا لو اقر لاجنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض وارث المقر له
 من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقرار عند ابي يوسف خلا في محمد • وكذا لو اقر المريض بعد
 في بده لاجنبي فقال الاجنبي هو فلان اخر ورثة المريض فعلى الخلاف ولو وهب لابنه المضراي
 او اوصي له بوصية ثم اسلم الابن ومات الاب بطل ذلك كله لما مر وكذا لو كان الابن عبدا
 او مكاتب او اوصي له ثم عتق ومات الاب واما الهبة ذكر في عامة الروايات انها كالوصية
 ولا تنفع وذكر في بعض الروايات انها كالاقرار بالدين ولو اقر له بدين ثم عتق ان كان عليه دين
 مستغرق لا يصح لان الاقرار يقع للابن وان لم يكن صحيح لان الاقرار يقع لمولاه وهو اجنبي عنه ولا
 يجوز اقرار المريض لعبده وارثه ولا مكاتبه لانه اقرار لوارثه معني ولا يجوز اقراره بقبض دين
 له على لوارث لانه منهم في ذلك كان له ينصله عليه او كفيلا به او كفيلا به عن اجنبي يقر

سنة
بولادة
سنة
بولاد

بالقبض من هذا

بالقبض من هذا اذ اذاك واما الابرا فان ابرا الوارث لا يصح اقبلا كان او كفيلا ولو ابرا الاجنبي
 فان كان اقبلا لم يصح وان كان كفيلا صح من الثالث ولا يجوز اقراره بالقبض من اجنبي منقطع
 هو الوارث لان فيه براءة الوارث وكذا من المحتك عليه عن الوارث وكذا لو اقر بقبض شي
 مضمون كان له في يد الوارث ولو اقر بقبض امانة كانت له عند صدق لانه لا فائدة في تكذيبه لان
 المودع لو قال زدته صدق وكذا المضاربة والعارية وكل امانة • تزوجت وهي مريضة
 او صبيحة ثم مرضت فافترت بقبض مهرها وعيها دين محيط لم يصدق وان كان بدل عين ماله لان
 المقبوض يصير دينيا في دما ثم يتقاصن كالاقرار للوارث بالدين ولو طلقت قبل الدخول ثم
 ماتت صدقت في حق براءة الزوج دون اثبات الشركة له في مالها مع غمها لان ديونهم ديون
 الصحة وهذا اذن المرض ولو طلقت بعد الدخول بانها او رجعا ثم ماتت بعد انقضائها
 فكذلك لانه غير وارث وان ماتت في العلق فالعرق ما اخى مالها ومهرها فان فضل شي فلزوج
 الاقل من المهر ومن ميراثه • مريض عليه دين محيط اقر بقبض دين له على اخيه وله ابن
 يحجبه عن الميراث ثم مات الابن ثم مات الاب والاخ وارثه لم يجز اقراره لانه حين اقر كان سبب
 التهمة بينها قائما ولذا لو كان على ابن مضراي دين فاقربقبضه ثم اسلم الابن ثم مات الاب الابن
 وارثه وبمثل لو اقر بقبض دين من امرأة ثم تزوجها ثم ماتت وهي ورثة صدق لانه لم يكن بينها
 سبب التهمة حينئذ وكذا لو اقر بقبض دين من امرأته ثم ابانها وانقضت عدتها ثم ماتت المريض وكذا
 لو اقر بقبض دين من اخيه ثم ولد له ولد ثم مات ولذا لو خال امرأته في مرضه على مال
 وانقضت عدتها ثم اقر بقبضه ما صدق وكذا لو اقر بقبض دين واجب على الاجنبي في الصحة
 بدلا عن مال او اقر بقبض بدل الكتابة الواقعة في الصحة وعليه دين الصحة او دين المرض
 وهو محيط بماله صح لان حق الغرماء لم يتعلق بالمبدل فكذا في البدل وكذا لو كان عبدا رهن
 بدين الصحة او دين المرض وهو محيط بماله صح لان حق الغرماء لم يتعلق بالمبدل فكذا في البدل
 وكذا لو عذر رهن بدين الصحة واقربقبض دينه في المرض صدق ولا يصدق بقبض دين واجب
 في المرض بدلا عن مال وكذا بقبض بدل الكتابة الواقعة في المرض ولو كان يصدق المكاتب وبسبب
 الغرماء في قيمته ويصدق بقبض رهن جناية خطأ او صلح عن عدا جنى عليه في مرضه او على
 عبده لان المصنوع الدم وحق الغرماء متعلق بعالية العبد لا بدمه ولو كان ذلك على الوارث
 لم يصدق لان فيه ابراهه ولو كان الغصب في الصحة ثم مرض المالك ثم ابرا المقتضوب او مات

نفق بالقيمة واقر المالك بقبض صدق في الموت وفي الابق اذا لم يجد لا يصدق اذا عاد لان
الموت وعدم العود يقرران من وقت القبض فكان دين الصحة وفي العود تقو من وقت
القضا في حق المالك وان كان هذا يستند في حق الغاصب ولكن في الحقيقة وجد النقل عند
القضا وتبقى ملك المالك الي وقت القضا فصار دين المرض ولو كان الغصب والقضا في الصحة
والاقرار في المرض صح بكل حال وان كانا في المرض لم يصح الا ببينه او معانية قبض البايع في الصحة
لواقر في المرض بامره المشتري عن الثمن في الصحة لم يصح في حق الغرما وان لم يكن عليه دين صح من
الثمن لانه تبرع ولا يصدق في الاسناد ما قبض ويبطل في حق الغرما في الكف وفي حق الورثة في
الثمنين خلافا لاقرار بالقبض لانه ليس بتبرع بخلاف اقراره في المرض انه كفل عن فلان بالف
في صحته بامره صح ولو ادي في المرض جاز لانه ثبت له حق الرجوع فصار معاوضة حتى لو كانت بغير
لم يصح في حق الغرما وكذا لواقر في مرضه انه وهب عبدا لهذا في صحته وسلم اليه ومات في يده ثم
الموهوب له قيمته لان الهبة تبرع فلم يصح وكذا لواقر انه ابرأ فلانا عن قيمة عبد غصبه منه في
صحته وكذا لواقر بامره المكاتب عن الكتابة ● وحل في يده عبد قال له مريض عليه دين يحبط
كان هذا العبد في قبضته منك في صحتي واستوفيتا الثمن وصدقه الوالد ثم مات المقر لم يصدق
ونقل للمشتري انقل الثمن وانفق البيع لان البيع طهر في حالة المرض وكذا الوالد العبد
عند المشتري في مرض البايع لانه لما بقي الي حاله بعلوه حق الغرما ولم يصدق في الاسناد
فان علم هلاكه قبل مرضه صدق لا ياتقنا بوقوع البيع في الصحة ولو علم انه هالك حالة الاقرار
ولا يدي متى هلك جعل كالهلاك في المرض لان الحادث يحكم بحذوثة لا قرب ما ظهر وهذا كله
في عبد عرف كونه عبد البايع فاما عبد لا يعرف بذلك ببيع اقراره فيه باستيفائمه لانه لم
يعرف تعلق حق الغرما به ● علي المكاتب دين لاجنبي في صحته واستتقص في مرضه الغام
مولاه فسرقت او ضاعت فقضاها من الف في يده ثم مات في مرضه ولا مال له فالمولي الحق لان
هذه معاوضة مع مولاه لانه اخذ الف ودفع الف وذلك صحيح منه والمولي وعينه في ذلك
سواء وكل المريض لو فعل هذا وكل المريض اشترى عبدا او قبضه ونفسي البايع ثمنه وعليه دين
الصحة ليس لدين الصحة مشاركتا اقر المكاتب في مرضه لاجنبي بالف ثم مات عن الف فالاجنبي
الحق به وان كان دين المولي للصحة لان دين المولي بطل بموته فقلنا وكذا لواقر في مرضه
لمولاه بقرض الف ثم لاجنبي او بالغلب ثم مات عن الغير تقدم دين لاجنبي فيدفع اليه الف

الماقي للمولي

والباقي للمولي بالكتابة ● مريض اقرب دين لرجل ثم يدين لآخر تحاصا وصل لكلامي او فصل
لانه اقرب وجودها في دمه حالة فاستويا فيه وكذا لواقر يدين ثم يود ببيعة او يدين ثم
يود ببيعة ثم يدين ولو اقرب ببيعة ثم يدين فالود ببيعة اولي لانه لما اقرب بالمال ملكه عنده
ولو كان عليه دين الصحة فهو مقدم علي الكل لانه وجب في وقت لا حصر عليه الا ان يجب عليه في
مرضه بدلا عن مال او انفسه وعلم وجوده بغير اقراره فهو ممتلئ لدين الصحة مريض باع
دارا بالعين وقيمته ثلثه ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفيها ولا شفعة له هكذا
ذكر في الشفعة والجامع ووجه انه لا يخلوا اما ان ياخذها بالقيمة او بالثمن ولا وجه للاخذ
بالثمن لان فيه محاماة وهي لتوارث باطلة ولا وجه للاخذ بالقيمة لان الشفيع ياخذ بها يقوم
علي المشتري وذكر في الوصايا لا شفعة عند ابي حنيفة لان البيع من الوارث بغيره واقبل
منه واكثر لا يجوز عندك فكذا الاخذ بالشفعة وقال لا ياخذها بغيره ان شالان المحاماة للوارث
بالطه فصار كما لو باعه من الوارث بالعين وقيمته ثلثه لم تسلم له الا بالقيمة ولا شفهة في
في الاخذ اذا كان البيع بمثل القيمة لان شرا الوارث بمثل القيمة جاز عندنا فكذا الاخذ
بالشفعة ولو باعه من ابنه بالعين وشفيها اجنبي فلا شفعة عند ابي حنيفة لما لم يجز الورثة
البيع وعندهما ان شرا المشتري اخذها بغيره وان شأ ردها فاي ذلك فعل فلا شفيع
لان موجب الملك للمشتري والحق للشفيع فلا يبطل حق الشفيع باطال المشتري ملكه التفرقة
في الثاني وفي مكاتب شرح الجامع تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع المال وفي الزبادات
وكذا لو اجر داره بدون اجور المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعارها جاز ولا يعتبر من الثلث
في فتاوي القلي وفي الكافي رد المريض الموهوب له بقطا يجمع من جميع المال في حق الورثة
والغرما وبغير قضا من الثلث في حق الورثة وفي حق الغرما يبطل رده وبيع ● مريض
وهب لمريض عبدا وسلم اليه فاعقته وليس لواحد منها مال غير ثم مات الواهب ثم مات
الموهوب له سعى العبد في ثلثي قيمته لورثة الواهب والثلث الباقي لورثة الموهوب له اوصي
ان يعتق هذه المائة عبد فذلك مائة درهم لم يعتق بما بقي وقال لا يعتق كالواو صي ان تجع عنه هذه
المائة فذلك مائة درهم بحج باقي من حيث يبلغ وكذا الواو صي لرجل هذه المائة فذلك مائة درهم
يصرف الباقي اليه كذا هنا له المستحق للعتق قد يبدل لان الموصل له بالعتق عبد يشترى
مائة وهذا ليس كذلك وفي التفريق اوصي بالشرى للعتق لم يشترا اكثر من القيمة ولو سمي

سعى
بالفقه

للمسمية مالا فكان الثلث اقل بطلت خلافا **●** وفي الثاني وكذا لو اوصى بان يعق عنه
 مائة وثلاثة لاسلم مائة لم يعق وعندهما يشتر بالثلث فيعتق قال ارايت لو اوصى بان يعق
 عنه مائتين مائة من ماله ومائة من مال فلان او مائة وخمسين او مائة يعينه فاذا
 فيها ستون لا تقوى اكسها بطلت وصلة لا بطلت الوصية جائزة قبل الخلاف في الكل واحد
 وقيل هو الاصح انه جواب الكل وفي الاجناس صحيح امر رجل ان يحج عنه رجلا مائة حج
 فاحج خمسين فما كان ضامنا والحج في هذا النسبة التسمية وفي الاصح عن الموصي اوصى بان يشتر
 له شاه العشرين فتعفى عنه ثم مات وضاع درهم لم يضح عنه بما بقي وفي قولها يصح على
 قياس التسمية قال الوري وهو بالحج اشبه **●** اوصى بان يشتر له شاه العشرين فيصحي عنه
 ثلث وثلثه اقل ما يصح عنه بما بلغ الثلث في قياس الحج لان المصروف هو الله تعالى وذكر
 الموصي يصح عنه على قياس قول ابي حنيفة واي يوسف اعق عبد في مرضه وقيمتها مائة وله
 مائة فاجاز وارثه ذلك لم يسع في شي لان العتق في المرض وان كان وصية فالوصية باكثر من
 الثلث باجازه الورثة جائزة اوصى يعق عبد فحجني العبد خطا قبل موته او بعد ودفع
 الجناية بطلت الوصية كالوحي الموصي دين فباع او بيع بعد موته سطل الوصية وان فداه
 الورثة وجب تنفيذ الوصية ويكون الفداء في اموالهم لا في اموال المتروك ذلك ولا معاية لوصيه
 ان كان يخرج من الثلث **●** اوصى يعق عبدا بعد موته او قال اعقوه بعد موتى او قال
 هو حر بعد موتى سبعة او اقل او اكثر واوصى لرجل بالثلث وليس هذا مثل العتق
 الذي يبداه وانما يبداه اذا قال هو حر بعد موتى واعتقه في مرضه او قال ان حررت
 من مرضي هذا فهو حر فانه يبداه قبل الوصية لان هذا الاجتهاد الموصي الاول يجتهد
 ويبيع في الدين ولو دبر عبدا فلان قال ان حدث لي من مرضي هذا فانت حر ثم مات من مرضه
 فاحصا في الثلث لانه تدبر ايضا فاستؤم بغير باع عبدا او اشترى بعس ثم اعق عبدا سوا
 فالمحماة وسعى العبد في القيمة ولو بد بالعتق ثم المحماة محاصا والمشتري بالخيار وان كاسا
 محماة او عتق محاصا وعندهما العتق اولى تقدم او تاخر لانه لا يجهل التقصير فكان اقوي وكان
 اولى للمحماة وصبيد لو اوصى بعينه والعتق وصيه لو اوصى بعينه فاذا ابداه للمحماة فلها مائة
 السبق والثاني انه وجب بقتل ضمان فاستؤم فكان اولى فانما بداه العتق فله مائة بالسبق للمحماة
 مائة لانه واجب بقتل ضمان فاستؤم فكان بينهما وان كانت محماة ثم عتق ثم محماة فصلا لثلث

المحماة اولى

للمحماة اولى والنصف للمحماة الثانية مع العتق لان المحماة الثانية مساوية الاولى فيضار
 الثلث بين المحماة بين العتق لساو كالمحماة الثانية لانه تقدم ما وعندهما العتق اولى بكل
 حال ولو اعق ثم طاب ثم اعق فالثلث بين العتق الاول وبين المحماة لان العتق اذا سبق
 المحماة فاحصا ثم ما اصاب المحماة كان لها لا تسبق على العتق الثاني وما اصاب العتق الاول
 كان بينه وبين العتق الثاني لان من جسر وعندهما العتق اولى بكل حال **●** اوصى بان يعق
 عبدا فاني العبد ان يعق من الثلث لان الموصي قصد به التقرب فلا يبطل باياه اوصى
 بان يشتر عبدا فلان يعق عنه فانه يشتر من ثلثه فان لم يبعه صاحبه وقفا لثلاث حتى
 يموت العبد او يعق او يدبر لان الياسر عن البيع انما يتحقق بهذا ثم يرد الثلث الي الورثة في الثاني
 وفي النوازل عن الاسكاف وكذا الوقف اذا اعي مسجد فاحصت اقله والمسجد لا يحتاج الي
 العمارة يوقف لجواز ان يحتاج قبله على هذا الوقف على ان يني سعيه في موضع فيها ما غيره
 يوقف الى ان تقوع العروة وفي التقاريق عن محمد بن محمد اوصى بقطعة للمسجد بخدمة وبوزن
 فيه جاز وكسبه لورثته وفي الثاني اوصى بعتق سبعة فاشترى ثلثيهم فاعلوا لورثته وكذا
 اكتسب والعقود والولد لجله كالمملوك لانه في هذا الحكم ولورثته لا يصح ولا يصح
 عليهم بالقوامة وجملا في هذا الحكم كثيرا لانه وجه ذلك ان الرقبة وجب اعتاقها ولو
 فنيما يتعلق التنفيذ به سعى الرقبة على ملك الميت وفي ما ورد اذ ذلك يصير ملكا لغيره اوصى
 ان يبيع عبدا من فلان ببيع منه قيمته فان شاخا وان ترك لانه اوصى له بالبيع لا بالمحماة
 ولو اوصى ان يبيع من يريده اعتاقه ببيع من يشترى بالقيمة للعتق فان لم يشتر بالقيمة يحط
 منها فكذا الثلث لترغيب المشتري وفي التقاريق اوصى ان يبيع عبدا ولم يسم المشتري الا ان يقول
 ويصدق قيمته او ادفعوه الي فلان او يقول لسمه فيحط الي الثلث حتى يوجد من يشترى به
 وكذا لو قال يبعوا جاريتي من تحتها ام ولد او يدبرها ويحلف المشتري انه سيفعل فان لم
 يوجد بيعت امه ولو قال يبعوها من تحتها جاز وفي النوازل عن محمد اوصى ان يبيع امته
 من تحتها جاز لورثته عليه يمين احب فان ابي ذلك الرجل يشترها بغيره يحط من قيمتها
 مقدار ثلث مال الموصي **●** اوصى لرجل بثلث ماله واعق عبدا فقال الورثة العتق كان
 في المرض ولا سعى للموصي لانه لا يفضل من الثلث شي بعد العتق وقال الموصي لانه كان العتق
 في الصحة ولي الثلث فالقول للورثة لان الموصي يدعي حق في تركه والورثة ينكرون فكانت

سعى الوصية

البينة على الموصل له ذكر ابودوي في ادب القاضي ادعي الورثة اقرار المورث له في الصحة
 وقال غيره من الورثة بل كان في المرض قبل مدعي الصحة اولى وقيل مدعي المرض اولى ولو اقاما
 البينة بحسب ما كان الامر من كانا حتى يحكم بالصحة الاقرار ولو قال شهود المرض انه كان مريضا
 الا انهم يكلفوا في اقامته كانت شهادة المرض اولى لا بسبب زيادة شهود في العتق عن ميم قال
 ثبتت ديني منه في صحته وقال سائر القضاة بقبضته منه في مرضه فان كان المقتضى قايما شاركوا
 فيها لان الاخذ حادث ليجازي في قرب الاوقات وان كانت هائلة لا تسلي لم قبله • قال العبد
 للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال اخر لي علي ابيك الف فقال الوارث صدقتا ولا مال
 للميت سوى العبد عتق بغير سعيه وقال ابو حنيفة يسعي في قيمته ويقضي به الدين لان الاقرار
 بالدين اولى من العتق لان الدين يقضى من جميع المال بكل حال والعتق في المرض يصح من الثلث فدفع
 القوي للضعيف الا ان دفع العتق لا يمكن المساهية • لها الدين والعتق ثبنا معا فلا بد من احدهما
 صاحبه قال للوارث هذه الالف التي تركها ابوك ودبغة لي وقال اخر لي علي ابيك الف
 فقال صدقتا فالالف بينهما لانه لم يظهر لودبغة الا والدين معا لظاهره فيخصان وقال صاحب
 الودبغة احق بها لانه ثبت في عين الالف والدين يثبت في الدمة او لا ثم يسفل الى العتق فكانت الودبغة
 اسبق من هذا الوجه فكان صاحبها اولى كما لو كان المورث حيا فقال له ذلك فقال صدقتا نصا
 الودبغة اولى ولو قال الوارث في كلام موصول هذه الالف ودبغة لهذا عند ابي ثم اقولها
 كذلك لآخر فالاول اولى لانه اقرب له ولا حرج عليه وكذا لو اقر الودبغة ثم بالدين وان بدا بالدين
 تخصا وكذا لو اقر بدين ثم بدين ولو فصل فالاول اولى فان دفع اليه بقضا لم يغرم للثاني وان دفع
 بغير قضا غرم خمسياه ولو قال في كلام موصول لهذا علي ابي ولهذا الف فالف بينهما لان الواو
 يجمع ولو اقر الاول وسكت ثم اقر الثاني فالاول اولى فان دفع اليه بغير قضا غرم للثاني خمسياه
 وان دفع بقضا لم يغرم لانه لا يجب الضمان باقراره والتسليم لم يكن من فعله فلا يصح له من اقره بكنه
 لغيره لا يصح وانما يصح بالتسليم ولو قال لهذا علي ابي الف لا يله هذا فالاول اولى وصل او فصل
 لانه رجوع فان دفع اليه بقضا لم يغرم للثاني وان دفع بغير قضا غرم الالف ولو اقر توصية او عتق
 ثم اقر بدين لم يصدق على ابطال الوصية والعتق ولو قال اوصي ابي بهذا الثلث واقر لهذا بدين
 في كلام متصل والدين مستغرق للمال اذ اذلت بالدين وابطلت الوصية لان الامر بين ثبنا معا والدين
 اكدر فيداه الا ترى لو قال اوصي ابي بهذا الثلث واعتق هذا العبد وهو الثلث صرفته الى

قد دفع لصاحبه

نسخة العين

العتق وابطلت

العتق وابطلت الوصية لان العتق اكدر وان فصل بين الاقرارين اذ اذلت الثلث للاول وعلى العبد
 ان يسعي في قيمته التفريعات في الثاني • **باب** في صحة العتق في المرض
 بشرة البستان مسيل على وجه في وجه يقع على الموجود والحادث ما عاش الموصل له وذكر الابد
 اولا وهو ان يوصي بقله بستانه او ارضه او سكنى داره او خدمته عبدك لان الغلة كما تناول المورث
 تناولا ما يكون بغيره لوجود في العرف يقال فلان غلة هذه الدار يراد به ما يدخل في ملكه
 في المستقبل ويقتبر خروجه من الثلث وفي وجه يقع في الموجود دون الحادث ذكر الابد اولا
 وهو ان يوصي بصوف على ظهر غنمه والولد في بطن جالديه واللبن في الصرع لان المردوم من
 هذه الاشياء لا يستحق بغيره • وفي وجه ان ذكر الابد يقع على الموجود والحادث كالوصية
 بشرة بستانه وان لم يذكر الابد فان كانت الثمرة وقت الموت موجودة تناولها والا فاقياس
 ان تبطل الوصية وفي الاستحسان يقع على الحادث الي ان يموت الموصل له لان في صرفه الى الحادث
 يصحح الوصية لخل على ما فيه صحته بخلاف الولد لما مر والسقي والخراج وما فيه صلاحه على صاحب
 الغلة لان النفع له فصار كالنفقة في فصل الحرفة فان مات صاحب الغلة بطلت وصيته بخلاف
 الثمرة اذا ظهرت وصارت لها قيمة ثم مات الموصل له انها تصير لورثته لانه عين مال • اوصي
 لرجل بقله ارضه وليس فيها شجر ولا مال له غيرها فانما توارثه وله ثلث اجرها لان غلة الارض
 هي الاجر ولو كان بها شجر فله ثلث الثمر ولو اوصي بقله بستانه لرجل ولا حرج منه ولم يجل فالنفقة
 في سقيه والقيام على صاحب الرقبة لان الملك له واذا اثمرت فعلى الموصل له بالغلة لان النفع
 صار له فان حمل عام او لم يحمل عام فالنفقة على صاحب الغلة لان النفع له فانه اذا لم يحمل على
 ما كان او لم يثمر في العام القابل فان انفق صاحب الرقبة عليه حتى جمل فله ان يستوفي نفقته
 من الجلالة انفق لاصلاح ملكه فلم يكن متبرعا وهذا الخلاف ما تقدم في فضل المزارعة انه يكون
 متبرعا اذا انفق بغير امر لان هناك انفق على تصيب المزارع بغير امر فكان متبرعا فان لم يف الحمل
 انفق يرجع في الحال المستقبل ولا كذلك في الزرع فان لم يجل لا يرجع على احد لان حقه في الخارج وكذا
 لو غاب صاحب الثمر فانفق رب الثمر قال المحمدي ذكرين سماعة عن محمد في زاده ما ذكر يرجع
 اذا كان الاتفاق بامر فيصير مسئلة الوصية ومسئلة الزرع سوا • اوصي لرجل بثلث حنطة
 ولا حرج حنطتها فالتخليص في الثلث ان بقي والا فاعطها وكذا لو اوصي لرجل بثلث شاة مذبوحة ولا حرج
 بجلدها ولو اوصي بدهن سمسم ولا حرج سمسمه فالتخليص على صاحب الدهن وكذا اللبن والزبد

الباب

نسخة حتى اتم

نسخة بكنيته

والرثية والريثون ولو اوصى لرجل يدار ولاخر بسكنها فان نفقة على صاحبها السكنى لان
النفقة تحصل له ونفقة العبد الموصى بقبضته لسان ونفقه لآخر على صاحب الخدمة
فان مرض ان لم يستطع معه الخدمة فعلى الموصى له برقبته وان استطاع فعلى صاحب الخدمة
وهكذا فان المرأة اذا مرضت ان لم يكن لا تنفق بها بوجه ما لا نفقة لها والا فلها النفقة
وفي الشافى اوصى بخلافه لرجل ومعه لآخر وهو يخرج من ثلث خدم صاحب الخدمة
شهر او يشترط لآخر شهر شهرا او طعامه في كل شهر على من يتفق برقبته والكسوة عليها
لانها تنفذ بهذه المدة بل يبقى اكثر من ذلك وفي الروايات اوصيت بهذه الدار لفلان وبناها
لاخر او بهذا الخاتم لفلان وبقيته لآخر او بهذه الجارية لفلان وما في دونه الاخر او بهذه
الغرض لفلان وبناها لفلان في اخر فان وصل لكل واحد ما اوصى وان فصل فعند اي
يوسف كذلك وعند محمد ينفرد صاحب الاصل بالاصل ويشتركان في البيع اوصى بهذه الجارية
لفلان ونحوها لآخر او هذه الدار لفلان وبسكنها لآخر او هذه الخيل لفلان وشعرها
لاخر ولم يشرها بعد فلذلك احدهما اوصى بالاتفاق وصل او فصل في التفريق بناه
الدار لفلان وارض لفلان فكذلك خلاف ملوكة الارض وفي الثاني بناه الدار لفلان
وارض لفلان فالارض والبناء لفلان ولوقال هذه الدار له وبناها لفلان وهذه الارض له
ونحوها في اوصى الخيل باصولها له وبناها لفلان والدار له وفيه لم يبيع لانه دعوى البعض
بعد الاقرار بخلاف قوله هذه الجارية له وولدها لفلان والصدوق والدار له وما فيها لفلان
صح لانه منفصل عنه وفي المتقاهن الدار لفلان وبناها لفلان فالخمر له ياخذها ببنائها
الا ان يقيم المقر البينة ان البناء بناه بقبضته له قبل القضاء عليه وبعد وكذا اوقال هذه
الدار لفلان وفيها ريع كانت له برزعي الا ان يقيم ان الرزق له قبل القضاء وبعد اخذ الرزق
ولا يشبه في هذا المقيمو الا ان يقول الارض له وبناها لفلان كذا اوقال هذه الدار له
كانت له ببنائها الا ان يقيم ان البناء بناه بقبضته له قبل القضاء وبعد

سنة
لا لا تنفذ

وصية الدعي وصايا

على وجه في وجه لا يجوز وفي وجه لا يجوز وفي وجه اختلاف
الاول ان يوصى بما هو قربة عندنا وعندهم كالصدقة على فقراء المسلمين او على اهل الدولة
او على الرقاب وان يشرح في مسجد بيت المقدس وان يغزو لترك والدليم لان هذا ما يتفق
به المسلم والذي الثاني ان يوصى بما هو ليس بقربة عندنا وعندهم كالوصية للفقيرين

في النجاة

والنجاة الا ان يكون يقوم معلومين تكون وصية لهم ويكون ذكر الجهة مسورة اخبار
اليهم فان شاءوا فعلوا وان شاءوا تركوا وكذا الوصي بما هو قربة عندنا لا عندهم كالحج الى بيت
الله وبناء المسجد للمسلمين ولم يبين موضع لم يبع فان اوصى ان يبي مسجد يقوم معلومين صح
لانه قصد صلته **الثالث** ان يوصى بارض له بقبضته او بقبضته او ببيت دار او وصى ان
يدع لبيدهم او لبيتنا لثاويجي او اوصى بعمارة البيعة او كنيسة وبيتا لثاويجي ذلك كله
وقالا لا يجوز لانه معصية وقلنا انهم يقتضون ذلك قربة ونحن امرنا بان نتركهم وما يدعون
ولو بني في حياته سعة او كنيسة او بيتا نأثم مات كان ذلك ميراثا بالاجماع اما عندنا فلا نه
معصية واما عندنا فكان لو تفخلف المسجد لانه صار لله تعالى فاما هذا فالحق فانها
يسكن فيها اساقفتهم ويدفن فيكموتاهم ومن ارتد عن الاسلام الى الضرائع او الى اليهودية
او الى المجوسية فحكم وصاياه حكم وصايا اهل تلك الملة فيصح منهم صح منه عندنا وعند موقوف
والمرتبة في وصاياه كالدمية عندنا

بيع الاوصياء

مقاسمة الوصي الموصل له الكثير عن الورثة وهم صفار جائز لانه يولي
عليهم وكذا لو كانوا كبارا الحيتا لانه يولي حفظ ما لهم في الاصل وفي اختلاف وفلان القسمة في
العروض جائزة بلاحلاف وفي القمار لا يجوز عند ابي حنيفة وزفر خلاف ابي يوسف وفي الاصل
ان كان الموصل له غائبا وهو كبير والورثة كبار حضور فقام الوصي الورثة واخذ نصيب الموصل
له فالقسمة باطلة وفي اختلاف زفر جائزة عند ابي يوسف وهو قول الحسن اعتبارا بقسمة
القاضي لما الموصل له بعين خليفة الميت من كل وجه ولهذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه حتى يكون
خليفة الميت والوصي خليفة له بخلاف الورثة فانهم خلفاء الميت من كل وجه فكان خليفة الميت
خليفة لهم وفي كل موضع لم تجز القسمة اذا اصاب احد النعمانيين منع على الشركة وما بقي على الشركة
فاسم الوصي الوارث الكبير فاعطاه نصيبه وامسك نصيب كبير غائب جاز لان القسمة جرت بين
اشين فعلمت وله حفظ نصيب الكبير الغائب **وفي العيون** وكذا لو قسم الامام الغيبة تدفع
اربعة اجاسه الى الجنك وهلك الجنس في يد سلم اليهم ما قبضوا وكذا لو سلم الجنس الى الملهما
وهلك اربعة اجاسه وكذا لو عزل القاضي الثلث للوصية واعطى المساكين او اعطى الثلثين
للورثة وهلك الباقي بهلك من مال صاحبه خاصة وفي شرح بقر قسم الوصي بين القمار واقر
انصباهم واقر نصيب الكبير الغائب لم يبع لان القسمة تجري بين اثنين والصغير ليس بقاسم

وكذا كبر وان كان لا كبير حاصر اهول الوصي نصيبه ودفعه اليه وعزل نصيب الصغار
جملة جاز لان النسبة لم تجز بين الصغيرين وانما جرت بينهم وبين الكبير حتى لو عزل نصيب كل
واحد من الورثة فالنسبة فاسدة والجملة في النسبة بين الصغار ان يبيع حصه احدهما مشاعا
من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصه الصغير الاخر ثم يشتري حصه الذي باع وان كانا ثلثا
يبيع نصيب اثنين ثم يشتري حصه كل واحد منهم مغورا او يبيع الكل ثم يشتري حصه كل واحد
مغورا وفي الثاني يجوز نسبة الاب علي الصغير والمعتوه في كل شي ما لم يكن فيما عين فاحش لانه
يجوز بيعه عليه ما كان يجوز نسبة وصيه ولذا قسمه الجرد ووصيه فاما وصي الام والاب والابن
فليس لهم ذلك عند وجود وصي الاب والجرد ووصي القاضي في كل شي لا من تركتهم ايضا فانما
عند عدمهم يجوز قسمهم فيما سوي العقار ما ورث من الام ويجوز نسبة وصي الاب علي الابن الكبير
الغائب فيما سوي العقار ولا يجوز نسبة الام والاب والعم علي الصغير وعلي الكبير الغائب وان لم يكن
لاحد منهم اب ولا وصي الورثة كما رخصوا ولادين علي الميت ولا وصية فليس للوصي ان يبيع شيئا
من التركة لانه لا ولاية له علي الكبار فان كانوا عساقا فله بيع العروض والعقار لان له ولاية
الحفظ وبيع العروض من الحفظ فاما العقار فمحفوظة بنفسه ويملك اجارة الكل لانه حفظ
وفي شرح الشهيد لو حيف هلك العقار او هلك سانه لو قل ملك يبيعه لا ينفذ
ولو كانا عساقا رخصوا او غيبا فله بيع العروض والعقار لانه قائم مقام الاب ولان ذلك
قال الخواص في هذا جواب السلف اما جواب المناخرين انما يجوز بيع الوصي العقار اذا رغب في
رجل بضعف القيمة او للصغير حاجة ثمها او يكون علي الميت دين ولا وفا له الا بشئ وفي النوازل
انما يجوز بيع الاب اذا كان محمودا عند الناس او مستورا وان كان فاسقا لا يجوز هو المختار الا ان يكون
خيرا للصغير ذكر الناطق وان باع متقوله فكذلك الا ان فيما اذا كان الاب مقسرا في رواية يجوز
بيعه ويوضع الثمن علي يدي عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير وهو المختار وتفسير
الخيرية انه يبيع بضعف القيمة وفي فتاوي الفضل باع الاب او الوصي شيئا من عقار الصغير ولا ي
القاضي نقضه اصل للصغير له نقضه وفي الثاني لو كانت الورثة صغارا وكبارا فالوصي يبيع العروض
والعقار من نصيب الصغار والكبار وعندهما له بيع نصيب الصغار من العروض والعقار وليس
له بيع نصيب الكبار المحصور فان كانوا غيبا باع عروضهم لعقارهم ولو كان علي الميت دين او وصي
بوصية وهي دراهم ولا حد لهم في التركة والورثة كما رخصوا له بيع كل التركة كذلك وقال ليس

الوصي

لا ينفذ

سنة
مفسد

له ذلك الا في قدر

له ذلك الا قدر الدين والوصية لانه يبيع لاجلها فلا يجوز الا بقدر ما • له كل جزء من اجزاء
التركة مشغول بذلك فانه لو هلك شيء من التركة وجب قضا الدين وتنفيذ الوصية ما بقي وان
قلد فله بيع الكل بذلك ولو باع القاضي التركة والمسئلة بحالها نفذ بيعه في الكل بالاجماع وكذا
اذا لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع القاضي كل التركة وفي العدل القاضي لا يملك
بيع عقار الغائب ويملك بيع عروضه لانه من الحفظ وفي شرح القوي للقاضي يبيع متقول القاضي
اذا خاف الثلث ان يبيع اذا لم يعلم مكانه اما اذا علم فلا لانه يمكن ان يبيعه اليه اذا خاف
الثلث وهذا يدل علي ان له المصعب اذا خاف الثلث • وفي وكاله بكون القاضي يملك بيع مال
الغائب بالحفظ ولا يملك البيع وفي مال القيمة يملك وفي جمع لوم يرجع الغائب عند سبيل فباع القاضي
عقاره في يومه جاز وفي مفقود بكون لا يبيع القاضي مال المفقود ما لا يخاف عليه الفساد في نقعة
ولا غير ما متقولا كان او عقار الان له ولاية الحفظ لا غير وبيع ما لا يخاف عليه الفساد ترك الحفظ
وفي الاجناس عن محمد يبيع القاضي رقيقا لمفقود ولو باع داره جاز وفي النظم يبيع الاوقاف بالطلاق
القاضي يجوز • تاويله لم يقض بفساده وفي شرح القوي عن ابي يوسف يجوز بيع
الوقف وصرف ثمنه الي ما هو ولي وفي السير استبدال الوقف بالطل الاروائية عن ابي يوسف
ذكر الخواص اني عن محمد الارض الموقوفة اذا صارت حال لا يغفل كان يبيعا واستبدال الارض اخري خيرا
منها جاز وفي جمع برهان لضعف عن الاستقلال والقيم تجد بثمنها ارضا هي اكبر ريعا كان له بيعها
ويشتري بثمنها اخري وفي الثاني ان يقطع الوقف وخرب جاز بيعه وصرف ثمنه الي من وقف
عليه • وفي الثاني الوصي بوعان قوي وضعيف فالقوي وصي الاب ووصي وصيه ووصي الجرد
وصي القاضي والضعيف وصي الام والاب والعم وخوهم يتصرف في مال الصغير في النقص
والعقار وله ولاية التصرف بمثل القيمة فيما ورث عن ابيه وعينه ليس له ولاية التصرف في
مال الكبير الحاصر فان كان غائبا فله بيع المتقول الذي ورث عن ابيه وليس له بيع العقار
وحكم الوصي الضعيف علي الصغير حكم الوصي القوي علي الكبير الغائب حتى انه لو كان للصغير
مال اخر لا من تركة الام والاب والعم فوصيهم لا يملك حفظ ذلك المال لان ولاية الحفظ مقصورة
علي تركه الوصي ويملك شراي الطعام والكسوة للصغير لان هذا من جملة حفظ الصغير وصي الاب
اخذ مال الصغير من الجرد لان الاب كان مقدما علي الجرد فكفنا وصيه وقالنا الثاني الجرد اولى لان
الشرع اقامه مقام الاب عند عدم الاب • وفي ادب القاضي مديون مات وادوي شي له ورث

بيع القاضي

بيع الاوقاف
واستبدالها

مفاد وتركه متاعا وعقارا وابا فلا يه ان ينفذ وصاياه وليس له ان يبيع شيئا من التركة لقضا
 الدين لان تنفيذ الوصية حق الميت وهو بايب عنه والبيع اما كان الحق العرما وهو ليس بايب
 عنهم بخلاف وصي الاب فانه يملك بيع التركة لقضا الديون وتنفيذ الوصايا لانه قائم مقام
 الاب ● وفي التوارث غاب الوصي فباع بعض الورثة بعض التركة وقضى الدين ونفذ الوصية
 فالبيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي قال القاضي هذا اذا كانت التركة مشغولة بالدين فان لم
 يكن نفذ تصرف الوارث في حصته الا ان يكون المبيع بيتا معصا من الحكار وفيه باع الوارث
 شيئا من التركة فليس للوصي رد بيعه الا ان يكون الوصي شيئا يستطيع ان يبيع وينفذ الدين
 والوصية وفيه يبيع الوارث ان ياكل من التركة ويأكل الجارية اذا كان في غيرها وقا بالدين
 وسيل بشرى الوليد عن الوجه فقال ما رايت احدا امتنع عن هذا فانه ادعي الاجماع وفيه
 اراد الوصي ان يبيع صفقا من التركة للوصية فقال الوارث بع من كل صنف ثلثه فله ذلك لان
 حقه متعلق بثلثي كل صنف فلا يجوز للوصي ابطال ذلك الا اذا كان شيئا لا يمكن بيع ثلثه ●
 وفي البيوع الوصي يسكن داره لرجل ولا مال له غيره فليس للورثة ان يبيعوا ثلثها الا في رواية
 عن ابي يوسف في الثلاثي مات عن دار فباع الوصي ثلثها وذلك قدر الدين فلا شفعة للورثة
 ما بقى من الدار في الثلث لانه لا ميراث لهم ما لم يورثوا الدين حتى لو باعوا الثلثين قبل اداء الدين
 لم يجوز في جمع الناطق عن ابي حنيفة لاحد الورثة ان ينفذ الوصية غير مقسوم في العروضة والقفا
 وغير ما سوى الدرهم فانه لو اقررا ونفذوا اجزاء فاما في الاول لا يجوز الا ان ينفذ متاعا
 وفي ادب القاضي وصي القاضي كوصي الاب الا ان ينفذ متى استثنى التصرف في العقار استثنى
 والاب لو اوصي واستثنى لا يصح وكذا الوجه في القاضي وصيا في شي يتصرف به والاب لو وصي وصيه
 بشي لا يتصرف به وفي الثاني الوصي حصص الموت فوصي في رجل في تركته صار وصيا في تركته وتركه
 موصيه وكذا لو اوصي اليه في تركته كان وصيا في تركته ايضا وكذا لو اوصي اليه مطلقا ولم يبين
 تركته كان وصيا في التركة لانه اقامه مقام نفسه فقام مقامه مطلقا فيها وعن ابي يوسف
 ومحمد لو قال جعلت وصيا في تركتي فهو وصي في تركته خاصة للتخصيص ولومات الوصي من غير
 ايضا ان غيره نصب القاضي مكانه وصيا لان له ولاية وقد اصح في ذلك ذكر الحلواني وللحاشي
 ان ينصب الوصي في مال الميت في ثلثه مواضع ان يكون على الميت دين او يكون الورثة صفارا
 او يكون الميت اوصي بوصية ولا ينصب فيها سوى ذلك وفي النصاب وكذا لو اشترى الوارث

موصيه صح

سبحه
 ابيهم

نصب الوصي في تركته صح

شيا من موروثة

شيا من موروثة فوجد به عيبا بعد موت مورثه ينصب القاضي قيا حتى يرد عليه وكذا الاب
 لو اشترى شيئا من ابنه الصغير فوجد به عيبا ينصب القاضي قيا ليرد عليه وكذا ان باع منه
 ما اشتراه وفي ادب القاضي اذا كان الميت ورثة في بلد اخر وتركته حيث توفي وادعي عليه
 رجل فان كان البلد الاخر منقطعاً عن هذا البلد ينصب القاضي له وصيا وامره بالمد عليه
 لان الغيبة المنقطعة بمنزلة الموت اذا لم يكن منقطعة لا يكون بمنزلة الموت فلا يملك النصب
 وفي النصاب وكذا لو كان للصغير اب غائب واجتبع الي اثبات حق الصغير هل ينصب وصيا فهو علي
 هذا وفي جمع يرهان نصب القاضي وصيا في تركه الايتام والايام في ولايته لا التركة او بعضها
 ولايته قال الحلواني يصير وصيا في جميع التركة ويعتبر النظام وقال السعدي يصير في التركة
 التي في ولايته او نصب متوليا في وقف وليس لوقف والموقوف عليه في ولايته حكمي عن الحلواني
 اذا وقعت المطالبة بمجلسه صح النصب وعن السعدي لا يبيع وان كان الموقوف عليه في ولايته
 لا لوقف فنصب قال الحلواني يعتبر النظام وقال السعدي ان كان المقتضي عليه طائفا بغير
 وعن السرخسي لو كان المدعي عقالا لا يشترط الدعوي كون العقار في ولايته فيقتضي ذلك لاسيما
 بل يكتب الي القاضي الذي العقار في ولايته فيسلم اليه لان التسليم يستدعي الولاية علي العقار
 وفي التقاضي اذا كان الحصان في بلد فالحضومة الي قاضيه فان لم يكونا في بلد فالراي الي المدعي
 عند ابي يوسف والي المدعي عليه عند محمد وفي روضة الناطق لو كان ينفذ قضاء كل واحد علي
 موضع فان كان المدعي المدعي عليه في موضع يختصان الي القاضي الذي في موضعها وان كان مترابعا
 مختلفين فهو علي الخلاف ● وصي باع عبدا من التركة بغير محضر العرما جاز لان حقه في ماله
 التركة والبيع لا يموت ماله به وكذا المريض المدين باع عبده بمثل قيمته بغير محضر من العرما
 جاز بخلاف ما لو كان الدين علي العبد فباعه المولي او الوصي حيث كان لم تقبل البيع لما مر في باب
 الماذون اراد الكاتب ان يكتب كتاب الوصية وكتاب الشرا يبيع ان يكتب لكل واحد كتابا علي
 حدة لانه لو ذكرهما في كتاب فربما يكتب الشهادة في اخره من لم يشهد الا ايضا فعسى يشهد بالكل
 فيكون حلاله علي الكذب ● وصيان شهد الوارث صغير بشي في مال الميت او غيره لم يقبل
 يقبلان لانفسهما حتى التصرف وان شهدا وارث كبير في مال الميت لا يقبل وبغير مال الميت يقبل
 وقال لا يقبل في الوصية لانه لا حق لها في ماله حال حضرته حفظه لها حتى الحوط اذا غاب وربما
 عن مسلم لما ولو شهدا علي الميت بدني او وصية لا يجزي بغير لهما المهمة والوكيل بالحضومة

سبحه
 اوصيا

لو خاص ثم شهد فلو كله في تلك الحادثة لا يقبل وان لم يخاصم بغير خلاف ابي يوسف والوصي لو
لم يت بعد انقضاءه قبل الخصومة لا يقبل عندم ولو شهد المودعان بالوديعة للمدعي بغير
لا بها يشهد ان انهما مودعا العاصب ولو اثبت المدعي الوديعة بشاهدين اخرين فشهد المودعا
على المدعي انه اقرب الوديعة للموضع لا يقبل لا بها اراد ان يقايد بها على الوديعة وكذا ان كانت
قد حلفت لا بها يريان انفسهما ولو شهد المرئفان بالرهن للمدعي بغير لا بها يشهد ان على
ابطال حقتها وهو المخلص ولو شهد المستأجران بالمستأجر للمدعي لم يقبل ولو شهد ابعدهلاك
الرهن لم يقبل لا بها يشهد ان على تقايد بينهما على الرهن وبضمان قيمة الرهن للمدعي ولو شهد
الراهنان بالرهن للمدعي لم يقبل لا بها يريد ان يصر تصرف قد فعله وبضمان قيمة الرهن
للمدعي ولو شهد العاصبان بالمعصوب للمدعي قبل الرد لا يقبل لا بها يريان انفسهما عن ضمان
منه ولو شهد ابعده الرد يقبل لا بها يريان الرد فليس في شهادتهما حرعوم ولو شهد ابعدهلاك
المعصوب عندهما لم يقبل دفعا القيمة او لا وكذا المستقرضان لو شهد ان المستقرض ملك
للمدعي لم يقبل قضيا القرضا والا والمشتري شرا فاسدا كالعاصب في وجوهه الا ان في العصب
لا يبرر الشاهد بدفع المعصوب الي المدعي وان كان في يد وفي الشرا يبرر المشتري بتسليم المشترا
الي المدعي • اشترى جارية بالثمن وتقاضا ثم تقابلا او رد هابيع بغير ثمن ثم شهد هو واخر
بها للمدعي لا يقبل شهادته لان هذا الرد يقع في حق المدعي فصار كما لو باع ثم شهد انه لغير
وان رد هابها هو فسخ ثم شهد يقبل وان لم يقض بشأته حتى ماتت الجارية بطلت شهادته وبضمن
المشتري للمدعي قيمتها ولو اشترى جارية بعبد وتقاضا فقصي رد هابيع لحبسها لياخذ
الثمن ثم شهد به الاخر لا يقبل لامضونة بقيمة الا ترى لو حلفت لا يبطل النقض وعدم قيمتها
واخذ العبد ولو كان دفعا الي البايع ثم شهد يقبل انه بري من ضمان الرد ولو كان العبد مات
في يد البايع قبل نقض القاضى البيع في الجارية ثم نقض ولم يدفع الي البايع حتى شهد به الاخر يقبل
لا بمضمونة بقيمة العبد الا ترى لو حلفت يبطل النقض ويرجع على البايع بتقصان العيب •
النقريجات في الشافي وفي جميع برهان الوكيل بالنكاح لو شهد لا ثبات النكاح الذي ما يشهد لا يقبل
ولو شهد على ان منكوحة بغير وكذا الوكيل بالخلع لو شهد لا ثبات الخلع الذي ما يشهد وكذا الوكيل
بالباع او الدالان لو شهد او قال لا خن بغير لا يقبل وفي المتقاعن ابي حنيفة في الكيالين اذا شهد
ان هذا باع من هذا وكذا لو شهدا عن المشتري باموال البايع لم يقبل وعن حجي شهدا بقضا الدين وقال

حن وزنا له

حن وزنا له جازا اذا قضا دقوا ان الله افق كان حاضرا وكذا لو شهد الله باع كذا واقرضه حن
كلناه الا ترى لو وضع الغريم ما عليه بين يديه فقال للدان ضمه فقال الدان لوجلا ولينها
ثم شهدا على المقتضى انه هو الذي دفع اليه ان شهادته جائزة وفي التقاريق وكذا شهادة قاضي
القاضي انها دفعا خلاف ابي يوسف اولا • وذكر بعض اهلنا شهادة المصلحة بارضاها جائزة
وعن ابي حنيفة مثله وفي المتقاعن محمد بن عبيد حوران ان كانا راياي دخلت لم يعق بقولهما راياها
دخل وفي العيون وكذا لو قال لرجلين ان مسمت يدك فبدي حرم لم يعق بشهادتهما انه قد
مسهما لا بها شهدا في امرهم بها ومثله لو قال ان مسمت ثيابك والمسلة بحالا يعق بشهادتهما
لان الثياب غيرهما وكذا الطلاق ولو لم يحوا ان الامر كيف كان وسعها ان يشهد بالطلاق
وفي جمع قضى بشأتهما ثم شهدا على حكة لا يقبل اذا لمسا ان الحكم كان بشأتهما ولذا شأده لوصيين
على بيع مال ابنتهم بعد بلوغه • وفي الاجناس شهدا على رجل انه امرنا ان نبلغ فلا ناله وكذا
ببيع عبد فاعلمناه يقبل وكذا في تبليغ امراته انه جعل امرها بيد هابها فابطلناها وقد طلقت
نفسا ولو شهدا انه قال لنا خيرا امراتي خيراها فاختارت نفسها لا يقبل لان هذا فعلها
ولو ادعاهما فشهدا له انه كان استأجرهما على سيارا وغير ذلك مما لا يجب عليهما ضمان في ذلك يقبل
وان قال استأجرنا علي هدم فهدمناها لم يقبل ولا يجوز شهادة الذي كان في اليك وتقبل شهادته
الذي دوع في الماروع لان ملكك المشتري يتبين اليك كمن اشترى صبيق على ان لا يزوجها ما زيد
ان الزايدة لتبايع فهدمها يشهد ان ما فعل الملك بفعلها وفي الماروع لو وجد اريد فجميع له
فلم يغد نصر الملك الي فعلها فيقبل ولو شهدا ان فلانا قال لامراته انت طالق ان كلمتها تشهد
انها كلمتها او شهدا انه قال لهما ان كلمها وانها كلمها لم يقبل وكذا لو شهدا انه قال لعبد
ان كلمها فانت حر وان كلمها او شهدا انه قال ان كلمها عبيدي فهو حر وان كلمها ولو شهدا
انه حلف ان لا يكل احد فشهدا انه كلمها لم يجوز ان شهدا انه يكلها جازت ولو حلف لا يقرضها
فشهدا انه اقرضها جئت وجازت شهادتهما • وان شهدا انه حلف لا يستقرض وشهدا انهما
اقرضاه لم يجوز لم يجت ولو شهدا انه طلب ذلك منها بقرض جازت ولو حلف لا يقرض دارهما
او لا يقطع يد ما فشهدا انه قد فعل ذلك بهما لم يجوز لان لا جرم منفعة ولو شهدا انه امرما ان
يزوجاه فلانه وانها قد فعلت او شهدا انه امرما ان يخطبا فلانه وانها قد فعلت ذلك جازت
شهادتهما لانه ليس لهما في هذا منفعة ولا ضرر • شهادة القاسمين انها قسام وميزا نصيب

كذا واحد منها وهذا النصف لهذا وهذا النصف لهذا الآخر مقبولة لا بها شاهد بالملك
 ووقوع الملك لم يند في فعلها فان الملك لا يقع لواحد وهذا النصف لهذا الآخر مقبولة لا بها
 شاهد بالملك ووقوع الملك لم يند في فعلها فان الملك لا يقع لواحد منها ما لم يترضا بذلك
 او يستعملان القسمة ● وفي ادب القاضي شهادة القاسمين فيما قسماه جائزة خلاف محمد
 شاهد على موت فلان وقالا نحن دفناه او شاهدنا جنازته جازت وفي الاقضية عن محمد اشترى
 عبيد بن شراحبها او قاسدا وقبضها فاعتقها ثم اخلفا في الثمن او القيمة يوم القبض فشهد
 المعتقان على ثمنها او على قيمتها لا يقبل ولو شهدا ان المشتري او في البائع الثمن وهو محمد يقبل
 وكذا لو شهدا ان البائع او المشتري عن الثمن وعن ابي حنيفة اشترى عبيد بن قبضها فاعتقها
 فقالا لبائع بعتها بالف وقال المشتري اشتريتها بخمسين فشهدا المعتقان انه اشترىها
 بالف يقبل شاهدان لرجلين على ميت بالف وشهدا المشهود لهما للشاهدين بمثل ذلك تقبل
 شهادة الكل هكذا ذكر وفي الجامعين وذكر الحضا في ادب القاضي لا يقبل وروي الحسن عن
 ابي حنيفة ان جوا جميعا وشهدوا لم يقبل وجه رواية الحضا في الدين اذا ثبت على الميت حلف في
 التركة فمصر التركة مشتركة بين القرضا فاقبض احد القرضين كان للاخر ان يشاكره فيه
 فصار كل فريق شاهدا على شي مما فيه شركة وجه رواية الحسن انهم جاورا معا كان ذلك بمعنى
 المعاوضة فقتل احدهما التهمة وجه الجامعين الشهادة قامت على الميت بالدين والدين يثبت
 في الامة ولا تصابوقها ثم تحولت الى التركة لا حول القرار فان التوارث ان يسلخ لخص التركة فيجوز
 كأنهم شهدوا عليه في جوفته وماركا لو ادعيا عينا في يد الورثة انه كان غصبها الميت فشهد
 لهما بطلان بذلك ثم شهدا المشهود لهما للشاهدين على الميت بالف او ادعي دارا من التركة ان
 الميت باعها بالف وقبض الثمن وادعي الفريق الآخر عيدا من التركة ان الميت باعها بالف وقبض
 الثمن فشهد كل فريق لصاحبه فان هذه الشهادات جائزة باتفاق الروايات لما قلنا كذا هنا
 ولو شهد كل فريق للاخر بالوصية بالثلث لم يقبل اتفاق الروايات لان الشركة هنا متحققة
 عين التركة حتى لا يملك الوارث استخلاصه وكذا لو ادعي احد الفريقين وصية الثلث وادعي
 الفريق الآخر وصية السدس او وصية دراهم مرسلة مسماة بوعينها او ادعي احدهما وصية
 عتق والاخر وصية ملبس لم يقبل وان كانت الوصية لهدين بشي بعينه مثل جارية ولهدين بشي
 بعينه مثل عبد فشهد كل فريق لصاحبه فانه يقبل ● وفي الشروط في الوقف على القرابة

بغير
 فيها

لو شهدا اثنان

لو شهدا اثنان لاثنين انهما من قرابة الواقف وفسروا وشهدا المشهود لهما بمثل ذلك للشاهدين
 لا يقبل لان كل فريق شهد بالفرق الاخر فيه شركة ولو قبض بشاة الاولين ثم شهدا المشهود
 لهما للشاهدين لا يقبل ● وفي المتقاسمات وفي يده دار الجارية فادعي اثنان نصفها لهما
 اشترى بهما منه فشهدا لهما الاخران بذلك ثم ادعي الاخران انهما اشترى النصف الباقي منه وشهدا
 لهما الاولان فشهدا بهم باطله لا بهم يصيرون شركاء في الدار ولذا ان كان القاضي قد قضى للاولين
 ثم ادعي الاخران وشهدا الاولان لهما فاني ابطال التقاضا كله فان كانت الشهادة على نصف دار مقسومة
 لهدين والنصف الاخر لهدين ان كان باب كل نصف طريقه على حدة فالشاهدان جاوران وان
 باهما وطريقهما واحد بطلت شهادتهما وفي ادب القاضي شهدا لرجل انه ابن الميت ثم شهد
 الابن ورجل اخر للشاهدين على الميت بالف فان ابان حنيفة وابا يوسف قالوا الشهادة باطله
 لان حق العريم يثبت في التركة كما يثبت حق الوارث فيمكن فيه تهمته لمعنى الشركة قال الحواص
 فلا يجعل في روايتان بل يجعل على الاتفاق وفي الجامع شهد رب الدين لمديونه لا يقبل لانه يثبت
 له حق في المشهودية وكذا الموصا لما اذا شهدا التوارث بعد موت المورث باله على رجل
 لا يقبل من قبل انه يرداد محل وصيته هذه الشهادة ان كان موصا لهما بالثلث وان موصا لهما
 بالثلث مرسلا وشي بعينه فذلك لانه ربما يكون في التركة دين فلو لم يكن ذلك المال لما سلمت
 لهما وجبتهما ● وفي الاقضية عن محمد له على ميت دين فقضى له بدنيه وتركه الميت وقام
 ان المتقاضي له شهد للميت حتى لا يقبل من قبل انه لو استحق ما ترك الميت كان دين هذا ما شهد
 به وفي وقف هلال شهد انه وقف على فقرا جيرانه وهما من جيرانه او شهدا انه وقف على
 جيرانه المسجد وهما من جيرانه او شهدا انه وقف على اصحاب ابي حنيفة وهما من اصحابه يقبل
 لان الحواص ليس بشي لازم ولهذا يعتبر يوم قسم الفلانة وعن ابي حنيفة لا يقبل في الحيوان لان فيه
 حرم منفعة ولو شهدا انه وقف على قرابته وهما من قرابته لم يقبل وكذا لو شهدا وقف عليهما
 وعلى قوم من اولادنا وان سفل او على احد من ابناينا وان عل او على قوم اخرين او وقف على قوم
 ثم من بعدهم عليهما او على فلان ثم على فلانة لم يقبل فان قيل لم لا يقبل للمتقاضي قلت
 لان كلامهم خرج مخرج الدعوي لا مخرج الشهادة ولو شهدا وقف عليهما وعلى فلان ومن بعدهما
 على التقديرين لا يقبل وفلان قيل لا تقبل شهادتهما ● وفي قول محمد وهلال تقبل في حق
 فلان وله الثلث والثلثان المتقرا في العيون شهدا انه اوصى بالفقرا جيرانه ولهما

اولاد محتاجون في حيرانه لا تقبل وفي الوقت قال هلال تقبل وعلى هذا ذكر في العيون
 ينبغي ان لا يقبل • وفي الاجناس شهد انه اوصى بثلاثة لفقوا بنى بيم ومهم من بني عم فقرا
 ينبغي ان تقبل ولا يعطيان شيئا منه ولو شهد انه اوصى لفقوا اهل بيته ومهم من اهل بيته
 فقيران لم يقبل لهما ولا لغيرهما وان كانا غنيين قبلك ولو شهد انه جعل ارضه صدقة لله
 تعالى ابد على فقرا قرايبه ومهم من قرايبه غنيين او فقيران لم يقبل ولو شهد اجعلها صدقة
 موقوفة على فقرا حيرانه تقبل ولو شهد وقفها على ابي عباس ومهم من اهل بيته لم يقبل
 وفي الزادات اتوا السرية برجال يزعمون انهم اسرا وقالوا نحن مسلمون مستامنون يحكم
 برقمهم الابنية تقوم عليهم من غير السرية • وفي السير لو شهد عليهم بعض الجند يقبل
 قال الشافعي وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع السير في الحسرة الكبر فيكون
 شركتهم عامة وهذا يمنع القبول كشهادة بعض المسلمين ببيت المال وموضوع الزادات
 في السرية فيكون شركتهم خاصة وهذا يمنع القبول فعلى هذا قاله مشايخنا لو شهد اوصى
 مدرسة بشي من اوقاف المدرسة واهل المسجد بشي من وقف المسجد او وصية له يجب ان
 لا يقبل قال اما في المسجد يقبل لانه شهادة للمسلم اما المدرسة فمن كان ياختص شيئا من اوقاف
 او يدعي حق نفسه لا يقبل ولا يقبل قال وعلى هذا قالوا في اهل سكة يشهدون بشي من مصالح
 السكة ان من طلب حقا لنفسه لا يقبل الا يقبل كشهادة بعض الشفعاء بالبيع ان كان يطلب
 الشفعة لا يقبل الا يقبل وفي شرح بكر بخير شهادة الفزاة على المشتري بشرا الغنمية وكذا
 قيل في شهادة اهل قرية يحق لها ان كانوا الا حصون مسلم اوصى ابي ذمي او مستامن او حربي او
 ذمي ابي مستامن او عبد فهو باطل وفي الاصل صحيح ووجه التوفيق انه صحيح لكن القضي بخبره
 عن الوصاية لان الكافر لا يورث على المسلم الا تربي ان المسلم لو وكل دمي بالبيع والشرا بكرة العبد
 مشقولة بخدمة مولا فلا يورث من التفسير وكذا لو اجاره مولا لان له منفعة ولو اوصى الى
 فاسق مخوف على ماله تخرجه القاضي وينصب اخو وفي النظم او اسلم الكافر وعق العبد وثابت
 الفاسق قبل اخراج القاضي ايام كان وصيا لزوج الغني المفسد وكذا لو اوصى ابي ذمي بثلث
 او ابي مرتد فاسلم في وجوهه • وفي الاجناس اوصى ابي ذمي او معتوه او مجنون مطبق
 عليه لم يجز افاق بعه او لم ينفق وادركه بعه او لم يدركه ولو اوصى الى رجل فخر مطبقا
 ثم افاق كان وصيا على حاله ولو وكل مجنونا بالبيع ثم افاق كان على حاله وفي الثاني ايضا

اوصى ابي ذمي الى

اوصى ابي ذمي الى الحربي بطل لانه لا يقوم بمصالح ابي ذمي والايضا الى امرأة او اعمى او محدود
 في قدره جاز لانهم من اهل التصرف • اوصى ابي ذمي نفسه والوارث كبرا وفي الورثة ضلوا
 وكبار لم يجز لان التكبير ان يمنعه فلا يمكنه تنفيذ الوصية فان كانوا صفا واحدا وقال لا يجوز
 لانه ايضا الى عبد الغير فانه يصير للوارث له انه ايضا الى من هو اهل التصرف وليس هنا
 من يمنعه عن التصرف فصار كالايضا الى مكاتبه ومكاتب غيره فان عجز ما ركا لا ايضا الى العبد
 وفي ادب القاضي لا يسعى للقاضي ان يعزل وصي الميت اذا كان عدلا كافيا مع هذا لو عزل له ينقل
 وينصب اخر ولو لم يكن كافيا وكان عدلا لا يعزله ولكن يضم اليه كافيا مع هذا لو عزل له ينقل
 ولو كان على القلب لم ان يستبدل به غيره اوصى ابي ذمي من عطفه وفي التفريق سبيل
 المريسي عن الوصي يتمه القاضي قال يجعل معه وصيا في قوله اي حنيفة وعبد ابي يوسف تخرجه
 من الوصية **باب مسائل متفرقة**

صبي احتقن بالبلن لا يثبت له حرمة الرضاع الا في رواية عن محمد قاسم بالصوم وجه الطاهر
 الحرمة انما تثبت بالحصول به النمو وذلك بالشرب وثبت بالسقوط والوجود لان الوجود
 يحصل به النمو فانه يدخل الجوف وكذا السقوط فانه تدخل من جوف الراس الى طمس البدن
 وفي الثاني يثبت الرضاع بوصول اللبن الى الجوف من ثدي او طرف من حنسة او ميتة من غير
 تغدير رد قال الشافعي لا يثبت الابحس رصغات وفي الايضاح لا يثبت بالانقار في اذنه لانه لا يبلغ
 وصوله الى الدماغ وكذا لو انقار في احليله لانه لا يصل الى الجوف وكذا لو انقار في جانه او امه
 وفي الثاني طمس اللبن حتى تخرج فاكله الرضيع لا يثبت به الحرمة لانه صار طعاما وان لم يمتحن يثبت
 ولو خلط اللبن بالطعام والطعام هو القالب بان كان لا يري لون اللبن ولا طعمه ولا ريحه لا يثبت
 به الحرمة وان كان اللبن غاليا ولا ناسوا منه خلاف اي حنيفة واجمعوا الوصل لما او ادروا
 او الدهن او اللبد او بلن اشاة فالعشر هو القالب منها • وفي التفريق بين الفحل ان يكون
 من لحمه الولد وقيل في المرق كذلك فلا يصح وفي شرح القاضي اذا كان اللبن من الزنا فالوصاع
 منها وفي الاجناس يثبت من الزنا ايضا • وفي الايضاح لبن الفحل ما كان نزوله بسبب من جهة
 الزوج يري به الحبل والولادة وله في الاختلاف اذا كان لها منه لبن فطلقت وتزوجت وحملت
 فالبين من الاول وقال ابو يوسف ان كان حنينا فكذلك وان كان رقيقا فمن الثاني وقال محمد
 منها واجمعوا ولو ولدت من الثاني وفي الاجناس ولدت من زوج وارضعته ثم يمس لبنه ثم د

بيان
 لا وجبت

فأرسلت صبيها فله ان تزوج ابنة هذا الزوج من غير المصحة وليس هذا بل من الغل وكذا لو
 تزوج امرأة لم تلد منه ثم تزول لها لبن فأرسلت صبيها فله ان تزوج ابنته من غيرها ويحكم
 الرضاع في الصغير الى ثلاثين شهرا وعندما وعند الشافعي الى ستين وعندما زفر الى ثلث
 وقبل الى خمس وقبل الى اربعين وقبل العمر وعن اصحابنا الثلثة لو فطم واعتاد الاكل ثم ارضع
 فيها يثبت **●** وفي اليون روي الحسن والحشاف عن اصحابنا لا يثبت قال الشهيد والظاهر
 ان يثبت وفي شرح القاضي فطم في المدة ثم ارضع في ظاهر من مذهبها وهو قول ابي حنيفة الثبوت
 وروي الحسن عنه هذا اذا لم يتعود الطعام حتى لا يكتفي به وفي التفقات لمدة الرضاع ثلاثة اوقا
 ادني واوسط واقصي فالادنى حوله ونصف والاوسط حولين والاقصى حولان ونصف حتى لو نقص
 عن الحولين لا يكون شططا ولو زاد لا يكون نفديا والاوسط الحولين فلو كان الولد يستغني عنها
 دون الحولين ففطمته في حوله ونصف ونصف حال ولا تأثم ولو لم يستغن الحولين حال ان ترضعه
 الا عند صلحهما الكلام في ثبوت الحرمة واستحقاق الاجر عند يثبت ويستحق الى حولين ونصف
 اذا كانت الام خرجت من كاحه وارضعته وعندهما الى حولين والعمامة على ان مدة الرضاع
 في حق استحقاق الاجر مقدار حولين عند الكل **أحرس** فري عليه كتاب وصية فقيل
 له ان تشهد عليك بما فيه فاشا وبما سمع فان كان معروفا لها بحث فيهم انه اقرار فذلك صحيح
 لان الاشارة بالمعروفة منه تقوم مقام العبارة وكذا لو كتب ذلك لان البيان ما كان بمنزلة
 البيان باللسان فانه عليه الصلاة والسلام كان يبلغ الرسالة الى الاقارب بالكتاب ولا كذلك المريض
 الذي اعتقل لسانه او صمته يوما انه اذا كتب او اشا وبشي لم يعتبر ذلك منه في شيء مثله امر
 عارض حتى لو طال وصا له اشارة معروفة يجب الحكم بها وكذا لو كتب ومعنى قوله طاله اراد به سنة
 في التقاريق وكذا هذا في كل تصرف اشار به التي صارت معروفة لها او كما سمع حتى يفيض منه
 وله ان يحجز الاخرس فوق عجز الغائب وكتاب الغائب اقيم مقام المنطق لهذا اولى ذكرها وفي
 الاصل لم يحال الكتاب من الصحيح حجة في القصاص والحد عليه قال لانه يتوسل الى المنطق اما
 في الاخرس فلا ولا يثبت الحد باشارة الاخرس وكما به بخلاف القصاص لان القصاص يستوفى بالبدن
 في الحد لما عرف ان من له القصاص اذ مات فلو ارث ان يستوفيه ومن له الحد القذف اذا ما
 لم يستوف وهذا اذا كتب الاخرس خطا مستتبنا مرسوما اما اذا كتب غير مستتبين كالكتابة على
 ما لا سم عليه الخط كان لغوا وكذا اذا كتب مستمسكا لكن غير مرسوم كالكتابة على الجدار او على

بطلت الرضاع
ثلاث اوقا

بطل
رضاع
ثلاث اوقا

سبعة
وهو مثله
النفس بنفس

التراب او على الكاغد

التراب او على الكاغد لا على وجه الرسم لانه لا عرف في اطره ولا امر بهذا فلا يكون حجة الا
 والبيان وفي المسا في وكذا الصحيح لو كتب الطلاق وعبر او ذكر الحق على نفسه فهو على تلك
 الوجه ان كان مستتبنا مرسوما وثبت ذلك بقراءة او بكتابة فهو كالخطاب حتى لو جحد
 سمع لم يثبت كانه ان يشهد اذا عرف ما في الكتاب وان لم يعرف ذلك بان كتب بين عدلين
 لا يعرفان فامسكا الكتاب عندهما وشهدا عليه جاز عن ابي يوسف خلافا وان لم يمسكاه
 يجوز عنه ايضا لانه يتوهم التغيير وان كتب غير مستتبين لم يكن اقاررا وان اشهد وقال
 كتبت كذا فاشهدوا الي كفت ذلك وان كتب مستتبنا غير مرسوم ان اشهد عليه كان
 اقاررا لان الكتاب يثبت تكون للتجربة وقد يكون التحقيق والاشهاد يقع ايبان وفي باب
 الاقرار بالكتاب كتب ذكر حق بين يدي قوم وهم يعرفون ما يكتب ثم قال لهم اشهدوا علي
 بما فيه يصح الاشهاد وكذا لو املاه على غيره حتى كتب وهم يعلمون ما دى على ثم اشهدهم وكذا
 لو كتب واخبرهم بما فيه ثم امرهم بان يشهدوا عليه بذلك وان لم يقبل لهم اشهدوا ولا يسع لهم
 ان يشهدوا فان لم يعلموا بما فيه لم يصح الاشهاد **●** وفي باب ما يكون اقرارا لو كتب على نفسه
 صك بالف فلان والقوم ينظرون اليه يعرفون ما يكتب وقال لهم اشهدوا علي بما فيه
 كان اقرارا فان لم يقبل لهم اشهدوا اهل يكون ذلك اقرارا ذكر ابو اليسر قيل لا يكون وقيل
 يكون لان الظاهر يدل على اتمام عليه والاحكام تبني على ما عليه الظاهر وذكر قيل هذا
 اذا قال كتبت صكبيدي ان فلان علي ان يكون ذلك اقرارا وبني الحكم على ما عليه الظاهر
 وفي باب الاقرار بالكتاب ان في الصك محتاج الى الاشهاد من الكاتب حتى يصير اقرارا وفي
 كتبه الرسالة الى الغائب لا يحتاج وكذا لو املى على انسان كتابا مرسوما الى انسان حتى لو
 جحد يسع لمن شهد كتابته ان يشهد اذا علم بما فيه وكذا الطلاق والعناق وكل حكم يثبت
 مع الشهاد **●** وفي المتفق عن ابي عن ابي يوسف كتب صكبيدي على نفسه ثم قال اشهدوا
 علي بما فيه فهو جائز وان كتب غيره وقال اشهدوا علي بما فيه لم حتى يقرأ عليهم ثم يشهدهم
 وفي ادب القاضي اشهد على صك او وصية لم يقرأ ولم يقرأ عليه ولم يعلم بما فيه لا يجوز الاشهاد
 وقال جماعة من التابعين يجوز ومنهم من قال ان كتب بين يدي لشهود واشهدهم علي
 الكتاب يجوز وان جاء بالكتاب واشهدهم عليه لا يجوز والصحيح ما قاله علما والآن كون المشهود
 له معلوما للشاهد شرط جواز الشهادة وكذا لو اشهد على كتاب القاضي الى القاضي ولم يقرأ

ولم يقرأ عليه ولم يعلم ما فيه لا يجوز وقال ابو يوسف في هذا يجوز لان الاشهاد على الكتاب الختم
وقد وجد اما الاشهاد على الصك والوصية اشهاد على البيع والحق الذي في الكتاب والاشهاد على
البيع والحق اما بان يقرأ الكتاب حتى يكون اقوالا منه او يقرأ عليه بين يدي شهود ويقول
اشهدوا على ما فيه او يكتب بين يديه وهو يعلم ما فيه وفي جمع قال للكتاب اكتب لا مرا في صكا
بالطلاق نعم انما هذا اقرار بالطلاق كانه قال مطلقا فاكبت لها صكا وعن الوارسي
هذا انك لا تطلق فاما ان يكتب لا يقع وكان العاقل يسمي به توكيل وكان يقول في جامع المخرج
ما يدل هذا وفي الاقرار ما يدل على انه اقرار وكان ابو حامد يفتي بما افتى به العاقل في التزاد
يفتي بما افتى به العاقل فعلى قول من يقول ما لم يكتب لا يقع ففي جواب الكتاب لا يقع بدون الاش
وذكر كبرائه يقع ولو قال اكتب لها صكا او قال اكتب لها طلاق نعم ان يرد في هذا اقرار
وعزاي در توكيل وفي جمع النسخ اذ عي على احد النسخ يقول كبت لي بذلك خطأ واخرج خطأ
فانكوا للمعا عليه ان يكون هذا خطه فامران يكتب خطه على يده فكتب كان بين الخطين شئ
طاهرة دالة على انها خط كاتب واحد كان جواب اية اخرى رآه انه يكون حجة ويقضي عليه بها وقال
عطاس حجة لا يكون حجة ولا يقضي عليه بها قال وهذا لا يكون اعلى حاله ان قال هذا خطي وانا
كفته بيدي وليس له على هذا الماد وهناك القول قوله ولا شيء عليه نعم عليه في الاقرار
فهذا ادلي وفي جمع برهان ادعي حاسب خطه وانكر ان يكون هذا خطه لم يجلف وفي ادب
القاضي وجد القاضي شهادة شهود في ديوانه وهو محتوم بختمه مكتوب بخطه او خط نايبه
لكن لا يذكركمك الشهادة لا يقضي بذلك الشهادة وعندما يقضي وكذا لو وجد سجلا في ديوانه
وهو محتوم بختمه مكتوب بخطه او خط نايبه فيه فقاؤه او كبت في اخره خطه اي قضيت هذه
القضية وانفذت القضاء بذلك لكن لا يذكركم لا يقضي ذلك حتى يذكروا وعندها يقضي وكذا في رواية
الاخبار لو وجد ساعه مكتوبة في موضع كذا لا يذكركم ذلك عند اي حجة لا يجال له ان يروي اذ
الشرط عند محال الرواية ان يحفظ الحاشية عن ظهر القلب من حين يسمع الى ان يروي وعندها
محال له وفي الثاني وكذا لو وجد خطه مكتوبا في صك في يد رجل لكنه لا يذكركم الشهادة وفي ادب
القاضي اختلف فيه منهم من قال وهو ابو العباس الاستيعابي انه على هذا الخلاف في الجواز
الاتفاق خلاف المسئلة الاولى والفرق وهو ان ما يكون في خريطة القاضي وختمه لوم فيه
الزيادة والنقصان فاما الصك الذي في يد الخصم فلا يومن وفي نوادر بن رستم عن محمد اذ اراي خطه

يفتي ان يشهد

مطلوب
انكر ان خطه
يجلف

وجد القاضي شهادة
شهود في ديوانه
لكن لا يذكركمك
الشهادة

وجد خطه في يد رجل
لكن لا يذكركمك الشهادة
عندها يجلف ان يشهد

يفتي ان يشهد وان لم يذكركم الحاشية قال الخواص ويفتي ان يفتي بهذا لان الناس ينكرون حق
الناس والشهود قد يحفظون الحوادث فلم يسمعهم ادا الشهادة لا يذكركم الحاشية يروي الي
تضييع الحقوق وفي المستفا ابراهيم عن محمد اذ اعرف خطه وسمعه ان يشهد وفي ادب القاضي
وجد في ديوان قاضي كان قبله من اقرار او بينة لا يعمل بشئ من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا
الخصومة عند لان العلم شرط القضاء وهذا الفصل حجة لا يحنيفة على صاحبه في ان القاضي
لو وجد سجلا في ديوانه ولا يذكركم ذلك فانه لا يمضيه لانه اذا لم يذكركم ما رعت له ما لو كان في
السجل في ديوان قاضي قبله لانه لا يعلم في الموضوعين قاضي عزله ثم قلوا اجمعوا انه لا يقضي
بشئ ما كان في ديوانه الا لو كان في القضاء لسان على لسان او اقرار من انسان حتى اذا لم يذكركم ذلك
فان ذكره فكذلك وعنده ما يقضي علم بسبب الحق في مصر عمله ثم قلوا او علم في غير مصر عمله وهو
قاضي او علم بعد عزله ثم قلوا لا يقضي بذلك العلم خلافا واجمعوا لوقامت عند بينة حتى تقبل
ان يقضي عزله ثم قلوا كف الذي اقامت البينة لا توجب الحق بقضا المسالمة الدكية والميتة
اذا اختلفت فان كان لها علامة يميزها فعمل وان لم يكن والغلبة للظاهر محرم واكمل كما لو دخل
بلدية في اخيه وهو لا يعرفه فان له ان يخوي ويخرج ما كذا هنا وان كانت الغلبة للميتة او لسان
لم يحول عند الضرورة بان لم يجد غيرها لان التحريم يدل الوصول الى الحلال في الجملة فلا يصح
تركه ولا اكله من غير تحريم ذكر الماصي وعلى هذا لو اختلفت الشيا بالجنسة في السفر فان كانت
الغلبة للظاهر يخوي وعلى فيه وان كانت الغلبة للجنسة او لسان او لم يحول عند الضرورة بان
لم يكن معه ثوب اخر ولو كان معه او اتيه بعض ما طاهر وفي بعض ما نجس فاشتهب عليه فان
كانت الغلبة للظاهر يخوي وتوضا وان كانت الغلبة للجنس او لسان او اتيه كل ما يتم فان سمع صلي
من غير ان يريها اجزاء لانه غير مأمور باستعمال هذا الما وذكروا الكرخي عن اي حنيفة التحريم
في الا يزوجان اعنق احدي حواريه بعينه ثم نسبه لم تحو للوطي لان التحريم في العزرج لا يجوز
لانه لا يباح ذلك عند الضرورة بخلاف المسالمة والشباب والمياه ولا يطاد احد منهم ولا
سمع ولا يسمع لهما كم ان ياتي بينه وبينهم حتى يتبين المعتقد من غيرهما وكذا لو طلق احدي لسان
ثلاثا بعينه وكذا ان ميزا لواحده لم يسمعه ان يقرها حتى يعلم ايها عين المطلق لانه محتمل ان
هي المطلقة ولذا يمتنع الحاكم منها اختلط عوي المسلمين عوي الكفار وحما سواد الغلبة
والغلبة للكفار ولا يصلي عليهم ولو كانت الغلبة للمسلمين يصلي وينوي بالمسلمين لان الحكم للغلبة

وفي الاول لا يصح حكم الغلبة ايضا وفي الاستواء كذلك لان جهة الترك عارض جهة الفعل
وترك الصلاة على المسلم يجوز في احوال والصلوة على الكافر لا يجوز بحال وترك ما يجوز بحال
اولي من اتيان ما لا يجوز اتيانه بحاله وهذا اذا لم يكن فيهم علامة مميزة فان كانت مميزة لا يعق
عن الفلام ولا عن الجارية والعقبة ان يخرج شاه عند حلق راس الصبي بعد ولادته بسبعة ايام
ومن القائلين يقول هذه سنة ومنهم من يقول العقبة عن الذكر ستة دون الجارية
وروي فيه انه عليه الصلاة والسلام عرق عن الحسن الحنيف **ل** الحديث في قوله
له ولد واجب ان ينسك فليفسك عن الفلام بشاتين وعن الجارية بشاة فالنفلين في الحديث
بالحمية ينال في الوجوب والسنة وبعض الناس يظنون ان قوله اي حنية لا يعق انه كره ذلك
وليس هذا كذلك وانما اراد به انه ليس بمسنون ولا واجب لما روي انه كره النقط والتفسير
في المصحف لقول بن مسعود جرد المصاحف ولانه يعتدل على النقط ولا يكثر جهده في التعليم
ومشايخنا لم يروا به بأسا لان العجم لا يمكنهم التعليم والطلاوة الا بالنقط وعلى هذا كتبه اسامي
السور وعدد الايات فهذا وان كان احداثا لم يبدع حجة وكلم من شئ بخلاف باختلاف
الزمان والبلدان • يخذاهل الذمة باظهار علامات الكفر لما روي عن عمر انه كتب الي
امراء الاجناد ان لا تركوا اهل الذمة يتشبهون بالمسلمين في لباسهم وركوبهم وهياتهم صيغ
لقلوب فقرا المسلمين وتحقيقا للصغار على كل الكافرين وكذا من يكون من لباسهم مزبورة تومر
باطل وعلامة فوق الملاء لتمييز ذلك عن المسلمين وكذا يومرون باظهار العلامات في الحمامات
من جلال وغير ذلك لتمييزوا به من المسلمين قال بن سلام ويجب ان يترروا في الحمامات
بازان يخالف ازار المسلمين والحاصل ان كل موضع يختلطون فيه بالمسلمين يومرون باظهار
العلامة للتمييز • فاما عبيد الله يومرون بذلك لم يذكره هذا المحقق وسيل الاسكان
عن هذا اتفاق يومرون وقاك مرة لا والعلامة خيط غليظ خشن من صوف بقدر
الاصبع يشد فوق ثيابه دون ما يترينون به من الزمان المتخذ من الاريشم فان المقصود
تشييدهم هذه العلامة ليعرفوا من المسلمين ويخادون في ضيق الطرق وليس لهم سواه
الطريق اي وسطا قيل لمجد ان هناك طين انلقية في الطين قال لا ولكن لحمه عن السراويل
يتركوا ان يركبوا الدواب القارة بالسرع بل على الكف والسرع التي على فرق منها مثل الرما
من الخشب يضع الراكب يده على ويلبسون القلائد السوداء الطوال المضربة دون العمام

والقلائد

ظلمة
لعقبة عن الفلام
والجارية

ظلمة
عن الفلام

ظلمة

والقلائد التي تجلبها القفا من المسلمين ولا يلبسون ولا يلبسوا طبايسة ولا اوردية مثل
ما يلبسه المسلمون ولولبسوا الخفاف فالودي دون الجيد ويبقى ان لا يكون فعالهم كفعلنا
ومعناه ان لا يحسن في العين قاله مشايخنا والمقصود هو التعريف على وجه يحلو عن معنى
الربنية والتعظيم فيكتفي في كل بلد من العلامة بما تعارف اهلها لان المقصود يحصل فلما حصل
انهم يوحّدون على ما يقع به التميز من غير ان يكون فيه ريبه لم قاله مشايخنا الا حقا لا يتركوا
ان يركبوا الا عند الضرورة وهو الخروج الي الرستاق لكن لا يركبوا على السرج لان ذلك للفرقة
ولم يتركوا لئلا يركبوا على السرج لانهم ليس من اهل الجهاد لكن يركبون على الكف فاذا
دخلوا المصاروا واتوا على جميع المسلمين يتزلون الا ان ملزمهم الضرورة • لتقربا من
اصول ولا يمتنعون من ركوب الجار لان ركوب الجار ذلك غير انه يمنع من ان يضع عليه السرج
وكذا لا يمتنعون من ركوب البغل لانه تنبع للجار والبردون منزلة الجار لا تزي اند يوضع عليه
الاكاف بخلاف الفرس لان ركوبه عز وركوب الجار حال ممنعون عنه الا عند الحاجة اليهم
بان يستعين بهم الامام في الجارية وللدب عن المسلمين فلا باس بان يركبوا وهذا كله اذا وقع
الظن عليهم ومن عليهم فاما اذا وقع الصلح معهم على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على
ذلك ولا يترك ان يشتري احد منهم دارا في مصر من امصار المسلمين فان اشترى بغير علمه
من ساعته في رواية العشر والخراج لانه لو تركه صار حارا للمسلمين وفي رواية السير لا خير
قاله الحلواني وكذا لو اشترى دارا منع منه في رواية العشر والخراج وقاله في الاجارات
لا يمنع تضادها روايتان قاله في المسئلة رواية ثالثة عن اصحابنا لو اشترى دارا
ليسكنها بنفسه منع من ذلك فاما اذا سكن في امصار جاز ولم يمنع • وفي الثاني اذا كانت
لهم دور في امصار المسلمين يومرون ببيعها بالخروج عن الامصار وبالسكنى خارجا لانه
عليه السلام احل لليهود عن المدينة وهذا لا يكون معهم كمنعة المسلمين قال النسفي
والمراد به ان يكون لهم في المصر محلة طاهرة يسكنونها ولم فيما منعه معارضة المنع المسلمين
فاما سكنهم بينهم وهم مشهورون فلا كذلك وفي جمع العشر اشترى اليهود دارا وبستانا
بين دور المسلمين فاحذوها مقبرة لم يمنعوا عن ذلك لانه ليس في اخادها اظفارهم
وتشبههم ولا مذكلة في ذلك لاهل الاسلام فلا يمنعون عن ذلك **الجهاد**
واجب على المسلمين لقوله تعالى وقاتلوا المشركين الا انهم في سعة من ذلك حتى يحتاج اليهم

لمسحه
الظفر

و فی کتب

۴۱
و ح

سطح
سهم السيرة
سندك في سنة الفقه
سنة السيرة الفداء
سطح
والمريضة
سطح
والنقطة
سطح
الطعام العشاء
سطح
والمريضة
سطح
في تاريخ العلم
سطح
تقل الحديث

من ان يتركوا اتباعهم لاختاروا الم من ايديهم ولون كانوا لو فعلوا لا عزا للدين وقصو المستكين
كان افضل فكذا احكم هذه الاموال وكذا الحكم فيها لو ظهر واعلي دراري هذه الدمة واموالهم
المسلمين حتى اعطوا الدمة فقد التزموا دفع الظلم عنهم وفي باب ما يحل النصر ● قوم من اهل
الحرب لا منفعة لهم دخلوا بامان فاغار اهل حرب اخري علي دار الاسلام واحابوا اولئك
المستامين فاحرزوه وهربوا منهم واستعبدوهم ثم ظهر المسلمون عليهم فغلبهم تحلية المستامين
لانهم كانوا في حكم المسلمين حين سبوا الا ترى انه كان على المسلمين استنقاذهم من ايديهم مالم يخلوا
حصولهم ومدايتهم وكذا لو ان هؤلاء المستامين كانوا من اهل دار الموادعة دخلوا بتلك
الموادعة وعلى هذا راسل اهل الدار لدين سبواهم فالامام حكم عليهم بان يخلوا بسبيلهم فيكونوا
احرارا علي ما كانوا عليه قبل ان يسبوا سواء كانت هذه الموادعة قائمة او منقضية لانهم حين
كانوا في دارها ولا منفعة لهم لحالهم حال اهل الدمة في وجوب نصرتهم واهل الحرب لا يمكنونهم
بالسبي لئلا يكره جزئهم بدار الاسلام وكذا لو لم يسلموا ولكن دخل اليهم مسلم بامان فاستترام به
او قداسهم وكذا لو كان الدين سبواهم دخلوا بامان ومعهم هؤلاء الاساري يخذون منهم مجانا
ولو ان الموادعين لم يخرجوا اليها حتي اغار عليهم اهل حرب اخري في دارهم فاسروهم ثم ظهر
المسلمون عليهم فاستنقذوهم من ايديهم كانوا عبيدا للمسلمين لانهم لم يسبوا من دار الاسلام
وهذا الا اننا التزمنا للموادعين ترك التعرض لهم لا يضربهم ولو كان الدين اغاروا علي الموادعين
فوما من الخواارج ثم ظهر واعليهم اهل العدل ردمهم الي ما منهم احرارا وان كان غير في دار الموادعين
لانا التزمنا لهم ترك التعرض وان لا يظلمهم احد من المسلمين والخواارج من المسلمين فكان علي امامهم
العدل دفع ظلمهم عنهم اذا تمكن منهم وفي باب الاستغاثة من المسلمين مستامين في دار الحرب
اغار الكفار علي دار المسلمين فاسروا الاحرار فروا بهم علي وليك المستامين لم يسعهم التعرض
الا ان ينقضوا عهدهم ويتابعوا عن الاسرا اذا كانوا يطبقون القتال لان عقد الامان لم ينقذ
علي ترك اعانة المسلمين فيجب عليهم الاستنقاذ ومع المعاهدة لا يتدرون علي ذلك فينبذون العهد
ويتابعونهم فان لم يطبقوا لم يكن عليهم ذلك ولو اغار علي تلك الدار قوم اخرون من اهل الحرب
لم يجادل هؤلاء المستامين ان يقاتلوا معهم ما فيه من الاعانة لكافوا لان خافوا علي انفسهم من
اولئك ولا بأس بان يسيقوا المسلمون بالمشركين فانه صلى الله عليه وسلم استعان بيهود بني قينقاع
علي بني قريظة وتاويل قوله صلى الله عليه وسلم انا لا نستعين بمن ليس علي ديننا انهم كانوا لا يقاتلون

حومنه

23

نسخه
عبد الإسماعيل

مؤلفان

في رايه صلى الله عليه وسلم • وفي باب احكام القرائن لا احب لرجل به قوة ان يفر من مشركين
 ولا احب لماية ان يفر من مائتين ولا لالف ان يفر من الفين ولا باس ان يفر من الالف من ثلثه
 او الماية من ثلثها به دكوا السرحى في هذا الباب من سلاح له لا باس ان يفر من منعه السلاح
 وكذا لا باس ان يفر من يرمي اذا لم يكن معه الله الرمي لا تزي ان له الا تزي ان له ان يفر من
 الحصن ومن الموضع الذي يرمي فيه بالمجنين تجزؤه عن الخاتم في ذلك الموضع في هذا بيان لا باس
 بالانضمام اذا اتى المسلم من العدو وما لا يطيقهم ولا باس لصبر ايضا خلافا لما يقوله البعض ان القا
 النفس في الهلكة **فصل** بل فيه تحقيق بدل النفس لا بتفامضات الله تعالى فقد فعله
 غير واحد من الصحابة منهم عاصم بن ثابت وفي باب الجهاد مع الامم الا باس ان يجرح واحد وان طعن
 انه يقتل اذا كان يصنع شيئا يقتل او يخرج او يهزم فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وهذا معنى قوله تعالى ومن الناس من يشترى نفسه
 ابتغاء مرضات الله • فاما اذا كان لا يعلم انه لا يتكا فيهم لا يجال عليهم لانه لا يحصل
 شي ما يرجع الي اعزاز الدين ولكنه يقتل فقط وقد قال تعالى ولا تقتلوا انفسكم وهذا خلافا
 ما لو اراد ان ينهي فسا قاعا عن منكر وهو يعلم انهم لا يمتنعون بنهيهم وانهم يقتلونه فلا باس بالاقدم
 على ذلك وهو العزيمة وان كان يجوز ان يترخص بالسكوت لان العساق يقتلون ما يأمرون به
 فلا بد من ان يكون فعلهم موثرا في باطنهم فاما الكفار غير معتقدين لما يدعونهم اليه فالشرط
 ان يكون حملهم بحيث يتكاثرون طاهرا فاذا كان لا يتكا فيهم لا يكون مقيدا فيما هو المقصود فلا
 يسعه الاقدام في تكا فيهم ولكنه محرم بذلك المسلمين عليهم فلا باس بذلك ان شاء الله تعالى
 وكذا ان كان يطعم وان كان لا يطعم في ارباب وادحاه وهن عليهم فلا باس به وفي باب ما يسع
 ان يفعل ايها الشا • مشترك طعن مسلما برمح فان قلنا فان مشي في الوح اليه ليضربه بالسيف
 او ان جرح من الوح يخاف الهلاك فيا فلا باس بالمشي اليه لما فيه من معنى النيل من العدو وفي
 باب من السوء ذهب عن اسمه دلي لا سير نفسه من حصن او سور ليهرب فسقط فامت
 فان كان على طمع من النجاة فلا باس به لان المجاهد في كل ما يصنع على طمع من الظفر وخوف من الهلاك
 وان كان اكثر رايه الهلاك من السقوط يكره له ذلك وفي باب ما يسع ان يفعل ايها •
 احرق سفينة المسلمين بمن فيها ان شأبه حتى يحترق وان شأ القاتل نفسه في المالا انه على يقين من
 الهلاك فيها وله في ذلك وجه غرض صحيح وقال محمد ان كان يطعم النجاة في كل احد ويخاف

الهلاك

الهلاك فله الخيار وان كان يرجو النجاة في احدها فعليه ان يصنع ما يرجو وان كان على يقين
 من الهلاك فيها فعليه ان يصبر كرجل في بيت الى جانبه بيت فوقه الحريق فيها وهو على يقين من
 الهلاك ان ثبت او وثب الى البيت الاخر فانه يتعين عليه البقاء • لمهاجمة الهلاك في
 الثنتين محمد فلا عرسله في التحول وفيما سبق مختلف لجار التحير وفي باب ما يجال للاسير
 وما لا يجال قريب الاسير للقتل فبطل له مد عنقه مد عنقه فلا باس بالمد اذا علم انه
 يقتل لاحاله لان المد وما يكون اروح له فان علم انه ان لم يمد لم يزد واعلى ان يمد واعنته
 ثم يقتلونه كره له المد لان فيه صورة الادب لهم في قتله وكذا لو ارادوا قطع عضو من اعضائه
 فتناولهم ذلك العضو يسعه ان كان يفعل ذلك لغرض صحيح وكذا لو كان في بيت لا يقدر على التخلص
 منهم تقا لو اخرج اليها حتى تقتلك فلا باس بالخروج اذا كان له في ذلك عرض صحيح هو ان يخاف
 ان لم يخرج يمتلوا به • ولو ارادوا اصله فامروه ان يصعد الخشبة فليس له ان يصعد فوار
 ش لم العراب اذا كان يخاف التلف من صعودها لانه يصبر قاتلا نفسه وكذا لو قوا لوطا طرح
 نفسك في النار لم يسعه الطرح الا ان يهددوه بقتل اعظم من الطرح • ولو قدم ليقتل
 فزروه بسيف سوء قتال لهم خذ واسيفي فقتلوني لم يسعه ذلك لانه امر بقتل نفسه
 ولو قال • سيفي امضي فيما تريدون يريد بذلك الاستراحة رجوت ان يكون في سعة
 لان له في ذلك عرض صحيح • ولو ارادوا سق بطنه فقال لا تشقوا واضربوا عنقي لم
 يسعه ولو قال لا تشقوا فان ضرب العنق اجل لم يكن به باس كذا لو ان غير المقصود بالقتل
 لوقا لا يمتلوا به فان ضرب العنق ياتي على ما تريدون به رجوت ان لا يكون اثما ولو قال اضربوا
 عنقه كان اثما الا تزي لوقا لا تفعلوا ذلك به يومكم هذا ولكن افعلوا عدا كان اثما ولو قال
 اخروا الي القتل لم يكن اثما ولو ارادوا ضرب البطن فقال لا تضربوا موضع الطعام ولكن اضربوا
 العنق كان اثما ولو قال القتل في غير موضع الطعام اجل لم يكن اثما ولو قال للضارب ارفع
 يدك من موضع الطعام او سق يدك خفت ان يكون اثما خلافا قوله لا تضرب موضع الطعام
 لان صيغة ذلك هي وصيغة هذا **اسر** مع اييه فارادوا قتلها فقال
 الاب قدموا ابني حتى احسبه فهو اثم ولو قال اريد ان احسب ابني فلا تقتلوني قبله رجوت
 ان لا ياتم فينبغي ان يراعي العبارة وان كان اسوا في المعنى ولو قال الابن اقتلوني قبل اني
 كان اثما ولو قال لا تقتلوا ابني قبلي فاي اخاف ان اجزع لم يكن اثما وكذا لو ارادوا ضربه

لسي
 لسي
 المعصيات الضار

او ضرب ايده بالسيف فقال اشهدوا سيفكم لم يكن اثما ولو قال اشهدوا ثم اقبلوني به كان
اثما والله تعالى علم بالحقيقة والصواب واليه المرجع والمآب ختم الكتاب وتم
بغاية الملك الوهاب ميسر الامور الصعاب وسأله ان يعون علينا الغرض الحسن
ووافق الفراع من شجرة وشلقه علي يد اضعف عباده وخلقه المبعود عن هذه
واولحانه المفارق لاحبابه وخلاته ناصر الدين الموقع البكري بسبا الراجي عفوره
قصد اواربا في اليوم المبارك الثاني من شهر شعبان المكرم سنة احدى وثلاثين وستم

هذه المسئلة وجدت في آخر الكتاب

وفي الخلاصة العري اذا ارتد الرجل عن الاسلام وبعود بالله في اول اليوم من رمضان ثم
رجع الى الاسلام ونوي الصوم قبل الزوال فهو صائم ولو افطر عليه القضاء دون الكفارة
والصائم المنطوق اذا ارتد ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوي الصوم كان صائما ولو افطر
عليه القضاء عند ابي يوسف وقال رفر لا يكون صائما ولو افطر لا قضاء عليه وفي فصل
الاقتداء وما يفعله المقتدي ولو اقام الي ثلثه في الظهر والعصر والعشاء ثم اقيمت
ثانته بعود الي التشهد ويقرا التشهد ثانيا ويسلم عند البعض يكفيه ما قرأ ولو شرع في
المنذورة او قضا الفرائض ثم اقيمت لا يقطع كالنفل ولو ترك القراءة في احدي ركعات
الوتر او احدي ركعتي الفجر تفسد صلاته ولا يكون اصلاحه في الفجر ولو ترك الركوع في الركعة
الاولي والقراءة في الثانية يقوم ويعيد ركعة ويجوز لو كان على القلب بان ترك العزاة في الركعة
والركوع في الثانية لا يمكنه اصلاح هذه الصلاة وفي باب التشرية اذا احدث الامام
بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ورايت في شرح الجامع الصغير لظهير لاية التثني
رحمة الله عليه لو شرع في صلاة تجخير فاختار المخافة وقرا الفاتحة ثم اقتدي به جماعة الجهر
للسورة قبلا ان قصد الامامة بجهر وعن الحسن لو لم يحسن شيئا من القرآن يذكروا الله تعالى
والشافعي يفرضه ولم يجر في قيام الامي والاخرس في الصلاة تقدير اوانا في طلبه حتى عثرت
على اشارة عريب الرواية ان الاخرس والامي لا بد لهما من القيام ليس لا صلوا القراءة وفي الشافعي
في حق الاحق لا يتقدرا القيام بقدر القراءة وفي جامع الصغائر خلافه وفي امامي السرخسي الذي
قال مجرانه يقدم مقدار القراءة على طريق الاستحباب فاما فرض القيام سادى ما يتناول
الاسم هذا اخر ما وجد في آخر الكتاب واحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

Suleyman

KISH AMCA ZADE

Yeni HUSEYIN PASA

195

